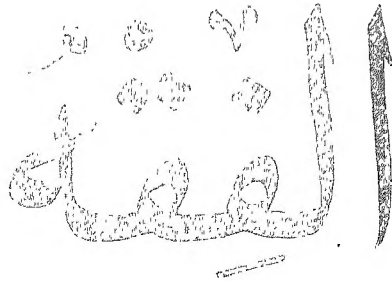


اهداءات ٢٠٠٦

الدكتور / الفيلسوف محمد طه

الجامعة

كتاب الشعب
مكتبة
٣١٣ الدكتور القنبل محمد الزطبي طباطبة
فيلا محمد زطبي شارع محمد زطبي
المعادي
٥ - القطن ١٩٧٢



على المذاهب الأربعة

مطابع الشعب



الشهادتان

فالدعامة الأولى الشهادتان ، وهما تتضمنان عقائد حقة تعتمد عليها سعادة الناس وروابطهم ، فأما شهادة أن لا إله إلا الله فهي عماد كل دين الهى . « قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله » .

وهى تتحقق باعتقاد القلب واعتراف اللسان بأن الله موجود وأنه واحد لا شريك له . وهاتان العقيدتان فطريتان يؤدي إليهما النظر الصحيح ولا ترتب فيهما فطرة سليمة ، لأن الفطرة التى لم يعبث بسلامتها تقليد ولا تضليل تؤمن بأن كل موجود لا بد له من موجد وأى أثر لا ينتج من غير مؤثر . وأن هذا العالم المحكم صنعه البديع نظامه ، لا بد له من خالق أوجده وقادر أبدعه . « نحن خلقناكم فلولا تصدقون » . « أفى الله شك فاطر السموات والأرض » .

وكذلك يطمئن القلب إلى أن هذا الكون الذى تجرى سننه على نسق واحد ، وتسير نظمته على غير خلف ، لا تدبره أرباب متفرون ... لأن فى تفرق المدبرين اختلاف المذاهب فى التدبير ، ومع الاختلاف لا يتحد للكون نظام ، ولا يتسق له سنن . « ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعل بعضهم على بعض

نحمدك اللهم كتبت على نفسك الرحمة ، وأتممت على خلقك النعمة ، وأرسلت المرسلين مبشرين ومنذرين . « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما » .

سبحانك لا نحصى ثناء عليك ، رضيت لنا الاسلام ديننا ، وبعثت فينا محمدا سراجا منيرا ، أرسلته رحمة للعالمين ، وحجة على المبطلين . « ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون » . اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، واتبعوا النور الذى أنزل معه ، فأبدلهم من الضعف قوة ، ومن العداوة أخوة ، وأيدهم بروح من عنده ، وأنجز لهم صادق وعده . « انا لننصر رسلا والذين آمنوا » . « وكان حقا علينا نصر المؤمنين » .

أما بعد ، فإن الله سبحانه برحمته الواسعة ، وحكمته البالغة ، بنى الاسلام على خمس دعائم . كل دعامة منها أساس ثابت لسعادة الدنيا وحسن ثواب الآخرة ، وعماد قوي لا صلاح المجتمع واسعاد بنيته .

روى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت » .

آكهم بن صيفى : « ان ما جاء به محمد لو لم يكن
دينا لكان فى أخلاق الناس حسنا » .

اقام الصلاة

والدعامة الثانية اقام الصلاة ، وذلك بأداء
الصلوات الخمس فى مواقيتها مقومة الأركان ،
مستكملة الشرائط ، مع الخشوع والخضوع
واستشعار العبد جلال المعبود ، واستحضار عظمته
فى القيام والقعود والركوع والسجود . وكم فى
هذه العبادة ووسائلها من منافع للناس . ففى التزام
المصلى طهارة بدنه وثوبه ومكانه ، وفى تحرزه عن
الأنجاس والأقذار ، تعويد على النظافة ، ووسيلة
الى سلامة الحواس . وفى اجتماع المصلين على
أدائها متجهين الى قبلة واحدة ، متساوين فى
صفوف واحدة ، توثيق للألفة ، وباعث على
التعارف والتعاون . وفى تكرير ذلك خمس مرات
فى اليوم تذكير للعبد بربه ، وتعويد القلب على
مراقبته . ومن راقب الله وقف عند حدوده ، وانهى
عن محارمه . « وأقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من
الليل ، ان الحسنات يذهبن السيئات » . « وأقم
الصلاة ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » .

إيتاء الزكاة

والدعامة الثالثة إيتاء الزكاة ، وذلك باعطاء
الأغنياء فى كل عام مرة نصيبا من مالهم الذى آتاهم
الله من فضله لسد حاجة الفقراء والمساكين ، ومعونة
الغارين وأبناء السبيل .

ولله فى هذه الزكاة حكمة بالغة جمعت بين
انصاف الأغنياء والرحمة بالفقراء . فاشتراط نصاب
معين يكون ما دونه عفوا ، واشتراط نبأته ومضى
الحول عليه ، وتحديد القدر الواجب بنسبة يسيرة ،
وتعيين موعد الأداء بانقضاء الحول — كل هذا
مراعى فيه العدل وانصاف ذى المال ، حتى تكون

سبحان الله عما يصفون » . « لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا » .

ولهاتين العقيدتين أثر بالغ فى تهذيب النفوس ،
وتقوية الوحدة الاجتماعية . فان بهما تحرير العقول
من رق الأهوام ، وتطهير النفوس من ضلال الشرك ،
والعلو بها عن العبودية لغير الله ، والانحطاط
الى عبادة جماد أو حيوان . وبهما جمع القلوب على
معبود واحد ، وتوجيه الوجوه الى قبلة واحدة ،
ولهذا التوحيد أثره فى جمع الكلمة وتعاون بنى
الانسان . « أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد
القهار » .

وأما شهادة أن محمدا عبده ورسوله فتتحقق
بإيمان القلب ، وإقرار اللسان بأن محمد بن عبد الله
ابن عبد المطلب العربى القرشى ، عبد من عباد الله
اصطفاه ليبلغ للناس رسالاته ، وأنزل عليه القرآن
هدى للمؤمنين ورحمة . وما كان ابنا لله ولا ملكا
من ملائكته وما جاء بأمر من تلقاء نفسه . « قل
انما أنا بشر مثلكم يوحى الى أنما الحكم اله
واحد » .

وفى المعجزات التى أيده الله بها ، والشدائد
التى صبر عليها ، والنجاح الذى لقيته دعوته ،
والتطور العام الذى أحدثته فى العالم ، والآثار التى
بقيت لها ، والأخلاق الكريمة التى تخلق بها من
نشأته — أصدق برهان على صدقه وأنه رسول
الله .

وفى الشهادة برسالاته والإيمان بما جاء به ،
تقويم للنفوس ، وإصلاح للنظم الاجتماعية . فان
محمدا صلى الله عليه وسلم انما بعث ليتم مكارم
الأخلاق ، ويحل الطيبات ويحرم الخبائث ، ويأمر
بالمعروف وينهى عن المنكر . وهذه أسس سعادة
الانسان وصلاح شئونه ، ولذا قال حكيم العرب

وفي هذا الحج تتعارف الشعوب الاسلامية ، وتشعر النفوس بالاخاء والمساواة . فكلهم عارى الرأس سترته ازار ورداء ، لا فرق بين غنى وفقير وعبد وأمير . وفيه تعظيم المسلمين لمهد دينهم وذكرى أول أمرهم . وفيه عدة مصالح اجتماعية ومنافع اقتصادية . « والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » . « ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام » .



من هذا يتبين أن قواعد الاسلام الخمس انما هى دعائم لمصالح الناس ، وأسس تبنى عليها سعادتهم . وكل قاعدة منها عماد لأمتهات من الفضائل ، وسبيل الى خيرى الدنيا والآخرة لو راعاها المسلمون حق رعايتها ، وألوا بأحكامها وأسرارها ، وقاموا حق القيام بواجباتها .

وأجل خدمة علمية دينية للمسلمين أن يمهده لهم السبيل الى العلم بهذه القواعد ومعرفتها على أكمل وجوها ، حتى يكون المسلم فى عقيدته مؤمنا على علم ، مطمئنا الى الايمان قلبه ، لا تشوب عقيدته أوهام ولا أباطيل ، وفى عبادته عليما بآركانها وشرائطها وآدابها وسننها ، ملما بحكمها وأسرارها ، مؤديا لها حق أدائها — وبهذا تشر العقائد والعبادات مكارم الأخلاق وتستقيم أحوال الناس .

مبد الوهاب خلاف

زكاته من ثمار أمواله لا من رءوسها ، وتكون رحمته بالفقراء من فضل ما آتاه الله . وفيها شكر الله على النعمة وتربية لعاطفة الرحمة . وشكر النعمة يزيد بها . والرحمة بالناس تستل من قلوبهم الأضغان ، وتغرس بدلها المحبة ، فلا يحقد فقير على غنى ، ولا يطعم محروم فى غير ماله . وفيها علاج النفس من داء الشح وتطهيرها من أدرانها . « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها »

صوم رمضان

والدعامة الرابعة صوم رمضان ، وذلك بالامساك عن الطعام والشراب ، والامتناع عن الشهوات شهرا فى كل عام من قبيل طلوع الفجر الى غروب الشمس . وفى هذا رياضة للنفس بكبح جماح شهواتها ، وإبتلاء للعبد ليعرف مبلغ احتماله المشاق ، وصبره على ما يكلفه به مولاه . وفيه اشعار المترفين بالآلام البائسين ليقدرُوا نعمة الله عليهم ويعطفوا على المحرومين . « يأياها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون » .

حج البيت

والدعامة الخامسة حج البيت لمن استطاع اليه سبيلا ، وذلك بقصد البيت الحرام بمكة مرة فى العمر للطواف بالكعبة ، والوقوف بعرفة بعد الاحرام ، والتجرد من الثياب ، والاكتفاء بازاء ورداء .



ان النسق الذى رتب عليه طبعة « كتاب الشعب » من هذا العمل الجليل أنها جمعت فى كل باب أحكامه على المذاهب الأربعة . ودون الحكم الذى اتفق عليه امامان أو أكثر بالحرف الكبير ، والحكم المخالف بالحرف الصغير ، مع وضع اسم المذهب بأعلى حكمه ، بحيث لو جردت الأحكام المدونة بالحرف الكبير يخلص للقارئ أحكام العبادات التى اتفق عليها امامان أو أكثر من الأئمة الأربعة .

وإذا كان فى المسألة تفصيل أو مذاهب أربعة مختلفة ، ذكر بالحرف الكبير أن فيها تفصيلاً أو فيها اختلاف المذاهب ، ودون ذلك بالحرف الصغير .

وفى كثير من المواضع بين مع الحكم دليلاً من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس ، لتبين وجهات نظر الأئمة ، وما فى اختلافهم من اليسر والرحمة .

نسأل الله — جلّت قدرته وتعالى شأنه — أن يفقهنا فى ديننا ، ويبصرنا بديننا ،
انه نعم المولى ونعم النصير .

كتاب الشعب

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

بيانها ولم يكن مستعملا . وسيأتى بيان المستعمل
فى القسم الثانى .

المالكية

قالوا إن الماء المستعمل طهور ، لأن الاستعمال
لا يخرج من الطهورية وإن كان مكروها كما يأتى .

ومن الطهور ماء المطر لقوله تعالى : « وأنزلنا من
السَّمَاء ماء طهورا » ، ولقوله تعالى : « وينزل
عليكم من السماء ماء ليطهركم به » . وماء البحر ،
لقوله ، صلى الله عليه وسلم ، جوابا لمن سأله عن
الوضوء بماء البحر : « هو الطهور مأؤه الحل ميتته »
صححه الترمذى ، وكذا ماء الأنهار والعيون والآبار
وما ذاب من ثلج وبرد وجليد أو جمع من الندى .
ومن الطهور ملح انعقد من الماء ثم ذاب بنفسه أو
ذوبه أحد لأنه طهور تجمد ثم ذاب طهورا .

الحنفية

قالوا إن الماء الذى ينعقد فيه الملح طهور قبل
الانعقاد ، أما بعد الانعقاد فإنه إذا ذاب يكون طاهرا
غير طهور . وبعض الحنفية يقول : إنه قبل الانعقاد
وبعده غير طهور ، لأنه على خلاف طبيعة الماء ،
حيث يجمد شتاء ويلدب صيفا .

مبحث فى تغيير الماء

بما لا يخرج من كونه طهورا .
وقد يتغير الماء بما لا يغير طهوريته . فمن ذلك
تغير أوصافه كلها أو بعضها بسبب المكان الذى

أقسام الطهارة

تنقسم الطهارة الى قسمين : طهارة من الحدث
وتختص بالبدن ، وطهارة من الخبث ، وتكون فى
البدن والثوب والمكان .

والطهارة من الحدث ثلاثة أصناف : وضوء ،
وغسل ، وبديل منهما وهو التيمم . والوضوء يشمل
المفروض وغيره كالوضوء على الوضوء ، وكذلك
الغسل يشمل المفروض كغسل الجنابة وغسل
الميت ، وغير المفروض كالاغتسالات المسنونة ...
فكل هذه الأمور الآتى بيانها تسمى طهارة من
الحدث .

والطهارة من الخبث قسمان : أصلية وهى
القائمة بالأعيان الطاهرة بأصل خلقتهما ، وعارضة
وهى التى تحصل باستعمال المظهرات المزيلات لحكم
الخبث من ماء وغيره .

والمظهرات أنواع : ماء وتراب وغيرهما مما
سيأتى بيانه فى مبحث إزالة النجاسة .

أقسام المياه

تنقسم المياه الى ثلاثة أقسام : طهور ، وطاهر غير
طهور ، ومتنجس .

أما القسم الأول وهو الطهور ، أى الطاهر فى
نفسه المظهر لغيره ، فهو كل ماء نزل من السماء أو
نبع من الأرض باقيا على أصل خلقته لم يتغير أحد
أوصافه الثلاثة وهى اللون والطعم والرائحة ، أو
تغير بشئ لا يسلب طهوريته من الأشياء التى يأتى

تفصيل عندهم ، لأنه إن كان موافقا للماء بأن لم يكن له وصف يخالف وصف الماء - كماء الورد الذى ذهب ريعه ، والماء المستعمل - فالعبرة فيه بما غلب وزنه ، فان كانت الغلبة للماء فهو طهور ، وإن كانت للمخالط الموافق ، فالماء طاهر غير طهور . وإن استويا كان الماء طاهرا فقط ، وإن كان مخالفا للماء فى جميع أوصافه - كالخل - فان له أوصافا ثلاثة ، فان الماء يخرج عن طهوريته بتغير أكثر أوصافه ويصير طاهرا غير طهور ، وإن كان المخالط مخالفا للماء فى بعض أوصافه دون البعض ، كاللبن ، له طعم ولون ولا رائحة له ، فان الماء يخرج عن طهوريته بتغير وصف واحد ، ويصير طاهرا غير طهور .

المالكية

الحقوا بالتراب كل أجزاء الأرض ، كالكبريت والحديد والنحاس ، فانها لا تسلب طهورية الماء إذا غيرت أوصافه ، ولو طرحت فيه قصدا . وكذا لا يضر الطهور تغيره بانائه أو آلة سقيه ، إذا كانا من أجزاء الأرض ، كنحاس وحديد . . . فان كانت آلة السقى من غير أجزاء الأرض - كدلو من خشب أو جلد ، وحبل من كتان أو ليف ونحوها - يغتفر تغيره بها إذا كان يسيرا .

الشافعية

الحقوا بالتراب الملح المائى ، والتغير بمقر الماء وممره ، والطحلب والجوار ، ونحو ذلك مما تقدم بيانه .

وأما القسم الثانى ، وهو الطاهر غير الطهور ، فهو ثلاثة أنواع :

المالكية

قالوا : الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط ، وذلك لأن ماء الورد والبطيخ ونحوه ليس داخلا فى أقسام المياه عندهم ، والمستعمل طهور .

أحدها : الماء الطهور فى الأصل إذا خالطه طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة وكان مما يسلب طهوريته . وفيما يسلب الطهورية تفصيل المذاهب .

استقر فيه أو مر به كأن استقر أو جرى على بعض المعادن مثل الملح والكبريت فتغيرت به أوصاف الماء كلها أو بعضها . ومن ذلك تغير كل أوصافه أو بعضها بطول مكثه أو بما تولد فيه من سمك أو طحلب بشرط ألا يطبخ فى الماء أو يلقى فيه بعد الطبخ (الطحلب خضرة تعلو على وجه الماء) . ومن ذلك تغير الماء بدابغ انائه كالقطران والقرظ وبما يعسر الاحتراز منه كالتبن وورق الشجر الذى تلقيه الرياح فى بئر أو عين أو غدير ، وبما جاوره كجيفة ملقاة بشاطئ الماء تغير الماء بريحها الذى حمله الهواء اليه .

الحنابلة

قالوا لا يشترط الطبخ ، بل يضر تغير الماء به إذا طرحه فى الماء آدمى عاقل قصدا ، سواء أكان مطبوخا أم غير مطبوخ .

الشافعية

زادوا على المطبوخ ما إذا أخرج من الماء ودق ثملقى فيه فغيره ، ولا بد أن يكون التغير كثيرا بقينا . ومثل الطحلب فى ذلك الزرنيخ .

ومن ذلك تغيره بتراب طاهر ونحوه ، كما هو مفصل فى المذاهب ، بشرط ألا يخرج عن رفته وسيلانه بحيث لا يسمى ماء ولو طرح فيه قصدا .

الحنابلة

اشتراطوا كون التراب طهورا بأن لم يكن مستعملا ، كالتنائر من أعضاء المتيمم ، والحقوا بالتراب الملح المائى وقطع الكافور والدهن وكل طاهر غير ممازج .

الحنفية

الحقوا بالتراب كل جامد طاهر غير الماء بغير الطبخ ، إلا إذا كان الجامد المطبوخ فى الماء مقصودا به التنظيف - كالصابون والأشنان - بشرط ألا يخرج عن رفته وسيلانه : فان الماء يبقى على طهوريته . وأما المائع الذى خالط الماء ، ففيه

مخالفا له في أحد أوصافه كان له مغيرا ، وكذا
ما خالطه من نحو سدر فسل به ميت غير الماء .

الخبالة

قالوا الذي يخرج الماء من كونه طهورا شيئا :
اولها : طاهر لا يعسر الاحتراز منه اذا خالط الماء
تغير احد اوصافه تغيرا كثيرا - وكان ذلك الطاهر
في غير محل التطهير - سواء طبخ فيه ، كماء الباقلا
والحمص ، أو لم يطبخ كالزعفران والملح المعدني إذا
سقط فيه احدها ، فان كان المخالط الطاهر مما
يعسر الاحتراز منه - كطحلب وورق شجر - فلا
يخرج الماء من طهوريته إلا إذا طرحه آدمى عاقل
قصدا .

ثانيها : ماء مستعمل في رفع حدث أو إزالة
خبث إذا طهر المحل به وانفصل غير متغير ثم خالط
طهورا دون القلتين ، ومثل المستعمل ما الحق به
كما يأتي .

ثالثها : مائع لم يخالف الماء الطهور في أوصافه إذا
قلبت أجزاؤه على الطهور ، وذلك كماء الورد الذي
ذهبت رائحته .

ثانيها : الماء القليل المستعمل :

المالكية

قالوا استعمال الماء لا يسلب طهوريته ، ولو
كان قليلا ، فهو من قسم الطهور .

والقليل هو ما تنقص عن القلتين بأكثر من رطلين .
ومقدار القلتين وزنا بالرطل المصري أربعمائة وستة
وأربعون رطلا وثلاثة أسباع الرطل . ومقدارهما
مساحة ، في مكان مربع ، ذراع وربع ذراع طولا
وعرضا وعمقا بذراع آدمي المتوسط . وفي المكان
المدور كالبرر ذراع عرضا وذراعا ونصف ذراع
عمقا وثلاثة أذرع ومسبح ذراع محيطا . وفي مكان
مثلث ذراع ونصف عرضا ومثل ذلك طولا وذراعا
عمقا .

الحنفية

قالوا يسلب طهورية الماء ، فيصير طاهرا غير
طهور ، شيئا طاهرا : جامد ، ومائع . أما الجامد
فيسلب الطهورية إذا أخرجه عن رفته وسيلانه ،
أو غير بالطبخ الذي لم يقصد به التنظيف -
كالصابون والأشنان - وإلا فهو طهور . وأما المائع
فيسلب الطهورية بغلبة وزنه إذا وافقه في أوصافه ،
وذلك كالماء المستعمل ، وماء الورد الذي ذهب
ريحه . أو بظهور أكثر أوصافه إذا خالفه في جميعها
كالخل ، أو بظهور وصف واحد إذا خالفه في بعضها
كما يعلم مما سبق في تعليقات الطهور .

المالكية

قالوا يسلب طهورية الماء مخالط طاهر يفارق
الماء في غالب الأوقات ، وليس من أجزاء الأرض ،
ولا دابضا لانه ، ولا مما يعسر الاحتراز منه :
كالصابون وماء الورد والزعفران والليمون ، وروث
الماشية ، ودخان شيء محروق - ولو من أجزاء
الأرض - وورق الشجر ، أو تبن بشر يسهل تغطيتها
أو ملح صنع من زرع ، أو طحلب طبخ في الماء أو
طرح فيه مطبوخا ، أو سمك ميت . فهذه الطاهرات
كلها إذا غير شيء منها أحد أوصاف الماء - ولو ريحه
الخفى - خرج عن كونه طهورا وصار طاهرا فقط .
وأما المتغير بانائه أو بآلة السقي إذا كانا من غير أجزاء
الأرض - كأنه من جلد أو خشب وحبل من كتان
أو ليف - فان كان التغير بهما فاحشا عرفا ، فالماء
طاهر غير طهور ، وإن كان يسيرا في العرف ، فالماء
طهور كما تقدم . وأما المتغير بقطران لغير دباغ ، فان
تغيرت به ريحه فقط فهو طهور ، وإن تغير طعمه أو
لونه فهو طاهر غير طهور .

الشافعية

قالوا الذي يسلب طهورية الماء مخالط طاهر
يستغنى الماء عنه إذا غيره تغيرا كثيرا يقينا ، ولم يكن
المغير ترابا ولا ملحاً منعقدا من الماء - ولو طرحا
قصدا - وذلك كزعفران وتمر ساقط في الماء ،
وطحلب طرح بعد دقه أو قبله وتفتت في الماء .
وكالتغير بمجاورة الذي تحلل منه شيء ، كماء تقع
فيه كتان أو « عرق سوس » ونحوهما . وكالتغير
بقطران لا دهنية له لغير إصلاح القرب ، وكالتغير
بملح غير مائي إذا لم يكن الملح مقره أو ممره ،
وكالذي استعمل وصيب على طهور بحيث لو قدر

الحنفية

قالوا إن الماء ينقسم قسمين : كثير ، وقليل .
أولاً كماء البحر والأنهار والترع والمجاري
الزراعية ، ومنه الماء الراكد في الأحواض المربعة
البالغة مساحتها عشرة أذرع في عشرة بذراع العامة ،
والأحواض المستديرة البالغ مقياس محيطها ستة
وثلاثين ذراعاً . والمدار في عمقها على أن أرضها
لا تنكشف بالاغتراف منها . والثاني هو ما عدا ذلك .

المالكية

قالوا إن القليل هو ما لم يزد عن كفاية الغسل ،
وقدر ذلك بماء صاع ، وهو خمسة أرطال وثلاث ،
لما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ
بمد ، واغتسل بصاع . والكثير ما زاد على ذلك .



أما المستعمل ففي تعريفه اختلاف المذاهب .

الحنفية

قالوا الماء المستعمل ، هو ما أدى به قرينة ، أو
رفع به حدث ، أو أسقط به فرض وإن لم يرفع
حدثاً . كالماء الذي غسل به بعض أعضاء الوضوء قبل
إتمامه ، فانه أسقط فرضاً ولم يرفع حدثاً
لتوقف رفع الحدث على تمام الطهارة فانها لا تتجزأ ،
أو استعمل لتذكر ما اعتاده من العبادة كضوء
الحائض المستحب عند كل وقت صلاة لتذكر
ما اعتادته من الصلاة . ولا يكون الماء مستعملاً في كل
ذلك إلا إذا انفصل عن العضو وإن لم يستقر
في مكان .

الشافعية

قالوا الماء المستعمل هو القليل الذي أدى به
ما لا بد منه من رفع حدث - ولو صورة -
كوضوء الصبي . ولا يكون مستعملاً إلا إذا انفصل
عن العضو .

ومن المستعمل أيضاً ما أزيل به خبث ، بشرط
أن يكون الماء وارداً على النجاسة وقت تطهيرها ،
وإن انفصل طاهراً بحيث لم يتغير أحد أوصافه
بالخبث ، وألا يزيد وزنه بعد اعتبار ما تشربه
المفسول من الماء وبعد اعتبار ما تحلل في الماء من
الأوساخ . مثال ذلك أن تغسل النجاسة بعشرة أرطال
من الماء ، فيتشرب المفسول منها رطلاً ، ويتحلل في
الماء من الأوساخ قدر أوقيتين ... إذا كان الماء

المنفصل تسعة أرطال وأوقيتين أو أقل فالماء طاهر
مستعمل ، فان تخلف شرط من ذلك فالماء مننجس .
ومن المستعمل الماء القليل الذي اغترف منه
لغسل يديه في الوضوء بعد غسل وجهه ، وإنما قيد
بذلك لأن الترتيب في الوضوء لا بد منه . ومحل هذا
إذا لم ينو الاغتراف عند إرادة غسل اليدين بأن لم
يقصد نقل الماء من إنائه لغسلها خارجه ، فان نوى
الاغتراف فهو طهور . وكذلك الحال في الغسل عند
مماسه الماء لشيء من بدنه - بعد نيته رفع الحدث
المقترنة بغسل جزء من البدن - كأن غسل بعض
أعضائه بنية رفع الحدث ، ثم اغترف لغسل
ما بعده ... فان نوى الاغتراف فلا يصير مستعملاً ،
وإلا فهو مستعمل .

الحنابلة

قالوا المستعمل هو القليل الذي رفع به حدث
أو أزيل به خبث ، وانفصل غير متغير عن محل طهر
يفسله سبعا - كما هو المذهب في تطهير النجس -
فالمنفصل قبل الغسلة السابعة نجس ، والمنفصل
بعدها مستعمل . والحقوا بالمستعمل ما غسل به
ميت ، أو غمس فيه يده كلها ، أو صبه على يده
كلها قائم من نوم ينقض الوضوء - إذا كان النوم
بالليل ، وكان الشخص مسلماً عاقلاً بالغاً ، وكان
الغمس أو الصب المذكوران قبل أن يغسل يده ثلاثاً
بنية وتسمية - فيصير الماء بالغمس أو الصب
مستعملاً . ولا يحكم باستعمال الماء إلا بعد انفصاله
عن محل الاستعمال .

المالكية

قالوا المستعمل هو الطهور الذي رفع به حدث
أو أزيل به خبث أو استعمل فيما يتوقف على
طهور ، سواء كان واجباً - كغسل الميت ، وغسل
الدمية بعد انقطاع دم الحيض والنفاس ليحل
وطؤها - أو كان غير واجب : كالوضوء على الوضوء ،
وغسل الجمعة والعيد ، والغسلة الثانية والثالثة
في الوضوء . ولا يحكم باستعمال ما سال على العضو
في غير إزالة الخبث إلا إذا تقاطر بعد ذلك ، وكذا
ما غمس فيه العضو لا يكون مستعملاً إلا إذا
دلك فيه .



ثالثاً : ما أخرج من نبات الأرض بعلاج كماء
الورد أو بغيره كماء البطيخ .

ولا يكون النزع إلا بعد إخراج الميتة منها ، وبالنزع يظهر ماؤها وحيطانها ودلوها وحبلها ويد النازح ، وإن مات فيها ولم ينتفخ أو يتفسخ أو يتمعظ : فإن كان كبيرا - كالآدمى والثاة والجدى - فحكمه كذلك ، وإن كان صغيرا - كالحمامة والهرة - تطهر بنزع أربعين دلو ، وإن كان أصغر من ذلك - كعصفور وفارة - فينزع عشرون دلو . ولا فرق في الآدمى والدجاجة والفأرة بين الصغير والكبير من نوعها لورود النص . وأما غير ذلك فكل نوع يلحق صغيره بكبيره .

فإن وقع في البئر حيوان وخرج حيا ، فلا يخلو إما أن يكون نجس العين أولا . فإن كان نجس العين - وهو الخنزير - فإن ماءها وما يتعلق به يكون نجسا ، ولا يطهر إلا بنزحه إن أمكن أو بنزع مائتي دلو منه . وإن لم يكن نجس العين ، فإن كان على بدنه نجاسة مغلظة فحكمه كذلك ، وإن لم يكن على بدنه نجاسة فلا ينزع منها شيء وجوبا ، بل يندب نزع عشرين دلو ليطمئن القلب ... هذا إذا لم يصب فمه الماء ، فإن أصاب فمه الماء فيعتسر بسوره ، وهو مبين في أحكام السور . ولا يتنجس الماء بسقوط ما لا دم له سائل كالضفادع ونحوها ، ويعفى عما لا يمكن الاحتراز منه كسقوط روث ونحوه إن كان قليلا ، ويعتبر القليل والكثير بتقدير الناظر إليه .

مبحث أحكام المياه

حكم الماء الطهور أنه يرفع الحدث الأصغر ، والأكبر ، ويزيل النجاسة ، وتؤدي به القرب غير الواجبة - كمسح الجمعة والعيدين ، وكالوضوء المجدد - ويجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثوب وبدن وسقى زرع وغير ذلك .

وتتعلق به من حيث الاستعمال الأحكام الخمسة ، وهي الوجوب والندب والحرمة والكراهة والاباحة ، فيجب التطهر به لأداء فرض يتوقف على الطهارة وجوبا موسعا إن اتسع الوقت ومضيقا إن ضاق . ويندب في الطهارات المنسوبة كوضوء مجدد وغسل الجمعة وعيد ونحو ذلك .

وأما القسم الثالث من المياه - وهو الماء المنتجس - فهو نوعان : الأول ما كان طهورا في الأصل وحلت فيه نجاسة غيرت أحد أوصافه الثلاثة ، قليلا كان أو كثيرا . والثاني ما كان طهورا في الأصل قليلا ، وحلت به نجاسة لم تغير أحد أوصافه .

المالكية

قالوا إن القليل من الطهور ، إذا حلت فيه نجاسة لم تغير أحد أوصافه باق على طهورته إلا أنه يكره استعماله إن وجد غيره مراعاة للخلاف كما سيأتى بيانه .

الشافعية

قالوا بطهورية الماء المطلق القليل إذا حلت فيه نجاسة معفو عنها لعسر الاحتراز ، بشرط ألا يطرحها فيه أحد كان ألقته الرياح ، أو وقعت بنفسها كمية ما لا دم له سائل مثل الذباب والنحل .

حكم مياه الآبار

ماء البئر إذا كان أقل من القلتين ، ومات فيه ماله دم سائل ، يتنجس ولو لم يتغير كما إذا سقطت فيه نجاسة . وإذا كان قلتين فأكثر فلا يتنجس إلا بالتغير ، كما تقدم في الماء المنتجس .

المالكية

قالوا إذا مات في البئر حيوان بزى ذو دم سائل ولم تتغير البئر ، فلا يتنجس . ويندب أن ينزع منها بقدر ما تطيب به النفس ، ولا يحد ذلك بمقدار معين .

الحنفية

قالوا إذا مات في البئر حيوان له دم سائل ، فإنه يتنجس هو وحيطانها ودلوها وحبلها . ثم إن انتفخ الحيوان الذي وقع فيها ، أو تفسخ بأن تفرقت أعضاؤه ، أو تمعظ بأن سقط شعره ... فإنها لا تطهر إلا بنزع جميع ما فيها إن أمكن ، فإن لم يمكن نزحه جميعه تطهر بنزع مائتي دلو بالدلاء المستعملة فيها .

المالكية

قالوا قسّل الجمعة سنة ، فاستعمال الماء الطهون فيه مسنون لا مندوب .

ويحرم استعماله في أحوال : منها أن يكون مسبلا لغز التطهير به . ومنها أن يكون ملوكا للغز ولم يأذن في استعماله كالمسروق والمغصوب . ومنها ما تحقق الضرر باستعماله ، كما إذا كان مريضا وعلم أن استعمال الماء يضره ضررا بينا . وكما إذا كان الماء شديد الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر البين باستعماله . ومنها التطهر بماء احتيج إليه لازالة عطش حيوان لا يجوز اتلافه شرعا ... فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الطهور فيها ، وإن صحح التطهير به لأن الحرمة فيه عارضة .

الحنابلة

قالوا ما حرم استعماله لا يصح التطهير به من حدث إذا كان المتطهر به ذاكرا ، ويصح التطهير به من الخبث .

ويكره استعماله في أحوال : منها أن يكون الطهور شديد الحرارة أو البرودة بحيث لا يشتد ضرره ، وإنما يكره لأنه مظنة عدم الاسباغ في الوضوء وعدم الخشوع . ومنها الشمس ، أي الساخن بالشمس ، إذا كان تشميسه في اناء منطبع غير الذهب والفضة ، كأن كان نحاسا أو رصاصا ، في بلد حار . فيكره استعماله في البدن ظاهرا وباطنا وفي غسل ثوب يباشر البدن رطبا .

الشافعية

قيّدوا كراهته بما إذا علت زهومة ، وبما إذا استعمل قبل تبريده .

الحنابلة

قالوا إن استعمال الماء المشمس غير مكروه مطلقا .

وهناك مياه أخرى مكروهة مفصلة في المذاهب . وتزول الكراهة في جميع المياه المكروهة بالاحتياج إليها لعدم وجود غيرها .

الحنفية

زادوا فيما يكره استعماله سؤر شارب الخمر إن شرب من الاناء بعد زمن تردد فيه لعابه بأن ابتلعه أو بصقه ، أما إذا شرب من الماء عقب شرب الخمر مباشرة فسؤره نجس . وزادوا أيضا سؤر سباع الطير ، كالحداة والغراب وما في حكمهما كالدجاجة غير المحبوسة .

وإنما كره سؤر ما ذكر لاحتمال أن تكون مستنجسة بمنقارها . وأما سؤر سباع البهائم ونحوه وكل ما لا يؤكل لحمه ، فإنه نجس لاختلاطه بلعابه النجس . ومثل سؤره ما خالط عرقه لتولد كل من اللعاب والعرق من لحمه النجس . وسؤر البغل والحمار مشكوك في طهوريته لا في طهارته ، فيزيل الخبث ، ويتطهر به من الحدث إن لم يوجد غيره احتياطا . وسؤر الهرة الأهلية مكروه لأنها لا تتجاشى النجاسة ، وإنما كان سؤرها مكروها ولم يكن نجسا - مع أنها مما لا يجوز أكله - لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنها ليست نجسة إنها من الطوافين عليكم والطوافات » .

الشافعية

زادوا في المياه المكروهة الماء المتغير بمجاوره الملاقى له من مائع أو جامد - كعود ودهن ونحوهما - إذا لم يسلب عنه اسم الماء .

الحنابلة

زادوا في المياه المكروهة ماء بئر بمقبرة ، وماء مسخنا بوقود مفصوب لأن به أثر محرم ، وماء مسخنا بنجاسة - ولو بعد ذهاب سخونته - لعدم سلامته غالبا من وصول أجزاء من النجاسة إليه ، وماء مستعملا في طهارة غير واجبة كالوضوء المجدد ، وما تفرق أحد أوصافه بملمح منعقد من الماء ، وماء بئر في أرض مفصوبة أو حفرت فصبأ أو كانت آجرة حفرها مفصوبة ، وماء غلب على الظن تنجسه .

المالكية

زادوا في المياه المكروهة : الماء المستعمل في أمر متوقف على طهور ، فيكره استعماله ثانيا فيما يتوقف على الطهور إن كان قليلا ووجد غيره ، ولم يكن استعماله أولا في وضوء غير واجب ، سواء استعمله بالغ أو صبي . وإنما كره مراعاة للخلاف في طهوريته ، ولعدم استعمال السلف إياه .

والماء القليل الذي خالطته نجاسة لم تغير أحد أوصافه ، ولم يكن جاريا ، وليست له مادة كماء البئر ، وكانت النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة أو أكثر ، ووجد غيره ... وإلا لم يكره . والماء الذي ولغ فيه كلب أو كلاب ولو مرارا ، ومعنى ولغ الكلب تحريك لسانه داخل الماء . أما ما ورد من إراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل إنائه سبعا ، فمحمول عندهم على الندب .

والماء الذي شرب منه معتاد شرب السكر - ولو مرتين ، أو غسل فيه عضوا من أعضائه - إن كان قليلا ووجد غيره ، وشك في طهارة فمه أو عضوه ... فإن كان على فمه أو على عضوه نجاسة ، فإن غيرت أحد أوصاف الماء فهو نجس ، وإن لم تغير أحد أوصافه فهو من القليل الذي حلت فيه نجاسة ولم تغيره ، وحكمه الكراهة إن وجد غيره كما تقدم .

والماء الذي شرب منه حيوان لا يتوقى النجاسة - كالطير والسبع والدجاج - إلا أن يعسر الاحتراز منه - كالهرة والفأرة - فلا يكره استعماله للمشقة . وكذا لا يكره إن علمت أو ظنت طهارة فمه . فإن علمت النجاسة أو ظنت ، فحكمه حكم القليل الذي حلت فيه نجاسة .

أما الماء الراكد إن كان غير مستبحر ، وليس له مادة كثيرة ، فإنه يكره تعبدا اغتسل الجنب فيه ولو لم يكن بجسده أوساخ . أما الوضوء فيه أو الاغتسال خارجه بالاغتراف منه ، فلا كراهة فيه . وإنما كره لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يغتسل أحدكم في الماء الراكد وهو جنب » . ويكره أيضا استعمال الماء الطهور غير الجاري ، ولو كثيرا ، إن مات فيه آدمي أو حيوان ميتته نجسة ، ولم يتغير أحد أوصافه قبل أن ينزح منه ما يظن بنزحه زوال الفضلات التي خرجت منه عند خروج روحه .

وحكم الماء الطاهر أنه لا يرفع الحدث ،

ولا يزيل الخبث ، ويجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثوب وبدن وسقى بهيمة وزرع ونحو ذلك .

الحنفية

أجازوا إزالة الخبث به .

وحكم الماء المتنجس أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث ، ويجوز الانتفاع به لضرورة كإزالة غصة لمن لم يجد مائعا طاهرا ، ويحرم استعماله بدون ضرورة إلا في أمور مفصلة في المذاهب . ودليل التحريم قوله تعالى : « ويحرم عليهم الخبائث » . ولا يخفى أن المتنجس منها .

المالكية

أجازوا الانتفاع به وبكل متنجس في غير مسجد وباطن بدن آدمي . أما تلطخ ظاهر بدنه به فالعتمد عندهم كراهته لا تحريمه ، وتجب إزالته عند إرادة الصلاة وما شرطه الطهارة .

الحنفية

قالوا يجوز الانتفاع بالماء المتنجس إذا لم يتغير وصفه في تخمير الطين وسقى الدواب .

الشافعية

قالوا يجوز استعماله في إطفاء تنور وسقى بهيمة وشجر وزرع .

الحنابلة

قالوا يجوز استعماله في بل التراب وجعله طينا ليستعمل في غير المسجد وغير ما يصلح عليه .

مبحث الأعيان الطاهرة

اعلم أن الأصل في الأشياء الطهارة ما لم تثبت نجاستها بدليل . والأشياء الطاهرة كثيرة منها الجماد - وهو كل جسم لم تحله الحياة ، ولم ينفصل عن حي - وينقسم إلى قسمين : جامد ،

الشافعية

استثنوا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما .

الحنابلة

استثنوا الكلب والخنزير أيضا وما تولد منهما أو من أحدهما مع غيره ، وكذا ما لا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الهر في خلقته .

الحنفية

استثنوا الخنزير فقط .

ومنها البلغم والصفراء والنخامة ، لما رواه الدارقطني - عن عمار بن ياسر رضى الله عنه - قال : « أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا على بشر أدلو ماء في ركوة ، قال : يا عمار ما تصنع ؟ قلت يا رسول الله بأبي وأمي أغسل ثوبي من نخامة أصابته ، فقال : يا عمار انما يغسل الثوب من خمس : من الغائط ، والبول ، والقيء ، والدم ، والمني . يا عمار ما نخامتك والماء الذي في ركوتك الا سواء . »

ومنها مرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تذكيتة الشرعية والمراد بها الماء الأصفر الذي يكون داخل الجلد المعروفة ، فهذا الماء طاهر ، وكذلك جلدة المرارة لأنها جزء من الحيوان المذكي تابع له في طهارته .

الشافعية

قالوا بنجاسة ماء المرارة المذكورة ، وجلدتها متنجسة به ، وتطهر بغسلها : كالكرش فان ما فيه نجس ، وهو نفسه متنجس به ويظهر بغسله .

الحنفية

قالوا إن حكم مرارة كل حيوان حكم بوله ، فهي نجسة بنجاسة مغلظة في نحو ما لا يؤكل لحمه ، ومخففة في مأكول اللحم ، والجلدة تابعة للماء الذي فيها .

ومائع . فمن الجامد جميع أجزاء الأرض ومعادنها ، كالذهب والنفضة والنحاس والحديد والرصاص ونحوها . ومنه جميع أنواع النبات ولو كان مخدرا ويقال له المفسد - وهو ما غيب العقل دون الحواس من غير نشوة وطرب - كالحيشنة والأفيون ، أو كان مرقدًا - وهو ما غيب العقل والحواس معا - كالداتورة والبنج ، أو كان يضر بالبدن كالنباتات السامة ... فهذه النباتات كلها طاهرة ، وإن حرم منها تناول ما يضر العقل أو الحواس أو غيرها .

ومن المائع المياه والزيوت وعسل القصب وماء الأزهار والطيب والخل ، فهذه كلها من الجامد الطاهر ما لم يطرأ عليها ما ينجسها . ومنها دمع الحى وعرقه ولعابه ومخاطه على تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا بطهارة هذه الأشياء إذا كانت من حيوان طاهر ، سواء كان مأكول اللحم أو لا . وقالوا بنجاسة سم الحية والمقرب .

المالكية

قالوا بنجاسة اللعاب إذا خرج من المعدة ، بأن خرج من نائم على غير وسادة ، أو كان اللعاب منتنًا . وقالوا بطهارته فيما عدا ذلك .

الحنابلة

قالوا بطهارة الدمع والعرق واللعاب والمخاط إذا كانت من حيوان يؤكل أو من غيره ، بشرط أن يكون ذلك الغير مثل الهرة أو أقل منها ، والا يكون متولدا من النجاسة .

الحنفية

قالوا في عرق الحى ولعابه إن حكمهما حكم السور طهارة ونجاسة .

وكذلك نفس الحيوان الحى ويبيضه الذى لم يفسد ، ولبنه إذا كان آدميا أو مأكول اللحم

الخنقية

قالوا إن الخمر تطهر ويظهر إنائها تبعاً لها إذا استحالت عينها بأن صارت خلا حيث يزول عنها وصف الخمرية - وهى المرادة والاسكار - ويجوز تخليها ولو بطرح شيء فيها كالمح والماء والسك ، وكذا بايقاد النار عندها . وإذا اختلط الخمر بالخل وصار حامضاً ، طهر وإن غلب الخمر . ولو وقعت في العصير فأرة وأخرجت قبل التفسخ ، وترك حتى صار خمراً ثم تخلت أو خلها أحد ، طهرت .

الشافعية

قالوا لا تطهر الخمر إلا إذا صارت خلا بنفسها بشرط ألا تحل فيها نجاسة قبل تخللها ، وإلا فلا تطهر ولو نزع النجاسة في الحال ، وبشرط ألا يصاحبها طاهر إلى التخلل إذا كان مما لا يشق الاحتراز منه لأنه يتنجس بها ثم ينجسها ، وأما الطاهر الذي يشق الاحتراز منه - كقليل بدن العنب - فإنه يطهر تبعاً لها ، كما يطهر إنائها تبعاً لها .

الحنابلة

قالوا تطهر الخمر إذا صارت خلا بنفسها - ولو بنقلها من شمس إلى ظل أو عكسه ، أو من إناء لآخر بغير قصد التخليل - ويظهر إنائها تبعاً لها ما لم يتنجس بغير المتخللة من خمر أو غيره ، فإنه لا يظهر .

ومنها مأكول اللحم المذكى ذكاة شرعية .
ومنها الشعر والصوف والوبر والريش ، من نحى مأكول أو غير مأكول أو ميتة ، سواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير تنف على تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أي حيوان - سواء أكان حياً أم ميتاً ، مأكولاً أم غير مأكول - ولو كلباً أو خنزيراً ، وسواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير تنف ، كجزءها أو حلقها أو قصها أو إزالتها بنحو الثورة ... لأنها لا تحلها الحياة . أما لو أزيلت بالتنف ، فأصولها نجسة والباقي طاهر . وقالوا بنجاسة قصبة الريش من غير المذكى . أما الرغب النابت عليها الشبيه بالشعر ، فهو طاهر مطلقاً .

ومنها ميتة الآدمي ولو كافراً ، لقوله تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم » وتكريمهم يقتضى طهارتهم أحياء وأمواتاً . أما قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » ، فالمراد بنجاستهم المعنوية .

ومنها ميتة الحيوان البحري ، ولو طالت حياته في البر ، كالتمساح والضفدع والسحفاء البحرية ، أو كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الآدمي - سواء مات في البر أو في البحر ، وسواء مات ختف أنفه أو بفعل فاعل - لقوله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ، والكبد والطحال » .

الشافعية والحنابلة

استثنوا من ميتة الحيوان البحري ثلاثة أشياء : التمساح ، والضفدع ، والحية ، فإنها نجسة . وما عداها من ميتة البحر فهو طاهر .

ومنها ميتة الحيوان البري الذي ليس له دم يسيل ، كالذباب والسوس والجراد والنمل والبرغوث .

الشافعية

قالوا بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد .

الحنابلة

قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة كدود الجرح .

ومنها الخمر إذا صارت خلا على تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا إن الخمر تطهر إذا صارت خلا أو تحجرت - ولو كان كل منهما بفعل فاعل - ما لم يقع فيها نجاسة قبل تخللها . ويظهر إنائها تبعاً لها .

ظلم أو لون أو ريح ، وهى المراد بالعينية عندهم ،
والنجاسة الحكمية بأنها التى لا جرم لها ولا طعم ولا
لون ولا ريح : كبول جف ولم تدرك له صفة ، فانه
ينجس بنجاسة حكمية .

المالكية

قالوا النجاسة العينية هى ذات النجاسة
والحكمية اثرها المحكوم على الحل به .

الحنفية

قالوا إن النجاسة الحكمية هى الحدث الأصغر
والأكبر ، وهو وصف شرعى يحل بالأعضاء أو بالبدن
كله يزيل الطهارة . والحقيقية هى الخبث ، وهو كل
عين مستقلة شرعا .

ويخصون النجس (بالفتح) بما كان نجسا
لذاته ، فلا يصح اطلاقه على ما كانت نجاسته
عارضه . وأما النجس (بالكسر) فانه يطلق عندهم
على ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية ... فالدم
يقال له نجس ونجس (بالفتح والكسر) . والثوب
المتنجس يقال له نجس (بالكسر فقط) .

والأعيان النجسة لذاتها كثيرة : منها ميتة
الحيوان البرى غير الآدمى اذا كان له دم ذاتى
يسيل عند جرحه ... بخلاف ميتة الحيوان البحرى
فانها طاهرة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « هو
الطهور ماؤه الحل ميتته » ، وبخلاف ميتة الآدمى
فانها طاهرة كما تقدم ، وبخلاف ميتة الحيوان
البرى الذى ليس له دم ذاتى يسيل عند جرحه -
كالجراد - فانها طاهرة .

الشافعية

قالوا بنجاسة ميتة ما لا نفس له سائلة ... إلا
ميتة الجراد ، ولكن يعفى منها إذا وقع شيء منها
بنفسه فى الماء أو المائع ، فانه لا ينجسه إلا إذا تغير .
أما إذا طرحه انسان ، أو تغير ما وقع فيه ، فانه
ينجس ولا يعفى عنه .

الحنفية

وافقوا المالكية فى كل ما تقدم ، إلا فى الخنزير
اقن شعره نجس - سواء كان حيا أو ميتا متصلا أو
منفصلا - وذلك لانه نجس العين .

الشافعية

قالوا بنجاسة الأشياء المذكورة إن كانت من حى
غير مأكول ، إلا شعر آدمى غير المنتوف فانه طاهر ،
أو كانت من ميتة غير آدمى . فان كانت الأشياء
المذكورة من حى مأكول اللحم فهى طاهرة ... إلا إذا
انفصلت بنتف ، وكانت فى أصولها رطوبة أو دم أو
أقطعة لحم لا تنصد - أى لا قيمة لها فى العرف - فان
أصولها متنجسة ، وباقياها طاهر . فان انفصل معها
منذ النتف قطعة لحم لها قيمة فى العرف ، فهى
نجسة تبعا .

الحنابلة

قالوا بطهارة الأشياء المذكورة إذا كانت من حيوان
مأكول اللحم ، حيا كان أو ميتا ، أو من حيوان غير
مأكول اللحم مما يحكم بطهارته فى حال حياته ، وهو
ما كان قدر الهرة فأقل ، ولم يتولد من نجاسة .
وأصول تلك الأشياء المغروسة فى جلد الميت نجسة
ولو لم تنفصل عنها . أما أصولها من الحى الطاهر
فهى طاهرة ، إلا إذا انفصلت بالنتف فتكون تلك
الأصول نجسة ، ويكون الباقى طاهرا .

مبحث النجاسة

النجاسة فى اللغة اسم لكل مستقذر ، وكذلك
النجس (بكسر الجيم وفتحها وسكونها) . والفقهاء
يقسمون النجاسة قسمين : حكمية ، وحقيقية .
وفى تعريفهما اختلاف فى المذاهب .

الحنابلة

عرفوا النجاسة الحكمية بأنها الطارئة على محل
ظاهر قبل طروها ، فيشمل النجاسة التى لها جرم
وغیرها متى تعلقت بشيء طاهر . وأما النجاسة
الحقيقية ، فهى عين النجس (بالفتح) .

الشافعية

عرفوا النجاسة الحقيقية بأنها التى لها جرم أو

الحنابلة

قالوا بنجاسة جميع الخارج منها ، إلا البيض الخارج من ميتة ما يؤكل إن تصلب قشره .

الشافعية

قالوا بنجاسة جميع الخارج منها ... إلا البيض إذا تصلب قشره - سواء كان من ميتة ما يؤكل لحمة أو غيره - فإنه طاهر .

المالكية

قالوا بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

ومنها الدم بجميع أنواعه ... إلا الكبد والطحال ، فإنهما طاهران للحديث المتقدم . وكذا دم الشهيد ما دام عليه (والمراد بالشهيد شهيد القتال) ، وما بقى في لحم المذكاة أو عروقتها ، ودم السمك والقمل والبرغوث والبق ، ودم الكنان - وهى دويبة حمراء شديدة اللسع - فهذه الدماء طاهرة .

وهناك دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب .

المالكية

قالوا الدم المسفوح نجس بلا استثناء ، ولو كان من السمك . والمسفوح هو السائل من الحيوان . أما غير المسفوح - كالباقى في خلال لحم المذكاة أو عروقتها - فطاهر .

الشافعية

قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : لبن المأكول إذا خرج بلون الدم ، والمنى إذا خرج بلون الدم أيضا وكان خروجه من طريقه المعتاد ، والبيض إذا استحال لونه إلى لون الدم بشرط أن يبقى صالحا للتخلق ، ودم الحيوان إذا انقلب ملقة أو مضغة ، بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية

قالوا بطهارة الدم الذى لم يسئل من الانسان أو الحيوان ، وبطهارة الدم إذا استحال إلى مضغة ، أما إذا استحال إلى علقه فهو نجس .

ومنها أجزاء الميتة التى تحلها الحياة . وفى بيانها تفصيل المذاهب .

المالكية

قالوا إن أجزاء الميتة التى تحلها الحياة هى اللحم والجلد والعظم والعصب ونحوها ... بخلاف نحو الشعر والصوف والوبر وزغب الريش ، فإنها لا تحلها الحياة فليست بنجسة .

الشافعية

قالوا إن جميع أجزاء الميتة ، من عظم ولحم وحلذ وشعر وريش ووبر وغير ذلك ، نجس ، لأنها تحلها الحياة عندهم .

الحنفية

قالوا إن لحم الميتة وجلدها مما تحلها الحياة ، فهما نجسان ... بخلاف نحو العظم والظفر والمنقار والمخلب والحافر والقرن والظلف والشعر - إلا شعر الخنزير - فإنها طاهرة ، لأنها لا تحلها الحياة ، لقوله صلى الله عليه وسلم فى شاة ميمونة : « إنما حرم أكلها » ، وفى رواية « لحمها » ، فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم ، فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة : فإنها تكون متنجسة بسبب هذه الدسومة . والعصب فيه روايتان : المشهور أنه طاهر ، وقال بعضهم الأصح نجاسته .

الحنابلة

قالوا إن جميع أجزاء الميتة تحلها الحياة فهى نجسة ... إلا الصوف والشعر والوبر والريش ، فإنها طاهرة . واستدلوا على طهارتها بعموم قوله تعالى : « ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتامنا إلى حين » ، لأن ظاهرها يعم حالتى الحياة والموت ، وقيس الريش على هذه الثلاثة .

وكذا الخارج منها من نحو دم ومخاط وييض ولبن وأنفحة ، على تفصيل .

الحنفية

قالوا بطهارة ما خرج من الميتة من لبن وأنفحة وييض رقيق القشرة أو غليظها ، ونحو ذلك مما كان طاهرا حال الحياة .

ومنها ما يرشح منهما من لعاب ومخاط وعرق
ودمع .

المالكية

قالوا كل ذلك طاهر ، لقاعدة أن كل حي وما رشح
منه طاهر .

ومنها فضلة الآدمي من بول وعذرة ، وإن لم
تتغير عن حالة الطعام ، ولو كان الآدمي صغيرا لم
يتناول الطعام .

ومنها فضلة ما لا يؤكل لحمه ، مما له دم يسيل ،
كالحمار والبغل .

الحنفية

قالوا فضلات غير مأكول اللحم فيها تفصيل : فإن
كانت مما يطير في الهواء - كالغراب - فنجاستها
مخففة ، وإلا فمغلظة ... غير أنه يعفى عما يكثر منها
في الطرق - من روث البغال والحمير - دفعا
للحرج .

أما فضلة ما يؤكل لحمه فلمذهب فيها خلاف .

الشافعية

قالوا بنجاسة فضلة مأكول اللحم أيضا بلا
تفصيل .

الحنفية

قالوا إن فضلات مأكول اللحم نجاسة نجاسة
منخففة ، إلا أنهم فصلوا في الطير فقالوا : إن كان مما
يلدق (ذرق الطائر خرؤه) في الهواء - كالحمام
والعصفور - ففضلته طاهرة ، وإلا فنجاسة نجاسة
محقة - كالنجاج والبط الأهلى والأوز - عند
الصاحبين ، ومغلظة عند الإمام .

المالكية

قالوا بطهارة فضلة ما يحل أكل لحمه - كالبقر
والغنم - إذا لم يعتد التغذى بالنجاسة . أما إذا اعتاد
ذلك ، يقينا أو ظنا ، ففضلته نجاسة . وإذا شك في
اعتياده ذلك ، فإن كان شأنه التغذى بها -

ومنها القيح ، وهو المدة التي يخالطها دم .
ومنها الصديد ، وهو ماء الجرح الرقيق المختلط
بدم ، وما يسيل من القروح ونحوها .

الحنفية

قالوا إن ما يسيل من البدن - غير القيح
والصديد - إن كان لعلة ولو بلا ألم ، فنجس ...
وإلا فطاهر . وهذا يشمل النفط (وهي القرحة التي
امتلات وحن قشرها) ، وماء السرة ، وماء الأذن ،
وماء العين . فالماء الذي يخرج من العين المريضة
نجس ، ولو خرج من غير ألم ، كالماء الذي يسيل
بسبب الغرب (وهو عرق في العين يوجب سيلان
الدمع بلا ألم) .

الشافعية

قيدوا نجاسة السائل من القروح - غير الصديد
والدم - بما إذا تغير لونه أو ريحه ، وإلا فهو طاهر
كالعرق .

ومنها الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من
أحدهما ولو مع غيره .

المالكية

قالوا كل حي طاهر العين ولو كلبا أو خنزيرا .
ووافقهم الحنفية على طهارة عين الكلب ما دام حيا
على الراجح ... إلا أن الحنفية قالوا بنجاسة لعابه
حال الحياة تبعا لنجاسة لحمه بعد موته . فلو وقع
في بئر وخرج حيا ، ولم يصب فمه الماء ، لم يفسد
الماء . وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئا لم
ينجسه .

أما نجاسة الكلب ، فلأمر باراقة الماء الذي
ولع فيه وغسل انائه . فقد قال صلى الله عليه
وسلم : « إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه ،
ثم لبغسله سبع مرات » رواه مسلم .

أما نجاسة الخنزير ، فبالقياس على الكلب ،
لأنه أسوأ حالا منه ، لنص الشارع على تحريمه
وحرمته اقتتاله .

الحنابلة

قالوا بظاهرة المذى والودى إذا كانا من مأكول اللحم .

ومنها المسكر المائع - سواء كان مأخوذاً من عصير العنب ، أو كان تقيع زبيب أو تقيع تمر أو غير ذلك - لأن الله تعالى قد سمى الخمر رجساً ، والرجس فى العرف النجس . أما كونه كل مسكر مائع خمر ، فلما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » . وانما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع - فوق تحريم شربه - تنظيراً وتغليظاً وزجراً عن الاقتراب منه .

ومنها القيء والقلس على تفصيل فى المذاهب .

الحنفية

قالوا إن القيء نجس نجاسة مغلظة إذا ملأ الفم بحيث لا يمكن إمساكه ، ولو كان مرة أو طعاماً أو ماء أو علقة - وإن لم يكن قد استقر فى المعدة - ولو كان من صبي ساعة إرضاعه ... بخلاف ماء فم النائم فإنه طاهر ، وبخلاف ما لو قاء دوداً قليلاً أو كثيراً صغيراً أو كبيراً ، فإنه طاهر أيضاً .

والقلس كالقيء لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا قاء أحدكم فى صلاته أو قلس فليصرف وليتوضأ » .

وقد فصلوا فى البلغم والدم المخلوط بالبزاق . فقالوا : إن البلغم إذا خرج خالصاً ، ولم يختلط بشيء ، فإنه طاهر . وإذا خرج مخلوطاً بالطعام ، فإن غلب عليه الطعام كان نجساً ، وإن استوى معه فيعتبر كل منهما على انفراده ... بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملأ الفم فيكون حكمه حكم القيء .

أما الدم المخلوط بالبزاق ، فقالوا إذا غلب البزاق عليه بأن كان الخارج أصفر ، فهو طاهر . وإن غلب الدم بأن كان أحمر - سواء كان الدم مساوياً أو غالباً - فإنه نجس ولو لم يملأ الفم . وما اجترته الأبل والغنم نجس قل أو كثر . وأعلم أنه لو قاء مرات متفرقة فى آن واحد ، وكان القيء فى كل واحدة منها لا يملأ الفم ، ولكن لو جمع يملأ الفم ... فإنه نجس .

كالدجاج - فضلته نجسة ، وإن لم يكن شأنه ذلك - كالحمام - فضلته طاهرة .

الحنابلة

قالوا بظاهرة فضلات ما يؤكل لحمة ، ولو أكل النجاسة ، ما لم تكن أكثر طعامه ، والا فضلته نجسة وكذا لحمة . فإن منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول فيها إلا غذاء طاهراً ، فضلته بعد الثلاثة طاهرة وكذا لحمة .

ومنها منى الآدمى وغيره ، وهو ماء يخرج عن اللذة بجماع ونحوه وهو من الرجل عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ ، ومن المرأة أصفر رقيق .

الشافعية

قالوا بظاهرة منى الآدمى - حياً أو ميتاً - إن خرج بعد استكمال السن تسع سنين ، ولو خرج على صورة الدم إذا كان خروجه على هذه الحالة من طريقه المعتاد ... وإلا فنجس . ودليل طهارته ما رواه السهقى من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن المنى يصيب الثوب ، فقال ما معناه « إنما هو كاللبصاق أو كالمخاط » . وقيس عليه منى خرج من حى غير آدمى ، لأنه أصل للحيوان الطاهر . إلا أنهم استثنوا من ذلك منى الكلب والخنزير وما تولد منهما ، فقالوا بنجاسته تبعاً لأصله .

الحنابلة

قالوا إن منى الآدمى طاهر إن خرج من طريقه المعتاد دفقاً بلذة ، بعد استكمال السن تسع سنين للأنثى وعشر سنين للذكر ، ولو خرج على صورة الدم . واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضى الله عنها : « كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يذهب فيصلى فيه » . أما منى غير الآدمى فإن كان من حيوان مأكول اللحم طاهر ، وإلا فنجس .

ومنها المذى والودى . والمذى ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوها ، والودى ماء أبيض تخين يخرج عقب البول غالباً .

المالكية

عرقوا القيء بأنه طعام خارج من المعدة بعد استقراره فيها ، فحكموا بنجاسته بشرط أن يتغير من حالة الطعام ولو بحموضة فقط ... بخلاف القلس - وهو الماء الذي تقلده المعدة عند امتلائها - فإنه لا يكون نجسا إلا إذا شابه العذرة ، ولو في أحد أوصافها ، ولا تضر الحموضة وحدها . فإذا خرج الماء الذي تقلده المعدة حامضا غير متغير ، لا يكون نجسا لخفة الحموضة وتكرر حصوله . والحقوا اللعاب بالقيء المتغير في النجاسة ، إذا كان من المعدة ، بأن لم يكن نائما على وسادة ، أو كان اللعاب منتنا ... إلا أنه يعفى عنه إذا كان ملازما للمشقة .

الشافعية

قالوا بنجاسة القيء وإن لم يتغير كأن خرج في الحال ، سواء كان طعاما أو ماء ، بشرط أن يتحقق خروجه من المعدة - وهى هنا ما وراء مخرج الحاء المهملة من داخل الحلق - فإن شك في خروجه منها ، فالأصل الطهارة . وجعلوا منه الماء الخارج من النائم إن كان أصفر منتنا ، ولكن يعفى عنه في حق من ابتلى به . وما تجتره الأبل والغنم نجس قل أو كثر .

الحنابلة

قالوا إن القيء والقلس نجسان بلا تفصيل .

ومنها البيض الفاسد من حى ، على تفصيل في المذاهب .

المالكية

ضبطوا الفاسد بأنه ما تغير بعفونة أو زرقاة ، صار دما أو مضغة أو فرخا ميتا ... بخلاف البيض الذى اختلط بياضه بصفاره ويسمى بالمروق ، وبخلاف ما فيه نقطة دم غير مسفوح فإنهما طاهران ، أما بيض الميتة فهو نجس كما تقدم .

الشافعية

ضبطوا الفاسد بأنه ما لا يصلح لأن يتخلق منه حيوان بعد تغيره ، وليس منه ما اختلط بياضه بصفاره وإن أتن . وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه .

الحنابلة

قالوا إن البيض الفاسد هو ما اختلط بياضه بصفارة مع التعفن ، وصححوا طهارته . وقالوا إن النجس من البيض ما صار دما ، وكذا ما خرج من حى إذا لم يتصل قشره .

الحنفية

قالوا ينجس البيض إذا صار دما . أما إذا تغير بالتعفن فقط ، فهو طاهر كاللحم المنتن .

ومنها الجزء المنفصل من حى ميتة نجسة ...
الا الأجزاء التى سبق استثنائها في الميتة ، والا المسك المنفصل من غزال حى وكذا جلده ، فإنهما طاهران .

الحنابلة

استثنوا من المنفصل من حى ميتة نجسة شيئين حكموا بطهارتهما ، هما : البيض إذا تصلب قشره ، والجزء المنفصل من الحى الذى لا يقدر على ذكاته عند تذكته الاضطرابية .

الشافعية

قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش إذا انفصل من حيوان حى مأكول اللحم ، ما لم ينفصل مع شيء منها قطعة لحم مقصودة ، أى لها قيمة في العرف . فان انفصل مع قطعة لحم كذلك ، تنجست تبعاً لها . فان شك في شيء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من نجس ، فالأصل الطهارة وسبق أنهم حكموا بنجاسة جميع أجزاء الميتة ولم ينوا منها شيئا .

ومنها لبن حى لا يؤكل لحمه غير آدمى .

الحنفية

قالوا بطهارة اللبن كلها - من حى وميت ، مأكول وغير مأكول - إلا لبن الخنزير ، فإنه نجس في حياته وبعد مماته .

تنتس الأحداث - كبول أو غائط أو مذي أو ودي أو منى - إذا سال شيء منها بنفسه فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن التحول منه إلى مكان آخر ، إذا حصل شيء منها ولو كل يوم مرة .

بلل الباسور إذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة . وأما يده فلا يغى عن غسلها إلا إذا كثر استعمالها في إرجاعه بأن يزيد على مرتين كل يوم . وإنما اكتفى في الثوب والبدن بمرة واحدة في اليوم ، ولم يكتف في اليد إلا بما زاد على اثنتين ، لأن اليد لا يشق غسلها إلا عند الكثرة بخلاف الثوب والبدن .

ما يصيب ثوب أو بدن الرضعة من بول أو غائط وضعها - ولو لم يكن وليدها - إذا اجتهدت في التحرز عنهما حال نزولهما ، ويندب لها إعداد ثوب للصلاة .

ما يصيب ثوب أو بدن الجزار ونازح المراحيض والطبيب الذي يعالج الجروح ، ويندب لهم إعداد ثوب للصلاة .

ما يصيب ثوب المصلى أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره - آدميا كان أو غيره ولو خنزيرا - إذا كانت مساحته لا تزيد على قدر الدرهم البغلي ، وهو الدائرة السوداء التي تكون في ذراع البغل ، ولا عبرة بالوزن . ومثل الدم في ذلك القيح والصدید . ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه ، من بول أو روث خيل أو بغال أو حمير ، إذا كان ممن يباشر رعيها أو هلفها أو ربطها أو نحو ذلك ، فيغى عنه لمشقة الاحتراز .

أثر ذباب أو ناموس أو نمل صغير يقع على النجاسة ، ويرفع شيئا منها فيتعلق برجله أو فمه ، ثم يقع على ثوبه أو بدنه لمشقة الاحتراز . أما اثر النمل الكبير فلا يغى عنه لندرته .

أثر دم موضع الحجامة ، بعد مسحه بخرقه ونحوها ، فيغى عنه إلى أن يبرأ فيفسله .

ما يصيب ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المختلط بنجاسة ، ما دام موجودا في الطرق - ولو بعد انقطاع المطر - فيغى عنه بشروط ثلاثة :

أولا - ألا تكون النجاسة المخالطة أكثر من الطين أو الماء ، تحقيقا أو ظنا .

ثانيا - ألا تصيبه النجاسة بدون ماء أو طين .

ومنها رماد النجس المتحرق بالنار ودخانها .

المالكية والحنفية

قالوا بطهارتهما . وزاد الحنفية ما إذا صان النجس نرابا من غير حرق ، فانه يطهر .

حكم إزالة النجاسة

يجب إزالة النجاسة عن بدن المصلى وثوبه ومكانه ، إلا ما عفى عنه لتعذر إزالته ، أو عسر الاحتراز منه دفعا للحرج . أما عن ثوب المصلى فلقوله تعالى : « وثيابك فطهر » . وأما عن البدن ، فلأن البدن أولى بالطهارة من الثوب المنصوص على طهارته في الآية .

المالكية

ذكروا قولين مشهورين في إزالة النجاسة : أحدهما أنها تجب شرطا في صحة الصلاة ، وثانيهما أنها سنة . وشرط وجوبها أو سنيتها أن يكون ذاكرة للنجاسة قادرا على إزالتها . فان صلى أحدا بالنجاسة - وكان ناسيا أو عاجزا عن إزالتها - فصلاته صحيحة على القولين . ويندب له إعادة الظهر أو العصر إلى اصفرار الشمس ، والمغرب أو العشاء إلى طلوع الفجر ، والصبح إلى طلوع الشمس . أما إن صلى بها عامدا أو جاهلا ، فصلاته باطلة على القول الأول ، وصحيحة على القول الثاني ... فتجب عليه إعادة الصلاة أبدا في الوقت أو بعده على القول الأول لبطانها ، ويندب له إعادتها أبدا على القول الثاني .

وأما عن مكانه فلأن إزالة النجاسة تقصد منها تحسين حال المصلى حال مناجاة ربه ، والمكان كالثوب في ذلك .

مبحث ما يغى عنه من النجاسة

فيما يغى عنه من النجاسة تفصيل في المذاهب .

المالكية

عدوا من العفو عنه ما يأتي :

ويعفى في النجاسة المغلظة عن أمور ٣ منها قدر الدرهم . ويقدر في النجاسة الكثيفة بما يزن عشرين قيراطا ، وفي النجاسة الرقيقة بعرض مقعر الكف . ومع كونه يعفى عنه في صحة الصلاة ، فإن الصلاة تكون به مكروهة كراهة تنزيه . ولا وجه للقول بكراهة التحريم ، لأن العفو يقتضى رفع الاثم ... نعم إزالة قدر الدرهم أكد من إزالة ما هو أقل منه . والمشهور عند الحنفية كراهة التحريم .

ومنها بول الهرة والفأرة وخرؤهما فيما تظهر فيه حالة الضرورة . فيعفى عن خراء الفأرة إذا وقع في الحنطة ، ولم يكثر حتى ظهر أثره . ويعفى عن بولها إذا سقط في البئر لتحقق الضرورة ... بخلاف ما إذا أصاب أحدهما ثوبا أو إناء مثلا ، فإنه لا يعفى عنه لامكان التحرز . ويعفى عن بول الهرة إذا وقع على نحو ثوب ، لظهور الضرورة ، بخلاف ما إذا أصاب خرؤها أو بولها شيئا غير ذلك ، فإنه لا يعفى عنه . ومنها بخار النجس وغباره . فلو مرت الريح بالعذرات وأصاب الثوب ، لا يضر وإن وجدت رائحتها به . وكذا لو ارتفع غبار الزبل فأصاب شيئا ، لا يضر .

ومنها رشاش البول إذا كان دقيقا كرموس الأبر بحيث لا يرى ، ولو ملا الثوب أو البدن ، فإنه يعتبر كالعدم للضرورة . ومثله الدم الذي يصيب القمصان (أى الجزار) ، فيعفى عنه في حقه للضرورة ... فلو أصاب الرشاش ثوبا ، ثم وقع ذلك الثوب في ماء قليل ، تنجس الماء لعدم الضرورة حينئذ . ومثل هذا أثر اللبأ الذي وقع على نجاسة ، ثم أصاب ثوب المصلى ، فإنه يعفى عنه . ومنها ما يصيب الفاسل من غسالة الميت ، مما لا يمكنه الامتناع عنه ما دام في تفسيله .

ومنها طين الشوارع ، ولو كان مخلوطا بنجاسة قالبة ، ما لم ير عينها . ويعفى في النجاسة المخففة عما دون ربع الثوب كله أو ربع البدن كله ... وإنما تظهر الخفة في غير المائع ، لأن المائع متى أصابته نجاسة ، تنجس : لا فرق بين مغلظة ومخففة ، ولا عبرة فيه لوزن أو مساحة .

ويعفى عن بعر الأبل والغنم إذا وقع في البئر أو في الإناء ، ما لم يكثر كثرة فاحشة ، أو يتفتت فيتلون به الشيء الذي خالطه . والقليل المعفو عنه ما يستقله الناظر إليه ، والكثير مكس . وأما روث الحمار وخنثى البقر والغنم ، فإنه يعفى عنه في حالة الضرورة والبلوى ، سواء كان يابساً أو رطباً .

ثالثا - ألا يكون له مدخل في الإصابة بشيء من ذلك الطين أو الماء ، كأن يعدل عن طريق خالية من ذلك إلى طريق فيها ذلك . ومثل طين المطر ومائه ، الماء المرشوش بالطرق ، وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .

المدة السائلة من دمايل أكثر من الواحدة ، سواء سالت بنفسها أو بعصرها - ولو غير محتاج إليه - لأن كثرتها مظنة الاحتياج إلى العصر ، فيعفى عما سالت منها ولو زاد على قدر الدرهم . وأما الدمل الواحدة فيعفى عما سالت منها بنفسه أو بعصر احتيج إليه ، فإن عصرت بغير حاجة فلا يعفى إلا عن قدر الدرهم .

خرء البراغيث ولو كثر ، لأنها تتغذى بالدم المسفوح : فخرؤها نجس ، ولكن يعفى عنه . وأما دمها فإنه - كدم غيرها - لا يعفى منه عما زاد على قدر الدرهم البغلي كما تقدم .

لعاب النائم إذا خرج من المعدة - بحيث يكون أصفر متنا - فإنه نجس ، ولكن يعفى عنه إذا لازم . القليل من ميتة القمل ، فيعفى منه عن ثلاث فائل .

أثر النجاسة على السيلين - بعد إزالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه - فيعفى عنه ، ولا يجب غسله بالماء ما لم ينتشر كثيرا . فإن انتشر تعين غسله بالماء ، كما يتعين الماء في إزالة النجاسة من قبل المرأة . وسيأتى تفصيل ذلك في مبحث الاستنجاء .

الحنفية

قالوا تنقسم النجاسة قسمين : مغلظة ومخففة . فالمغلظة عند الإمام هي ما ورد فيها نص لم يعارض بنص آخر ، والمخففة عنده هي ما ورد فيها نص موزع بنص آخر - كبول ما يؤكل لحمه - وذلك لأن حديث « استنزها من البول » يدل على نجاسة كل بول ... وحديث المرنيين يدل على طهارة بول ماكول اللحم ، فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته مخففة .

أما حديث المرنيين ، فهو ما روى من أن قوما من مينة أتوا المدينة المنورة ، فلم توافقهم ، فاصفرت ألوانهم ، وانتفخت بطونهم . فأمرهم رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، بأن يخرجوا إلى إبل الصدقة ، ويشربوا من أبوالها والبانها ، فخرجوا وشربوا ، فكان ذلك سببا في شفائهم .

الشافعية

قالوا يعفى عن أمور :

منها ما لا يدركه البصر المعتدل من النجاسة ، ولو مغلظة .

ومنهما قليل دخان النجاسة المنفصل عنها بوساطة النار ... بخلاف نحو البخار المنفصل بلا وساطة نار ، فانه طاهر .

ومنهما الأثر الباقي بالحل ، بعد الاستنجاء بالحجر ، فيعفى عنه بالنسبة لصاحبه دون غيره . فلو نزل في ماء قليل ، وأصابه ذلك الأثر ، تنجس به . ومنها طين الشارع المختلط بالنجاسة المحققة أو المظنونة . فاذا شك في نجاسة ذلك الطين ، كان طاهرا لا نجسا معفوا عنه . وإنما يعفى عنه بشروط ثلاثة : (الأول) ألا تظهر عين النجاسة . (الثاني) أن يكون المار محترزا عن إصابتها ، بحيث لا يرضى ذيل ثيابه ، ولا يتعرض لرشاش نحو سقاء . (الثالث) أن تصيبه النجاسة وهو ماش أو راكب . أما إذا سقط على الأرض فتلوث ثيابه ، فلا يعفى عنه لندرة الوقوع .

ومنهما الخبز المسخن أو المدفون في الرماد النجس - وإن تعلق به شيء من ذلك الرماد - فانه يعفى عنه ولو سهل فصله منه . وإذا وضع في لبن ونحوه ، وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوب ، فسانه يعفى منه أيضا .

ومنهما دود الفاكهة والجبن إذا مات فيها ، فان ميتته نجسة معفو عنها . وكذا الانفحة التي تصلح للجبن .

ومنهما المائعات النجسة التي تضاف على الأدوية والروائح العطرية لاصلاحها ، فانه يعفى عن القدر الذي به الاصلاح ، قياسا على الانفحة المصلحة للجبن .

ومنهما الثياب التي تنشر على الحيطان المبنية بالرماد النجس ، فانه يعفى مما يصيبها من ذلك الرماد لمشقة الاحتراز .

ومنهما الصُّبَّان الميت (وهو قفس القمل) .

ومنهما روث الدباب وإن كثر .

ومنهما خرق الطيور في الفرش والأرض بشروط ثلاثة : (أولا) ألا يعتمد المشي عليه . (ثانيا) ألا يكون أحد الجانبين رطبا - إلا أن تكون ضرورة - كما إذا وجد في طريق رطوبة يتعين المرور منها ، فانه يعفى عنه مع الرطوبة والعمد . (ثالثا) أن يشق الاحتراز عنه .

ومنهما قليل تراب مقبرة مبنوشة .

ومنهما قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير ، أو ما تولد منهما أو من أحدهما مع غيرهما . أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه ، كما لا يعفى عن الكثير من شعر نجس من غير الكلب والخنزير ، إلا بالنسبة للقصاص والراكب لمشقة الاحتراز .

ومنهما روث سمك في ماء إذا لم يغيره ، ولم يوضع أقيه عبثا .

ومنهما الدم الباقي على اللحم أو العظم ، فانه يعفى عنه إذا وضع اللحم أو العظم في القدر قبل غسل الدم ، ولو تغير به المرق . فان غسل الدم عن اللحم أو العظم ، قبل الوضع في القدر ، حتى انفصل الماء منه صافيا ، فهو طاهر . وإن لم ينفصل الماء صافيا ، فهو نجس غير معفو عنه .

ومنهما لعاب النائم المحقق كونه من المعدة ، بأن يكون أصفر أو منتنا ، يعفى عنه في حق صاحبه المبلى به ولو كثر وسال . والمشحوك في كونه من المعدة محمول على الطهارة .

ومنهما جرة البعير ونحوه مما يجتر من الحيوانات ، لقائه يعفى عنها إذا أصابت من يزاوله كمن يقوده أو نحو ذلك .

ومنهما روث البهائم وبولها الذي يصيب الحب حين درسه .

ومنهما روث الفار الساقط في حيضان المراحض التي يستنجى منها ، فانه يعفى عنه إذا كان قليلا ولم يغير أحد أوصاف الماء .

ومنهما الحمصة التي يتداوى بوضعها في العضو المتلوث بالنجاسة ، فانه يعفى عنها إذا تعينت طريقا للتداوى .

ومنهما ما يصيب اللبن حال حلبه من روث المحلوبة أو من نجاسة على ثديها .

ومنهما ما يصيب العسل من بيوت النحل المصنوعة من طين مخلوط بروث البهائم .

ومنهما نجاسة فم الصبي إذا أصاب ثدي مرضعته عند رضاعه ، أو أصاب فم من يقبله في فمه مع الرطوبة .

ومنهما مائع تنجس بموت ما سقط فيه مما لا دم له سائل - كنمل وزنبور ونحل ونحوها - فيؤكل ذلك المائع المتنجس بما وقع فيه منها ومات ... إذا لم يتغير بما مات فيه ولم يطرحه غير الهواء ولو بهيمة .

حياته ، ومن غير قبل ودبر . وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوبا في مواضع منه ، فإنه يضم بعضه الى بعض ، فإن كان المجموع يسيرا عفى عنه ... وإلا فلا . ولا يضم ما في ثوبين أو أكثر ، بل يعتبر كل كل ثوب على حدة .

ومنها أثر استجمار بمحله بعد الانقاء واستيفاء العدد المطلوب في الاستجمار ، وسيأتي .

ومنها يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمشقة التحرز .

ومنها دخان نجاسة وغبارها وبخارها ، ما لم يظهر له صفة .

ومنها ماء قليل تنجس بمعفو عنه .

ومنها النجاسة التي تصيب عين الانسان ويتضرر بفسلها .

ومنها اليسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بما خالطه من النجاسة .

مبحث فيما تزال به النجاسة

وكيفية إزالتها

يزيل النجاسة أمور منها الماء الطهور ، ولا يكفي في إزالتها الطاهر .

الحنفية

قالوا إن الماء الطاهر غير الطهور مثل الطهور في إزالة النجاسة ، وكذا المائع الطاهر الذي إذا عصر انعصر ، كالخل وماء الورد . فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية ولو غليظة ، سواء كان ثوبا أو بدنا أو مكانا .

وتطهير محل النجاسة به له كيفية مختلفة في المذاهب مفصلة على النحو التالي :

الحنفية

قالوا يطهر الثوب المتنجس بفسله - ولو مرة - متى زالت عين النجاسة المرئية ، ولكن هذا إذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء . أما إذا غسل في وعاء ، فإنه لا يطهر إلا بالفسل ثلاثا بشرط أن يعصر

ومنها أثر الوشم من دم خرج من العضو ، ووضع عليه نيلة ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق . ومعنى الوشم غرز الجلد بالإبرة ونحوها حتى يبرز الدم ، فيعفى من الأثر الأخضر أو الأزرق الباقي في محله ... إذا كان حاجة لا ينفع فيها غيره ، أو كان وقت فعل الوشم غير مكلف ، أو كان مكلفا ولم يقدر على إزالته إلا بضرر يباح بسببه التيمم .

ومنها قليل الدم بثلاثة شروط : ألا يكون من نجس نجاسته مغلفة كالكلب والخنزير ، وألا يكون بفعله بحيث لا يلطخ به نفسه ، وألا يختلط بشيء أجنبي غير ضروري كماء ونحوه . ومن ذلك قليل دم اللثة ، فإنه يعفى عنه في حق من ابتلى به ولو اختلط بريقه على الراجح .

ومنها كثير الدم بأنواعه ، فيعفى عنه في حق من أصابه بشروط ، وهي : ألا يكون متعديا بفعله ، وألا يقتصر قملا ، أو يعصر دملا مثلا ، أو يضع عليه ما يفتحه أو يشقه بنفسه أو يشقه له من يأذنه ، فلا يعفى من ذلك إلا عن القليل ... ما عدا دم الفصد والحجامة ، فإنه يعفى عنه - وإن كثر - ما لم يجاوز المحل . وألا يختلط بأجنبي غير ضروري من كل مائع ، ولو كان طاهرا . وألا ينتقل الدم من محله ، والمراد بالمحل ما يغلب السيلان اليه عادة وما حاذاه من الثوب ... فإن جاوز ذلك ، عفى عن المجاوز إن قل . فإن كثر واتصل بغير المجاوز ، وجب غسل الجميع . وإن لم يتصل ، وجب غسل المجاوز فقط .

وإن يكون الدم في شيء ملبوس بالفعل - ولو كان للتجمل - بخلاف المحمول والمغروش للصلاة ، فلا يعفى عما فيه إلا إذا كان قليلا . وأن يكون العفو عن الكثير من الدم في حق الشخص نفسه . أما لو حمه غيره أو قبض على شيء متصل به ، فلا يعفى عنه . والعفو المذكور إنما هو بالنسبة للصلاة ... فلو أصاب الدم الكثير مائعا أو ماء قليلا ، فلا يعفى عنه . والمراد بالقليل والكثير ما يكون كذلك بحسب العرف . وهذا كله فيما يرى بحيث يدركه البصر المعتدل ، وإلا فيعفى عنه مطلقا ولو كان من مغلط .

الحنابلة

قالوا يعفى عن أمور :

منها يسير دم وقيح وصدید (اليسير هو ما يعده الانسان في نفسه يسيرا) . وإنما يعفى عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطعموم - أما إذا أصابهما فلا يعفى عنه - بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال

ويظهر الماء المتنجس بجريانه بأن يدخل من جانب ، ويخرج من جانب آخر . ولو وضع الماء المتنجس في طشت أو قصعة ، ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه ، فانه يظهر على الواجح ، وإن لم يخرج مثل المتنجس . وكذلك البشر وحوض الحمام فانهما يطهران بالجريان . وبذلك يصير الماء طهورا .

وزادوا مطهرات أخرى . منها : الدلك ، وهو أن يمسح المتنجس على الأرض مسحا قويا . ومثل الدلك : الحت - وهو القشر باليد أو العود - والحك . ويظهر بذلك الخف والنعل ، بشرط أن تكون النجاسة ذات جرم ، ولو كانت رطبة ، وهي ما ترى بعد الجفاف - كالعذرة والدم - لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه ، فإن كان بهما أذى فيمسحهما بالأرض ، فإن الأرض لهما طهور » . أما إذا كانت النجاسة ليست ذات جرم ، فانه يجب غسله بالماء ولو بعد الجفاف .

ومنها : المسح الذي يزول به أثر النجاسة . ويظهر به الصقيل الذي لا مسام له ، كالسيف والمرآة والظفر والعظم والزجاج والآنية المدهونة ، ونحو ذلك .

ومنها : مسح محل الحجابة بثلاث خرق نظاف مبلولة .

ومنها : الجفاف بالشمس أو الهواء ، وتظهر به الأرض وكل ما كان ثابتا فيها - كالشجر والكأ - بخلاف نحو البساط والحصير وكل ما يمكن نقله ، فانه لا يظهر إلا بالغسل . وإنما طهرت الأرض باليبس لقوله صلى الله عليه وسلم : « زكاة الأرض يبسها » . اقتصر الصلاة عليها ، ولكن لا يجوز منها التيمم . وذلك لأن طهارتها لا تستلزم طهوريتها ، ويشترط في التيمم طهورية التراب ، كما يشترط في الوضوء طهورية الماء .

ومنها : الفرق . ويظهر به منى آدمي يابس . أما الرطب فيجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة : « فافسله إن كان رطبا ، وأفركه إن كان يابسا » . ولا يضر بقاء أثره بعد الفرق . وإنما يظهر بالفرق إذا نزل من مستنقع بماء لا بحجر ، لأن الحجر لا يزيل البول المنتشر على رأس الحشفة . فإذا لم ينتشر البول ، ولم يمر عليه المنى في الخارج ، فانه يظهر بالفرق أيضا . إذ لا يضر مروره على البول في الداخل . ولا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة الخارج من الداخل لاختلاطه بمنى الرجل ، وقد ذكر

في كل واحدة منها . وإذا صبغ الثوب بنجس ، يظهر بانفصال الماء عنه صافيا ولو بقى اللون ... إذ لا يضر بقاء الأثر كلون أو ريح في محل النجاسة إذا شق زواله . والمشقة في ذلك هي أن يحتاج في إزالته لغير الماء كالصابون ونحوه .

ومن ذلك الاختصاص بالحناء المتنجسة . فإذا اختضب أحد بالحناء المتنجسة ، طهرت بانفصال الماء صافيا . ومثل ذلك الوشم : فانه إذا غرزت الابرة في اليد - أو الشفة مثلا - حتى يبرز الدم ، ثم وضع مكان الغرزة صبغ والتأم الجرح عليه ، تنجس ذلك الصبغ ، ولا يمكن إزالة أثره بالماء ، فتطهره يكون بغسله حتى ينفصل الماء صافيا .

ولا يضر أثر دهن متنجس ، لزوال النجاسة المجاورة للفصل . بخلاف شحم الميتة لأنه حين النجاسة غير المرئية ، فانها تطهر إذا غلب على ظن الفاسل طهارة محلها بلا عدد . ويقدر الموسوس بثلاث غسلات يعصر الثوب في كل واحدة منها .

ويطهر المكان - وهو الأرض - بصب الماء الطاهر عليها ثلاثا ، وتجفف كل مرة بخرقه طاهرة . وإذا صب عليها ماء كثير ، بحيث لا يترك النجاسة أثرا ، طهرت . وتطهر الأرض أيضا باليبس فلا يجب في تطهيرها الماء . ويظهر البدن بزوال عين النجاسة في المرئية ، وبغلبة الظن في غيرها .

أما الأواني المتنجسة فهي على ثلاثة أنواع : فخار ، وخشب ، وحديد ونحوه . وتطهيرها على أربعة أوجه : حرق ، ونحت ، ومسح ، وغسل . فإذا كان الاناء من فخار أو حجر ، وكان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه ، فانه يظهر بالحرق . وإن كان متيقنا ، يظهر بالغسل على الوجه السابق . وإن كان من خشب ، فإن كان جديدا يظهر بالنحت ، وإن كان قديما يظهر بالغسل . وإن كان من حديد أو نحاس أو رصاص أو زجاج ، فإن كان صقيلا يظهر بالمسح ، وإن كان خشنا غير صقيل يظهر بالغسل .

وأما المائعات المتنجسة - كالزيت والسمن - فانهما تظهر بصب الماء عليها ورفعها عنها ثلاثا . أو توضع في إناء مثقوب ، ثم يصب عليه الماء ، فيعلو الدهن ويحركه ، ثم يفتح الثقب إلى أن يذهب الماء ... هذا إذا كان مائعا .

فان كان جامدا يقطع منه المتنجس وي طرح . ويظهر الفصل بصيب الماء عليه وغليه ثلاثا حتى يعود كما كان .

وأما المائعات غير الماء - كالزيت والسمن
والصنل - فتتنجس بقليل النجاسة ، ولا تقبل
التطهير بحال من الأحوال .

الحنابلة

قالوا كيفية التطهير بالماء الطهور - في غير الأرض
ونحوها مما يأتى - أن يفسل المتنجس سبع مرات
منقية ، بحيث لا يبقى للنجاسة - بعد الفسلات
السبع - لون ولا طعم ولا ربح . وإن لم تزل النجاسة
إلا بالفسل السابعة ، فإن كانت النجاسة من كلب
أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما ، فإنه
يجب أن يضاف إلى الماء ، في إحدى الفسلات ، تراب
طهور أو صابون أو نحوه . والأولى أن يكون مزج
التراب ونحوه بالماء في الفسل الأولى . فإن بقى
للنجاسة أثر ، بعد الفسل سبعا ، زيد في عدد
الفسلات بقدر ما تزول به النجاسة ، فإن تعذر زوال
طعمها لم يطهر ، وعفى عنه . وإن تعذر زوال لونها
أو ريحها أو هما معا ، فالمحل المتنجس يصير طاهرا .

ويشترط في تطهير المتنجس الذي تشرب النجاسة
أن يعصر كل مرة خارج الماء إن أمكن عصره ، ويقتصر
في العصر على القدر الذي لا يفسد الثوب . أما
ما لا يشرب النجاسة - كالآنية - فإنه يطهر بمرور
الماء عليه ، وانفصاله عنه سبع مرات . وأما ما لا يمكن
عصره - مما يتشرب النجاسة - فإنه يكفى دقه
أو وضع شيء ثقيل عليه أو تقلبه ، بحيث ينفصل
الماء عنه عقب كل غسلة من السبع .

أما الأرض المتنجسة ، ونحوها من الصخر
والأحواض الكبيرة أو الصغيرة الداخلة في البناء ، فإنه
يكفى في تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة
حتى تزول عين النجاسة .

ويكفى في تطهير المتنجس ببول غلام وضيع لم
يتناول الطعام برغبة ، أن يغمر بالماء ولو لم ينفصل ،
ومثل بوله في ذلك قيؤه .

الشافعية

قالوا كيفية التطهير بالماء الطهور في النجاسة المغلفة
- رهي ما كانت من كلب أو خنزير أو متولد منهما
أو من أحدهما - هي أن يفسل موضعها سبع مرات ،
وأن يصاحب ماء إحدى الفسلات تراب طهور ، أى
غير نجس ولا مستعمل في تيمم . والمراد بالتراب هنا
ما هو أهم من التراب في التيمم ، فيشمل الأعفر
والأصفر والأحمر والأبيض ، وما خلط بطاهر آخر
نحو دقيق .

في الحديث أنه يطهر بالفرك . أمامنى غير الأدمى فإنه
لا يطهر بالفرك ، لأن الرخصة وردت في منى الأدمى ،
فلا يقاس عليه غيره .

ومنها : الندف ، ويطهر به القطن إذا ندف .

وقد عدوا في المطهرات أمورا أخرى تساهل : كقطع
الدهن الجامد المتنجس ، وطرحه كما تقدم . وهو
المعبر عنه بالتقوير ، لأنه في الحقيقة عزل للجزء
المتنجس عن غيره لا تطهير له . ومثله قسمة المتنجس
بفصل الأجزاء النجسة من الطاهرة . وكذلك هبة
المتنجس لمن يرى نجاسته ، فإن الهبة لا تعد مطهرة
له في الحقيقة .

المالكية

قالوا يطهر محل النجاسة بغسله بالماء الطهور
- ولو مرة - إذا انفصل الماء عن المحل طاهرا .
ولا يضر تغيره بالأوساخ الطاهرة . ويشترط زوال
طعم النجاسة عن محلها ولو عسر ، لأن بقاء دليل
على تمكن النجاسة منه . وكذا يشترط زوال لونها
وريحها من محلها إذا لم يتعسر زوالهما ، فإن تعسر
زوالهما عن المحل - كالمصنوب بنجس - حكم
بطهارته .

ولا يلزم تسخين الماء ، ولا الفسل بأشنان
أو صابون أو نحوهما . والفسالة المتغيرة بأحد
أوصاف النجاسة ، نجسة . أما إن تغيرت بصبغ
أو وسخ ... فلا . وكفى في تطهير الثوب والحصير
والخف والنعل ، المشكوك في إصابة النجاسة إياها ،
نضحها مرة - أى رشها بالماء الطهور - ولو لم
يتحقق تعميم المحل بالماء .

وأما البدن والأرض المشكوك في إصابتها إياها ،
فلا يطهران إلا بالغسل ... لأن النضح خلاف القياس
فيقتصر فيه على ما ورد - وهو الثوب والحصير
والخف والنعل - ولو غسلها بالماء كان أحوط ، لأنه
الأصل ، والنضح تخفيف .

والأرض المتنجسة - يقينا أو ظنا - تطهر بكثرة
إضافة الطهور عليها حتى تزول عين النجاسة
وأوصافها ، لحديث الأعرابي الذي بال في المسجد ،
فصاح به بعض الصحابة . فأمرهم النبي صلى الله
عليه وسلم بتركه ، وأن يصبوا على موضع بوله ذنوبا
من ماء كما رواه الشيخان . والذنوب (بفتح الدال)
هو الدلو .

ويطهر المتنجس بصب الطهور عليه حتى تذهب
منه أوصاف النجاسة .

أما الحكمة فكيفية تطهيرها أن يصب الماء على محلها ، ولو مرة واحدة ، ولو من غير قصد . وأما العينية فكذلك ، ولكن بشرط زوال عين النجاسة .

أما أوصافها : فإن بقى منها الطعم وحده ، فإن بقاءه يضر ما لم تتعدر إزالته - وضابط التعذر لا يزول إلا بالقطع - وحينئذ يكون المحل نجسا معفوا عنه . فإن قدر على الإزالة بعد ذلك ، وجبت . ولا تجب إعادة ما صلاه قبل ... فإن تعسر زواله ، وجبت الاستعانة بصابون ونحوه الى أن يتعذر . وإن بقى اللون والريح معا ، فالحكم كذلك . وإن بقى اللون فقط أو الريح فقط ، فإن المحل يطهر إذا تعسر زواله - وضابط التعسر لا يزول بالحث بالماء ثلاث مرات - فإذا قدر على إزالته بعد ذلك ، فلا تجب طهارة المحل .

ويشترط في إزالة النجاسة بأنواعها الثلاثة : أن يكون الماء واردا على المحل إذا كان الماء قليلا ، فإن كان قليلا مورودا تنجس بمجرد الملاقاة . وإذا كان الماء القليل نجسا غير متغير ، فأضيف إليه ماء طهور حتى بلغ قلتين ، طهر . فإن تنجس الماء بالتغير - سواء كان قليلا أو كثيرا - فإنه لا يطهر إلا بإضافة الماء الطهور إليه حتى يزول تغيره ، بشرط أن يبلغ قلتين .

وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة ، هي أن المائعة - كبول أو خمر - أن تغمر بالماء إذا تشربت النجاسة . أما إذا لم تشرت النجاسة ، فلا بد من تجفيفها أولا ، ثم يصب عليها الماء ولو مرة واحدة . وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة ، هي أن ترفع عنها النجاسة فقط إذا لم يصب شيء منها الأرض ، وأن ترفع عنها ، ثم يصب على محلها ماء يعمها ، إذا كانت رطبة وأصاب الأرض شيء منها .

ومنها استحالة عين النجاسة الى صلاح :

كصيرورة الخمر خلا ، ودم الغزال مسكا .

ومنها حرق النجاسة بالنار .

الشافعية الحنابلة

لم يعدوه من المطهرات ، فيقولون إن رماد النجس ودخانه نجسان .

وللتتريب ثلاث كيفية : إحداها مزج الماء بالتراب قبل وضعه على محل النجاسة ، ثانيها أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب ثم يوضع عليه التراب ، ثالثها أن يوضع التراب أولا ثم يصب عليه الماء . ولا تجزئ غسلة التتريب ، بجميع كيفياتها الثلاث ، إلا بعد زوال جرم النجاسة ... فإن لم يكن للنجاسة جرم ، فإن كان محلها جافا ، أجزأ أى واحدة من الكيفيات الثلاث . وإن كان محل النجاسة رطبا ، لم يجزئ وضع التراب أولا ، لتنجسه بسبب ضعفه من الماء ، ويجزئ الكيفيتان الأخريان .

ولو كانت النجاسة المظلة في أرض بها تراب غير نجس العين ، كفى ترابها في تطهيرها بالسبع بدون تراب آخر . وأولى الفضلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وإن تعدد ... فلو أزيلت عين النجاسة بواحدة ، اعتبرت واحدة ، وزيد عليها ست . ولو زالت بست حسبت واحدة ، وزيد عليها ست . ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة ، وزيد عليها ست . وأما زوال وصف النجاسة - من طعم أو لون أو ريح - فلا يتوقف على عدد الفضلات ، فلو لم يزل إلا بسبع مثلا حسبت سبعا .

أما النجاسة المخففة فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وإن لم يسلم . والنجاسة المخففة هي خصوص بول الصبي إذا كان غلاما لم يبلغ الحولين ، ولم يتغذى إلا باللبن بسائر أنواعه - ومنه الجبن والقشدة والزبد - سواء كان لبن آدمي أو غيره ... بخلاف الأنثى والخنثى المشكل ، فإن بولهما يجب غسله ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « يغسل من بول الجارية ، ويرش من بول الغلام » . وألحق الخنثى بالأنثى .

فإذا زاد الصبي على الحولين ، وجب غسل بوله - ولو لم يتناول طعاما غير اللبن - كما يجب غسل بوله إذا قذى بغير اللبن . ولو مرة واحدة . ولكن إذا أعطى له شيء ، لا بقصد التفضية فتغذى منه - كدواء - فإنه لا يمنع الرش ، ولا بد من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء ، كأن يعصر الثوب أو يجفف . وإنما قيدوا بخصوص البول ليخرج غيره من الفضلات النجسة ، فإنها يجب فيها الغسل .

أما النجاسة المتوسطة - وهي غير ما تقدم - فإنها تنقسم الى حكيمية ، وهي التي ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح ، كبول غير الصبي إذا جف . وعينية ، وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح .

ولا يقبل التطهير ما تنجس من المائعات — غير الماء — كزيت وسمن وعسل .

الحنفية

قالوا إن المائعات المذكورة تقبل التطهير بالماء . وقد تقدم كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المطهرات .

وأما الجامدات فأنها تقبل التطهير — إلا ما تشربت أجزاءه النجاسة — على تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا إن مما لا يقبل التطهير ، من الجامدات التي تشربت أجزاءها النجاسة ، اللحم إذا طبخ بنجس ... بخلاف ما لو حلت به النجاسة بعد نضجه ، فإنه يقبل التطهير . وكذا لا يقبل التطهير البيض المصلوق بنجس ، والزيتون المملح به ، والفخار الذي غاصت النجاسة في أعماقه .

الحنابلة

وافقوا المالكية فيما ذكر إلا في البيض المصلوق ، فإنه يقبل التطهير لصلابة قشره المانعة من تشرب النجاسة . ولم يفرقوا في اللحم بين المطبوخ والمصلوق ، فهو عندهم لا يقبل التطهير مطلقا .

الشافعية

قالوا إن الجامدات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير . فلو طبخ لحم في نجس ، أو تشربت حنطة النجاسة ، أو سقيت السكين نجاسة ... فإنها تطهر — ظاهرا وباطنا — بصب الماء عليها ... إلا في اللبن (أي الطوب النييء) الذي عجن بنجاسة جامدة ، فإنه لا يقبل التطهير — ولو أحرق وغسل بالماء — بخلاف المتنجنس بمائع ، فإنه يطهر بغمره بالماء الطهور .

الحنفية

فصلوا في الجامدات . فقالوا إن كانت آنية ونحوها ، تقبل التطهير على الوجه المتقدم في كيفية التطهير . وإن كانت مما يطبخ — كاللحم والحنطة — فإن أصابتها نجاسة وطبخت بها فلا تطهر بعد الغليان أبدا على المفتى به ... لأن أجزاءها تكون قد تشربت النجاسة حينئذ . ومن ذلك الديجاجة ، إذا غليت

وأما دباغ جلود الميتة ، ففي كونه مطهرا لها أو غير مطهر تفصيل في المذاهب ، ولا تشتط النية في تطهير المتنجنس .

الحنفية

لم يفرقوا في الدبغ بين أن يكون حقيقيا — كالديبغ بالقرظ والشب ونحوهما — أو حكما ، كالديبغ بالترتيب أو التجفيف بالشمس أو الهواء . والدباغ يطهر جلود الميتة إذا كانت تحتل الدبغ ، أما ما لا يحتمله — كجلد الحية — فإنه لا يطهر بالدبغ . ولا يطهر بالدبغ جلد الخنزير . أما جلد الكلب فإنه يطهر بالدبغ ، لأنه ليس نجس العين على الأصح . ومتى طهر الجلد صح استعماله في الصلاة وغيرها ... إلا أكله فإنه يمتنع . وما على الجلد من الشعر وغيره طاهر كما تقدم .

الشافعية

خصوا الدبغ المطهر بما له خرافة ولذع في اللسان ، بحيث يذهب رطوبة الجلد وفضلاته حتى لا ينتن بعد ذلك ، ولو كان الدباغ نجسا كزبل طير ... إلا أن الجلد المدبوغ بنجس يكون كالثوب المتنجنس ، فيجب غسله بعد الدبغ . ولا يطهر بالدبغ عندهم جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر ، وكذا لا يطهر عندهم بالدبغ ما على الجلد من صوف ووبر وشعر وريش . لكن قال النووي يعفى عن القليل من ذلك لمشقة إزالته .

المالكية

لم يجعلوا الدبغ من المطهرات ، وجعلوا الطهارة الواردة في الحديث على النظافة ، وأباحوا استعمال المدبوغ في يابس وطهور . أما اليابس فلأنه لا تتعلق به نجاسة الجلد ، وأما الطهور فلأنه لقوته يدفع النجاسة عن نفسه . وأما ما على الجلد من الصوف ونحوه ، فظاهر لأنه لا تحله الحياة فلم يتنجس بالموت .^{١٢} تقدم . والقول بأن الدبغ ليس من المطهرات هو عند المالكية ، والمحققون منهم يقولون إنه مطهر .

الحنابلة

لم يجعلوا دبغ جلود الميتة من المطهرات ، إلا أنهم قالوا باباحة استعمالها بعد الدبغ في اليابسات فقط . أما صوف الميتة وشعرها ووبرها وريشها فظاهر .

ويتأكد الجلوس عند التغوط ، كما يتأكد لبول امرأة وخصي ، وأن يختار لقضاء حاجته مكانا طاهرا رخوا ... فيتجنب الأمكنة النجسة لثلا تنجسه ، والأمكنة الصلبة لثلا يتطاير رشاش البول عليه . وأن يجتنب ثقب الأرض — سواء أكان الثقب مستديرا أم مستطيلا — لثلا يخرج منه ما يؤذيه ، وأن يختار مكانا خاليا مما يؤذيه ، ولا يلتفت بعد جلوسه لثلا يرى ما يفزع فيقوم فيتجنس ، وأن يتباعد عن أعين الناس حتى لا يراه أحد ولا يسمع صوت ما يخرج منه ولا يشم ريحه ، وأن يرفع ثوبه تدريجا ليستمر ستر عورته الى أن يجلس حتى لا يكشف عورته بلا ضرورة ... لقول أنس رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد قضاء الحاجة ، لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض » ... فان كان بحضرة من يحرم عليه رؤية عورته وجب الستر ، وأن يجلس معتمدا على رجله اليسرى ، مع رفع عقب رجله اليمنى وتفرج فخذه ، لأن ذلك أعون على خروج الخارج ، وأن يغطي رأسه حال قضاء حاجته وحال الاستنجاء والاستجمار حياء من الله والملائكة .

ويحرم على قاضي الحاجة في مرحاض أو قضاء قراءة قرآن ، من حين دخول المرحاض الى أن يخرج منه . وأما في القضاء فتحرم ، حال قضاء حاجته واستنجائه أو استجماره ، الى أن يفارق المحل .

الحنفية والشافعية

قالوا بكراهة قراءة القرآن فيما ذكر ،

ويحرم عليه أن يدخل بمصحف أو بعضه — ولو آية — الا اذا اتخذه حرزا ، أو خاف عليه الضياع ، فانه يجوز .

قبل شق بطنها ، فانها لا تطهر ابدا لتشرب اجزائها النجاسة . فيجب شق بطنها ، وإخراج ما فيها وتطهيرها بالنفس قبل غليها . ومن ذلك ردوس الحيوانات ولحم الكرش ، فانها لا تطهر ابدا إذا غليت قبل غسلها وتطهيرها .

مبحث

آداب قضاء الحاجة والاستنجاء

يندب لقاضي الحاجة — اذا أراد دخول بيت الخلاء — أن يدخل برجله اليسرى ، ويخرج برجله اليمنى ، عكس ما يفعله اذا أراد دخول مسجد أو الخروج منه ، وأن يقول قبل دخوله ما ورد في الحديث ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا دخلتم الخلاء فقولوا باسم الله ، أعوذ بالله من الخبث والخبائث » ونحو ذلك مما ورد ، ويؤخذ منه تقديم التسمية على التعوذ .

فاذا أراد قضاء حاجة في غير بيت الخلاء — كالصحراء — فانه يأتي بالتسمية والتعوذ عند تسمير ثيابه قبل كشف عورته . كما يندب له أن يقول عند الانصراف : غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذيني ، وأمسك عني ما ينفعني . ويندب له — عند ارادة قضاء الحاجة — أن يعد ما ينزل به النجاسة من ماء أو حجر أو نحوه ، وأن يجلس لقضاء حاجته فلا يقضيها قائما .

المالكية

قالوا إذا أراد قضاء حاجته في مكان رخو نجس ، يندب له القيام لثلا تتنجس ثيابه لو جلس ... فاذا كان المكان رخوا طاهرا ، خير في القيام به والجلوس وهو أولى . وإن كان طاهرا صلبا ، ندب الجلوس به . وإن كان رخوا نجسا ، قام ندبا . وأما النجس الصلب ، فانه يجتنب قياما وقعودا ... هذا بالنسبة للرجل . اما المرأة فيكره لها القيام مطلقا .

ولكن شرقوا أو غربوا « أى اذا لم تكن القبلة في الشرق أو الغرب ، فان كانت في أحدهما اتجه جنوبا أو شمالا .

الشافعية

اشترطوا في السائر الا ينقص ارتفاعه عن ثلثي ذراع ، والا يبعد عنه بأكثر من ثلاثة أذرع . هذا اذا لم يكن الفضاء معدا لقضاء الحاجة ... وإلا فلا كراهة في استقبال القبلة أو استدبارها ، ولكنه خلاف الأفضل .

وينهى عن قضاء الحاجة في الماء الراكد ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد » ، ويلحق به التغوط لأنه أقبح . وفي النهي تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد إذا كان قليلا ... فان كان مستبحرا أو جاريا لم يحرم ، إلا إذا كان مملوكا للغير ولم يأذن فيه أو كان موقوفا .

الحنابلة

قالوا يحرم التغوط في الماء الراكد وغيره قل أو كثر ، ولا يحرم في البحر . ويكره البول في الراكد كذلك . وأما الجارى : فان كان قليلا كره البول فيه ، وإن كان كثيرا لم يكره . وكل ذلك ما لم يكن الماء موقوفا أو مملوكا للغير ولم يأذن فيه ... وإلا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقا .

الحنفية

قالوا يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد القليل ، فان كان كثيرا كره تحريما . وأما الجارى فانه يكره فيه ذلك تنزيها ، ما لم يكن مملوكا للغير ولم يأذن فيه أو كان موقوفا .

الشافعية

قالوا يكره قضاء الحاجة في الماء القليل نهارا - راكدا أو جاريا - حذرا من تنجيسه ، ويكره في الليل سواء كان قليلا أو كثيرا . وكل ذلك في الماء المملوك له أو المباح ... فان كان مملوكا للغير ، يحرم ما لم يأذن له . وإن كان مسبلا ، فانه يحرم ما لم يستبخر .

الحنفية والشافعية

قالوا بكراهة الدخول بالمصحف أو بيعضه فيما ذكر .

المالكية

اشترطوا في جواز حمل المصحف أو بعضه معه فيهما - ان يكون مستورا بما يمنع من وصول الرائحة اليه .

ويحرم قضاء الحاجة فوق قبر ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لأن يجلس أحدكم على جمرة ، فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده ، خير له من أن يجلس على قبر » رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة ، وحمله العلماء على تحريم قضاء الحاجة على القبر .

الحنفية

قالوا يكره قضاء الحاجة فوق القبر كراهة تحريمية .

ويحرم حال قضاء الحاجة والاستنجاء أو الاستجمار ، استقبال القبلة أو استدبارها في فضاء بلا ساتر يحول بينه وبينها .

الحنفية

قالوا يكره استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة والاستنجاء أو الاستجمار كراهة تحريم مطلقا - داخل البناء أو الفضاء - لعموم النهى في الحديث ... فان جلس ساهيا وتذكر ، تحول عن القبلة عند تذكره إن أمكن .

الحنابلة

قالوا لا يحرم استقبال القبلة ، ولا استدبارها حال الاستنجاء أو الاستجمار ، وانما يكره ذلك فقط .

فان كان في بناء أو فضاء بساتر ، لا يحرم ... لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ، ولا تستدبروها . ببول ولا غائط ،

الى السماء . ومنها أن يقضيها تحت شجرة مثمرة عند الحنفية ، أو شأنها أن تثمر عند الشافعية . ومنها إطالة المكث بلا حاجة ، ومنها النظر الى عورته بلا حاجة . وزاد الحنفية التنحج بلا حاجة .

ويجب اخراج ما بقى في المخرج ، من بول أو غائط ، حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء . ومن اعتاد في ذلك شيئاً فليفعله — كقيام أو مشي أو ركض برجله أو تنحج أو غير ذلك — وهذا يسمى استبراء .

ويجب بعد الاستبراء الاستنجاء ، وهو غسل ما تلوث به المخرج من النجاسة الخارجة منه ، أو مسحه بالأحجار ونحوها مما ينقي ، ويسمى المسح بالأحجار ونحوها استجماراً . ويكفي الاقتصار على أحدهما ، والماء أفضل لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها . ويندب الجمع بينهما فيمسح أولاً بالأحجار ونحوها مما يخفف النجاسة بإزالة عينها ، ثم يغسل بالماء لازالة أثرها .

الحنفية

قالوا الاستنجاء — أى إزالة ما على نفس المخرج من النجاسة — وكذا الاستجمار ، سنة مؤكدة للرجال والنساء — سواء اكان الخارج معتاداً أم غير معتاد كدم وقيح — ولو كان الخارج زائداً على قدر الدرهم . وإنما كان سنة ، ولم يكن واجباً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليه وتركه في بعض الأحيان ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من استجمر فليوتر . ومن فعل هذا فقد أحسن ، ومن لا ... فلا حرج » . ولا يسن في الاستنجاء ولا الاستجمار عدد معين ، بل يستحب تثليث المسح أو الفصل . والمدار فيهما على إنقاء المحل بحيث يقع في نفسه أنه طهر .

والمخرج هو محل الخروج وما حوله من مجمع حلقة الدبر الذي ينطبق عند القيام ونحوه . فإن جاوزت النجاسة نفس المخرج ، وزادت على قدر الدرهم ، فإن إزالتها تكون فرضاً ، ويتعين فيها الماء فلا يكفي الحجر ونحوه ، وتكون حينئذ من باب إزالة

ويحرم قضاؤها في موارد الماء ومحل مرور الناس واستظلّاهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الملاعن الثلاث : البراز في الموارد ، وقارعة الطريق ، والظل » . وإنما سميت ملاعن ، لأن قضاء الحاجة فيها يكون سبباً للعن من فعل ذلك . ويلحق بهذه الثلاث مواضع اجتماع الناس لشمس أو قمر أو حديث مباح .

الشافعية والحنفية

قالوا يكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها ما لم تكن موقوفة للمرور أو ملكاً للغير ، فإن كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها .

ويكره لقاضى الحاجة أن يقابل مهب ريح لثلاث تردّ عليه رشاش بوله فيتنجس . ويكره له التكلم إلا لحاجة كطلب ما يزيل به النجاسة . وقد يجب الكلام لضرورة ، كاتخاذ أعمى من سقوط في مهلكة ، وحفظ مال من التلف .

ويكره له استقبال عين الشمس والقمر ، لأنهما من آيات الله الباهرة . ويكره لقاضى الحاجة ذكر الله بلسانه بغير قرآن من حين دخول المرحاض الى أن يخرج . وقد تقدم حكم قراءة القرآن . فإذا كان في الفضاء كره حال الحدث والاستنجاء . ويكره له حمل ورقة أو خاتم مكتوب فيه اسم الله ، إلا إذا كان مستوراً أو خاف عليه الضياع .

المالكية

قالوا استقبال عين الشمس والقمر — حال قضاء الحاجة — لا يكره ، وإنما هو خلاف الأولى .

وزاد بعض المذاهب مكروهات أخرى .

الحنفية والشافعية

زادوا في المكروهات أموراً : منها البصق والتمخط بلا حاجة ، ومنها أن يعبث بيده ، وأن يرفع بصره

الاستنجاء وإزالة كل نجاسة بالماء الطاهر - ولو كان غير الماء - بالشرط المتقدم .

وفي تقديم أحد السيلين على الآخر تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا يندب تقديم قبله في إزالة النجاسة ، إلا إذا كان من عادته أن يتقاطر بوله إذا مس دبره بالماء ، فحينئذ لا يندب له تقديم قبل .

الحنفية

لهم قولان في ذلك ، والمفتي به قول الامام - وهو تقديم غسل الدبر - لأن نجاسته أقل من البول ، ولأنه بوساطة ذلك في الدبر وما حوله يقطر البول ، فلا يكون لتقديم غسل قبل فائدة .

الشافعية

قالوا يندب لمن يستنجي بالماء أن يقدم غسل قبل على الدبر . وأما إذا استجمر بالأحجار ، فإنه يندب له تقديم الدبر على قبل .

الحنابلة

قالوا يسن لمن أراد الاستنجاء أو الاستجمار أن يبدأ بالقبل إذا كان ذكرًا أو أنثى بكرا ، وتخير الأنثى الثيب في تقديم أيهما .

ويندب الاستنجاء بيده اليسرى تكريماً لليمنى . ويندب بل أصابع اليسرى ، قبل ملاقة الأذى ، لئلا يشتد تعلق النجاسة بها . ويندب أيضاً غسل يده اليسرى بعد الفراغ بشيء منظف . ويندب الاسترخاء قليلاً عند الاستنجاء .

الشافعية

قالوا بوجوب الاسترخاء المذكور .

الحنفية

قالوا إنما يندب الاسترخاء إذا لم يكن صائماً محافظة على الصوم .

النجاسة لا من الاستنجاء . وكذا لو أصاب طرف الأكليل من البول ما كان أكثر من الدرهم ، فإنه يفترض غسله بالماء ولا يجزئ مسحه بالحجر على الصحيح . ومثل ذلك ما أصاب قلفة الألف من البول : فإنه إذا زاد قدر الدرهم يفترض غسله . وكذلك يفترض إزالة النجاسة التي لم تتجاوز المخرج - قليلة كانت أو كثيرة - بالماء قبل الاغتسال من الجنابة وغيرها لئلا تنتشر على البدن بالماء فتنجسه .

ومثل النجاسة الخارجة ما أصاب المخرج أو طرف الأكليل من نجاسة أجنبية ... فإنها إن لم تزد على قدر الدرهم ، تسن إزالتها بالماء أو الحجر ونحوه ، وإن زادت على قدر الدرهم فرض غسلها بالماء ، وتكون من باب إزالة النجاسة . وكذلك بول المرأة إذا انتقل من محل خروجه ، وأصاب ظاهر فرجها أكثر من الدرهم ، فإنه يفترض غسله بالماء . فإن المرأة والرجل سواء في كل ما تقدم ، إلا في الاستبراء ، فإنه ليس عليها استبراء ، بل تصبر زمناً يسيراً بعد إفراغها من البول والغائط ثم تستنجي أو تستجمر أو تجمع بينهما على ما تقدم .

وإذا استجمر وبقي أثر النجاسة ، ثم عرقت مقعدته وأصاب عرقها ثوبه ، فإن الثوب لا يتنجس وإن زاد العرق على قدر الدرهم . أما إذا دخل المستجمر ماء قليلاً فإنه ينجسه ... هذا وقد تقدم أن الدرهم يقدر في النجاسة الجامدة بعشرين قيراطاً ، وفي المائعة بملء مقر الكف . أما القيراط فهو زنة خمس شعيرات غير مقشورة . والمعروف في زماننا أن زنة القيراط تساوي « خروية » (بزرة من بزرة الخروب المتوسطة) ، وأن الدرهم ستة عشر قيراطاً ، و « الخروية » زنة أربع قمحات من القمح (يلدي القديم) .

وإنما يجزئ الاستنجاء بالماء بشرط أن يكون الماء طهوراً - كما هو الشرط في إزالة كل نجاسة - وأن يزيل النجاسة عن المحل حتى يعود طاهراً بحالته التي كان عليها قبل تلويثه .

الحنفية

قالوا إن الغسل بالماء الطهور أفضل للاتفاق على إزالة النجاسة به . وأجاز أبو حنيفة وأبو يوسف

وقيماً يستجمر به من الأحجار ونحوها تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا إن السنة أن يكون الاستجمار بالأشياء الطاهرة من تراب وخرق بالية وحجر ومدر (وهو قطع الطين اليابسة) . ويكره تحريم الاستجمار بالمنهى عنه - كالعظم والروث - لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمالهما في ذلك ، ومثلهما طعام الأدمى والدواب . وكره تحريم الاستجمار بما هو محترم شرعاً لما ثبت في الصحيحين من النهي عن إضاعة المال . ويدخل فيما له احترام شرعاً : جزء الأدمى - ولو كافراً ، أو ميتاً - والورق المكتوب - ولو كانت الكتابة حروفاً مقطعة - لأن للحروف احتراماً ، والورق غير المكتوب إذا كان صالحاً للكتابة . أما الورق الذي لا يصلح للكتابة ، فانه يجوز الاستجمار به بدون كراهة .

وإنما يكره الاستجمار بما له قيمة مالية إذا أدى ذلك إلى إتلافه أو إنقاص قيمته ... فإذا كان غسله بعد الاستجمار أو تجفيفه يعيده إلى حالته الأولى فانه لا كراهة فيه . وكره الاستجمار بالطوب المحرق ، والفخار ، والزجاج ، والفحم ، والحجر الأملس . وتكون الكراهة تحريمية إذا كان استعمالها ضاراً ، إذ لا يجوز استعمال ما يضر . وتنزيهية إذا لم يكن استعمالها ضاراً ، وذلك لأنها لا تنقى المحل ، والسنة إنقاؤه . وكره تحريم الاستجمار بجدار غيره ، لأنه لا يجوز التعدي على مال الغير . أما جدار نفسه فلا كراهة فيه . ومثل جداره الجدار المستأجر ... فان استجمر بشيء مما ذكر ، أجزأه مع الكراهة التحريمية أو التنزيهية على التفصيل المتقدم . هذا وقد تقدم ما يتعين فيه الماء ، وما يكفي فيه الحجر ونحوه في أول المبحث .

الشافعية

قالوا يشترط فيما يستجمر به أن يكون جامداً طاهراً ، فلا يصح بمتنجس . وأن يكون قالصاً للنجاسة ، فلا يصح بغير قالص كالأملس والرخو . وأن يكون غير مبتل ، فان كان مبتلاً بغير العرق فلا يجزئ . وأن يكون غير محترم شرعاً ، فلا يصح بمحترم كالخبز والعظم .

ومن المحترم شرعاً ما كتب فيه علم شرعى - كفقعه وحديث - أو وسائله ، كنحو صرف وحساب وطب

وهرواق . وأما ما كتب فيه غير ذلك ، فليس من المحترم إذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم . ومن المحترم ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعظم ، كآبى بكر وعمر ونحوهما . ومن المحترم أيضاً المسجد ، فلا يجوز الاستجمار بجزء منه - كحجر وخشب - ولو انفصل عنه ما دام منسوباً إليه . ومن المحترم جزء الأدمى - ولو مهدى الدم - نظراً لصورته وإن أهدر دمه .

ويشترط في الخارج شروط : منها ألا يكون جافاً لأنه لا يغسل الحجر ونحوه في إزالته ، وألا يطرا عليه نجس آخر أجنبي أو طاهر غير العرق ، وألا يجاوز الصفحة في الغائط والحشفة في البول . (والصفحة ما ينضم من الألبين عند القيام ، والحشفة ما فوق محل الختان) ... هذا إذا كان رجلاً . فان كان المستجمر امرأة ، فانه يشترط في صحة مسحها بالحجر ونحوه ألا يجاوز ما يظهر عند قعودها إن كانت بكراً ، وألا يصل إلى ما بعد ذلك من الداخل إن كانت ثيباً ... وإلا تعين الماء بالنسبة لهما : كما يتعين بالنسبة للأقلف إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالحجر ونحوه ألا ينقص من ثلاث مسحات ، يعم المحل بكل مسحة ولو بثلاثة أطراف حجر واحد ، فلا يكفي أقل من ثلاث ولو اتقى المحل . وإذا لم يحصل الاتقاء بالثلاث ، زيد عليها ما يحصل به الاتقاء ، بحيث لا يبقى من النجاسة إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخرف .

المالكية

قالوا يجوز الاستجمار بما اجتمعت فيه شروط خمسة : أن يكون يابساً كحجر وقطن وصوف إذا لم يتصل بالحيوان (وإلا كره الاستجمار به) ، فان لم يكن يابساً - كالطين - فلا يجوز الاستجمار به لأنه ينشر النجاسة ، فان وقع استجمار به فلا بد من غسل المحل بالماء بعد ذلك ، وإن صلى بلاغسله كان مصلياً بالنجاسة ، وقد تقدم حكمه في باب إزالة النجاسة .

وأن يكون طاهراً ، فلا يجوز بنجس - كعظم ميتة وروث حيوان محرم الأكل - فان استجمر به ، فان كان جامداً ولم يتحلل منه شيء وأتقى المحل ، أجزأ مع الأثم . وأن يكون منقياً للنجاسة ، فلا يجوز بالأملس - كزجاج وقصب فارسي - لعدم الاتقاء به .

وأن يكون غير مؤذ ، فلا يجوز بما له حد كسكين وحجر محرف ومكسور زجاج .

حيوان كيده مثلا ، والا يكون متصلا به كصوفه ،
والا يكون محرم الاستعمال كالذهب والفضة .

ويشترط أن يكون المسح ثلاثا مع الانقاء ، وأن تعم
كل مسحة منها المحل ... فان حصل الانقاء بدون
الثلاث لا يجزىء ، والا يكون المخرج متنجسا بغير
الخارج منه ، والا تتجاوز النجاسة موضع العادة ...
فان تجاوزت تعين الماء ، والا يكون الخارج من النجاسة
بقية حقنة فيتعين فيه الماء ، والا يجف الخارج قبل
الاستجمار ... فان جف تعين الماء . هذا وقد عد
الحنابلة داخل قبل المرأة الثيب في حكم الظاهر ،
ولكنهم قالوا إنه لا يجب غسله في الاستنجاء ، بل
أوجبوا غسل ما يظهر عند جلوسها لقضاء حاجتها .

مباحث الوضوء

تعريفه

الوضوء طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة :
بعضها يغسل ، وبعضها يمسح . وهي أربعة : الوجه ،
واليدان ، والرأس ، والرجلان . وكلها تغسل الا
الرأس فانه يمسح لستره غالبا فيشقق غسله .

والأصل في فرضيته للصلاة قوله تعالى : « يا أيها
الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم
الى الكعبين » ، وقوله صلى الله عليه وسلم :
« لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ »
رواه الشيخان . وقد انعقد الاجماع على ذلك
فصار أمرا معلوما عند العام والخاص — كالأمر
الضرورية — فمن جحده بعد ذلك ، فهو مرتد
عن الاسلام .

وللوضوء شروط وفرائض (أركان) ، وسنن
ومندوبات ومكروهات ومبطلات (نواقض) .

شروطه

أما شروطه : فمنها شروط وجوب فقط ، وهي
الأمر التي يتوقف عليها وجوبه دون صحته ، بحيث

وأن يكون غير محترم شرعا . ومن المحترم شرعا
مطعموم الأدمى ، ويشمل الملح والدواء ، ويلحق به
الورق لما فيه من النشا المطعموم .

ومن المحترم شرعا ما له شرف كالكتوب : لأن
للحروف حرمة . ومنه ما كان حقا للغير — سواء
أكان موقوفا ملكا لغيره — فيحرم الاستجمار بجدار
موقوف أو مملوك للغير ... فان كان الجدار مملوكا
له ، كره الاستجمار به فقط . ويكره الاستجمار
بالعظم والروث الطاهرين ، وإذا حصل بهما الانقاء
أجزا . وكذلك كل ما حرم أو كره .

ويتعين الاستنجاء بالماء في أمور : منها بول أو
فائط انتشر على المخرج كثيرا ، وهو ما زاد على
ما جرت العادة بتلويثه . ومنها بول الخصى ، ومنها
بول المرأة بكرا أو ثيبا . ومنها الملى الخارج بللة
معتادة ، وإلا كفى فيه الاستجمار بالحجر ونحوه ...
ما لم يلزم كل يوم ، ولو مرة ، فانه يعفى عنه فلا
يتعين فيه ماء ولا حجر . ومتى خرج بللة معتادة ،
وجب غسل جميع الذكر بنية . فان اقتصر على غسل
بعضه أو غسل جميعه بلا نية ، فقولان متساويان في
بطلان صلاته وصحتها .

ومنها دم الحيض والنفاس لمن لا تجد ماء يكفى
لغسلها ومعها ما يكفى لغسل الدم من المحل ، فيتعين
غسله بالماء وتيمم ، ولا يكفى مسحه بالحجر ونحوه .
ومنها المنى الخارج بللة معتادة لمن لم يجد من الماء
ما يكفى للغسل ولكنه يكفى لتطهير المحل ، وكذا
ما يخرج بللة غير معتادة إذا لم يلزم كل يوم ولو
مرة ، فان لازم — ولو كل يوم مرة — عفى عنه فلا
يجب فيه ماء ولا حجر ولا نحوه ، وكذا منى الرجل
الخارج من قبل المرأة بعد غسلها .

الحنابلة

قالوا يشترط فيما يستجمر به أمور : منها أن يكون
طاهرا ، وأن يكون مباحا ، فلا يصح الاستجمار
بمغصوب ونحوه ، وأن يكون منقيا — وضابط الانقاء
هنا أن يبقى أثر من النجاسة لا يزيله إلا الماء ، فلا يصح
بالأمس كزجاج ونحوه — وأن يكون جامدا فلا يكفى
بالطين ، والا يكون روثا أو عظما أو طعاما ولو لبهيمة ،
والا يكون محترما شرعا : كقرطاس ذكر فيه اسم الله
تعالى ، أو كتب فيه حديث أو علم شرعى ، أو كتب
فيه ما يباح استعماله شرعا . أما ما كتب فيه محرم
الاستعمال فليس من المحترم شرعا ... والا يكون جزء

استعماله : كبريى يضره استعماله ، ومكره على تركه ، وأقطع لا يجد من يوضئه ، ولا يمكنه أن يتشال على تحصيل الوضوء . ووجود ناقض ، فلا يجب تجديده بعد دخول الوقت على من توضأ قبله ولم ينتقض وضوؤه .

وأما شروط صحته فقط ، فهي : عدم العائل المانع من وصول الماء الى البشرة — كشمع ودهن وعجين ونحوها — ومنه عماس العين ، والأوساخ المتجمدة على العضو . وعدم المنافى للوضوء ، فلا يصح حال حصول ما يبطله من النواقض . ويستثنى من ذلك حدث صاحب العذر كالمستحاضة ، وصاحب السلس فيصح وضوؤه مع وجود ذلك الحدث المسترسل ، على التفصيل الآتى فى مبحث المعذور . وأن يكون الماء طهورا فى ظن المتوضئ ، وقد سبق بيان الطهور . وتبيى صبي ، فلا يصح وضوء صبي غير مميز .

وأما شروط وجوبه وصحته معا ، فهي : بلوغ الدعوة ، بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل سيدنا محمدا رسولا يدعو الناس الى توحيد عبادته ، فمن لم تبلغه هذه الدعوة لا يجب عليه الوضوء ، ولا يصح منه .

الحنفية

لم يعدوا بلوغ الدعوة : لا شرطا فى الوجوب اكتفاء بالاسلام ، ولا شرطا فى الصحة لأن الوضوء يصح ممن لم تبلغه الدعوة .

العقل : فلا يجب الوضوء على مجنون ولا مصروع ولا مغنى عليه ولا معتوه ، ولا يصح منهم وهم فى هذه الحالة . لقاء المرأة من دم الحيض والنفاس ، فلا يجب على حائض أو نفساء ، ولا يصح منهما . عدم النوم والغفلة ، فلا يجب على نائم ولا غافل ، ولا يصح منهما حال النوم والغفلة .

لو انعدم واحد منها لم يجب الوضوء وان كان صحيحا . ومنها شروط صحة فقط ، وهى الأمور التى تتوقف عليها صحته دون وجوبه . ومنها شروط وجوب وصحة معا ، وهى الأمور التى يتوقف عليها وجوبه وصحته معا ، بحيث لو انعدم واحد منها لم يكن واجبا ولا صحيحا .

أما شروط وجوبه فقط فهي : البلوغ ، فلا يجب على صبي ، لكن يصح منه ... فان توضأ فى حال صباه ، أجزاءه عن الواجب اذا بلغ وهو متوضئ . ودخول وقت الصلاة ، فيجب الوضوء بدخول الوقت وجوبا موسعا كما تجب الصلاة كذلك ، فاذا ضاق الوقت صار الوجوب مضيقا . وكذا لو أراد الدخول فى الصلاة — ولو تقلا — فانه يجب عليه وجوبا مضيقا عند ارادتها لحرمة الدخول فيها بدون طهارة . ويصح الوضوء قبل دخول الوقت الا من المعذور ، فانه لا يصح وضوؤه الا بعد دخول الوقت . وسيأتى للمعذور مبحث خاص به .

المالكية

قالوا يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت وبعده .

الحنفية

قالوا يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت ، ولكنه ينتقض عند خروجه بالحدث السابق على العذر ... فلو توضأ قبل الظهر لصلاة نافلة كالضحى ، ثم دخل وقت الظهر ، له أن يصلى بوضوئه هذا فرض الظهر ، ويظل متوضئا الى أن يخرب وقت الظهر على الراجح كما سيأتى .

والقدرة على الوضوء — بأن يجد الماء الكافى لوضوئه ، ويقدر على استعماله — فلا يجب الوضوء على فاقد الماء — ولو حكما — كان محتاجه لشرب ونحوه ، ولا على من لم يقدر على

الشافعية

زادوا في شروط الصحة فقط مصاحبة النية حكماً حتى يفرغ الوضوء ، بحيث لا ينوي بوضوئه نحو تبرد أو نظافة فقط . أما لو نوى الوضوء مع التبرد والنظافة ، فإنه يصح . وأن يميز الغرض من غيره إذا كان قد اشتغل بالعلم زمناً كافياً لذلك . أما العامي فالشرط في حقه ألا يعتقد الغرض نفلاً ، ولو اعتقد الكل فرضاً فإنه يجزئ .

فرائض الوضوء

أركانه

أولها — غسل جميع الوجه بالماء الطهور مرة واحدة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الوضوء مرة . مرة » . أما تكرار الغسل بعد المرة الأولى فليس بفرض ، وسيأتى حكمه .

وحد الوجه طولاً ، لمن لا لحية له ، من منابت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن ، ومنتهى الذقن من الوجه فيفترض غسله (والذقن — بفتح القاف — هو مجمع اللحين ، وهما عظم الحنك الأسفل) ، وإلى منتهى اللحية لمن له لحية وإن طالت .

الشافعية

قالوا يجب غسل ما تحت الذقن أيضاً ، فنهاية الذقن غير كافية وحدها .

الحنفية

قالوا المفروض في ذلك هو غسل الشعر الذي يلاقى الخدين وظاهر الذقن ... لا ما نزل من اللحية من ظاهر الذقن ، لأنه ليس مما يواجه به عادة ، فلا يعد من الوجه .

والواجب غسل أعلى اللحية من جهة الوجه لا أسفلها من جهة الصدر ، وحده عرضاً ما بين وتدى الأذنين . فيجب غسل الوترية — وهي الحاجز بين طائفتي الأنف — وغسل تكاميش الجبهة وظاهر

الحنفية

عدوا العقل شرطاً في الوجوب ، وعدوا هذم المنافي شرطاً في الصحة . ومن ذلك يتضح أن الجنون والصرع والأغماء والنوم والغفلة من المنافي ، لأنها من نواقض الوضوء ، فتكون من شروط الصحة بهذا الاعتبار . وعدم وجودها شرط في التكليف ، فتكون من شروط الوجوب بهذا الاعتبار . وأما المعتوه — وهو مندهم ما اختلط كلامه ، وفسد تدبيره بحيث لا يضرب ولا يشتم — فإن العبادة لا تجب عليه ، وإن صحت منه كالصبي ... فعدم العتة من شروط الوجوب لدخوله في التكليف ، وليس شرطاً في الصحة .

الاسلام : ومعنى كونه شرطاً للوجوب والصحة أن الكافر لا يطالب به إلا بعد اسلامه ... وإن كان في حال كفره واجبا عليه ، بمعنى أنه يعاقب على تركه ولا يصح منه .

الحنفية

جعلوا الاسلام شرطاً للوجوب فقط ، فلا يجب الوضوء على الكافر لكونه غير مخاطب بفروع الشريعة على المشهور ، فليس مطالباً به . ويصح الوضوء منه قبل إسلامه ، لأن الوضوء لا يتوقف على نية ... بخلاف التيمم ، فإنه لا يصح من الكافر لتوقف صحته على النية كما يأتي .

المالكية

جعلوا الاسلام شرط صحة فقط ، لأن المعتمد مندهم أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، فتجب عليهم العبادات ويعاقبون على تركها . ولا تصح منهم إلا بعد الاسلام لتوقف صحتها على النية التي من شرطها الاسلام .

وهناك شروط أخرى في بعض المذاهب .

الحنابلة

زادوا في شروط الصحة فقط النية ، حقيقة أو حكماً ، وأن يكون الماء مباحاً ، وأن يتقدم الاستنجاء أو الاستجمار عليه .

ثانيها — غسل اليدين مع المرققين مرة واحدة
تعم . ويجب غسل تكاميش الأنامل ، وغسل
ما تحت الأظافر الطويلة التي تستر رؤوس الأنامل
... فإن كان تحت الأظافر أوساخ ففى إزالتها
تفصيل المذاهب .

المالكية

قالوا يعفى عن وسخ الأظفار ، فلا تجب إزالته إذا
لم يتفاحش .

الحنابلة

قالوا يعفى عن وسخ الأظفار إذا كان يسيرا .

الحنفية

قالوا الأوساخ التى تكون تحت الأظافر لا تمنع
صححة الوضوء ، سواء كانت كثيرة أو يسيرة ، دفعا
للحرج .

الشافعية

قالوا الأوساخ التى تحت الأظافر تجب إزالتها
إن منعت من وصول الماء الى البشرة ، ويعفى عن
القليل بالنسبة لمن ابتلى به كالذى يعمل فى الطين
ونحوه .

ومن قطع من يده بعض محل القرض وبقي
بعضه ، وجب غسل الباقي . ومن قطعت يده من
المرفق ، وجب عليه غسل موضع القطع .
ثالثها — مسح الرأس مرة واحدة وإن لم يكن
عليه شعر . وفى القدر المفروض مسحه تفصيل
المذاهب .

المالكية والحنابلة

قالوا يجب مسح جميع الرأس من منابت شعره
المعتاد الى نقرة القفا ، ويدخل فيه شعر الصدعين
والبياض الذى خلفه فوق وتدى الأذنين ، وكذا
البياض الذى فوق الأذنين . والشعر المسترخى من
الرأس يجب مسحه عند المالكية وإن طال كثيرا .
أما الحنابلة فقالوا يجب مسح ماحذى الرأس من
الطويل دون ما زاد عنه . وأوجب المالكية نقض
الشعر المصفور إن صغر بثلاثة خيوط وإن لم يشتد
صفرة ... فإن صغر بأقل من ثلاثة ، وجب إن

الشفنتين — وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقا طبيعيا
بلا تكلف — وما غار من جفن أو أثر جرح أو ما خلق
غائرا ، وتخليل شعر لحيته وحاجبيه وشاربه ، إذا
كان الشعر خفيفا بحيث يظهر الجلد تحته فيحركه
ويعرکه حتى يصل الماء للجلد . وأما الشعر الغزير
فيجب غسل ظاهره ، ويسن تخليله كما سيأتى فى
السنن .

المالكية

قالوا يجب تحريك الشعر الغزير — وهو ما لا تظهر
البشرة تحته — حتى يدخل الماء فى خلاله وإن لم يصل
إلى الجلد .

الشافعية

قالوا لا يجب تخليل شعر اللحية والعارضين إن
كان غزيرا ، بل يكتفى بغسله ، ويسن تخليله . وأما
باقى شعر الوجه — من هذب وشارب ونحوهما — فانه
يجب تخليله ، أى غسل ظاهره وباطنه ... إلا إذا خرج
شيء منهما عن حد الوجه ، فانه يكتفى بغسل ظاهره
فقط . والمراد بخروجه عن حد الوجه أن يلتوى
بنفسه الى غير جهة استرساله وإن لم يزد عن حد
الوجه ... فليس من الخارج عن حد الوجه ما طال من
الشارب مثلا الى جهة استرساله ولو زاد عن
حد الوجه .

ويجب غسل الجبينين المحيطين بالجبهة يمينا
وشمالا ، وغسل البياض الذى تحت وتدى
الأذنين . وأما شعر الصدغين والبياض الذى فوق
وتدى الأذنين فمن الرأس لا من الوجه فلا يجب
غسلهما ، وداخل الفم والأنف ليسا من الوجه فلا
يجب غسلهما أيضا .

الشافعية والحنفية

قالوا شعر الصدغين والبياض الذى فوق وتدى
الأذنين من الوجه ، فيجب غسلهما عندهم .

الحنابلة

قالوا داخل الفم والأنف من الوجه ، فيفترض
غسلهما .

عليه تجديد المسح ولو كشط جلده رأسه بعد المسح . أما الأذنان فلا يفترض مسحهما لأنهما ليستا من الرأس .

الحنابلة

قالوا الأذنان من الرأس فيفترض مسحهما .

رابعها — غسل الرجلين مع الكعبين مرة ، وهما العظمان البارزان في أسفل الساق فوق القدم . ويجب عليه أن يتعهد عقبيه بالغسل بالماء لقوله صلى الله عليه وسلم : « ويل للأعقاب من النار » . كما يجب عليه أن يتعهد الشقوق التي تكون في باطن القدم . ومن قطع من رجله بعض ما يجب غسله وجب عليه أن يغسل ما بقي ، فإن قطع موضع الفرض كله سقط الغسل .

خامسها — الترتيب بين الأعضاء الأربعة على الوجه الذي جاء في الكتاب العزيز ، فيغسل الوجه أولا واليدين ثانيا ، ويمسح الرأس ثالثا ، ويغسل الرجلين .

المالكية والحنفية

جعلوا الترتيب بين تلك الفرائض سنة .

سادسها — الموالاة ، وهي المتابعة بين الأعضاء المذكورة ، بحيث لا تتخلل بين العضوين مسافة يجف فيها الأول ، عند اعتدال الزمان والمكان ومزاج الشخص المتوسّض . ويعتبر العضو الممسوح مغسولا ، فيضر تأخير ما بعده مسافة يجف فيها الممسوح لو كان مغسولا .

الشافعية والحنفية

قالوا إن الموالاة سنة ، فيكره التفريق بين الأعضاء إذا كان بغير عذر ، أما للعذر فلا يكره ... كما إذا كان ناسيا ، أو فرغ الماء المعد لوضوئه ، فذهب لياتي بغيره ليكمل وضوءه . ومحل كونه سنة عند

اشتدّة وإلا فلا . وإن ضمّر بلا خيوط ، لم ينقض وإن اشتد كما يأتي في الغسل .

الشافعية

قالوا المفروض مسح بعض الرأس ولو قل ، وإذا وش الماء على بعض الرأس من غير إمرار اليد أجزاءه . ومن طال شعر رأسه لم يكف فيه مسح الزائد من حد الرأس ولو كان معقوصا فوق الرأس .

الحنفية

قالوا المفروض هو مسح ربع الرأس على المعتمد ولا يلزم إمرار اليد على الرأس . فلو أدخل رأسه في الماء أو صب عليه ماء فأصاب ربه ، أجزاءه . فإذا مسح بيده ، وجب عليه أن يمسح بثلاث أصابع لأجل أن يصيب الماء ربع الرأس قبل جفافه ، إذ لو مسح بأصبعين فقط ربما يجف الماء قبل مدهما ، فلا يصل إلى القدر المطلوب مسحه . فإذا مسح بإبهامه وسبابته ، مع ما بينهما ، أجزاءه ... لأن ما بينهما بمنزلة أصبع ثالثة . فإذا مسح بـعـوس أصابعه — وكان الماء متقاطرا — صح ، وإلا فلا . ومن طال شعر رأسه ، فإن مسح عليه بثلاث أصابع ، ولم يكن المسح على شعر تحته جزء من رأسه — كان كأنه مسح على جبهته أو عنقه — لم يجزئه ، وإن كان تحته جزء من رأسه أجزاءه . ولا يلزم في مسح الرأس تجديد الماء ، فلو مسح ببلل في كفيه من غسل يديه أجزاءه ، أما لو أخذ البلل من عضو من أعضائه فإنه لا يكفي .

وغسل الرأس يكفي عن مسحه ، إلا أنه مكروه لأنه خلاف ما أمر الله به .

الشافعية

قالوا غسل الرأس بدل المسح ، خلاف الأولى وليس بمكروه .

الحنابلة

قالوا إنما يجزئ غسل الرأس بدل مسحه بشرط إمرار اليد عليه .

ومن مسح على شعر رأسه ثم أزاله ، لم يجب

الشافعية

قالوا لا بد من مقارنتها لأول جزء من العمل ،
كالوجه في الوضوء . ولا يفتقر تقدمها ولو كان
يسيرا .

مبحث شروط النية

وشروطها الاسلام ، والتميز ، والجزم . فلا
تصح من كافر ولا مجنون أو صبي غير مميز ، ولا
من متردد فيها ... كأن يقول في نفسه نويت
الوضوء ان كنت قد أحدثت .

الحنفية

قالوا إن الاسلام ليس شرطاً في صحة النية في
الوضوء كما تقدم .

وكيفيتها في الوضوء أن يقصد المحدث بوضوئه
استباحة ما منعه الحدث الأصغر ، أو أداء فرض
الوضوء ، أو رفع الحدث . ولا يشترط التلفظ بها ،
كما لا يشترط استحضارها لآخر الوضوء ، فلا
يضر ذهوله عنها في أثناءه ، ويبطلها رفضها في أثناء
الوضوء ... كأن يقصد إبطال الوضوء وعدم
الاعتداد به . أما إذا رفضها بعد تمام الوضوء فلا
يضر ، لأن الوضوء قد وقع صحيحاً فلا يبطله إلا
ناقضه . ولم يكن رفض النية من النواقض .

الشافعية والحنفية

قالوا إن نية رفع الحدث لا تصح من المحدث ،
كصاحب السلس ، لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء .
إنما أمر بالوضوء وجوباً لإباحة الصلاة ونحوها مما
يتوقف على الطهارة ، فلا يكفي أن ينوي رفع
الحدث ، بل ينوي استباحة الصلاة ونحوها أو أداء
فرض الوضوء .

هذا ، وقد زاد بعض المذاهب في فرائض
الوضوء غير ما ذكر .

الشافعية ما لم يكن صاحب ضرورة : كصاحب
السلس ، فإنه يجب عليه التتابع كما سبق .

المالكية

قالوا إن شرط وجوب الموالاة أن يكون المتوضئ
ذاكراً قادراً ، فلو كان ناسياً أو عاجزاً غير مفرط ،
– وغير المفرط هو من أعد من الماء ما يكفي للطهارة
يقينا ، ثم ظهر عدم كفايته أو أريق منه شيء – فإنه
ينبى على ما فعل ولو طال الزمن . وأما العاجز
المفرط فهو من أعد ما يكفي – ظلماً أو شكاً – فلم
يكفه ، وهو ينبى على ما فعل ما لم يطل الزمن ...
إلا أن الناسي يجدد نيته عند تكملة الوضوء للذهب
نيته الأولى بالنسيان ، بخلاف العاجز فلا يلزمه
تجديد النية لعدم ذهابه .

سابعها – النية ، وهي قصد الفعل ومحلهما
القلب ، وتكون في ابتداء الوضوء ... فلا تقدم
غسل بعض الأعضاء ، لم يصح تطهيره ، ووجب
عادته بعدها .

الحنفية

قالوا إن النية سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه
وسلم عليها . فمن تركها بدون عذر ، على سبيل
الاصرار ، يائمه إنما يسيرا ، وتكون فرضاً في حال
التوضؤ بسؤر حمار ونبيل تمر كالتيتم . وهي
شرط في كون الوضوء عبادة ... فإذا دخل الماء مكرها
أو قصد التبرد أو النظافة ، فعم الماء أعضاء الوضوء
بدون نية ، لا يكون متوضئاً بالوضوء المأمور به .
ولكن يصح له أن يصلى بهذا الوضوء ، لأن الصلاة
لا تتوقف على الوضوء المأمور به ، وإنما تتوقف على
الطهارة . وهي تحصل بمجرد سيلان الماء على
الأعضاء لأنه مطهر بطبعه .

الحنابلة

يجعلون نية الوضوء شرطاً .

ويغتفر تقدم النية على الفعل بزمن يسير عرفاً :
لوجودها حكماً .

وقيمًا تحصل به سنة غسل اليدين تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا إن كان الماء قليلا - وهو ما لا يزيد على صاع كما تقدم - ولم يكن جاريا ... فان أمكن الافراغ منه - كالصحفة - فلا تحصل السنة إلا بغسلهما قبل إدخالهما فيه ولو كانتا طاهرتين ونظيفتين . فان أدخلهما في الإناء - قبل غسلهما في هذه الحالة - أو أدخل إحداهما ، فعل مكروها وفاتته سنة الفصل . وإن كان الماء كثيرا أو جاريا ، فان السنة تحصل بغسلهما مطلقا ، سواء كان الفصل داخل الماء أو خارجه .

فان كان الماء قليلا ، ولا يمكن الافراغ منه - كالحوض الصغير - فان كانت يداه نظيفتين أو عليهما وساخة لا يتغير الماء بها إذا أدخلهما فيه فانه يغترف بيديه أو أحدهما ويفسل خارجه ، وتحصل السنة بذلك ... فان كانت يداه غير نظيفتين ، وخاف تغير الماء بإدخالهما فيه ، احتال على الأخذ منه بقمه أو بخرقه نظيفة ، فان لم يمكن ذلك تركه وتيمم إن لم يجد غيره .

الحنفية

قالوا غسل اليدين إلى الرسغين في الوضوء : تارة يكون سنة مؤكدة ، وذلك بالنسبة لمن يريد الوضوء وهو مستيقظ من النوم ، اذا كان نائما بدون استنجاء ، أو نام مستنجيا ولكن توهم بعد استيقاظه أن على يده نجاسة ، وتارة يكون سنة غير مؤكدة ، وهو فيما عدا ذلك .

وفي كيفية الفسل تفصيل ... ذلك لأن الإناء الذي يريد أن يتوضأ منه إما أن يكون صغيرا يمكن رفعه والصب منه ، وإما لا ... فان كان صغيرا ، رفعه وصب منه على اليمنى ، وغسلها ثلاثا مع ذلك بعض أصابعها ببعض ، ثم يفعل اليسرى كذلك . وإنما قالوا بغسل كل واحدة منهما على حدة ، مع البداءة باليمنى ، لأن التيامن مستحب ، فلو غسلهما معا ثلاثا أجزأه بلا كراهة . وإن كان الإناء كبيرا لا يمكن رفعه والصب منه ... فان كان معه إناء صغير ، كالكوز ، اغترف به وغسل اليمنى ، ثم اليسرى على الوجه المتقدم . وإن لم يكن معه إناء صغير ، أدخل أصابع يده اليسرى مضمومة دون كفه وصب على اليمنى ، ثم أدخل اليمنى وغسل اليسرى .

المالكية

وإدوا ذلك ؟ وجعلوه من فرائض الوضوء ؟ كتخليل الشعر وأصابع اليدين .

« ذكر فرائض الوضوء إجمالا »

المالكية

عدوا فرائض الوضوء سبعة ، وهي : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح جميع الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، والفور ، والتدليك على المعتمد عندهم ... لأنهم قالوا إنه داخل في حقيقة الفسل فلا يتحقق بدونه . وإنما عدوه فرضا على حدة للمبالغة في الحث عليه .

الشافعية

عدوا فرائض الوضوء ستة ، وهي : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح بعض الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، والترتيب .

الحنابلة

عدوا فرائض الوضوء ستة ، وهي : غسل الوجه ومنه داخل الفم والأنف ، وغسل اليدين ، ومسح جميع الرأس ومنه الأذنان ، وغسل الرجلين ، والترتيب ، والمواولة . وأما النية فعدها شرطا في صحته .

الحنفية

عدوا فرائض الوضوء أربعة ، وهي : غسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح ربيع الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين .

سُنُّ الوُضُوءِ

وأما سننه ، فمنها غسل اليدين إلى الرسغين (والرسغ مفصل الكف) ، يغسلهما ثلاثا بالماء الطهور .

الحنابلة

قالوا إن غسل اليدين في الوضوء سنة ... إلا في حق من استيقظ من نوم ليل ينقض الوضوء ، فانه إذا أراد الوضوء كان غسل يديه في هذه الحالة واجبا يأنم لمرکه وإن كان وضوؤه صحيحا .

وضوئه ، فان أحدكم لا يدرى أين باتت يده ...
فانه لبيان شدة تأكد الغسل في هذه الحالة .
ومنها التسمية في ابتداء الوضوء على تفصيل
في المذاهب .

الحنفية

قالوا يكفي في حصول السنة أي ذكر كان . فلو
قال لا إله إلا الله أو سبحان الله ، حصلت به
السنة ... إلا أن الأفضل عندهم التسمية بما ورد ،
وهو باسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الإسلام .
ويسن تقديم الاستعاذة على التسمية ... فإذا نسي
أولا ، ثم ذكرها بعد غسل البص فأتى بها ، لا يكون
محصلا للسنة . ولكن يندب له أن يأتي بها متى
ذكرها .

الشافعية

قالوا إن أصل السنة لا يحصل إلا بلفظ باسم الله ،
والأكمل أن يتم البسملة . فان ترك التسمية في أول
الوضوء أتى بها في الأثناء ، ويقول باسم الله أوله
وآخره . وكذا يأتي بها بعد نهاية الوضوء ...
إلا إذا تشهد ودعا فانه لا يأتي بها حينئذ ،
لانه يكون قد فرغ من الوضوء وتوابعه . ويسن
عندهم تقديم الاستعاذة عليها كالحنفية .

المالكية

قالوا إن التسمية مندوبة ، وتحصل بلفظ باسم
الله . وفي زيادة الرحمن الرحيم حلاف .

الحنابلة

قالوا إن التسمية في أول الوضوء واجبة ، فلو
تركها عمدا بطل وضوؤه ، بخلاف ما لو تركها جهلا
أو سهوا فان وضوءه يصح بدونها . فان تذكرها
في أثناء الوضوء ابتداء بالتسمية في أوله ، ولا تكفى
التسمية عندهم إلا إذا كانت بلفظ باسم الله .

منها المضمضة . وفي تفسيرها اختلاف المذاهب .

الحنابلة

قالوا إن المضمضة فرض من فرائض الوضوء ،
وكذا الاستنشاق ، لدخولهما في حد الوجه كما تقدم .
وعرفوا المضمضة بأنها تحريك الماء في الفم ولو لم
يطرحة بأن ابتلعها مثلا ، ولا تحصل بدون ذلك .

فان ادخل كفه مع أصابع يده اليسرى يصير
الماء الملافي للكف مستعملا . ولا يجوز الوضوء
بالماء المستعمل إذا غلب على ظن المنوصى أن ما
يعرفه كله أو بصفه صار مستعملا ، إلا إذا بوى
الاعتراف لا الغسل فان الماء لا يكون مستعملا .
فان خالف هذه الكيفية . بأن ادخل يده في الإناء
الصغير الذي يمكن رفعه قبل غسلها ، أو ادخلها في
الإناء الكبير الذي لا يمكن رفعه ومعه إناء صغير يمكن
الاعتراف به ، أو ادخل أصابع يده اليسرى في الإناء
الكبير مع الكف عند عدم وجود الإناء الصغير ... فان
كل ذلك يكون مكروها تنزيها . هذا إذا لم يكن على
يده نجاسة . فان كانت ، لا يجوز إدخالها في الإناء
على أي حال ، ووجب عليه أن يحتال على تناول الماء
بفمه أو بخزعة ... فان عجز تركه وتيمم ، ولا إعادة
عليه حيث لا يجد غيره .

الشافعية

قالوا تحصل سنة غسل اليدين بغسلهما ثلاثا
خارج الإناء : وكذا يغسلهما في الماء القليل إذا نيفن
طهارتهما . فان شك في طهارتهما كره غسلهما فيه ،
وإن تيقن نجاستهما حرم ، وعليه في هذه الحالة أن
يغسلهما قبل ادخالهما في الإناء ثلاثا بتطهيرهما
- وهو سنة مستقلة - ثم يغسلهما بعد ذلك ثلاثا
لتحصل سنة الوضوء .

هذا ولا بد لسنن الوضوء من نية خاصة ، بأن
ينوى بقلبه سنن الوضوء عند غسل يديه . ولا يكفي
فيها نية رفع الحدث ، لأنها لا تكون إلا عند غسل
الوجه ، وهو متأخر عن غسل اليدين وما بعده من
السنن التي قبل غسل الوجه . ولا تحصل سنة
غسل اليدين إلا بشرط تقديمه على المضمضة .

الحنابلة

قالوا تحصل سنة غسلهما ثلاثا ، سواء كان
الغسل خارج الإناء أو فيه .

وغسل اليدين مطلوب في كل وضوء لما نقل
في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
من مواظبته على ذلك . وأما ما ورد في الحديث
من قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا استيقظ
أحدكم من نومه فليغسل يده قبل ادخالها في

وينبقي في المضمضة والاستنشاق أن يتمضمض
ويستنشق بست غرفات ، فيغترف ثلاثا للمضمضة
وثلاثا للاستنشاق .

الشافعية

قالوا الأفضل أن يجمع بين المضمضة
والاستنشاق بغرفة واحدة ، ثم يكرر ذلك ثلاث
مرات . واشترطوا في الستين الثلاث أن تكون
مرتبة ... فلو قدم المتأخر ، فاتته سنة المتقدم .

الحنابلة

قالوا الأفضل أن تكون المضمضة والاستنشاق
بغرفة واحدة ، بحيث يتمضمض ثلاثا ويستنشاق
ثلاثا بتلك الغرفة ، جامعا بينهما في كل مرة .

ومنها الاستنثار ، وهو طرح الماء من الأنف
بالنفس ، بأن يضع أصبعيه (السبابة والابهام)
من يده اليسرى على أعلى مارن أنفه عند ثر الماء ،
لأنه أبلغ في النظافة ، فلو كان بأنفه قدارة متجمدة
أخرجها بخنصر يده اليسرى .

ومنها مسح الأذنين ظاهرا وباطنا ، ومنها مسح
صماخ الأذنين

الحنابلة

قالوا إن مسح الأذنين مع صماخهما فرض ،
لدحونهما في حد الرأس كما تقدم .

الحنفية

قالوا أن ادخال الخنصر في صماخ الأذنين من
آداب الوضوء ، لا من سننه .

ومنها تجديد الماء لمسح الأذنين بغير بلل الرأس .
والأفضل في كيفية المسح أن يدخل أطراف
مبأبتيه في صماخيهما ، ويضع ابهامه خلفهما ،
ويثنى أصبعيه (السبابة والابهام) ويديرهما حتى
يعم مسحهما ظاهرا وباطنا . وإن مسحهما بأي
كيفية أخرى ، وعمهما بالمسح أجزاء .

المالكية

عرفوا المضمضة بأنها ادخال الماء في الفم وطرحه .
قلو دخل الماء فمه بدون قصد ، أو ادخله ولم
يحركه ، أو ادخله وحركه ولم يطرحه بأن ابتلعه ،
فلا تحصل السنة .

الشافعية

قالوا أن المضمضة هي جعل الماء في الفم . ولا
يشترط في حصول أصل السنة ادارة الماء ولا محه ،
بل هذا هو الاكمل ... نعم يشترط أن تتقدم على
الاستنشاق .

الحنفية

عرفوا المضمضة بأنها اسيعاب جميع الفم بالماء .
والمعتمد عندهم أن تحريك الماء وطرحه ليسا بشرط
في حصول السنة ... فلو شرب الماء عبا ، أجزاء عن
المضمضة . اما اذا شربه مصا فانه لا يجزئه .

ومنها الاستنشاق ، وهو جذب الماء بنفسه الى
داخل أنفه .

الحنابلة

قالوا إن الاستنشاق فرض كما تقدم .

الحنفية

قالوا الاستنشاق إيصال الماء الى مارن أنفه
— وهو تما لان من الأنف — ولا يشترط في حصول
السنة جلبه بالنفس .

الشافعية

قالوا هو جعل الماء في الأنف وإن لم يصل الى
أقصاه . ولا يشترط جذب الماء بالنفس ... نعم هو
اكمل .

وتسن المبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير
الصائم ، وتكره له لئلا يفسد صومه .

المالكية

جعلوا المبالغة فيها لغير الصائم مندوبة لا سنة .

الحنفية

قالوا بكراهة مسح الأذنين بماء جديد على
الراجع .

الشافعية

قالوا إنما يسن تجديد الماء للأذنين إذا أراد
مسحهما ببلل المسحة الأولى لرأسه ، لأن بلل هذه
المسحة يكون مستعملاً . فإذا أمد مسح رأسه
ثانياً أو ثالثاً ، لا يسن تجديد الماء للأذنين ... بل
يحصل أصل السنة ببلل المسحة الثانية أو الثالثة .
نعم يكون تجديد الماء في هذه الحالة أكمل . هذا
ولا تحصل سنة مسح الأذنين إلا بعد مسح الرأس .

ونكره تكرار مسحهما ، لأن المسح مبني على
التحفيف . وفي التكرار تشديد .

الشافعية

قالوا يسن تكرار مسح الأذنين مراعاة لمن يقول
إنهما من الرأس ، كما يسن تثليث غسلهما مع الوجه
مراعاة لمن يقول إنهما من الوجه ، وكذا يسن أن
يلصق كفيه على ظاهرهما .

ومنها الترتيب بين الأعضاء الأربعة ، بأن تقدم
الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس
على الرجلين .

الشافعية والحنابلة

قالوا ان الترتيب بين هذه الأعضاء فرض كما
تقدم .

ومنها رد مسح الرأس ان بقي يده بلل من
المسحة الأولى ، والا فلا يسن الرد .

الحنفية

قالوا إن مسح ربيع الرأس فرض كما تقدم ؟
واستيعابه بالمسح مرة واحدة سنة ، ورد مسحه
سنة أخرى .

الشافعية

قالوا مسح بعض الرأس فرض ، واستيعابه
بالمسح سنة ، ورد المسح سنة أخرى ، بشرط أن
يكون له شعر ينقلب .

ومنها الاستياك في ابتداء الوضوء . ويكفي في
تحصيل السنة أن يستاك بأصبعه ، ولكن عود
الأراك أفضل .

المالكية

قالوا ان الاستياك فضيلة ، أي مندوب لا سنة .

الشافعية

قالوا ان اصبعه لا تكفي في تحصيل السنة على
الراجع .

ومنها تخليل أصابع اليدين والرجلين ان لم
يتوقف عليه وصول الماء الى خلاليهما ، فان توقف
عليه كان فرضاً . وكيفيته في اليدين أن يجعل
باطن احدهما على ظاهر الأخرى ، مع ادخال
أصابع احدهما بين أصابع الأخرى . وكيفيته في
الرجلين أن يضع خنصر يده اليسرى بين كل
أصبعين من أصابع رجله ، مبتدئاً من خنصر رجله
اليمنى متتبعاً بخنصر رجله اليسرى من أسفل
رجله . وهذه الكيفية مندوبة .

المالكية

قالوا يجب تخليل أصابع اليدين وان وصل الماء
بدون التخليل . أما أصابع الرجلين فيكفي وصول
الماء الى خلاليها ... فلا يجب تخليلها إن وصل
الماء ، بل يندب .

ومنها تحريك خاتمه الذي يصل الماء الى
ما تحته ، فان منع وصول الماء الى ما تحته فرض
تحريكه .

تحريك الشعر ، ليدخل الماء بينه ، فواجب كما
تقدم في الفرائض .

ومنها تقديم اليمنى على اليسرى في اليدين
والرجلين .

الحنفية والمالكية

قالوا التيامن مندوب لا سنة .

ومنها البداءة بمقدم الأعضاء بأن يغسل الوجه
من أعلاه الى أسفله ، واليدين من الأصابع الى
المرفق ، ويمسح الرأس من منابت الشعر الى أعلاه
كما تقدم ، ويغسل الرجلين من أطراف الأصابع
الى الكعبين .

المالكية

قالوا البدء بمقدم الأعضاء مندوب لا سنة .

الشافعية

فصلوا في البدء بين من يغرف الماء وبين من
يصب عليه ، فقالوا إن اغترف بنفسه يسن له البدء
بمقدم الأعضاء ، أما إذا صب عليه الماء - كان توضأ
من حنفية أو أبريق أو وضأ غيره - بدأ في اليدين
من المرفق ، وفي الرجلين من الكعبين .

ومنها اطالة الغرة في الوجه ، والتحجيل في
اليدين والرجلين ، بأن يزيد في غسل وجهه عن القدر
الواجب فيغسل شيئاً من صفحتي العنق ومقدم
الرأس في الوجه ، ويزيد في غسل اليدين بأن
يغسل شيئاً من عضديه ، ويزيد في غسل الرجلين
بأن يغسل شيئاً من ساقيه فوق الكعبين ،
لقوله صلى الله عليه وسلم : « ان أمتي يدعون يوم
القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء ، فمن
استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » .

المالكية

قالوا الخاتم إما ان يكون لبسه مباحاً وإما حراماً
وإما مكروهاً . فان كان مباحاً لا يجب تحريكه -
سواء كان ضيقاً أو واسعاً ، وصل الماء الى ماتحته
أو لم يصل لا في الوضوء ولا في الغسل ... فان
نزعها بعد تمام الوضوء أو الغسل : وجب عليه
غسل ما تحته إن كان ضيقاً وظن أن الماء لا يصل
الى ماتحته . وإن كان حراماً أو مكروهاً ، فان كان
واسعاً اجزا تحريكه وإن لم تصل اليد الى ذلك
ماتحته اكتفاء بالدلك به ، وإن كان ضيقاً وجب نقله
من محله حتى يتمكن من ذلك ما تحته .

ومثل الخاتم المباح في ذلك ما كان مباحاً للمرأة
من أساور وخلخال ونحوها ، فلا يجب عليها
تحريكها - سواء كانت واسعة أو ضيقة - وإن لم
يصل الماء الى ماتحتها . فان نزعها بعد تمام
الوضوء أو الغسل ، وجب غسل ما تحته إن كانت
ضيقة وظنت عدم وصول الماء اليه . والخاتم المباح
للرجل هو ما كان من فضة ، وكان وزنه لا يزيد على
درهمين ، وكان واحداً غير متعدد . والمحرم ما كان
من ذهب أو من فضة تزيد على درهمين ، أو متعدداً ،
والمكروه ما كان من نحاس أو رصاص أو حديد .

الحنفية

قالوا تحريك الخاتم الواسع مندوب لا سنة .
أما الضيق الذي يمنع وصول الماء الى ما تحته ،
فان تحريكه فرض كما ذكر ... لا فرق في ذلك بين
المباح وغيره .

ومنها تخليل شعر لحيته الغزيرة لغير المحرم .
أما المحرم فيكره له التخليل ان لم يؤد الى سقوط
شعر منه ، والا حرم . وكيفية التخليل أن يأخذ
بيده اليمنى كفاً من ماء جديد ، ثم يضمح باطنها
أسفل لحيته من جهة صدره ، ثم يفرق بها الشعر
الى أعلاها .

المالكية

قالوا بكراهة تخليل شعر اللحية الغزيرة الذي
لا تظهر البشرة تحته ، لأنه تعمق في الدين . والتخليل
المكروه هو ابصال الماء للبشرة بالدلك . وأما

المالكية

قالوا سنن الوضوء هي : غسل اليدين أولا ثلاثا ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار ، ومسح الأذنين ظاهرا وباطنا ، ومسح صمغ الأذنين ، وتجديد الماء لمسح الأذنين ، ورد مسح الرأس ان بقي بيده بلل بعد المسح المفروض ، وإلا فلا يندب الرد . وان جدد الماء لرد المسح كره ، وترتيب الفرائض مع بعضها .

الشافعية

قالوا سنن الوضوء هي : استقبال القبلة ، وتوقى رشاش الماء عند الوضوء ، ووضع الإناء المفتوح عن يمينه وغيره عن يساره ، ونية سنن الوضوء بقلبه عند غسل كفيه ، وأن يتلفظ بالنية عند غسل الكفين وعند الشروع في غسل وجهه ، والاستعاذة ، والتسمية ، ودعاء الوضوء بأن يقول بعد التسمية : الحمد لله على الاسلام ونعمته ، الحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا . رب أعوذ بك من همزات الشياطين ، وأعوذ بك رب أن يحضرون ... اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها .

ويقول عند المضمضة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق : اللهم أرحنى رائحة الجنة . وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وعند غسل يديه اليمنى : اللهم أعطني كتابي يميني وحاسني حسنا يسرا . وعند غسل اليسرى : اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري . وعند مسح رأسه : اللهم حرم شعري ويشري على النار ، وأظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك . وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام .

وأن يقول عند الفراغ من الوضوء ، مستقبلا القبلة رافعا يديه ووجهه الى السماء : أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله ... اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المطهرين ، سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله الا أنت ، استغفرك وأتوب إليك ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ثم يقرأ سورة القدر ... والاستياك بخشن غير أصبعه ، إن لم يكن صائما فيكره له الاستياك

المالكية

قالوا بكرهة غسل مازاد على ما لا يتم الواجب إلا به . وأما غسل الجزء الزائد عن أصل محل الفرض ، الذي لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب . وتناولوا اطالة الفرة والتحجيل بادامة الوضوء .

ومنها الغسلة الثانية والثالثة . ولا تتحقق الغسلة الأولى الا بتعميم غسل العضو ، فان عمت بالثانية فهما واحدة ، وان لم تعم الا بالثلاث فالكل واحدة ، ويطلب بعد ذلك بالثانية والثالثة .

المالكية

جعلوا كلا من الغسلة الثانية والثالثة مندوبا على حدته .

ومنها استقبال القبلة حال الوضوء .

المالكية والحنفية

هدوا استقبال المتوضى للقبلة مندوبا لا سنة .

ومنها الفور ، وهو التتابع والموالاتة بين أعضاء الوضوء الأربعة ... بحيث لا تمضي بين الانتهاء من العضو السابق والشروع في العضو اللاحق مسافة يجف فيها الأول كما تقدم .

المالكية والحنابلة

جعلوه فرضا من فرائض الوضوء كما تقدم .

الحنفية

قالوا لو جف المفسول لعذر - كان فرغ ماء وضوئه فذهب لاحضار غيره ، فجف العضو بسبب ذلك - لا يكره على الصحيح .

مبحث عَدُّ السُّنَنِ مجملة

هذا وقد عدت السنن وغيرها مجملة في المذاهب كما يلي :

أسفله والابهام تحت رأسه وباقى الأصابع فوقه ، ثم يستاك من يمين الفم الى يساره - عرضا لا طولا - ثلاث مرات بثلاث مياه . ويندب أن يكون العود لنا لا يابس ، وأن يكون مستويا لا معقدا ، وأن يكون طول شبر . ويندب غسله قبل استعماله ، والا يمسه ، والا يستاك وهو مضجع .

والمضمضة ثلاثا ، والاستنشاق ثلاثا ، وتجديد الماء لكل مرة ، والمبالغة في المضمضة والاستنشاق لقير الصائم ، وتخليل شعر اللحية الغزيرة لقير المحرم ، أما اللحية الخفيفة فان تخليلها واجب حتى يصل الماء الى ما تحت الشعر ، وتخليل أصابع اليدين والرجلين ، والفلسلة الثانية والثالثة فيما يفصل ، وتكميل مسح الرأس بعد مسح القدر المفروض ، ومسح الأذنين بماء الرأس ، وذلك الأعضاء المفسولة ، والموالة بحيث يغسل اللاحق قبل جفاف السابق ، والترتيب المنصوص عليه في الآية الكريمة ، والنية بأن ينوى ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث . وكيفيتها أن يقول : نويت أن أتوضأ للصلاة تقربا الى الله تعالى أو نويت دفع الحدث أو نويت الطهارة ، أو نويت استباحة الصلاة .

وترك لطم الوجه بالماء ، وبدء مسح الرأس من جهة مقدمهما ، والبدء في غسل اليدين والرجلين بأطراف الأصابع ، وعدم الاسراف في الماء اذا كان يعتقد أن ما زاد على الثلاث من أعمال الوضوء ، وإلا كان ترك الاسراف مندوبا . وإعادة غسل اليدين مع قبيل الذراعين الى المرفقين ، فان غسلهما أولا سنة تغنى عن الفرض ، بمعنى أنه لو غسل ذراعيه من الرسغين إلى المرفقين - بعد البدء بغسل يديه الى رصفيه - أجزأه عن الفرض ، وإن كان لا يثاب عليه ثواب الفرض ، لأن ثواب الفرض لا يأتي إلا بنيهته ... فان قصد بالفلسلة الثانية أداء الفرض ، كان محصلا لثواب السنة والفرض .

الحنابلة

قالوا سنن الوضوء هي : استقبال القبلة ، والسواك عند المضمضة . ويندب أن يستاك عرضا بالنسبة لأسنانه ، وطولا بالنسبة الى لسانه وفمه ، وأن يستاك بيده اليسرى ، ويستاك على أسنانه ولثته وفمه ، وأن يكون العود لنا غير ضار . ويكره أن يستاك بعود يابس . والسواك سنة في جميع الأوقات ، إلا بعد الزوال - بالنسبة للصائم - فانه مكروه ، سواء أكان العود رطبا أم يابسا . أما قبل

بعد الزوال لا قبله ، ونية الاستياك اذا قدمه على غسل كفيه . وأن يقول عند الاستياك : اللهم بيض به أسناني ، وشدد به لثاتي ، وثبت به لهاتي وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين .

وكيفية الاستياك أن يبدأ بالجانب الأيمن من أفمه ، ثم باليسر ، وأن يجريه على رءوس أظراسه وسقف حلقه وسطح لسانه طولا . والأفضل أن يكون السواك يابسا مرطبا بالماء . ويسن استعماله على أسنانه عرضا ، ويتأكد في مواضع - كالوضوء وتغير رائحة الفم ، وعند الصلاة والقراءة والذكر ، ودخول المنزل وغير ذلك - ويسن أن يكون باليد اليمنى . وكيفية إمساكه أن يجعل الخنصر من أسفله والبنصر والوسطى والسبابة فوقه ، ولا يقبض عليه . ويسن غسل السواك ثانيا اذا أصابه وسخ أو رائحة كريهة ، ويكره أن يزيد طوله على شبر .

والمضمضة ثلاثا ، والاستنشاق ثلاثا ، والبدء بمقدم الأعضاء على ما تقدم ، وأن يفترق الماء لوجهه بكفيه معا ، والا يلطم وجهه بالماء ، وتخليل اللحية الغزيرة ، وتعميم الرأس بالمسح ، ومسح الأذنين - ظاهرهما وباطنهما - بماء جديد ، وذلك الأعضاء ، والتبامن في الوضوء كما تقدم ، وإطالة الفرة والتحويل على ما تقدم ، وتثليث الأقوال والأفعال في الضوء ما عدا الفاظ النية ، والموالة لقير صاحب السلس ، فانه يجب عليه الموالة كما تقدم ، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله إلا الحاجة ، وعدم الاستعانة على الوضوء بالغير إلا الحاجة ، وترك تنشيف الأمضاء إلا الحاجة ، وترك نفث الماء إلا الحاجة ، والشرب من بقية ماء الوضوء ، وتحريك خاتمه الواسع ، أما الضيق الذي يسمع وصول الماء الى ما تحته فانه يجب تحريكه حتى يصل الماء الى ما تحته كما تقدم .

الحنفية

هدوا سنن الوضوء كما يأتي : البداءة بالتسمية ، والبداءة بغسل اليدين الطاهرتين ثلاثا - وهي سنة مؤكدة للمستيقظ من النوم اذا نام بلا استنجاء ، أو نام مستنجيا ولكن توهم أن على يده نجاسه ، وسنة غير مؤكدة لغيره - والاستياك بالأراك عند المضمضة وهو سنة مؤكدة للوضوء لا للصلاة . نعم يندب للصلاة إن أمن نزول الدم من اللثة ، كما يندب لاصفرار السن ولتغير رائحة الفم ولقراءة القرآن . وكيفيته المندوبة أن يمسكه ، بحيث يجعل الخنصر

وتقليل الماء الذي يستعمل في الأعضاء بحسب
الإمكان ، بحيث يسيل على جميع العضو ويعمه ،
وإن لم يتقاطر عنه .

وتقديم الميامن على الميسر ، فيقدم يده أو رجله
اليمنى على اليسرى .

ووضع الإثناء المفتوح الذي يمكن الاعتراف منه
من يمينه ، والضيق الذي يصب منه الماء من
يساره .

والبدء بأول الأعضاء عرفاً : كأعلى الوجه ،
وأطراف الأصابع ، ومقدم الرأس .

والغسلة الثانية والثالثة في كل مفسول ولو
الرجلين ، ولا تحسب الثانية إلا إذا عمت الأولى ،
ولا الثالثة إلا إذا عمت الثانية ... فإذا توقف التعيم
على الثلاث فكلها واحدة ، ويطلب ندباً بالثانية
والثالثة .

والاستيأك قبل الوضوء بنحو عود ، ويكفي
الأصبع أن لم يوجد غيره ، ويكون قبل الضوء .
ويندب الاستيأك باليمنى ، وأن يبدأ بالجانب الأيمن
عرضاً في الأسنان وطولاً في اللسان ، ولا ينبغي أن
يزيد على شبر ولا يقبض عليه . ويندب السواك
للصلاة إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما
يندب لقراءة قرآن ، وانتباه من نوم ، وتغير قم
بأكل أو شرب أو غير ذلك .

والتسمية في أوله بأن يقول : باسم الله . وفي زيادة
الرحمن الرحيم خلاف .

والسكوت عن الكلام ، بغير ذكر الله تعالى ،
إلا لحاجة .

والترتيب بين السنن والفرائض : بأن يقدم
فعل الدين إلى الكوعين ، والمضمضة والاستنشاق ،
على غسل الوجه ، وتجديد الماء لمسح الرأس .

الحنفية

قالوا فضائل الوضوء - وتسمى مندوباته
ومستحباته وآدابه - منها :

الجلوس في مكان مرتفع لئلا يصيبه رشاش الماء
المستعمل . وإدخال الخنصر المبتل في صاخ الأذن .
وذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو . وطهارة
موضع الوضوء .

والأ يكون الوضوء بماء مشمس - وقد تقدم في
مكروهات المياه - وتقديم أعالي الأعضاء على
أسافلها . والأ يطرح ماء المضمضة والاستنشاق في

الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعود يابس ، ويباح
له الاستيأك قبل الزوال أيضاً بالرطب .

ويتأكد الاستيأك عند كل صلاة ، وعند الانتباه
من النوم ، وعند تغير رائحة فم ، وعند الوضوء ،
وعند قراءة القرآن ، وعند دخول مسجد ، وعند
دخول منزله ، وعند خلو المعدة من الطعام ، وعند
اصفرار الأسنان . ويسن أن يبدأ بجانب فمه الأيمن
من ثنياه إلى أضراسه ، ويكره أن يستاك بريحان
وبرمان وعود ذكي الرائحة وقصب ونحوه .

وغسل الكفين ثلاثاً على ما تقدم ، وتقديم
المضمضة والاستنشاق على الوجه على ما تقدم ،
والمسافة فيهما لغير الصائم ، وذلك جميع الأعضاء
التي ينبو عنها الماء ، وإكثار الماء في غسل الوجه لما
فيه من الثمر والأشياء الفائرة والبارزة ، وتخليل
اللحية الغزيرة عند غسله ، وتخليل أصابع اليدين
والرجلين إذا وصل الماء في الفسل إليها بدون ذلك ،
وإلا كان التخليل واجباً .

وتجديد الماء لمسح الأذنين ، وتقديم الأيمن على
اليسر ، وإطالة الغرة والتحجيل على ما تقدم ،
والغسلة الثانية والثالثة إن عمت الأولى ، واستصحاب
نيته إلى آخر الوضوء بقلبه ، ونية سنن الوضوء عند
غسل كفيه إلى الكوعين ، والنطق بالفاظ النية سرا ،
والأ يستعين بغيره فيه . وإن يقول عند فراغه من
الوضوء ، رافعاً بصره إلى السماء ، أشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً
عبده ورسوله ... اللهم اجعلني من التوابين ،
 واجعلني من المتطهرين ، واجعلني من عبادك الصالحين .
سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،
استغفرك وأتوب إليك .

مندوبات الوضوء

وأما مندوباته (أو فضائله) فكثيرة مفصلة في
المذاهب .

المالكية

قالوا فضائل الوضوء : طهارة موضعه شأننا
وقعلاً ، فيكره في موضع متنجس بالفعل ، وفي
موضع شأنه النجاسة - ولو لم يتنجس - كبيت
الخلأ الذي بنى - ولو لم يستعمل - صونا للعبادة
عن تحفة الموضع .

يسارى ولا من وراء ظهري ، وعند مسح الرأس :
اللهم اظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك
عرشك ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين
يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند مسح
العنق : اللهم اعتق رقبتى من النار ، وعند غسل
رجله اليمنى : اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم
تزل الأقدام ، وعند غسل اليسرى : اللهم اجعل
ذنبى مغفورا وسعياً مشكوراً وتجارتى لن تبور .
ومسح الرقبة بظهر يده لعدم استعمال الماء الموجود
بها . أما مسح الحلقوم فانه بدعة . والتيامن ،
أى البداءة باليمين .

الحنابلة والشافعية

لم يعدوا الفضائل التى ذكرها المالكية والحنفية
بل عدوا كثيراً منها فى السنن كما تقدم .

مكروهات الوضوء

أما مكروهات الوضوء : فمنها الاسراف فى
صب الماء بأن يزيد على الكفاية . وهذا اذا كان
الماء مباحاً أو مملوكاً للمتوضئ ، فان كان موقوفاً
على الوضوء منه — كالماء المعد للوضوء فى
المساجد — فان الاسراف فيه حرام .

الحنفية

قالوا يكره الاسراف تحريماً اذا اعتقد أن ما زاد
على العسلات الثلاث من أعمال الوضوء . أما اذا
لم يعتقد ذلك ، بأن زاد عليها للنظافة ونحوها كما
ذكر ، فان الكراهة تكون تنزيهية . وكذا يكره التقدير
فى الوضوء كراهة تنزيهية . (والتقدير : هو أن يكون
تقاطر الماء عن العضو المفصول غير ظاهر) .

الشافعية

قالوا إن الاسراف فى ماء الميضأة بخصوصه ،
لا يحرم إن توضع منها ، لعود الماء إليها ، وإنما هو
مكروه فقط .

ومنها الزيادة على الثلاث فى المفصول ، وهى
من الاسراف . والزيادة على المرة الواحدة فى

إناء وقصوته . واستقبال القبلة حال الوضوء .
وتحريك خاتم الأصبع الذى يصل الماء تحته ،
وإلا فرض .

وعلم الاستعانة بغيره فى تطهير أعضائه . أما
الاستعانة بالغير فى صب الماء وتحضيره فلا شيء
فيه . والشرب قائماً مستقبلاً القبلة من بقية ماء
وضوئه . وإطالة الفرة والتججيل بأن يزيد فى
تطهير أعضائه عن الحد المفروض . وغسل أسفل
القدمين باليسرى تكريماً لليمنى . ومسح بلل
الأعضاء بنحو منديل من غير مبالغة فى المسح .
وعدم نفخ يده من ماء الوضوء .

وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثاً .
وأن يقول بعد فراغه من الوضوء — وهو قائم
مستقبلاً القبلة — أشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
اللهم اجعلنى من التوابين ، واجعلنى من المتطهرين ...
وعدم التكلم ، بغير ذكر الله ، إلا لحاجة ، وأن يجمع
بين نية قلبه والنطق بلسانه .

والتسمية والنية عند غسل كل عضو ومسحه ،
وأن يغترف الماء للمضمضة والاستنشاق بيده
اليمنى ، وأن يستنثر بيده اليسرى ، والا يخصص
نفسه ببناء للوضوء بحيث لا يسمح لغيره أن يتوضأ
منه ، وأن تكون آتية الوضوء من فخار ونحوه ، وأن
كان له عروة غسلها ثلاثاً . ووضع إناء الوضوء الذى
يمكن الاعتراف منه عن يمينه وغيه عن يساره .

وأن يتعهد موقى عينيه بالغسل . وأن يصلى
ركعتين فى غير وقت الكراهة . (وأوقات الكراهة ،
هى : وقت طلوع الشمس وما قبله ، والاستواء
والغروب وما قبل الغروب بعد صلاة العصر) ،
وإعداد الماء الطهور قبل الوضوء ، والا يتطهر من
ماء أو تراب من أرض مغضوب عليها ، والدعاء حال
الوضوء بما ورد ، فيقول فى ابتداء الوضوء : باسم
الله العظيم ، والحمد لله على دين الإسلام ، ويتشهد
ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم .

ويقول عند المضمضة : اللهم اعننى على تلاوة
القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك ، وعند
الاستنشاق : اللهم أرحنى رائحة الجنة ولا ترحنى
رائحة النار ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهى
يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل ذراعه
الأيمن : اللهم أعطنى كتابى بيمينى وحاسبنى حساباً
يسيراً ، وعند غسل الأيسر : اللهم لا تعطنى كتابى

الحنفية

قالوا ترك السنة المؤكدة - كالتنية والمضمضة وغيرهما - مكروه تحريماً ، وأما ترك السنة غير المؤكدة فهو مكروه تنزيهاً .

الحنابلة

قالوا ترك سنة من سنن الوضوء خلاف الأولى ، وهو أقل من المكروه ما لم يرد نص بالنهي ... فإن ورد نص بالنهي ، فإن الترك يكون مكروهاً .

المالكية

لم يفصلوا في ترك سنة من سنن الوضوء ، ومشي أطلقت الكراهة تنصرف عندهم إلى التنزيهية .

مبحث نواقض الوضوء

ينقض الوضوء أشياء : منها الخارج من أمة السيلين ، وهو إما أن يكون معتاداً : كالبول ، والمذي ، والودي (وقد تقدم تعريف المذي والودي) ، وكذا الهادي - وهو ماء أبيض يخرج من قبل المرأة قرب ولادتها - والمني الخارج بغير لذة ، والغائط ، والريح .

الشافعية

أوجبوا في المني الفسل - ولو خرج بدون لذة - متى خرج بشروطه الآتي بيانها في بحث الفسل ، على أن خروج المني لا ينقض الوضوء عندهم .

المالكية

قالوا المني الخارج بلذة غير معتاد ينقض الوضوء أيضاً ، ولا يوجب الفسل ... كما إذا نزل في الماء فحار ، فالتد فأمنى .

وأما أن يكون غير معتاد - كالود ، والحصى ، والدم ، والقيح ، والصدید - وهي تنقض الوضوء سواء كانت خارجة من القبل أو الدبر .

المالكية

قالوا يشترط في الخارج أن يكون معتاداً من مخرج معتاد ، وأن يكون خروجه في حال الصحة .

المسح إذا قصد بالزيادة أنها من الوضوء . أما إن كانت الزيادة للنظافة أو التبريد ونحوه ، فلا كراهة ما لم يكن الماء موقوفاً على الوضوء ... والا حرم كما تقدم .

الشافعية

جعلوا المسح كالمسح في طلب التثليث - إلا في الخف - فتكره الزيادة على الثلاث فيهما ، وعلى المرة الواحدة في الخف . ومحل الكراهة عندهم إذا يقن إتيانه بالثلاث ... فإن شك بنى على الأقل ، وأنى بما شك فيه .

ومنها مسح الرقبة بالماء ، لأنه غلو في الدين وتشديد .

ومنها مبالغة الصائم في المضمضة والاستنشاق ، مخافة أن يفسد صومه .

الحنفية

قالوا إن مسح صفحتي العنق - بعد مسح الأذنين بدون ماء جديد - سنة ، بخلاف مسح الحلقوم فإنه بدعة .

ومنها أن يتوضأ في موضع متنجس ، خوفاً من أن يصيبه شيء من رشاش الماء المتنجس لسقوطه على الموضع المتنجس . ومنها الكلام حال الوضوء ، بغير ذكر الله تعالى ، إلا لحاجة .

المالكية

الحقوا بالموضع المتنجس الموضع الذي شأنه النجاسة ، وإن لم يكن نجساً بالفعل .

ومنها ترك سنة من سنن الوضوء على تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قيدوا الكراهة بترك السنة المختلف في وجوبها أو المؤكدة ، فإن ترك كل منهما مكروه ، وترك غيرهما خلاف الأولى .

الحبابة

قالوا إن النوم ينقض الوضوء في جميع أحواله ،
إلا إذا كان يسيرا في العرف ، وصاحبه جالس
أو قائم .

المالكية

قالوا إن النوم ينقض الوضوء إذا كان ثقيلا ،
قصيرا أو طويلا ، سواء كان النائم مضطجعا أو
جالسا أو قائما أو ساجدا . ولا ينتقض بالنوم
الخفيف ، طويلا كان أو قصيرا ، إلا أنه يندب الوضوء
من الخفيف إن طال .

وشرط نقض الوضوء بالنوم الثقيل القصير ، إلا
يكون النائم مسدود المخرج ، كان يلف ثوبا ويضعه
بين آليه ويجلس عليه ، ويستيقظ وهو بهذه الحال .
وأما الثقيل الطويل ، فينقض مطلقا ولو كان
مسدودا . والثقيل ما لا يشعر صاحبه بالأصوات ،
أو بانحلال حبوته إن كان جالسا محتبيا ، أو بسقوط
شيء من يده أو بسيلان ريقه أو نحو ذلك .

ثانيها : لس من يشتهى على تفصيل في المذاهب .

المالكية

اشتروا في نقض الوضوء باللمس أن يكون
اللامس بالغا ، وأن يقصد اللذة أو يجدها بدون
قصد ، وأن يكون الملموس عارى البشرة أو مستورها
بسائر خفيف ... فإن كان أساتر كثيفا ، فلا ينتقض
الوضوء إلا إذا كان اللمس بالقبض على عضو منه
وقصد اللذة أو وجدها ، وأن يكون الملموس ممن
يشتهى عادة . فلا ينتقض الوضوء بلمس صغيرة
لا تشتهى كبنت خمس سنين ، ولا بلمس عجوز
انقطع أرب الرجال منها ، لأن النفوس تنفر عنها .
ولا يختص اللمس الناقض بعضو مخصوص من
اللامس أو الملموس ... فينتقض بلمس عضو لشعر ،
لا شعر لعضو فإنه لا ينتقض ، وبالأولى لا ينتقض شعر
لشعر لفقد الاحساس فيهما ، أو ظفر لظفر ، أو
بلمس السن إذا كان كل من الشعر والظفر والسن
متصلا .

وقسموا الملموس أقساما : منها أن يكون امرأة
غير محرم ، سواء كانت زوجة أو غيرها . ومنها أن
يكون شابا أمرد ، أو شابا له لحية جديدة لأنه يلتذ
به عادة . ومنها المرأة إذا لمست امرأة مثلها . ومنها

فالحصى والدود والدم والقيح والصديد ، الخارجة
من أحد السبلين ، لا تنقض الوضوء بشرط أن
يكون الحصى أو الدود متولدا في المعدة أما إذا لم
يكن متولدا في المعدة - كان ابتلع حصاة أو دودة
فخرجت من المخرج المعتاد - كانت ناقضة ، لأنها
تكون معتادة حينئذ .

ومنها ما قد يترتب عليه الخروج من أحد
السبلين وإن لم يخرج ، وهو أمور :

أحدها : غيبة العقل ، أما بتعاطى خمر أو
حشيشة ونحوهما من المسكرات ، وأما بجنون أو
اغماء أو صرع ، وأما بنوم .

وفي النوم الناقض تفصيل المذاهب .

الحنفية

اشتروا في النقض بالنوم أن يكون المتوضىء
مضطجعا أو متكئا على أحد وركيه . لاسترخاء
مفاصله الذي يترتب عليه خروج الحدث . أما إن
نام بغير هذه الحالة - بأن نام قاعدا متمكنا أو واقفا ،
أو كان راكعا ركوعا تاما على الهيئة المسنونة التي
يأتى بيانها في كتاب الصلاة ، أو كان ساجدا كذلك -
فلا ينتقض وضوؤه لبقاء التماسك المانع من استرخاء
المفاصل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وضوء
على من نام تائما أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا . إنما
الوضوء على من نام مضطجعا » .

والصحيح عندهم أن النوم نفسه ليس بناقض ،
وإنما النقض بما يترتب عليه ... فنوم الممدود لا
ينقض ، لأن الخارج منه - بسبب المدة - لا ينقض
حال اليقظة ، فلا ينقض حال النوم .

الشافعية

قالوا أن النوم ينقض إذا لم يكن النائم ممكنا
مقعده بمقره ، بأن نام جالسا أو راكبا بدون مجافاة
بين مقعده وبين مقره . فلو نام على ظهره أو جنبه ،
أو كان بين مقعده ومقره تجاف بأن كان نحيفا ،
انتقض وضوؤه . والنوم بدون تمكن ينقض الوضوء
وإن تحقق عدم خروج الحدث ، ولا ينقضه النعاس
- وهو ثقل في الدماغ يسمع معه كلام الحاضرين
وإن لم يفهمه - بخلاف النوم .

حائل ... لا عرف بين كونها اجنبية او محرما ، ولا بين كونها حية او ميتة ، شابة او عجوزا كبيرة ، او صغيرة تشتهى عادة . ومثل الرجل في ذلك المرأة بحيث لو لمست رجلا انتقض وضوؤها بالشروط المذكورة . ولا ينقض اللمس إلا اذا كان لجزء من أجزاء البدن غير الشعر والسنن والظفر ، فان لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينقض الوضوء . أما الملموس فانه لا ينتقض وضوؤه ولو وجد شهوة ، ولا ينقض لمس رجل لرجل - ولو كان أمرد جميلا - ولا لمس امرأة لامرأة ، ولا خنثى لخنثى ، ولو وجد اللامس لذة .

ثالثها : مس الذكر بلا حائل ، وكذا مس حلقة الدبر ، أو قبل المرأة . فلو كان متوضئا ومس شيئا من هذه الأشياء ، انتقض وضوءه سواء كان رجلا أو امرأة .

وفي النقض بالمس تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا إن مس الذكر لا ينقض الوضوء ، ولو كان بشهوة - سواء كان بباطن الكف ، أو بباطن الأصابع - لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوى ، فقال : يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة ؟ فقال : « هل هو إلا بضعة منك ، أو مضغة منك » . ولكنه يستحب منه الوضوء - خروجا من خلاف العلماء - لأن العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها ، بشرط ألا يرتكب مكروه مذهبه .

هذا وقد حمل بعض الحنفية المس في قوله صلى الله عليه وسلم : « من مس ذكره فليتوضأ » ، على الوضوء اللغوي ، وهو غسل اليدين ، فيندب له أن يغسل يديه من المس عند إرادة الصلاة ، ومثل مس الذكر ، في عدم النقض ، مس الدبر مطلقا وقبل المرأة . لكن لو أدخل أصبعه أو شيئا (كطرف حقنة) فيه ، انتقض وضوؤه ، لأنها تكون بمنزلة دخول شيء في الباطن ثم خروجه ... فان أدخل بعضها ولم يغيبه ، فان أخرجها مبتلة أو بها رائحة انتقض وضوؤه ، وإلا فلا . وكذلك المرأة اذا وض أصبعها أو قطنه ونحوها في قبلها ، فان خرج ، انتقض الوضوء ، وإلا فلا .

فرج الدابة دون جسدها . ومنها ان يكون محرما اذا تلذذ بلمسها ، فان قصد بلمسها لذة ولم يجد لا ينتقض وضوؤه ، مالم يكن فاسقا شأنه ذلك فان وضوءه ينتقض . ومن اللمس القبلة على الفم ، وتنقض الوضوء مطلقا ولو لم يقصد اللذة أو يجدها ، أو كانت القبلة بكره . ولا تنقض القبلة اذا كانت لوداع أو رحمة .

هذا كله بالنسبة للامس . أما الملموس ، فان كان بالغا ووجد اللذة ، انتقض وضوؤه ... فان قصد اللذة ، فانه يصير لامسا يجرى عليه حكمه السابق . ولا ينتقض الوضوء بفكر ، أو نظر من غير لمس ، ولو قصد اللذة أو وجدها ، أو حصل له إنعاط . فان أمسى بسبب الفكر أو النظر ، انتقض وضوؤه بالمدى ، وإن أمنى وجب عليه الفسل بخروج المني .

الحنفية

قالوا ان اللمس لا ينقض إلا بالمباشرة الفاحشة .

الشافعية

قالوا إن لمس الأجنبية ينقض مطلقا - ولو بدون لذة ، ولو كان الرجل هرما ، والمرأة عجوزا شهواء - بشرط عدم الحائل بين بشرة اللامس والملموس . ويكفي الحائل الرقيق عندهم ، ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من القبار لا من العرق . فلا ينقض لمس رجل لرجل آخر - ولو كان الملموس أمرد جميلا - ولكن يسن منه الوضوء . ولا ينقض لمس أنثى لمثلها ولا خنثى لخنثى ، ولا ينقض إلا إذا بلغ اللامس والملموس حد الشهوة عند أرباب الطباع السليمة .

واستثنوا من بدن المرأة شعرها وسننها وظفرها . فان لمسها لا ينقض الوضوء ، ولو تلذذ به ، لأن من شأن لمسها عدم التلذذ . وينتقض الوضوء بلمس الميت ، ولا ينتقض بلمس المحرم (وهى من حرم نكاحها على التأييد بسبب نسب أو رضاع أو مصاهرة) . أما التى لا يحرم زواجها على التأييد - كاخت الزوجة ، وعمتها ، وخالتها - فان لمس إحداهن ينقض الوضوء . وكذا ينتقض بلمس أم الموطوءة بشبهة وبنتها ، فان زواجهما وإن كان محرما على التأييد ، ولكن التحريم لم يكن بالسبب المذكور ، لئلا كان بسبب غير مباح .

الحنابلة

قالوا ينتقض الوضوء بلمس المرأة بشهوة بلا

المالكية

قالوا ينتقض الوضوء بمس الذكر بشروط : أن
يمس ذكر نفسه المتصل به ... فلو مس ذكر غيره
كان لامسا يجري عليه حكمه . وإن يكون بالغا ، ولو
خنثى ، فلا ينتقض وضوء الصبي بذلك المس . وإن
يكون المس بدون حائل . وإن يكون المس بباطن الكف
أو جنبه ، أو بباطن الأصابع أو جنبها ، أو برأس
الأصبع - ولو كانت زائدة - إن ساوت إحدى
الأصابع الأصلية في الاحساس والتصرف . فلا
ينتقض إذا مسه بعضو آخر من أعضاء بدنه - كفخذه
أو ذراعه - كما لا ينتقض إذا مسه يعود أو من فوق
حائل .

وينتقض الوضوء بالمس المستكمل للشروط
المذكورة - سواء التداولا ، سواء كان عمدا أو
نسيانا - ولا ينتقض بمس امرأة فرجها ، ولو أدخلت
فيه أصبعها ، ولو التذت . ولا ينتقض بمس حلقة
الدبر ، ولا بإدخال أصبعه فيه على الراجح ، وإن
كان حراما إذا كان لغير حاجة ، ولا بمس موضع
الجب ، أى قطع الذكر ، ولا بمس الخصيتين ولا
العانة ولو تلذذ . أما مس دبر غيره أو فرج امرأة ،
فانه لمس يجرى عليه حكم الملاسة .

الشافعية

قالوا ينتقض الوضوء بمس الذكر المتصل
والمنفصل إذا لم يتجزأ بعد الانفصال فلا يطلق عليه
الاسم ، وينتقض بمس محل القطع . وإنما ينتقض
ذلك المس بشروط ، منها : عدم الحائل ، وإن يكون
المس بباطن الكف أو الأصابع (وباطن الكف
والأصابع ، هو ما يستتر عند انطباقهما على بعضهما
مع ضغط خفيف) . فلا ينتقض بالمس بحرف الكف
وأطراف الأصابع وما بينهما . ولا فرق في المس
المذكور بين أن يكون المسوس ذكر نفسه أو ذكر
غيره - ولو كان ذكر صغير أو ميت - إلا أنه ينتقض
وضوء الماس دون المسوس . ومثل الذكر ، في نقض
الوضوء بمسه ، قبل المرأة وحلقة الدبر مطلقا . وأما
الخصيتان والعانة فلا تقض بهما ، كما لا تقض بمس
فرج غير الآدمي كالبهائم .

الحنبالية

قالوا ينتقض الوضوء بمس ذكر الآدمي من نفسه
ومن غيره . صغيرا كان أو كبيرا ، حيا كان أو ميتا -
بشروط أن يكون الذكر متصلا ، وإن يكون المس بغير

حائل ، وأن يكون باليد بظنا وظهرا ... إلا الاظافر .
وينتقض بمس حلقة دبره أو دبر غيره ، وبمس فرج
الأنثى . ولا ينتقض بمس امرأة فرج نفسها ، إلا إذا
أولجت أصبعها الى الداخل .

ومنها الخارج من غير السيلين : كالدّم ، والقيح
والصديد . وكل نجس خرج من غير القبل والدبر ،
فانه ينقض الوضوء على تفصيل في المذاهب .

الحنبالية

قالوا ينتقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر
البدن - غير القبل والدبر المتقدم حكمه - بشرط
أن يكون كثيرا (الكثرة والقلة تعتبر في حق كل
إنسان بحسبه ، بمعنى أنه يراعى - في تقدير ذلك -
حالة الجسم قوة وضعفا ونحافة وضخامة) .
فلو خرج دم مثلا من نحيف - وكان كثيرا بالنسبة
الى جسده - نقض ، وإلا فلا . ومن ذلك القيء
عندهم .

الحنفية

قالوا ينقض الخارج النجس ، من غير السيلين :
إذا سال بحيث تجاوز موضع خروجه ... فلو خرج
دم من جرح ، لا ينقض الوضوء إلا إذا علا على رأس
الجرح ثم انحدر الى أسفل لقوله صلى الله عليه
وسلم : « ليس في النقطة والنقطتين من الدم وضوء ،
إلا أن يكون سائلا » . ومنه الدمع الذي يسيل من
عين بها رمد أو عمش (وهو ضعف الرؤية مع سيلان
الدمع في غالب الأوقات) ، فانه ناقض للوضوء ...
فإن استمر نزوله كان صاحب عذر ، وسيأتي
حكمه .

أما إذا كان الخارج غير سائل - كدودة أو حصاة
خرجت من جرح أو أذن أو أنف ، أو لحم سقط من
الجرح - فإن ذلك كله لا ينقض ، لعدم سيلانه فضلا
عن عدم نجاسته . ومن كان مريضا بالباسور وخرج
دبره : فإن أدخله بيده انتقض وضوؤه ، وإن دخل
بنفسه لا ينتقض . وكذا لا ينقض الوضوء الدم الذي
يتردد في بياض العين ، لعدم سيلانه عن موضعه .
ومن الخارج من غير السيلين : القيء ، وهو ينقض
إذا ملأ الفم . وقد تقدم بيان ذلك في مبحث الأميان
النجسة .

المالكية

قالوا ان الخارج من غير السبيلين ينقض الوضوء في صورتين نادرتين : إحداهما ماخرج من الثقبه ، فانه ينقض الوضوء بشرط ان تكون تحت المعدة ، وان ينقطع الخروج من السبيلين معا . فان كانت في المعدة او فوقها ، لم ينقض الخارج منها على كل حال ... ما لم يدم انسداد المخرجين ، بحيث تصير الثقبه كأنها مخرج ، فانه في هذه الحالة ينقض الخارج منها بالأولى من صورة الفم الآتية . كما لاينقض اذا كانت تحت المعدة ، ولم ينقطع الخروج من السبيلين أو من أحدهما . ثانيتهما الفم ، فاذا انقطع الخروج من المخرج ، وصار يبول او يتغوط من فمه ، فانه ينقض الوضوء .

الشافعية

قالوا ينتقض الوضوء بالخارج من غير السبيلين في حالتين نادرتين :

إحداهما : ما خرج من ثقبه تحت المعدة ، بشرط ان يكون المخرج المنسدا انسدادا عارضا ، لا خلقيا ، بأن لم يخرج منه شيء وان لم يلتحم . فان خرج من ثقبه فوق المعدة او فيها او محاذيا لها ، لا ينقض ولو كان المخرج منسدا . وكذا لا ينقض ما خرج من ثقبه تحت المعدة اذا كان المخرج المعتاد مفتوحا ... فان كان انسداد المخرج المعتاد خلقيا ، فان الخارج من الثقبه ينقض مطلقا في أى جزء من البدن .

ولا ينقض الوضوء خروج شيء من المنافذ الأصلية - كالنم والاذن - ولو قامت مقام المخرج المعتاد مع انسدادها .

ثانيتهما : خروج المقعدة والباسور ، فانه ينقض الوضوء مطلقا ، سواء أمادت بنفسها ام أعادها بيده .

مبحث وضوء المعذور

يشترط في تقض الوضوء بالخارج مطلقاً أن يكون خروجه حال الصحة ، فان خرج حال المرض - كالسلس - كان صاحبه معذورا . وفيه تفصيل المذاهب .

الشافعية

قالوا ما خرج على وجهه السلس يجب على

صاحبه أن يتحفظ منه ، بأن يحشو محل الخروج ويعصبه ... فان فعل ذلك ثم تواسا ، ثم خرج منه شيء ، فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء . انما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط ، وهى : أن يتقدم الاستنجاء على وضوئه ، وأن يوالى بين الاستنجاء والتحفظ السابق وبين التحفظ والوضوء ، وأن يوالى أيضا بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض وبين الوضوء والصلاة ، وأن تكون هذه الأعمال كلها بعد دخول الوقت .

إلا انه لو أخر الصلاة عن تمام الوضوء لمصلحتها - كالذهاب الى المسجد ، وانتظار جماعة او جمعة - لم يضر . ولا يصلى بهذا الوضوء إلا فرضا واحدا ، فيكرر هذه الأعمال لكل فريضة . نعم له أن يصلى بالوضوء الواحد ، مع الفريضة ، ما شاء من التوافل قبله أو بعده . وتكون نيته في هذا الوضوء قصد الاستباحة لا رفع الحدث ، لانه دائم الحدث . فوضوؤه لا يرفع حدثه ، وانما يبيح له العبادة .

المالكية

قالوا لا ينتقض الوضوء بما خرج حال المرض ، كالسلس إذا كان خارجا على وجه يعرف به أنه سلس ، بحيث لا يعرف أنه بول ... فان ميز البول عنه ، تقض بشروط ثلاثة : الأول ان يلزم أغلب أوقات الصلاة أو نصفها ، فان لازم أقل من ذلك كان ناقضا .

الثانى : أن يكون غير منضبط ، فان انضبط - بأن انقطع في أول وقت الصلاة أو آخره - كان ناقضا ، ووجب على صاحبه أن يصلى أول الوقت في الحالة الأولى وآخره في الحالة الثانية . وعليه جمع الصلاتين : تقديمها في وقت الأولى إذا كان السلس يستغرق وقت الثانية ، وتأخيرا في وقت الثانية إذا كان يستغرق وقت الأولى .

الثالث : ألا يقدر على رفعه بتزوج أو صوم لا يشق عليه ، فان قدر على رفعه بذلك وجب التداوى منه . ويفتقر له أيام التداوى ... ومحل ذلك في سلس المذى إذا كان لمرض أو لطول عزوبة بلا لذة معتادة .

اما الخارج لطول عزوبة بلذة معتادة - بأن كان كلما نظر أو تفكر أمدى - فهو ناقض مطلقا - بلا خلاف - ولو لازم كل الزمن . وتقض الوضوء بالسلس ، بالشروط المذكورة ، هو المشهور من مذهب مالك . وهناك رأى بأن السلس لا ينقض

وضوءه ينتقض بطلوعها لخروج وقت المفروضة وان نوضاً بعد صلاة الظهر ، ثم دخل وقت العصر ، انتقض لخروج وقت الظهر .

ويجب على المحدث ان يدفع عذره ، او يقلله - إن عجز عن دفعه - بالقدر المستطاع الذي لا يضره . فان كان العصب ونحوه (كالحفاظ للمستحاضة) يدفع السيلان او يقلله وجب فعله ، وان كانت الصلاة من قيام توجب السيلان صلى قاعداً ، واذا كان الركوع او السجود يوجه صلى مومياً .

وما يصيب الثوب من حدث العذر ، لا يجب غسله اذا اعتقد انه لو غسله تنجس بالسيلان ثانياً قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها . اما اذا اعتقد انه لا يتنجس قبل الفراغ منها فانه يجب عليه غسله

الحنابلة

قالوا من دام حدثه - كان كان به سلس بول او ملى او انفلات ريح او نحو ذلك - لا ينتقض وضوءه بذلك الحدث الدائم بشروط :

أحدها : ان يغسل المحل ، ويعصبه بخرقه ونحوها ، او يحشوه قطناً او غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع ، بحيث لا يعسر في شيء من ذلك ... فان فرط ، ينتقض وضوءه بما ينزل من حدثه ، والا فلا . ومتى غسل المحل وعصبه بدون تفريط ، لا يلزمه فعله لكل صلاة .

ثانيها : ان يدوم الحدث ، ولا ينقطع زمناً من وقت الصلاة يسع الطهارة والصلاة . فان كانت عادته ان ينقطع حدثه زمناً يسع ذلك ، وجب عليه ان يؤدي صلاته فيه ، ولا يعد معدوراً . وإن لم تكن عادته الانقطاع زمناً يسع الطهر والصلاة ، ولكن مرض له ذلك الانقطاع ، بطل وضوءه .

ثالثها : دخول الوقت . فلو نوضاً قبل دخول الوقت ، لم يصح وضوءه ... إلا اذا نوضاً قبله لفائتة او لصلاة جنازة ، فان وضوءه يكون صحيحاً .

ويجب ان ينوضاً لوقت كل صلاة إن خرج شيء من ذلك الحدث المسترسل ، فان لم يخرج فلا ينتقض وضوءه الا بناقض آخر غير ذلك الحدث . وللمحدث ان يصلي بوضوءه ما شاء من الفرائض والنوافل . واذا كان القيام للصلاة يوجب نزول حدثه ، صلى قاعداً . اما اذا كان الركوع والسجود يوجب نزول ذلك الحدث ، فانه يصلي بروكوع وسجود مع نزوله ، ولا يجزئه ان يصلي مومياً .

مطلقاً ، انما يستحب منه الوضوء اذا لم يلزم كل الزمن .

ومتى استوفى السلس هذه الشروط ، ندب الوضوء منه فقط ان لازم نصف الزمن او اكثره . اما ان لازم كل الزمن فلا يندب الوضوء منه . ومتى كان وضوء صاحب السلس صحيحاً على ما تقدم ، فله ان يصلي به ما شاء الى ان يوجد ناقض غيره .

الحنفية

قالوا من به سلس بول لا يمكنه إمساكه ، او استطلاق بطن ، او انفلات ريح ، او استحاضه او نحو ذلك ... يقال له معدور . ويثبت عذره في الابتداء اذا استمر استرسال حدثه وقتاً كاملاً لصلاة مفروضة ، فان لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معدوراً . وكذلك لا يثبت زوال العذر إلا اذا انقطع وقتاً كاملاً لصلاة مفروضة . اما بقاءه - بعد ثبوته - فانه يكفي فيه وجوده ولو في بعض الوقت ... فلو تقاطر بوله مثلاً من ابتداء وقت الظهر الى خروجه صار معدوراً ، ويظل معدوراً حتى ينقطع تقاطر بوله وقتاً كاملاً ، كان ينقطع من دخول وقت العصر الى خروجه . اما اذا استمر من ابتداء وقت الظهر الى نهايته ، وصار معدوراً ، ثم انقطع في بعض وقت العصر دون بعضه - ولو مرة - فانه يظل معدوراً . وحكم المحدث ان يتوضاً لوقت كل صلاة ، ويصلي بذلك الوضوء ثم شاء من الفرائض والنوافل ، فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض . ومتى خرج وقت المفروضة ، انتقض وضوءه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت ... بمعنى انه لو كان متوضاً قبل حصول عذره لا ينتقض وضوءه بخروج الوقت . وإنما ينتقض بحصول حدث آخر غير العذر ، كخروج ريح او سيلان دم من موضع آخر وغير ذلك .

ويتضح من هذا ان شرط نقض الوضوء ، هو خروج وقت الصلاة المفروضة . فان توضاً بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ، ودخل وقت الظهر ، وان وضوءه لا ينتقض ... لان دخول وقت الظهر ليس ناقضاً . وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً ، لانه ليس وقت صلاة مفروضة ، بل هو وقت مهمل . فله ان يصلي بوضوء العيد ما شاء الى ان يخرج وقت الظهر ، فاذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه لخروج وقت المفروضة . اما ان توضاً قبل طلوع الشمس ، فان

وان تذكر أنه كان متطهرا قبل الفجر ، فان كان من عادته تجديد الوضوء فيعتبر بعد الفجر محدثا ... لأنه كان متوضئا قبله يمين ، ثم توضأ بعده يمين وأحدث ، ولا يدري ان كان الوضوء السابق أم الحدث : فالحديث متين ، والوضوء الثاني يحتمل أنه أتى به تجديدا للطهارة الأولى ، ويحتمل أنه أراد به رفع الحدث فلا يكون رفعها للحدث يقينا ... والمشكوك فيه لا يرفع الحدث المتيقن . وان لم يكن من عادته تجديد الوضوء اعتبر متطهرا ، لأن طهارته الثانية ظاهرة في رفع الحدث . وهذا كله اذا كان الشك بعد الفراغ من الوضوء . أما ان كان الشك في أثناءه ، فانه يبنى على المتيقن ، ويعيد تطهير العضو الذي شك فيه .

الحنابلة

قالوا يعمل بضد حالته الأولى ، ولو كان من عادته تجديد الوضوء .

ولا ينتقض الوضوء بالقهقهة لا في الصلاة ولا في خارجها .

الحنفية

قالوا ينتقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة (والقهقهة هي ان يضحك بصوت يسمعه من بجواره) ، فتبطل بها الصلاة ، وينتقض الوضوء ولو لم يطل زمناها ... بخلاف ضحك يسمعه الضاحك وحده ، فانه يبطل الصلاة ولا ينقض الوضوء .

ويشترط في نقض الوضوء بالقهقهة ان يكون المصلي بالغا - ذكرا كان أو امرأة ، حامدا كان أو ناسيا - فلا ينتقض بها وضوء صبي . وان تكون في صلاة كاملة ذات ركوع وسجود ، فلا ينتقض الوضوء بها في صلاة الجنائز وسجود التلاوة ، وانما تبطلهما فقط . وان يكون يقظان ، فلا ينتقض بها وضوء النائم ولكن تبطل صلاته . واذا تعمد الخروج من الصلاة بالقهقهة بدل السلام ، انتقض وضوؤه وصحت صلاته ، لأن الخروج من الصلاة بالسلام ليس فرضا ، بل يكفي فيه كل مناف قصده

وينتقض الوضوء بالردة . فمن كفر بعد اسلامه انتقض وضوؤه . لأنها تحبط العمل ... والوضوء من العمل .

الشافعية

قالوا لا ينتقض الوضوء بالردة اذا كان المرد صحيحا . اما المريض - كصاحب السلس - فان وضوءه ينتقض بالردة .

الحنفية

قالوا لا ينتقض الوضوء بالردة على اى حال .

ولا ينتقض بالشك في الحدث . فلو توضأ ، ثم شك هل أحدث أولا ، فهو باق على وضوئه وكما أن الشك لا يرفع الوضوء المتيقن ، كذلك لا يرفع الحدث المتيقن . فلو تيقن الحدث وشك هل توضأ أولا ، فهو باق على حديثه . أما ان تيقن الطهر والحدث ، وشك في السابق منهما ، فانه يكلف بالتذكر في حالته قبلهما فيعمل بضدها

مثلا : اذا توضأ بعد الفجر ، وحدث ، ولكن لم يعلم ما اذا كان الحدث سابقا أو الوضوء ، فانه ينظر في حالته قبل الفجر ... فان تذكر أنه كان محدثا قبله ، فانه يعتبر متطهرا بعده ، وذلك لأنه تيقن الحدث الأول ، وتيقن الطهارة التي رفعتها ، وشك في الحدث الثاني : هل هو قبل الطهارة فيكون متوضئا ، أو بعدها فلا يكون متوضئا ... والشك في الحدث لا يزيل يقين الطهر .

المالكية

قالوا ينتقض الوضوء بالشك في الحدث أو سببه . كان يشك - بعد تحقق الوضوء - هل خرج منه ريح أو مس ذكره مثلا أو لا ، أو شك - بعد تحقق الناقض - هل توضأ أو لا ، أو شك - بعد تحقق الناقض والوضوء - هل السابق الناقض أو الوضوء ... فكل ذلك ينقض الوضوء ، لأن اللمة لا تبرا إلا باليقين ، والشك لا يقين عنده .

الحنفية

حصروا النواقض في أمور وهي : خروج شيء من أحد السبيلين ، وسيلان دم أو قيح من أى موضع في البدن ولو من فم وغلب عليه البزاق . القيء الذي يملأ الفم . النوم على التفصيل السابق . السكر . الإغماء . الجنون . قهقهة البالغ في صلاة ذات ركوع وسجود إذا سمعها من بجواره . خروج دودة أو حصاة من أحد السبيلين . مساس عورة مغلظة لأخرى مثلها بلا حائل على التفصيل السابق . ولادة من غير رؤية دم .

الشافعية

حصروا النواقض في أمور وهي : خروج البول والغائط والمذي والودي والريح ، وخروج الدم والقيح والصديد ، وخروج دودة أو حصاة من أحد السبيلين ، وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو صرع أو نوم بشرطه ، ولمس رجل يشتهي لامرأة أجنبية تشتهي بلا حائل بينهما ، ومس قبل أو دبر آدمي بلا حائل .

مبحث في الأمور

التي يمنع منها الحدث الأصغر

يمنع الحدث الأصغر من التلبس بالصلاة ، فرضاً أو تقلاً ، ومن صلاة الجنائزة ... لأن الطهارة من الحدث شرط في صحة الجميع ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يعبأ الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » . وكذا يمنع من سجود التلاوة ، ومن سجود الشكر عند القائل به ، لأنه في معنى الصلاة .

وكذا يمنع من الطواف بالبيت ، فرضاً أو تقلاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الطواف بمنزلة الصلاة ، إلا أن الله قد أحل فيه المنطق ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير » .

الحنفية

قالوا من طاف محدثاً ، صح طوافه ، وإن كان آثماً

الخروج ... إلا أن القهقهة تنقض الوضوء زجراً له لاسأته الأدب في حال مناجاة ربه .

ولو قهقهه الإمام ، ثم قهقهه المؤتم - ولو مسبقاً - انتقض وضوء الإمام دون وضوء المؤتم ... لأن المؤتم صلاته بقهقهة إمامه ، فقهقته ليست في الصلاة .

ولا ينتقض الوضوء بأكل جزور ولا بتفصيل الميت .

الحنابلة

قالوا ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور ، وبتفصيل الميت . أما الأول فللقوله صلى الله عليه وسلم : « من أكل لحم جزور فليتوضأ » . وأما الثاني فلما رواه مطاء أن ابن عمر وابن عباس كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء (وغاسل الميت هو الذي يياثر تفصيله ، لا من يصب الماء عليه) .

مبحث

عَدَّ نواقض الوضوء إجمالاً في المذاهب

الحنابلة

حصروا النواقض في أمور وهي : الخارج من السبيلين من بول أو غائط أو ريح أو مذي أو ودي أو دم أو قيح أو صديد أو حصاة أو دودة ، أو ولد بلا دم . وكل نجس خرج من باقى البدن على التفصيل المتقدم . وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو صرع أو نوم بشرطه السابق . ومس فرجه أو فرج آدمي بلا حائل . ولمس الذكر بشرة الأنثى وبالعكس بشرطه المتقدم ، والردة ، وأكل لحم الأبل ، وتفصيل الميت .

المالكية

حصروا النواقض في البول والغائط والريح والمذي والودي والمني في بعض أحواله على ما تقدم ، والهادى على المعتد - وهو ماء أبيض يخرج قرب الولادة كما تقدم - وغيبة العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو نوم ثقيل . ولمس من يشتهي على ما تقدم ، ومس الذكر بشرطه ، والشك في الحدث أو سببه ، والردة .

منفصل - كالخريطة والصندوق المدين له اللاتين به عرفا - ما دام فيهما . وأما اذا وضع في كيس كبير أو صندوق غير معد له ، فلا يحرم إلا مس ما حاذى المصحف . وكذا يحرم مس جلده ، ولو انفصل عنه ، ما لم تنقطع نسبته عنه ، بأن يجعل جلد كتاب آخر . وكذا يحرم مس علاقته ما دام معلقا بها .

وكذا يحرم - على الراجح - مس ما كتب فيه قرآن للدراسة كاللوح ، فلا يجوز مس أى جزء منه ولو كان خاليا من الكتابة . ولا فرق في حرمة كل ما تقدم بين المعلم والمتعلم ولو شقت عليهما استدامة الطهارة . وكذا يحرم حمله ، ولو في أمتعة ، إذا كان هو المقصود بالحمل وحده ... فان قصد حمل الأمتعة والمصحف معا ، حرم على الراجح . أما اذا لم يقصد شيئا أو قصد المتاع فقط ، فلا يحرم . ويجوز للمحدث أن يكتب القرآن بدون مس ، كما يجوز أن يحمله حرزا . ويجوز حل دينار أو درهم كتب فيه قرآن ومسه ، ويجوز مس ما اشتملت عليه كتب العلم الشرعية من القرآن ، ويجوز حمل كتب العلم - غير التفسير - المشتملة على الآيات القرآنية ، ولو كثرت ، ومس ما فيها ... لانه لم يقصد باثبات القرآن في كل ذلك قراءته . أما كتب التفسير فيجوز مسها وحملها إن كان التفسير أكثر من القرآن ولو بحرف .

ويجوز مس ما طرأت به الثياب من الآيات القرآنية ككسوة الكعبة ، ويجوز تقليب ورق المصحف بعود طاهر ، ويجوز لولى الصبى أن يمس مس المصحف أو حمله للدراسة ، وإن كان حافظا له من ظهر غيب .

الحنفية

قالوا إن الحدث الأصغر يمنع من مس القرآن وكتابته ، كلا أو بعضا ولو كان آية - سواء كان مكتوبا بالعربية أو بالفارسية أو بغيرهما من اللغات الأخرى - إلا لضرورة ، بأن يخاف عليه أن يفرق أو يحرق ، فيجوز حينئذ مسه . كما يجوز مسه بدون ضرورة بغلاف منفصل عنه ، كالخريطة التى يوضع فيها ونحوها . أما جلده المتصل به ، وكل ما يدخل في بيعه بدون ذكره ، فانه لا يكفى في إباحة مسه على المفتى به .

ويجوز أيضا مسه بنحو مود وقلم ... ولا فرق في المس بين أن يكون باليد أو غيرها من سائر أعضاء

... لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف ، وليست شرطا في صحته .

وكذا يمنع من مس المصحف كله أو بعضه ولو آية لقوله تعالى : « لا يمسه الا المطهرون » .
وهنا تفصيل لأرباب المذاهب .

المالكية

قالوا يمنع الحدث الأصغر من مس المصحف أو بعضه - ولو آية - اذا كان مكتوبا بالحط العربى ، ومنه الكوفى ، سواء كان المس مباشرة أو بحائل أو بعود . وكذا يمنع من حمله ، ولو بعلاقة أو على وسادة أو في أمتعة ، إذا لم يكن حمله تبعا لها ، بأن قصد وحده أو مع الأمتعة غير تابع لها . أما لو حمل تبعا لها غير مقصود بالذات ، فيجوز ولو كان الحامل كافرا ، وكذا يمنع من كتابته على الراجح ، ويجوز مس أو حمل درهم أو دينار فيه قرآن ، وكذا يجوز مس التفسير وحمله ، وكذا يجوز مس المصحف وحمله لبالغ محدث - ولو حائضا - اذا كان معلما أو متعلما .

واختلف في حمله حرزا ، وجاز - باتفاق - حمل بعضه حرزا ، بشرط أن يكون الحامل مسلما والمحمول مستورا بما يمنع وصول القدر اليه . وأما قراءة القرآن عن ظهر قلب أو النظر في المصحف من غير مس ، فيجوز للمحدث حدثا أصغر ، وإن كانت الطهارة أفضل .

الحنابلة

قالوا أن الحدث الأصغر يمنع المكلف من مس المصحف ، كلا أو بعضا ولو آية . ويجوز عندهم أن يمس المصحف بحائل أو بعود طاهرين ، أو يحمله بعلاقة أو في خريطة أو متاع ، ولو كان المصحف مقصودا بالحمل . ويجوز له كتابته وحمله حرزا إذا كان في سائر طاهر ، ولا يجوز لولى الصبى تمكينه من مس المصحف أو الكتابة التى في لوحه - ولو للحفظ والتعلم - ما دام الصبى محدثا .

الشافعية

قالوا يحرم على المكلف الحدث حدثا أصغر أن يمس المصحف ، كلا أو بعضا ولو آية ، ولو بحائل

المالكية

قالوا إسلام الكافر يندب به الاغتسال إن لم يكن جنباً ، وإلا وجب على المعتمد .

الحنابلة

قالوا إسلام الكافر يوجب الغسل ، ولو لم يسبق على إسلامه موجب آخر للغسل .

والجنبانة هي متممة موجبات الغسل الخمسة . وهي تحصل بأمرين : أحدهما نزول المنى من الرجل أو المرأة ، سواء كان بسبب الاحتلام أو بالملاعبة أو النظر أو الفكر أو نحو ذلك . فمن احتلم ثم رأى البلل بعد الانتباه من النوم في الثوب أو على ابطن أو على ظاهر القبل ، فإنه يجب عليه الغسل بلا فرق بين أن يتحقق كونه منياً أو يشك في كونه منياً أو مذبياً ، وسواء في ذلك أن يتذكر لذة في يومه أو لم يتذكر .

الشافعية

قالوا إذا شك - بعد الانتباه من النوم - في كون البلل منياً أو مذبياً ، لم يتحتم عليه الغسل ... بل له أن يحمله على المنى فيغتسل ، وأن يحمله على المذى فيغسله ويتوضأ . وإذا تغير اجتهاده عمل بما يقتضيه اجتهاده الثاني ، ولا يعيد ما عمله باجتهاده الأول من صلاة ونحوها .

الحنابلة

قالوا إذا شك بعد النوم في كون البلل منياً أو مذبياً ... فإن كان قد سبق نومه سبب يوجب لذة - كفكر أو نظر - فلا يجب عليه الغسل ، ويحمل ما رآه على المذى . وإن لم يسبق نومه سبب يوجب لذة ، فيجب عليه الغسل .

ومن لاعب امرأته أو نظره أو تفكر فيما يشير الشهوة أو نحو ذلك ، فخرج منيه بسبب ذلك إلى ظاهر القبل في اليقظة ، فإنه يجب عليه الغسل بشرط أن ينفصل المنى عن مقره بلذة .

البدن . وأما تلاوة القرآن فلا يمنع منها الحدث الأصغر ، بل يمنعها الحدث الأكبر والحيض كما سيأتي . فيجوز لغير الجنب والحائض أن يقرأ من القرآن عن ظهر غيب ما شاء ، إلا أنه يستحب له الوضوء . ولا بأس بأن يمس المصحف غير البالغ المتعلم للحفظ ، دفعا للحرص .

ولا يجوز لغير المسلم مس المصحف . ويجوز أن يتعلمه ويتعلم الفقه عسى أن يهتدى ، وقال محمد : يجوز أن يمسه إذا اغتسل .

ويكره مس التفسير بدون وضوء . أما غيره من كتب الفقه والحديث ونحوها من الشرعيات ، فإنه وخص في مسها .

مباحث الغسل

للفصل موجبات (أسباب) ، وشرائط ، وفرائض (أركان) ، وسنن ، ومندوبات ، وأنواع ومكروهات .

موجبات الغسل

يجب الغسل أمور خمسة وهي : دم الحيض أو النفاس . الولادة بلا دم . موت المسلم ... إلا إذا كان شهيدا ، على التفصيل الآتي في بيان الشهيد في كتاب الجنائز .

الحنابلة

قالوا إن الولادة بلا دم لا توجب الغسل .

الحنفية

استثنوا أيضا المسلم الباقي ، فإنه إذا مات لا يجب تفسيره لعدم احترامه (والباقي هو الخارج عن طاعة الإمام) .

ومن موجبات الغسل الخمسة - غير الثلاثة التي ذكرت - إسلام الكافر جنباً ، أما إذا أسلم غير جنب فيندب له الغسل .

الحنابلة

قالوا لا يشترط في وجوب الغسل من الجنابة خروج المني من القبل ، فيجب الغسل متى أحس الرجل بانفصاله من صلبه وأحست المرأة بانفصاله عن ترائبها ، ولو لم يصل إلى ظاهر القبل .

ولا يشترط دوام اللذة حتى يخرج المني ، بل لو خرج بعد ذهاب اللذة وجب عليه الغسل على تفصيل في المذاهب أما الحارث بدون لذة أصلا — كما إذا خرج بسبب صربة على صلبه أو بسبب مرض أو نحو ذلك — فإنه لا يوجب الغسل .

الشافعية

قالوا لا يشترط في وجوب الغسل وجود اللذة أصلا ، بل متى تحقق كونه منيا وجب الغسل ، فلو خرج من الرجل منيه بعد اغتساله بدون لذة ، وجب عليه إعادة الغسل وإعادة صلاته بالغسل الأول . أما خروج المني من المرأة بعد اغتسالها فإن كانت قد أنزلت قبل الغسل ، وجب عليها إعادة الغسل لاختلاط منيها بمني الرجل . وإن لم تكن قد أنزلت قبل الغسل ، فلا يجب عليها إعادته ، لأنه مني الرجل لا منيها .

الحنابلة

قالوا إذا نزل المني بعد الغسل : فإن صاحبت نزوله لذة وجب غسل جديد ، وإن لم تصاحب نزوله لذة نقض الوضوء فقط .

الحنفية

قالوا إذا اغتسل من الجنابة ، قبل أن يبول أو ينام ، وصلى ثم خرج بقية المني ، وجب عليه الغسل ، ولا يعيد الصلاة . وإذا خرج المني بعد البول أو النوم أو المشي لا يجب عليه الغسل . أما المرأة فإنها إذا اغتسلت بعد أن قاربها زوجها ، ثم خرج منها مني الزوج ، فعليها الوضوء دون الغسل .

المالكية

قالوا إذا خرج المني ، بعد ذهاب لذة معتادة بلا جماع ، وجب الغسل ... سواء اغتسل قبل خروجه

أو لا . أما إذا كانت اللذة ناشئة من جماع : كان أولج ولم ينزل ، ثم أنزل بعد ذهاب اللذة ... فإن كان قد اغتسل قبل الإنزال ، فلا يجب عليه الغسل .

ثانيهما : إيلاج رأس الاحليل في قبل أو دين ، فيجب الغسل .

شروط الغسل

أما شروطه ، فهي شروط الوضوء السابقة ... إلا أن الإسلام ليس شرطا في صحة غسل الكتانية بعد انقطاع دم الحيض أو النفاس ، فيجوز لزوجها قربانها بعد غسلها ، ولو بلاية .

الحنفية

قالوا لا يشترط الغسل لحل القربان بعد انقطاع دم الحيض أو النفاس ... بل يحل قربانها إذا انقطع الدم لأكثر المدة ، كما يأتي في الأمور التي يمنع منها الحيض والنفاس . ولا فرق في ذلك بين الكتانية والمسلمة ، لأن الإسلام ليس شرطا في صحة الوضوء ولا الغسل على كل حال .

الشافعية

قالوا يشترط في صحة غسل الدمية النية ، وأن لم تكن أهلا لها للضرورة .

وكذلك تختلف بعض شروط الغسل عن شروط الوضوء عند بعض المذاهب .

الشافعية

قالوا إن التمييز ليس شرطا في صحة غسل المجنونة ، بخلاف وضوئها فإنه شرط فيه ، ولذا يحل لزوجها قربانها إذا اغتسلت بعد دم الحيض والنفاس ، إنما ينوي عنها من يغسلها .

الحنابلة

يشترطوا تقدم الاستنجاء أو الاستجمان الغسل ، بخلاف الوضوء فإنه يشترط فيه ذلك

فرائضه

وأما فرائض الغسل فهي : النية عند غسل أول جزء من البدن ، ولا يضر تقدمها على ذلك بزمان يسير .

الحنفية

لم يعدوا النية شرطاً ، بل قالوا إنها سنة .

الحنابلة

عدوا النية شرطاً في صحة الغسل لا فرضاً ، إلا أنهم لم يشترطوها في صحة غسل المرأة المجنونة والدمية ، وقالوا بنوى عن المجنونة من يغسلها .

الشافعية

قالوا لا بد في النية من مقارنتها لأول مفسول ، فلا يجزئ تقدمها بزمان يسير .

ومن فرائض الغسل تعميم الجسد والشعر بالماء الطهور .

الحنفية والحنابلة

جعلوا داخل الفم والأنف من ظاهر البدن ، فيفترض غسلهما . وزاد الحنابلة أن يكون الماء الطهور مباح الاستعمال .

وفي اقتراض إيصال الماء إلى أصول الشعر وفروعه تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا إن كان شعر المرأة مضموراً ، لا يجب عليها تقضه في الغسل إذا بلغ الماء أصول الشعر ، كما لا يجب عليها بل صفائرها بالماء ... فإن كان شعرها غير مضمور ، وجب إيصال الماء إلى جميع الشعر أصولاً وفروعاً ظاهراً وباطناً . وإذا كان على رأس المرأة طيب ونحوه يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر وجب عليها إزالته . أما الرجل فيجب إيصال الماء إلى جميع شعره أصولاً وفروعاً ظاهراً وباطناً ، فإن كان مضموراً فيفترض عليه تقضه .

الحنابلة

قالوا يجب في الغسل على الرجل أن يغسل جميع شعره ، ظاهراً وباطناً ، أصولاً وفروعاً . فيجب عليه تقض صفائره . وأما المرأة فإنه يجب عليها تقض شعرها في الغسل من الحيض والنفاس دون الجنابة ، لأنه يشق فيها تقضه لتكراره بكثرة .

الشافعية

قالوا يجب تعميم الشعر بالغسل - ظاهراً وباطناً ، خفيفاً كان أو غزيراً - ويجب تقض مضموره إن توقف وصول الماء إلى باطنه على تقضه ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة . أما الشعر المعقد بنفسه بدون ضمير ، فإنه يعفى عن إيصال الماء إلى باطنه .

المالكية

قالوا يجب إيصال الماء إلى البشرة التي تحت الشعر - سواء كان الشعر خفيفاً أو غزيراً ، وسواء كان مضموراً أو غير مضمور - ويجب تقض المضمور منه إن امتد ضميره - سواء كان مضموراً بنفسه أو بخيط - فإن لم يشتد ضميره فلا يجب تقضه ، ويكفى جمعه وتحريكه ليدخل إليه الماء ... إلا إذا كان مضموراً بثلاثة خيوط أو أكثر ، فيجب تقضه . ويستثنى مما تقدم العروس التي تزين شعرها بدهن وطيب ، فلا يفترض عليها غسل رأسها لما في ذلك من إتلاف المال ، ويكفيها المسح عليه . وإن كان الطيب في جسدها كله ، تيممت .

ويجب إيصال الماء إلى كل ما يمكن إيصاله إليه بلا حرج مرة واحدة ، حتى لو بقيت لمعة (جزء من البدن) لم يصبها الماء فلا يصح غسله ولو كانت يسيرة ، ويجب أن يعمم بالماء ما غار من جسده كعمق سرتة وموضع جرح برى غائراً ، ولا يكلف ادخال الماء بأبوبة ونحوها . ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء إلى ما تحته كحجين وشمع وقذى في عينه . ويجب أن ينزع خاتمه الضيق الذي لا يصل الماء إلى ما تحته إلا بنزعه .

المالكية

قالوا لا يجب على المغتسل نزع خاتمه الضيق

الشافعية

عدوا فرائض الغسل الثنين وهما : النية ، وتعميم
ظاهر الجسد بالماء .

سنن الغسل ومندوباته

وأما سننه ومندوباته فكثيرة ، وقد اختلفت فيها
المذاهب .

الحنفية

عدوا سنن الغسل كالآتي : البداية بالنية بقلبه ،
وأن يقول بلسانه نويت الغسل من الجنابة أو نحو
ذلك ، والتسمية في أوله ، وغسل يديه الى كوعيه
ثلاثا ، وأن يغسل فرجه بعد ذلك وإن لم يكن عليه
نجاسة ، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل
الغسل ، وأن يتوضأ قبله كوضوء الصلاة ... إلا أنه
يؤخر غسل رجله إن كان في مستنقع ، أما إذا
كان على نحو حجر فلا يؤخر غسلها .

والبدء بغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثا : أولاها
أقرض ، والأخرى سننتان . والدلك ، وتقديم غسل
شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر ، وتثليث غسل
كل منهما ، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة
المتقدمة . وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة
في الغسل .

وأما مندوباته فهي كل ما سبق أنه مندوب في
الوضوء ... إلا الدعاء المأثور فإنه مندوب في الوضوء
لا في الغسل ، لوجود المفتسل في مصيب الماء
المستعمل المختلط غالبا بالأقدار .

الشافعية

عدوا سنن الغسل كالآتي : التسمية مقرونة
بنية الغسل ، وغسل اليدين الى الكوعين كما في
الوضوء ، والوضوء كاملا قبله ، وذلك ما تصل اليه
يده من بدنه في كل مرة ، والمواولة ، وغسل الرأس
أولا ، والتيامن ، وإزالة ما على بدنه من القدر الذي
لا يمنع وصول الماء الى البشرة ، وإلا وجبت إزالته
أولا . وستر العورة ولو كان بخلوة ، وتثليث
الغسل ، وتخليل الشعر ، والأصابع ، وترك حلق
الشعر وقلم الظفر قبل غسله ، والذكر الوارد في
الوضوء ، وترك الاستعانة بغيره إلا لعذر .

إذا كان ماذونا في لبسه ، ومثله حلى المرأة . وقد
تقدم تفصيل ذلك في الوضوء .

ويجب على المرأة أن تحرك قرطها (حلقتها)
الضيق . وإذا كان بأذننها ثقب ليس فيه قرط ،
فيجب إيصال الماء الى داخله أن وصل بنفسه .

الشافعية

قالوا لا يجب إيصال الماء الى داخل الثقب الخالي
من القرط ، لأن الواجب عندهم إنما هو غسل
ما ظهر من البدن .

المالكية

قالوا ثقب الأذن ، مادام فيه حلقة القرط ، يعق
منه إذا كان القرط ماذونا فيه - بأن كان من ذهب
أو فضة ملبوسا لامرأة - فإن لم يكن كذلك كان
كان من حديد أو نحاس ، فيجب تحريكه إن كان
ضيقا . أما إذا نزع الحلقة من الثقب وبقي
مفتوحا ، فيجب تعميمه بالماء .

هذا وقد عدت فرائض الغسل مجتمعة في
المذاهب كما يلي :

الحنفية

عدوا فرائض الغسل ثلاثا وهي : المضمضة ،
والاستنشاق بالكيفية السابقة في الوضوء ، وتعميم
البدن بالماء . ومن عد فرائض الغسل أكثر من ذلك
فقد لاحظ التفصيل ، وكلها ترجع الى تعميم البدن
بالماء .

المالكية

عدوا فرائض الغسل خمسا وهي : النية ،
وتعميم الجسد بالماء ، وذلك جميع الجسد مع صب
الماء أو بعده قبل جفاف العضو وإن تعدر سقط ،
ومواولة غسل الأعضاء مع الذكر والقدرة ، وتخليل
جميع شعر جسده بالماء كما تقدم .

الحنابلة

عدوا فرائض الغسل واحدا ، وهو تعميم الجسد
بالماء . وأدخلوا في الجسد الفم والأنف ، فيجب
غسلهما تبعاً للبدن .

أنواع الغسل

ينقسم الغسل الى مفروض وغيره . فالأغسلات المفروضة أربعة ، وهى : الغسل من الجنابة ، والغسل من الحيض عند انقطاعه ، والغسل من النفاس كذلك ومن الولادة بلا دم كما تقدم ، وغسل الميت . وما عدا هذه الأربعة المترتبة على الأسباب المتقدمة ، فمنه مسنون ومنه مندوب كما هو مفصل فى المذاهب .

وأما مكروهات الغسل فهى ترك سنة من سنته ، على التفصيل المتقدم فى الوضوء .

المالكية

جعلوا الأغسلات غير المفروضة قسمين : مسنونة ، ومندوبة . فالمسنونة ثلاثة : أحدها غسل الجمعة لمصلحتها ولو لم تلزمه ، ويصح بطلوع الفجر ، والاتصال بالذهاب الى الجامع ... فان تقدم على الفجر ، أو لم يتصل بالذهاب الى الجامع ، لم تحصل السنة فيعيده لتحصيلها . ثانيها الغسل للعيدين ، فانه سنة - على الراجح - وإن كان المشهور ندبه ، ويدخل وقته بالسدس الأخير من الليل . وندب أن يكون بعد طلوع فجر العيد ، ولا يشترط اتصاله بالتوجه الى مصلى العيد ، لانه لليوم لا للصلاة ، فيطلب أولو من غير المصلى . ثالثها الغسل للأحرام حتى من الحائض والنفساء .

والأغسلات المندوبة ثمانية ، وهى : الغسل لمن غسل ميتا ، والغسل عند دخول مكة - وهو للطواف - فلا يندب من الحائض والنفساء ، والغسل عند الوقوف بعرفة ، وهو مستحب كذلك من الحائض والنفساء ، والغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ولم يتقدم له موجب الغسل ، والغسل لصغيرة مأمورة بالصلاة وطئها بالغ ، والغسل لصغير مأمور بالصلاة وطئ مطيقة ، والغسل لمستحاضة عند انقطاع دمها .

الحنفية

قالوا إن الأغسلات غير المفروضة : منها مسنون ، ومنها مندوب . فالمسنون أربعة وهى : الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاتها ... فهو للصلاة لا لليوم ، ولو اغتسل بعد صلاة الفجر ، ثم أحدث

واستقبال القبلة ، وإن يغسل بمكان لا يصيبه فيه رشاش الماء ، وترك نفض البلل عن أعضائه ، وترك الكلام إلا لحاجة ، وإن تضع المرأة غير المحرمة والصائمة والمعدة على زوجها الميت نحو قطنة عليها مسك ، فإن لم يوجد فغيره من الطيب ، فإن لم يوجد قطن فماء . وغسل الأعلى قبل الأسفل ... إلا مذاكره فانه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا ينتقض وضوؤه بالمس ، ويخصها بنية رفع الحدث منها . والسنة والمندوب عند الشافعية وأحد كما تقدم .

المالكية

عدوا سنن الغسل أربعة وهى : غسل يديه الى الكوعين كما فى الوضوء ، والمضمضة ، والاستنشاق والاستنثار - وهو إخراج الماء من الأنف - ومسح صمخ الأذنين .

وعدوا مندوبات الغسل عشرة وهى : التسمية فى أوله . والبداءة بإزالة ما على فرجه أو باقى جسده من نجاسة أو قدر لا يمنع وصول الماء الى البشرة ، وإلا وجبت إزالته . وفعله فى موضع طاهر . والبداءة بعد ذلك بغسل أعضاء الوضوء ثلاثا . وغسل أعلى البدن قبل أسفله ... ما عدا الفرج فيستحب تقديم غسله خشية نقض الوضوء بعلمه لو أخره ، وألحقت المرأة بالرجل وإن لم ينتقض وضوؤها بمس فرجها . وتثليث غسل الرأس بحيث يعمها بالماء فى كل مرة : وتقديم غسل الشق الأيمن - ظهرا وبطنا وذراعا الى المرفق - على الشق الأيسر . وتقليل صب الماء بلا حد بحيث يقتصر على القدر الذى يكفيه لغسل الأعضاء . واستحضار النية إلى تمام الغسل . والسكوت إلا عن ذكر الله أو لحاجة .

الحنابلة

عدوا سنن الغسل كما يأتى : الوضوء قبله ، وإزالة ما على بدنه من القدر ، وتثليث غسل الأعضاء ، وتقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ، والموالة ، والدلك ، وإعادة غسل رجليه فى مكان غير الذى اغتسل فيه . وأما التسمية فقد قالوا إنها واجبة فى أوله على عالم ذاكر ، وتسقط عن الجاهل والناسى . ولم يفرقوا بين المندوب وغيره كالشافعية .

الاعتداد به ، ويدخل وقته بعد الاسلام ، ويفوت بالاعراض عنه او طول الزمن . ومنها الغسل لصلاة استسقاء او كسوفين لمن يريد فعلها ولو في منزله ، ويدخل وقته - بالنسبة لصلاة الاستسقاء - بارادة الصلاة إن ارادها منفردا او باجتماع الناس إن ارادها معهم ، وبالنسبة لصلاة الكسوفين بابتداء التغير ، ويخرج بتمام الانجلاء .

ومنها الغسل من الجنون والاعماء ، ولو لحظة ، بعد الافافة إن لم يحقق الانزال ، وإلا وجب الغسل . ومنها الغسل عند الاحرام ، وعند دخول الحرم ، وعند دخول مكة . ومنها الغسل للوقوف بعرفة ، ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ، ويخرج بغروب الشمس . ومنها الغسل للوقوف بمزدلفة ، إن لم يكن اغتسل للوقوف بعرفة وإلا كفى الاول ، ويدخل وقته بالغروب . ومنها الغسل للوقوف بالمشعر الحرام . ومنها الغسل لرمى الجمار الثلاث في غير يوم النحر .

ومنها الغسل عند تغير البدن بنحو عرق ، وبعد حجمة وقصد ، ولحضور مجامع الخير ، وللاعتكاف ، وللدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي كل ليلة من رمضان . ومنها غسل الصبي إذا بلغ بالسن . ومنها الغسل عند سيلان الوادي من المطر او النيل في ايام ريادته . ومنها غسل المرأة عند انتهاء عدتها .

الحائض

حصروا الاغتسالات المسنونة في ستة عشر غسلا ، وهي : الغسل لصلاة جمعة يريد حضورها في يومها إذا صلاها . والغسل لصلاة عيد في يومها إذا حضرها وصلاها ، وهو للصلاة لا لليوم ، فلا يجزئ الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة . والغسل لصلاة الكسوفين . والغسل لصلاة الاستسقاء . والغسل لمن غسل ميتا . والغسل لمن أفاق من جنونه . والغسل لمن أفاق من إغمائه ، بلا حصول موجب للغسل في اثناهما . والغسل للمستحاضة لكل صلاة . والغسل للاحرام بحج أو عمرة . والغسل لدخول حرم . والغسل لدخول مكة . والغسل للوقوف بعرفة . والغسل للوقوف بمزدلفة . والغسل لرمى الجمار . والغسل لطواف الزيارة ، وهو طواف الركن . والغسل لطواف الوداع .



فتوضأ وصلى الجمعة ، لم يحصل السنة . والغسل للعیدین ، وهو - كغسل الجمعة - للصلاة لا لليوم . والغسل عند الاحرام بحج أو عمرة . والغسل للوقوف بعرفة .

ويندب الغسل في امور : منها الغسل لمن أفاق من جنونه أو إغمائه أو سكره ، إن لم يجد أحدهم بللا ، فإن وجده فتيقن أنه منى ، أو شك في أنه منى أو مدى ، وجب الغسل . فإن شك في أنه مدى أو ودى ، لم يجب عليه الغسل ، كالتائم عند انتباهه .

ومنها الغسل بعد الحجمة ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة عرفة ، وليلة القدر ، وعند الوقوف بمزدلفة صبيحة يوم النحر ، وعند دخول منى يوم النحر لرمى الجمار ، وعند دخول مكة لطواف الزيارة ، ولصلاة الكسوف والغسوف والاستسقاء ، ولغزق أو ظلمة شديدة أو ريح شديد ، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولحضور مجامع الناس ، ولن لبث ثوبا جديدا ، ولن غسل ميتا ، ولن تاب من ذنب ، ولن قدم من سعر ، والمستحاضة انقطع دمها ، ولن اسلم غير جنب .

وقد عد بعض الحنفية قسما آخر - وهو الغسل الواجب - وجعلوا منه غسل الميت ، والصحيح انه فرض كفاية على المسلمين . وكذا عد بعضهم غسل من اسلم جنبا ، أو بلغ بالاحتلام ، واجبا ، والصحيح انه فرض . وأما من اسلمت بعد انقطاع حيضها فيندب لها الغسل كمن اسلم غير جنب ، للفرق بينها وبين من اسلم جنبا ... فان الجنابة صفة لا تنقطع بالاسلام . أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الشافعية

قالوا إن الاغتسالات غير المفروضة كلها سنة . فمنها غسل الجمعة لمن يريد حضورها ، ووقته من الفجر الصادق الى فراغ سلام إمام الجمعة ، ولا يسن إعادته وإن طرأ بعده حدث . ومنها الغسل من غسل الميت - سواء كان الغاسل طاهرا أو لا - ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ، ويخرج بالاعراض عنه ، وكغسل الميت تيممه .

ومنها غسل العیدین - ولو لم يرد صلاتهما - لانه للزينة ، ويدخل من نصف ليله ، ويخرج بغروب شمس يومه . ومنها غسل من اسلم خاليا من الحدث الاكبر . أما إذا لم يخل منه فيجب الغسل ، وإن سبق منه غسل في حال كفره لعدم

مبحث

الأُمُور التي يَمْنَعُ منها الحَدَثُ الأكبر

الحدث الأكبر هو الجنابة أو الحيض أو النفاس (على القول بأنهما حدث لا خبث) ، وكذا الولادة بلا دم . ويمتنع به ما يمتنع بالحدث الأصغر من الأمور التي تقدم بيانها ، ويزيد الحدث الأكبر أنه يمنع من قراءة القرآن ودخول المسجد ... فلا يجوز للجنب ، ولا للحائض أو النفساء ، قراءة القرآن ولا دخول المسجد ، على تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا لا يجوز للجنب قراءة القرآن إلا إذا كان يسيرا ، وفراه بقصد التحصن أو الاستدلال . أما الحائض أو النفساء فإنه يجوز لها قراءة القرآن ، حال نزول الدم . سواء أكانت عليها جنابة من قبل أم لا . أما بعد انقطاع الدم فإنه لا يجوز لها القراءة قبل الاغتسال ، سواء كانت عليها جنابة أو لا ، على العمدة . وذلك لأنها صارت متمكنة من الاغتسال فلا يحل لها القراءة قبله . أما مس المصحف أو كتابه فإنه يجوز لها للعلم أو التعليم فقط .

وكذلك لا يجوز للجنب دخول المسجد ، لا لمكث فيه ، ولا للمرور من باب إلى باب آخر - ولو كان مسجد بيته - إلا لخوف من لص أو سبع أو ظالم ، فيجوز له أن يتيمم ويدخله ويبيت فيه . كما يجوز له دخوله إذا انصرف فيه ماء الفسل ، بحيث لم يجد ماء غيره أو آتته كالجبل والدلو ، أو كان بيته في داخل المسجد فيريد الدخول لأجل الفسل ، فإنه يجوز له بالتيمم أيضا . ومثل الجنب في ذلك كله الحائض أو النفساء .

وهذا في الصحيح الحاضر . أما المريض أو المسافر فاقد الماء ، فإنه يجوز له دخول المسجد بالتيمم للصلاة فيه ، ولكن لا يمكث فيه إلا لضرورة . ومن احتلم في المسجد ، وجب عليه الإسراع بالخروج . والأحسن أن يتيمم وهو ما إذا لم يمنعه تيممه من سرعة الخروج .

الحنفية

قالوا يحرم على الجنب تلاوة القرآن إلا إذا كان معلما ، فإنه يجوز له أن يلقي المتعلم كلمة كلمة بحيث يفصل بينهما . وكذلك يجوز أن يفتح أمرا من الأمور ذات البال بالتسمية ، وأن يقرأ الآية القصيرة بقصد الدعاء أو الثناء . ومثل الجنب في ذلك الحائض والنفساء .

أما دخول المسجد فإنه يحرم على الجنب أو الحائض أو النفساء إلا لضرورة : كأن لم يجد ماء يغتسل منه في غير المسجد ، أو كان باب بيته إلى المسجد ، ولا يمكنه تحويله ، ولا يقدر على السكنى في غيره . وحينئذ يجب عليه أن يتيمم ، فإنه لا يجوز للمحدث حدثا أكبر أن يعبر المسجد بدون تيمم ... إلا إذا أراد الخروج منه ، فإنه يندب له أن يتيمم فقط . فإن احتلم في المسجد يجب عليه الخروج مسرعا ، ويندب له التيمم للعبور ... فإن مكث فيه للضرورة - كان خاف الضرر - فإنه يجب عليه أن يتيمم ، ولكن لا يصلي بهذا التيمم ولا يقرأ .

وسطح المسجد حكمه في ذلك كحكم المسجد . أما فناء المسجد ، فإنه يجوز للجنب أن يدخله . وكذا مصلى العيد والجنائز ، والمدرسة والخانقاه (متعبدة الصوفية) . أما المساجد التي بالمدارس ، فإن كانت مباحة ، لا يمنع الناس منها ، وكانت إذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها ، فهي كسائر المساجد لها أحكامها ، وإلا فلا .

الشافعية

قالوا يحرم على الجنب قراءة القرآن - ولو حرفا واحدا - إن كان قاصدا تلاوته . أما إذا قصد الذكر ، أو جرى على لسانه من غير قصد ، فلا يحرم . ومثال ما يقصد به الذكر أن يقول عند الأكل : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، أو عند الركوب : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين » . كما يجوز لفاقد الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته التي أبيحت له للضرورة ، وهي صلاة الفرض . وكذلك الحائض أو النفساء .

أما المرور بالمسجد فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء من غير مكث فيه ولا تردد ، بشرط أمن عدم تلوث المسجد . فلو دخل من باب وخرج من آخر ، جاز . أما إذا دخل وخرج من باب واحد ، فإنه يحرم ... لأنه يكون قد تردد في المسجد ، وهو ممنوع ، إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر

ثالثا : قربان امرأته حتى تطهر بغسل ان أمكن ،
أو تيمم ان لم يمكن الغسل .

الحنفية

قالوا يحل قربان المرأة اذا انقطع دم الحيض
والنفاس لأكثر مدة الحيض - وهى عشرة أيام -
أو أكثر مدة النفاس - وهى أربعون يوما - بدون
غسل . فان انقطع الدم لأقل من ذلك ، فلا يحل
قربانها إلا بغسل ، أو بمضى وقت الصلاة الذى
انقطع فيه الدم ... فاذا انقطع الدم فى اول الوقت
أو فى اثنايه ، لم يحل قربانها إلا إذا انقضى ذلك
الوقت بتمامه ، وصارت الصلاة ديناً فى ذمتها .

أما اذا انقطع فى آخر الوقت : فان كان باقيا منه
ما يسع الغسل والتحريمه ، حل قربانها بانقضائه .
وإن لم يبق منه مالا يسع ذلك ، فلا يحل إلا بغسل
أو انقضاء وقت صلاة أخرى .

رابعاً : الاستمتاع بما بين السرة والركبة على
تفصيل فى المذاهب .

الحنفية والشافعية

قالوا يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة
بغير حائل ، ويجوز بحائل . أما الوطء فانه لا يجوز
ولو بحائل ، فمن ابتلى به أثم ، ووجب عليه
التوبة فوراً ، ويسن له ان يتصدق بدينار أو
بنصفه ... إلا أن الشافعية جعلوا التصديق بالدينار
كاملاً إن جامعها فى أول نزول الدم ، ونصفه فيما
بعد ذلك الى أن تفتسل .

المالكية

قالوا ما بين السرة والركبة لا يجوز التمتع به
بوطء . وأما الاستمتاع بغير وطء ففيه قولان :
المنع - ولو بحائل على المشهور ، والجواز من غير
حائل ، على ما رجحه بعضهم .

الحنابلة

قالوا يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة
حال الحيض والنفاس بدون حائل . وإنما المحذور
فقط هو وطء الحائض ... فمن ابتلى به ، أثم
ووجب عليه التوبة ، وأن يكفر عن ذنبه هذا .

غير الذى دخل منه ، ولكن بدا له أن يخرج منه ،
فانه لا يحرم .

ويجوز للمحدث حدثاً أكر أن يمكث فى المسجد
لضرورة ، كما اذا احتلم فى المسجد وتعدى خروجه
منه لانغلاق أبوابه ، أو خوفه على نفسه أو ماله ...
لكن يجب عليه التيمم بغير تراب المسجد إن لم يجد
ماء أصلاً . فان وجد ماء يكفيه للوضوء ، وجب
عليه الوضوء . ولكن لا يجوز ذلك للحائض والنفاس
إن خيف تلويث المسجد .

الحنابلة

قالوا يباح للمحدث حدثاً أكبر بلا عذر أن يقرأ
ما دون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة ، ويحرم
عليه قراءة ما زاد على ذلك . وله أن يأتى بذكر
يوافق لفظ القرآن - كالبسملة - عند الأكل ، وقوله
عند الركوب : « سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا
له مقرنين » .

أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث ، فانه
يجوز للجنب والحائض والنفاس حال نزول الدم
إن أمن تلويث المسجد . ويجوز للجنب أن يمكث
فى المسجد بوضوء ولو بدون ضرورة . أما الحائض
والنفاس فانه لا يجوز لهما المكث بالوضوء إلا إذا
انقطع الدم .

ويمتنع بالحيض أو النفاس وحدهما زيادة على
ما تقدم أمور :

أحدها : الصوم ، فيحرم على الحائض أو النفاس
أن تصوم بنية ، فان صامت لا ينعقد صيامها .
ويجب عليها قضاء ما فاتها من أيام الحيض والنفاس
فى شهر رمضان ، بخلاف ما فاتها من الصلاة فانه
لا يجب عليها قضاؤه ، دفعا للمثقة ... فان الصلاة
يكثر تكرارها ، بخلاف الصيام .

ثانيها : الطلاق ، فانه يحرم إيقاعه على من تعتد
بالأقراء فى أثناء الحيض أو النفاس ، لما فيه من
إيذاء الزوجة بطول مدة العدة عليها . ومع كونه
حراماً فانه يقع ويؤمر بمراجعتها .

الآتية ... الا أن غسل الرجلين أفضل من المسح
المرخص فيه .

الحنابلة

قالوا إن المسح على الحفين أفضل من غسل
الرجلين ، لقوله عليه السلام : « إن الله يحب أن
يؤخذ برخصه » وهو قول مشهور لبعض الحنفية .

وقد يجب المسح في أحوال : منها أن يكون
مع لابس ماء يكفى للمسح دون العسل . فانه في
هذه الحالة يجب المسح . ومنها خوف فوت
الوقت ، أو خوف فوت فرض آخر — كالوقوف
بعرفة — فانه يجب المسح في ذلك أيضا .

شروطه

يشترط في صحة المسح على الحفين شروط : منها
أن يمكن تتابع المشي فيهما ، على تفصيل في
المذاهب .

الحنفية

قالوا يشترط أن يمكن متابعة المشي فيهما مسافة
فرسخ فأكثر ، بحيث يصلحان لذلك بنفسهما من
غير أن يلبس عليهما مداس (والفرسخ ثلاثة أميال :
اثنا عشر ألف خطوة) ، فان لم يصلحا لذلك لا يصح
المسح عليهما ... كما اذا كانا رقيقين ، او مصنوعين
من حديد أو زجاج أو نحو ذلك .

الشافعية

قالوا يمسح المسافر على الخف اذا أمكنه متابعة
المشي فيه بنفسه ، من غير لبس مداس عليه ، بأن
يتردد فيه لقضاء حوائجه في حظه وترحاله ثلاثة
أيام بلياليها . وبمسح المقيم عليه اذا كان يصلح
لتردد المسافر فيه لذلك يوما وليلة ... فالمعتبر في
متابعة الخف ، وإمكان تتابع المشي فيه ، حالة
المسافر . وإن كان الماسح مقيما ، فان لم يمكن
تتابع المشي فيه على هذا الوجه ، لا يصح المسح
عليه .

المالكية

قالوا معنى إمكان تتابع المشي فيه الا يكون واسعا

بالتصدق بدينار او نصفه إن قدر ، وإلا سقطت
منه الكفارة .

خامسها : رفع الحدث الأصغر أو الأكبر .
فلو نوصأت الحائض أو النفساء ، أو اغتسلت من
جأبة أو من حيضها أو نفاسها قبل انقطاع الدم ،
فانه لا يرتفع حدثها .

سادسها : صحة الاعتكاف ، فلا يصح الاعتكاف
بالحيض أو النفاس .

المسح على الخُفَيْن

دليله

ثبت المسح على الخفين بالسنة الكريمة فقد
روى البخارى ، عن سعد بن أبى وقاص رضى الله
عنه ، أن النبى صلى الله عليه وسلم « مسح على
الخفين » . وروى البخارى عن المعيرة بن شعبة ،
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه حرج
لحاجته فاتبعه المغيرة بأداة فيها ماء ، فصب عليه
حين فرغ من حاجته ، فتوصأ ومسح على
الخفين » .

وروى البخارى عن المغيرة أيضا ، قال كنت مع
النبى صلى الله عليه وسلم في سفر فأهويت لأتزع
خفيه ، فقال عليه السلام : « دعهما فاني أدخلتهما
طاهرتين ، فمسح عليهما » . وروى مسلم ، عن
جرير بن عبد الله الجلى ، قال : « رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم بال ، ثم توصأ ومسح على
خفيه » . وقد وردت أحداث كثيرة في هذا الباب
تقرب من حد التواتر .

حكمه

وحكمه الجواز ، فهو رخصة للرجال والنساء
في السفر والحضر ، يجوز لأحد بهما بالشروط

الله عليه وسلم . وهم : علي ، وعمار ، وابن مسعود ،
وأنس ، وابن عمر ، والبراء ، وبلال ، وابن أبي
أوفى ، وسهل بن سعد ، رضى الله عنهم .

ويشترط في صحة المسح على الجورب ، أن
يكون ثخيناً . فلا يصح المسح على الرقيق الذي
لا يثبت على الرجل بنفسه من غير رباط ، ولا على
الرقيق الذي لا يمنع وصول الماء الى ما تحته .
وكذلك لا يصح المسح على الجورب الشفاف
الذي يصف ما تحته رقيقاً كان أو ثخيناً .

ومنها أن يكون الخف ساتراً للقدم مع الكعبين ،
ولو كان الستر بنحو أزرار . أما ستر ما فوق
الكعبين فليس داخلاً في الخف الشرعى . فإن كان
ساتراً للكعبين ، ولكنه واسع يرى من أعلاه ظهر
القدم ، أو تقص عن ستر الكعبين ، ففي صحة
المسح عليه تفصيل في المذاهب .

الحنابلة

قالوا اذا كان الخف واسعا يرى من أعلاه بعض
محل الفرض ، لا يصح المسح عليه . وكذلك اذا
تقص عن ستر الكعبين ولو قليلاً .

الحنفية

قالوا يصح المسح على الخف الواسع الذى يرى
ما تحته من أعلاه ، فان نقص من ستر الكعبين ،
فان كان نقصان الخف الواحد اقل من الخرق
المانع - وهو قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع
الرجل - فانه لا يمنع صحة المسح ، وإلا منع .

المالكية

قالوا إن كان الخف واسعا لا تستقر القدم أو
جلها فيه ، فانه لا يصح المسح عليه ، ولا يضر رؤية
ما تحته من أعلاه بسبب سعته . ولا يمسه على
ما فيه خروق قدر ثلث القدم فأكثر .

الشافعية

قالوا لا تضر سعة الخف التى يرى منها ظهر
القدم من أعلاه ، إلا اذا كانت سعة مفرطة تمنع متابعة
المشى عليه .

لا تستقر القدم كلها أو جلها فيه حال المشى ، ولا
ضيقاً كذلك . والمراد مشى ذوى المروءات ، وذلك
لان الخف مندهم لا يكون إلا من الجلد ، كما يأتى ،
وهو صالح لامكان تتابع المشى بالمعنى المذكور عند
غيرهم .

الحنابلة

قالوا المراد إمكان تتابع المشى فيه عرفاً ، وإن
كان الخف نفسه بحالة غير عادية ، كالماخوذ من
الحديد والخشب ونحوه .

ولا فرق بين أن يكون الخف مصنوعاً من جلد ،
أو متخذاً من لبد أو جوخ أو شعر أو وبر أو قطن
أو غير ذلك . ولا فرق أيضاً - في المتخذ من اللبد
وما بعده - بين أن يكون منعلاً (أى موضوعاً
له جلد فى أسفله) ، أو مجلداً (أى موضوعاً
له جلد فى أعلاه وفى أسفله) ، أو لم يكن كذلك
ويسمى المتخذ منها جورباً (والجورب ما يلبس فى
الرجل : كالمعروف بالشراب فى زماننا ، أو كالأحذية
المصنوعة من الصوف أو القطن) ، فانه يصح
المسح عليها اذا استكملت الشروط .

المالكية

قالوا لا يصح المسح على الخف إلا اذا كان متخذاً
من الجلد ، فلا يصح المسح على المتخذ من اللبد
وغيره . ويشترط فى الجلد أن يكون مخروفاً فلو
الصقت أجزاء الخف بمراس ونحوه ، لم يصح
المسح عليه .

الشافعية

قالوا لا يصح المسح على الخف إلا اذا كان متخذاً
من الجلد أو الجوخ القوى .

وقد ثبت المسح على الجورب بما رواه المغيرة بن
شعبة عن أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على
الجوربين والتعلين » ، رواه أحمد وأبو داود
والترمذى . وقد روى أيضاً جواز المسح على
الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى

تمام طهارته بالماء . ومنها ألا يكون على محل المسح
المفروض حائل يمنع وصول الماء اليه ، كعجين
ونحوه .

الشافعية

قالوا يجوز المسح على الخفين الملبوسين بعد
تيمم ، اذا كان بعد غير فقد الماء كالمرضى .

الحنفية

قالوا المراد بالطهارة التامة الا يكون بين أفضاء
وضوئه أو غسله جزء لم يصل اليه الماء ، وليس
المراد بها الفراغ من أعمال الوضوء والغسل ... لأنه اذا
غسل رجله أو إحداها ، ثم لبس الخف بعد ذلك
الفصل قبل أن يحدث ، ثم أتم وضوءه ، صح
المسح عليهما .

وهناك شروط آخر للمسح منفصلة في المذاهب
على النحو التالي :

الحنفية

زادوا شروطاً : منها ان يكون الخف خالياً من
الخرق المانع للمسح ، ويقدر بثلاث أصابع من
أصغر أصابع الرجل ، كما سيأتي مفصلاً في مبطلات
المسح . ومنها ان يكون المسحوج من ظاهر كل
واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر
أصابع اليد . فلا يجزئ المسح على باطن الخف
(أى على نعله الملاصق للأرض) ، كما لا يصح المسح
في داخله ... فلو كان واسعاً ، وأدخل يده فيه
ومسحه ، لم يجزئه . وكذلك لا يصح المسح على
جوانبه أو مقبفه أو ساقه .

ومنها ان يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع
يده اذا مسح بها ، فلا يصح ان يمسح بأصبع واحدة
خوفاً من جفاف بللها قبل مدّها الى القدر المفروض
مسحه . فلو مسح بأصبع واحدة ثلاثة مواضع من
الخف ، في كل مرة بماء جديد ، صح مسحه . وكذلك
اذا مسح القدر المفروض بأطراف أظفاله - والماء
متقاطر - صح ، وإلا فلا .

هذا ولا يشترط المسح باليد . فلو أصاب الماء
القدر المفروض مسحه من الخف بسبب مطر أو
صب ماء عليه أو غير ذلك ، أجراه . ومنها ان يكون

ومنها أن يكون الخف مباحاً ، فلا يصح على
الخف المغصوب أو المسروق أو نحو ذلك .

الحنفية والشافعية

قالوا يصح المسح على الخف المغصوب والمسروق
ونحوهما ، وإن كان آثماً بلبسه .

ومنها أن يكونا طاهرين . وفي اشتراط الطهارة
تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا يصح المسح على الخف المتنجس اذا وقع
المسح على الجزء الطاهر منه . فان كانت الصلاة
لا تصح إلا بإزالة ما على الخفين من النجاسة ، بأن
زادت عن القدر المعفو عنه ، فانه لا يجوز له أن
يصلى بهما ... فالطهارة فيهما شرط لصحة الصلاة
لا لصحة المسح . هذا واذا تفرقت النجاسة على
الخفين ، وكانت اذا جمعت تزيد على القدر المعفو
عنه ، فانها تمنع من صحة الصلاة . بخلاف الخروق
المانعة من صحة المسح ، فانه لا يجمع منها إلا ما كان
في الخف الواحد ، كما سيأتي .

المالكية

قالوا اذا كان الخف غير طاهر ، فله حكم إزالة
النجاسة المتقدم من التفريق بين حالتي العمس
والسهو والقدرة والعجز ، ومن الخلاف المتقدم في
وجوب إزالة النجاسة وسنيتها .

الحنابلة

قالوا يصح المسح على الخف المتنجس داخله
أو أسفله الملاصق للأرض ، إذا تعدت إزالة تلك
النجاسة إلا بنزعه . ويباح له بذلك مس المصحف
والصلاة اذا لم يجد ما يزيل به النجاسة .

الشافعية

قالوا لا يصح المسح على الخفين إذا كانت عليهما
نجاسة غير معفو عنها .

ومنها أن يلبسهما على طهارة مائية تامة ، فلا
يجوز المسح عليهما اذا لبسهما بعد تيمم أو قبل

المشغول بالرجل ، قدر طول ثلاث أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد ، كما تقدم .

الشافعية

قالوا يفترض أن يمسح أى جزء من ظاهر أعلى الخف يتحقق به المسح - ولو بوضع أصبعه المبتل من غير إمرار - قياساً على مسح الرأس . فلا يجرىء المسح فى غير ما ذكر مما يحاذى الساق أو العقب أو الحروف أو الأسفل أو الجوانب أو نحو ذلك ، بخلاف المسح على ما يحاذى الكعبين فإنه يجرىء . ولو كان بظاهر جلد الخف شعر ، فوقع المسح عليه ولم يصل الجلد بل ، لم يصح المسح . وكذا إذا وصل البلل إلى الجلد ، وكان يقصد بالمسح الشعر فقط ، فإنه لا يصح .

الحنابلة

قالوا يفترض أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخف ، وأما مسح باطنه فمستحب ... فإن تركه نسياناً أتى به وحده ، ولو طال بأن زاد عن مدة الموالاة بين غسل الأعضاء فى الوضوء . أما لو تركه عمداً فيأتى به وحده إن قرب ، وأما فى البعد فيندب إعادة الوضوء كله . وكذا إعادة الصلاة التى صلاها قبل مسح الأسفل إن بقى وقتها المختار .

ومن لبس خفاً فوق خف أو « جرموقاً » - وهو الجلد الذى يلبسه على الخف ليحفظه من الطين ونحوه - كفى المسح على الأعلى بتفصيل فى المذاهب .

الحنفية

اشتروا ، فى صحة المسح على الأعلى ، أن يكون جلداً . فإن لم يكن جلداً ووصل الماء إلى الخف الذى تحته كفى ، وإن لم يصل الماء إلى الخف لا يكفى . وأن يكون الأعلى صالحاً للمشي عليه منفرداً ، فإن لم يكن صالحاً لم يصح المسح عليه إلا إذا وصل البلل إلى الخف الأسفل . وأن يلبس الأعلى على الطهارة التى لبس عليها الخف الأسفل ، بحيث يتقدم لبس الأعلى على الحدث ، والمسح على الأسفل .

الشافعية

فصلوا فى ذلك فقالوا إن كان الأعلى والأسفل

محل المسح المفروض مشغولاً بالرجل ... فلو لبس خفاً طويلاً قد بقى منه جزء غير مشغول بالرجل ، فمسح على ذلك الجزء فلا يصح . ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ، ولم يبق منه هذا القدر ، لا يصح له المسح على الخفين . أما إذا قطعت فوق الكعب ، وبقيت الرجل الأخرى ، فإنه يصح المسح على خفها .

الشافعية

زادوا شروطاً : منها ألا يكون قد لبسه على جبيرة . فلو كان فى قدمه جبيرة ، ومسح عليها فى وضوئه ثم لبس الخف عليها ، لم يصح المسح عليه . ومنها أن يكون ما فى داخل الخف - من رجل وشراب ونحوه - طاهراً . ومنها أن يمنع وصول الماء إلى القدم إذا صب عليه ، ولسكنهم اغتفروا وصوله من محل الخرز .

الحنابلة

زادوا فى الشروط ألا يكون واسعاً يرى من أعلاه بعض محل الفسل المفروض .

المالكية

زادوا شروطاً : منها أن يكون الخف كله من جلدة ، ومنها أن يكون مخروذاً . ومنها ألا يقصد بلبسه مجرد الزينة والتنعيم ، بل يقصد به اتباع السنة أو اتقاء حر أو برد أو شوك أو نحو عقرب . أما إن لبسه لاتقاء نحو برغوث ، أو لمنع مشقة الفسل ، أو لحفظ نحو الحناء برجله ... فإنه لا يصح المسح عليه ، لأن ذلك من الرفاهية .

الْقَدْرُ الْمَفْرُوضُ مَسْحُهُ

والمقدار الواجب مسحه من الخف اختلفت فيه المذاهب .

المالكية

أوجبوا تعميم ظاهر أعلاه بالمسح . وأما مسح باطن أسفله مما يلي الأرض فمستحب ، ويعيد تاركه فى الوقت المختار مراعاة للقول بالوجوب .

الحنفية

قالوا يفترض أن يمسح ، من ظاهر الخف

الشافعية

قالوا المسنون في الكيفية : أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفرقة تحت عقب رجله ، ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفرقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمد اليمنى إلى آخر ساقه واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت ، فيكون المسح خطوطا .



مدة المسح عليهما

يمسح المقيم يوما وليلة . ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها ، سواء كان السفر سفر قصر مباحا أو لا .

الحنابلة والشافعية

قيدوا السفر بكونه سفر قصر مباحا . فلو سافر أقل من مسافة القصر ، أو كان السفر سفر معصية ، فمدته - كمدة المقيم - يمسح يوما وليلة فقط . وزاد الشافعية أن يكون السفر مقصودا ليخرج الهائم على وجهه ، فإنه لا يقصد مكانا مخصوصا ، فليس له أن يمسح إلا يوما وليلة كالمقيم .

المالكية

قالوا إن المسح على الخفين لا يقيد بمدة ، فلا ينزعهما إلا لموجب الغسل . وإنما يندب نزعهما كل يوم جمعة لمن يطلب منه حضور الجمعة ، ولو لم يرد الغسل لها . فإن لم ينزعهما يوم الجمعة ، ندب له أن ينزعهما في مثل اليوم الذي لبسهما فيه من كل اسبوع .



وسواء كان الماسح صاحب عذر أو لا ... وذلك لما رواه شريح بن هانيء قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين ، فقالت : سل عليا ، فإنه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال : « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وليلتين للمسافر ، ويوما وليلة للمقيم » . رواه مسلم .

تصديقين ١٩ يصلحان للمسح عليهما ، وجب قسمل الرجلين . وإن كان الأسفل ضعيفا غير صالح للمسح ، فالحكم للأعلى ، ولا يعد ما تحته خفا . وإن كان الأسفل قويا ، والأعلى ضعيفا ، أو أكنا قوين ، فيصح المسح على الأعلى إن وصل البلل للأسفل يقينا ، وقصد بمسح الأعلى مسح الأسفل أو قصدتهما معا ، وكذا لو أطلق . أما لو قصد الأعلى وحده ، أو قصد الأسفل ولم يصل الماء إليه ، فلا يصح المسح .

الحنابلة

قالوا من لبس خفا على خف - قبل أن يحدث - يصح المسح له على الخف الأعلى ولو كان أحدهما مخروقا - لا إن كانا مخروقين - ولو كان مجموعهما يستر القدم . ولو أدخل يده من تحت الخف الأعلى فمسح الأسفل ، صح إن كان الأسفل سليما . وقالوا أيضا إن من مسح على الأعلى ثم نزع ، وجب عليه نزع ما تحته وغسل رجله .

المالكية

قالوا الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى ، أقلو نزع وجب عليه مسح الأسفل فورا ، بحيث تحصل الموالاة الواجبة في الوضوء مع الذكر والقدرة .



كيفية الممسح المسنونة

وكيفية المسح المسنونة : أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ، ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى ، ويمر بهما إلى الساق فوق الكعبين ، ويفرج بين أصابع يده قليلا بحيث يكون المسح عليهما خطوطا .

المالكية

قالوا الكيفية في المسح مندوبة لا مسنونة ، والمندوب فيها عندهم أن يضع يده اليمنى فوق أطراف أصابع رجله اليمنى ، ويضع يده اليسرى تحت أصابعها ، ويمر يديه على خف رجله اليمنى إلى الكعبين . ويفعل في خف رجله اليسرى عكس ذلك ، فيضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى واليمنى تحته ، ويمر بهما كما سبق .

نوى النظافة أو غيرها أو لم ينو شيئا - أجزاء : من
المسح ، وإن كان الغسل مكروها .

مَهْطَلَاتُهُ

يُطْلُ المسح على الخفين بأمور : منها طرو موجب
الغسل ، كجَنَابَةِ أو حَيْضٍ أو نَفَاسٍ .

ومنها نزع من الرجل ، ولو بخروج بعض القدم
إلى ساق الخف .

الحنفية

قالوا لا يبطل المسح إلا بخروج أكثر القدم إلى
ساق الخف على الصحيح . أما إذا خرج بعضه
- وكان قليلا - فإنه لا يبطل المسح .

المالكية

قالوا المعتمد أن المسح لا يبطل إلا بخروج كل
القدم إلى ساق الخف ... فإن بادر عند ذلك إلى
غسل رجله ، بقى وضوؤه سليما . وإن لم يبادر
فإن كان ناسيا ، بنى على ما قبل الرجلين بنية
مطلقا ، طال أو لم يطل . وإن كان عامدا ، بنى
ما لم يطل .

ومنها حدوث خرق في الخف ، على تفصيل في
المذاهب

الشافعية

قالوا إذا طرا في الخف خرق يظهر منه شيء من
محل الغسل المفروض - ولو كان مستورا بسائر ،
كشراب أو لفافة - فإنه يبطل المسح . فإن طرأ ذلك
الخرق ، وهو متوضئ ، وجب عليه غسل رجله
فقط بنية ، ولا يعيد الوضوء . وإن ضر ، وهو في
صلاته ، بطلت صلاته لبطلان المسح ، وعليه غسل
الرجلين فقط ، ثم يتبدى الصلاة .

الحنابلة

قالوا إن كان في الخف خرق يظهر منه بعض
القدم - ولو كان يسيرا ، ولو من موضع خرزه -
لا يصح المسح عليه إلا إذا انضم بالمشي ، لحصول

الحنفية

قالوا تعتبر هذه المدة لغير صاحب المذنب . أما
هو ، فإن توضأ ولبس الخف حال انقطاع حدث
العدر ، فحكمه كالأصحاء لا يبطل مسحه إلا بانقضاء
المدة المذكورة . أما إن توضأ حال استرسال
الحدث ، أو لبس الخف حال استرساله ، فإنه
يبطل مسحه عند خروج كل وقت ، ويجب عليه
أن ينزع خفيه ويغسل رجله وحدهما ، إن لم يكن
وضوؤه قد انتقض بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية

قالوا تعتبر هذه المدة لغير صاحب المذنب . أما
هو فإنه ينزع خفيه ويتوضأ لكل فرض ، وإن جاز
له المسح على الخفين للنوافل .

ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد
اللبس ... فلو توضأ أو لبس الخف في الظهر مثلا ،
واستمر متوضئا إلى وقت العشاء ثم أحدث ،
اعتبرت المدة من وقت الحدث لا من وقت اللبس .

الشافعية

فصلوا في الحدث ، فجعلوا ابتداء مدة المسح
أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره - كالمسح
والنوم - أما إذا كان حدثه اضطراريا - كخروج
ناقض من أحد السبيلين - فأول المدة آخر الحدث .

مَكْرُوهَاتُهُ

يكره تنزيها في المسح على الخفين أمور : منها
الزيادة على المرة الواحدة . ومنها غسل الخفين بدل
مسحهما ، إذا نوى بالغسل رفع الحدث . أما أن
نوى به النظافة فقط ، أو إزالة ما عليهما من نجاسة
من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجزئ عن
المسح ، وعليه أن يمسح الخفين بعد ذلك الغسل .

الحنفية

قالوا إذا غسل الخف ولو بغير نية المسح - كان

التي تجمع هي ما أمكن دخول نحو المسلة فيها ، اما ما دون ذلك فانه لا يلتصق اليه .

وانما يصح المسح على الحف الذي به حروق يعنى عنها ، بشرط ان يقع على الحف نفسه ، لا على ما ظهر تحت الحروق . فاذا طرا على الحف ، بعد مسحه ، خرق قدر ثلاث اصابع على الوجه المتقدم ، يبطل المسح ، ووجب غسل الرجلين فقط إن كان متوضئا . وكذلك يفترض على المتوضئ ان يغسل رجله فقط مند طرو أى يبطل للمسح دون الوضوء ولو كان فى الصلاة ... نعم يبطل صلاته بطلان المسح ، فيعيدها بعد غسل رجله . ولا تشتط فى المسح النية .

ومنها انقضاء مدة المسح ولو شدا .

المالكية

قالوا لا يبطل المسح بانقضاء مدة ، لان المدة فيه معتبرة عندهم كما تقدم .

مباحث التيمم

تعريفه

هو طهارة ترائية تشتمل على مسح الوجه واليدين بصعيد مطهر .

المالكية والشافعية

زادوا فى التعريف كلمة « بية » ، لانها ركن عندهم

دليله

ثبت بالكتاب والسنة والاجماع . قال تعالى . « وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » . وقال صلى الله عليه وسلم . « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا . فأيا رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل » من حديث رواه

ستر محل الغسل المفروض . فاذا طرا ذلك الخرق ، أو غيره مما يوجب بطلان المسح - كانقضاء المدة ، أو طرو جنبه ، أو زوال عذر المعلوم - وجب نزع خفيه ، وإعادة الوضوء كله ، لا غسل الرجلين فقط ، لان المسح يرفع الحدث ، ومتى يبطل المسح عاد الحدث كله ، لأن الحدث لا يتجزأ عندهم .

المالكية

قالوا يبطل المسح بالخرق اذا كان قدر ثلث القدم فأكثر . فان طرا هذا الخرق - وهو متوضئ بعد ان مسح على الخف - يبطل المسح لا الوضوء ، ويلزمه ان يبادر بنزعه ويغسل رجله ، مراعاة للموالة الواجبة فى الوضوء ... فان تراخى نسيانا أو عجزا ، لا يبطل الوضوء ، وعليه غسل الرجلين فقط أيضا . وإن تراخى عمدا : فان طال الزمن يبطل الوضوء ، وإن لم يطل لم يبطل إلا المسح ، وعليه أن يغسل رجله . وإن طرا ذلك الخرق ، وهو فى الصلاة ، قطع الصلاة ، ويبادر الى نزعته وغسله رجله على الوجه المتقدم .

الحنفية

قالوا لا يصح المسح على الخف إلا اذا كان خاليا من الخرق المانع للمسح ، وقدر ثلاث اصابع من اصغر اصابع الرجل . وإنما يمنع الخرق صحة المسح إذا كان منفرجا ، بحيث إذا مشى لابس الخف ينفتح الخرق ، فيظهر مقدار ثلاث اصابع من رجله . أما إذا كان الخرق طويلا لا ينفتح عند المشى فلا يظهر ذلك المقدار منه ، فانه لا يضر .

وكذلك إذا كان الحف مبطنا بجلد أو بخرفة مخروزة فيه - ولو رقيقة - وظهر مقدار ثلاث اصابع من بطانته ، فانه لا يضر أيضا . اما إذا كان مبطنا بغير جلد ، أو كان ما تحته غير مخروز فيه (كالشراب واللفافة) ، وانكشف منه هذا المقدار بالخرق ، فانه يبطل المسح . ولا فرق بين أن يكون الخرق فى باطن الخف (أى فى ناحية نعله) أو ظاهره ، أو فى ناحية العقب . اما إذا كان الخرق فى ساق الحف فوق الكعبين ، فانه لا يمنع صحة المسح . واذا تعددت الخروق فى أحد الخفين ، وكانت لو جمعت تبلغ قدر ثلاثة اصابع ، تمنع من صحة المسح ... وإلا فلا . اما إذا تعددت فى الخفين معا - بأن كانت فى أحدهما قدر الاصبع ، وفى الآخر قدر أصبعين - فانها لا تمنع صحة المسح . والخرق

أن الله تعالى أرسل رسولا ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ، وعدم النوم والسهو ، ووجود الصميد الطاهر .

فلم يعدوا طلب الماء عند فقد من شروطه ، وإن قالوا بلزومه في بعض الأحوال كما يأتي . ولم يذكروا منها وجود العذر اكتفاء بذكره في الأسباب . وهذه الشروط هي التي ذكرت في الوضوء ... إلا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معا ، بخلافه في الوضوء فإنه شرط وجوب فقط .

الحنفية

اقتصروا في التيمم على ذكر شروط الصحة . أما في الطهارة المائية فقد قسموها الى شروط وجوب وشروط صحة لا غير .

وقد تقدم في الوضوء أنه لا مانع من تقسيمها إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها المالكية - وهي : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا - باعتبارين مختلفين ... كالحيض والنفاس ، فان عدمهما شرط للوجوب - من حيث الخطاب - فان الحائض أو النفساء لا تكلف بالوضوء فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة - من حيث أداء الواجب - فان وضوء الحائض لا يترتب عليه المقصود منه - وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة ونحوها - فان الصحة ترتب المقصود من الفعل على الفعل . نعم يستحب الوضوء من الحائض أو النفساء لتذكر عادتهما ، ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع لأجله الوضوء .

وحينئذ يمكن تقسيم الشروط هنا كالآتي :

شروط وجوب فقط ، وهي ثلاثة : البلوغ ، القدرة على استعمال الصميد ، ووجود الحدث ساقض . أما الوقت فهو شرط لوجوب الأداء لا لاصل الوجوب ، فلا يجب أداء التيمم إلا إذا دخل الوقت . ويكون الوجوب موسعا في أول الوقت ، ومضيقا إذا ضاق الوقت ... وكذلك في الوضوء والغسل . وقد تقدم عده في الوضوء شرطا للوجوب تسامحا ، وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : النية ، وفقد الماء أو العجز عن استعماله ، وعدم وجود حائل على أعضاء التيمم كدهن وشمع ، وعدم المنافي له حال فعله بأن يتيمم ويحدث في أثناء تيممه ، والمسح بثلاث أصابع فأكثر إذا مسح بيده (ولا يشترط المسح بنفس اليد ، فلو مسح بغيرها اجزاه كما

البخارى . وقد أجمع المسلمون على أن التيمم يكون بدلا عن الوضوء والغسل في الأحوال الآتية ، وله شروط وأسباب ، وفرائض (أركان) ، وسنن ، وأنواع ، ومبطلات ، ومكروهات .

شروطه

يشترط لصحة التيمم أمور : منها دخول الوقت ، فلا يصح التيمم قبله .

الحنفية

قالوا يصح التيمم قبل دخول الوقت .

ومنها النية . ومنها الاسلام . ومنها طلب الماء عند فقد من التفصيل الآتي . ومنها عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم - كدهن وشمع - يحول بين المسح وبين البشرة . ومنها الخلو من الحيض والنفاس . ومنها وجود العذر بسبب من الأسباب التي ستذكر بعد .

المالكية والشافعية

قالوا النية ركن لا شرط كما ذكر آنفا .

هذا وللتيمم شروط وجوب أيضا كالوضوء والغسل ، وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب كما يلي :

المالكية

قالوا للتيمم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا . فأما شروط وجوبه ، فهي أربعة : البلوغ ، وعدم الإكراه على تركه ، والقدرة على الاستعمال (فلو عجز عن التيمم سقط عنه) ، ووجود ناقض . أما شروط صحته فهي ثلاثة : الاسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي (أى عدم ما ينقصه حال فعله) . وأما شروط وجوبه وصحته معا ، فهي ستة : دخول الوقت ، والعقل ، وبلوغ الدعوة ، (أن يبلغه

الأسباب المبيحة للتيمم

ترجع هذه الأسباب الى أمرين : أحدهما فقد الماء بأن لم يجده أصلا ، أو وجد ماء لا يكفي للطهارة .

ثانيهما : العجز عن استعمال الماء أو الاحتياج اليه ، بأن يجد الماء الكافي للطهارة ، ولكن لا يقدر على استعماله ، أو كان يقدر على استعماله ولكن يحتاجه لشرب ونحوه على التفصيل الآتي . أما باقى الأسباب التى ستذكر بعد ، فانها أسباب للعجز عن استعمال الماء .

الشافعية والحنابلة

قالوا إن وجد ماء لا يكفي للطهارة ، وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه فى بعض أعضاء الطهارة ، ثم يتيمم عن الباقي .

أما من فقد الماء فانه يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة ، وجعة ، وعيد ، وطواف ، وناقلة — ولو كان يريد صلاتها وحدها دون الفرض — وغير ذلك .

المالكية

قالوا لا يتيمم فاعد الماء ، إذا كان حاضرا صحيحا ، للجنازة إلا إذا تعينت عليه ، بأن لم يوجد متوضئ يصل على يد له . . . إلا إذا تيمم للفرض ، فانه يصح له ان يصل بتيممه للفرض على الجنازة تبعا . أما المسافر أو المريض فانه يصح له أن يتيمم لها استقلالاً ، سواء تعينت عليه أو لا .

وقالوا لا يجوز لفاقد الماء الحاضر الضحيح ، أن يتيمم للنوافل إلا تبعا للفرض . . . بخلاف المسافر والمريض كما ذكر قبل هذا .

ولا فرق فى فاقد الماء بين أن يكون صحيحا أو مريضا ، حاضرا أو مسافرا سفر قصر أو غيره . ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية .

يأتى) ، وطلب الماء عند فقدته إن ظن وجوده ، وتعميم الوجه واليدين بالمسح .

وشروط وجوب وصحة معا ، وهى : الاسلام (فان التيمم لا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب ، ولا يصح منه لأنه ليس اهلا للنية) ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ، والعقل ، ووجود الصعيد الطهور . (فان فاقد الصعيد الطهور لا يجب عليه التيمم ، ولا يصح منه بغيره . . . حتى ولو كان طاهرا فقط : كالارض التى أصابها نجاسة ثم جفت ، فانها تكون طاهرة تصح الصلاة عليها ، ولا تكون مطهرة فلا يصح التيمم بها ، كما تقدم فى كيفية التطهير) .

الشافعية

عدوا الشروط مجتمعة بدون تقسيم إلى شروط وجوب وشروط صحة ، وهى ثمانية : وجود السبب من فقد ماء أو عجز عن استعماله ، والعلم بدخول الوقت (فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة) ، وتقدم إزالة النجاسة عن البدن إذا كانت غير معفو عنها ، (فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه) ، والاسلام (إلا إذا كانت كتابية انقطع حيضها أو نفاسها ، فانه يصح تيممها ليحل لزوجها قربانها للضرورة) ، وعدم الحيض أو النفاس (إلا إذا كانت الحائض أو النفساء محرمة ، فانه يصح منها التيمم بدلا عن الاغتسال المسنون الاحرام عند العجز) ، والتمييز (إلا المجنونة التى تيمم ليحل قربانها) ، وعدم الحائل بين التراب وبين المسح ، وطلب الماء عند فقدته على ما يأتى .

الحنابلة

عدوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهى : دخول وقت الصلاة (سواء كانت فرضا أو غيره ، ما دامت مؤقتة — ولو حكما — كصلاة الجنازة ، فان وقتها يدخل بتمام غسله أو تيممه . . . فلو تيمم قبل ذلك لا يصح تيممه) ، وتعدو استعمال الماء (لسبب من الأسباب الآتى بيانها) ، والتراب الطهور المباح الذى لم يحترق (بشرط أن يكون له غبار يعلق بالعضو كما يأتى) . والنية ، والعقل ، والتمييز ، والاسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافى ، والاستنجاء أو الاستجمار قبل التيمم .

الشافعية

قالوا إذا كان ماصيا بالسفر فإن فقد الماء ، ولم يجده أصلا ، تيمم وصلى ثم أعاد الصلاة . أما إن عجز عن استعماله لمرض ونحوه ، فلا يصح له التيمم إلا إذا تاب من عصيانه . فإذا تيمم بعد ذلك وصلى ، لم يعد صلاته .

وأما من وجد الماء ، وعجز عن استعماله لسبب من الأسباب الشرعية ، فإنه — كفاقد الماء — يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة .

ومن أسباب العجز : أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء إذا استند في ذلك الى تجربة ، أو اخبار طبيب حاذق مسلم .

المالكية

قالوا يجوز الاعتماد في ذلك على إخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم العارف به . ومثل ذلك ما إذا استند الى القرائن العادية : كتجربة في نفسه ، أو في غيره إن كان موافقا له في الزواج .

الشافعية

قالوا يكفي أن يكون الطبيب حاذقا ، ولو كافرا ، بشرط أن يقع صدقه في نفس التيمم . أما التجربة فلا تكفي على الراجح ، وله أن يعتمد في المرض على نفسه إذا كان عالما بالطب فإن لم يجد طبيبا ولا عالما بالطب ، جاز له التيمم وأعاد الصلاة بعد برئه .

ومنها : خوفه من عدو يحول بينه وبين الماء ، إذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه ، سواء آكان العدو آدميا أم حيوانا مفترسا .

ومنها : احتياجه للماء في الحال أو المال . فلو خاف — فلنا لا شكنا — عطش نفسه أو عطش آدمي غيره أو حيوان لا يحل قتله — ولو كلبا غير عقور — عطشا يؤدي الى هلاك أو شدة آذى ، فإنه يتيمم ويحفظ ما معه من الماء .

الحنابلة

قالوا إن الكلب الأسود كالمقور ، لا يحفظ له الماء ولو هلك من العطش .

وكذلك أن احتاج للماء لعجن أو طبخ ، وكذلك أن احتاج اليه لازالة نجاسة غير مفعو عنها .

الشافعية

قالوا يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه ، فإن كانت على ثوبه ، فإنه يتوضأ بالماء — مع وجود النجاسة — ولا يتيمم ، ويصلى عريانا — إن لم يجد ساترا — ولا إعادة عليه .

ومنها : فقد آلة الماء — كحبل ودلو — لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمفقود .

المالكية

قالوا إن قائف آلة الماء أو من يناوله الماء ، لا يتيمم إلا إذا تيقن أو ظن أنه لا يجدها في الوقت .

ومنها : خوفه من شدة برودة الماء ، بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله ، بشرط أن يعجز عن تسخينه فإنه في كل هذه الأحوال يتيمم .

الحنفية

قالوا لا يتيمم ، لخوف من شدة برودة الماء ، إلا إذا كان محدثا حدثا أكبر ، لأنه هو الذي يتصور فيه ذلك . أما المحدث حدثا أصغر ، فإنه لا يتيمم إلا إذا تحقق الضرر .

الشافعية

قالوا يتيمم لخوفه من شدة البرودة — سواء كان محدثا حدثا أصغر أو أكبر — إلا أنه يجب عليه الإعادة .

وفي لزوم طلب الماء عند فقده تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا يجب على فاقد الماء أن يطلبه قبل التيمم مطلقاً - سواء في رحله أو من رفقته - فينادى فيهم بنفسه أو بمن يأذنه إن كان ثقة ، ويستوعبهم ... إلا إذا ضاق وقت الصلاة ، فانه يتيمم ويصلى من غير طلب واستيعاب لحرمة الوقت . وفي هذه الحالة تجب عليه الاعادة إن كان المحل يغلب فيه وجود الماء ، وإلا فلا إعادة .

فان لم يجده بعد ذلك ، فان له أحوالاً ثلاثة : ان يكون في حد الفوت (وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته ، بحيث لو استغاث بهم اغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم) ، وضبط بغاية ما ينظره بصر معتدل ، مع رؤية الأشخاص والتمييز بينها . أو ان يكون في حد القرب (وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ ، أى ستة آلاف خطوة فأقل) . أو ان يكون في حد البعد (وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة) .

فاما حد الفوت فانه لا يخلو : إما ان يتيقن فيه وجود الماء ، وإما ان يتوهمه ... فان يتيقن وجود الماء ، وجب عليه طلبه بشرط الأمن على نفسه وماله ، ولا يشترط الأمن على خروج الوقت . وأما إن توهم وجود الماء ، فانه يجب عليه طلبه إن أمن على نفسه وماله ، وأمن من الانقطاع عن رفقته ومن خروج الوقت .

وأما حد القرب فانه لا يجب عليه طلب الماء فيه إلا اذا تيقن وجوده ، بشرط أن يأمن على نفسه وماله . وأما أمنه على الوقت في هذه الحالة ، فانه لا يشترط إن كانت الجهة التى هو بها يغلب فيها وجود الماء ، وإلا اشترط الأمن على الوقت أيضاً .

وأما حد البعد فلا يجب عليه فيه طلب الماء - ولو تيقن وجوده - لبعده .

ومن وجد الماء ، وكان قادراً على استعماله ، ولكنه خشى باستعماله خروج الوقت - بحيث لو تيمم أدركه ولو توطأ لا يدركه - ففي صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب .

الكلية

قالوا إذا تيقن أو ظن انه بعيد عنه بقدر ميلين فأكثر ، فانه لا يلزمه طلبه . أما اذا تيقن أو ظن أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين ، فانه يلزمه طلبه إذا لم يشق عليه ... فان شق عليه - ولو دون ميلين - فلا يلزمه طلبه ولو راكباً . ويلزمه أيضاً ان يطلب الماء من رفقته إن اعتقد أو ظن أو شك أو توهم أنهم لا يبخلون عليه به . فان لم يطلب منهم وتيمم ، أعاد الصلاة أبداً في حالة ما اذا كان يعتقد أنهم يعطونه الماء أو يظن ، وأعاد في الوقت فقط في حالة ما اذا كان يشك في ذلك ، أما في حالة التوهم فانه لا يعيد أبداً . وشرط الاعادة في الحالتين أن يتبين وجود الماء معهم أو لم يتبين شيئاً ... فان تبين عدم الماء ، فلا إعادة عليه مطلقاً ، ولزمه شراء الماء بثمن معتاد لم يحتاج له ، وإن بدى ، إن كان ملياً ببلده .

الحنابلة

قالوا إن فاقد الماء يجب عليه طلبه في رحله وما قرب منه عادة ، ومن رفقته ما لم يتيقن عدمه . فان تيمم قبل طلبه لم يصح طلبه ، ومتى كان الماء بعيداً لم يجب عليه طلبه ... والبعد ما حكم العرف به .

الحنفية

قالوا إن كان فاقد الماء في المصر ، وجب عليه طلبه قبل التيمم سواء ظن قربه أو لم يظن . أما إن كان مسالماً ... فان ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل ، وجب عليه طلبه أيضاً إن أمن الضرر على نفسه وماله . وإن ظن وجوده في مكان يبعد عن ذلك - كان كان ميلاً فأكثر - فانه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقاً . ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه أو بمن يطلب له .

ويجب أن يطلبه من رفقته إن ظن انه إذا سألهم أعطوه ، فان تيمم قبل الطلب لم يصح التيمم ، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى ، ثم سألهم فأعطوه يعيد الصلاة . فان منعه قبل شروعه في الصلاة ، ثم أعطوه بعد فراغه ، لم يعد . وإن كانوا لا يعطونه إلا بثمن ... فان كان بثمن قيمته في أقرب موضع من المواضع التى يعز فيها الماء ، أو بغبن يسير ، وجب عليه شراؤه إن كان قادراً بحيث يكون الثمن زائداً من حاجته . أما إذا كانوا لا يعطونه إلا بغبن فاحش ، فانه لا يجب عليه شراء الماء ، وتيمم .

أفاته لا يتيم لها إلا إفاقة الماء إن تعينت عليه كما
تقدم :

أركان التيمم

وأما أركانه ، فمنها النية .

الحنفية

قالوا إن النية شرط في التيمم ، وسنة في
الوضوء كما تقدم ، وليست ركناً .

الحنابلة

قالوا إن النية شرط في التيمم وفي الوضوء
وليست ركناً .

وللنية في التيمم كيفية مخصوصة مفصلة في
المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا ينوي استحابة الصلاة أو مسح المصحف
أو غيره مما يشترط فيه الطهارة ، أو ينوي استحابة
ما منعه الحدث ، أو ينوي فرض التيمم . فلو نوى
رفع الحدث فقط كان تيممه باطلاً ، لأن التيمم
لا يرفع الحدث عندهم . ويشترط تمييز الحدث
الأصغر من الأكبر إذا نوى استحابة ما منعه
الحدث ، أو نوى استحابة الصلاة .

فلو كان جنباً ، ونوى ذلك بدون ملاحظة
الجنب ، لم يجزه وأعاد الصلاة وجوباً . أما إذا
نوى فرض التيمم ، فإنه يجزىء - ولو لم يمرض
لنية الحدث الأكبر - لأن نية الفرض تجزىء من
نية كل من الأصغر والأكبر . ثم إذا نوى التيمم
لفرض ، فله أن يصلي بتيممه فرضاً واحداً وما شاء
من السنن والمنسوبات ، وأن يطوف به طوافاً
غير واجب ويصلي به ركعتي الطواف الذي ليس
بواجب ، وأن يمسه المصحف ، ويقرأ الجنب القرآن
ولو كان التيمم حاضراً صحيحاً ... فلو صلى به
فرضاً آخر بطل الثاني ، ولو كانت الصلاة مشتركة
في الوقت كالظهر مع العصر .

الشافعية

قالوا لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع
وجود الماء مطلقاً ، لأنه يكون قد تيمم حينئذ مع
فقد شرط التيمم ، وهو عدم وجود الماء .

الحنابلة

قالوا لا يجوز التيمم لخوف فوت الوقت ، إلا
إذا كان التيمم مسافراً وعلم وجود الماء في مكان
قريب ، وأنه إذا قصده وتوضأ منه يخاف خروج
الوقت ... فإنه يتيمم في هذه الحالة ، ويصلي ،
ولا إعادة عليه .

وكذلك إذا وصل المسافر إلى الماء - وقد ضاق
الوقت من طهارته أو لم يضق - لكنه علم أن هذا
يوزع بالنوبة ، وأن النوبة لا تصل إليه إلا بعد
خروج الوقت ... فإنه في هذه الحالة يتيمم ويصلي ،
ولا إعادة عليه .

الحنفية

قالوا إن الصلاة - بالنسبة لهذه الحالة - ثلاثة
أنواع : نوع لا يخشى فواته أصلاً لعدم توقته ، وذلك
كالنوافل غير المؤقتة . ونوع يخشى فواته بدون بدل
عنه ، وذلك كصلاة الجنائز والعيد . ونوع يخشى
فواته لبدل - وذلك كالجمعة والمكتوبات - فإن
للجمعة بدلاً عنها وهو الظهر ، وللمكتوبات بدلاً عنها
وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت .

فأما النوافل فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء إلا
إذا كانت مؤقتة - كالسنن التي بعد الظهر والمغرب
والعشاء - فإن أخرها ، بحيث لو توضأ فات وقتها ،
فإن له أن يتيمم ويدركها . وأما الجنائز والعيد ،
فإنه يتيمم لهما إن خاف فواتهما مع وجود الماء .
وأما الجمعة فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء ، بل
يفوتها ويصلي الظهر بدلها بالوضوء . وكذلك سائر
الصلوات المكتوبة ، فإن تيمم وصلها وجبت عليه
إعادتها .

المالكية

قالوا إذا خشي - باستعمال الماء في الأعضاء
الأربعة في الحدث الأصغر ، وتعميم الجسد بالماء
في الحدث الأكبر - خروج الوقت ، فإنه يتيمم
ويصلي ولا يعيد على المعتمد . أما الجمعة فإنه إذا
خشي خروجها باستعمال الماء للوضوء ، ففي صحة
تيممه لها قولان ، والمشهور لا يتيمم لها . وأما الجنائز

والثالث كما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثا أصغر ، فإن القراءة عبادة مقصودة لذاتها ، ولكنهما تجوز للمحدث حدثا أصغر بدون طهارة .
ومثل ذلك ما إذا تيمم للسلام أو لركعة ، فإنه لا تصح سلامته بهذا التيمم .

الشافعية

قالوا لا بد أن ينوى استباحة الصلاة ونحوها ، فلا يصح أن ينوى رفع الحدث لأن التيمم لا يرفعه عندهم ، كما لا يصح أن ينوى التيمم فقط أو فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة فلا يكون مقصودا . فإذا نوى استباحة الصلاة ونحوها فله أحوال ثلاثة :

أحدها : أن ينوى استباحة فرض كالصلاة المكتوبة ، أو الطواف المفروض ، أو خطبة الجمعة .
ثانيهما : أن ينوى نفلا كصلاة نافلة ، أو طواف غير مفروض ، أو صلاة جنازة .

ثالثها : أن ينوى سجدة تلاوة ، أو شكر ، أو مس مصحف أو قراءة قرآن وهو جنب .

فإن نوى الأول فإنه يصلى بهذا التيمم فرضا واحدا فقط وما شاء من النوافل ، ويفعل كل ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسمين الثاني والثالث .

وإن نوى الثاني صح له أن يفعل به ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسمين الثاني والثالث فقط . . . فيصلى به ما شاء من النوافل ، ويمس به المصحف . ولكن لا يصلى به فرضا ، أو يخطب الجمعة ، أو يطوف طوافا مفروضا .

وإن نوى الثالث فإنه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ، ولو كان غير ما نواه ، ولا يجوز له أن يفعل شيئا مما ذكر في القسمين الأول والثاني .

ولا يجب عندهم في نية التيمم أن يتعرض لتعيين الحدث الأكبر أو الأصغر ، فلو تعرض : كان قال الجنب نويت استباحة الصلاة المانع منها الحدث الأصغر - ظانا أنه الذي عليه فبان خلافه - فإنه يجزئه . أما إن كان متعمدا ، فإنه لا يجزئه لتلاعبه .

الحنابلة

قالوا إن النية شرط لصحة التيمم . وصفتها أن ينوى استباحة ما يتيمم له من صلاة أو طواف

ويشترط لمن يريد أن يصلى نفلا بالتيمم للفرض ، أن يقدم صلاة الفرض على صلاة النفل . فلو صلى به نفلا أولا ، صح نفعه ولكن لا يرجع له أن يصلى به للفرض بعد ذلك . . . بل لا بد من تيمم آخر للفرض . وإذا تيمم لفعل أو مس مصحف أو استقلال لا تبعا لفرض - صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مس المصحف ، وقراءة جنب للقرآن ، ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة . ولكن لا يصح له أن يصلى بهذا التيمم فرضا . . . وهذا في غير الصحيح الحاضر . أما الصحيح الحاضر ، فإنه لا يصح له أن يتيمم للنفل استقلالاً كما تقدم .

وإذا تيمم لقراءة قرآن أو للدخول على سلطان ، أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة ، فإنه لا يجوز له أن يفعل بتيممه هذا ما يتوقف على الطهارة .

الحنفية

قالوا يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة ، أن ينوى واحدا من ثلاثة أمور :

الأول : أن ينوى الطهارة من الحدث القائم به ، ولا يشترط تعيين واحد من الجنابة أو الحدث الأصغر . فلو كان جنباً ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجزأه .

الثاني : أن ينوى استباحة الصلاة أو رفع الحدث ، لأن التيمم يرفع الحدث عندهم .

الثالث : أن ينوى عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة - كاتصال أو سجدة التلاوة - فإن نوى التيمم فقط ، من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة أو رفع الحدث القائم به ، فإن صلاته لا تصح بهذا التيمم . . . كما لو نوى ما ليس بعبادة أصلا ، أو نوى عبادة غير مقصودة ، أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة .

والأول كما إذا تيمم بنية مس مصحف ، فإن مس في ذاته ليس بعبادة ولا يتقرب به ، وإنما بادة هي التلاوة . . . فلو صلى بهذا التيمم لم يح صلاته .

الثاني كما إذا تيمم للأذان والإقامة ، فإنهما عبادة . لذاتها ، لأن الفرض منهما الإعلام ، من أنهما يصحان بدون طهارة . . . فلو تيمم تصح صلاته بهذا التيمم .

ومنها الصعيقة الطهورية وهو الذي لم تسته نجاسة . فإذا مسته نجاسة لم يصح به التيمم ، ولو زال عين النجاسة وأثرها .

وفي بيان الصعيد تفصيل المذاهب .

الشافعية

قالوا إن المراد بالصعيد الطهور التراب الذي له غبار ، ومنه الرمل إذا كان له غبار ، فإن لم يكن لهما غبار فلا يصح التيمم بهما . ولا فرق في ذلك بين أن يكون التراب محترقا أو لا ، إلا إذا صار المحترقا رمادا . كما لا فرق بين أن يكون صالحا لأن ينبت أو سبخا لا ينبت شيئا .

وعدوا من التراب الطفل إذا دق وصار له غبار . ولو اختلط التراب أو الرمل بشيء آخر - كحبرة أو دقيق - وإن قل المخالط ، لا يصح التيمم بهما . واشتروا ألا يكون التراب مستعملا (والمستعمل ما بقى بالعضو الممسوح أو تثار منه عند المسح) .

الحنابلة

قالوا إن المراد بالصعيد هو التراب الطهور فقط . ويشترط أن يكون التراب مباحا ، فلا يصح بمفصوب ونحوه . وأن يكون التراب غير محترق ، فلا يصح بما دق من خرف ونحوه ... لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب . واشتروا أن يعلق غباره ، لأن ما لا غبار له لا يمسح بشيء منه . فإن خالطه ذو غبار غيره - كالجص والنورة - كان حكمه حكم الماء الطهور الذي خالطه طاهر . وإن كانت الغلبة للتراب جاز التيمم به ، وإن كانت للمخالط ، فإن كان المخالط لا غبار له ، لم يمنع التيمم بالتراب ، وذلك كقمح وشعير . وإن خالطته حاسة لم يجز التيمم به وإن كثر . ولا يصح التيمم بطين لم يمكن تجفيفه ، فإن أمكن تجفيفه والتيمم به ، جاز إن كان قبل خروج الوقت لا بعده .

الحنفية

قالوا إن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جثث الأرض . فيجوز التيمم على التراب والرمل والحصى والنحج - ولو أملس - والسبخ المنعقد من الأرض . أما الماء المنعقد - وهو الثلج - فلا يصح عليه ، لأنه ليس من أجزاء الأرض .
التيمم على الأشجار والإزجاج والمعادن

- قرضنا أو نفلا - من حدث أصفر أو أكبر أو نجاسة يبدنه . فإن التيمم يصح للنجاسة على البدن ، لكن بعد تخفيفها على قدر ما يمكن . أما النجاسة على الثوب وفي المكان فلا .

فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه ، لأن التيمم مباح لا رافع ، فلا يكفي التيمم بنية واحد من الثلاثة (الحدث الأصفر ، أو الأكبر ، أو النجاسة) من الباقي . فلو كان جنبا ونوى استباحة صلاة الظهر مثلا من الجنابة ، ولم ينو الاستباحة من الحدث الأصفر ، لا يصح له أن يصلي به ... لأنه رفع الجنابة فيصح له أن يفعل ما ترفعه - كقراءة القرآن - ولم يرفع الحدث الأصفر .

وكذا إذا نوى استباحة ما منعه الحدث الأصفر فقط ، دون الجنابة ، فإن تيممه لا يرفع الجنابة في هذه الحالة . أما إن نوى بالتيمم استباحة الصلاة من الجميع (الحدث الأكبر ، والأصفر ، والنجاسة التي على البدن) أجزأته النية عن الجميع ، ولا يكلف نية خاصة لكل واحد .

ومن نوى استباحة شيء جاز له أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشيء وما هو مثله وما هو دونه . فأعلى ما يتيمم له : فرض عين ، ففطر ، ففرض كفاية ، فنافلة ، فطواف نفل ، فمس مصحف ، فقراءة قرآن ، فلبث بمسجد لجنب ، فوطء حائض بعد انقطاع دمها . وإن أطلق نية التيمم لصلاة أو طواف ، لم يفعل إلا نفلهما .

ومن أركان التيمم وقت النية عند وضع يده على ما يتيمم به .

الشافعية

قالوا لا يلزم أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد ، بل يجب أن تكون مقارنة لنقل الصعيد ومسح شيء من الوجه ، لأنه أول ممسوح .

الحنابلة

قالوا إن النية لا يشترط فيها المقارنة ، بل يصح تقديمها عن المسح بزمن يسير ... كما هو الشأن في نية كل عبادة .

الحنفية

قالوا إذا كان المسح بيده ، فإنه يشترط أن يمسح بجميع يده أو أكثرها . والمفروض إنما هو المسح ، سواء كان باليد أو بما يقوم مقامها . أما تعميم الوجه واليدين بالمسح ، فهو شرط لا ركن . ويكون المسح بضربتين أو بما يقوم مقامهما ، فلو أصاب وجهه غبار فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالضربة الأولى ... فالضربتان أو ما يقوم مقامهما ركن من أركان التيمم . وإن لم يذكر الضرب في الآية الكريمة ، إلا أنه ذكر في الحديث حيث قال : « التيمم ضربتان » .

ويدخل في الوجه للحية ولو طالت ، وكذا الوتر - وهي الحاجز بين طاقتي الأنف - وما غار من الأنف ، وما بين العذار ووتد الأذن ، وكذا ما تحت الوتد من اليأس الذي بين الأذن والعذار . ولا يتتبع ما غار من بدنه .

الحنفية

قالوا يجب مسح الشعر الذي يجب غسله في الوضوء ، وهو المحاذي للبشرة ، فلا يجب مسح ما طال من اللحية .

ومنها مسح اليدين مع المرفقين . ويجب أن ينزع ما ستر شيئاً منها - كالحاتم والأساور - ويمسح ما تحته ، ولا يكفي تحريكه في التيمم بخلاف الوضوء .

المالكية والحنابلة

قالوا إن الفرض مسح اليدين إلى الكوعين . وأما إلى المرفقين فهو سنة كما يأتي .

الحنفية

قالوا إن تحريك الخاتم الضيق والسوار يكفي في التيمم أيضاً ، لأن التحريك مسح لما تحته ، والفرض هو المسح لا وصول الغبار .

المعادن التي في مقرها فإنه يجوز التيمم بالتراب الذي عليها لا بها نفسها .

ولا يجوز التيمم باللؤلؤ وإن كان مسحوقاً ، ولا بالدقيق والرماد ، ولا الجص - وهو الجير - ولا بالنورة والزرنيخ والمفرة والكحل والكبريت والفيروز . ويجوز التيمم بالطوب المحترق . ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه إذا خالطه شيء ليس من جنس الأرض وغلب عليه ، فإن لم يغلب عليه - بأن تساوى أو غلب التراب - صح التيمم .

المالكية

قالوا المراد بالصعيد ماصعد ، أي ظهر من أجزاء الأرض ، فيشمل : التراب - وهو أفضل من غيره عند وجوده - والرمل ، والحجر ، وكذا الثلج لأنه وإن كان ماء متجمداً ، إلا أنه أشبه الحجر الذي هو من أجزاء الأرض ، والطين الرقيق ، غير أنه ينبغي له أن يخفف وضع يده عليه أو يجففها قبل المسح حتى لا يلوث أعضائه . وكذا الجص ، وفسروه بالحجر الذي إذا احترق صار جيرا ، أما بعد الاحتراق فلا يجوز التيمم عليه . وكذا المعادن فإنه يباح التيمم عليها ... إلا الذهب والفضة والجواهر ، فإنه لا يجوز التيمم عليها ، كما لا يجوز التيمم على المعادن المنقولة من مقرها كالشيب والملح .

ولا يجوز التيمم على طوب محترق . أما إن كان غير محترق ، فيصح التيمم عليه إذا لم يخلط بنجس ، أو طاهر كثير كتبن . وحد النجس الكثير أن يكون ثلثاً فما فوق ، أما أن كان أقل من الثلث فيصح عليه التيمم . وحد الطاهر الكثير أن يكون هو الغالب ، فلو كان التبن مثلاً مقدار الطين لا يضر .

أما التيمم على ما ليس من أجزاء الأرض - كالخشب والحشيش ونحوه - فلا يجوز ، ولو اضاق الوقت ولم يجد غيره . ورجح بعضهم الجواز إذا ضاق الوقت ولم يجد غيره ... هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الضربة الأولى بأن يضع كفيه على الصعيد .

ومن أركان التيمم أيضاً مسح جميع الوجه ، ولو بيد واحدة أو أصبع .

سُننُ التَّيْمِ

وأما سننه : فمنها التسمية على تفصيل المذاهب .

الحنابلة

قالوا التسمية واجبة . فيبطلُ التيمم بتركها ممدا ، وتسقط سهوا أو جهلا .

المالكية

قالوا التسمية مندوبة لا سنة .

الشافعية

قالوا تسن التسمية . ولكن اذا كان التيمم جنبا ، لا يجوز له أن يقصد بها التلاوة ، بل يقصد الذكر أو لا يقصد شيئا .

الحنفية

قالوا تسن التسمية ، سواء قصد الذكر أو التلاوة أو لم يقصد شيئا .

ومن سنن التيمم الترتيب .

الشافعية والحنابلة

قالوا إن الترتيب فرض كما تقدم .

ومنها غير ذلك كما هو مفصل في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

عدوا سنن التيمم كما يأتي : الضرب بباطن كفيه (إقبالهما وإدبارهما ، ونفضهما) ، وتفريج أصابعه ، والتسمية ، والترتيب ، والولاء ، وتخليل اللحية والأصابع ، وتحريك الخاتم ، والتيامن ، وخصوص الضرب على الصعيد ليدخل التراب خلال الأصابع ، وأن يكون المسح بالكيفية المخصوصة - وهي أن يضرب يديه على الصعيد ثم ينفضهما ثم يقبل بهما ويدبر ، ثم يمسح بهما وجهه ويمعه بحيث لا يبقى منه شيء ، ثم يضرب يديه ثانية على الصعيد ، ثم

وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضا أخرى على النحو التالي :

المالكية

زادوا في فروض التيمم الموالاة بين أجزائه ، وبينه وبين ما فعل له من صلاة ونحوها ... فلو فرق بينهما بزمن - ولو ناسيا - لا يصح . ففرائض التيمم عندهم أربعة : النية ، والضربة الأولى (وهي استعمال الصعيد كما تقدم) ، وتعميم الوجه واليدين إلى الكوعين بالمسح ، والموالاة .

الحنابلة

زادوا في فرائض التيمم الترتيب والموالاة إذا كان التيمم من حدث أصغر . أما إذا كان من حدث أكبر أو نجاسة على بدنه ، فإنه لا يفترض فيه ترتيب ولا موالاة . ففرائض التيمم عندهم أربعة ، وهي : مسح جميع وجهه - سوى داخل فمه وأنفه ، وسوى ما تحت شعر خفيف - ومسح اليدين إلى الكوعين ، والترتيب ، والموالاة في الحدث الأصغر .

الشافعية

زادوا في فرائض التيمم : الترتيب ، بأن يبدأ بالوجه ثم اليدين ، سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر . ونقل التراب إلى الوجه واليدين ، فلو طار غبار إلى وجهه أو يديه ، فحرك فيه وجهه ونوى التيمم ، لم يكف لعدم النقل . والتراب الطهور الذي له غبار . وقصد التراب للنقل منه بأن يقصده لنقله إلى أعضاء التيمم . ويشترط في نقل التراب أن يكون بضربتين .

ففرائض التيمم عندهم سبعة ، وهي : النية ، ومسح الوجه ، ومسح اليدين مع المرفقين ، والترتيب ، ونقل التراب إلى أعضاء التيمم ، والتراب الطهور الذي له غبار ، وقصد نقل التراب إلى الأعضاء .

الحنفية

لم يزيدوا شيئا ، لأن أركان التيمم عندهم شيان : المسح ، والضربتان . أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية ، وأما الضربتان فبالحديث المتقدم . وما عدا ذلك يعد من الشروط ، فهي لا بد منها ، وإن لم تكن داخله في ماهيته .

الوقت ، أو استوى الأمران عنده ... 'فان تيمم أول'
الوقت وصلى ، صحت صلاته بدون إعادة ، ولو
وجد الماء في الوقت

مندوبات التيمم ومكروهاته

وللتيمم مندوبات ومكروهات مفصلة في المذاهب
على النحو التالي :

مندوباته

الحنابلة والشافعية

قالوا إن المسنون هو المندوب ، فكل ما ذكر من
السنن يسمى مندوبا وسنة ومستحبا .

المالكية

قالوا يندب التسمية ، والسواك ، والصمت إلا
عن ذكر الله ، واستقبال القبلة ، وأن يبدأ بمسح
ظاهر يمينه بيسراه (بأن يجعل ظاهر أطراف يده
اليمنى في باطن يده اليسرى ، ثم يمرها الى المرفق
قابضا عليها بكف اليسرى ، ثم يمسخ باطن اليمنى
من طى المرفق الى آخر الأصابع ، ثم يفعل بيسراه
كذلك) .

ويندب أن يكون التيمم أول الوقت الاختياري ،
إذا يئس من وجود الماء أو زوال المانع من استعماله
في جميع الوقت الاختياري . ويندب أن يكون في
وسط الوقت المختار لمن يشك في الحصول على
الماء أو زوال المانع من استعماله ، لتعارض فضيلة
أول الوقت بفضيلة الطهارة المائية ، فينظر الى كل
منهما ويعتبر وسط الوقت .

ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري لمن
يرجو حصول الماء أو زوال المانع (كالمرض) من
استعماله قبل نهاية الوقت الاختياري ، تقديم
لفضيلة الطهارة المائية المرجوة . ويحرم على كل
حال التأخير الى الوقت الضروري ، ولو كانت
الطهارة المائية مرجوة .

الحنفية

قالوا يندب تأخير التيمم لمن يغلب على ظنه وجود
الماء الى ما قبل خروج الوقت المستحب . أما إن

ينفضهما على الوجه السابق فيمسح بهما كفيه
وذراعيه الى المرفقين - والسواك .

الشافعية

عدوا سنن التيمم كما يأتي : التسمية ابتداء
على ما سبق ، والسواك - ومحلله بعد التسمية
وقبل نقل التراب - ونفض اليدين أو نفخهما من
الفبار إن كثر ، والقيام ، بأن يمسح يده اليمنى قبل
اليسرى ، واستقبال القبلة حال التيمم . وأن يبدأ
في مسح الوجه من أعلاه ، وفي مسح يديه من
أصابعه ... فيضع أصابع يده اليسرى - سوى
الإبهام - على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث
لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ، ويمررها
على اليمنى ، فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه
إلى حرف الذراع ، ويمررها الى المرفق ، ثم يدبر
باطن كفه الى باطن الذراع ويمررها عليها رافعا إبهامه
فإذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على ظهر إبهام
اليمنى ، ثم يفعل باليسرى كذلك ، ثم يمسح إحدى
كفيه بالأخرى ندبا .

والموالة بين مسح الوجه واليدين إن كان التيمم
سليما ، فان كان صاحب عذر وجبت عليه الموالة
في التيمم كالوضوء . وتفريغ أصابعه أول كل
ضربة ، ونزع خاتمه في الضربة الأولى ، أما في
الضربة الثانية فيجب نزع . وتخليل أصابعه بعد
مسح اليدين ، إذا فرق أصابعه في الضربة الثانية ،
وإلا كان التخليل واجبا . والفرة والتججيل .
والأ يرفع يده عن الوضوء حتى يتم مسحه . والذكر
المطلوب منذ الوجه واليدين . والذكر السابق في
الوضوء ، يذكره في آخر التيمم .

المالكية

عدوا سنن التيمم أربعة : الترتيب بأن يبدأ
بالوجه قبل اليدين ، فان عكس - بأن مسح يديه
قبل وجهه - أعاد مسحهما إن لم يصل به ، فان صلى
به أجزاء . ومسح ذراعيه من الكوعين الى المرفقين .
وتجديد ضربة ثانية لليدين . ونقل ما تعلق بيديه
من الفبار الى العضو الذي يريد مسحه ، بالإ يمسح
على شيء قبل المسح على وجهه أو يديه .

الحنابلة

لم يعدوا في سنن التيمم سوى أنه يسن أن يؤخره
الى آخر الوقت المختار إن علم أو ظن وجود الماء في

حدثا أصغر بنواقض الوضوء . فإن تيمم لجنابة ،
ثم انتقض تيممه ، لم يعد جنبا ... بل صار محدثا
حدثا أصغر ، فيجوز له أن يقرأ القرآن ، ويدخل
المسجد ، ويمكث فيه .

المالكية

قالوا إذا أحدث التيمم عن جنابة حدثا أصغر ،
انتقض تيممه عن الأصغر والأكبر . فنواقض
الوضوء ، وإن كانت لا تبطل الغسل ، لكن تبطل
التيمم الواقع بين الغسل . فيحرم عليه ما يحرم
على الجنب حتى يعيد التيمم .

وتزيد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمرا
آخر ، وهو زوال العذر المبيح للتيمم : كأن يجد
الماء بعد فقدده ، أو يقدر على استعماله بعد عجزه .

المالكية

قالوا إن وجود الماء أو القدرة على استعماله ،
لا ينقضان التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة ، بشرط
أن يتسع الوقت الاختياري لادراك ركعة بعد
استعماله في أعضاء الطهارة ... فإن وجده بعد
الدخول فيها ، لا ينتقض تيممه ، بل يجب استمراره
في الصلاة ، ولو اتسع الوقت . ومحل ذلك ما لم
يكن ناسيا للماء برحله ، فإنه إذا تيمم ودخل في
الصلاة ، ثم تذكر الماء وهو فيها ... فإنها تبطل إن
اتسع الوقت لادراك ركعة بعد استعمال الماء ، وإلا
فلا . أما إن تذكره بعدها ، فإنه يعيد في الوقت
فقط ، لما عنده من شائبة التفريط .

الحنابلة

زادوا في مبطلات التيمم خروج الوقت ، فإنه
يبطل التيمم مطلقا - سواء كان عن حدث أكبر
أو أصغر ، أو نجاسة على بدنه - ما لم يكن في صلاة
جمعة ، فلا يبطل إذا خرج وقتها . وخلع الخف
ونحوه مما يمسح عليه إن تيمم بعد حدثه وهو
لا يسه ، سواء مسح قبل ذلك أو لا .

الشافعية

زادوا في مبطلات التيمم حصول الردة ، ولو
صورة ، كردة الصبي . وإنما ينتقض تيممه بزوال

وعده أحد الماء ، فيجب عليه أن يؤخر التيمم ولو
خاف خروج الوقت .

مكروهاته

الحنابلة

قالوا يكره في التيمم تكرار المسح ، وإدخال التراب
في الفم والأنف ، والضرب أكثر من مرتين ، ونفخ
التراب إن لم يكن قليلا يذهب النفخ به ، فإن ذهب
به النفخ - بحيث لم يبق غبار - ومسح به ، وجبت
إعادة الضربة .

الشافعية

قالوا يكره في التيمم تكثر التراب ، وتكرار المسح
لكل عضو ، وتجديد التيمم - ولو بعد فعل أى
صلاة - ونفض اليدين بعد تمام التيمم .

المالكية

قالوا يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة ،
وكثرة الكلام في غير ذكر الله ، وإطالة المسح إلى
ما فوق المرفقين ، وهو المسمى بالفرقة والتحجيل .

الحنفية

قالوا يكره تكرار المسح ، وترك سنة من السنن
المتقدمة .

أنواعُ التَّيَمُّمِ

ينقسم التيمم الى مفروض ومندوب ، فيفترض
لما تقتضيه الطهارة ، ويندب لما تندب له ، وإن
كان شرطاً في صحة ما يندب له .

الحنفية

زادوا قسماً ثالثاً ، وهو أنه يجب فيما يجب
له الوضوء نحو الطواف .

مبطلاتُ التَّيَمُّمِ

وأما مبطلاته فهي مبطلات الوضوء المتقدمة .
والتيمم عن حدث أكبر ، لا يعود محدثاً حدثاً
أكبر إلا بما يوجب الغسل ، وإن اعتبر محدثاً

مبحثُ المَسْحِ على الجَبيرة ونحوها

الجبيرة ما يضعه المجبر أو الطبيب ، من عيدان الجريد أو غيره ، على العضو المنكسر ونحوه . ومثل الجبيرة الدواء الذي يوضع على العضو المريض ، والعصابة التي يربط بها المحل المريض .

حكمه

وحكم المسح على الجبيرة : الفرضية في الوضوء والغسل ، بدلا من غسل العضو المريض أو مسحه . وانما يصح المسح عليهما بشرط أن يكون غسل العضو المريض أو مسحه ضاراً به ، بأن كان يخاف أن يترتب على غسله أو مسحه حدوث مرض ، أو زيادة ألم ، أو تأخر شفاء أو نحو ذلك .

الحنفية

لهم قولان مصححان في المسح على الجبيرة : أحدهما قول الامام ، وهو أن المسح واجب لا فرض ، فتصح الصلاة بدونه وإن وجبت إعادتها إن تركه قصداً ، فيأثم بترك الإعادة . ثانيهما قول الصحابين ، وهو أن المسح فرض يفوت الجواز بفوته ، فلا تصح الصلاة بدونه .

فإن ضره الغسل دون المسح ، فرض مسحه . فإن ضره المسح عليه أيضاً ، فرض المسح على الجبيرة ونحوها مرة واحدة يعم بها جميع المحل المريض .

الشافعية

قالوا إذا لم يمكنه غسل عضو من الأضواء لمرض به ، وجب عليه غسل السليم ، والتيمم بدل غسل العضو المريض . ولا يمسح على محل المرض بالماء ، بل يعم موضع المرض بتراب التيمم إذا كان المرض في عضو من أعضاء التيمم ولم يضره التراب ، وإلا اقتصر على غسل السليم . ويجب إعادة الصلاة بعد البرء .

العائد المبيح للتيمم إذا لم يكمل تكبيرة الاحرام ، فإذا زال علوه بعد ذلك - وكان في صلاة لا تجب إعادتها - صحت صلاته ، وبطل تيممه مقبب السلام . وإن كان كان في صلاة تجب إعادتها ، بطل التيمم والصلاة .

مبحثُ فاقد الطهورين

من فقد الطهورين : الماء ، والصعيد - بأن حبس في مكان ليس به مطهر ، أو عجز عن الوضوء والتيمم معاً بمرض ونحوه - فإنه يجب عليه أن يصلي في الوقت لحرمته ، ثم يعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم ... على تفصيل المذاهب .

الشافعية

قالوا فاقد الطهورين يصلي صلاة حقيقية بنية وقراءة ، إلا أن الجنب يقتصر على قراءة الفاتحة فقط ، ويعيد الصلاة عند وجود الماء . أما عند وجود التراب ، فلا يعيد إلا في مكان يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الأمران .

الحنفية

قالوا إنه يصلي صلاة غير حقيقية ، بل ينشبه بالمصلين فقط : فلا يقرأ ، ولا ينوي - سواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر - ويعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم .

المالكية

قالوا المعتمد في فاقد الطهورين أن الصلاة تسقط عنه أداء وقضاء ، فلا يصلي ولا يقضى .

الحنابلة

قالوا إن فاقد الطهورين يصلي صلاة حقيقية ، ولا يعيد ... إلا أنه يجب عليه أن يقتصر في صلاته على ما لا تصح إلا به .

الحنابلة

قالوا إن وضع الجبيرة على طهارة ، فإن جاوزت محل المرض مسح عليها بالماء وتيمم عن الزائد ، فإن لم توضع على طهارة - كان وضعها قبل أن يتوضأ - وجب عليه التيمم فقط ، ولا يصح منه المسح .
فإن تعددت الأعضاء المريضة ، وجب عليه أن يعدد التيمم ... إلا إذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الفسل ، فإنه لا يجب عليه إلا تيمم واحد . ولا بد من مراعاة الترتيب والولاء في الطهارة من الحدث الأصغر كما تقدم .

فإن كان المحل المريض مما يمسح ، كالرأس ، ففيه تفصيل المذاهب .

المالكية

قالوا إن عمت الجراحة الرأس ، فتحكمه حكم الأعضاء المفسولة . وإن لم تعم ، فإن تيسر مسح بعض الرأس ، مسحه وكمل على العمامة . وإن لم يتيسر ، فتحكمه حكم ما عمته الجراحة .

الشافعية

قالوا إن بقي من الرأس جزء سليم ، وجب المسح عليه ... وإلا تيمم بدل مسحها .

الحنفية

قالوا إن كان بعض الرأس صحيحا ، وكان يبلغ قدر ما يجب عليه المسح - وهو الربع - فرض المسح عليه بدون حاجة للمسح على الجبيرة . وإن عمت الجراحة جميع الرأس ، كان حكمه كحكم الأعضاء المفسولة ، فيجب المسح عليه إن لم يضره ، فإن ضره مسح على الجبيرة ونحوها .

الحنابلة

قالوا إن عمت الجراحة الرأس ، ولم يمكنه المسح عليها ، مسح على العصابة التي عليها أو عمها بالمسح وتيمم إن شدها على غير طهارة كما تقدم لم تعم ، مسح على الصحيح منها ، وكمل العصابة ... لأن العصابة تنوب عن الرأس في إبقاء السليم على أصله .

هذا إذا لم يكن على العضو المريض جبيرة ... فإن كان عليه جبيرة أو نحوها ، وجب عليه أن يغسل السليم ، ويمسح على الجبيرة بدل ما استتر من الأجزاء السليمة التي جاوزت محل المرض ، وتيمم بدل غسل الجزء المريض . فإن كانت الأعضاء المريضة متعددة ، وجب عليه أن يعدد التيمم بعدد الأعضاء المريضة ، كما يجب عليه أن يعدد المسح إذا تعددت الجبيرة . فإن عمت الجراحة جميع الأعضاء ، كفى تيمم واحد عن الجميع ، كما يكفى تيمم واحد عن عضوين متوالين في الترتيب ممتهما الجراحة كالرأس والرجلين . هذا ولا بد من مراعاة الترتيب في الوضوء .

الحنفية

قالوا لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح ، بل يكفى مسح أكثرها .

وإن جاوزت الجبيرة المحل المريض لضرورة ربطها وجب تعميمها بالمسح مرة واحدة .

الحنفية

قالوا إذا جاوزت الجبيرة محل المرض ، فلا يخلو إما أن يكون حلها ضارا به وإما غير ضار ... فإن كان غير ضار ، وجب حلها وغسل ما تحتها إن لم يضر الفسل . فإن كان الفسل يضر بمحل المرض ، وجب مسحه وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة التي كانت تسترها الجبيرة زيادة عن محل المرض . فإن كان مسح محل المرض يضر أيضا ، وجب غسل ما حوله من الأجزاء السليمة ، والمسح على الخرقعة التي على محل المرض فقط .

أما إن كان حلها ضارا ، فإنه يجب عليه أن يمسح على الجبيرة ، ولا يكلف حلها - سواء كان غسلا ماتحتها أو مسحه ضارا أو لا - إنما يجب أن يمسح على ما يستر الصحيح والسليم بحيث يكون القدر الممسوح من مجموعها أكثر الجبيرة . وهذا هو المعتمد ، من أنه يكتفى بمسح أكثر الجبيرة ونحوها ، ولا يجب استيعابها كما تقدم . هذا وإن كان يضره الفسل بالماء البارد ، وقدر على تحصيل الماء الساخن الذي لا يضر ، لزمه الفسل بالماء الساخن .

— سواء كان سقوطها من برء أو غير برء — إلا أنه إن كان سقوطها عن برء توضع فقط ، وإن كان سقوطها عن غير برء أعاد الوضوء والتيمم

ومن صلى بطهارة فيها مسح على جبيرة ونحوها صحت صلاته ، ولا إعادة عليه إذا صح العضو المريض .

الشافعية

قالوا تجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور : أحدها إذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم . ثانيها إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح زيادة من المقدار الذي نستمسك به في ربطها . ثالثها إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح بقدر الاستمسك فقط ، لكنها وضعت وهو محدث .

مباحث الحيض

تعريفه

هو دم يخرج من قبل المرأة ، حال صحتها ، من غير سبب ولادة أو اقتضا . ووقته من بلوغ الاثنى تسع سنين الى سن اليأس ، على تفصيل في المذاهب .

فاذا رأت الدم قبل بلوغ تسع سنين أو رآته بعد سن اليأس ، لا يكون دم حيض ، بل هو دم فساد .

المالكية

قالوا إذا خرج الدم من مراقة — وهى بنت تسع الى ثلاث عشرة — فيسأل فيه النساء ، فإن جزم من بأنه حيض أو شككن ، فيكون حيضا . أما إذا جزم من بأنه ليس بحيض ، فلا يكون حيضا ... بل هو دم علة وفساد . ومثلن الطبيب الأمين الخبير بذلك .

وإن خرج ممن تزيد سنها على ثلاث عشرة الى الخمسين ، فانه يكون حيضا جزما . وإن خرج ممن

مبطلاته

ويبطل المسح على الجبيرة لسقوطها عن موضعها ، أو نزعها عن مكانها ، على تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا إن سقطت عن برء بطل المسح عليها ، ووجب الرجوع الى الأصل في تطهير ما تحتها ، بغسل أو بالمسح ، إن كان متطهرا ويريد البقاء على طهارته . ويشترط في صحة الطهارة ، بغسل أو مسح ما تحتها ، أن يسادر بحيث لا تفوته الموالاة عمدا ، فإن طال الزمن نسيانا صح .

وإن سقطت من غير برء ردها الى موضعها ، وبادر بالمسح عليها بحيث لا تفوته الموالاة . فإن كان سقوطها أو نزعها في الصلاة ، بطلت الصلاة ، ووجب إعادة تطهير ما تحتها إن كان ذلك من برء . فإن كان من غير برء ، أعادها ومسح عليها نفسها .

الشافعية

قالوا إن كان سقوطها عن برء في الصلاة ، بطلت الصلاة والطهارة . وإن كان عن غير برء ، بطلت الصلاة دون الطهارة ... فيرد الجبيرة الى موضعها ، ويمسح عليها فقط ، ويعيد تطهير ما بعدها من الأعضاء إن وجد مراعاة للترتيب .

الحنفية

قالوا إن سقطت الجبيرة من غير برء ، لم يبطل المسح عليها — سواء كان في الصلاة أو خارجها — وإن كان سقوطها في الصلاة عن برء ، فإن كان قبل القعود الأخير قدر التشهد ، بطلت صلاته . وعليه في هذه الحالة أن يطهر موضع الجبيرة فقط ، ويعيد الصلاة . وإن كان سقوطها في آخر الصلاة — بعد القعود قدر التشهد — فالإمام يقول بالبطلان ، والصاحبان يقولان بالصحة ... لأنه في هذه الحالة تكون صلاته قد تمت ، ويكون سقوط الجبيرة بمنزلة الكلام أو الحدث بعد تمام الصلاة .

الحنابلة

قالوا إذا سقطت الجبيرة ، انتقض وضوؤه كله

الحامل من الدم ، يكون دم فساد . وأن يتقدمه
أقل مدة الطهر ، وأن يبلغ أقل نصاب الحيض .

المالكية والشافعية

قالوا ما تراه الحامل من الدم يكون دم حيض ،
فلا يشترط خلو الرحم من الحمل عندهم . إلا أن
الشافعية قالوا تعتبر مدة حيضها في الحمل كعادتها
في غيره . أما المالكية فإنهم قالوا إن رأت الحامل الدم
- بعد شهرين من حملها إلى ستة أشهر - فإن مدة
حيضها تقدر بعشرين يوما إن استمر بها الدم ، وفي
ستة أشهر إلى آخر الحمل تقدر بثلاثين يوما . أما
إذا رأت الدم في الشهر الأول أو الثاني من حملها ،
كانت كالمعتادة . وسيأتى بيان حكمها .

مدّة الحيض والطهر

وأقل مدة الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة
عشر يوما ، وغالبه ستة أيام أو سبعة .

الحنفية

قالوا إن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال ،
وأكثرها عشرة أيام ولياليها . فإن كانت معتادة ،
وزادت على عاداتها فيما دون العشرة ، كان الزائد
حيضا .

فلو كانت عاداتها ثلاثة أيام مثلا ، ثم رأت الدم
أربعة أيام ، انتقلت عاداتها إلى الأربعة ، واعتبر
الرابع حيضا ... فإن العادة تثبت ولو بمرة . وإن
كانت عاداتها أربعة ، ثم رأت خمسة ، انتقلت العادة
إلى الخمسة وكان الخامس حيضا ... وهكذا إلى
العشرة . فإذا جاوزت العشرة كانت مستحاضة ،
فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضا ... بل ترد إلى
عاداتها كما يأتى في مبحث الاستحاضة .

المالكية

قالوا لا حد لأقل الحيض بالنسبة للعبادة ، لا
باعتبار الخارج ولا باعتبار الزمن ، فلو نزل منها
دفقة واحدة في لحظة تعتبر حائضا . أما بالنسبة
للعدة والاستبراء ، فقالوا إن أقله يوم أو بعض
يوم ، ولا حد لأكثره - باعتبار الخارج أيضا - فلا
يحد برطل مثلا أو أكثر أو أقل . وأما أكثره

تزيد سننها على الخمسين إلى السبعين ، فيسال
فيه النساء أيضا ، ويعمل برأيهن فيه . فإن خرج
ممن بلغت سننها السبعين ، لم يكن حيضا قطعا ... بل
هو استحاضة . ومثله ما إذا خرج من صغيرة لم
تبلغ تسع سنين .

الحنفية

قالوا إذا خرج الدم من بنت تسع سنين كان
حيضا على المختار ، فإذا رآته تركت الصوم
والصلاة . ويستمر وقته إلى الإياس - وهو أن
تبلغ خمسا وخمسين سنة على المختار - فإن رأت
دما بعدها لا يكون حيضا ... إلا إذا رأت بعد اليأس
دما قويا أسود أو أحمر قانيا ، فإنه يعتبر حيضا
حينئذ .

الحنابلة

قدروا حد الإياس بخمسين سنة . فلو رأت
الدم بعدها ، لا يكون حيضا ولو قويا .

الشافعية

قالوا إنه لا آخر لسن الحيض ، فهو ممكن
مادامت المرأة على قيد الحياة ... لكن الغالب انقطاعه
بعد اثنتين وستين سنة ، فهي سن الإياس من الحيض
غالبا .

شروطه

وشروطه : أن يكون على لون من ألوان الدم -
وهي : الحمرة ، والصفرة ، والكدرية (التوسط
بين لون السواد والبياض) - فلو رأت يابضا
خالصا ، لا يكون حيضا .

الحنفية والشافعية

قالوا إن ألوان دم الحيض هي : السواد ، والحمرة ،
والصفرة ، والكدرية ، والتربية (نسبة للترب بمعنى
التراب ، أى يكون الدم على لون التراب) ... إلا أن
الحنفية زادوا على هذه الألوان الخضرة ، واستبدل
الشافعية بالتربية الشقرة .

وأن يكون الرحم خاليا من الحمل ... فمأ تراه

وما نقص عن أقل مدة الحيض أو زاد على أكثرها ،
فهو استحاضة . ويمنع الحيض أمورا تقدم بيانها
فيما يمنعه الحدث الأكبر .

النفاس

هو دم يخرج للولادة من القبل على تفصيل في
المذاهب . فلو شق بطنها ، وخرج منه الولد ،
لا تكون نفساء وإن انقضت به العدة .

المالكية

قالوا إن الدم الذي يخرج مع الولادة ، أو بعدها ،
هو دم نفاس . ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو
بعده ، أو قبل ولادة الثاني لمن ولدت توأمين . أما
الدم الذي يخرج قبل الولادة ، فهو دم حيض
مندهم .

الحنابلة

قالوا إن الدم النازل قبل الولادة بيومين أو
ثلاثة - مع أمارة كالطلق - والدم الخارج مع
الولادة ، يعتبر نفاسا كالدم الخارج عقب الولادة .

الشافعية

قالوا يشترط في تحقق أنه دم نفاس ، أن يخرج
الدم بعد فراغ الرحم من الولد ، بأن يخرج كله ...
فلو خرج بعض الولد أو أكثره ، لا يكون دم نفاس .
ومعنى كونه عقب الولادة أنه لا يفصل بينه وبينها
خمس عشرة يوما فأكثر ، وإلا كان دم حيض . أما
الدم الذي يصاحب الولد وينزل قبل الطلق ، فليس
هو دم نفاس ، بل هو دم حيض إن كانت حائضا ...
لأن الحامل تحيض عندهم كما تقدم . وإن لم تكن
حائضا ، فهو دم فاسد .

الحنفية

قالوا إن الدم الذي يخرج عند خروج أكثر
الوليد ، هو دم نفاس كالدم الذي يخرج عقب
خروجه . أما الدم الذي يخرج بخروج أقل الولد
أو قبله ، فهو دم فساد ، ولا تعتبر نفساء ، وتفعل
ما يفعله الطاهرات .

- باعتبار الزمن - فيقدر بخمسة عشر يوما لمتبداة
غير حامل .

أما الحامل فقد سبق حكمها ، ويقدر بثلاثة أيام
زيادة على أكثر عاداتها استظهارا . فان اعتادت
خمس أيام ، ثم تمادى حيضها ، مكثت ثمانية
أيام . فان استمر بها الدم في الحيضة الثالثة ، كانت
عاداتها ثمانية ... لأن العادة تثبت بمرة فتمكث أحد
عشر يوما ، فان تمادى في الحيضة الرابعة تمكث
أربعة عشر يوما ، فان تمادى بعد ذلك فلا تزيد
على الخمسة عشر يوما . ويكون الدم الخارج بعد
الخمس عشرة أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على
أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوما ، دم استحاضة .

وأقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ، ولا حدة
لأكثره .

الحنابلة

قالوا إن أقل مدة الطهر ، بين الحيضتين ، هي
ثلاثة عشر يوما .

الشافعية

قالوا إن أقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ،
بشرط أن يكون واقعا بين دمي حيض . أما إذا كان
واقعا بين دم نفاس ودم حيض ، فلا حد لأقله
مندهم .

والنقاء من الدم في أيام الحيض يعتبر حيضا ...
فلو رأت يوما دما ، ويوما نقاء (بحيث لو وضعت
قطنة لم تتلوث) ، ويوما بعد ذلك دما ، وهكذا
في مدة الحيض ... تعتبر حائضا في الكل .

الحنابلة والمالكية

قالوا إن النقاء زمن الحيض طهر ، فلو انقطع
عنها الدم يوما بين يومي حيض تعد طاهرة تفعل فيه
ما تفعله الطاهرات .

أما مدة الحيض فقد تقدم تفصيل المذاهب فيها .

وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ،
انقضى نفاسها ووجب عليها ما يجب عليها الطاهرات .
أما أكثر مدة النفاس فهي أربعون يوما .

الشافعية

قالوا إن أكثر مدة النفاس ستون يوما ، وغالبه
أربعون يوما .

المالكية

قالوا إن أكثر مدة النفاس ستون يوما ،

والنقاء من الدم المتخلل بين دماء النفاس — كأن
تري يوما دما ويوما طهرا — فيه تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس ، يعتبر
نفاسا وإن بلغت مدته خمسة عشر يوما فأكثر .

الشافعية

قالوا النقاء المتخلل بين دماء النفاس ، إن كان
خمس عشرة يوما فصاعدا ، فهو طهر ، وما قبله
نفاس وما بعده حيض . وإن نقص عن خمسة عشر
يوما فالكل نفاس على الراجح . فإن لم ينزل دم عقب
الولادة أصلا ، ولم يأتها الدم مدة خمسة عشر يوما
أصلا ، فالكل طهر . وما يجيء بعد ذلك من الدم
حيض ، ولا نفاس لها في هذه الحالة .

المالكية

قالوا إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس ، إن
كان نصف شهر ، فهو طهر ، والدم النازل بعده
حيض . وإن كان أقل من ذلك ، فهو دم نفاس .
وتلحق أكثر مدة النفاس ، بأن تضم أيام الدم إلى
بعضها ، وتلقى أيام الانقطاع ، حتى تبلغ أيام الدم
ستين يوما ، فينتهي بذلك نفاسها ، ويجب عليها أن
تفعل في أيام الانقطاع ما يفعله الطاهرات من صلاة
وصيام ونحو ذلك .

الحنابلة

قالوا النقاء المتخلل بين دماء النفاس طهر ،
فيجب عليها في أيامه كل ما يجب على الطاهرات .

أما السقط : فإن ظهر بعض خلقه ، من أصبع
أو ظفر أو شعر أو نحوه ، فهو ولد تصير بالدم
الخارج عقبه نفساء . وإن لم يظهر من خلقه شيء
من نحو ذلك — بأن وضعته علقة أو مضغة —
فإن أمكن جعل الدم المرئي حيضا — بأن صادف
عادة حيضها — فهو حيض ، والا فهو دم علة
وفساد .

الشافعية

قالوا لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خلق
الولد ... بل لو وضعت علقة أو مضغة ، وأخبر
القوابل بأنها أصل آدمي ، فالدم الخارج عقب ذلك
نفاس .

وإذا ولدت المرأة توأمين (ولدين) ، فمدة
نفاسها تعتبر من الأول لا من الثاني . فلو مضى
زمن بين ولادة الأول والثاني ، حسب مدة النفاس
من ولادة الأول ولو كان ذلك الزمن أكثر مدة
النفاس . فلو فرض وجاء الولد الثاني بعد أربعين
يوما من ولادة الأول ، يكون الدم النازل بعد
ولادته دم علة وفساد لا دم نفاس .

الشافعية

قالوا إذا ولدت توأمين اعتبر نفاسها من الثاني ،
أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس .
وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها ، فإن
لم يصادف عادة حيضها فهو دم علة وفساد .

المالكية

قالوا إذا ولدت توأمين ، فإن كان بين ولادتهما
ستون يوما (وهي أكثر مدة النفاس عندهم) كان
لكل من الولدين نفاس مستقل . وإن كان بينهما
أقل من ذلك ، كان للولدين نفاس واحد ، ويعتبر
مبدؤه من الأول .

ولا حد لأقل النفاس فيتحقق بلحظة . فإذا ولدت

الاستحاضة

هي سيلان الدم ، في غير وقت الحيض والنفاس ، من أدنى الرحم . فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو النفاس أو نقص عن أقله ، أو سال قبل سن الحيض (وهو تسع سنين) ، فهو استحاضة .

ولا تمنع الاستحاضة شيئاً مما يمنع الحيض والنفاس — من قراءة القرآن ، ومس مصحف ، ودخول مسجد ، واعتكاف وطواف ، ووطء ، وغير ذلك — مما سبق تفصيله في مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر . فلا تتوقف مباشرة شيء من ذلك على الغسل ، وإن توقف بعضه على الوضوء .

والاستحاضة من أصحاب الأعذار ، كالمبطلون ومن به سلس بول أو رعاف دائم أو جرح لا يرقا دمه . وقد تقدم حكم ذلك في « مبحث المذدور » . في نواقض الوضوء مفصلاً في المذهب .

وفي تقدير مدة حيض المستحاضة اختلاف في المذاهب .

الشافعية

قالوا إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم بحيث عرفت القوى من الضعيف ، فإن حيضها هو الدم القوى ، بشرط ألا ينقص عن أقل الحيض ولا يزيد على أكثره . والضعيف طهر بشرط ألا ينقص عن أقل الطهر ، وأن يكون نزوله متتابعاً .

فإن اختل الشرط في الأمرين ، يكون حيضها يوماً وليلة ، وباقي الشهر طهر كما لو كانت مبتدأة ، لا تميز بين قوى الدم وضعيفه . أما المعتادة ، فإن كانت مميزة فحيضها الدم القوى عملاً بالتمييز لا بالعادة المخالفة . وإن لم تكن مميزة ، وتعلم عاداتها قدرها ووقتها ، فتزد إلى عاداتها في ذلك .

الحنابلة

قالوا إن المستحاضة ، إما أن تكون معتادة ، وإما مبتدأة . فالمعتادة تعمل بعاداتها ولو كانت مميزة .

والمبتدأة إما أن تكون مميزة أو لا فإن كانت مميزة عملت بتمييزها إن صلح الأقوى أن يكون حيضاً ، بأن لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوماً . وإن كانت غير مميزة ، قدر حيضها بيوم وليلة ، وتغتسل بعد ذلك وتفعل ما يفعله الطاهرات . وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث ، أما في الشهر الرابع فتنتقل إلى غالب الحيض — وهو ستة أيام أو سبعة — باجتهادها وتحريها .

المالكية

قالوا إن المستحاضة إن عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض ، بأن ميزته بريح أو لون أو نخل أو تالم ، فهو حيض . . . بشرط أن يتقدمه أقل الطهر — وهو خمسة عشر يوماً — فإن لم تميز ، أو ميزت قبل تمام أقل الطهر ، فهي مستحاضة — أي باقية على أنها طاهرة — ولو مكثت على ذلك طول حياتها ، وتعد عدة المرتابة بسنة بضاء . ولا تزيد الميزة ثلاثة أيام على عاداتها استظهاراً ، بل تقتصر على عاداتها ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض فإن استمر ، استظهرت .

الحنفية

قالوا المستحاضة ، إما أن تكون مبتدأة (وهي التي كانت في أول حيضها أو نفاسها) ثم استمر بها الدم ، وإما أن تكون معتادة (وهي التي سبق منها دم وطهر صحيحان) ، وإما أن تكون متحيرة (وهي المعتادة التي استمر بها الدم ، ونسيت عاداتها) .

فأما المبتدأة فإنه إذا استمر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين يوماً في كل شهر . ويقدر نفاسها بأربعين يوماً ، وطهرها منه بعشرين يوماً ، ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام ، وهكذا .

وأما المعتادة التي لم تنس عاداتها ، فإنها ترد إلى عاداتها في الطهر والحيض إلا إذا كانت عادة طهرها ستة أشهر ، فإنها ترد إليها — مع إنقاص ساعة منها — بالنسبة لانقضاء العدة . وأما بالنسبة لغير العدة ، فتزد إلى عاداتها كما هي .

وأما المتحيرة فلها أحكام تؤخذ من غير هذا الكتاب .

كِتَابُ الصَّلَاةِ

الحنفية

زادوا قسماً ثالثاً سموه بالواجب ، وهو صلاة الوتر ، وقضاء النوافل التي فسدت بعد الشروع فيها ، وصلاة العيدين .

المالكية

زادوا قسماً ثالثاً سموه بالرغبية ، وهو صلاة ركعتي الفجر .

شروطُ الصَّلَاةِ

منها بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعقل ، والبلوغ ، والنقضاء من دم الحيض والنفاس ، والطهارة من الحدثين في البدن ، ومن الخبث غير المعفو عنه في البدن والثوب والمكان ، واستقبال القبلة مع الأمن والقدرة ، وستر العورة لقادر عليه .

هذا وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب كما يلي :

المالكية

قسموا الشروط ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا .

فأما شروط الوجوب فقط فهي اثنان : البلوغ ، وعدم الإكراه على تركها . فلا تجب على مكره حال إكراهه - بقتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لدى مروءة بملا - لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » . والذي لا يجب على المكره عندهم إنما هو فعلها بهيئتها الظاهرة . وإلا فمتى تمكن من

الصلاة في اللغة الدعاء . ومنه قوله تعالى : « وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم » ، وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً » . وفي اصطلاح الفقهاء هي أفعال وأفعال مفتتحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة . وللصلاة أنواع ، وشروط ، وأركان (وتسمى فرائض) ، وسنن ، ومكروهات ، ومبطلات .

المالكية والحنابلة

عرفوها بأنها قربة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط ، ليشمل سجود التلاوة حيث يسمى عندهم صلاة ، وليس له إحرام ولا سلام ، كما سيأتي بعد .

أنواعُ الصَّلَاةِ

تنقسم الصلاة الى ما لا يشتمل على ركوع وسجود ، وهي صلاة الجنازة . وما يشتمل عليهما ، وهو ما عداها .

المالكية والحنابلة

قالوا إن سجود التلاوة صلاة لا ركوع فيها ، فهو داخل في أنواع الصلاة عندهم .

وينقسم الثاني قسمين : الأول الصلاة المفروضة . والثاني الصلاة النافلة ، وهي تشمل المسنونة والمندوبة .

إن كان ممن اشتغل بالعلم زمنًا يتمكن فيه من معرفة ذلك . وترك المبطل بحيث لا يأتي بمناف لها حتى تتم . والعلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة المؤقتة .

وزادوا في شروط الوجوب : الاسلام . ولكنهم قالوا إن كان الكافر لم يسبق له إسلام ، فإنها لا تجب عليه . . . بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا ، وإن كان يعذب عليها عذابًا زائدًا على عذاب الكفر كما تقدم . أما المرتد فإنه يطالب بها في الدنيا ، كما يعذب عليها في الآخرة .

الحنفية

قسموا شروط الصلاة قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة كالشافعية .

أما شروط الوجوب عندهم فهي خمسة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والاسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من الحيض والنفاس . وكثيرون من الحنفية لم يذكروا بلوغ الدعوة اكتفاء باشتراط الاسلام .

وأما شروط الصحة فهي ستة : طهارة البدن من الحدث والخبث ، وطهارة الثوب من الخبث ، وطهارة المكان من الخبث ، وستر العورة ، والنية ، واستقبال القبلة . فزادوا في شروط الوجوب الاسلام كالشافعية ، إلا أنهم قالوا إن الكافر لا يعذب على تركها عذابًا زائدًا على عذاب الكفر مطلقًا .

وقسموا شروط الطهارة ثلاثة أقسام ، وزادوا النية . فلا تصح الصلاة بغير نية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » ، ولأنه بالنية تتميز العبادات عن العادات ، وتتميز العبادات بعضها عن بعض . ووافق الحنابلة على عدها شرطًا ، وجعلها الشافعية ركنًا ، وكذا المالكية على المشهور . . . كما يأتي في أركان الصلاة .

الحنابلة

لم يقسم الحنابلة شروط الصلاة الى شروط وجوب وشروط صحة كفرهم ، بل عدوا الشروط تسعة وهي : الاسلام ، والعقل ، والتمييز ، والطهارة من الحدث مع القدرة ، وستر العورة ، واجتناب النجاسة ببدنه وثوبه وبقيته ، والنية ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت . وقالوا إنها جميعها شروط لصحة الصلاة .

الطهارة ، وجب عليه فعل ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما عجز عن فعله .

وأما شروط الصحة فقط فهي خمسة : الطهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث ، والاسلام ، واستقبال القبلة ، وستر العورة .

وأما شروط الوجوب والصحة معا فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعقل ، ودخول وقت الصلاة ، والا يفقد الطهورين بحيث لا يجد ماء ولا صعيدا ، وعدم النوم والفلة ، والخلو من دم الحيض والنفاس .

ويعلم من هذا أن المالكية زادوا في شروط الصحة الاسلام ، ولم يجعلوه من شروط الوجوب . فالكفار تجب عليهم الصلاة عندهم ، ولكن لا تصح إلا بالاسلام . . . خلافا لغيرهم فإنهم عدوه في شروط الوجوب . وإن كان الشافعية والحنابلة يقولون إن الكافر يعذب على ترك الصلاة عذابًا زائدًا على عذاب الكفر . وعدوا الطهارة شرطين : وهما طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ، وزادوا في شروط الوجوب عدم الاكراه على تركها .

الشافعية

قسموا شروط الصلاة قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة .

أما شروط الوجوب عندهم فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والاسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس ، وسلامة الخواص ولو السمع أو البصر فقط .

وأما شروط الصحة فهي سبعة : طهارة البدن من الحدثين ، وطهارة البدن والثوب والمكان من الخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، والعلم بدخول الوقت - ولو ظنا - وترك المبطل .

ومراتب العلم ثلاث : أولا أن يعلم بنفسه أو بإخبار ثقة عاين . ويدخل في هذا رؤية المزاويل والساعات الصحيحة المجربة ، والمؤذن العارف في حالة الصحو . ثانيا الاجتهاد بأن يتحرى دخول الوقت بالوسائل الموصلة . ثالثا تقليد المتحرى . ويلزم أن يراعى هذا الترتيب في حق البصير . أما الأعمى فيجوز له التقليد والعلم بالكيفية .

فزاد الشافعية في شروط الصلاة ثلاثة : العلم بكيفية الصلاة بحيث لا يعتقد فرضا من فرائضها مسنة إن كان عاميا ، وأن يميز بين الفرض والسنة

ومن لم يفعل فليس له على الله عهد : ان شاء غفر له «
وان شاء عذبه » رواه أبو داود ، وقوله صلى الله
عليه وسلم لمعاذ لما بعثه الى اليمن : « أخبرهم أن
الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم
وليلة » .

وأما الاجماع فانه لم يختلف في فرضيتها فرد
من المسلمين ، فضلا عن أئمة الدين ، فهي معلومة
من الدين بالضرورة وجاهاها مرئد عن دين
الاسلام تجرى عليه أحكام المرتدين ويؤخذ من
هذه الأدلة دليل كونها خمسا في اليوم واليلة

ثم ان السنة قد بينت أوقاتها بالتعيين فلا تصح
إذا قدمت على أوقاتها ويحرم تأخيرها عنها ، بغير
عذر شرعى ، الا في جمع التقديم وجمع التأخير
الآتى بيانها .

فتجب الصلاة بدخول وقتها وجوبا موسعا الى
أن يبقى من الوقت جزء لا يسع الا الطهارة
والصلاة ، فتجب الصلاة حينئذ وجوبا مضيئا
بحيث لو لم يؤدها كلها فيه يكون آثما .

المالكية

قسموا الوقت الى اختياري وضروري كما سيأتى
بعد ، وقالوا اذا أدى ركعة من الصلاة في الوقت
الاختياري ، ثمكملها في الوقت الضروري ، فانه لا
يأثم . أما إذا لم يؤد ركعة كاملة في الوقت الاختياري
فانه يأثم ... سواء أوقعها كلها في الوقت الضروري ،
ام أوقع ركعة فيه وباتى خارجا .

فلو شرع في صلاة آخر جزء من الوقت ،
وصلى بعضها فيه كان آثما ، وان كانت الصلاة أداء
بادراك بعضها في الوقت ولو بتكبيره الاحرام ...
الا أن من أدرك بعضها في الوقت ، يكون أقل
اثما ممن لم يدرك منها شيئا فيه .

ومن هذه الشروط ما لا يحتاج الى بيان وشرح ،
ومنها ما يحتاج لذلك . فما يحتاج لبيان ، أفرد له
الفقهاء مباحث خاصة به — كمباحث الطهارة من
الحدث والخبث — وقد تقدم الكلام عليها مفصلا
في كتاب الطهارة وكذلك دخول الوقت ، وستر
العورة واستقبال القبلة ... فانها تحتاج لشرح
وبيان ، فلذا أفردت بالذكر في مباحث خاصة بها
على الوجه الآتى :

مَبْحَثُ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ

الصلاة المفروضة على كل مكلف خمس :
الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح .
وقد فرضت بمكة ليلة الاسراء — قبل الهجرة
بسنة — على الترتيب المذكور ، فكان الظهر أول
ما فرض .

وهي ركن من أركان الاسلام الميينة في قوله
صلى الله عليه وسلم . « بنى الاسلام على خمس :
شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ،
واقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ،
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا » ، بل هي أجل
الأركان بعد الشهادتين .

ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والاجماع .
أما الكتاب فقولته تعالى . « وأقيموا
الصلاة » ، وقوله تعالى : « ان الصلاة كانت على
المؤمنين كتابا موقوتا » أى فرضا مؤقتا ، وقوله
تعالى : « حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى » ، الى غير ذلك من الآيات .

وأما السنة فقولته صلى الله عليه وسلم : « خمس
صلوات افترضهن الله عز وجل من أحسن
وضوءهن ، وصلاهن لوقتتهن ، واثم ركوعهن
وخشوعهن ... كان له على الله عهد أن يغفر له .

ويستمر الى ان يبقى على الغروب وقت لا يسع إلا صلاة العصر .

ويبتدىء وقت العصر من زيادة ظل الشيء عن مثله ، بدون أن يحتسب الظل الذي كان موجودا عند الزوال كما تقدم ، وينتهي الى غروب الشمس .

المالكية

قالوا للعصر وقتان : ضروري ، واختياري . أما وقته الضروري فيبتدىء باصفرار الشمس في الأرض والجدران ، لا باصفرار عينها لأنها لا تصفر حتى تغرب ، ويستمر الى الغروب . أما وقته الاختياري فهو من زيادة الظل عن مثله ، ويستمر لاصفرار الشمس .

والمشهور أن بين الظهر والعصر اشتراكا في الوقت بقدر أربع ركعات في الحضر واثنين في السفر . وهل اشتراكهما في آخر وقت الظهر ، فتكون العصر داخلة على الظهر آخر وقته ، أو في أول وقت العصر فتكون الظهر داخلة على العصر في أول وقته . وفي ذلك قولان مشهوران : فمن صلى العصر في آخر وقت الظهر ، وفرغ من صلاته حين بلوغ ظل كل شيء مثله ، كانت صلاته صحيحة على الأول ، باطلة على الثاني . ومن صلى الظهر في أول وقت العصر ، كان آثما على الأول لتأخيرها عن الوقت الاختياري ، ولا يائمه على القول الثاني لأنه أوقعها في الوقت الاختياري المشترك بينهما .

الحنابلة

قالوا ان العصر وقتين : اختياري ، وضروري . فالأول ينتهي بصيرورة ظل كل شيء مثليه ، والثاني ما بعد ذلك الى غروب الشمس . ويحرم عندهم إيقاع صلاة العصر في هذا الوقت الضروري وإن كانت أداء .

ووقت المغرب يبتدىء من مغيب جميع قرص الشمس ، وينتهي بمغيب الشفق الأحمر .

الشافعية والمالكية

قالوا لا تكون الصلاة أداء إلا اذا أدرك ركعة كاملة في الوقت .

فيبتدىء وقت الظهر عقب زوال الشمس مباشرة الى أن يصير ظل كل شيء مثله ، سوى الظل الذي كان موجودا للشيء عند الزوال .

المالكية

قسموا الوقت الى اختياري - وهو ما يوكل الأداء فيه الى اختيار المكلف - وضروري ، وهو ما يكون عقب الوقت الاختياري . وسمى ضروريا لأنه مختص بأرباب الضرورات - من غفلة وحيف وإغماء وجنون ونحوها - فلا يائمه واحد من هؤلاء بأداء الصلاة في الوقت الضروري . أما غيرهم فيائمه بإيقاع الصلاة فيه إلا اذا أدرك ركعة من الوقت الاختياري كما تقدم . وسيأتى تفصيل الاوقات الضرورية والاختيارية .

ولمعرفة ذلك تفرز خشبة مستوية أو فحوها في أرض مستوية قبل الظهر في الشمس ، فيكون لها ظل طبعاً ، فيأخذ الظل في النقص شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير ... وعند ذلك يقف الظل قليلاً ، فتوضع عند نهايته علامة - ان كان هناك ظل - والا فيكون البدء من نفس الخشبة كما في الإقطار الاستوائية . ومتى وقف الظل كان ذلك وقت الاستواء ، فإذا أخذ في الزيادة علم أن الشمس زالت - أي مالت عن وسط السماء - وهذا هو أول وقت الظهر . فإذا طال ظل الخشبة حتى صار مثلاً ، بعد الظل الذي كان موجوداً عند الزوال ، خرج وقت الظهر .

المالكية

قالوا هذا وقت الظهر الاختياري . أما وقته لضروري فهو من دخول وقت العصر الاختياري ،

أن يبقى على طلوع الفجر ما يدرك قبسه ركعة كاملة من العشاء بعد تحصيل الشروط . فان لم يبق ما يسع ركعة كاملة ، خرج وقتها بنوعيه ... فمن صلى العشاء في الوقت الضروري اثم ، إلا اذا كان من أصحاب الأعداء .

ووقت الصبح من طلوع الفجر الصادق ، وهو ضوء الشمس السابق عليها الذي يظهر من جهة المشرق ، وينتشر حتى يعم الأفق ، ويصعد الى السماء منتشرا . وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به ، وهو الضوء الذي لا ينتشر ... يخرج مستطيلا دقيقا يطلب وسط السماء بجانيه ظلمة ، ويشبه ذنب الذئب الأسود ، فان باطن ذنبه أبيض بجانيه سواد . ويمتد وقت الفجر الى طلوع الشمس .

المالكية

قالوا إن للصبح وقتين : اختياري ، وهو من طلوع الفجر الصادق ، ويمتد الى الاسفار البين (اي الذي تظهر فيه الوجوه بالبصر المتوسط - في محل لا سقف فيه - ظهورا بينا ، وتخفى فيه النجوم) . وضروري وهو ما كان عقب ذلك الى طلوع الشمس : وهذا القول مشهور قوي . وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة ، والأول أقوى .

ولأداء الصلاة في أوقاتها المذكورة أحكام أخرى ، من استحباب أو كراهة ، مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا افضل الوقت أوله ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أول الوقت رضوان الله » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « افضل الأعمال الصلاة في أول وقتها » . فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار - بعد تحقق دخوله مطلقا صيفا أو شتاء - سواء كانت الصلاة صباحا أو ظهرا أو غيرهما ، وسواء كان المصلي منفردا أو جماعة .
وليس المراد بتقديم الصلاة في أول الوقت المبادر

الحنفية

قالوا إن الأفق الغربي يعتريه بعد الغروب أحوال ثلاثة متعاقبة : احمرار ، فبياض ، فسواد . فالشفق عند أبي حنيفة هو البياض ، وغيبته ظهور السواد بعده ... فمتى ظهر السواد ، خرج وقت المغرب . وعليه العمل في المساجد اليوم . أما الصحاح فالشفق عندهما هو الأحمر كالألثة الثلاثة .

المالكية

قالوا لا امتداد لوقت المغرب الاختياري ، بل هو مضيق . ويقدر بزمان يسع فعلها وتحصيل شروطها من طهارتي حدث وخبث وستر عورة ، ويزاد الأذان والإقامة ... فيجوز - لمن يكون محصلا للأمور المذكورة - تأخير المغرب بقدر تحصيلها . ويعتبر في التقدير حالة الاعتدال الغالبة في الناس ، فلا يعتبر تطويل موسوس ولا تخفيف مسرع .

أما وقتها الضروري فهو من عقب الاختياري ، ويستمر إلى أن يبقى على طلوع الفجر ما يسع أربع ركعات بعد الطهارة وما معها ... فان لم يسع إلا ثلاثا فأقل ، خرج وقت المغرب ، وبقي الباقي لضروري العشاء .

الشافعية

قدروا مغيب الشفق الأحمر بساعة واحدة وأربع دقائق من مغيب قرص الشمس .

ووقت العشاء يتبدى من مغيب الشفق الى طلوع الفجر الصادق .

الحنابلة

قالوا ان للعشاء وقتين كالعصر : وقت اختياري ، وهو من مغيب الشفق الى مضي ثلث الليل الأول . ووقت ضرورة ، وهو من أول الثلث الثاني من الليل الى طلوع الفجر الصادق ... فمن أوقع الصلاة فيه ، كان آثما وإن كانت صلاته أداء . أما الصبح والظهر والمغرب فليس لها وقت ضرورة .

المالكية

قالوا إن وقت العشاء الاختياري يتبدى من مغيب الشفق الأحمر ، وينتهي بانتهاء الثلث الأول من الليل . ووقتها الضروري ما كان عقب ذلك ، الى

الصلاة (فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، ثم طلعت قبل الفراغ من صلاته ، بطلت الصلاة) ، ووقت الاستواء ، ووقت غروب الشمس ، وما قبل وقت الغروب بعد صلاة العصر ، فإذا صلى العصر كره تحريماً أن يصلي بعده . أما قبل صلاة العصر ، بعد دخول وقته ، فإنه لا يكره أن يصلي غيره إلى أن تفسر الشمس بحيث لا تحار فيها المون .

الشافعية

قالوا إن أوقات الصلاة تنقسم الى ثمانية أقسام :
 الأول : وقت الفضيلة ، وهو من أول الوقت الى
 أن يمضى منه قدر ثلاثة أرباع الساعة الفلكية .
 وسمى بذلك لأن الصلاة فيه تكون أفضل من الصلاة
 فيما بعد . وهذا القسم يوجد في جميع أوقات
 الصلوات الخمس .

الثانى : وقت الاختيار ، وهو من اول الوقت الى أن يبقى منه قدر ما يسع الصلاة ، فالصلاة فيه تكون أفضل مما بعده وأذن مما قبله . وسمى اختياريا لرجحانه على ما بعده . وينتهى هذا الوقت فى الظهر متى بقى منه ما لا يسمع إلا الصلاة ، وفى العصر بصيرة ظل كل شيء مثليه ، وفى المغرب بانتهاء وقت الفضيلة ، وفى العشاء بانتهاء الثلث الاول من الليل ، وفى الصبح بالاسفار .

الثالث : وقت الجواز بلا كراهة ، وهو مساو لوقت الاختيار ، فحكمه حكمه ... إلا أنه في العصر يستمر الى الاصفرار ، وفي العشاء يستمر الى الفجر الكاذب ، وفي الفجر الى الاحمرار .

الرابع : وقت الحرمة ، وهو آخر الوقت ، بحيث تبقى منه ما لا يسع كل الصلاة كما تقدم .

الخامس : وقت الضرورة ، وهو آخر الوقت لمن زال عنه مائع - كحيض ونفاس وجنون ونحوها - وقد بقى من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام ، فان الصلاة تجب في ذمته ، ويطالب بقضائها بعد الوقت . فاذا زال المائع في آخر الوقت ، بمقدار ما يسع تكبيرة الاحرام ، وجب قضاء الصلاة والتي قبلها إن كانت تجمع معها - كالظهر والعصر او المغرب والعشاء - بشرط أن يستمر زوال المائع في الوقت الثانى زمنا يسع الطهارة والصلاة ، لصاحبة الوقت والطهارة والصلاة ، لما قبلها من الوقتين . فاذا زال الحيض مثلا في آخر وقت العصر ، وجب

فيها بحيث لا تؤخره أصلاً ، وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت ... فلا ينافيه ندب تقديم النوافل القبليّة عليها . ويندب تأخير صلاة الظهر لجماعة تنتظر غيرها حتى يبلغ ظل الشيء ربعه صيفاً وشتاءً ، ويزاد على ذلك في شدة الحر إلى نصف الظل .

الحنفية

قالوا يستحب الإبراد بصلاة الظهر بحيث يؤخّر
حتى تنكسر حدة الشمس ، ويظهر الظل للجدران
ليسهل السير فيه الى المساجد ، لقوله صلى الله
عليه وسلم : « ابردوا بالظهر ، فان شدة الحر من
فيح جهنم » . أما في الشتاء فالتعجيل في أول
الوقت أفضل ... إلا أن يكون بالسماء غيم ، فيكون
الأفضل التأخير خشية وقوعها قبل وقتها .

والعمل في المساجد الآن على التعجيل اول الوقت
 شتاء وصيفا . وينبغي متابعة إمام المسجد في ذلك
 لثلاث فواته صلاة الجماعة ، وإن ترك الإمام المستحب .

أما صلاة العصر فيستحب تأخيرها عن أول وقتها ، بحيث لا يؤخرها إلى تغيير قرص الشمس وإلا كان ذلك مكروها تحريما ... وهذا إذا لم يكن في السماء غيم ، فإن كان فإنه يستحب تعجيلها لئلا يدخل وقت الكراهة وهو لا يشعر .

وأما المغرب فيستحب تعجيلها في أول وقتها
مطلقاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي لن
يزالوا بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم
مضاهاة لليهود » ... إلا أنه يستحب تأخيرها قليلا
في الغيم ، للتحقق من دخول وقتها .

وأما صلاة العشاء فإنه يستحب تأخيرها إلى ما قبل ثلث الليل لقوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » . والأفضل متابعة الجماعة إن كان التأخير نفوتها .

وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلاته الى
الأسفار - وهو ظهور الضوء - بحيث يبقى على
طلوع الشمس وقت يسع إعادتها بطهارة جديدة ،
على الوجه المسنون ، لو ظهر فسادها ... لقوله
صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم
للأجر » .

فأوقات الكراهة عند الحنفية خمسة : وقت
طلوع الشمس ، وما قبل وقت الطلوع بزمان لا يسع

فيسن له تأخير صلاة الظهر حتى يرمى الجمرات -
هذا إذا لم يكن وقت الجمعة ، أما الجمعة ، فيسن
تقديمها في جميع الأحوال .

وأما العصر فالأفضل تعجيله صلته في أول
المختار في جميع الأحوال .

وأما المغرب فإن الأفضل تعجيلها إلا في أمور :
منها أن تكون في وقت قيم ، فإنه يسن في هذه
الحالة ، لمن يريد صلاتها في جماعة ، أن يؤخرها
إلى قرب العشاء ليخرج لهما خروجاً واحداً . ومنها
أن يكون ممن يباح له جمع التأخير ، فإنه يؤخرها
ليجمع بينها وبين العشاء إن كان الجمع أرفق به ،
ومنها أن يكون في الحج ، وقصد المزدلفة وهو
محرم ، وكان ممن يباح له الجمع ، فإنه يسن له أن
يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل إلى المزدلفة قبل
الغروب ... فإن وصل إليها قبل الغروب ، صلاها
في وقتها .

وأما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي
الثالث الأول من الليل ، ما لم تؤخر المغرب إليها عند
جواز تأخيرها ، فإن الأفضل حينئذ تقديمها لتصل
مع المغرب في أول وقت العشاء . ويكره تأخيرها
إن شق على بعض المصلين ، فإن شق كان الأفضل
تقديمها أيضاً .

وأما الصبح فالأفضل تعجيلها في أول الوقت في
جميع الأحوال .

هذا ، وقد يجب تأخير الصلاة المكتوبة إلى أن يبقى
من الوقت الجائر فعلها فيه قدر ما يسعها ... وذلك
كما إذا أمره والده بالتأخير ليصلى به جماعة ، فإنه
يجب عليه أن يؤخرها . أما إذا أمره بالتأخير لغير
ذلك ، فإنه لا يؤخر . والأفضل أيضاً تأخير الصلوات
لتناول طعام يشاقه ، أو لصلاة كسوف ، أو نحو
ذلك إذا أمن فوت الوقت .

مَبْحَثُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ

الشرط الثاني من الشروط التي تحت
شرح وبيان : ستر العورة ، فلا تصح الصلاة
عند القدرة عليه .

عليها أن تصلى الظهر والعصر في وقت المغرب ، إذا
كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهارتهما
والمغرب وطهارتهما .

السادس : وقت الإدراك ، وهو الوقت المحصور
بين أول الوقت وطلوع المانع - كان تحييض بعد زمن
من الوقت يسع صلاتها وطهرها - فإن الصلاة
وجبت عليها وهي مخالفة من المانع ، فيجب عليها
قضاؤها .

السابع : وقت المسد ، وهو وقت الجمع بين
الظهر والعصر أو المغرب والعشاء ، تقديمها أو تأخيرها
في السفر مثلاً .

الثامن : وقت الجواز بكراهة ، وهو لا يكون في
الظهر . أما في العصر فمبذؤه اصفرار الشمس ،
ويستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة .
وأما في المغرب فمبذؤه بعد مضي ثلاثة أرباع ساعة
فلكية إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها .
وأما في العشاء فمبذؤه من الفجر الكاذب إلى أن
يبقى من الوقت ما يسعها . وأما في الفجر فمبذؤه
من الاحمرار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها .

ويستثنى من استحباب الصلاة في وقت الفضيلة
أمور : منها صلاة الظهر في جهة حارة ، فإنه يندب
تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يصير للحيطان
ظل يمكن السير فيه لمن يريد صلاتها في جماعة ، أو
في مسجد ولو منفرداً ، إذا كان المسجد بعيداً
لا يصل إليه في وقت الفضيلة إلا بمشقة تذهب
الخشوع أو كماله . ومنها انتظار الجماعة ، أو
الوضوء لمن لم يجد ماء أول الوقت ، فإنه يندب له
التأخير . وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها بالمرءة ،
لخوف فوت حج ، أو انفجار ميت ، أو إنقضاء
غريق .

الحنابلة

قالوا إن الأفضل تعجيل صلاة الظهر في أول
الوقت ، إلا في ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون وقت حر ، فإنه يسن في هذه
الحالة تأخير صلاته حتى ينكسر الحر - سواء
صلى في جماعة أو منفرداً ، في المسجد أو في البيت .
ثانيها : أن يكون وقت قيم ، فيسن لمن يريد صلاته
في جماعة ، حال وجود القيم ، أن يؤخر صلاته إلى
قرب وقت العصر ليخرج للوقت معاً خروجاً
واحداً .

ثالثها : أن يكون في الحج ويريد أن يرمى الجمرات ،

والدرايمين والعنق والراس ، ومن الركبة الى آخر القدم . أما الوجه والكفان ، ظهرها وبطنها ، فهما ليستا من العورة مطلقا . والعورة المحففة من الأمة مثل المشيمة من الرجل ... إلا الأليسان وما بينهما من المؤخر ، شامسا من المثلثات للأمة ، وكذلك الفرج والصانة من المقدم فهما عورة مغلظة للأمة .

فمن صلى مكشوف العورة المغلظة ، كلها أو بعضها ولو قليلا ، مع القدرة على الستر - ولو بشراء ساتر أو استعارته أو قبول إعارته ... لا هبته - بطلت صلاته إن كان قادرا ذاكرا ، وأعادها وجوبا أبدا ، أى سواء أبقي وقتها أم خرج . أما العورة المخففة فان كشفها ، كلا أو بعضا ، لا يبطل الصلاة ... وإن كان كشفها حراما أو مكروها في الصلاة ، ويحرم النظر إليها .

ولكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخففة أن يعيد الصلاة في الوقت مستورا على التفصيل ، وهو أن تعيد الحرة في الوقت إن صلت مكشوفة الرأس أو العنق أو الكتف أو الذراع أو النهدي أو الصدر أو ما حاذاه من الظهر أو الركبة أو الساق الى آخر القدم - ظهرها لا بطنها - وإن كان بطن القدم من العورة المخففة . وأما الرجل فانه يعيد في الوقت إن صلى مكشوف العانة أو الأليتين أو ما بينهما حول حلقة الدبر ، ولا يعيد بكشف فخذه ولا بكشف ما فوق عانته الى السرة وما حاذى ذلك من خلفه فوق الأليتين .

ولا بد من دوام ستر العورة ، الذي هو شرط في صحة الصلاة ، من ابتداء الدخول فيها الى الفراغ منها ... على تفصيل في المذاهب .

الحنابلة

قالوا اذا انكشف شيء من العورة من غير قصد ، فإن كان يسيرا لا تبطل به الصلاة وإن طال زمن الانكشاف ، وإن كان كثيرا - كما لو كشفها ريح ونحوه ولو كلها - فان سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل ، وإن طال كشفها عرفا بطلت . أما إن كشفها بقصد فانها تبطل مطلقا .

الحنفية

قالوا اذا انكشف ربع العضو من العورة المغلظة

المالكية

زادوا الذكر على الراجح ، فلو كشف عورته ناسيا صححت صلاته .

وحد العورة للرجل والأمة والحرة مفصل في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا حد عورة الرجل والأمة ، بالنسبة للصلاة ، هو من السرة الى الركبة . والركبة عندهم من العورة ، بخلاف السرة . وحد عورة المرأة الحرة هو جميع بدننها حتى شعرها النازل عن أذنيها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « المرأة عورة » . ويستثنى من ذلك باطن الكفين فانه ليس بعورة ، بخلاف ظاهرهما . وكذلك يستثنى ظاهر القدمين فانه ليس بعورة ، بخلاف باطنهما فانه عورة ... عكس الكفين .

الشافعية

قالوا حد العورة ، من الرجل والأمة ، هو ما بين السرة والركبة . والركبة والسرة ليستا من العورة ، وإنما العورة ما بينهما ، ولكن لا بد من ستر جزء منهما ليتحقق من ستر الجزء المجاور لهما من العورة . وحد العورة من المرأة الحرة جميع بدننها حتى شعرها النازل عن أذنيها . ويستثنى من ذلك الوجه والكفان فقط ، ظاهرهما وباطنهما .

الحنابلة

قالوا في حد العورة كما قال الشافعية ... إلا أنهم استثنوا من الحرة الوجه فقط ، وما عداها منها فهو عورة .

المالكية

قالوا ان العورة في الرجل والمرأة ، بالنسبة لصلاة ، تنقسم قسمين : مغلظة ، ومخففة . ولكل حكم . فالمغلظة للرجل السواتان ، وهما والخصيتان وحلقة الدبر لا غير . والمخففة زاد على السواتين مما بين السرة والركبة ، ذلك من الخلف . والمغلظة للحرة جميع مدا الأطراف والصدر وما حاذاه من المخففة لها هي الصدر وما حاذاه من الظهر

ومن فقد ما يستر به عورته — بأن لم يجد
شيئا أصلا — صلى عريانا ، وصحت صلاته .

الحنفية والحنابلة

قالوا إن الأفضل أن يصلى في هذه الحالة قاعدا
موميا بالركوع والسجود ، ويضم إحدى فخديه إلى
الأخرى . وزاد الحنفية في ذلك أن يمد رجله إلى
القبلة مبالغة في الستر .

وان وجد ساترا ، إلا أنه نجس العين — كجلد
خنزير — أو متنجس ، كثوب أصابته نجاسة
غير معفو عنها ، فإنه يصلى عريانا أيضا ، ولا
يجوز له لبسه في الصلاة .

المالكية

قالوا يصلى في الثوب النجس أو المتنجس ، ولا
يعيد الصلاة وجوبا ، وإنما يعيدها ندبا في الوقت
مند وجود ثوب طاهر . ومثل ذلك ما إذا صلى في
الثوب الحرير .

الحنابلة

قالوا يصلى في المتنجس ، وتجب عليه الإعادة ...
بخلاف نجس العين ، فإنه يصلى معه عريانا ،
ولا يعيد .

وان وجد ساترا يحرم عليه استعماله — كثوب
من حرير — فإنه يلبسه ويصلى فيه للضرورة ، ولا
يعيد الصلاة . أما ان وجد ما يستر به بعض العورة
فقط ، فإنه يجب استعماله فيما يستره ، ويقدم
القبل والدبر .

ولا يجب عليه أن يستر بالظلمة ان لم يجد
ساترا غيرها .

المالكية

قالوا يجب عليه ان يستر بها ، لأنهم يعتبرون
الظلمة كالساتر عند فقدته ... فان ترك ذلك ، بان
صلى في الضوء مع وجودها ، أثم وصحت صلاته ،
ويعيدها في الوقت ندبا .

— وهى القبل والدبر وما حولهما — أو المخفقة
— وهى ما عدا ذلك من الرجل والمرأة — في أثناء
الصلاة ، بمقدار أداء ركن ، بلا صنعه ... فسدت
الصلاة . أما إن انكشف ذلك أو أقل منه بصنعه ،
فإنها تفسد في الحال مطلقا ، ولو كان زمن انكشافها
أقل من أداء ركن . أما إذا انكشف ربع العضو قبل
الدخول في الصلاة ، فإنه يمنع من انعقادها .

المالكية

قالوا إن انكشاف العورة المغلظة في الصلاة مبطل
لها مطلقا . فلو دخلها مستورا ، فسقط الساتر في
انتهائها ، بطلت ، ويعيد الصلاة أبدا على المشهور .

الشافعية

قالوا متى انكشفت عورته في أثناء الصلاة ، مع
القدرة على سترها ، بطلت صلاته ... إلا إن كشفها
الريح ، فسترها حالا — من غير عمل كثير — فإنها
لا تبطل . أما لو كشفت بسبب غير الريح ، ولو
بسبب بهيمة أو غير مميز ، فإنها تبطل .

ويشترط فيما يستر العورة ، من ثوب ونحوه ،
أن يكون كثيفا . فلا يجزئ الساتر الرقيق الذى
يصف لون البشرة التى تحته .

المالكية

قالوا يشترط ألا تظهر البشرة التى تحته في أول
النظر . أما إن ظهرت ، بسبب إمعان النظر أو نحو
ذلك ، فلا يضر ... وإنما تكره الصلاة به ، وتندب
الإعادة في الوقت .

ولا يضر التصاقه بالعورة بحيث يحدد جرمها .

المالكية

قالوا الساتر المحدد للعورة تحديدا محرما
أو مكروها ، بغير بلل أو ريح ، تعاد له الصلاة في
الوقت . وأما الساتر الذى يحدد العورة بسبب
هبوب ريح أو بلل مطر مثلا ، فلا كراهة فيه ولا
إعادة .

الشافعية

قالوا يكره نظره لعورة نفسه إلا لحاجة .

وحد العورة من المرأة الحرة ، خارج الصلاة ، هو ما بين السرة والركبة إذا كانت في خلوة ، أو في حضرة محارمها ، أو في حضرة نساء مسلمات ... فيحل لها كشف ماعدا ذلك من بدننها بحضرة هؤلاء أو في الخلوة .

المالكية

قالوا إن عورتها ، مع محارمها الرجال ، جميع بدننها ما عدا الوجه والأطراف ، وهى : الرأس ، والعنق ، واليدان ، والرجلان .

الحنابلة

قالوا إن عورتها ، مع محارمها الرجال ، هى جميع بدننها ، ما عدا الوجه والرقبة والرأس واليدين والقدم والساق .

ولم يفرقوا بين المرأة المسلمة والكافرة . فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة أمامها ، ما عدا ما بين السرة والركبة .

أما إذا كانت بحضرة رجل أجنبى أو امرأة غير مسلمة ، فعورتها جميع بدننها ، ما عدا الوجه والكفين فانهما ليسا بعورة ، فيحل النظر لهما عند أمن الفتنة .

الشافعية

قالوا إن وجه المرأة وكفيها عورة بالنسبة للرجل الأجنبى . أما بالنسبة للكافرة فانهما ليستا بعورة ، وكذلك ما يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها كالعنق والبرازين . ومثل الكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق .

أما عورة الرجل خارج الصلاة ، فهى ما بين سرتة

وإذا كان فاقذ السائر يرجو الحصول عليه قبل الخروج الوقت ، فانه يؤخر الصلاة الى آخر الوقت ندبا .

الشافعية

قالوا يؤخرها وجوبا

ويشترط ستر العورة ، من الأعلى والجوانب ، لا من الأسفل ، عن نفسه وعن غيره . فلو كان ثوبه مشقوقا من أعلاه أو جانبه ، بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها منه ، بطلت صلاته وإن لم تر بالفعل . أما إن رؤيت من أسفل الثوب ، فانه لا يضر .

الحنفية والمالكية

قالوا لا يشترط سترها عن نفسه ، فلو رآها من طوق ثوبه لا تبطل صلاته ، وإن كره له ذلك .

سِتْرُ الْعَوْرَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ

يجب على المكلف ستر عورته خارج الصلاة ، عن نفسه وعن غيره ممن لا يحل له النظر الى عورته ، الا لضرورة — كالتداوى — فانه يجوز له كشفها بقدر الضرورة ، كما يجوز له كشف العورة للاستنجاء والاغتسال وقضاء الحاجة ، ونحو ذلك اذا كان في خلوة بحيث لا يراه غيره .

المالكية

قالوا اذا كان المكلف بخلوة ، كره له كشف العورة لغير حاجة . والمراد بالعورة في الخلوة بخصوصها ، خصوص السواتين والاليتين والعانة ، فلا يكره ، الفخذ من رجل أو امرأة ، ولا كشف البطن للمرأة .

في المذاهب . وكل ما حرم النظر اليه ، حرم لمسه بلا حائل ... ولو بدون شهوة .

الشافعية

قالوا إن عورة الصغير في الصلاة - ذكرًا كان أو أنثى ، مراهقًا أو غير مراهق - كعورة المكلف في الصلاة أما خارج الصلاة ، فعورة الصغير المراهق - ذكرًا كان أو أنثى - كعورة البالغ خارجها في الأصح ، وعورة الصغير غير المراهق ، إن كان ذكرًا ، كعورة المحارم إن كان ذلك الصغير يحسن وصف ما يراه من العورة بدون شهوة ، فإن أحسنه شهوة فالعورة بالنسبة له كالبالغ ، وإن لم يحسن الوصف فعورته كالعدم ... إلا أنه يحرم النظر إلى قبله ودبره لغير من يتولى تربيته . أما إن كان غير المراهق أنثى ، فإن كانت مشتبهة عند ذوى الطباع السليمة ، فعورتها عورة البالغة ، وإلا فلا ... لكن يحرم النظر إلى فرجها لغير القائم بتربيتها .

المالكية

قالوا إن عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والأنوثة والسن . فابن ثمانين سنين فأقل لا عورة له ، فيجوز للمرأة أن تنظر إلى جميع بدنه حيا ، وأن تفصله ميتا . وابن تسع إلى اثنتي عشرة سنة ، يجوز لها النظر إلى جميع بدنه ، ولكن لا يجوز لها تفصيله . وأما ابن ثلاث عشرة سنة فما فوق ، فعورته كعورة الرجل .

وبنت سنتين وثمانية أشهر لا عورة لها ، وبنت ثلاث سنين إلى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر ، فيجوز أن ينظر إلى جميع بدنها . وعورتها بالنسبة للمس كعورة المرأة ، فليس للرجل أن يفصلها . أما المشتبهة - كبنت ست - فهي كالمرأة ، فلا يجوز للرجل النظر إلى عورتها ولا تفصيلها . وعورة الصغير في الصلاة ، إن كان ذكرًا ، السواتان والعانة والأليتان فيندب له سترها . وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة . ولكن يجب على وليها أن يامرأها بسترها في الصلاة ، كما يامرأها بالصلاة . وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة ، فمندوب لها . فقط .»

الحنفية

قالوا لا عورة للصغير ، ذكرًا كان أو وحددوا ذلك بأربع سنين فما دونها ، فيباح

وركبته ، فيحل النظر إلى ما عدا ذلك من بدنه مطلقا عند أمن الفتنة .

المالكية والشافعية

قالوا إن عورة الرجل خارج الصلاة ، تختلف باختلاف الناظر اليه . فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سرتة وركبته ، وبالنسبة للأجنبية منه هي جميع بدنه . إلا أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف - وهي الرأس واليدان والرجلان - فيجوز للأجنبية النظر إليها عند أمن التلذذ ، وإلا منع ... خلافا للشافعية ، فإنهم قالوا يحرم النظر إلى ذلك مطلقا .

ويحرم النظر إلى عورة الرجل والمرأة ، متصلة كانت أو منفصلة ، فلو قص شعر امرأة أو شعر عانة رجل أو قطع ذراعها أو فخذه ... حرم النظر إلى شيء من ذلك بعد انفصاله .

الحنابلة

قالوا إن العورة المنفصلة لا يحرم النظر إليها ، لزوال حرمتها بالانفصال .

المالكية

قالوا إن العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر إليها . أما المنفصلة بعد الموت ، فهي كالمتصلة في حرمة النظر إليها .

وصوت المرأة ليس بعورة لأن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يكلمن الصحابة ، وكانوا يستمعون منهن أحكام الدين . ولكن يحرم سماع صوتها إن خيفت الفتنة ولو بتلاوة القرآن .

ويحرم النظر إلى الغلام الأمرد إن كان صبيحا (بحسب طبع الناظر) بقصد التلذذ وتمتع البصر بمخاسنه ، أما النظر إليه بغير قصد اللذة فجائز إن أمنت الفتنة . أما حد العورة من الصغير فمفصلة

وضع مسامتا لعين الكعبة بالوحي ، فيجب استقبال
عين المحراب .

المالكية

قالوا يجب على كل من كان بمكة أو قريبا منها
ان يستقبل بناء الكعبة بحيث يكون مسامتا لها
بجميع بدنه ، ولا يكفيه استقبال هوائها على
المعتمد . على أنهم قالوا إن من صلى على جبل أبي
قبيس فصلاته صحيحة ، بناء على القول المرجوح
من أن استقبال الهواء كاف .

والقبلة بالنسبة لمن كان بعيدا عن مكة ، هي
جهة الكعبة . فيجوز له الانتقال عن عين الكعبة
يمينا أو شمالا . ولا بأس بالانحراف اليسير الذي
لا تزول به المقابلة بالكلية بحيث يبقى شيء من
سطح الوجه مسامتا للكعبة .

الشافعية

قالوا يجب على كل من كان قريبا من الكعبة أو
بعيدا عنها أن يستقبل عين الكعبة ، ولكن يجب على
القريب ان يستقبل عينها يقينا ، بأن يراها أو
يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين . أما من كان
بعيدا عنها ، فإنه يستقبل عينها ظنا ، لا جهتها على
المعتمد .

وقالوا إن الانحراف اليسير يبطل الصلاة .

وليس من الكعبة الحجر ولا الشاذروان ،
وسميتي بيانهما في الحج ان شاء الله . فلو صلى
من كان بمكة واستقبل أحدهما ، لم تصح
صلاته .

الحنابلة

قالوا إن الشاذروان ، وستة أذرع من الحجر
وبعض ذراع فوق ذلك من الكعبة ، فمن استقبل
شيئا من ذلك صحت صلاته .

إلى بدنه ومسه . ثم ما دام لم ينته فعورته القبل
والدبر ، فان بلغ حد الشهوة فعورته كعورة البالغ ،
ذكر أو أنثى ، في الصلاة وخارجها .

الحنابلة

قالوا إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا حكم
لعورته ، فيباح مس جميع بدنه والنظر إليه . ومن
زاد عن ذلك إلى ما قبل تسع سنين ، فان كان ذكر
فعورته القبل والدبر في الصلاة وخارجها ، وإن كان
أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة بالنسبة للصلاة .
وأما خارجها فعورتها بالنسبة للمحارم هي ما بين
السرة والركبة ، وبالنسبة للأجانب من الرجال
جميع بدنها ، إلا الوجه والرقبة والرأس واليدين إلى
المرفقين ، والساق والقدم .

استقبال القبلة

دليل اشتراطها

ثبت اشتراط استقبال القبلة في الصلاة
بكتاب السنة والاجماع ، قال تعالى : « فول
وجهك شطر المسجد الحرام » الآية . والتوجه
إلى المسجد الحرام لا يجب في غير الصلاة اجماعا ،
فتعين فيها . وقال صلى الله عليه وسلم : « اذا
قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل
القبلة وكبر » ، رواه مسلم . وقد انعقد الاجماع
على ذلك .

حد القبلة

والقبلة بالنسبة لمن كان بمكة أو قريبا منها ، هي
عين الكعبة أو هوائها المحاذي لها من أعلاها أو
من أسفلها . فيجب عليه أن يستقبل عينها يقينا ان
أمكن ، والا اجتهد في اصابة عينها ، ولا يكفيه
استقبال جهتها . ومثله من كان بمدينة النبي صلى
الله عليه وسلم ، فان قبلته هي عين الكعبة ... وذلك
لأن محراب مسجده ، عليه الصلاة والسلام ،

مبحث ما تَعَرَفُ بِهِ الْقِبْلَةُ

تعرف القبلة في الأمصار والقرى ، لمن كان بعيدا عن الكعبة ، بالأدلة — وهي المحاريب التي نصبها الصحابة والتابعون فيها — فيجب استقبالها . ولا يجوز الاجتهاد مع وجودها ، فلو اجتهد في هذه الحالة ، وصلى الى جهة أخرى ، لا تصح صلاته . ومثلها المحاريب المعتمدة في مساجد المسلمين .

المالكية

خصوا المحاريب التي لا يجوز التحرى مع وجودها بأربع وهي : محراب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومحراب مسجد بنى أمية بالشام ، ومحراب القيروان ، ومحراب مسجد عمرو بن العاص بمصر القديمة . أما غير ذلك من المحاريب ... فان كان بالمصر ، وأقره العارفون بالقبلة ، جاز لمن كان أهلا للتحرى أن يقلده ، ووجب على من ليس أهلا أن يقلده . وإن كان بالقرى ، فلا يجوز لمن يكون أهلا للتحرى أن يقلده ، ويجب على غيره تقليده إن لم يجد مجتهدا يقلده .

الشافعية

قالوا يجوز أن يستدل على القبلة بالقطب ، مع وجود المحاريب ، إذا كان يعرفه يقينا ، ويعرف الاستدلال به في كل قطر . . والا فلا يصح الاستدلال به مع وجودها .

فان لم يجد محاريب ، وجب عليه أن يسأل ثقة عدلا عارفا ان وجده ... على تفصيل في المذاهب . فان لم يجده ، بأن كان في صحراء أو على ظهر البحار ، تعرف القبلة بالشمس أو القطب أو النجوم ان كان عالما بدالاتها عليها .

الحنفية

قالوا يجب أن يسأل عدلا عالما بالقبلة من أهل ذلك المكان ، إذا كان بخضرته بحيث لو صاح به سمعه ، فلا يلزمه أن يسأل البعيد عنه ، كما لا يلزمه قرع الأبواب للسؤال . فلو سأل أحدا من غير أهل ذلك المكان لا يعلم القبلة ، فانه لا يجوز له لأنه إنما يخبر عن

اجتهاده ، ولا يجوز له ترك اجتهاده باجتهاد غيره . نعم اذا كان من غير الجهة ، ولكنه يعلم القبلة بطريق آخر من طرق العلم غير التحرى فانه يجوز له تقليده . وكذا لو سأل غير عدل لا تقبل شهادته — كالكافر والفاسق والصبى — فانه لا يجزىء إلا إذا غلب على ظنه صدقه . ويكتفى بخبر العدل الواحد . فان لم يجد عدلا يسأله ، تحرى ... فان تحرى — وكان بخضرته من يسأله ولم يسأله . فان أصاب القبلة ، جاز لحصول المقصود ... وإلا فلا .

المالكية

قالوا يجب على من كان أهلا للتحرى أن يتحرى القبلة ، ولا يسأل أحدا إلا اذا خفيت عليه علامات القبلة ، فانه يلزمه أن يسأل عنها عدلا مكلفا عارفا بالأدلة ، ولو أنثى أو عبدا ... فان لم يكن أهلا للتحرى ، فانه يجب عليه أن يسأل عدلا مكلفا عارفا بالقبلة ، فان لم يجد من يسأله ، تخير جهة يصلى اليها ، وصحت صلاته ... كما اذا تحير المجتهد في معرفة القبلة لخفاء علامتها أو اشتباهها عليه .

الحنابلة

قالوا إن لم يجد محاريب بتلك القرية ، لزمه السؤال ولو بقرع الأبواب . ولا يعتمد إلا العدل ، ويكتفى بعدل الرواية فيشمل الأنثى والعبد .

الشافعية

قالوا يجب عليه أن يسأل ثقة ، ولو عبدا أو امرأة ، ولا يكفى في ذلك سؤال الصبى والفاسق وان صدقهما . ويشترط في الاعتماد على إخبار الثقة أن يكون ممن يخبر عن علم لا عن اجتهاد . فان فقد الثقة — بأن لم يجده أصلا ، أو كان بعيدا عنه بأن كان في محل لا يكلف بتحصيل الماء منه (وهو ما فوق حد القرب المتقدم في التيمم) — فانه يتحرى لكل فرض إن نسي تحريه للفرض الأول ، وإلا كفاه التحرى السابق . ولا يجب عليه السؤال ... كما لو وجد ثقة وامتنع من إخباره أو طلب اجرة لا يستطيعها ، فانه يتحرى كما سبق .

ويستدل بالشمس على القبلة في كل جهة بحسبها ... لأن مطلعها يعين المشرق ، ومعربها يعين

وعن طرف المغرب ، ثم بعد البلد المفروض كذلك ،
ثم يقاس بتلك القواعد ليتحقق سمت القبلة .
فان فقد الأدلة المذكورة ، وجب عليه أن يتحرى
ويصلى الى الجهة التي يؤدي اليها التحرى . وان
تحرى — ولم يرجح جهة على غيرها — صلى الى
أى جهة شاء ، وصحت صلاته ، ولا إعادة عليه
ولو تبين خطؤه — يقينا أو ظنا — بعد الفراغ
من الصلاة .

الشافعية

قالوا من تحرى فلم يرجح جهة على أخرى ،
صلى إلى أى جهة شاء ، وأعاد وجوبا .
وقالوا إن تبين له في أثناء الصلاة أنه أخطأ يقينا ،
بطلت صلاته واستأنفها ، وكذا لو تبين له أنه أخطأ
يقينا بعد الفراغ من الصلاة ، أما إن ظنه فلا إعادة
عليه .

أما ان تبين خطأ تحريره في أثناء الصلاة ، بأن يتقن
أو رجح عنده خطأ الأول ، تحول الى الجهة التي
تيقنت أو ترجحت عنده ، وبنى على ما مضى من
الصلاة .

المالكية

قالوا إذا دخل المجتهد في الصلاة بانيا على الاجتهاد
في القبلة ، ثم ظهر له أنه كان مخطئا يقينا أو ظنا ،
فانه يجب عليه قطع الصلاة إن كان بصيرا وتبين له
أنه انحرف عن القبلة كثيرا ، فان كان أعمى أو
بصيرا انحرف يسيرا وجب عليهما العمل بالاجتهاد
الجديد ، وبينيان على ما تقدم من صلاتهما ...
فان استمرا على الانحراف ، بطلت علي الأعمى إن
كان انحرافه كثيرا ، وصحت إن كان يسيرا ، كما
تصح للبصير المنحرف يسيرا ، وإنما في ترك
الاستقبال .

أما إذا ظهر الخطأ ، بعد الفراغ من الصلاة ،
فالصلاة صحيحة مطلقا ... غير أن البصير المنحرف

جهة الغرب ، ومتى عرف المشرق أو المغرب عرف
الشمال والجنوب ، وبهذا يتيسر لأهل كل جهة
معرفة قبلتهم . فمن كان في مصر فقبلته جهة المشرق
مع انحراف قليل الى جهة اليمين ، لأن الكعبة
بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب ، وهى
للمشرق أقرب .

وأما القطب فهو نجم صغير في بنات نعش
الصعري ، ويستدل به على القبلة في كل جهة
بحسبها أيضا ... ففي مصر يجعله المصلى خلف
أذنه اليسرى قليلا ، وكذا في أسبوط ، وفوة ،
ورشيد ، ودمياط ، والاسكندرية . ومثلها تونس ،
والأندلس ، ونحوها .

وفي العراق وما وراء النهر يجعله المصلى خلف
أذنه اليمنى . وفي المدينة المنورة والقدس ، وغزة ،
وبعلبك ، وطرسوس ، ونحوها يجعله مائلا الى
نحو الكتف الأيسر . وفي الجزيرة ، وأرمينية ،
والموصل ونحوها يجعله المصلى على فقرات ظهره .
وفي بغداد ، والكوفة ، وخوارزم ، والسر ،
وحلوان ببلاد العجم ونحوها يجعله المصلى على
خده الأيمن .

وفي البصرة ، وأصبهان ، وفارس ، وكرمان
ونحوها يجعله فوق أذنه اليمنى . وفي الطائف ،
وعرفات ، والمزدلفة ومنى ، يجعله المصلى على كتفه
الأيمن . وفي اليمن يجعله المصلى أمامه مما يلي
جانبه الأيسر ، وفي الشام يجعله المصلى وراءه مما
يلي جانبه الأيسر ، وفي نجران يجعله المصلى وراء
ظهره .

ومن الأدلة بيت الابرة المسمى (بالبوصلة)
متى كان منضبطا .

وبالجملة فالقبلة تختلف باختلاف البقاع ،
وتتحقق معرفتها في كل جهة بقواعد الهندسة
والحساب ... بأن يعرف بعد مكة عن خط الاستواء

الصواب في اثنائها بطلت ، ووجب عليه استئنافها مستقبلا جهة تحريره .

شروط استقبال القبلة

وانما يجب استقبال القبلة بشرطين : القدرة ، والأمن . فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ، ولم يجد من يوجهه اليها ، سقط عنه ، ويصلى الى الجهة التي يقدر عليها . وكذا من خاف من عدو آدمى أو غيره على نفسه أو ماله ، فإن قبلته هي التي يقدر على استقبالها ، ولا يجب عليه الاعادة في الحالتين .

المالكية

زادوا شرطا ثالثا ، وهو الذكر لمن وجب عليه استقبال جهة الكعبة . . . فلو صلى ناسيا إلى غير جهة القبلة ، صحت صلاته ، وأعاد الفرض في الوقت ندبا .

الحنفية

قالوا يسقط استقبال القبلة عن المريض العاجز عن استقبالها ، وإن وجد من يوجهه اليها .

مبحث صلاة الفرض على الدابة ونحوها

ومن كان راكبا على دابة ، ولا يمكنه أن ينزل عنها — لخوف على نفسه أو ماله ، أو لخوف من ضرر يلحقه بالانقطاع عن القافلة ، أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة الى ركوبها ونحو ذلك — فإنه يصلى الفرض في هذه الأحوال على الدابة الى أى جهة يمكنه الاتجاه اليها ، وتسقط عنه أركان الصلاة التي لا يستطيع فعلها ، ولا اعادة عليه .

كثيرا يعيدها ندما في الوقت ، ولا إعادة على غيره ، وأما إذا شك المجتهد في القبلة ، بعد الدخول في الصلاة ، فلا يقطعها بل يستمر فيها . ثم إن ظهر بعد ذلك انه أخطأ في القبلة — سواء ظهر ذلك بعدها أو في اثنائها — فالحكم كما تقدم . والمقلد إذا ظهر له الخطأ في الصلاة أو بعدها ، فحكمه كالمجتهد الاول .

ومن أمكنه أن يجتهد لا يصح له تقليد مجتهد آخر ، فإن عجز عن الاجتهاد بالمرة فإنه يصح له أن يقلد المجتهد ان وجده ، والا صلى الى أى جهة شاء ولا اعادة عليه .

المالكية

قالوا إذا كان العجز لتعارض الأدلة عند المجتهد ، تخير جهة يصلى إليها ولا يقلد مجتهدا آخر ، إلا إن ظهر له إصابته فعليه اتباعه مطلقا ، كما يتبعه إن جهل أمره وضاق الوقت . وإن كان لخفاء الأدلة عليه بغير أو حبس أو نحوهما ، فهو كالمقلد ، عليه أن يقلد مجتهدا آخر أو محرابا ، فإن لم يجد من يقلده تخير جهة يصلى اليها ، وصحت صلاته .

وقالوا يندب له الاعادة في الوقت إن ظهر له أن الانحراف كان كثيرا ، بأن شرق أو غرب أو استدبر .

الشافعية

قالوا إنه في هذه الحالة يصلى في آخر الوقت إن كان يظن زوال عجزه ، وإلا صلى في أول الوقت وعليه الاعادة في الحالتين .

ومن ترك الاجتهاد — وهو قادر عليه — فصلاته باطلة ، وإن تبين أنه أصاب القبلة .

الحنفية

قالوا من ترك التحري ، وصلى بدون أن يشك ، فصلاته صحيحة . . . إلا إذا تبين له أنه أخطأ ، سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدها . أما إن شك ولم يتحرر ، وقد تبين له الصواب بعد الفراغ من الصلاة ، صحت صلاته ولا إعادة عليه . وإن تبين

المالكية

قالوا إن تخوفت مجرد الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة ، بل قالوا لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إيماء إلا في الالتحام في حرب ، كافر أو عدو كلس ، أو سير في خضخاض لا يطيق النزول به ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماء ، ولو لغير القبلة . . . وكذا إذا نزل عنها ولم يستطع العودة إلى ركوبها ، فإنه يلزمه أن ينزل ويصلي . فان صلى على ظهرها في هذه الحالة ، لا تصح صلاته إلا إذا أتى بها كاملة فتصح على الراجح .

أما صلاة الفرض على الدابة ، عند الأمن والقدرة ، فإنها لا تصح إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها كالصلاة على الأرض . فإذا أمكنه أن يصلي عليها صلاة كاملة ، صحت ولو كانت الدابة سائرة .

الشافعية

قالوا لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا إذا كانت واقفة أو سائرة وزمامها بيد مميز ، وكانت صلاته مستوفية سواء في حالة الأمن والقدرة وغيرهما . . . إلا أن الخائف - في الأحوال المتقدمة - يصلي حسب قدرته ، وعليه الإعادة .

الحنفية

قالوا لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير ملز ، ولو أتى بها كاملة - سواء كانت الدابة سائرة أو واقفة - إلا إذا صلى على محمل فوق دابة وهي واقفة ، وللمحمل ميدان مرتكزة على الأرض . أما المصدور فإنه يصلي حسب قدرته ، ولكن بالإيماء لأنها فرضه . وإذا كان يقدر على إيقاف الدابة ، فلا تصح صلاته حال سيرها . ومثل الفرض ، لو أجب بأنوامه .

، أراد أن يصلي في سفينة فرضاً أو نفلاً ،

فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك ، وليس له أن يصلي إلى غير جهتها . . . حتى لو دارت السفينة وهو يصلي ، وجب عليه أن يدور إلى جهة القبلة حيث دارت . فإذا عجز عن استقبالها ، صلى إلى جهة قدرته ، وسقط عنه السجود أيضاً إذا عجز عنه . ومحل ذلك إذا خاف خروج الوقت قبل أن تصل السفينة أو القاطرة إلى المكان الذي يصلي فيه صلاة كاملة ، ولا تجب عليه الإعادة . ومثل السفينة القطر البخارية البرية .

الشافعية

قالوا إن الصلاة النافلة في السفينة يجب أن تكون إلى جهة القبلة ، فان لم يكن التحول إليها ترك النافلة بالمرّة وهذا في غير الملاح ، أما هو فيجب عليه استقبال القبلة إن قدر وإلا صلى إلى جهة قدرته على الراجح . أما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقاً .

مبحثُ الصَّلَاةِ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ

ومن صلى في جوف الكعبة فرضاً أو نفلاً ، فصلاته صحيحة . . . على تفصيل في المذاهب .

الحنابلة

قالوا إن صلاة الفرض لا تصح في جوف الكعبة ، ولا على ظهرها ، إلا إذا وقف في منتهاها ولم يبق وراءه شيء منها ، أو وقف خارجها وسجد فيها . أما صلاة النافلة والصلابة المندورة ، فتصح فيها وعلى سطحها إن لم يسجد على منتهاها ، فان سجد على منتهاها لم تصح صلاته مطلقاً . . . لأنه يصير في هذه الحالة غير مستقبل لها .

المالكية

قالوا تصح صلاة الفرض في جوفها إلا أنها مكروهة

الحنابلة

قالوا إن النية شرط في الصلاة لا فرض .

فإن كانت الصلاة فرضاً ، وجب تعيينها ... كأن

ينوى ظهراً ، أو عصراً ، وهكذا .

المالكية

قالوا يجب التعيين في الفرائض ... إلا في صورة واحدة ، وهي ما إذا دخل شخص المسجد فوجد الإمام يصلي ، فظن أن صلاته هي الجمعة فنواها فتبين أنها الظهر ، فإنها تصح . وأما عكس ذلك فباطل .

الحنفية

قالوا إذا نوى الظهر أو العصر مثلاً بدون أن ينوي قيداً آخر - كمصر اليوم أو عصر الوقت مثلاً - فإن كانت صلاته أداء صحت اكتفاء بتعيين الظهر أو العصر . أما إن كانت صلاته قضاء : فإن كان لا يعلم خروج الوقت لم تصح ، وإن كان يعلم خروجه صحت ... فإن نوى ظهر اليوم صحت صلاته مطلقاً ، أي ولو كانت قضاء وكان لا يعلم خروج الوقت . وإن نوى عصر الوقت أو فرض الوقت ، صحت صلاته في الأداء . أما إذا خرج الوقت ، فإنها تصح فيما إذا نوى عصر الوقت دون فرض الوقت ، لأن فرض الوقت قد تغير .

الشافعية

قالوا لا بد من تعيين صلاة الفرض بثلاثة أمور : نية الفرضية ، وقصد إيقاع الفعل ، وتعيين الصلاة بأن يقصد إيقاع صلاة فرض الظهر مثلاً . ويشترط أن يكون ذلك مقارناً لأي جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام ، وهذا هو المراد منهم بالاستحضار والمقارنة العرفيين .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون فرض عين أو كفاية أو نذراً . فإن لم يعين لم تنعقد صلاته .

كراهة شديدة ، ويندب له أن يعيدها في الوقت . أما النفل : فإن كان غير مؤكد ، ندب أن يصليه فيها . وإن كان مؤكداً ، كره ولا يعاد . وأما الصلاة على ظهرها فباطلة إن كانت فرضاً ، وصحيحة إن كانت نفلاً غير مؤكد . وفي النفل المؤكد قولان متساويان .

الشافعية

قالوا إن الصلاة في جوف الكعبة صحيحة فرضاً كانت أو نفلاً ، إلا أنها لا تصح إذا صلى إلى بابها مفتوحاً . أما الصلاة على ظهرها ، فإنه يشترط لصحتها أن يكون أمامه شاخص منها يبلغ ثلثي ذراع بذرّاع الأدمى .

الحنفية

قالوا إن الصلاة في جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقاً ، إلا أنها تكره على ظهرها لما فيه من ترك التعظيم .

فرائض الصلاة

وأما فرائضها (أركانها) فأولها النية .

الحنفية

قالوا النية شرط لا ركن ، وهي شرط في كل العبادات ... فيشمل صلاة الجنابة وغيرها ، ويستثنى من ذلك التلاوة والأذكار والأذان ونحو ذلك ، فإنها لا تحتاج إلى نية . وكذلك كل ما كان شرطاً للعبادات ، فإنه لا يحتاج إلى نية ... إلا التيمم فإن النية شرط فيه . وكذلك كل ما كان جزء عبادة - كمسح الخف والراس - فإنه لا يحتاج إلى نية .

وإذا عقب النية بالمشيئة - بأن قال نويت إن شاء الله - فإن كان المنوى مما يتعلق بالأقوال كالطلاق (فإنه لا يتعلق بالنية إذ لو نوى طلاقها لم يقع) فإنه يبطل بالمشيئة . وإن كان المنوى مما يتعلق بالنية كالصوم (فإنه يتعلق بالنية إذ لو نوى الصوم بدون قول صح) فإنه لا يبطل بالمشيئة .

أجزاء التكبير ، وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحضار العرفيين كما تقدم ، ولا يلزم فيها نية النقلة ، بل يستحب . أما إن كانت نفلا مطلقا ، فإنه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال النطق بأى جزء من أجزاء التكبير . ولا يلزم فيها التعيين ، ولا نية النقلة .

ويلحق بالنفل المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب ، ولكن يغنى عنها غيرها : كتحية المسجد ، فإنها سنة لها سبب وهو دخول المسجد ، ولكن تحصل في ضمن أى صلاة يشرع فيها عقب دخوله المسجد .

المالكية

قالوا الصلاة غير المفروضة : إما أن تكون سنة مؤكدة - وهى صلاة الوتر والعيد والكسوف والاستسقاء - وهذه يلزم تعيينها في النية ، بأن ينوى صلاة الوتر أو العيد وهكذا . وإما أن تكون رغبة - وهى صلاة الفجر لا غير - ويشترط فيها التعيين أيضا بأن ينوى صلاة الفجر . وإما أن تكون مندوبة - كالرواتب والضحي والتراويح والتهجد - وهذه يكفي فيها نية مطلق الصلاة ، ولا يشترط تعيينها لأن الوقت كاف في تعيينها .

ولا يشترط أن ينوى الفرضية في الفرض ، ولا النقلة في النفل ، ولا أن ينوى عدد الركعات ، ولا الأداء ، ولا القضاء ... فإذا نوى شيئا من ذلك ، وكانت نيته مطابقة للواقع ، صحت صلاته . وإن لم تطابق الواقع : كأن نوى الصلاة أداء ، وكانت في الواقع قضاء ، أو العكس ... فإن كان عالما بدخول الوقت أو خروجه ، ثم تعمد المخالفة كانت صلاته باطلة لتلاعبه . وإن لم يكن عالما ، بل ظن خروج الوقت أو بقاءه فتبين خلاف ظنه ، كانت صلاته صحيحة .

الشافعية

قالوا لابد في تعيين نية الفرض من الامون الثلاثة المقدم ذكرها .

الحنفية

زادوا الواجب ، فإنه يلزم تعيينه : كالوتر ، وقضاء ما شرع في من النفل ثم أفسده ، وركعتي الطواف .

الشافعية

زادوا الفرض المعاد . فلو صلى الظهر صحيحا ، ثم بدا له أن يعيده ، لزمه تعيينه .

وان كانت الصلاة نفلا ، ففي تعيينها تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا لا يشترط تعيين صلاة النافلة - سواء كانت سننا مؤكدة أو لا - بل يكفي أن ينوى مطلق الصلاة . إلا أن الأحوط في السنن أن ينوى الصلاة ، متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم . كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل .

وإذا وجد جماعة يصلون ، ولا يدري أهم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض ، وأراد أن يصلى معهم (١٠٠:١٠١) فليكن صلاة الفرض : فإن تبين أنهم في صلاة الفرض أجزاء ، وإن تبين أنهم في التراويح انعقدت صلاته نفلا .

الحنابلة

قالوا لا يشترط تعيين السنة الرابعة ، بأن ينوى سنة عصر أو ظهر ، كما يشترط تعيين سنة التراويح . وأما النفل المطلق فلا يلزم أن ينوى تعيينه ، بل يكفي فيه نية مطلق الصلاة .

الشافعية

قالوا صلاة النافلة : إما أن يكون لها وقت معين ، كالسنن الرابعة وصلاة الضحى . وإما ألا يكون لها وقت معين ولكن لها سبب ، كصلاة الاستسقاء . وإما أن تكون نفلا مطلقا ... فإن كان لها وقت معين أو سبب ، فإنه يلزم أن يقصدها ويعينها - بأن ينوى سنة الظهر مثلا ، وأنها قبلية أو بعدية - كما يلزم أن يكون القصد والتعيين مقارنين لأى جزء من

أما الخشوع في باقى أركان الصلاة فإنه ليس بلام ،
ولكن إن قصر في تحصيله لا يثاب على صلاته .

ويسن التلفظ باللسان ليساعد اللسان القلب .
فلو تلفظ بها ، ثم سبق لسانه لغير ما نواه في قلبه ،
حت .

المالكية

قالوا التلفظ بالنية خلاف الأولى ، إلا للموسوس
إفانه مندوب دفعا للموسوسة .

الحنفية

قالوا إن التلفظ بدعة ، إذ لم يثبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه ،
ويستحسن دفعا للوسواس .

ويشترط في صحة صلاة المأموم أن نوى
الاقتداء بالامام ، بأن نوى متابعتة في أول الصلاة .
فلو أحرم شخص بالصلاة منفردا ، ثم وجد اماما
فنوى الاقتداء به ، فإن صلاته لا تصح .

الشافعية

قالوا إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة ، صحت .
إلا في صلاة الجمعة ، والصلاة التي جمعت جمع
تقديم للمطر ، فإنه لا بد أن ينوى الاقتداء فيهما أول
صلاته ، وإلا لم تصح .

الحنابلة

قالوا يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى
الاقتداء بالامام أول الصلاة ... إلا إذا كان المأموم
مسبوقا ، فله أن يقتدى - بعد سلام امامه -
بمسبوق مثله في غير الجمعة . ومثل ذلك ما إذا
اقتدى مقيم بمنافر يقصر الصلاة ، فإن المقيم أن
يقتدى بمثله في بقية الصلاة بعد فراغ الامام .

أما إذا نوى الظهر مثلا خمس ركعات ، فإن
صلاته تكون باطلة ولو كان غالطا .

الحنفية

قالوا إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثا مثلا ،
فإن قعد على رأس الرابعة ثم خرج من الصلاة ،
أجزأه وتكون نية الخمس ملغاة .

المالكية

قالوا لا تبطل صلاة إلا إذا كان متعمدا . فلو نوى
الظهر خمس ركعات غلطا ، صحت صلاته .

أما استحضار النوى فليس بفرض .

الشافعية

قالوا يشترط الاستحضار في كل صلاة . والمراد
الاستحضار العرفي ، وهو القصد والتعيين ونية
الفرضية في الفرض ، والقصد والتعيين فقط في
النفل صاحب الوقت وصاحب السبب ، والقصد
فقط في النفل المطلق كما تقدم .

ولا يشترط أن تكون النية مقارنة لتكبيرة
الاحرام ، بل يصح تقدمها عليها بزمن يسير عرفا .

الشافعية

قالوا يشترط المقارنة . وقد تقدم ذلك قريبا .

الحنفية

قالوا الشرط الا يفصل بين النية وبين تكبيرة
الاحرام فاصل اجنبى ، كالأكل والشرب مثلا . أما
إذا كان الفاصل غير اجنبى عن الصلاة - كالوضوء
والمشي لها - فإنه لا يضر ... نعم تندب المقارنة بدون
فصل . ويجب العلم بما يقوله ويعمله عند تكبيرة
الاحرام ، وهذا هو حضور القلب (فراهه) عما
يشغله عن قوله وعمله المختصين بالصلاة عند
الاحرام ، وهو القدر اللازم من الخشوع في الصلاة .

وابعتها: الصلاة التي نذر أن يصليها جماعة ، فانه يجب عليه أن ينوي فيها الامامة للخروج من الائم ، فان لم ينو الامام فيها صحت ولكنه لا يزال آثما حتى يعيدها جماعة وينوي الامامة .

مبحثُ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ

وثانية فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام ، وهي أن يقول « الله أكبر » باللغة العربية ان كان قادرا عليها . فان عجز عنها ولم يستطع أن يتعلمها ، ترجم عنها باللغة التي يستطيعها .

الحنفية

قالوا ان التحريمة ليست ركنا على الصحيح ، وإنما اشترط لها ما اشترط للصلاة من الطهارة وستر العورة الخ ، لاتصالها بالقيام الذي هو ركن . ولا يشترط اللغة العربية ، بل يكفي الاتيان بها باللغة التي يشاؤها - ولو كان قادرا على العربية - على الصحيح . . . إلا أنه يكره تحريما اذا كان يحسن العربية .

المالكية

قالوا إذا عجز عن تكبيرة الاحرام دخل الصلاة بالنية وسقطت منه ، ولا يجب عليه الاتيان بترجمتها من لغة أخرى . فان أتى بترجمتها ، فلا تبطل صلاته على الأظهر . أما إن كان قادرا على العربية ، فيتعين عليه أن يأتي بلفظ « الله أكبر » بخصوصه ، ولا يجزئ لفظ آخر بمعناه ولو كان عربيا .

ولا تصح الصلاة بدون التكبيرة ، فلو افتتحها بالتسبيح أو بالتهليل لا يصح . وقد ثبت افتراضها بالكتاب والسنة والاجماع . قال تعالى : (وربك فكبر) ، وقد انعقد الاجماع على أن المراد به

أما الامام فانه لا يشترط أن ينوي الامامة الا في أمور مبينة في المذاهب .

الحنابلة

قالوا يشترط أن ينوي الامام الامامة في كل صلاة ، وتكون نية الامامة في أول الصلاة إلا في صورتين المتقدمتين .

المالكية

قالوا يشترط نية الامامة في كل صلاة تتوقف صحتها على الجماعة ، وهي : الجمعة ، والمغرب والعشاء المجموعتان ليلة المطر تقديما ، وصلاة الخوف ، وصلاة الاستخلاف . . . فلو ترك الامام نية الامامة في الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ، ولو تركها في الصلاتين المجموعتين بطلت الثانية . أما اذا تركها في صلاة الخوف ، فانها تبطل على الطائفة الاولى من المأمومين فقط - لأنها فارقت في غير محل المفارقة - وتصح للامام والطائفة الثانية . أما صلاة الاستخلاف فان نوى الخليفة فيها الامامة صحت له وللمأمومين الذين سبقوه ، وان تركها صحت له وبطلت على المأمومين .

الحنفية

قالوا تلزم نية الامامة في صورة واحدة ، وهي ما اذا كان الرجل يصلي إماما بالنساء . . . فانه يشترط لصحة اقتدائهن به أن ينوي الامامة ، لما يلزم من الفساد في مسألة المحاذاة . وسيأتي تفصيلها .

الشافعية

قالوا يجب على الامام أن ينوي الامامة في أربع مسائل :

إحداها : الجمعة .

فانيتها : الصلاة التي جمعت للمطر جمع تقديم - كالعصر مع الظهر ، والعشاء مع المغرب - فانه يجب عليه أن ينوي الامامة في الصلاة الثانية منهما فقط ، بخلاف الاولى لانها وقعت في وقتها . فالثانية : الصلاة المعادة في الوقت جماعة . فلا بد للامام فيها أن ينوي الامامة .

من قعود أو ابتدائها قائما وأتمها راکما ، انعقدت
نفلا إن اتسع الوقت لاتمام الفرض والنفل معا ،
واستأنف الفرض .

ومنها أن ينطق بها بصوت يسمعه هو ان لم يكن
مانع من ذلك ، كصمم أو جلبة وضوء ، ويكفى
الأخرس أن يدخل الصلاة بنيته . ومنها تقديم لفظ
الجلالة على « أكبر » ، فلا يجزىء أن يقول
« أكبر الله » .

المالكية

قالوا لا يشترط إسماع نفسه بها ، ولو لم يكن
مانع ، بل فقط يشترط تحريك لسانه .

الشافعية

قالوا إن الخرس ان كان طارئا فلا بد من تحريك
لسانه ولهاته وشفثيه بالتكبير . وإن كان الخرس
اصليا فلا يجب عليه ، ويكفى أن يدخل الصلاة
بنيته .

ومنها ألا يمد همزة الله أو أكبر ، وألا يمد بآء
أكبر . ومنها أن يمد لام الجلالة مدا طبيعيا . ومنها
ألا يحذف هاء الله ، وألا يأتي بواو متحركة بين
الكلمتين بأن يقول الله وأكبر . أما اشباع الهاء
من لفظ الجلالة حتى يتولد عنها واو ساكنة فانه
لا يضر .

المالكية

قالوا مد الهمزة من لفظ الجلالة أو الهمزة منع
أكبر ، لا يضر إلا اذا قصد الاستفهام . ومد بآء أكبر
لا يضر إلا اذا قصد جمع أكبر ، وهو الطبل الكبير .

الشافعية

قالوا يفتقر زيادة الواو متحرركة أو ساكنة

تكبيرة الاحرام ... لأن الأمر للوجوب ، وغيرها
ليس بواجب . وقال صلى الله عليه وسلم : « مفتاح
الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها
التسليم » . رواه أبو داود .

الحنفية

قالوا يصح ان يفتتحها بالتسبيح أو بالتهليل ،
وبكل اسم من أسمائه تعالى ، بدون أن يزيد عليه
شيئا - كان يفتتح بالله أو بالرحمن أو نحو ذلك -
مع كراهة التحريم . أما لو قال استغفر الله أو أعوذ
بالله أو لا حول ولا قوة إلا بالله ، فانه لا يصير شارعا
في الصلاة بذلك .

شروطها

ويشترط لصحة التكبيرة شروط : منها القيام
لها في صلاة الفرض ان كان قادرا عليه . فان أتى
بها منحنيا انحناء قليلا - بأن كان الى القيام
أقرب - فانه لا يضر . أما اذا كان انحناءه الى
الركوع أقرب ، فانها لا تصح .

المالكية

قالوا يجب ان تكون تكبيرة الاحرام من قيام ،
قلو كبر حال انحنائه فصلاته باطلة ، بلا تفصيل بين
كون الانحناء الى الركوع أقرب أو الى القيام أقرب .
ويستثنى من ذلك المسبوق اذا ابتدا التكبير حال
الانحناء للركوع ، فان صلاته تصح ، ولكن تلفى
الركعة ولا يعتد بها . أما إذا ابتدا التكبير من قيام ،
واتمه في حال الانحناء للركوع أو بعده بلا فصل ،
فانه يعتد بالركعة على أحد قولين راجحين . . .
وهذا إذا نوى بالتكبيرة إحراما ولو مع الركوع .
أما اذا نوى الركوع فقط ، فالصلاة لاتنعقد ، وعليه
ان يستمر في صلاته الصورية مع الامام احتراماً له .

الحنابلة

قالوا تصح ما لم يكن راکما أو قاعدا . فان أتى بها

المالكية

قالوا الشرط في حق المقتدى أن يبدأ التحريمة
بعد بدء الإمام بها ولا يختتمها قبله .

مبحثُ القيام

وثالثة فرائض الصلاة القيام لها ان كان قادرا
عليه ، لقوله تعالى : « وقوموا لله قانتين » ولقوله ،
صلى الله عليه وسلم ، في حديث عمران بن حصين :
« صل قائما ، فان لم تستطع فقاعدا » رواه
البخارى رضى الله عنه .

وقد انعقد الاجماع على ذلك وهو فرض في
صلاة الفرائض . أما في غيرها فلا يجب . ويجب
أن يقف منتصباً معتدلاً ، ولا يضر الحناؤه قليلاً
بحيث لا يكون الى الركوع أقرب كما تقدم .

الحنفية

قالوا ان القيام كما يجب في الفرائض يجب في
النذر والواجب وسنة الفجر .

وهو فرض الى أن يركع ، فكل ما يأتي به حال
القيام - من تحريمة أو قراءة مفروضة أو مسنونة
أو مندوبة - فانما يقع في قيام مفروض .

المالكية

قالوا يفترض القيام استقلالاً في الصلاة المفروضة
حال تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والهوى للركوع .
وأما حال قراءة السور فهو سنة . فلو استند حال
قراءتها إلى شيء ، بحيث لو أزيل لسقط ، لا تبطل
صلاته . الا انه اذا جلس وقت قراءة السورة تبطل
صلاته - وإن لم يكن القيام فرضاً - لاخلاله بهيئة
الصلاة .

للعامي ، وإن لم يكن معذوراً . أما غير العامي فانه
لا يفتقر .

الحنابلة

قالوا إصباح الهاء حتى يتولد منها واو ساكنة
يضر .

ومنها الموالاة في النطق بين الكلمتين ، بحيث
لا يفصل بين لفظ الله ولفظ أكبر فاصل من كلام
طويل أو قصير ، أو سكوت يمكنه أن يتكلم فيه
ولو بكلام يسير .

الشافعية

قالوا إن كان الفصل بكلام أجنبي أو بذكر ، أو
غير ذلك مما ليس بوصف لله تعالى ، فانه يضر ولو
كان قصيراً . وأما إن كان الفصل بوصف للفظ
الجلالة فلا يضر ان لم يزد على كلمتين - كأن يقول
الله الرحمن الرحيم أكبر - ويضر إذا زاد على ذلك ،
ولا يضر الفصل بإداة التعريف .

وقالوا السكوت الذي يضر الفصل به بين جزئي
التحريمة ، هو ما زاد على سكتة التنفس والى .

المالكية

قالوا السكوت الذي يضر هو ما طال عرفاً .

ومنها أن يبدأ المقتدى بالتكبيرة بعد فراغ امامه
منها ولا يشترط الفصل بين تكبير المقتدى
والامام . فلو وصل المقتدى همزة الله براء الامام
من أكبر صحت صلاته .

وكذا يشترط كل ما يشترط للصلاة من
استقبال القبلة ، وستر العورة ، والطهارة ،
ونحو ذلك .

مبحثُ قراءة الفاتحة

رابع فرائض الصلاة : قراءة الفاتحة باللغة العربية للقادر عليها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . روى في الصحيحين . وهي فرض — في جميع ركعات الفرض والنفل — على الإمام والمنفرد .

الحنفية

قالوا المفروض مطلق القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها ، لقوله تعالى : « فاقرا ما تيسر من القرآن » ، فان المراد القراءة في الصلاة ، لأنها هي المكلف بها ، ولما روى في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بقراءة » .

والقراءة فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة ، ويجب أن تكون في الركعتين الأوليين ، كما تجب قراءة الفاتحة فيهما بخصوصها . فان لم يقرأ في الركعتين الأوليين في الصلاة الرباعية ، قرأ فيما بعدهما وصحت صلاته ، إلا أنه يكون قد ترك الواجب . . . فان تركه ساهيا يجب عليه أن يسجد للسهو ، فان لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة . كما تجب إعادة إن ترك الواجب عامدا ، فان لم يفعل كانت صلاته صحيحة مع الائم .

أما باقى ركعات الفرض فان قراءة الفاتحة فيه سنة . وأما النفل فان قراءة الفاتحة واجبة في جميع ركعاته ، لان كل اثنتين منه صلاة مستقلة ، ولو وصلهما بغيرهما كان صلى أربعة بتسليمة واحدة . والحقوا الوتر بالنفل ، فتجب القراءة في جميع ركعاته .

وقدروا القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار أو آية طويلة تعدلها ، وهذا هو الأحوط .

أما المأموم فان قراءة الفاتحة لا تقتضى عليه ، على تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام ، إلا إن كان مسبقا بجميع الفاتحة أو بعضها ، فان الإمام يتحمل منه ما سبق به إن كان الإمام أهلا للتحمل ، بأن لم يظهر أنه محدث ، أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الفرض .

الحنفية

قالوا إن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تحريما في السرية والجهرية ، لما روى من قوله صلى الله عليه وسلم : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » ، وهذا الحديث روى عن عدة طرق . وقد أثر منع المأموم من القراءة عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة . وروى عن عدة من الصحابة أن قراءة المأموم خلف إمامه مفسدة للصلاة . . . وهذا ليس بصحيح ، فأقوى الأقوال وأحوطها القول بکراهة التحريم .

المالكية

قالوا القراءة خلف الإمام مندوبة في السرية ، مكروهة في الجهرية . . . إلا اذا قصد مراعاة الخلاف ، فيندب .

الحنابلة

قالوا القراءة خلف الإمام مستحبة في الصلاة السرية ، وفي سكتات الإمام في الصلاة الجهرية ، وتكره حال قراءة الإمام في الصلاة الجهرية .

ومن عجز عن قراءة الفاتحة باللغة العربية ، فلا يجوز له أن يقرأها مترجمة بلغة أخرى . . . فلو فعل ذلك ، بطلت صلاته .

الحنفية

قالوا من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى ، وصلاته صحيحة .

وانما يجب عليه أن يأتي ببدلها من القرآن ، ان أمكنه بحيث يكون البدل مساويا للفاتحة في عدد الحروف والآيات . فان عجز عن ذلك — بأن

الظهر . ولا يكون كاملا إلا اذا حاذت جبهته قدام ركبتيه .

الحنابلة

قالوا إن المجزئ في الركوع ، بالنسبة للقائم ، انحناءه ، بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه ، اذا كان وسطا في الخلقة لا طويل اليدين ولا قصيرهما . وقدره - من غير الوسط - الانحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو كان وسطا . وكمال الركوع أن يمد ظهره مستويا ، ويجعل رأسه بازاء ظهره ، بحيث لا يرفعه عنه ولا يخفضه . وبالنسبة للقاعد مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة . وكماله أن تتم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

الشافعية

قالوا أقل الركوع بالنسبة للقائم : انحناء بحيث تنال راحتا معتدل الخلقة ركبتيه بدون انحناس ، (وهو أن يخفض مجزئه ويرفع رأسه ويقدم صدره) بشرط أن يقصد الركوع . واكملة بالنسبة له أن يسوى بين ظهره وعنقه . وأما بالنسبة للقاعد : فأقله أن ينحني بحيث تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه ، واكملة أن تحاذي جبهته موضع سجوده من غير مماسة .

المالكية

قالوا حد الركوع الفرض أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبتيه إن كان متوسط اليدين ، بحيث لو وضعها لكانتا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين . ويندب وضع اليدين على الركبتين وتمكينهما منهما ، وتسوية ظهره .

مبحث السجود

سادسها : السجود ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا » . وهو مرتان في كل ركعة .

وفي حد السجود المفروض اختلاف في المذاهب .

المالكية

قالوا يفترض السجود على أقل جزء من الجبهة ، وهى مستدير ما بين الحاجبين الى مقدم الرأس . . .

أحسن قراءة آية واحدة أو أكثر - وجب عليه تكرار ما حفظه بقدر الفاتحة ... فإن عجز عن ذلك ، وجب عليه أن يذكر الله ، والا وجب عليه السكوت بقدر الفاتحة .

المالكية

قالوا من لا يحسن قراءة الفاتحة ، وجب عليه تعلمها إن أمكنه ذلك ، فإن لم يمكنه وجب عليه الاقتداء بمن يحسنها ، فإن لم يجده ندب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه . ويندب أن يكون الفصل يذكر الله تعالى . وإنما يجب الاقتداء على غير الأخرس . أما هو فلا يجب عليه .

ولا بد في القراءة أن تكون صحيحة شرعا ، وأن يسمع بها نفسه حيث لا مانع .

المالكية

قالوا لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه ، ويكفى أن يحرك بها لسانه . والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف .

مبحث الركوع

خامسها : الركوع ، وهو فرض في كل صلاة للقادر عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم ، لخلاص بن رافع حين أساء صلاته : « ثم اركع حتى تطمئن راکعا » .

وفي القدر المجزئ في الركوع خلاف في المذاهب .

الحنفية

قالوا يحصل الركوع ببطاظة الرأس ، بأن ينحني انحناء يكون إلى حال الركوع أقرب ، فلو فعل ذلك صحت صلاته . أما كمال الركوع فانحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز ، وهذا في ركوع القائم . أما القاعد فركوعه يحصل ببطاظة الرأس مع انحناء

ويشترط ألا يضع جبهته على كفه ، فإن وضعها على كفه بطلت صلاته .

الحنفية

قالوا إن وضع الجبهة على الكف حال السجود لا يضر ، وإنما يكره فقط .

ولا يضر أن يضع جبهته على شيء ملبوس أو مخمول له يتحرك بحركته ، وإن كان مكروها كما سيأتي .

الشافعية

قالوا يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكر ، وإلا بطلت صلاته ... إلا إذا طال بحيث لا يتحرك بحركته ، كما لا يضر السجود على منديل في يده ، لأنه في حكم المنفصل .

ولا يضر السجود على كور عمامته . ويشترط أن يكون موضع الجبهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود .

الشافعية

قالوا يضر السجود على كور العمامة ونحوها كالعصابة ، إذا ستر كل الجبهة . فلو لم يسجد على جبهته المكشوفة ، بطلت صلاته إن كان عامدا عالما ، إلا لسدر - كان كان به جراحة وخاف من نزع العصابة حصول مشقة شديدة - فإن سجوده عليها في هذه الحالة صحيح .

وفي تقدير الارتفاع المبطل للصلاة اختلاف المذاهب .

الحنفية

قالوا إن الارتفاع الذي يضر في هذه الحالة ، هو ما زاد على نصف ذراع . ويستثنى من ذلك مسألة قد تقضى بها الضرورة عند شدة الزحام ، وهي

فلو سجد على أحد الجبين لم يكفه . ويندب السجود على أنفه ، ويعيد الصلاة من تركه في الوقت ، مراعاة للقول بوجوبه (والوقت هنا في الظهرين إلى الاصفرار ، وفي العشاءين والصبح إلى طلوع الفجر والشمس) ... فلو سجد على أنفه دون جبهته لم يكفه ، وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه أن يوميء للسجود . وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين ، فسنة . ويندب إلصاق جميع الجبهة بالأرض وتمكينها .

الحنفية

قالوا حد السجود المفروض ، هو أن يضع جزءا - ولو قليلا - من جبهته على ما يصح السجود عليه . أما وضع جزء من الأنف فقط ، فإنه لا يكفي إلا لعذر على الراجح . أما وضع الخد أو الذقن فقط ، فإنه لا يكفي مطلقا - لا لعذر ولا لغير عذر - ولا بد من وضع إحدى اليدين ، وإحدى الركبتين ، وشيء من أطراف إحدى القدمين ، ولو كان أصبعا واحدا . أما وضع أكثر الجبهة ، فإنه واجب . ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجبهة والأنف .

الشافعية والحنابلة

قالوا إن الحد المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين » ... إلا أن الحنابلة قالوا لا يتحقق السجود إلا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر . والشافعية قالوا يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين وبطون أصابع القدمين .

ويشترط في صحة السجود أن يكون على يابس تستقر جبهته عليه - كالحصير والبساط - بخلاف القطن المندوف الذي لا تستقر الجبهة عليه ، فإنه لا يصح السجود عليه . ومثله التبن والأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجبهة لا تستقر عليها . أما إذا استقرت الجبهة ، فإنه يصح السجود على كل ذلك .

وفي تفسير الرفع والاعتدال والطمانية اختلاف في المذاهب .

الحنفية

قالوا الرفع من الركوع والاعتدال والطمانية من واجبات الصلاة لا من فرائضها ... إلا أنهم فصلوا فيها ، فقالوا الطمانية (وهي تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل ، ويستوى كل عضو في مقره بقدر تسبيحة على الأقل) واجبة في الركوع والسجود وكل ركن قائم بنفسه ، ويعبرون عن ذلك بتعديل الأركان . والواجب في الرفع من الركوع هو القدر الذي يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى قائما - وهو المعبر عنه بالاعتدال - فهو سنة على المشهور . أما الرفع من السجود فانه فرض ، ولكن القدر المفروض منه هو أن يكون إلى القعود أقرب ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى جالسا فهو سنة على المشهور .

الشافعية

قالوا إن الرفع من الركوع هو أن يعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع ، من قيام أو قعود ، مع طمانية فاصلة بين رفعه من الركوع وهويته للسجود ، وهذا هو الاعتدال عندهم . وأما الرفع من السجود الأول - وهو المسمى بالجلوس بين السجدين - فهو أن يجلس مستويا مع طمانية بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو لم يستو لم تصح صلاته ، وإن كان إلى الجلوس أقرب .

ويشترط ألا يطيل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ، فلو أطال زمن يسع الذكر الوارد في الاعتدال ، وقدر الفاتحة في الرفع من الركوع ، ويسع الذكر الوارد في الجلوس وقدر أقل التشهد ... بطلت صلاته . ويشترط أيضا ألا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره ، فلو رفع من أحدهما لفرع فانه لا يجزئه ، بل يجب عليه أن يعود إلى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجود ، بشرط ألا يطمئن فيهما ، إن كان قد اطمأن ، ثم يعيد الاعتدال .

المالكية

قالوا حد الرفع من الركوع هو ما يخرج به من انحناء الظهر إلى اعتدال . أما الرفع من السجود ، فانه يتحقق برفع الجبهة من الأرض ، ولو بقيت

تسجد المصلي على ظهر المصلي الذي أمامه ، فانه يصح بشروط ثلاثة :
الأول : ألا يجد مكانا خاليا لوضع جبهته عليه في الأرض .

الثاني : أن يكونا في صلاة واحدة .

الثالث : أن تكون ركبتاه في الأرض ... فان فقد شرط من ذلك بطلت صلاته .

الحنابلة

قالوا إن الارتفاع المبطل للصلاة ، هو ما يخرج المصلي عن هيئة الصلاة .

الشافعية

أقالوا إن ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطل للصلاة ، إلا إذا رفع عجزه وما حولها من رأسه وكتفيه فتصح صلاته . فالمدار عندهم على تنكيس البدن (وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود) حيث لا عذر ... كسجود المرأة الحلي ، فان التنكيس لا يجب عليها إذا خافت الضرر .

المالكية

قالوا إن كان الارتفاع كثيرا - ككرسي متصل بالأرض - فالسجود عليه لا يصح على المعتمد ، وإن كان قليلا - كسبحة ومفتاح ومحفظة - فلا خلاف في صحة السجود عليه ، ولكنه خلاف الأولى .

مبحث الرفع

من الركوع والسجود والطمانية

سابع فرائض الصلاة : الرفع من الركوع

ثامنها : الرفع من السجود .

تاسعها : الاعتدال .

عاشرها : الطمانية .

ودليل فرضيتها قوله صلى الله عليه وسلم في

الحديث المتقدم : « ثم ارفع حتى تعتدل قائما »

وقوله صلى الله عليه وسلم فيه : « ثم ارفع حتى

تطمئن جالسا » .

يداه بها على المعتمد . واما الاعتدال - وهو ان يرجع كما كان - فهو ركن مستقل في الفصل بين الأركان ، فيجب بعد الركوع وبعد السجود وحال السلام وتكبيرة الاحرام . واما الطمأنينة فهي ركن مستقل ايضا في جميع أركان الصلاة . وحدها استقرار الاعضاء زمنا ما زيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء .

الحنابلة

قالوا إن الرفع من الركوع ، هو ان يفارق القدر الجزئ منه بحيث لا تصل يده الى ركبتيه . واما الاعتدال منه ، فهو ان يستوى قائما ، بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه . والرفع من السجود هو ان تفارق جبهته الأرض . والاعتدال فيه هو ان يجلس مستويا بعده بحيث يرجع كل عضو الى أصله .

مبحث القعود الأخير والتشهد

الحادي عشر من فرائض الصلاة : القعود الأخير . وفي حده اختلاف في المذاهب

الحنفية

قالوا حد القعود المفروض ، هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصح ، لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، رضى الله عنهما ، حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة ، وقعدت قدر التشهد ، فقد تمت صلاتك » .

المالكية

قالوا الجلوس بقدر السلام المفروض فرض ، وبقدر التشهد سنة ، وبقدر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوب على الأصح ، وبقدر الدعاء المندوب مندوب ، وبقدر الدعاء المكروه - كدعاء المأموم بعد سلام الإمام - مكروه .

الشافعية

قالوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى فرض . وإنما كان الجلوس المذكور فرضا لانه ظرف للفرائض الثلاثة - أعني التشهد ، والصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى - فهو كالقيام للفاتحة . وقد ثبتت فرضيته بحديث : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . اما ما زاد على ذلك - كالجلوس للدعاء والتسليمة الثانية - فمندوب .

الحنابلة

حددوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمين .

الثاني عشر من فرائض الصلاة : التشهد الأخير .

الحنفية

قالوا انه واجب لا فرض .

المالكية

قالوا إنه سنة .

وفي ألفاظ التشهد اختلاف في المذاهب .

الحنفية

قالوا إن ألفاظ التشهد هي : « التحيات لله والصلوات والطيبات . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » . وهذا هو التشهد الذي رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، والأخذ به أولى من الأخذ بالمرور عن ابن عباس رضى الله عنهما .

المالكية

قالوا إن ألفاظ التشهد هي : « التحيات لله . الزايات لله . الطيبات والصلوات لله . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » . والأخذ بهذا التشهد مندوب . فلو أخذ بغيره من الوارد فقد أتى بالسنة وخالف المندوب .

الشافعية

قالوا إن ألفاظ التشهد هي : « التحيات المباركات والصلوات الطيبات لله . السلام عليك أيها النبي ورحمة

الحنفية

قالوا إن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضاً ، بل هو واجب ... لأن النبي صلى الله عليه وسلم - لما علم ابن مسعود التشهد - قال له : « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » ، فلم يأمره بالخروج من الصلاة بلفظ السلام . ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده دون كلمة عليكم ، فلو خرج من الصلاة بغير السلام - ولو بالحدث - صحت صلاته ، ولكنه يكون آثماً وتجب عليه الإعادة ، فان ترك الإعادة كان آثماً أيضاً .

الحنابلة

قالوا يفترض أن يسلم مرتين بلفظ السلام عليكم ورحمة الله .

ويشترط أن يكون بلفظ « السلام عليكم » . فلو قال سلام عليكم ، أو عليكم السلام ، أو السلام عليك ... فلا يجزئ .

الشافعية

قالوا لا يشترط الترتيب في الفاظ السلام . فلو قال عليكم السلام ، صح مع الكراهة .

الرابع عشر : ترتب الأركان ، بأن يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود ، وهكذا بحسب ترتيبها الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته : « إذا فمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن (وفي بعض الروايات فاقراً بأم القرآن) ، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تستوى قائماً ، ثم اقبل ذلك في صلاتك كلها » . رواه البخاري ومسلم رضى الله عنهما .

الحنفية

قالوا إن الترتيب فرض بمعنى أنه شرط لأركان ،

الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله . وقالوا إن الفرض يتحقق بقوله : « التحيات لله » . سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . أما الاتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو أكمل .

ويشترط في صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر ، وأن يوالى بين كلماته ، وأن يسمع نفسه حيث لا مانع ، وأن يرتب كلماته ... فلو لم يرتبها ، فان غير المعنى بعدم الترتيب ، بطلت صلاته إن كان حامداً ، وإلا فلا . وقالوا أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة ، وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد أو النبي .

الحنابلة

قالوا إن التشهد الأخير هو : « التحيات لله والصلوات والطيبات » . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . اللهم صل على محمد . والخذ بهذه الصيغة أولى . ويجوز الأخذ بغيرها مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كالأخذ بتشهد ابن عباس مثلاً ، والقدر المفروض منه « التحيات لله » . سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . اللهم صل على محمد . إلا أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتعين بهذه الصيغة .

مبحثُ السُّلامِ وترتيب الأركان والجلوس بين السجدين

الثالث عشر : السلام المعروف بالآلف واللام مرة واحدة - للامام ، وللمنفرد ، وللمقتدى - لحديث مسلم : « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » .

الصلاة ، وقد يعبرون عنها بفرائض الصلاة ، ويريدون بالفرض الشرط .

أما القعود الآخر قدر التشهد فهو فرض باجماعهم ، ولكنهم اختلفوا في هل هو ركن أصلي أو زائد ، ورجحوا أنه ركن زائد ، لأن ماهية الصلاة تتحقق بدونه ، إذ لو حلف لا يصلي يحث بالرفع من السجود وإن لم يجلس ، فتتحقق ماهية الصلاة بدون القعود . وأما الخروج منها بصنعه ، بأن يأتي بمناف لها عند انتهائها ، فقد عده بعضهم من الفرائض . والصحيح أنه ليس بفرض ، بل هو واجب .

المالكية

قالوا فرائض الصلاة خمسة عشر قرظاً : وهي : النية ، وتكبيرة الاحرام ، والقيام لها في الفرض ، وقراءة الفاتحة ، والقيام لها فيه ، والركوع ، والرفع منه ، والسجود ، والرفع منه ، والسلام ، والجلوس بقدره ، والطمأنينة ، والاعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما ، وترتيب الاداء ، ونية اقتداء المأموم .

الشافعية

عدوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر قرظاً : خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية . فالخمسة القولية هي : تكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة ، والتشهد الأخير ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، والتسليمية الأولى . أما الثمانية الفعلية فهي : النية ، والقيام في الفرض لقادر ، والركوع ، والاعتدال منه ، والسجود الأول والثاني ، والجلوس بينهما ، والجلوس الأخير ، والترتيب . وأما الطمأنينة فهي شرط محقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس ، فهي لا بد منها وإن كانت ليست ركناً زائداً على الراجح .

الحنابلة

عدوا فرائض الصلاة أربعة عشر ، وهي : القيام في الفرض ، وتكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع ، والرفع منه ، والاعتدال ، والسجود ، والرفع منه ، والجلوس بين السجدين ، والتشهد الأخير ، والجلوس له وللتسليمتين ، والطمأنينة في كل ركن فعلي ، وترتيب الفرائض ، والتسليمتان .

وهذا فيما لا يتكرر ، كترتيب القيام والركوع والقعود الأخير . أما ما يتكرر في كل ركعة كالسجدة ، أو في الصلاة كلها كعدد ركعاتها ، فإن الترتيب فيه واجب لا فرض ، إلا أن رعاية الترتيب بين القراءة والركوع واجبة ، وإن كانت القراءة لا تتكرر في كل ركعة .

الخامس عشر : الجلوس بين السجدين .

الحنفية

قالوا إن الجلوس بين السجدين ليس بفرض ، ومقتضى الدليل وجوبه ، وصحح كونه سنة .

مبحث عد فرائض الصلاة مُجْتَمِعَةً عِنْدَ كُلِّ مَذْهَبٍ

هذه فرائض الصلاة بمعنى أركانها . وقد ذكرنا عددها مجموعاً عند كل مذهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا إن أركان الصلاة المتفق عليها أربعة ، وهي : القيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود . فلا يسقط واحد منها إلا عند العجز ، غير أن القراءة تسقط عن المأموم لأن الشارع نهاه عنها ، ولهذا سموها ركناً زائداً ... وذلك لأنهم قسموا الركن إلى زائد وأصلي : فالأصلي ما لا يسقط إلا عند العجز بلا خلف ، والزائد ما يسقط في بعض الحالات ولو مع القدرة على أدائه .

والأول هو القيام والركوع والسجود ، والثاني هو القراءة . أما باقى ما تتوقف عليه صحة الصلاة فينقسم قسمين :

الأول : ما كان خارج ماهية الصلاة ، وهو : الطهارة من الحدث والخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية ، والتحريم . وهي شرائط لصحة الشروع في الصلاة كغيرها مما سبق .

والثاني : ما كان داخل ماهية الصلاة : كإيقاع القراءة في القيام ، وكون الركوع بعد القيام ، والسجود بعد الركوع . وهذه شرائط لدوام صحة

مبحث واجبات الصلاة

وقد زاد بعض المذاهب واجبات للصلاة على النحو التالي :

الحنفية

قالوا إن الصلاة واجبة ، منها :

قراءة سورة الفاتحة في ركعات النفل كلها وفي الأوليين من الفرض ، ويجب تقديمها على قراءة السورة ، فإن مكس سها سجد تسهوا .

ضم سورة الى الفاتحة في جميع ركعات النفل والوتر والأوليين من الفرض ... والمراد بالسورة أى سورة من القرآن ولو أقصر سورة ، أو ما يماثلها كـ ثلاث آيات قصار أو آية طويلة ، والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى : « ثم نظر . ثم عبس وبسر . ثم أدبر واستكبر » ، وهى عشر كلمات وثلاثون حرفا من حروف الهجاء ، مع حساب الحرف المشدد بحرفين . فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار في كل ركعة اجزاه عن الواجب ... فعلى هذا يكفى أن يقرأ من آية الكرسي قوله تعالى : « الله لا إله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم » .

لا يزيد فيها عملا من جنس أعمالها - كان يزيد عدد السجودات عن الوارد - فلو فعل ذلك لفى الزائد ، وسجد للسهو إن كان ساهيا .

الاطمئنان في الأركان الأصلية كالركوع والسجود ونحوهما .

العود الأول في كل صلاة ولو نافلة .

قراءة التشهد الذى رواه ابن مسعود . ويجب القيام إلى الركعة الثالثة عقب تمامه فورا . فلو راد الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم سها سجد للسهو ، وإن تعمد وجبت إعادة الصلاة وإن كانت صحيحة .

لفظ السلام مرتين في ختام الصلاة .

قراءة القنوت بعد الفاتحة والسورة في الركعة الثالثة من الوتر .

تكبيرات العيدين وهى ثلاث في كل ركعة وسياتي بيانها .

جهر الإمام بالقراءة في صلاة الفجر والعيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان ، والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء . أما المنفرد فيخير بين

الجهر والاسرار في جميع صلواته ... إلا أن الأفضل له أن يجهر فيما يجب على الإمام أن يجهر فيه ، ويسر فيما يجب على الإمام الاسرار فيه .

إسرار الإمام والمنفرد في القراءة في نفل النهار وفرض الظهر والعصر وثلاثة المغرب والآخرين من العشاء وصلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء .

عدم قراءة المقتدى شيئا مطلقا في قيام الإمام . ضم ما صلب من الأنف الى الجبهة في السجود . افتتاح الصلاة بخصوص جملة « الله أكبر » . إلا إذا عجز عنها أو كان لا يحسنها ، فيصح أن يعسجها باسم من أسماء الله تعالى .

تكبير الركوع في الركعة الثابتة من صلاة العيد ، لأنها لما اتصلت بتكبيرات العيد الواجبة صارت واجبة .

متابعة الإمام فيما يصح الاجتهاد فيه ، وسياتي بيان المتابعة في مبحث الإمامة .

الرفع من الركوع وتعديل الأركان كما تقدم . ودليل هذه الواجبات لها مواظبتها صلى الله عليه وسلم عليها ، فمن ترك شيئا منها . فإن كان سهوا وجب عليه سجود السهو ، وإن كان عمدا وجب عليه إعادة الصلاة ، فإن لم يعد كان آتما وإن كانت الصلاة صحيحة كما تقدم .

الحنابلة

قالوا إن الصلاة واجبات ثمانية ، وهى : تكبيرات الصلاة كلها ، ما عدا تكبيره الاحرام فانها قرص كما تقدم . وما عدا تكبيره المسبوق للركوع إذا أدرك إمامه راعا فانها سنة .

قول سمع الله لمن حمده للإمام والمنفرد . قول ربنا ولك الحمد لكل مصبل ... ومحل التكبير ، لغير الاحرام والتسميع والتحميد ، ما بين ابتداء الانتقال وانتهائه ، فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المحل .

قول سبحان ربى العظيم في الركوع مرة واحدة . قول سبحان ربى الأعلى في السجود مرة .

قول رب اغفر لى إذا جلس بين السجدين مرة . التشهد الأول ، والمجزئ منه ما تقدم في التشهد الأخير ما عدا الصلاة على النبى عليه السلام .

الجلوس لهذا التشهد ، وإنما يجب على غير من قام إمامة للركعة الثالثة سهوا ، أما هو فيجب عليه متابعة الإمام . ويسقط عنه التشهد والجلوس له .

المالكية

قالوا رفع اليدين حدو المنكبين عند تكبيرة الاحرام مندوب ، وفيما عدا ذلك مكروه .

الحنابلة

قالوا يسن للرجل والمرأة رفع اليدين الى حدو المنكبين عند تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه .

الحنفية

قالوا السنة للرجل ان يرفع يديه حذاء اذنيه ، والمرأة حذاء منكبيه عند تكبيرة الاحرام لا غير . ومثل تكبيرة الاحرام تكبيرات العيدين والقنوت .

وكيفيته أن تكون يداه منصوبتين حتى تكون الأصابع مع الكف مستقيمة القبلة .

المالكية

قالوا كيفية الرفع أن تكون يداه ميسوطتين ، وظهراهما للسماء وبطناهما للأرض على الأشهر .

ومنها وضع اليد اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الاحرام تحت سرتة . وفي كيفيته اختلاف المذاهب .

المالكية

قالوا وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة وتحت الصدر - ويعبر عنه بالقبض - مندوب في النفل لا سنة . وأما في الفرض فيكره بأي كيفية إن قصد الاعتماد والاتكاء . وأما إن قصد به التسنن - وهو اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله - فلا يكره ، بل يندب . وكذا إذا لم يقصد به شيئا على الظاهر .

الحنفية

قالوا كيفيته تختلف باختلاف المصلى . فان كان رجلا فيسب في حقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقا بالخنصر والابهام على الرسغ تحت سرتة . وإن كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تحليق .

والواجب عندهم ما تطل الصلاة بتركه همدا ولا يبطل بتركه جهلا أو سهوا ، ويجب عليه السجود في حالة السهو كما تقدم .

سُنن الصلاة

وأما سننها فتتقسم قسمين : قسم داخل فيها ، وقسم خارج عنها .

فأما السنن الداخلة فيها ، فمنها الثناء - ويسمى دعاء الاستفتاح - وهو قول : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ومحله بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة ، ولا يسن في صلاة الجنائزة .

المالكية

قالوا يكره دعاء الاستفتاح المذكور .

الشافعية

قالوا إن للثناء صيفا كثيرة . والمختار منها أن يقول : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين . إن صلاتي وسكني ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين .

الحنفية

قالوا يسن الثناء في كل صلاة حتى الجنائزة . وقالوا لو زاد في صلاة الجنائزة على الصيغة المتقدمة كلمة « وجل ثناؤك » فلا تكره . وأما في غيرها فالأولى ترك هذه الزيادة .

ومنها رفع يديه عند الشروع في الصلاة على تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا الأكمل في السنة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه ، وعند القيام من التشهد الأول حتى تحاذي أطراف أصابعه أعلى اذنيه وإبهاماه شحمتي اذنيه وراحتاه منكبيه للرجل والمرأة . أما اصل السنة فيحصل ببعض ذلك .

ومنها التحميد ، وهو أن يقول — بعد الرفع
من الركوع — ربنا لك الحمد ، وإنما يطلب من
المأموم والمنفرد دون الامام .

المالكية

قالوا إن التحميد مندوب لا سنة ، وإن يقول :
اللهم ربنا ولك الحمد .

الشافعية

قالوا يسن التحميد لكل مصل ولو إماما .

مبحث التبليغ خلف الامام

ومنها جهر الامام بالتكبير والتسميع والسلام
لاعلام من خلفه ، فإن كان من خلفه سمعه كره
التبليغ من غيره لعدم الاحتياج اليه .

المالكية

قالوا جهر الامام بالتكبير والتسميع مندوب
لا سنة .

ويجب أن قصد المبلغ — سواء كان اماما أو
غيره — الاحرام للصلاة بتكبير الاحرام ، فلو قصد
الاعلام فقط لم تنعقد صلاته .

الشافعية

قالوا إذا قصد بتكبير الاحرام الاعلام والاحرام
لا تنعقد صلاته ايضا .

أما غير تكبير الاحرام من تكبيرات الانتقال
والتسميع والتحميد ، فإن قصد بها التبليغ فقط
فلا تبطل صلاته ، وإنما نفوته الثواب .

الشافعية

قالوا إذا قصد بهذه الأشياء مجرد التبليغ ، أو
لم يقصد شيئا ، بطلت صلاته . أما إن قصد التبليغ

الحنابلة

قالوا السنة للرجل والمرأة أن يضع باطن يمينه
على ظهر يده اليسرى ، ويجعلهما تحت سرته .

الشافعية

قالوا السنة للرجل والمرأة وضع بطن كف اليد
اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره وفوق
سرتة مما يلي جانبه الأيسر . وأما أصابع يده اليمنى
فهو مخير بين أن يسطرها في عرض مفصل اليسرى
وبين أن ينشرها في جهة ساعدها .

ومنها التأمين ، وهو أن يقول المصلي عقب
أفراغ من قراءة الفاتحة : آمين ، ويكون سرا في
الصلاة السرية وجها في الجهرية . وإنما سُن
بشروط ألا يسكت طويلا بعد الفراغ من الفاتحة ،
أو يتكلم بغير دعاء ... وهو سنة للامام والمأموم
والمنفرد .

الحنفية

قالوا التأمين يكون سرا في الجهرية والسرية ،
سواء كان ذلك عقب فراغه من قراءة الفاتحة ، أو
بسبب سماعه ختام الفاتحة من الامام أو من جاره ،
ولو كانت قراءتهما سرية

المالكية

قالوا التأمين يندب للمنفرد والمأموم مطلقا ، أي
فيما سر فيه وفيما يجهر فيه ، وللإمام فيما سر
فيه فقط . وإنما يؤمن المأموم في الجهرية إذا سمع
قول إمامه : ولا الضالين ، وفي السرية بعد قوله هو :
ولا الضالين .

ومنها التسميع ، وهو أن يقول — حال الرفع
من الركوع — سمع الله لمن حمده ، وإنما يسن
للإمام والمنفرد دون المأموم .

الشافعية

قالوا يسن التسميع للمأموم ايضا .

المالكية

قالوا قراءة ما زاد على أم الكتاب في النافلة مندوب لا سنة .

والقراءة سنة للإمام والمنفرد ، وكذا المأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام .

الحنفية

قالوا لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام مطلقا كما تقدم .

المالكية

قالوا تكره القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية ، وإن لم يسمع أو سكت الإمام .

الشافعية

قالوا إذا نوى أن يصلي النفل أكثر من اثنتين يأتي بالسورة فيما قبل التشهد الأول فقط .

ومنها التعوذ في الركعة الأولى من صلاته ، فيقول بعد دعاء الافتتاح وقبل القراءة : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » سواء كان اماما أو منفردا أو مأموما ... إلا أن المأموم إذا كان مسبوقا يأتي به عند قضاء ما فاتته .

المالكية

قالوا التعوذ مكروه في صلاة الفريضة سرا كان أو جهرا . وأما في النافلة فيجوز سرا ، ويخبر جهرا على المرجح .

الشافعية

قالوا يسن التعوذ في كل ركعة .

الحنفية

قالوا المأموم غير المسبوق لا يأتي بالتعوذ ، لأن التعوذ تابع للقراءة على الراجح ، وهي منهي عنها .

مع الذكر فإن صلاته صحيحة ، بخلاف تكبيره الاحرام كما تقدم .

الحنفية

قالوا إذا رفع صوته بالتبليغ بالنغم والتفنن ، بأن قصد إعجاب الناس به ، فإن صلاته تفسد على الراجح . وسيأتي تكملة لهذا في مفسدات الصلاة .

ومن سنن الصلاة : تكبيرات الركوع والسجود والرفع من السجود والقيام للركعة التالية ، وكل تكبيرة منها سنة مستقلة .

الحنابلة

قالوا إن كل هذه التكبيرات واجبة ، ما عدا تكبيرة المسبوق الذي أدرك إمامه راعيا فإنها سنة كما تقدم .

الحنفية

قالوا يستثنى من ذلك تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيدين ، فإنها واجبة كما تقدم .

ومنها : قراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة - ولو آية أو بعض آية طويلة - في الركعتين الأوليين من الفرض الرباعي والثلاثي ، وفي كل ركعة من الثنائية ، وفي جميع ركعات النفل .

الحنفية

قالوا إن الاتيان بالسورة أو بثلاث آيات قصار أو آية طويلة ، واجب في الركعتين الأوليين من الفرض وجميع ركعات النفل ، لأن كل ركعتين منه صلاة مستقلة ولو اتصلتا بغيرهما ، ولا يكفي الاتيان بآية قصيرة أو ببعض آية طويلة إلا إذا كانت تعدل ثلاث آيات قصار ، كما تقدم في مبحث الواجبات .

الحنابلة

قالوا إن قراءة بعض آية لا يكفي في السنة ، ولا بد من آية لها معنى مستقل ... فلا يكفي قراءة آية « ثم نظر » ، ولا آية « مدهامتان » .

المالكية

قالوا إن طوال المفصل من سورة الحجرات الى آخر والتاوعات ، وأوساطه من بعد ذلك الى والضحي ، وقصاره منها الى آخر القرآن . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر ، ومن قصاره في العصر والمغرب ، ومن أوساطه في العشاء ... وهذا كله مندوب مندهم لا سنة .

الحنابلة

قالوا إن طوال المفصل من سورة « ق » الى سورة « عم » ، وأوساطه الى سورة « والضحي » ، وقصاره الى آخر القرآن . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح فقط ، ومن قصاره في المغرب فقط ، ومن أوساطه في الظهر والعصر والعشاء . ولا يكره أن يقرأ في الفجر وغيره بأقصر من ذلك لعذر كسفر ومرض ، وإن لم يوجد عذر كره في الفجر فقط .

وانما تسن الاطالة اذا كان المصلي مقيما منفردا ، فان كان مسافرا فلا تسن .

المالكية

قالوا يندب التطويل للمنفرد ، سواء كان مسافرا او مقيما .

وان كان اماما ، فيسن له التطويل بشروط مفصلة في المذاهب .

الشافعية

قالوا يسن التطويل للامام ، بشرط أن يكون إمام قوم محصورين راضين بالتطويل ، بأن يصرحوا بذلك ... إلا في صبح يوم الجمعة فإنه يسن للامام فيه الاطالة بقراءة سورة السجدة كلها وسورة هل أتى ، وإن لم يرضوا .

المالكية

قالوا يندب التطويل للامام بشروط أربعة :
الأول : أن يكون إماما لجماعة محصورين .
الثاني : أن يطلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقال .
الثالث : أن يعلم أو يظن أنهم يطيقون ذلك .

ومنها التسمية في كل ركعة قبل الفاتحة ، فيقول « بسم الله الرحمن الرحيم » سرا ، ولو في الصلاة الجهرية .

المالكية

قالوا يجوز التسمية في النافلة . وأما في الفريضة فتكره مطلقا سرا وجهرا ... إلا اذا قصد المصلي الخروج من الخلاف ، فيكون الاتيان بها اول الفاتحة سرا مندوبا ، ويكره الجهر بها في هذه الحالة .

الشافعية

قالوا إن البسلة آية من الفاتحة ، فهي فرض لا سنة . فحكمتها عندهم حكم الفاتحة في السرية والجهرية .

ومنها أن تكون القراءة من طوال المفصل أو قصاره أو أوساطه في أوقات مختلفة ، مبينة هي وحد المفصل في المذاهب .

الحنفية

قالوا إن طوال المفصل من الحجرات الى سورة البروج ، وأوساطه من سورة البروج إلى سورة يكن ، وقصاره من سورة لم يكن الى سورة الناس . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر ، إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ، ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ويقرأ من قصاره في المغرب .

الشافعية

قالوا إن طوال المفصل من الحجرات إلى سورة يتساءلون ، وأوساطه من سورة عم إلى سورة والضحي ، وقصاره منها إلى آخر القرآن . فيقرأ من طوال المفصل في صلاة الصبح وصلاة الظهر ، ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ... إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى بسورة « ألم : السجدة » وإن لم تكن من المفصل ، وفي ركعته الثانية بسورة « هل أتى » بخصوصها . ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ومن قصاره في المغرب .

الشافعية

قدروا التفريغ بينهما بقدر شبر ، فبكره أن يقرن بينهما أو يوسع أكثر من ذلك ، كما يكره تقديم إحداهما على الأخرى .

المالكية

قالوا تفريغ القدمين مندوب لا سنة . وقالوا المندوب هو أن يكون بحالة متوسطة بحيث لا يضمهما ولا يوسعهما كثيرا حتى يتفاحش عرفا ، ووافقهم الحنابلة على هذا التقدير ، إلا أنه لا فرق عند الحنابلة بين تسميته مندوبا أو سنة .

ومنها أن يقول وهو راكم : « سبحان ربى العظيم » ، وفى السجود : « سبحان ربى الأعلى » .

المالكية

قالوا إن التسبيح فى الركوع والسجود مندوب ، وليس له لفظ معين ، والأفضل أن يكون باللفظ المذكور .

وفى عدد التسبيح الذى تؤدى به السنة اختلاف فى المذاهب .

الحنفية

قالوا لا تحصل السنة إلا إذا أتى بثلاث تسبيحات ، فإن أتى بأقل لم تحصل السنة .

الحنابلة

قالوا إن الاتيان بصيغة التسبيح المذكورة واجب ، وما زاد على ذلك فهو سنة .

الشافعية

قالوا يحصل أصل السنة بأى صيغة من صيغ التسبيح ، وإن كان الأفضل أن يكون بالصيغة المذكورة . أما ما زاد على ذلك إلى إحدى عشرة تسبيحة فهو الأكمل ... إلا أن الإمام يأتى بالزيادة إلى ثلاث من غير شرط ، وما زاد على ذلك لا يأتى به إلا إذا صرح المأمومون بأنهم راضون بذلك .

المالكية

قالوا ليس للتسبيح فيها عدد معين .

الرابع : أن يعلم أو يظن أن لا عذر لواحد منهم ... فإن تخلف شرط من ذلك ، فتقصير القراءة أفضل .

الحنفية

قالوا تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم يثقل بها على المقتدين . أما إذا علم أنه يثقل فتكره الإطالة ... لأن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، صلى الصبح بالمعوذتين ، فلما فرغ قيل : أوجرت ، قال : « سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفتن أمه » . ويلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة .

الحنابلة

قالوا يسن للإمام التخفيف بحسب حال المأمومين .

ومنها إطالة القراءة فى الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية . فإن سوى بينهما فى القراءة فقد فاتته السنة ، وإن أطال الثانية على الأولى كره له ذلك ... إلا فى صلاة الجمعة ، فيسن له أن يطيل الثانية فيها على الأولى .

المالكية والحنابلة

قالوا يندب تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى فى الزمن ، ولو قرأ بها أكثر من الأولى ، بدون فرق بين الجمعة وغيرها . فإن سوى بينهما ، أو أطال الثانية على الأولى ، فقد خالف الأولى .

الحنفية

قالوا إن صلاة العيدين مثل صلاة الجمعة فى إطالة الثانية عن الأولى .

ومنها تفريغ القدمين حال القيام ، بحيث لا يقرن بينهما ولا يوسع إلا بعذر كسمن وسحوة . وقد اختلف فى تقديره فى المذاهب .

الحنفية

قدروا التفريغ بينهما بقدر أربع أصابع ، فإن زاد أو نقص كره .

المالكية

قالوا يندب تقديم اليدين على الركبتين عند النزول الى السجود ، وان يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية .

ومنها أن يجعل في حال السجود كفيه حذو منكبيه مضمومة الأصابع موجهة رءوسها للقبلة .

المالكية

قالوا يندب وضع اليدين حذو الاذنين أو قربهما في السجود ، مع ضم الأصابع وتوجيه رءوسها للقبلة .

الحنفية

قالوا إن الأفضل أن يضع وجهه بين كفيه ، وإن كان وضع كفيه حذاء منكبيه تحصل به السنة .

ومنها أن يبعد الرجل في حال سجوده بطنه عن فخذه ، ومرفقيه عن جنبه ، وذراعيه عن الأرض . وهذا إذا لم يترتب عليه إيذاء جاره في الصلاة ، والا حرم ... لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جافى . أما المرأة فيسن لها أن تلتصق بطنها بفخذها محافظة على سترها .

المالكية

قالوا يندب للرجل أن يبعد بطنه عن فخذه ، ومرفقيه عن ركبتيه ، وضبعه عن جنبه إبعادا وسطا في الجميع .

ومنها أن تزيد الطمأنينة عن قدر الواجب . ومنها الجهر بالقراءة للامام والمنفرد في الركعتين الأوليين من صلاة المغرب والعشاء ، وفي ركعتي الصبح والجمعة .

الحنفية

قالوا الجهر واجب على الامام ، لا سنة ، كما

ومنها أن يضع المصلي يديه على ركبتيه حال الركوع ، وأن تكون أصابع يديه مفرجة ، وأن يبعد الرجل عضديه عن جنبه لقوله - صلى الله عليه وسلم - لأنس رضى الله عنه : « إذا ركعت فضع كفيك على ركبتك ، وفرج بين أصابعك ، وارفع يديك عن جنبك » . أما المرأة فلا تجافى بينهما ، بل تضمهما الى جنبها لأنه أستر لها .

ومنها أن يسوى بين ظهره وعنقه في حالة الركوع ، لأنه صلى الله عليه وسلم : « كان إذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر » ، وأن يسوى رأسه بعجزه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يخفضها » .

المالكية

قالوا إن وضع يديه على ركبتيه وإبعاد عضديه عن جنبه ، مندوب لا سنة . أما تفريق الأصابع أو ضمها فإنه يترك لطبيعة المصلي ، إلا إذا توقف عليه تمكين اليدين من الركبتين .

ومنها أن ينصب ساقيه .

المالكية

قالوا إن ذلك مندوب .

ومنها أن ينزل الى السجود على ركبتيه ، ثم يديه ثم وجهه ، ويعكس ذلك عند القيام من السجود بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه . وهذا إذا لم يكن به عذر ، أما إذا كان ضعيفا أو لابس خف أو نحو ذلك فيفعل ما استطاع .

الشافعية

قالوا يسن - حال القيام من السجود - أن يرفع ركبتيه قبل يديه ، ثم يقوم معتمدا على يديه ... ولو كان المصلي قويا أو امرأة .

الشافعية

قالوا يسن الجهر في العيدين وكسوف القمر والاستسقاء والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف ليلا أو وقت صبح ، والاسرار في غير ذلك ... إلا نوافل الليل المطلقة ، فيتوسط فيها بين الجهر مرة والاسرار أخرى .

الحنفية

قالوا يجب الجهر على الامام في كل ركعات الوتر في رمضان وصلاة العيدين والتراويح . ويجب الاسرار على الامام والمنفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية ، أما النوافل الليلية فهو مخير فيها .

وفي حد الجهر والاسرار ، للرجل والمرأة ، تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا أقل جهر الرجل ان يسمع من يليه ، ولا حد لكثره . وأقل سره حركة اللسان ، وأعلاه إسماع نفسه فقط . أما المرأة فجهرها مرتبة واحدة هو إسماع نفسها فقط ، وسرها هو حركة لسانها على المعتمد .

الشافعية

قالوا أقل الجهر ان يسمع من يليه ولو واحدا ، لا فرق بين ان يكون رجلا أو امرأة ... إلا ان المرأة لا تجهر إذا كانت بحضرة أجنبي . وأقل الاسرار ان يسمع نفسه فقط حيث لا مانع .

الحنابلة

قالوا أقل الجهر ان يسمع من يليه ولو واحدا . وأقل السر ان يسمع نفسه . أما المرأة فانه لا يسن لها الجهر ، ولكن لا بأس بجهرها إذا لم يسمعها أجنبي ، فان سمعها أجنبي منعت من الجهر .

الحنفية

قالوا أقل الجهر إسماع غيره ممن ليس بقربة كاهل الصف الأول ، فلو سمع رجل أو رجلا فقط لا يجزئ ، وأعلاه لا حد له . وأقل المخافة إسماع نفسه أو من يقربه من رجل أو رجلين . أما حوكه

تقدم . أما المنفرد فمخير بين الجهر والاسرار في الصلاة الجهرية : فله ان يجهر فيها ، وله ان يسر ، إلا ان الجهر أفضل . وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية بان فاتته ركعة من الجمعة خلف الامام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ، ثم قام يقضيها فانه مخير بين ان يسر فيها ، وبين ان يجهر .

ولا فرق في الصلاة الجهرية بين ان تكون اداء أو قضاء على الصحيح . فاذا فاتته صلاة العشاء مثلا ، واراد قضاءها في غير وقتها ، فانه مخير بين ان يسر فيها أو يجهر . أما الصلاة السرية فان المنفرد ليس مخيرا فيها ، بل يجب عليه ان يسر على الصحيح ... فان جهر في صلاة العصر أو الظهر مثلا ، فانه يكون قد ترك الواجب ، ويكون عليه سجود السهو بناء على تصحيح القول بالوجوب . أما المأموم فانه يجب عليه الانصات في كل حال كما تقدم .

الحنابلة

قالوا المنفرد مخير بين الجهر والاسرار في الصلاة الجهرية .

ومنها : الاسرار لكل مصل فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس .

المالكية

قالوا الاسرار للمأموم مندوب لا سنة .

أما الجهر والاسرار في غير الفرائض — كالوتر ونحوه والنوافل — ففيه تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا يتدب الجهر في جميع النوافل الليلية ، والسر في جميع النوافل النهارية ... إلا النافلة التي لها خطبة — كالعيد والاستسقاء — فيندب الجهر فيها .

الحنابلة

قالوا يسن الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر إذا وقع بعد التراويح ، ويسر فيما عدا ذلك .

الشافعية

قالوا يسن الافتراش . وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ، ونصب قدمه اليمنى في جميع جلسات الصلاة ، إلا الجلوس الأخير فإنه يسن فيه التورك ، بأن يلصق وركه الأيسر على الأرض ، وينصب قدمه اليمنى ... إلا إذا أراد أن يسجد للسهو ، فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير ، بل يسن له في هذه الحالة الافتراش .

الحنابلة

قالوا يسن الافتراش في الجلوس بين السجدين وفي التشهد الأول . وهو أن يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ويخرجها من تحته ويثنى أصابعها جهة القبلة . أما في التشهد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية ، فإنه يسن له التورك ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ويخرجها عن يمينه ، ويجعل يتيه على الأرض .

ومن السنن أن يشير بسبائته في التشهد على تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا يندب في حالة الجلوس للتشهد أن يعقد ماعدا السبابة والابهام تحت الابهام من يده اليمنى ، وأن يمد السبابة والابهام ، وأن يحرك السبابة دائماً يميناً وشمالاً تحريكاً وسطاً .

الحنفية

قالوا يشير بالسبابة من يده اليمنى فقط ، بحيث لو كانت مقطوعة أو علية لم يشير بغيرها من أصابع اليمنى ولا اليسرى عند انتهائه من التشهد ، بحيث يرفع سبائته عند نفى الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله لا إله إلا الله ، ويضعها عند إثبات الألوهية لله وحده بقوله إلا الله . فيكون الرفع إشارة إلى النفي ، والوضع إلى الإثبات .

الحنابلة

قالوا يعقد الخنصر والبنصر من يده ، ويحلق بإبهامه مع الوسطى ، ويشير بسبائته في تشهده ودعائه عند ذكر لفظ الجلالة ولا يحركها .

اللسان مع تصحيح الحروف فإنه لا يجزىء على الأصح .

أما المرأة فقد تقدم في مبحث ستر العورة أن صوتها ليس يعورة على المعتمد . وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراءة في الصلاة ، ولكن هذا مشروط ألا يكون في صوتها نفمة أو لين أو تمطيط يترتب عليه ثوران الشهوة عند من يسمعها من الرجال . فان كان صوتها بهذه الحالة كان عورة ، ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفسداً للصلاة ، ومن هنا منعت من الأذان .

ومنأى وضع يديه على فخذه بحيث تكون رأس أصابعها على الركبتين حالة الجلوس متجهة الى القبلة .

المالكية

قالوا وضع يديه على فخذه مندوب لا سنة .

الحنابلة

قالوا يكفي في تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رموس الأصابع على الركبتين .

ومنأى الجلوس بهيئة مخصوصه مبينة في المذاهب .

المالكية

قالوا يندب الافضاء للرجل والمرأة . وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الالية اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى حدة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن إبهام اليمنى على الأرض .

الحنفية

قالوا يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ويوجه أصابعها نحو القبلة ، بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة . ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على يتيها وتضع الفخذ على الفخذ ، وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى .

الشافعية

قالوا يقبض جميع أصابع يده اليمنى في تشهده
إلا السبابة ، وهى لتي تلى الإبهام ، ويشير بها عند
قوله إلا الله ، ويدبر رفعها بلا تحريك إلى القيام في
التشهد الأول والسلام في التشهد الأخير ، ناظرا إلى
السبابة في جميع ذلك . والأفضل قبض الإبهام
بجنبها ، وأن يضعها على طرف راحته .

ومنها الالتفات بالتسليم الأولى جهة اليمين
حتى يرى خده الأيمن . والالتفات بالتسليم
الثانية جهة اليسار حتى يرى خده الأيسر .

المالكية

قالوا يندب للمأموم أن يتيامن بالتسليم التحليل
(وهى التى يخرج بها من الصلاة) وأما سلامه على
الإمام فهو سنة ، ويكون جهة القبلة . كما يسن
أيضا أن يسلم على من على يساره من المأمومين إن
شاركه في ركعة فأكثر .

وأما الفد والإمام فلا يسلم كل منهما إلا تسليم
واحدة هى تسليم التحليل ، ويندب لهما أن يبدأها
لجهة القبلة ، ويختماها عند النطق بالكاف والميم من
عليكم لجهة اليمين ، بحيث يرى من خلفهما صفحة
وجههما ، ويجزىء في غير تسليم التحليل « سلام
عليكم وعليك السلام » . والأولى عدم زيادة ورحمة
الله وبركاته في السلام مطلقا ، إلا إذا قصد مراعاة
خلاف الحنابلة ، فيزيد ورحمة الله مسلما على اليمين
واليسار .

ومنها أن ينوى بسلامه الأول من على يمينه ،
وبسلامه الثانى من على يساره ... على تفصيل في
المذاهب .

الحنفية

قالوا يسن في كيفية السلام أن يسلم على يمينه
أولا ، ثم على يساره حتى يرى بياض خده الأيمن
فالأيسر . فإذا نسي وسلم على يساره ابتداء سلم
على يمينه فقط ، ولا يعيد السلام على يساره

ثانيا . أما إذا سلم تلقاء وجهه فانه يسلم على يمينه
ويساره . والسنة أن يقول « السلام عليكم ورحمة
الله » ، وأن تكون الثانية أخفض من الأولى . ثم إن
كان إماما ينوى بضمير الخطاب المصلين من الأنس
والجن والملائكة ، وإن كان مقتديا ينوى إمامه
والمصلين ، وإن كان منفردا ينوى الملائكة الحفظة .

الشافعية

قالوا ينوى السلام على من لم يسلم عليه من
ملائكة ومؤمنى إنس وجن ، وينوى الرد على من
سلم عليه من إمام ومأموم من ابتداء جهة السلام
إلى نهايتها .

الحنابلة

قالوا يسن له أن ينوى بالسلام الخروج من
الصلاة ، ولا يسن له أن ينوى به الملائكة ومن معه في
الصلاة . لكن إن نوى به الخروج من الصلاة ، مع
السلام على الحفظة ومن معه فيها ، فلا بأس .

المالكية

قالوا يندب أن يقصد المصلى بالتسليم الأولى
الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير
إمام ، وإن كان إماما قصد الخروج من الصلاة
والسلام على الملائكة والمقتدين . وليس على الإمام
والفد غيرها بخلاف المأموم كما تقدم .

ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
التشهد الأخير . وأفضلها أن يقول : اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل
محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
في العالمين إنك حميد مجيد .

الشافعية والحنابلة

قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
التشهد الثانى فرض ، كما تقدم تفصيله في مذهب
كل واحد منهما .

والأفضل عند الحنابلة أن يقول : « اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك
حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما
باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » .

عن قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة

قالوا يسن للمصلي ، بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير ، أن يقول : « أعوذ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » . وله أن يدعو بما ورد أو بامر الآخرة ولو لم يشبه ما ورد . وله أن يدعو لشخص معين بغير كاف الخطاب . وبطل الصلاة بالدعاء بكاف الخطاب ، كأن يقول : اللهم ادخلك الجنة يا والدي . أما لو قال : اللهم ادخله الجنة ، فلا بأس به . وليس له أن يدعو بما يقصد منه ملاذ الدنيا وشهواتها كأن يقول : اللهم ارزقني جارية حسناء أو طعاما لذيذا ونحوه . فإن فعل ذلك بطلت صلاته . ولا بأس بإطالة الدعاء ما لم يشق على مأوم .

مبحثٌ عَدُّ سُنَنِ الصَّلَاةِ مُجْمَلَةً

في المذاهب

وللصلاة سنن أخرى مذكورة في المذاهب ، وقد ذكرت مع عد السنن مجتمعة على النحو التالي :

الحنفية

زادوا في السنن الاعتدال عند التحريمة ، بحيث يأتي بها منتصب القامة بدون طأطأة رأس . وتعام الرفع من الركوع والسجود كما تقدم ، وقيل بوجوب ذلك ، وصححه بعضهم ، فلو تركه على هذا لزمه سجود السهو . وقراءة الفاتحة فيما عدا الركعتين الأوليين . فالسنن عندهم ثلاث وأربعون ، وهي :

- (١) رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين للرجل والأمة ، وحذاء المنكبين للحررة . (٢) ترك الأصابع على حالها بحيث لا يفرقها ولا يضمها . وهذا في غير حالة الركوع الآتية . (٣) وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته ، ووضع المرأة يديها على صدرها . (٤) الثناء . (٥) التعوذ للقراءة . (٦) التسمية سرا أول كل ركعة قبل الفاتحة .

الشافعية

قالوا يسن زيادة لفظ السيادة ، فيقول سيدنا محمد وسيدنا إبراهيم .

ومنها الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا يسن أن يدعو بما يشبه الفاظ القرآن كأن يقول : ربنا لا تزغ قلوبنا ، أو بما يشبه الفاظ السنة كأن يقول : اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ، وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم . ولا يجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس ، كأن يقول اللهم زوجني فلانة أو أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب ، لأنه يبطلها قبل القعود بقدر التشهد ، ويفوت الواجب بعده قبل السلام .

المالكية

قالوا يندب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وله أن يدعو بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة . والافضل الوارد . ومنه « اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا وللمن سبقنا بالإيمان مغفرة عزما . اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أحرنا وما أسررنا وما أعلننا وما أنت أعلم به منا . ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » .

الشافعية

قالوا يسن الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقبل السلام ، بخيرى الدين والدنيا ، ولا يجوز أن يدعو بشيء محرم أو مستحيل أو معلق . فإن دعا بشيء من ذلك بطلت صلاته . والافضل أن يدعو بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كأن يقول : « اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني . أنت المقدم وأنت المؤخر . لا إله إلا أنت » رواه مسلم . ويسن ألا يزيد الإمام في دعائه

(٧) التأمين . (٨) التحميد . (٩) الاسرار بالثناء والتأمين والتحميد . (١٠) الاعتدال عند ابتداء التحريمة وانتهائها . (١١) جهر الامام بالتكبير والتسميع والسلام . (١٢) تفريغ القدمين في القيام قدر اربع اصابع . (١٣) أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم . (١٤) تكبيرات الركوع والسجود . (١٥) أن يقول في ركوعه : « سبحان ربى العظيم » ثلاثا . (١٦) أن يقول في سجوده : « سبحان ربى الأعلى ثلاثا » . (١٧) وضع يديه على ركبتيه حال الركوع . (١٨) تفريغ اصابع يديه حال وضعهما على ركبتيه في الركوع إذا كان رجلا . (١٩) نصب ساقيه . (٢٠) بسط ظهره في الركوع . (٢١) تسوية رأسه بعجزه . (٢٢) كمال الرفع من الركوع . (٢٣) كمال الرفع من السجود . (٢٤) وضع يديه بم ركبتيه ثم وجهه عند النزول للسجود . وعكسه عند الرفع منه . (٢٥) جعل وجهه بين كفيه حال السجود أو جعل يديه حذو منكبيه عند ذلك . (٢٦) أن يبعد الرجل بطنه عن فخذه ، ومرفقيه عن جنبه ، وذراعيه عن الأرض في السجود . (٢٧) أن تلتصق المرأة بطنها بفخذها في السجود . (٢٨) الجلوس بين السجدين (وقد علمت ما فيه مما تقدم) . (٢٩) وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس بين السجدين وحال التشهد .

(٣٠) أن يفتش الرجل رجله اليسرى ، وينصب اليمنى موجهها اصابعها الى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره . (٣١) أن تجلس المرأة على يتيها وأن تضع إحدى فخذيهما على الأخرى ، وتخرج رجلها اليسرى من تحت وركها الأيمن . (٣٢) الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ما تقدم . (٣٣) قراءة الفاتحة فيما بعد الركعتين الأوليين . (٣٤) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الأخير بالصيغة المتقدمة . (٣٥) الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما يشبه الفاظ الكتاب والسنة . (٣٦) الالتفات يمينا ثم يسارا بالتسليمتين . (٣٧) أن ينوى الامام بسلامه من خلفه من المصلين والحفظة وصالحى الجن . (٣٨) أن ينوى المأموم إمامه بالسلام في الجهة التى هو فيها ان كان من يمينه أو يساره ، فان حاذاه نواه بالتسليمتين مع القوم والحفظة وصالحى الجن . (٣٩) أن ينوى المنفرد الملائكة فقط . (٤٠) أن يخفض صوته في

المالكية

زادوا على السنن السابقة سننا أخرى ، وهى :
(١) القيام بقراءة ما زاد على أم القرآن بالفرض ، أما النفل فالقيام فيه أفضل . (٢) كل تشهد سواء كان الأول أو غيره . (٣) كل جلوس تشهد . (٤) السجود على صدر القدمين وعلى الركبتين والكفين . (٥) إنصات المقتدى للامام في الجهر ولو سكت الامام .

فجملته السنن عندهم أربع عشرة سنة ، وهى :
(١) قراءة ما زاد على أم القرآن بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية من الفرض الوقتى المتسع وقته . (٢) القيام لها في الفرض . (٣) الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه حسب ما تقدم . (٤) السر فيما أسر فيه على ما تقدم . (٥) كل تكبيرات الصلاة ، ما عدا تكبيرة الاحرام فانها فرض . (٦) كل تسمية . (٧) كل تشهد . (٨) كل جلوس للتشهد . (٩) الصلاة على النبي ، صلى الله عليه وسلم ، بعد التشهد الأخير . (١٠) السجود على صدور القدمين وعلى الركبتين والكفين . (١١) رد المقتدى على إمامه السلام ، وعلى من على يساره إن كان به أحد شاركه في إدراك ركعة مع الامام على الأقل . (١٢) الجهر بتسليمة التحليل . (١٣) إنصات المقتدى للامام في الجهر . (١٤) الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .

الشافعية

زادوا على السنن المتقدمة سننا أخرى ، وهى :
(١) أن يقول الرجل : « سبحان الله » عند حدوث شيء يريد التنبيه عليه ، بشرط ألا يقصد التنبيه وحده وإلا بطلت الصلاة ، وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه بشرط ألا تقصد اللعب وإلا بطلت صلاتها . ولا يضرها قصد الاعلام ، كما لا يضر زيادته على الثلاث ، وأن توالى التصفيق ، ولكنها لا تبعد إحدى يديها عن الأخرى ثم تعيدها ، وإلا بطلت صلاتها .

(٢) الخشوع في جميع الصلاة ، وهو حضور القلب وسكون الجوارح ، بأن يستحضر أنه بين يدي الله تعالى وأن الله مطلع عليه .

قولية ، وفعلية . فالقولبة اثنتا عشرة ، وهى : دماء الاستفتاح والتعوذ قبل القراءة ، والبسملة ، وقول آمين ، وقراءة سورة بعد الفاتحة كما تقدم ، وجهر الامام بالقراءة كما تقدم . اما المأموم فيكره جهره بالقراءة ، وقول « ملء السموات وملء الأرض » النع بعد التحميد كما تقدم ، وما زاد على المرة الاولى في تسبيح الركوع والسجود ، وما زاد على المرة في قول رب اغفر لى « فى الجلوس بين السجدين ، والصلاة على آله عليه الصلاة والسلام فى التشهد الاخير ، والبركة عليه - عليه السلام - وعلى الآل فيه ، والقنوت فى الوتر جميع السنة .

اما الفعلية - وتسمى الهيئات - فهى ست وخمسون تقريبا : رفع اليدين مع تكبيرة الاحرام ، كون اليدين مبسوطتين عند الرفع المذكور ، كونهما مضمومتى الاصابع عند الرفع المذكور ايضا ، رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع ، حط اليدين عقب ذلك ، وضع اليمين على الشمال حال القيام والقراءة ، جعل اليدين الموضوعتين على هذه الهيئة تحت سرتيه ، نظر المصلى الى موضع سجوده حال قيامه ، الجهر بتكبيرة الاحرام ، ترتيل القراءة ، تخفيف الصلاة اذا كان اماما ، إطالة الركعة الاولى عن الثانية ، تقصير الركعة الثانية ، تفريغ المصلى بين قدميه حال قيامه يسيرا ، قبض ركبتيه بيديه حال الركوع ، تفريغ اصابع اليدين حال وضعهما على الركبتين فى الركوع .

مد ظهره فى الركوع مع استوائه ، جعل راسه حيال ظهره فى الركوع . مجافاة عضديه من جنبه فيه ، ان يبدأ فى السجود بوضع ركبتيه قبل يديه ، ان يضع يديه بعد ركبتيه ، ان يضع جبهته وانفه بعد يديه ، تمكين اعضاء السجود من الأرض ، مباشرتها لمحل السجود كما تقدم ، مجافاة عضديه من جنبه فى السجود ، مجافاة بطنه من فخذه فيه ايضا ، مجافاة الفخذين من الساقين فيه ، تفريغ ما بين الركبتين فيه ايضا ، ان ينصب قدميه فيه ايضا ، جعل بطون اصابع القدمين على الأرض فى السجود ، تفريغ اصابع القدمين فى السجود .

وضع اليدين حدو المنكبين فيه ، بسط كل من اليدين فيه ، ضم الاصابع من اليدين فيه ايضا ، توجيه اصابعهما الى القبلة فيه ايضا ، رفع اليدين أولا فى القيام من السجود الى الركعة ، بان يقوم للركعة الثانية على صدور قدميه ، ان يقوم

(٣) جلوس الاستراحة لمن يصلى من قيام ، بان يجلس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية ، وقبل القيام الى الركعتين الثانية والرابعة . ويسن ان تكون قدر الطمانينة ، ولا يضر زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدين على المعتمد ، ويأتى بها المأموم وإن تركها الامام .

(٤) نية الخروج من الصلاة من أول التسليمة الاولى . فلو نوى الخروج قبل ذلك بطلت صلاته ، وإن نواه فى اثناها أو بعدها لم تحصل السنة .

وتسمى السنن المتقدمة ، وما زاد عليها هنا ، بالهيئات عندهم . ولم يحصروها فى عدد خاص ، وإنما جعلوا لها ضابطا ، وهو ما عدا الأركان والابعاض . وعندهم قسم آخر من السنن يسمى ابعاضا ، وهو ما يجبر بسجود السهو لو ترك ولو همدا . وإنما سميت ابعاضا تشبيها لها بالابعاض الحقيقية ، أى الأركان فى مطلق الجبر ، وعددها مشرون :

(١) القنوت فى امتدال الركعة الأخيرة من الصبح ومن وتر النصف الثانى من رمضان . اما القنوت عند النزلة فى أى صلاة غير ما ذكر ، فلا يعد من لابعاض وإن كان سنة . (٢) القيام له . (٣) الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد القنوت . (٤) القيام لها . (٥) السلام على النبى صلى الله عليه وسلم بعدها . (٦) القيام له . (٧) الصلاة على الآل . (٨) القيام لها . (٩) الصلاة على الصحب . (١٠) القيام لها . (١١) السلام على النبى . (١٢) القيام له . (١٣) السلام على الصحب . (١٤) القيام له . (١٥) التشهد الأول فى الثلاثية والرباعية . (١٦) الجلوس له . (١٧) الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعده . (١٨) الجلوس لها . (١٩) الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير . (٢٠) الجلوس له .

الحنابلة

زادوا على ما تقدم سننا اخرى للصلاة ، منها : قول الامام والمنفرد ، بعد التحميد : « ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شىء بعد » . ومنها : ترتيل القراءة ، ومنها مباشرة اعضاء السجود لمحلها ، سوى الركبتين فتكره المباشرة بهما ، ومنها : الإشارة بوجهه نحو القبلة فى ابتداء السلام ، ومنها : ان يزيد فى التفاته الثانى بالسلام عن التفاته الاول . فيجمله السنن عندهم ثمان وستون وهى قسمان :

الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ، ومساواتها لها وتطويل الثانية عن الأولى خلاف الأولى كما تقدم . إسماع المصلي نفسه القراءة في الصلاة السرية ، قراءة المأموم في الصلاة السرية ، تأمين المأموم والفد مطلقا ... أى في السرية والجهرية ، تأمين الإمام في الصلاة السرية فقط ، الاسرار بالتأمين ، تسوية المصلي ظهره في الركوع ، وضع يديه علي ركبتيه فيه ، تمكين اليدين من الركبتين فيه أيضا ، نصب الركبتين ، التسبيح في الركوع بأن يقول : « سبحان ربى العظيم » كما تقدم ...

مباعدة الرجل مرفقيه عن جنبه ، التحميد للفد والمقتدى . التكبير حال الخفض والرفع إلا في القيام من اثنتين فينتظر بالتكبير حتى يستقل قائما ، ولا يقوم المأموم من اثنتين حتى يستقل إمامه ، تمكين الجبهة من الأرض في السجود ، تقديم اليدين على الركبتين عند الهوى له ، تأخيرهما عن الركبتين عند القيام ، وضع اليدين حذو الأذنين أو قريبا في السجود مع ضم أصابعهما وجعل رءوسهما للقبلة ، أن يباعد الرجل في السجود مرفقيه عن ركبتيه وبطنه عن فخذه وضبعه عن جنبه مع مراعاة التوسط في ذلك . وأما المرأة فتكون منضمة لبناء أمرها على الستر كما تقدم ...

رفع العجز في السجود ، الدعاء فيه ، التسبيح فيه ، الافضاء في الجلوس كله وقد تقدم تفصيله ، وضع الكفين على رأس الفخذين في الجلوس ، تفريج ما بين الفخذين في الجلوس ، عقد ما عدا السبابة والابهام من أصابع اليد اليمنى تحت إبهامها في جلوس التشهد مطلقا مع مد السبابة والابهام وتحريك السبابة دائما يمينا وشمالا ، القنوت في صلاة الصبح خاصة ، كونه قبل الركوع في الركعة الثانية ، لفظه الخاص « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ، ونخشع لك ، ونخلع ونترك من يكفرك . اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجذ إن عذابك بالكافرين ملحق » وهو رواية الإمام مالك . دعاء قبل السلام ، كونه سرا ، كون التشهد سرا ، تعميم الدعاء ، التيامن بتسليمة التحليل فقط

الخفيفة

قالوا المندوب والادب والمستحب بمعنى واحد ، وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يواظب

كذلك للركعة الثالثة . أن يقوم كذلك للركعة الرابعة ، أن يعتمد يديه على ركبتيه في النهوض لبقية صلاته ، الافتراس في الجلوس بين السجدين ، الافتراس في التشهد الاول ، التورك في التشهد الثاني ، وضع اليدين على الفخذين في التشهد الاول ، بسط اليدين على الفخذين في التشهد الاول ، ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدين في التشهدين الاول والثاني ، قبض الخنصر والبصر من يده اليمنى وتحليق إبهامه مع الوسطى في التشهد مطلقا ، أن يشير بسببته عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد ، ضم أصابع اليسرى في التشهد ، جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة ، الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام ، الالتفات يمينا وشمالا في تسليمه ، أن ينوى بسلامه الخروج من الصلاة ، زيادة اليمين على الشمال في الالتفات ، الخشوع في الصلاة .

والمرأة فيما تقدم كالرجل ، إلا أنها لا يسن لها المجافاة السابقة في الركوع والسجود ، بل السنة لها أن تجمع نفسها وتجلس مسدلة رجليها عن يمينها ، وهو الأفضل ، وتسر القراءة وجوبا إن كان يسمعها اجنبى ، والخنش المشكل كالانثى .

وقد ذكر بعض المذاهب مندوبات للصلاة نوضحها فيما يلي :

الشافعية والحنابلة

قالوا لا فرق بين المندوب والسنة والمستحب ، بل كلها الفاظ مترادفة على معنى واحد . فالسنة المتقدمة للصلاة تسمى أيضا مندوبا ومستحبا .

المالكية

قالوا مندوبات الصلاة ثمانية وأربعون : نية الأداء والقضاء في محلها ، نية عدد الركعات ، الخشوع (وهو استحضار عظمة الله وهيئته ، وأنه لا يعبد سواه ... وهذا هو المندوب . وأما أصل الخشوع فواجب) ، رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الاحرام فقط وإرسالها بوقار ، إكمال سورة بعد الفاتحة ، تطويل قراءة الصبح والظهر مع ملاحظة أن الظهر دون الصبح ، تقصير القراءة في العصر والمغرب ، توسط القراءة في العشاء ، تقصير الركعة

الشافعية والحنابلة

قالوا تسن لهما وإن لم يخشيا مرور أحد بين يديهما . وقدرها الشافعية بثلاثي ذراع على الأقل .

وأما المأموم فسترة الامام سترة له . ويشترط فيها أن تكون طول ذراع فأكثر ، أما غلظها فلا حد لأقله .

المالكية

قالوا يشترط الا تقل عن غلظ الرمح

وبستجب أن يميل عنها يمينا أو يسارا بحيث لا يقابلها .

الشافعية

قالوا كونها على يساره ولى .

وأن يكون مستويا مستقيما ، وأن تقرب منها قدر ثلاثة أذرع من ابتداء قدميه . فإن وجد ما يصلح أن يكون سترة ولكن بعسر غرضه بالأرض لصلابتها وضعه بين يديه عرضا ، وهو أولى من وضعه طولا . فإن لم يجد شيئا أصلا ، خط خطأ بالأرض كالهلال ، وهو أولى من غيره من الخطوط .

المالكية

قالوا يكون بين المصلي وسترته قدر مرور الهرة أو الشاة زائدا على محل ركوعه وسجوده . ولا يكفى وضع الساتر على الأرض لا طولا ولا عرضا ، بل لابد من وضعه منصوبا كما تقدم . كما قالوا لا يصح السترة إلا بشيء مرتفع في غلظ رمح وطول ذراع كما تقدم . ويشترط أن يكون ثابتا فلا تصح بخط ولا بصبي لا يثبت .

الشافعية

قالوا لا يصح الاستتار بالخط الذي كالهلال ، بل

عليه كما تقدم . فمن آداب الصلاة : الا ينظر المصلي الى شيء يشغله عنها : كأن يقرأ مكتوبا بالحائط ، أو يتلوه بنقوشه أو نحو ذلك . أن ينظر في قيامه الى موضع سجوده ، وفي ركوعه الى ظاهر قدميه ، وفي سجوده الى ما لان من أنفه ، وفي قعوده الى حجره ، وفي سلامه الى كتفيه . الاجتهاد في دفع السعال الطارئ قهرا بقدر الاستطاعة . اما السعال المتصنع - وهو الحاصل بغير عذر - فإنه مبطل للصلاة إذا اشتمل على حروف كالجشاء كما يأتي .

الاجتهاد في دفع التثاؤب لقوله صلى الله عليه وسلم : « التثاؤب في الصلاة من الشيطان ، فإذا تثاؤب أحدكم فليكظم ما استطاع » ، أى فليدفعه بنحو أخذ شفته السفلى بين أسنانه ، فإن لم يستطع ذلك فطوى فمه بكفه أو بظاهر يده اليسرى . التسمية بين الفاتحة والسورة . أن يخرج الرجل يديه من كفيه عند التحريمة ، أما المرأة فلا تفعل ذلك محافظة على سترها . أن يقوم المصلي عند سماع «حى على الصلاة» ممن يقيم الصلاة . شروع الامام في الصلاة بالفعل عند قول المبلغ : « قد قامت الصلاة » ليحقق القول بالفعل . أن يدفع المصلي من يمين يديه بإشارة خفيفة ولا يزيد على ذلك .

مبحث سنن الصلاة الخارجة عنها

وأما سنن الصلاة الخارجة عنها ، فمنها : اتخاذ السترة لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم فليصل الى سترة ، وليدن منها » .

المالكية والحنفية

قالوا اتخاذ السترة مندوب . وهذا لا يناقئ إثم المصلي بتركها في طريق الناس إن مر أحد بالفعل بين يديه . فالإثم بمرور أحد بين يديه بالفعل لا بترك السترة .

والسترة هي ما يجعله المصلي بين يديه أنبج المرور . وإنما تسن للامام والمنفرد أن خشيا مرور أحد بين يديهما .

امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر ، والا يزيد
ما بين رعوس الأصابع ونهاية ما وضعه من جهة
القبلة على ثلاثة أذرع .

مبحثُ المُرورِ بينَ يَدَيِ المُصليِّ

ويحرم المرور بين يدي المصلي — ولو لم يتخذ
سترة — بلا عذر .

الشافعية

قالوا لا يحرم المرور بين يدي المصلي إلا إذا اتخذ
سترة بشرائطها المتقدمة ... وإلا فلا حرمة ولا
كراهة ، وإن كان خلاف الأولى .

كما يحرم على المصلي أن يتعرض بصلاته
لمرور الناس بين يديه ، بأن يصلي بدون سترة
بمكان يكثُر فيه المرور ، أن مر بين يديه أحد .

الشافعية والحنابلة

قالوا إن تعرض المصلي بصلاته في موضع يحتاج
للمرور فيه يكره مطلقا ، سواء مر أحد أو لم يمر بين
يديه .

فيأثم بمرور الناس بين يديه بالفعل لا بترك
السترة ، فلو لم يمر أحد لا يأثم ... لأن اتخاذ
السترة في ذاته ليس واجبا . ويأثم من تعرض
المصلي وكان للمار مندوحة ، ولا يأثم من لم
يتعرض المصلي ولم يكن للمار مندوحة . وإذا
قصر أحدهما دون الآخر أثم وحده .

الشافعية

قالوا لا إثم عليهما في هذه الحالة .

الحنابلة

قالوا يأثم المار فقط . وإن كان المقصر المصلي قلا
إثم عليه .

لا بد أن يكون مستقيما عرضا أو طولاً ، وكونه طولاً
أولى .

ويصح الاستتار بظهر الآدمي غير الكافر والمرأة
الأجنبية . ويصح بالسترة المغصوبة وإن حرم
العصب ، وكذا السترة النجسة .

الشافعية

قالوا لا يصح الاستتار بالآدمي مطلقا .

الحنابلة

قالوا يصح الاستتار بالآدمي مطلقا بظهره أو
غيره ، ولا يصح الاستتار بالمغصوبة ، والصلاة اليها
مكروهة .

المالكية

قالوا لا يصح الاستتار بالنجس كقصبة
المرحاض .

ويصح اتخاذ السترة من جدار أو عصا أو أثاث
أو نحو ذلك بلا ترتيب بينها ، فله أن يستتر بأحداها
مع وجود غيرها .

الشافعية

قالوا إن مراتب السترة أربع ، لا يصح الانتقال
عن مرتبة منها إلى التي تليها إلا إذا لم تسهل
الأولى . فالمرتبة الأولى هي الأشياء الثابتة الطاهرة
كالجدران والعمد . والمرتبة الثانية العصا المفروزة
ونحوها كالأثاث إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع
السترة . والمرتبة الثالثة المصلي التي يتخذها
للصلاة عليها ، من سجادة ومبأة ونحوهما ، بشرط
أن تكون من فرش المسجد ، فإنها لا تكفي في
السترة . والمرتبة الرابعة الخط في الأرض بالطول
أو بالعرض ، وكونه بالطول أولى .

ويشترط في المرتبتين الأولى والثانية أن تكون
ارتفاع ثلثي ذراع فأكثر ، والا يزيد ما بينها وبين
المصلي على ثلاثة أذرع فأقل من رعوس الأصابع
بالنسبة للقائم ، ومن الركبتين بالنسبة للجالس .
ويشترط في المرتبتين الثالثة والرابعة أن يكون

المالكية

قالوا إن صلى لستره حرم المرور بينه وبين سترته ، ولا يحرم المرور من ورائها . وإن صلى لغير ستره ، حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط .

الشافعية

قالوا إن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي وسترته هو ثلاثة أذرع فأقل .

الحنابلة

قالوا إن اتخذ المصلي ستره حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت ، وإن لم يتخذ ستره حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه .

ويسن للمصلي أن يدفع المار بين يديه بالإشارة بالعين أو الراس أو اليد ، فإن لم يرجع في دفعه بما يستطيعه . ويقدم الأسهل فالأسهل ، بشرط ألا يعمل في ذلك عملاً كثيراً يفسد الصلاة .
ومن السنن الخارجة عن الصلاة : الأذان والاقامة . وسيأتى الكلام عليهما في باب خاص بهما

الحنفية

قالوا يرخص له في فعل ذلك ولم يعدوه سنة ، وليس له أن يزيد على نحو الإشارة بالرأس أو العين أو التسبيح . وللمرأة أن تصفق بيديها مرة أو مرتين .

المالكية

قالوا يندب له أن يدفع المار بين يديه .

مكروهات الصلاة

وأما مكروهاتها ، فمنها العبث القليل بيده في ثوبه أو لحيته أو نحو ذلك بدون حاجة . أما إذا كان لحاجة — كإزالة العرق عن وجهه أو التراب المؤذي — فلا يكره

ويجوز المرور بين يدي المصلي لسد فرجة في الصف ، سواء كان موجوداً مع المصلين قبل الشروع في الصلاة أو دخل وقت الشروع فيها .

المالكية

قالوا الداخل الذي لم يشرع في الصلاة ، لا يجوز له ذلك إلا إذا تعين ما بين يدي المصلي طريقاً له .

كما يجوز مرور من يطوف بالبيت بين يدي المصلي على تفصيل في المذاهب .

المالكية

أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصل لم يتخذ ستره . أما المستتر فالمرور بين يديه كغيره . وكذلك يكره مرور الطائف أمام مستتر ، وأما أمام غيره فلا .

الحنفية

قالوا يجوز المرور بين يدي المصلي للطائف بالبيت ، وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة وخلف مقام إبراهيم عليه السلام ... وإن لم يكن بين المصلي والمار ستره .

الحنابلة

قالوا لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمكة كلها وحرمتها .

الشافعية

قالوا يجوز مرور من يطوف بالبيت أمام المصلي مطلقاً .

وفي القدر الذي يحرم المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب .

الحنفية

قالوا إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء ، فيحرم المرور بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده . وإن كان يصلي في مسجد صغير ، فإنه يحرم المرور من موضع قدميه إلى حائط القبلة ، وقدر باربعين ذراعاً على المختار .

ومنها افتراش ذراعيه ، أى مدهما كما يفعل السبع .

المالكية

قالوا الإقعاء بهذا المعنى محرم ، ولا يبطل الصلاة على الأظهر . وأما المكروه عندهم فله أربع صور : منها أن يجعل بطون أصابعه للأرض ناصبا قدميه جاعلا أليتيه على عقبيه ، أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض .

ومنها تشمير كفيه عن ذراعيه .

المالكية

قيدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة . وأما إذا كان مشمرا قبل الدخول فيها لحاجة ودخلها كذلك ، أو شمر في الصلاة لا لأجلها ، فلا كراهة .

ومنها الإشارة بالعين أو الحاجب واليد ونحوها ... إلا إذا كانت الإشارة لحاجة — كرد السلام ونحوه — فلا تكره .

الحنفية

قالوا تكره الإشارة مطلقا ، ولو كانت كرد السلام ، إلا إذا كان المصلي يدفع المار بين يديه ، فإن له أن يدفعه بالإشارة ونحوها كما تقدم .

المالكية

قالوا الإشارة باليد أو الرأس كرد السلام واجبة في الصلاة . أما السلام بالإشارة ابتداء فهو جائز على الراجح . وتجوز الإشارة لأي حاجة إن كانت خفيفة وإلا منعت . وتكره للرد على مشمت .

ومنها عقص شعره — وهو شدة على مؤخر الرأس — بأن يفعل ذلك قبل الصلاة ، ويصلي وهو على هذه الحالة . أما إذا فعله في الصلاة فبطل إذا اشتمل على عمل كثير .
ومنها رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه في الصلاة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن

ومنها فرقة الأصابع ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقمق أصابعك وأنت في الصلاة » . رواه ابن ماجه .

ومنها تشبيك الأصابع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج صلى الله عليه وسلم بينها » . رواه الترمذى وابن ماجه .

ومنها أن يضع يده على خاصرته . ومنها الالتفات يمينا أو يسارا لغير حاجة — كحفظ متاعه — وفيه تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا المكروه هو الالتفات بالعنق فقط . أما الالتفات بالعين يمينا أو يسرة فيباح ، وبالصدر إلى غير جهة القبلة ، قدر ركن كامل ، مبطل للصلاة كما سيأتى .

الشافعية

قالوا يكره الالتفات بالوجه . أما بالصدر فمبطل مطلقا ، لأن فيه انحرافا عن القبلة .

المالكية

قالوا يكره الالتفات مطلقا ، ولو بجميع جسده ، ما دامت رجلاه للقبلة وإلا بطلت الصلاة .

الحنابلة

قالوا إن الالتفات مكروه ، وبطل الصلاة به إن استدار بجملته أو استدبر القبلة ... ما لم يكن في الكعبة أو في شدة خوف ، فلا تبطل الصلاة إن التفت بجملته ، ولا تبطل لو التفت بصدره ووجهه ، لأنه لم يستدبر بجملته .

ومنها الإقعاء ، وهو أن يضع أليتيه على الأرض وينصب ركبتيه ، لقول أبي هريرة رضى الله عنه : « نهانى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عن نقر كنقر الديك ، واقعاء كاقعاء الكلب ، والفتات كالفتات الثعلب » .

ومنها الاضطباع ، وهو أن يجعل الرداء تحت
ابطه الأيمن ، ثم يلقي طرفه على كتفه الأيسر
ويترك الآخر مكشوفاً . ومنها اتمام قراءة السورة
حال الركوع . أما اتمام قراءة الفاتحة حال الركوع
فمبطل للصلاة ، حيث كانت قراءة الفاتحة فرضاً .

الحنفية

قالوا إن إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه ،
كإتمام قراءة السورة حاله ، لأن قراءة الفاتحة
ليست فرضاً عندهم كما تقدم ... إلا أن الكراهة في
إتمام الفاتحة حال الركوع تحريمية ، بخلاف إتمام
السورة .

ومنها الاتيان بالأذكار المشروعة ، للانتقال من
ركن الى ركن ، في غير محلها ... لأن السنة أن
يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال ، وانتهائه
عند انتهائه . فيكره أن يكبر للركوع مثلاً بعد أن
يتم ركوعه ، أو يقول سمع الله لمن حمده بعد تمام
القيام ، بل المطلوب أن يملأ الانتقال بالتكبير
وغيره من أوله الى آخره .

الحنابلة

قالوا إن ذلك مبطل للصلاة إن تعمده . فلو كبر
للركوع بعد تمامه مثلاً ، بطلت صلاته إن كان
عامداً . ويجب عليه سجود السهو إن كان ساهياً .
لأن الاتيان بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهائه
واجب .

المالكية

قالوا إن ذلك خلاف المندوب ، لأن الاتيان بالأذكار
المشروعة للانتقالات في ابتدائها مندوب كما تقدم .

ومن المكروهات تغميض عينيه الا لمصلحة ،
كتغميضها عما يوجب الاشتغال والتلهي .
ومنها رفع بصره الى السماء ، لقوله صلى الله
عليه وسلم : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى

أعجم على سبحة أعظم ، وألا أكف شعراً ولا
قويماً » . رواه الشيخان .

المالكية

قالوا ضم الشمر إن كان لأجل الصلاة كره ،
وإلا فلا .

ومنها الاندراج في الثوب (كالحرام ونحوه)
بحيث لا يدع منفذا يخرج منه يديه . ويعبر
الفقهاء عن ذلك باشتمال الصماء . « فان لم يكن
له الا ثوب فليتزرب به ، ولا يشتمل اشتمال
اليهود » .

الحنابلة

قالوا إن اشتمال الصماء المكروه ، هو أن يجعل
وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن ، ويجعل طرفيه على
عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحته ثوب آخر ... وإلا
لم يكره .

الشافعية

لم يذكروا اشتمال الصماء في مكروهات الصلاة .

ومنها أن يسدل رداءه على كتفيه (كالحرام
والملاءة) بدون أن يرد أحد طرفيه على الكتف
الأخر ، « وأن يغطي الرجل فاه » ... وهذا إن
كان بعير عذر ، والا فلا يكره .

المالكية

قالوا التاء الرداء على الكتفين مندوب ، بل يتأكد
لامام المسجد . ويندب أن يكون طوله ستة أذرع
وعرضه ثلاثة إن أمكن ذلك ، ويعوم مقامه
« البرس » .

الشافعية

لم يذكروا سدل الرداء المذكور في مكروهات
الصلاة .

حيوان أو غيرها ، فإذا لم يشغله لا تكره الصلاة اليها .

الحنفية

قالوا تكره الصلاة الى صورة الحيوان مطلقاً ، وإن لم تشغله ، سواء كانت فوق رأس المصلي أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه أو يساره أو بحدائه . واشدها كراهة ما كانت أمامه ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه ... إلا أن تكون صغيرة بحيث لا تظهر إلا بتأمل ، كالصورة التي على الدينار . فلو صلى ومعه دراهم عليها تماثيل لا يكره . وكذا لا تكره الصلاة الى الصورة الكبيرة إذا كانت مقطوعة الرأس . أما صورة الشجر فإن الصلاة لا تكره اليها إلا إذا شغلته .

الحنابلة

قالوا يكره أن يصلى الى صورة منصوبة أمامه ، ولو صغيرة لا تبدو للناظرين إلا بتأمل ، بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة أو خلفه أو فوقه أو عن أحد جانبيه .

ومنها صلاته خلف صف فيه فرجة .

الحنابلة

قالوا إن كان يصلى خلف الصف الذى فيه فرجة ... فإن كان وحده بطلت صلاته ، وإن كان مع غيره كرهت صلاته .

ومنها الصلاة فى المذبة والمجزرة وقارعة الطريق والحمام ومعاطن الإبل ، أى مباركها .

المالكية

قالوا تجوز الصلاة بلا كراهة فى المذبة والمجزرة ومحجة الطريق - أى وسطها - إن أمنت النجاسة . أما إذا لم تؤمن . فإن كانت محقة أو مغشونة ، كانت الصلاة باطلة . وإن كانت مشكوك ، أعيدت فى الوقت فقط ... إلا فى محجة الطريق إذا صلى فيها لصيق المسجد وشك فى الطهارة ، فلا إعادة عليه . وأما فى معاطن الإبل - أى محال بروكها للشرب الثانى

السماء (أى فى الصلاة) ؟ .. ليتنهن أو لتخطن أبصارهم » رواء البخارى .

المالكية

قالوا إن كان ذلك للموعظة والاعتبار بآيات السماء ، فلا يكره .

الحنابلة

استثنوا من ذلك الرفع حال التجشئ ، فإنه لا يكره .

ومنها أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة أو آية فوق التى قرأها فى الأولى : كأن يقرأ فى الركعة الأولى «سورة الانشراح» وفى الثانية «الضحى» أو يقرأ فى الأولى «قد أفلح من زكاه» وفى الثانية «والشمس وضحاها» ونحو ذلك . أما تكرار السورة فى ركعة واحدة أو فى ركعتين ، فمكروه فى الفرض والنفل إذا كان يحفظ غيرها .

الحنفية

قالوا إن هذا مقيد بالصلاة المفروضة . أما النفل فلا يكره فيه التكرار .

الحنابلة

قالوا إنه غير مكروه . وإنما المكروه تكرار الفاتحة فى ركعة واحدة ، وقراءة القرآن كله فى صلاة مرص واحدة لا فى صلاة نافلة .

ومنها أن يكون بين يدي المصلى تنور أو كابون فيه جمر ، لأن هذا تشبه بالمجوس .

الشافعية

لم يذكروا أن الصلاة الى تنور أو كابون مكروهة .

ومنها أن يكون بين يديه ما يشغله من صورة

المالكية

قالوا الصلاة في المقبرة جائزة بلا كراهة إن أمنت النجاسة ، فان لم تؤمن النجاسة ففيه التفصيل المتقدم في الصلاة في المذيلة ونحوها .

وللصلاة مكروهات أخرى . وقد ذكرت المكروهات كلها مجموعة عند كل مذهب على النحو التالي :

الحنفية

عدوا المكروهات كما يأتي :

ترك واجب أو سنة مؤكدة عمداً ، وهو مكروه تحريماً ... إلا أن إثم ترك الواجب أشد من إثم ترك السنة المؤكدة . عبثه بثوبه وبدنه . رفع الحصى من أمامه مرة إلا للسجود . فرقة الأصابع . تشبيكها . التخصر . الالتفات بعنفه (لا بعينه فانه مباح ، ولا بصره فانه ميطل) . الإقعاء . افتراش ذراعيه . تشمير كفيه عن ذراعيه ...

صلاته في السراويل وبحوها مع قدرته على لبس القميص . رد السلام بالإشارة . التربع بلا عذر . عقص شعره . الاعتجار (وهو شد الرأس بالمنديل مع ترك وسطها مكشوفاً) . رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود . سدل إزاره . إندراجه في الثوب بحيث لا يدع منفذا يخرج يديه منه . جعل الثوب تحت إبطه الأيمن وطرح جانبه على عاتقه الأيسر أو عكسه ...

إتمام القراءة في غير حالة القيام : إطالة الركعة الأولى في كل شمع من التطوع ... إلا أن يكون مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو مأثوراً عن صحابي كقراءة « سبح » و « قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » في الوتر ، لأنه ملحق بالنوافل في القراءة . تطويل الركعة الثانية على الركعة الأولى . ثلاث آيات فاكثر في جميع الصلوات المفروضة بالاتفاق ، والنفل على الأصح . تكرار السورة في ركعة واحدة أو ركعتين في الفرض ، أما النفل فلا يكره فيه التكرار .

قراءة سورة أو آية فوق التي قراها . فصله بسورة بين سورتين قراها في ركعتين . كان نقراً في الأولى « قل هو الله أحد » وفي الثانية « قل أعوذ

بالحسين عسى - فهي مكروهة ولو أمنت النجاسة ، وتماد الصلاة في الوقت - ولو كان عامداً - على أحد قولين . وأما الصلاة في مبيتها ومقيلها ، فليست بمكروهة على المعتمد إذا أمنت النجاسة .

الحنابلة

قالوا الصلاة في المذيلة والمجزرة وقارعة الطريق والحمام ومعادن الأبل ، حرام وباطلة إلا لعذر ، كان حبس بها ، ومثلها سقوفها ... إلا صلاة الجنائز ، فتصح بالمقبرة وعلى سطحها .

مبحث الصلاة في المقبرة

وكذا تكره الصلاة في المقابر على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا تكره الصلاة في المقبرة إذا كان القبر بين يدي المصلي ، بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه . أما إذا كان خلفه أو فوقه أو تحت ماهر واقف عليه ، فلا كراهة على التحقيق . وقد قيدت الكراهة بالألا يكون في المقبرة موضع أهد للصلاة لا نجاسة فيه ولا قدر ، وإلا فلا كراهة . وهذا في غير قبور الأنبياء ، فلا تكره الصلاة عليها مطلقاً .

الحنابلة

قالوا إن الصلاة في المقبرة - وهي ما احتوت على ثلاثة قبور فاكثر ، في أرض موقوفة للدفن - باطلة مطلقاً . أما إذا لم تحتو على ثلاثة - بأن كان بها واحد أو اثنان - فالصلاة فيها صحيحة بلا كراهة... إن لم يستقبل القبر ، وإلا كره .

الشافعية

قالوا تكره الصلاة في المقبرة غير المنبوشة - سواء كانت القبور خلفه أو أمامه أو على يمينه أو شماله أو تحته - إلا قبور الشهداء والأنبياء ، فان الصلاة لا تكره فيها ... ما لم يقصد تعظيمهم ، وإلا حرم . أما الصلاة في المقبرة المنبوشة بلا حائل ، فانها باطلة لوجود النجاسة بها .

ان يخص الانسان نفسه بمكان في المسجد يصلى فيه بحيث يصير ذلك عادة له . القيام خلف صف فيه فرجة . الصلاة في ثوب فيه تصاوير . أن يصلى الى صورة - سواء كانت فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بحدائه - إلا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس أو لغير ذي روح . الصلاة الى تنور أو كانون فيه جمر ، أما الصلاة إلى القنديل والسراج فلا كراهة فيها . الصلاة بحضرة قوم نيام . مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة . تعيين سورة لا يقرأ غيرها إلا ليسر عليه .

الشافعية

عدوا مكروهات الصلاة كما يأتي :

الالتفات ، بوجهه لا بصدرة ، في غير المستلقى بلا حاجة ، أما المستلقى - وهو الذي يصلى مستلقيا على ظهره لعدو - فان الالتفات بوجهه مبطل لصلاته . جعل يديه في كفيه عند تكبيرة التحريم وعند الركوع والسجود ، وعند القيام في التشهد الأول ، وعند الجلوس له أو للأخير ، بالنسبة للذكر دون الأنثى ، الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوهما - ولو من آخرس - بلا حاجة ، أما اذا كانت الإشارة لحاجة - كرد السلام ونحوه - فلا كراهة ... ما لم تكن على وجه اللعب ، وإلا بطلت .

الجهر في موضع الاسرار وعكسه بلا حاجة . جهر المأموم خلف الإمام إلا بالتأمين . وضع اليد في الخاصرة بلا حاجة . الاسرار في الصلاة ، مع عدم النقص عن الواجب ، وإلا بطلت . إصااق الذكر غير العارى عضديه بجنبه وبطنه بفخذه في ركوعه وسجوده ، أما الأنثى والعارى فينبغي لكل منهما أن يضم بعضه الى بعض . الاقواء المتقدم تفسيره . ضرب الأرض بجهته حال السجود مع الطمانينة ، وإلا بطلت . وضع ذراعيه على الأرض حال السجود كما يفعل السبع بلا حاجة ...

ملازمة مكان واحد للصلاة فيه لغير الإمام في المحراب ، أما هو فلا يكره له على الراجح . البالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول - ولو بما يندب بعد التشهد الأخير - إذا كان غير مأموم ، وإلا فلا كراهة . الاضطباع المتقدم تفسيره . تشبيك الأصابع . فرقتها . إسبال الأزار ، أى ارخاؤها على الأرض . تغميض بصره لغير صدر ... وإلا فقد يجب اذا كانت الصفوف عراة ، وقد يسن إذا كان يصلى الى حائط منقوش . رفع بصره الى

رب الناس » ، ويرك وسطهما « قل أعوذ برب الفلق » - لما فيه من شبه التفضيل والهجر . شم الطيب قصدا . ترويقه بالمروحة أو بالثوب مرة أو مرتين ، فان زاد على ذلك بطلت صلاته . تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره . ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع . ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد . ترك وضع يمينه على يساره بالكيفية المتقدمة حال القيام . التثاؤب ، فان غلبه فليكظم ما استطاع (كأن يضع ظهر يده اليمنى أو كفه على فيه في حالة القيام ، ويضع ظهر يساره في غيره) . تغميض عينيه إلا لمصلحة . رفع بصره للسماء . التمطى . العمل القليل المنافي للصلاة .

أما المطلوب فيها فهو منها كتحرريك الأصابع . ومنه : قتل قملة بعد أخذها من غير عذر ، فان شغلته بالعض فلا يكره قتلها مع التحرز من دمها . تغطية أنفه وفمه . وضع شيء لا يدوب في فمه اذا كان يشغله عن القراءة السنونة أو يشغل باله . السجود على كور عمامته . الاقتصار على الجبهة في السجود بلا عذر - كمرض قائم بالأنف - وهو يكره تحريما ، الصلاة في الطريق وفي الحمام وفي الكنيف وفي المقبرة . الصلاة في أرض الغير بلا رضاه . الصلاة قريبا من نحاسة ...

الصلاة مع شدة الحصر بالببول أو الغائط أو الريح ... فان دخل في الصلاة - وهو على هذه الحالة - ندب له قطعها ، إلا اذا خاف فوات الوقت أو الجماعة . الصلاة في ثياب ممتهنة لا تصان عن الدنس . الصلاة وهو مكشوف الرأس تكاسلا ، أما إن كان للتدلل والتضرع ، فهو جائز بلا كراهة . الصلاة بحضرة طعام يميل طبعه اليه ، إلا اذا خاف خروج الوقت أو الجماعة .

الصلاة بحضرة كل ما يشغل البال - كالزينة ونحوها - أو يخل بالخشوع - كاللهو واللعب - ولهذا نهى عن الاتيان للصلاة بالهرولة ، بل السنة أن يأتى اليها بالسكينة والوقار . عد الآى والتسبيح باليد . قيام الإمام بجملته في المحراب ، لا قيامه خارجه وسجوده فيه ... إلا اذا ضاق المكان ، فلا كراهة . قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد ، أو قيامه على الأرض وحده ، وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه ...

القدمين دائما . التفكير في أمور الدنيا . حمل شيء بكم أو فم ، إن لم يمنع ما في الفم خروج الحروف من مخرجها ، وإلا أبطل . العبث باللحية أو غيرها . حمد العاطس . الإشارة باليد أو الرأس للرد على مشمت ...

حك الجسد لغير ضرورة إن كان قليلا عرفا ، وأما لضرورة فجائز ، وإن كثر أبطل . التيسم اختيارا إن كان قليلا عرفا ، والا أبطل الصلاة ولو اضطرارا . ترك سنة خفيفة عمدا ، كتكبيرة أو تسمية ، وأما ترك السنة المؤكدة فحرام . قراءة سورة أو آية في غير الأوليين من الفريضة . التصفيق لحاجة تتعلق بالصلاة - رجلا كان المصفيق أو امرأة - والتسبيح عند الحاجة . اشتغال الصماء . الاضطباع ... وتقدم تفسيرهما .

الحنابلة

عدوا مكروهات الصلاة كما يأتي :

الصلاة بأرض الخسف . الصلاة ببقعة نزل بها عذاب كأرض بابل . الصلاة في الطاحون . الصلاة على سطح الطاحون . الصلاة في الأرض السبخة ، ولا تكره بيعة وكنيسة - ولو مع صور - ما لم تكن منصوبة أمامه . سدل الرداء . اشتغال الصماء ... وقد تقدم تفسيرهما . تغطية الوجه . تغطية الفم والأنف . تشمير الكم بلا سبب . شد الوسط بما يشبه شد الزنار . شد وسط الرجل والمرأة على القميص ولو بما لا يشبه الزنار كمنديل ، أما الحزام على نحو القفطان فلا بأس به ...

القنوت في غير الوتر ... إلا لنزلة ، فإنه يسن للامام الأعظم أن يقنت في جميع الصلوات ما عدا الجمعة . الالتفات اليسر بلا حاجة - سواء كان بوجهه فقط أو به مع صدره - فإن التفت كثيرا ، بحيث يستدبر القبلة بجملته ، بطلت صلاته ... ما لم يكن في الكعبة أو في شدة خوف ، فإنها لا تبطل . رفع بصره إلى السماء ، إلا في حال التجشئ إذا كان يصلي مع الجماعة ، فيرفع وجهه حتى لا يؤذيه برائحته ... ولا كراهة في ذلك . الصلاة إلى صورة منصوبة أمامه . السجود على صورة ...

حمل المصلي شيئا فيه صورة ، ولو صغيرة كالصورة التي على الدرهم أو الدينار . الصلاة إلى وجه الأدمي أو الحيوان . الصلاة إلى ما يشغله كحائط منقوش . حمل المصلي ما يشغله . استقباله

السماء ، ولا يسن النظر إلى السماء إلا عقب الوضوء فقط ...

كف الشعر والثوب . تغطية الفم بيده أو غيرها لغير حاجة ، أما للحاجة - كدفع التثاؤب - فلا يكره . البصق أماما ويمينا لا يسارا . الصلاة مع مدافعة الحدث . الصلاة بحضرة ما تشاءه نفسه من طعام أو شراب . الصلاة في الطريق التي يكثر بها مرور الناس كقارعة الطريق والمطاف . الصلاة في محال المعصية كالحمام ونحوه . الصلاة في الكنيسة . الصلاة في موضع شأنه النجاسة كمزبلة ومجزرة ومعطن إبل . استقبال القبر في الصلاة . الصلاة وهو قائم على رجل واحدة . الصلاة وهو قارن بين قدميه . الصلاة عند غلبة النوم . الصلاة منفردا عن الصف والجماعة قائمة ، إذا كانت الجماعة مطلوبة ، وإلا فلا ... وهذا كله إن اتسع الوقت ، وإلا فلا كراهة أصلا .

المالكية

قالوا مكروهات الصلاة هي :

التعوذ قبل القراءة في الفرض الأصلي . البسملة قبل الفاتحة أو السورة كذلك ، وأما في النفل - ولو مندورا - فالأولى ترك التعوذ والبسملة ... إلا لمراعاة الخلاف ، فالأولى حينئذ الاثنان بالبسملة في الفرض وغيره . الدعاء قبل القراءة أو في أثناءها . الدعاء في الركوع ، الدعاء قبل التشهد . الدعاء بعد غير التشهد الأخير . دعاء المأموم بعد سلام الامام . الجهر بالدعاء المطلوب في الصلاة . الجهر بالتشهد . السجود على ملبوس المصلي ...

السجود على كور العمامة ، ولا إعادة عليه إن كان خفيفا - كالطاقة والطاقتين - فإن كان غير خفيف أماد في الوقت . السجود على ثوب غير ملبوس للمصلي . السجود على سباط أو حصير ناعم إن لم يكن فرش مسجد ، وإلا فلا كراهة . القراءة في الركوع أو السجود ، إلا إذا قصد بها في السجود الدعاء . تخصيص صيغة يدعو بها دائما . الالتفات في الصلاة بلا حاجة مهمة . تشبيك الأصابع . فرقتها . الإقعاء وتقدم تفسيره . التخصر كما تقدم ...

تغميض العينين إلا لخوف شافل . رفع البصر إلى السماء لغير موعظة . رفع رجل واعتداد على أخرى إلا لضرورة . وضع قدم على أخرى . إقران

المالكية

قالوا يجوز المرور في المسجد إن لم يكن . ثلث
كثير ، كره إن كان بناء المسجد سابقا على الطريق ،
وإلا فلا كراهة . ولا يطالب المار بتحية المسجد
مطلقا .

الشافعية

قالوا يجوز المرور في المسجد للطاهر مطلقا ،
وللجنب إن كان لحاجة ... وإلا كره . وأما انعاض
فانه يكره لها المرور به ، ولو لحاجة ، بشرط أن
تأمين تلويث المسجد ... وإلا حرم . ويسن أن يصلي
المار بالمسجد تحيته كلما دخل إن كان متطهرا أو
يمكنه التطهير عن قرب .

الحنابلة

قالوا يكره اتخاذ المسجد طريقا للطاهر والجنب ،
وإن حرم عليه اللبس به بلا وضوء . وكذلك يكره
للحائض والنفساء ، إن أمن تلويث المسجد ، بلا
حاجة ... فان كان لحاجة ، فلا يكره للجميع . ومن
الحاجة كونه طريقا قريبا ، فتنفى الكراهة بذلك .

ومما يكره ، النوم في المساجد ، على تفصيل في
المذاهب .

الحنفية

قالوا يكره النوم في المسجد ، إلا للفريق والمعتكف ،
فانه لا كراهة في نومهما به . ومن أراد أن ينام به
ينوي الاعتكاف ، ويفعل ما نواه من الطاعات ، لأن
نام بعد ذلك نام بلا كراهة .

الشافعية

قالوا لا يكره النوم في المسجد إلا إذا ترتب عليه
تهويش ، كان يكون للنائم صوت مرتفع بالفطيط .

الحنابلة

قالوا إن النوم في المسجد مباح للمعتكف وغيره ...
إلا انه لا ينام أمام المصلين ، لأن الصلاة إلى النائم
مكروهة . ولهم أن يقيموا إذا فعل ذلك .

المالكية

قالوا يجوز النوم في المسجد للمسافر والمقيم إن
كان المسجد بالبادية أو القرية . أما إن كان بالمصير

شيئا من نار ، ولو سراجا وقنديلا وشمعة موقدة .
إخراج لسانه . فتح فمه . أن يضع في فيه شيئا .
الصلاة إلى مجلس يتحدث الناس فيه . الصلاة إلى
نائم . الصلاة إلى كافر . الاستناد إلى شيء بلا حاجة ،
بحيث لو أزيل ما استند إليه لم يسقط ، وإلا بطلت
الصلاة . الصلاة مع ما يمنع كمالها كحر وبرد .
افتراش ذراعيه حال السجود كالسبع . الإقعاء
وتقدم تفسيره ...

أن يصلي مع شدة حصر البول أو الفائط أو
الريح . الصلاة حال اشتياقه إلى طعام أو شراب
أو جماع . تقلب الحصى . العبث . وضع يده على
خاصرته . ترويعه بمروحة إلا لحاجة ما لم يكن ،
وإلا بطلت صلاته كما سيأتي في المبطلات . كثرة
اعتماده على إحدى قدميه تارة والقدم الثانية أخرى .
فرقة أصابعه . تشبيكه . اعتماده على يده حال
جلوسه . الصلاة وهو مكتوف باختياره . مقص
شعره ، وتقدم تفسيره . كف الشعر والثوب . جمع
ثوبه بيده إذا سجد ...

تخصيص شيء للسجود عليه بجهته . مسح أثر
السجود . الصلاة إلى مكتوب في القبلة . تعليق شيء
في القبلة كالسيف والمصحف . تسوية موضع
سجوده بلا عذر . تكراره الفاتحة في ركعة ، أما جمع
سورتين فأكثر في ركعة - ولو في صلاة الفرض - فلا
يكره . قراءة القرآن كله في فرض واحد .

مبحث فيما يكره فعله في المساجد وما لا
يكره وما يتعلق بذلك

يكره في المسجد أمور : منها اتخاذ طريقا إلا
لحاجة ، على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا يكره تحريما اتخاذ المسجد طريقا بغير
عذر ... فلو كان لعذر جاز ، ويكفي أن يصلي تحية
المسجد كل يوم مرة واحدة وإن تكرر دخوله .
ويكون فاسقا إذا اعتاد المرور فيه لعذر ، بحيث
يتكرر مروره كثيرا . أما مروره مرة أو مرتين فلا
يفسق به ، ويخرج عن الفسق بنية الاعتكاف وإن
لم يمكث .

ومما يكره فعله في المساجد رفع الصوت بالكلام
أو الذكر على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن
ترتب عليه تهوئش على المصلين أو إيقاظ للنائمين ،
والأ فلا يكره ... بل قد يكون أفضل إذا ترتب عليه
إيقاظ قلب الذاكر ، وطرده النوم عنه وتنشيطه
للطاعة . أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لا يحل
فانه يكره تحريما ، وإن كان بما يحل - فإن ترتب
عليه تهوئش على المصلين أو نحو ذلك - كره ، وإلا
فلا كراهة . ومحل عدم الكراهة إذا دخل المسجد
للعادة ، أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فانه
يكره مطلقا .

الشافعية

قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن
هوش على مصل أو مدرس أو قارئ أو مطالع أو
نائم لا يسن إيقاظه ، وإلا فلا كراهة . أما رفع
الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يحل - كمطالعة
الاحاديث الموضوعة ونحوها - فانه يحرم مطلقا ، وإن
كان بما يحل لم يكره ، إلا إذا ترتب عليه تهوئش
ونحوه .

المالكية

قالوا يكره رفع الصوت في المسجد ولو بالذكر
والعلم ، واستثنوا من ذلك أمور أربعة : الأول ما إذا
احتاج المدرس إليه لاسماع المتعلمين فلا يكره .
الثاني ما إذا أدى الرفع الى التهوئش على مصل
فيحرم . الثالث رفع الصوت بالتلبية في مسجد
مكة أو منى فلا يكره . الرابع رفع صوت المربط
بالتكبير ونحوه فلا يكره .

الحنابلة

قالوا رفع الصوت بالذكر في المسجد مباح ، إلا
إذا ترتب عليه تهوئش على المصلين ، وإلا كره . أما
رفع الصوت في المسجد بغير الذكر ، فإن كان بما
يباح ، فلا كراهة إلا إذا ترتب عليه تهوئش
فيكره ، فإن كان بما يباح فهو مكروه مطلقا .

ومنها إيقاع العقود ، كالبيع والشراء ، على
تفصيل في المذاهب .

فيكره يومه به ... وهذا كله في غير المبيت ، أما
المبيت به فيجوز للغرباء الذين لم يجدوا مأوى سواه
ولو كان في الحاضرة .

ومنها الأكل فيه لغير معتكف ، على تفصيل في
المذاهب .

الحنفية

قالوا يكره تنزيها أكل ما ليست له رائحة كريهة .
أما ما كان له رائحة كريهة - كالثوم والبصل - فانه
يكره تحريما ، ويمنع أكله من دخول المسجد .
ومثله من كان في فمه بخر تؤذي رائحته المصلين .
وكذا يمنع من دخول المسجد كل مؤذ ولو بلسانه .

المالكية

قالوا يجوز للغرباء الذين لا يجدون مأوى سوى
المساجد أن يأووا إليها ، ويأكلوا فيها ما لا يقدر
كالتمر . ولهم أن يأكلوا ما شأنه التقدير إذا أمن
تقدير المسجد به بفرش سفر أو سباط من الجلد
ونحوه . وكل هذا في غير ما له رائحة كريهة ، أما
هو فيحرم أكله في المسجد .

الشافعية

قالوا الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه
تقدير المسجد - كالعسل والسمن وكل ماله
دسومة - وإلا حرم ، لأن تقدير المسجد بشيء من
ذلك ونحوه حرام وإن كان طاهرا . أما إذا ترتب
عليه تعفئش المسجد بالطاهر ، لا تقديره - كاكل
نحو القول بالمسجد - فمكروه .

الحنابلة

قالوا يباح للمعتكف وغيره أن يأكل في المسجد أي
نوع من أنواع المأكولات ، بشرط ألا يلوثه ولا يلقي
العظام ونحوها فيه . فإن فعل وجب عليه تنظيفه
من ذلك ... هذا فيما ليس له رائحة كريهة - كالثوم
والبصل - وإلا كره . ويكره لاكل ذلك ، ومن في
حكمه كالابخر ، دخول المسجد . فإن دخله استحب
إحراجه دفعا للأذى ، كما يكره إخراج الريح في
المسجد لذلك .

ضياع المال في أيدى الظلمة ، أو كان فيه صيانة للبناء ، أو فعل الواقف مثله .

ويحرم ادخال النجس والمتنجس فيه . ولو كان جافا ... فلا يجوز الاستصباح فيه بالزيت أو الدهن المتنجس ، كما لا يجوز بناؤه ولا تجسيصه بالنجس ، ولا البول فيه ونحوه — ولو في أثناء — الا لضرورة . ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالنعل المتنجس ، فإنه يجوز للحاجة ، وينبغي الاحتراز عن تنجيس المسجد بما يتساقط منه .

الحنفية

قالوا يكره تحريما كل ما ذكر من إدخال النجس والمتنجس فيه ، أو الاستصباح فيه بالمتنجس ، أو بناؤه بالنجس أو البول فيه .

الحنابلة

قالوا إن أدى إدخال النجس أو المتنجس فيه الى سقوط شيء منه في المسجد حرم الإدخال ، وإلا فلا . وأما الاستصباح فيه بالمتنجس فحرام ، كذلك البول فيه ولو في أثناء . وأما بناؤه وتجسيصه بالنجس فهو مكروه .

ومنها ادخال الصبيان والمجانين المسجد على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا اذا غلب على الظن انهم ينحسبون المسجد يكره تحريما إدخالهم ، وإلا يكره تنزيها .

المالكية

قالوا يجوز إدخال الصبي المسجد اذا كان لا يعيب أو يكف عن العبث اذا نهى عنه ، وإلا حرم إدخاله . كما يحرم إدخاله وإدخال المجانين اذا كان يؤدي الى تنجيس المسجد .

الشافعية

قالوا يجوز إدخال الصبي الذي لا يميز والمجانين المسجد إن أمن تلويثه وإلحاق ضرر بمن فيه وكشفه

الحنفية

قالوا يكره إيقاع عقود المبادلة بالمسجد ، كالبيع والشراء والاجارة . أما عقد الهبة ونحوها فإنه لا يكره بل يستحب فيه عقد النكاح . ولا يكره للمعتكف إيقاع سائر العقود بالمسجد إذا كانت متعلقة به أو بأولاده بدون إحضار السلعة . أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية

قالوا يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد ، حيث كان في ذلك تقليب ونظر للمبيع ، وإلا فلا كراهة . وأما الهبة ونحوها وعقد النكاح فذلك جائز ، بل عقد النكاح مندوب فيه ... والمراد بعقد النكاح مجرد الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط (ليست من شروط صحته) ، ولا كلام كثير .

الحنابلة

قالوا يحرم البيع والشراء والاجارة في المسجد ، وإن وقع فهو باطل . ويسن عقد النكاح فيه .

الشافعية

قالوا يحرم اتخاذ المسجد محلا للبيع والشراء على الدوام . وأما إن وقع ذلك نادرا فهو خلاف الأولى ... إلا اذا أدى الى التضييق على مصل ، فيحرم . وأما عقد النكاح به فإنه يجوز للمعتكف .

ومما يكره نقش المسجد وتزويقه بغير الذهب والفضة ، أما نقشه بهما فهو حرام .

المالكية

قالوا يكره نقش المسجد وتزويقه ، ولو بالذهب والفضة ، سواء كان ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدرانه . وأما تجسيص المسجد وتشبيده فهو مندوب .

الحنفية

قالوا يكره نقش المحراب وجدار القبلة بجص ماء ذهب اذا كان النقش بمال حلال لا من مال الوقف ، فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرم . ولا يكره نقش سقفه وباقي جدرانه بالمال الحلال المملوك ، وإلا حرم . ولا بأس بنقشه من مال الوقف اذا خيف

(وهي الشيء الضائع) ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم من ينشد الضالة في المسجد فقولوا له : لا ردها الله عليك » .

الشافعية

قالوا يكره نشدان الضالة إن لم يهوش على المصلين أو النائمين ، والا حرم ... وهذا في غير المسجد الحرام ، فإنه لا يكره فيه نشدان الضالة ، لأنه مجمع الناس .

ومنها انشاد الشعر على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا الشعر في المسجد ، إن كان مشتملا على مواعظ وحكم وذكر نعمة الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن ، وإن كان مشتملا على ذكر الاطلال والأزمان وتاريخ الأمم فمباح ، وإن كان مشتملا على هجو وسخف فحرام ، وإن كان مشتملا على وصف الخدود والقذود والشعور والخصور فمكروه ... إن لم يترتب عليه ثوران الشهوة ، والا حرم .

الحنابلة

قالوا الشعر المتعلق بمدح النبي صلى الله عليه وسلم ، ونحوه مما لا يحرم ولا يكره ، يباح إنشاده في المسجد .

المالكية

قالوا إنشاد الشعر في المسجد حسن إن تضمن ثناء على الله تعالى أو على رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو حثا على خير ... وإلا فلا يجوز .

الشافعية

قالوا يجوز إنشاد الشعر في المسجد إن اشتمل على حكم ومواعظ وغير ذلك ، مما لا يخالف الشرع ولم يشوش ، وإلا حرم .

ولا يجوز السؤال في المسجد ، ولا اعطاء السائل صدقة فيه ، على تفصيل في المذاهب .

الحنابلة

قالوا يكره سؤال الصدقة في المسجد والتصدق

مورثه . وأما الصبي المميز فيجوز إدخاله فيه إن لم يتخذة ملعبا ، وإلا حرم .

الحنابلة

قالوا يكره دخول الصبي غير المميز المسجد لغير حاجة ، فإن كان لحاجة - كتعليم الكتابة - فلا يكره إدخال المجانين فيه أيضا .

ومنها البصق والمخاط بالمسجد على تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا إن حفر لبصاقه ونحوه حفرة يبصق فيها ، ثم دفنها بالتراب ، فإنه لا يائمه أصلا . وإن بصق قبل أن يحفر فإنه يائمه ابتداء ، فإن دفنها بعد ذلك رفع عنه دوام الائمه . ومثل ذلك ما لو بصق على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الائمه بحك بصاقه حتى يزول أثره . فإن بصق بدون أن يفعل شيئا من ذلك فقد فعل محرما .

الحنابلة

قالوا إن البصاق في المسجد حرام ... فإن كانت أرضه ترابية أو مفروشة بالحصاء ، فإن دفن بصاقه فقد رفع عنه دوام الائمه . وإن كانت أرضه بلاطا وجب عليه مسحه ، ولا يكفي أن يغطيها بالحصير . وإن لم ير بصاقه يلزم من يراه إزالته بدفن أو غيره .

المالكية

قالوا يكره البصاق القليل في المسجد إذا كانت أرضه بلاطا ، ويحرم الكثير . أما إذا كانت أرضه مفروشة بالحصاء فإنه لا يكره .

الحنفية

قالوا إن ذلك مكروه تحريما . فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المخاط واللفم - سواء كان على جدرانه أو أرضه ، وسواء كان فوق الحصير أو تحتها - فإن فعل وجب عليه رفعه ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أرض المسجد ترابية أو مبلطة أو مفروشة أو غير ذلك .

ومما يكره فعله في المسجد ، نشد الضالة فيه

ويباح الوضوء في المسجد ما لم يؤد الى تقديره
ببصاق أو مخاط ، والا كان حراما .

الحنفية والمالكية

قالوا الوضوء في المسجد مكروه مطلقا .

وكذلك يباح اغلاق المسجد في غير أوقات
الصلاة .

الحنفية

قالوا يكره اغلاق المساجد في غير أوقات الصلاة .
إلا لخوف على متاع ، فإنه لا يكره .

مبحث تفضيل بعض المساجد

على بعض

وفي تفضيل بعض المساجد على بعض ، بالنسبة
للصلاة فيها ، تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا أفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم
المسجد النبوي بالمدينة ، ثم المسجد الأقصى بالقدس ،
ثم مسجد قباء ، ثم أقدم المساجد ، ثم أعظمها
مساحة ، ثم أقربها للمصلي . والصلاة في المسجد
المعد لسماع الدروس الدينية أفضل من الأقدم وما
بعده . ومسجد الحى أفضل من المسجد الذى به
جماعة كثيرة ، لأن له حقا فينبغى أن يؤديه ويعمره .

الشافعية

قالوا أفضل المساجد المسجد المكي ، ثم المسجد
النبوي ، ثم المسجد الأقصى ، ثم الأكثر جمعا — ما
لم يكن إمامه ممن يكره الاقتداء به — وإلا كان قليل
الجمع أفضل منه . وكذا لو ترتب على صلاته في
الأكثر جمعا تعطيل المسجد القليل الجمع لكونه إمامه
أو تحضر الناس بحضوره ، والا كانت صلاته في
القليل الجمع أفضل .

المالكية

قالوا أفضل المساجد المسجد النبوي ، ثم المسجد

على السائل فيه ، ويباح التصديق في المسجد على
غير السائل وعلى من سأل له الخطيب .

الشافعية

قالوا يكره السؤال فيه ، إلا اذا شوش فيحرم .

المالكية

قالوا ينهى عن السؤال في المسجد ، ولا يعطى
السائل . وأما التصديق فيه فجائز .

الحنفية

قالوا يحرم السؤال في المسجد ، ويكره إعطاء
السائل فيه .

ويجوز تعليم العلم في المسجد ، وقراءة القرآن
والمواظ على الحكم ، مع ملاحظة عدم التهويش على
المصلين .

وسطح المسجد له حكم المسجد ، فيكره ويحرم
فيه ما يكره ويحرم في المسجد . أما المنازل التى
فوق المساجد فليس لها حكم المساجد .

ومنها الكتابة على جدرانها على تفصيل في
المذاهب .

المالكية

قالوا إن كانت الكتابة في القبلة كرهت ، لأنها
تشغل المصلى — سواء كان المكتوب قرآنا أو غيره —
ولا تكره فيما عدا ذلك .

الشافعية

قالوا يكره كتابة شيء من القرآن على جدران
المسجد وسقوفه . ويحرم الاستناد لما كتب فيه
من القرآن بأن يجعله خلف ظهره .

الحنابلة

قالوا تكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه .
وإن كان فعل ذلك من مال الوقف حرم فعله ، ووجب
الضمان على الفاعل . وإن كان من ماله لم يرجع به
على جهة الوقف .

الحنفية

قالوا لا ينبغى الكتابة على جدران المسجد خوفا
من أن تسقط وتهان بوطء الأقدام .

الشافعية

قالوا إن تكلم في الصلاة ناسيا فانها لا تبطل بذلك الكلام — سواء تكلم قبل السلام و بعده — بشرط أن يكون الكلام يسيرا . وحد اليسير ما كان ست كلمات عرقية فأقل .

وإن تكلم الجاهل في صلاته كلاما يسيرا لا تبطل . بشرط أن يكون قريب عهد بالاسلام ، أو يكون قد تربى بعيدا عن العلماء بحيث لا يستطيع الوصول اليهم لخوف أو عدم مال أو ضياع من تلزمه نفقتهم ، أو نحو ذلك ... وإلا فسدت صلاته ، ولا يعذر بالجهل .

المالكية

قالوا لا تطل الصلاة بالكلام سهوا إذا كان يسيرا ، ويعتبر الكثير واليسير بحسب العرف ... ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

الحنابلة

قالوا إذا تكلم في صلاته ، وهو نائم على هذه الحالة ، فانها لا تبطل .

وكذلك لا فرق بين أن يتكلم لاصلاح الصلاة (كأن يقول لامامه الناسي أنت سبت كذا) أو لغير اصلاح الصلاة . ولا فرق أيضا بين أن يتكلم بعد السلام نسيانا قبل تمام الصلاة أو لا . وانما الذى لا يبطل هو لفظ السلام ، فلو سلم في صلاة الظهر مثلا من ركعتين ناسيا فان صلاته لا تبطل بالسلام ، وانما تبطل ان تكلم بعد ذلك السلام ... فالكلام في كل هذه الأحوال مبطل للصلاة ، ولو كان واجبا عليه — كالكلام لا تقاذا أعى من الوقوع في هلاك ونحو ذلك — فانه في مثل هذه الحالة يجب عليه أن يتكلم وقطع الصلاة .

المالكية

قالوا الكلام لاصلاح الصلاة لا يبطلها ، سواء وقع قبل السلام أو بعده من الامام أو من المأموم لومنها . فان وقع من المأموم فانه لا يبطل الصلاة بشرطين : أحدهما : الا يكون كثيرا عرفا ، بحيث يكون به معرضا عن الصلاة ، وإن كانت تدعو الحاجة اليه .

الحرام ، ثم المسجد الأقصى . وبعد ذلك المساجد كلها سواء ... نعم المسجد القريب الصلاة فيه افضل لحق الجوار .

الحنابلة

قالوا إن افضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوى ، ثم المسجد الأقصى ، ثم المساجد كلها سواء . ولكن الأفضل أن يصلى في المسجد الذى تتوقف الجماعة فيه على حضوره أو تقام بغير حضوره ولكن ينكسر قلب إمامه أو جماعته بعدم حضوره ، ثم المسجد العتيق ، ثم ما كان أكثر جمعا ثم الأبعد .

مبطلات الصلاة

وأما مبطلاتها ، فمنها التكلم بكلام أجنبى عنها ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، انما هى التسييح والتكبير وقراءة القرآن » . رواه مسلم .

وحد الكلام المبطل هو ما كان مشتملا على بعض حروف الهجاء . وأقله ما كان منتظما من حرفين وان لم يفهما ، أو حرف واحد مفهم أما الحرف الواحد المهمل الذى لا يفهم منه معنى فانه لا يبطل الصلاة ، وكذلك الصوت الذى لم يشتمل على حروف فانه لا يبطلها .

المالكية

قالوا حد الكلام المبطل للصلاة ، هو ما كان كلمة واحده معمة فأكثر ... وقال بعضهم هو مطلق الصوت وإن لم يفهم .

ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم المصلى عامدا أو ناسيا عالما بأن الكلام مفسد للصلاة أو جاهلا ، مختارا أو مكرها ، مستيقظا أو نائم في صلاته يوما يسيرا لا ينقض الوضوء .

الشخص منه زما يسع الصلاة ، وإلا فلا يضر كثيره أيضا . وكذلك إن تعدل عليه النطق بركن قولى من أركان الصلاة — قراءة الفاتحة — فإن التنحج الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضر . أما إن تعدل عليه النطق بسنة ، فإن التنحج الكثير لا يغتفر له فيها .

ومنه الأئين والتأوه والتأفف والبكاء ، إذا اشتملت على حروف مسموعة ، فإنها تبطل الصلاة إلا إذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها .

المالكية

قالوا إن كان الأئين والتأوه والبكاء ونحوها لوجع ، أو كانت ناشئة من خشية الله ، فإنها لا تبطل الصلاة . لكن الأئين للوجع أن كثر أبطل ، وإلا كان حكمها كحكم الكلام . فإن وقعت من المصلى سهوا فإنها لا تبطل إلا إذا كانت كثيرة ، وإن وقعت عمدا فإنها تبطل... إلا إذا تعلق بها غرض لاصلاح الصلاة على التفصيل المتقدم .

الشافعية

قالوا الأئين والتأوه والتأفف ونحوها ، إن بان منها حرفان فأكثر ، ففيها صور ثلاث : الأولى : أن تغلب عليه ولا يستطيع دفعها . وفي هذه الحالة يعفى عن قليلها عرفا ، ولا يعفى عن كثيرها ولو كان ناشئا من خوف الآخرة . الثانية : ألا تغلب عليه ، وحينئذ لا يعفى عن كثيرها ولا قليلها ولو كانت ناشئة من خوف الآخرة . الثالثة : أن تكثر عرفا . وفي هذه الحالة لا يعفى عن قليلها أيضا ، إلا إذا صارت مرضا ملازما فإنها لا تبطل الصلاة للضرورة . ومثلها التثاؤب والعطاس والجشأ كما يأتى .

ومن الكلام المبطل الدعاء بما يشبه كلام الناس على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس .

ثانيهما : ألا يفهم الامام الغرض بالتسبيح له ... فإن كثر كلامه ، أو كان إمامه يفهم إذا سبح له ، بطلت صلاته .

مثلا إذا سلم إمامه في الرباعية من ركعتين ، أو صلاها أربعا وقام للخامسة ولم يفهم بالتسبيح ، فإن للمأموم أن يقول له أنت سلمت من اثنتين ، أو فمت للركعة الخامسة أو نحو ذلك .

وإن وقع الكلام لاصلاح الصلاة من الامام فانه لا يبطلها بالشرطين المذكورين ، وهما ألا يكون الكلام كثيرا ، وإن لا يفهم بالتسبيح . ويزيد شرط ثالث ، وهو ألا يحصل له شك في صلاته من نفسه — بأن لم يشك أصلا أو حصل له شك من كلام المأمومين — فإن شك من نفسه ، وجب عليه أن يطرح ما شك فيه ويبنى صلاته على يقينه ، ولا يسأل أحدا وإلا بطلت صلاته .

أما المخطيء ، وهو الذى يسبق لسانه الى كلمة غير القرآن ، فإن صلاته لا تبطل بذلك .

الحنفية

قالوا المخطيء الذى يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته أيضا .

ومن الكلام المبطل التنحج إذا بان منه حرفان فأكثر ، وإنما يبطل الصلاة إذا كان لغير حاجة ، فإن كان لحاجة — كتحسين صوته حتى تخرج القراءة من مخارجها تامة ، أو يهتدى إمامه الى الصواب ونحو ذلك — فانه لا يبطل . وكذا إذا كان ناشئا بدافع طبيعي فانه لا يبطل .

المالكية

قالوا التنحج لا يبطل الصلاة وإن اشتمل على حروف مبطله سواء كان لحاجة أو لغير حاجة — على المختار ما لم يكن كثيرا أو تلاعبا ، وإلا أبطل .

الشافعية

قالوا يعفى عن القليل من التنحج إذا لم يستطع رده ... إلا إذا كان مرضا ملازما بحيث لا يخلو

لا التلاوة ، لأن القراءة خلف الإمام مكروهة تحريماً كما تقدم .

ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الإمام ، كما يكره للإمام أن يلجئ المأموم على إرشاده . بل ينبغي له أن ينتقل إلى آية أخرى أو سورة أخرى ، أو يركع إذا قرأ القدر المفروض والواجب .

أما فتح المأموم على غير إمامه — بأن فتح على مقتد مثله أو على إمام غير إمامه أو على منفرد أو على غير مصل — فإنه يبطل الصلاة ... إلا إذا قصد التلاوة لا الإرشاد ، ولكن ذلك يكون مكروهاً تحريماً حينئذ .

وكذلك أخذ المصلي بإرشاد غيره فإنه يبطل الصلاة ، إلا إذا كان الإرشاد مأموماً فإنه لا يبطل . فإذا نسي المأموم أو المنفرد الآية — فأرشده غيره فعمل بإرشاده . بطلت صلاته ... إلا إذا تذكر من تلقاء نفسه . وكما أن امتثال أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة ، كذلك امتثاله في الفعل فإنه يبطلها . فإذا وجدت فرجة في الصف ، فأمره غيره بسدها فامتثل ، بطلت صلاته ، بل ينبغي أن يصبر زمناً ما ثم يفعل من تلقاء نفسه .

المالكية

قالوا إن الفتح على الإمام لا يبطل به الصلاة . وإنما يفتح المأموم على إمامه إذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن تردد في القراءة . أما إذا وقف ولم تردد فإنه يكره لفتح عليه . ويجب الفتح عليه في الحالة الأولى إن ترتب عليه تحصيل الواجب كقراءة الفاتحة ، ويسن إن أدى إلى إصلاح الآية الزائدة عن الفاتحة . ويندب إن أدى إلى إكمال السورة الذي هو مندوب .

وأما الفتح على غير الإمام — سواء كان خارجاً عن الصلاة أو فيها — فإنه مطلق للصلاة .

الشافعية

قالوا بحور المأموم أن يفتح على إمامه بشرط أن يسكت عن القراءة . أما إذا تردد في القراءة فإنه لا يفتح عليه ما دام متردداً ، فإن فتح عليه في هذه الحالة انقطعت الموالاة بين قراءته ، ويلزمه استئناف القراءة . إلا إذا ضاق الوقت فإنه يفتح عليه ، لا تنقطع الموالاة .

ولا بد لمن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها ، أو يقصد القراءة مع الفتح . أما إن قصد

وضابطه إلا يكون وارداً في الكتاب الكريم ولا في السنة ولا يستحيل طلبه من العباد ... فله أن يدعو بما شاء مما ورد في الكتاب والسنة . أما ما ليس وارداً فيهما ، فإن كان يستحيل طلبه من العباد — كطلب الرزق والبركة في المال والبنين ، ونحو ذلك مما يطلب من الله وحده — فإن الصلاة لا تبطل به . وإن كان لا يستحيل طلبه من العباد — نحو اللهم أطعني تفاحاً أو زوجني بفلانة — فإنه يبطل الصلاة كما تقدم في سنن الصلاة .

المالكية

قالوا لا تبطل الصلاة بالدعاء بخير الدنيا والآخرة مطلقاً . فله أن يدعو بما لا يستحيل طلبه من العباد ، كأن يقول اللهم أطعني تفاحاً ونحوه .

الشافعية

قالوا الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الذي يكون بشيء محرم أو مستحيل أو معلق ، وله أن يدعو بعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة بشرط ألا يخاطب بذلك غير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ... فإن خاطب غيرهما بطلت صلاته ، سواء كان المخاطب عاقلاً كان يقول للعاطس يرحمك الله ، أو غير عاقل كان يخاطب الأرض فيقول لها ربى وربك الله ، أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك .

الحنابلة

قالوا الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الدعاء بغير ما ورد . وليس من مر الآخرة ، كالدعاء بحوائج الدنيا وملأها ، كأن يقول اللهم ارزقني جارية حسنة ، وقصراً فخماً وحلة جميلة ، ونحو ذلك . ويجوز أن يدعو لشخص معين بشرط ألا يأتي بكاف لخطاب ، كأن يقول اللهم ارحم فلاناً . أما إذا قال اللهم ارحمك يا فلان ، فإن صلاته تنطل .

ومنه إرشاد المأموم لغير إمامه إلى الصواب في رسمه ، ويسمى (الفتح على الإمام) على تفصيل في المداهب

الحنفية

قالوا إذا نسي الإمام الآية — كان توقف في القراءة أو تردد فيها — فإنه يجوز للمأموم الذي يصلي خلفه أن يفتح عليه ، ولكنه ينوي إرشاد إمامه ،

ما يعجبه فقال: « سبحان الله » ، أو حدث ما يفزعها
فقال: باسم الله ، أو دعا لأحد أو عليه ... فان
صلاته تبطل بذلك ، إلا اذا قصد مجرد الذكر أو
الثناء فانها لا تبطل حينئذ .

وكذلك تبطل إذا رفع صوته بالتسبيح أو التهليل
يريد بذلك زجر الغير عن أمر من الأمور . أما اذا
رفع صوته بالقراءة ، قاصدا الزجر برفع الصوت
لا بالقراءة ، فان صلاته لا تفسد .

وإنما استثنى من ذلك كله التسبيح للاعلام بأنه
في الصلاة ، أو تنبيه إمامه الى خطأ في الصلاة ، لما
ورد في الحديث « اذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة
فليسبح » .

المالكية

قالوا لا تبطل الصلاة بالقرآن الذي قصد به إلهام
الغير غرضا من الأغراض ، بشرط أن يكون ذلك في
محله ... وذلك كان يستأذنه شخص في الدخول عليه
وهو يصلي ، فيصادف ذلك الاستئذان الفراغ من
قراءة الفاتحة ، فيشرع في قراءة « ادخلوها بسلام
آمنين » جوابا عن ذلك الاستئذان . أما إن وقع في
غير محله - كأن يصادف الاستئذان الركوع أو
السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة - فاجابه بذلك
بطلت صلاته . أما اذا أجابه بالتسبيح ، أو التهليل ،
أو بقول لا حول ولا قوة إلا بالله ، فان صلاته لا تبطل
بذلك في أي محل من الصلاة ، لأن الصلاة كلها
محل لها .

الحنابلة

قالوا لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو
الذكر لغرض من الأغراض . فاذا رأى ما يعجبه
فقال: سبحان الله ، أو أصابته مصيبة فقال: لا حول
ولا قوة إلا بالله ، أو أصابه ألم فقال: باسم الله ونحو
ذلك ... فان صلاته لا تبطل به ، وإنما يكره لا غير .
أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، عند
ذكره ، فانها مستحبة في النقل فقط . أما الغرض
فانها لا تطلب فيه ولا تبطله ، وكذلك لا يبطلها التكلم
بآية من القرآن لغرض من الأغراض ، كان يقول لمن
يستأذنه وهو في صلاته: « ادخلوها بسلام آمنين » ،
أو يقول: « يا حيي خذ الكتاب بقوة » مخاطبا بذلك
شخصا اسمه يحيى . أما اذا تكلم بكلمة من القرآن
لا تتميز عن كلام الناس - كان يخاطب شخصا اسمه
ابراهيم بقوله: يا ابراهيم - فان صلاته تبطل بذلك .

الفتح وحده ، أو لم يقصد شيئا أصلا ، فان صلاته
تبطل على المعتد .

أما الفتح على غير إمامه - سواء كان مأموما آخر
أو غيره - فانه يقطع الموالاة في القراءة فيستانفها .

الحنابلة

قالوا يجوز للمصلي أن يفتح على إمامه اذا أرتج
عليه (أي منع من القراءة) أو غلط فيها . ويكون
الفتح واجبا اذا منع الامام من القراءة أو غلط
في الفاتحة ، لتوقف صحة الصلاة على ذلك .

أما الفتح على غير إمامه - سواء أكان في الصلاة
أم خارجها - فانه مكروه لعدم الحاجة اليه ،
ولا تبطل به الصلاة لأنه قول مشروع فيها .

وليس من الكلام المبطل التسبيح للاعلام بأنه
في الصلاة ، أو لارشاد الامام الى اصلاح خطأ وقع
فيها . أما التسبيح والتهليل والذكر بغير الوارد في
الصلاة ، أو التكلم بآية من القرآن لافادة الغير
غرضا من الأغراض ... ففي كونه مبطلا للصلاة
تفضيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا إذا تكلم المصلي بتسبيح أو تهليل أو أثنى
على الله تعالى عند ذكره - كان قال جل جلاله ،
أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ،
أو قال صدق الله العظيم عند فراغ القارئ من
القراءة ، أو قال مثل قول المؤذن ونحو ذلك - فان
قصد به الجواب عن أمر من الأمور بطلت صلاته .
أما اذا قصد مجرد الثناء والذكر أو التلاوة فان
صلاته لا تبطل ، وكذلك تبطل اذا لم يقصد شيئا .
ومثل ذلك ما اذا تكلم بآية من القرآن لافادة الغير
غرضا من الأغراض - كان خاطب شخصا اسمه
يحيى بقوله: « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » ، يريد
بذلك أن يأخذ كتابا عنده ، أو قال لمن يستأذنه في
الدخول وهو في صلاته: « ادخلوها بسلام آمنين » ،
أو سأل رجل ، وهو يصلي ، ما هو مالك ؟ فقال:
« والخييل والبغال والحمير لتركبوها » ونحو ذلك -
فانه يبطل الصلاة ، إلا اذا قصد مجرد التلاوة .
ومثل ذلك ما اذا أخبر بخبر سوء ، وهو في
الصلاة ، فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو رأى

المالكية

قالوا تبطل الصلاة بتشميت العاطس باللسان مطلقا .

ومن الكلام المبطل رد السلام . فلو سلم عليه رجل ، وهو يصلي ، فرد عليه السلام بلسانه بطلت صلاته . أما اذا رد عليه بالاشارة فانها لا تبطل كما تقدم تفصيله في مكروهات الصلاة .

المالكية

قالوا يجب رد السلام بالاشارة على الراجح .

ولا تبطل الصلاة بالتثاؤب والعطاس والسعال والجشئ ، ولو كانت مشتملة على بعض الحروف ، للضرورة .

الحنفية

قالوا إنها لا تبطل بهذه الأشياء ، بشرط ألا يتكلف إخراج حروف زائدة على ما تقتضيه الطبيعة : كأن يقول في تثاؤبه : هاه هاه ، أو يزيد العاطس حروفا لا تضطره إليها طبيعة العطاس ، فان ذلك يبطل الصلاة .

الشافعية

قالوا حكم هذه الأشياء كحكم الاتين والتاوه في التفصيل المتقدم .

ومنها العمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة ، وهو ما يحيل للناظر اليه أن فاعله ليس في الصلاة . وهو مبطل للصلاة سواء وقع عمدا أو سهوا ، وأما ما دون ذلك فلا يبطلها .

الشافعية

حدوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقينا وما في معنى هذا ، كوثبة واحدة كبيرة . ومعنى تواليها ألا تعد إحداها منقطعة عن الأخرى على

الشافعية

قالوا اذا تكلم بآية من القرآن وهو في الصلاة ، قاصدا بذلك إفهام الأمر من الأمور فقط ، بطلت صلاته . وكذلك تبطل الصلاة اذا أطلق ولم يقصد شيئا . أما اذا قصد التلاوة مع هذا الإفهام فان صلاته لا تبطل .

وكذا إذا استأذنه شخص في أمر نسيح له ، أو سبح لامامه لتنبهه الى خطأ في الصلاة ، أو قال « الله » عند حدوث ما يفزع ... فانه في هذه الأحوال إن قصد الذكر ، ولو مع ذلك الغرض ، لا تبطل وإلا بطلت .

أما اذا قال « صدق الله العظيم » عند سماع آية ، أو قال « لا حول ولا قوة إلا بالله » عند سماع خبر سوء ، فان صلاته لا تبطل به مطلقا ، إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى ، ولكنه يقطع موالة القراءة فيستأنفها . ومثل ذلك إجابة المؤذن .

واذا سمع المأموم إمامه يقول : « إياك نعبد وإياك نستعين » ، فقال المأموم مثله (محاكاة له) ، أو قال : استعنا بالله أو نستعين بالله ، بطلت صلاته إن لم يقصد تلاوة ولا دعاء ... وإلا فلا تبطل . واللاتيان بهذا بدعة منهي عنها .

أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، فان كانت بالاسم الظاهر فانها تقطع الموالة ولا تبطل الصلاة ، وإن كانت بالضمير فانها لا تقطع ولا تبطل .

ومن الكلام المبطل تشميت العاطس . فإذا شميت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته ، بشرط أن يقول له : « يرحمك الله » بكاف الخطاب . أما اذا قال له يرحمه الله أو يرحمنا الله ، فان صلاته لا تبطل بذلك .

الحنفية

قالوا اذا شميت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته مطلقا ، سواء قال له يرحمك الله بكاف الخطاب ، أو قال له يرحمه الله ... نعم إذا عطس هو فقال لنفسه يرحمني الله ، أو خاطب نفسه فقال يرحمك الله ، فان صلاته لا تبطل بذلك .

الحنابلة

قالوا إن هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصلح
بجملته عن القبلة .

الحنفية

قالوا إذا تحول بصدرة عن القبلة : فأما أن يكون
مضطرا أو مختارا ، فإن كان مضطرا لا تبطل إلا
إذا مكث قدر ركن من أركان الصلاة على هذه
الحالة ، وإن كان مختارا ... فإن كان بغير عذر
بطلت ، وإلا فلا تبطل سواء قل التحول أو كثر .

الشافعية

قالوا إذا تحول بصدرة عن القبلة بمئة أو يسرة
- ولو حرفة غيره قهرا - بطلت صلاته ولو عاذ من
قرب ... بخلاف ما لو انحرف جاهلا أو ناسيا وعاد
عن قرب ، فإنها لا تبطل .

ومن مبطلات الصلاة : الأكل والشرب ، على
تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا كثير الأكل والشرب وقلاهما مفسدا
للصلاة ، عمدا أو سهوا ، ولو كان المأكل سممة
أدخلها في فيه ، أو كان المشروب قطرة مطر سقطت
في فيه فابتلعها ... إلا إذا أكل قبل الشروع في الصلاة
فبقى بين أسنانه مأكول دون الحمصة ، فابتلعه
وهو في الصلاة ، فإنها لا تفسد بابتلاعه . أما إن
مضغه ثلاث مرات متوالية على الأقل فإنها تفسد .
ويلحق بالأكل المبطل ابتلاع ما يتحلل من السكر
والحلوى في فمه ، بشرط أن يصل إلى جوفه .

المالكية

قالوا تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب عمدا ،
والكثير هو ما كان مثل اللقمة . أما اليسير - وهو
ما كان مثل الحبة - فإن كانت بين أسنانه فإنها
لا تبطل ، ولو ابتلعها بمضغ ، لأن المضغ في هذه
الحالة لا يكون عملا كثيرا على التحقيق . وكذا إذا
رفعها من الأرض وابتلعها بدون مضغ فإنها لا تبطل .
وأما الأكل أو الشرب سهوا فلا يبطل الصلاة على
الراجح ، ويسجد له بعد السلام ... إلا إذا اجتمعا ،
أو وجد أحدهما مع السلام سهوا ، فإنه يبطل
الصلاة

الراجح . وإنما يبطل العمل الكثير إذا كان تغير عذر
كمريض لا يستطيع الصبر عن حكة زمنا يسع
الصلاة قبل ضيق الوقت ، وإلا لا يبطل .

الحنفية

قالوا العمل الكثير ما لا يشك الناظر إليه أن قامته
ليس في الصلاة ، فإن اشتبه الناظر فهو قليل على
الأصح .

المالكية

قالوا ما دون العمل الكثير قسمان : متوسط
كالانصراف من الصلاة ، وهذا يبطل عمده دون
سهوه . ويسير جدا كالإشارة وحك البشيرة ، وهذا
لا يبطل عمده ولا سهوه .

أما ما كان من جنس الصلاة - كزيادة ركوع
أو سجود - فإن كان عمدا أبطل قليله وكثيره ،
وإن كان سهوا لم يبطل الصلاة مطلقا ، قليلا كان
العمل أو كثيرا . كما أن الزيادة القولية - كتكرير
الفتاحة - لا تبطلها مطلقا ، ولو كانت عمدا ،
ويسجد للسهو .

المالكية

قالوا يبطل الصلاة الزيادة من جنسها سهوا إذا
اكثر . والكثير ما كان مثل الرباعية والثنائية : كأن
يصلى الظهر ثماني ركعات والصبح أربعاً ، وأربع
ركعات في الثلاثية . ومثل النفل المحدود كالعيد
والفجر ، بخلاف الوتر فإنه وإن كان محدودا ، ولكن
لا يبطل بزيادة ركعة واحدة ، بل بزيادة ركعتين
أكثر . أما غير المحدود كالشفع فلا يبطل بالزيادة
عليه أصلا ، كما أن الزيادة إذا قلت - وهي غير
ما ذكر - فلا تبطل الصلاة ، كزيادة ركعتين أو ثلاث
في الرباعية .

ومنما التحول عن القبلة في الصلاة ، وفيه تفصيل
في المذاهب .

المالكية

قالوا التحول عن القبلة لا يبطل الصلاة ما لم يتحول
قدماء عن مواجهه القبلة .

الشافعية

قالوا كل ما وصل الى الجوف المصلى من طعام أو شراب ، ولم يلازمه شيء ، فإنه يبطل الصلاة - سواء كان غلبته أو كثيرا - إذا كان المصلى عاديا عالما بتحريم الأكل والشرب ، وبأنه في الصلاة ولو مكرها . أما إذا كان ناسيا للأكل أو الشرب ، أو جاهلا يعذر بجهله كما تقدم ، أو ناسيا أنه في الصلاة ، فإنه لا يضر القليل منها بخلاف الكثير . أما المضغ بلا بلع فإنه من قبيل العمل الذي ليس من جنسها ، وقد تقدم تفصيله . ولا يضر ما وصل مع الريق الى الجوف من طعام بين أسنانه إذا عجز عن تمييز ومجه ... نعم يبطل الصلاة وصول ما ذاب من السكر أو غيره في الفم الى الجوف .

الحنابلة

قالوا يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب . أما اليسير منيما فيبطلها إذا كان عمدا لا نسيانا ... كما لا تبطل بلع ما بين أسنانه بلا مضغ ولو لم يجر به الريق (ويعرف الكثير واليسير بالعرف) . ومثل الأكل - فيما نعلم - بلع ذوب السكر والحلوى ونحوهما ، فإنه يبطل للصلاة ما لم يكن يسيرا نسيانا .

ومنها طرو نافض للوضوء أو الغسل أو التيمم أو المسح على الخفين أو الجبيرة .

الحنفية

قالوا إنما يبطل طرو نافض لهذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير بقدر التشهد . أما إذا طرا بعده فلا يزال به اتصالا على الراجح .

ومنها التثنية ، وهو أن يضحك بصوت يسمعه وحده أو مع من بجواره . وهي مبطله مطلقا ، قلت أو كثرت ، سواء أكانت عن عمد أو عن سهو أو عن غلبة ، اشتملت على حروف أم لا .

الحنفية

قالوا إنما يبطل بها الصلاة إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد . أما إن كانت بعده فإنها

لا تبطل الصلاة التي تمت بها ، وإن تقضت الوضوء كما تقدم تفصيله في نواقض الوضوء .

الشافعية

قالوا لا تبطل القهقهة الصلاة إلا إذا ظهر بها حرفان فاكتر أو حرف مفهم . فالبطلان ليس بها ، وإنما بما اشتملت عليه من الحروف كما تقدم ... وهذا إذا كانت باختياره . أما إن غلبه الضحك فإن كان كثيرا أبطل ، وإلا فلا .

ومنها أن يسبق المأموم امامه عمدا بركن لم يشاركه فيه ، كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الامام ... فإن كان سهوا ، رجع لامامه ولا تبطل صلاته .

الحنفية

قالوا إن هذا مبطل للصلاة ، سواء كان عمدا أو سهوا ، إن لم يعد ذلك مع الامام أو بعده ، وسلم معه . أما إن أعاده معه أو بعده وسلم معه فإنها لا تبطل ، كما سيأتي تفصيل ذلك في ميث صلاة الجماعة .

الشافعية

قالوا لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الامام بركنين فعليين بغير عذر كسهو مثلا . وكذا لو تخلف عنه بهما عمدا من غير عذر كبط قراءة ، كما سيأتي في باب الجماعة .

ومن مظاهرات الصلاة ما إذا وجد المتشمم ماء قدر على استعماله وهو في الصلاة . وفيه تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا إذا وجد المتيمم ، وهو في الصلاة ، ماء قدر على استعماله ، فإن كان ذلك قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، وإلا فلا تبطل لأن الصلاة تكون قد تمت .

الشافعية

قالوا إن وجد المتيمم ماء في أثناء صلاته فلا تبطل

المالكية

قالوا إذا ذكر المصلي فائنة في أثناء الصلاة ، فإن كانت يسيرة (وهي ما لم تزد على أربع صلوات) فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجديتها ، قطع الصلاة وجوبا سواء كان فذا أو إماما . أما المأموم فإنه يقطع إن قطع إمامه تبعا له ، وإلا فلا يقطع ، ويعيدها ندبا في الوقت فقط . وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجديتها ، ضم إليها ركعة أخرى وسلم وصارت صلاته نفلا . فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو ثلاث في صلاة رابعة ، فإنه لا يقطع الصلاة بل يتمها وتقع صحيحة حينئذ . أما إن كانت الفوائت كثيرة فلا يقطع الصلاة على كل حال .

الشافعية

قالوا ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة ، لأن الترتيب بين الصلوات سنة .

ومنها أن يعلم الأمي آية في أثناء الصلاة ما لم يكن مقتديا بقارىء .

المالكية

قالوا إن كان مقتديا بقارىء كفاه الاقتداء . وإن كان غير مقتد ، وتعلم الفاتحة في أثناء الصلاة ، بنى على ما تقدم من صلاته ، ولا تبطل لدخوله فيها بوجه جائز .

الشافعية

قالوا الأمي إذا تعلم شيئا من القراءة وهو في صلاته ، بنى على ما تقدم من الصلاة بقراءة ما تعلمه .

ومنها أن يسلم عمدا قبل تمام الصلاة ... فإن سلم سهوا ، معتقدا كمال الصلاة التي شرع فيها ، فإن صلاته لا تبطل إذا لم يعمل عملا كثيرا ولم يتكلم ، على التفصيل السابق في المذاهب .

وللصلاة مبطلات أخرى . وقد ذكرت المبطلات كلها مجموعة عند كل مذهب على النحو التالي :

الشافعية

قالوا مبطلات الصلاة كما يأتي :

إلا إذا كان في صلاة لا تغنيه عن القضاء ، كما تقدم تفصيله في التيمم .

المالكية

قالوا إن وجد المتيمم ماء في أثناء صلاته فلا تبطل إلا إذا كان ناسيا له ، بأن كان معه ماء من قبل فنسيه ، وتيمم ثم دخل الصلاة وفي أثناءها تذكره ، فتبطل الصلاة حينئذ بشرط أن يتسع الوقت لادراك ركعة من الصلاة بعد استعماله .

الحنابلة

قالوا إذا وجد المتيمم الماء في أثناء الصلاة ، وكان قادرا على استعماله ، بطلت صلاته بلا تفصيل .

ومنها أن يجد العريان ثوبا ساترا لعورته في أثناء الصلاة ، ولم يمكنه الاستتار به سريعا بدون أن يعمل عملا كثيرا فيها . أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير فإنه يستتر به ويبنى على ما تقدم من صلاته .

المالكية

قالوا إذا وجد العاري ما يستتر به في أثناء الصلاة ، فإن كان قريبا منه (بأن كان بينه وبينه نحو صفين من صفوف الصلاة سوى الذي يخرج منه والذي يدخل فيه) أخذه واستتر به ، فإن لم يفعل أعاد الصلاة في الوقت . وإن كان بعيدا (وحد البعد الزيادة على ما ذكر) كمل الصلاة ولا يذهب للساتر ليأخذه ، وأعادها بعد في الوقت فقط .

الحنفية

قالوا إذا وجد العاري ما يلزمه أن يستتر به في أثناء الصلاة بطلت صلاته مطلقا . فإذا وجد ثوبا نجسا كله لا تبطل صلاته إذا صلى عاريا ، بل هو مخير بين أن يصلي فيه أو يصلي عاريا . أما إذا كان ريع الثوب طاهرا فإنه يلزمه الاستتار به ، وتبطل صلاته بوجوده .

ومنها أن يتذكر فائنة وهو من أصحاب الترتيب .

يؤكد . تحول من القبلة بالصدر . تقديم الركن
المعلى عمدا على غيره .

المالكية

عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي :

ترك ركن من أركانها عمدا . ترك ركن من أركانها سهوا ، ولم يتذكر حتى سلم معتقدا الكمال وطال الأمر عرفا . أما إذا سلم معتقدا الكمال لم تذكر عن قرب ، فإنه يلغى ركعة النقص ويبنى على غيرها وتصح صلاته . وأما إذا لم يسلم معتقدا الكمال - بأن لم يسلم أصلا أو سلم غلطا - فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة ، فإنه يأتي به ويتم صلاته . وإن كان من غير الأخيرة ، أتى به إن لم يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص ، فإن عقد ركوع الركعة التالية التي ركعة النقص ، ولا يأتي بالركن المتروك (عقد الركوع يكون يرفع الرأس منه مطمئنا معتدلا ، إلا في ترك الركوع فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها) .

رفض النية وإلغاؤها . زيادة ركن فعلى عمدا كركوع أو سجود . زيادة تشهد بعد الركعة الأولى أو الثالثة عمدا إذا كان من جلوس . القهقهة عمدا أو سهوا . الأكل أو الشرب عمدا . الكلام لغير إصلاح الصلاة عمدا ، فإن كان لإصلاحها فإن الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره على ما تقدم . التصويت عمدا . النفخ بالغم عمدا . القيء عمدا ولو كان قليلا . السلام حال الشك في تمام الصلاة .

طرو نافض الرضوء أو تذكره . كشف الصورة المغلظة أو شيء منها . سقوط النجاسة على المصلى أو علمه بها في أثناء الصلاة على ما تقدم . فتح المصلى على غير إمامه . الفعل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة .

طرو شافل عن إتمام فرض ، كاحتباس بول ، يمنع من الطمأنينة مثلا . تذكر أولى الحاضرين المشتركين الوقت - كالظهر والعصر - وهو في الثانية ... فإذا كان يصلى العصر ثم تذكر أنه لم يصل الظهر بطلت صلاته ، وقيل لا تبطل بل يجري فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفوائت . زيادة أربع ركعات يقينا سهوا على الرباعية - ولو كان مسافرا - أو على الثلاثية ، واثنين على الثلاثية والوتر ، وزيادة مثل النفل المحدود كالعيد .

سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة مع الإمام السجود المرتب على إمامه قبل قيامه لقضاء ما عليه ،

الحدث بأقسامه السابقة فيما يوجب الرضوء والغسل . الكلام (على تفصيله السابق) ومنه البكاء والآنين كما تقدم . الفصل الكثير الذي ليس من جنسها أو من جنسها (وقد تقدم تفصيله) ، ومنه ذهاب اليد وعودها ثلاث مرات ، بحيث يحسب الذهاب والعود مرة واحدة مع الاتصال ، وأما مع الانفصال فكل منهما بعد مرة ... بخلاف ذهاب الرجل وعودها فإن كلا منهما بعد مرة ولو مع الاتصال .

الشك في النية أو في شيء من شروط صحة الصلاة أو كيفية النية ، بأن يشك هل نوى ظهرا أو عصرا مثلا ، وإنما يبطل الشك في ذلك كله إن دام زمنا يسع ركنا من أركان الصلاة ، وإلا فلا . نية الخروج من الصلاة قبل تمامها . التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها . تعليق قطع الصلاة بشيء - ولو محالا عاديا - كان يقول بقلبه إن جاء زيد قطعت الصلاة ، أما إذا علق الخروج من الصلاة على محال مقل - كالجمع بين الضدين - فلا يضر . صرف نية الصلاة إلى صلاة أخرى ... إلا العرض فله أن يصرفه إلى النفل إذا كان منفردا ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم .

طرو الردة أو الجنون في الصلاة . انكشاف العورة في الصلاة مع القدرة على سترها على ما تقدم . أن يجد من يصلى عريانا ساترا على ما تقدم . اتصال نجاسة غير معفو عنها ببدنه أو بملبوسه ، ولو داخل مئنته في أثناء الصلاة ... وإنما تبطل بذلك إذا لم يغارقها سريعا بدون حملها أو حمل ما اتصلت به . تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدين ، ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفاتحة ، وتطويل الثاني بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد الأخير . ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في الركعة الأخيرة ، وتطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التيسيح فلا يضر مطلقا .

سبق المأموم إمامه بركنين فعليين أو تأخره عنه بهما ، ويشترط أن يكون كل منهما من غير عذر . التسليم عمدا قبل محله . تكرير تكبيرة الاحرام بنية الافتتاح مرة ثانية . ترك ركن من أركان الصلاة عمدا ولو قوليا . انتضاء مدة المسح على الخف في أثناء الصلاة أو ظهور بعض ما ستر به من رجل أو لفاة . اقتداؤه بمن لا يقتدى به لكفر أو غيره . تكرير ركن فعلى عمدا . وصول مفطر إلى جوف المصلى ولو لم

إذا كان ثوماً يسيراً وكان يجالساً أو قائماً في قائه لا يبطل .

الحنفية

عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي :
الكلام المبين فيما مر إذا كان تصحيح الحروف أو مسموعاً ، سواء نطق به سهواً أو عمداً أو خطأ أو جهلاً . الدعاء بما يشبه كلام الناس ، نحو اللهم البسني ثوباً أو اقض ديني أو ارزقني فلانة . السلام وإن لم يقل عليكم بنية التحية ولو ساهياً . رد السلام بلسانه ولو سهواً ، لأنه من كلام الناس ، أو رد السلام بالمصافحة . العمل الكثير . تحويل الصدر عن القبلة . أكل شيء أو شربه من خارج فمه ولو قليلاً . أكل ما بين أسنانه إن كان كثيراً وهو قنبر الحمصنة . التنحنح بلا عذر لما فيه من الحروف . التافيف كنفخ التراب والتضجر . الأنيب ، وهو أن يقول آه . التأوه ، وهو أن يقول أوه . ارتفاع بكائه من ألم بجسده أو مصيبة ، كفقد حبيب أو مال . تسميت عاتس بريحك الله . جواب مستفهم عن نداء الله بقوله « لا إله إلا الله » . قوله « إنا لله وإنا إليه راجعون » عند سماع خبر سوء . تذكر فائنة إذا كان من أهل الترتيب وكان الوقت متسعاً ، وإنما تبطل إذا لم يصل بعدها خمس صلوات وهو متذكر للفائنة ، فإذا صلى كذلك انقلبت بجائزة كما يأتي في مبحث قضاء الفوائت .

قول « الحمد لله » عند سماع خبر سار . قول سبحان الله أو لا إله إلا الله للتعجب من أمر . كل شيء من القرآن قصد به الجواب نحو : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » لمن طلب كتاباً ونحوه ، وقوله « آتينا غداً » لمستفهم عن شيء يأتي به ، وقوله « تلك حدود الله فلا تقربوها » لمن استأذن في الأخذ . وإذا لم يرد بهذا ونحوه الجواب ، بل أراد الإعلام بأنه في الصلاة ، لا تفسد . رؤية المتيمم ماء قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد ، وكذا إذا كان متوضئاً ولكنه يصلي خلف إمام متيمم فإن فرضه يبطل ، وتنقلب صلاته في هذه الحالة نفلاً . تمام مدة مسح الخفين قبل قعوده قدر التشهد ومثله نزع الخف ولو بعمل يسير . تعلم الأمي آية إن لم يكن مقتدياً بقاريء - سواء تعلمها بالتلقي أو بالتذكر - إن كان ذلك قبل القعود قدر التشهد ، وإلا فالتعلم بالتلقي لا يفسدها . إذا قدر من يصلي بالأيمناء على الركوع والسجود ، فإن الباقي من

سواء كان السجود قبلها أو بعدها . وأما إذا أدرك معه ركعة فإنه يسجد تبعاً لسجود إمامه ... لكن إن كان السجود قبل السلام سجده معه قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعد السلام وجب عليه تأخيرها حتى يقضى ما عليه ، فإن قدمه قبل القضاء بطلت صلاته . السجود قبل السلام لترك سنة خفيفة كتكبيرة واحدة أو تسمية أو لترك مستحب كالقنوت . ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهواً مع ترك السجود لها حتى سلم وطال الأمر عرفاً .

الحنابلة

عدوا مبطلات الصلاة كالآتي :

العمل الكثير من غير جنسها بلا ضرورة . طرو تحاسة لم يعف عنها ولم تزل في الحال . استدبار القبلة . طرو ناقض للوضوء . تعمد كشف عورة ، بخلاف ما لو كشفت بريح وسترت في الحال . استناده استناداً قوياً لغير عذر بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط . رجوعه للتشهد الأول بعد الشروع في القراءة إن كان عالماً ذاكرًا للرجوع . تعمد زيادة ركن فعلي كركوع . تقدم بعض الأركان على بعض عمداً . سلامه عمداً قبل تمام الصلاة . أن يلحن في القراءة لحناً يغير المعنى مع قدرته على إصلاحه ، كضم تاء انعمت . فسخ النية بأن ينوي قطع الصلاة . التردد في الفسخ . العزم على الفسخ وإن لم يفسخ بالفعل . الشك في النية بأن عمل عملاً مع الشك ، كأن ركع أو سجد مع الشك . الشك في تكبيرة الاحرام . الدعاء بملأ الدنيا ، كأن يسأل جارية حسناء مثلاً . إتيانه بكاف الخطاب لغير الله تعالى ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . القهقهة مطلقاً . الكلام مطلقاً . تقدم المأموم على إمامه . بطلان صلاة الإمام إلا إذا صلى محدثاً ناسياً حدثه ونحوه كما يأتي في باب الإمامة . سلام المأموم عمداً قبل الإمام . سلامه سهواً إذا لم يعده بعد سلام إمامه .

الأكل والشرب إلا اليسير لناس وجاهل ، ولا يبطل النفل بالشرب اليسير عمداً . بلغ ما يتحلل من السكر ونحوه ، إلا إن كان يسيراً من ساء وجاهل . التنحنح بلا حاجة . النفخ إن بان منه حرفان . البكاء لغير خشية الله تعالى إذا بان منه حرفان ، بخلاف ما إذا غلبه . ولا تبطل إذا غلبه سعال أو عطاس أو تشاؤب وإن بان منها حرفان . كلام النائم غير الجالس والقائم ، أما كلام النائم القليل ،

مقامه للصلاة ظانا أنه غير متوضيء ، أو أن مدة مسحه انقضت ، أو أن عليه فائتة أو نجاسة ... وإن لم يخرج من المسجد .

فتح المأموم على غير إمامه لتعليمه بلا ضرورة ، أما فتحه على إمامه فإنه جائز ولو قرأ المفروض . أخذ المصلي بفتح غيره . امتثال أمر الغير في الصلاة . التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته ، كما إذا نوى المنفرد الاقتداء بغيره أو العكس ، أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض أو من فرض لنفل ، وبالعكس وإنما تفسد الصلاة بواحدة مما ذكر إذا حصل قبل القعود الأخير قدر التشهد : وإلا فلا تفسد على المختار . مد الهمزة في التكبير كما تقدم . أن يقرأ ما لا يحفظه في المصحف أو يلقيه غيره القراءة . أداء ركن أو مضى زمن يسع أداء ركن مع كشف العورة ، أو مع نجاسة مانعة من الصلاة .

أن يسبق المقتدى إمامه بركن لم يشاركه فيه . متابعة المسبوق إمامه في سجود السهو إذا تأكد انفراده بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد وقيد ركعته بسجدة ، فتذكر الإمام سجود سهو فتابعه المأموم فيه . عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية أو سجدة تلاوة تذكرها بعد الجلوس . عدم إعادة ركن أداه نائما . قهقهة إمام المسبوق وإن لم يتعمدها . السلام على رأس الركعتين في الرباعية إذا ظن أنه يصلي غيرها ، كما إذا كان في الظهر فظن أنه يصلي الجمعة . تقدم المأموم على الإمام بقدمه ، أما مساواته فانهما لا تبطل . وسيأتي تفصيله في مبحث الإمامة .

مباحثُ الأذان

تعريفه

الأذان شرعا ، هو الاعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص . وقد ثبت أصل الأذان بالكتاب والسنة . قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » ، وقال تعالى : « وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوا وَلَعِبًا » . وقال صلى الله عليه وسلم : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فليؤذن

الصلاة يكون قويا ، فلا يصح بناؤه على ضعيف . استخلاف من لا يصلح إماما كاميا ومعذور .

طلوع الشمس وهو يصلي الفجر ، ويكفي أن يرى الشعاع إن لم يمكنه رؤية القرص . إذا زالت الشمس وهو في صلاة أحد العيدين . دخول وقت العصر وهو يصلي الجمعة لفوات شرط صحتها وهو الوقت . سقوط الجبيرة عن برء . زوال عذر المعدور يناقض غير سبب العذر أو زواله بخلو وقت كامل عنه . الحدث عتدا ، أما سبق الحدث فلا يبطل بشروط ستأتي . الأغماء والجنون والجنابة بنظر أو احتلام نائم متمكن . المحاذاة .

والمحاذاة عند الحنفية : هي أن تقوم المرأة المشتبهة بجنب الرجل أو إمامه من غير حائل بينهما ، بحيث تحاذيه بساقها أو كعبها في الأصح ، ولو كانت محرما له أو زوجا ولو كانت عجوزا ... لأن مقام المرأة في الصلاة آخر الصفوف ، لما روى عن ابن مسعود موقوفا « آخروهن من حيث آخرن الله » . وإنما تبطل الصلاة بالمحاذاة بشروط تسعة :

أولا : أن تكون المرأة مشتبهة .

ثانيا : أن تكون المحاذاة بالساق والكعب .

ثالثا : أن تكون في أداء ركن أو قدره .

رابعا : أن تكون في صلاة مطلقة ، فلا تبطل صلاة الجنابة بالمحاذاة .

خامسا : أن تكون في صلاة مشتركة تحريمية ، كان تقتدى به أو يقتديا بإمام .

سادسا : اتحاد المكان ، فلو كانت في مكان عال بحيث لا يحاذي الرجل شيء منها ، لا تفسد .

سابعا : ألا يكون بينهما حائل قدر ذراع أو فرجة تسع رجلا .

ثامنا : ألا يشير إليها بالتأخر .

تاسعا : أن ينوي إمامتها .

ويفسد الصلاة ظهور عورة من سبقه الحدث ، ولو اضططر إليه للطهارة ، كما إذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء . قراءة من سبقه الحدث وهو ذاهب للوضوء أو عائد منه . مكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظا بلا عذر ... فلو مكث لرحام أو ليقطع رفافه ، لا تبطل . إذا جاوز ماء قريبا لماء غير قريب بأكثر من صفين . خروج المصلي من المسجد لظن الحدث ، لوجود المنافي بغير عذر . إما إذا لم يخرج من المسجد فلا تفسد . انصرفه عن

المالكية
قالوا يكبر مرتين لا أربعا .
* * *

ولا يرجع (أى لا يعيد) ذكر الشهادتين مرة
أخرى . ويزاد في أذان الصبح — بعد حي على
الفلاح — الصلاة خير من النوم مرتين ندبا ،
ويكره ترك هذه الزيادة .

المالكية
قالوا الترجيع سنة . وهو أن يعيد الشهادتين
مرة أخرى ، بحيث يكون صوته في الترجيع مرتفعا
كصوته بالتكبير . وأما ذكرهما أولا فيكون بصوت
منخفض عن ذلك . ولا يبطل الأذان بترك الترجيع
لأنه سنة مستقلة .

الشافعية
قالوا الترجيع سنة . إلا أنهم قالوا في تعريفه عكس
المالكية ، وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين بخفض
الصوت قبل الاتيان بهما برفعه ... فالأول يسمى
ترجيعا وليس جزءا من الأذان ، ولا يبطل الأذان
بتركه أيضا .

* * *

حكم الأذان

وفي حكم الأذان تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا الأذان سنة كفاية للجماعة ، وسنة عين
للمنفرد إذا لم يسمع أذان غيره ... فان سمعه ،
وذهب إليه صلى مع الجماعة ، أجزاء . وإن لم
يذهب أو ذهب ولم يصل ، فانه لم يجزئه . ويسن
للصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر
ولو كانت فائتة ... فلو كان عليه فوائت كثيرة ، وأراد
فضاءها على التوالي ، يكفي أن يؤذن أذانا واحدا
للأولى منها . فلا يسن الأذان لصلاة الجنازة
ولا للصلاة المنذورة ، ولا للنوافل . ومثل ذلك ما إذا
أراد أن يجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء
في السفر ، فانه يصليهما بأذان واحد .

الحنفية

قالوا الأذان سنة مؤكدة على الكفاية لاهل الحي

لكم أحدكم » رواه البخارى ومسلم أما كيفيته
والفاظه فقد بينت في الأحاديث الأخرى .

سبب مشروعية الأذان

شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة النبوية
بالمدينة المنورة . وسبب مشروعيته أن النبي صلى
الله عليه وسلم ، لما قدم المدينة ، عسر على الناس
معرفة أوقات صلاته ، فتشاوروا في أن ينصبوا علامة
يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ،
لئلا تفوتهم الجماعة ... فأشار بعضهم بالناقوس ،
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو للنصارى .
وأشار بعضهم بالبوق ، فقال : هو لليهود . وأشار
بعضهم بالدف ، فقال : هو للروم . وأشار بعضهم
بإيقاد النار ، فقال : ذلك للمجوس . وأشار بعضهم
بنصب راية ، فاذا رآها الناس أعلم بعضهم
بعضا ... فلم يعجبه صلى الله عليه وسلم ذلك .
فلم تنفق آراؤهم على شيء .

فقام صلى الله عليه وسلم مهتما ، فبات عبد الله
ابن زيد مهتما باهتمام رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فرأى في نومه ملكا علمه الأذان والاقامة ،
فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك . وقد
وافقت الرؤيا الوحي فأمر بهما النبي صلى الله عليه
وسلم . وحدث عبد الله بن زيد هذا مشهور
وصححه بعضهم .

ألفاظ الأذان

والفاظ الأذان هي « الله أكبر . الله أكبر . الله
أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا اله الا الله . أشهد
أن لا اله الا الله . أشهد أن محمدا رسول الله .
أشهد أن محمدا رسول الله . حي على الصلاة .
حي على الصلاة . حي على الفلاح . حي على الفلاح .
الله أكبر . الله أكبر . لا اله الا الله » .

وأن يقع كله بعد دخول الوقت ، فلو وقع بعقه
قبل دخول الوقت لم يصح ... إلا في أذان الصبح
فانه يصح قبل دخول الوقت على تفصيل في
المذاهب .

الحنفية

قالوا لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح
أيضا ، ويكره تحريما على الصحيح . وما ورد من
جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت فمحمول
على التسبيح لا يقاظ النائمين .

الحنابلة

قالوا يباح الأذان في الصبح من نصف الليل ، لأن
وقت العشاء المختار يخرج بذلك . ولا يستحب لمن
يؤذن للفجر قبل دخول وقته أن يقدمه كثيرا ،
ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي
كلها . ويعتد بذلك الأذان فلا يعاد ... إلا في رمضان
فانه يكره الاقتصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية

قالوا لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ، ويحرم
إن أدى إلى تلبيس على الناس ، أو قصد به التعبد .
إلا في أذان الصبح فانه يصح من نصف الليل ، لأنه
يسن للصبح أذانان : أحدهما من نصف الليل ،
وثانيهما بعد طلوع الفجر .

المالكية

قالوا لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ، ويحرم
لما فيه من التلبيس على الناس ... إلا الصبح فانه
يندب أن يؤذن له في السدس الأخير من الليل
لا يقاظ النائمين : ثم يعاد عند دخول وقته استئنا .

وأن تكون كلماته مرتبة . فلو لم يرتبها — كأن
ينطق بكلمة « حي على الفلاح » قبل « حي على
الصلاة » — لزمه إعادة ما لم يرتب فيه ، فإن لم
يعد لم يصح أذانه .

الحنفية

قالوا يصح الأذان الذي لا ترتيب قيسه مع
الكراهة ، وعليه أن يعيد ما لم يرتب فيه .

الواحدة : وهي كالأوجب في لحوق الأثم لتاركها .
وإنما يسن في الصلوات الخمس المفروضة في السفر
والحضر للمنفرد والجماعة أداء وقضاء ... إلا أنه
لا يكره ترك الأذان لمن يصلي في بيته في مصر ، لأن
أذان الحي يكفيه كما ذكر . فلا يسن لصلاة
الجنائز والعبيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح
والسنن الرواتب . أما الوتر فلا يسن الأذان له ،
وإن كان واجبا ، اكتفاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية

قالوا الأذان سنة كفاية لجماعة تنتظر أن يصلي
معها غيرها بموضع جرت العادة باجتماع الناس فيه
للصلاة ، ولكل مسجد ولو تلاصقت المساجد أو كان
بعضها فوق بعض . وإنما يؤذن للفريضة العينية
في وقت الاختيار ، ولو حكما كالجموعة تقديم
أو تأخيرا . فلا يؤذن للنافلة ولا للفائتة ولا لفرض
الكفاية كالجنائز ، ولا في الوقت الضروري ، بل يكره
في كل ذلك . كما يكره الأذان لجماعة لا تنتظر غيرها
وللمنفرد ، إلا إذا كانا بفلاة من الأرض فيندب لهما
أن يؤذنا لهما . ويجب الأذان كفاية في مصر ، وهو
البلد الذي تقام فيه الجمعة ، فإذا تركه أهل مصر
قربلوا على ذلك .

الحنابلة

قالوا إن الأذان فرض كفاية في القرى والأمصار
للصلوات الخمس الحاضرة على الرجال الاحرار في
الحضر دون السفر . فلا يؤذن لصلاة جنازة ولا عيد
ولا نافلة ولا صلاة مندورة . ويسن لقضاء الصلاة
الفائتة ، وللمنفرد سواء كان مقيما أو مسافرا ،
وللمسافر ولو جماعة .

شروط الأذان

يشترط لصحة الأذان شروط بعضها يتعلق به
وبعضها يتعلق بالمؤذن . فيشترط للأذان أن تكون
أكلماته متوالية بحيث لا يفصل بينها بسكوت طويل
أو كلام كثير .

الحنابلة

قالوا مثل الكلام الكثير ، الكلام القليل المحرم .

والجنون والسكران ، ويرتفع الاثم عن اهل الحي بوقوعه من أحد هؤلاء . غير أنه لا يصح الاعتماد على خبر الكافر والفاسق والجنون في دخول وقت الصلاة ، إذ يشترط للتصديق بدخول الوقت أن يكون المؤذن مسلماً عادلاً - ولو امرأة - عاقلاً مميزاً عالماً بالأوقات .

فإذا أذن شخص فاقده لشرط من هذه الشروط صح اذانه في ذاته ، ولكن لا يصح الاعتماد عليه في دخول الوقت ، ويكره اذانه كما يكره اذان الجنب والفاسق . ويعاد الاذان ندباً إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الراتب . أما إذا أذن لجماعة عالين بدخول الوقت ، ولم يكن بدل المؤذن للراتب ، فلا يعاد الاذان . ولا يصح اذان الصبي غير المميز ، ولا يرتفع الاثم به . أما اذان المرأة فإنه يمتنع إن ترتب عليه إثارة شهوة من يسمع صوتها كما تقدم في مبحث الجهر بالقراءة .

وزاد بعض المذاهب شروطاً أخرى .

المالكية

قالوا يشترط في المؤذن أيضاً أن يكون بالغاً ، فإذا أذن الصبي المميز فلا يصح اذانه ، إلا إذا اعتمد فيه أو في دخول الوقت على بالغ ، فيصح . وأن يكون عدل روية ، فلا يصح اذان الفاسق إلا إذا اعتمد على اذان غيره .

الحنابلة

قالوا يشترط في الاذان أيضاً أن يكون ساكراً الحامل ، فلو أعرب لا يصح ... إلا الجهر في أوله فاسكانه مندوب . ويحرم أن يؤذن غير المؤذن الراتب إلا بأذنه وإن صح ، إلا أن يحاف فوت وقت التأذين . فإذا حصر الراتب بعد ذلك سن له إمادة الاذان . ويشترط أيضاً لصحته ألا يكون ملحوداً لحناً يغير المعنى ، كان بمد عمره الله و باء أكبر فار فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن ، إلا إذا أذن لحاضر ورفع صوته بفلسر ما يسمعه .

الشافعية

قالوا يشترط في الاذان أيضاً الجهر به إن كان يؤذن لجماعة بحيث يسمعون ولو بالقوة .

وأن يقع من شخص واحد . فلو أذن مؤذن ببعضه ثم أمه غيره لم يصح ، كما لا يصح إذا تناوبه اثنان أو أكثر بحيث يأتي كل واحد بجملة غير التي يأتي بها الآخر ... بخلاف الاذان المعروف بأذان الجوق أو الاذان السلطاني ، وهو أن يجتمع للأذان جماعة يؤذنون معا بحيث تأتي كل واحد بأذان كامل ، فإنه صحيح وتحصل به إقامة شعيرة الاذان .

المالكية

قالوا يكره اجتماع المؤذنين بحيث يبني بعضهم على ما يقول البعض الآخر . أما إذا اذنوا مجتمعين ولكن كل واحد يبني على اذان نفسه بحيث يتبدى من حيث قد انتهى هو غير معتد بأذان غيره ، فإنه يجوز بلا كراهة .

وأن يكون باللغة العربية ، إلا إذا كان المؤذن أعجمياً ويريد أن يؤذن لنفسه أو لجماعه أعجم مثله .

الحنابلة

قالوا لم يشرع الاذان بعبر اللغة العربية مطلقاً .

ويشترط له النية أيضاً ، فإذا أتى بالألفاظ المحسوسة بدون قصد الاذان لم يصح .

الشافعية والحنفية

قالوا لا يشترط في الاذان النية ، فيصح بدونها .

ويشترط في المؤذن أن يكون مسلماً ، فلا يصح من غيره . وأن يكون عاقلاً ، فلا يصح من مجنون أو مسكران أو مغمى عليه ، ولا من صبي غير مميز . وأن يكون ذكراً ، فلا يصح من أنثى أو خنثى .

الحنفية

قالوا الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطاً لصحة الاذان ، فيصح اذان المرأة والخنثى والكافر

مندوبات الأذان وسننه

ويندب في الأذان أمور : منها أن يكون المؤذن متطهرا من الحدثين ، وأن يكون حسن الصوت مرتفعا ، وأن يؤذن بمكان عال كالمنارة وسفح المسجد . وأن يكون قائما إلا لعذر من مرض ونحوه . وأن يكون مستقبل القبلة ، إلا لاسماع الناس فيجوز استدبارها على تفصيل المذاهب .

المالكية

قالوا يندب للمؤذن أن يدور حال أذانه ، ولو أدى إلى استدبار القبلة بجميع بدنه ، إذا احتاج إلى ذلك لاسماع الناس . ولكنه يبتدىء أذانه مستقبلا .

الشافعية

قالوا يسن التوجه للقبلة إذا كانت القرية صغيرة عرفا بحيث يسمعون صوته بدون دوران ، بخلاف الكبيرة عرفا فيسن الدوران ... كما يسن استقبال القرية دون القبلة إذا كانت المنارة واقعة في الجهة القبليّة من القرية .

الحنفية

قالوا يسن استقبال القبلة حال الأذان ، إلا في المنارة فإنه يسن له أن يدور فيها ليعلم الناس في كل جهة . وكذا إذا أذن وهو راكب ، فإنه لا يسن له الاستقبال بخلاف الماشي .

الحنابلة

قالوا يسن للمؤذن أن يكون مستقبلا القبلة في أذانه كله ، ولو أذن على منارة ونحوها .

ومنها أن يلتفت جهة اليمين في « حي على الصلاة » ، وجهة اليسار عند قوله « حي على الفلاح » بوجهه وعنقه ، دون صدره وقدميه ، محافظة على استقبال القبلة .

المالكية

قالوا لا يندب الالتفات المذكور .

الحنابلة

قالوا يسن له أيضا أن يلتفت مع ذلك بصدره .

ومنها الوقوف على رأس كل جملة منه مع التكبير فإنه يقف على رأس كل تكبيرتين .

المالكية

قالوا إن الوقوف على كل جملة من جمل الأذان شرط ... إلا التكبير الأول فإنه يقف على كل جملة منه ندبا . فلو أمرب الأولى صح ، وإن خالف المندوب كما تقدم .

الحنابلة

قالوا يندب أن يقف على كل جملة ولو كانت من جمل التكبير .

ومنها اجابة المؤذن ، فيندب لمن يسمع الأذان — ولو كان جنبا ، أو كانت حائضا أو نفساء — أن يقول مثل ما يقول المؤذن ... الا عند قول : « حي على الصلاة . حي على الفلاح » فإنه يجيبه فيها بقول : « لا حول ولا قوة الا بالله » .

الحنابلة

قالوا إنما تندب الاجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة في جماعة ، فان كان كذلك فلا يجيب ، لانه غير مدعو بهذا الأذان .

الحنفية

قالوا ليس على الحائض او النفساء اجابة لانهما ليستا من اهل الاجابة بالفعل ، فكذا بالقول .

وكذلك يجيبه في أذان الفجر عند قوله « الصلاة خير من النوم » بقول : صدقت ، وبررت . وانما تندب الاجابة في الأذان المشروع ، أما غير المشروع فلا تطلب فيه الاجابة .

المالكية

قالوا لا يحكى السامع قول المؤذن « الصلاة خير من النوم » ، ولا يبدلها بهذا القول على الراجح . والمندوب في حكاية الأذان عندهم إلى نهاية الشهادتين فقط .

بعد الاجابة ، ثم قول : « اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمدا الوسيلة والفضيلة ، وابشئه مقاما محمودا الذي وعدته »

المالكية

قالوا تندب الاجابة في الترجيع اذا لم يسمع ما قبله .

الشافعية

قالوا تندب الاجابة في الترجيع .

ويسن أن يؤذن للفائتة برفع الصوت اذا كان يصلي في جماعة ، سواء آكان في بيته أم في الصحراء ، بخلاف ما اذا كان يصلي في بيته منفردا ، فانه لا يرفع صوته . أما قضاء الفائتة في المسجد ، فانه لا يؤذن لها مطلقا ولو كان في جماعة .

المالكية

قالوا بكرة الاذان للفائتة مطلقا ، سواء كان المصلي في بيته او في الصحراء ، وسواء كان في جماعة او منفردا ... بلا فرق بين أن يقضيها في مجلس واحد او لا ، كثيره كانت او بسيرة .

وان كان عليه قوائت كثيرة ، وأراد قضاءها في مجلس واحد ، آذن للأولى منها ، ويحير في باقيها . أما لو أراد قضاء كل واحد في مجلس ، فانه يؤذن لها بخصوصها .

الشافعية

قالوا يحرم الاذان لسأني الفرائت في هذه الحالة .

مَكْرُوهَاتُ الْأَذَانِ

ويكره في الاذان أمور : منها آذان الفاسق ، فلو آذن الفاسق صح مع الكراهة .

ولا تطلب الاجابة أيضا من المشغول بالصلاة ، ولو كانت نفسا أو صلاة جنازة ، بل تكره . ولا تبطل بالاجابة ، الا اذا آجابه بفول : صدقت وبررت ، أو يقول : حي على الصلاة ، أو الصلاة خير من النوم ، فانها تبطل كذلك . أما لو قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، أو صدق الله ، أو صدق رسول الله ، فانها لا تبطل .

المالكية

قالوا تندب الاجابة للمتفل ، ولكن يجب أن يقول عند حي على الصلاة حي على الفلاح : لا حول ولا قوة الا بالله إن اراد أن يتم . فان قالهما كما يقول المؤذن بطلت صلاته إن وقع ذلك عمدا أو جهلا . وأما المشغول بصلاة الفرض - ولو كان فرضه مندورا - فتكره له حكاية الاذان في الصلاة ، ويندب له أن يحكيه بعد الفراغ منه .

الحنفية

قالوا إذا آجاب المصلي مؤذنا فسدت صلاته ، سواء قصد الاجابة او لم يقصد شيئا . أما إذا قصد الثناء على الله ورسوله فلا تبطل . لا فرق بين التفل والفرص .

ولا تطلب الاجابة من المشغول بقرآن أهله أو قضاء حاجه ، لأنهما في حالة نفاق الذكر . وكذا لا تطلب من سامع خطبة ... بخلاف المعلم أو المتعلم والقارئ والذاكر والآكل ، فانه يندب لهم الاجابة .

الحنفية

قالوا لا تطلب الاجابة من المعلم أو المتعلم للعلم الشرعى .

الشافعية والحنابلة

قالوا لا تطلب الاجابة من الآكل .

واذا تعدد المؤذنون وترتبوا ، آجاب كل واحد بالقول ندبا . ولا يجب المؤذن في الترجيع ... هذا ، ويندب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم

أصغر فلا يكره أذانه . وزاد الحنفية أن أذان الجنب
يُعاد نادياً .

ومنها الأذان لصلاة النساء في الأداء والقضاء .

الشافعية

أقالوا الأذان لصلاة النساء إن وقع من رجل فلا
إكراهة فيه ، وإن وقع من واحدة منهن فهو باطل .
ويحرم إن قصدن التشبه بالرجال . أما إذا لم
يقصدن ذلك كان أذانهن مجرد ذكر ، ولا كراهة فيه
إذا خلا من رفع الصوت .

ومنها الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعاً أما
بما يطلب شرعاً — كرد السلام وتشميت العاطس —
ففيه خلاف المذاهب .

الحنفية

أقالوا يكره الكلام اليسير ، ولو برد السلام
وتشميت العاطس . ولا يطلب من المؤذن أن يرد
أو يشمت ، لا في أثناء الأذان ولا بعده ، ولو في
نفسه ... فان وقع من المؤذن كلام في أثناءه أعاده .

الشافعية

أقالوا إن الكلام اليسير برد السلام وتشميت
العاطس ليس مكروهاً ، وإنما هو خلاف الأولى على
الراجح . ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويسن
له أن يشمت العاطس بعد الفراغ وإن طال الفصل .

الحنابلة

أقالوا رد السلام وتشميت العاطس مباح ، وإن
كان لا يجب عليه الرد مطلقاً . ويجوز الكلام اليسير
عندهم في أثناء الأذان لحاجة غير شرعية كأن يناديه
إنسان فيجيبه .

المالكية

أقالوا الكلام برد السلام وتشميت العاطس مكروه
في أثناء الأذان . ويجب على المؤذن أن يرد السلام
ويشميت العاطس بعد الفراغ منه .

المالكية

أقالوا لا يصح أذان الفاسق إلا إذا أذنت له قبله
كما تقدم .

الحنابلة

أقالوا لا يصح أذان الفاسق بحال .

ومنها ترك الترسل في الأذان .

الشافعية والحنابلة

أقالوا إن ترك الترسل خلاف الأولى .

وفي بيان الترسل تفصيل في المذاهب .

الحنفية

أقالوا الترسل هو التمهّل بحيث يأتي المؤذن بين
اثنين بجملة تسع إجابته فيما نطق به . غير
أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين لا بين كل
تكبيرة وأخرى .

المالكية

أقالوا الترسل هو عدم التمهّل في الأذان ، وإنما
يكون التمهّل مكروهاً ما لم يتفاحش عرفاً ، وإلا
يحرم .

الشافعية

أقالوا الترسل هو الثاني بحيث يقرّد كلّ جملة
بصوت ... إلا التكبير في أوله وفي آخره ، فيجوز كل
جملة في صوت واحد .

الحنابلة

أقالوا إن الترسل هو التمهّل والثاني في الأذان .

ومنها ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا
للاسماع كما تقدم . ومنها أن يكون المؤذن محدثاً
جداً أصغر أو أكبر ، والكراهة في الأكبر أشد .

الحنابلة والحنفية

أقالوا يكره أذان الجنب فقط . أما المحدث جديداً

الإقامة

الإقامة هي الاعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص . وألفاظها هي « الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا اله الا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حى على الصلاة ، حى على الفلاح . قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا اله الا الله » .

الحنفية

قالوا إن تكبيرات الإقامة أربع في أولها واثنان في آخرها ، وباقى ما ذكر في ألفاظها يذكر مرتين . ونصها هكذا « الله أكبر الله أكبر . الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا اله الا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حى على الصلاة ، حى على الفلاح . قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا اله الا الله » .

المالكية

قالوا الإقامة كلها وتر ، الا التكبير أولا وآخرها فمثنى . ولفظها « الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا اله الا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حى على الصلاة ، حى على الفلاح . قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا اله الا الله » .

والإقامة كالأذان فحكمها حكمه على ما تقدم

تفصيله في المذاهب

المالكية

قالوا إن حكم الإقامة ليس بحكم الأذان المقدم . بل هي سنة عين للذكر بالغ ، وسنة كناية بجماعة الذكور البالغين ، ومندوبة عيناً لصلى وامرأة ... إلا إذا كانا مع ذكر بالغ فأكثر ، فلا تندب لهما اكتفاء بإقامة الذكر البالغ .

وشروط الإقامة كشروط الأذان الا في أمرين :

وانما يكره الكلام حال الأذان ما لم يكن لا تقاضى أعنى ونحوه ، والا وجب ... فان كان يسيراً بنى على ما مضى من أذانه ، وان كان كثيراً استأنف الأذان من أوله .

ومنها أن يؤذن قاعداً أو راكباً من غير عذر ، الا المسافر فلا يكره أذانه وهو راكب ولو بلا عذر .

المالكية

قالوا لا يكره أذان الراكب على المعتمد

ومنها الترنم والتغنى في الأذان على تفصيل في المذهب .

الشافعية

قالوا التغنى هو الانتقال من نغم الى نغم آخر . والسنة أن يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .

الحنابلة

قالوا التغنى هو الاطراب بالأذان .

الحنفية

قالوا التغنى بالأذان حسن ، الا اذا أدى الى تغيير الكلمات بزيادة حركة أو حرف ، فانه يحرم فعنه ولا يحل سماعه .

المالكية

قالوا يكره التطريب في الأذان لمنافاته الخشوع ، إلا اذا تماحش عرفاً فانه يحرم .

ولا يكره أذان الصبى المميز والأعشى اذا كان معه من يدلّه على الوقت .

الشافعية

قالوا يكره أذان الصبى المميز كما تقدم .

المالكية

قالوا متى اعتمد الصبى المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بالغ صح أذانه ، والا فلا

الأول : الذكورة ، فأنها لا تشترط في الإقامة للنساء . فللمرأة أن تقيم لنفسها ، ولا تجزىء إقامتها لغيرها من الرجال .

الحنفية

قالوا إن الشروط المذكورة شروط كمال لا شروط صحة ، كما تقدم ، فيكره أن يتخلف منها شرط . والإقامة مثل الأذان في ذلك ... إلا أنه يعاد الأذان ندباً عند فقد شيء منها ، ولا تعاد الإقامة .

الحنابلة

قالوا إن الذكورة شرط في الإقامة أيضاً ، فلا يطلب من المرأة ، كما لا يطلب منها الأذان .

ثانيهما : أن الإقامة يشترط اتصالها بالصلاة مرفاً دون الأذان .

الحنفية

قالوا لا تعاد الإقامة إلا إذا قطعها عن الصلاة كلام كثير أو عمل كثير كالاكل . اما لو أقام المؤذن ، ثم صلى الإمام بعد الإقامة ركعتي العجر ، فلا تعاد .

الحنابلة

لم يذكروا اتصال الإقامة بالصلاة شرطاً في صحتها .

وفي وقت قيام المقتدى للصلاة حال الإقامة خلاف المذاهب .

المالكية

قالوا يجوز للمقتدى غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الإقامة أو بعدها بقدر ما يستطيع ، ولا يجد ذلك بر من معين . أما المقيم فيقوم من ابتدائها .

الشافعية

قالوا يسن أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الإقامة .

الحنابلة

قالوا يسن أن يقوم عند قول المقيم : « قد قامت الصلاة » إذا رأى الإمام قد قام ، والا تاجر حتى يقوم .

الحنفية

قالوا يقوم عند قول المقيم : « حى على الفلاح » .

وسنن الإقامة كسنن الأذان إلا في أمور : منها أنه يسن فيه أن يكون بموضع عال دونها .

الحنابلة

قالوا يسن أن تكون الإقامة بموضع عال كالأذان، إلا أن يشق ذلك .

ومنها أنه بنذب الترجيع فيه دونها .

الحنفية والحنابلة

قالوا لا ترجيع في الأذان ولا في الإقامة .

ومنها أنه يسن فيه التأنى ويسن فيها الإسراع .

المالكية

قالوا إن التأنى المتقدم تفسيره في الأذان مطلوب في الإقامة أيضاً .

ومنها أنه يسن وضع طرفي مسبختيه في صماخ أذنيه فيه دونها .

الحنفية

قالوا إن هذا مندوب في الأذان دون الإقامة . فلاحسن الاتيان به ولو تركه لم يكره .

المالكية

قالوا وضع الاصبعين في الأذنين للاسماع في الأذان دون الإقامة جائز لا سنة .

ومنها أنه يسن في قضاء الفوائت الأذان للأولى فقط ، بخلاف الإقامة فانها تسن لكل فائتة .

المالكية

قالوا يكره الأذان للعوائت مطلقا ، بخلاف الإقامة فانها تطلب لكل فائتة على التفصيل السابق .

ومنها أن الإقامة مطلوبة للرجل والمرأة بخلاف الأذان فانه لا يطلب من المرأة .
ومنها أنه يزداد في الإقامة بعد فلاحها : فد قامت الصلاة .

الحنابلة

قالوا لا تطلب الإقامة من المرأة أيضا ، بل تكره كما يكره أذانها .

مبحث في مسائل تتعلق بالأذان والإقامة

أولا : يسن للمؤذن أن يجلس بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملازمون للصلاة في المسجد ، مع المحافظة على وقت الفضيلة ... الا في صلاة المغرب فانه لا يؤخرها ، وانما يفصل بين الأذان والإقامة فيها بفاصل يسير .

المالكية

قالوا الأفضل للجماعة التي تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبلية ... إلا الظهر ، فالأفضل تأخيرها لربع القامة . ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر ، فيندب التأخير الى وسط الوقت . وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها ، والفد ، فالأفضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقا بعد النوافل القبلية .

الحنابلة

قالوا يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة بقدر ما يفرغ قاضي الحاجة من حاجته ، والمتوضئ من وضوئه وصلاة ركعتين .

وفي تقدير الفاصل اليسير بين الأذان والإقامة اختلاف المذاهب .

الحنفية

قدروا الفاصل اليسير ثلاث آتات قصار .

الحنابلة

قدروا الفاصل اليسير بجلسه حقيقه عرنا .

ثانيا : يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه كالإمامة والتدريس .

المالكية

قالوا يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة ؛ وعلى الإمامة إن كانت تبعا للأذان أو للإقامة . وأما أخذ الأجرة عليها استقلالاً ، فمكروه إن كانت الأجرة من الصلين . وأما إن كانت من الوقف أو بيت المال فلا تكره .

الحنابلة

قالوا يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة إن وجد متطوع بهما وإلا رزق ولى الأمر من يقوم بهما من بيت مال المسلمين لحاجة المسلمين اليهما .

ثالثا : يندب الأذان لأمر أخرى غير الصلاة : منها الأذان في أذن المولود اليمنى عند ولادته ، كما تندب الإقامة في اليسرى . ومنها الأذان وقت الحريق ووقت الحرب . ومنها الأذان خلف المسافر . ومنها الأذان في أذن المهوم والمصروع .
رابعا : زاد بعض الخلف عقب الأذان وقيله أمورا : منها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقبه . ومنها التساييح والاستغاثات قبله بالليل ونحو ذلك . وهى بدع مستحسنة ، لأنه لم يرد في السنة ما يمنعها وعموم النصوص يقتضيها .

الشافعية والحنابلة

قالوا إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الأذان سنة .

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس ، فسئل أنس : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ؟ قال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا » .

ويباح أن يصلى ركعتين من جلوس بعد الوتر . والأفضل أن يصلى الرواتب والوتر وما لا تشرع له الجماعة من الصلوات في بيته . ويسن أن يفصل بين كل فرض وسنته بيمين أو كلام . وللجمعة سنة رابعة بعدها وأقلها ركعتان ، وأكثرها ست . ويسن أن يصلى قبلها أربع ركعات ... وهى غير راتبة ، لأن الجمعة ليس لها راتبة قبلية .

الحنفية

قالوا تنقسم النافلة التابعة للفرض الى مسنونة ومنسوبة . فأما المسنونة فهى خمس صلوات :

أحدها : ركعتان قبل صلاة الصبح ، وهما أقوى السنن ، فلهذا لا يجوز أن يؤديهما قاعدا أو راكبا بدون عذر . ووقتاهما وقت صلاة الصبح ، فان حرج وقتها لا يقضيان إلا تبعاً للفرض ... فلو نام حتى طلعت عليه الشمس قضاها أولاً ، ثم قضى الصبح بعدهما . وبمقدار وقت قضاها الى الزوال ، فلا يجوز قضاؤهما بعده . أما إذا خرج وقتها وحدهما ، بأن صلى الفرض وحده ، فلا يقضيان بعد ذلك ... لا قبل طلوع الشمس ولا بعده .

ومن السنة فيهما أن يصليهما في بيته في أول الوقت ، وأن يقرأ في أولهما سورة « الكافرون » ، وفى الثانية « الاخلاص » . وإذا قامت الجماعة لصلاة الصبح قبل أن يصليهما ، فان أمكنه إدراكها بعد صلاتها فعل ، وإلا تركهما وأدرك الجماعة ، ولا يقضيها بعد ذلك كما سبق . ولا يجوز له أن يصلى أى نافلة اذا أقيمت الصلاة سوى ركعتي الفجر .

ثانيتهما : أربع ركعات - قبل صلاة الظهر - بتسليمه واحدة ، وهذه السنة أكد السنن بعد سنة الفجر .

ثالثتها : أربع ركعات - قبل صلاة الظهر - يوم الجمعة . أما فيه فيسن أن يصلى بعدها أربعاً ، كما يسن أن يصلى قبلها أربعاً . رابعتهما : ركعتان بعد المغرب .

باب صلاة التطوع

صلاة التطوع هى ما يطلب فعلها من المكلف ، زياده على المكتوبة ، طلباً غير جازم . وهى إما أن تكون غير تابعة للصلاة المكتوبة : كصلاة العيدين ، والاستسقاء ، والتكسوف والحسوف ، والتراويح ... وسيأتى لكل منها فصل خاص .

الحنفية

قالوا صلاة العيدين واجبة لا من التطوع .

الحنابلة

قالوا صلاة العيدين فرض كفاية .

وأما أن تكون تابعة للصلاة المكتوبة ، كالنوافل القبلة والبعدية .

فأما التابعة للصلاة المكتوبة فمنها ما هو مسنون ، وما هو مندوب ، وما هو رغبة . وغير ذلك مما هو مفصل فى المذاهب على النحو التالى :

الحنابلة

قالوا تنقسم صلاة التطوع التابعة للصلاة المكتوبة الى قسمين : راتبة ، وغير راتبة . فالراتبة عشر ركعات ، وهى : ركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعده ، وركعتان بعد صلاة المغرب ، وركعتان بعد صلاة العشاء ، وركعتان قبل صلاة الصبح ... لحديث ابن عمر رضى الله عنهما : « حفظت عن النبى صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ... » وسردها . وهى سنة مؤكدة بحيث إذا فاتته قضاها ، إلا ما فات منها مع الفرائض وكثر ، فتركه أولى دفعا للحرج . ويستثنى من ذلك سنة الفجر ، فانها تقضى ولو كثرت . وإذا صلى السنة قبلية للفرض بعده ، كانت قضاء ولو لم يخرج الوقت .

وغير الرواتب عشرون ، وهى : أربع ركعات قبل صلاة الظهر ، وأربع بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر ، وأربع بعد صلاة المغرب ، وأربع بعد صلاة العشاء . ويباح أن يصلى ركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاتها ... لحديث أنس : « كنا نصلى على

صلاة المغرب . وتسبب في الركعة الأولى قراءة « الكافرون » . وفي الثانية « الإخلاص » . وركعتان بعد صلاة العشاء . . . والصلوات المذكورة تسمى رواتب ، وما كان منها قبل الفرض يسمى راتبة قبلية ، وما كان منها بعد الفرض يسمى راتبة بعدية .

ومن المؤكد : الروت ، وأقله ركعة واحدة ، وادنى الكمال ثلاث ركعات ، وأغلاها إحدى عشرة ركعة . والأفضل أن يسلم من كل ركعتين ... ووقته بعد صلاة العشاء ، ولو كانت مجموعة مع المغرب جمع تقديم ، ويمتد وقته لطلوع الفجر ، ثم يكون بعد ذلك قضاء .

وغير المؤكد اثنتا عشرة ركعة : ركعتان قبل الظهر سوى ما تقدم ، وركعتان بعدها كذلك ، والجمعة كالظهر ، وأربع قبل العصر ، وركعتان قبل المغرب . ويسن تخفيفهما وفعليهما بعد إجابة المؤذن لحديث « بين كل أذانين صلاة » والمراد الأذان والإقامة ، وركعتان قبل العشاء .

المالكية

قالوا النوافل التابعة للفرائض قسمان : رواتب ، وغيرها . أما الرواتب فهي النافلة قبل صلاة الظهر وبعد دخول وقتها ، وبعد صلاة الظهر ، وقبل صلاة العصر وبعد دخول وقتها ، وبعد صلاة المغرب .

وليس في هذه النوافل كلها تحديد بعدد معين ، ولكن الأفضل فيها ما وردت الأحاديث بفضلها - وهو : أربع قبل صلاة الظهر ، وأربع بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر ، وست بعد صلاة المغرب - وحكم هذه النوافل أنها مندوبة ندبا أكيدا . وأما المغرب فيكره التنفل قبلها لضيق وقتها . وأما العشاء فلم يرد في التنفل قبلها نص صريح من الشارع ... نعم يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم . « بين كل أذانين صلاة » أنه يستحب التنفل قبلها (والمراد بالأذانين في الحديث الأذان والإقامة) .

وأما غير الرواتب ، فهي صلاة الفجر ، وهي ركعتان ، وحكمها أنها رغبة (الرغبة ما كان فوق المستحب ودون السنة في التأكد) . ووقتها من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس ، ثم تكون قضاء بعد ذلك الى زوال الشمس ، ومتى جاء الزوال فلا تقضى . ومحلها قبل صلاة الصبح ، فإن صلى الصبح قبلها ، كره فعلها الى أن يجيء

لأحدهما : ركعتان بعد العشاء .

وأما المندوبة فهي أربع صلوات :

أحدها : أربع ركعات قبل صلاة العصر ، وإن شاء ركعتين .

ثانيتها : ست ركعات بعد صلاة المغرب .

ثالثتها : أربع ركعات قبل صلاة العشاء .

رابعتها : أربع ركعات بعد صلاة العشاء . . . لما روى عن عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العشاء أربعاً ، ثم يصلي بعدها أربعاً ، ثم يضطجع .

والمصلي إن يتنفل عدا ذلك بما شاء . والسنة

في ذلك أن يسلم على رأس كل أربع في نفل النهار في غير أوقات الكراهة ، فلو سلم على رأس ركعتين لم يكن محصلاً للسنة . أما في المغرب فله أن يصلها كلها بتسليمة واحدة ، وله أن يسلم على رأس كل ركعتين . وأما نافلة العشاء - قبلية أو بعدية - فأربع ، ويسن أن يفصل بين الفرض والسنة البعدي بقوله : « اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » أو بأى ذكر وارد في ذلك . هذا ويباح أن يصلي قبل المغرب ركعتين خفيفتين .

الشافعية

قالوا النوافل التابعة للفرائض قسمان : مؤكد ، وغير مؤكد . أما المؤكد فهو ركعتا الفجر . ووقتهما وقت صلاة الصبح ، وهو من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس . ويسن تقديمهما على صلاة الصبح إن لم يخف فوات وقت الصبح أو فوات صلاته في جماعة ، فإن خاف ذلك قدم الصبح ، وصلى ركعتي الفجر بعده بلا كراهة . وإذا طلعت الشمس ولم يصل الفجر ، صلاهما قضاء . ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة في الركعة الأولى آية « قولوا آمنا بالله » الى قوله تعالى : « ونحن له مسلمون » من سورة البقرة ، وفي الركعة الثانية « قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم » إلى « مسلمون » من سورة آل عمران . ويسن أن يفصل بينهما وبين صلاة الصبح بضجعة أو تحول أو كلام غير دنيوى .

ومن المؤكد ركعتان قبل الظهر أو الجمعة ، وركعتان بعد الظهر أو الجمعة . . . وإنما تسن ركعتان بعد الجمعة إذا لم يصل الظهر بعدها ، وإلا فلا تسن لقيام سنة الظهر مقامها . وركعتان بعد

كل شيء قدير ، ثم يقول : اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . . . ويدعو ويحتم بقول : « سبحان رب العزة عما يصفون » . . .

هذا ويكره للامام أن يتنفل في مكانه . أما المؤمن والمنفرد فإنه لا كراهة في تنفله مكانه ، وإنما الأحسن أن ينتقل الى مكان آخر .

المالكية

قالوا الأفضل في الراتبة البعدية أن تكون بعد الذكر الوارد بعد صلاة الفريضة : كقراءة آية الكرسي ، وسورة الاخلاص ، والتسبيح والتحميد والتكبير . . . كل منها ثلاث وثلاثون مرة ، ثم ختم المانة بقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

الشافعية

قالوا يسن أن يفصل بين المكتوبة والسنة بالاذكار الواردة ، فيستغفر الله ثلاثا ، ويقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، ويسبح الله ثلاثا وثلاثين ، ويحمده ثلاثا وثلاثين ، ويكبر ثلاثا وثلاثين ، ويقول تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . . . اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . هذا ويسن للمصلي أن ينتقل من مكانه بعد الفراغ من الصلاة إذا أراد صلاة غيرها ، فإن لم يتيسر فصل بينهما بأي فاصل .

الحنابلة

قالوا يأتي بالذكر الوارد عقب الصلاة المكتوبة قبل أداء السنن ، فيقول : أستغفر الله ثلاثا ، اللهم أنت السلام . . . الخ . لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . لا حول ولا قوة إلا بالله ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن . . . لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . ويسبح ويحمد ويكبر في كل ثلاثا وثلاثين . والأفضل أن يفرغ منهن معا بأن يقول : سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين مرة ، وتمام المائة : لا إله إلا

وقت حل النافلة . وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر رمح من رماح السرب . وهذا قول اثنى عشر شبرا بالشبر المتوسط . فإذا جاء وقت حل النافلة فعلها . . . نعم إذا طلعت الشمس ، ولم يكن صلى الصبح ، فإنه يصلي الصبح أولا على المعتمد . ويندب أن يقرأ في ركعتي الفجر بفاتحة الكتاب فقط ، فلا يزيد سورة بعدها وإن كانت الفاتحة فرضا كما تقدم .

ومن غير الرواتب : الشفع ، وأقله ركعتان ، وأكثره لا حد له . ويكون بعد صلاة العشاء وقبل صلاة الوتر ، وحكم الشفع الندب . ومنها الوتر . وهو سنة مؤكدة أكد السنن بعد ركعتي الطواف ، ووقته بعد صلاة العشاء المؤداة بعد مغيب الشفق للفجر . . . وهذا هو وقت الاختيار . ووقته الضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح ، ويكره تأخير لوقت الضرورة بلا عذر .

وإذا تذكر الوتر في صلاة الصبح ، ندب له قطع الصلاة ليصلي الوتر . . . إلا إذا كان مأموما فيجوز له القطع . ويندب أن يقرأ في الشفع سورة « الأعلى » في الركعة الأولى ، وسورة « الكافرون » في الثانية ، وفي الوتر سورة « الاخلاص » و « المعوذتين » . والسنة في النفل كله أن يسلم من ركعتين . . . لقوله صلى الله عليه وسلم . « صلاة الليل مثنى مثنى » . وحملت نافلة النهار على نافلة الليل ، لأنه لا فارق .



وبفصل بين النافلة والصلاة بالذكر الوارد على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا يكره تنزيها أن يفصل بين الصلاة والسنة إلا بمقدار ما يقول : « اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » . وأما ما ورد من الأحاديث في الأذكار فإنه لا ينافي ذلك . . . لأن السنن من لواحق الفرائض فليست باجنبية عنها .

ويستحب أن يستغفر بعد السنن ثلاثا ، ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ، ويسبح ويحمد ويكبر في كل ثلاثا وثلاثين ، ويهمل تمام المائة بأن يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على

الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

وأما صلاة التطوع التي ليست تابعة للمكتوبة ، فمنها صلاة الضحى ، وهي سنة .

المالكية

قالوا إن صلاة الضحى مندوبة ندبا أكيدا ، وليست سنة .

ويبتدىء وقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى زوالها . والأفضل أن يبدأها بعد ربع النهار .

المالكية

قالوا الأفضل تأخير صلاة الضحى حتى يمضي بعد طلوع الشمس مقدار ما بين دخول وقت العصر وغروب الشمس .

وأقلها ركعتان ، وأكثرها ثمان .

الحنفية

قالوا أكثرها ست عشرة .

فإن زاد على ذلك عامدا عالما بنية الضحى ، لم ينعقد ما زاد على الثمان .

المالكية

قالوا إن زاد على الثمان صح الزائد ، ولا يكره على الصواب .

الحنفية

قالوا إذا زاد على الأكثر في صلاة الضحى . فاما أن يكون قد نواها كلها بتسليمة واحدة ، وفي هذه الحالة يجزئه ما صلاه بنية الضحى ، وينعقد الزائد نفلا مطلقا ، إلا أنه يكره له أن يصلي في نفل النهار زيادة على أربع ركعات بتسليمة واحدة ، وإما أن يصليها مفصلة ، اثنتين اثنتين وأربعا أربعا ، وفي هذه الحالة لا كراهة في الزائد مطلقا .

فإن كان ناسيا أو جاهلا ، انعقد نفلا مطلقا . ويسن قضاؤها إذا خرج وقتها .

المالكية والحنفية

قالوا إن جميع النوافل إذا خرج وقتها لا تقضى إلا ركعتي العجر ، فانهما يقضيان إلى الزوال كما تقدم .

ومنهما تحية المسجد ، وهي ركعتان فأكثر .

المالكية

قالوا تحية المسجد ركعتان لا غير .

الحنفية

قالوا تحية المسجد ركعتان أو أربع ، وهي أفضل من الاثنتين .

وتحية المسجد سنة بشروط :

المالكية

قالوا هي مندوبة ندبا أكيدا على الراجح .

أولا : أن يدخل المسجد — ولو مارا — في غير الأوقات التي نهى عن صلاة النفل فيها — كوقت طلوع الشمس وبعد صلاة العصر — كما سيأتي .

المالكية

قالوا لا تطلب التحية إلا من كل من دخل المسجد قاصدا الجلوس ، بخلاف من قصد المرور به فلا تطلب منه .

الشافعية

قالوا تطلب تحية المسجد بدخوله في أي وقت كان ، لكن يحرم أن يدخل المسجد في وقت الكراهة بنية أن يصلي تحيته فقط . وإذا صلاها فلا تنعقد .

ويصلى بعد ذلك ركعتي الطواف ونحصل بهما تحية المسجد .

الشافعية

قالوا من دخل المسجد الحرام ، وأراد الطواف طلب منه تحيتان : تحية للبيت ، وهي الطواف ، وتحية للمسجد وهي الصلاة . والأفضل ان يبدأ بالطواف ثم يصلى بعده ركعتي الطواف وتحصل في ضمنها تحية المسجد . وله ان يصلى بعد الطواف أربعين نوى بالأولين تحية المسجد وبالأخريين سنة الطواف ، ولا يصح العكس . اما اذا دخل المسجد غير مريد الطواف ، فلا يطلب منه إلا تحية المسجد بالصلاة .

الحنابلة

قالوا إن تحية المسجد الحرام الطواف وإن لم يكن قاصدا له .

فإن لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو غيره يقول ندبا : « سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر » أربع مرات .

الحنابلة

قالوا لا يندب ذلك .

وينوب عن تحية المسجد مطلق صلاة ذات ركوع وسجود بصليها عند دخوله . ويحصل ثوابها ان نواها مع تلك الصلاة ، والا فلا .

الحنابلة والشافعية

قالوا يحصل ثوابها وإن لم ينوها . وأما إذا نوى عدمها فلا يحصل ثوابها وإن سقط طلبها .

ولا تسقط بالجلوس قبل فعلها ، وإن كان مكروها .

الشافعية

قالوا إن جلس عمدا قبل فعلها سقطت مطلقا . وإن جلس سهوا أو جهلا ، فإن طال جلوسه زيادة على مقدار ركعتين ، سقطت . . . وإلا فلا .

ثانيا : أن يكون متطهرا . فلو دخل محدثا لم تطلب منه .

الشافعية

قالوا اذا دخل محدثا ، وامدنه التطهر في زمن قريب ، طلبت منه . . . وإلا فلا .

ثالثا : ألا يصادف دخوله فعل صلاة الجماعة ، والا فلا بصليها

المالكية

قالوا إن صادف دخوله إقامة الصلاة للإمام الراتب ، لا تطلب . . . وإلا جاز فعلها .

رابعا : ألا يدخل المسجد عقب خروج الخطيب للخطبة يوم الجمعة والعيدين وبحسبهما . فإن دخل في ذلك الوقت فلا بصليها .

الشافعية والحنابلة

قالوا اذا دخل والإمام فوق المنبر ، من له تحية المسجد قبل ان يجلس بركعتين خفيفتين ولا يزيد عليهما .

وبستثنى من المساجد المسجد الحرام بمكة ، فإن لتحيته أحكاما خاصة مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا من دخل المسجد الحرام بمكة ، وكان مطالبا بالطواف - ولو ندبا - أو قاصدا له ، فتحيته بالطواف . ومن دخله لمشاهدة البيت مثلا ، ولم يكن مطالبا بالطواف ، فلا يخلو إما ان يكون من أهل مكة ، او لا . . . فإن كان من أهل مكة فتحيته الركعتان ، وإلا فتحيته الطواف .

الحنفية

قالوا التحقيق ان تحية المسجد الحرام هي الركعتان ، ولكن من دخل المسجد الحرام - وكان مطالبا بالطواف أو قاصدا له - فإنه يقدم الطواف ،

الحنابلة

قالوا إن جلس قبل فعلها .. فان لم يطل
الجلوس عرفا لم تسقط ، وإلا سقطت .

فأصرفه عنى وأصرفنى عنه ، وأقدر لى الخير حبث
كان ، ثم رضنى به ... قال ويسى حاجته « رواه
أصحاب السنن الا مسلما .

ومنه صلاة الحاجة وهى مينة فى قوله صلى
الله عليه وسلم : « من كانت له الى الله حاجة أو
الى أحد من بنى آدم ، فليتوضأ وليحسن الوضوء ،
ثم ليصل ركعتين ، ثم ليثن على الله تعالى وليصل
على النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم ليقل : لا اله الا
الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ،
الحمد لله رب العالمين ... أسألك موجبات رحمتك
وعزائم مغفرتك ، والغنىمة من كل بر ، والسلامة
من كل اثم . لا تدع لى ذنبا الا غفرته ، ولا هما
الا فرجته ولا حاجة هى لك رضا الا قضيتها
يا أرحم الراحمين » أخرجه الترمذى عن عبد الله
ابن أبى أوفى .

مبحثُ الوتر

ومن التطوع الوتر على تفصيل فى المذاهب :

الحنفية

قالوا الوتر واجب ، لقوله صلى الله عليه وسلم :
« الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منى » . وهو
ثلاث ركعات بتسليمة واحدة فى آخرها . ويجب ان
يقرا فى كل ركعة منها الفاتحة وسورة أو ما يمثّلها
من الآيات . وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان
يقرا فى الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة « الأعلى »
وفى الثانية سورة « الكافرون » ، وفى الثالثة
« الاخلاص » ، ويضم اليها أحيانا المعوذتين ،
فاذا فرغ المصلّى من القراءة فى الركعة الثالثة ،
وجب عليه ان يرفع يديه ويكبر كما يكبر للافتتاح ،
إلا انه لا يدعو بدعاء الافتتاح ، بل يقرأ القنوت ،
وهو كل كلام تضمن ثناء على الله تعالى ودعاء . ولكن
يسن ان يقنت بما ورد عن ابن مسعود رضى الله
عنه . ونصه : « اللهم إنا نستعينك ونستهديك
ونستغفرك ، ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثنى عليك

ومنها ركعتان عقب الطهارة . ومنها ركعتان عند
الخروج للسفر ، وركعتان عند القدوم منه ...
لقوله ، صلى الله عليه وسلم : « ما خلف أحد
عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين
يريد سفرا » رواه الطبرانى . ولما روى عن كعب
ابن مالك ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يقدم من السفر الا نهارا فى الضحى ،
فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس
فيه » رواه مسلم . وحكم الصلاة عقب الطهارة ،
وعند الخروج للسفر وعند القدوم منه ، الندب .

ويندب أيضا التهجد بالليل ، لقوله صلى الله
عليه وسلم : « لا بد من صلاة بليل ولو حلب
شاة » رواه الطبرانى مرفوعا . وهو أفضل من
صلاة النهار ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أفضل
الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » رواه مسلم .
ومن المندوب أيضا ركعتا الاستخارة ... لما رواه
جابر بن عبد الله رضى الله عنه . قال : « كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة فى الأمور
كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ... يقول : اذا
هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة
ثم ليقل : اللهم انى أستحريك بعلمك وأستقدرك
بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فانك تقدر
ولا أقدر وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ...
اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى
ومعاشى وعاقبة أمرى (أو قال : عاجل أمرى
وآجله) فاقدره لى وبسره لى ، ثم بارك لى فيه .
وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى
وعاقبة أمرى (أو قال : عاجل أمرى وآجله)

الحنبلة

قالوا إن الوتر سنة مؤكدة . وأقله ركعة ، ولا يكره الايتار بها ، وأكثره احدى عشرة ركعة . وله أن يوتر بثلاث - وهو أقل الكمال - ويخمس . ويسبع ويتسع ... فان أوتر باحدى عشرة ، فله أن يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة ، وهذا أفضل . وله أن يصليها بسلام واحد إما بتشهدين وإما بتشهد واحد ، وذلك بأن يصلي عشرة ويتشهد ، ثم يقوم للحادية عشرة من غير سلام فيأتى بها ويتشهد ويسلم ، أو يصلي الاحدى عشرة ولا يتشهد إلا في آخرها ويسلم .

وإن صلاه تسعا ، فله أن يصليها بسلام واحد وتشهدين ، بأن يصلي ثمانيا ويجلس ويتشهد ، ثم يأتى بالتاسعة قبل أن يسلم ويتشهد ويسلم ، وهذا أفضل . وله أن يصلي بتشهد واحد ، بأن يصلي التسعة ويتشهد ويسلم . وله أن يسلم من كل ركعتين ويأتى بالتاسعة ويسلم .

وإن أوتر بسبع أو بخمس ، فالأفضل أن يصلي بتشهد واحد وسلام واحد . وله أن يصلي بتشهدين ، بأن يجلس بعد السادسة أو الرابعة ويتشهد ولا يسلم ، ثم يقوم فيأتى بالباقي ويتشهد ويسلم ، وله أن يسلم من كل ركعتين .

وإن أوتر بثلاث أتى بركعتين يقرأ في أولاهما سورة « سبح » ، وفي الثانية سورة « الكافرون » ، ثم يسلم ويأتى بالثالثة يقرأ فيها سورة « الاخلاص » ويتشهد ويسلم ، وهذا أفضل . وله أن يصليها بتشهد واحد ، بأن يسرد ثلاث ركعات ويتشهد ويسلم . وله أن يصليها بتشهدين وسلام واحد كالمغرب . وهذه الصورة هي أقل الصور فضلا .

ويسن له أن يقنت بعد الرفع من الركوع في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة ، بلا فرق بين رمضان وغيره . والأفضل أن يقنت بالوارد وهو « اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ، ونتوب إليك ونؤمن بك ، ونتوكل عليك ، ونثنى عليك الخير كله ... نشكرك ولا نكفرك . اللهم إياك نعبد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ... إن عذابك الجد بالكافرين ملحق . اللهم اهدنا فيمن هديت ، وعافنا فيمن عافيت ، وتولنا فيمن توليت ، وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت . إنك سبجانك تقضى ولا يقضى عليك . إنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ،

الخير كله ... نشكرك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك . اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد . نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ... إن عذابك الجد بالكفار ملحق » ثم يصلى على النبي وآله ويسلم .

ووقته من غروب الشفق الى طلوع الفجر ، فلو تركه ناسيا أو عامدا وجب عليه قضاؤه وإن طالت المدة . ويجب أن يؤخره عن صلاة العشاء لوجوب الترتيب ، فلو قدمه عليها ناسيا صح . وكذا لو صلاهما على الترتيب ، ثم ظهر له فساد العشاء دونه ، فانه يصح ويعيد العشاء وحدها ، لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر . ولا يجوز أن يصلي قاعدا مع القدرة على القيام ، كما لا يجوز أن يصلي راکعا من غير عذر .

والقنوت واجب فيه ، ويسن أن يقرأه سرا ، سواء كان إماما أو منفردا أو مأموما . ومن لم يحسن القنوت يقول : « ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار » ، أو يقول : اللهم اغفر لنا ثلاث مرات . وإذا نسي القنوت ثم تذكره حال الركوع ، فلا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام ، بل يسجد للسهو بعد السلام . فان عاد إلى القيام وقت لم يعد الركوع ، لم تفسد صلاته . وإن ركع قبل قراءة السورة والقنوت ، يرفع رأسه لقراءة السورة والقنوت ، ويعيد الركوع ثم يسجد للسهو .

وإذا نسي الفاتحة وقراءة السورة والقنوت وركع ، رفع رأسه وقرا الفاتحة والسورة والقنوت وأعاد الركوع ، فان لم يعده صحت صلاته ... ويسجد للسهو على كل حال . ولا يقنت في غير الوتر إلا في النوازل أى شذائد الدهر ، فيسن له أن يقنت في الصباح لا في كل الأوقات على المعتمد ، وأن يكون قنوته بعد الرفع من الركوع بخلاف الوتر . وإنما يسن قنوت النوازل للإمام لا للمنفرد ، وأما المأموم فانه يتابع إمامه إلا إذا جهر بالقنوت فانه يؤمن .

ولم تشرع الجماعة في صلاة الوتر ، إلا في وتر رمضان فانها تستحب ، لانه في حكم النوافل من بعض الوجوه وإن كان واجبا . أما في غير رمضان فان الجماعة تكره فيه إن قصد بها دعاء الناس للاجتماع فيه ، أما لو اقتدى واحد بآخر أو اثنان بواحد أو ثلاثة بواحد فانه لا يكره ، إذ ليس فيه دعاء للاجتماع .

ويجوز لمن يصلي الوتر أكثر من ركعة واحدة أن يفعله موصولا بأن تكون الركعة الأخيرة متصلة بما قبلها ، أو مفصولا بالألا تكون كذلك ... فلو صلى الوتر خمس ركعات مثلا ، جاز له أن يصلي ركعتين بتسليمة ، ثم يصلي الثلاث بعدها بتسليمة ، وجاز له أن يفصل فيصلي الركعة الأخيرة منفصلة عما قبلها . سواء صلى ما قبلها ركعتين ركعتين أو أربعا . ولا يجوز له في حالة الوصل أن يأتي بالتشهد أكثر من مرتين . والأفضل أن يصليه مفصولا .

ووقته بعد صلاة العشاء - ولو جمعت جمع تقديم مع المغرب - وينتهي الى طلوع الفجر الصادق . ويسن تأخيره عن أول الليل لمن يثق بالانتباه آخره ، كما يسن تأخيره عن صلاة الليل بحيث يختم به . وتسبب فيه الجماعة في شهر رمضان ، والقنوت في الركعة الأخيرة منه في النصف الثاني من ذلك الشهر ... كما يسن القنوت بعد الرفع من ركوع الثانية في الصباح كل يوم .

والقنوت كل كلام يشتمل على ثناء ودعاء ، ولكن يسن أن يكون مما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو : « اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ... فانك تقضى ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت . تباركت ربنا وتعاليت ، فلك الحمد على ما قضيت ، استغفرك وأتوب اليك . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم » . ويقول هذه الصيغة إذا كان منفردا فيخص نفسه بالدعاء بأن يقول : اهْدِنِي وعافني الخ ... إلا كلمة ربنا في قوله ، تباركت ربنا ، فإنه لا يقول فيها ربي . أما الإمام فيقوله بصيغة الجمع « اهدنا وعافنا الخ » .

ويسن للإمام أن يجهر بالقنوت ولو كانت صلاته قضاء . ويسن المنفرد أن يسر به ولو كانت صلاته أداء . أما المأموم فإنه يؤمن على دعاء الإمام . وإذا ترك المصلي شيئا من القنوت يسجد له . ويسن قضاء الوتر إذا فات وقته ، وكذا كل ثقل مؤقت ... ما عدا سنة الجمعة ، إذا خرج وقت الظهر ، فإنها لا تقضى . هذا ويسن أن يقنن للشدائد في جميع أوقات الصلاة ، ويجهر فيه الإمام والمنفرد . ولو كانت الصلاة سرية ، والمأموم يؤمن على دعاء الإمام ، وإذا فات منه شيء لا يسجد له .

تباركت ربنا وتعاليت . اللهم إنا نعوذ برضائك من سخطك ، وبغفوك من عقوبتك ، وبك منك ، لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » . ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وله أن يصلى على الأهل أيضا . ولا بأس أن يدعو في قنوته بما يشاء غير ما تقدم من الوارد ، وإن كان الوارد أفضل .

ويسن أن يجهر بالقنوت إن كان إماما أو منفردا ، أما المأموم فيؤمن جهرا على قنوت إمامه . كما يسن للمنفرد أن يقرأ الضمائر المتقدمة في نحو « اهدنا » ، ويجمع الإمام الضمير كاللفظ الوارد . ويسن للمصلي أن يقول بعد سلامه من الوتر سبحان الملك القدوس ثلاثا ، وأن يرفع صوته بالثالثة منها .

ويكره القنوت في غير الوتر إلا إذا نزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون ، فيسن للسلطان ونائبه أن يقنن في جميع الصلوات المكتوبة للناس - إلا « الجمعة » - بما يناسب تلك النازلة . أما الطاعون فلا يقنن له . فإذا قنن للنازلة غير السلطان ونائبه ، لا تبطل صلاته سواء كان إماما أو منفردا . وإذا أتم بمن يقنن في الفجر تابعه في قنوته ، وأمن على دعائه إن كان يسمعه ، وإن لم يسمع في هذه الحالة سن له أن يدعو بما شاء .

ويجوز للمصلي أن يقنن قبل ركوع الركعة الأخيرة من الوتر ، بأن يكبر ويرفع يديه ثم يقنن ، ثم يركع . ولكن الأفضل أن يكون بعد الرفع من الركوع كما تقدم . ويسن في حال قنوته أن يرفع يديه الى صدره مبسوطتين ، ويجعل بطونهما جهة السماء ، ويمسح وجهه بيديه بعد الفراغ من القنوت .

ووقت الوتر من بعد صلاة العشاء الى طلوع الفجر الثاني ، والأفضل فعله آخر الليل إن وثق من قيامه فيه ، فإن لم يثق من ذلك أوتر قبل أن ينام . ويسن له قضاؤه مع شفعه إذا فات . ويسن فعله جماعة في رمضان ، ويباح فعله جماعة في غير رمضان .

الشافعية

قالوا الوتر سنة مؤكدة ، وهو أكد السنن . وأقله ركعة ، وأكثره إحدى عشرة . فلو زاد على العدد المذكور ، عامدا عالما ، لم تنعقد صلاته الزائدة . أما لو زاد جاهلا أو ناسيا فلا تبطل صلاته ، بل تنعقد نفلا مطلقا . والاقتصار على ركعة خلاف الأولى .

المالكية

قالوا الوتر سنة مؤكدة ، بل هو أكد السنن بعد ركعتي الطواف والعصرة ... فأكد السنن على الإطلاق ركعتا الطواف الواجب ، ثم ركعتا الطواف غير الواجب ، ثم العصرة ، ثم الوتر ... وهو ركعة واحدة ، ووصلها بالشفع مكروه . ويندب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة سورة الاخلاص والمعوذتين ، فان زاد ركعة أخرى فلا يبطل على الصحيح ، وإن زاد ركعتين بطل .

وله وقتان : وقت اختياري ، ووقت ضروري . أما الاختياري فيبتدىء من بعد صلاة العشاء الصحيحة المؤداة بعد مغيب الشفق الأحمر ... فان صلى الوتر بعد العشاء ثم ظهر له فسادها ، أعاد الوتر بعد أن يصلي العشاء مرة أخرى . وإذا جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم - وذلك للمطر . كما يأتي - آخر الوتر حتى يغيب الشفق ، فلا تصح صلاته قبله ... ويمتد وقته الاختياري الى طلوع الفجر الصادق .

والضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح . قلوا تذكر الوتر ، وهو في صلاة الصبح ، ندب له قطعها ليصلي الوتر سواء كان إماما أو منفردا ، ويستخلف الإمام . أما اذا كان مأموما فيجوز له القطع ، ويجوز له التماضي . ومتى قطع صلاة الصبح للوتر ، صلى الشفع ، ثم الوتر ، وأعاد ركعتي الفجر لتتصلا بالصبح . ويكره تأخير الوتر الى وقت الضرورة بلا عذر . ومتى صلى الصبح فلا يقضى الوتر - لأن النافلة لا تقضى - إلا ركعتا الفجر كما تقدم .

ولا قنوت في الوتر ، وإنما هو مندوب في صلاة الصبح فقط كما تقدم . ويندب أن يكون قبل الركوع ، فان نسيه حتى ركع فلا يرجع اليه ، بل يؤديه بعد الركوع ... وبذلك يحصل ندب الاتيان به ، ويفوت ندب تقديمه . فهما مندوبان كل واحد منهما مستقل ، فان رجع بطلت صلاته .

ويجوز مع الكراهة صلاة الوتر جالسا مع القدرة على القيام على المعتمد . وأما الاضطجاع فيه فلا يجوز مع القدرة على القعود . وتجوز صلاته على الدابة بالركوع والسجود مطلقا ، وبالإيماء للمسافر سفره أقصر ، ويكون المصلي مستقبلا جهة السفر الى آخر ما سيذكر في صلاة النافلة على الدابة . وتقديم

الشفع على الوتر شرط كمال ، فيكره فعله من غير أن يتقدمه شفع .

ويندب تأخيره الى آخر الليل لمن عادته الاستيقاظ آخره ، ليختم به صلاة الليل عملا بقوله صلى الله عليه وسلم : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » . وإذا قدمه عقب صلاة العشاء ، ثم استيقظ آخر الليل وتنفل ، كره له أن يعيد الوتر ، تقديمًا لحديث النهي - وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » - على حديث « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » ، لأن الجاضر مقدم على المبيح عند تعارضهما .

وإذا استيقظ من النوم ، وقد بقي على طلوع الشمس ما يسع ركعتين بعد الطهارة ، ترك الوتر وصلى الصبح ، وآخر ركعتي الفجر يقضيهما بعد حل النافلة للزوال . وإن بقي على طلوعها ما يسع ثلاث ركعات ، صلى الوتر والصبح وترك الشفع ، وآخر الفجر كما تقدم . وأما اذا بقي ما يسع خمس ركعات فانه يصلي الشفع والوتر والصبح ويؤخر الفجر ، وإن اتسع الوقت لسبع ركعات صلى الجميع ولا تطلب الجماعة في الشفع والوتر إلا في رمضان ، فتندب الجماعة فيهما كما تندب التراويح .

مبحث صلاة التراويح

هي سنة عين مؤكدة للرجال والنساء .

المالكية

قالوا هي مندوبة ندبا أكيدا لكل مصل من رجال ونساء .

وتسن فيها الجماعة عينا . وقد أثبت سنيتها جماعة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ... فقد روى الترمذى وأبو داود والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم ، خرج من جوف الليل ليالى من رمضان - وهي ثلاث متفرقة : ليلة الثالث ، والخامس ، والسابع والعشرين - وصلى في المسجد ، وصلى الناس بصلاته فيها . وكان يصلي

الفضل ، لأبهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة ، فرأى رضى الله عنه أن يصلى بدل كل طواف أربع ركعات ، فهى عشرون ركعة سوى الوتر .

المالكية

قالوا عدد التراويح عشرون ركعة سوى الشفع والوتر .

ووقتها من بعد صلاة العشاء — ولو مجموعة جمع تقديم مع المغرب — وينتهى بطلوع الفجر .

الحنفية

قالوا لا يجوز جمع العشاء مع المغرب بجمع تقديم إلا في الحج .

المالكية

قالوا إذا جمعت العشاء مع المغرب جمع تقديم ، أخرت صلاة التراويح حتى يغيب الشفق . فلو صليت قبل ذلك كانت نفلا مطلقا ولم يسقط طلبها .

وتصح قبل الوتر وبعده . والأفضل أن تكون قبله ، فإن خرج وقتها لا تقضى ، سواء فاتت وحدها أو مع العشاء .

المالكية

قالوا تصلى التراويح قبل الوتر وبعده العشاء ، ويكره تأخيرها عن الوتر لقوله عليه السلام : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » .

الشافعية

قالوا إن خرج وقتها قضيت مطلقا .

ويندب أن يسلم في آخر كل ركعتين . فلو فعلها بسلام واحد ، وفعد على رأس كل ركعتين ، صحت مع الكراهة .

بهم ثمانى ركعات ويكملون باقمها في يومهم ، فكان يسمع لهم أزيز كأزيز النحل .

المالكية

قالوا الجماعة فيها مندوبة .

الحنفية

قالوا الجماعة فيها سنة كعامة لاهل الحى ، فلو قام بها بعضهم سقط الطلب من الباقين .

ومن هذا تنبئ أن النبي صلى الله عليه وسلم سن لهم التراويح والجماعة فيها ، ولكنه لم يصل بهم عشرين ركعة — كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ومن بعدهم الى الآن — ولم يخرج اليهم بعد ذلك خشية أن يعرض عليهم كما صرح به في بعض الروايات .

ويتبين أيضا أن عددها ليس مقصورا على الركعات الثمانى التى صلاها بهم ، بدليل أنهم كانوا يكملونها في بيوتهم وقد بين فعل عمر رضى الله عنه أن عددها عشرون ... حيث انه جمع الناس أخيرا على هذا العدد في المسجد ، ووافقه الصحابة على ذلك ، ولم يوجد لهم مخالف ممن بعدهم من الخلفاء الراشدين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود . وقد سئل أبو حنيفة عما فعله عمر رضى الله عنهما فقال : « التراويح سنة مؤكدة ، ولم يتخرج عمر من تلقاء نفسه ، ولم يكن فيه مبتدعا ، ولم يأمر به الا عن أصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

نعم زيد فيها في عهد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، فجعلت ستا وثلاثين ركعة ... ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساواة أهل مكة في

الشافعية

قالوا يجب ان يسلم من كل ركعتين ، فاذا صلاها بسلام واحد لم تصح .

أما اذا لم يقعد على رأس كل ركعتين ، ففيه اختلاف المذاهب .

الحنفية

قالوا إذا صلى أربع ركعات بسلام واحد ، نابت عن ركعتين اتفاقا . وإذا صلى أكثر من أربع بسلام واحد ، اختلف التصحيح فيه ، فقليل ينوب عن سبع من التراويح : وقيل يفسد .

الحنابلة

قالوا تصح مع الكراهة ، وتحسب عشرين ركعة .

المالكية

قالوا تصح وتحسب عشرين ركعة ، ويكون تاركا لسنة التشهد والسلام في كل ركعتين ، وذلك مكروه .

الشافعية

قالوا لا تصح بالاولى .

ويجلس بعد كل أربع ركعات للاستراحة ... هكذا كان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم ، ولهذا سميت تراويح . وفي حكم هذا الجلوس تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا هذا الجلوس مندوب ، ويكون بقدر الأربع ركعات . والمصلي في هذا الجلوس ان يشتعل بذكر أو تهليل أو يسكت .

المالكية

قالوا إذا أطال القيام فيها ندب له أن يجلس للاستراحة اتباعا لفعل الصحابة ، وإلا فلا

الحنابلة

قالوا هذا الجلوس مندوب ولا يكره تركه ، والدعاء فيه خلاف الأولى .

الشافعية

قالوا يندب هذا الجلوس اتباعا للسلف ، ولم يرد فيه ذكر

ويسن قراءة القرآن بتمامه فيها بحيث يغتمه آخر ليلة من الشهر ، الا اذا تضرر المقتدون به ، فالأفضل أن يراعى حالهم في القراءة بشرط ألا يسرع اسراعا مخلا بالصلاة .

المالكية

قالوا يندب للامام قراءة القرآن بتمامه في التراويح جميع الشهر . وترك ذلك خلاف الأولى ... إلا إذا كان لا يحفظ القرآن ولم يوجد غيره يحفظه ، أو يوجد غيره يحفظه ولكن لا يكون على حالة مرضية بالنسبة للامامة .

وكل ركعتين منها صلاة مستقلة ، فينوي في أولها ويدعو بدعاء الافتتاح بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة ، ويزيد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا .

المالكية

قالوا يكره الدعاء بعد تكبيرة الاحرام ، وقبل القراءة ، وهو المسمى بدعاء الافتتاح عند غيرهم كما تقدم .

والأفضل أن تصلى من قيام عند القدرة ، فإن صلاها من جلوس صحت ، وخالف الأولى . ويكره أن يؤخر المقتدى القيام الى ركوع الامام لما فيه من اظهار الكسل في الصلاة . والأفضل صلاتها في المسجد ، لأن كل ما شرعت فيه الجماعة ففعله بالمسجد أفضل .

ويسن أن يطيل القراءة ، فيقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة البقرة أو نحوها ، وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة سورة آل عمران أو نحوها . ويقرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو سورة النساء ، وفي القيام الثاني نحو سورة المائدة بعد الفاتحة فيهما .

الحنفية

قالوا يسن تطويل القراءة في الركعة الأولى بنحو سورة البقرة ، وفي الثانية بنحو آل عمران . ولو خففهما وطول الدعاء ، فقد أتى بالسنة . . . لأن السنة عندهم استيعاب وقت الكسوف بالصلاة والدعاء ، فاذا خفف أحدهما طول الآخر ليبقى على الخشوع والخوف الى الانجلاء .

ويسن أن يطيل الركوع والسجود في كل من الركعتين بمقادير مختلفة في المذاهب . ويجوز أداء صلاة الكسوف بغير هذه الكيفية ، فلو صلاها ركعتين كهيئة النفل أجزاء بلا كراهة .

الحنفية

قالوا يسن تطويل الركوع والسجود فيهما بلا حد معين .

الحنابلة

قالوا يطيل الركوعين في كل ركعة بلا حد ، ولكن يسبح في الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار مائة آية ، وفي الركوع الثاني منها بمقدار سبعين آية ، ومثلها الركعة الثانية . . . إلا أن أفعالها تكون أقصر من أفعال الأولى . أما السجود فيسن تطويله في كل من الركعتين بحسب العرف .

الشافعية

قالوا يطيل الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار قراءة مائة آية من سورة البقرة ، والثاني بمقدار ثمانين آية منها . ويطيل الأول من الركعة الثانية بمقدار سبعين آية منها ، والثاني بمقدار خمسين آية منها . أما السجود فإنه يطيل منه السجدة الأولى من كل ركعة بمقدار الركوع الأول

المالكية

قالوا يندب صلاتها في البيت ولو جماعة ، لأنه أبعد عن الرياء بشروط ثلاثة : أن ينشط بفعلها في بيته ، ألا يكون بأحد الحرمين المكي والمدني وهو من أهل الآفاق ، وألا يلزم على فعلها في البيت تعطيل المساجد وعدم صلاتها فيها رأسا . . . فان تحلف شرط من ذلك ، فعلت في المسجد .

صلاة كُسُوفِ الشَّمْسِ

من السنن التي ليست تابعة للفرائض صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يتكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » رواه الشيخان . وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس كما رواه الشيخان ، ولخسوف القمر كما رواه ابن حبان .

حُكْمُهَا

أما صلاة كسوف الشمس فهي سنة مؤكدة ، وهي ركعتان بلا زيادة ولو لم تنجل الشمس ، فإن فرغ منها قبل انجلائها دعا الله تعالى حتى تنجلي .

الحنفية

قالوا الركعتان هما أقل مقدار صلاة الكسوف ، فله أن يصلي أربعا أو أكثر . والأفضل أن يصلي أربعا بتسليمة واحدة أو بتسليمتين .

ويزيد في كل ركعة منها قياما وركوعا ، فتكون كل ركعة بركوعين وقيامين .

الحنفية

قالوا صلاة الكسوف لا تصح بركوعين وقيامين ، بل لا بد من قيام واحد وركوع واحد كهيئة النفل .

الحنابلة

قالوا يسن الجهر بالقراءة فيها ،

ويندب أن تصلى جماعة ، ولا يشترط في إمامها أن يكون امام الجمعة أو مأذونا من قبل السلطان ، كما يندب فعلها في الجامع .

الحنفية

قالوا يشترط في إمامها أن يكون امام الجمعة على الصحيح ، فان لم يوجد فلا بد من إذن السلطان ، فان لم يمكن ذلك صليت فرادى في المنازل .

المالكية

قالوا إنما يندب فعلها في المسجد اذا صليت جماعة . وأما المنفرد فله أن يفعلها في بيته ، ولا يبيح له المسجد .

ووقتها من ابتداء الكسوف الى أن تنجلي الشمس ما لم يكن الوقت وقت نهى عن النافلة . فاذا وقع الكسوف في الأوقات التي ينهى عن النافلة فيها ، اقتصر على الدعاء ولا يصلى .

الشافعية

قالوا متى يقين كسوف الشمس ؟ فمن له أن يصلى هذه الصلاة ، ولو في وقت النهي ، لأنها صلاة ذات سبب .

المالكية

قالوا وقتها من حل النافلة ، وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر رمح الى الزوال ، فلا يصلى قبل هذا الوقت ولا بعده .

والخطبة غير مشروعة فيها . فإذا أنجلت الشمس في أثناء الصلاة ، أتمها على صفتها . فإذا غربت الشمس منكسفة لا يصلى لها .

منها ، ويطول السجدة الثانية من كل ركعة بمقدار الركوع الثاني منها .

المالكية

قالوا يندب تطويل كل ركوع بما يقرب من قراءة السورة التي قبله ، فيطول الركوع الاول بما يقرب من قراءة سورة البقرة ، والثاني بما يقرب من قراءة سورة آل عمران . . . وهكذا . أما السجود في كل ركعة فيندب تطويله كالركوع الذي قبله ، والسجدة الثانية تكون أقصر من الاولى قريبا منها . ويندب أن يسبح في ركوعه وسجوده .

والفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأولان ، بخلاف الأخيرين فكل منهما سنة . فلا تدرك الركعة بالدخول مع الإمام في القيام الثاني أو الركوع الثاني من كل ركعة .

المالكية

قالوا الفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الاخيران ، والسنة هو الأولان . . . فلو دخل مع الإمام في القيام الثاني في إحدى الركعتين ، فقد أدرك الركعة .

ولا يراعى حال المأمومين في هذه الصلاة ، فيشرع التطويل فيها على ما تقدم ولو لم يرض المأمومون .

المالكية

قالوا إنما يشرع التطويل فيها على الصفة المتقدمة ما لم يتضرر المأمومون ، أو يخشى خروج وقتها الذي هو من حل النافلة الى زوال الشمس .

ولا أذان لها ولا إقامة ، وإنما يندب أن ينادى لها بقوله : « الصلاة جامعة » . ويندب اسرار القراءة فيها .

الشافعية

قالوا يسن لها خطبتان لجماعة الرجال كالعيد (بعد صلاتها ولو انجلت الشمس ، ويبدل التكبير بالاستغفار لأنه هو المناسب للحال . ولا يشترط فيهما من شروط خطبتي الجمعة إلا أن يسمع الناس ، وكونها باللغة العربية ، وكون الخطيب ذكرا .

الحنابلة

قالوا يتمها على صفتها ، أى بزيادة قيام وركوع في كل ركعة ، ولكن مع التخفيف .

المالكية

قالوا إذا انجلت الشمس بتمامها في أثناء الصلاة ... فإن كان ذلك قبل إتمام ركعة بسجديتها ، اتمها - كالنوافل - من غير زيادة القيام والركوع في كل ركعة ومن غير تطويل . أما إذا كان ذلك بعد تمام ركعة بسجديتها ، فقليل يتمها على هيئتها بزيادة القيام والركوع ، ولكن من غير تطويل ، وقيل يتمها كالنوافل ... والقولان متساويان .

مبحثُ صَلَاةِ خُسُوفِ الْقَمَرِ

والصلاة عند الفزع

وأما صلاة خسوف القمر ، فحكمها وصفتها كصلاة كسوف الشمس المتقدمة ... إلا في أمور مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا صلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس ، إلا أنها مندوبة ، ولا تشرع فيها الجماعة ولا يسن إيقاعها في الجامع ، بل تؤدي في المنازل وحدها .

الشافعية

قالوا صلاة الخسوف كصلاة الكسوف ، إلا في أمرين : أحدهما : الجهر بالقراءة في الخسوف دون الكسوف .

ثانيهما : أن صلاة الكسوف تفوت بفسوب الشمس كاسفة ، بخلاف القمر فإنه إذا غرب خاسفا فعلت صلاته إلى أن تطلع الشمس . وإذا فات كل من صلاة الكسوف والخسوف لم يقض .

المالكية

قالوا صلاة خسوف القمر مندوبة لا سنة على المعتمد ، بخلاف الكسوف فإنها سنة كما تقدم . وصفها كالنوافل بلا تطويل في القراءة ، وبدون زيادة القيام والركوع ، ويندب الجهر فيها بالقراءة . ووقتها من ابتداء الخسوف إلى انجلاء القمر ، وينهى عنها في أوقات النهى عن النافلة . ويحصل المندوب بصلاة ركعتين ، ويندب تكرارها حتى ينجلي القمر أو يغيب أو يطلع المعجر ... بخلاف صلاة الكسوف فإنها لا تتكرر إلا إذا انجلت الشمس ثم انكسفت . ويكره إيقاعها في المسجد ، كما تكره الجماعة فيها .

الحنابلة

قالوا صلاة الخسوف كالكسوف ، إلا أنه إذا غاب القمر خاسفا ليلا أدبت صلاة الخسوف ، بخلاف الشمس كما تقدم .

هذا ويندب صلاة ركعتين عند الفزع من الزلازل أو الصواعق أو الظلمة والريح الشديدين أو الوباء أو نحو ذلك من الأهوال ، لأنها آيات من الله تعالى يخوف بها عباده ليتركوا المعاصي ، ويرجعوا إلى طاعته ... فعند وقوعها ينبغي الرجوع إليه تعالى بالعبادة التي يدور عليها أمر مساعده في الدنيا والآخرة . وهي كالنوافل المطلقة ، فلا جماعة لها ولا خطبة ، ولا يسن فعلها في المسجد ، بل الأفضل فيها أن تؤدي بالمنازل .

الحنابلة

قالوا لا تندب الصلاة لشيء من هذه الآيات ... إلا للزلازل إذا دامت ، فيصلى لها ركعتان كصلاة الكسوف .

الشافعية

لم يذكروا أن الصلاة مندوبة عند شيء من هذه الأمور .

مبحث صلاة الاستسقاء

الاستسقاء هو طلب العباد السقي من الله تعالى عند الحاجة الى الماء في موضع لا يكون لأهله أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزروعهم ، أو كان لهم ذلك لكن لا يكفيهم . فيسن سنة مؤكدة - عند وقوع الحاجة الى الماء - أن تقام صلاة الاستسقاء .

الحنفية

قالوا الاستسقاء ثبت بالكتاب والسنة . قال الله تعالى : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا » . وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله من غير إنكار . وقد رويت أحاديث صحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فدعا الله تعالى . والقدر الثابت بالكتاب والسنة إنما هو الاستغفار والحمد لله والثناء عليه والدعاء الآتي ذكره .

أما صلاة الاستسقاء الميمنة بعد ، فإنها لم يرد فيها عندهم سوى حديث شاذ . على أنه لا خلاف في أنها مشروعة للمنفرد ، لأنها نقل مطلق . أما صلاتها جماعة فالراجح أنها مشروعة أيضا ، ولكنها ليست سنة ، وإنما هي مندوبة عن الكيفية الآتي تفصيلها .

ومما يناسب المقام أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد استسقى به وهو صغير ... فقد ورد أن أهل مكة أصابهم قحط ، فقالت قريش : يا أبا طالب أقحط الوادي ، واجدب العيال ، فهل فاستسقى . فخرج أبو طالب ، ومعه غلام كأنه شمس تجلت عنه سحابة قماء وحوله أغيلمة ، فأخذه أبو طالب وألصق ظهره بالكعبة ، ولأذ الغلام بأصبعه - وما في السماء قرعة - فأقبل السحاب من ها هنا وها هنا ، وأغدق وأغدودق ، وانفجر له الوادي ، وأخصب النادى والبسادي . وفي ذلك يقول أبو طالب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه

ثمال اليتامى عصمة للأرامل
أخرجه ابن عساكر .

المالكية

قالوا إن صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة ، تلي صلاة العيد في التأكد للرجال إذا أدبت جماعة . ومندوبة لمن فاتته مع الإمام منهم ، وللصبي المميز الذي يؤمر بالصلاة ، والمرأة المسنة . وأما الشابة فإن خيفت الفتنة عند خروجها حرمت صلاتها ، وإلا كرهت .

وصلاة الاستسقاء ركعتان تؤديان كما تؤدي صلاة العيدين في التكبير والجماعة والقراءة والجهر والمكان والخطبتين بعدهما . غير أنه يبذل التكبير الذي في خطبة العيدين بالاستغفار هنا .

المالكية والحنفية

قالوا هي كصلاة العيد ، إلا أنه لا يكبر فيها تكبيرات الزوائد . وأن تكون الخطبتان على الأرض ندبا ، ويكره أن تكونا على المنبر ، بخلاف العيدين .

الحنابلة

قالوا يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الاستسقاء لا خطبتين كالعيد ، ولا يبذل التكبير فيها بالاستغفار بل يكبر كما يكبر في خطبتي العيد

ويندب أن يستقبل الإمام القبلة ، وتقلب رداءه ويدعو الله بدعاء الاستسقاء على تفصيل في المذاهب كما يلي :

الشافعية

قالوا يندب أن يتوجه للقبلة في نحو ثلث الخطبة الثانية ، ويحول رداءه عند استقبال القبلة بأن يجعل معنى الرداء يساره وبالعكس ، وأعلاه أسفله وبالعكس . ويقلب الحاضرون أردبتهم كذلك . إلا النساء فلا يندب لهن ذلك . ويكثر من الدعاء والاستغفار ، ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو :

واحدة ، ويدعو الله ويسبح ويستغفر للمؤمنين
والمؤمنات وهو متكئ كالقوس . فإذا مضى حين من
خطبته ، قلب رداءه على المفتى به . وصفته أنه إن
كان مربعا جعل أسفله أعلاه وبالعكس ، وإن كان
مدورا كالجبة جعل الجانب الأيمن على الأيسر
والأيسر على الأيمن ، ولا يقلب القوم أردبتهم . .
ثم يستقبل بدعاء الاستسقاء قائما ، والناس قعود
مستقبلون القبلة ، وهو « اللهم اسقنا سقيا مغيثا
هنيئا مريئا مريئا غدقا عاجلا غير رابث (أى غير
مبطيء) مجلا سحا طبقا دائما » وما أشبه ذلك .

وتصح صلاة الاستسقاء إذا وجد سببها في أى
وقت تباح فيه صلاة النافلة . وإن تأخر السقى سن
ار صلاة الاستسقاء ، على الصفة السابقة ، حتى
يأتى الغيث .

المالكية

قالوا وقتها - كالعيد - من حل النافلة بعد طلوع
الشمس الى زوالها . وتكرر في أيام بلا حد ، لا في
يوم واحد .

الشافعية

قالوا تصح ، ولو في أوقات النهى عن النافلة «
لأنها صلاة ذات سبب .

الحنفية

قالوا تكرر ثلاثة أيام متتالية بلا زيادة ، لأنه لم
ينقل أكثر منها .

ويستحب للإمام أن يأمر الناس - قبل الخروج
إليها - بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم
ومصالحة الأعداء وصيام ثلاثة أيام ، ثم يخرج بهم
في اليوم الرابع صياما مشاة في ثياب خلقة متذللين
متواضعين خاشعين لله ، ومعهم الصبيان والشيوخ
والمجانز والدواب ، ويعدون الرضع عن أمهاتهم ،
ليكثر الصباح فيكون ذلك أدعى لرحمة الله تعالى .
ثم يصلى بهم صلاة الاستسقاء المتقدمة .

« اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ، ولا محق
ولا بلاء ولا هدم . اللهم على الطراب (جمع ظرب ،
بفتح الظاء وكسر الراء : التلال الصغيرة) والأكام
ومنابت الشجر وبطون الأودية . اللهم حوالينا
ولا علينا . اللهم اسقنا غيثا مغيثا (بضم الميم :
أى يغيث الناس) هنيئا مريئا مريئا (أى ذا ريع
وحصب) غدقا (بفتح الدال : الكثير الماء والخير)
مجلا (السحاب الذى يجلل الأرض بالمطر) سحا
طبقا ، أى طبق الأرض والبلاد مطره) دائما . اللهم
اسقنا الغيث ، ولا تجعلنا من القانطين . اللهم إن
بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضنك ما لا
نشكو إلا إليك . اللهم أثبت لنا الزرع ، وأدر لنا
الضرخ ، وأنزل علينا من بركات السماء ، وأثبت لنا
من بركات الأرض ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه
غيرك . اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا ، فأرسل
السماء علينا مدرارا » .

الحنابلة

قالوا يندب للإمام ، بعد الفراغ من الدعاء المشروع
في الخطبة ، أن يستقبل القبلة ويقول سرا : « اللهم
إنك امرتنا بدمائك ، ووعدتنا إجابتك ، وقد دعوناك
كما امرت فاستجب منا كما وعدتنا » . ثم يحول
رداءه بجعل الأيمن على الأيسر وبالعكس ، ويحول
الناس أيضا أردبتهم ، ويتركون الرداء على هذه
الحالة حتى ينزعه مع ثيابهم .

المالكية

قالوا إذا فرغ الإمام من الخطبة الثانية ، ندب
له أن يستقبل القبلة - جاعلا ظهره للناس - ثم
يقلب رداءه من خلفه ، فيجعل ما على عاتقه الأيسر
على عاتقه الأيمن وبالعكس ولا ينكس (التنكيس أن
يجعل أسفل الرداء أعلاه وبالعكس) . ويندب
للرجال قلب أردبتهم وهم جلوس ، بخلاف النساء ،
ثم يدعو الإمام برفع مائول بالناس ويطلب في الدعاء
رندب الدعاء بالوارد ، ومنه ما جاء في خبر الموطأ ،
وهو « كان صلى الله عليه وسلم إذا استسقى قال :
اللهم اسق عبادك وبهيمك ، وانشر رحمتك ، وأحى
لذلك الميت » .

الحنفية

قالوا يستقبل الإمام الناس بوجهه - حال
الخطبة - قائما على الأرض لا على المنبر ، ويفصل
بين الخطبتين بجلسة . وإن شاء خطب خطبة

المالكية

قالوا لا يأمرهم بمصالحة الأعداء ، ولا يأمرهم بصيام ثلاثة أيام على المعتد ... وإن كان ذلك مندوبا لهم من تلقاء أنفسهم . ويندب الخروج في ضحى اليوم الرابع ... إلا من بعدت دارهم ، فإنه يخرج في الوقت الذى يمكنه من إدراك صلاتها مع الإمام . وقيدوا الصبيان بالمميزين ليصلوا مع الناس ندبا كما تقدم . أما غير المميزين فيكره إخراجهم كإخراج البهائم .

الحنابلة

قالوا لا يندب أن يخرج بهم في اليوم الرابع ، بل يندب خروجهم معه في اليوم الذى يعينه للخروج فيه ، وأن يخرج لها بثياب الزينة كالعيد . وقالوا يسن خروج الصبيان المميزين ، أما غيرهم فيباح خروجهم ، كما يباح خروج العجوز والبهيمة .

مباحث صلاة العيدين

دليل مشروعيتها

ومن صلاة التطوع التى ليست تابعة للمكتوبة ، صلاة العيدين . وقد شرعت في السنة الأولى للهجرة كما رواه أبو داود عن أنس قال : « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، ولهم يومان يلعبون فيهما ، فقال : ما هذان اليومان ؟ قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله قد أبدلكما خيرا منهما : يوم الأضحي ، ويوم الفطر » . وقيل شرعت في السنة الثانية .

الشافعية

قالوا هي سنة عين مؤكدة لكل من يؤمر بالصلاة . وتسبب جماعة لغير الحاج ، أما الحاج فتسن لهم فرادى .

المالكية

هي سنة عين مؤكدة تلى الوتر في التاكيد ، يخاطب بها كل من تلزمه الجمعة بشرط وقوعها

جماعة مع الإمام . وتندب لمن فاتته معه ، وحينئذ يقرأ فيها سرا ، كما تندب لمن لم تلزمه كالعيد والصبيان . ويستثنى من ذلك الحاج ، فلا يخاطب بها لقيام وقوفه بالمسعر الحرام مقامها ... نعم تندب لاهل «منى» غير الحاج وحدانا لا جماعة ، لئلا يؤدي ذلك الى صلاة الحجاج معهم .

الحنفية

قالوا إن صلاة العيدين ليست من صلاة التطوع ، بل واجبة في الأصح على من تجب عليه الجمعة بشرائطها - سواء كانت شرائط وجوب أو شرائط صحة - إلا أنه يستثنى من شرائط الصحة الخطبة ، فإنها تكون قبل الصلاة في الجمعة وبعدها في العيد . ويستثنى أيضا عدد الجماعة ، فإن الجماعة - في صلاة العيد - تتحقق بواحد مع الإمام ، بخلاف الجمعة . وكذا الجماعة فإنها واجبة في العيد ، ياتم بتركها وإن صحت الصلاة ، بخلافها في الجمعة فإنها لا تصح إلا بالجماعة .

الحنابلة

قالوا صلاة العيد ليست من صلاة التطوع ، وإنما هي فرض كفاية على كل من تلزمه صلاة الجمعة ، فلا تقام إلا حيث تقام الجمعة ... ما عدا الخطبة فإنها سنة في العيد ، بخلافها في الجمعة فإنها شرط . وقد تكون صلاة العيد سنة ، وذلك فيمن فاتته الصلاة مع الإمام ، فإنه يسن له أن يصليها في أى وقت شاء بالصفة المبينة فيما بعد .

أحكامها وقتها

وفي أحكامها ووقتها تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا وقتها من ابتداء طلوع الشمس - وإن لم ترتفع - إلى الزوال . ويسن قضاؤها بعد ذلك على صفتها الآتية .

المالكية

قالوا وقتها من حل النافلة الى الزوال ، ولا تقضى بعد ذلك .

الحنابلة

قالوا وقتها من حل النافلة - وهو ارتفاع الشمس قدر رمح بعد طلوعها - إلى قبيل الزوال .

ويسن أن يرفع المصلى - سواء كان إماما أو مقتديا - يديه عند كل تكبيرة منها . ثم إن كان إماما يتعوذ ويسمى سرا ، ثم يقرأ جهرا الفاتحة ثم سورة ... ويندب أن تكون سورة « سبح اسم ربك الأعلى » ، ثم يركع الإمام ويتبعه المقتدون ويسجد . فإذا قام للثانية ابتداء بالتسمية ثم بالفاتحة ثم بالسورة ... ويندب أن تكون سورة « هل أتاك » . وبعد الفراغ من قراءة السورة يكبر الإمام والقوم تكبيرات الزوائد - وهى ثلاث سوى تكبيرة الركوع - ويرفعون أيديهم عند كل تكبيرة ، ثم يتم صلاته .

وصلاة العيدين بهذه الكيفية أولى من زيادة التكبير على ثلاث ، ومن تقديم تكبيرات الزوائد على القراءة فى الركعة الثانية ... فان قدم التكبيرات فى الثانية على القراءة جاز . وكذا لو كبر الإمام زيادة على الثلاث ، فيجب على المقتدى أن يتابعه فى ذلك إلى ست عشرة تكبيرة ، فان زاد لا تلزمه المتابعة . وإذا سبق المقتدى بتكبيرات الزوائد - بحيث أدرك الإمام قائما بعدها - كبر للزوائد وحده قائما . وإذا سبقه الإمام بركعة كاملة ، وقام بعد فراغ الإمام لاتمام صلاته ، قرأ أولا ثم كبر للزوائد ثم ركع .

ومن أدرك الإمام راکها ، كبر تكبيرة الأحرام ، ثم تكبيرات الزوائد قائما - إن أمن مشاركته فى ركوعه - وإلا كبر للأحرام قائما ثم ركع ، ويكبر للزوائد فى ركوعه من غير رفع اليدين . ولا ينتظر الفراغ من صلاة الإمام فى قضاء التكبيرات ، لأن الفائت من الذكر يقضى قبل فراغ الإمام ... بخلاف الفائت من الفعل فإنه يقضى بعد فراغه . فان رفع الإمام رأسه ، قبل أن يتم المقتدى تكبيراته سقط عنه ما بقى منها ... لأنه إن أتمه ، فاتته متابعة الإمام الواجبة فى الرفع من الركوع . وإن أدرك الإمام بعد الرفع من الركوع ، فلا يأتى بالتكبير الزائد ، بل يقضى الركعة التى فاتته مع تكبيرات الزوائد بعد فراغ الإمام .

الشافعية

قالوا صلاة العيد ركعتان كغيرها من النوافل . سوى أنه يزيد ندبا فى الركعة الأولى - بعد تكبيرة الأحرام ودعاء الافتتاح ، وقبل التعوذ والقراءة - سبع تكبيرات ، يرفع يديه الى حذو المنكبين فى كل تكبيرة . ويسن أن يفصل بين كل تكبيرتين منها بقدر آية معتدلة . ويستحب أن يقول فى هذا

وإن فاتت فى يومها تقضى فى اليوم التالى ، ولو أمكن قضاؤها فى اليوم الاول ، وكذلك تقضى - وإن فاتت أيام - لعذر أو لغير عذر .

الحنفية

قالوا وقتها من حل النافلة الى الزوال . فإذا زالت الشمس - وهو فيها - فسدت إن حصل الزوال قبل القعود قدر التشهد . ومعنى فسادها أنها تنقلب نفلا . أما قضاؤها إذا فاتت فسيأتى حكمه بعد .

ويندب تأخير صلاتها عن أول وقتها قليلا فى الفطر ، وتعجيلها فى أول وقتها فى الأضحى ... لما روى أن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، كتب الى عمرو بن حزم وهو بنجران : « عجل الأضحى ، وآخر الفطر ، وذكر الناس » .

الشافعية

قالوا يسن تأخير صلاة العيدين إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح .

المالكية

قالوا لا يسن تأخير صلاة العيدين عن أول وقتها .

كيفية صلاة العيدين

وكيفيتها مبينة فى المذاهب على النحو التالى :

الحنابلة

قالوا ينوى ، عند أداء كل من صلاة العيدين ، بقلبه ويقول بلسانه : أصلى صلاة العيد لله تعالى . فان كان مقتديا ينوى متابعة الإمام أيضا ، ثم يكبر للتحريم ويضع يديه تحت سترته بالكيفية المتقدمة ، ثم يقرأ الإمام والمؤتم الثناء ، ثم يكبر الإمام تكبيرات الزوائد - وهى ثلاث سوى تكبيرة الأحرام والركوع - ويتبعه المقتدون ، ويسكت بعد كل تكبيرة بمقدار ثلاث تكبيرات . ولا يسن فى أثناء السكوت ذكر ، ولا بأس بأن يقول : « سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله والله أكبر » .

تكبيرات ، غير تكبيرة القيام ، يقول بين كل تكبيرتين منها ما تقدم ذكره في الركعة الأولى ، ولا يشرع بعد التكبيرة الأخيرة من هذه التكبيرات الزوائد ذكر ، ثم يسلم ندبا ويقرأ الفاتحة ثم سورة « الفاشية » ، ثم يركع ويتم صلاته .

وإن أدرك المأموم إمامه ، بعد تكبيرات الزوائد أو بعد بعضها ، لم يأت به لأنه سنة فات محلها . وإن نسي المصلي التكبير الزائد أو بعضه حتى قرأ ثم تذكره ، لم يأت به لفوات محله ، كما لو ترك الاستفتاح أو التعوذ حتى قرأ الفاتحة ، فإنه لا يعود له .

المالكية

قالوا صلاة العيد ركعتان كالنوافل ، سوى أنه يسن أن يزداد في الركعة الأولى - بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة - ست تكبيرات ، وفي الركعة الثانية - بعد تكبيرة القيام وقبل القراءة - خمس تكبيرات . وتقديم هذا التكبير على القراءة مندوب ، فلو أخره عن القراءة صح وخالف المندوب .

وإذا اقتدى شخص بإمام يزيد أو ينقص في عدد التكبير الذي ذكر أو أخره عن القراءة ، فلا يتبعه في شيء من ذلك . ويندب موالاة التكبير ، إلا الإمام فيندب له الانتظار بعد كل تكبيرة حتى يكبر المقتدون به ، ويكون في هذا الفصل ساكنا ، ويكره أن يقول شيئا من تسبيح أو تهليل أو غيرهما .

وكل تكبيرة من هذه التكبيرات الزائدة سنة مؤكدة . فلو نسي شيئا منها ، فإن تذكره قبل أن يركع ، أتى به وأعاد غير المأموم القراءة ندبا ، وسجد بعد السلام لزيادة القراءة الأولى . وإن تذكره بعد أن ركع فلا يرجع له ، ولا يأتي به في ركوعه ... فإن رجع بطلت الصلاة ، وإذا لم يرجع سجد قبل السلام لنقص التكبير - ولو كان المتسرك تكبيرة واحدة - إلا إذا كان التسارك له مقتديا فلا يسجد لأن الإمام يحمله عنه .

وإذا لم يسمع المقتدى تكبير الإمام ، تحرى تكبيره وكبر . وإذا دخل مع الإمام في أثناء التكبير ، كبر معه ما بقى منه ، ثم كمل بعد فراغ الإمام منه . ولا يكبر ما فاتته في أثناء تكبير الإمام . أما إذا دخل مع الإمام في القراءة ، فإنه يأتي - بعد إحرامه - بالتكبير الذي فاتته ، سواء دخل في الركعة الأولى أو الثانية ... فإن كان في الأولى أتى بست تكبيرات

الفصل سرا: « سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله والله أكبر » . ويسن أن يضع يمينه على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين ، ويزيد في الركعة الثانية - بعد تكبيرة القيام - خمس تكبيرات بفصل بين كل التنتين منها ، ويضع يمينه على يسراه حال الفصل كما تقدم في الركعة الأولى .

وهذه التكبيرات الزائدة سنة (وتسمى هيئة) فلو ترك شيئا منها فلا يسجد للسهو وإن كره تركها ، ولو شك في العدد بنى على الأقل . وتقديم هذه التكبيرات على التعوذ مستحب ، وعلى القراءة شرط في الاعتماد بها ... فلو شرع في القراءة - ولو ناسيا - فلا يأتي بالتكبير لفوات محله .

والمأموم والإمام في كل ما ذكر سواء . غير أن المأموم إذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية ، فإنه يكبر معه خمسا غير تكبيرة الاحرام ، فإن زاد لا يتابعه ، ثم يكبر في الركعة الثانية ، التي بقضيها بعد سلام الإمام ، خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام . وإذا ترك الإمام تكبيرات الزوائد تابعه المأموم في تركها ، فإن فعلها بطلت صلاته إذا رفع يديه معها ثلاث مرات متوالية ... لأنه فصل كثير تبطل به الصلاة ، وإلا فلا تبطل . أما إذا اقتدى بإمام يكبر أقل من ذلك العدد فإنه يتابعه .

والقراءة في صلاة العيدين تكون جهرا لغير المأموم . أما التكبير فيسن الجهر فيه للجميع . ويسن أن يقرأ ، بعد الفاتحة في الركعة الأولى ، سورة « ق » أو « الأعلى » أو « الكافرون » ، وفي الثانية سورة « القمر » أو « الفاشية » أو « الاخلاص » .

الحنابلة

قالوا إذا أراد أن يصلي صلاة العيد ، نوى صلاة ركعتين فرضا كفايا ، ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ندبا ، ثم يكبر ست تكبيرات ندبا يرفع يديه مع كل تكبيرة ، سواء كان إماما أو مأموما . ويندب أن يقول بين كل تكبيرتين سرا: « الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما » . ولا يتعين ذلك ، بل له أن يأتي بأي ذكر شاء ، لأن المندوب مطلق الذكر .

ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة الأخيرة من تكبيرات الزوائد المذكورة ، ثم يتعوذ ثم يسلم ، ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة « سبح اسم ربك الأعلى » ، ثم يركع ويتم الركعة ، ثم يقوم إلى الثانية فيكبر خمس

ومن فاتته مع الإمام ندب له فعلها الى الزوال ،
وبعده لا قضاء كما تقدم .

ولا يسن لها أذان ولا إقامة . ولكن يندب أن
ينادى لها بقول : « الصلاة جامعة » .

المالكية

قالوا النداء بقول : « الصلاة جامعة » ونحوه ؟
جائز لا مندوب . فان اعتقد أن قول « الصلاة
جامعة » بخصوصه مطلوب ، كره الايتان به .

مُسْنُ الْعِيدَيْنِ وَمَنْدُوبَاتُهُمَا

ويسن للإمام أن يخطب ، بعد صلاة العيد ،
خطبتين يعلم الناس فيهما أحكام زكاة الفطر في عيد
الفطر ، وأحكام الأضحية وتكبير التشريق في عيد
الأضحية . ويحسن أن يعلمهم ذلك في خطبة الجمعة
السابقة على العيد .

المالكية

قالوا الخطبتان المذكورتان مندوبتان .

وهما كخطبتى الجمعة في الأركان والشروط
والسنن والمكروهات ... الا في أمور :

منها أن خطبتى الجمعة يشترط فيهما أن تكونا
قبل الصلاة ، بخلاف خطبتى العيد فانه يشترط
فيهما تأخرهما عن الصلاة ... فان قدمهما لا يعتد
بهما ، ويندب اعادتهما بعد الصلاة .

الحنفية

قالوا يسن تأخيرهما عن صلاة العيد ؟ ويعتد
بهما إن قدمهما عليه ، وان كان خلاف السنة ؟
ولا يعيدهما بعد الصلاة .

المالكية

قيدوا ذلك بقرب الزمن عرفا ، فان طال الزمن
بعد الصلاة فلا تعادان .

وان كان في الثانية كبر خمسا ، ثم بعد سلام الإمام
يكبر في الركعة التى يقضيها ستا غير تكبيرة القيام .
أما اذا أدرك مع الإمام أقل من ركعة ، فانه يقوم
للقضاء بعد سلامه ، ثم يكبر ستا في الأولى بعد
تكبيرة القيام .

ويكره رفع اليدين في هذه التكبيرات الزائدة ،
وانما يرفعهما عند تكبيرة الاحرام ندبا كما في غيرها
من الصلوات . ويندب الجهر بالقراءة في صلاة
العيدين ، كما يندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة
الأولى سورة « الأعلى » أو نحوها ، وفي الركعة
الثانية سورة « الشمس » أو نحوها .

حُكْمُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا

وقضائها إذا فات وقتها

وفي حكم الجماعة فيها وقضائها اذا فاتته مع
الإمام تفصيل .

الحنفية

قالوا الجماعة شرط لصحتها كالجمعة . فان
فاتته مع الإمام فلا يطالب بقضائها ... لا في الوقت
ولا بعده . فان أحب قضاءها منفردا ، صلى أربع
ركعات بدون تكبيرات الزوائد . يقرأ في الأولى بعد
الفاتحة سورة « الأعلى » ، وفي الثانية « الضحى » ،
وفي الثالثة « الانشراح » ، وفي الرابعة « التين » .

الحنابلة

قالوا الجماعة شرط لصحتها كالجمعة ، إلا أنه
يسن لمن فاتته مع الإمام أن يقضيها في أى وقت شاء
على صفتها المتقدمة .

الشافعية

قالوا الجماعة فيها سنة لغير الحاج . ويسن لمن
فاتته مع الإمام أن يصليها على صفتها في أى وقت
شاء . فان كان فعله لها بعد الزوال فقضاء ، وإن
كان قبله فإداء .

المالكية

قالوا الجماعة شرط لكونها سنة ، فلا تكون
صلاة العيدين سنة إلا لمن أراد إيقاعها في الجماعة .

الشافعية

زادوا في الفرق بينهما أن خطبتي الجمعة يشترط لهما القيام والطهارة وستر العورة ، وأن يجلس بينهما قليلا ... بخلاف خطبتي العيدين ، فلا يشترط فيهما ذلك بل يستحب .

ويندب احياء ليلتي العيدين بطاعة الله تعالى — من ذكر وصلاة ، وتلاوة قرآن ونحو ذلك — لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحيأ ليلتي العيد محتسبا لم يميت قلبه يوم تموت القلوب » . ويقوم مقام ذلك صلاة العشاء والصبح في جماعة .

ويندب الغسل للعيدين على التفصيل المتقدم في الاغتسالات غير المفروضة . ويندب للرجل التطيب والتزين . أما النساء فلا يندب لهن ذلك اذا خرجن لصلاة العيد خشية الافتتان بهن . أما اذا لم يخرجن لصلاة العيد فيندب لهن ما ذكر ، لأنه لليوم لا للصلاة ... وأن يلبس أحسن ثيابه جديدا أو غسिला ، ولو غير أبيض .

الحنفية

قالوا هذه الأمور كلها سنة — لا مندوبة — للرجال دون النساء ، لأنهن لا يجب عليهن صلاة العيد . وهى سنة للمصلى ... نعم صحح أن الغسل والتطيب سنتان لكل قادر عليهما — سواء صلى أو لا — لأنه يوم زينة واجتماع ، بخلاف الجمعة .

المالكية

قالوا يندب لبس الجديد ، لا الفسيل ولو كان أحسن .

الحنابلة

قالوا يستثنى من ذلك المعتكف ، فإنه يخرج في ثياب اعتكافه لصلاة العيدة .

ويندب أن يأكل قبل خروجه الى المصلى في عيد الفطر ، وأن يكون المأكول تمرا ووترا (ثلاثا أو

ومنها أن افتتاح خطبتي الجمعة لا بد أن يكون بالحمد لله ... بخلاف خطبتي العيدين ، فإنه يسن افتتاحهما بالتكبير .

الحنفية

قالوا البداءة بالحمد في خطبتي الجمعة سنة كما سيأتى .

المالكية

قالوا إن البداءة بالحمد في خطبتي الجمعة مندوب كما سيأتى .

ومنها أنه يندب لمستمع خطبة العيد أن يكبر عند تكبير الخطيب ، بخلاف خطبة الجمعة فإنه يحرم كلام المستمع لها ولو ذكرا .

الشافعية

قالوا الكلام مكروه لا محرم ، في أثناء الخطبتين ، سواء في ذلك الجمعة أو العيدين .

الحنفية

قالوا لا يكره الكلام بالذكر في خطبتي الجمعة وخطبتي العيدين على الأصح .

ويفرق بين خطبتي الجمعة والعيدين بأمور أخرى مبينة فيما يلي :

الحنفية

زادوا في الفرق بينهما أنه يكره أن يجلس قبل الشروع في خطبة العيد الأولى ، بل يشرع في الخطبة بعد الصعود ولا يجلس ... بخلاف خطبتي الجمعة فإنه يسن أن يجلس قبل الأولى قليلا .

المالكية

زادوا في الفرق بينهما أن الجلوس في أولهما وبينهما مطلوب ، ويندب في العيد ، وأما في خطبة الجمعة فسنة . وأيضا لو أحدث في أثناء خطبتي العيدين فإنه يستمر فيهما ولا يستخلف . بخلاف خطبتي الجمعة ، فإنه إن أحدث فيهما يستخلف .

كان مطالبا بها - قبل صلاة العيد وبعد صلاة
الصبح .

الحنفية

قالوا إن السنة تحصل بالتكبير مطلقا - سواء
كان سرا أو جهرا - إلا أن الأفضل أن يكبر سرا على
المعتمد .

المالكية

قالوا يكبر حال خروجه أن خرج بعد طلوع
الشمس ، وأن خرج قبلها لا يكبر حتى تطلع .
وقالوا يستمر على التكبير إلى مجيء الإمام ، وقيل
إلى أن يقوم للصلاة ولو لم يشرع فيها ... والقولان
متساويان . أما الإمام فيستمر على تكبيره إلى أن
يدخل المحراب .

مبحث في المكان

الذي تؤدي فيه صلاة العيد

يسن أن تؤدي صلاة العيدين بالصحراء ،
ويكره فعلها في المسجد من غير عذر ... إلا بمكة
فالأفضل فعلها في المسجد الحرام ، لشرف البقعة
ومشاهدة البيت .

وإنما يكره فعلها في المسجد لغير من بمكة ،
لمخالفة السنة وإن كان المسجد يسع المصلين . ولا
يكره فعلها في المسجد لعذر كالمطر ونحوه .

المالكية

قالوا يندب فعلها بالصحراء ، ولا يسن .

الحنابلة

قيدوا الصحراء بأن تكون قريبة من البنيان
عرفا ، فإن بعدت عن البنيان عرفا فلا تصح صلاة
العيد فيها .

الشافعية

قالوا فعلها بالمسجد أفضل لشرفه ، إلا لعذر
- كضيقة - فيكره فيه للزحام ، وحينئذ يسن
الخروج للصحراء .

خسا) . وأما يوم الأضحى فيندب تأخير الأكل
حتى يرجع من الصلاة . ويندب أن يأكل شيئا من
الأضحية أن ضحى ، فإن لم يضح خير بين الأكل
قبل الخروج وبعده .

المالكية والشافعية

قالوا يندب تأخير الأكل في عيد الأضحى مطلقا ،
ضحى أم لا .

ويندب لغير الإمام أن يبادر بالخروج إلى المصلى
بعد صلاة الصبح ، ولو قبل الشمس أما الإمام
فيندب له تأخير الخروج إلى المصلى بحيث إذا
وصلها صلى ولا ينتظر .

المالكية

قالوا يندب لغير الإمام أن يخرج بعد طلوع
الشمس إن كان منزله قريبا من المصلى ، والا خرج
بقدر ما يدرك الصلاة مع الإمام .

ويندب يوم العيد تحسين هيئته بتقليم الأظافر
وإزالة الشعر والأدران .

الحنابلة

قالوا يندب ذلك لكل مطالب بالصلاة ، وإن لم
تكن صلاة العيد .

ويندب أن يخرج إلى المصلى ماشيا ، وأن يكبر
في حال خروجه جهرا ، وأن يستمر على تكبيره إلى
أن تفتح الصلاة .

ويندب لمن جاء إلى المصلى من طريق أن يرجع
من أخرى . ويندب أيضا أن يظهر البشاشة والفرح
في وجهه من لقاء المؤمنين ، وأن يكثر من الصدقة
النافلة بحسب طاقته ، وأن يخرج زكاة الفطر - إذا

الحنفية

لم يستثنوا مسجد مكة من المساجد التي يكره فعلها فيها .

ومتى خرج الامام للصلاة في الصحراء ، ندب له أن يستخلف غيره ليصلي بالضعفاء الذين يتضررون بالخروج الى الصحراء صلاة العيد بأحكامها المتقدمة ... لأن صلاة العيد يجوز أدائها في موضعين .

المالكية

قالوا لا يندب أن يستخلف الامام من يصلي بالضعفاء . ولهم أن يصلوا جماعة ، ولكن لا يجهرن بالقراءة ولا يخطبون بعدها ، بل يصلونها سرا من غير خطبة . وصلاة العيدين كالجمعة تؤدي في موضع واحد ، وهو المصلى ، مع الامام متى كان الشخص قادرا على الخروج لها . فمن فعلها قبل الامام ، لم يأت بالسنة على الظاهر ، ويسن له فعلها معه ... نعم إن فاتته مع الامام ندب له فعلها كما تقدم .

ويكره التنفل للامام والمأموم قبل صلاة العيد وبعدها على تفصيل .

المالكية

قالوا يكره التنفل قبلها وبعدها إن أدت بالصحراء كما هو السنة . وأما إذا أدت بالمسجد على خلاف السنة ، فلا يكره التنفل لاقبلها ولا بعدها .

الحنابلة

قالوا يكره التنفل قبلها وبعدها بالموضع الذي تؤدي فيه ، سواء المسجد أو الصحراء .

الشافعية

قالوا يكره للامام أن يتنفل قبلها وبعدها ، سواء كان في الصحراء أو غيرها . وأما المأموم فلا يكره له التنفل قبلها مطلقا ، ولا بعدها إن كان ممن لم يسمع الخطبة لصم أو بعد ... وإلا كره .

الحنفية

قالوا يكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلى وغيرها ، ويكره التنفل بعدها في المصلى فقط . وأما في البيت فلا يكره .

مبحث تكبير التشريق

ويطلب التكبير عقب الصلوات على تفصيل في المذاهب

الحنفية

قالوا تكبير التشريق واجب على المقيم بالمصر إذا صلى المكتوبة في جماعة مستحبة ... فلا يجب على المسافر ، ولا على المقيم بالقرى ، ولا عقب صلاة النافلة ، ولا على المنفرد ، ولا على من صلى المكتوبة في جماعة غير مستحبة كجماعة النساء ، فلا يجب عليهن التكبير عقب الصلوات ولو صلين جماعة ... نعم إذا اقتدت المرأة بالرجال ، فإنه يجب عليها أن تكبر ، ولكنها تسر به .

ويبتدىء وقته عقب صلاة الصبح من يوم عرفة ، وينتهي عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، وهو اليوم الرابع من أيام العيد (وأيام التشريق هي الايام الثلاثة التي تلي يوم العيد) . ولفظه هو أن يقول مرة واحدة : « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد » . وله أن يزيد « الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا » الى آخر الصيغة المشهورة . وينبغي أن يكون متصلا بالسلام ، حتى لو تكلم أو أحدث بعد السلام متعمدا سقط عنه التكبير ويأثم ... فلو سبقه حدث بعد السلام فهو مخير ، إن شاء كبر في الحال لعدم اشتراط الطهارة فيه ، وإن شاء تروضا وأتى به . ولا يكبر عقب صلاة الوتر ولا صلاة العيد .

وإذا فاتته صلاة من الصلوات التي يجب عليه أن يكبر عقبها ، فإنه يجب عليه أن يقضي التكبير تبعاً لها ولو قضاها في غير أيام التشريق . وأما إذا قضى فائتة لا يجب عليه التكبير عقبها في أيام التشريق ، فإنه لا يكبر عقبها . وإذا ترك الامام التكبير يكبر المقتدى ، ولكن بعد أن يفصل الامام بين الصلاة والتكبير بما يقطع البناء على صلاته ، كالخروج من المسجد ، والحديث العمد ، والكلام .

نفسها في التكبير فقط . وأما الرجل فيسمع نفسه
ومن يليه .

الشافعية

قالوا التكبير المذكور سنة بعد الصلاة المفروضة
- سواء صليت جماعة أو لا ، وسواء كبر الإمام
أو لا - وبعد النافلة وصلاة الجنائز ، وكذا يسن
بعد الفائتة التي تقضى في أيام التكبير . ووقته ،
لغير الحاج ، من فجر يوم عرفة إلى غروب شمس
اليوم الثالث من أيام التشريق (وهي ثلاثة أيام بعد
يوم العيد) . أما الحاج فإنه يكبر من ظهر يوم النحر
إلى غروب آخر أيام التشريق . ولا يشترط أن
يكون متصلاً بالسلام ... فلو فصل بين الفراغ من
الصلاة والتكبير فاصل ، عمداً أو سهواً ، كبر وان
طال الفصل ، ولا يسقط بالفصل .

وأحسن الفاظه أن يقول : « الله أكبر الله أكبر الله
أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد .
الله أكبر كبيراً . والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة
وأصيلاً . لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده
وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده . لا إله إلا الله ولا
نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » .
ويسن الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأزواجه وذريته .
وكما يسن التكبير بعد الصلوات المذكورة
- ويسمى بالتكبير المقيد - يسن أيضاً أن يكبر جهراً
في المنازل والأسواق وغيرهما من غروب شمس ليلتي
العيدين إلى أن يدخل الإمام في صلاة العيد وإلى
إحرامه إذا صلى منفرداً . أما إذا لم يصل أصلاً فإنه
يكبر إلى الزوال . والمرأة لا ترفع صوتها بالتكبير مع
غير محارمها . ويسمى التكبير ليلة العيد بالتكبير
المطلق . ويقدم التكبير المقيد على أذكار الصلاة ،
بخلاف المطلق فإنه يؤخر عنها .

أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِالنَّوَافِلِ

مَبْحَثُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُنْهَى

عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا :

ينهى عن التنفل في أوقات مفصلة في المذاهب
على النحو التالي :

الحنابلة

قالوا يسن التكبير عقب كل صلاة مفروضة أدت
في جماعة . ويبتدئ وقته من صلاة الصبح يوم
عرفة إذا كان المصلي غير محرم ، ومن ظهر يوم النحر
إذا كان محرماً ، وينتهي فيهما بعصر آخر أيام التشريق
- وهي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد - ولا فرق
في ذلك بين المقيم والمسافر والذكر والأنثى ، ولا بين
الصلاة الحاضرة والصلاة المقضية في أيام التشريق ،
بشرط أن تكون من عام هذا العيد ... فلا يسن التكبير
عقب صلاة النوافل ولا الفرائض إذا أدت فرادى .
وصفته أن يقول : « الله أكبر الله أكبر لا إله
إلا الله ، والله أكبر والله الحمد » . ويجزئ في
تحصيل السنة أن يقول ما ذكر مرة واحدة ، وإن
كرره ثلاث مرات فلا بأس . وإذا فاتته صلاة من
هذه الصلوات التي يطلب التكبير بعدها ، وقضاها
بعد أيام التشريق ، فلا يكبر عقب قضاها . ويكبر
المأموم إذا نسيه إمامه ، ومن عليه سجود بعد السلام
فانه يؤخره عن السجود . والمسبوق يكبر بعد الفراغ
من قضاء ما فاتته وبعد السلام .

وهذا التكبير يسمى المقيد . وعندهم أيضاً تكبير
مطلق ، وهو بالنسبة لعيد الفطر من أول ليلته إلى
الفراغ من الخطبة ، وبالنسبة لعيد الأضحى من أول
عشر ذي الحجة إلى الفراغ من خطبتي العيد .
ويسن الجهر بالتكبير مطلقاً أو مقيداً لغير أنثى .

المالكية

قالوا يندب لكل مصل - ولو كان مسافراً أو
صبياً أو امرأة - أن يكبر عقب خمس عشرة فريضة ،
سواء صلاها وحده أو جماعة ، وسواء كل من أهل
الأمصار أو غيرها . ويبتدئ عقب صلاة الظهر يوم
العيد ، وينتهي بصلاة الصبح من اليوم الرابع ،
وهو آخر أيام التشريق ، وهي الأيام الثلاثة التالية
ليوم العيد . ويكره أن يكبر عقب النافلة وعقب
الصلاة الفائتة سواء كانت من أيام التشريق أو من
غيرها .

ويكون التكبير عقب الصلاة - كما تقدم ، فيقدمه
على الذكر الوارد بعد الصلاة - كقراءة آية الكرسي
والتسبيح ونحوه - إلا أنه إذا ترتب عليه سجود
بعدي أخره عنه ، لأن السجود البعدي ملحق
بالصلاة . وإذا ترك التكبير عمداً أو سهواً فإنه
يأثم به إن قرب الفصل عرفاً . وإذا ترك الإمام
التكبير كبر المقتدى . ولفظ التكبير « الله أكبر الله
أكبر الله أكبر » لا غير على المعتمد . والمرأة تسمع

الحنفية

قالوا يكره التنفل تحريماً في أوقات ، وهى : بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح ، إلا سنتها فلا تكره . وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، فلا يصلى فى هذا الوقت نافلة - ولو سنة الفجر إذا فاتته - لأنها متى فاتت وحدها سقطت ولا تعاد كما تقدم . وبعد صلاة فرض العصر إلى غروب الشمس . وبعد الغروب قبل صلاة المغرب إذا أطال ، أما صلاة ركعتين خفيفتين فإنه مباح ، إذ لم يثبت دليل على كراهتهما . وعند خروج الخطيب من خلوته للخطبة ، سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو حج أو تكاح أو كسوف أو استسقاء . وعند إقامة المؤذن للصلاة المكتوبة ... إلا سنة الفجر إذا أمن قوت الجماعة فى الصبح كما تقدم . وقبل صلاة العيد وبعدها على ما تقدم . وبين الظهر والعصر المجموعتين فى عرفة جمع تقديم ... ولو سنة الظهر . وبين المغرب والعشاء المجموعتين فى المردلفة جمع تأخير ... ولو سنة المغرب . وعند ضيق وقت المكتوبة . وإذا وقع التنفل فى وقت من هذه الأوقات انعقد مع الكراهة التحريمية ، ويجب قطعه وأداؤه فى وقت الجواز .

هذا ولا تنعقد صلاة الفريضة والجنائز وسجدة التلاوة فى ثلاثة أوقات ، وهى : وقت طلوع الشمس حتى ترتفع ... فلو شرع فى صلاة الصبح ، ثم طلعت عليه الشمس فى أثناءها ، بطلت صلاته . ووقت توسط الشمس فى كبد السماء إلى أن تزول ، وعند احمرارها إلى أن تغيب . ويستثنى من ذلك عصر اليوم الحاضر ، فإنه يصح أدائه عند غروب الشمس مع الكراهة التحريمية ... وإنما لا تنعقد الجنائز فى هذه الأوقات إذا حضرت قبل دخولها . أما إذا حضرت فيها فإنها تصح ، ويكره تأخيرها إلى وقت الجواز . ومثل ذلك سجدة التلاوة ، فإذا وجبت قبل هذه الأوقات فلا تنعقد فيها . وأما إذا وجبت فيها فإنها تنعقد وتصح ، ولكن الأفضل تأخيرها إلى وقت الجواز .

الحنابلة

قالوا يحرم التنفل ولا ينعقد - ولو كان له سبب - فى أوقات ثلاثة وهى :

أولاً : من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس قدر ومح ، إلا ركعتي الفجر فإنها تصح فى هذا الوقت قبل صلاة الصبح ، وتحرم ولا تنعقد بعده .

ثانياً : من صلاة العصر - ولو مجموعة مع الظهر

جمع تقديم - إلى تمام الغروب ، إلا سنة الظهر فإنها تجوز بعد العصر المجموعة مع الظهر .
ثالثاً : عند توسط الشمس فى كبد السماء حتى تزول .

ويستثنى من ذلك كله الطواف ، فإنها تصح فى هذه الأوقات مع كونها نافلة . ومثلها الصلاة المعادة ، بشرط أن تقام الجماعة وهو بالمسجد ، فإنه يصح أن يعيد الصلاة التى صلاها مع الجماعة وإن وقعت نافلة . وكذا تحية المسجد إذا دخل حال خطبة الإمام ، وقت توسط الشمس فى كبد السماء ، فإنها تصح . وإذا شرع فى صلاة النافلة قبل دخول وقت من هذه الأوقات ، ثم دخل الوقت وهو فيها ، فإنه يحرم عليه إتمامها وإن كانت صحيحة .

أما صلاة الجنائز فإنها تحرم فى وقت توسط الشمس فى كبد السماء إلى أن تزول ، وفى وقت شروعا فى الغروب إلى أن يتكامل الغروب ، وفى وقت طلوعها إلى أن يتكامل ... فيحرم فعلها فى هذه الأوقات ولا تنعقد ، إلا لعذر فيجوز .

الشافعية

قالوا تكره صلاة النافلة التى ليس لها سبب تحريماً ولا تنعقد فى خمسة أوقات وهى :
أولاً : بعد صلاة الصبح أداء إلى أن ترتفع الشمس .

ثانياً : عند طلوع الشمس إلى ارتفاعها قدر ومح .
ثالثاً : بعد صلاة العصر أداء ، ولو مجموعة مع الظهر فى وقته .

رابعاً : عند اصفار الشمس حتى تغرب .

خامساً : وقت استواء الشمس فى كبد السماء إلى أن تزول .

أما الصلاة التى لها سبب متقدم عليها - كتحية المسجد ، وسنة الوضوء ، وركعتي الطواف - فإنها تصح بدون كراهة فى هذه الأوقات لوجود سببها المتقدم ، وهو الطواف والوضوء ودخول المسجد . وكذا الصلاة التى لها سبب مقارن - كصلاة الاستسقاء والكسوف - فإنها تصح بدون كراهة أيضاً لوجود سببها المقارن ، وهو القحط وتغيب الشمس . أما الصلاة التى لها سبب متأخر - كصلاة الاستخارة والتوبة - فإنها لا تنعقد لتأخير سببها .

ويستثنى من ذلك الصلاة بمكة ، فإنها تنعقد بلا كراهة فى أى وقت من أوقات الكراهة ، وإن كانت

٢ - أن يكون فعله قبل الاسفار ، فان دخل الاسفار كره فعله .

٣ - أن يكون معتادا له ، فان لم يعتد التنفل في الليل كره له التنفل بعد طلوع الفجر .

٤ - أن يكون تأخيره بسبب غلبة النوم آخر الليل ، فان أخره كسلا كره فعله بعد طلوع الفجر .

٥ - ألا يخاف بفعله فوات صلاة الصبح في جماعة ، وإلا كره الورد إن كان الشخص خارج المسجد ، وحرّم إن كان فيه وكانت الجماعة للامام الراتب .

ويستثنى أيضا من الكراهة في الوقت المذكور صلاة الشفع والوتر - إذا لم يصلهما حتى طلع الفجر - فانه يطالب بهما ما دام لم يصل الصبح ... إلا إذا أخر الصبح حتى بقي على طلوع الشمس مقدار صلاته فقط ، فانه يترك الشفع والوتر حينئذ ويصلي . ويستثنى أيضا صلاة الجنائز وسجود التلاوة إذا فعلا قبل الاسفار - ولو بعد صلاة الصبح - فلا تكرهان . أما بعد الاسفار فتكره صلاتهما إلا إذا خيف على الجنائز التغير بالتأخير فلا تؤخر .

الثاني من أوقات الكراهة : بعد تمام طلوع الشمس الى أن ترتفع قدر رمح ، وهوانا عشر شبرا بالشبر المتوسط .

الثالث : بعد أداء فرض العصر الى قبيل الغروب . ويستثنى من ذلك صلاة الجنائز وسجود التلاوة إذا فعلا قبل اصفرار الشمس . أما بعد الاصفرار فتكرهان ، إلا إذا خيف على الجنائز التغير .

الرابع : بعد تمام غروب الشمس إلى أن تصلى المغرب .

الخامس : قبل صلاة العيد أو بعدها بالمصلى على التفصيل السابق .

وإنما ينهى عن التنفل في جميع الأوقات السابقة (أوقات الحرمة والكراهة) إذا كان مقصودا . فمتى قصد التنفل كان منهيا عنه نهى تحريم أو كراهة على ما تقدم ، ولو كان مندورا أو قضاء نفل أفسده . أما إذا كان النفل غير مقصود - كأن شرع في فريضة وقت النهي ، فتذكر أن عليه فائنة بعد صلاة ركعة من الفرض الحاضر - فانه يشدب أن يضم اليها ركعة أخرى ، ويجعله نفلا ، ولا يكره .

وإذا أحرم بنفل في وقت النهي ، وجب عليه قطعه إن كان في أوقات الحرمة ... إلا من دخل المسجد والامام يخطب ، فشرع في النفل جهلا

بخلاف الاولى . ويستثنى أيضا من وقت الاستواء يوم الجمعة ، فانه لا تحرم فيه الصلاة ... نعم تحرم الصلاة مطلقا بعد جلوس الخطيب على المنبر يوم الجمعة إلا تحية المسجد فانها تسن بشرط الا تزيد على ركعتين ، فلو قام لثالثة بطلت صلاته كلها .

وأما خطبة غير الجمعة فتكره الصلاة فيها تنزيها . ويكره تنزيها التنفل عند إقامة الصلاة المفروضة غير الجمعة . أما هي فيحرم التنفل عند إقامتها إن ترتب عليه فوات ركوعها الثاني مع الامام ، ويجب قطع النافلة عند ذلك . وإذا شرع في النفل قبل إقامة الصلاة ، ثم أقيمت وهو يصلي ، اثمه إن لم يخش فوات الجماعة بسلام الامام ، وإلا ندب له قطعه إن لم يغلب على ظنه الحصول على جماعة أخرى .

المالكية

قالوا يحرم التنفل - وهو كل ما عدا الصلوات الخمس المفروضة ، كالجنائز التي لم يخف عليها التغير ، وسجود التلاوة وسجود السهو - في سبعة أوقات ، وهي : من ابتداء طلوع الشمس إلى تمامه ، ومن ابتداء غروب الشمس الى تمامه ، وحال خطبة الجمعة اتفاقا والعيد على الراجح ، وحال خروج الامام للخطبة ، وحال ضيق الوقت الاختياري أو الضروري للصلاة المكتوبة ، وحال تذكر الفائتة - إلا الوتر لخفته - لانه يجب قضائها بمجرد تذكرها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » ، وحال إقامة الصلاة للامام الراتب ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » . ويكره ما ذكر من النفل ، وما مثله مما تقدم ، في أوقات :

الاول : بعد طلوع الفجر إلى قبيل طلوع الشمس . ويستثنى من ذلك أمور : رغبة الفجر فلا تكره قبل صلاة الصبح ، أما بعدها فتكره . والورد - وهو ما رتبته الشخص على نفسه من الصلاة ليلا - فلا يكره فعله بعد طلوع الفجر ، بل يندب ولكن بشروط :

١ - أن يفعله قبل صلاة الفجر والصبح ... فان صلى الصبح فات الورد ، وإن تذكره في أثناء ركعتي الفجر قطعهما وصلى الورد ، وإن تذكره بعد الفراغ منهما صلى الورد وأعاد الفجر ، لأن الورد لا يفوت إلا بصلاة الصبح كما تقدم .

من ركوعها مطمئنا معتدلا ، وجب قضاء ركعتين .
وإن كان بعد عقد الركعة الثالثة بما ذكر ، وجب
عليه قضاء أربع ركعات .

مبحث في مكان صلاة النافلة

صلاة النافلة في المنزل أفضل لقوله عليه الصلاة
والسلام : « صلوا أيها الناس في بيوتكم ، فإن
أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة »
رواه البخاري ومسلم . ويستثنى النافلة التي شرعت
لها الجعابة كالتراويح ، فإن فعلها في المسجد أفضل
على التفصيل المتقدم في مبحثها .

المالكية

قالوا فعل التراويح في البيت ، أفضل من فعلها
في المسجد إذا لم يترتب على فعلها في البيت تعطيل
المساجد .

مبحث صلاة النفل على الدابة

وتجوز صلاة النافلة على الدابة بلا عذر ، على
تفصيل في المذاهب كما يلي :

الشافعية

قالوا صلاة النافلة على الدابة جائزة الى الجهة
التي يقصدها المسافر ، ولا يجوز له الانحراف عنها
إلا للقبلة . فإن انحرف لغير القبلة عالما حامدا بطلت
صلاته . وإنما تجوز بشرط السفر ولو لم يكن سفر
قصر ، ويصلها صلاة تامة بركوع وسجود إلا
إذا شق عليه ذلك ، فإنه يومئذ بركوعه وسجوده ،
بحيث يكون انحناء السجود أخفض من انحناء
الركوع إن سهل ، وإلا فعل ما أمكنه .

ويجب عليه فيها استقبال القبلة إن لم يشق
عليه . فإن شق عليه استقبالها في كل الضلالة ،
وجب عليه أن يستقبلها عند افتتاح الصلاة بتكبيره
الاحرام . فإن شق عليه ذلك أيضا ، سقط
استقبال القبلة بشروط ستة :

أو نسيانا ، فلا يقطعه . أما إذا خرج الخطيب الى
المنبر بعد الشروع في النفل فلا يقطعه ، ولو لم
يعقد ركعة ، بل يجب الاتمام . وندب له قطعه في
أوقات الكراهة ولا قضاء عليه فيها .

مبحث قضاء النافلة إذا فات وقتها

أو فسدت بعد الشروع

إذا فاتت النافلة فلا تقضى ، الا ركعتي الفجر
فإنهما تقضيان من جل النافلة بعد طلوع الشمس
الى الزوال على التفصيل المتقدم .

الشافعية

قالو يندب قضاء النفل الذي له وقت ، كالنوافل
التابعة للمكتوبة والضحي والعيدين . أما ما ليس
له وقت فإنه لا يقضى ، سواء كان له سبب كصلاة
الكسوف ، أو ليس له سبب كالنفل المطلق .

الحنابلة

قالوا لا يندب قضاء شيء من النوافل ، إلا السنن
التابعة للفريضة والوتر .

وإذا شرع في النفل ثم أفسده ، فلا يجب عليه
قضاؤه ، لأنه لا يتعين بالشروع فيه .

الحنفية

قالوا إذا شرع في النفل ثم أفسده ، لزمه
قضاؤه . فإن نوى ركعتين أو لم ينو عددا ثم
أفسده ، لزمه قضاء ركعتين ، وكذا إن نوى أربعاً
على الصحيح . ولو شرع في نفل يظنه مطلوباً منه ،
ثم تبين له في أثناء الصلاة أنه غير مطلوب ، لم يلزمه
قضاؤه .

المالكية

قالو يجب قضاء النفل إذا أفسده ، فإن نوى
ركعتين أو لم ينو عدداً ثم أفسده ، وجب عليه قضاء
ركعتين . أما إذا نوى أربع ركعات ثم أفسدها : فإن
كان الانفساد قبل عقد الركعة الثالثة ، برفع رأسه

ونحوها ، صلى بالركوع والاياء للسجود ، بشرط أن يكون الاياء للأرض لا للسرج ونحوه ، وأن يحصر عمامته عن جبهته .

ولا تشترط طهارة الأرض التي يومئ لها ، ولا يجب عليه استقبال القبلة أيضا ، ويكفيه استقبال جهة السفر . فلو انحرف عنها عمدا لغير ضرورة بطلت صلاته ... إلا إن كان الانحراف للقبلة فتصح لأن القبلة هي الأصل . ويندب للمسافر المذكور أن يبدأ صلاته لجهة القبلة ، ولا يجب ولو تيسر ، أما الماشي والمسافر سفرا لا تقصر فيه الصلاة ، لكونه قصيرا أو غير مباح مثلا ، وكذا راكب الدابة ركوبا غير معتاد (كالراكب مقلوبا) ، فلا تصح صلاته إلا بالاستقبال والركوع والسجود .

ويجوز للمتأمل على الدابة أن يفعل ما لا بد منه من ضرب الدابة بسوط ونحوه ، وتحريك رجله وإمسك زمامها بيده ، ولكنه لا يتكلم ولا يلتفت . وإذا شرع في الصلاة على ظهرها ثم وقف ... فإن نوى إقامة تقطع حكم السفر ، نزل وتم بالأرض بالركوع والسجود ، وإلا خفف القراءة وأتم على ظهرها . وأما الفرض على ظهر الدابة - ولو كان نفلا منذورا - فلا يصح إلا في الهودج ونحوه ، بشرط استقبال القبلة والركوع والسجود والقيام . أما على الأتان ونحوها ، فلا يصح إلا لضرورة كما تقدم .

الحنفية

قالوا تندب الصلاة على الدابة إلى أي جهة توجهت إليها دابته ، فلو صلى إلى جهة غير التي توجهت إليها دابته لا تصح لعدم الضرورة ولا يشترط في ذلك السفر ، بل يتنفل المقيم بلا عذر متى جاوز المصر إلى المحل الذي يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه . وينبغي أن يومئ ، لأن الصلاة على الدابة شرعت بالاياء . فلو سجد على شيء وضعه ، أو سجد على السرج : اعتبر سجوده إيماء إن كان أخفض من الركوع .

ولا يشترط استقبال القبلة في ابتداء الصلاة ... لأنها لما جازت إلى غير جهة الكعبة ، جاز الافتتاح إلى غير جهتها . نعم يستحب ذلك مع عدم المشقة . ويجوز أن يحث دابته على السير بالعمل القليل ، كما يجوز له أن يفتح صلاته على الدابة ، ثم ينزل عنها بالعمل القليل ، ويتمها بانيا على ما صلاه . أما

الأول : أن يكون السفر مباحا .

الثاني : أن يقصد السفر إلى مكان لا يسمع فيه نداء الجمعة .

الثالث : أن يكون السفر لفرض شرعي كالتيجارة .

الرابع : دوام السفر حتى يفرغ من الصلاة التي شرع فيها ، فلو قطع السفر - وهو يصلى - لزمه استقبالها .

الخامس : دوام السير . فلو نزل أو وقف للاستراحة في أثناء الصلاة ، لزمه الاستقبال مادام غير سائر .

السادس : ترك الفعل الكثير بلا عذر ، كالركض والعدو بلا حاجة في أثناء الصلاة المذكورة ، أما إن كان لحاجة فلا يضر .

ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهرا ، بخلاف ما إذا بالت الدابة أو دمي فمها أو وطئت نجاسة رطبة ، فإن كان زمامها بيده بطلت صلاته ... وإلا فلا . أما إن كانت النجاسة جافة ، فإن فارقتها الدابة حالا صحت الصلاة ، وإلا فلا تصح . ومن جعل دابته تطا نجاسة بطلت صلاته مطلقا .

ويجوز للمسافر أن يتنفل ماشيا ، فإن كان في غير وحل لزمه إتمام الركوع والسجود والتوجه فيهما إلى القبلة . كما يجب عليه التوجه إليها عند إحرامه والجلوس بين السجدين ، ولا يمشى إلا في قيامه واعتداله من الركوع قائما وتشهده وسلامه كذلك . ومن كان ماشيا في نحو تلج أو وحل أو ماء ، جاز له الإياء بالركوع والسجود ... إلا أنه يلزمه استقبال القبلة فيهما . والماشي إذا وطئ نجاسة عمدا في أثناءها ، بطلت صلاته مطلقا . فإن وطئها سهوا ، صحت صلاته إن كانت جافة وفارقها حالا ، وإلا بطلت صلاته .

المالكية

قالوا يجوز للمسافر سفرا تقصر فيه الصلاة - وسيأتي بيانه - أن يصلى النفل - ولو كان وترا - على ظهر الدابة بشرط أن يكون راكبا لها ركوبا معتادا . وله ذلك متى وصل إلى مبدئ قصر للصلاة على الأحوط ، ثم إن كان راكبا في « شقذف وتختروان » ونحوهما ، مما يتيسر فيه الركوع والسجود عادة ، صلى بالركوع والسجود قائما أو جالسا إن شاء لا بالاياء . ويقوم استقبال جهة السفر مقام استقبال القبلة ... وإن كان راكبا لأتان

مباحث الجمعة

دليل فرضية صلاتها

صلاة الجمعة ركعتان ، لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم » ، رواه أحمد والنسائي وابن ماجه بإسناد حسن . وهي فرض عين مستقل ، وليست بدلا عن الظهر . غير أنها لو فاتت ، فرض عليه صلاة الظهر أربعا . وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع » . وأما السنة فمنها حديث عمر المتقدم . ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه » ، رواه أحمد والحاكم وصححه . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر رجلا يصلى بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة في بيوتهم » ، رواه مسلم . وأما الاجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيتها .

شروطها

للجمعة شروط وجوب وشروط صحة زيادة على شروط الصلاة المتقدمة . فأما شروط وجوبها الزائدة فمنها « الذكورة » ، فلا تجب على الأنثى ، لكنها ان حضرت وأدتها أجزأتها عن الظهر . ومنها « الحرية » ، فلا تجب على من فيه رق ، ولكن ان أداها أجزأتها عن الظهر . ومنها « الإقامة في المحل الذي تقام فيه الجمعة أو في محل متصل به » بحيث لا يكون بعيدا عنه ولو لم يكن مصرا . وفي ذلك تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا الإقامة من شروط وجوب الجمعة ، ولو من

إذا افتتح الصلاة وهو على الأرض ، فلا يجوز له أن يتمها بانيا على ظهر الدابة . ولو افتتح صلاته لخارج مصر ثم دخل مصر ، أتم على الدابة .

وأما صلاة الفرض والواجب وسنة الفجر ، فإنها لا تجوز على الدابة الا للضرورة ، كخوف من لص أو سبع على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل ، وقد تقدم بيانها في استقبال القبلة . ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة عليها ، ولو كانت في السرج والركابين في الأصح . ولا يجوز للماشي أن يتنفل ماشيا ، بل يقف إذا أراد التنفل ويؤدي الصلاة تامة .

الحنابلة

قالوا يجوز للمسافر سفرا مباحا الى جهة معينة - سواء كان سفر قصر أو لا - أن يتنفل على ظهر الدابة أو على الأرض إذا كان ماشيا . ويجب على المتنفل على الدابة أن يركع ويسجد ويستقبل القبلة في جميع الصلاة متى أمكنه ذلك بلا مشقة ، فان شق عليه شيء من ذلك فلا يجب . . . فيستقبل جهة سفره إن شق عليه استقبال القبلة ، ويومئ للركوع أو السجود ان تعسر واحد منهما . ويلزم أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الإيماء للركوع إن تيسر . وأما الماشي فيلزمه افتتاح الصلاة الى جهة القبلة ، وأن يركع ويسجد بالأرض الى جهة القبلة أيضا ، ويفعل باقى الصلاة وهو ماش مستقبلا جهة مقصده .

ومن كان يتنفل على الدابة أو وهو ماش ، وكان مستقبلا جهة مقصده ، ثم عدلت به دابته أو عدل هو عنها . . . فان كان العدول لجهة القبلة صحت ، وإن كان لغيرها : فان كان لغير مدر ، بطلت صلاته مطلقا . وإن كان لمدر ، وطال العدول عرفا ، بطلت وإلا فلا . ويشترط طهارة ما تحت الراكب المتنفل : من برذعة ونحوها ، بخلاف الحيوان فلا تشترط طهارته . أما من سافر ولم يقصد جهة معينة ، وكذا من سافر سفرا مكروها أو محرما ، فإنه يلزمه كل ما يلزم في الصلاة من استقبال القبلة وغيرها .



شرط لوجوبها ابتداء ولصحتها . فلا تجب الجمعة ابتداء إلا على قوم أقاموا في بلدة على التأيد بحيث يمكنهم حايثها والدود عنها من الطوارئ القالبة . ولا تصح الجمعة الا في بلدة مستوطنة ... فلو نزل جماعة كثيرة بمكان ونوا فيه الإقامة شهرا مثلا ، وأرادوا أن يقيموا جمعة في ذلك المكان ، فلا تجب عليهم ولا تصح .

ولا يشترط في بلد الجمعة أن يكون مصرا ، فتصح في القرية وفي الأخصاص ، وهي البيوت المبنية من الجريد أو القصب الفارسي (البوص) . وأما بيوت الشعر فلا تجب الجمعة على أهلها ولا تصح ، لأن الغالب عليهم الارتحال ... إلا إذا كانوا قرييين من بلدها ، فتجب عليهم تبعا كما تقدم .

الشافعية

قالوا يشترط لوجوب الجمعة الإقامة بمحلها أو بمحل قريب منه بحيث يسمعون النداء فيه ، إلا إذا بلغ عددهم أربعين فتجب عليهم إقامتها بمحلهم ، ولا يجب عليهم السعى للبلد القريب منهم . ومتى تحققت الإقامة وجبت الجمعة ، ولو كان الشخص مسافرا ونوى إقامة أربعة أيام . وأما الاستيطان - وهو الإقامة على التأيد ، بحيث لا يظعنون عن محلهم صيفا ولا شتاء - فليس شرطا لوجوب الجمعة ، وإنما هو شرط للانعقاد . فلا تنعقد الجمعة إلا بمن كان متوطنا ، فلو حضر من المتوطنين أقل من أربعين ، وكمل العدد بمقيم غير متوطن ، فلا تصح الجمعة .

ولا يشترط في الجمعة المصر ، فالقرية والبلد وغيرهما سواء في وجوب الجمعة وصحتها متى تمت شروطها . وإنما الشرط أن تقع في بناء كما سيأتي . وعلم مما تقدم أن المسافر لا تجب عليه الجمعة إلا إذا خرج من بلدها بعد فجر يومها فتجب . وأما إذا خرج قبل فجر يومها ، فإنه لا تجب عليه - ولو كان سفره قصيرا - إلا إذا كان في مكان يسمع فيه نداء الجمعة من المحل الذي تقام فيه بالبلدة التي خرج منها ، فلا تجب عليه إذا سمع النداء من غيره .

فإن خرج الحصادون ونحوهم من العمال إلى مكان أعمالهم قبل الفجر ، لا تجب عليهم الجمعة إلا إذا كانوا في مكان يسمعون فيه النداء من بلدهم .

ومن شروط وجوب الجمعة عدم العذر المبيح

مسافر إذا نوى أن يقيم خمسة عشر يوما . أما الاستيطان (أي دوام الإقامة) فليس شرطا لوجوبها ويشترط أيضا المصر ... فلو كان مقيما بقرية فلا تجب عليه الجمعة ، لقول على : « لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة » .

ومثل الإقامة في المصر الجامع ، الإقامة بمكان قريب منه بحيث لا يبعد عنه أكثر من غلوة ، وهي أربع مائة ذراع في الأصح . والفرق بين القرية والمصر أن المصر هي ما لا يسع أكبر مساجدها أهلها المكلفين بالجمعة ، والقرية بخلافها ، وعلى هذا فتوى أكثر الفقهاء ، وإن كان مشهور المذهب أن المصر هو كل موضع له أمير وقاض يقدر على إقامة أكثر الحدود وإن لم ينفذها بالفعل .

الحنابلة

قالوا تجب الجمعة على المقيم ببلدة تقام بها الجمعة ، ولو كان بينه وبين المسجد الذي تقام فيه أكثر من فرسخ . وكما أن الإقامة بالمصر شرط في الوجوب ، فالمصر أيضا شرط في الصحة ... فلا تصح من أهل القرى إلا إذا استوطن القرية الواحدة أربعين رجلا فأكثر ممن تجب عليهم ، بحيث لا يفارقونها صيفا ولا شتاء . فإن كان مقيما خارجا عن البلدة التي تقام بها الجمعة ، فإنها لا تجب عليه إلا إذا كان بينه وبين الموضع الذي تقام فيه فرسخ فأقل ، فإن كان بينه وبين ذلك الموضع أكثر من فرسخ فإنها لم تجب عليه . وكذا تجب على المسافرين إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام ، بشرط أن يكون بينه وبين موضع إقامته فرسخ فأقل أيضا .

المالكية

قالوا من شروط وجوب الجمعة الإقامة بالبلد الذي تقام فيه أو بقرية أو خيمة بعيدة عنه بثلاثة أميال وثلاث فقط . وتعتبر هذه المسافة من المنارة التي في طرف البلد إن جاز تعدد مساجد الجمعة بأن كان هناك ضرورة توجب التعدد كما يأتي . أما إذا منع تعدد المساجد فتعتبر هذه المسافة من منارة الجامع الذي أقيمت فيه الجمعة أولا ... وسيأتي أيضا . فالقيم والمسافر الذي نوى إقامة أربعة أيام تامة تجب عليه الجمعة ، وإن كانت لا تنعقد بالمسافر الذي نوى الإقامة .

أما الاستيطان - وهو الإقامة بنية التأيد - فهو

الماء لأهل البوادي ، كانا من الأعذار المستقطعة ... وإلا فلا .

وتسقط عن الخائف على ضياع مال أو نفس أو عرض . وقد تقدم ذكر باقي شروط وجوبها التي تشترك فيها مع غيرها في أول كتاب الصلاة .

المالكية

قيدوا المال بأن يكون له شأن ، وهو الذي يجحف بصاحبه ، ولو كان لغير المصلي ، أما لو كان قليلا لا يجحف بصاحبه ، فالخوف عليه لا يسقط الجمعة .

وأما شروط صحتها فمنها إيقاعها في وقت الظهر ، وهو من زوال الشمس الى أن يصير ظل كل شيء مثله ، بعد ظل الاستواء كما تقدم . فلا تصح الجمعة قبل هذا الوقت ولا بعده .

الحنابلة

قالوا يبتدىء وقت الجمعة من ارتفاع الشمس قدر رمح ، وينتهي بصيرورة ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال ، ولكن ما قبل الزوال وقت جواز يجوز فعلها فيه ، وما بعد الزوال وقت وجوب يجب إيقاعها فيه ... وإيقاعها فيه أفضل .

المالكية

قالوا وقتها من زوال الشمس الى غروبها ، بحيث يدركها بتمامها مع الخطبة قبل الغروب . فان علم أن الوقت الباقي الى الغروب لا يسع إلا ركعة منها بعد الخطبة ، فلا يشرع فيها بل يصلي الظهر ، فان شرع فلا يصح .

واذا خرج الوقت ، وهم في صلاتها ، ففي حكم صلاتهم خلاف في المذاهب نذكره فيما يلي :

الحنفية

قالوا تبطل صلاتهم بخروج الوقت قبل تمامها ، لقوات الشرط ، ولو بعد القعود قدر التشهد .

لتركها . فتسقط عن المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ماشيا أو راكبا أو محمولا ، فان قدر على السعي لها راكبا — ولو بأجرة لا تجحف به — وجبت الجمعة .

الحنفية

قالوا إذا لم يقدر على المشي بأى وجه سقطت عنه الجمعة ، لانه حينئذ غير قادر على السعي ، فلا تجب عليه . وإن وجد حاملا باتفاق أهل المذهب . أما الأعمى فالإمام يقول إنها تسقط عنه كذلك ، ولو وجد قائدا متبرعا أو بأجر يقدر عليه . والصاحبان يقولان إن قدر على الذهاب — ولو بقائد متبرع أو بأجر يقدر عليه — لزمته .

ومنه المقعد ان لم يجد من يحمله ، أو وجده ولكنه يتضرر بالحضور اليها محمولا . ولذا تسقط عن الأعمى الذي لا يجد قائدا يقوده الى المسجد ، الا اذا أمكنه الوصول الى المسجد بنفسه بدون مشقة ، وعن الشيخ الهرم الذي يصعب عليه حضورها .

الحنابلة

قالوا لا تجب الجمعة على الأعمى ، إلا اذا وجد قائدا أو ما يقوم مقام القائد ، كمد جبل من منزله الى محل الصلاة . أما اذا لم يجد ذلك فلا تجب وإن أمكنه الوصول الى المسجد بدون مشقة .

وتسقط عن الخائف من برد وحر شديدين ، ومثلها الوحل والمطر الشديدين . وعن الخائف من حبس بحيث أن خرج اليها يحبس ظلما . أما ان كان ظلما — كأن كان مدينا قادرا على أداء دينه ، أو كان عليه قود لا يرجو العفو عنه — فانها لا تسقط عنه بالخوف من الحبس لذلك .

المالكية

قالوا الحر والبرد اذا اشتدا جدا ، بحيث يجفان

الشافعية

قالوا إذا شرعوا في صلاتها وقد بقي من الوقت ما يسمعها ، ولكنهم أطالوا فيها حتى خرج الوقت ، لم يبطل ما صلوه ... بل يتمونها ظهرا بانين على صلاتهم الأولى من غير نية الظهر ، ويسر الامام فيما بقي . ويحرم أن يقطعوا الصلاة ويستأنفوا الظهر من اوله . أما اذا شرعوا فيها بعد أن ضاق الوقت ظانين انه يسمعها فلم يسمعها ، وخرج وهم في الصلاة ، بطلت صلاتهم ولا تنقلب ظهرا .

الحنابلة

قالوا إذا شرعوا في صلاة الجمعة آخر وقتها ، فخرج الوقت وهم فيها ، اتموها جمعة .

المالكية

قالوا إن شرع في الجمعة معتقدا إدراكها بتمامها ، ثم غربت الشمس قبل تمامها ... فان كان الغروب بعد تمام ركعة بسجديتها اتمها جمعة ، وإلا اتمها ظهرا .

ومن شروط صحة الجمعة أن تكون في جماعة ، فلا تصح اذا صلوها منفردين . وللجماعة شروط مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا أقل الجماعة التي تنعقد بها الجمعة اثنا عشر رجلا غير الامام ، ويشترط فيهم شروط :

الاول : أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة ، فلا يصح أن يكون منهم عبد أو صبي أو امرأة .

الثاني : أن يكونوا متوطنين ، فلا يصح أن يكون منهم مقيم ببلد الجمعة لتجارة مثلا ، أو مسافر نوى الإقامة أربعة أيام .

الثالث : أن يحضروا من أول الخطبتين إلى تمام الصلاة ، فلو بطلت صلاة واحد منهم - ولو بعد سلام الامام وقبل سلامه هو - فسدت الجمعة على الجميع .

الرابع : أن يكونوا مالكيين أو حنفيين . فإن كانوا من الشافعية أو الحنابلة الذين يشترطون أن يكون عدد الجماعة أربعين ، فلا تنعقد الجمعة بهم إلا اذا قلدوا مالكا أو إبا حنيفة .

ولا يلزم عند إقامة أول جمعة في قرية حضون أهل القرية كلهم ، بل يكفي حضور الاثنى عشر على الراجح . ويشترط في الامام أن يكون ممن تجب عليه الجمعة ، ولو كان مسافرا نوى الإقامة أربعة أيام ، لكن بشرط أن تكون الإقامة بغية قصد الخطبة ... فان أقام بقصد الخطبة ، فلا يصح أن يكون إماما .

الحنفية

قالوا يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أن تكون بثلاثة غير الامام ، وإن لم يحضروا الخطبة ... فلو خطب بحضور واحد ثم انصرف قبل الصلاة ، وحضر ثلاثة رجال بعد ذلك وصلح بهم ، صححت من غير أن يعيد عليهم الخطبة . ويشترط فيهم أن يكونوا رجالا - ولو كانوا صبيدا أو مرضى أو مسافرين أو أميين أو بهم صمم - لأنهم يصلحون للإمامة في الجمعة ... إما لكل أحد وإما لثلثهم في الأمامي والأخرس بعد أن يخطب واحد غيرهم . إذ لا يشترط أن يكون الخطيب هو إمام الجمعة ، فصلاحيتهم للاقتداء لغيرهم أولى ... بخلاف النساء أو الصبيان ، فان الجماعة في الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة بمثلهم فيها .

ويشترط أن يستمروا مع الامام حتى يسجدوا السجدة الأولى . فان تركوه بعد ذلك بطلت صلاتهم وحدهم ، وانما هو جمعة . وإن تركوه قبل أن يسجد ، بطلت صلاة الجميع عند أبي حنيفة . ويشترط في الامام أن يكون ولي الأمر الذي ليس فوقه ولي أو من يأذنه بإقامة الجمعة ... وهذا شرط في صحة الجمعة ، فلو لم يكن الامام ولي الأمر أو نائبه لم تنعقد الجمعة ، وصلّاها الناس ظهرا ... ويجوز لمن أذنه الامام بإقامة الجمعة أن ينوب غيره ، وأن يصرح له بذلك .

الشافعية

قالوا يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أمور :

أن يكونوا أربعين ولو بالامام ، فلا تنعقد الجمعة بأقل من ذلك ... فان نقص العدد عن ذلك ، جازا تقليد إمام لا يشترط ذلك العدد ، بشرط أن يحتوز المقلد عن التلقيق ، كان يكون في طهارته موافقا لذلك المذهب .

الأربعون جميع الخطبة وبعض الصلاة ثم أنصرفوا بعد مجيء بدلهم ، صحت . أما لو نقص العدد عن الأربعين في أثناء الصلاة قبل حضور ما يكمله ، فإنها تبطل وتجب إعادتها جمعة إن أمكن .

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المأمومون يرون بحسب مذهبهم أن الجمعة تصح باثني عشر مثلاً ، ثم نقص عدد الأربعين حتى صاروا اثني عشر ، فإن الصلاة لا تبطل عليهم ، ويجب على الإمام أن يستخلف منهم من يتم بهم صلاتهم . أما هو فصلاته باطلة حيث كان مذهبهم يشترط الأربعين ... فإن كان المأمومون يرون أنه لا بد من أربعين والإمام لا يرى ذلك ، ثم نقص عددهم عن الأربعين قبل حضور ما يتم به العدد المذكور ، فإن الصلاة تبطل على الجميع .

ومن شروط صحة الجمعة الخطبتان . وللخطبة أركان وشروط وسنن ومكروهات .

أركان الخطبة

فأما أركانها فمفصلة في المذاهب كما يلي :

الحنفية

قالوا الخطبة لها ركن واحد ، وهو مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير . فيكفي لتحقيق الخطبة المفروضة تحميدة أو تسبيحة أو تهليلية ... نعم يكره تنزيها الاقتصار على ذلك كما سيأتي في سنن الخطبة . والمشروط عندهم إنما هو الخطبة الأولى ، أما تكرارها فهو سنة كما يأتي في السنن .

الشافعية

قالوا أركان الخطبة خمسة :

أولها : الحمد لله . ويشترط أن يكون من مادة الحمد ، وأن يكون مشتملاً على لفظ الجلالة ... فلا يكفي أن يقول : أشكر الله أو أثني عليه أو الحمد للرحمن أو نحو ذلك . وجاز له أن يقول : أحمد الله أو إني حامد لله . وهذا الركن لا بد منه في كل من الخطبتين الأولى والثانية .

ثانيها : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل من الخطبتين . ولا بد من لفظ الصلاة ، فلا يكفي رحم الله سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم . ولا

ويشترط فيهم أن يكونوا ممن تنعقد بهم الجمعة ، بأن يكونوا أحراراً ذكوراً مكلفين متوطنين بمحل واحد ، فلا تنعقد بالعبيد والنساء والصبيان والمسافرين . وأن يستمروا مع الإمام في صلاة صحيحة مبنية عن القضاء ، بحيث لا تلزمهم إعادتها لعذر ، إلى أن تنتهي الركعة الأولى . أما الركعة الثانية فلا يشترط فيها بقاء الجماعة ... بمعنى أنهم لو نواها مفارقة الإمام فيها ، وانتموا صلاتهم لأنفسهم ، صحت جمعهم ، وكذلك الإمام إذا نوى مفارقتهم فيها وانتم لنفسه . أما إذا فسدت صلاة واحد منهم قبل سلام الإمام ، فإن صلاة الجمعة تبطل على الجميع ، لأنه يشترط دوام العدد إلى تمامها . فإن أمكنهم إعادتها جمعة لانساع الوقت وجبت ، وإلا صلوا ظهراً .

ويشترط أيضاً أن يفتتح المقتدون صلاتهم عقب افتتاح الإمام صلاته بدون أن يتأخروا عنه زمناً لا يسع قراءة الفاتحة والركوع قبل رفعه من الركوع . فلو تأخروا عن تكبيرة الإمام ، حتى صار الزمن الذي بين تكبيرهم للاحرام ورفع الإمام من الركوع لا يسع قراءة الفاتحة والركوع ، لم تنعقد الجمعة . أما الإمام فإن كان من الأربعين فإنه يشترط فيه أن يستكمل الشروط التي شرطت في المقتدين ، وإن كان زائداً عن الأربعين صح أن يكون صبياً أو عبداً أو مسافراً .

ويشترط أن ينوي الإمام الإمامة ، وإن كان صبياً أو عبداً أو مسافراً . وكذا يشترط في المقتدين أن ينووا الاقتداء ... فإن لم ينو الإمام أو المقتدون ذلك ، لم تنعقد . ويشترط أيضاً بقاء العدد كاملاً من أول الخطبة إلى انتهاء الصلاة .

الحنابلة

قالوا يشترط في جماعة الجمعة شروط :

- ١ - ألا يقل عددهم عن أربعين ولو بالإمام .
- ٢ - أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم ، وهم الأحرار الذكور البالغون المستوطنون بالمحل الذي يصح أن تقام فيه الجمعة ، وهو البلد المبنى بناء معتاداً ... فلا يصح أن يكون من جماعة الجمعة رقيق ولا أثنى ولا صبي ولا مسافر ولا مقيم غير مستوطن ولا مستوطن بمحل خارج عن بلد الجمعة ، وإن وجبت عليه تبعاً كما تقدم .
- ٣ - أن يكونوا قد حضروا الخطبة والصلاة . ولا يشترط أن يحضروا جميع الصلاة ، فلو حضر

أولها : أن يتقدما على الصلاة ، فلا يعتد بهما
ان تأخرتا عنها .

المالكية

قالوا إذا أخرج الخطبتان من الصلاة أميدت
الصلاة فقط ، وصحت الخطبتان ولا يعيدهما إن
قرب الزمن عرفا ولم يخرج الإمام من المسجد ، فان
طال أو خرج الإمام أميدت الخطبتان كالصلاة

ثانيها : نية الخطبة ، فلو خطب بغير النية لم
يعتد بها للخطبة .

المالكية

لم يشترطوا النية في الخطبة .

الشافعية

قالوا إن النية ليست شرطا في صحة الخطبة ، لكن
يشترط عدم الصارف ... فلو عطس وحمد الله
للعطاس ، لم يكف للخطبة ، لكونه قد انصرف عنها
بالعطاس .

ثالثها : أن تكونا بالعربية على تفصيل في
المذاهب .

الحنفية

قالوا تجوز الخطبة بغير العربية ، ولو لقادر عليها ،
سواء كان القوم عربا أو غيرهم .

الحنابلة

قالوا لا تصح الخطبة بغير العربية إن كان قادرا
عليها ، فان عجز عن الاتيان بها أتى بغيرها مما
يحسنه ، سواء كان القوم عربا أو غيرهم ... لكن الآية
التي هي ركن من أركان الخطبتين لا يجوز له أن ينطق
بها بغير العربية فيأتى بدلها بأي ذكر شاء بالعربية ،
فان عجز سكت بقدر قراءة الآية .

الشافعية

قالوا يشترط أن تكون أركان الخطبتين باللغة
العربية ، فلا يكفى غير العربية متى أمكن تعلمها ،
فان لم يمكن خطب بغيرها ... هذا إذا كان القوم
عربا . أما إن كانوا عجماء فانه لا يشترط أداء أركانها

بتعين لفظ محمد ، بل يكفى أن يذكر اسما من
أسمائه الظاهرة . ولا يكفى الضمير في ذلك ، ولو مع
تقدم المرجع ، على المعتمد .

ثالثها : الوصية بالتقوى في كل من الخطبتين ،
ولو بغير لفظها ، فيكفى نحو وأطيعوا الله . ولا يكفى
التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك من غير حث على
الطاعة .

رابعها : قراءة آية من القرآن في إحداها ، وكونها
في الأولى أولى . ويشترط أن تكون آية كاملة أو
بعضها منها طويلا ، وأن تكون مفهومة معنى مقصودا
من وعد أو وعيد أو حكم أو قصة أو مثل أو خبر .
أما نحو قوله تعالى : « ثم نظر » فلا يكفى في أداء
ركن الخطبة .

خامسها : الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في خصوص
الثانية . ويشترط أن يكون الدعاء بأمر أخروي -
كالغفران إن حفظه - وإلا كفى الدعاء بالامر
الدنيوى ، والا يخرج منه الحاضرين بأن يقصد
غيرهم .

المالكية

قالوا الخطبة لها ركن واحد ، وهو أن تكون
مشملة على تحذير أو تبشير . ولا يشترط السجع
فيها على الأصح ، فلو أتى بها نظما أو نثرا صح .
وتدب إعادتها إذا لم يصل ، فان صلى فلا إعادة .

الحنابلة

قالوا أركان الخطبتين أربعة :

الأول : الحمد لله في أول كل منهما بهذا اللفظ :
فلا يكفى أحمد الله مثلا .

الثاني : الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، ويتعين لفظ الصلاة .

الثالث : قراءة آية من كتاب الله تعالى ، ويلزم أن
تكون مستقلة بمعنى أو حكم ... فنحو قوله تعالى :
« مدهامتان » لا يكفى في ذلك .

الرابع : الوصية بتقوى الله تعالى ، وأقلها أن
يقول : اتقوا الله أو نحو ذلك .

شروط الخطبة

وأما شروط صحة الخطبتين فأمر :

المالكية

قالوا من شروط صحة الخطبة الجهر بها ، فلو ائى بها سرا لم يعتد بها . ولا يشترط سماع الحاضرين ولا إصفاؤهم ، وإن كان الأصفاء واجبا عليهم فى ذاته .

سادسها : ألا يفصل الخطيب بين الخطبة والصلاة بفاصل طويل ، وقد اختلفت فى تحديده المذاهب . وزاد بعض المذاهب شروطا للخطبة .

الشافعية

قالوا يشترط الموالاة بين الخطبتين ، أى بين أركانها ، وبينهما وبين الصلاة . وحده الموالاة الا يكون الفصل بقدر ركعتين بأخف ممكن ، فان زاد من ذلك بطلت الخطبة .

المالكية

قالوا يشترط وصل الخطبتين بالصلاة ، كما يشترط وصلهما ببعضهما ، ويقتصر الفصل اليسير عرفا .

الحنفية

قالوا يشترط الا يفصل الخطيب بين الخطبتين والصلاة بفاصل اجنبى كالاكل ونحوه . أما الفاصل غير الاجنبى - كقضاء فائتة وافتتاح تطوع بينهما - فانه لا يبطل الخطبة ، وإن كان الاولى إعادتها . وكذا لو أفسد الجمعة ثم أعادها ، فان الخطبة لا تبطل .

الحنابلة

قالوا بشرط لصحة الخطبتين الموالاة بين اجزائهما وبينهما وبين الصلاة . والموالاة هى الا يفصل بينهما بفاصل طويل عرفا .

وقد ذكرت شروط صحة الخطبة كلها مجتمعة عند كل مذهب على النحو التالى :

الحنفية

قالوا شروط صحة الخطبة ستة : أن تكون قبل الصلاة . أن تكون بقصد الخطبة . أن تكون فى الوقت . أن يحضرها واحد على الأقل . أن يكون

بالعربية مطلقا - ولو امكنه تعلمها - ما عدا الآية فانه لا بد أن ينطق بها بالعربية ... إلا اذا حجز عن ذلك فانه يأتى بدلها بذكر أو دعاء عربى ، فان حجز عن هذا أيضا فعليه أن يقف بقدر قراءة الآية ولا يترجم . وأما غير أركان الخطبة فلا يشترط لها العربية ، بل ذلك سنة .

المالكية

قالوا يشترط فى الخطبة أن تكون باللغة العربية ، ولو كان القوم عجميا لا يعرفونها ، فان لم يوجد فيهم من يحسن اللغة العربية بحيث يؤدى الخطبة بها ، سقطت عنهم الجمعة .

وأبعها : أن تكونا فى الوقت ، فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح .
خامسها : أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع الحاضرين على تفصيل فى المذاهب .

الحنفية

قالوا الشرط حضور واحد (على الأقل) لسماعها ممن تنعقد بهم الجمعة ، ولو كان أصم أو نائما أو بعيدا عن الخطيب . ويكفى حضور المريض والمسافر ، بخلاف الصبى والمرأة ، ولا يشترط السماع بالفعل .

الشافعية

قالوا يشترط أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة بحيث يمكنه أن يسمع الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة . أما سماعهم بالفعل فليس بشرط ، بل يكفى أن يسمعه ولو بالقوة ... بمعنى أنهم يكونون جميعا قريبا منه مستعدين لسماعه ، وإن أنصرفوا عن سماعه بنعاس ونحوه . أما إن كانوا غير مستعدين لسماعه - كان كانوا صما أو نياما نوما نقيلا أو بعيدين عنه - فلا يجزىء الخطبتان لعدم السماع بالقوة .

الحنابلة

قالوا يشترط لصحة الخطبتين أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع العدد الذى تجب عليه الجمعة بنفسه أو كان الخطبتين ، حيث لا مانع من نوم أو هفلة أو صمم ولو لبعضهم . فان لم يسمع العدد المذكور ، خفض صوته أو بعدهم عنه ، لم تصح لفوات المقصود من الخطبة .

العربية . أن يجهر بهما . أن تكونا داخل المسجد . أن تكونا مما تسميه العرب خطبة . أن يحضرهما الجماعة التي تنعقد بها الجمعة - وهى اثنا عشر رجلا كما يأتى - وإن لم يسمعوا الخطبة . القيام فيهما ، وقيل إنه سنة ، وقد اعتمد كل منهما .

سنن الخطبة

وأما سنن الخطبة فمفصلة في المذاهب كما يلي :

الشافعية

قالوا سنن الخطبة هى : ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد أولا ، ثم يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم يوصى الناس بالتقوى ، ثم يقرأ الآية ، ثم يدعو للمؤمنين ... والدعاء فى الخطبة الثانية لأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والاعانة على الحق ، ولا بأس بالدعاء للملك والسلطان بخصوصه . وزيادة السلام على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الصلوة عليه . والصلوة والسلام على الآل والصحب . والانصات وقت الخطبة لمن كان يسمعه أو انصت ، أما من لا يستطيع سماعها فيندب له الذكر ، وأفضله سورة « الكهف » ، ثم الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم .

وأن تكون الخطبة على منبر ، فإن لم يكن فعلى شيء مرتفع عن مستوى القوم . وأن يكون المنبر عن يمين من يستقبل المحراب . وأن يسلم الخطيب على من كان عند المنبر قبل الصعود عليه إن خرج من الخلوة المعهودة ، فإن دخل من باب المسجد سلم على كل من مر عليه كفره . وأن يقبل عليهم إذا صعد فوق المنبر . وأن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى . وأن يسلم على القوم قبل أن يجلس ، أما رد القوم السلام عليه كلما سلم فواجب . وأن يؤذن واحد بين يدي الخطيب لا جماعة ، وإلا كره . وأما الأذان الذى قبله على المنارة فسنة إن توقف اجتماع الناس لها عليه . وأن تكون الخطبة فصيحة قريبة من فهم العامة ، متوسطة بين الطول والقصر . وأن تكون الخطبة أقصر من الصلاة . والا يلتفت الخطيب فيهما ، بل يستمر مستقبلا

ذلك الواحد ممن تنعقد بهم الجمعة . الا يفصل بين الخطبة والصلوة بفصل اجنبى . أما العربية فإنها ليست شرطا فى صحة الخطبة - ولو كان قادرا عليها - عند الإمام ، وشرطا للقادر عليها عندهما على ما تقدم فى تكبيرة الاحرام وأذكار الصلاة .

الشافعية

قالوا شروط صحة الخطبة خمسة عشر : أن تكون قبل الصلاة . أن تكون فى الوقت . الا ينصرف عنها بصارف . أن تكون بالعربية . أن يوالى بين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة . أن يكون الخطيب متطهرا من الحدثين ومن نجاسة غير معفو عنها . أن يكون مستور العورة فى الخطبتين . أن يخطب واقفا إن قدر ، فإن عجز صحت الخطبة من جلوس . أن يجلس بين الخطبتين بقدر الطمانينة ، فلو خطب قاعدا لعذر سكت بينهما وجوبا بما يزيد عن سكتة النفس ، وكذا يسكت بينهما إن خطب قائما وعجز عن الجلوس . أن يجهر بحيث يمكنه أن يسمع الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة أركان الخطبتين . أن يكون الأربعون سامعين ولو بالقوة . أن تقعا فى مكان تصح فيه الجمعة . أن يكون الخطيب ذكرا . أن تصح إمامته بالقوم . أن يعتقد الركن ركنا والسنة سنة إن كان من أهل العلم ، وإلا وجب الا يعتقد الفرض سنة ، وإن جاز عكس ذلك .

الحنابلة

قالوا شروط صحة الخطبتين تسعة : أن تكونا فى الوقت . أن يكون الخطيب ممن نجب عليه الجمعة بنفسه ، فلا تجزى خطبة عبد أو مسافر ولو نوى إقامة مدة ينقطع بها السفر ، أن تشتملا على حمد الله تعالى . أن تكونا باللغة العربية . أن تشتمل كل منهما على الوصية بتقوى الله تعالى . أن يصلى على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم . أن يقرأ آية كاملة من القرآن فى كل منهما . أن يوالى بين أجزاءهما وبينهما وبين الصلاة . أن يؤديهما بنية . أن يجهر بآرائهما بحيث يسمع العدد الذى تجب عليه الجمعة بنفسه ، حيث لا مانع من السماع كنوم أو غفلة أو صمم بعضهم .

المالكية

قالوا يشترط لصحة الخطبتين تسعة شروط : أن تكونا قبل الصلاة . أن تتصل الصلاة بهما . أن تتصل أجزاءهما ببعضها ببعض . أن تكونا باللغة

يزيد في الجهر حتى يسمع القوم الخطبة ، وإن يكون جهره في الثانية أقل من جهره في الأولى ، وإن تكون الثانية أقصر من الأولى ، وأن يخفف الخطبتين بحيث تكونان بقدر سورة من طوال الفصل .

الحنفية

قالوا يسن للخطبة أمور : بعضها يرجع الى الخطيب ، وبعضها يرجع الى نفس الخطبة ... فيسن للخطيب أن يكون طاهرا من الحدين الأكبر والأصغر ، فإن لم يكن كذلك صحت مع الكراهة . ويندب إعادة خطبة الجنب إن لم يطل الفصل . وأن يجلس الخطيب على المنبر قبل الشروع في الخطبة . وأن يخطب وهو قائم ، فلو خطب قاعدا أو مضطجعا أجزاء مع الكراهة .

وأن يعتمد على سيف متكئا عليه يده اليسرى في البلاد التي فتحت عنوة ، بخلاف البلاد التي فتحت صلحا فإنه يخطب فيها بدون سيف . وأن يستقبل القوم بوجهه فلا يلتفت يمينا ولا شمالا . وأن يخطب خطبتين إحداها سنة ، والأخرى شرط لصحة الجمعة كما تقدم . وأن يجلس بينهما بقدر ثلاث آيات على المذهب ، فلو ترك الجلوس أساء .

وأن يبدأ الأولى منهما بالتعوذ في نفسه سرا ، ثم يجهر فيها بالحمد لله والثناء عليه بما هو أهله ، والشهادتين والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، والعظة بالزجر عن المعاصي ، والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه ، والتذكير بما به النجاة في الدنيا والآخرة ، وقراءة آية من القرآن .

ويبدأ الثانية بالحمد لله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على رسوله ، ويدعو فيها للمؤمنين والمؤمنات ويستغفر لهم . أما الدعاء للملك والأمير بالنصر والتأييد والتوفيق لما فيه مصلحة رعيته ونحو ذلك ، فإنه مندوب ... لأن أبا موسى الأشعري كان يدعو لعمر في خطبته ، ولم ينكر عليه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

ويسن للخطيب أيضا أن يجلس في ناحية خلوته ، ويكره له أن يسلم على القوم ، وأن يصلي في المحراب قبل الخطبة : وأن يتكلم في الخطبتين بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .



للناس . وأن يشغل يسراه بسيف - ولو من خشب أو عصا أو نحو ذلك - ويشغل يمناه بحرف المنبر .

الحنابلة

قالوا سنن الخطبة هي : أن يخطب الخطيب على منبر أو موضع مرتفع . وأن يسلم على المأمومين إذا خرج عليهم . وأن يسلم عليهم أيضا بعد أن يصعد المنبر ويقبل عليهم بوجهه . وأن يجلس حتى يؤذن المؤذن بين يديه . وأن يجلس بين الخطبتين قليلا بقدر سورة « الاخلاص » . وأن يخطب قائما . وأن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا . وأن يستقبل بخطبته جهة وجهه فلا يلتفت يمينا أو شمالا . وأن يقصر الخطبتين . وأن تكون الأولى أطول من الثانية . وأن يرفع صوته بهما حسب طاقته . وأن يدعو للمسلمين ، ويباح الدعاء لواحد معين كولي الأمر أو ابنه أو أبيه ونحو ذلك . وأن يخطب من صحيفة .

المالكية

قالوا يسن للإمام أن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى حتى يفرغ المؤذن من الأذان . وأن يجلس بين الخطبتين قليلا ، وقدره بعضهم بقراءة سورة « الاخلاص » . ويندب أن تكون الخطبة على منبر ... والأفضل ألا يصعد الى أعلاه لغير حاجة ، بل يقتصر في الصعود على قدر ما يتمكن من اسماع الناس . وأن يسلم على الناس حال خروجه للخطبة ... وأصل البدء بالسلام سنة ، وكونه حال الخروج هو المندوب ، ويكره أن يؤخر السلام الى صعوده على المنبر ، فلو فعل فلا يجب على سامعه الرد عليه ... وأن يعتمد حال الخطبتين على عصا ونحوها . وأبتداء كل من الخطبتين بالحمد والثناء على الله تعالى . وأن يتدئها بعد الحمد بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وختم الأولى بشيء من القرآن . وختم الثانية بقول : يغفر الله لنا ولكم ، ويقوم مقام ذلك أذكروا الله يذكركم . واشتمالها على الأمر بالتقوى والدعاء لجميع المسلمين والترضى على الصحابة . ويستحب الدعاء لولي الأمر بالنصر على الأعداء وإعزاز الاسلام به .

ويستحب أيضا الطهارة في الخطبتين . وأن يدعو فيهما بأجزل النعم ودفع النقم والنصر على الأعداء والمعاناة من الأمراض والأدواء . وجاز الدعاء لولي الأمر بالعدل والاحسان . ويندب أن

مَكْرُوهَاتُ الْخُطْبَةِ

وأما مكروهات الخطبة فهي ترك سنة من السنن المتقدمة .

الشافعية

قالوا إن ترك السنن المتقدمة ليس مكروها على إطلاقه ... بل منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى . فمن المكروه في الخطبة أن يتكلم سامعها في خلالها ، وإن يغمض الخطيب عينيه لغير حاجة حال خطبته ، وإن يؤذن جماعة بين يدي الخطيب .

الحنابلة

قالوا إن ترك السنن المتقدمة منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى . فمن المكروه استدبار القوم حال الخطبة ، ورفع يديه حال الدعاء فيها .

مَكَانُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

لا يشترط في صحة الجمعة أن تؤدى بالمسجد ، فتصح في القضاء والمنازل متى كانت مستوفية لشرائطها المتقدمة ، على تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا لا تصح الجمعة في البيوت ولا في القضاء ، بل لابد أن تؤدى في الجامع . وسيأتى تفصيل ذلك في مد الشروط مجتمعة .

الحنابلة

قالوا لا تصح الجمعة في القضاء إذا كان قريبا من البناء (ويعتبر القرب بحسب العرف) ، فإن لم يكن قريبا لا تصح . وإذا صلى الإمام في الصحراء استخلف من يصلى بالضعاف .

الشافعية

قالوا تصح الجمعة في القضاء إذا كان قريبا من البناء (ويعتبر القرب بحيث يمنع المسافر من قصر الصلاة قبل مجاوزة ذلك المحل) . ومثل القضاء الخندق داخل سور البلد .

الحنفية

قالوا لا يشترط في صحة الجمعة أن تكون في

المسجد ، إنما يشترط فيها الإذن من الإمام . قالوا أقام الإمام الجمعة في داره ، بحاشيته وخدمه ، تصح مع الكراهة ، ولكن بشرط أن يفتح أبوابها ويأذن للناس بالدخول فيها ... ومثلها الحصن والقلعة . على أنه لا يضر إغلاق الحصن أو القلعة لحرف من العدو ، فتصح الصلاة فيها مع إغلاقها متى كان مأذونا للناس بالدخول فيها من قبل .

أما الصلاة في القضاء فإنه يشترط لصحة الجمعة فيه الإذن ، وأن يكون فناء المصر - أى لا يبعد عن المصر أكثر من فرسخ - أو يكون متعلقا بالمصر ، كالمحل الذي أعد لسباق الخيل أو لدفن الموتي أو نحو ذلك .

عَدُّ شُرُوطِ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ مُجْتَمِعَةٌ

هذا وقد زاد بعض المذاهب شروطا أخرى لصحة الجمعة . وقد ذكرت جميع الشروط عند كل مذهب كما يلي :

الحنفية

قالوا يشترط لصحة الجمعة ستة أشياء :

الاول : المصر أو فناءه ، وتصح إقامة الجمعة في مواضع كثيرة في المصر وفنائها على الأصح . فتعدد الجمعة في المساجد لا يضر - ولو سبق أحدها الآخر في الصلاة - على الصحيح ... إلا أن الاحوط أن يصلى أربع ركعت بنية آخر ظهر ، والأفضل أن يصلها في منزله حتى لا يعتقد العامة فرضيتها . فان تبين أنه سبق بالصلاة في مسجد آخر كانت هذه الصلاة واجبة ، وإن شك كانت هذه الصلاة مندوبة . وعلى هذا يصلى - بعد صلاة الجمعة - عشر ركعات منها أربع سنة . والاولى أن يصلها قبل الأربع بنية آخر ظهر ، ثم يصلى الأربع المذكورة ويقرأ في كل ركعة منها سورة ، لأنها إن لم تقع بدلا من الظهر كانت نفلا ، وإن وقعت فلا يضر زيادة السورة . ثم يصلى ركعتين سنة الوقت بعد ذلك .

الثاني : أن يكون الإمام في الجمعة هو ولى الأمر أو نائبه . وإنما يشترط إذن ولى الأمر عند بناء المسجد ، وأما بعد ذلك فلا يشترط الإذن لكل خطيب ... لأن الإذن الاول مصطحب لكل خطيب .

والإذن في الخطبة إذن في الجمعة .

الأول : استيطان قوم يمكنهم الإقامة في هذا البلد دائما آمنين على أنفسهم من الطوارئ الغالبة كما تقدم ... والاستيطان شرط وجوب أيضا .

الثاني : حضور اثني عشر غير الإمام . ولا يلزم حضور جميع أهل البلد - ولو في أول جمعة على الصحيح ... نعم يشترط وجودهم في البلد أو قريبا منه بحيث يمكن الاستنجاد بهم في كل جمعة .

الثالث : الإمام . ويشترط فيه امران : الأول أن يكون مقيما أو مسافرا نوى إقامة أربعة أيام وقد تقدم . الثاني أن يكون هو الخطيب . فلو صلى بهم غير من خطب ، فالصلاة باطلة ... إلا إذا منع الخطيب من الصلاة مانع يبيح له الاستخلاف - كرعاف وتقض وضوء - فيصح أن يصلى غيره إن لم ينتظر زوال عذر في زمن قريب ، وإلا وجب انتظاره (والقرب مقدار صلاة الركعتين الأولين من العشاء ورايتهما) .

الرابع : الخطبتان ، وقد تقدم الكلام عليهما . الخامس : الجامع ، فلا تصح الجمعة في البيوت ولا في أرض براح مثلا .

ويشترط في الجامع شروط أربعة :

الأول : أن يكون مبنيا ، فلا تصح في مسجد حوط عليه بأحجار أو طوب من غير بناء .

الثاني : أن يكون بناؤه مساويا على الأقل للبناء المعتاد لأهل البلد ... فلو كان البلد أخصا ، صح بناء المسجد من البوص . أما إذا كانت عادتهم البناء بالطوب المحروق وبنوا المسجد بالنى ، فلا تصح الجمعة فيه .

الثالث : أن يكون في البلد أو خارجا عنها قريبا منها بحيث يصل إليه دخانها .

الرابع : أن يكون متحدا ، فلو تصدد في البلد الواحد فلا تصح الجمعة إلا في الجامع القديم - وهو الذي أقيمت فيه الجمعة أولا في البلد - ولو تأخر بناؤه . وبطلت في الجديد بشروط ثلاثة : ألا يهجر القديم . ولا يحتاج للجديد لضيق القديم وعدم إمكان توسعته ، أو لحدوث عداوة في ناحيتين مثلا في البلد بحيث يخشى من اجتماع أهل البلد في مسجد واحد حدوث فتنة وفساد . (والعبرة في ضيق المسجد بعدم اتساعه لمن يغلب حضورهم الجمعة ، وإن لم تكن واجبة عليهم) . والا يحكم

الثالث : وقت الظهر .

الرابع : الخطبة بشرائطها المتقدمة .

الخامس : الأذن العام ، بمعنى أن يكون المكان الذي تقام فيه الجمعة مباحا ... فلو اجتمع الناس في الجامع ، وأغلقت أبوابه وصلوا الجمعة ، لم تجز .

السادس : الجماعة ، فلو صلوا فرادى لم تجز

الشافعية

قالوا يشترط لصحة الجمعة ستة أشياء :

الأول : أن تقع كلها وخطبتها في وقت الظهـ يقينا .

الثاني : أن تقع بأبنية مجتمعة - سواء كانت مصرا أو قرية أو بلدا - فلا تصح في الصحراء كما تقدم . والضابط المعتمد لصحة الجمعة في الأبنية أن ما لا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة - كقضاء داخل سور البلد - وما تقصر الصلاة فيه لا تصح فيه .

الثالث : أن تقع الصلاة جماعة بشرائطها المتقدمة .

الرابع : أن يكون عدد جماعتها أربعين بالشروط المتقدمة .

الخامس : أن تكون صلاة الجمعة متقدمة على غيرها في مكانها إن تعددت لغير حاجة ، فإن سبقتها بجمعة أخرى يقينا صحت السابقة وبطلت اللاحقة . ويجب على من تأخرت صلاتهم أن يصلوها ظهرا إن لم يمكنهم أدائها خلف السابقين . وإن لم تسبق أحدهما الأخرى ، بأن تقارن إحرامهما ، بطلتا معا . ويجب عليهن الاجتماع جميعا وإعادتها جمعة إن أمكن ، وإلا صلوا ظهرا ، وكذلك إن حصل الشك في السبق والمعية .

أما إذا تعددت الجمعة في البلدة لحاجة - كضيق محلها عن أهلها - فتصح صلاة السابقة وغيرها ، وإن كان يسر أن يصلوا الظهر بعد الجمعة . وتصدد الجمعة في أماكن لا بد فيه من إذن الإمام أو نائبه . أما إقامة الجمعة فانه لا يتوقف على الأذن المذكور .

السادس : تقدم الخطبتين بالأركان والشروط المتقدمة على ما سبق بيانه .

المالكية

قالوا يشترط لصحة الجمعة شروط خمسة :

المالكية

قالوا الفصل للجمعة سنة لا مندوب .

ومنها قراءة سورة الكهف يومها وليلتها . ومنها الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . ومنها الاكثار من الدعاء يومها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئا الا اعطاه اياه » وأشار بيده يقللها ... رواه مسلم . ومنها المبادرة بالذهاب الى موضع اقامتها لغير الامام ، أما هو فلا يسن له التكبير .

المالكية

قالوا يندب الذهاب للجمعة وقت الهاجرة : ويتدىء بقدر ساعة قبل الزوال . وأما التكبير وهو الذهاب قبل ذلك - فمكروه .

ومنها المشى بسكينة الى موضعها . ومنها أن يتزين بأحسن ثيابه ، والأفضل ما كان أبيض .

المالكية

قالوا المندوب لبس الأبيض يوم الجمعة ، فان وافق يوم الجمعة يوم العيد لبس الجديد أول النهار - ولو كان أسود - قضاء لسنة العيد . وعند الخروج للجمعة يلبس الأبيض وفاء لسنة الجمعة .

الحنابلة

قالوا المندوب يوم الجمعة هو الأبيض لا غير .

أحكام عامة تتعلق بالجمعة

وجوب السعى لصلاتها

يجب السعى لصلاة الجمعة اذا نودي لها بالأذان الذي بين يدي الخطيب ، ويجب حينئذ ترك البيع لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة » الآية .

حاكم بصحتها في الجديد ... فان انتفى شرط من هذه صحت في الجامع الجديد .

ولا يشترط في الجامع أن يكون مسقوفا ، ولا نية إقامة الجمعة فيه على الدوام ، ولا إقامة الصلوات الخمس به . وتصح الجمعة برحبة الجامع والطرق المتصلة به ، ولا تصح على سطحه ولا البيوت المحجورة فيه التي ليست مطروقة لكل أحد ، كالخلوة الخاصة بالامام ، والحجر الخاصة بأدوات المسجد .

الحنابلة

قالوا إن شروط الجمعة هي : دخول الوقت . استيطان العدد الذي لا تتعد إلا به . حضور العدد المذكور الخطبة والصلاة . الخطبتان بشرائطهما .

فمتى وجدت هذه الشروط صحت الجمعة إن كان المسجد واحدا أو متعددا لحاجة ... سواء أذن فيها ولي الأمر أو لم يأذن ، وسواء كان هو المصلي إماما أو لا . أما إن كان التعدد لغير حاجة فانها لا تصح إلا في المسجد الذي باشرها الامام فيه أو أذن بها فيه بخصوصه ، ولا يصح غيرها ولو سبق عليه .

فان أذن ولي الأمر بإقامتها في مساجد متعددة لغير حاجة ، أو لم يأذن أصلا ، فالصحيحة منها ما سبقت غيرها يقينا بتكبيره الاحرام . فان وقعت الصلاة في وقت واحد - بحيث قارنت بعضها يقينا في تكبيرة الاحرام - بطلت صلاة الجميع ، وأعادوها جمعة بشروطها إن أمكن ، وإلا صلوا ظهرا . أما اذا لم تعلم السابقة في ذلك صحت واحدة ، لا بعينها ، ووجبت صلاة الظهر على الجميع .

ومن الحاجة المبيحة للتعدد ضيق مساجد البلد ممن تصح منهم الجمعة ، وإن لم تجب عليهم ، صلوا أو لم يصلوا . ومن هذا يعلم أن التعدد في القاهرة لحاجة جائز ، وإن كان الأولى أن يصلى الظهر بعدها .

مندوبات الجمعة

وأما مندوبات الجمعة ، فمنها : تحسين الهيئة بأن يقلم أظفاره ويقص شاربه ويشف إبطه ونحو ذلك . ومنها التطيب والاعتسال .

أما عند خروج الامام من خلوته فالحكم كذلك عند أبي حنيفة ، لأن خروج الامام عنده يقطع الصلاة والكلام ، وعند صاحبيه يقطع الصلاة دون الكلام . ومن الكلام المكروه رد السلام بلسانه وبقليه . ولا يلزمه قبل الفراغ من الخطبة أو بعدها ، لأن البدء بالسلام غير مآذون فيه شرعا ، بل يأنم فاعله فلا يجب الرد عليه . وكذا تسميت العاطس . ويكره للامام أن يسلم على الناس . وليس من الكلام المكروه التحذير من عقرب أو حية أو النداء لخوف على أعمى ، ونحو ذلك مما يترتب عليه دفع ضرر .

المالكية

قالوا يحرم الكلام حال الخطبة وحال جلوس الامام على المنبر بين الخطبتين ، ولا فرق في ذلك بين من يسمع الخطبة وغيره ، فالكل يحرم عليه الكلام ولو كان برجة المسجد أو الطرق المتصلة به . وإنما يحرم الكلام المذكور ما لم يحصل من الامام لغو في الخطبة ، كأن يمدح من لا يجوز مدحه أو يذم من لا يجوز ذمه ، فان فعل ذلك سقطت حرمة . ويجوز الكلام حال جلوسه على المنبر قبل الشروع في الخطبة ، وفي آخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للمسلمين أو لأصحاب الرسول عليه السلام أو للخليفة . ومن الكلام المحرم حال الخطبة : ابتداء السلام ، ورده على من سلم . ومنه أيضا نهى المتكلم حال الخطبة . وكما يحرم الكلام تحريم الإشارة لمن يتكلم ورميه بالحصى ليست . ويحرم أيضا الشرب وتسميت العاطس ، لكن يندب للماطس - والامام يخطب - أن يحمده الله سرا . وكذلك اذا ذكر الخطيب آية عذاب أو ذكر النار مثلا ، فانه يندب للحاضر أن يتعوذ سرا قليلا .

واذا دعا الخطيب ندب للحاضر التأمين ، ويكره الجهر بذلك . ويحرم الكثير منه . ومثل التأمين التعوذ والاستغفار : والصلاة على النبي عليه السلام اذا وجد السبب لكل منهما ، فيندب كل منهما سرا اذا كان قليلا . وأما التنفل فيحرم بمجرد خروج الامام للخطبة . . . والقاعدة أن خروج الخطيب يحرم الصلاة ، وكلامه يحرم الكلام .

الشافعية

قالوا من كان قريبا من الخطيب ، بحيث لو انصت يسمعه ، يكره له تنزيها أن يتكلم في أثناء أداء الخطيب أركان الخطبة وأن لم يسمع بالفعل . أما ما زاد على أركان الخطبة فانه لا يكره الكلام في

فيحرم البيع والشراء ونحوهما من كل ما يشغل عن السعى على من تلزمه الجمعة ، بخلاف من لا تلزمه فانه لا يحرم عليه . فان كان أحد المتعاقدين يلزمه والآخر لا يلزمه حرم عليهما أيضا ، لأن من لم تجب عليه أعان من تجب عليه على معصية . أما قبل الشروع في الأذان فلا يجب السعى الا على من كان بعيد الدار عن محل إقامة الجمعة ، فانه يجب عليه السعى بقدر ما يدرك الفريضة .

الحنفية

قالوا يجب السعى ويحرم البيع عند الأذان الواقع بعد الزوال الى انتهاء الصلاة ، وليس المراد به الأذان الذي بين يدي الخطيب .

المالكية

قالوا اذا وقع البيع المذكور كان فاسدا ويفسخ ... إلا اذا فات البيع بشيء مما يفوت به البيع الفاسد - كتغير في ذات المبيع أو في سوقه - فان البيع يفسخ ، وتجب قيمة المبيع يوم قبضه لا الثمن الذي وقع العقد عليه .

الحنابلة

قالوا إن البيع المذكور لا ينقصد .

الكلام حال الخطبة

لا يجوز الكلام حال الخطبة على تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا يكره الكلام تحريما حال الخطبة ، سواء كان بعيدا عن الخطيب أم قريبا منه في الأصح ، وسواء كان الكلام دنيويا أو بذكر ونحوه على المشهور ، وسواء حصل من الخطيب لغو بذكر الظلمة أو لا . واذا سمع اسم النبي صلى الله وسلم يصلى عليه في نفسه . ولا بأس أن يشير بيده ورأسه عند رؤية المنكر . وكما يكره الكلام تحريما حال الخطبة كذلك تكره الصلاة كما تقدم باتفاق أهل المذاهب .

تخطى رقاب الناس يوم الجمعة
وعدم جواز السفر يومها

لا يجوز تخطى رقاب الناس يوم الجمعة على
تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا تخطى الصفوف يوم الجمعة لا بأس به
بشرطين :

الأول : الا يؤذى احدا به ، بأن يطأ ثوبه أو يمس
جسده .

الثاني : ان يكون ذلك قبل شروع الامام في الخطبة ،
وإلا كره تحريما . ويستثنى من ذلك ما إذا تخطى
لضرورة - كان لم يجد مكانا يجلس فيه إلا بالتخطى -
فبياح له حينئذ مطلقا .

الشافعية

قالوا تخطى الرقاب يوم الجمعة مكروه ، وهو أن
يرفع رجله ويخطى بها كتف الجالس . أما المرور بين
الصفوف بغير ذلك فليس من التخطى . ويستثنى
من التخطى المكروه أمور : منها أن يكون التخطى ممن
لا يتأذى منه ، كأن يكون رجلا صالحا أو عظيما ، فإنه
لا يكره . ومنها أن يجد أمامه فرجة يريد سدها ،
فيسن له في هذه الحالة أن يتخطى ليسدها . ومنها
أن يجلس في الصفوف الامامية التي يسمع الجالسون
فيها الخطيب من لا تنعقد بهم الجمعة - كالصبيان
ونحوهم - فإنه يجب في هذه الحالة على من تنعقد
بهم الجمعة أن يتخطوا الرقاب . ومنها أن يكون
التخطى إمام الجمعة إذا لم يمكنه الوصول إلى المنبر
إلا بالتخطى .

الحنابلة

قالوا يكره لغير الامام والمؤذن بين يدي الخطيب ،
إذا دخل المسجد لصلاة الجمعة ، أن يتخطى رقاب
الناس ، إلا إذا وجد فرجة في الصف المتقدم ولا
يمكنه الوصول إليها إلا بالتخطى فإنه يباح له ذلك .
والتخطى المكروه هو أن يرفع رجله ويخطى بها كتف
الجالس .

المالكية

قالوا يحرم تخطى الرقاب حال وجود الخطيب
على المنبر ، ولو كان لسد فرجة في الصف . ويكره

إثناء أدائه ، كما لا يكره الكلام قبل الخطبة -
ولو خرج الامام من حلوته - ولا بعدها قبل إقامة
الصلاة ، ولا بين الخطبتين . وكذلك لا يكره كلام
من كان بعيدا عنه بحيث لو أنصت لا يسمع . ويسن
له حينذاك أن يشتغل بالذكر .

ويستثنى من كراهة الكلام المذكور أربعة أمور :

الأول : تسميت العاطس ، فإنه مندوب .

الثاني : رفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم عند ذكر اسمه الكريم من غير مبالغة في
رفعه ، فإنه مندوب أيضا .

الثالث : رد السلام فإنه واجب ، وإن كان البدء
بالسلام على مستمع الخطبة من الكلام المكروه .

الرابع : ما قصد به دفع أذى - كاتخاذ أعمى أو
التحذير من عقرب ونحوه - فإنه واجب . أما الصلاة
حال الخطبة فقد تقدم حكمها .

الحنابلة

قالوا يحرم على من كان قريبا من الخطيب يوم
الجمعة - بحيث يسمعه - أن يتكلم حال الخطبة
بأي كلام ، ذكرًا كان أو غيره ، ولو كان الخطيب غير
عدل ... إلا الخطيب نفسه فإنه يجوز له أن يتكلم مع
غيره لمصلحة ، كما يجوز لغيره أن يتكلم معه . نعم
يباح للمستمع أن يصلى على النبي ، صلى الله عليه
وسلم ، عند ذكر اسمه ، ولكن يسن له أن يصلى
عليه سرا . وكذا يجوز له أن يؤمن على الدعاء ،
وأن يحمّد إذا عطس خفية ، وأن يسمت العاطس ،
وأن يرد السلام بالقول لا بالإشارة .

أما من كان بعيدا عن الخطيب - بحيث لا يسمعه -
فإنه يجوز له الكلام ، وإذا اشتغل بالقراءة والذكر
ونحو ذلك كان أفضل من السكوت . وليس له أن
يرفع صوته بذلك لئلا يشغل غيره عن الاستماع
للخطيب . وكذلك لا يحرم الكلام قبل الخطبتين أو
بعدهما ، ولا في حال سكوت الخطيب بين الخطبتين ،
ولا عند شروع الخطيب في الدعاء ... لأنه يكون قد
فرغ من أركان الخطبة ، والدعاء لا يجب الانصات
له . ومن سمع غيره يتكلم فليس له إسكاته بالقول ،
بل له أن يشير له بوضع أصبعه السبابة على فيه .
وقد يجب الكلام حال الخطبة إذا كان لانتقاد أعمى
أو تحذير الغير من حية أو عقرب أو نار أو نحو ذلك .

بدل صلاة الظهر ، بل يستحب لهم صلاة الجمعة...
الا المرأة ، على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا الأفضل للمرأة ان تصلى في بيتها ظهرا ،
لنعتها عن الجماعة ، سواء كانت عجوزا او غيرها .

المالكية

قالوا ان كانت المرأة عجوزا لا ارب للرجال فيها
جاز حضورها الجمعة ، وإن كان فيها ارب كره
حضورها . اما الشابة فان خيف من حضورها الفتنة
حرم عليها الحضور ، وإلا كره .

الحنابلة

قالوا يباح للمرأة الحضور لصلاة الجمعة إن كانت
غير حسنة ، فان كانت حسنة كره .

الشافعية

قالوا يكره للمرأة حضور الجماعة إن كانت
مستهةة - ولو في ثياب بالية - وكذا غير المستهةة إن
تزينت أو تطيبت . ومحل ذلك إن أذن لها وليها
بالحضور ، وإلا حرم عليها حضور الجماعة ، كما
يحرم حضورهن إذا خيفت الفتنة .

لا يصح لمن فاتته الجمعة بغير عذر
أن يصلى الظهر قبل فراغ الامام

من وجبت عليه الجمعة ، وتخلّف عن حضورها
بغير عذر ، لا يصح له أن يصلى الظهر قبل فراغ
الامام من صلاة الجمعة بسلامه منها . فلو صلى
الظهر في هذه الحالة لم تنعقد .

الحنفية

قالوا من لا ملر له يمنعه عن حضور الجمعة ،
إذا لم يحضرها وصلى الظهر قبل صلاة الامام ، انعقد
ظهره موقوفا . فان اقتصر على ذلك - بأن أنصرف
عن الجمعة بالرة - صح ظهره ، وان حرم عليه ترك
الجمعة . اما إذا لم ينصرف بأن مشى الى الجمعة ،
فان كان الامام لم يفرغ من صلاته ، بطل ظهره
بالمشى إذا انفصل عن داره وانعقد نفلا ، ووجب عليه
ان يدخل مع الامام في صلاته ، فان لم يدركه اعاد

قبل وجود الخطيب على المنبر ، إن كان لغير سد
فرجة ، ولم يترتب عليه إبداء أحد من الجالسين ...
فان كان لسد فرجة جاز ، وإن ترتب عليه إبداء
حرم . ويجوز التخطي بعد فراغ الخطبة وقبل
الصلاة ، كما يجوز المشي بين الصفوف ولو حال
الخطبة .

وكذا لا يجوز السفر يومها على التفصيل .

الحنفية

قالوا يكره الخروج من المص يوم الجمعة بعد
الأذان الأول إلى أن يصلى الجمعة على الصحيح .
اما السفر قبل الزوال فلا يكره .

المالكية

قالوا يكره السفر بعد فجر الجمعة لمن لا يدركها
في طريقه ، وإلا جاز كما يجوز السفر قبل الفجر .
اما السفر بعد الزوال فحرام - ولو كان قبل
الأذان - إلا لضرورة كفوات رفقة يخشى منه ضرا
على نفسه أو ماله ، وكذا إذا علم أنه يدركها في طريقه
فيجوز له السفر في الحالتين .

الشافعية

قالوا يحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر
يومها ، إلا إذا ظن أنه يدركها في طريقه ، أو كان
السفر واجبا - كالسفر لحج ضاق وقته وخاف
فوته - أو كان لضرورة كفوات رفقة يلحقه
ضرر بفوتهم . واما مجرد الوحشة بفوتهم فلا يبيح
السفر . اما السفر قبل فجرها فمكروه .

الحنابلة

قالوا يحرم سفر من تلزمه الجمعة بعد الزوال
إلا إذا لحقه ضرر ، كتخلّفه عن رفقة في سفر مباح ،
فيباح له السفر بعد الزوال حينئذ . اما السفر قبل
الزوال فمكروه . وإنما يكون السفر المذكور حراما
أو مكروها إذا لم يأت بها في طريقه ، وإلا كان مباحا .

تصح الجمعة ممن لا تجب عليهم

من لا تجب عليهم الجمعة تصح منهم إذا فعلوها

الشافعية

قالوا من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره ، سن له أن يصلي الظهر في جماعة . ولكن إن كان عذره ظاهرا - كالسفر ونحوه - سن له أيضا إظهار الجماعة . وإن كان عذره خفيا - كالجوع الشديد - سن إخفاء الجماعة . ويجب على من ترك الجمعة بلا عذر أن يصلي الظهر عقب سلام الامام فورا .

الحنابلة

قالوا من فاتته الجمعة لغير عذر أو لم يفعلها لعدم وجوبها عليه ، فالأفضل له أن يصلي الظهر في جماعة مع إظهاره ما لم يخشى الفتنة من إظهار جماعتها ، وإلا طلب إخفاءها .

المالكية

قالوا تطلب الجماعة في صلاة الظهر يوم الجمعة من معذور يمنعه عذره من حضور الجمعة ، كالمريض الذي لا يستطيع السعي لها ، والمسجون . ويندب له إخفاء الجماعة لئلا يتهم بالاعراض عن الجمعة ، كما ينديب له تأخيرها عن صلاة الجمعة . أما من ترك الجمعة بغير عذر ، أو لعذر لا يمنعه من حضورها - كخوف على ماله لو ذهب للجمعة - فإنه يكره له الجماعة في الظهر .

من فاتته ركعة من الجمعة مع الامام من فاتته ادراك الامام في أول ركعة من الجمعة ، فإن أدرك معه الركعة الثانية أتمها جمعة ، وإن لم يدرك معه الركعة الثانية أتمها ظهرا .

الحنفية

قالوا من أدرك الامام في أى جزء من صلاته فقد أدرك الجمعة ، ولو في تشهد سجود السهو ، وأتمها جمعة على الصحيح .

الحنابلة

قالوا من أدرك مع إمام الجمعة ركعة واحدة

الظهر . وإن كان الامام قد فرغ من صلاته لم يبطل ظهره بالمشى . ومثله ما إذا كان مشيه مقارنا لفراغ الامام أو قبل إقامة الجمعة .

المالكية

قالوا من تلزمه الجمعة ، وليس له عذر يبيح له التخلف عنها ، إن صلى الظهر - وهو يظن أنه لو سعى الى الجمعة أدرك ركعة منها - فصلاته باطلة على الأصح ، ويعيدها أبدا . وأما إذا كان بحيث لو سعى الى الجمعة لا يدرك منها ركعة ، فصلاته الظهر صحيحة ، كما تصح ممن لا تلزمه الجمعة ولو علم أنه لو سعى إليها يدركها بتمامها .

أما من لم تجب عليه الجمعة - كالمريض ونحوه - فتصح صلاة الظهر منه ولو حال اشتغال الامام بصلاة الجمعة ، ويندب له تأخير الظهر إذا رجا زوال عذره . أما إذا لم يرج ذلك فيندب له تعجيلها في أول وقتها ، ولا ينتظر سلام الامام .

الحنفية

قالوا يسن للمعذور تأخير صلاة الظهر بعد صلاة إمام الجمعة . أما صلاته قبل ذلك فمكروهة تنزيها ، سواء رجا زوال عذره أو لا .

لن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة من فاتته الجمعة ، لعذر أو لغيره ، جاز له أن يصلي الظهر جماعة على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا من فاتته صلاة الجمعة لعذر أو لغيره ، يكره له صلاة ظهر الجمعة بالمصر بجماعة . أما أهل البوادي الذين لا تصح منهم الجمعة ، فيجوز لهم صلاة ظهر الجمعة بجماعة من غير كراهة ، لأن يوم الجمعة بالنسبة لهم كغيره من بقية الأيام .

الحنابلة

قالوا لا بأس بالكلام مطلقاً قبل الخطبتين وبعدهما ،
وبين الخطبتين إذا سكت الخطيب . وبيد الكلام
إذا شرع الخطيب في الدعاء كما تقدم . ومن ذلك
يعلم حكم الترقية عندهم .

صلاة الجماعة

تعريفها

الجماعة : هي الارتباط الحاصل بين صلاة
المأموم والامام . وتحقق بواحد مع الامام فأكثر ،
سواء كان الواحد رجلاً أو امرأة أو صبياً مميزاً .

الحنابلة

قالوا لا تتحقق الجماعة بالصبي المميز وحده مع
الامام في صلاة الفرض ، وتحقق في النفل .

المالكية

قالوا لا تتحقق الجماعة بامام وصبي فقط ، ولذلك
يندب لمن ام الصبي وحده أن يعيد الصلاة في جماعة
كما يأتي .

دليل مشروعيتها

الجماعة مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع .
أما الكتاب فقوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت
لهم الصلاة » الآية . دلت هذه الآية على أنها
مشروعة في حالة الخوف ، ولا ريب أن حالة الأمن
أولى . وأما السنة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم :
« صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين
درجة » ، رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن
ماجه . وأما الاجماع فقد اتفقت الأئمة على
مشروعيتها .

حكم صلاة الجماعة

وفي حكم صلاة الجماعة تفصيل في المذاهب .

بسجديها أتمها جمعة ، وإلا أتمها ظهراً - إن كان
يصلى الجمعة في وقت الظهر - بشرط أن ينويه ...
وإلا أتمها نفلاً ، وجبت عليه صلاة الظهر .

الترقية بين يدي الخطيب

الترقية المعروفة بين يدي الخطيب - وهي قراءة
آية « إن الله وملائكته يصلون على النبي » الآية ،
وحديث « إذا قلت لصاحبك » الخ - بدعة .
وفي جوازها اختلاف في المذاهب .

الحنفية

قالوا إن الكلام بعد خروج الامام من خلوته الى
أن يفرغ من صلاته ، مكروه تحريماً - سواء كان
ذكراً أو كلاًماً دنيوياً - على المعتمد . وهذا مذهب
الامام . وقال أصحابه لا يكره الكلام إلا حال الخطبة .
أما بعد خروج الامام من خلوته ، وحال جلوسه على
المنبر ساكتاً ، فلا يكره الكلام ، وإنما تكره الصلاة كما
تقدم .

ومن هذا يتبين أن الترقية جائزة عندهما لا عنده .
وعلى كل حال فهي بدعة . ومثل الترقية في الحكم
تلقين الأذان بين يدي الخطيب . والمكروه هو تلقين
الأذان الثاني ، ، لأن الأول مشروع ... إلا إذا كان
بصوت ضعيف لا يسمعه الناس ، فإن الأذان الثاني
يكون هو المعتبر حينئذ . وكذا قول المرقى : « إذا
قلت لصاحبك والامام يخطب ... » الخ ، الحديث .

الشافعية

قالوا إن الترقية المعروفة بالمساجد بدعة حسنة ،
لأنها لا تخلو من حث على الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ، وتحذير من الكلام - والامام يخطب يوم
الجمعة - بذكر الآية والحديث .

المالكية

قالوا الترقية بدعة مكروهة لا يجوز فعلها ، إلا إذا
شرطها الواقف في كتاب وقفه فتجوز .

المالكية

قالوا في حكم الجماعة فولان : أحدهما مشهور ، والثاني اقرب الى التحقيق . فاما الاول فهو انها سنة مؤكدة بالنسبة لكل مصل وفي كل مسجد وفي البلد ... على انه إن قام بها بعض أهل البلد لا يقاتل الباقيون على تركها ، وإلا قوتلوا لاستهانتهم بالسنة . وأما الثاني فهو انها فرض كفاية في البلد ، فان تركها جميع أهل البلد قوتلوا ، وإن قام بها بعضهم سقط الفرض عن الباقيين . وسنة في كل مسجد للرجال ، ومندوبة لكل مصل في خاصة نفسه . وصلاة النساء في بيوتهن افضل من صلاتهن في المساجد . وتندب لهن الجماعة بشرط أن يكون إمامهن رجلا كما باتى ... وهذا التفصيل كله بالنسبة للفرائض الخمس ، أداء كانت أو قضاء .

أما الجمعة فالجماعة شرط لصحتها كما تقدم . وأما الجنازة فهي مندوبة فيها . وأما النوافل فمنها ما تستحب فيه الجماعة كالتراويح . ومنها ما لا تحقق سنته إلا بالجماعة : كالعيدين ، والكسوف ، والاستسقاء ، فان الجماعة فيها شرط لوقوعها سنة . ومنها ما تكره فيه كالنفل المطلق إذا كانت فيه كثرة ، أو كان بمكان مشهور كالمسجد ... فان كانت الجماعة قليلة ، ووقعت بمكان غير مشهور ، جازت .

الحنابلة

قالوا الجماعة تارة تكون واجبة وجوبا عينيا ، وتارة تكون شرطا لصحة الصلاة ، وتارة تكون سنة ، وتارة تكون مباحة ، وتارة تكون مكروهة ... فتجب عينا في كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة على الرجال الأحرار القادرين عليها - ولو كانوا مسافرين أو في شدة الخوف - بشرط أن تكون أداء . وتشترط لصلاة الجمعة ولصلاة العيد التي يسقط بها فرض الكفاية ، وهي التي تؤدي أولا . أما المكررة فلا يشترط فيها الجماعة كما تقدم . وتسن للرجال المذكورين إذا كانت الصلاة قضاء ،

كما تسن لصلاة الجنازة ، وللنساء إذا كن منفردات عن الرجال سواء كان إمامهن رجلا أو امرأة . وتكره للمرأة الحسناء إذا كانت مع الرجال ، وتباح للمرأة غير الحسناء إذا كانت معهم . أما النوافل فمنها ما تسن فيه الجماعة ، وذلك كصلاة الاستسقاء والتراويح والعيدين في غير المرة الأولى . ومنها تباح فيه الجماعة ، وذلك كصلاة التهجد ورواتب الصلاة المفروضة .

الشافعية

قالوا الجماعة تارة تكون فرض عين ، وتارة تكون فرض كفاية . وقد تكون مندوبة ، وقد تكون مكروهة ، وقد تكون خلاف الأولى ، وقد تكون محرمة ، وقد تكون مباحة ... فتكون فرض عين في خمسة مواضع :

الأول : الركعة الأولى من الجمعة . أما الركعة الثانية فان الجماعة فيها سنة ... فلو أدرك الإمام في الركعة الأولى ، ثم نوى مفارقتها في الركعة الثانية وصلّاها وحده ، صحت صلاته .

الثاني : في كل الصلاة التي أميدت ثانيا في الوقت . الثالث : في الصلاة المجموعة جمع تقديم في حالة المطر ، وتفترض الجماعة في الصلاة الثانية المجموعة . أما الأولى فيصح أن يصلّيها منفردا .

الرابع : في الصلاة التي نذر أن يصلّيها جماعة .

الخامس : الصلاة المفروضة التي لم يوجد أحد يصلّيها جماعة إلا اثنان ، فإذا فرض أنه لم يوجد في بلدة إلا اثنان فان الجماعة تكون فرضا عليهم .

وتكون فرض كفاية على الرجال الأحرار العقلاء المقيمين بالبلد ، الذين ليس لهم عذر من الأعذار الآتية . وإنما تكون فرض كفاية في الركعة الأولى من الصلوات المفروضة إذا كان يصلّيها أداء . وتكون مندوبة للنساء والأرقاء والمسافرين ، وللعرأة إذا كانوا عميا أو في ظلام ، فان لم يكونوا كذلك كانت مباحة . وتندب أيضا للمعدورين إذا لم ينووا بالعذر إسقاط الجماعة ، وتندب في العيدين والاستسقاء

شروط صلاة الجماعة

يشترط لصحة الجماعة شروط : منها الاسلام ، فلا تصح امامة الكافر . ومنها البلوغ في الصلاة المفروضة ، فلا يصح أن يقتدى بالغ بصبي مميز فيها . وأما اقتداء البالغ بالصبي في النفل فهو صحيح ، كإقتداء صبي بمثله .

الشافعية

قالوا يجوز اقتداء البالغ بالصبي المميز في الفرض ، إلا في الجمعة فيشترط أن يكون بالغاً إذا كان الإمام من ضمن العدد الذي لا يصح إلا به ، فإن كان رائداً عنهم صح أن يكون صبياً مميزاً .

الحنفية

قالوا لا يصح اقتداء البالغ بالصبي مطلقاً ، لا في فرض ولا في نفل ، على الصحيح .

ومنها العقل ، فلا تصح امامة المجنون إذا كان لا يفيق من جنونه . أما إذا جن جنونا متقطعاً ، بحيث يفيق أحياناً ، فتصح امامته حال إفاقته ، وتبطل حال جنونه .

ومنها الذكورة المحققة إذا كان المقتدى به رجلاً أو خنثى ، فلا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل اماماً لرجل لا في فرض ولا في نفل . أما إذا كان المقتدى نساءً فلا تشترط الذكورة في امامته ، بل يصح أن يكون الإمام امرأة أو خنثى .

المالكية

قالوا لا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل اماماً لرجل أو نساء ، لا في فرض ولا في نفل ، فالذكورة شرط في الإمام مطلقاً مهما يكن المأموم . ومنها القراءة بحيث يحسن الإمام قراءة ما لا تصح الصلاة إلا به إذا كان المأموم قارئاً يحسن

والكسوف والتراويح ووتر ومضان ، وفي صلاة مقضية خلف مثلها من نوعها كصلاة ظهر خلف ظهر مثلها ، وفي ظهر المعدومين يوم الجمعة .

وتحرم الجماعة فيما إذا وجد الإمام في التشهد الأخير ، وعلم أنه لو اقتدى به لم يدرك ركعة من الوقت . بخلاف ما لو صلى منفرداً فإنه يدركها فيه ، فيجب ترك الجماعة في هذه الحالة . وتكره في صلاة أداء خلف قضاء وعكسه ، وفي فرض خلف نفل وعكسه ، وفي تراويح خلف وتر وعكسه ، وفي مسجد غير مطروق بغير إذن الإمام الراتب . وتباح لصبي مميز . . . وصلاة الجنائز كالمكتوبة في حكم الجماعة .

الحنفية

قالوا صلاة الجماعة سنة عين مؤكدة ، شبيهة بالواجب في القوة على الأصح ، فيأثم تاركها إذا اعتاد الترك . وإنما تسن في الصلاة المفروضة للرجال العقلاء الأحرار ، غير المعدومين بصدور من الأعداء الآتية ، إذا لم يكونوا عراة . . .

فهي ليست مشروعة للنساء ، وتكره تحريماً إن وصلت بهن امرأة - وإن صحت إمامتها وصلاتهن - أما إذا صلى بهن رجل ، فإذا كان في المسجد فلا كراهة في الجماعة ، وإن كره ذهابهن إلى المسجد خشية الفتنة ، وإذا كان في المنزل كره جماعتهن خلف الرجل إن لم يكن زوجاً لهن أو محرماً أو لم يكن بالمنزل رجل آخر سوى الإمام . . . وإلا فلا كراهة . وكذا تكره تحريماً جماعة المرأة ، فيجب أن يصلوا فرادى ، والأفضل لهم أن يصلوا قعوداً بالإيماء متباعدين عن بعض كما تقدم .

وقد تكون الجماعة شرطاً لصحة الصلاة كما في الجمعة والعيدين ، وقد تكون سنة كفاية في صلاة التراويح والجنائز ، وقد تكون مكروهة كما في صلاة النافلة مطلقاً والوتر في غير رمضان إذا زاد المقتدون على ثلاثة . أما الجماعة في وتر رمضان ففيها قولان مصححان : أحدهما أنها مستحبة فيه . وثانيهما أنها غير مستحبة ، بل يصلية في بيته منفرداً . وقد رجح الثاني .

إمامة من به حدث أو خبت . وفي ذلك تفصيل في المذاهب :

المالكية

قالوا لا يصح إمامة المحدث إن تعمد الحدث ، وتبطل صلاة من اقتدى به . أما إذا لم يتعمد - كان دخل في الصلاة ناسيا الحدث ، أو غلبه الحدث وهو فيها - فإن عمل بالمؤمنين عملا من أعمال الصلاة بعد علمه بحدثه أو بعد أن غلبه ، بطلت صلاتهم ، كما تبطل صلاتهم إذا اقتدوا به بعد علمهم بحدثه وإن لم يعلم الإمام . أما إذا لم يعلموا بحدثه ، ولم يعلم الإمام أيضا إلا بعد الفراغ من الصلاة ، فصلاتهم صحيحة .

وأما صلاة الإمام فباطلة في جميع الصون ، لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة . وحكم صلاة الإمام والمأموم - إذا علق بالإمام نجاسة - كالحكم إذا كان محدثا في هذا التفصيل ... إلا أن صلاته هو تصح إذا لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة ، لأن الطهارة من الخبث شرط لصحة الصلاة مع العلم كما تقدم .

الشافعية

قالوا لا يصح الاقتداء بالمحدث إذا علم المأموم به ابتداء . فإن علم بذلك في أثناء الصلاة ، وجبت عليه نية المغارقة ، وأتم صلاته وصحت وكفاه ذلك . وإن علم المأموم بحدث إمامه بعد فراغ الصلاة ، فصلاته صحيحة وله ثواب الجماعة . أما صلاة الإمام فباطلة في جميع الأحوال لفقد الطهارة التي هي شرط للصلاة ، ويجب عليه إعادتها .

ولا يصح الاقتداء أيضا بمن به نجاسة خفية - كبول جف - مع علم المقتدى بذلك ، بخلاف ما إذا جهله ، فإن صلاته صحيحة في غير الجمعة . وكذا في الجمعة إذا تم العدد بغيره ... وإلا فلا تصح للجميع لنقص العدد المشترط في صحة الجمعة . أما إذا كانت على الإمام نجاسة ظاهرة ، بحيث لو تأملها أدركها ، فإنه لا يصح الاقتداء به مطلقا ولو مع الجهل بحاله .

ذلك ، فلا يجوز أن يقتدى قارىء بأمي . أما اقتداء أمي بمثله فصحيح وإن وجد قارىء يصلي بهما .

المالكية

قالوا لا يصح اقتداء أمي عاجز عن قراءة الفاتحة بمثله إن وجد قارىء ، ويجب عليهما معا أن يقتديا به وإلا بطلت صلاتهما . أما القادر على قراءة الفاتحة ولكنه لا يحسنها ، فالصحيح أنه يمنع ابتداء من الاقتداء بمثله إن وجد من يحسن القراءة ، فإن اقتدى بمثله صحت . أما إذا لم يوجد قارىء ، فيصح اقتداء الأمي بمثله على الأصح .

ومنها السلامة من الأعذار - كالرعاف الدائم ، وانفلات الريح ، وسلس البول ونحوها - فلا تصح إمامة من قام به عذر من هذه الأعذار إلا لمعذور مثله ، بشرط أن يتحد عذراهما ، فلا يصح اقتداء مبطلون بمن به سلس بول مثلا .

المالكية

قالوا لا يشترط في صحة الإمامة سلامة الإمام من الأعذار المعفو عنها في حقه . فإذا كان الإمام به سلس بول معفو عنه للازمته - ولو نصف الزمن كما تقدم - صحت إمامته ، وكذا إذا كان به انفلات ريح أو غير ذلك ، مما لا ينقض الوضوء ولا يبطل الصلاة ، فإمامته صحيحة ... نعم بكره أن يكون إماما لصحيح ليس به عذر .

الشافعية

قالوا إذا كان العذر القائم بالإمام لا تجب معه إمادة الصلاة ، فإمامته صحيحة ولو كان المقتدى سليما .

ومنها الطهارة من الحدث والخبث ، فلا تصح

الحنابلة

قالوا لا تصح إمامة المحدث حدثا أصغر أو أكبر ، ولا إمامة من به نجاسة إذا كان يعلم بذلك ... فان جهل ذلك ، وجهله المقتدى أيضا حتى تمت الصلاة ، صحت صلاة المأموم وحده ، سواء كانت صلاة جمعة أو غيرها ، إلا أنه يشترط في الجمعة أن يتم العدد المعتبر فيها - وهو الأربعون بغير هذا الإمام - وإلا كانت باطلة على الجميع ، كما تبطل عليهم أيضا إذا كان بأحد المأمومين حدث أو خبث إن كان لا يتم العدد إلا به .

الحنفية

قالوا لا تصح إمامة المحدث ولا من به نجاسة لبطلان صلاته . أما صلاة المقتدين به فصحيحة إن لم يعلموا بفساد صلاته . فان علموا ، بشهادة عدول أو بأخبار الإمام العدل عن نفسه ، بطلت صلاتهم ولزمهم إعادتها ، فان لم يكن الإمام الذي أخبر بفساد صلاته عدلا ، فلا يقبل قوله ، ولكن يستحب لهم إعادتها احتياطاً .

ومنها أن يكون صحيح اللسان بحيث ينطق بالحروف على وجهها ، فان لم يكن كذلك - كان يبدل الراء غينا أو السين ثاء أو الذال زايًا - فانه لا تصح امامته الا لمثله . ويجب عليه أن يجتهد في تقويم لسانه ورده الى الصواب ، فان قصر - مع قدرته على ذلك - بطلت امامته لمثله ، بل بطلت صلاته . وان عجز عن ذلك صحت صلاته وامامته .

الحنفية

قالوا ويجب عليه أيضا ان يقرأ من المواضع التي يسنن فيها لسانه من القرآن .

أما التتمام - وهو الذي يكرر التاء في كلامه - والفاء - وهو الذي يكرر الفاء - فامامتهما صحيحة لغير من يماثلهما مع الكراهة .

الحنفية

قالوا التتمام والفاء هما مثل الألف في عدم صحة إمامتهما إلا بمثلهما .

وأما الأثر ، وهو من يأتي بادغام في غير موضعه - كأن يقول المقيم بدل المستقيم - فيجب عليه أن يجتهد في إصلاح لسانه . فان قصر - مع القدرة - بطلت صلاته وامامته ، وان عجز ولم يستطع إصلاحه صحت صلاته وامامته لمثله .

المالكية

قالوا الألف والتتمام والفاء والأثر ، ونحوهم من كل من لا يستطيع النطق ببعض الحروف أو يدغم حرفا في غيره ، إمامته وصلاته صحيحتان ... ولو كان المقتدى به سالما من هذا النقص ، ولو وجد من يعلمه وقبل التعليم واتسع الوقت له . ولا يجب عليه الاجتهاد في إصلاح لسانه على الراجح .

ومنها ألا تكون الإمام مأموما ، ولو مسبوقا ، على تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا من اقتدى بمسبوق أدرك مع إمامه ركعة بطلت صلاته ، سواء كان المقتدى مسبوقا مثله أو لا . اما إذا حاكى المسبوق مسبوقا آخر في صورة إتمام الصلاة ، بعد سلام الإمام من غير أن ينوي الاقتداء به ، فصلاته صحيحة . وكذا إن كان المسبوق لم يدرك مع إمامه ركعة - كان دخل مع الإمام في التشهد الأخير - فيصح الاقتداء به ، لأنه منفرد لم يثبت له حكم المأمومية .

الحنفية

قالوا لا يصح الاقتداء بالمسبوق ، سواء أدرك مع إمامه ركعة أو أقل منها . فلو اقتدى اثنان بالإمام ، وكانا مسبوقين ، وبعد سلام الإمام نوى أحدهما

المالكية والحنابلة

قالوا ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام فقط . فلو اقتدى مالكي أو حنبلي بحنفي أو شافعي لم يمسح جميع الرأس في الوضوء ، فصلاته صحيحة لصحة صلاة الإمام في مذهبه . وأما ما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم . فلو اقتدى مالكي أو حنبلي في صلاة فرض بشافعي يصلي نقلاً فصلاته باطلة ... لأن شرط الاقتداء اتحاد صلاة الإمام والمأموم كما يأتي تفصيله .

تقدم المأموم على إمامه
وتمكن المأموم من ضبط أفعال الإمام

ومنها ألا يتقدم المأموم على إمامه في غير الصلاة حول الكعبة . فإن كانت الصلاة من قيام ، فالعبرة في صحة صلاة المقتدى بالألا يتقدم مؤخر قدمه على مؤخر قدم الإمام . وإن كانت من جلوس ، فالعبرة بعدم تقدم عجزه على عجز الإمام ... فإن تقدم المأموم في ذلك لم تصح صلاته .

المالكية

قالوا لا يشترط في الاقتداء عدم تقدم المأموم على الإمام . فلو تقدم المأموم على إمامه - ولو كان المتقدم جميع المأمومين - صح الصلاة على المعتمد .

الشافعية

قالوا لا يصح تقدم المأموم على الإمام حول الكعبة إذا كانا في جهة واحدة . أما إذا كان المأموم في غير جهة إمامه فإنه يصح تقدمه عليه .

ويكره التقدم لغير ضرورة ، كضييق المسجد ، وإلا فلا كراهة . ومحاذاة المأموم لإمامه مثل تقدمه عليه في جميع ما تقدم .

١٢٢ إذا حاذاه فصلاته صحيحة بلا كراهة .

الاقتداء بالآخر ، بطلت صلاة المقتدى . أما إن تابع أحدهما الآخر ليتذكر ما سبقه من غير نية الاقتداء ، فإن صلاتهما صحيحة لارتباطهما بإمامهما السابق .

الشافعية

قالوا لا يصح الاقتداء بالمأموم ما دام مأموماً ، فإن اقتدى به بعد أن سلم الإمام ، أو بعد أن نوى مفارقه (ونية المفارقة جائزة عندهم) صح الاقتداء به ، وذلك في غير الجمعة ، أما في صلاتها فلا يصح الاقتداء .

الحنابلة

قالوا لا يصح الاقتداء بالمأموم ما دام مأموماً ، فإن سلم إمامه - وكان مسبقاً - صح اقتداء مسبق مثله به ... إلا في صلاة الجمعة ، فإنه لا يصح اقتداء المسبق بمثله .

ومنها أن يكون الإمام حراً . وهذا شرط خاص بإمام الجمعة ، فلا تصح إمامة الرقيق فيها .

الشافعية

قيدوا ذلك بما إذا كان الإمام من جملة العدد الذي لا تتعقد إلا به . أما إذا كان زائداً عليه فتصح إمامته .

الحنفية

قالوا لا تشترط الحرية في إمام الجمعة كغيرها كما سبق .

الصلاة خلف المخالف في المذاهب

ومنها أن تكون صلاة الإمام صحيحة في مذهب المأموم . فلو صلى حنفي خلف شافعي سال منه دم ولم يتوضأ بعده ، أو صلى شافعي خلف حنفي لمس امرأة مثلاً ، فصلاة المأموم باطلة لأنه يرى بطلان صلاة إمامه .

الشافعية

قالوا تكره محاذاة المأموم لمامه .

ومنها تمكن المأموم من ضبط أفعال امامه برؤية أو سماع ولو بمبلغ ، فمتى تمكن المأموم من ضبط أفعال امامه صحت صلاته...الا اذا اختلف مكانهما فان صلاته تبطل على تفصيل في المذاهب :

الشافعية

قالوا إذا كان الامام والمأموم في المسجد فهما في مكان واحد غير مختلف ، سواء كانت المسافة بين الامام والمأموم تزيد على ثلاثمائة ذراع أو لا . فلو صلى الامام في آخر المسجد والمأموم في اوله صح الاقتداء ، بشرط الا يكون بين الامام والمأموم حائل يمنع وصول المأموم اليه (كباب مسمر) قبل دخوله في الصلاة . فلو سدت الطريق بينهما في اثناء الصلاة لا يضر ، كما لا يضر الباب المغلق بينهما . ولا فرق في ذلك بين أن يكون امكان وصول المأموم الى الامام مستقبلا أو مستديرا للقبلة . وفي حكم المسجد رحبته ونحوها .

اما إذا كانت صلاتهما خارج المسجد ، فان كانت المسافة بينهما لا تزيد على ثلاثمائة ذراع تقريبا بلذراع الأدمى صحت الصلاة ، ولو كان بينهما فاصل - كنهر تجرى فيه السفن أو طريق يكثُر مرور الناس فيه - على المعتمد ، بشرط الا يكون بينهما حائل يمنع المأموم من الوصول إلى الامام لو أراد ذلك بحيث يمكنه الوصول اليه غير مستدير للقبلة . ولا فرق في الحائل الضار بين أن يكون بابا مسمرا أو مغلقا أو غير ذلك . فان كان أحدهما في المسجد والآخر خارجه ، فان كانت المسافة بين من كان خارجا عن المسجد وبين طرف المسجد الذي يليه أكثر من ثلاثمائة ذراع ، بطل الاقتداء ، وإلا فيصح بشرط الا يكون بينهما الحائل الذي مر ذكره في صلاتهما خارج المسجد .

الحنفية

قالوا اختلاف المكان بين الامام والمأموم مفسد للاقتداء - سواء اشتبه على المأموم حال إمامه أو لم يشتبه - على الصحيح . فلو اقتدى رجل في داره بامام المسجد ، وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه ، فان الاقتداء لا يصح لاختلاف المكان . اما إذا كانت ملاصقة للمسجد - بحيث لم يفصل بينهما إلا حائط المسجد - فان صلاة المقتدى تصح إذا لم يشتبه عليه حال الامام . ومثل ذلك ما إذا صلى المقتدى على سطح داره الملاصق لسطح المسجد ... لأنه في هاتين الحالتين لا يكون المكان مختلفا .

فان اتحد المكان ، وكان واسعا كالمساجد الكبيرة ، فان الاقتداء يكون به صحيحا ما دام لا يشتبه على المأموم حال إمامه ، إما بسماعه أو بسماع المبلغ أو برؤيته أو برؤية المقتدين به ... إلا أنه لا يصح اتباع المبلغ إذا قصد بتكبيره الاحرام مجرد التبليغ ، لأن صلاته تكون باطلة حينئذ فتبطل صلاة من يقتدى بتبليغه . وإنما يصح الاقتداء في المسجد الواسع إذا لم يفصل بين الامام وبين المقتدى طريق نافذ تمر فيه العجلة (العربية) ، أو نهر يسع زورقا يمر فيه ، فان فصل بينهما ذلك لم يصح الاقتداء . أما الصحراء فان الاقتداء فيها لا يصح إذا كان بين الامام والمأموم خلاء يسع صفين ، ومثل الصحراء المساجد الكبيرة جدا كبيت المقدس .

المالكية

قالوا اختلاف مكان الامام والمأموم لا يمنع صحة الاقتداء . فاذا حال بين الامام والمأموم نهر أو طريق أو جدار ، فصلاة المأموم صحيحة متى كان متمكنا من ضبط أفعال الامام . نعم لو صلى المأموم الجمعة في بيت مجاور للمسجد مقتديا بامامه ، فصلاته باطلة ، لأن الجامع شرط في صحة الجمعة كما تقدم .

الحنابلة

قالوا اختلاف مكان الإمام والمأموم يمنع صحة

الجماعة ، فانه لابد فيها من نية الاقتداء من أول الصلاة بحيث تكون مقارنة لتكبيره الاحرام .

فالمفرد لا يجوز انتقاله للجماعة ، كما لا يجوز لمن بدأ صلاته في جماعة أن ينتقل للانفراد بأن ينوي مفارقة الامام ، الا لضرورة كأن أطل عليه الامام .

الشافعية

قالوا يصح للمأموم أن ينوي مفارقة إمامه ولو من غير عذر ، لكن يكره إن لم يكن هناك عذر . ويستثنى من ذلك الصلاة التي تشترط فيها الجماعة كالجمعة ، فلا تصح نية المفارقة في الركعة الأولى منها .

الحنفية

قالوا تبطل الصلاة بانتقال المأموم للانفراد ، إلا إذا جلس مع الامام الجلوس الأخير بقدر التشهد ثم عرّضت ضرورة ، فانه يسلم ويتركه . وإذا تركه بدون عذر صحت الصلاة مع الائمه كما سيأتي في مبحث أحوال المقتدى .

ومن الشروط نية الامام الامامة ، وذلك في أمور مفصلة في المذاهب .

الحنابلة

قالوا يشترط في صحة الاقتداء نية الامام الامامة في كل صلاة ، فلا تصح صلاة المأموم إذا لم ينو الامام الامامة .

الشافعية

قالوا يشترط في صحة الاقتداء أن ينوي الامام الجماعة في الصلوات التي تتوقف صحتها على الجماعة : كالجمعة ، والمجموعة للمطر ، والمعادة .

الحنفية

قالوا نية الامامة شرط لصحة صلاة المأموم ، إذا كان إماماً لنساء ، ففسد صلاة النساء إذا لم ينو إمامهن الامامة . وأما صلاته هو فصحيحة ، ولو حاذته امرأة ، كما تقدم في المحاذاة .

الاقتداء على التفصيل الآتي . وهو إن حال بين الامام والمأموم نهر تجرى فيه السفى ، بطلت صلاة المأموم ، وبطلت صلاة الامام أيضاً لأنه ربط صلاته بصلاة من لا يصح الاقتداء به . وإن حال بينهما طريق ، فان كانت الصلاة مما لاتصح في الطريق عند الزحمة ، لم يصح الاقتداء ولو اتصلت الصفوف بالطريق . وإن كانت الصلاة مما تصح في الطريق عند الزحمة - كالجمعة ونحوها مما يكثر فيه الاجتماع - فان اتصلت الصفوف بالطريق ، صح الاقتداء مع الفصل بين الامام والمأموم ، وإن لم تتصل الصفوف فلا يصح الاقتداء . وإن كان الامام والمأموم بالمسجد ، صح الاقتداء - ولو كان بينهما حائل - متى سمع تكبيره الاحرام . أما إذا كانا خارج المسجد أو المأموم خارجه والامام فيه ، فيصح الاقتداء بشرط أن يرى المأموم الامام ، أو يرى من وراءه ولو في بعض الصلاة أو من شباك . ومتى تحققت الرؤية المذكورة صح الاقتداء ولو كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع .

نية المأموم الاقتداء ونية الامام الامامة

ومن شروط صحة الامامة : نية المأموم الاقتداء بإمامه في جميع الصلوات ، وتكون النية من أول صلاته بحيث تقارن تكبيره الاحرام من المأموم ، حقيقة أو حكماً ، على ما تقدم في بحث النية . فلو شرع في الصلاة بنية الانفراد ، ثم وجد اماماً في أثناءها فنوى متابعتها ، فلا تصح صلاته لعدم وجود النية من أول الصلاة .

الحنفية

قالوا نية الاقتداء شرط في غير الجمعة والعيد على المختار ، لأن الجماعة شرط في صحتها ، فلا حاجة الى نية الاقتداء .

الشافعية

قالوا لا تشترط نية الاقتداء في أول الصلاة ، فلو نوى الاقتداء في أثناء صلاته صحت مع الكراهة ... إلا في الجمعة ونحوها مما تشترط فيه

المالكية

قالوا نية الإمامة ليست بشرط في صحة صلاة المأموم ، ولا في صحة صلاة الإمام إلا في مواضع :
أولا : صلاة الجمعة ، فإذا لم ينو الإمامة بطلت صلاته وصلاة المأموم .

ثانيا : الجمع ليلة المطر ، ولا بد من نية الإمامة في افتتاح كل من الصلاتين . فإذا تركت في واحدة منهما بطلت في الإمام والمأموم ، لاشتراط الجماعة فيها ، وصحت ما نوى فيها الإمامة ، إلا إذا ترك النية في الأولى فتبطل الثانية أيضا تبعاً لها ولو نوى فيها الإمامة . وقال بعض المالكية إن الأولى لا تبطل على أي حال لأنها وقعت في محلها .

ثالثا : صلاة الخوف على الكيفية الآتية وهي : أن يقسم الإمام الجيش نصفين يصلى بكل قسم جزءاً من الصلاة ، فإذا ترك الإمام نية الإمامة بطلت الصلاة على الطائفة الأولى فقط ، وصحت للإمام والطائفة الثانية .

رابعا : المستخلف الذي قام مقام الإمام لعذر ، فيشترط في صحة صلاة من اقتدى به أن ينوي هو الإمامة ، فإذا لم ينوها فصلاة من اقتدى به باطلة ، وأما صلاته هو فصحيحة . ولا تشترط نية الإمامة لحصول فضل الجماعة على المعتمد ، فلو أم شخص قوما ولم ينو الإمامة حصل له فضل الجماعة . والمراد بكون نية الإمامة شرطا في المواضع السابقة ألا ينوي الانفراد .

ومنها ألا يكون الإمام أدنى حالا من المأموم . فلا يصح اقتداء مفترض بمتنفل ، ولا قادر على الركوع مثلاً بالعاجز عنه ، ولا كاس بعار لم يجد ما يستتر به ، ولا متطهر بمتنجس عجز عن الطهارة ، ونحو ذلك كاقْتداء القارئ بالأُمى كما تقدم .

الشافعية

قالوا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل مع الكراهة ، وكذا يصح اقتداء المكتسى بالعاري الذي لا يجد ما يستتر به .

المالكية

قالوا يصح اقتداء الكاسي بالعاري الذي لم يجد ما يستتر به مع الكراهة . كما يصح اقتداء المتطهر بالمتنجس العاجز عن الطهارة مع الكراهة .

نعم يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي عجز عن القيام ، على تفصيل في المذاهب :

المالكية

قالوا لا يصح اقتداء القائم بالقاعد العاجز عن القيام - ولو كانت الصلاة نفلا - إلا إذا جلس المأموم اختياراً في النفل ، فتصح صلاته خلف الجالس فيه . أما إذا كان المأموم عاجزاً عن الأركان ، فيصح أن يقتدى بعاجز عنها إذا استويا في العجز ، بأن يكونا عاجزين معا عن القيام . ويستثنى من ذلك من يصلى بالإيماء فلا يصح أن يكون إماماً لمثله ، لأن الإيماء لا ينضبط ، فقد يكون إيماء الإمام أقل من إيماء المأموم . فإن لم يستويا في العجز - كان يكون الإمام عاجزاً عن السجود والمأموم عاجزاً عن الركوع - فلا تصح الإمامة .

الحنفية

قالوا يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يستطيع أن يركع ويسجد . أما العاجز عن الركوع والسجود فلا يصح اقتداء القائم به إذا كان قادراً ، فإن عجز كل من الإمام والمأموم ، وكانت صلاتهما بالإيماء ، صح الاقتداء - سواء كانا قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مختلفين - بشرط أن تكون حالة الإمام أقوى من حالة المقتدى ، كان يكون مضطجعا والإمام قاعداً .

الشافعية

قالوا تصح صلاة القائم خلف القاعد والمضطجع العاجزين عن القيام والقعود ، ولو كانت صلاتهما بالإيماء .

الحنابلة

قالوا لا يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي عجز عن القيام ، إلا إذا كان العاجز عن القيام إماماً راتباً ، وكان عجزه عن القيام بسبب علة يرجى زوالها .

مَبْحَثُ مُتَابَعَةِ الْمَأْمُومِ

ومنها متابعة المأموم لإمامه في أفعال الصلاة على تفصيل في المذاهب :

الحنفية

قالوا متابعة المأموم لإمامه تشمل أنواعا ثلاثة :
أحدها : مقارنة فعل المأموم لفعل إمامه ، كأن يقارن إحرامه إحرام إمامه ، وركوعه ركوعه ، وسلامه سلامه . ويدخل في هذا القسم ما لو ركع قبل إمامه وبقي رাকعا حتى ركع إمامه فتابعه فيه ، فإنه يعتبر في هذه الحالة مقارنا له في الركوع .
ثانيها : تعقيب فعل المأموم لفعل إمامه ، بأن يأتي به عقب فعل الإمام مباشرة ثم يشاركه في باقيه .
ثالثها : التراخي في الفعل ، بأن يأتي به بعد إتيان الإمام بفعله متراخيا عنه ، ولكنه يدركه فيه قبل الدخول في الركوع الذي بعده .

فهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها أنها متابعة في أفعال الصلاة . فلو ركع إمامه فركع معه مقارنا أو عقبه مباشرة وشاركه فيه ، أو ركع بعد رفع إمامه من الركوع وقبل أن يهبط للسجود ، فإنه يكون متابعا له في الركوع . وهذه المتابعة بأنواعها تكون فرضا فيما هو فرض من أعمال الصلاة ، وواجبة في الواجب ، وسنة في السنة .

قلو ترك المتابعة في الركوع مثلا - بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام ولم يركع معه أو بعده في ركعة جديدة - بطلت صلاته لكونه لم يتابع في الفرض . وكذا لو ركع وسجد قبل الإمام ، فإن الركعة التي يفعل فيها ذلك تُلغى ، وينتقل ما في الركعة الثانية إلى الركعة الأولى ، وينتقل ما في الثالثة إلى الثانية ، وما في الرابعة إلى الثالثة ، فتبقى عليه ركعة يجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام ، وإلا بطلت صلاته . (وسيأتي لهذا إيضاح في مبحث صلاة المسبوق) . ولو ترك المتابعة في القنوت أتم ، لأنه ترك واجبا . ولو ترك المتابعة في تسبيح الركوع مثلا ، فقد ترك السنة .

وهناك أمور لا يلزم المقتدى أن يتابع فيها إمامه ، وهي أربعة أشياء :
الأول : إذا زاد الإمام في صلاته سجدة عمدا ، فإنه لا يتابعه .

الثاني : أن يزيد عما ورد من الصحابة رضي الله عنهم في تكبيرات العيد ، فإنه لا يتابعه .

الثالث : أن يزيد عن الوارد في تكبيرات صلاة الجنائز ، بأن يكبر لها خمسا ، فإنه لا يتابعه .

الرابع : أن يقوم ساهيا إلى ركعة زائدة من الفرض بعد القعود الأخير . فإن فعل ، وقيد ما قام لها بسجدة ، سلم المقتدى وحده . وإن لم يقبدها بسجدة ، وعاد إلى القعود وسلم ، سلم المقتدى معه . أما إن قام الإمام إلى الزائدة قبل القعود الأخير وقبدها بسجدة ، فإن صلاتهم جميعا تبطل .
وهناك أمور تسمة إذا تركها الإمام يأتي بها المقتدى ، ولا يتابعه في تركها ، وهي : رفع اليدين في التحريمة ، وقراءة الثناء ، وتكبيرات الركوع ، وتكبيرات السجود ، والتسبيح فيهما ، والتسبيح ، وقراءة التشهد ، والسلام ، وتكبير التشريق ...
فهذه الأشياء التسعة إذا ترك الإمام شيئا منها لم يتابعه المقتدى في تركها ، بل يأتي بها وحده .

وهناك أمور مطلوبة إذا تركها الإمام تركها المقتدى ، وهي خمسة أشياء : تكبيرات العيد ، والقعدة الأولى ، وسجدة التلاوة ، وسجود السهو ، والقنوت إذا خاف فوات الركوع . أما إن لم يخف ذلك فعليه القنوت ... هذا وقد تقدم أن القراءة خلف الإمام مكروهة تحريما فلا تجوز المتابعة فيها . وسيأتي الكلام في المتابعة في السلام والتحريمة في أحوال المقتدى .

المالكية

قالوا المتابعة هي أن يكون فعل المأموم معاقبا لفعل الإمام ، فلا يسبقه ولا يساويه ، ولا يتأخر عنه بحيث لا يركع مثلا حتى يفرغ الإمام منه ، ولا يسجد حتى يرفع الإمام منه . ثم إنها تارة تكون شرطا في صحة صلاة المأموم ، وتارة تكون غير شرط تحرم مخالفتها أو تكره .

فالمتابعة في الاحرام والسلام (بالا يبدأ المأموم بواحد منهما إلا بعد بدء الإمام) شرط لصحة الاقتداء . فلو سبقه في البدء بواحد منهما أو ساواه ، بطلت صلاته ولو ختم بعده ، إلا إذا سلم بعده سهواً فإنه يعيد السلام بعده وتصح صلاته . وأما إذا بدأ بعده فتصح صلاته إن ختم بعده أو معه ، أما لو ختم قبله بطلت صلاته .

وأما المتابعة في غير الاحرام والسلام فليست بشرط . فلو ساوى المأموم إمامه في الركوع أو السجود مثلاً ، صحّت صلاته مع الكراهة .

ترتب على الإمام لنقص منه ، فانه يسن للمأموم الاتيان به - ولو تركه إمامه - ولو لم يدرك المأموم موجه ، بشرط أن يدرك المأموم معه ركعة وإلا بطلت صلاته .

ومنها تكبيرات العيد ، يأتي بها المأموم ولو تركها الإمام . وأما إذا ترك الإمام الجلوس الأول فعليه أن يرجع إذا لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، فان فارق الأرض بهما فلا يرجع ، ولو رجع لا بطلت صلاته إن لم يقرأ جميع الفاتحة . وعلى المأموم أن يتابعه في كل ذلك فيرجع للجلوس إذا رجع له الإمام ، ولا يرجع له إذا ترك الإمام الرجوع لمفارقتها الأرض بيديه وركبتيه . والمطلوب من المأموم ابتداء - حيث كان متذكرا - أن يجلس لينبه الإمام ويسبح له . وإذا ترك الإمام سجود التلاوة في الصلاة ، تركه المأموم . وإذا ترك الإمام السلام وطال الأمر ، بطلت صلاة الجميع - ولو أتى به المأموم - لأنه ركن لا بد منه لكل مصل .

الحنبلة

قالوا المتابعة الا يسبق المأموم إمامه بفعل من أفعال الصلاة او بتكبيره الاحرام او بالسلام ، والا يتخلف عنه بفعل من الأفعال . فان سبقه بالركوع عمدا ، بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام عمدا ، بطلت صلاته . وإن سبقه بركن غير الركوع ، بأن هوى للسجود قبل هوى إمامه له عمدا او سبقه بالقيام الى الركعة التالية عمدا ، لم تبطل صلاته ، ولكن يجب عليه الركوع ليأتي بما فعله بعد إمامه .

أما إن فعل شيئا من ذلك سهوا فان صلاته صحيحة ، إلا أنه يجب إعادة ما فعله بعد ان يأتي به إمامه ، فان لم يأت به لم تحسب له الركعة ... وهذا فيما لو سبقه بركن واحد . أما اذا سبقه بركنين . فان كان عمدا بطلت صلاته ، وان كان سهوا ، فان أتى بهما بعد ان يأتي إمامه بهما احتسبت له الركعة ، وإلا ألغيت الركعة وقامت التي تليها مقامها ، وعليه الاتيان بها بعد سلام إمامه .

أما مقارنة المقتدى لإمامه في أفعال الصلاة فمكروهة وأما إذا سبقه او ساواه في تكبيره الاحرام ، فان صلاته لم تنعقد ، سواء كان عمدا او سهوا . وإذا سبق إمامه بالسلام ، فان كان عمدا بطلت صلاته ، وإن كان سهوا ، فان أتى به بعد سلام إمامه صححت صلاته ، وإن لم يأت به بعد سلام الإمام بطلت صلاته . وإذا ركع قبل إمامه عمدا او سهوا وتذكر ، وجب

ولو سبقه الى الركوع أو السجود : فان انتظر الإمام حتى ركع واطمان معه في الركوع مثلا ، صححت صلاته واثم إن كان متعمدا لهذا السبق . وإن لم ينتظره بل رفع قبله ، بطلت صلاته لعدم أخذ فرضه معه في الركوع ، إلا اذا رفع ساهيا فانه يعود اليه وصحت صلاته . وإذا تأخر عن إمامه حتى انتهى من الركن - كالا يركع حتى يرفع إمامه منه - فان كان ذلك في الركعة الأولى بطلت صلاته ، إن كان عمدا ، لأعراضه عن المأمومية لأنها لا تنعقد الا بادراك الركوع . وإن كان ساهيا ألغى هذه الركعة وقضاها بعد سلام إمامه . وأما اذا وقع في غير الركعة الأولى فلا تبطل الصلاة ، واثم إن كان عمدا . وأما اذا ترك المأموم القنوت في الصبح ، مع إتيان الإمام به ، فقد ترك مندوبا ولا إثم عليه لأن كلا منهما مندوب .

وهناك أمور لا يتابع المأموم إمامه فيها . ويضبطها ما إذا عمل الإمام عملا غير مشروع - كان يزيد في صلاته ركنا - فانه لا يتابعه ، بل يسبح له . وتبطل صلاة الإمام والمأموم إن تعمدا الإمام زيادته ، وكان ركنا فعليا ، على ما تقدم في مبطلات الصلاة . ومنها أن يزيد الإمام في تكبير العيد - على ما يراه المالكي - فلا يتبعه المأموم ولو كان الإمام يرى الزيادة مذهبا . وقد تقدم في صلاة العيد . ومنها أن يزيد في تكبير صلاة الجنائز عن أربع . ومنها أن يقوم الإمام لركعة زائدة سهوا ، فيجب على المأموم أن يجلس متى ييقن أن هذه الركعة التي قام لها الإمام زائدة ، فان تابعه فيها عمدا بطلت صلاته ... إلا إذا تبين بعد أنها ليست بزائدة ، وأن الإمام مصيب في القيام . ومتى فعل المأموم الواجب - وهو الجلوس - صححت صلاته إن سبج للإمام ولم يتبين أن الإمام مصيب ، وإلا بطلت .

وتوجد أمور أخرى من أعمال الصلاة لا يتركها المقتدى ولو تركها إمامه . فمنها رفع اليدين في تكبيره الاحرام ، لأنه مندوب في حق المأموم ايضا ... بخلاف دعاء الاستفتاح فهو مكروه لكل مصل ، فاذا تركه الإمام تركه المأموم بالأولى ، لعدم مشروعيته أصلا . ومنها ما هو سنة كتكبيرات الصلاة - سوى تكبيره الاحرام والتشهد - فيأتي بذلك المأموم ولو تركه الإمام . ومنها ما هو مندوب ، كالتكبير في أيام التشريق عقب الصلاة ، على ما تقدم ، فيأتي به المأموم ولو تركه الإمام . ومنها سجود السهو اذا

بالنسبة للركن الفعلي . وأما لو تأخر عن الإمام بركن واحد فعلي ، فانه لا يضر مطلقا سواء كان بعدد أو بغيره . وكذا لو تأخر بركنين فعليين بعدد ... والأعداد التي تبيح التأخر عن الإمام الى ثلاثة أركان طويلة كثيرة . منها : أن يكون المأموم الموافق بطيء القراءة بطئا خلقيا - لا لوسوسة - والإمام معتدلا .

والمراد بالموافق الذي يدرك مع الإمام زمنا يسع قراءة الفاتحة بين إحرامه وركوع إمامه المعتدل القراءة . فيجب على مثل هذا المأموم أن يتأخر عن إمامه حتى يتم قراءة الفاتحة ، ويفتفر له ثلاثة أركان طويلة ، وهي الركوع والسجودان ، وعليه أن يسعى خلف إمامه متمما لصلاته حسب نظمها . فان فرغ من قراءته والإمام في الركوع ، ركع معه وأدرك الركعة . وأما لو فرغ منها والإمام في الرفع من الركوع أو في السجود أو في الجلوس بين السجدين أو في السجود الثاني أو بعد ذلك - قبل الشروع في الركن الرابع - فانه لا يضر ... لانه يفتر له ثلاثة أركان طويلة ، وليس منها الاعتدال والجلوس بين السجدين . وعليه في هذه الحالة أن يتم صلاته على حسب نظمها - بأن يركع ثم يرفع الى آخره - بقطع النظر عما هو عليه الإمام . فان لم يفرغ من القراءة إلا بعد شروع الإمام في الركن الرابع ، وجب عليه أن يتابع الإمام فيه ، وعليه أن يأتي بركعة بعد سلام الإمام .

ومن الأعداد : سهو المأموم عن قراءة الفاتحة ... فلو ذكرها ، قبل ركوعه مع الإمام ، وجب عليه التخلف لقراءتها ، ويفتفر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم . أما اذا تذكرها ، بعد ركوعه مع الإمام ، فلا يعود لقراءتها ، بل يستمر معه ، ثم يأتي بعد السلام بركعة . ومنها أن يشتغل المأموم الموافق بقراءة دعاء الافتتاح والتعوذ ، ظانا أنه يدرك قراءة الفاتحة مع هذا ولكنه لم يدركها قبل ركوع الإمام ، فيلزمه أن يتأخر لانمام الفاتحة ، ويكون معذورا يفتر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم . أما لو تحقق فوات الفاتحة لو اشتغل بذلك ، فلا يكون معذورا . فان أدرك في هذه الحالة الإمام راکما ، واطمأن معه يقينا ، أدرك الركعة ... والا فأنته فيأتي بها بعد سلام إمامه .

ومنها أنه لم يقرأ الفاتحة انتظارا لسكوت إمامه بعد الفاتحة فلم يسكت ، فانه يكون في هذه الحالة معذورا ، ويلزمه الا يتابع الإمام بل يقرأ الفاتحة ، ويفتفر له ما يفتر للمعذورين . ومثله الذي لم يستطع متابعة الإمام في سجوده ، وسيجد بعد أن

عليه أن يرجع ليأتي به بعد ركوع إمامه ، فان لم يرجع بطلت صلاته . وإذا تأخر المقتدى عن إمامه بركن عمدا . فان كان الركن ركوعا بطلت صلاته ، وإن كان غيره وجب عليه الاتيان به إذا لم يخف فوات الركعة التالية ، فان خاف ذلك تابع الإمام والغيت الركعة ، وعليه الاتيان بها بعد سلام إمامه .

أما إذا تأخر المقتدى عن الإمام بركن سهوا فلا تبطل صلاته ، وعليه أن يأتي به ما لم يخف فوت الركعة التالية ، فان خاف الغيت الركعة وقامت التي تليها مقامها ، وحينئذ يجب عليه الاتيان بركعة بعد سلام إمامه ، سواء كان الركن ركوعا أو غيره . وإذا تخلف عن الإمام بركنين عمدا بطلت صلاته ، وإن كان سهوا وجب عليه أن يأتي بهما اذا لم يخف فوت الركعة التالية ، وإلا الغيت الركعة ووجب عليه الاتيان بركعة بعد سلام إمامه . أما اذا تخلف عن إمامه بركعة كاملة فأكثر لعذر - كنوم يسير في حال الجلوس أو القيام - فعليه متابعة إمامه فيما بقي من الصلاة ، وصار كالمسبق في قضاء ما فاته .

الشافعية

قالوا المتابعة للإمام تصدق على أمور ثلاثة :

أحدها : أن يتأخر بدء إحرام المأموم يقينا عن انتهاء إحرام الإمام . فلو تقدم عليه ، أو قارنه في حرف من تكبيرة الإحرام ، لم تنعقد صلاته . وكذا لو شك في ذلك قبل السلام .

ثانيها : الا يتقدم سلام المأموم على سلام إمامه ، فلو سلم قبله بطلت صلاته . أما المقارنة للسلام فمكروهة فقط .

ثالثها : الا يسبق المأموم إمامه والا يتأخر عنه بركنين فعليين متواليين بغير عذر . فلو سبقه بذلك ، كان ينزل للسجود وإمامه قائم للقراءة ، بطلت صلاته ... لأنه يكون في هذه الحالة قد سبقه بالركنين المذكورين وهما الركوع والرفع منه . وكذا لو تأخر عنه بهما . كان ينزل إمامه للسجود وهو قائم للقراءة .

فلو سبقه بهما ناسيا أو جاهلا لا يضر . لكنه متى تذكر أو علم ، وجب عليه أن يعود لموافقة إمامه ، فان لم يفعل بطلت صلاته . وكذا لا يضر لو سبق بركن واحد فعلي ، ولكن يحرم السبق بذلك إن كان بغير عذر . كما لا يضر السبق بركنين غير فعليين ، كشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكنه يكره بلا عذر . ولا يضر السبق بركنين أحدهما قولي والآخر فعلي ، كقراءة الفاتحة والركوع ، ولكنه يحرم

عليه - كأن نذر شخص صلاة ركعتين عقب الزوال ، ونذر الآخر صلاة ركعتين مطلقا .

الحنفية

قالوا لا يصح اقتداء ناذر بناذر لم ينذر عين ما نذر الامام . اما إذا نذر المأموم عين ما نذره الامام - كان يقول نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان - فيصح الاقتداء ، وكذا لا يصح اقتداء الناذر بالحالف . اما اقتداء الحالف بالناذر والحالف بالحالف ، فصحيح .

وكذلك يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت وخارجه ، ويلزم اتمام الصلاة أربعا .

الحنفية

قالوا لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرباعية خارج الوقت ، لأن المأموم بعد الوقت فرضه الركعتان ، فتكون الجلسة الاولى فرضا بالنسبة له . والامام فرضه الاربع لانه مقيم ، فتكون الجلسة الاولى سنة بالنسبة له ، فليزِم اقتداء مفترض بمتنفل وهو لا يصح . وسيأتى في صلاة المسافر .

وللامامة شروط أخرى مبينة في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

زادوا في شروط صحة الاقتداء الا يفصل بين المأموم والامام صف من النساء . فان كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة رجال خلفهن من كل صف إلى آخر الصفوف ، وإن كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنتين من الرجال خلفهما إلى آخر الصفوف ، وإن كانت واحدة فسدت صلاة من كانت محاذية له من يمينها ويسارها ومن كان خلفها . وقد تقدمت شروط فساد الصلاة بمحاذاة المرأة في مفسدات الصلاة .

الحنابلة

زادوا في شروط صحة الاقتداء ان يقف المأموم - إن كان واحدا - عن يمين الامام ، فان وقف عن يساره أو خلفه بطلت إن كان ذكرا أو خنثى . اما المرأة فلا تبطل صلاتها بالوقوف خلفه ، لانه موقوفها المشروع ، وكذلك بالوقوف عن يمين الامام ، وانما تبطل صلاتها بالوقوف عن يساره ... وهذا كله فيما إذا صلى المأموم المخالف لموقفه

قام الامام الركعة التالية ، فلم يتمكن من قراءة الفاتحة بسبب تأخيرها ، فانه معذور كما تقدم . اما إذا كان الامام سريع القراءة ولم يتم المأموم الموافق الفاتحة ، فانه يقرأ ما يمكنه منها ، ويتحمل عنه الامام الباقي كالسبوق ، ولا يفتر له ثلاثة أركان طويلة .

ويصح اقتداء متوضئ بمتييم ، وغاسل بمأسح على خف أو جيرة ، بلا كراهة . ويصح أيضا اقتداء مستقيم الظهر بالمنحنى الذي لم يصل انحناءه الى حد الركوع ، فان وصل الى حد الركوع فلا يصح اقتداء الصحيح به .

الشافعية

قالوا إنما يصح اقتداء المتوضئ بالمتيمم ، والغاسل بمأسح الجيرة ، إذا كان الامام لا تلزمه الاعادة كما تقدم تفصيله .

المالكية

قالوا يصح اقتداء المتوضئ بالمتيمم والغاسل بالمأسح ، مع الكراهة فيها .

ومنها اتحاد فرض الامام والمأموم . فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف عصر ، ولا ظهر أداء خلف ظهر قضاء ولا عكسه ، ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد ، وإن كان كل منهما قضاء .

الشافعية والحنابلة

قالوا يصح الاقتداء في كل ما ذكر . إلا أن الحنابلة قالوا لا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ، ونحو ذلك . والشافعية قالوا يشترط اتحاد صلاة المأموم وصلاة الامام في الهيئة والنظام ، فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف صلاة جنازة لاختلاف الهيئة ، ولا صلاة صبح مثلا خلف صلاة كسوف ، لأن صلاة الكسوف ذات قيامين وركوعين .

فعم يصح اقتداء المتنفل بالمفترض ، وفأذر نقل ينأذر آخر ، والحالف أن يصلي نقلا بحالف آخر ، والناذر بالحالف - ولو لم يتحد المندور أو المحطوف

الْأَعْذَارُ الَّتِي تَسْقُطُ بِهَا الْجَمَاعَةُ

تسقط الجماعة بعذر من الأعذار الآتية : المضر الشديد . والبرد الشديد . والوحل الذي يتأذى به . والمرض . والخوف من ظالم . والخوف من الحبس لدين أن كان معسرا . والمعنى أن لم يجد الأعمى قائدا ولم يهتد بنفسه . وغير ذلك مما تقدم في الجمعة على تفصيل المذاهب المتقدم .

مَنْ لَهُ حَقُّ التَّقَدُّمِ فِي الْإِمَامَةِ

من له حق التقدم في الإمامة مفصل في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا الأحق بالإمامة : الأعمى بأحكام الصلاة صحة وفسادا ، بشرط أن يجتنب الفواحش الظاهرة ، ثم الأحسن تلاوة وتجويدا للقراءة ، ثم الأورع ، ثم الأقدم إسلاما ، ثم الأكبر سنا إن كانا مسلمين أصليين ، ثم الأحسن خلقا ، ثم الأحسن وجها ، ثم الأشرف نسبا ، ثم الأنظف ثوبا ... فان استووا في ذلك كله ، أقرع بينهم إن تراحموا على الإمامة وإلا قدموا من شاءوا . فان اختلفوا ولم يرضوا بالقرعة ، قدم من اختاره أكثرهم ، فان اختلف أكثرهم غير الأحق بها أساءوا بدون إثم . وهذا كله إذا لم يكن بين القوم سلطان أو صاحب منزل اجتمعوا فيه أو صاحب وظيفة ، وإلا قدم السلطان ، ثم صاحب البيت مطلقا . ومثله الإمام الراتب في المسجد . وإذا وجد في البيت مالكة ومستأجره ، فالأحق بها المستأجر .

الشافعية

قالوا يقدم ندبا في الإمامة الوالي بحل ولايته ، ثم الإمام الراتب ، ثم الساكن بحق إن كان أهلا لها . فان لم يكن فيهم من ذكر ، قدم الأقدم هجرة ، فالأقرب ، فالأزهد ، فالأورع ، فالأقدم هجرة ، فالأحسن في الاسلام ، فالأفضل نسبا ، فالأحسن سيرة ، فالأنظف ثوبا وبدنا وصنعة ، فالأحسن صوتا ، فالأحسن صورة ، فالمتزوج ... فان تساوا في كل ما ذكر ، أقرع بينهم . ويجوز للأحق بالإمامة أن يقدم غيره لها .

الشرعي ركعة مع الإمام . أما إذا صلى بعض ركعة ، ثم عاد إلى موقفه الشرعي وركع مع الإمام ، فان صلاته لا تبطل .

وأن يكون الإمام عدلا ، فلا تصح إمامة الفاسق ولو بمثله ، ولو كان فسقه مستورا . فلو صلى خلف من يجهل فسقه ، ثم علم بذلك بعد فراغ صلاته ، وجبت عليه إعادتها ... إلا في صلاة الجمعة والعيدين ، فانهما تصحان خلف الفاسق بلا إعادة إن لم تتيسر صلاتهما خلف عدل . والفاسق هو من اقترف كبيرة أو داوم على صغيرة .

الشافعية

زادوا في شروط صحة الاقتداء موافقة المأموم لإمامه في سنة تفحش المخالفة فيها ، وهي محصورة في ثلاث سنن :

الأولى : سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة ، فيجب على المقتدى أن يتابع إمامه إذا فعلها ، وكذا يجب عليه موافقته في تركها .

الثانية : سجود السهو ، فيجب على المأموم متابعة إمامه في فعله فقط . أما إذا تركه الإمام فيسن للمأموم فعله بعد سلام إمامه .

الثالثة : التشهد الأول ، فيجب على المأموم أن يتركه إذا تركه إمامه ، ولا يجب عليه أن يفعل ، إذا فعله الإمام ، بل يسن له فعله عند ذلك . أما القنوت فلا يجب على المقتدى متابعة إمامه فيه فعلا ولا تركا ... وأن يكون الإمام في صلاة لا تجب إعادتها . فلا يصح الاقتداء بفاقد الطهورين ، لأن صلاته تجب إعادتها .

المالكية

زادوا في شروط صحة الإمامة ألا يكون الإمام معيدا صلاته لتحصيل فضل الجماعة ، فلا يصح اقتداء مفترض بمعيد ، لأن صلاة المعيد نفل ولا يصح فرض خلف نفل . وأن يكون الإمام عالما بكيفية الصلاة على الوجه الذي تصح به ، وعالما بكيفية شرائطها كالوضوء والفعل على الوجه الصحيح . وإن لم يميز الأركان من غيرها . وأن يكون الإمام سليما من الفسق المتعلق بالصلاة - كأن يتهاون في شرائطها أو فرائضها - فلا تصح إمامة من يظن أنه يصلي بلا وضوء ، أو يترك قراءة الفاتحة . أما إذا كان فسقه غير متعلق بالصلاة - كالزاني وشارب الخمر - فإمامته صحيحة مع الكراهة على الراجح .

المالكية

قالوا إمامة الفاسق مكروهة ولو لمثله .

ويكره تنزيها للإمام اطالة الصلاة الا اذا كان
إمام قوم محصورين ، ورضوا بذلك ، فانه لا يكره
كما تقدم .

الحنفية

قالوا يكره للإمام نحرهما التطويل في الصلاة ، إلا
إذا كان إمام قوم محصورين ورضوا بالتطويل ، لقوله
صلى الله عليه وسلم : « من أم فليخفف » . والمكروه
تحريماً إنما هو الزيادة عن الإتيان بالسنة .

وللإمامة مكروهات أخرى مبينة في المذاهب :

الحنفية

قالوا يكره تنزيها إمامة الأعمى ، إلا اذا كان
أفضل القوم ، ومثله ولد الزنى . وكذا تكره إمامة
الجاهل - سواء كان بدوياً أو حضرياً - مع وجود
العالم . وتكره أيضاً إمامة الأمرد الصبيح الوجه ،
وإن كان أعلم القوم ، إن كان يخشى من إمامته
الفتنة ... وإلا فلا . وتكره إمامة السفيف الذي
لا يحسن التصرف ، والمقلوب ، والأبرص الذي
انتشر برصه ، والمجدوم ، والمجبوب ، والأعرج
الذي يقوم ببعض قدمه ، ومقطوع اليد .

ويكره أيضاً إمامة من يؤم الناس بأجر ، إلا إذا
شرط الواقف له اجرا فلا تكره إمامته ، لأنه يأخذه
كصدقة ومعونة . وتكره أيضاً إمامة من خالف
مذهب المقتدى في الفروع إن شك في كونه لا يرمى
الخلاف فيما يبطل الصلاة أو الوضوء . أما إذا لم
يشك في ذلك - بأن علم أنه يرمى الخلاف ، أو لم يعلم
من أمره شيئاً - فلا يكره . ويكره أيضاً ارتفاع
مكان الإمام من سائر المقتدين بقدر ذراع فأكثر ،
فإن كان أقل من ذلك فلا كراهة . كما يكره أيضاً
ارتفاع المقتدين عن مكانه بمثل هذا القدر ...
والكراهة في كلتا الحالتين مقيدة بما إذا لم يكن مع
الإمام في موقفه أحد منهم - ولو واحداً - فإن كان
معه واحد فأكثر ، فلا كراهة .

وتكره إمامة من يكرهه الناس إذا كان ينفرهم
من الصلاة خلفه لنقص فيه . ويكره تحريماً جماعة

المالكية

قالوا إذا اجتمع جماعة ، كل واحد منهم صالح
للإمامة ، يندب تقديم السلطان أو نائبه - ولو كان
غيرهما أفقه وأفضل - ثم الإمام الراتب في المسجد ،
ورب المنزل ، ويقدم المستأجر له على المالك ...
فإن كان رب المنزل امرأة ، كانت هي صاحبة الحق ،
ويجب عليها أن تنيب عنها لأن إمامتها لا تصح ،
ثم الأعلم بأحكام الصلاة ، ثم الأعلم بفن الحديث
رواية وحفظاً ، ثم العدل على مجهول الحال ، ثم الأعلم
بالقراءة ، ثم الزائد في العبادة ، ثم الأقدم إسلاماً ،
ثم الأرقى نسباً ، ثم الأحسن في الخلق ، ثم الأحسن
لباساً - وهو لباس الجديد المباح - فإن تساوى
أهل رتبة ، قدم أورعهم وحرهم على عبداهم . فإن
استواؤا في كل شيء أقرع بينهم ، إلا إذا رضوا بتقديم
أحدهم . فإذا كان نزاحهم بقصد العلو والكبر ،
سقط حقهم جميعاً .

الحنابلة

قالوا الأحق بالإمامة الأفقه الأجود قراءة ، ثم
الفقيه الأجود قراءة ، ثم الأجود قراءة فقط - وإن
لم يكن فقيهاً - إذا كان يعلم أحكام الصلاة ، ثم
الحافظ لما يجب للصلاة الأفقه ، ثم الحافظ لما يجب
لها الفقيه ، ثم الحافظ لما يجب ، العالم فقه صلاته ،
ثم قارئ لا يعلم فقه صلاته ... فإن استواؤا في عدم
القراءة ، قدم الأعلم بأحكام الصلاة . فإن استواؤا
في القراءة والفقه ، قدم أكبرهم سناً ، ثم الأشرف
نسباً ، فالأقدم هجرة بنفسه - والسابق بالإسلام
كالسابق بالهجرة - ثم الأتقى ثم الأورع . فإن
استواؤا فيما تقدم ، أقرع بينهم ، وأحق الناس
بالإمامة في البيت صاحبه إن كان صالحاً للإمامة ،
وفي المسجد الإمام الراتب - ولو عبداً فيهما -
وهذا إذا لم يحضر البيت أو المسجد ذو سلطان ،
وإلا فهو الأحق .

مَكْرُوهَاتُ الْإِمَامَةِ

تكره إمامة الفاسق إلا إذا كان اماماً لمثله ،
والمبتدع إذا كانت بدعته غير مكفرة .

الحنابلة

قالوا إمامة الفاسق - ولو لمثله - غير صحيحة ،
إلا في صلاة الجمعة والعيد إذا تعدت صلاتهما خلف
غيره ، فتجاوز إمامته للضرورة .

أن يكون ذا لين ورحمة . وكذا تكره إمامة من يكرهه بعض الناس غير ذوى الفضل من الناس . وأما من يكرهه أكثر الناس أو ذوو الفضل فتحرم إمامته . ويكره أن يكون الخصى إماما راتبا ، وكذلك من يتكسر في كلامه كالنساء ، وولد الزناء . وأما إمامتهم من غير أن يكونوا مرتبين فلا تكره . ويكره أن يكون العبد إماما راتبا . والكراهة في الخصى وما بعده مخصوصة بالفرائض والسنن ، وأما النوافل فلا يكره أن يكون واحد من هؤلاء إماما راتبا فيها .

وتكره إمامة الأغلف (وهو الذى لم يختتن) ، ومجهول الحال الذى لا يدري هل هو عدل أو فاسق ، ومجهول النسب (وهو الذى لا يعرف أبوه) . ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن في أعلاها لئلا تدور السفينة فلا يتمكنون من ضبط أعمال الامام ، واقتداء من على جبل أبى قبيس بمن في المسجد الحرام . وتكره صلاة رجل بين نساء أو امرأة بين رجال ، وصلاة الامام بدون رداء يلقيه على كتفيه إن كان في المسجد ، وتنقل الامام بمحاربه ، وجلوس به على هيئته وهو في الصلاة . وأما إمامة الأعمى فهي جائزة ، ولكن البصير أفضل . وكذلك يجوز علو المأموم على إمامه - ولو كان المأموم بسطح المسجد - وهذا في غير الجمعة . أما صلاة الجمعة على سطح المسجد فباطلة كما تقدم . وأما علو الامام على مأمومه فهو مكروه ... إلا أن يكون العلو بشيء يسير كالشبر والذراع ، أو كان لضرورة - كتعليم الناس كيفية الصلاة - فيجوز . ويكره اقتداء البالغ بالصبي في النفل . ويكره اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس ، إلا أن الكراهة في الاول أكد .

كَيْفَ يَقِفُ الْمَأْمُومُ مَعَ إِمَامِهِ

إذا كان مع الامام رجل واحد أو صبي مميز قام ندبا عن يمين الامام مع تأخره قليلا ، فتكروهم مساواته ووقوفه عن يساره أو خلفه . وإذا كان معه رجلان قاما خلفه ندبا .

قالوا إذا صلى المقتدى الواحد خلف الامام أو على يساره ركعة كاملة لم تصح صلاته .

النساء - ولو في التراويح - إلا في صلاة الجنائز ، فان فعلن تقف المرأة وسطهن كما يصلى العراة . ويكره حضورهن الجمعة - ولو الجمعة والعيد والوعظ - بالليل . أما بالنهار فجائز إذا أمنت الفتنة . وكذا تكره إمامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه ، كزوجته وأخته .

الشافعية

قالوا تكره إمامة من تغلب على الامامة ولا يستحقها . ومن لا يتحرز عن النجاسة ، ومن يحترف حرفة دنيئة كالحجام ، ومن يكرهه أكثر القوم لأمر مذموم كاكثار الضحك ، ومن لا يعرف له أب . وكذا ولد الزنى إلا لثله ، وإن يكون الاقتداء به في أول الصلاة .

وتكره إمامة الاغلف ولو بالفا ، كما تكره إمامة الصبي ولو أفقه من البالغ ، وكذا الفافاء والواواء ، ولا تكره إمامة الأعمى . وتكره إمامة من كان يلحن لحنا لا يغير المعنى . وتكره أيضا إمامة من يخالف مذهب المقتدى في الفروع ، كالخنفى الذى يعتقد أن التسمية ليست فرضا . ويكره ارتفاع مكان الامام من مكان المأموم وعكسه من غير حاجة ... كأن كان وضع المسجد يقتضى ذلك ، فانه لا يكره الارتفاع حينئذ .

الحنابلة

قالوا تكره إمامة الأعمى والأصم والأغلف ولو بالفا . ومن كان مقطوع اليدين أو الرجلين أو إحداهما - إذا أمكنه القيام - وإلا فلا تصح إمامته إلا لثله . وتكره إمامة مقطوع الأنف ، ومن يصرع أحيانا . وتكره إمامة الفافاء والتمتام ، ومن لا يفصح ببعض الحروف ، ومن يلحن لحنا لا يغير المعنى كان يجر دال الحمد لله .

ويكره أيضا ارتفاع مكان الامام عن المأموم ذراعا فأكثر . أما المأموم فلا كراهة في ارتفاع مكانه . وتكره إمامة من يكرهه أكثر القوم بحق لخلل في دينه أو فضله ، ولا يكره الاقتداء به . وتكره إمامة الرجل للنساء - ولو واحدة - إن كن أجنبيات ولم يكن معهن رجل .

المالكية

قالوا تكره امامة البدوى (وهو ساكن البادية) للحضرى (ساكن الحاضرة) ، ولو كان البدوى أكثر قراءة من الحضرى أو أشد اتقاناً للقراءة منه ، لما فيه من الجفاء والغلظة ... والامام شافع ، فينبغى

فرجة بعد أن كبر تكبيرة الاحرام ، ففي ما يفعله في هاتين الحالتين تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا إذا جاء الى الصلاة أحد فوجد الامام وركعا ، فان كان في الصف الاخير فرجة ، فلا يكبر للاحرام خارج الصف ، بل يحرم فيه ولو فاتته الركعة ، ويكره له ان يحرم خارج الصف . اما إذا لم يكن في الصف الاخير فرجة : فان كان في غيره من الصفوف الاخرى فرج ، لا يكبر خارجها ايضا . وان لم يكن بها فرج ، كبر خلف الصفوف . وله ان يجذب اليه (بدون عمل كثير مفسد للصلاة) واحدا ممن امامه في الصف ليكون له صفا جديدا ، فان صلى وحده خلف الصفوف كره .

وأما إذا دخل المقتدى في الصلاة ، ثم رأى فرجة في الصفوف التي امامه مما يلي المحراب ، فيندب له ان يمشى لسد هذه الفرجة بمقدار صف واحد . فاذا كان المقتدى المذكور في الصف الثاني ، ورأى الفرجة في الصف الاول ، جاز له الانتقال اليه . أما إذا كان في الثالث والفرجة في الاول ، فلا يمشى اليها ولا يسدها ... فان فعل ذلك ، بطلت صلاته لانه عمل كثير .

الحنابلة

قالوا إذا جاء الى الصلاة فوجد الامام راكعا وكان في الصف الاخير فرجة ، جاز له ان يكبر خارج الصف محافظة على الركعة ، وأن يمشى الى الفرجة فيسدها وهو راكع او بعد رفعه من الركوع إذا لم يسجد الامام . فان لم يدخل الصف قبل سجود الامام ، ولم يجد واحدا يكون معه صفا جديدا ، بطلت صلاته . اما إذا كبر خلف الصف - لا لخوف فوت الركعة - ولم يدخل في الصف إلا بعد الرفع من الركوع ، فان صلاته تبطل .

وإذا أحرم المقتدى ، ثم وجد فرجة في الصف الذي امامه ، ندب له ان يمشى لسدها إن لم يؤد ذلك الى عمل كثير عرfa ، وإلا بطلت صلاته . أما إذا جاء ليصلي مع الجماعة ، فلم يجد فرجة في الصف ولا يمكنه ان يقف عن يمين الامام ، فيجب عليه ان ينه رجلا من الصف يقف معه خلف الصف يكلام أو بنحنة . ويكره له أن ينهه بجذبه ، ولو كان عبده أو ابنه . فان صلى ركعة كاملة خلف الصف وحده ، بطلت صلاته .

وكذلك إذا كان خلفه رجل وصبي ، وان كان معه رجل وامرأة ، قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل ، ومثل الرجل في هذه الصورة الصبي . وإذا اجتمع رجال وصبيان وخنائى واناث ، قدم الرجال ، ثم الصبيان ، ثم الخنائى ، ثم الاناث .

الحنابلة

قالوا في هذه الحالة يجب ان يكون الرجل عن يمين الامام ايضا ، وللصبي أن يصلي عن يمينه لا يساره لا خلفه .

الحنفية

قالوا لا تكره المساواة .

وينبغي للامام أن يقف وسط القوم ، فان وقف عن يمينهم أو يسارهم فقد أساء بمخالفة السنة . وينبغي أن يقف أفضل القوم في الصف الأول حتى يكونوا متأهلين للامامة عند سبق الحدث ونحوه ... والصف الأول أفضل من الثاني ، والثاني أفضل من الثالث ، وهكذا .

وينبغي أيضا لمن يسد الفرج أن يكون أهلا للوقوف في الصف الذي به الفرج ، فليس للمرأة أن تنتقل من مكانها المشروع لسد فرجة في صف لم يشرع لها الوقوف فيه . أما الصبيان فانهم في مرتبة الرجال إذا كان الصف ناقصا ، فيندب أن يكملوه إذا لم يوجد من يكمله من الرجال .

الحنفية

قالوا إذا لم يكن في القوم غير صبي واحد دخل في صف الرجال ، فان تعدد الصبيان جعلوا سفا وحدهم خلف الرجال ، ولا تكمل بهم صفوف الرجال .

وينبغي للقوم إذا قاموا الى الصلاة أن يتراسوا ويسدوا الفرج ويسدوا بين مناكبهم في الصفوف . فاذا جاء أحد للصلاة ، فوجد الامام راكعا أو وجد

إِعَادَةُ الصَّلَاةِ جَمَاعَةً

أما إعادة الصلاة بجماعة بعد أن أداها ، فقيسه
تفصيل المذاهب .

الشافعية

قالوا تسن إعادة الصلاة في الوقت مطلقاً - سواء
صلى الأول منفرداً أو بجماعة - بشرط أن تكون
الصلاة الثانية كلها في جماعة ، وأن ينوي إعادة
الصلاة المفروضة ، وأن تقع الثانية في الوقت - ولو
ركعة فيه - على الراجح ، وأن يعيدها الإمام مع من
يرى جواز إعادتها أو نذبا ، وأن تكون الأولى مكتوبة
أو نفلًا تسن فيه الجماعة ، وأن تعاد مرة واحدة
على الراجح ، وأن تكون غير صلاة الجنائزة .

كما يشترط أن تكون الثانية صحيحة وإن لم
تغن عن القضاء ، والا ينفرد وقت الأحرام بالصلاة
الثانية عن الصف مع إمكان دخوله فيه ، فان انفرد
فلا تصح الإعادة . أما إذا انفرد بعد إحرامه فاتها
تصح ... وأن تكون الصلاة الثانية من قيام ، وأن
تكون الجماعة مطلوبة في حق من يعيدها ، فان كان
عاريًا فلا يعيدها في غير ظلام . فان فقد شرط من
هذه الشروط ، لم تصح الإعادة .

الحنابلة

قالوا يسن لمن صلى الفرض منفرداً ، أو في
جماعة ، أن يعيد الصلاة في جماعة إذا أقيمت الجماعة
وهو في المسجد ، سواء كان وقت الإعادة وقت نهى
أو لا ، وسواء كان الذي يعيد معه هو الإمام الراتب
أو غيره . أما إذا دخل المسجد فوجد الجماعة
مقامة : فان كان الوقت وقت نهى ، حرمت عليه
الإعادة ولم تصح ، سواء قصد بدخوله المسجد
تحصيل الجماعة أو لا . أما إذا لم يكن الوقت وقت
نهى ، وقصد المسجد للإعادة ، فلا تسن له الإعادة ،
وإن لم يقصد ذلك كانت الإعادة مسنونة ... وهذا
كله في غير المغرب ، أما المغرب فلا تسن إعادته مطلقاً .
ومن أعاد الصلاة ففرضه الأولى ، والثانية نافلة
فينوبها معادة أو نافلة .

المالكية

قالوا من أدى الصلاة وحده ، أو صلاها إماماً
لصبي ، يندب له أن يعيدها - ما دام الوقت باقياً -
في جماعة أخرى منعقدة بدونه ، بأن تكون مركبة
من اثنين أو ثلاثة ، ولا يعيدها مع واحد إلا أن يكون
إماماً راتباً فيعيد معه . ويستثنى من الصلاة التي

المالكية

قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام في الصلاة : فأن
ظن أنه يدرك الركعة إذا أخر الدخول معه حتى
يصل إلى الصف ، أخر الإحرام ندباً حتى يصل
إليه . وإن ظن أن الركعة تفوته إذا أخر الإحرام
حتى يصل إلى الصف ، ندب له الإحرام خارجة
إن ظن أنه يدرك الصف قبل رفع الإمام رأسه من
الركوع لو مشى إليه بعد الدخول في الصلاة ، وإن
لم يظن ذلك أخر الإحرام حتى يدخل في الصف
ولو فاتته الركعة ... إلا إذا كان الإمام في الركعة
الآخرة ، فإنه يحرم خارج الصف للمحافظة على
إدراك الجماعة .

وإذا مشى في الصلاة لسد الفرجة ، فإنه يرخص
له في المشى مقدار صفين سوى الذي خرج منه
والذي دخل فيه . فإذا تعددت الفرج ، مشى للأول
من جهة المحراب حيث كانت المسافة لا تزيد على
ما ذكر . وإذا مشى إلى الصف فإنه يمشى راكعاً في
الركعة الأولى أو قائماً في الركعة الثانية ، ولا يمشى
وهو جالس أو ساجد أو رافع من الركوع ... فان
فعل ذلك ، كره ، ولا تبطل على المعتمد . وإذا جاء
المأموم ولم يجسد في الصف فرجة ، فإنه يحرم
خارجة . ويكره له أن يجذب أحداً من الصف ليقف
معه ، ولو جذب أحداً كره له أن يوافقه .

الشافعية

قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام راكعاً وفي الصف
فرجة ، ندب له أن يؤخر الدخول معه حتى يصل
إلى الصف ولو فاتته الركعة . وأما إذا دخل في
الصلاة ، ثم وجد بعد ذلك فرجة في صف من
الصفوف ، جاز له أن يخترق الصفوف حتى يصل
إلى الفرجة ، بشرط ألا يمشى ثلاث خطوات متوالية ،
وبشرط أن يكون مشيه في حال قيامه ، وإلا بطلت
صلاته ... وإنما يمشى في الصلاة لسد الفرجة إذا
كانت موجودة قبل دخوله في الصلاة . أما إذا حدثت
الفرجة بعد دخوله في الصلاة فليس له أن يخترق
الصفوف .

وأما إذا جاء إلى الصلاة ولم يجد فرجة في الصف
فإنه يحرم خارجة . ويسن له بعد إحرامه أن
يجذب في حال قيامه رجلاً من الأحرار يرجو أن
يوافقه في القيام معه ، بشرط أن يكون الصف
المجدوب منه أكثر من اثنين ، وإلا فلا يسن الجذب .

الحنفية

قالوا لا يكره تكرار الجماعة في مساجد الطرق ، وهي ما ليس لها إمام وجماعة معينون . أما مسجد المحلة - وهي مالها إمام وجماعة معينون - فلا يكره تكرار الجماعة فيها أيضا إن كانت على غير الهيئة الأولى ... فلو صليت الأولى في المحراب ، والثانية صليت بعد ذلك بعيدا عنه ، فلا يكره ... وإلا كره تحريما . كما لا يكره مطلقا تكرار الجماعة في مسجد المحلة بلا أذان وإقامة .

الحنابلة

قالوا إذا كان الإمام الراتب يصلي بجماعة ، فيحرم على غيره أن يصلي بجماعة أخرى وقت صلاته . كما يحرم أن تقوم جماعة قبل صلاة الإمام الراتب ، بل لا تصح صلاة جماعة غير الإمام الراتب في كلتا الحالتين ... ومحل ذلك إذا كان بغير إذن الإمام الراتب . أما إذا كان بأذنه فلا يحرم ... كما لا يحرم صلاة غيره إذا تأخر الإمام الراتب لعذر ، أو ظن عدم حضوره ، أو ظن حضوره ولكن كان الإمام لا يكره أن يصلي غيره في حال غيبته ... ففي هذه الأحوال لا تكره إقامة غيره . وأما إقامة غير الراتب - بعد إتمام صلاته - فمأثورة من غير كراهة ... إلا في المسجد الحرام والمسجد النبوي ، فإن إعادة الجماعة فيها مكروهة إلا لعذر : كمن نام عن صلاة الإمام الراتب بالحرمين ، فله أن يصلي جماعة بعد ذلك بلا كراهة . ويكره للإمام أن يؤم بالناس مرتين في صلاة واحدة ، بأن ينوي بالثانية فائتة ، وبالأولى فرض الوقت مثلا .

الشافعية

قالوا تكره إقامة الجماعة في مسجد بغير إذن إمامه الراتب مطلقا - قبله أو بعده أو معه - إلا إذا كان المسجد مطروقا أو ليس له إمام راتب ، أو له وضائق المسجد عن الجُمُيع ، أو خيف خروج الوقت ... وإلا فلا كراهة .

المالكية

قالوا يكره تكرار الجماعة مرة أخرى ، بعد صلاة الإمام الراتب ، في كل مسجد أو موضع جرت العادة باجتماع الناس للصلاة فيه وله إمام راتب ، ولو أذن الإمام في ذلك . وكذلك تكره إقامة الجماعة قبل الإمام الراتب إذا صلى في وقته المعتاد له ، وإلا فلا كراهة . وأما إقامة جماعة مع جماعة الإمام الراتب ، فهي محرمة .

تعاد المغرب والعشاء بعد الوتر ، فتحرم إعادتهما لتحصيل فضل الجماعة . ويستثنى أيضا من صلى منفردا بأحد المساجد الثلاثة (وهي مسجد مكة والمدينة وبينت المقدس) ، فلا يندب له إعادتها جماعة خارجها ، ويندب إعادتها جماعة فيها .

وإذا أعاد المصلي منفردا صلاته لتحصيل فضل الجماعة ، تعين أن يكون مأموما ، ولا يصح أن يكون إماما لمن لم يصل هذه الصلاة كما تقدم . وينوي المعيد الفرض موقضا الأمر الله تعالى في قبول أى الصلاتين . فإذا نوى النقل بالصلاة المعادة ، ثم تبين بطلان الأولى ، فلا تجزئه الثانية . وأما من أدى الصلاة في جماعة ، فيكره له صلاتها في جماعة مرة أخرى ... إلا إذا كانت الجماعة الأولى خارج المساجد الثلاثة ، ثم دخل أحدها ، فيندب له إعادتها به جماعة لا فرادي .

الحنفية

قالوا إذا صلى منفردا ، ثم أعاد صلاته مع إمامه جماعة ، جاز له ذلك وكانت صلاته الثانية نفلا ... وإنما تجوز إذا كان إمامه يصلي فرضا لا نفلا ، لأن صلاة النافلة خلف الفرض غير مكروهة ، وإنما المكروه صلاة نقل خلف نفل إذا كانت الجماعة أكثر من ثلاثة كما تقدم . فإن صلوا جماعة ، ثم أعادوا الصلاة ثانيا بجماعتهم ، كره إن كانوا أكثر من ثلاثة ، وإلا فلا يكره إذا أعادوها بدون أذان ، فإن أعادوها بأذان كرهت مطلقا .

ومتى علم أن الصلاة الثانية تكون نفلا ، أعطيت حكم صلاة النافلة في الأوقات المكروهة ، فلا تجوز إعادة صلاة العصر لأن النقل ممنوع بعد العصر . وإذا شرع في صلاته منفردا ، أو كانت الصلاة أداء - لا قضاء ولا مندورة ولا نافلة - ثم أقيمت بجماعة فيستحب له أن يقطعها واقفا بتسليمه واحدة . ليدرك فضل الجماعة ... وهذا إذا لم يسجد . أما إعادة الصلاة لخلل فيها - كترك واجب ونحوه - فسيأتي بيانه في قضاء الفوائت .

تكرار الجماعة في المسجد الواحد

يكره تكرار الجماعة في المسجد الواحد ، بأن يصلي فيه جماعة بعد أخرى . وفيه تفصيل للمذاهب على النحو التالي :

في هذه الصلاة ، ولا يعيدها في جماعة أخرى ، ويلزمه أن يسجد لسهو الإمام قبلها كان أو بعدا ، ويسلم على الإمام وعلى من على يساره ، وغير ذلك من أحكام المأموم .

أما إذا دخل مع الإمام بعد الرفع من الركوع ، أو أدرك الركوع معه ولم يتمكن من السجود معه لعذر - كرحمة ونحوها مما تقدم - فلا يحصل له فضل الجماعة ، ولا يثبت له أحكام الاقتداء ، فيصح أن يكون إماما في هذه الصلاة ، ويستحب أن يعيدها في جماعة أخرى لأدراك فضل الجماعة ، ولا يسلم على الإمام ولا على المأموم الذي على يساره ونحو ذلك .

وإنما قالوا إن الفضل الوارد في الحديث هو الذي يتوقف على إدراك ركعة كاملة ، لأن مطلق الأجر لا يتوقف على ذلك . فمن أدرك التشهد فقط مع الإمام لا يحرم من الثواب والأجر ، وإن كان لا يحصل له الفضل الوارد في قوله عليه السلام : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبع وعشرين درجة » . وهذا هو الحديث السابق .

أَحْوَالُ الْمُقْتَدِي

المقتدي أما أن يدرك مع الإمام جميع الركعات ، وأما أن يفوته شيء منها بعد الدخول فيها معه ، بأن يدخل مع الإمام ثم يفوته بعض الركعات أو كلها لعذر كرحمة وغفلة ونحوها . وأما أن يفوته شيء منها قبل الدخول فيها مع الإمام . أما الأول فظاهر لأن صلاته مع الإمام تامة . وأما الثاني والثالث ففي أحكامهما تفصيل في المذاهب كما يلي :

الحنفية

قالوا إن الأول يسمى مدركا ، والثاني لاحقا ، والثالث مسبوقا . فالمدرك هو الذي يصلي الركعات كلها مع الإمام ، واللاحق هو من دخل الصلاة مع الإمام ثم فاتته كل الركعات أو بعضها لعذر كرحام . والمسبوق هو من سبقه إمامه بكل الركعات أو بعضها .

وحكم اللاحق كحكم المؤتم حقيقة فيما فاتته ، فلا

والقاعدة عندهم ، أنه متى أقيمت الصلاة للإمام الراتب ، فلا يجوز أن تصلى صلاة أخرى - فرضا أو نفلا - لا جماعة ولا فرادى . ويتعين على من في المسجد الدخول مع الإمام إذا كان لم يصل هذه الصلاة المقامة أو صلاحا منفردا . أما إذا كان قد صلاحا جماعة ، فيتعين عليه الخروج من المسجد ثلثا يطعن على الإمام .

وإذا كان على من بالمسجد فرض غير الفرض الذي يريد الإمام أن يصليه - كان كان عليه الظهر ، وأقيمت صلاة العصر للراتب - فإنه يتابع الإمام في الصورة فقط ، وينوى الظهر وهو منفرد فيها ، وعليه أن يحافظ على ما يجب على المنفرد . وإذا وجد بمسجد أئمة متعددة مرتبون : فإن صلوا في وقت واحد ، حرم لما فيه من « التشويش » ، وإذا ترتبوا - بأن يصلي أحدهم ، فإذا انتهى صلى الآخر ، وهكذا - فهو مكروه على الأراجيح . وأما المسجد أو الموضع التي ليس لها إمام راتب ، فلا يكره تكرار الجماعة فيها بأن يصلي جماعة جملة ، ثم يحضر آخرون فيصلون جماعة ... وهكذا .

ما تُدْرِكُ بِهِ الْجَمَاعَةُ

تدرك الجماعة إذا شارك المأموم إمامه في جزء من صلاته ، ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام ، فلو كبر قبل سلام إمامه فقد أدرك الجماعة ولو لم يقعد معه . ولا فرق في إدراك فضل الجماعة بين أن تكون في المسجد أو في البيت ، ولكنها في المسجد أفضل ، إلا للنساء .

الشافعية

قالوا يستثنى من ذلك صلاة الجمعة ، فإن جماعتها لا تدرك إلا بأدراك ركعة كاملة مع الإمام .

المالكية

قالوا تدرك الجماعة ، ويحصل فضلها الوارد في الحديث السابق ، بأدراك ركعة كاملة مع الإمام ، بأن ينحني المأموم في الركوع قبل أن يرفع الإمام رأسه منه وإن لم يطئن في الركوع إلا بعد رفع الإمام ، ثم يدرك السجدين أيضا مع الإمام . ومتى أدرك الركعة على هذا النحو حصل له الفضل ، وثبتت له أحكام الاقتداء ، فلا يصح أن يكون إماما

الرابع : إذا خاف المسبوق دخول وقت العصر في الميدين ، أو خاف طلوع الشمس إذا انتظر سلام الامام .

الخامس : إذا خاف المسبوق أن يسبقه الحدث .

السادس : إذا خاف أن يمر الناس بين يديه إذا انتظر سلام الامام .

فهذه المواضع كلها يقوم فيها المسبوق قبل أن يسلم إمامه ، ويقضى ما فاتته متى كان الامام قد قعد قدر التشهد . أما إذا قام قبل أن يتم الامام القعود بقدر التشهد ، فان صلاة المسبوق تبطل ، وكما أن المسبوق لا تجب عليه متابعة إمامه في السلام عند وجود عذر من هذه الاعذار ، فكذلك المدرك لا تجب عليه المتابعة عند وجود ذلك العذر . فان لم يوجد عذر ، وجب على المأموم أن يتابع إمامه في السلام إن كان قد أتم التشهد . فان سلم إمامه قبل ذلك ، لا يسلم معه ، بل يتم تشهده ثم يسلم . فاذا أتم المأموم تشهده قبل إمامه ثم سلم قبله ، صحت صلاته مع الكراهة إن كان بغير عذر من تلك الاعذار .

والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع إمامه ، لا قبله ولا بعده . فان سلم قبله كان الحكم ما تقدم ، وإن سلم بعده فقد ترك الأفضل . وكذلك المتابعة في تكبيرة الاحرام ، فان المقارنة فيها أفضل . أما إن كبر قبله فلا تصح صلاته ، وإن كبر بعده فقد فاتته إدراك وقت فضيلة تكبيرة الاحرام . ومنها أن يقضى أول صلاته بالنسبة للقراءة ، وآخرها بالنسبة للتشهد . فلو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين ، وقرأ في كل واحدة منهما الفاتحة وسورة ... لأن الركعتين اللتين يقضيهما هما الأولى والثانية بالنسبة للقراءة ، ويقعد على رأس الأولى منهما ويتشهد ، لأنها الثانية بالنسبة له ، فيكون قد صلى المغرب - في هذه الحالة - بثلاث قعدات .

ولو أدرك ركعة من العصر مثلا ، قضى ركعة بقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ، ثم يقضى ركعة أخرى بقرأ فيها الفاتحة والسورة ولا يتشهد ، ثم يقوم لقضاء الأخيرة ، وهو مخير في القراءة فيها وعدمها ، والقراءة أفضل . ولو أدرك ركعتين من العصر مثلا ، قضى ركعتين بقرأ فيهما الفاتحة والسورة ويتشهد . فلو ترك القراءة في أحدهما بطلت صلاته .

تنقطع تبعيته للامام ، فلا يقرأ في قضاء ما فاتته من الركعات ، ولا يسجد للسهو فيما يسهو فيه حال قضائه ... لأنه لا سجود على المأموم فيما يسهو فيه خلف إمامه ، ولا يتغير فرضه أربعا بنية الإقامة إن كان مسافرا . وكيفية قضاء ما فاتته أن يقضيه في اثناء صلاة الامام ، ثم يتابعه فيما بقى إن أدركه ... فان لم يدركه مضى في صلاته الى النهاية ، ولا يقرأ شيئا في قيامه حال القضاء ، لأنه معتبر خلف الامام . وإذا كان على الامام سجود سهو ، فلا يأتي به اللاحق إلا بعد قضاء ما فاتته .

وقد يكون اللاحق مسبوقا ، بأن يدخل مع الامام في الركعة الثانية ، ثم تفوته ركعة أو أكثر وهو خلف الامام . وفي هذه الحالة يقضى ما سبق به بعد أن يفرغ من قضاء ما فاتته بعد دخوله مع الامام ، وعليه القراءة في قضاء ما سبق به . فاللاحق إذا كان مسبوقا عليه أن يقضى ما فاتته بعد دخوله في الصلاة بدون قراءة ، ثم يتابع الامام فيما بقى من الصلاة إن أدركه فيها ، ثم يقضى ما سبق به بقراءة . فان كان على الامام سجود سهو في هذه الحالة ، أتى به بعد قضاء ما سبق به . فان قضى ما سبق به قبل أن يقضى ما فاتته ، صحت صلاته مع الائتم لترك الترتيب المشروع .

أما المسبوق فله احكام كثيرة : منها أنه إن أدرك الامام في ركعة سرية ، أتى بالثناء بعد تكبيرة الاحرام . وإن أدركه في صلاة ركعة جهرية ، لا يأتي به - على الصحيح - مع الامام ، وإنما يأتي به عند قضاء ما فاتته . وحينئذ يتعوذ ويسلم للقراءة كالمفرد ، فان أدرك الامام - وهو رাকع أو ساجد - تحرى ، فان غلب على ظنه أنه لو أتى بالثناء أدركه في جزء من ركوعه أو سجوده ، أتى به ... وإلا فلا . وإن أدركه في القعود لا يأتي بالثناء ، بل يكبر ويقعد معه مباشرة .

ومنها أنه يكره تحريرا أن يقوم المسبوق لقضاء ما فاتته قبل سلام إمامه إذا قعد قدر التشهد ، إلا في مواضع :

الأول : إذا خاف المسبوق الماسح زوال مدته إذا انتظر سلام الامام .

الثاني : إذا خاف خروج الوقت ، وكان صاحب عذر ، لأنه إذا انتظره في هذه الحالة ينتقض وضوؤه .

الثالث : إذا خاف في الجمعة دخول وقت العصر إذا انتظر سلام الامام .

ما فاتته . ومعنى كونه بأنيا أن يجعل ما أدركه أول صلاته ، وما فاتته آخر صلاته .

ولابضاح ذلك نقول : دخل المأموم مع الإمام في الركعة الرابعة من العشاء ، وفاتته ثلاث ركعات قبل الدخول . فإذا سلم الإمام يقوم المأموم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة وسورة جهرا ، لأنها أولى صلاته بالنسبة للقراءة ، ثم يجلس على رأسها للتشهد لأنها ثانية له بالنسبة للجلوس . ثم يقوم بعد التشهد فيأتي بركعة بالفاتحة وسورة جهرا ، لأنها ثانية له بالنسبة للقراءة ، ولا يجلس للتشهد على رأسها لأنها ثالثة له بالنسبة للجلوس . ثم يقوم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة فقط سرا لأنها ثالثة له بالنسبة للقراءة ، ويجلس على رأسها للتشهد لأنها رابعة له بالنسبة للأفعال ، ثم يسلم . ومن القول الذي يكون قاضيا فيه القنوت . فإذا دخل مع الإمام في ثانية الصبح ، يقنت فيها تبعا لإمامه . فإذا سلم الإمام قام بركعة القضاء ، ولا يقنت فيها لأنها أولى بالنسبة للقنوت ، ولا قنوت في أولى الصبح ... فالقول الذي يكون قاضيا فيه هو القراءة والقنوت . ثم إذا ترتب على الإمام سجود سهو . فإن كان قبلها سجده مع الإمام قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعديا أخره حتى يفرغ من قضاء ما عليه .

والمسبوق يقوم بالقضاء بتكبير إن أدرك مع الإمام ركعتين أو أدرك أقل من ركعة ، وإلا فلا يكبر حال القيام بل يقوم ساكتا .

وأما إذا فات المأموم شيء من الصلاة بعد الدخول مع الإمام لعذر - كرحمة أو ناس أو ينقض الوضوء - فله ثلاث حالات :

الأولى : أن يفوته ركوع أو رفع منه .

الثانية : أن يفوته سجدة أو السجدة .

الثالثة : أن يفوته ركعة أو أكثر .

فالحالة الأولى : أنه إذا فات المأموم الركوع أو الرفع منه مع الإمام : فاما أن يكون ذلك في الركعة الأولى أو غيرها - فإن كان في الركعة الأولى ، تبع الإمام فيما هو فيه من الصلاة ، وألقى هذه الركعة لعدم انسحاب المأمومية عليه بفوات الركوع مع الإمام ، ولعدم عقد الركعة مع الإمام - في حالة فوات الرفع معه - بناء على أن عقد الركوع برفع الرأس منه مع الإمام . وعليه أن يقضى ركعة بعد سلام الإمام بدل الركعة التي ألفاها .

ومنها أنه في حكم المنفرد فيما يقضيه ، إلا في مواضع أربعة :

أولها : أنه لا يجوز له أن يقتدى بمسبوق مثله ، ولا أن يقتدى به غيره . فلو اقتدى مسبوق بمسبوق ، فسدت صلاة المقتدى دون الإمام . ولو اقتدى هو بغيره ، بطلب صلاته .

ثانيها : أنه لو كبر ناويا لاستئناف صلاة جديدة من أولها ، وقطع الصلاة الأولى ، تصح بخلاف المنفرد .

ثالثها : أنه لو سها الإمام قبل أن يدخل المسبوق معه في الصلاة ، ثم قام لقضاء ما فاتته فرأى الإمام يسجد للسهو ، فإنه يجب عليه أن يعود ويسجد معه لذلك ما لم يقيد الركعة التي قام لقضائها بسجدة ، فإذا لم يعد حتى أتم الإمام سجود السهو ، مضى في صلاته وسجد للسهو بعد فراغه منها ، بخلاف المنفرد فإنه لا يلزم بسهو غيره .

رابعها : أن يتذكر الإمام سجدة تلاوة فيعود إلى قضائها ، وقد قام المأموم لقضاء ما سبق به ، فإنه في هذه الحالة يجب على المأموم أن يعود إلى متابعة إمامه في قضاء سجدة التلاوة ... لأن المتابعة في هذه الحالة فرض ، فإن عود الإمام إلى قضاء سجدة التلاوة رفع للعقدة الأخيرة ، فصارت أعادتها فرضا والمتابعة فيها فرض ، فلو لم يتابعه بطلت صلاته . وهذا إذا لم يقيد المسبوق ما قام له بسجدة ، فإن قيه بسجدة فسدت صلاته ، سواء عاد إلى متابعة إمامه أو لم يعد ... وكذا الحكم فيما إذا ترك الإمام سجدة صليية . أما إذا لم يعد الإمام إلى سجود التلاوة ، فإن صلاته وصلاة المسبوق صحيحة .

المالكية

قالوا إن أدرك المأموم جميع الصلاة مع الإمام فأمره ظاهر ، وذلك أن صلاته تامة متى حافظ على أركانها المطلوبة منه وهو مع الإمام ، ولا قضاء عليه بعد سلام إمامه لأنه لم يفته شيء من الصلاة . وإن فاتته ركعة أو أكثر - قبل الدخول مع الإمام - فهو مسبوق . وحكمة أنه يجب عليه أن يقضى بعد سلام الإمام ما فاتته من الصلاة ، إلا أنه يكون بالنسبة للقول قاضيا وبالنسبة للفعل بأنيا ... ومعنى كونه قاضيا أن يجعل ما فاتته أول صلاته ، فيأتي به على الهيئة التي فات عليها بالنسبة للقراءة ، فيأتي بالفاتحة وسورة أو بالفاتحة فقط سرا أو جهرا على حسب

ركعة فأكثر ، وفاته شيء منها في الحالتين ، فهو مسبوق ... فمن دخل مع إمامه من أول صلاته ، وتخلف عنه بركن بعذر - كغفلة أو نوم لا ينقض الوضوء - وجب عليه أن يأتي بما فاتته ، متى زال عذر ، إذا لم يخش فوت الركعة التالية بعدم إدراك ركوعها مع الإمام ، وصارت الركعة معتدا بها . فإن خشي فوت الركعة التالية مع الإمام ، عند ذلك وجب عليه متابعة إمامه والغيث الركعة ، ووجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام على صفتها .

وإن تخلف عن إمامه بركعة فأكثر لعذر من الأعدار السابقة ، تابعه وقضى ما تخلف به عن إمامه بعد فراغه على صفة ... ومعنى قضاء ما فاتته على صفة أنه لو كان ما فاتته الركعة الأولى ، أتى عند قضائها بما يطلب فعله فيها من استفتاح وتعوذ وقراءة سورة بعد الفاتحة ، وإن كانت الثانية قرا سورة بعد الفاتحة ، وإن كانت الثالثة أو الرابعة قرا الفاتحة فقط .

وإن دخل مع إمامه وأدرك ركوع الأولى ، ثم تخلف عن السجود معه لعذر ، وزال عذر بعد رفع إمامه من ركوع الثانية ، تابع إمامه في سجود الثانية ، وتمت له بذلك ركعة ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية ، ويقضى ما فاتته بعد سلام إمامه على صفة كما تقدم ... وهذا كله إذا كان المقتدى قد دخل مع إمامه من أول صلاته . أما إذا دخل معه بعد ركعة فأكثر ، فيجب عليه قضاء ما فاتته بعد فراغ إمامه من الصلاة . ويكون ما يقضيه أول صلاته ، وما أذاه مع إمامه آخر صلاته .

فمن أدرك الإمام في الظهر في الركعة الثالثة ، وجب عليه قضاء الركعتين بعد فراغ إمامه ، فيستفتح ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة في أولاهما ، ويقرأ الفاتحة وسورة في الثانية لما علمت . ويخير في الجهر إن كانت الصلاة جهرية غير جمعة ، فإنه لا يجهر فيها . ويجب على المسبوق ألا يقوم للقضاء قبل تسليم الإمام الثانية ، فإن قام فيها بلا عذر يبيح المفارقة ، وجب عليه أن يعود ليقوم بعدها ، وإلا انقلبت صلاته نفلا ، ووجب عليه إعادة الفرض الذي صلاه مع الإمام . وإنما يكون ما يقضيه المسبوق أول صلاته فيما عدا التشهد . أما التشهد فإنه إذا أدرك إمامه في ركعة من رباعية أو من المغرب ، فإنه يتشهد بعد قضاء ركعة أخرى لئلا يغير هيئة الصلاة .

وإن كان ذلك الفوات في غير الركعة الأولى ، فإن ظن أنه لو ركع أو رفع يمكنه أن يسجد مع الإمام - ولو سجدة واحدة - فعل ما فاتته ليدرك الإمام . ثم إن تحقق ظنه فالأمر واضح ، وإن تخلف ظنه - كان كان بمجرد ركوعه رفع الإمام رأسه من السجدة الثانية - فإنه يلغى ما فعله ، ويتبع الإمام فيما هو فيه ، ويقضى ركعة بعد سلامه . وإن لم يظن إدراك شيء من السجود مع الإمام ، الغى هذه الركعة ، وقضى ركعة بعد سلام الإمام . فإن خالف ما أمر به ، وأتى بما فاتته ، فإن أدرك مع الإمام شيئا من السجود ، صحت صلاته ، وحسبت له الركعة ، وإلا بطلت لمخالفة ما أمر به مع قضاء ما فاتته في صلب إمامه .

الحالة الثانية : أن تفوته سجدة أو سجدتان . وحكم ذلك أن المأموم إما أن يظن أن يدرك الإمام قبل رفع رأسه من ركوع الركعة التالية ، أو لا ... ففي الحالة الأولى يفعل ما فاتته ، ويلحق الإمام وتحسب له الركعة . وفي الحالة الثانية يلغى الركعة ، ويتبع الإمام فيما هو فيه ، ويأتي بركعة بعد سلام الإمام ، ولا سجود عليه بعد السلام لزيادة الركعة التي أفاها ... لأن الإمام يحمل مثل ذلك عنه .

الحالة الثالثة : أن تفوته ركعة أو أكثر بعد الدخول مع الإمام . وحكم ذلك أنه يقضى ما فاتته - بعد سلام الإمام - على نحو ما فاتته بالنسبة للقراءة والقنوت ، ويكون بانبا في الأفعال على ما تقدم .

وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الإمام ، ثم تفوته ركعة أيضا أو أكثر بعد الدخول لزحمة ونحوها . مثال ذلك : أن يدخل المأموم مع الإمام في الركعة الثانية من الرباعية ، فيدرك معه الثانية والثالثة وتفوته الرابعة ، فقد فاتته الآن ركعتان : إحداها قبل الدخول مع الإمام ، والثانية بعد الدخول معه . وحكم ذلك أنه يقدم في القضاء الركعة الثانية التي هي رابعة الإمام ، فيأتي بها بالفاتحة فقط سرا - ولو كانت الصلاة جهرية لم يجلس عليها - لأنها أخيرة الإمام ، ثم يقوم فيأتي بركعة بدل الأولى ، ويقرأ فيها بالفاتحة وسورة لأنها أولى ، ويجهر إن كانت الصلاة جهرية ، ويجلس عليها لأنها أخيرة هو ثم يسلم .

الحنابلة

قالوا من اقتدى بالإمام من أول الصلاة أو بعد

نية المفارقة ، إلا إذا استمر في القراءة الواجبة عليه حتى هوى الإمام للسجود ، فحينئذ تجب عليه نية المفارقة ، وإلا بطلت صلاته لتأخره عن إمامه بركنين فعليين بلا عذر .

وأما الموافق فقد تقدمت أحكامه في مبحث المتابعة .

ثم إن كلا من المسبوق والموافق ، بالمعنى المتقدم ، قد يكون مسبوقا بمعنى أنه فاتته بعض ركعات الصلاة مع الإمام . وحكم هذا أن أول صلاة المأموم - في هذه الحالة - هو ما أدركه مع الإمام . فلو أدرك مع الإمام الركعة الثانية ، ثم قام للاتيان بما فاتته ، تحسب له الركعة - بما أداها مع الإمام - أولى ، وإن كانت ثانية بالنسبة للإمام . فيسن له أن يقنت في الركعة التي يأتي بها لأنها ثانية له ، وإن كان قد قنت في الركعة التي أداها مع الإمام متابعه له .

وينبغي للمسبوق الذي لم يتحمل عنه الإمام الفاتحة ، أن يجعل صلاته غير خالية من السورة بعد الفاتحة . فمثلا إذا أدرك الإمام في ثالثة الظهر ، ثم فعل ما فاتته بعد فراغه ، يسن له أن يأتي بآية أو سورة بعد الفاتحة فيهما لئلا تخلو صلاته من سورة .

مَبْهَـثُ الاسْتِخْلَافِ

الاستخلاف هو انابة الإمام أو غيره من المقتدين من كان صالحا للإمامة لاتمام الصلاة بدل الإمام . وله أحكام وأسباب مبينة في المذاهب على النحو التالي :

الحنايلة

قالوا لا يصح استخلاف الإمام غيره إلا لعذر ! كان يحصل له في أثناء الصلاة مرض شديد ، أو عجز عن ركن قولي - كقراءة الفاتحة - أو واجب قولي كتسبيحات الركوع والسجود . فان حصل عذر من ذلك ونحوه ، جاز له أن يستخلف واحدا بدله - ولو لم يكن من المقتدين - ليتم بهم الصلاة . وليس من الأعداء المبيحة للاستخلاف : مسبق الحدث للإمام بطلان صلاته به ، ومتى بطلت صلاته بطلت صلاتهم . وإذا طرأ على الإمام عذر يبيح له

وينبغي للمسبوق أن يتورك في تشهد إمامه الآخر ، إذا كانت الصلاة مغربا أو رباعية ، تبعا لإمامه . وإذا سلم المسبوق مع إمامه سهوا ، وجب عليه أن يسجد للسهو في آخر صلاته ، وكذا يسجد للسهو إن سها فيما يصله مع الإمام وفيما انفرد بقضائه ، ولو شارك الإمام في سجوده لسهوه . وإذا سها الإمام ولم يسجد لسهوه ، وجب على المسبوق سجود السهو بعد قضاء ما فاتته . ويعتبر المسبوق مدركا للجماعة متى أدرك تكبيرة الإحرام قبل سلام الإمام التسليم الأولى ، ولا يكون المسبوق مدركا للركعة إلا إذا أدرك ركوعها مع الإمام ولو لم يطمئن معه ، وعليه أن يطمئن وحده ثم يتابعه .

الشافعية

قالوا ينقسم المقتدى قسمين : مسبوق ، وموافق . فالمسبوق هو الذي لم يدرك مع الإمام زمنا يسع قراءة الفاتحة من قارئ معتدل ، ولو أدرك الركعة الأولى . والموافق هو الذي أدرك مع الإمام - بعد إحرامه وقبل ركوع إمامه - زمنا يسع الفاتحة ، ولو في آخر ركعة من الصلاة . فالعبرة في السبق وعدمه بادراك الزمن الذي يسع قراءة الفاتحة بعد إحرامه وقبل ركوع الإمام ، وعدم إدراكه ... ولكل حكم .

أما المسبوق فله ثلاثة أحوال .

الحالة الأولى : أن يدخل مع الإمام وهو راكع .

الحالة الثانية : أن يدخل مع الإمام وهو قائم ، ولكنه بمجرد إحرامه ركع الإمام .

الحالة الثالثة : أن يدخل مع الإمام وهو قائم ، ولكنه قريب من الركوع بحيث يتمكن المأموم من قراءة شيء من الفاتحة .

وحكم المأموم في الحالتين الأوليين أنه يجب عليه الركوع مع الإمام ، وتسقط عنه قراءة الفاتحة ، وتحسب له الركعة إن اطمأن مع الإمام يقينا في الركوع ، وإلا فلا يعتد بها ويأتي بركعة بدلها بعد سلام الإمام . وفي الحالة الثالثة يجب عليه أن يشتغل بقراءة ما يمكنه من الفاتحة قبل ركوع الإمام ، ويسقط عنه بقية الفاتحة .

وينسب له ترك دعاء الاستفتاح والتعوذ ، فان اشتغل بشيء منهما ، وجب عليه أن يستمر قائما بدون ركوع حتى يقرأ من الفاتحة بقدر الزمن الذي صرفه في دعاء الاستفتاح أو التعوذ ، ثم إن اطمأن مع الإمام في الركوع يقينا حبس له الركعة ، وإلا فلا . وتصح صلاته ، ولا تجب عليه

فان لم يكن كذلك لا يحتاجون لنية ... وكذا فيما إذا طال الفصل - بأن مضى زمن يسع ركنا فأكثر - فانهم يحتاجون لتجديد النية .

وعلى الخليفة ان يراعى نظم صلاة إمامه : وجوبا في الواجب ، وندبا في المندوب . وعليه أن يشير إلى القوم - بعد فراغهم من صلاتهم - بما يفيد أنهم ينتظرونه أو يفارقونه إن كان مسبقا ... والانتظار أفضل . وإذا لم يستخلف أحد في غير الجمعة ينوي المقتدون المفارقة ، ويتمون صلاتهم فرادى وتصح : أما الجمعة فتمت أدركوا الركعة الأولى جماعة ، فان لهم نية المفارقة ، ويتموا فرادى في الثانية إذا بقي العدد إلى آخر الصلاة .

الحنفية

قالوا حكم الاستخلاف أنه أفضل ، إلا إذا ضاق الوقت فيكون واجبا . وسبب الاستخلاف ان يسبق الامام حدث اضطرارى لا اختيار له فيه ، ومثله ما إذا منع عن المضى في الصلاة بسبب عجزه عن قراءة قدر المفروض . أما لو منع عن ذلك بسبب حصر بول أو غائط ، فانه لا يستخلف عند الامام . وكذا لو عجز عن الركوع والسجود ، فانه لا يستخلف ... لان له أن يتم صلاته قاعدا مع صلاة من خلفه من قيام . وكذا لا يجوز له الاستخلاف لخوف أو نسيان قراءة أصلا ، لأنه صار كالأمي . كما لا يجوز له الاستخلاف إذا أصابته نجاسة أو كشفت عورته في صلاته قدر ركن ، لأن صلاته حينئذ تفسد ويفسد معها صلاة المأمومين .

وشروط صحة الاستخلاف عندهم ثلاثة :
أولها : استجماع شرائط البناء على ما سبقه من الصلاة ، وهى أحد عشر شرطا :
الأول : أن يكون الحدث قهريا .
الثانى : أن يكون من بدنه ، فلو أصابته نجاسة مانعة لا يجوز له البناء .
الثالث : أن يكون الحدث غير موجب للفصل ، كإزالة بالتفكر .
الرابع : ألا يكون نادرا كالحقبة والأغماء والجنون .
الخامس : ألا يؤدي الإمام ركنا مع الحدث أو يمشى .
السادس : ألا يفعل منافيا ، كان يحدث عمدا بعد الحدث القهرى .

الاستخلاف ، ونخرج من الجماعة ولم يستخلف ، جاز للقوم أن يستخلفوا بدله ليتم بهم الصلاة ، كما يجوز لهم أن يتموها فرادى . وليس للقوم الاستخلاف إلا في هذه الحالة ... فلو استخلف الامام واحدا ، واستخلف المقتدون واحدا آخر ، فالخليفة خليفة الامام .

ويجب على الخليفة أن يبنى على نظم صلاة الامام ثلا يختلط الأمر على المقتدين . فاذا كان الخليفة مسبقا ، بنى على نظم صلاة الامام ، واستخلف قبل السلام من يسلم بهم ، وقام لقضاء ما سبقه به الامام ... فان لم يفعل ، فلهم أن يسلموا لأنفسهم ، ولهم أن ينتظروه من جلوس حتى يقضى ما فاته ويسلم بهم .

الشافعية

قالوا الاستخلاف مندوب ، إلا في الركعة الأولى من الجمعة فانه واجب فيها . وسببه خروج الامام عن الامامة بطرو حدث - ولو عمدا - أو تبين انه كان محدثا قبل دخول الصلاة ... وللإمام أن يستخلف من غير سبب . وكما يصح استخلاف الامام والقوم واحدا من المصلين - بشرط أن يكون الخليفة صالحا لامامة هذه الصلاة - يصح أن يتقدم واحد منهم بنفسه ، وإذا قدم الامام واحدا ، وقدم المقتدون واحدا آخر ، فالأولى من قدمه المقتدون لا من قدمه الامام ... إلا إذا كان الامام راتبا ، فان كان راتبا فالأولى من قدمه الامام الراتب . أما إذا تقدم واحد بنفسه ، فالأولى من قدمه الامام .

ويشترط لصحة الاستخلاف في الجمعة شرطان : أحدهما أن يكون الخليفة مقتديا بالامام قبل الاستخلاف ، فلا يصح استخلاف من لم يكن مقتديا بالامام . ثانيهما أن يكون الاستخلاف عن قرب ، ألا يمضى زمن قبل الاستخلاف يسع ركنا من أركان الصلاة قصيرا . فان كان الخليفة في الجمعة قد أدرك لركعة الأولى تمت الجمعة له وللمقتدين ، وإن لم أدرك ركعة فتمت للمقتدين لا له .

أما في غير الجمعة فلا يشترط شيء لصحة الاستخلاف ، بل يجوز أن يستخلف غير مقتد ، وأن يستخلف بعد طول الفصل ولو خرج الامام من المسجد ، إلا أنهم يحتاجون لنية الاقتداء بالقلب بدون نطق في حالة ما إذا كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف ، وكانت صلاته مخالفة لصلاة الامام - كان كان في الركعة الأولى مثلا ، والامام في الثانية -

أو كثيرا ، وسواء اتسع الوقت لأدراك الإمام الصلاة بعد أو ضاق . أما إذا لم يخش من ضياع المال ذلك ، فلا يجوز قطع الصلاة إلا إذا كان المال كثيرا واتسع الوقت ، وإلا تعين الاستمرار في الصلاة ... والكثير ما كان ذا بال وشأن بالنسبة لصاحبه .

الثاني : أن يطرا على الإمام ما يمنعه من الإمامة - كأن يعجز عن الركوع أو عن قراءة الفاتحة - فيندب له أن يستخلف ، وحينئذ يتأخر مؤتما وجوبا ، فإن أتم الصلاة وحده بطلت .

الثالث : أن يطرا عليه ما يبطل الصلاة : كأن غلبه الحدث فيها ، أو تذكر أنه كان غير متطهر قبل الدخول في الصلاة ، أو حصل له رعا فوجب القطع - كان خشي منه تلويث المسجد ، أو كان الدم سائلا - ومتى وجد سبب من هذه الأسباب ندب للإمام أن يستخلف ، فإن أنصرف بدون استخلاف ندب للقوم أن يستخلفوا منهم من يتم بهم ، وجاز لهم أن يتموا صلاتهم فرادى أو بامامين تقيم كل فرقة منهم إماما ، أو يقيم الإمام واحدا فيقتدى به بعضهم ، ويقيم البعض الآخر إماما لهم ... ولكن تحرم إقامة إمام آخر .

وإنما تصح الصلاة فرادى أو بامامين في غير الجمعة . أما الجمعة فتبطل إن أتموها فرادى ، لاشرط الجماعة فيها . وإن أتموها بامامين ، صحت للجماعة التي أتمت مع من أقامه الإمام ، وبطلت على غيرهم . فإن لم يقيم الإمام أحدا ، وكان الإمامان من قبل المأمومين ، فالأسبق منهما تصح صلاته وصلاة من اقتدى به ... فإن تساويا بطلت على الكل ، وعليهم أن يقيموها ثانية جمعة إن كان الوقت باقيا ، وإلا صلوا ظهرا .

ويشترط لصحة الاستخلاف أن يكون الخليفة قد أدرك مع الإمام جزءا من الركعة التي حصل فيها العذر ، قبل تمام رفع الإمام رأسه من الركوع . فلا يصح استخلاف من فاتته الركوع مع الإمام إذا حصل له العذر بعده في هذه الركعة ، كما لا يصح استخلاف من دخل مع الإمام بعد حصول العذر .

وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة الإمام ، فيقرأ من انتهاء قراءة الإمام إن علم الانتهاء ، وإلا ابتداء القراءة ، ويجلس في محل الجلوس ... وهكذا . فإذا كان الخليفة مسبوqa ، أتم بالقوم صلاة الإمام ... حتى لو كان على الإمام سجود قبلى ، سجدته وسجده معه القوم ، ثم أشار لهم بالانتظار ، وقام لقضاء

السابع : ألا يفعل ما لا احتياج إليه ، كأن يذهب إلى ماء بعيد مع وجود القريب .

الثامن : ألا يتراخى قدر ركن بغير عذر كرحمة .
التاسع : ألا يتبين أنه كان محدثا قبل الدخول في الصلاة .

العاشر : ألا يتذكر فائنة إن كان صاحب ترتيب .
الحادى عشر : ألا يتم المؤتم في غير مكانه ، فلو سبق المصلى الحدث - سواء كان إماما أو مأموما - ثم ذهب ليتوضأ ، وجب عليه بعد الوضوء أن يعود ويصلى مع الإمام . أما المنفرد فهو بالخيار إن شاء أتم في مكانه أو غيره .

الشرط الثانى من شروط صحة الاستخلاف :
الإخراج الإمام من المسجد الذى كان يصلى فيه قبل الاستخلاف . فإن خرج لم يصح الاستخلاف - لا منه ولا من القوم - لأن صلاة الجميع تبطل بخروجه .

الشرط الثالث من شروط صحة الاستخلاف : أن يكون الخليفة صالحا ، فلو استخلف أمى أو صبى بطلت صلاة الجميع . وإذا استخلف الإمام واحدا واستخلف المقتدون واحدا ، فالخليفة هو من استخلفه الإمام ... فلو صلى أحد خلف خليفة المقتدين بطلت صلاته . وإذا لم يستخلف الإمام والمقتدون ، وتقدم واحد منهم للإمامة بدل الإمام ، صحت الصلاة خلفه .

وصورة الاستخلاف أن يتأخر محدودبا واضعا يده على انفه ، موهما أنه قد سال منه دم العراف قهرا ، ويقدم من الصف الذى يليه من كان صالحا للإمامة بالإشارة لا بالكلام . وإذا لم يحصل استخلاف ، وأتم القوم الصلاة فرادى ، بطلت صلاة الجميع .

المالكية

قالوا أسباب الاستخلاف ثلاثة :

الأول : الخوف على مال للإمام أو غيره أو على نفس من التلف لو استمر في صلاته . فإذا خاف الإمام باستمراره في الصلاة تلف مال بسرقة لص له مثلا ، أو تلف نفس كوقوع أمعى في مهواة ، وجب عليه قطع الصلاة لحفظ المال وإنقاذ النفس من الهلاك . ويندب له أن يستخلف من المأمومين من يتمم الصلاة ولا يهملهم .

وإنما يقطع للخوف على المال إذا خاف بضياعه أو تلفه هلاكا لصاحبه أو حصول ضرر شديد له . وفى هذه الحالة يقطع الصلاة ، سواء كان المال قليلا

الجمعة والعيدين إذا حضر فيهما جمع كثير ، لئلا يشتهب الأمر على المصلين .

الحنابلة

قالوا سجود السهو تارة يكون واجبا ، وتارة يكون مسنونا ، وتارة يكون مباحا - وذلك لاختلاف سببه على ما يأتى - وهذا بالنسبة للإمام والمنفرد . أما المأموم فيجب عليه متابعة إمامه في السجود ولو كان مباحا ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته .

فإن ترك الإمام أو المنفرد السجود : فإن كان مسنونا أو مباحا فلا شيء في تركه ، وإن كان واجبا فإن كان الأفضل فيه أن يكون قبل السلام - كان تركه تركا واجب من واجبات الصلاة سهوا - بطلت الصلاة بتركه عمدا . أما إذا تركه سهوا وسلم ، فإن تذكره عن قرب عرفا ، أتى به وجوبا - ولو تكلم أو انحرف عن القبلة - ما لم يحدث أو يخرج من المسجد ، وإلا سقط عنه ولا تجب عليه إعادة الصلاة ، كما إذا طال الزمن عرفا . وإن تركه جهلا لم تبطل صلاته .

وأما إذا كان الأفضل فيه أن يكون بعد السلام (وهو ما إذا كان سببه السلام سهوا قبل اتمام الصلاة) فإن تركه عمدا اثم ولا تبطل صلاته ، وإن تركه سهوا وتذكره في زمن قريب عرفا ، وجب الاتيان به ، وإلا اثم والصلاة صحيحة . وإن طال الزمن عرفا أو أحدث أو خرج من المسجد ، سقط عنه . وإن تركه جهلا فلا إثم عليه ، وصحت صلاته .

وأذا سها المأموم حال اقتدائه ، وكان موافقا ، يحمله عنه الإمام . فإن كان مسبوqa طلب منه السجود كالمنفرد^{١٠٠} وقد تقدم معنى الموافق وغيره . وإذا ترك الإمام سجود السهو الواجب ، فعليه المأموم وجوبا إذا شئ من فعل الإمام له ... إلا إذا كان مسبوqa ، فيجب عليه أن يسجد بعد قضاء مافاته .

المالكية

قالوا سجود السهو سنة للإمام والمنفرد . أما المأموم إذا حصل منه سبب السجود ، فإن الإمام يحمله عنه إذا كان ذلك حال الاقتداء . فإن كان على إمامه سجود سهو فإنه يتابعه فيه وإن لم يدرك سببه مع الإمام ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته حيث يكون ترك السجود مبطلا ، وإلا فلا (وسيأتى بيان ما يبطل تركه وما لا يبطل) .

ما فاتته . فإذا أتى به وسلم سألوا بسلامه ، فإذا سلموا ولم ينتظروه بطلت صلاتهم .

وأما إذا كان على الإمام الأول سجود بعدين ، فيؤخره الخليفة المسبوق حتى يقضى ما عليه ويسلم بالقوم ، ثم يسجد بعد ذلك . وإذا كان في المأمومين مسبوق ، فلا يقوم لقضاء ما عليه حتى يسلم الخليفة . ولو كان الخليفة مسبوqa ، انتظره جالسا حتى يقضى ما عليه ويسلم ، فإذا سلم قام هو للقضاء ، فإن لم ينتظره بطلت صلاته . ويندب للإمام إذا خرج من الصلاة أن يمسك بأنفه موهبا أنه راعف سترا على نفسه ، كما يندب له أن يقدم للإمامة أقرب المأمومين .

مَبَاحُ سُجُودِ السَّهْوِ

لسجود السهو حكم وسبب ومحل وصفة . وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا سجود السهو واجب على الصحيح ، يأثم المصلي بتركه ولا تبطل صلاته . وإنما يجب إذا كان الوقت صالحا للصلاة ، فلو طلعت الشمس عقب الفراغ من صلاة الصبح ، وكان عليه سجود سهو ، سقط عنه لعدم صلاحية الوقت للصلاة . وكذا إذا تعيرت الشمس بالحجرة قبل الغروب وهو في صلاة العصر ، أو فغل بعد السلام مانعا من الصلاة كان أحدث عمدا أو تكلم . وكذا إذا خرج من المسجد بعد السلام ، ونحو ذلك مما يقطع البناء كما تقدم ففى كل هذه الصور يسقط عنه سجود السهو ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان سقوط السجود بعمل مناف لها عمدا فتجب عليه الإعادة .

وإنما يجب سجود السهو على الإمام والمنفرد . أما المأموم فلا يجب عليه سجود السهو إذا حصل موجب منه حال اقتدائه بالإمام . أما إذا حصل الموجب من إمامه ، فيجب عليه أن يتابعه في السجود إذا سجد الإمام ، وكان هو مدركا أو مسبوqa كما تقدم . فإن لم يسجد الإمام سقط عن المأموم ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان ترك الإمام إياه بعمل مناف للصلاة عمدا ، فيجب عليه الإعادة كما تجب على إمامه . والأولى ترك سجود السهو في

بل تبطل به الصلاة إن كان فعليا ، ولا تبطل إن كان قوليا في غير محله . ولا يكون السهو موجبا للسجود إلا إذا كان في غير صلاة جنازة ، أو سجدة تلاوة أو سجود سهو ، أو سجود شكر ... فإنه لا يسجد للسهو في ذلك كله .

أما الزيادة في الصلاة فمثالها أن يزيد قیاما أو قعودا - ولو كان القعود قدر جلسة الاستراحة عند من يقول بها - أو أن يقرأ الفاتحة مع التشهد في القعود ، أو يقرأ التشهد مع الفاتحة في القيام ... فإنه يسجد للسهو وجوبا في الزيادة الفعلية ، ونهيا في القولية التي أتى بها في غير محلها كما ذكره .

وأما النقص في الصلاة فمثاله أن يترك الركوع أو السجود أو قراءة الفاتحة أو نحو ذلك سهوا ، فيجب عليه - إذا تذكر ما تركه قبل الشروع في قراءة الركعة التي تليها - أن يأتي به وبما بعده ، ويسجد للسهو في آخر صلاته . فإن لم يتذكره حتى شرع في قراءة الركعة التالية لفت الركعة ، وقامت ما بعدها مقامها ، وأتى بركعة بدلها ، ويسجد للسهو وجوبا . فإن رجع إلى ما فاتته بعد الشروع في قراءة التالية ، عالما بحرمة الرجوع ، فإن صلاته تبطل . أما إذا كان معتقدا جوازه فلا تبطل . وإذا تذكر ما فاتته قبل الشروع في قراءه التالية ، ولم يعد إلى ما تركه عمدا : فإن كان عالما بالحكم بطلت صلاته ، وإن كان جاهلا بالحكم لفت الركعة وقامت تاليتها مقامها ، وأتى بركعة بدلها ، وسجد للسهو وجوبا .

أما إذا لم يتذكر ما فاتته إلا بعد سلامه ، فيجب عليه أن يأتي بركعة كاملة إن كان ما تركه من غير الركعة الأخيرة ، فإن كان منها فيجب عليه أن يأتي به وبما بعده ، ثم يسجد للسهو ... وهذا إذا لم يطل الفصل ولم يحدث أو يتكلم ، وإلا بطلت صلاته ووجب إعادة نها .

وأما الشك في الصلاة ، الذي يقتضي سجود السهو ، فمثاله أن يشك في ترك ركن من أركانها أو في عدد الركعات ، فإنه في هذه الحالة يبنى على المتيقن ، ويأتي بما شك في فعله ويتم صلاته ، ويسجد للسهو وجوبا . ومن أدرك الإمام ركعاً فشك هل شارك الإمام في الركوع قبل أن يرفع أو لم يدركه ، لم يعتد بتلك الركعة ، ويأتي بها مع ما يقتضيه ، ويسجد للسهو .

أما إذا شك في ترك واجب من واجبات الصلاة - كان شك في ترك تسبيحة من تسبيحات الركوع

وإذا ترك الإمام أو المنفرد السجود ، فإن كان محله بعد السلام ، سجد في أى وقت كان ولو في أوقات النهي . وإذا ترك السجود الذي يحله قبل السلام ، فإن كان سببه نقص ثلاث سنن من سنن الصلاة ، بطلت صلاته إذا كان الترك عمدا . وإن كان سهواً فإن تذكره قبل أن يطول الزمن عرفا ، أتى به وصحت صلاته بشرط ألا يحصل منه مناف للصلاة بعد السلام - كالحديث ونحوه - وإلا بطلت صلاته ، كما تبطل إذا لم يتذكر حتى طال الزمن عرفا بعد السلام .

وأما إذا كان سبب السجود نقص أقل من ثلاث سنن - كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة المسنونة - فلا شيء عليه إن تركه عمدا . وإن تركه سهواً وسلم ، فإن قرب الزمن ، أتى به ، وإلا تركه وصلاته صحيحة . وإذا ترتب على الإمام سجود سهو ، طلب من المأموم أن يأتي به ولو تركه إمامه . الشافعية

قالوا يسجد السهو تارة يكون واجبا ، وتارة يكون سنة ... فيكون واجبا في حالة واحدة ، وهي ما إذا كان المصلي مقتديا وسجد إمامه للسهو ، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يسجد تبعا لإمامه ، فإن لم يفعل عمدا بطلت صلاته ، ووجب عليه إعادة نها إن لم يكن قد نوى المفارقة قبل أن يسجد الإمام . وإذا ترك الإمام سجود السهو ، فلا يجب على المأموم أن يسجد ، بل يندب . ويكون سنة في حق المنفرد والإمام لسبب من الأسباب الآتية ، إلا إذا أدى سجود الإمام « لتشويش » على المقتدين به لكثرتهم ، فيسن له ترك السجود .

وإذا ترك المنفرد أو الإمام السجود المسنون فلا شيء فيه ، ولا تبطل الصلاة بتركه . أما المأموم إذا سها حال اقتدائه بإمامه ، فلا سجود عليه لتحمل الإمام له إذا كان أهلا لتحمل ، كأن لم يتبين أنه محدث . أما إذا سها المأموم حال انفراده عن الإمام - كأن سها في حال قضاء ما فاتته معه - فإنه كالمنفرد يسن له السجود حيث وجد سببه .

أسباب سجود السهو في المذاهب

الحنابلة

قالوا أسباب السهو ثلاثة ، وهي : الزيادة ، والنقص ، والشك في بعض صوره ... إذا وقع شيء من ذلك سهواً . أما إن حصل عمدا فلا يسجد له ،

في إتمام صلاته ، ويسجد قبل السلام . فان تذكره بعد الاتيان بالركوع الثاني ، قام الثاني مقام الاول ... وهكذا يقوم المتأخر مقام المتقدم ، ويلقى ما بينهما متى تذكر قبل السلام . وأما إذا تذكره بعد السلام ، فان لم يطل الفصل عرفا ، ولم تصبه نجاسة غير معفو عنها ، ولم يتكلم أكثر من ست كلمات ، ولم يأت بفعل كثير مبطل ... وجب عليه أن يأتي بما نسيه . فلو ترك الركوع مثلا ، ثم تذكره بعد السلام بالشروط المتقدمة ، وجب عليه أن يقوم ويركع ، ثم يأتي بما يكملها ويتشهد ويسجد للسهو ، ثم يسلم .

ومن ترك سنة مؤكدة - كالتشهد الاول المتقدم ذكره - ثم قام : فان كان الى القيام أقرب فلا يعود له ، فان عاد عامدا عالما بطلت صلاته . أما إن عاد ساهيا أو جاهلا فلا تبطل ، إلا أنه يسن له السجود . ولو ترك القنوت المشروع لغير النازلة ، ونزل للجلوس حتى بلغ حد الركوع ، لا يعود له . فان عاد عالما عامدا بطلت صلاته ، وإلا كان حكمه كما تقدم في التشهد ... وهذا إن كان غير مأموم . فان كان مأموما ، وترك التشهد والقنوت قصدا ، فهو مخير بين أن يعود لمتابعة إمامه أو ينتظره حتى يلحقه إمامه فيمضي معه . وإن تركهما سهوا يجب عليه العود مع الإمام ، فان لم يعد بطلت صلاته ... إلا إذا نوى المفارقة في الصورتين ، فانه حينئذ يكون منفردا .

فلو ترك الإمام والمقتدى التشهد الاول مثلا أو القنوت عمدا - وكانا الى القيام أقرب في الاول ، ولغا حد الركوع في الثاني - ثم عاد الإمام ، فيجب على المأموم الا يعود معه ، وإنما يعارقه بالنية بقلبه أو ينتظره في القيام أو في السجود . فان عاد المأموم معه - عالما عامدا - بطلت صلاته ، وإلا فلا تبطل . وإذا ترك الإمام التشهد الاول وقام ، وجب على المأموم أن يقوم معه . فان عاد الإمام ، فلا يعود المأموم معه .

السبب الثاني : الشك في الزيادة . فلو شك في عدد ما أتى به من الركعات ، بنى على اليقين ، وتم الصلاة وجوبا ، وسجد لاحتمال الزيادة . ولا يرجع الشاك إلى ظنه ولا لأخبار مخبر ، إلا إذا بلغ عدد المخبرين التواتر ، فيرجع لقولهم .

السبب الثالث : فعل شيء سهوا يبطل عمده فقط : كتطويل الركن القصير ، بأن يطيل الاعتدال أو الجلوس بين السجدين . ومثل ذلك الكلام

أو السجود - فانه لا يسجد للسهو ، لأن سجود السهو لا يكون للشك في ترك الواجب بل يكون لترك الواجب سهوا . وإذا أتم الركعات وشك - وهو في التشهد - في زيادة الركعة الأخيرة ، لا يسجد للسهو . أما إذا شك في زيادة الركعة الأخيرة قبل التشهد ، فانه يجب عليه سجود السهو . ومثل ذلك ما إذا شك في زيادة سجدة على التفصيل المتقدم .

ومما تقدم يعلم أن الشك لا يسجد له في بعض صورته : فمن سجد للسهو في حالة لم يشرع لها سجود السهو ، وجب عليه أن يسجد للسهو لذلك ، لأنه زاد في صلاته سجدين غير مشروعين . ومن علم أنه سها في صلاته ، ولم يعلم هل السجود مشروع لهذا السهو أو لا ، لم يسجد لأنه لم يتحقق سببه ، والأصل عدمه . ومن سها في صلاته وشك هل سجد لذلك السهو أو لا ، سجد للسهو سجدين فقط .

وإذا كان المأموم واحدا ، وشك في ترك ركن أو ركعة ، فانه يجب عليه أن يبنى على الأقل - كالمفرد - ولا يرجع لفعل إمامه . فاذا سلم إمامه لزمه أن يأتي بما شك فيه ، ويسجد للسهو ويسلم . فان كان مع إمامه غيره من المأمومين ، فانه يجب عليه أن يرجع الى فعل إمامه وفعل من معه من المأمومين . وإذا شك شكيا يشرع السجود له نم تبين له أنه مصيب ، لم يسجد لذلك الشك . ومن لحن لحنًا يغير المعنى سهوا أو جهلا ، وجب عليه أن يسجد للسهو . وإذا ترك سنة من سنن الصلاة ، أبح له السجود .

الشافعية

قالوا تنحصر أسباب سجود السهو في ستة مور :

الاول : أن يترك الإمام أو المفرد سنة مؤكدة - وهي التي يغبر عنها بالأبعض - وذلك كالتشهد الاول والقنوت الراتب ، وهو غير قنوت النازلة . أما لو ترك سنة غير مؤكدة - وهي التي يغبر عنها بالهيئات - كالسورة ونحوها مما تقدم ، فانه لا يسجد لتركها عمدا أو سهوا . فلو ترك فرضا - كسجدة أو ركوع - فان تذكره قبل أن يفعل مثله ، أتى به فورا ، وإن لم يتذكره إلا بعد فعل مثله قام المثل مقامه ، بحيث يعتبر أولا ويلقى ما فعله بينهما . فان ترك الركوع مثلا ، ثم تذكره قبل أن يأتي بالركوع الثاني ، أتى به ، ثم يلقي ما فعله أولا ويمضي

ومثل السنة الخفيفة والمندوب ، السنة الخارجة من الصلاة كالاقامة . فاذا تركها سهوا فلا يسجد لها ، فان سجد قبل السلام بطلت الصلاة ، وبعده لا ضرر . ومتى ترك سنة مؤكدة داخلية في الصلاة أو سنتين خفيفتين من سننها ، فإنه يسجد لذلك - سواء كان الترك محققا أو مشكوكا فيه - بل لو شك في كون الحاصل منه نقصا أو زيادة ، فإنه يعتبره نقصا ، ويسجد قبل السلام .

ومن هذا يتضح أن ترك السنة المؤكدة والسنتين الخفيفتين يجبر بالسجود ، وأن ترك السنة الخفيفة والمندوب (الفضيلة) لا يشرع له السجود .

وأما ترك فرض من فرائض الصلاة ، فلا يجبره سجود السهو ، ولا بد من الإتيان به سواء كان الترك من الركعة الأخيرة أو غيرها ... إلا أنه إذا كان الركن المتروك من الأخيرة ، يأتي به - إذا تذكره - قبل أن يسلم معتقدا كمال صلاته ، فإن سلم معتقدا كمال صلاته ، فات تدارك الركن المتروك ، والفى المصلى ركعة النقص ، وأتى بركعة بدلها ، وسجد بعد سلامه لزيادة الركعة الملقاة ... وهذا إن قرب الزمن عرفا بعد السلام ، وإلا بطلت صلاته . وإن كان الركن المتروك من غير الركعة الأخيرة ، فإنه يأتي به ما لم يعقد ركوع الركعة التي تليها .

وعقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا ... إلا إذا كان المتروك سهواً هو الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في روعها وإن لم يرفع منه كما تقدم .

فاذا ترك سجود الركعة الثانية مثلاً ، ثم قام للركعة الثالثة ، فإنه يأتي بالسجود المتروك - إذا تذكر - قبل أن يرفع رأسه من ركوع الركعة التي قام لها مطمئنا معتدلاً . فإن لم يتذكر حتى رفع من ركوعها مضى في صلاته ، وجعل الثالثة ثانية ، فيجلس على رأسها ، ويأتي بعدها بركعتين ، ثم يسلم ويسجد قبل سلامه ، لنقص السورة من الركعة الثانية التي كانت الثالثة قرأ فيها بآم القرآن فقط ، ولزيادة الركعة التي ألغاه .

وكيفية الإتيان بالنقص أن تارك الركوع يرجع قائماً ، ويندب له أن يقرأ شيئاً من القرآن - غير الفاتحة - قبل ركوعه ليقع ركوعه عقب قراءة . وتارك الرفع من الركوع يرجع محدودباً حتى يصل لحد الركوع ، ثم يرفع بنيته . وتارك سجدة واحدة

القليل سهواً . ولا يسجد إلا إذا تيقنه ، فإن شك فيه فلا يسجد . أما ما لا يبطل عمده ولا سهوه - كالتفات بالعنق ، ومشى خطوتين - فلا يسجد لسهوه ولا لعمده . وأما ما يبطل عمده وسهوه - ككلام كثير واكل - فلا يسجد له أصلاً لبطلان الصلاة .

السبب الرابع : ثقل ركن قولى غير مبطل في غير محله : كأن يعيد قراءة الفاتحة كلها أو بعضها في الجلوس ، وكذلك نقل السنة القولية - كالسورة - من محلها الى محل آخر ، كأن يأتي بها في الركوع ، فإنه يسجد له . ويستثنى من ذلك ما إذا قرأ السورة قبل الفاتحة ، فلا يسجد لها .

السبب الخامس : الشك في ترك بعض معين ، كأن شك في ترك قنوت لغير النازلة . أو ترك بعض مبهم ، كأن لم يدر هل ترك القنوت أو الصلاة على النبى في القنوت . وأما إذا شك هل أتى بكل الأبعاض أو ترك شيئاً منها فلا يسجد .

السبب السادس : الاقتداء بمن في صلاته خلل - ولو في اعتقاد المأموم - كالاقتداء بمن ترك القنوت في الصبح أو بمن يقنت قبل الركوع ، فإنه يسجد بعد سلام الامام وقبل سلام نفسه . وكذلك إذا اقتدى بمن يترك الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول ، فإنه يسجد .

المالكية

قالوا سبب سجود السهو ينحصر في ثلاثة أشياء : نقص فقط ، وزيادة فقط ، ونقص وزيادة .

أما الأول : فهو نقص سنة مؤكدة داخلية في الصلاة ، كالسورة إذا تركها في محلها سهواً . ومثل السنة المؤكدة السنتان الخفيفتان ، كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الاحرام ، فيسجد إذا تركهما سهواً . وأما من ترك سنة مؤكدة عمداً ، أو ترك جميع سنن الصلاة كذلك ، فإنه يستغفر الله تعالى ، وصلاته صحيحة على الراجح ولا سجود عليه ، كما لا سجود عليه إن ترك سنة خفيفة - كتكبيرة واحدة - أو ترك مندوباً ، كالقنوت في الصبح ... فان سجد لترك السنة الخفيفة أو المندوب ، فإن كان ذلك قبل السلام ، بطلت صلاته ، لادخاله فيها ما ليس منها وهو السجود . وإن كان بعد السلام فلا يبطل ، لانه زيادة حارجة عن الصلاة فلا تضر .

ومن الزيادة أن يطيل في محل لا يشرع فيه التطويل ، كحال الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين ، (والتطويل أن يمكث أزيد من الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة ظاهرة) . أما إذا طول بمحل يشرع فيه التطويل - كالسجود والجلوس الأخير - فلا يعد ذلك زيادة ، فلا سجود .
ومن الزيادة أيضا أن يترك الأسرار بالفاتحة - ولو في ركعة - ويأتي بدله بأعلى الجهر ، وهو أن يزيد على إسماع نفسه ومن يليه . أما إذا ترك الجهر ، وأتى بدله بأقل السر - وهو حركة اللسان - فإنه نقص لا زيادة ، فيسجد له قبل السلام ، إن كان ذلك في الفاتحة فقط أو فيها وفي السورة ، فإن كان في السورة فقط فلا يسجد له إن كان ذلك في ركعة واحدة ، لأنه سنة خفيفة ، بخلاف ما إذا كان في ركعتين فإنه يسجد له .

وإذا ترك المنفرد أو الإمام الجلوس للتشهد الأول ، فإنه يرجع للآتين به استئنا ما لم يفارق الأرض يديه وركبتيه ، وإلا فلا يرجع ... فلو رجع فلا تبطل صلاته ، ولو كان رجوعه بعد قراءة شيء من الفاتحة . أما إذا رجع بعد تمام الفاتحة ، فتبطل . وعلى المأموم أن يتبع إمامه في الرجوع إذا رجع قبل مفارقة الأرض يديه وركبتيه ، أو رجع بعد المفارقة وقبل تميم الفاتحة . كما يتبعه في عدم الرجوع إذا فارق الأرض يديه وركبتيه ... فإن خالفه في شيء من ذلك عمدا - ولم يكن متأولا - أو جهلا ، بطلت صلاته .

السبب الثالث من أسباب السجود : نقص وزيادة معا . والمراد بالنقص هنا نقص سنة ولو كانت غير مؤكدة ، والمراد بالزيادة ما تقدم في السبب الثاني . فإذا ترك الجهر بالسورة ، وزاد ركعة في الصلاة سهوا ، فقد اجتمع له نقص وزيادة ، فيسجد لذلك قبل السلام ترجيحاً لجانب النقص عن الزيادة كما يأتي .

الحنفية

قالوا سبب سجود السهو ترك واجب من واجبات الصلاة ، أو تأخيرها عن موضعه ، أو تقديمه . أو تأخير ركن أو تقديمه كذلك ، أو الزيادة في الصلاة بشيء من جنس أعمالها . ولا يجب السجود لترك الواجبات المتقدمة كلها ، بل يجب بترك واجب من الواجبات الآتية ، وهي أحد عشر :

الأول : قراءة الفاتحة . فإن تركها كلها أو أكثرها

يجلس ليأتي بها من جلوسه ، وتارك سجدين يهوى لهما من قيام ، ثم يأتي بهما .

ويستثنى مما تقدم الفاتحة إذا تركها سهوا ولم يتذكر حتى ركع ، فإنه يمضي في صلاته على المشهور ، ويسجد قبل السلام - سواء كان الترك لها في ركعة من الصلاة أو أكثر - متى أتى بها ولو في ركعة واحدة من صلاته . وذلك لأن الفاتحة ، وإن كان المعتمد في المذهب هو القول بوجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة ، إلا أنه إذا أتى بها في ركعة واحدة منها ، وتركها في الباقي سهوا ، فإن صلاته تصح ، ويجبر نركها بالسجود قبل السلام مراعاة للقول بوجوبها في ركعة واحدة . ويندب له إعاده الصلاة احتياطاً في الوقت وخارجه .

فإن ترك السجود لترك الفاتحة ، فإن كان عمدا بطلت الصلاة ، وإن كان سهوا أتى به إن قرب الزمن عرفا ، وإلا بطلت . كما تبطل إذا ترك الفاتحة عمدا وتركها سهوا وتذكر قبل الركوع ولم يأت بها - ولو على القول بعدم وجوبها في كل ركعة - لاشتتار القول بوجوبها في الكل .

السبب الثاني : الزيادة ، وهي زيادة فعل ليس من جنس أفعال الصلاة - كأكل خفيف سهوا ، أو كلام خفيف كذلك - أو زيادة ركن فعلي من أركان الصلاة - كالركوع والسجود - أو زيادة بعض من الصلاة - كركعة أو ركعتين - على ما تقدم في مبطلات الصلاة .

فأما إذا كانت الزيادة من أقوال الصلاة : فإن لم يكن القول المزيّد فريضة - كان زاد سورة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية سهوا - فلا يطلب منه السجود . ولا تبطل صلاته إذا سجد بعد السلام ... لأنه زيادة خارج الصلاة فلا تضر كما تقدم . وإن كان القول المزيّد فريضة كالفاتحة - إذا كررها سهوا - يسجد لذلك .

والزيادة على ما ذكر تقتضي السجود ولو كانت مشكوكا فيها ... فمن شك في صلاه الظهر مثلا هل صلى ثلاثا أو أربعا ، فإنه يبني على اليقين ويأتي بركعة ، ويسجد بعد السلام لاحتمال أن الركعة التي أتى بها زائدة . ومثله من شك - وهو في صلاة الشفع - هل هو به أو بالوتر ، فإنه يجعل ما هو فيه الشفع ويأتي بركعة وترا ، ويسجد بعد السلام لاحتمال أنه صلى الشفع ثلاث ركعات ، فيكون قد زاد ركعة .

تركها ساهيا وجب عليه سجود السهو على الصحيح .

السادس : القعود الواجب - وهو ماعدا الأخير - سواء كان في الفرض أو في النفل . فمن سها عن القعود الأول ، وقام إلى الركعة التالية قياما تاما ، مضى في صلاته وسجد للسهو ، لأنه ترك واجب القعود . وفي هذه الحالة إن رجع إلى القعود الأول فسدت صلاته ، لأنه أهمل فرض القيام باهتمامه بواجب القعود . أما إن سها عن القعود الأول ، وهم بالقيام ولم يستو قائما ، وتذكر في هذه الحالة : فإن كان إلى القعود أقرب ، وجب عليه القعود ، ولا يسجد للسهو ... لأن ما قارب القعود يعتبر قعودا . وإن كان إلى القيام أقرب ، قام وأتم الصلاة ، وسجد للسهو . فلو عاد في هذه الحالة إلى القعود ، فسدت صلاته ... لأن ما قارب القيام يعتبر قياما .

السابع : قراءة التشهد . فلو تركه سهوا سجدا للسهو ، ولا فرق بين تركه في القعود الأول أو الثاني .

الثامن : قنوت الوتر . ويتحقق تركه بالركوع قبل قراءته ، فمن تركه سجدا للسهو .

التاسع : تكبيرة القنوت ، فمن تركها سهوا سجدا للسهو .

العاشر : تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد ، فانها واجبة ، بخلاف تكبيرة الأولى كما تقدم .

الحادي عشر : جهر الامام وإسراره فيما يجب فيه ذلك ، فإن ترك ما يجب من ذلك وجب عليه سجود السهو . وهذا في غير الأدعية والثناء ونحوها ، فإنه لو جهر بشيء منها لم يسجد للسهو .

ولا فرق في كل ما تقدم بين أن تكون الصلاة فرضا أو تطوعا .

ومن شك في صلاته فلم يدر كم صلى ، يجب عليه أن يقطع صلاته ويستأنف صلاة جديدة . ولا يكفي قطع الصلاة في هذه الحالة بمجرد النية ، بل لا بد من الإتيان بمناف للصلاة ... والأولى أن يأتي بالسلام قاعدا . وهذا كله إذا لم يكن الشك عادة له ، فإن تعود أخذ بغالب ظنه دفعا للحرج ، ويجب عليه أن يقعد فيما يتوهمه موضع قعود ، ويجب عليه سجود السهو .

في ركعة من الأوليين في الفرض ، وجب سجود السهو . أما لو ترك أقلها فلا يجب ، لأن الأكثر حكم الكل . ولا فرق في ذلك بين الإمام والمنفرد . وكذا لو تركها أو أكثرها في أى ركعة من النفل أو الوتر ، فإنه يجب عليه سجود السهو لوجوب قراءتها في الركعات كلها .

الثاني : ضم سورة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة إلى الفاتحة ، فإن لم يقرأ شيئا أو قرأ آية قصيرة ، وجب عليه سجود السهو . أما إن قرأ آيتين قصيرتين فإنه لا يسجد ، لأن الأكثر حكم الكل ... فإن نسي قراءة الفاتحة أو قراءة السورة وركع ، ثم تذكرها ، عاد وقرأ ما نسيه . فإن كان ما نسيه هو الفاتحة ، أعادها وأعاد بعدها قراءة السورة ، وعليه إعادة الركوع ثم يسجد للسهو . أما إذا نسي قنوت الوتر ، وخر راعيا ثم تذكره ، فإنه لا يعود ، لقراءته ، وعليه سجود السهو . فإن عاد وقت لا يرتفع ركوعه ، وعليه سجود السهو أيضا .

ومن قرأ الفاتحة مرتين سهوا وجب عليه سجود السهو ، لأنه آخر السورة من موضعها . ولو نكس قراءته - بأن قرأ في الأولى سورة الضحى والثانية سورة سيج مثلا - لا يجب عليه سجود السهو ، لأن مراعاة ترتيب السور من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة . وكذا من آخر الركوع عن آخر السورة ، بأن سكت قبل أن يركع ، فإنه لا يجب عليه سجود السهو .

الثالث : تعيين القراءة في الأوليين من الفرض . فلو قرأ في الأخيرين أو في الثانية والثالثة فقط ، وجب عليه سجود السهو ، بخلاف النفل والوتر كما تقدم .

الرابع : رعاية الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة ، وهو السجود ... فلو سجد سجدة واحدة سهوا ، ثم قام إلى الركعة التالية فأداها بسجديتها ، ثم ضم إليها السجدة التي تركها سهوا - صحت صلاته ، ووجب عليه سجود السهو لترك هذا الواجب ، وليس عليه إعادة ما قبلها . أما عدم رعاية الترتيب في الأفعال التي لم تتكرر : كأن أحرم فركع ورفع ، ثم قرأ الفاتحة والسورة ، فإن الركوع يكون ملفى ، وعليه أعادته بعد القراءة ، ويسجد للسهو لزيادة الركوع الأول .

الخامس : الطمأنينة في الركوع والسجود ، فمن

محل سجود السهو وصفته الحنفية

قالوا محل سجود السهو بعد السلام الأول مطلقا - سواء كان السهو بالزيادة أو بالنقصان - وهذا هو الأول ، فلو سجد قبل السلام أجزاء ولا يعيده . وصفته : أن يسجد سجدين بعد أن يسلم عن يمينه ، ويتشهد بعدهما وجوبا ويسلم كذلك . ولا يجوز له أن يؤخر سجود السهو إلى ما بعد التسليمين . فلو فعل ذلك سقط عنه سجود السهو ، لأن التسليمة الثانية بمنزلة الكلام الأجنبي .

المالكية

قالوا إن كان سببه نقصا فقط أو نقصا وزيادة ، فمحل قبل السلام . فإذا نقص السورة سهوا ، ولم يتذكر حتى انحنى لركوع الركعة المتروكة منها السورة ، فلا يرجع لها ... وإلا بطلت صلاته . وإذا لم يرجع انتظر حتى يتشهد في آخر صلاته ، ويصلى على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو ، ثم يسجد سجدين ويعيد تشهده استئنا ، ولا يدعو ولا يصلى على النبي عليه الصلاة والسلام ، ثم يسلم . وإن كان سببه الزيادة فقط ، سجد بعد السلام . وإذا أخر القبلى كره ، وإذا قدم البعدى حرم إن تعمد التقديم أو التأخير ، وإلا فلا كراهة ولا حرمة ، ولا تبطل صلاته فيهما .

وصفته : سجدتان وإن تكرر سببه ، ويتشهد بعدهما بدون دعاء وصلاة على النبي عليه السلام كما تقدم . ويعيد السلام وجوبا إن كان بعديا ، فإن لم بعده فلا تبطل صلاته . ثم إن سجود السهو لا يحتاج إلى نية إذا كان قبل السلام ، لأن نية الصلاة منسحبة عليه نظرا لكونه بمثابة جزء من الصلاة . وأما إن كان بعد السلام ، فيحتاج لنية لكونه خارجا عن الصلاة . وإذا كان السجود لنقص في صلاة الجمعة ، ونسبه حتى سلم ، تعين سجوده بالجامع الذى صلى فيه . وأما إذا كان لزيادة فيها ، فيسجده في أى جامع كان ، لأنه بعد السلام ، ولا يجزئ سجوده في غير جامع تقام فيه الجمعة .

الشافعية

قالوا يسجد للسهو في جميع الأحوال التى يطلب فيها بعد التشهد والصلاة على النبي وآله وقبل السلام .

وصفة سجود السهو : سجدتان كسجود الصلاة

ولو كثر مقتضيه ، ويحتاج لنية وتكون بقلبه لا بلسانه . فلو سجد بدون نية - عامدا عالما - بطلت صلاته ، كما لو تلفظ بالنية . وإنما تشترط النية لغير المأموم ، وأما هو فلا يحتاج لها اكتفاء بنية الاقتداء . والأليق - إذا كان سببه سهوا - أن يقول في سجوده : سبحان الذى لا ينام ولا يسهو . وإذا وقع عمدا ، فالأليق الاستغفار .

الحنابلة

قالوا لا خلاف في جواز سجود السهو قبل السلام وبعده ، ولكن الأفضل أن يكون قبل السلام مطلقا ، إلا في صورتين :

إحداهما : أن يسجد لنقص ركعة فأكثر في صلاته ، فانه يأتى بالنقص ، ثم يسجد بعد السلام . ثانيتهما : أن يشك الإمام في شيء من صلاته ثم يبنى على غالب ظنه . فان الأفضل - في هذه الحالة أيضا - أن يسجد بعد السلام ، ويكفيه لجميع سهوه سجدتان وإن تعدد موجب . وإذا اجتمع سجود قبلى وبعدى ، رجح القبلى .

وصفته : أن يكبر ثم يسجد سجدين كسجود الصلاة . فان كان السجود بعديا أتى بالتشهد قبل السلام ، وإذا كان قبليا لا يأتى بالتشهد .

مَبَاحِثُ سَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ

دليل مشروعيتها

ورد في الصحيحين أن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن ، فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ، ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعا لمكان جبهته » . وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد ، اعتزل الشيطان بيكي يقول ياويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فعصيت فلى النار » رواه مسلم . وقد أجمعت الأمة على أنها مشروعة عند قراءة مواضع مخصوصة من القرآن .

حكمها

أما حكمها ، فهو السنية . فتسن للقارئ المستمع (وهو فاصد السماع) بالشروط الآتية :

الحنفية

قالوا حكم سجود التلاوة الوجوب على القارئ والسماع ، فان لم يسجد احدهما عند موجه كان آثماً . تم إن ذلك الوجوب تارده يكون موسماً ، وتارة يكون مضيماً . فيكون موسماً إن حصل موجه خارج الصلاة ، فلا نأثم بتأخير السجود إلا آخر حياته إن مات ولم يسجد ، ولكن يكره تأخير تنزيها . ويكون الوجوب مضيماً إن حصل موجب السجود في الصلاة - بأن تلا آية السجدة وهو يصلي - فانه يجب عليه في هذه الحالة أن يؤديه فوراً (وقدر الفور بالأى يكون بين السجدة وبين تلاوة آيتها زمن يسع أكثر من قراءة ثلاث آيات) . فان مضى بينهما زمن يسع ذلك بطل الفور .

ثم إن آية السجدة إما أن تكون وسط السورة أو آخرها . فان كانت وسطها ، فالأفضل للمصلي أن يسجد لها عقب قراءتها وقبل إتمام السورة ، ثم يقوم فيختم السورة ويركع . فان لم يسجد وركع قبل انقطاع الفور السابق ، ونوى بالركوع السجدة أيضاً ، فانه يجوز له . كما يجوز له السجود للصلاة قبل انقطاع الفور المذكور ، ولو لم ينو به السجدة أيضاً . فان انقطع الفور ، فلا تسقط عنه لا بالركوع ولا بسجود الصلاة ، وعليه قضاؤها بسجدة خاصة ما دام في صلاته . فإذا خرج من الصلاة فلا يقضيها لفوات وقتها ، إلا إذا كان خروجه بالسلام ، ولم يأت بمناف للصلاة بعده ، فانه يقضيها عقب السلام ... أما إن كانت الآية آخر السورة ، فالأفضل أن يركع وينوى السجدة ضمن الركوع . فإذا سجد لها ولم يركع وعاد الى القيام ، فيندب أن يتلو آيات من السورة التي تليها ، ثم يركع ويتم الصلاة .

وقالوا - وتابعهم الشافعية في هذا - لا يشترط قصد ، بل يطلب من السامع السجود ولو لم يقصد السماع .

شُرُوطُ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ

وأما شروطها فمفصلة في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا يشترط لها ما يشترط للصلاة ... إلا التحريمه ونية تعين الوقت ، فانيهما لا يشترطان لها ، ولا يؤتى بالتحريمه فيها كما سيأتى في صفتها . ويشترط لوجوبها كذلك ما يشترط لوجوب الصلاة ، من الاسلام والبلوغ والعقل والظهاره من الحيض والنفساس ، فلا تجب على كافر وصبي ومجنون ، ولا على حائض أو نفساء ... لا فرق بين أن يكون أحدهم قارئاً أو سامعاً . أما من سمع من أحدهم ، فانه يجب عليه السجود إن كان أهلاً للوجوب أداء أو قضاء . فيجب على السكران والجنب لأنهما أهل للوجوب قضاء ، إلا إذا كان القارئ مجنوناً فانه لا تجب على من سمع منه ، ومثله الصبي غير المميز ... لأن صحة التلاوة يشترط لها التمييز . وكذا إذا سمع آية السجدة من غير آدمي - كأن يسمعه من البغاء أو من آلة حاكية (كالفونوغراف وما إليه) - فان هذا السماع لا يوجب السجود لعدم صحة التلاوة بفقد التمييز .

الحنابلة

قالوا يشترط لها - بالنسبة للقارئ والمستمع - ما يشترط لصحة الصلاة ، من طهارة الحدث ، واجتناب النجاسة ، واستقبال القبلة والنية ، وغير ذلك مما تقدم . ويزاد في المستمع شرطان :

الأول : أن يصلح القارئ للامامة له - ولو في صلاة النفل - فلو سمعها من امرأة لا يسن له السجود (وأولى إذا سمعها من غير آدمي كالآلة الحاكية والبيغاء) . نعم إذا سمعها من أمي أو زمن لا يصلحان لامامته ، فانه يسن أن يسجد للاستماع منهما .

الثاني : أن يسجد القارئ ، فإذا لم يسجد فلا يسن للمستمع . ولا يصح السجود أمام القارئ أو من يساره إذا كان يمينه خالياً . ويكره أن يقرأ الامام آية سجدة في صلاة سرية ، ولا يلزم المأموم متابعتها لو سجد لذلك ... بخلاف الجهرية فانه يلزم متابعتها فيها .

هذا ، وإذا كرر تلاوتها أو استماعها ، فإنه يسن له تكرار السجود بتكرار ذلك .

الملكبة

قالوا يشترط لها ، في القارئ والمستمع ، شروط صحة الصلاة ، من طهارة حدث وخبث واستقبال قبلة ، وستر عورة وغير ذلك مما تقدم . ويسجد بها القارئ ولو كان غير صالح للإمامة - كالفاسق والمرأة - ولو قصد بقراءته إسماع الناس حسن صوته . وكذلك يسجد بها في الصلاة إذا قرأ آيتها فيها ، ولو كانت صلاة فرض ، إلا أنه يكره تعمده قراءة آيتها في الفريضة ... هذا إذا كان المصلي إماما أو منفردا . أما المأموم فإنه يسجد تبعا لإمامه ، فلو لم يسجد فلا تبطل صلاته ، لأنها ليست جزءا من الصلاة . وإذا قرأها هو دون إمامه فلا يسجد . فلو سجد بطلت صلاته لمخالفة فعله فعل الإمام .

ويستثنى من الصلاة صلاة الجنائز ، فلا يسجد فيها . كما أنه إذا قرأ آية السجدة في خطبة جمعة أو غيرها ، لا يسجد . ولا تبطل صلاة الجنائز ولا الخطبة لو سجد . ويزاد في المستمع شروط ثلاثة :

أولا : أن يكون القارئ صالحا للإمامة في الفريضة - بأن يكون ذكرا بالغاً عاقلاً مسلماً متوضئاً - فلو كان القارئ امرأة أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً أو غير متوضئ ، فلا يسجد هو ولا المستمع ، كما لا يسجد السامع الذي لم يقصد الاستماع .

ثانياً : ألا يقصد القارئ إسماع الناس حسن صوته ، فإن كان ذلك فلا يسجد المستمع .

ثالثاً : أن يكون قصد السامع من السماع أن يتعلم من القارئ القراءة أو أحكامها ، من إظهار وإدغام ومد وقصر وغير ذلك ، أو الروايات - كرواية ورش أو غيره - أو يعلم القارئ ذلك .

ومتى استكملت شروط السامع فإنه يسجد بها ، ولو ترك القارئ السجود ، إلا في الصلاة فيتركها تبعا للإمام . وإذا كان القارئ غير متوضئ ، ترك آية السجود ويلاحظها بقلبه محافظة على نظام التلاوة . وكذا إذا كان الوقت ينهي فيه عن سجود التلاوة .

وإذا كرر المعلم أو المتعلم آية السجدة ، فيسن السجود لكل منهما عند قراءتها أول مرة فقط . وإذا جاوز القارئ محل السجود ييسر - كآية أو آيتين - طلب منه السجود ، ولا يعيد قراءة محله مرة أخرى . وإن جاوزه بكثير أعاد آية السجدة ،

وسجد ، ولو كان في صلاة فرض ، ولكن لا يسجد في الفرض إلا إذا لم ينحن للركوع . أما في النفل فإنه يأتي بآية السجدة في الركعة الثانية ، ويسجد إن لم يركع ، فإن ركع في الثانية فاتت السجدة .

الشافعية

قالوا يشترط للسجود شروط :

أولاً : أن تكون القراءة مشروعة ، فلو كانت محرمة - كقراءة الجنب - أو مكروهة - كقراءة المصلي في حال الركوع مثلاً - فلا يسن السجود للقارئ ولا للسامع .

ثانياً : أن تكون مقصودة ، فلو صدرت من ساه ونحوه - كالطير والآلة الحاكبة - فلا يشرع السجود .

ثالثاً : أن يكون المقروء كل آية السجدة ، فلو قرأ بعضها فلا سجود .

رابعاً : ألا تكون قراءة آية السجدة بدلا من قراءة الفاتحة لعجزه عنها ، وإلا فلا سجود .

خامساً : ألا يطول الفصل بين قراءة الآية والسجود ، وألا يعرض عنها . فإن طال وأعرض عنها ، فلا سجود ... والطول أن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة بين الطول والقصر . سادساً : أن تكون قراءة الآية من شخص واحد . فلو قرأ واحد بعض الآية وكملها شخص آخر ، فلا سجود .

سابعاً : يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة واستقبال وغير ذلك .

وهذه الشروط في جملتها عامة للمصلي وغيره . ويزاد في المصلي شرطان آخران :

أولاً : ألا يقصد بقراءة الآية السجود . فإن قصد ذلك وسجد ، بطلت صلاته إن سجد عامداً عالماً . ويستثنى من ذلك قراءة سورة « السجدة » في صبح يوم الجمعة فإنها سنة ، ويسن السجود حينئذ . فإن قرأ في صبح يوم الجمعة غير هذه السورة وسجد ، بطلت صلاته بالسجود إن كان عامداً عالماً . كما تبطل صبح يوم الخميس مثلاً لو قرأ فيها السورة المذكورة وسجد . ويجب على المأموم أن يسجد تبعا لإمامه حيث كان سجوده مشروعا . فإن ترك متابعة الإمام عمداً مع العلم ، بطلت صلاته .

ثانياً : أن يكون هو القارئ . فإن كان القارئ غيره وسجد ، فلا يسجد ... فإن سجد ، بطلت

الأرض للسجود ، وتكبيره راقعها . ولا يقرأ التشهد ولا يسلم ... والتكبيرتان مسنونتان . فلو وضع جبهته على الأرض دون تكبير ، صحت السجدة مع الكراهة ، فله ركن واحد : وهو وضع الجبهة على الأرض ، أو ما يقوم مقامه من الركوع أو السجود ، أو من الإيماء للمريض أو للمسافر الذي يصلى على الدابة في السفر ، وقد تقدم حكمه .

ويقول في سجوده : « سبحان ربى الأعلى » ثلاثا ، أو يقول ما شاء مما ورد نحو : « اللهم اكتب لى بها عندك أجرا ، وضع عنى بها وزرا ، واجعلها لى عندك ذخرا ، وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود » . ويستحب لمن تلاها جالسا أن يقف ويخبر لها ساجدا . ومن كرر آية سجدة في مجلس واحد ، سجد كذلك سجودا واحدا . فان اختلف المجلس ، فانه يكرر السجود .

الحنابلة

قالوا لها سببان : التلاوة والاستماع بالشروط المتقدمة . وبشرط الا يطول الفصل عرفا بينها وبين سببها . فان كان القارئ أو السامع محدثا ، ولا يقدر على استعمال الماء ، تيمم وسجد . أما إذا كان قادرا على استعمال الماء ، فان السجود يسقط عنه ، لانه لو توضأ يطول الفصل . هذا ولا يسجد المقتدى للتلاوة إلا متابعة لامامه .

وأما أركانها فتلاثة ، وهى : السجود ، والرفع منه ، والتسليمة الاولى . أما التسليمة الثانية فليست بواجبه . فليسجد بلا تكبيره احرام بل بتكبيرتين ، احدهما تكبيره وضع الجبهة ، والثانية تكبيره رفعها . ولا يشهد ... إلا أنه يندب له الجلوس إذا لم يكن فى الصلاة ليسلم جالسا . والتكبيرتان ليستا من أركانها ، بل هما واجبتان . ويدعو فى سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

المالكية

قالوا سببها : التلاوة ، والاستماع بشرط أن يقصده كما تقدم بيانه فى شروطها . وأما صفتها فهى سجدة واحدة بلا تكبير إحرام وبلا سلام ، بل يكبر للهوى لها وللرفع أستانانا فى كل منهما ، والقائم يهوى لها من قيام ، سواء كان فى صلاة أو غيرها ، ولا يجلس لياتى بها من جلوس . وإذا كان راكبا على الدابة نزل وسجدها على الأرض ... إلا إذا كان مسافرا أو توافرت فيه شروط صلاة

صلاته إذا كان عالما عامدا . ولا يسجدها مصلى الجنائز ، بخلاف الخطيب فيسن له السجود ، ويحرم على القوم السجود لما فيه من الاعراض عن الخطبة .

أسبابها وصفتها ومبطلاتها

وأما أسباب سجدة التلاوة وصفتها فموضحة فى المذاهب . ويطلبها كل ما يبطل الصلاة .

الحنفية

قالوا أسباب سجود التلاوة ثلاثة أمور : الأول : التلاوة ، فتجب على التالى ولو لم يسمع نفسه - كان أصم - لا فرق بين أن يكون خارج الصلاة أو فيها ، إماما كان أو منفردا . أما المأموم فلا تجب عليه بتلاوته ، لانه ممنوع من القراءة خلف إمامه ، فلا تعتبر تلاوته موجبا لها . وإذا تلا الخطيب يوم الجمعة أو العيدين آية سجدة ، وجبت عليه وعلى من سمعه ، فينزل من فوق المنبر ، ثم يسجد ، ويسجد الناس معه . ولكن يكره له أن يأتى بآية السجدة وهو على المنبر . أما الاتيان بها وهو فى الصلاة ، فانه لا يكره إذا أدى السجدة ضمن الركوع أو السجود . بخلاف ما إذا أتى بها وحدها فانه يكره لما فيه من التهويش على المصلين .

الثانى : سماع آية سجدة من غيره . والسامع إما أن يكون فى الصلاة أو لا ، وكذا المسموع منه ... فان كان السامع فى الصلاة - وكان منفردا أو إماما - فانه يجب عليه فعلها خارج الصلاة ، إلا إذا سمعها من مأموم - على الصحيح - فانه لا تجب عليه السجدة . أما إذا كان السامع مأموما : فان سمعها من غير إمامه ، فحكمه كذلك . وإن سمعها من إمامه ، فان كان مدركا للصلاة ، وجبت عليه متابعتها فى سجوده . وإن كان مسبوقا : فان أدرك الإمام قبل سجوده للتلاوة تابعة أيضا ، وإن أدركه بعد سجود التلاوة فى الركعة التى تلا فيها الآية لم يسجد أصلا ، وإن أدركه فى الركعة التى بعدها سجد بعد الصلاة .

الثالث : الاقتداء ، فلو تلاها الإمام ، وجبت على المقتدى وإن لم يسمعها .

وأما صفة السجود : فهى أن يسجد سجدة واحدة بين تكبيرتين : تكبيره وضع جبهته على

الحج : أولاها آخرها « ان الله يفعل ما يشاء » في آخر الربع الأول منها ، وثانيها آخر السورة « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا » الى قوله تعالى « لعلكم تفلحون » .

المالكية والحنفية

لم يعدوا آية آخر الحج من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة .

وآية الفرقان وهي « وادا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا » . وآية النمل وهي « ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون . الله لا اله الا هو رب العرش العظيم » . وآية سورة السجدة وهي « انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا » الى قوله تعالى « وهم لا يستكبرون » . وآية سورة فصلت وهي « لاتسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون » . وآية النجم وهي « أفمن هذا الحديث تعجبون . وتضحكون ولا تبكون . وأنتم سامدون . فاسجدوا لله واعبدوا » . وآية سورة الانشقاق وهي قوله تعالى : « واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون » . وآية اقرأ وهي « كلا لا تطعه واسجد واقترب » .

المالكية

قالوا إن آية النجم وآية الانشقاق وآية اقرا ، ليست من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة .

وأما آية « ص » ، وهي « وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب » فليست من مواضع سجود التلاوة .

الحنفية والمالكية

قالوا إنها من مواضع سجود التلاوة . إلا أن المالكية قالوا إن السجود عند قوله تعالى : « وأناب » والحنفية قالوا الاولى ان يسجد عند قوله تعالى :

النفل على الدابة ، فانه يسجد عليها بالايماء . ويندب ان يدعو في سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

الشافعية

قالوا سببها : التلاوة والسمع بالشروط المتقدمة . ولها ركنان :

أحدهما : النية ، وذلك لغير المأموم . أما المأموم فيكفيه نية الإمام ، لأن سجوده تابع لسجوده . ثانيهما : سجدة واحدة كسجدة الصلاة .

وهذان الركنان بالنسبة للمصلي وغيره . ويزاد لغير المصلي ثلاثة أركان : تكبيرة الاحرام . الجلوس بعد السجدة . السلام . . . ويجب على المصلي ان يقتصر على النية بالقلب ، فلو تلفظ بها بطلت صلاته . أما غير المصلي فيسن له التلفظ . ويشترط لغير المصلي ان يقارن بين النية وتكبيرة الاحرام . ويسن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، والتكبير للهوى للسجود والرفع منه والدعاء فيه كالتسليم الثانية . ويسن أن يدعو بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

ويقوم مقام سجود التلاوة ما يقوم مقام تحية المسجد . فمن لم يرد فعل سجدة التلاوة ، قرأ سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، أربع مرات ، فان ذلك يجزئه عن سجدة التلاوة ولو كان منطهرا .

المَوَاضِعُ الَّتِي تُطَلَّبُ فِيهَا سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ

تطلب في أربعة عشر موضعا ، وهي : آخر آية في الأعراف « ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون » . وآية الرعد « ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال » . وآية النحل « ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون . يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون » . وآية الاسراء التي آخرها « ويزيدهم خشوعا » . وآية مريم التي آخرها « خروا سجدا وبكيا » . وآيتان في سورة

بالحساب والسنة والاجماع . قال تعالى : « واذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتهم أن يقتنكم الذين كفروا » .

وقال يعلى بن أمية : قلت لعمر : ما لنا قصر وقد أمنا ؟ فقال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته » رواه مسلم . وقال ابن عمر رضى الله عنه صحبت النبي صلى الله عليه وسلم : « فكان لا يزيد فى السفر على ركعتين ، وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك » متفق عليه .

وروى ابن أبى شيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان خيار أمتي من شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، والذين اذا استحسنوا استبشروا ، واذا أساءوا استغفروا ، واذا سافروا قصرُوا » . وقد ثبت أنه ، صلى الله عليه وسلم ، صلى اماما بأهل مكة بعد الهجرة صلاة رباعية فسلم على رأس ركعتين ، ثم التفت الى القوم فقال : « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » .

فدلت الآية الكريمة المتقدمة على مشروعية القصر فى حالة الخوف ، ودل ما بعدها من الأحاديث على مشروعيته مطلقا فى حالتى الخوف والأمن . وقد أجمعت الأئمة على مشروعيته .

حُكْمُ قَصْرِ الصَّلَاةِ

فى حكم قصر الصلاة اختلاف فى المذاهب على النحو التالى :

الحنفية

قالوا إن قصر الصلاة واجب على المسافر . ولا يجوز له الإتمام لقوله صلى الله عليه وسلم « فرضت الصلاة ركعتين ، ركعتين . فأقرت صلاة السفر ، وزيد فى صلاة الحضر » . فاذا أتم صلاته ، أتم لتأخير السلام عن نهاية القعود المفروض - وهو القعود الأول فى هذه الحالة - ويعتبر متنفلا

« وحسن ما ب » . ومن هذا يتضح أن عدد مواضع سجدة التلاوة عند الحنفية أربعة عشر موضعا بنقص آية آخر الحج وزيادة آية « ص » . وعند المالكية أحد عشر موضعا بنقص آية النجم والانشقاق وسورة اقرأ ، وزيادة آية « ص » .

والسجود يكون عند آخر كل آية من آياتها المتقدمة .

الحنفية

قالوا إن السجود فى آية سورة فصلت عند قوله تعالى : « وهم لا يسأمون » .

سَجْدَةُ الشُّكْرِ

هى سجدة واحدة كسجود التلاوة تستحب عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة ، ولا تكون الا خارج الصلاة . فلو أتى بها فى الصلاة بطلت صلاته ، ولو نواها ضمن ركوع الصلاة وسجودها لم تجزه .

المالكية

قالوا سجدة الشكر مكروهة ، وإنما المستحب عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة صلاة ركعتين كما تقدم .

الحنفية

قالوا سجدة الشكر مستحبة (على المفتى به) . وإذا نواها ضمن ركوع الصلاة أو سجودها اجزأته . ويكره الاتيان بها عقب الصلاة لئلا يتوهم العامة انها سنة أو واجبة

حُثُّ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ دليلها

تقصر الصلاة الرباعية - وهى الظهر والعصر والعشاء - فى السفر الى ركعتين ، سواء أكان فى حالة الخوف أم فى حالة الأمن . وقد شرع القصر فى السنة الرابعة من الهجرة ، وثبت مشروعيتها

الأول ومشى الى الزوال ، وبلغ المرحلة ونزل وبات فيها ، ثم بكر في اليوم الثاني وفعل ذلك ، ثم فعل ذلك في اليوم الثالث أيضا ... فقد قطع مسافة القصر . ولا عبرة بتقديرها بالفراسخ على المعتمد . ولا يصح القصر في أقل من هذه المسافة .

ولا يضر نقصان المسافة عن المقدار المبين بشيء قليل كميل أو ميلين . ولا يشترط أن يقطع هذه المسافة في المدة المذكورة (يوم وليلة) ، فلو قطعها في أقل منها — ولو في لحظة — صح القصر .

المالكية

قالوا إن نقصت المسافة عن القدر المبين بثمانية أميال وقصر الصلاة ، صحت صلاته ولا إعادة عليه على المشهور . ويستثنى من اشتراط المسافة أهل مكة ومنى ومزدلفة والمحصب إذا خرجوا في موسم الحج للوقوف بعرفة ، فإنه يسن لهم القصر في حال ذهابهم ، وكذا في حال إربابهم إذا بقى عليهم عمل من أعمال الحج التي تؤدي في غير وطنهم ، وإلا اتموا .

ومن شروط صحة القصر ، أن ينوى السفر . ويشترط لنية السفر أمران :

أحدهما : أن ينوى قطع تلك المسافة بتمامها من أول سفره . فلو خرج هائما على وجهه لا يدرى أين يتوجه ، لا يقصر ولو طاف الأرض كلها ، لأنه لم يتصد قطع المسافة . وكذلك لا يقصر إذا نوى قطع المسافة ، ولكنه نوى الإقامة في أثنائها مدة قاطعة لحكم السفر ... وسيأتى بيانها .

الحنفية

قالوا نية إقامة المدة القاطعة لحكم السفر لا تبطل حكم القصر إلا إذا أقام بالفعل . فلو سافر من القاهرة مثلا ، ناويا الإقامة بأسبوع مدة خمسة عشر يوما فأكثر ، يجب عليه القصر في طريقه إلى أن يقيم .

ثانيهما : الاستقلال بالرأى ، فلا تعتبر نية التابع بدون نية متبوعه : كالزوجة مع زوجها ، والجندي مع أميره ، والخادم مع سيده . فلو نوت الزوجة

بالركعتين الأخيرتين ، لأن الفرض إنما هو الركعتان الأوليان . ولذا تبطل صلاته إن ترك القعود الأول في هذه الصورة ، لأنه ترك فرضا من فرائض الصلاة .

المالكية

قالوا القصر سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة . فإذا لم يجد المسافر مسافرا يقتدى به ، صلى منفردا محافظة على القصر . ويكره أن يقتدى بالقيم ، لأنه لو اقتدى به لزمه الاتمام فتفوت سنة القصر المؤكدة .

الشافعية

قالوا القصر جائز ، وهو أفضل من الاتمام إن بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره ، فإن كان السفر أقل من ثلاث فالاتمام أفضل . وكذا لو كان ثلاثا فأكثر ، وكان المسافر ملاحا (وهو من له دخل في تسيير السفينة) ، فإن الاتمام له أفضل ، لخلاف الإمام أحمد وقوله بعدم جواز القصر له . وقد يجب القصر فيما إذا أخر المسافر الصلاة الى آخر الوقت ، بحيث لا يسع الوقت الباقي منه الصلاة إلا مقصورة ، لأنه لو اتم لم يخرج بعض الصلاة عن وقتها مع تمكنه من إيقاعها بتمامها في الوقت .

الحنابلة

قالوا القصر جائز ، وهو أفضل من الاتمام ، ولا يكره الاتمام .

شُرُوطُ صَحَّةِ الْقَصْرِ

وأما شروط صحة القصر فمنها أن يكون السفر مسافة تبلغ ستة عشر فرسخا ذهابا فقط (الفرسخ ثلاثة أميال ، والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد) . وهذه المسافة تساوي ثمانين كيلو مترا ونصف كيلو متر ومائة وأربعين مترا (مسيرة يوم وليلة بسير الأبل المحملة بالاثقال سيرا معتادا) .

الحنفية

قالوا المسافة مقدرة بالزمن ، وهو ثلاثة أيام من قصر أيام السنة . ويكفى أن يسافر في كل يوم منها من الصباح الى الزوال ، والمعتبر السير الوسيط أي سير الأبل ومشى الاقدام — فلو بكر في اليوم

فان كان السفر مكروها ففيه تفصيل المذاهب .
وأما اذا كان السفر مباحا ، ولكن وقعت فيه
المعصية ، فلا يمنع القصر .

الحنفية

قالوا يجب القصر في السفر المكروه أيضا كغيره .

الشافعية

قالوا يجوز القصر في السفر المكروه .

المالكية

قالوا يكره القصر في السفر المكروه .

الحنابلة

قالوا لا يجوز القصر في السفر المكروه ، ولو قصر
لا تنعقد صلاته كالسفر المحرم .

ومن الشروط : مجاوزة محل الإقامة ، على
تفصيل المذاهب .

الشافعية

قالوا لابد أن يصل إلى محل يعد فيه مسافرا عرفا .
وابتداء السفر لساكن الأبنية يحصل بمجاوزة سور
ختص بالمكان الذي سافر منه إذا كان ذلك السور
صوب الجهة التي يقصدها المسافر ، وإن كان داخله
أماكن خربة ومزارع ودور ، لأن كل هذا يعد من
ضمن المكان الذي سافر منه ، ولا عبارة بالخنديق
والقنطرة مع وجود السور . ومثل السور ما يقيمه
أهل القرى من الجسور ... فإن لم يوجد السور
المذكور ، وكان هناك قنطرة أو خندق ، فلا بد من
مجاوزته . فإن لم يوجد شيء من ذلك ، فالعبارة
بمجاوزة العمران وإن تخلله خراب .

ولا يشترط مجاوزة الخراب الذي في طرف
العمران إذا ذهب أصول حيطانه ، ولا مجاوزة
المزارع ولا البساتين ولو بنيت بها قصور أو دور
تسكن في بعض فصول السنة . ولا بد من مجاوزة
المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها . وإذا اتصل
بالبلد عرفا قرية أو قريتان مثلا ، فيشترط
مجاوزتهما إن لم يكن بينهما سور ، وإلا فالشرط
مجاوزة السور ... فإن لم تكونا متصلتين اكتفى
بمجاوزة قرية المسافر عرفا . أما القصور التي في
البساتين المتصلة بالبلد ، فإن كانت تسكن في كل
السنة ، فحكمها كالقريتين المذكورتين ، وإلا فلا كما
تقدم .

مسافة القصر دون زوجها ، لا يصح لها أن تقصر ،
وكذلك الجندی والخادم ونحوهما .

المالكية

لم ينصوا على هذا الشرط ، ولكن قواعد مذهبهم
لا تأباه . فان شرط النية عندهم أن تكون جازمة ،
ونية التابع معلقة على نية المتبوع ضرورة أنه تابع
له في سيره وعدمه ... فما لم ينو المتبوع قطع
المسافة بتمامها ، لا يتأني التابع أن يجزم النية
بذلك . فالمعتبر إذن نية المتبوع ، ونية التابع كالعدم
كما هو رأى غيرهم من أهل المذاهب الثلاثة .

الشافعية

زادوا حكما آخر . وذلك أن التابع إذا نوى أنه
متى تخلص من التبعية يرجع من سفره - كالجندی
إذا شطب اسمه ، والخادم إذا انفصل من الخدمة -
فلا يقصر في هذه الحالة حتى يقطع مسافة القصر ،
وهي المرحلتان ، فان فاتته صلاة حين بلوغه
المرحلتين ، قضاها مقصورة لأنها فائتة سفر .

ولا يشترط في نية السفر البلوغ . فلو نوى
الصبي مسافة القصر ، قصر الصلاة .

الحنفية

قالوا يشترط في نية السفر أن تكون من بالغ ،
فلا تصح نية الصبي . فشروط نية السفر عندهم
ثلاثة : نية قطع المسافة بتمامها من أول السفر ،
والاستقلال بالرأى ، والبلوغ .

ومن شرط صحة القصر أيضا : أن يكون السفر
مباحا ، فلو كان السفر حراما - كأن سافر لسرقة
مال أو لقطع طريق أو نحو ذلك - فلا يقصر ،
وإذا قصر لم تنعقد صلاته .

الحنفية

لم يشترطوا ذلك ، فيجب القصر على كل
مسافر - ولو كان السفر محرما - ويأثم بفعل
المحرم .

المالكية

قالوا إذا كان السفر محرما ، صح القصر مع
الائتم .

لا سكان فيها ، فلا يلزم مجاوزتها . ويشترط أيضا أن يجاوز ما حول المصر من المساكن ، وأن يجاوز القرى المتصلة بذلك ... بخلاف القرى المتصلة بالعناء فلا يشترط مجاوزتها . ولا يشترط أن تغيب البيوت عن بصره .

وإذا خرج من الأخية (الخيام) ، لا يكون مسافرا إلا إذا جاوزها ، سواء كانت متصلة أو متفرقة . أما إذا كان مقيما على ماء أو محتطب ، فانه يعتبر مسافرا إذا فارق الماء أو المحتطب - ما لم يكن المحتطب واسعا جدا أو النهر بعيد المنبع أو المصب - وإلا فالعبرة بمجاوزة العمران . ويشترط أيضا أن يجاوز الفناء المتصل بموضع إقامته ، وهو المكان المعد لمصالح السكان - كركض الدواب ، ودفن الموتى ، وإلقاء التراب - فان انفصل الفناء عن محل الإقامة بمزرعة أو بفناء قدر اربعمئة ذراع ، فانه لا يشترط مجاوزته . كما لا يشترط مجاوزة البساتين ، لأنها لا تعتبر من العمران وإن كانت متصلة بالبناء ، سواء سكنها أهل البلدة في كل السنة أو بعضها .

المالكية

قالوا المسافر إما أن يكون مسافرا من ابنة أو من خيام (وهو البدوى) أو من محل لا بناء به ولا خيام كساكن الجبل . فالمسافر من البلد لا يقصر إلا إذا جاوز بنيانها والفناء الذى حوالها والبساتين المسكونة بأهلها - ولو في بعض العمام - بشرط أن تكون متصلة بالبلد حقيقة أو حكما ، بأن كان ساكنوها ينتفعون بأهل البلد ... فان كانت غير مسكونة بالأهل في وقت من العمام ، فلا تشترط مجاوزتها كالمزارع . وكذا إذا كانت منفصلة عن البلد ولا ينتفع ساكنوها بأهلها ، فلا تشترط مجاوزتها .

ولا يشترط مجاوزة ثلاثة أميال من سور بلد الجمعة على المعتمد ، بل العبرة بمجاوزة البساتين المذكورة فقط ، ولو كان مسافرا من بلد تقام فيها الجمعة . ومثل البساتين القرية المتصلة بالبلد التى سافر منها إذا كان أهلها ينتفعون بأهل البلد ، فلا بد من مجاوزتها أيضا ... فالعزب المتجاورة ، متى كان بين سكانها ارتفاق ، فهي كبلد واحد ، فلا يقصر المسافر من عزبة منها حتى يجاوز الجميع .

وأما ساكن الخيام فلا يقصر إذا سافر حتى يجاوز جميع الخيام التى يجمع سكانها اسم قبيلة ودار واحدة أو اسم الدار فقط ، فان جمعهم اسم

وابتداء السفر لساكن الخيام يكون بمجاوزة تلك الخيام ومراققتها ، كمطرح الرماد وملعب الصبيان ومرابط الخيل . ولا بد أيضا من مجاوزة المهبط إن كان في ربوة ، ومجاوزة المصعد إن كان في منخفض . ولا بد أيضا من مجاوزة عرض الوادى إن سافر في عرضه ... وهذا إذا لم يخرج المهبط والمصعد والوادى عن الاعتدال . أما لو اتسع شيء منها جدا فيكتفى بمجاوزة الحلة ، وهى البيوت التى يجتمع أهلها للسمر ويستطيعون استعارة لوازمهم بعضهم من بعض .

أما المسافر الذى سكن غير الأبنية وغير الخيام ، فابتداء سفره يكون بمجاوزة محل رحله ومراقبته ... هذا إذا كان السفر برا . أما لو كان في البحر المتصل ببلدة - كالسويس وجدة - فابتداء سفره من أول تحرك السفينة للسفر . ولا عبء بالأسوار ، ولو وجدت بالبلدة ، على المعتمد . وإذا كانت السفينة تجرى محاذية للأبنية التى فى البلدة ، فلا يقصر حتى تجاوز تلك الأبنية .

الحنابلة

قالوا يقصر المسافر إذا فارق بيوت محل إقامته العامرة بما يعد مفارقة عرفا ، سواء كانت داخل السور أو خارجه ، وسواء اتصل بها بيوت خربة أو صحراء ، أما إذا اتصل بالبيوت الخربة بيوت عامرة ، فلا يقصر إلا إذا فارقهما معا . وكذا لا يقصر إذا اتصل بالخراب بساتين يسكنها أصحابها للرياسة في لصيف مثلا ، إلا إذا جاوز تلك البساتين . أما إذا كان من سكان الخيام أو من سكان القصور أو البساتين ، فلا يقصر حتى يفارق خيامه أو المكان الذى نسب إليه البساتين أو القصور عرفا . وكذا إذا كان من سكان عزب مصنوعة من أعواد الدرة ونحوها ، فانه لا يقصر حتى يفارق محل إقامة قومه .

الحنفية

قالوا من قصد سفر مسافة القصر المتقدم بيانه ، قصر الصلاة متى جاوز العمران من موضع إقامته ، سواء كان مقيما في المصر أو في غيره . فاذا خرج من المصر ، لا يقصر إلا إذا جاوز بيوته من الجهة التى خرج منها . وإن كان بازائه بيوت من جهة أخرى ، يلزم أن يجاوز كل البيوت - ولو كانت متفرقة - متى كان أصلها من المصر . فلو انفصلت عن المصر محلة كانت متصلة به قبل ذلك الانفصال ، لا يقصر إلا إذا جاوزها بشرط أن تكون عامرة . أما إذا كانت خربة

نوى السفر كان قرصنة ركعتين^{١٠}، وقد علمت أنه لا يلزمه في النية تعيين عدد الركعات كما تقدم^{١١}.

مَبَحَثُ مَا يَمْنَعُ الْقَصْرَ

ويمتنع القصر بأمر^{١٢}، منها أن ينوى الإقامة مدة مفصلة في المذاهب كما يلي^{١٣}:

الحنفية

قالوا يمتنع القصر إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوما متوالية كاملة^{١٤}. فلو نوى الإقامة أقل من ذلك - ولو بساعة - لا يكون مقيما^{١٥}. وإنما تمنع نية الإقامة القصر بشروط أربعة^{١٦}:

الأول: أن يترك السير بالفعل^{١٧}. فلو نوى الإقامة وهو يسير لا يكون مقيما^{١٨}، ويجب عليه القصر^{١٩}.
الثاني: أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه صالحا لها^{٢٠}. فلو نوى الإقامة في صحراء ليس فيها سكان^{٢١}، أو في جزيرة خربة أو في بحر^{٢٢}، لم تمنع نية القصر أيضا^{٢٣}.

الثالث: أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه واحدا^{٢٤}. فلو نوى الإقامة ببلدين لم يعين إحداهما^{٢٥}، لم تصح نيته أيضا^{٢٦}.

الرابع: أن يكون مستقلا بالرأى^{٢٧}. فلو نوى التابع الإقامة لا تصح نيته^{٢٨}، ولا يتم إلا إذا علم نية متبوعه كما تقدم^{٢٩}.

ومن نوى السفر مسافة ثلاثة أيام ثم رجع قبل إتمامها^{٣٠}، وجب عليه إتمام الصلاة بمجرد عزمه على الرجوع^{٣١}. وكذا إذا نوى الإقامة قبل إتمامها^{٣٢}، فإنه يجب عليه الإتمام في الموضع الذي وصل إليه وإن لم يكن صالحا للإقامة فيه كما يأتي^{٣٣}. ومن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوما أو أقام بمحل ولم ينو الإقامة أصلا^{٣٤}، يعتبر مسافرا يجب عليه القصر ولو بقى على ذلك عدة سنين^{٣٥}... إلا إذا كان منتظرا قافلة مثلا^{٣٦}، وعلم أنها لا تحضر إلا بعد خمسة عشر يوما^{٣٧}، فإنه يعتبر ناويا الإقامة^{٣٨}، ويجب عليه إتمام الصلاة في هذه الحالة^{٣٩}.

الحنابلة

قالوا يمتنع القصر لو نوى المسافر إقامة مطلقة ولو في مكان غير صالح للإقامة فيه^{٤٠}، أو نوى الإقامة

القبيلة فقط أو لم يجتمعوا في قبيلة ولا دار^{٤١}، فإن كان بينهما ارتفاق فلا بد من مجاوزة الكل^{٤٢}، وإلا كفى أن يجاوز المسافر خيمته فقط^{٤٣}. وأما المسافر من محل خال عن الخيام والبناء^{٤٤}، فإنه يقصر متى انفصل عن محله^{٤٥}.

ومن شروط صحة القصر: ألا يقتدى بمقيم أو مسافر يتم الصلاة^{٤٦}. فإن فعل ذلك^{٤٧}، وجب عليه الاتمام ولو دخل معه في التشهد الأخير^{٤٨}.

الحنفية

قالوا لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم إلا في الوقت^{٤٩}، وعليه الاتمام حينئذ^{٥٠}، لأن فرضه يتغير عند ذلك من اثنتين لأربع^{٥١}. أما إذا خرج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم^{٥٢}، لأن فرضه - بعد خروج الوقت - لا يتغير إلى أربع^{٥٣}، لأنه استقر في ذمته ركعتين فقط^{٥٤}. فلو اقتدى به بطلت صلاته^{٥٥}، لأن القعدة الأولى حينئذ في حق المسافر المقتدى فرض^{٥٦}، وهي في حق إمامه المقيم ليست كذلك^{٥٧}. والواجب أن يكون الإمام أقوى حالا من المأموم في الوقت وبعده^{٥٨}. أما اقتداء المقيم بالمسافر فيصح مطلقا^{٥٩}.

المالكية

قالوا إذا لم يدرك المسافر مع الإمام المقيم ركعة كاملة فلا يجب عليه الاتمام^{٦٠}، بل يقصر لأن المأمومية لا تتحقق إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام^{٦١}.

ومنها: أن ينوى القصر عند كل صلاة تقصر على التفصيل المتقدم في مبحث النية^{٦٢}.

المالكية

قالوا تكفى نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر^{٦٣}، ولا يلزم تجديدها فيما بعدها من الصلوات^{٦٤}، فهي كنية الصوم أول ليلة من رمضان فإنها تكفى لباقي الشهر^{٦٥}.

الحنفية

قالوا إنه يلزمه نية السفر قبل الصلاة^{٦٦}، ومتى

مدة يجب عليه قضاها أكثر من عشرين صلاة ، وكذا إذا نوى الإقامة لحاجة يظن أنها لا تنقضي إلا في أربعة أيام ... ويوم الدخول ويوم الخروج يحسبان من المدة .

ومن أقام في أثناء سفره لحاجة بلا نية إقامة ، ولا يدرى متى تنقضي ، فله القصر ولو أقام سنين ، سواء غلب على ظنه كثرة مدة الإقامة أو قلتها ، بعد أن يحتمل انقضاؤها في مدة لا ينقطع حكم السفر بها . وإذا رجع إلى المحل الذي سافر منه قبل قطع المسافة ، فلا يقصر في عودته .

المالكية

قالوا يقطع حكم السفر ، ويمنع القصر ، نية إقامة أربعة أيام بشرطين :

أحدهما : أن تكون تامة لا يحتسب منها يوم الدخول إن دخل بعد طلوع الفجر ، ولا يوم الخروج إن خرج في أثناؤه .

وثانيهما : وجوب عشرين صلاة على الشخص في هذه الإقامة . فلو أقام أربعة أيام تامة ، وخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع ، وكان ناويا ذلك بل الإقامة ، فإنه يقصر حال إقامته لعدم وجوب عشرين صلاة . وكذا إذا دخل عند الزوال ، وكان ينوي الارتحال بعد ثلاثة أيام وبعض الرابع - غير يوم الدخول - فإنه يقصر لعدم تمام الأيام الأربعة .

ثم إن نية الإقامة إما أن تكون في ابتداء السير ، وإما أن تكون في أثناؤه ... فإن كانت في ابتداء السير ، فلا خلل إما أن تكون المسافة بين محل النية ومحل الإقامة مسافة قصر ، أم لا . فإن كانت مسافة قصر ، قصر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ، وإلا أتم من حين النية . أما إن كانت النية في أثناء سفره ، فإنه يقصر حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ولو كانت المسافة بينهما دون مسافة القصر على المعتمد .

ولا يشترط في محل الإقامة المنسوية أن يكون صالحا للإقامة فيه . فلو نوى الإقامة المذكورة بمحل / ممران به ، فلا يقصر بمجرد دخوله على ما تقدم .

ومثل نية الإقامة أن يعلم بالعادة أن مثله يقيم في جهة أربعة أيام فأكثر ، فإنه يتم وإن لم ينو الإقامة . أما إن أراد أن يخالف العادة ، ونوى إلا

يقيم فيها الأيام الأربعة المعتادة ، فإنه لا ينقطع حكم سفره . ويستثنى من نية الإقامة نية العسكر بمحل خوف فإنها لا تقطع حكم السفر . أما إذا أقام بمحل في أثناء سفره دون أن ينو الإقامة ، فإن إقامته به لا تمنع القصر ولو أقام مدة طويلة ... بخلاف ما إذا أقام بدون نية في محل ينتهي إليه سفره ، فإن هذه الإقامة تمنع من القصر ، إلا إذا علم أو ظن أنه يخرج منه قبل المدة القاطعة للسفر .

ومن رجع بعد الشروع في السفر إلى المحل الذي سافر منه - سواء كان وطنيا أو محل إقامة - اعتبر الرجوع في حقه سفرا مستقلا . فإن كان مسافة قصر ، قصر وإلا فلا ، ولو لم يكن ناويا الإقامة في ذلك المحل ، وسواء كان رجوعه لحاجة نسيها أو لا .

الشافعية

قالوا يمتنع القصر إذا نوى الإقامة أربعة أيام تامة غير يومى الدخول والخروج . فإذا نوى أقل من أربعة أيام أو لم ينو شيئا ، فله أن يقصر حتى يقيم أربعة أيام بالفعل ... هذا إذا لم تكن له حاجة في البقاء . أما إذا كانت له حاجة وجزم بأنها لا تقضى في أربعة أيام ، فإن سفره ينتهي بمجرد المكث والاستقرار ، سواء نوى الإقامة بعد الوصول له أو لا . فإن توقع قضاءها من وقت لآخر - بحيث لا يجزم بأنه يقيم أربعة أيام - فله القصر إلى ثمانية عشر يوما .

ومما يمنع القصر : العودة إلى المكان الذي يباح له القصر عنده حين ابتداء سفره ، سواء كان ذلك المكان وطنيا أو لا . ومثل العودة بالفعل بنية العودة . وفي ذلك كله تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا إذا عاد المسافر إلى المكان الذي خرج منه ، فإن كان ذلك قبل أن يقطع مقدار مسافة القصر ، يبطل سفره . وكذلك يبطل بمجرد نية العودة وإن لم يعد ، ويجب عليه في الحالتين إتمام الصلاة . أما إذا عاد بعد قطع مسافة القصر ، فإنه لا يتم إلا إذا عاد بالفعل ، فلا يبطل القصر بمجرد نية العودة ولا بالشروع فيها .

ثم إن الوطن عندهم ينقسم قسمين . وطن أصلى

فاكثر ، ثم نوى السفر بعد ذلك الى مكان آخر ، بطل وطن الإقامة بإنشاء السفر منه . فلو عاد اليه - ولو لحاجة - لا يتم لبطلان كونه وطن إقامة له بإنشاء السفر منه .

أما إنشاء السفر من غيره ، فإنه لا يبطله إلا بشرطين :

أحدهما : ألا يمر المسافر في طريقه على وطن إقامته ، فإذا مر عليه لم يبطل كونه وطن إقامته .
ثانيهما : أن يكون بين المكان الذي أنشأ منه السفر وبين وطن الإقامة مسافة القصر ، فلو كان أقل من ذلك لا يبطل كونه وطن إقامة .

مثلا إذا خرج تاجران أحدهما من أسبوط والآخر من جرجا ، وأقام الأول بالقاهرة خمسة عشر يوما ناويا ، وأقام الثاني بكفر الزيات كذلك . فصارت القاهرة وطن إقامة للأول ، وكفر الزيات وطن إقامة للثاني - وبين القاهرة وكفر الزيات مسافة القصر - فإذا قام كل منهما الى بنها ، ففي هذه الحالة يتمان ... لأن بين القاهرة وبنها دون مسافة القصر ، وكذلك من كفر الزيات الى بنها . فإذا أقاما بينهما خمسة عشر يوما ، بطل وطن الإقامة لهما بالقاهرة وكفر الزيات ، لأن وطن الإقامة يبطل بمثله كما تقدم ، وصارت بنها وطن إقامة لهما .

فإذا قاما من بنها الى كفر الزيات بقصد إنشاء السفر من كفر الزيات الى القاهرة ، فأقاما بكفر الزيات يوما ، ثم قاما الى القاهرة ، فانهما يتمان في كفر الزيات ... لأن المسافة دون مسافة القصر . وكذلك يتمان في طريقهما الى القاهرة إذا مرا على بنها ، لأنه وإن كان بين كفر الزيات وبين القاهرة مسافة القصر ، إلا انهما لم يورهما في سفرهما على بنها ، لم يبطل كونها وطن إقامة لهما ... لأن وطن الإقامة لا يبطل بإنشاء السفر من غيره - وهو كفر الزيات - ما دام المسافر يمر عليه ، وما دامت المسافة بينه وبين المكان الذي أنشأ السفر منه دون مسافة القصر .

المالكية

قالوا إذا سافر من بلد قاصدا قطع مسافة القصر ثم رجع الى تلك البلدة ، فتلك البلدة إما أن تكون بلدته الأصلية - وهى التى نشأ فيها وإليها ينتسب - وإما أن تكون بلدة أخرى ويريد أن يقيم بها دائما ، وإما أن تكون محلا أقام فيه المدة القاطعة لحكم السفر بنية . فإذا رجع الى بلدته الأصلية

وهو الذى ولد فيه الإنسان ، أو له فيه زوج في عصمته ، أو قصد أن يرتزق فيه وإن لم يولد به ولم يكن له به زوج . ووطن إقامة ، وهو المكان الصالح للإقامة فيه مدة خمسة عشر يوما فاكثر إذا نوى الإقامة .

ثم إن الوطن الأصلي لا يبطل إلا بمثله ... فإذا ولد شخص بأسبوط مثلا ، كانت له وطنا أصليا . فان خرج منها الى القاهرة ، وتزوج بها أو مكث فيها بقصد الاستقرار والتميش ، كانت له وطنا أصليا كذلك . فإذا سافر من القاهرة إلى أسبوط التى ولد بها ، وجب عليه قصر الصلاة فيها ما لم ينو المدة التى تقطع القصر ... لأن أسبوط - وإن كانت وطنا أصليا له - إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة .

ولا يشترط في بطلان أحدهما بالآخر أن يكون بينهما مسافة القصر . فلو ولد في الواسطى مثلا ، ثم انتقل الى القاهرة قاصدا الاستقرار فيها أو تزوج فيها ، ثم سافر إلى أسبوط ومر في طريقه على الواسطى أو دخل فيها ، فإنه يقصر ... لأنها وإن كانت وطنا أصليا إلا أنه بطل بمثله ، وهو القاهرة ، وإن لم يكن بينهما مسافة القصر . فلا يبطل الوطن الأصلي بوطن الإقامة . فلو سافر من محل ولادته أو بلدة زوجه أو محل ارتزاقه إلى جهة ليست كذلك ، وأقام بها خمسة عشر يوما ، ثم عاد إلى المحل الذى خرج منه ، فإنه يجب عليه الإتمام وإن لم ينو الإقامة ... لأن وطن الإقامة لا يبطل الوطن الأصلي .

أما وطن الإقامة فإنه يبطل بثلاثة أمور :

أحدها : الوطن الأصلي . فإذا أقام شخص بمكة مثلا خمسة عشر يوما ، ثم سافر منها الى منى فتزوج بها ، ثم رجع الى مكة ، فإنه يتم الصلاة لبطلان وطن الإقامة - وهو مكة - بالوطن الأصلي ، وهو منى .

ثانيها : يبطل بمثله . فلو سافر مسافة قصر إلى مكان صالح للإقامة ، وأقام به خمسة عشر يوما ناويا ، ثم ارتحل عنه إلى مكان آخر وأقام به كذلك ، ثم عاد إلى المكان الأول ، وجب عليه قصر الصلاة إن لم ينو الإقامة به خمسة عشر يوما ... لأن وطن الإقامة الأول بطل بوطن الإقامة الثانى . ولا يشترط في بطلان وطن الإقامة بمثله أن يكون بينهما مسافة قصر كما تقدم في الوطن الأصلي .

ثالثها : إنشاء السفر من وطن الإقامة . فلو أقام المسافر سفر قصر بمكان صالح خمسة عشر يوما

فلا ينقطع حكم السفر إلا بأحد أمرين : إقامة المدة المذكورة بالفعل ، أو نيتها بعد الوصول .

وإن كان رجوعه لحاجة . فإن جزم بأنها لا تقضى في أربعة أيام ، انقطع سفره بمجرد الاستقرار في البلدة والمكث فيها ، وإن لم ينو الإقامة . أما إذا علم أنها تقضى فيها فلا ينقطع سفره ، وله القصر ما دام في هذه البلدة ... هذا إذا لم يتوقع قضاء الحاجة كل وقت ، فإن توقع قضاءها كذلك ، فله القصر مدة ثمانية عشر يوما كاملة .

ومثل الرجوع الى الوطن نيته ، فينتهي السفر بمجرد النية بشرط أن ينو وهو ماكث غير سائر . وأما نية الرجوع إلى غير وطنه فينتهي سفره بها إذا كان الرجوع لغير حاجة . فإن كان الرجوع المنوي لحاجة ، فلا ينقطع سفره بذلك . ومثل نية الرجوع التردد فيه .

الحنابلة

قالوا إذا رجع لوطنه الذي ابتداء السفر منه أولا أو نوى الرجوع إليه . فإن كانت المسافة دون مسافة القصر ، وجب عليه الاتمام بمجرد ذلك حتى يفارق وطنه ثانيا ، أو يعدل عن نية الرجوع . ولا يلزمه إعادة ما قصره من الصلوات قبل أن يرجع أو ينو الرجوع . ولا فرق في كل ذلك بين أن يكون رجوعه لحاجة أو للمدول عن السفر بالمرّة .

وإن كانت المسافة بين وطنه وبين المحل الذي نوى الرجوع فيه قدر مسافة القصر ، قصر في حال رجوعه ، لأنه سفر طويل فيقصر فيه . وإذا مر المسافر بوطنه ، أتم ولو لم يكن له به حاجة سوى المرور عليه لكونه طريقه . وكذا إذا مر ببلدة تزوج فيها - وإن لم تكن وطنه له - فإنه يتم حتى يفارق تلك البلد

الجمع بين الصلاتين تقدما وتأخيرا

يجمع بين الظهر والعصر تقدما في وقت الأولى ، وتأخيرا في وقت الثانية ، وبين المغرب والعشاء كذلك . وفي هذا تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

أو البادة التي نوى الإقامة فيها على التأيد ، فإنه يتم بمجرد دخولها ، ولو لم ينو بها الإقامة القاطعة ، إلا إذا خرج منها أولا رافضا لسكنائها ، فإن دخوله فيها لا يمنع القصر إلا إذا نوى إقامة بها قاطعة أو كان له بها زوجة بنى بها . وإذا رجع الى محل الإقامة ، فدخوله فيه لا يمنع القصر إلا إذا نوى إقامة المدة المذكورة ... هذا هو الحكم في حال وجوده بالبلدة التي خرج منها .

وأما في حال رجوعه وسيره الى هذه البلدة فينظر للمسافة : فإن كانت مسافة الرجوع مسافة قصر ، قصر وإلا فلا . وإن كانت مسافة الرجوع أقل من مسافة القصر ، فقد بطل السفر ، وأتم الصلاة في حال رجوعه وحال وجوده بالبلد مطلقا ، ولو كانت غير بلدته الأصلية وغير محل الإقامة على التأيد . وأما إذا كانت بلدته الأصلية ، أو البلدة التي نوى الإقامة فيها على الدوام في أثناء طريقه ، ثم دخلها ، فإن مجرد دخوله يقطع حكم السفر . ومثل ذلك بلدة الزوجة التي بنى بها وكانت غير ناشز : فمجرد دخولها يقطع حكم السفر أيضا . فإن نوى في أثناء سيره دخول ما ذكر نظر الى المسافة بين محل النية والبلدة المذكورة (وهي بلدته الأصلية أو بلدة الإقامة على الدوام أو بلدة الزوجة) فإن كانت مسافة قصر ، قصر في حال سيره اليها وإلا فلا . واعتمد بعضهم القصر مطلقا . ومجرد المرور لا يمنع حكم القصر ، كما أن دخول بلدة الزوجة التي لم يدخل بها أو كانت ناشزا لا يمنعه .

الشافعية

قالوا الوطن هو المحل الذي يقيم فيه المرء على الدوام صيفا وشتاء ، وغيره ما ليس كذلك . فإذا رجع الى وطنه بعد أن سافر منه ، انتهى سفره بمجرد وصوله اليه - سواء رجع اليه لحاجة أو لا . وسواء نوى إقامة أربعة أيام به أو لا - ويقصر في حال رجوعه حتى يصل .

وإن رجع إلى غير وطنه ، فاما أن يكون رجوعه لغير حاجة أو لا . فإن كان رجوعه لغير حاجة فلا ينتهي سفره إلا بنية إقامة المدة القاطعة قبل وصوله ، أو نية الإقامة مطلقا بشرط أن ينو وهو ماكث لا سائر ، مستقل لا تابع ، وحينئذ ينتهي سفره بمجرد الوصول . فإن لم ينو الإقامة المذكورة

المالكية

قالوا أسباب الجمع هي : السفر ، المرض ، والمطر ، والطين مع الظلمة في آخر الشهر ، ووجود الحاج بعرفة أو مزدلفة .

الأول : السفر ، والمراد به مطلق السفر سواء كان مسافة قصر أو لا . ويشترط أن يكون غير محرم ولا مكروه . فيجوز لمن يسافر سفرا مباحا أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطين : أحدهما : أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذي ينزل فيه المسافر للاستراحة .

ثانيهما : أن ينوي الارتحال قبل دخول وقت العصر والنزول للاستراحة مرة أخرى بعد غروب الشمس .

فإن نوى النزول قبل اصفرار الشمس ، صلى الظهر قبل أن يرتحل ، وآخر العصر وجوبا حتى ينزل ، لأنه ينزل في وقتها الاختياري فلا داعي لتقديمها . فإن قدمها مع الظهر صحت مع الاثم ، ونذب إعادتها في وقتها الاختياري بعد نزوله . وإن نوى النزول بعد الاصفرار وقبل الغروب ، صلى الظهر قبل أن يرتحل ، وخير في العصر : فإن شاء قدمها وإن شاء أخرها حتى ينزل ، لأنها واقعة في الوقت الضروري على كل حال ... لأنه إن قدمها صلاها في وقتها الضروري المقدم لأجل السفر ، وإن أخرها صلاها في وقتها الضروري المشروع .

وإن دخل وقت الظهر (وهو بزوال الشمس) وكان سائرا . فإن نوى النزول وقت اصفرار الشمس أو قبله ، جاز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر بعد نزوله . فإن نوى النزول بعد الغروب فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر ، ولا تأخير العصر حتى ينزل ، لأنه يؤدي إلى إخراج كل من الصلاتين من وقتها ، وإنما يجمع بينهما جمعا صوريا ، فيوقع الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري .

والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في جميع هذا التفصيل ، ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب - وهو غروب الشمس - ينزل منزلة الزوال بالنسبة للظهر ، وإن ثلث الليل الأول ينزل منزلة اصفرار الشمس بعد العصر ، وإن طلع الفجر بمشابة غروب الشمس فيما تقدم . فإذا دخل وقت المغرب وهو نازل . فإن نوى الارتحال ، قبل دخول وقت العشاء والنزول بعد طلوع الفجر ، جمع العشاء مع المغرب

جمع تقديم قبل ارتحاله . وإن نوى النزول قبل الثلث الأول آخر العشاء حتى ينزل . وإن نوى النزول بعد الثلث الأول من الليل ، صلى المغرب قبل ارتحاله وخير في العشاء ... وعلى هذا القياس .

والجمع للسفر جائز بمعنى خلاف الأولى ، فالأولى تركه . وإنما يجوز إذا كان مسافرا في البر ، فإن كان مسافرا في البحر فلا يجوز له ... لأن رخصة الجمع إنما ثبتت في سفر البر لا غير .

الثاني : المرض . فمن كان مريضا يشق عليه القيام لكل صلاة أو الوضوء كذلك ، كالملطون ، يجوز له الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمعا صوريا ، بأن يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري والعصر في أول وقتها الاختياري ، ويصلي المغرب قبيل مغيب الشفق والعشاء في أول مغيبه . وليس هذا جمعا حقيقيا لوقوع كل صلاة في وقتها ، وهو جائز من غير كراهة ، وتحصل لصاحبه فضيلة أول الوقت ... بخلاف غير المعذور ، فإنه وإن جاز له هذا الجمع الصوري ، ولكن تفوته فضيلة أول الوقت .

وأما الصحيح إذا خاف حصول دوخة تمنعه من أداء الصلاة على وجهها أو إغماء يمنعه من الصلاة عند دخول وقت الصلاة الثانية - كالعصر بالنسبة للظهر والعشاء بالنسبة للمغرب - فإنه يجوز له أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى . فإن قدمها ولم يقع ماخافه ، أعادها في الوقت ولو الضروري استحبابا .

الثالث والرابع : المطر ، والطين مع الظلمة . إذا وجد مطر غزير يحمل أواسط الناس على تغطية رؤوسهم ، أو وحل كبير - وهو ما يحمل أواسط الناس على خلع الحذاء - مع الظلمة ، جاز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم ، محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير مشقة ، فيذهب إلى المسجد عند وقت المغرب ، ويصليهما دفعة واحدة . وهذا الجمع جائز بمعنى خلاف الأولى ، وهو خاص بالمسجد فلا يجوز بالنازل .

وصفة هذا الجمع أن يؤذن للمغرب أولا بصوت مرتفع كالعادة ، ثم يؤخر صلاة المغرب ندبا بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ، ثم يصلي المغرب ، ثم يؤذن للعشاء ندبا في المسجد - لا على المنارة - لئلا يظن دخول وقت العشاء المعتاد ، ويكون الأذان بصوت منخفض ، ثم يصلي العشاء ولا يفصل بينهما

في النية أن تكون في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها ، فلا تكفى قبل التكبير ولا بعد السلام .

الثالث : الموالاة بين الصلاتين بحيث لا يطول الفصل بينهما بما يسع ركعتين بأخف ما يمكن ، فلا يصلى بينهما النافلة الرابعة . ويجوز الفصل بينهما بالأذان والاقامة والطهارة . فلو صلى الظهر وهو متيمم ، ثم أراد أن يجمع معه العصر ، فلا يضره أن يفصل بالتيمم الثاني للعصر ... إذ لا يجوز أن يجمع بين صلاتين بالتيمم كما تقدم .

الرابع : دوام السفر إلى أن يشرع في الصلاة الثانية بتكبيره الاحرام ولو انقطع سفره بعد ذلك في اثناها . أما إذا انقطع سفره قبل الشروع فيها فلا يصح الجمع لزوال السبب .

الخامس : بقاء وقت الصلاة الأولى يقينا إلى عقد الصلاة الثانية .

السادس : ظن صحة الصلاة الأولى . فلو كانت الصلاة الأولى جمعة في مكان تعسدت فيه لغير حاجة ، وشك في السبق والمعية ، لا يصح جمع العصر معها جمع تقديم . والأولى ترك الجمع لأنه مختلف في جوازه في المذاهب ، لكن يسن الجمع إذا كان الحاج مسافرا وكان بعرفة أو مزدلفة . فالأفضل للأول جمع العصر مع الظهر تقديم ، وللثاني جمع المغرب مع العشاء تأخيرا ، لاتفاق المذاهب على جواز الجمع فيهما .

واعلم أن الجمع قد يكون أيضا واجبا ومندوبا : فيجب إذا ضاق وقت الأولى عن الطهارة والصلاة أن يجمع تأخيرا ، ويندب للحاج المسافر على ما سبق بيانه . كما يندب إذا ترتب على الجمع كمال الصلاة ، كأن يصليها جماعة عند الجمع بدل صلاتها منفردا عند عدمه .

ويشترط لجمع الصلاة جمع تأخير في السفر شرطان :

الأول : نية التأخير في وقت الأولى ما دام لباقي منه يسع الصلاة تامة أو مقصورة . فان لم ينو التأخير ، أو نواه والباقي من الوقت لا يسعها ، فقد عصى وكانت قضاء إن لم يدرك منها ركعة في الوقت ، وإلا كانت أداء مع الحرمة .

الثاني : دوام السفر إلى تمام الصلاتين . فلو أقام قبل ذلك صارت الصلاة التي نوى تأخيرها

بنفل . وكذا يكره التنفل بين كل صلاتين مجموعتين فان تنفل فلا يمتنع الجمع . وكذا لا يتنفل بعد العشاء في جمع المطر ، ويؤخر صلاة الوتر حتى يغيب الشفق ، لأنها لا تصح إلا بعده .

ولا يجوز الجمع للمنفرد في المسجد إلا أن يكون إماما راتبا له منزل ينصرف إليه ، فانه يجمع وحده وينوى الجمع والامامة لأنه منزل منزلة الجماعة . ومن كان معتكفا بالمسجد جاز له الجمع تبعا لمن يجمع في المسجد إن وجد ، وإذا انقطع المطر بعد الشروع في الأولى جاز الجمع ، لا إن انقطع قبل الشروع .

الخامس : الوجود بعرفة . يسن للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة ، سواء كان من أهلها أو أهل غيرها من أماكن النسك - كمنى ومزدلفة - أو كان من أهل الآفاق . ويقصر من لم يكن من أهل عرفة للسنة ، وإن لم تكن المسافة مسافة قصر .

السادس : الوجود بمزدلفة . يسن للحاج ، بعد أن يدفع من عرفة ، أن يؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة فيصليها مع العشاء مجموعة جمع تأخير . وإنما يسن الجمع لمن وقف مع الإمام بعرفة ، وإلا صلى كل صلاة في وقتها . ويسن قصر العشاء لغير أهل المزدلفة ... لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج ، والقصر خاص بغير أهل المكان الذي فيه ، وهو عرفة ومزدلفة .

الشافعية

قالوا يجوز الجمع بين الصلاتين المذكورتين جمع تقديم أو تأخير للمسافر مسافة القصر المتقدمة بشروط السفر . ويجوز جمعهما جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر . ويشترط في جمع التقديم سنة شروط :

الأول : الترتيب بأن يبدأ بصاحبة الوقت . فلو كان في وقت الظهر ، وأراد أن يصلى معه العصر في وقته ، يلزمه أن يبدأ بالظهر ، فلو عكس صحت صلاة الظهر وهي صاحبة الوقت . وأما التي بدأ بها ، وهي العصر ، فلم تنعقد - لا فرضا ولا نفلا - إن لم يكن عليه فرض من نوعها ، وإلا وقعت بدلا منه . وإن كان ناسيا أو جاهلا وقعت نفلا .

الثاني : نية الجمع في الأولى ، بأن ينوى بقلبه فعل العصر بعد الفراغ من صلاة الظهر . ويشترط

الرابع : أن تبقى صلاة الظهر صحيحة ، فإن ظهر فسادها وجبت إعادتها . ولا يجوز له في هذه الحالة أن يجمع معها العصر ، بل يجب أن يصلي العصر إذا دخل وقته .

الثانية - يجوز جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير بشرطين :
الأول : أن يكون ذلك بالمزدلفة .

الثاني : أن يكون محرما بالحج .

وكل صلاتين جمعتا لا يؤذن لهما إلا أذان واحد ، وإن كان لكل منهما إقامة خاصة . قال عبد الله بن " والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط إلا لوقتها ، إلا صلاتين : جمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء بجمع " ، أي بالمزدلفة . رواه الشيخان .

الحنابلة

قالوا الجمع المذكور بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء - تقديم أو تأخيرا - مباح ، وتركه أفضل . وإنما يسن الجمع بين الظهر والعصر تقديم بعرفة ، وبين المغرب والعشاء تأخيرا بالمزدلفة .

ويشترط في إباحة الجمع أن يكون المصلي مسافرا سفرا تقصر فيه الصلاة ، أو يكون مريضا تلحقه مشقة بترك الجمع ، أو تكون امرأة مرضعة أو مستحاضة ، فإنه يجوز لها الجمع دفعا لمشقة الطهارة عند كل صلاة . ومثل المستحاضة المعذور ، كمن به سلس بول . وكذا يباح الجمع المذكور للعاجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة ، والعاجز عن معرفة الوقت كالأعمى والساکن تحت الأرض . وكذا يباح الجمع لمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه ، ولمن يخاف ضررا يلحقه بتركه في معيشته .

وهذه الأمور كلها تبيح الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديم أو تأخيرا . ويباح الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج والبرد والجليد والوحل والرياح الشديدة الباردة ، والمطر الذي يبل الثوب ويترتب عليه حصول مشقة ... لا فرق في ذلك بين أن يصلي بداره أو بالمسجد ، ولو كان طريقه مستقونا . والأفضل أن يختار في الجمع ما هو أهون عليه من التقديم أو التأخير ، فإن استوي الأمران عنده فيجمع التأخير أفضل .

قضاء . أما الترتيب والمواولة بين الصلاتين في جمع التأخير فهو مسنون وليس بشرط .

ويجوز للمقيم أن يجمع ما يجمع في السفر ، ولو عصرا مع الجمعة ، تقديم في وقت الأولى بسبب المطر ، ولو كان المطر قليلا بحيث يبل أعلى الثوب أو أسفل النعل . ومثل المطر ، الثلج والبرد الدائبان ... ولكن لا يجمع المقيم هذا الجمع إلا بشروط :

الأول : أن يكون المطر ونحوه موجودا عند تكبيرة الاحرام فيهما ، وعند السلام من الصلاة الأولى حتى تتصل بأول الثانية . ولا يضر انقطاع المطر في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما .

الثاني : الترتيب بين الصلاتين .

الثالث : المواولة بينهما .

الرابع : نية الجمع كما تقدم في جمع السفر .

الخامس : أن يصلي الثانية جماعة ولو عند إحرامها . ولا يشترط وجود الجماعة إلى آخر الصلاة الثانية ، على الراجح ، ولو انفرد قبل تمام ركعتي الأولى .

السادس : أن ينوي الإمام الإمامة والجماعة .

السابع : أن يكون الجمع في مصلى بعيد عرفا ، بحيث يأتونه بمشقة في طريقهم إليه ... ويستثنى من ذلك الإمام الراتب ، فله أن يجمع بالمؤمنين بهذا السبب وإن لم يتأذ بالمطر .

فإذا تخلف شرط من ذلك فلا يجوز الجمع للمقيم . وليس من الأسباب التي تبيح للمقيم هذا الجمع الظلمة الشديدة والرياح والخوف والوحل والمرض على المشهور . ورجح جواز الجمع تقديم وتأخيرا للمرض .

الحنفية

قالوا لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد - لا في السفر ولا في الحضر - بأي مذر من الأعذار إلا في حالتين :

الأولى - يجوز جمع الظهر والعصر في وقت الظهر جمع تقديم بشروط أربعة :

الأول : أن يكون ذلك يوم عرفة .

الثاني : أن يكون محرما بالحج .

الثالث : أن يصلي خلف إمام المسلمين أو من ينوب عنه .

والمغى عليه ، والمرتد إذا رجع الى الاسلام ، فهو كالكافر الأصلي لا يجب عليه قضاء ما فاته من الصلاة .

الحنابلة

قالوا من استتر عقله باغماء أو مرض غير الجنون أو دواء مباح ، فإنه يجب عليه قضاء ما فاته من الصلاة مطلقا . وأولى إذا استتر عقله بسكر حرام .

الشافعية

قالوا المرتد لا تسقط عنه الصلاة زمن رده تغليظا عليه .



وفي كل الأعذار السابقة تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا تسقط الصلاة رأسا عن المغى عليه والمجنون بشرطين :

الأول : أن يستمر الاغماء والمجنون أكثر من خمس صلوات . أما إن استمر ذلك خمس صلوات فأقل ثم أفاق ، وجب عليه قضاء ما فاته .

الثاني : ألا يفريق مدة الجنون أو الاغماء إفاقة منتظمة ، بالأ يفريق أصلا أو يفريق إفاقة متقطعة . فإذا أفاق إفاقة منتظمة في وقت معلوم - كوقت الصبح مثلا - فإن إفاقته هذه تقطع المدة ويطلب بالقضاء . ومن استتر عقله بسكر حرام - كالخمر ونحوه - فإنه يجب عليه قضاء ما فاته من الصلاة في أثناء سكره . وكذا من استتر عقله بدواء مباح - كالبنج إذا استعمله بقصد التداوي لا بقصد السكر - فإنه يجب عليه القضاء على الراجح .

وإذا طرأ عذر من الأعذار المسقطة للصلاة في آخر وقتها ، بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع التحريم ، فلا يجب قضاء تلك الصلاة بعد زوال العذر . أما إذا زال العذر ، وقد بقي من الوقت ما يسع التحريم ، فإنه يجب عليه قضاء ذلك الفرض ... إلا أن الحائض والنفساء إذا زال مدرهما بانقضاء الحيض والنفاس : فإن كان ذلك الانقطاع لأكثر المدة المحددة لكل منهما ، وجب عليهما قضاء الفرض - إن بقي من الوقت ما يسع التحريم فقط - كغيرهما . وإن كان الانقطاع لأقل المدة لا

ويشترط لصحة الجمع - تقديمها وتأخيرها - أن يراعى الترتيب بين الصلوات ، ولا يسقط هنا بالنسيان كما يسقط في قضاء الفوائت الآتي بعد .

ويشترط لصحة جمع التقديم فقط أربعة شروط : الأول : أن ينوي الجمع عند تكبيرة الاحرام في الصلاة الأولى .

الثاني : ألا يفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف ، فلو صلى بينهما نافلة راتبة لم يصح الجمع .

الثالث : وجود العذر المبيح للجمع عند افتتاحهما ، وعند سلام الأولى .

الرابع : أن يستمر العذر الى فراغ الثانية . ويشترط لجمع التأخير فقط شرطان :

الأول : نية الجمع في وقت الصلاة الأولى إلا إذا ضاقت وقتها عن فعلها ، فلا يجوز أن يجمعها مع الثانية حينئذ .

الثاني : بقاء العذر المبيح للجمع من حين نية الجمع وقت الصلاة الأولى إلى دخول وقت الثانية .

مَبَاحُ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ

يجب أداء الصلاة المفروضة في أوقاتها . قال تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » . فمن أخرها عن وقتها بغير عذر ، كان آثما عثما عظيما كما تقدم في مبحث أوقات الصلاة . أما من أخرها لعذر فلا اثم عليه . وتارة يكون العذر مسقطا للصلاة رأسا ، وتارة يكون غير مسقط كما يأتي في المبحث التالي .

الْأَعْذَارُ الَّتِي تَسْقُطُ بِهَا الصَّلَاةُ

وَالْأَعْذَارُ الَّتِي تَبِيحُ تَأْخِيرَهَا فَقَطْ

تسقط الصلاة رأسا عن الحائض والنفساء ، فلا يجب عليهما قضاء ما فاتهما في أثناء الحيض والنفاس بعد زوالهما . وكذلك تسقط عن المجنون ،

يجب عليهما القضاء إلا إذا بقي من الوقت ما يسع
الفعل والتحريم .

المالكية

زادوا على الأعذار المذكورة السكر بالحلل ، كأن
شرب لبنا حامضا وهو يعتقد أنه لا يسكر فسكر
منه . أما السكر بحرام فانه لا يسقط القضاء ،
ولا ينتفى معه إثم تأخير الصلاة .

ثم إن هذه الأعذار لها ثلاث حالات :

الأولى : أن تستغرق جميع وقت الصلاة الاختياري
والضروري ، كأن يحصل الغشاء مثلا من زوال
الشمس إلى غروبها . وفي هذه الحالة تسقط
الصلاة ، ولا يجب قضاؤها بعد الإفاقة .

الثانية : أن يطرا العذر في أثناء الوقت . فإن طرا
وقد بقي ما يسع الصلاتين (الظهر والعصر مثلا) ،
ففي هذه الحالة تسقط الصلاتان معا . وإن طرا
وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة الأخيرة فقط ،
أو جزءا منها أقله ركعة كاملة بسجديتها ، سقطت
الأخيرة وبقيت الأولى في ذمته يجب عليه قضاؤها
بعد زوال العذر .

ومقدار الزمن الذي يسع الصلاتين : هو ما يسع
خمس ركعات حضرا وثلاثا سفرا بالنسبة للظهر
والعصر ، وما يسع أربع ركعات حضرا وسفرا
بالنسبة للمغرب والعشاء لأنه يعتبر للمغرب ثلاث
ركعات - ولو في السفر - لكونها لا تقصر ، ويعتبر
للعشاء ركعة واحدة ، لأن الوقت يدرك بها .

أما إن طرا العذر وقد بقي من الوقت أقل مما ذكر ،
فإن الوقت يختص بالصلاة الأخيرة ، فيعتبر أن العذر
طرا في وقتها فقط فتسقط دون الأولى .

الثالثة : أن يرتفع العذر في آخر الوقت بعد
وجوده . وفي هذه الحالة يسقط عن الشخص
ما استغرق العذر وقته من الصلوات السابقة ،
أما الصلاة التي ارتفع العذر في آخر وقتها ، فحكمها
أنه إن ارتفع العذر ، وقد بقي من الوقت زمن يسع
الصلاتين بعد الطهارة ، وجب عليه قضاؤهما . وإن
ارتفع وقد بقي منه ما يسع الصلاة الأخيرة فقط
أو ركعة منها (كما تقدم) بعد الطهارة ، وجب عليه
قضاؤها ، وتسقط عنه الأولى لخروج وقتها حال
وجود العذر ... لأن الوقت إذا ضاق اختص
بالأخيرة .

ويتضح من هذا أن الطهارة تقدر في جانب إدراك
الصلاة حين زوال العذر ، ولا تعتبر في جانب السقوط

مستطوره . فمن زال عذره وقد بقي من الوقت
ما يسع ركعة من الصلاة بعد الطهارة ، وجبت ،
وإلا فلا . ومن طرا عذره وقد بقي من الوقت ما يسع
إدراك الصلاة - ولو بدون الطهارة - سقطت عنه
الصلاة فلا يقضيها بعد زوال العذر . وكل ما تقدم
من الأحكام إنما هو بالنسبة لمشتركتي الوقت
(الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء) .

أما الصبح ، فإن زال العذر وقد بقي من وقتها
الضروري ما يسع ركعة بعد الطهارة ، وجبت ،
وإلا فلا ... لأن الوقت لا يدرك إلا بركعة كاملة كما
تقدم . ويلاحظ في هذه الركعة أن يقرأ فيها الفاتحة
قراءة معتدلة وأن يطمئن ويعتدل فيها ، ولا يلاحظ
الأتیان بالسنة كالسورة . وإن طرا العذر وقد بقي
من وقت الصبح ما يسع ركعة - ولو بدون طهارة -
سقطت ، وإلا وجب قضاؤها بعد زوال العذر
لخروج وقتها قبل طوره حكما .

الحنابلة

قالوا إذا طرا عذر من هذه الأعذار بعد أن مضى من
أول الوقت زمن يسع تكبيرة الاحرام ، وجب قضاء
الصلاة بعد زوال العذر . وإن ارتفع وقد بقي من
الوقت ما يسع ذلك ، وجبت الصلاة التي ارتفع في
وقتها والصلاة التي تجمع معها كالظهر مع العصر
والمغرب مع العشاء . فإذا استمر الجنون مثلا وقتنا
كاملا ، فلا يجب قضاء الصلاة . أما إذا طرا بعد
أن مضى من أول الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام ، فإن
الصلاة يجب قضاؤها . فإذا ارتفع الجنون قبل
خروج الوقت بزمن يسع تكبيرة الاحرام ، وجب
قضاء الصلاة التي ارتفع فيها والتي قبلها إن كانت
تجمع معها . ومثل الجنون في ذلك الصبي إذا بلغ
وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام .

الشافعية

قالوا إن استمر الجنون وقتنا كاملا ، فلا يجب
على المجنون قضاء الصلاة إن كان جنونه بلا تعد
منه ، وإلا وجب القضاء . ومثل المجنون في ذلك
السكران غير المتعدي والمغنى عليه . أما إذا طرا
الجنون ونحوه كالحيض بعد أن مضى من أول الوقت
ما يسع الصلاة وطهرها بأسرع ما يمكن ، فإنه يجب
قضاء الصلاة .

وإذا ارتفع العذر وكان الباقي من الوقت قدر
تكبيرة الاحرام فأكثر ، وجب قضاء تلك الصلاة مع
ما قبلها إن كانت تجمع معها - كالظهر مع العصر -

القضاء ... لأن من شروط التوبة الاقلاع عن الذنب ، والتائب بدون قضاء غير مقلع عن ذنبه . وما ينافي القضاء فورا الاشتغال بصلاة النوافل على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا الاشتغال بصلاة النوافل لا ينافي القضاء فورا ، وإنما الأولى أن يشتغل بقضاء الغوائت ويترك النوافل ... إلا السنن الرواتب ، وصلاة الضحى ، وصلاة التسبيح ، وتحية المسجد ، والأربع قبل الظهر ، والست بعد المغرب .

المالكية

قالوا يحرم على من عليه فوائت أن يصلى شيئا من النوافل ، إلا فجر يومه ، والشفع والوتر ، وإلا السنة كصلاة العيد . فإذا صلى نافلة غير هذه كالتراويح ، كان مأجورا من جهة كون الصلاة في نفسها طاعة ، وآثما من جهة تأخير القضاء . ورخصوا في سير النوافل كتحية المسجد والسنن والرواتب .

الشافعية

قالوا يحرم على من عليه فوائت يجب عليه قضاؤها فورا (وقد تقدم ما يجب فيه الفور) أن يشتغل بصلاة التطوع مطلقا ، سواء كانت راتبة أو غيرها حتى تبرأ ذمته من الفوائت .

الحنابلة

قالوا يحرم على من عليه فوائت أن يصلى النفل المطلق ، فلو صلاه لا يتعقد . وأما النفل المقيّد - كالسنن الرواتب والوتر - فيجوز له أن يصليه في هذه الحالة ولكن الأولى له تركه إن كانت الفوائت كثيرة . ويستثنى من ذلك سنة الفجر ، فإنه يطلب قضاؤها - ولو كثرت الفوائت - لتأكدتها وحث الشارع عليها .

كَيْفَ تُقْضَى الْفَائِتَةُ

من فاتته صلاة قضاها على الصفة التي فاتت عليها ... فإن كان مسافرا سفر قصر وفاتته صلاة رباعية ، قضاها ركعتين ، ولو كان القضاء في الحضر .

بشرط أن يستمر ارتفاع العذر وقتا متصلا يسع الطهر والصلاطين زيادة على ما يسع الصلاة المؤداة وطهرها ... هذا إذا كان الطهر بالوضوء ، فإن كان بالتيمم فيشترط أن يسع قدر طهرين وصلاتين ، فإن لم يسع إلا طهرا واحدا وصلاة واحدة ، لم تجب ما قبلها .

وأما الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن أوقاتها فقط فكالنوم والسيان والغفلة .

الشافعية

قالوا إنما يكون النسيان عذرا رافعا لاثم التأخير إذا لم يكن ناشئا عن تقصير . فإذا نسي الصلاة لاشتغاله بلعب « النرد أو المنقلة » أو نحو ذلك ، فإنه لا يكون معذورا بذلك النسيان ، ويأثم بتأخيرها من وقتها .

يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَضَاءُ الصَّلَاةِ فَوْرًا

يجب قضاء فائتة الصلاة فورا ، سواء فاتت بعذر غير مسقط لها أو فاتت بغير عذر أصلا . ولا يجوز تأخير القضاء إلا لعذر ، كالسعي لتحصيل الرزق ، وتحصيل العلم الواجب عليه وجوبا عينيا ، وكالأكل والنوم .

الشافعية

قالوا إن كان التأخير بغير عذر وجب القضاء على الفور ، وإن كان بعذر وجب على التراخي . ويستثنى من القسم الأول أمور لا يجب فيها القضاء على الفور : منها تذكر الفائتة وقت خطبة الجمعة ، فإنه يجب تأخيرها حتى يصلى الجمعة . ومنها فسق وقت الحاضرة عن أن يسع الفائتة التي فاتت بغير عذر وركعة من الحاضرة ... ففي هذه الحالة يجب عليه تقديم الحاضرة لئلا يخرج وقتها . ومنها تذكر فائتة بعد شروعه في الصلاة الحاضرة ، فإنه يتمها سواء ضاق الوقت أو اتسع .

ولا يرتفع الاثم بمجرد القضاء ، بل لا بد من لتوبة . كما لا ترتفع الصلاة بالتوبة ، بل لا بد من

الفرائض والوتر ، فلا يجوز أداء الصبح قبل قضاء فائتة الوتر ، كما لا يجوز أداء الوتر قبل أداء العشاء .

وإنما يجب الترتيب إذا لم تبلغ الفوائت ستا غير الوتر . فلو كانت عليه فوائت أقل من ست صلوات ، وأراد قضاءها ، يلزمه أن يقضيها مرتبة ، فيصلي الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر وهكذا ... فلو صلى الظهر قبل الصبح ، فسدت صلاة الظهر ، ووجب عليه إعادتها بعد قضاء فائتة الصبح . وكذا إذا صلى العصر قبل الظهر ، وهلم جرا . أما إذا بلغت الفوائت ستا غير الوتر ، فإنه يسقط عنه حينئذ الترتيب كما سنذكره . وكذا لو كان عليه فوائت أقل من ست ، وأراد قضاءها مع الصلاة الوقتية ، فإنه يلزمه أن يصلّيها مرتبة قبل أداء الوقتية إلا إذا ضاق الوقت كما يأتي .

فمن فاتته صلاة واحدة ، ثم ذكرها عند أداء الصلاة الوقتية التي بعدها ، فصلى الثانية ولم يصل الأولى ، فسدت فرضية الصلاة الثانية فسادا موقوفا . ولو صلى صلاة ثالثة بعدها فسدت الثالثة كذلك ، ومثلها الرابعة والخامسة . ومتى خرج وقت الخامسة ولم يقض الفائتة الأولى ، صححت الصلوات التي صلاها جميعا ، وعليه أن يقضى الفائتة فقط لأنها صارت كالفوائت يسقط بها الترتيب ... لأن مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقتية كما يسقط بكثره الفوائت ، يسقط بكثره المؤدى . أما إذا قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة ، انقلبت الصلوات التي صلاها كلها نفلا ، ولزمه قضاؤها .

فلو فاتته صلاة الصبح ، ثم صلى الظهر بعدها وهو ذاك ، فسدت صلاة الظهر فسادا موقوفا . فلو صلى العصر قبل قضاء الصبح ، وقعت صلاة العصر فاسدة فسادا موقوفا كذلك ... وهكذا إلى خروج وقت صلاة صبح اليوم الثاني . فان قضى فائتة صبح الأول قبل ذلك ، فسدت فرضية كل ما صلاه ، وانقلب نفلا ولزمه إعادته ، وإلا صح كل ما صلاه ولزمه فقط إعادة الفائتة التي عليه وحدها .

ومن تذكر فائتة أو أكثر في أثناء أداء صلاته ، انقلبت صلاته نفلا وأتمها ركعتين ، ثم يقضى ما فاتته مراعى الترتيب بين الفوائت وبينها وبين الوقتية . أما إذا تذكر صلاة الصبح ، وهو يصلّي الجمعة ، فان لم يخف فوت وقت الجمعة أتى بصلاة الفائتة

وان كان مقيما وفاتته تلك الصلاة ، قضاها أربعاً ولو كان القضاء في السفر .

الحنابلة والشافعية

قالوا ان كان مسافرا وفاتته صلاة رباعية ، قضاها ركعتين إن كان القضاء في السفر . أما إن كان في الحضر فيجب قضاؤها أربعاً ، لأن الأصل الإتمام فيجب الرجوع اليه في الحضر .

ومن فاتته صلاة سرية — كالظهر مثلاً — فإنه يقرأ في قضاؤها سرا ولو كان القضاء ليلاً . ومن فاتته صلاة جهرية — كالمغرب مثلاً — فإنه يقرأ في قضاؤها جهراً ولو كان القضاء نهاراً .

الشافعية

قالوا العبرة بوقت القضاء سرا أو جهراً . فمن صلى الظهر قضاء ليلاً جهراً ، ومن صلى المغرب قضاء نهاراً أسر .

الحنابلة

قالوا إذا كان القضاء نهاراً فإنه يسر مطلقاً ، سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية ، وسواء أكان إماماً أم منفرداً . وإن كان القضاء ليلاً ، فإنه يجهر في الجهرية إذا كان إماماً ، لشبه القضاء للأداء في هذه الحالة . أما إذا كانت سرية فإنه يسر مطلقاً . وكذا إذا كانت جهرية — وهو يصلى منفرداً — فإنه يسر .

وينبغي مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت بعضها مع بعض ، فيقضى الصبح قبل الظهر ، والظهر قبل قضاء العصر ... وهكذا . كما ينبغي مراعاة الترتيب بين الفوائت والحاضرة ، وبين الحاضرتين كالصلاتين المجموعتين في وقت واحد على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض ، وبين الفائتة والوقتية لازم . فلا يجوز أداء الوقتية قبل قضاء الفائتة ، ولا قضاء فائتة الظهر قبل قضاء فائتة الصبح مثلاً . وكذلك الترتيب بين

ثم يصلى الفوائت ؟ ثم يعيد الحاضرة ندبا في الوقت إن كان باقيا . وإذا تذكر يسير الفوائت وهو في نفل أتمه مطلقا ، إلا إذا خاف خروج وقت حاضرة لم يكن صلاحها ولم يعقد من النفل ركعة ، فيقطعه حينئذ .

وأما إذا كانت الفوائت أكثر من خمس فلا يجب تقديمها على الحاضرة ، بل يندب تقديم الحاضرة عليها إن اتسع وقتها ، فإن ضاق قدمها وجوبا . ويجب وجوبا شرطيا ترتيب الحاضرتين المشتركتين الوقت ، وهما الظهر والعصر والمغرب والعشاء - سواء كانتا مجموعتين أو لا - بأن يصلى الظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء . فإن خالف بطلت المقدمة على محلها ، إلا إذا أكره على التقديم أو كان التقديم نسيانا ، فإنها تصح إن لم يتذكر الأولى حتى فرغ من الثانية ، وإعادها ندبا بعد أن يصلى الأولى إن كان الوقت باقيا ولو الضروري . أما إذا تذكر الأولى في أثناء الثانية فحكمه حكم من تذكر يسير الفوائت في الصلاة الحاضرة على المعتمد ، فيقطع إن لم يعقد ركعة ، ويندب له أن يضم إليها أخرى ويجعلها نفلا إن عقدها ، إلى آخر ما تقدم تفصيله .

الحنابلة

قالوا ترتيب الفوائت في نفسها واجب ، سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فإذا خالف الترتيب - كان صلى العصر الفائتة قبل الظهر الفائتة - لم تصح المقدمة على محلها ، كالعصر في المثال السابق ، إن خالف وهو متذكر للسابقة ... فإن كان ناسيا أن عليه الأولى فصلى الثانية ولم يتذكر الأولى حتى فرغ منها ، صحت الثانية . أما إذا تذكر الأولى في أثناء الثانية ، كانت الثانية باطلة .

وترتيب الفوائت مع الصلاة الحاضرة واجب إلا إذا خاف فوات وقت الحاضرة ، ولو الاختياري ، فيجب تقديمها على الفوائت وتكون صحيحة ، كما تصح إذا قدمها على الفوائت ناسيا أن عليه فوائت ولم يتذكر حتى فرغ من الحاضرة .

وترتيب الصلاتين الحاضرتين واجب أيضا ، بشرط التذكر للأولى على ما تقدم من التفصيل بشماه . فإذا كان مسافرا ، وأراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر مثلا ، وجب عليه أن يقدم الظهر على العصر . فإذا خالف - وكان متذكرا للظهر ، ولو في أثناء العصر - بطلت . وإن استمر ناسيا للظهر حتى فرغ من صلاة العصر ، صحت .

ثم صلى الوقتية جمعة أو ظهرا ، وإن خاف فوت وقت الجمعة أتمها ثم أتى بالفائتة .

ويستقط الترتيب بثلاثة أمور :

الأول : أن تصير الفوائت سستا كما ذكر ، ولا

يدخل الوتر في العدد المذكور .

الثاني : ضيق الوقت عن أن يسع الوقتية والفائتة .

الثالث : نسيان الفائتة وقت الأداء ، لأن الظهر إنما يجيء من حلول وقتها قبل الوقتية ، والفائتة عند نسيانها لم يوجد وقتها لعدم تذكرها فلا تراحم الوقتية . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

المالكية

قالوا يجب ترتيب الفوائت في نفسها - سواء كانت قليلة أو كثيرة - بشرطين : أن يكون متذكرا للسابقة . وأن يكون قادرا على الترتيب بالا يكره على عدمه .

وهذا الوجوب غير شرطي ، فلو خالفه لا تبطل المقدمة على محلها ولكنه يائمه ، ولا إعادة عليه للصلاة المقدمة لخروج وقتها بمجرد فعلها . ويجب أيضا - بالشراطين السابقين - ترتيب الفوائت اليسيرة مع الصلاة الحاضرة (والفوائت اليسيرة ما كان عددها خمسا فأقل) فيصليها قبل الحاضرة ولو ضاق وقتها . فإن قدم الحاضرة عمدا ، صحت مع الإثم ، ويندب له إعادتها بعد قضاء الفوائت إذا كان وقتها باقيا ، ولو الوقت الضروري وقد تقدم بيانه في مبحث أوقات الصلاة . أما إن قدمها ناسيا أن عليه فوائت ، ولم يتذكر حتى فرغ منها ، فإنها تصح ولا إثم عليه ، وأعاد الحاضرة ندبا كما تقدم .

وأما لو تذكر الفوائت اليسيرة في أثناء الحاضرة : فإن كان تذكره قبل تمام ركعة منها بسجديتها ، قطعها وجوبا ورجع للفوائت سواء كان منفردا أو إماما ، ويقطع مأمومه تبعاً له . فإن كان مأموما وتذكر في الحاضرة أن عليه فوائت يسيرة ، فلا يقطع صلاته نظرا لحق الإمام ، وندب له أن يعيدها بعد قضاء الفوائت إن كان وقتها باقيا ولو الضروري . وإن كان التذكر بعد تمام ركعة بسجديتها ، ضم إليها ركعة أخرى ندبا وجعلها نافلة ، وسلم ورجع للفوائت . وإن كان التذكر بعد صلاة ركعتين من الثانية أو الثلاثية أو بعد ثلاث من الرباعية ، أتمها

ظهر أدرك وقته ولم يضله وهكذا : أو يتوَّى آخر
ظهر عليه كذلك .

هَلْ تُقْضَى الْفَائِئَةُ فِي وَقْتِ النَّهْيِ عَنِ النَّافِلَةِ

تقضى الفائئة في جميع الأوقات ، ولو في وقت
النهي عن صلاة النافلة ، على تفصيل في المذهب .

الحنفية

قالوا لا يجوز قضاء الفوائت في ثلاثة أوقات :
وقت طلوع الشمس ، وقت الزوال ، وقت
الغروب . وما عدا ذلك يجوز فيه القضاء ولو بعد
العصر .

المالكية

قالوا إن كانت الفائئة في ذمته : يقينا أو ظنا ،
قضاها ولو في وقت النهي عن صلاة النافلة .
فيقضيها عند طلوع الشمس وعند غروبها ، وغير
ذلك من أوقات النهي عن النافلة وتقدم بيانها . وإن
شك في شغل ذمته بها وعدمه ، قضاها في غير أوقات
النهي عن النافلة . أما في أوقات النهي فيحرم
قضاؤها في أوقات حرمة النافلة ، ويكره في أوقات
كراهة النافلة .

الشافعية

قالوا يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي ،
إلا إذا قصد قضاء الفوائت فيها بخصوصها فإنه
لا تجوز ولا تنعقد الصلاة . أما الوقت المشغول
بخطبة خطيب الجمعة ، فإنه لا يجوز فيه قضاء
الفوائت ، ولا تنعقد بمجرد جلوس الخطيب على
المبكر وإن لم يشرع في الخطبة إلى أن تم الخطبتان
بتوابعهما .

الحنابلة

قالوا يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي
بلا تفصيل .

صَلَاةُ الْمَرِيضِ

من كان مريضا لا يستطيع أن يصلي الصلاة
المفروضة قائما ، صلى قاعدا . فإذا أمكنه القيام ،

ولا يسقط الترتيب بجهل وجوبه : ولا بخوف
نوت الجماعة ... فمن فاتته صلاة الصبح وصلاة
العصر ، فصلى الظهر قبل الصبح جاهلا وجوب
الترتيب بينهما ، ثم صلى العصر في وقتها ، صحت
صلاة العصر لاعتقاده عدم وجوب صلاة عليه حال
صلاة العصر ، ويجب عليه إعادة الظهر .

الشافعية

قالوا ترتيب الفوائت في نفسها سنة ، سواء
كانت قليلة أو كثيرة . فلو قدم بعضها على بعض ،
صح المقدم على محله وخالف السنة ، والأولى
إعادته . فمن صلى العصر قبل الظهر ، أو صلى
ظهر الخميس القضاء قبل ظهر يوم الأربعاء الذي
قبله ، صح .

وترتيب الفوائت مع الحاضرة سنة أيضا
بشرطين :

الأول : ألا يخشى قوات الحاضرة (وفوائتها يكون
بعدم إدراك ركعة منها في الوقت) .

الثاني : أن يكون متذكرا للفوائت قبل الشروع
في الحاضرة ، فإن لم يتذكرها حتى شرع فيها أمها ،
ولا يقطعها للفوائت ولو كان وقتها متسعا .

وإذا شرع في الفائئة قبل الحاضرة معتقدا سعة
الوقت ، فظهر له بعد الشروع فيها أنه لو أتم
الفائنة خرج وقت الحاضرة ، فاما أن يقطعها وإما
أن يقلبها فلا ويسلم ليدرك الحاضرة في الصلاتين ،
وهو الأفضل . وترتيب الحاضرتين المجموعتين
تقدما واجب ، وفي المجموعتين تأخيرا سنة كما
تقدم .

مَنْ عَلَيْهِ فَوَائِتٌ لَا يَدْرِي عَدَدَهَا

من عليه فوائت لا يدري عددها يجب عليه أن
يقضى حتى يتيقن براءة ذمته . ولا يلزم عند القضاء
تعيين الزمن ، بل يكفي تعيين المنوى كالظهر أو
العصر مثلا .

الحنفية والمالكية

قالوا يقضى حتى يغلب على ظنه براءة ذمته .
وزاد الحنفية أنه لا بد من تعيين الزمن ، فينوي أول

صلى مضطجعا أو مستلقيا ، على تفصيل في
المذاهب .

المالكية

قالوا من عجز عن الجلوس بحالتيه ، اضطجع على
جنبه الأيمن مصليا بالأيمن ووجهه إلى القبلة ،
فان لم يقدر اضطجع على جنبه الأيسر ووجهه للقبلة
أيضا ، فان لم يقدر استلقى على ظهره ورجلاه
للقبلة ... والترتيب بين هذه المراتب الثلاث
مندوب . فلو اضطجع على جنبه الأيسر مع القدرة
على الاضطجاع على الجانب الأيمن ، أو استلقى على
ظهره مع القدرة على الاضطجاع بقسميه ، صحت
صلاته وخالف المندوب . فان لم يقدر على الاستلقاء
على الظهر استلقى على بطنه جاعلا رأسه للقبلة ،
وصلى بالأيمن برأسه . فان استلقى على بطنه مع
القدرة على الاستلقاء على الظهر ، بطلت صلاته
لوجوب الترتيب بين هاتين المرتبتين .

الحنفية

قالوا الأفضل أن يصلى مستلقيا على ظهره ورجلاه
نحو القبلة ، وينصب ركبتيه ، ويرفع رأسه يسيرا
ليصير وجهه إلى القبلة . وله أن يصلى على جنبه
الأيمن أو الأيسر ، والأيمن أفضل من الأيسر ، وكل
هذا عند الاستطاعة . أما إذا لم يستطع ، فله أن
يصلى بالكيفية التي تمكنه .

الحنابلة

قالوا إذا عجز عن الجلوس بحالتيه ، صلى على
جنبه ووجهه إلى القبلة ، والجانب الأيمن أفضل .
ويصح أن يصلى على ظهره ورجلاه إلى القبلة ، مع
استطاعته الصلاة على جنبه الأيمن ، مع الكراهة .
فان لم يستطع أن يصلى على جنبه ، صلى على ظهره
ورجلاته إلى القبلة .

الشافعية

قالوا إذا عجز عن الجلوس مطلقا ، صلى مضطجعا
على جنبه متوجها إلى القبلة بصدرة ووجهه . ويسن
أن يكون الاضطجاع على جنبه الأيمن ، فان لم يستطع
فعلى جنبه الأيسر ، وبركع ويسجد وهو مضطجع
إن قدر على الركوع والسجود ، وإلا أوما لهما .
فان عجز عن الاضطجاع ، صلى مستلقيا على ظهره ،
ويكون باطنا قدميه للقبلة . ويجب رفع رأسه
وجوبا بنحو وسادة ليتوجه للقبلة بوجهه ، ويومئ
برأسه لركوعه وسجوده . ويجب أن يكون إيماؤه

ولكن يلزم من قيامه تحذوث مرقن آخر أو زيادة
مرضه أو تأخر شفائه ، فله أن يصلى قاعدا أيضا .
وإذا كان مرضه سلس البول مثلا ، وعلم أنه
لو صلى قائما نزل منه البول وإن صلى قاعدا بقي
على طهارته ، فانه يصلى أيضا قاعدا .

وكذلك الصحيح الذي علم بتجربة أو غيرها أنه
إذا صلى قائما أصابه اغماء أو دوار في رأسه ، فانه
يصلى من جلوس . ويجب اتمام الصلاة بركوع
وسجود في جميع ما تقدم . وإذا عجز عن القيام
استقلالا ، ولكنه يقدر عليه مستندا على حائط
أو عصا أو نحو ذلك ، تعين عليه القيام مستندا
ولا يجوز له الجلوس . وإذا قدر على بعض
القيام — ولو بقدر تكبيرة الاحرام — تعين عليه أن
يقوم بالقدر المستطاع ، ثم يصلى من جلوس بعد
ذلك .

المالكية

قالوا من قدر على القيام مستندا لا يتعين عليه
القيام ، وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس من غير
استناد الى شيء . أما إذا لم يمكنه الجلوس استقلالا
فيتعين عليه القيام مستندا .

الشافعية

قالوا إذا قدر على القيام مستندا إلى شخص .
تعين عليه القيام إذا كان يحتاج إلى المعين المذكور في
ابتداء قيام كل ركعة فقط . أما إذا كان يحتاج إليه
في القيام كله ، فلا يجب عليه القيام ويصلى من قعود .
وإذا قدر على القيام مستندا إلى عصا ونحوها
كحائط ، فيجب عليه القيام ولو احتاج إلى الاستناد
في القيام كله .

والصلاة من جلوس تكون بدون استناد الى
شيء حال الجلوس متى قدر . فان لم يقدر على
الجلوس الا مستندا ، تعين عليه الاستناد ، ولا يجوز
له الاضطجاع . فان عجز عن الجلوس بحالتيه ،

أوما للركوع من قيام وللسجود من جلوس ؟ قالوا
أوما للسجود من قيام أو للركوع من جلوس بطلت
صلاته .

الحنفية

قالوا الأيماء للركوع والسجود يصح وهو قائم
ويصح وهو جالس ، ولكن الأيماء وهو جالس أفضل .

وان لم يقدر على القيام أوما للركوع والسجود
من جلوس ، ويكون أيماءه للسجود أخفض من
أيمائه للركوع وجوبا . وان قدر على القيام ولم
يقدر على الجلوس ، وعجز عن الركوع والسجود ،
أوما لهما من قيام . ولا يسقط القيام - متى قدر
عليه - بالعجز عن السجود . ويكون أيماءه
للسجود أخفض من أيمائه للركوع وجوبا .

الحنفية

قالوا إذا عجز عن السجود - سواء عجز من
الركوع أيضا أو لا - فإنه يسقط عنه القيام على
الأصح ، فيصلي من جلوس موميا للركوع والسجود ،
وهو أفضل من الأيماء قائما كما تقدم .

وان لم يقدر على شيء من أفعال الصلاة إلا بأن
يشير إليه بعينه أو يلاحظ أجزائها بقلبه ، وجب
عليه ذلك ، ولا تسقط ما دام عقله ثابتا . فان قدر
على الإشارة بالعين فلا بد منها ، ولا يكفيه مجرد
استحضار الأجزاء بقلبه .

الحنفية

قالوا إذا قدر على الأيماء بالعين أو الحاجب أو
القلب فقط ، سقطت عنه الصلاة ، ولا تصح بهذه
الكيفية سواء كان يعقل أو لا . ولا يجب عليه قضاء
ما فاته وهو في مرضه ... هذا إذا كان أكثر من
خمس صلوات ، وإلا وجب القضاء .

للسجود أخفض من أيمائه للركوع إن قدر ؟ وإلا فلا ؟
فان عجز عن الأيماء برأسه ، أوما بأجفانه . ولا يجب
حينئذ أن يكون الأيماء للسجود أخفض من الركوع .

ويندب لمن صلى من جلوس أن يكون متربعا
على تفصيل أيضا .

المالكية

قالوا يندب له التربع ، إلا في حال السجود
والجلوس بين السجدين والجلوس للتشهد ، فإنه
يكون على الحالة التي تقدم بيانها في سنن الصلاة
ومندوباتها .

الحنفية

قالوا له أن يجلس وقت القراءة والركوع كيف
شاء ، والأفضل أن يكون على هيئة التشهد . أما
في حالة السجود والتشهد ، فإنه يجلس على الهيئة
التي تقدم بيانها ... وهذا إذا لم يكن فيه حرج أو
مشقة ، وإلا اختار الأيسر في جميع الحالات .

الحنابلة

قالوا إذا صلى من جلوس ، سن له أن يجلس
متربعا في جميع الصلاة ... إلا في حالة الركوع
والسجود ، فإنه يسن له أن يشن رجليه ، وله أن
يجلس كما شاء .

الشافعية

قالوا إذا صلى من جلوس يجلس كيف شاء
مفترشا أو متوركا أو غير ذلك ، لكن يسن الافتراش
إلا في حالتين : حالة سجوده فيجب وضع بطون
أصابع القدمين على الأرض ، وحالة الجلوس للتشهد
فيسن فيه التورك كما تقدم .

فان عجز عن الركوع والسجود أو عن أحدهما ،
صلى بالأيماء ما عجز عنه . فان قدر على القيام
والسجود ، وعجز عن الركوع فقط ، فإنه يجب
عليه أن يقوم للأحرام والقراءة ، ويومئ للركوع
ثم يسجد . وان قدر على القيام مع العجز عن
الركوع والسجود ، كبر للأحرام وقرأ قائما ، ثم

ويكره لمن قرضه الأيماء أن يوقع شيئا يسجد عليه . فلو فعل وسجد عليه يعتبر موميا في هذه الحالة ، فلا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه .

الحنفية

قالوا الكراهة تحريمية .

الشافعية

قالوا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه متى كانت صلاته مجزئة عن القضاء كما تقدم .

وإذا برأ المريض في أثناء الصلاة بنى على ما تقدم منها ، وأتمها بالحالة التي قدر عليها .

الحنفية

قالوا إذا كان عاجزا عن القيام - وكان يصلى من جلوس بركوع وسجود - ثم قدر عليه في صلاته ، بنى على ما تقدم منها ، وأتمها من قيام ولو لم يركع أو يسجد بالفعل . أما إذا كان يصلى من قعود بالأيما ثم قدر على الركوع والسجود ، فإن كان ذلك بعد أن أومأ في ركعة ، أتمها بانبا على ما تقدم ، وإلا قطعها واستأنف صلاة جديدة . كما يستأنف مطلقا لو كان يومئ مضطجعا ثم قدر على القعود .

مَبَاحُ الْجَنَائِزِ

مَا يُفْعَلُ بِالْمُحْتَضِرِ

يسن أن يوجه من حضرته الوفاة الى القبلة ، بأن يجعل على جنبه الأيمن ووجهه لها ان لم يشق ، والا وضع على ظهره ورجلاه للقبلة ، ولكن يرفع رأسه قليلا ليصير وجهه لها .

المالكية

قالوا هذا مندوب لا سنة .

ويستحب أن يلحق الشهادة بأن تذكر عنده

ليقولها ... لقوله صلى الله عليه وسلم : « لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا أنجته من النار » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة » . ولا يقال له قل لتلا يقول « لا » فيساء به الظن . ولا يلح عليه متى نطق بها مخافة أن يضجر ، الا اذا تكلم بكلام أجنبي بعد النطق بها فانه يعاد له التلقين ليكون النطق بها آخر كلامه من الدنيا .

ويستحب تلقينه أيضا بعد الفراغ من دفنه وتسوية التراب عليه . والتلقين هنا بأن يقول الملقن مخاطبا الميت : « يا فلان ابن فلانة » ان كان يعرفه والا نسبه الى حواء عليها السلام ، ثم يقول بعد ذلك : « اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ... وأنت رضيت بالله ربا ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ، وبالقرآن اماما ، وبالكعبة قبله ، وبالمؤمنين اخوانا » .

الحنفية

قالوا التلقين بعد الفراغ من الدفن لا ينهى عنه ولا يؤمر به ، وظاهر الرواية يقتضى النهى عنه .

المالكية

قالوا التلقين بعد الدفن وحاله مكروه ، وإنم التلقين يندب حال الاحتضار فقط كما ذكر .

ويندب أن يدخل عليه حال احتضاره أحسن أهله وأصحابه ، وكثرة الدعاء له وللحاضرين . ويندب إبعاد الحائض والنفساء والجنب وكل شيء تكرهه الملائكة كآلة اللهو . ويندب أن يوضع عنده طيب .

مَا يُفَعَّلُ بِالْمَيِّتِ قَبْلَ غُسْلِهِ

فإذا مات المحتضر يندب شد لحية بعصابة عريضة تربط من فوق رأسه ، وتلين مفاصله برفق ، ورفعته عن الأرض ، وستره بثوب صونا له عن الأعين بعد نزع ثيابه التي قبض فيها . ويجب الانتظار بتجهيزه حتى يتحقق موته . وبعد التحقق من الموت ينبغي الإسراع بتجهيزه ودفنه .

المالكية

قالوا نزع ثيابه التي قبض فيها أحد قولين :
الاول : تنزع ولكن لا تنزع بتعامها بل يترك عليه قميصه .
الثاني : أنه لا ينزع شيء من ثيابه ، ويزاد عليها ثوب آخر يستر جميع بدنه عن الأعين .

ويستحب اعلام الناس بموته — ولو بالنداء في الأسواق — ليشهدوا جنازته من غير افراط في المدح ، بأن يقول مثلا : مات الفقير الى الله تعالى فلان ابن فلان ، فاسعوا في جنازته .

الحنابلة

قالوا الاعلام بموته مباح لا مستحب . وقالوا — ووافقه المالكية في هذا الحكم — يكون الاعلام بصوت خفي ، ويكره رفع الصوت به .

غُسْلُ الْمَيِّتِ

حكمه

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء إذا قام به لبعض سقط عن الباقيين . والمفروض غسله مرة واحدة بحيث يعم بها جميع بدنه . أما تكرار غسله وترا فهو سنة كما يأتي في مبحث كيفية الغسل .

المالكية

قالوا تكرار الغسل وترا مندوب لا سنة .

ويستحب أن يقرأ عنده سورة « يس » لما ورد في الخبر « ما من مريض يقرأ عنده « يس » الا مات ريان ، وأدخل قبره ريان ، وحشر يوم القيامة ريان » . رواه أبو داود .

المالكية

رجحوا القول بکراهة قراءة شيء من القرآن عند المحتضر ، لأنه ليس من عمل السلف . وقال بعضهم يستحب قراءة سورة « يس » عنده .

الحنفية

قالوا تكره القراءة عند الميت قبل غسله إذا كان القارئ قريبا منه . أما إذا بعد عنه فلا كراهة ، كما لا تكره القراءة قريبا منه إذا كان جميع بدن الميت مستورا بثوب طاهر . والمكروه في الصورة الأولى إنما هو القراءة برفع الصوت .

ويندب للمحتضر أن يحسن ظنه بالله تعالى ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يسوتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه » . وفي الصحيحين قال الله تعالى : « أنا عند ظن عبدي بي » . ويندب لمن يكون عند المحتضر أن يحمله على تحسين ظنه بالله تعالى .

ويسن تغميض عينيه ، وأن يقول مغمضه : « باسم الله وعلى ملة رسول الله . اللهم اغفر له ، وارفع درجته في المهديين ، واخلفه في عقبه في الفائزين ، واغفر لنا وله يارب العالمين ، وفسح له في قبره ونور له فيه » . وقد روى هذا عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، لما أغمض أبا سلمة .

المالكية

قالوا تغميض العينين عقب الموت مندوب . والدعاء المذكور ليس بمطلوب عندهم .

الشافعية

قالوا يقتصر في الدعاء ، حال التغميض ، على قول « باسم الله وعلى ملة رسول الله » .

بعلامة تدل على ذلك - كالصراخ والرضاع الكثير الذي يقول أهل المعرفة إنه لا يقع مثله إلا ممن فيه حياة مستقرة - وجب تفسيره ، وإلا كره .

الثالث : أن يوجد من جسد الميت مقدار ولو كان قليلا .

الحنفية

قالوا لا يفرض الغسل إلا إذا وجد من الميت أكثر البدن ، أو وجد نصفه مع الرأس .

المالكية

قالوا لا يفترض غسل الميت إلا إذا وجد ثلثا بدنه ولو مع الرأس ، فإن لم يوجد ذلك كان غسله مكروها .

الرابع : ألا يكون شهيدا قتل في اعلاء كلمة الله - كما سيأتى في مبحث الشهيد - لقوله صلى الله عليه وسلم في قتل أحد : « لا تغسلوهم ، فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة . ولم يصل عليهم » ، رواه أحمد .

ويقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء أو تعذر الغسل ، كأن مات حريقا ويخشى أن يتقطع بدنه إذا غسل بذلك أو بصب الماء عليه بدون ذلك . أما أن كان لا يتقطع بصب الماء فلا يتيمم ، بل يغسل بصب الماء بدون ذلك .

لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَيِّتِ وَلَا لِمُسْهَاهَا

يجب ستر عورة الميت ، فلا يحل للغاسل ولا غيره أن ينظر إليها . وكذلك لا يحل لمسها فيجب أن يلف الغاسل على يده خرقة ليغسل بها عورته ، سواء كانت مخففة أو مغلظة

الحنابلة

قالوا ويستحب أيضا للغاسل أن يلف خرقة يغسل بها باقي بدنه .

شروطه

ويشترط لقرضية غسل الميت شروط :

الأول : أن يكون مسلما ، فلا يفترض تغسيل الكافر بل يحرم .

الشافعية

قالوا يجوز غسل الكافر ، لأن غسل الميت للنظافة لا للتعبد .

الثاني : ألا يكون سقطا ، فإنه لا يفترض غسل السقط على تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا إن السقط النازل قبل عدة تمام الحمل - وهي ستة أشهر ولحظتان - إما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله ، وإما ألا تعلم حياته . وفي هذه الحالة إما أن يكون قد ظهر خلقه ، فيجب غسله أيضا دون الصلاة عليه ، وإما ألا يظهر خلقه فلا يفترض غسله . وأما السقط النازل بعد المدة المذكورة ، فإنه يفترض غسله وإن نزل ميتا ... وعلى كل حال ، فإنه يسن تسميته بشرط أن يكون قد نفخت فيه الروح .

الحنفية

قالوا إن السقط إذا نزل حيا - بأن سمع له صوت أو رؤيت له حركة وإن لم يتم نزوله - وجب غسله ، سواء كان قبل تمام مدة الحمل أو بعده . وأما إذا نزل ميتا : فإن كان تام الخلق ، فإنه يغسل كذلك . وإن لم يكن تام الخلق ، بل ظهر بعض خلقه ، فإنه لا يغسل الغسل المعروف ، وإنما يصب عليه الماء ويلف في خرقة ... وعلى كل حال فإنه يسمى ، لأنه يحشر يوم القيامة .

الحنابلة

قالوا السقط إذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل ، وجب غسله . وأما إن نزل قبل ذلك فلا يجب غسله .

المالكية

قالوا إذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله

ستر عورته فقط . فان لم يوجد محرم له من النساء
يمتته واحدة من الاجنبيات ، ويكون التيمم مرفقيه .

الحنفية

قالوا إذا ماتت المرأة ، وليس معها نساء يغسلنها ،
فان كان معها رجل محرم يمسها باليد الى المرفق
وان كان معها اجنبي وضع خرقة على يده ويمس
كذلك ، ولكنه يغض بصره عن ذراعيها ... والزور
كالاجنبي إلا انه لا يكلف غش البصر عن الذراعين .
ولا فرق في ذلك بين الشابة والعجوز . وإذا مات
الرجل بين نساء ليس معهن رجل ولا زوجة ، فان
كان معهن قاصرة لا تشتى علمها الفسل وغسلته ،
وان لم توجد قاصرة يئنه يمتته إلى مرفقيه مع غش
بصرهن عن عورته . فاذا غسل الميت مع مخالفة
شيء مما ذكر ، صح غسله مع الاثم .

الشافعية

قالوا إذا ماتت المرأة بين رجال ليس تيمم محرم
ولا زوج ، يمسها الاجنبي إلى مرفقيه مع غش البصر
عن العورة ومع عدم اللمس ، فان وجد محرم وجب
عليه تغسيلها إن لم يوجد زوجها ، وإلا قدم على
المحرم . وإذا مات الرجل بين نساء ليس بينهن
زوجته ولا محرم ، يمتته واحدة من الاجنبيات بحائل
يمنع اللمس ، مع غش البصر عن العورة . فان كان
بينهن زوجته ، غسلته وجوبا ولو بلا حائل . فان لم
توجد الزوجة ، ولكن وجد بينهن امرأة محرم
— كبنته وأخته وأمه — غسلته أيضا . والزوجة
مقدمة على المحرم .

الحنابلة

قالوا إذا ماتت المرأة بين رجال ليس تيمم زوج
يمسها واحد من الأجانب بحائل . وإذا مات الرجل
بين نساء ليس فيهن زوجة ، يمتته واحدة اجنبية
بحائل . ويحرم أن يمس بغير حائل إلا إذا كان التيمم
محرمًا من رجل أو امرأة ، فيجوز بلا حائل .

فان كان الميت صغيرا جاز للنساء تغسيله ، وان
كانت صغيرة جاز للرجال تغسيلها . وفي حد الصغير
والصغيرة المذكورين التفصيل المتقدم في
مبحث ستر العورة .
وفي تغسيل الخنثى المشكل تفصيل المذاهب .

الحنفية

لهم في ذلك قولان مصححان : أحدهما ما ذكر .
والثاني أن ستر العورة المخففة لا يجب وإن كان
مطلوبا .

ولهذا لا يحل للرجال تغسيل النساء وبالعكس ،
الا الزوجين فيحل لكل منهما أن يغسل الآخر الا اذا
كانت المرأة مطلقة — ولو طلاقا رجعيا — فانه
لا يحل لأحد الزوجين غسل الآخر حينئذ .

الحنفية

قالوا إذا ماتت المرأة فليس لزوجها أن يغسلها ،
لانتها ملك النكاح فصار اجنبيا منها . اما إن مات
الزوج فلها أن تغسله ، لأنها في العدة فالزوجة باقية
في حقها ولو كانت مطلقة رجعيا قبل الموت . اما إن
كانت بائنة فليس لها أن تغسله ولو كانت في العدة .

الحنابلة

قالوا المرأة المطلقة رجعيا يجوز لها أن تغسل
زوجها . اما المطلقة طلاقا بائنا فلا .

فاذا ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة غيرها
أو زوج لها ، وتعذر احضار امرأة تغسلها — كأن
ماتت في طريق سفر منقطع — ففي ذلك تفصيل
المذاهب .

المالكية

قالوا إذا ماتت المرأة ، وليس معها زوجها ولا
أحد من النساء ، فان كان معها رجل محرم لها
غسلها وجوبا ، ولف على يديه خرقة غليظة لئلا
يباشر جسدها ، ويتصب ستارة بينه وبينها ، ويمس
يده من داخل الستارة مع غش بصره . فان لم يوجد
معها إلا رجال أجانب ، وجب عليهم أن يمسها واحد
منهم لكونها فقط ، ولا يزيد في المسح الى المرفقين .
وإذا مات رجل بين نساء ، فان كان منهن زوجته
غسلته ولا يغسله غيرها ، وإن لم توجد زوجته فان
وجد من بينهن امرأة محرم له غسلته ، ويجب عليها
الا تبأثره إلا بخرقة تلفها على يدها ، ويجب عليها

ينظف إلا بتمان اقتصر عليها ولا يزيد تاسعة . وعلى كل حال فيجعل الطيب في الغسلة الأخيرة ، وتكون الغسلة الأولى بالماء القراح .

الحنابلة

قالوا إن لم ينظف جسد الميت بثلاث غسلات ، وجب الزيادة عليها إلى سبع . فإن لم ينظف بالسبع كان الأولى أن يزداد عليها كيما ينقى . ولكن يندب أن ينتهي إلى وتر .



ويندب أن يوضع على مكان مرتفع عند غسله تيسيرا للغسل ، وأن يغسل بالماء البارد ، إلا لحاجة كشدة برد أو إزالة وسخ .

الحنفية والمالكية

قالوا يندب وضعه على مكان مرتفع (كسرير ودكة) من وقت تيقن موته . وقال الحنفية : الماء الساخن أفضل على كل حال . أما المالكية فقالوا لا فرق أن يكون الماء باردا أو ساخنا .



ويندب أن يجعل في ماء الغسلة الأخيرة كافور ونحوه من الطيب ، إلا أن الكافور أفضل . أما غيرها من الغسلات فيندب أن يكون بماء فيه ورق نبق ونحوه مما ينظف كالصابون . وإنما يوضع الطيب في ماء غسل الميت إذا لم يكن محرما . أما المحرم فانه يجنب الطيب كما لو كان حيا .

المالكية

قالوا تكون أولى الغسلات بالماء القراح كما تقدم ، وقالوا - ووافقهم الحنفية في هذا الحكم - ينقطع التكليف بعد الموت ، فلا فرق بين الميت المحرم وغيره ، فيوضع عليه الطيب ويغلى رأسه .



ويندب بعد تمام الغسل أن يطيب رأس الميت ولحيته بغير زعفران ، وأن يوضع الطيب على الأعضاء التي كان يسجد عليها ، وهي الجبهة والأنف واليدين والركبتان والقدمان ، وكذلك يوضع الطيب على عينيه وأذنيه وتحت إبطيه .

المالكية

قالوا إن أمكن وجود أمة للخنثى - سواء كانت من ماله أو من بيت المال أو من مال المسلمين - فانها تغسله ، وإلا يم ، ولا يغسله أحد سواها .

الحنفية

قالوا الخنثى المشكل المكلف أو المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ، ولا يغسله رجل ولا امرأة ، وإنما ييم وراء ثوب .

الحنابلة

قالوا إذا مات الخنثى المشكل الذي له سبع سنين فأكثر ، وكانت له أمة ، غسلته ، وإلا ييم بحائل يمنع المس . والرجل أولى من المرأة بتيميمه .

الشافعية

قالوا يجوز للرجل والمرأة الأجنبية تفصيل الخنثى المشكل الكبير عند فقد محرمه ، مع وجوب غرض البصر وعدم المس . ويجب أن يقتصر في غسله على غسلة واحدة احتياطا . أما الخنثى الصغير فهو إكباقي الصبيان المتقدم حكمه .



سُنُّ غَسْلِ الْمَيِّتِ

وَمَنْدُوبَاتُهُ وَمَكْرُوهَاتُهُ

يسن تكرار الغسلات إلى ثلاث بحيث تستوعب كل غسلة منها جميع بدن الميت بالكيفية الآتية بيانها . فإن لم يحصل إلقاء البدن بالثلاث ، يزداد عليها حتى ينقى البدن . ولكن يندب أن تنتهي الزيادة إلى وتر ، فإن حصل الإلقاء بأربع زيد عليها خامسة وهكذا ... فإن زاد على الثلاث أو نقص لغير حاجة ، كره .

المالكية

قالوا تكرار الغسل إلى ثلاث مندوب لا سنة ، ثم إن احتاج إلى غسلة رابعة ، غسله أربع مرات : الأولى منها تكون بالماء القراح ، والثلاث التي بعدها تكون بمنظف كالصابون ونحوه ، ثم يزيد غسلة خامسة ليصير عدد الغسل وترا . فإن لم ينظف جسده بذلك ، غسله ستا بمنظف - ما عدا الأولى - وزاد السابعة ليصير العدد وترا . فإن لم

وصول الماء . فإن أمكن أن يدخل الغاسل يده في كفه
الواسع فذلك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين .

ويندب أن يوضأ كما يتوضأ الحي عند الغسل
من الجنابة ، إلا المضمضة والاستنشاق ، فانهما
لا يفعلان في وضوء الميت لئلا يدخل الماء الى جوفه
فيسرع فساده ، ولوجود مشقة في ذلك . ولكن
يستحب أن يلف الغاسل خرقة على سبابته وابهامه
ويبلها بالماء ، ثم يمسح بها أسنان الميت ولثته
ومنخره ، فيقوم ذلك مقام المضمضة
والاستنشاق .

المالكية والشافعية

قالوا يوضأ بمضمضة واستنشاق . وإن تنظيف
أسنانه ومنخره بالخرقة مستحب ، ولا يغني عن
المضمضة والاستنشاق .

ويندب أن يكون الغاسل ثقة كي يستوفي
الغسل ، ويستر ما يراه من سوء ، ويظهر ما يراه
من حسن . فإن رأى ما يعجبه من تهلل وجه
الميت وطيب رائحته ونحو ذلك ، فإنه يستحب له
أن يتحدث به الى الناس . وإن رأى ما يكرهه
من تنن رائحة أو تقطيب وجه أو نحو ذلك ، لم
يجز له أن يتحدث به . ويندب أن يجفف بدن
الميت بعد الغسل حتى لا تبتل أكفانه .

ويكره تسريح شعر رأسه ولحيته ، كما يكره
قص ظفره وشعره وشاربه وإزالة شعر ابطنه
وشعر عاتقه ، بل المطلوب أن يدفن بجميع ما كان
عليه . فإن سقط منه شيء من ذلك رد الى كفنه
ليدفن معه .

والأفضل أن يكون الطيب كافورا ... وهذا كله اذا
لم يكن محرما كما تقدم .

المالكية

قالوا وضع الطيب على رأس الميت ولحيته ليس
بمندوب .

ويندب إطلاق البخور عند الميت على تفصيل في
المذاهب .

المالكية

قالوا لا يندب إطلاق البخور .

الحنفية

قالوا يندب إطلاق البخور في ثلاثة مواضع :

أحدها : عند خروج روح الميت . فمتى تبين
موته يوضع على مكان مرتفع (سرير أو دكة) ،
وقبل وضعه على المكان المرتفع يبخر ذلك المكان ثلاث
مرات أو خمسا : بأن تدار المجرمة (المبخرة) حول
السرير ثلاثا أو خمسا أو سبعا ولا يزداد على ذلك ،
ثم يوضع الميت عليه .

ثانيها : عند غسله بأن تدار المجرمة حول « دكة »
غسله بالكيفية المذكورة .

ثالثها : عند تكفينه بالصفة المتقدمة .

الحنابلة

قالوا التبخير يكون في مكان الغسل إلى أن يفرغ
منه .

الشافعية

قالوا يندب أن يستمر البخور عند الميت من
وقت خروج روحه إلى أن يصلى عليه .

ويندب أن يجرد الميت عند غسله من ثيابه ،
ما عدا ساتر العورة .

الشافعية

قالوا يندب تفصيل الميت في قميص رقيق لا يمنع

كَيْفِيَّةُ غَسْلِ الْمَيِّتِ

ذكرت كيفية غسل الميت مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا يوضع الميت على شيء مرتفع سبالة الغسل (كخشبة الغسل) ، ثم ييخر حال غسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، بأن تدار المجرورة حول الخشبة ثلاث مرات أو خمسا أو سبعا كما تقدم ، ثم يجرد من ثيابه ما عدا ساتر العورة ، ويندب ألا يكون معه أحد سوى الغاسل ومن يعينه . ثم يلف الغاسل على يده خرقة ، يأخذ بها الماء ويفسل قبله ودبره (الاستنجاء) ثم يوضأ .

ويبدأ في وضوئه بوجهه - لأن البدء بغسل اليدين إنما هو للأحياء الذين يغسلون أنفسهم فيحتاجون إلى تنظيف أيديهم ، أما الميت فإنه يغسله غيره ، ولأن المضمضة والاستنشاق لا يفعلان في غسل الميت ويقوم مقامهما تنظيف الأسنان والنخريين بخرقة كما تقدم - ثم يغسل رأسه ولحيته بمنظف - كالصابون ونحوه - إن كان عليهما شعر ، فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك . ثم يضجع الميت على يساره ليبدأ بغسل يمينه ، فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه إلى رجليه ثلاث مرات حتى يعم الماء الجانب الأسفل ، ولا يجوز كب الميت على وجهه لغسل ظهره بل يحرك من جنبه حتى يعم الماء ... وهذه هي الفسلة الأولى ، فإذا استوعبت جميع بدنه حصل بها فرض الكفاية .

أما السنة فإنه يزاد على هذه الفسلة غسليتان أخريان . وذلك بأن يضجع ثانيا على يمينه ، ثم يصب الماء على شقه الأيسر ثلاثا بالكيفية المتقدمة ، ثم يجلسه الغاسل ويسنده إليه ويمسح بطنه برفق ويغسل ما يخرج منه ، وهذه هي الفسلة الثانية . ثم يضجع بعد ذلك على يساره ، ويصب الماء على يمينه ثلاثا بالكيفية المتقدمة ، وهذه هي الفسلة الثالثة .

وتكون الفسلتان الأوليان بماء ساخن مصحوب بمظف كورق النبق والصابون . أما الفسلة الثالثة فتكون بماء مصحوب بكافور . ثم بعد ذلك يجفف الميت ويوضع عليه الطيب كما تقدم ... هذا ولا يشترط لصحة الغسل نية ، وكذلك لا تشترط

الشافعية

قالوا يسن تسريح شعر الرأس واللحية إن تلبد ، وإلا فلا يسن .

الحنابلة

قالوا يسن قص شارب غير المحرم وتقليم أظفاره إن طالا ، وأخذ شعر إبطيه ، إلا أنها بعد نزعها توضع معه في كفته . أما حلق رأس الميت فحرام ، لأنه إنما يكون لنسك أو زينة . وكذلك حلق عانة الميت حرام ، لما قد يترتب على ذلك من مس مورتها أو نظرها .

المالك

قالوا ما يحرم فعله في الشعر مطلقا حال الحياة يحرم بعد الموت ، وذلك كحلق لحيته وشاربيه . وما يجوز حال الحياة يكره بعد الموت .

إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَيِّتِ نَجَاسَةٌ بَعْدَ غَسْلِهِ

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة عقلت يسدنه أو بكفته ، فإنه تجب إزالتها ، ولا يعاد الغسل مرة أخرى .

الحنفية

قالوا النجاسة الخارجة من الميت لا تضر - سواء أصابت بدنه أو كفته - إلا أنها تغسل قبل التكفين تنظيفا لا شرطا في صحة الصلاة عليه . أما بعد التكفين فأنه لا تغسل ، لأن في غسلها مشقة وحرجا ... بخلاف النجاسة الطارئة عليه - كأن كفن ينجس - فإنها تمنع من صحة الصلاة عليه .

الحنابلة

قالوا إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله وجبت إزالتها وإعادة غسله إلى سبع مرات . فمن خرج شيء بعد السبع ، وجب غسل الخارج فقط ولا يعاد الغسل ... هذا إذا كان خروج النجاسة قبل وضعه في الكفن ، أما بعده فلا ينتقض الغسل ولا يعاد .

حسرت عورته : ويستحب تطهية وجهه من أول وضعه على المفسل ، وإن يكون الفسل بماء بارد مالح إلا لحاجة - كبرد أو وسخ - فيستحى قليلا . ثم يجلسه الفاسل على المرتفع برفق ، ويجعل يمينه على كتف الميت وإيمانه على نقرة قفاه ، ويسند ظهره بركبته اليمنى ، ويمسح بيساره بطنه ويكرن ذلك مع تحاميل خفيف ليخرج ما في بطنه من الفضلات .

ويندب أن يكون عنده مجمرة (مبخرة) يفوح منها الطيب ، ويكثر من صب الماء كي لا تظهر الرائحة من الخارج . ثم بعد ذلك يضع الميت على ظهره ، ويلف الفاسل خرقة على يده اليسرى فيغسل بها سواتيه وباقي عورته . ثم يلقى الفاسل الخرقة وبفسل يد نفسه بماء وصابون إن تلونت بشيء من الخارج . ثم يلف خرقة أخرى على سباته اليسرى وينظف بها أسنان الميت ومنخريه ، ولا يفتح أسنانه إلا إذا تنجس فمه فإنه يفتح أسنانه للتطهير . ثم يوضئه كوضوء الحي ، بمضمضة واستنشاق . . ويجب على الفاسل أن ينوي الوضوء - بأن يقول : نويت الوضوء عن هذا الميت - على المعتد . أما نية الفسل فسنة كما تقدم ... ثم يغسل رأسه فليحيته - سواء كان عليهما شعر أو لا - بمنظف كورق نبق وصابون ، ويسرح شعر الرأس واللحية لغير المحرم إن كان متلبدا بمشط ذي أسنان واسعة ، ويكون تسريحهما برفق حتى لا يتساقط شيء من الشعر ، فإن سقط شيء رد إلى الميت في كفنه . ثم يغسل شقه الأيمن من عنقه إلى قدمه من جهة وجهه ، ثم شقه الأيسر كذلك . ثم يحركه إلى جنبه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه وظهره إلى قدمه . ثم يحركه إلى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك ، مستعينا في كل غسلة بصابون ونحوه . ويحرم كب الميت على وجهه احتراماً له . ثم يصب عليه ماء من رأسه إلى قدمه ليزيل ما عليه من الصابون ونحوه . ثم يصب عليه ماء قراحا خالصا ويكون فيه شيء من الكافور بحيث لا يغير الماء ... هذا إذا كان الميت غير محرم كما تقدم .

وهذه الغسلات الثلاث تعد غسلة واحدة : إذ لا يحسب منها سوى الأخيرة ، لتغير الماء بما قبلها من الغسلات ، فهي المسقط للواجب ، ولذا تكون نية الفسل معها لا مع ما قبلها ، فإذا اقتصر على ذلك سقط فرض الكفاية ولكن يسن الغسل

النية لاسقاط قرص الكفاية على التحقيق : إنما تشترط النية لتحصيل الثواب على القيام بفرض الكفاية .

المالكية

قالوا إذا أريد تفصيل الميت وضع أولا على شيء مرتفع ، ثم يجرد من جميع ثيابه ، ما عدا ساتر العورة فإنه يجب إبقاؤه - سواء كانت مغلظة أو مخففة - ثم يغسل يدي الميت ثلاث مرات ، ثم يعصر بطنه برفق ليخرج ما عسى أن يكون فيها من الأذى فلا يخرج بعد الفسل ، ثم يلف الفاسل على يده اليسرى خرقة غليظة ويغسل بها مخرجيه حال صب الماء عليهما ، ثم يغسل ما على بدنه من أذى ، ثم يمضمضه وينشقه ، ويميل رأسه لجهة صدره برفق حال المضمضة والاستنشاق ، ثم يسمح أسنانه وداخل أنفه بخرقة ، ثم يكمل وضوءه - ويكون هذا الوضوء ثلاث مرات في كل عضو - ثم يفيض الماء على رأسه ثلاث مرات بلا نية ، فإن النية ليست مشروعة في غسل الميت ، ثم يغسل شقه الأيمن ظهرا وبطنا إلى آخره ، ثم يغسل شقه الأيسر كذلك ... وقد تم بذلك غسله ، وهذه هي الغسلة الأولى ، وتكون بماء قراح وبها يحصل الغسل المفروض .

ويندب أن يغسله غسلة ثانية وثالثة للتنظيف ، وتكون أولى هاتين الغسلتين بالصابون ونحوه ، فذلك جسده بالصابون أولا ، ثم يصب عليه الماء . أما الغسلة الثانية منهما فتكون بماء فيه طيب ، والكافور أفضل من غيره . ولا يزداد على هذه الغسلات الثلاث متى حصل بها إنقاء جسده من الأوساخ . فإن احتاج لغسله رابعة ، غسله أربع مرات إلى آخر ما تقدم في المندوبات ، ثم ينشف جسده ندبا ، ثم يجعل الطيب في حواسه ومحل سجوده - كالجبهة واليدين والرجلين - وفي المحال الفائرة منه كابطيه ، ثم يجعل في منافذه قطنا وعليه شيء من الطيب .

الشافعية

قالوا إذا أريد غسل الميت وضع على شيء مرتفع ندبا ، وإن يكون غسله في خلوة لا يدخلها إلا الفاسل ومن يعينه ، وإن يكون في قميص رقيق لا يمنع وصول الماء . فإن أمكن أن يدخل الفاسل يده من كمه الواسع اكتفى بذلك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين . فإن لم يوجد قميص يغسل فيه ، وجب

واحدة يجرىء الاقتصاد عليها ، ولكن السنة أن يكرر الغسل بهذه الكيفية ثلاث مرات كما تقدم وتراء

التكفين

تكفين الميت فرض كفاية على المسلمين اذا قام به البعض سقط عن الباقي ، وأقله ما يستر جميع بدن الميت — سواء كان ذكرا أو أنثى — وما دون ذلك لا يسقط به فرض الكفاية عن المسلمين . ويجب تكفين الميت من ماله الخالص الذي لم يتعلق به حق الغير كالمرهون . فان لم يكن له مال خالص ، فكفنه على من تلزمه نفقته في حال حياته ، ولو كانت زوجة تركت مالا ، فيجب على الزوج القادر تكفين زوجته .

المالكية والحنابلة

قالوا لا يلزم الزوج بتكفين زوجته ، ولو كانت فقيرة .



فان لم يكن لمن تلزمه نفقته مال ، كفن من بيت المال ان كان للمسلمين بيت مال وأمكن الأخذ منه ، والا فعلى جماعة المسلمين القادرين . ومثل الكفن في هذا التفصيل مؤن التجهيز ، كالحمل الى المقبرة والدفن ونحوه .

وفي أنواع الكفن وصفته تفصيل المذاهب .

الشافعية

قالوا لا يجوز تكفين الميت إلا بما كان يجوز له لبسه حال حياته ، فلا يكفن الرجل ولا الخنثى بالحرير والمزعر إن وجد غيرها ، وإلا جاز للضرورة . ويكره تكفينهما بالمعصر . أما الصبي والمجنون والمرأة ، فيجوز تكفينهم بالحرير والمعصر والمزركش بالذهب أو الفضة مع الكراهة .

والأفضل أن يكون الكفن أبيض اللون قديما مفسولا ، فان لم يوجد ذلك كفن بما يحل . فان لم يوجد إلا حرير وجلد وحشيش وحناء معجونة وطين ، قدم الحرير على الجلد والجلد على الحشيش والحشيش على الحناء المعجونة ، وهذه مقدمة على

لانية وثالثة بالكيفية السابقة ، فيكون عند الغسلات تسعاً . لكن التكرار يكون في غسل غير الوجه واللية ، أما غسلهما فلا يندب تكراره .

الحنابلة

قالوا إذا شرع في غسل الميت ، وجب ستر عورته على ما تقدم ، ثم يجرد من ثيابه ندبا ، فلو غسل في قميص خفيف واسع الكمين جاز . ويسن ستر الميت عن العيون ، وأن يكون تحت سقف أو خيمة ، ثم يرفع رأسه قليلا برفق في أول الغسل إلى قريب من جلوسه إن لم يشق ذلك ، ثم يعصر بطنه برفق لمخرج ما عساه أن يكون من أذى ... إلا إذا كانت امرأة حاملا فان بطنها لا يعصر . وعند عصر بطنه يكثر من صب الماء ليذهب ما خرج ولا تظهر رائحته ، وكذلك يكون في مكان الغسل بخور ليذهب بالرائحة . ثم يضع الفاسل على يده خرقة خشنة فيغسل بها أحد فرجى الميت . ثم يضع خرقة أخرى كذلك فيغسل بها الفرج الثاني . ويستحب ألا يمس سائر بدنه إلا بخرقة .

ثم بعد تجريده من ثيابه ، وستر عورته ، وغسل قبله وديبره بالكيفية الموضحة ، ينسوى الفاسل غسله . وهذه النية شرط في صحة الغسل ، فلو تركها الفاسل لم يصح الغسل ، ثم يقول الفاسل 'باسم الله ، ولا يزيد على التسمية بذلك ولا ينقص . ثم يغسل كفى الميت ويزيل ما على بدنه من نجاسة ، ثم يلف الفاسل خرقة خشنة على سبابته وإبهامه ، ويبلها بالماء ويمسح بها أسنان الميت ومنخرية وينظفهما بها . وتنظيف أسنانه ومنخرية بالخرقة المذكورة مستحب — ثم يسن أن يوضئه في أول الغسلات كوضوء المحدث — ما عدا المضمضة والاستنشاق — وهذا الوضوء سنة .

ثم يغسل رأسه ولحيته فقط برغوة ورق النبق ونحوه مما ينظف ، ويغسل باقى بدنه بورق النبق ونحوه ويكون ورق النبق ونحوه في كل غسلة من الغسلات . ثم يغسل شقه الأيمن من رأسه الى رجله يبدأ بصفحة عنقه ، ثم يده اليمنى الى الكتف ثم كتفه ثم شق صدره الأيمن ، ثم فخذه وساقه إلى الرجل ، ثم يغسل شقه الأيسر كذلك . ويقبله الفاسل على جنبه مع غسل شقيه ، فيرفع جانبه الأيمن ويغسل ظهره ووركه وفخذه ، ولا يكبه على وجهه ، ويفعل بجانبه الأيسر كذلك . ثم يصب الماء القراح على جميع بدنه ... وبذلك يتم الغسل مرة

في ماء غسله ، كما تقدم ، كما لا يجوز تكفينه بشئ و يحرم عليه لبسه في حال إحرامه كالمحيط .

الحنفية

قالوا أحب الأكفان أن تكون بالثياب البيض ، سواء كانت جديدة أو خلقة . وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح للتكفين به بعد الوفاة ، وكل ما لا يباح في حال الحياة يكره للتكفين فيه . . . فيكره للرجال التكفين بالحرير والمصفر والمزفر ونحوها ، إلا إذا لم يوجد غيرها . أما المرأة فيجوز تكفينها بذلك . وينظر في كفن الرجل إلى مثل ثيابه لخروجه في العيدين ، وينظر في كفن المرأة إلى مثل ثيابها عند زيارة أبيها .

والكفن ثلاثة أنواع : كفن السنة ، وكفن الكفاية ، وكفن الضرورة . وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة .

فكفن السنة للرجال والنساء قميص وإزار ولفافة ، والقميص من أصل العنق إلى القدم ، والإزار من قرن الراس إلى القدم ، ومثله للفاقة ، ويزاد للمرأة على ذلك خمار يستر وجهها ، وخرفة تربط ثديها . ولا يعمل للقميص اكمام ولا فتحات في ذيله ، وتزاد اللفافة عند رأسه وقدمه كي يمكن ربط أعلاها وأسفلها فلا يظهر من الميت شيء . ويجوز ربط أوسطها بشرائط من قماش الكفن إذا خيف انفراجها .

وأما كفن الكفاية فهو الاقتصار على الأزار واللفافة ، أو مع الخمار وخرفة الثديين للنساء ، مع ترك القميص فيهما فيكفي هذا بدون كراهة . وأما كفن الضرورة فهو ما يوجد حال الضرورة ولو بقدر ما يستر العورة . وإن لم يوجد شيء يغسل ويجعل عليه الإذخر إن وجد ، ويصلى على قبره ، وإذا كان للمرأة ضفائر وضعت على صدرها بين القميص والأزار . ويندب تبخير الكفن كما تقدم . . . هذا ، وإذا كان مال الميت قليلا وورثته كثيرون ، أو كان مدينا ، يقتصر على كفن الكفاية .

وكيفية التكفين : أن يبسط للرجال اللفافة ، ثم يبسط عليها إزار ، ثم يوضع الميت على الأزار ويقمص ثم يطوى الأزار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين . وأما المرأة فتبسط لها اللفافة والأزار ، ثم توضع على الأزار وتلبس الدرع ، ويجعل شعرها

(1) الإذخر (بكسر الهمزة والخاء) : نبت ، الواحدة اذخرة .
الخمار

الطين . ويجب أن يكون الكفن طاهرا ، فلا يجوز تكفينه بالمتنجس مع القدرة على الطاهر ، ولو كان حريرا . فإن لم يوجد طاهر صلى عليه عاريا ، ثم كفن بالمتنجس ودفن .

وتسكره المغلاة في الكفن بأن يكون غالي القيمة ، كما يكره للحى أن يدخر لنفسه كفنا حال حياته ، إلا إذا كان ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز . ويحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن . ويكره أن يكون في الكفن شيء غير البياض كالمصفر ونحوه . ثم إن الكفن ثلاثة أثواب للذكر والأنثى ، يستر كل واحد منها جميع بدن الميت ، إلا رأس المحرم ووجه المحرمة . وهذا إذا كفن من تركته ، ولم يكن عليه دين مستغرق للتركة ، ولم يوص أن يكفن بثوب واحد . . . وإلا كفن بثوب واحد ساتر لجميع بدن غير المحرم ، ويجوز الزيادة على ذلك إن تبرع بها غيره .

أما من يكفن من بيت المال أو من المال الموقوف على أكفان الموتى ، فتحرم الزيادة فيه على ثوب واحد ، إلا إن شرط الواقف زيادة على ذلك فينفذ شرطه . ويجوز أن يزداد على الأثواب الثلاثة المتقدمة في كفن الرجل قميص تحتها وعمامة على رأسه ، ولكن الأفضل والأكمل الاقتصار على الثلاثة فقط . وإنما تجوز الزيادة ما لم يكن في الورثة قاصر أو محجور عليه ، وإلا حرمت الزيادة .

أما الأنثى فالأكمل أن يكون كنفها خمسة أشياء : إزار ، قميص ، فخمارة ، فلفافتان . وكيفيته : أن يبسط أحسن اللفائف وأوسعها ، ويوضع عليه حنوط (نوع من الطيب) ونحوه كالكاפור ، وتوضع الثانية فوقها ويوضع عليها الحنوط ، وكذا الثالثة إن كانت . ثم يوضع الميت فوقها برفق مستلقيا على ظهره ، وتجعل يده على صدره ويمناه على يساره أو يرسلان في جنبه ، ثم تشد أليته بخرفة بعد أن يدس بينهما قطن مندوف عليه حنوط حتى تصل الخرفة إلى حلقة الدبر من غير إدخال ، وينبغي أن تكون الخرفة مشقوقة الطرفين على هيئة (الحافظ) . وتلف عليه اللفائف واحدة واحدة ، بأن يثنى حرفها الذي يلي شقه الأيسر على الأيمن وبالعكس ، وينبغي جمع الباقي من الكفن عند رأسه ورجليه . وتشد لفائف غير المحرم بأريطة خشبية الانتشار عند حمله ، وتحل الأريطة بعد وضعه في القبر تفاؤلا بحل الشدائد عنه ، ولا يطيب المحرم مطلقا ، لا في كنفه ولا في بدنه ولا

الطرف كالسراويل^{١٠}، ويحسن تطيب الميت كله^{١١} ثم يرد طرف اللقافة العلوي الأيمن على شق الميت الأيسر، وطرفها الأيسر على شقه الأيمن، ثم يفعل باللقافة الثانية والثالثة كذلك ويجعل أكثر الزائد من اللقائف عند رأسه، ثم تربط هذه اللقائف عليه، ثم تحل إذا وضع في القبر.

وأما الأنثى والخنى البالقان فيكفنان في خمسة أثواب بيض من قطن وهي: إزار، وخمار، وقميص، ولفافتان. والكيفية في اللفافتين كما تقدم، والخمار يجعل على الرأس، والإزار في الوسط، والقميص يلبس لها. ويسن أن يكفن الصبي في ثوب واحد، وأن تكفن الصبية في قميص ولفافتين. ويكره التكفين بالشعر والصوف والزعفران والمصفر والرقائق الذي يحدد الأعضاء. أما الرقيق الذي يشف عما تحته فلا يكفى. ويحرم التكفين بالجلد والحريز - ولو لامرأة - وكذا بالذهب والمفضض. ويجوز التكفين بالحريز والذهب والمفضض إن لم يوجد غيرها^{١٢}.

صَلَاةُ الْجَنَازَةِ

هي فرض كفاية على الأحياء إذا فعلها البعض - ولو كان واحداً - سقط عن الباقيين ولها أركان وشروط تتعلق بالمصلى، وشروط تتعلق بالميت، وسنن ومندوبات.

أركانها

أما أركانها فمنها النية، وقد تقدم الكلام عليها في الصلاة.

الحنفية والحنابلة

قالوا النية شرط لا ركن، لأنها كالصلاة^{١٣}.

ومنها التكييرات، وهي أربع بتكبيرة الاحرام، وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة. ومنها القيام فيها الى أن تتم، فلو صلاها قاعداً بغير عذر لم تصح. ومنها الدعاء للميت. وفي محله وصفته تفصيل في المذاهب على النحو التالي:

للتكفين على صدرها فوق الذراع، ثم يجعل الخمار فوق ذلك، ثم يطوى الإزار واللقافة، ثم الخرقة بعد ذلك تربط فوق الأكفان وفوق القدمين.

المالكية

قالوا يندب زيادة الكفن على ثوب واحد بالنسبة للرجل والمرأة. والأفضل أن يكفن الرجل في خمسة أشياء: قميص له أكمام، وإزار، وعمامة لها «عذبة» قدر ذراع تطرح على وجهه، ولفافتان، وأن تكفن المرأة في سبعة أشياء: إزار، وقميص، وخمار، وأربع لقائف. ولا يزداد على ما ذكر للرجل ولا للمرأة إلا «الحفاظ»، وهو خرقة تجعل فوق القطن المجمعول بين الفخذين مخافة ما يخرج من أحد السبيلين.

ويندب أن يكون الكفن أبيض، ويجوز التكفين بالمصبوغ بالزعفران أو الورس (نبت أصفر باليمن)، ويكره بالمصفر والأخضر وكل ما ليس بأبيض غير المصبوغ بالزعفران والورس، ويكره أيضاً بالحريز والخز والنجس. ومحل الكراهة في ذلك كله إن وجد غيره، وإلا فلا كراهة.

ويجب تكفين الميت فيما كان يلبسه لصلاة الجمعة ولو كان قديماً. وإذا تنازع الورثة: فطلب بعضهم تكفينه فيما كان يلبسه في الجمعة، وطلب البعض الآخر تكفينه في غيره، قضى للفريق الأول. ويندب تبخير الكفن، وأن يوضع الطيب داخل كل لقافة، وعلى قطن يجعل بمنافذه كائفه وفمه وعينيه وأذنيه ومخرجه. والأفضل من الطيب الكافور كما تقدم. ويندب صفر شعر المرأة وإلقاؤه من خلفها^{١٤}.

الحنابلة

قالوا الكفن نوعان: واجب، ومسنون. فالواجب ثوب يستتر جميع بدن الميت مطلقاً، ذكرًا كان أو غيره. ويجب أن يكون الثوب مما يلبس في الجمع والأعياد، إلا إذا أوصى بأن يكفن بأقل من ذلك افتنفاً وصيته. ويكره تكفينه فيما هو أعلى من ملبوس مثله في الجمع والأعياد ولو أوصى بذلك. وأما المسنون فمختلف باختلاف الميت: فإن كان رجلاً سن تكفينه في ثلاث لقائف بيض من قطن، ويكره الزيادة عليها، كما يكره أن يجعل له عمامة. وكيفيته: أن تبسط اللقائف على بعضها، ثم تبخر بعود ونحوه ويوضع الميت عليها. ويسن أن تكون اللقافة الظاهرة أحسن الثلاث، وأن يجعل الحنوط (وهو أخلاط من طيب) فيما بينها، ثم يجعل قطن محنط بين أليتيه، وتشد فوقه خرقة مشقوقة.

المالكية

قالوا يجب الدعاء عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على المعتد . وأقله أن يقول : « اللهم اغفر له » ونحو ذلك . وأحسنه أن يدعو بدعاء أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو أن يقول بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم : « اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به . . . اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته . اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده » . ويقول في المرة : « اللهم إنها أمتك وبنت عبدك وبنت أمتك » ، ويستمر في الدعاء المتقدم بصيغة التانيث .

ويقول في الطفل الذكر : « اللهم إنه عبدك وابن عبدك ، أنت خلقتة ورزقته ، وأنت أمته وأنت تحييه . اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذخراً وفرطاً وأجراً ، وثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، ولا تفتنا وإياهما بعده . اللهم أحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وعافه من فتنه القبر وعذاب جهنم » .

فإن كان يصلى على ذكر وأنثى معا يغلب الذكر على الأنثى فيقول : « إنهما عبدك وابنا عبدك وابنا أمتك . . » الخ . وكذا إذا كان يصلى على جماعة من رجال ونساء ، فإنه يغلب الذكور على الإناث فيقول : « اللهم إنهم عبيدك وأبناء عبيدك » الخ . فإن كن نساء يقول : « اللهم إنهن إماءك وبنات عبيدك وبنات إماءك ، كن يشهدن . . . » الخ . وزاد على الدعاء المذكور في حق كل ميت بعد التكبيرة الرابعة : « اللهم اغفر لأسلافنا وأفرطانا ومن سبقنا بالإيمان . اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإيمان ، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام . و اغفر للمسلمين والمسلمات » ، ثم يسلم .

الحنفية

قالوا الدعاء يكون بعد التكبيرة الثالثة . ولا يجب الدعاء بصيغة خاصة ، بل المطلوب الدعاء بأمور الآخرة . والأحسن أن يدعو بالمأثور في حديث عوف ابن مالك ، وهو : « اللهم اغفر له وارحمه وعافه وأعف عنه ، وأكرم نزله ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله

الجنة » وأعدّه من عذاب القبر ومن عذاب النار » . هذا إذا كان الميت رجلاً ، فإن كان أنثى يبدل ضمير المذكر بضمير الأنثى ، ولا يقول وزوجاً خيراً من زوجها . وإن كان طفلاً يقول : « اللهم اجعله لنا فرطاً ، اللهم اجعله لنا ذخراً وأجراً ، اللهم اجعله لنا شافعاً ومشفعاً » . فإن كان لا يحسن المصلى هذا الدعاء دعا بما شاء .

الشافعية

قالوا يشترط في الدعاء أن يكون بعد التكبيرة الثالثة ، وأن يكون الدعاء مشتتلاً على طلب الخير للميت الحاضر . فلو دعا للمؤمنين بغير دعاء له بخصوصه لا يكفي ، إلا إذا كان صبياً فإنه يكفي كما يكفي الدعاء لوالديه . . . وأن يكون المطلوب به أمراً أخروبياً - كطلب المغفرة والرحمة - ولو كان الميت غير مكلف كالصبي والمجنون الذي بلغ مجنوناً ، واستمر كذلك إلى الموت .

ولا يتقيد المصلى في الدعاء بصيغة خاصة ، ولكن الأفضل أن يدعو بالدعاء المشهور عند الأمن من تغير رائحة الميت ، فإن خيف من ذلك وجب الاقتصاد على الأقل . والدعاء المشهور هو : « اللهم هذا عبدك وابن عبيدك ، خرج من روح الدنيا وسعتها ومحجوبه وأحبابه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقبه . . . كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به منه . اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزل به ، وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، وقد جئناك رافعين إليك شفعاء له . اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر وعذابه ، وافسح له في قبره ، وجاف الأرض عن جنبه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه آمناً إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين » .

ويستحب أن يقول قبله : « اللهم أغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وإنثانا » . اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان . اللهم لا تحرمنا أجره » . ويندب أن يقول قبل الدعاء المذكورين : « اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه وأعف عنه ، وأكرم نزله ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ،

الحنفية

قالوا إن السلام فيها ليس ركنا ، وإنما هو واجب كباقي الصلوات . وقالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم - بعد التكبيرة الثانية - مسنونة وليست ركنا .

المالكية

قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة ، عقب كل تكبيرة ، قبل الشروع في الدعاء .

وأما قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ، ففيها اختلاف في المذاهب .

الحنفية

قالوا قراءة الفاتحة بنية التلاوة في صلاة الجنازة مكروهة تحريما ، أما بنية الدعاء فجازة .

الشافعية

قالوا قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ركن من أركانها ، والأفضل قراءتها بعد التكبيرة الأولى . ومتى شرع فيها بعد التكبيرة الأولى وجب إتمامها ، ولا يجوز قطعها ولا تأخيرها إلى ما بعدها ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته ... وهذا في غير المسبوق . أما المسبوق فيتعين عليه أن يقرأها عقب تكبيرته الأولى .

الحنابلة

قالوا قراءة الفاتحة فيها ركن ، ويجب أن تكون بعد التكبيرة الأولى .

المالكية

قالوا قراءة الفاتحة فيها مكروهة تنزيها .

شُرُوطُ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ

وأما شروطها : فمنها أن يكون الميت مسلما . فتحرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى : « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » . ومنها أن يكون الميت حاضرا ، فلا تجوز الصلاة على الغائب . أما صلاة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، على النجاشي فهي خصوصية له .

وزوجا خيرا من زوجته ، وأعدّه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار » .

وينبغي أن يلاحظ قارئ الدعاء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بما يناسب حال الميت الذي يصلى عليه . وله أن يذكر مطلقا بقصد الشخص ، وإن يؤنث مطلقا بقصد الجنازة . ويصح أن يقول في الدعاء على الصغير بدل الدعاء المذكور : « اللهم اجعله فرطا لأبويه وسلفا وذخرا وعظلة واعتبارا وشفيعا ، وتقل به موازينهما ، وفرغ الصبر على قلوبهما ، ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره » .

الحنابلة

قالوا محل الدعاء بعد التكبيرة الثالثة ، ويجوز عقب الرابعة ولا يصح عقب سواهما . وأقل الواجب بالنسبة للكبير : اللهم اغفر له ونحوه ، وبالنسبة للصغير : اللهم اغفر لوالديه بسببه ، ونحو ذلك . والمستنون الدعاء بما ورد ، ومنه : « اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا ، إنك تعلم منقلبنا ومثوانا ، وأنت على كل شيء قدير . اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإسلام والسنة ، ومن توفيته منا فتوفه عليهما . اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ووسع مدخله ، واغسله بالماء والتلج والبرد ، وتقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله دارا خيرا من داره ، وزوجا خيرا من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعدّه من عذاب القبر ومن عذاب النار ، وأفسح له قبره ونور له فيه » .

وهذا الدعاء للميت الكبير ذكرنا كان أو أنثى ، إلا أنه يؤنث الضمائر في الأنثى . وإن كان الميت صغيرا أو بلغ مجنوننا واستمر على جنونه حتى مات ، وقال في الدعاء : « اللهم اجعله ذخرا لوالديه وفرطا وأجرا وشفيعا مجابا . اللهم ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، وألحقه بصالح سلف المؤمنين ، واجعله في كفالة إبراهيم ، وقه برحمتك عذاب الجحيم » . يقال ذلك في الذكر والأنثى ، إلا أنه يؤنث في المؤنث .

ومن أركان صلاة الجنازة : السلام بعد التكبيرة الرابعة . ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية .

الصلاة من النية والظهار واستقبال القبلة وستر العورة ونحو ذلك .

سُنُّ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ

وأما سنن صلاة الجنابة فمفصلة في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية .

قالوا يسن الثناء بعد التكبيرة الأولى ، وهو سبحانه اللهم وبحمدك إلى آخر ما تقدم في سنن الصلاة ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية ، والدعاء على القول بأنه ليس ركنا .

ويندب أن يقوم الامام بحذاء صدر الميت ، سواء كان ذكرا أو أنثى كبيرا أو صغيرا . ويندب أيضا أن تكون صفوف المصلين عليه ثلاثة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له » . فلو كان عدد المصلين سبعة : قدم واحدة ثم ثلاثة ، ثم اثنان ، ثم واحد .

المالكية

قالوا ليس لصلاة الجنابة سنن ، بل لها مستحبات ، وهي : الأسرار بها ، ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى فقط حتى يكونا حذو أذنيه كما في الاحرام لغيرها من الصلوات ، وإبتداء الدعاء بحمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم . ووقوف الامام والمنفرد على وسط الرجل وعند منكبي المرأة ، ويكون رأس الميت عن يمينه - رجلا كان أو امرأة - إلا في الروضة الشريفة فإنه يكون عن يساره ليكون جهة القبر الشريف . وأما المأموم فيقف خلف الامام كما يقف في غيرها من الصلاة (وقد تقدم في صلاة الجماعة) ... وجه الامام بالسلام والتكبير بحيث يسمع من خلفه ، وأما غيره فيسر فيها .

الحنابلة

قالوا سننها : فعلها في جماعة ، والا ينقص عند كل صف عن ثلاثة إن كثر المصلون ، وإن كانوا ستة جعلهما الامام صفين ، وإن كانوا أربعة جعل كل

الحنابلة

قالوا تجوز الصلاة على الغائب إن كان بعد موته بشهر فأقل .

الشافعية

قالوا تصح الصلاة على الغائب عن البلد من غير كراهة .

ومنها تطهير الميت ، فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيمم . ومنها أن يكون الميت مقدما أمام القوم ، فلا تصح الصلاة عليه إذا كان موضوعا خلفهم .

المالكية

قالوا الواجب حضور الميت . وأما وضعه أمام المصلي ، بحيث يكون عند منكبي المرأة ووسط الرجل ، فمندوب .

ومنها ألا يكون الميت محمولا على دابة أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت الصلاة .

الشافعية والمالكية

قالوا تجوز الصلاة على الميت المحمول على دابة أو أيدي الناس أو أعناقهم .

ومنها ألا يكون شهيدا - وسيأتي بيانه في بحث خاص - فتحرم الصلاة عليه لحرمة غسله .

الحنفية

قالوا إن الشهيد لا يغسل ، ولكن تجب الصلاة عليه .

ومنها أن يكون الحاضر من بدن الميت الجزء الذي يلزم تغسيله ، على ما تقدم في الغسل . وتجب الصلاة على السقط إذا كان غسله واجبا على ما تقدم تفصيله في المذاهب .

وأما شروطها المتعلقة بالمصلي ، فهي شروط

النتيج حقا ؟ ولا تضع صلاة من صلى خلف الصف
كغيرها من الصلاة ... وأن يقف الامام والمنفرد عند
صدر الذكر ووسط الأنثى ، وأن يسير بالقراءة
والدعاء فيها .

الشافعية

قالوا سننهما : التعوذ قبل الفاتحة ، والتسامين
بها ، والاسرار بكل الأقوال التي فيها ولو فعلت
ليلا (إلا إذا احتيج لجهر الامام أو المبلغ بالتكبير
والسلام فيجهران بهما) ، وفعلها في جماعة ، وأن
يكون ثلاثة صفوف إذا أمكن (وأقل الصف اثنان ،
ولو بالامام ، ولا تكره مساواة المأموم للامام في
الوقوف حينئذ) ، وأكمل الصلاة على النبي عليه
السلام (وقد تقدم في سنن الصلاة) ، والصلاة على
الآل دون السلام عليهم وعلى النبي عليه السلام ،
والتحميد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة
على النبي ، والدعاء المأثور في صلاة الجنائز ،
والتسليمة الثانية ...

وأن يقول بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام :
« اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده » ، ثم يقرأ
آية « الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون
بحمد ربهم ويؤمنون به » الآية . وأن يقف الامام أو
المنفرد عند رأس الذكر وعند عجز الأنثى أو الخنثى ،
وأن يرفع يديه عند كل تكبيرة ثم يضعهما تحت
صدره ، ولا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق صلاته ،
وأن تكرر الصلاة عليه من أشخاص متغايرين ...
أما إعادتها ممن أقاموها أولا فمكرهة . ومن السنن
ترك دعاء الافتتاح وترك السورة . ويكره أن يصلى
عليه قبل أن يكفن .

الأحق بالصلاة على الميت

في الأحق بالصلاة على الميت اختلاف
في المذاهب .

الحنفية

قالوا يقدم في الصلاة عليه السلطان إن حضر ،
ثم نائبه وهو أمير مصر ، ثم القاضي ، ثم صاحب
الشرطة ، ثم إمام الحى إذا كان أفضل من ولى

الميت ، ثم ولى الميت على ترتيب العصبية في النكاح
فيقدم الابن ، ثم ابن الابن وإن سفل ، ثم الأب ثم
الجد وإن علا ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ
لاب ، ثم ابن الأخ الشقيق ... وهكذا الأقرب
فالأقرب كما هو مفصل في باب النكاح . فان لم
يكن له ولى ، قدم الزوج ، ثم الجيران . وإذا
أوصى لأحد بأن يصلى عليه أو بأن يغسله ، فهي
وصية باطلة لا تنفذ . ولن له حق التقدم أن يأذن
غيره في الصلاة .

الحنابلة

قالوا الأولى بالصلاة عليه إماما : وصيه العدل ،
ثم السلطان ، ثم نائبه ، ثم أبو الميت وإن علا ، ثم
ابنه وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب
الميراث ، ثم ذوو الأرحام ، ثم الزوج . فان تساوى
الأولياء في القرب - كاخوة أو أعمام - قدم الأفضل
منهم على ترتيب الامامة (وقد تقدم في صلاة
الجماعة) . فان تساوا في جميع جهات التقديم ،
اقرع بينهم عند التنازع . وإذا أناب الولي عنه
واحدا كان بمنزلته فيقدم على من يليه في الرتبة ،
بخلاف نائب الوصى فلا يكون بمنزلته .

الشافعية

قالوا الأولى بامامتها أبو الميت وإن علا ، ثم ابنه
وإن سفل ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لاب ، ثم ابن
الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لاب ... وهكذا على
ترتيب الميراث . فان لم يكن قريب قدم معتق
الميت ، ثم عصبته الأقرب فالأقرب ، ثم الامام
الأعظم أو نائبه ، ثم ذوو الأرحام الأقرب فالأقرب .
ويقدم الاسن في الاسلام العدل عند التساوى في
درجة كابنين ، ثم الأفقه والأقرأ والأورع . وإذا
أوصى بالصلاة عليه لغير من يستحق التقدم ممن
ذكر ، فلا تنفذ وصيته .

المالكية

قالوا الأحق بالصلاة على الميت من أوصى الميت
بأن يصلى عليه إذا كان الإيضاء لرجاء بركة الموصى
له ، وإلا فلا . ثم الخليفة وهو الامام الأعظم ، وأما
نائبه فلا حق له في التقدم إلا إذا كان نائبا عنه في
الحكم والخطبة ، ثم أقرب العصبية فيقدم الابن ثم
ابنه ، ثم الأب ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم الجد ،
ثم العم ، ثم ابن العم ... وهكذا . فان تعددت
العصبية المتساوون في القرب من الميت ، قدم الأفضل

الشافعية

قالوا كيفيتها أن يقف الإمام أو المنفرد عند رأسه إن كان ذكرا وعند عجزه إن كان أنثى أو خنثى ، ثم ينوي بقلبه قائلا بلسانه : نويت أصلي أربع تكبيرات على من حضر من أموات المسلمين فرض كفاية لله تعالى ثم يكبر تكبيرة الاحرام . وإن كان مقتديا ينوي الاقتداء ، ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم دون دعاء الافتتاح ، ثم يقرأ الفاتحة ولا يقرأ سورة بعدها ، ثم يكبر التكبيرة الثانية ، ثم يقول : « اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم ، وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين » . إنك حميد مجيد » ١٥١

ثم يكبر التكبيرة الثالثة ، ويدعو بعدها للميت بأي دعاء أخروي - والأفضل أن يكون بالدعاء المتقدم - ثم يكبر التكبيرة الرابعة ويقول بعدها : اللهم لا تحرمتنا أجره ، ولا تفتنا بعده ، ثم يقرأ قوله تعالى : « الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم » الآية ، ثم يسلم التسليمة الأولى ينوي بها من على يمينه ، ثم يسلم الثانية ناويا بها من على يساره . ويرفع يديه عند كل تكبيرة ويضعهما تحت صدره كما في الصلاة .

الحنابلة

قالوا صفتها أن يقف المصلي عند صدره الذكر ووسط الأنثى ، ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات المسلمين أو على هذا الميت ونحو ذلك ، ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه كما في الصلاة ، ثم يتعوذ ، ثم يسلم ، ثم يقرأ الفاتحة ولا يزيد عليها ، ثم يكبر تكبيرة ثانية رافعا يديه ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التشهد الأخير ، ثم يكبر تكبيرة ثالثة مع رفع يديه ، ثم يدعو للميت كما تقدم ، ثم يكبر رابعة مع رفع يديه أيضا ولا يقول بعدها شيئا ويصبر قليلا ساكنا ، ثم يسلم تسليمة واحدة ، ولا بأس بتسليمة ثانية ١٥٢

أحكام عامة تتعلق بصلاة الجنائز

أولا : إذا زاد الإمام في التكبير على أربع أو

منهم لزيادة فقه أو حديث ونحو ذلك . ولا حق لزوج الميت في التقدم ، بخلاف السيد فله الحق ويكون بعد العصة . فإن لم يوجد عصة ولا سيد ، فالأجنب سواء ، إلا أنه يقدم الأفضل منهم كما في صلاة الجماعة وقد تقدم .

كيفية صلاة الجنائز مفصلة

ذكرت كيفية صلاة الجنائز مفصلة عند كل مذهب كما يلي :

الحنفية

قالوا صفتها أن يقوم المصلي بحذاء صدر الميت ، ثم ينوي أداء فريضة صلاة الجنائز عبادة لله تعالى ، ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه حين التكبير ، ثم يقرأ الثناء ، ثم يكبر تكبيرة أخرى دون أن يرفع يديه ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يكبر ثالثة دون رفع يديه أيضا ، ثم يدعو للميت ولجميع المسلمين - والأحسن أن يكون بالدعاء السابق - ثم يكبر رابعة دون رفع يديه أيضا ، ثم يسلم تسليمين : إحداهما عن يمينه وينوي بها السلام على من على يمينه ، وثانيتهما عن يساره وينوي بها السلام على من على يساره . ولا ينوي السلام على الميت في التسليمين . ويسر في الكل إلا في التكبير .

المالكية

قالوا صفتها أن يقوم المصلي عند وسط الميت إن كان رجلا وعند منكبيه إن كان امرأة ، ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات المسلمين ، ثم يكبر تكبيرة الاحرام مع رفع يديه عندها كما في الصلاة ، ثم يدعو كما تقدم ، ثم يكبر تكبيرة ثانية دون رفع يديه ، ثم يدعو أيضا ، ثم يكبر ثالثة دون رفع يديه ، ثم يدعو ، ثم يكبر رابعة دون رفع يديه ، ثم يسلم تسليمة واحدة على يمينه يقصد بها الخروج من الصلاة كما تقدم في الصلاة ، ولا يسلم غيرها ولو كان مأموما . ويندب الاسرار بكل أقوالها إلا الإمام فيجهر بالتسليم والتكبير ليسمع المأمومون كما تقدم . ويلاحظ في كل دعاء أن يكون مبدوعا بحمد الله تعالى وصلاة على نبيه عليه السلام .

صلاة الجميع . وإن طال الفصل ، أو وجد من الإمام مناف للصلاة ، بطلت صلاة الإمام ، وبطلت صلاة المأمومين إن لم ينووا المفارقة ، وإلا صحت .

ثانيا : إذا جاء المأموم الى صلاة الجنازة فوجد الإمام قد كبر قبله تكبيرة أو أكثر من تكبيرة ، ففى حكمه تفصيل .

الحنفية

قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى واشتغل بالثناء ، أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الثالثة واشتغل بالدعاء - فلا يكبر في الحال ، بل ينتظر إمامه ليكبر معه . فإن لم ينتظره وكبر ، فلا تفسد صلاته ولكن لا يحتسب هذه التكبيرة ، ثم بعد سلام الإمام يأتي المسبوق بالتكبيرات التي فاتته إن لم ترفع الجنازة فوراً ، فإن رفعت فوراً سلم ولا يقضى ما فاتته من التكبيرات . فلو جاء بعد أن كبر الإمام التكبيرة الرابعة وقبل أن يسلم ، فالصحيح أن يدخل معه ، ثم يتم بعد سلامه على التفصيل السابق .

المالكية

قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام مشغولاً بالدعاء فإنه يجب عليه ألا يكبر وينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه . فإن لم ينتظر وكبر صحت صلاته ، ولا تحتسب هذه التكبيرة في حالة الانتظار وعدمه . وإذا سلم الإمام قام المأموم لقضاء ما فاتته من التكبير ، سواء رفعت الجنازة فوراً أو بقيت ، إلا أنه إذا بقيت الجنازة دعا عقب كل تكبيرة يقضيها ، وإن رفعت فوراً وإلى التكبير ، ولا يدعو لئلا يكون مصلياً على غائب ... والصلاة على الغائب ممنوعة كما تقدم .

أما إذا جاء المأموم وقد فرغ الإمام ومن معه من التكبيرة الرابعة ، فلا يدخل معه على الصحيح لأنه في حكم التشهد ، فلو دخل معه يكون مكرراً للصلاة على الميت ، وتكرارها مكروه .

الحنابلة

قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد كبر التكبيرة الأولى واشتغل بالقراءة ، أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الثالثة واشتغل

نقص عنها ، ففى متابعة المأمومين آياه وصحة الصلاة تفصيل .

الحنفية

قالوا إذا زاد الإمام عن أربع فالمتدى لا يتابعه في الزيادة ، بل ينتظر حتى يسلم معه ، وصحت صلاة الجميع . أما إذا نقص عنها فتبطل صلاة الجميع إن كان النقص عمداً ، فإن كان سهواً فالحكم كحكم نقص ركعة في الصلاة ، إلا أنه لا سجود للسهو في صلاة الجنازة . وقد تقدم حكم نقصان ركعة في الصلاة .

الشافعية

قالوا لو زاد عن الأربع فلا يتابعه المأموم ، بل ينوى المفارقة بقلبه ويسلم قبله ، أو ينتظره ليسلم معه - والأفضل الانتظار - وتصح صلاة الكل ، إلا إذا وإلى الإمام رفع يديه في التكبيرات الزائدة ثلاث مرات ، فإن الصلاة تبطل عليه وعلى المأمومين إن انتظروه . وإن نقص عنها بطلت عليه وعلى المأمومين إن كان النقص عمداً ، فإن كان سهواً تداركه كالصلاة . ولا سجود للسهو هنا .

المالكية

قالوا إذا زاد الإمام عن الأربع عمداً أو سهواً كره للمأمومين أن ينتظروه بل يسلمون دونه ، وصحت صلاته وصلاتهم . وإن نقص عنها عمداً - وهو يرى ذلك مذموباً له - فلا يتبعه المأمومون في النقص ، بل يكملون التكبير أربعاً ، وصحت صلاة الجميع . وأما إذا نقص عمداً - وهو لا يرى ذلك مذموباً - فإن صلاته تبطل ، وتبطل صلاة المأمومين تبعاً لبطلان صلاته . فإن نقص سهواً سبى له المأمومون . فإن رجع عن قرب وكمل التكبير ، كملوه معه وصحت صلاة الجميع . وإن لم يرجع أو لم ينتبه إلا بعد زمن طويل - كما تقدم في الصلاة - كملوا هم وصحت صلاتهم ، وبطلت صلاته .

الحنابلة

قالوا إذا زاد الإمام على أربع تكبيرات ، تابعه المأمومون في الزيادة إلى سبع تكبيرات ، فإن زاد على السبع نبهوه ، ولا يجوز لهم أن يسلموا قبله وتصح صلاة الجميع . وإن نقص عنها فإن كان عمداً بطلت صلاة الجميع ، وإن كان سهواً فلا يسلم المأمومون بل ينبهونه ، فإن أتى بما تركه عن قرب ، صحت

مَكَانُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ

تكره الصلاة على الميت في المساجد واز كان الميت خارج المسجد ، كما يكره ادخاله في المسجد من غير صلاة .

الحنابلة

قالوا تباح الصلاة على الميت في المساجد إن لم يخش تلويث المسجد ، وإلا حرمت الصلاة عليه وحرم إدخاله .

الشافعية

قالوا تندب الصلاة على الميت في المسجد .

مَبْحَثُ الشَّهِيدِ

في حد الشهيد وحكمه وأقسامه تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا الشهيد هو من قتل ظلما - سواء قتل في حرب أو قتله باغ أو حربى أو قاطع طريق أو لص - ولو كان قتله بسبب غير مباشر . وينقسم أقساما ثلاثة :

الأول : الشهيد الكامل ، وهو شهيد الدين والآخر . ويشترط في تحقق الشهادة الكاملة ستة شروط ، وهى : العقل ، والبلوغ ، والإسلام ، والطهارة من الحدث الأكبر ، والحض ، والنفاس ، وأن يموت عقب الإصابة بحيث لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ولا يتداوى ولا ينتقل من مكان الإصابة إلى خيمته أو منزله حيا ولا يمضى عليه وقت صلاة ، وأن يجب بقتله القصاص وإن رفع القصاص لعارض كصلح ونحوه . أما إذا وجب بقتله عوض مالى - كما إذا قتل خطأ - فإنه لا يكون كامل الشهادة .

ويدخل في هذا القسم من قتل مدافعا عن ماله أو نفسه أو المسلمين أو أهل الدمة ، لكن بشرط أن يقتل بمحدد . وحكم هذا القسم من الشهداء أنه لا يفصل إلا لنجاسة أصابته غير دمه ، ويكفى في ثوابه بعد أن ينزع عنه ما لا يصلح للكفن ، منبيل الفرو والحشو والقلنسوة والخف والسلاح والدرع ،

بالدماء - فإنه يكبر فوراً ولا ينتظر الإمام حتى يرجع إلى التكبير ، ثم يتبع الإمام فيما يفعله ، ثم يقضى بعد سلام إمامه ما فاتته على صفته : بأن يقرأ الفاتحة بعد أول تكبيرة يأتى بها بعد سلام الإمام ، ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية إن لم يخف رفع الجنابة ، فإن خشى رفعها كبر تكبيرا متتابعاً بدون دعاء ونحوه وسلم . ويجوز له أن يسلم بدون أن يقضى ما فاتته ، كما يجوز له أن يدخل مع الإمام بعد التكبيرة الرابعة ، ثم يقضى الثلاث استحباباً .

الشافعية

قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى أو غيرها ، واشتغل بما بعدها من قراءة أو غيرها ، فإنه يدخل معه ولا ينتظر حتى يكبر التكبيرة الثالثة ... إلا أنه يسير في صلاته على نظم الصلاة لو كان منفرداً . فبعد أن يكبر التكبيرة الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه قراءته قبل تكبير الإمام ويسقط عنه الباقي ، ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ، وهكذا . فإذا فرغ الإمام أتم المأموم صلاته على النظم المذكور ، سواء بقيت الجنابة أو رفعت . وإذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة - بأن كبر إمامه عقب تكبيره هو للأحرام - كبر معه ، وتحمل الإمام عنه كل الفاتحة .

ثالثاً : يكره تكرار الصلاة على الجنابة ، فلا يصلى عليها إلا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة . فإن صلى عليها أولاً دون جماعة ، أعيدت ندباً في جماعة ما لم تدفن .

الشافعية

قالوا تسن الصلاة على الجنابة مرة أخرى لمن لم يصل أولاً ، ولو بعد الدفن .

الحنابلة

قالوا يجوز تكرار الصلاة على الجنابة لمن لم يصل أولاً ، ولو بعد الدفن كما تقدم ، ويكره التكرار لمن صلى أولاً .

أو جرح ثم حمل فاكل أو شرب أو عطش أو طال بقاؤه عرفا ... فانه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه كغير الشهداء ، وإن كان من الشهداء يوم القيامة .

والشهيد الذي تقدم بيانه هو شهيد الدنيا والآخرة . وهناك شهيد الآخرة ، وهو من لم تتوافر فيه الشروط السابقة ، إلا أن الآثار الصحيحة دلت على أنه من الشهداء يوم القيامة . وذلك نحو من مات الطاعون أو وجع البطن أو الفرق أو الشرق أو بالحرق أو بالهدم أو بذات الجنب أو بالسل أو اللقوة ، أو مات بالطاعون أو سقط من فوق جبل ، أو مات في سبيل الله . ومنه من مات في الحج أو طلب العلم أو خرج من بيته للقتال في سبيل الله ، بنية الشهادة فيه نية صادقة ، فمات بغير فعل الكفار . ومن الشهداء : المرابطون ، وأمناء الله في الأرض وهم العلماء ، والمقتول مدافعا عن دينه أو عرضه أو ماله أو نفسه ، ومن قتله السباع وغير ذلك .

المالكية

قالوا الشهيد هو من قتله كافر حربى ، أو قتل في معركة بين المسلمين والكفار ، سواء كان القتال ببلاد الحرب أو ببلاد الاسلام ، كما إذا غزا الحريون المسلمين . وحكم الشهيد المذكور انه يحرم تفسيله والصلاة عليه ولو لم يقاتل ، بأن كان غافلا أو نائما ثم قتل ، وكذلك إذا قتله مسلم يظنه كافرا ، أو داسته الخيل ، أو رجع عليه سيفه أو سهمه فقتله ، أو تردى في بئر ، أو سقط من شاهق جبل فمات ... فكل هؤلاء يحرم تفسيلهم والصلاة عليهم . ولا فرق بين الجنب وغيره ، انما يشترط ألا يرفع من المعركة حيا ، فان رفع حيا غسل وصلى عليه ، إلا إذا رفع مغمورا (والمغمور هو الذى لا يأكل ولا يشرب ولا يتكلم) فهذا كالمرفوع ميتا فلا يغسل ولا يصلى عليه .

ويجب دفن الشهيد بشيابه التى مات فيها متى كانت مباحة ، ولا يزداد عليها إن سترت جميع بدنه ، فان لم تستر جميع بدنه زيد عليها ما يستتره . ولا ينزع خفه ولا قلنسوته (وهى ما يتعمم عليه وتسمى الطاقية) ، ولا تنزع منطقتة - وهى ما يشد في وسطه - إن كان ثمنها قليلا ، وكذلك يبقى معه خاتمه إن قل ثمن فصه وكان الخاتم من فضة ، وإلا نزع ودفن بدونه . وينزع عنه آلة الحرب

بخلاف السراويل وكذلك الحشو والغرو إذا لم يوجد قيرهما . ثم يزداد إن نقص ما عليه عن كفن السنة ، وينقص إن زاد ما عليه على ذلك ، ويصلى عليه ويدفن بدمه وثيابه .

الثانى من الشهداء : شهيد الآخرة فقط ، وهو كل من فقد شرطا من الشروط السابقة ، بأن قتل ظلما وهو جنب أو حائض أو نفساء ، أو لم يمض عتب الاصابة ، أو كان صغيرا أو مجنونا ، أو قتل خطأ ووجب بقتله مال ... فهؤلاء ليسوا كاملى الشهادة ، إلا أنهم شهداء في الآخرة لهم الأجر الذى وعد به الشهداء يوم القيامة ، فيجب تفسيلهم وتكفينهم والصلاة عليهم كغيرهم .

ومثل هؤلاء في شهادة الآخرة : الفرعى ، والحرقى ، ومن مات بسقوط جدار عليه ... وكذا الغرباء ، والموتى بالوباء وبداء الاستسقاء أو الاسهال أو ذات الجنب أو النفاس أو السل أو الصرع أو الحمى أو لدغ العقرب ، ونحوه كالموتى في أثناء طلب العلم ، والموتى ليلة الجمعة . ومثل هؤلاء يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم ، وإن كان لهم أجر الشهداء في الآخرة .

الثالث : الشهيد في الدنيا فقط ، وهو المنافق الذى قتل في صفوف المسلمين ونحوه ، وهذا لا يغسل ، ويكفن في ثيابه ويصلى عليه اعتبارا بالظاهر .

الحنابلة

قالوا الشهيد هو من مات بسبب قتال كفار - حين قيام القتال - ولو كان غير مكلف ، أو كان غالا (بأن كتم من الغنيمة شيئا) رجلا كان أو امرأة . وحكمه انه يحرم غسله والصلاة عليه ، ويجب دفنه بشيابه التى قتل فيها ... إلا إذا وجب غسل غير غسل الاسلام قبل قتله ، فانه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه بدمه الذى عليه . وإذا كانت عليه نجاسة غير الدم ، فانه يجب غسلها . ويجب نزع ما كان عليه من سلاح أو جلود ، والا يزداد أو ينقص من ثيابه التى قتل فيها ، فان سلبت عنه وجب تكفينه في غيرها . ومثل الشهيد المتقدم المقتول ظلما - بأن قتل وهو يدافع عن عرضه أو ماله ونحو ذلك - فانه لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يكفن ، بل يدفن بشيابه ... بخلاف من تردى عن دابته في الحرب ، أو عن شاهق جبل ، بغير فعل العدو فمات بسبب ذلك ، أو عاد سهمه اليه فمات ، أو وجد بعد المعركة ميتا ،

على بدن من يحرم غسله ، سوى دم الشهادة ،
ولو أدت إزالتها إلى إزالة دم الشهادة .

حُكْمُ حَمْلِ الْمَيِّتِ وَكَيْفِيَّتُهُ

حمل الميت الى المقبرة فرض كفاية ، كغسله
وتكفينه والصلاة عليه ، وفي كفيته المسنونة
تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا يحصل أصل السنة في حمل الجنازة بأن
يحملها أربعة رجال على طريق التعاقب ، بأن تحمل
من كل جانب عشر خطوات . وأما كمال السنة
فيحصل بأن يتسدىء الحامل بحمل يمين مقدم
الجنازة ، فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات ،
ثم ينتقل إلى المؤخر الأيمن فيضعه على عاتقه الأيمن
عشر خطوات أيضا ، ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر
فيحمله على عاتقه الأيسر كذلك ، ثم ينتقل إلى المؤخر
الأيسر فيضعه على عاتقه الأيسر كذلك .

ويكره أن تحمل على الكتف ابتداء ، بل السنة أن
يأخذ قائمة السرير بيده أولا ، ثم يضعها على كتفه .
ويكره حمله بين عمودين بأن يحملها رجلان أحدهما
في المقدم والآخر في المؤخر ، إلا عند الضرورة .
وكيفية حمل الصغير الرضيع أو الفطيم أو فوق
ذلك قليلا ، هي أن يحمله رجل واحد على يديه ،
ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم . ولا بأس بأن
يحمله على يديه وهو راكب . ويكره حمل الكبير
على الدابة ونحوها إلا لضرورة . ويندب أن يسرع
بالسير بالجنازة إسراعا غير شديد بحيث لا يضطرب
به الميت في نعشه . ويغطي نعش المرأة ندبا كما
يفطى قبرها عند الدفن إلى أن يفرغ من لحدها ،
إذ المرأة عورة من قدمها إلى قرنها ، فربما يبدو
شيء منها ، وإذا تأكد ظهور شيء منها وجبت
التغطية .

الحنابلة

قالوا يسن أن يحمل الجنازة أربعة رجال ، بحيث
يحمل كل واحد منهم من كل قائمة من القوائم
الأربع مرة ، بأن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة
حال السير على كتفه اليمنى ، ثم يسرها لغيره وينتقل
إلى القائمة اليسرى المؤخرة ويضعها على كتفه اليمنى

كالسيف والدرع ... والشهيد المذكور يشمل الدنيا
والآخرة ، وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا .
وشهيد الدنيا فقط هو من قاتل للغنيمة .

وأما شهيد الآخرة فقط ، وهو المبطلون والغريق
والمحروق ونحوهم ، والمقتول ظلما في غير قتال
الحريين ولم يقتله حربى ، فهو كغيره من الموتى في
غسله وغيره . فيجب تغسيله والصلاة عليه ،
ولا يجب دفنه في ثيابه . وشهيد الآخرة المذكور له
في الآخرة الأجر الوارد في الشرع إن شاء الله تعالى .
وأما شهيد الدنيا فقط ، فلا أجر له في الآخرة وإن
كان يعامل معاملة الشهداء في الدنيا كما تقدم .

الشافعية

قالوا الشهيد ثلاثة أقسام :

١ - شهيد الدنيا والآخرة ، وهو من قاتل الكفار
لإعلاء كلمة الله تعالى من غير رياء ولا غلول من الغنيمة
(الغلول هو الأخذ من الغنيمة قبل قسمها بين
المجاهدين) .

٢ - شهيد الدنيا فقط ، وهو من قاتل للغنيمة
- ولو مع إعلاء كلمة الله - أو قاتل رياء أو غل من
الغنيمة .

٣ - شهيد الآخرة فقط ، وهو من مات بهدم
أو غرق ، أو نحوهما كالمقتول ظلما .

والقسمان الأولان يحرم تغسيلهما والصلاة
عليهما ، ولو كان بهما حدث أصغر أو أكبر .
ولا فرق بين أن يقتل واحد من القسمين المذكورين
بسلاح كافر أو مسلم خطأ . وكذا من يقتل بسلاح
نفسه ، بأن يرجع عليه سلاحه فيقتله ، أو يسقط
عن دابته فيموت ، أو تطأه الدواب أو نحو ذلك .
ولا فرق أيضا بين أن يموت في الحال أو يبقى حيا
بعد الإصابة ، بشرط أن يكون بذلك السبب قبل
انقضاء الحرب ، أو يموت بعد انقضاء الحرب إذا
كانت حياته غير مستقرة بأن لم يبق فيه إلا حركة
مذبوح . ويجب تكفينه . ويسن أن يكفن بثيابه
وتكمل بما يستره إن لم تستره . ويندب أن ينزع
عنه آلات الحرب ، كالدرع والخف والفروة والسلاح
ونحوها .

وأما القسم الثالث فهو شهيد في ثواب الآخرة
فقط . وأما في الدنيا فهو - كغيره من الموتى -
يفسل ويصلى عليه ، ويلاحظ فيه كل ما تقدم
مما يتعلق بسائر الموتى . وتجب إزالة النجاسة من

حُكْمُ تَشْيِيعِ الْمَيِّتِ وَمَا يَتَّعَلَقُ بِهِ

وأما تشييعه فهو سنة . ويندب أن يكون المشيع ماشيا . ويكره الركوب إلا لعذر فيجوز له ذلك .

المالكية

قالوا التشييع مندوب .

الحنفية

قالوا لا بأس بالركوب في الجنازة ، والمشي أفضل ... إلا أنه إذا كان المشيع راكبا ، كره له أن ينعدم الجنازة ، لأنه يضر بمن خلفه بآثارة الغبار .

ويندب للمشيع أن يتقدم أمام الجنازة ان كان ماشيا ، وأن يتأخر عنها ان كان راكبا .

الحنفية

قالوا الأفضل للمشيع أن يمشى خلفها ، ويجوز أن يمشى أمامها ... إلا إن تباعد عنها ، أو تقدم على جميع الناس ، فإنه يكره المشي أمامها حينئذ . أما المشي عن يمينها أو يسارها ، فهو خلاف الأولى ... هذا إذا لم يكن خلف الجنازة نساء يخشى الاختلاط بهن أو كان فيهن نائحة ، فان كان ذلك فالمشي أمامها يكون أفضل .

الشافعية

قالوا إن المشيع شفيح ، فيندب أن يقدم أمام الجنازة ، سواء كان راكبا أو ماشيا .

ويندب أن يكون قريبا منها عرفا . ويندب الاسراع بالسير في الجنازة اسراعا وسطا ، بحيث يكون فوق المشي المعتاد وأقل من الهرولة .

المالكية

قالوا لا يستحب ذلك .

ويكره للنساء أن يشيعن الجنازة ، إلا اذا خيف منهن الفتنة فيكون تشييعهن للجنازة حراما

المالكية

قالوا إذا كانت المرأة مسنة جاز لها أن تشيع الجنازة مطلقا ، وتكون في سيرها متأخرة عنها وعن

أيضا ، ثم يدعها لغيره ، ثم يضع القائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم يدعها لغيره ، ثم ينتقل الى القائمة اليمنى المؤخرة فيضعها على كتفه اليسرى أيضا . ولا يكره الحمل بين قائمتي السرير ، وكذلك لا يكره حمل الطفل على يديه من غير نعش . ولا يكره حمل الجنازة على دابة إذا كان لحاجة كبعد المقبرة ونحو ذلك . ومن السنة ستر نعش المرأة بغطاء مثل القبة يوضع فوق النعش ، يصنع من خشب أو جريد ، وفوقه ثوب .

المالكية

قالوا حمل الميت ليس له كيفية معينة ، فيجوز أن يحمله أربعة اشخاص وثلاثة واثان بلا كراهة . ولا يتعين البدء بناحية من السرير (النعش) . والتعيين من البدع . ويندب حمل الميت الصغير على الأبدى ، وكره حمله في نعش لما فيه من التفاخر . ويندب أن يجعل على المرأة ما يستر سريرها كالقبة ، لأنه أبلغ في الستر المطلوب بالنسبة لها . وكره فرش النعش بحريز . وأما ستر النعش بالحريز فجائز إذا لم يكن ملونا ، وإلا كره .

الشافعية

قالوا للحمل كيفيتان كل منهما حسن . أولا : التثليث . وصفته أن يحمله ثلاثة من الرجال بحيث يكون الأول حاملا لمقدم السرير ، يضع طرفه على كتفيه ورأسه بينهما ، ثم يحمل المؤخر رجلان كل منهما يضع طرفا على عاتقه . وهذه الكيفية أفضل من التربيع الآتي .

ثانيا : التربيع . وهو أن يحمله أربعة : اثنان يحملان مقدم سرير الميت ، واثنان يحملان مؤخره : بحيث يضع من على يمين الميت طرف السرير على عاتقه الأيسر ، ومن على يسار الميت يضع الطرف الآخر على عاتقه الأيمن .

ويجب في حمل الميت ألا يكون بهيئة تناقي الكرامة ، كأن يحمل ميت كبير على اليد والكتف ونحو ذلك ، بخلاف الصغير .

ويسن أن يغطي نعش المرأة بغطاء ، أو يوضع عليه نحو قبة لأنه أستر . ويجوز ستر فطاء نعشها بحريز ، وكذا نعش الطفل على المعتمد . أما الرجل فلا يجوز ستر نعشه بالحريز .

المالكية

قالوا يجوز ذلك بلا كراهة .

الحنفية

قالوا يكره ذلك تحريماً إلا لضرورة .

الحنابلة

قالوا يجوز ذلك لمن كان بعيداً عن الجنائز ،
ويكره لمن كان قريباً منها .

الشافعية

قالوا يسن ألا يقعد حتى توضع .

هذا ويكره أن يقوم الناس عند مرور الجنائز
عليهم وهم جلوس .

الشافعية

قالوا يستحب أن يقام عند رؤية الجنائز على
المختار .

البكاء عَلَى المَيِّت وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ

يحرم البكاء على الميت برفع الصوت والصياح .
أما هطل الدموع دون صياح فإنه مباح . وكذلك
لا يجوز النذب — وهو عدم محاسن الميت — بنحو
قوله : واجلاه ! واسنداه ! ونحو ذلك ، ومنه
ما تفعله النائحة (المعدة) . كما لا يجوز صنبغ
الوجوه ولطم الخدود وشق الجيوب ، لقوله
صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من لطم الخدود
وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » رواه
البخارى ومسلم .

الشافعية والحنابلة

قالوا يباح البكاء على الميت برفع الصوت .

هذا ولا يعذب الميت ببكاء أهله المحرم عليه إلا

الراكب من الرجال إن وجد . وإن كانت شابة لا
يخشى منها الفتنة جاز خروجها لجنائز من يعز
عليها ، كآب وولد وزوج وأخ ، وتكون في سرها
كما تقدم . وأما من يخشى من خروجها الفتنة فلا
يجوز خروجها مطلقاً .

الحنفية

قالوا تشييع النساء للجنائز مكروه تحريماً
مطلقاً

ويسن أن يكون المشيعون سكوتاً . فيكره لهم
رفع الصوت ، ولو بالذكر وقراءة القرآن وقراءة
البردة والدلائل ونحوها . ومن أراد منهم أن يذكر
الله تعالى فليذكره في سره . وكذلك يكره أن تتبع
الجنائز بالمباخر والشموع ، لما روى « لا تتبعوا
الجنائز بصوت ولا نار » .

وإذا صاحب الجنائز منكر (كالموسيقى
والنائحة) فعلى المشيعين أن يجتهدوا في منعه ، فإن
لم يستطيعوا فلا يرجعوا عن تشييع الجنائز .

الحنابلة

قالوا إذا كان مع الجنائز منكر ، وعجز المشيع
عن إزالته ، حرم عليه أن يتبعها لما فيه من إقرار
المعصية .

والأفضل أن يسير المشيع إلى القبر وينتظر إلى
تمام الدفن . ولكن لا كراهة في الرجوع ، سواء
رجع قبل الصلاة أو بعدها .

المالكية والحنفية

قالوا يكره الرجوع قبل الصلاة مطلقاً . وأما
بعد الصلاة فلا يكره الرجوع إن أذن به أهل
الميت . وزاد المالكية أنه لا يكره الرجوع إذا طالت
المسافة ، ولو بغير إذن .

أما جلوس المشيع قبل وضع الجنائز على
الأرض ، ففيه تفصيل المذاهب .

حيث تعذر اللحد . ويجب وضع الميت في قبره مستقبل القبلة .

المالكية

قالوا إن اللحد في الأرض الصلبة مستحب . وقالوا - ووافقهم الشافعية - يستحب الشق في الأرض الرخوة ، وهو أفضل من اللحد . كما قال المالكية إن وضع الميت على جنبه الأيمن ووجهه للقبلة مندوب . وكذا يندب وضع يده اليمنى على جسده .

ويسن أن يكون على جنبه الأيمن ، وأن يقول واضعه : « باسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

المالكية

زادوا أن يقول واضعه بعد ذلك : « اللهم تقبله بأحسن قبول » ونحو ذلك .

الشافعية

قالوا يسن أن يقول واضعه : « بسم الله الرحمن الرحيم وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم . اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، ووسع له في قبره » .

وإذا ترك شيء من هذه الأشياء - بأن وضع الميت غير موجه للقبلة ، أو جعل رأسه موضع رجله ، أو وضع على ظهره أو على شقه الأيسر - فإن أهيل عليه التراب لم ينبش القبر بقصد تدارك ذلك . أما قبل اهالة التراب عليه فينبغي تدارك ما فات من ذلك ، ولو برفع اللين بعد وضعه .

الحنابلة والشافعية

قالوا يجب نبش قبر الميت - ولو بعد اهالة التراب عليه - قبل تغيره إذا دفين غير موجه إلى القبلة ليتدارك ما فات من استقبال القبلة .

إذا أوصى به . وإذا علم أن أهله سيكون عليه بعد الموت ، وظن أنه لو أوصاهم بتركه امتثلوا ونفذوا وصيته ، وجب عليه أن يوصيهم بتركه ، فإذا لم يوص عذب بيكأهم عليه بعد الموت .

حَكْمُ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

دفن الميت فرض كفاية إن أمكن ، فإن لم يمكن - كما إذا مات في سفينة بعيدة عن الشاطئ ويتعسر أن ترسو على مكان يمكن دفنه به قبل تغير رائحته - فإنه يربط بمقتل ويلقى في الماء . وعند إمكان دفنه يجب أن يحفر له حفرة في الأرض وأقلها عمقا ما يمنع ظهور الرائحة ونبش السباع ، وما زاد على ذلك ففيه تفصيل المذاهب . وأقلها طولاً وعرضاً ما يسع الميت ومن يتولى دفنه .

المالكية

قالوا تكره الزيادة في العمق على ذلك لغير حاجة .

الحنفية

قالوا يسن أن يكون أقل العمق مقدار نصف قامة رجل متوسط ، وما زاد على ذلك فهو أفضل .

الشافعية

قالوا يسن الزيادة في العمق إلى قدر قامة رجل متوسط الخلقة بأسط ذراعيه إلى السماء .

الحنابلة

قالوا يسن تعميق القبر من غير حد معين .

ولا يجوز وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه من غير حفر ، إلا إذا لم يمكن الحفر . ثم إن كانت الأرض صلبة فيسن فيها اللحد (وهو أن يحفر في أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تسع الميت) ، وإن كانت رخوة فيباح فيها الشق (وهو أن يحفر في وسط أسفل القبر حفرة كالنهر) ، ثم يبنى جانباها باللبن ويسقف بعد وضع الميت ، وهذا

ويكره أن يوضع على القبر أحجار أو خشب أو نحو ذلك ، إلا إذا خيف ذهاب معالم القبر فيجوز وضع ذلك للتمييز . أما إذا قصد به التفاخر والمباهاة فهو حرام .

الشافعية

قالوا يسن وضع حجر أو خشبة عند رأس القبر لتمييزه .

الحنابلة

لم ينصوا على كراهة وضع حجر ونحوه عند رأس القبر .

أما الكتابة على القبر ففيها تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا الكتابة على القبر إن كانت قرآنا حراما وإن كانت لبيان اسمه أو تاريخ موته فهي مكروهة .

الحنفية

قالوا الكتابة على القبر مكروهة تحريما مطلقا إلا إذا خيف ذهاب أثره فلا يكره .

الشافعية

قالوا الكتابة على القبر مكروهة - سواء كانت قرآنا أو غيره - إلا إذا كان قبر عالم أو صالح ، فيندب كتابة اسمه وما يميزه ليعرف .

الحنابلة

قالوا تكره الكتابة على القبور من غير تفصيل .

اتِّخَاذُ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ

يكره أن يبنى على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تحديق به (كالحيشان) إذا لم يقصد بها الزينة والتفاخر ، والا كان ذلك حراما . وهذا إذا كانت الأرض غير مسبلة ولا موقوفة ... والمسبلة هي التي اعتاد الناس الدفن فيها ، ولم يسبق لأحد ملكها . والموقوفة هي ما وقفها مالك بصيغة الوقف ، كقراة مصر التي

ويستحب أن يسند رأس الميت ورجلاه بشيء من التراب أو اللبن في قبره . ويكره أن يوضع الميت في صندوق إلا لحاجه ، كنداوة الأرض ورخاوتها . كما يكره وضع وسادة أو فراش أو نحو ذلك معه في قبره .

الحنابلة

قالوا إن وضع الميت في صندوق ونحوه مكروه مطلقا .

المالكية

قالوا إن دفن الميت في التابوت (الصندوق ونحوه) خلاف الأولى .

وبعد دفن الميت في اللحد أو الشق وسد قبره باللبن ونحوه ، يستحب أن يحشو كل واحد ممن شهد دفنه ثلاث حشيات من التراب بيديه جميعا ، ويكون من قبل رأس الميت ، ويقول في الأولى : « منها خلقناكم » وفي الثانية : « وفيها نعيدكم » ، وفي الثالثة : « ومنها نخرجكم تارة أخرى » ، ثم يهال عليه التراب حتى يسد قبره .

المالكية والحنابلة

قالوا لا يطلب ذكر الآية الكريمة أو غيرها عند حشو التراب .

ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر ، ويجعل كسنام البعير . ويكره تبيض القبر بالجبس أو الجير . أما طلاؤه بالطين فلا بأس به ، لأنه لا يقصد به الزينة .

الشافعية

قالوا جعل التراب مستويا مسطحا أفضل من تسليمه .

المالكية

قالوا طلاؤه مكروه ، سواء كان بالطين أو بالجبس أو بالجير .

ثالثها : أن يكون نقله لمصلحة ، كأن يخشى من طغيان البحر على قبره ، أو يراد نقله إلى مكان ترجى بركته أو إلى مكان قريب من أهله ، أو لأجل زيارة أهله إياه . فان فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة حرم النقل .

الحنفية

قالوا يستحب أن يدفن الميت في الجهة التي مات فيها . ولا بأس بنقله من بلدة إلى أخرى قبل الدفن عند أمن تغير رائحته ، أما بعد الدفن فيحرم إخراجهم ونقله ، إلا إذا كانت الأرض التي دفن فيها مفصوبة أو أخذت بعد دفنه بشفعة .

الشافعية

قالوا يحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته إلى محل آخر ليدفن فيه ، ولو أمن تغيره ، إلا إن جرت عادتهم بدفن موتاهم في غير بلدتهم . ويستثنى من ذلك من مات في جهة قريبة من مكة أو المدينة المنورة أو بيت المقدس أو قريبا من مقبرة قوم صالحين ، فإنه يسن نقله إليها إذا لم يخش تغير رائحته ، وإلا حرم . وهذا كله إذا كان قد تم غسله وتكفينه والصلاة عليه في محل موته ، وأما قبل ذلك فيحرم مطلقا . وكذلك يحرم نقله بعد دفنه إلا لضرورة ، كمن دفن في أرض مفصوبة ، فيجوز نقله إن طالب بها مالكاها .

الحنابلة

قالوا لا بأس بنقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى جهة بعيدة عنها ، بشرط أن يكون النقل لغرض صحيح - كأن ينقل إلى بقعة شريفة ليدفن فيها . أو ليدفن بجوار رجل صالح - وبشرط أن يؤمن تغير رائحته . ولا فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن أو بعده .

نَبْشُ الْقَبْرِ

ويحرم نبش القبر ما دام يظن بقاء شيء من عظام الميت فيه . ويستثنى من ذلك أمور ، منها : أن يكون الميت قد كفن بمغصوب وأبى صاحبه أن يأخذ القية . ومنها أن يكون قد دفن في أرض مغصوبة ولم يرص مالكاها ببقائه . ومنها أن يدفن

وقفها سيدنا عمر رضي الله عنه . أما المسبلة والموقوفة فيحرم فيها البناء مطلقا ، لما في ذلك من الضيق والتجوير على الناس .

الحنابلة

قالوا إن البناء مكروه مطلقا ، سواء كانت الأرض مسبلة أو لا ، إلا أنه في المسبلة أشد كراهة .

الْقُعُودُ وَالنُّومُ عَلَى الْقُبُورِ

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

يكره القعود والنوم على القبر . ويحرم البول والغائط ونحوهما كما تقدم في باب قضاء الحاجة . ويكره المشي على القبور الا لضرورة ، كما إذا لم يصل إلى قبر ميتة الا بذلك .

الحنفية

قالوا القعود والنوم على القبر مكروه تنزيهاً ، والبول والغائط ونحوهما مكروه تحريماً .

المالكية

قالوا الجلوس على المقابر جائز وكذا النوم ، وأما التبول ونحوه فحرام . وقالوا يكره المشي على القبر إن كان مسنما والطريق دونه ، وإلا جاز . كما يجوز المشي عليه إذا لم يبق من الميت جزء مشاهد ولو كان القبر مسنما .

نَقْلُ الْمَيِّتِ مِنْ جِهَةِ مَوْتِهِ

وفي نقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى غيرها ، قبل الدفن وبعده ، تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا يجوز نقل الميت قبل الدفن وبعده من مكان إلى آخر بشروط ثلاثة : أولها : ألا ينفجر حال نقله . ثانيها : ألا تنتهك حرمة بأن ينتقل على وجه يكون فيه تحقير له .

المالكية

قالوا إذا بلى الميت ولم يبق منه جزء محسوس ؟
جاز نبش قبره للدفن فيه والمشي عليه . وأما
زرعه والبناء عليه فلا يجوز ، لأنه بمجرد الدفن
فيه صار حبسا لا يتصرف فيه بغير الدفن ، سواء
بقي الميت أو فنى .

التعزية

التعزية لصاحب المصيبة مندوبة . ووقتها من
حين الموت الى ثلاثة أيام . وتكره بعد ذلك الا اذا
كان المعزى أو المعزى غائبا ، فانها لا تكره حينئذ
بعد ثلاثة أيام . وليس للتعزية صيغة خاصة .
والأولى أن تكون التعزية بعد الدفن ، واذا اشتد
بهم الجزع فتكون قبل الدفن أولى .

الحنفية

قالوا يستحب أن يقال للمصاب : « غفر الله تعالى
لميتك ، وتجاوز عنه وتغمده برحمته ، ورزقك الصبر
على مصيبته ، وأجرأك على موته » . وأحسن صيغة
في هذا الباب صيغة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وهي « إن الله ما أخذ ، وله ما أعطى ، وكل شيء عنده
بأجل مسمى » فيحسن أن يضيفها إلى ما ذكر .

الحنابلة

قالوا التعزية قبل الدفن وبعده على السواء .

المالكية

قالوا الأولى أن يكون العزاء بعد الدفن مطلقا وإن
وجد منهم جزع شديد .

ويستحب أن تعم التعزية جميع أقارب الميت ،
نساء ورجالا كبارا وصغارا ، الا المرأة الشابة فانه
لا يعزىها الا محارمها دفعا للفتنة . وكذا الصغين
الذى لا يميز فانه لا يعزى . ويباح لأهل المصيبة
أن يجلسوا في المنزل لقبول العزاء ثلاثة أيام . أما
الجلوس على قارعة الطريق ، وغرش البسط
ونحوها مما اعتاد الناس فعله ، فهو بدعة منهى
عنها . واذا عزى أهل الميت مرة ، كره تعزيتهم
مرة أخرى .

معه مال بقصد أو بغير قصد ، سواء كان هذا المال
له أو لغيره ، وسواء كان كثيرا أو قليلا — ولو
درهما — سواء تغير الميت أو لا .

المالكية

قالوا إذا كان المال للميت ، فلا ينبش القبر إذا
كان المال قليلا . وإذا تفسر الميت لا ينبش
قبره لخراج المال ، ويعطى مثله لربه من التركة
مثليا كالدراهم والدنانير ، وقيمته إن كان مقوما
كالثياب ... هذا إذا كان ملكا لغير الميت ، أما إذا
كان ملكا له فتركه الورثة . وأيضا إنما ينبش
القبر لخراج المال إذا لم يطل الزمن بحيث يظن
تلفه ، وإلا فلا ينبش .

دَفَنُ أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ

دفن أكثر من ميت واحد في قبر واحد فيه
تفصيل المذاهب . واذا وقع ذلك جعل الأفضل
جهة القبلة ، ويليه المفضل . ويلاحظ تقديم الكبير
على الصغير ، والذكر على الأنثى ونحو ذلك .

الحنفية

قالوا يكره ذلك إلا عند الحاجة .

المالكية

قالوا يجوز جمع أموات بقبر واحد لضرورة
— كضييق المقبرة — ولو كان الجمع في أوقات ، كان
تفتح المقبرة بعد الدفن فيها لدفن ميت آخر . وأما
عند عدم الضرورة ، فيحرم جمع أموات في أوقات ،
ويكره في وقت واحد .

الشافعية والحنابلة

قالوا يحرم ذلك إلا لضرورة — ككثرة الموتى
. وخوف تغيرهم — أو لحاجة كمشقة على الأحياء .

ويندب أن يفصل بين كل اثنين بتراب ،
ولا يكفي الفصل بالكفن . واذا بلى الميت وصار
تراوبا في قبره ، جاز نبش القبر وزرعه والبناء عليه
وغير ذلك .

النخرة التي خرجت من الدنيا وهى بك مؤمنة ،
أنزل عليها روحا منك وسلاما منى .
ومما ورد أيضا أن يقول : « السلام عليكم دار
قوم مؤمنين ، وانا ان شاء الله بكم لاحقون » .

الحنابلة

قالوا لا تتأكد الزيارة في يوم دون يوم .

الشافعية

قالوا تتأكد من عصر يوم الخميس إلى طلوع
شمس يوم السبت . وهذا قول راجع عند المالكية .

ولا فرق في الزيارة بين كون المقابر قريبة أو
بعيدة ، بل يندب السفر لزيارة الموتى خصوصا
مقابر الصالحين . أما زيارة قبر النبي صلى الله عليه
وسلم فهي من أعظم القرب . وكما تندب زيارة
القبور للرجال ، تندب أيضا للنساء العجائز اللاتي
لا يخشى منهن الفتنة ، ان لم تؤد زيارتهن الى
الندب أو النياحة ، والا كانت محرمة .

الحنابلة

قالوا القبور إذا كانت بعيدة لا يوصل اليها
إلا بسفر ، فزيارتها مباحة لا مندوبة .

أما النساء اللاتي يخشى منهن الفتنة ، ويترتب
على خروجهن لزيارة القبور مفسد — كما هو
الغالب على نساء هذا الزمان — فخروجهن للزيارة
حرام . وينبغي أن تكون الزيارة مطابقة لأحكام
الشريعة ، فلا يطوف حول القبر ، ولا يقبل حجرا
ولا عتبة ولا خشبا ، ولا يطلب من المزور شيئا
الى غير ذلك

الحنابلة والشافعية

قالوا يكره خروج النساء لزيارة القبور مطلقا .
— سواء كن عجائز أو شواب — إلا إذا علم أن
خروجهن يؤدي الى فتنة أو وقوع محرم ، وإلا كانت
الزيارة محرمة .

الحنابلة

قالوا الجلوس للعزاء مكروه ، سواء كان في المنزل
أو غيره .

الحنفية

قالوا الجلوس للتعزية خلاف الأولى . والأولى أن
يتفرق الناس بعد الدفن ، ويكره الجلوس في المسجد .

المالكية

قالوا لا كراهة .

دَبْحُ الذَّبَائِحِ وَعَمَلُ الْأَطْعَمَةِ فِي الْمَائِمْ

ومن البدع المكروهة ما يفعل الآن من ذبح
الذبائح عند خروج الميت من البيت أو عند القبر ،
واعداد الطعام لمن يجتمع للتعزية وتقديمه لهم كما
يفعل ذلك في الأفراح ومحافل السرور . وإذا كان
في الورثة قاصر عن درجة البلوغ ، فيحرم اعداد
الطعام وتقديمه .

روى الامام أحمد وابن ماجه عن جرير بن
عبد الله قال : « كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت
وصنعهم الطعام من النياحة » . أما اعداد الجيران
والأصدقاء طعاما لأهل الميت وبعثه لهم ، فذلك
مندوب .. لقوله صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا
لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم » . ويلج
عليهم في الأكل لأن الحزن قد يمنعهم منه .

خَاتِمَةُ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ

زيارة القبور مندوبة للاتعاظ وتذكر الآخرة ،
وتتأكد يوم الجمعة ويوما قبلها ويوما بعدها .
وينبغي للزائر الاشتغال بالدعاء والتضرع والاعتبار
بالموتى وقراءة القرآن للميت ، فان ذلك ينفع الميت
على الأصح . ومما ورد أن يقول الزائر عند رؤية
القبور : « اللهم رب الأرواح الباقية والأجسام
البالية والشعور المتنزقة والجلود المتقطعة والعظام

كِتَابُ الصَّوْمِ

أما إتمام صوم التطوع بعد الشروع فيه ،
وقضاؤه إذا أفسده ، فمسنون .

المالكية

قالوا إتمام النفل من الصوم بعد الشروع فيه
فرض ، وكذلك قضاؤه إذا تعمد إفساده . ويستثنى
من ذلك من صام تطوعاً ، ثم أمره أحد والديه
أو شيخه بالفطر شفقة عليه من إدامة الصوم ، فإنه
يجوز له الفطر ولا قضاء عليه .

الحنفية

قالوا إن صيام المنذور واجب على أحد القولين
كما تقدم .

وقالوا إن إتمام صوم التطوع بعد الشروع فيه ،
وقضائه ، واجب كذلك .

ومثله صوم الأيام التي نذر اعتكافاً ، كأن
يقول : لله على أن أعتكف عشرة أيام ، فيسن
الصوم فيها فقط ، ولا يفترض ... لأنه لا يشترط
في صحة الاعتكاف الصوم كما يأتي في مبحث
الاعتكاف .

الحنفية

قالوا يشترط الصوم في صحة الاعتكاف المنذور
كما تقدم .

المالكية

قالوا الاعتكاف المنذور يفترض فيه الصوم ،
بمعنى أن نذر الاعتكاف أياماً لا يستلزم نذر الصوم
لهذه الأيام . فيصح أن يؤدي الاعتكاف المنذور في
صوم تطوع ، ولا يصح أن يؤدي في حال الفطر ...
لأن الاعتكاف من شروط صحته الصوم كما يأتي .

تعريف الصَّوْمِ وَأَقْسَامُهُ

الصوم شرعاً هو الامساك عن المفطرات يوماً
كاملاً ، من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ،
بالشرائط الآتية .

الشافعية والمالكية

زادوا في التعريف « مع النية » ، لأنها ركن
كما يأتي .

وينقسم أقساماً أربعة :

الأول : المفروض ، وهو صيام شهر رمضان
أداء وقضاء ، وصيام الكفارات والصيام المنذور .

الثاني : الصيام المحرم .

الثالث : الصيام المندوب .

الرابع : الصيام المكروه .

وسياتى بيان هذه الأقسام .

الحنفية

زادوا قسماً خامساً وهو الصيام الواجب ،
وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها - المنذور والكفارات على أحد قولين
راجحين ، والقول الثاني أنهما فرض وفاقاً للمذهب

الأخرى . ومن قال بالفرضية يقول إنه فرض على
لا اعتقادي ، فلا يكفر منكروه .

ثانيها - قضاء ما أفسده من النفل ، وكذا إتمام
النفل بعد الشروع فيه .

ثالثها - صيام أيام الاعتكاف المنذور .

صَوْمُ رَمَضَانَ

هو فرض عين على المكلف . وكانت فرضيته في شعبان من السنة الثانية من الهجرة .

دليل فرضيته

ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » الآية ، وقوله تعالى : « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ » . وأما السنة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « بَنَى الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، والحَجِّ ، وصَوْمِ رَمَضَانَ » . رواه البخاري عن ابن عمر . وأما الاجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيته ، ولم يخالف فيها أحد من المسلمين ، فهي معلومة من الدين بالضرورة ، ومنكرها كافر كنكر فرضية الصلاة والزكاة والحج .

رُكْنُ الصِّيَامِ

للصيام ركن واحد وهو الامساك عن المفطرات .

الشافعية

قالوا اركان الصيام ثلاثة : الامساك عن المفطرات ، والنية ، والصائم .

شروطه

للصوم شروط كثيرة ، منها : الاسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنية .

الشافعية

قالوا النية ليست بشرط ، وإنما هي ركن كما تقدم قبله .

وتنقسم الشروط الى شروط وجوب ، وشروط صحة على تفصيل في المذاهب عني النحو التالي :

الشافعية

قالوا تنقسم شروط الصوم قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة . أما شروط وجوبه فأربعة : الأول : الاسلام ولو فيما مضى ، فلا يجب على الكافر الاصل وجوب مطالبة ، وإن كان يعاقب عليه في الآخرة . ويجب على المرتد وجوب مطالبة بعد إسلامه .

الثاني : البلوغ . فلا يجب على صبي ويؤمر به لسبع سنين إن أطاقه ، ويضرب على تركه لعشر .

الثالث : العقل . فلا يجب على المجنون ، إلا إن كان زوال عقله بتمعيده ، فإنه يلزمه قضاؤه بعد الافاقة . ومثله السكران ، إن كان متعديا بسكره ، فيلزمه قضاؤه . وإن كان غير متعد - كما إذا شرب من إثناء يظن أن فيه ماء فاذا به خمر سكر منه - فإنه لا يطالب بقضاء زمن السكر . أما المغمى عليه فيجب عليه القضاء مطلقا ، أي سواء أكان متعديا بسبب الاغماء أم لا .

الرابع : الإطاقة حسا وشرعا ، فلا يجب على من لم يطقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لعجزه حسا ، ولا على نحو حائض لعجزها شرعا .

وأما شروط صحته فأربعة أيضا :

الأول : الاسلام حال الصيام ، فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد .

الثاني : التمييز ، فلا يصح من غير مميز ... فإن كان مجنونا لا يصح صومه وإن جن لحظة من نهار . وإن كان سكران أو مغمى عليه ، لا يصح صومهما إذا كان عدم التمييز مستغرقا لجميع النهار ، أما إذا كان في بعض النهار فقط فيصح . ويكفي وجود التمييز ولو حكما . فلو نوى الصوم قبل الفجر ونام إلى الغروب ، صح صومه لأنه مميز حكما . الثالث : خلو الصائم من الحيض والنفاس والولادة وقت الصوم ، وإن لم تر الولادة دما .

مخاطب بفروع الشريعة كما تقدم ، وكذا لا يصح منه لأن النية شرط لصحته كما سيأتي ... وقد تقدم أن النية لا تصح إلا من المسلم ، فالإسلام شرط للوجوب وللصحة .

ثانيها : العقل ، فلا يجب على المجنون حال جنونه . ولو جن نصف الشهر ثم أفاق ، وجب عليه صيام ما بقى وقضاء ما فات . أما إذا أفاق بعد فراغ الشهر ، فلا يجب عليه قضاؤه . ومثل المجنون المغنى عليه والنائم إذا أصيب بمرض النوم قبل حلول الشهر ، ثم ظل نائما حتى فرغ الشهر .

ثالثها : البلوغ ، فلا يجب الصيام على صبي ولو مميزا ، ويؤمر به عند بلوغه سبع سنين ، ويضرب على تركه عند بلوغ سنة عشر سنين إن أطاقه .

وأما شروط وجوب الأداء فاثنتان : أحدهما : الصحة ، فلا يجب الأداء على المريض وإن كان مخاطبا بالقضاء بعد شفائه من مرضه . ثانيهما : الإقامة ، فلا يجب الأداء على مسافر وإن وجب عليه قضاؤه .

وأما شروط وجوب الأداء فاثنتان : أحدهما : الطهارة من الحيض والنفاس ، فلا يصح للحائض والنفساء أداء الصيام وإن كان يجب عليهما .

ثانيهما : النية ، فلا يصح أداء الصوم إلا بالنية تمييزا للعبادات عن العادات ... والقصد الكافي من النية أن يعلم بقلبه أنه يصوم كذا ، ويسن له أن يتلفظ بها .

ووقت النية كل يوم بعد غروب الشمس إلى ما قبل نصف النهار ... والنهار الحرى من انتشار الضوء في الأفق الشرقي عند طلوع الفجر إلى غروب الشمس . فيقسم هذا الزمن نصفين ، وتكون النية في النصف الأول بحيث يكون الباقي من النهار إلى غروب الشمس أكثر مما مضى . فلو لم يبيت النية بعد غروب الشمس حتى أصبح بدون نية ممسكا ، فله أن ينوى إلى ما قبل نصف النهار كما سبق .

ولا بد من النية لكل يوم من رمضان . والتسحر نية إلا أن ينوى معه عدم الصيام . ولو نوى الصيام في أول الليل ، ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر ،

الرابع : أن يكون الوقت قابلا للصوم . فلا يصح صوم يومى العيد وأيام التشريق فانها أوقات غير قابلة للصوم ، وكذلك يوم الشك إلا إذا كان هناك سبب يقتضيه - كان صامه قضاء عما في ذمته ، أو نذر صوم يوم الاثنين القابل فصاف يوم الشك - فله صومه ، أو كان من عادته صوم الخميس وصاف ذلك يوم الشك ، فله صومه أيضا . أما إن قصد صومه لأنه يوم الشك ، فلا يصح صومه كما سيأتي في مبحث صيام يوم الشك . وكذلك لو صام النصف الثاني من شعبان أو بعضه ، فانه لا يصح ويحرم إلا إن كان هناك سبب يقتضى الصوم من نحو الأسباب التى بينها في يوم الشك ، أو كان قد وصله ببعض النصف الأول ولو بيوم واحد .

هذه هى الشروط عند الشافعية ، وليست منها النية لأنها ركن كما تقدم ، ويجب تجديدها لكل يوم صامه . ولا بد من تبينها - أى وقوعها ليلا قبل الفجر ، ولو من المغرب - ولو وقع بعدها ليلا ما ينافى الصوم ، لأن الصوم يقع بالنهار لا بالليل .

وإن كان الصوم فرضا - كرمضان والكفارة والنذر - فلا بد من إيقاع النية ليلا مع التعيين ، بأن يقول بقلبه : نويت صوم غد من رمضان ، أو نذرا على أو نحو ذلك . ويسن أن ينطق بلسانه بالنية ، لأنه عون للقلب كأن يقول : نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان الحاضر لله تعالى .

وأما إن كان الصوم نفلا ، فإن النية تكفى فيه - ولو كانت نهارا - بشرط أن تكون قبل الزوال ، وبشرط ألا يسبقها ما ينافى الصوم على الراجع . ولا يقوم مقام النية التسحر في جميع أنواع الصوم ، إلا إذا خطر له الصوم عند التسحر ونواه ، كأن يتسحر بنية الصوم . وكذلك إذا امتنع من الأكل عند طلوع الفجر خوف الإفطار ، فيقوم هذا مقام النية .

الحنفية

قالوا شروط الصيام ثلاثة أنواع : شروط وجوب وشروط وجوب الأداء ، وشروط صحة الأداء . فأما شروط الوجوب فهى ثلاثة :

أحدها : الإسلام ، فلا يجب على الكافر لأنه غير

أو حرام . وأما النائم فلا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو نائم متى بيت النية في أول الشهر .

الشرط الثاني : النقاء من دم الحيض والنفاس ، فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ولا يصح منهما . ومتى طهرت إحداهما قبل الفجر - ولو بلحظة - وجب عليها تبييت النية . ويجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما من صوم رمضان بعد زوال المانع .

الشرط الثالث : دخول شهر رمضان ، فلا يجب صوم رمضان قبل ثبوت الشهر ولا يصح .

أما النية فهي شرط لصحة الصوم على الراجح كما تقدم ، وهي قصد الصوم . وأما نية التقرب إلى الله تعالى فهي مندوبة ، فلا يصح صوم - فرضا كان أو نفلا - بدون النية . ويجب في النية تعيين المنوى بكونه نفلا أو قضاء أو نذرا مثلا . فان جزم بالصوم ، وشك بعد ذلك هل نوى التطوع أو النذر أو القضاء ، انعقد تطوعا . وإن شك هل نوى النذر أو القضاء ، فلا يجزئ عن واحد منهما وانعقد نفلا فيجب عليه إتمامه .

ووقت النية من غروب الشمس إلى طلوع الفجر . فلو نوى الصوم في آخر جزء من الليل ، بحيث يطلع الفجر عقب النية ، صحت . والأولى أن تكون متقدمة على الجزء الأخير من الليل ، لأنه أحوط . ولا يضر ما يحدث بعد النية من أكل أو شرب أو جماع أو نوم ، بخلاف الاغماء والجنون إذا حصل أحدهما بعدها فتبطل ، ويجب تجديدها وإن بقي وقتها بعد الافاقة . ولا تصح النية نهارا في أي صوم ولو كان تطوعا .

وتكفي النية الواحدة في كل صوم يجب تتابعه - كصيام رمضان وصيام كفارته ، وكفارة القتل أو الظهار - ما دام لم ينقطع تتابعه . فان انقطع التتابع بمرض أو سفر أو نحوهما ، فلا بد من تبييت النية كل ليلة ، ولو استمر صائما ، على المعتمد . فاذا انقطع السفر والمريض ، كفت نية للباقي من الشهر . وأما الصوم الذي لا يجب فيه التتابع - كقضاء رمضان ، وكفارة اليمين - فلا بد فيه من النية كل ليلة ، ولا يكفيه نية واحدة في أوله . والنية الحكيمة كافية ، فلو تسحر ولم يخطر بباله الصوم ، وكان بحيث لو سئل لماذا تسحر أجاب بقوله إنما تسحرت لأصوم ، كفاه ذلك .

صح وجوعه في كل أنواع الصيام . ويجوز صيام رمضان والنذر المعين والنفل بنية مطلق الصوم ، أو بنية النفل من الليل إلى ما قبل نصف النهار . ولكن الأفضل تبييت النية وتعيينها .

وإذا نوى صيام يوم آخر في رمضان ، يقع عن رمضان ولو كان المنوى نفلا . أما القضاء والكفارة والنذر المطلق فلا بد من تبييت النية فيها وتعيينها . أما صيام الأيام المنهى عنها - كالعيدين وأيام التشريق - فانه يصح ولكن مع التحريم ... فلو نذر صيامها ، صح نذره ووجب عليه قضاؤه في غيرها من الأيام . ولو قضاها فيها ، صح مع الائم .

المالكية

قالوا للصوم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا .

أما شروط الوجوب فهي اثنان : البلوغ ، والقدرة على الصوم . فلا يجب على صبي - ولو كان مراهما - ولا يجب على الولي أمره به ولا يندب ، ولا على العاجز عنه .

وأما شروط صحته فثلاثة : الاسلام ، فلا يصح من الكافر وإن كان واجبا عليه ، ويعاقب على تركه زيادة على عقاب الكفر . والزمان القابل للصوم ، فلا يصح في يوم العيد . والنية على الراجح ، وسيأتي تفصيل أحكامها .

وشروط وجوبه وصحته معا ثلاثة :

الشرط الاول : العقل ، فلا يجب على المجنون والمغمى عليه ، ولا يصح منهما . وأما وجوب القضاء ففيه تفصيل حاصله انه إذا أغمى على الشخص يوما كاملا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، أو أغمى عليه معظم اليوم - سواء كان مقيما وقت النية أو لا في الصورتين - أو أغمى عليه نصف اليوم أو أقله ، ولم يكن مقيما وقت النية في الحالتين ، فعليه القضاء بعد الافاقة في كل هذه الصور . أما إذا أغمى عليه نصف اليوم أو أقله ، وكان مقيما وقت النية في الصورتين ، فلا يجب عليه القضاء متى نوى قبل حصول الاغماء .

والجنون كالأغماء في هذا التفصيل ، ويجب عليه القضاء على التفصيل السابق إذا جن أو أغمى عليه ولو استمر ذلك مدة طويلة . والسكران كالمغمى عليه في تفصيل القضاء ، سواء كان السكر بحلال

يمنع الرؤية من غيم أو دخان أو غبار أو نحوها .
 الثاني : اكمال شعبان ثلاثين يوما اذا لم تكن
 السماء خالية مما ذكر ، لقوله صلى الله عليه وسلم :
 « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم
 عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » . رواه البخاري
 عن أبي هريرة .

الحنابلة

قالوا إذا غم الهلال في غروب اليوم التاسع
 والعشرين من شعبان ، فلا يجب إكمال شعبان
 ثلاثين يوما ، ويجب عليه تبييت النية وصوم اليوم
 التالي لتلك الليلة ، سواء كان في الواقع من شعبان
 أو من رمضان ، وينوبه عن رمضان . فان ظهر في
 اثنا عشر من شعبان لم يجب إتمامه .

وفي ثبوت رؤية الهلال تفصيل في المذاهب
 على النحو التالي :

الحنفية

قالوا إن كانت السماء خالية من موانع الرؤية ،
 فلا بد من رؤية جماعة كثيرين يقع بخبرهم العلم .
 وتقدير الكثرة منوط برأى الإمام أو نائبه ، فلا يلزم
 فيها عدد معين على الراجح . ويشترط في الشهود ،
 في هذه الحالة ، أن يذكروا في شهادتهم لفظ
 « أشهد » . وإن لم تكن السماء خالية من الموانع
 المذكورة وأخبر واحد أنه رآه ، اكتفى بشهادته إن
 كان مسلما عدلا عاقلا بالغا . ولا يشترط أن يقول
 « أشهد » ، كما لا يشترط الحكم ولا مجلس
 القضاء .

ومتى كان بالسماء علة ، فلا يلزم أن يراه جماعة
 لتعسر الرؤية حينئذ . ولا فرق في هذا الشاهد بين
 أن يكون ذكرا أو أنثى ، حرا أو عبدا . وإذا رآه واحد
 ممن تصح شهادته ، وأخبر بذلك واحدا آخر تصح
 شهادته ، فذهب الثاني إلى القاضي وشهد على
 شهادة الأول ، فللقاضي أن يأخذ بشهادته . ومثل
 العدل في ذلك مستور الحال على الأصح .

ويجب على من رأى الهلال ، ممن تصح شهادته ،
 أن يشهد بذلك في ليلته عند القاضي إذا كان في

الحنابلة

قالوا شروط الصوم ثلاثة أقسام : شروط وجوب
 فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة
 معا .

فأما شروط الوجوب فقط فهي ثلاثة : الإسلام ،
 والبلوغ ، والقدرة على الصوم . فلا يجب على صبي
 ولو كان مراهما . ويجب على وليه أمره به إذا أطاقه ،
 ويجب أن يضربه إذا امتنع . ولا يجب على العاجز
 عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه . وأما المريض الذي
 يرجى برؤه فيجب عليه الصيام إذا برأ ، وقضاء
 ما فاتته من رمضان .

وأما شروط الصحة فقط فهي ثلاثة :

أولها : النية . ووقتها الليل من غروب الشمس
 إلى طلوع الفجر إن كان الصوم فرضا . أما إذا كان
 الصوم نفلا فتصح نيته نهارا ، ولو بعد الزوال ، إذا
 لم يأت بمناف للصوم من أكل أو شرب مثلا من أول
 النهار . ويجب تعيين المنوى من كونه رمضان
 أو غيره ، ولا تجب نية الفرضية . وتجب النية لكل
 يوم سواء رمضان وغيره .

ثانيها : انقطاع دم الحيض .

ثالثها : انقطاع دم النفاس ، فلا يصح صوم
 الحائض والنفساء وإن وجب عليهما القضاء .

وأما شروط الوجوب والصحة معا فهي ثلاثة :
 الإسلام ، فلا يجب الصوم على كافر - ولو كان
 مرتدا - ولا يصح منه . والعقل ، فلا يجب الصوم
 على مجنون ولا يصح منه . والتمييز ، فلا يصح من
 غير مميز كصبي لم يبلغ سبع سنين . لكن لو جن
 في أثناء يوم من رمضان ، أو كان مجنونا وأفاق في أثناء
 يوم من رمضان ، وجب عليه قضاء ذلك اليوم .
 وأما إذا جن يوما كاملا أو أكثر ، فلا يجب عليه
 قضاؤه ... بخلاف المغمى عليه ، فيجب عليه القضاء
 ولو طال زمن الإغماء . والسكران والنائم كالمغمى
 عليه ، لا فرق بين أن يكون السكران متعديا بسكره
 أو لا .

ثُبُوتُ شَهْرِ رَمَضَانَ

يثبت شهر رمضان بأحد أمرين :
 الأول : رؤية هلاله إذا كانت السماء خالية مما

ومتى رأى الهلال عدلان أو جماعة مستفيضة ، وجب على كل من سمع منهما أن يصوم ، كما يجب على كل من نقلت إليه رؤية واحد من القسمين الأولين ... إنما إذا كان النقل عن العدلين ، فلا بد أن يكون الناقل عن كل منهما عدلين . ولا يلزم تعدد العدلين في النقل ، فلو نقل عدلان الرؤية عن واحد ، ثم نقلها عن الآخر أيضا ، وجب الصوم على كل من نقلت إليه أو جماعة مستفيضة ، ولا يكفي نقل الواحد .

وأما إذا كان النقل عن الجماعة المستفيضة ، فيكفي فيه العدل الواحد ، كما يكفي إذا كان النقل عن ثبوت النهر عند الحاكم أو عن حكمه بثبوته . وإذا رأى الهلال عدل واحد أو مستور الحال ، وجب عليه أن يرفع الأمر للحاكم ليفتح باب الشهادة فربما ينضم إليه واحد آخر إذا كان عدلا ، أو جماعة مستفيضة إن كان غير عدل . ولا يشترط في إخبار العدلين أو غيرهما أن يكون بلفظ « أشهد »

الحنابلة

قالوا لا بد في رؤية هلال رمضان من إخبار مكلف عدل ، ظاهرا وباطنا ، فلا تثبت برؤية صبي مميز ، ولا بمستور الحال . ولا فرق في العدل بين كونه ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا . ولا يشترط أن يكون الإخبار بلفظ « أشهد » . فيجب الصوم على من سمع عدلا يخبر برؤية هلال رمضان ، ولو رد الحاكم خبره لعدم علمه بحاله . ولا يجب على من رأى الهلال أن يذهب إلى القاضي ولا إلى المسجد ، كما لا يجب عليه إخبار الناس .



ومتى تثبت رؤية الهلال بقطر من الأقطار ، وجب الصوم على سائر الأقطار ... لا فرق بين القريب من جهة الثبوت والبعيد إذا بلغهم من طريق موجب للصوم . ولا عبرة باختلاف مطلع الهلال ، ولا عبرة بقول المنجمين . فلا يجب عليهم الصوم بحسابهم ولا على من وثق بقولهم ، لأن الشارع علق الصوم على أمانة ثابتة لا تتغير أبدا ، وهي رؤية الهلال أو اكتمال العدة ثلاثين يوما . أما قول المنجمين ، فهو وإن كان مبنيا على

المصر . فإن كان في قرية ، فعليه أن يشهد بين الناس بذلك في المسجد ، ولو كان الذي رآه امرأة مخدرة . ويجب على من رأى الهلال ، وعلى من صدقه ، الصيام ولو رد القاضي شهادته ، إلا أنهما لو افطرا - في حالة رد الشهادة - فعليهما القضاء دون الكفارة .

الشافعية

قالوا يثبت رمضان برؤية عدل ، ولو مستورا ، سواء كانت السماء صحوا أو بها ما يجعل الرؤية متعسرة . ويشترط في الشاهد أن يكون مسلما عاقلا بالغاً حراً ذكراً عدلاً ، ولو بحسب ظاهره ، وأن يأتي في شهادته بلفظ « أشهد » كأن يقول أمام القاضي : « أشهد أنني رأيت الهلال » . ولا يلزم أن يقول : وأن غدا من رمضان .

ولا يجب الصوم على عموم الناس إلا إذا سمعها القاضي وحكم بصحتها ، أو قال : « ثبت الشهر عندي » . ويجب على من رأى الهلال بعينه أن يصوم رمضان ، ولو لم يشهد عند القاضي ، أو شهد ولم تسمع شهادته . وكذا يجب على كل من صدقه أن يصوم ، متى بلغته شهادته ووثق بها ، ولو كان الرائي صبيا أو امرأة أو عبدا أو فاسقا أو كافرا .

المالكية

قالوا يثبت هلال رمضان بالرؤية . وهي على ثلاثة أقسام :
الأول : أن يراه عدلان . والعدل هو الذكر الحر البالغ العاقل الخالي من ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة أو فعل ما يخل بالمروءة .

الثاني : أن يراه جماعة كثيرة يفيد خبرهم العلم ، ويؤمن تواطؤهم على الكذب . ولا يجب أن يكونوا كلهم ذكورا أحرارا عدولا .

الثالث : أن يراه واحد . ولكن لا تثبت الرؤية بالواحد إلا في حق نفسه ، أو في حق من أخبره إذا كان من أخبره لا يعتنى بأمر الهلال . أما من له اعتناء بأمره ، فلا يثبت في حقه الشهر برؤية الواحد ، وإن وجب عليه الصوم برؤية نفسه . ولا يشترط في الواحد الذكورة ولا الحرية . فمتى كان غير مشهور بالكذب ، وجب على من لا اعتناء لهم بأمر الهلال أن يصوموا بمجرد إخباره - ولو كان امرأة أو عبدا - متى وثقت النفس بخبره ، وإطمأنت له .

بمقتضاه على الناس ، أن يحكم به الحاكم . فمتى حكم به وجب الصوم على الناس ، ولو وقع حكمه من شهادة واحد عدل .

ثُبُوتُ شَهْرِ شَوَّالٍ

يثبت دخول شوال بإخبار عدلين برؤية هلاله — سواء كانت السماء صحوا أو لا — ولا تكفى رؤية العدل الواحد في ثبوت هلاله .

الحنفية

قالوا تكفى شهادة رجلين عدلين ، أو رجل وامرأتين كذلك إن كانت السماء بها حلة كقيم ونحوه . أما إن كانت صحوا فلا بد من رؤية جماعة يرين .

المالكية

قالوا يثبت هلال شوال برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة ، وهي الجماعة الكثيرة التي يؤمن عدم تواطؤها على الكذب ويفيد خبرها العلم ، ولا يشترط فيها الحرية ولا الذكورة كما تقدم في ثبوت هلال رمضان .

وقالوا تكفى رؤية العدل الواحد في حق نفسه ، ويجب عليه الفطر بالنية ، ولا يجوز له الفطر بأكل أو شرب ونحوهما — ولو أمن اطلاع الناس عليه — لئلا يتهم بالفسق ... نعم إن طرا له ما يبيح الفطر ، كالسفر والمرض ، جاز له الفطر بغير النية . وإذا أفطر بغير عذر مبيح بالأكل ونحوه ، وعظ وشدد عليه إن كان ظاهر الصلاح ، فإن لم يكن ظاهر الصلاح عزر .

الشافعية

قالوا تكفى شهادة العدل الواحد في ثبوت هلال شوال ، فهو كرمضان على الراجح .

ولا يلزم في شهادة الشاهد أن يقول « أشهد » . فإن لم ير هلال شوال ، وجب اكمال رمضان ثلاثين .

الشافعية والحنفية

قالوا يلزم ذلك .

قواعد دقيقة ، فانا نراه غير منضبط بدليل اختلاف آرائهم في أغلب الأحيان .

الشافعية

قالوا إذا ثبتت رؤية الهلال في جهة ، وجب على أهل الجهة القريبة منها من كل ناحية أن يصوموا بناء على هذا الثبوت . والقرب يحصل باتحاد المطلع ، بأن يكون بينهما أقل من أربعة وعشرين فرسخا تحديدا . أما أهل الجهة البعيدة فلا يجب عليهم الصوم بهذه الرؤية لاختلاف المطلع . وقالوا يعتبر قول المنجم في حق نفسه وحق من صدقه ، ولا يجب الصوم على عموم الناس بقوله على الراجح .

ويفترض على المسلمين فرض كفافة أن يلتمسوا الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ورمضان حتى يتبينوا أمر صومهم وافطارهم . وإذا رأى الهلال نهرا قبل الزوال أو بعده ، وجب صوم اليوم الذي يليه إذا كانت الرؤية في آخر شعبان ، ووجب افطار اليوم الذي يليه إن كانت في آخر رمضان . ولا يجب عند رؤيته الامساك في الصورة الأولى ولا الافطار في الثانية .

الحنابلة

قالوا لا يفترض التماس الهلال ، وإنما يندب . كما قالوا — ووافقهم الشافعية — إن رؤية الهلال نهرا لا عبرة بها ، وإنما المعتبر رؤيته بعد الغروب .

ولا يشترط في ثبوت الهلال ، ووجوب الصوم بمقتضاه على الناس ، حكم الحاكم . ولكن لو حكم بثبوت الهلال ، بناء على أى طريق في مذهبه ، وجب الصوم على عموم المسلمين — ولو خالف مذهب البعض منهم — لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف .

الشافعية

قالوا يشترط في تحقيق الهلال ، ووجوب الصوم

وإلا فعن واجب آخر - أو مترددا بين الفرض والنفل ، بأن يقول : نويت صوم غد فرضا إن كان من رمضان ، وتطوعا إن كان من شعبان .

ويندب صومه بنية التطوع إن وافق اليوم الذي اعتاد صومه ، ولا بأس بصيامه بهذه النية وإن لم يوافق عادته . ويكون صومه باطلا إذا صامه مترددا بين الصوم والافطار ، بأن يقول : نويت أن أصوم غدا إن كان من رمضان ، وإلا فانا مفطر . وإذا ثبت أن يوم الشك من رمضان ، أجزاء صيامه ولو كان مكروها تحريما أو تنزيها أو مندوبا أو مباحا .

الشافعية

قالوا يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤية الهلال ليلته ولم يشهد به أحد ، أو شهد به من لا تقبل شهادته كالنساء والصبيان . ويحرم صومه ، سواء كانت السماء في غروب اليوم الذي سبقه صحوا أو بها غيم . ولا يراعى - في حالة الغيم - خلاف الإمام أحمد القائل بوجوب صومه حينئذ ، لأن مراعاة الخلاف لا تستحب متى خالف حديثا صريحا ، وهو هنا خبر « فان هم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما » . فان لم يتحدث الناس برؤية الهلال فهو من شعبان جزما ، وإن شهد به عدل فهو من رمضان جزما .

ويستثنى من حرمة صومه ما إذا صامه لسبب يقتضى الصوم ، كالنذر والقضاء أو الاعتداء ، كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس فصادف يوم الشك فلا يحرم صومه ، بل يكون واجبا في الواجب ومندوبا في التطوع . وإذا أصبح يوم الشك مفطرا ، ثم تبين أنه من رمضان ، وجب الإمساك باقى يومه ثم قضاؤه بعد رمضان على الفور .

وإن نوى صيام يوم الشك على أنه من رمضان ، فإن تبين أنه من شعبان لم يصح صومه أصلا لعدم نيته ، وإن تبين أنه من رمضان : فإن كان صومه مبنيا على تصديقه من أخبره ممن لا تقبل شهادته - كالعبد والفاسق - صح من رمضان . وإن لم يكن صومه مبنيا على هذا التصديق ، لم يقع عن رمضان . وإن نوى صومه على أنه إن كان من شعبان فهو نفل ، وإن كان من رمضان فهو عنه ، صح صومه نفلا إن ظهر أنه من شعبان ، فإن ظهر أنه من رمضان ، لم يصح فرضا ولا نفلا .

فإذا تم رمضان ثلاثين يوما ولم ير هلال شوال : فاما أن تكون السماء صحوا أو لا . فان كانت صحوا فلا يحل الفطر في صبيحة تلك الليلة ، بل يجب الصوم في اليوم التالي ، ويكذب شهود هلال رمضان . وإن كانت غير صحو ، وجب الافطار في صبيحتها ، واعتبر ذلك اليوم من شوال .

الشافعية

قالوا إذا صام الناس بشهادة عدل ، وتم رمضان ثلاثين يوما ، وجب عليهم الافطار على الأصح ، سواء كانت السماء صحوا أو لا .

الحنابلة

قالوا إن كان صيام رمضان بشهادة عدلين ، وأنتموا عدة رمضان ثلاثين يوما ولم يروا الهلال ليلة الواحد والثلاثين ، وجب عليهم الفطر مطلقا . أما إن كان صيام رمضان بشهادة عدل واحد ، أو بناء على تقدير شعبان تسعة وعشرين يوما بسبب غيم ونحوه ، فإنه يجب عليهم صيام الحادى والثلاثين .

صِيَامُ يَوْمِ الشَّكِّ

في تعريف يوم الشك وحكم صومه تفصيل في المذاهب على النحو التالى :

الحنفية

قالوا يوم الشك هو آخر يوم من شعبان ، احتمال أن يكون من رمضان ، وذلك بأن لم ير الهلال بسبب غيم بعد غروب يوم التاسع والعشرين من شعبان ، فوقع الشك في اليوم التالى له : هل هو من شعبان أو من رمضان . أو حصل الشك بسبب رد القاضى شهادة الشهود ، أو تحدث الناس بالرؤية ولم تثبت .

أما صومه فتارة يكون مكروها تحريما أو تنزيها ، وتارة يكون مندوبا ، وتارة يكون باطلا . فيكره تحريما إذا نوى أن يصومه جازما أنه من رمضان . ويكره تنزيها إذا نوى صيامه عن واجب نذر ، وكذا يكره تنزيها إذا صامه مترددا بين الفرض والواجب - بأن يقول : نويت صوم غد إن كان من رمضان ،

المالكية

عرفوا يوم الشك تعريفيين :

أحدهما : أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث ليلته من لا تقبل شهادته برؤية هلال رمضان ، كالفاسق والعبد والمرأة .

الثاني : أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا كان بالسماء ليلته غيم ولم ير هلال رمضان ، وهذا هو المشهور في التعريف .

وإذا صامه الشخص تطوعا من غير اعتياد أو عادة - كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس فصادف يوم الخميس يوم الشك - كان صومه مندوبا . وإن صامه قضاء من رمضان السابق أو عن كفارة يمين أو غيره أو عن نذر صادفه - كما إذا نذر أن يصوم يوم الجمعة فصادف يوم الشك - وقع واجبا من القضاء وما بعده ، إن لم يتبين أنه من رمضان . فإن تبين أنه من رمضان ، فلا يجزئ عن رمضان الحاضر لعدم نيته ؛ ولا عن غيره من القضاء والكفارة والنذر ... لأن زمن رمضان لا يقبل صوما غيره ، ويكون عليه قضاء ذلك اليوم عن رمضان الحاضر ، وقضاء يوم آخر عن رمضان الفائت أو الكفارة . أما النذر فلا يجب قضاؤه لأنه كان معينا وفات وقته .

وإذا صامه احتياطا - بحيث ينوي أنه إن كان من رمضان احتسب به ، وإن لم يكن من رمضان كان تطوعا - ففي هذه الحالة يكون صومه مكروها . فإن تبين أنه من رمضان فلا يجزئه عنه - وإن وجب الإمساك فيه لحرمة الشهر - وعليه قضاء يوم . وتنب الإمساك يوم الشك حتى يرتفع النهار ويتبين الأمر من صوم أو إفطار ، فإن تبين أنه من رمضان وجب إمساكه وقضاء يوم بعد . فإن أفطر بعد ثبوت أنه من رمضان ، حامدا عالما ، فعليه القضاء والكفارة .

الحنابلة

قالوا يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلته مع كون السماء صحو لا علة بها . ويكره صومه تطوعا ، إلا إذا وافق عادة له أو صام قبله يومين فأكثر ، فلا كراهة . ثم إن تبين أنه من رمضان فلا يجزئه عنه ، ويجب عليه الإمساك فيه وقضاء يوم بعد . أما إذا صامه عن واجب - كقضاء رمضان الفائت ونذر وكفارة - فيصح ويقع واجبا إن ظهر أنه من شعبان ، فإن

ظهر أنه من رمضان فلا يجزئ ، لا عن رمضان ولا عن غيره ، ويجب إمساكه وقضاؤه بعد . وإن نوى صومه عن رمضان إن كان منه ، لم يصح عنه إذا تبين أنه منه ، وإن وجب عليه الإمساك والقضاء كما تقدم . فإن لم يتبين أنه من رمضان ، فلا يصح لا نفلا ولا غيره .

الصيام المحرم

وأما الصيام المحرم ففيه تفصيل المذاهب .

المالكية

قالوا يحرم صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحى ويومين بعد عيد الأضحى ... إلا في الحج للمتمتع والقارن فيجوز لهما صومهما . وأما صيام اليوم الرابع من عيد الأضحى فمكروه .

الشافعية

قالوا يحرم ولا ينقصد صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحى وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى مطلقا ، ولو في الحج .

الحنابلة

قالوا يحرم صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحى وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى ، إلا في الحج للمتمتع والقارن .

الحنفية

قالوا صيام يومي العيد وأيام التشريق الثلاثة مكروه تحريما ، إلا في الحج .

ومن الصوم المحرم صيام المرأة نفلا بغير إذن زوجها أو بغير علمها برضاه ، إلا إذا لم يكن محتاجا لها ، كأن كان غائبا أو محرما أو معتكفا .

الحنفية

قالوا صيام المرأة بدون إذن زوجها مكروه .

الحنابلة

قالوا متى كان زوجها حاضرا فلا يجوز صومها بدون إذنه ، ولو كان به مانع من الوطء ، كاحرام أو اعتكاف أو مرض .

البصوم المندوب

الصوم المندوب : منه صوم المحرم ، وأفضله يوم التاسع والعاشر منه . ومنه صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ويندب أن تكون هي الأيام البيض ، أعنى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر العربى . ومنه صوم تسع ذى الحجة السابقة على يوم النحر ، ومن التسع يوم عرفة لغير حاج .

الحنفية

قالوا صوم تاسوعاء وعاشوراء مسنون لا مندوب .

المالكية

قالوا يكره قصد الأيام البيض بالصوم .

أما صوم الحاج ففيه تفصيل المذاهب .

الحنابلة

قالوا يندب أن يصوم الحاج يوم عرفة إذا وقف بها ليلا ولم يقف بها نهارا . أما إذا وقف بها نهارا فيكره له صومه .

الحنفية

قالوا يكره صوم يوم عرفة للحاج إن أضعفه ، وكذا صوم يوم التروية وهو ثامن ذى الحجة .

المالكية

قالوا يكره للحاج أن يصوم يوم عرفة ، كما يكره له أن يصوم يوم التروية .

الشافعية

قالوا الحاج إن كان مقيما بمكة ، ثم ذهب إلى عرفة نهارا ، فصومه يوم عرفة خلاف الأولى ، وإن ذهب إلى عرفة ليلا فيجوز له الصوم . أما إن كان الحاج مسافرا فيسن له الفطر مطلقا .

ومن المندوب صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع . ومنه صوم ست من شوال ، والأفضل

أن تكون متتابعة ، وأن تكون متصلة بيوم الفطر .

المالكية

قالوا يكره صوم ستة أيام من شوال بشروط ١ - أن يكون الصائم ممن يقتدى به أو يخاف عليه أن يعتقد وجوبها .

٢ - أن يصومها متصلة بيوم الفطر .

٣ - أن يصومها متتابعة .

٤ - أن يظهر صومها .

فإن انتفى شرط من هذه الشروط فلا يكره صومها ، إلا إذا اعتقد أن وصلها بيوم العيد سنة ، فيكره صومها ولو لم يظهر ، أو صامها متفرقة .

الحنفية

قالوا يستحب أن تكون متفرقة ، في كل أسبوع يومان .

ومنه صوم يوم وافتار يوم ، وهو صيام داود عليه السلام ، وهو أحب الصيام إلى الله تعالى .

المالكية

قالوا يندب ذلك لمن يضعفه صوم الدهر . وأما غيره فصوم الدهر مندوب له كما يأتى .

ومنه صوم رجب وشعبان وبقية الأشهر الحرم ... والأشهر الحرم أربعة : ثلاثة متوالية وهى ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، وواحد منفرد وهو رجب . وبالجمله فيندب الصوم تطوعا في أيام السنة إلا ما ورد النهى عن صومه كراهة أو تحريما .

الحنابلة

قالوا أفراد رجب بالصوم مكروه ، إلا إذا افطر في اثنا عشر فلا يكره .

الحنفية

قالوا المندوب في الأشهر الحرم أن يصوم ثلاثة أيام من كل منها ، وهى الخميس والجمعة والسبت .

الصَّوْمُ الْمَكْرُوهُ

وأما الصوم المكروه : فمنه صوم يوم الشك ، وفيه التفصيل الموضح في بحثه . ومنه أفراد يوم الجمعة بالصوم ، وكذا أفراد يوم السبت . ويكره صوم يوم النيروز ويوم المهرجان ، وهما موسمان لغير المسلمين اعتاد الناس الاحتفال بهما . ويكره أن يصوم قبل شهر رمضان بيوم أو يومين لا أكثر .

الشافعية

قالوا لا يكره صوم يومي النيروز والمهرجان . وأما صوم يوم أو يومين قبل رمضان فهو حرام ، وكذلك صوم النصف الثاني من شعبان إذا لم يصله بما قبله ، ولم يوجد سبب يقتضى صومه كندى أو عادة كما يأتى .

الحنابلة

قالوا المكروه أفراد يومي النيروز والمهرجان بالصوم ما لم يوافق عادة له ، وإلا فلا كراهة .

المالكية

قالوا لا يكره صوم يوم أو يومين قبل رمضان .

وهناك مكروهات أخرى مفصلة في المذاهب .

الحنفية

قالوا الصوم المكروه ينقسم قسمين :

مكروه تحريماً ، وهو صوم أيام الأعياد والتشريق . فإذا صامها انعقد صومه مع الائم ، وإن شرع في صومها ثم أفسدها لا يلزمه القضاء .

ومكروه تنزيهاً ، وهو صيام يوم عاشوراء منفرداً عن التاسع أو من الحادى عشر . ومنه أفراد يومي النيروز والمهرجان بالصوم ، إلا أن يوافق ذلك عادته . ومنه صيام أيام الدهر لأنه يضعف البدن عادة . ومنه صوم الوصال وهو مواصلة الإمساك ليلاً ونهاراً . ومنه صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم . ومنه صوم المرأة تطوعاً بغير إذن زوجها ، إلا أن يكون مريضاً أو صائماً أو محرماً بحج أو عمرة . ومنه صوم المسافر إذا أجهده الصوم .

المالكية

قالوا أفراد يوم الجمعة أو غيره بالصوم جائز وليس بمكروه . ويكره صوم رابع النحر ، ويستثنى من ذلك القارن ونحوه ، كالتمتع ومن لزمه هدى بنقص في حج أو عمرة ، فإنه يصومه ولا كراهة . وإذا صام الرابع تطوعاً فيمقد . وإذا أفطر فيه عامداً ، ولم يقصد بالفطر التخلص من النهى ، وجب عليه قضاؤه . وإذا نذر صومه لزمه ، نظراً لكونه عبادة في ذاته . ويكره سرد الصوم وتابعه لمن يضعفه ذلك عن عمل أفضل من الصوم .

ويكره أيضاً صوم يوم المولد النبوى ، لأنه شبيه بالأعياد . ويكره صوم التطوع لمن عليه صوم واجب كالقضاء ، وصوم الضيف بدون إذن رب المنزل . وأما صوم المرأة تطوعاً بدون إذن زوجها فهو حرام كما تقدم ... كما يحرم الوصال في الصوم ، وهو وصل الليل بالنهار في الصوم وعدم الفطر . وأما صوم المسافر فهو أفضل من الفطر ، إلا أن يشق عليه الصوم فالأفضل الفطر .

الشافعية

قالوا يكره صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا مشقة شديدة ، وقد يفتى إلى التحريم ، كما إذا خافوا على أنفسهم الهلاك أو تلف عضو بترك الفداء . ويكره أيضاً أفراد يوم الجمعة أو سبت أو أحد لصوم إذا لم يوجد له سبب . أما إذا صامه لسبب فلا يكره ، كان وافق عادة له أو وافق يوماً في صومه . وكذا يكره صوم الدهر ، ويكره التطوع بصوم يوم وعليه قضاء فرض ، لأن الفرض أهم من التطوع .

الحنابلة

زادوا على ما ذكر صوم الوصال ، وهو ألا يفطر بين اليومين . وتزول الكراهة بأكل ثمرة ونحوها . ويكره أفراد رجب بالصوم كما تقدم .

مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَمَا لَا يُفْسِدُهُ

مفسد الصوم نوعان : ما يوجب القضاء فقط ، وما يوجب القضاء والكفارة . وغير المفسد نوعان أيضاً : مباح ، ومكروه ... وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب على النحو التالى :

الحنفية

قالوا ما يوجب القضاء دون الكفارة ثلاثة أشياء :

الأول : أن يتناول الصائم ما ليس فيه غذاء أو ما في معنى الغذاء (وما فيه غذاء هو ما يميل الطبع إلى تناوله وتنقضي شهوة البطن به ، وما في معنى الغذاء هو الدواء) .

الثاني : أن يتناول غذاء أو دواء لعذر شرعي ، كمرض أو سفر أو إكراه أو خطأ : كان أهمل وهو يتمضمض فوصل الماء إلى جوفه وكذا إذا داوى جرحا في بطنه أو رأسه فوصل الدواء إلى جوفه أو دماغه . أما النسيان فإنه لا يفسد الصيام أصلا ، فلا يجب به قضاء ولا كفارة .

الثالث : أن يقضي شهوة الفرج غير كاملة .

ومن القسم الأول ما إذا أكل أرزا نيئا أو عجينا أو دقيقا ، غير مخلوط بشيء يؤكل عادة كالسمن والعسل ، وإلا وجبت به الكفارة . وكذا إذا أكل طينا غير أرمني إذا لم يعتد أكله . أما الطين الأرمني (وهو معروف عند العطارين) فإنه يوجب الكفارة مع القضاء . أو أكل ملح كثيرا دفعة واحدة ... فإن ذلك مما لا يقبله الطبع ، ولا تنقضي به شهوة البطن . أما أكل القليل من الملح فإن فيه الكفارة مع القضاء ، لأنه يتلذذ به عادة . وكذا إذا أكل نواة أو قطعة من الجلد أو ثمرة من الثمار التي لا تؤكل قبل نضجها ، كالسفرجل إذا لم يطبخ أو يملح ، وإلا كانت فيه الكفارة .

وكذا إذا ابتلع حصاة أو حديدية أو درهما أو دينارا أو ترابا أو نحو ذلك ، أو أدخل ماء أو دواء في جوفه بواسطة الحقنة من الدبر أو الأنف أو قبل المرأة . وكذا إذا صب في أذنه دهنا ... بخلاف ما إذا صب به ماء ، فإنه لا يفسد صومه على الصحيح ، لعدم سريان الماء . وكذا إذا دخل فمه مطر أو ثلج ولم يبتلعه بصنعه . وكذا إذا تعمده إخراج القيء من جوفه ، أو خرج كرها وأعمده بصنعه ، بشرط أن يكون ملء الفم في الصورتين ، وأن يكون ذاكرة لصومه ... فإن كان ناسيا لصومه لم يفطر في جميع ما تقدم . وكذا إذا كان أقل من ملء الفم على الصحيح .

وإذا أكل ما بقي من نحو ثمرة بين أسنانه إذا كان قدر الحمصة ، وجب القضاء . فإن كان أقل فلا يفسد لعدم الاعتداد به . وكذا إذا تكون ريقه ثم ابتلعه ، أو بقي بلل بفيه بعد المضمضة وابتلعه مع

الريق ، فلا يفسد صومه . وينبغي أن يبصق بعد المضمضة قبل أن يتلع ريقه ، ولا يشترط المبالغة في البصق .

ومن القسم الثاني (وهو ما إذا تناول غذاء أو ما في معناه لعذر شرعي) : إذا أفطرت المرأة خوفا على نفسها أن تمرص من الخدمة ، أو كان الصائم نائما وأدخل أحد شيئا مفطرا في جوفه . وكذا إذا أفطر عمدا بشبهة شرعية : بأن أكل عمدا بعد أن أكل ناسيا ، أو جامع ناسيا ثم جامع عمدا ، أو أكل عمدا بعد الجماع ناسيا . وكذا إذا لم يبيت النية ليلا ثم نوى نهارا ، فإنه إذا أفطر لا تجب عليه الكفارة لشبهة عدم صيامه عند الشافعية .

وكذا إذا نوى الصوم ليلا ولم ينقض نيته ، ثم أصبح مسافرا ونوى الإقامة بعد ذلك ، ثم أكل ، لا تلزمه الكفارة وإن حرم عليه الأكل في هذه الحالة . وكذا إذا أكل أو شرب أو جامع شاكيا في طلوع الفجر - وكان الفجر طالعا - لوجود الشبهة . أما الفطر وقت الغروب فلا يكفي فيه الشك لاسقاط الكفارة ، بل لا بد من غلبة الظن على إحدى الروايتين . ومن جامع قبل طلوع الفجر ثم طلع عليه الفجر ، فإن نزع فوراً لم يفسد صومه ، وإن بقي كان عليه القضاء والكفارة .

ومن القسم الثالث (وهو ما إذا قضى شهوة الفرج غير كاملة) : ما إذا أمني بوطء ميتة أو بهيمة أو صغيرة لا تشتهى ، أو أمني بفخذ أو بطن أو عيب بالكف ، أو وطئت المرأة وهي نائمة ، أو قطرت في فرجها دهنا ونحوه ... فإنه يجب في كل هذا القضاء دون الكفارة .

ويلحق بهذا القسم ما إذا أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره ، أو استنجد فوصل الماء إلى داخل دبره ... وإنما يفسد ما دخل في الدبر إذا وصل إلى محل الحقنة ، ولا يكون هذا إلا إذا تعمده وبالغ فيه . وكذا إذا أدخل في دبره خرقة أو خشبة كطرف الحقنة ولم يبق منه شيء ، أما إذا بقي منه في الخارج شيء ، بحيث لم يغيب كله ، لم يفسد صومه . وكذا المرأة إذا أدخلت أصبعها مبلولة بماء أو دهن في فرجها الداخل ، أو أدخلت خشبة أو نحوها في داخل فرجها وغيبتها كلها ... ففنى كل هذه الأشياء ونحوها يجب القضاء دون الكفارة .

وأما ما يوجب القضاء والكفارة فهو أمران :
الأول : أن يتناول غذاء أو ما في معناه بدون عذر

إلا في حالة الضرورة ، فيجوز للمرأة أن تلدق الطعام لتتبين ملوحته إذا كان زوجها سيء الخلق ، ومثلها الطاهي (الطباخ) . وكذا يجوز لمن يشتري شيئا يؤكل أو يشرب أن يدوقه إذا خشى أن يغبن فيه ولا يوافقه .

ثانيا : مضغ شيء بلا عذر ، فإن كان لعذر - كما إذا مضغت المرأة طعاما لابنها ولم تجد من يمضغه سواها ممن يحل له الفطر - فلا كراهة . ومن المكروه مضغ العلك (اللبان) الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف .

ثالثا : تقبيل امراته ، سواء كانت القبلة فاحشة بأن مضغ شفقتها ، أو لا . وكذا مباشرتها مباشرة فاحشة بأن يضع فرجه على فرجها بدون حائل . وإنما يكره له ذلك إذا لم يأمن على نفسه من الانزال أو الجماع . أما إذا أمن فلا يكره كما يأتي . رابعا : جمع ريقه في فمه ثم ابتلاعه ، لما فيه من الشبهة .

خامسا : فعل ما يظن أنه يضعفه عن الصوم كالقصص والحجامة . أما إذا كان يظن أنه لا يضعفه فلا كراهة . وأما ما لا يكره للصائم فعله فأمور :

أولا : القبلة أو المباشرة الفاحشة إن أمن الانزال والجماع .

ثانيا : دهن شاربته ، لأنه ليس فيه شيء ينافي الصوم .

ثالثا : الاكتحال ونحوه وإن وجد أثره في حلقه .

رابعا : الحجامة ونحوها إذا كانت لا تضعفه عن الصوم .

خامسا : السواك في جميع النهار ، بل هو سنة . ولا فرق في ذلك بين أن يكون السواك بابسا أو أخضر ، مبلولا بالماء أو لا .

سادسا : المضمضة والاستنشاق ، ولو فعلهما لغفر وضوء .

سابعا : الاغتسال .

ثامنا : التبرد بالماء بلف ثوب مبلول على بطنه ونحو ذلك .

هذا ، ولا يفسد صومه لو صب ماء أو دهنا في إحليله للتداوى . وكذا لو أمنى بنظره بشهوة ولو كرر النظر . كما لا يفطر إذا أمنى بسبب تفكره في وقاع ونحوه أو احتلم . ولا يفطر أيضا بشم الروائح العطرية كالورد والنرجس ، ولا بتأخير غسل الجنابة

شرعى - كالأكل والشرب ونحوهما - ويميل إليه الطبع ، وتنقضى به شهوة البطن .

الثاني : أن يقضى شهوة الفرج كاملة .

وإنما تجب الكفارة في هذين القسمين بشرط : أولا : أن يكون الصائم المكلف مبيتا للنية في أداء رمضان ، فلو لم يبيت النية لا تجب عليه الكفارة كما تقدم . وكذا إذا بيت النية في قضاء ما فاته من رمضان ، أو في صوم آخر غير رمضان ، ثم أفطر فإنه لا كفارة عليه .

ثانيا : ألا يطرا عليه ما يبيح الفطر من سفر أو مرض ، فإنه يجوز له أن يفطر بعد حصول المرض . أما لو أفطر قبل السفر فلا تسقط عنه الكفارة . ثالثا : أن يكون طائعا مختارا لا مكرها .

رابعا : أن يكون متعمدا ، فلو أفطر ناسيا أو مخطئا ، تسقط عنه الكفارة كما تقدم .

ومن هذا النوع : الجماع في القبل أو الدبر ، وهو يوجب الكفارة على الفاعل والمفعول به بالشروط المتقدمة ، ويزاد عليها أن يكون المفعول به آدميا حيا يشتهي . وتجب الكفارة بمجرد التقاء الختانين وإن لم ينزل . وإذا مكنت المرأة صغيرا أو مجنونا من نفسها فعليها الكفارة بالاتفاق . أما المسابقة بين امرأتين ، فإن أنزلتا أفطرتا وعليهما القضاء دون الكفارة . وأما وطء البهيمة والميت والصغيرة التي لا تشتهي ، فإنه لا يوجب الكفارة ، ويجب القضاء بالانزال كما تقدم .

ومن القسم الأول : شرب الدخان المعروف ، وتناول الأفيون والحشيش ونحو ذلك ، فإن الشهوة فيه ظاهرة . ومنه ابتلاع ريق زوجته أو حبيبه للتلذذ به . ومنه ابتلاع حبة حنطة أو سمسة من خارج فمه لأنه يتلذذ بها ، إلا إذا مضغها فتلاشت ولم يصل منها شيء إلى جوفه . ومنه أكل الطين الأرمني كما تقدم ، وكذا قليل الملح . ومنه أن يأكل عمدا بعد أن يغتاب آخر ، ظنا منه أنه أفطر بالغيبة ، لأن الغيبة لا تفطر ... فهذه الشبهة لا قيمة لها . وكذلك إذا أفطر بعد الحجامة أو المس أو القبلة بشهوة من غير إنزال ، لأن هذه الأشياء لا تفطر ، فإذا تمعد الفطر بعدها لزمته الكفارة . ومنه غير ذلك مما أشير إليه في قسم ما يوجب القضاء .

وأما ما يكره للصائم فعله فهو أمور

أولا : ذوق شيء لم يتحلل منه ما يصل إلى جوفه - بلا فرق بين أن يكون الصوم فرضا أو نفلا -

مائعا أو غيره ، وسواء وصل من الأعلى أو من الأسفل . لكن ما وصل من الأسفل لا يفسد الصوم ، إلا إذا وصل من منفذ كالدير . أما الحقنة في الإحليل - وهو الذكر - فلا تفسد الصوم . ولو وصل إلى المعدة حصاة أو درهم ، فسد صومه إن كان واصلا من الفم فقط . وكل ما وصل إلى المعدة - على ما بين - يبطل الصوم ، ويوجب القضاء في رمضان ، سواء كان وصوله عمدا أو غلبة أو سهوا أو خطأ ، كما تقدم في وصول المائع للحلق . إلا أن الواصل عمدا في بعضه الكفارة أيضا كما يأتي .

وأما ما يوجب القضاء والكفارة ، فهو أن من تناول مفسدا من مفسدات الصوم السابقة - ما عدا إخراج المني وبعض صور خروج المني كما يأتي - وجب عليه القضاء والكفارة بشروط مخصوصة :

أولا : أن يكون الفطر في أداء رمضان ، فإن كان في غيره - كقضاء رمضان ، وصوم مندور ، أو صوم كفارة أو نفل - فلا تجب عليه الكفارة ، وعليه القضاء في بعض ذلك على تفصيل يأتي في القسم الثاني .

ثانيا : أن يكون متعمدا ، فإن أفطر ناسيا أو مخطئا أو لعذر - كمرض وسفر - فعليه القضاء فقط .

ثالثا : أن يكون مختارا في تناول المفطر . أما إذا كان مكرها فلا كفارة عليه ، وعليه القضاء .

رابعا : أن يكون عالما بحرمة الفطر ، ولو جهل وجوب الكفارة عليه إذا أفطر . أما إذا كان جاهلا بحرمة الفطر - كحديث عهد بالاسلام أفطر عمدا مختارا - فلا كفارة عليه .

خامسا : أن يكون غير مبال بحرمة الشهر ، وهو غير المتأول تأويلا قريبا . فإن كان متأولا تأويلا قريبا فلا كفارة عليه .

والتأول تأويلا قريبا هو المستند في فطره لأمر موجود ، وله أمثلة : منها أن يفطر أولا ناسيا أو مكرها ، ثم ظن أنه لا يجب عليه إمساك بقيّة اليوم بعد التذكر أو زوال الإكراه فتناول مفطرا عمدا ، فلا كفارة عليه لاستناده لأمر موجود ، وهو الفطر أولا نسيانا أو باكراه . ومنها ما إذا سافر الصائم مسافة أقل من مسافة القصر ، فظن أن الفطر يباح له لظاهر قوله تعالى : « ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » فنوى الفطر من الليل وأصبح مفطرا ، فلا كفارة عليه . ومنها من رأى هلال شوال نهار الثلاثين من رمضان ، فظن أنه يوم

حتى تطلع الشمس - ولو مكث جنباً كل اليوم - ولا بدخول غبار طريق أو غريبة دقيق أو ذباب أو بعوض إلى حلقه رغما عنه .

المالكية

قالوا يفسد الصوم أمور :

أولا : الجماع الذي يوجب الغسل ، ويفسد به صوم البالغ من الواطيء والوطوء . ولو جامع البالغ غير مطيقة ، فلا يفسد صومه إلا إذا أنزل .

ثانيا : إخراج المني أو المذي مع لذة معتادة بنظر أو تفكير أو غيرهما ، كالقبلة والمباشرة فيما دون الفرج . أما إذا خرج المني أو المذي لمرض فلا يفسد الصوم ، كما لا يفسد بخروج المني أو المذي بمجرد نظر أو فكر من غير استدامة ، متى كان ذلك يكثر عروضة له ، بأن كان حصوله مساويا لعدم حصوله في الزمن أو زائدا . أما إذا كان زمن عروضة أقل من زمن ارتفاعه فإنه يفسد الصوم .

ثالثا : إخراج القيء وتعمده ، سواء ملأ الفم أو لا . أما إذا غلبه القيء فلا يفسد الصوم ، إلا إذا رجع شيء منه - ولو غلبه - فيفسد صومه . وهذا بخلاف البلغم إذا رجع ، فلا يفسد الصوم ولو أمكن الصائم أن يطرحه وتركه حتى رجع .

رابعا : وصول مائع إلى الحلق من فم أو أذن أو عين أو أنف - سواء كان المائع ماء أو غيره - وصل عمدا أو سهوا أو غلبة كماء غلب من المضضة أو السواك حتى وصل إلى الحلق ، أو وصل خطأ كأكله نهارا معتقدا بقاء الليل أو غروب الشمس أو شاكيا في ذلك ما لم تظهر الصحة - كأن يتبين أن أكله قبل الفجر أو بعد غروب الشمس - وإلا فلا يفسد صومه .

وفي حكم المائع : البخور وبخار القدر ، إذا استنشقه فوصلا إلى حلقه . وكذلك الدخان الذي اعتاد الناس شربه ، فمجرد وصول دخانه إلى حلقه مفطر وإن لم يصل إلى المعدة . وأما دخان الحطب أفلا أثر له ، كرائحة الطعام إذا استنشقه فلا أثر لها أيضا . ولو اكتحل نهارا - فوجد طعم الكحل في حلقه - فسد صومه . وأما لو اكتحل ليلا ثم وجد طعمه نهارا فلا يفسد صومه . ولو دهن شعره فوصل الدهن إلى حلقه من مسام الشعر ففسد صومه . وإذا استعملت المرأة الحناء في شعرها ففسدت طعمها في حلقها فسد صومها .

خامسا : وصول أي شيء إلى المعدة ، سواء كان

على من صب شيئاً عمداً في حلق شخص آخر وهو نائم ووصل لمعدته . وأما القضاء فيجب على المجاعة وعلى المصوب في حلقه ، لأنه لا يقبل النيابة .

وأما ما يوجب القضاء دون الكفارة ، فهو أن من تناول مفطراً من الأمور المفسدة للصوم المتقدمة ، ولم توجد شرائط وجوب الكفارة السابقة ، فعليه القضاء إن كان الصوم في رمضان أو في فرض غيره ، كقضاء رمضان والكفارات والنذر غير المعين .

وأما النذر المعين فإن كان الفطر فيه لعذر - كمرض واقع أو متوقع - بأن ظن أن الصوم في ذلك الوقت المعين يؤدي إلى مرضه ، أو خاف من الصوم زيادة المرض أو تأخر البرء ، أو كان الفطر لحيض المرأة فيه أو نفاسها ، أو لأغشاء أو جنون ... فلا يجب قضاؤه . نعم إذا بقى شيء من زمنه ، بعد زوال المانع ، تعين الصوم فيه . أما إذا أفطر فيه ناسياً أو مخطئاً - كان نذر صوم يوم الخميس فصام الأربعاء يظنه الخميس ، ثم أفطر يوم الخميس - فعليه القضاء .

ومن الفرض صوم المتمتع والقارن إذا لم يجدا الهدى ، فإن أفطر فيهما وجب عليه القضاء . وعلى الجملة كل فرض أفطر فيه يجب عليه قضاؤه ، إلا النذر المعين على التفصيل السابق . وأما النفل فلا يجب القضاء على من أفطر فيه إلا إذا كان الفطر عمداً حراماً .

وأما ما لا يفسد ولا يوجب القضاء ، فهو أن من غلبه القيء ولم يرجع منه شيء فصومه صحيح . وكذا من وصل غبار طريق إلى حلقه أو دقيق ونحوه لمزاوله ، أو دخل ذباب حلقه ، فكل ذلك لا يفسد الصوم متى كان وصوله غلبة . ومن طلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب مثلاً ، فنزع المأكول ونحوه من فيه بمجرد طلوع الفجر ، فصومه صحيح . وكذلك من غلبه المنى أو المذي بمجرد نظر أو فكر كما تقدم ، أو ابتلع ريقه المجتمع في الفم أو ما بين أسنانه من بقايا الطعام ، فلا يضره ذلك . وصومه صحيح - ولو تعمد بلع ما بين أسنانه - على المعتمد ، إلا إذا كان كثيراً عرفاً وابتلعه - ولو غلبه - فيبطل الصوم . وكذا لا قضاء إذا وضع دهناً على جرح في بطنه وأصل لجوفه ، لأنه لا يصل لمحل الطعام والشراب وإلا لمات من ساعته . وكذلك الاحتلام ... فكل هذه الأشياء لا تفسد الصوم ولا تكره .

أما ما يكره للصائم فهو أن يدوق الطعام ولو كان صائماً له . وإذا ذاقه وجب عليه أن يمجه لئلا

عيد وأن الفطر مباح ، فأفطر لظاهر قوله عليه السلام : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » ، فلا كفارة عليه .

وأما المتأول تأويلاً بعيداً فهو المستند في فطره إلى أمر غير موجود ، وعليه الكفارة . وله أيضاً مثله : منها أن من عادته الحمى في يوم معين ، فبيت نية الفطر من الليل ظاناً أنه مباح ، فعليه الكفارة ولو حم في ذلك اليوم . ومنها المرأة تعتاد الحيض في يوم معين ، فبيت نية الفطر لظنها إباحته في ذلك اليوم لمجيء الحيض فيه ، ثم أصبحت مفطرة ، فعليها الكفارة ولو جاء الحيض في ذلك اليوم ، حيث نوت الفطر قبل مجيئه . ومنها من اغتاب في يوم معين من رمضان ، فظن أن صومه بطل وأن الفطر مباح ، فأفطر متعمداً ، فعليه الكفارة .

سادساً : أن يكون الواصل من الفم ، فلو وصل شيء من الأذن أو العين أو غيرهما مما تقدم ، فلا كفارة وإن وجب القضاء .

سابعاً : أن يكون الوصول للمعدة . فلو وصل شيء إلى حلق الصائم ورده ، فلا كفارة عليه وإن وجب القضاء في المائع الواصل إلى الحلق .

ومن الأشياء التي تبطل الصوم وتوجب القضاء والكفارة : رفع النية ورفضها نهائياً . وكذا رفع النية ليلاً إذا استمر رافعاً لها حتى طلع الفجر . ووصول شيء إلى المعدة من القيء الذي أخرجه الصائم عمداً - سواء وصل عمداً أو غلبة - لا نسياناً ... ووصول شيء من أثر السواك الرطب الذي يتحلل منه شيء مادة ، كقشر الجوز - ولو كان الوصول غلبة - متى تعمد الاستيلاء في نهار رمضان ... فهذه الأشياء توجب الكفارة بالشروط السابقة ، ما عدا التعمد بالنسبة للراجع من القيء والواصل من أثر السواك المذكور ، فإنه لا يشترط ، بل التعمد والوصول غلبة سواء . وأما الوصول نسياناً فيوجب القضاء فقط فيهما .

ثم إن إخراج المنى بلا جماع هو الذي يوجب الكفارة فقط ، إلا أنه إذا كان بنظر أو فكر فلا يوجبها إلا إذا استدأهمها ، وكانت عادته الانزال عند الاستدأمة . فإن يكن الانزال عادته عند استدأمة النظر ، فقولان في الكفارة وعدمها : فإن خرج المنى بمجرد نظر أو فكر ، مع لذة معتادة بلا استدأمة ، أوجب القضاء فقط دون الكفارة . وأما إخراج المذي فلا يوجب إلا القضاء مطلقاً . ومن جامع نائمة في نهار رمضان ، وجب عليه أن يكفر عنها ، كما تجب الكفارة

الحنابلة

قالوا يوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها إدخال شيء إلى جوفه عمدا من الفم أو غيره ، سواء كان يذوب في الجوف كلقمة ، أو لا كقطعة حديد أو رصاص . وكذا إذا وجد طعم علك بعد مضغه نهارا ، أو ابتلع نخامة وصلت إلى فمه ، أو وصل الدواء بالحقنة إلى جوفه ، أو وصل طعم كحل إلى حلقه . وكذا إذا وصل شيء إلى فمه ثم ابتلعه عمدا ، أو أصاب ريقه نجاسة ثم ابتلعه عمدا - فإنه يفسد صومه ، وعليه القضاء دون الكفارة .

ويفسد الصوم أيضا كل ما وصل إلى دماغه عمدا ، كاللواء الذي يصل إلى أم الدماغ إذا داوى به الجرح الواصل إليها ، وتسمى المأومة . وما قطر في أذنه فوصل إلى دماغه عمدا ولو كان ماء .

ويفسد صومه أيضا إذا استدعى القيء فقاء ولو كان قليلا . وكذا إذا أمني بسبب تكرار النظر ، أو أمدى أو أمني بسبب الاستمناة بيده أو بيد غيره ، أو بسبب تقبيل أو لمس ، أو بسبب مباشرة دون الفرج ... فإنه يفسد صومه إذا تعمد في كل ذلك ، وعليه القضاء فقط ولو كان جاهلا بالحكم . وكذا إن احتجم أو حجم عمدا إذا ظهر دم وإلا لم يفطر . وكذا يفسد بالردة ولو عاد إلى الإسلام فورا ... ولا يفسد صومه بشيء مما تقدم إذا فعله ناسيا أو مكرها ولو كان الاكراه بادخال دواء إلى جوفه أو رأسه ، سواء أكره على الفعل حتى فعله ، أو فعل به مكرها .

ويوجب القضاء والكفارة شيان :

أحدهما : الوطء في نهار رمضان - ولو كان الفرج دبرا أو كان بيمتة أو بهيمة - سواء كان الواطء متعمدا أو ساهيا أو عالما أو جاهلا ، مختارا أو مكرها أو مخطئا : كمن وطئ وهو يعتقد أن الفجر لم يحن وقته ، ثم تبين أنه وطئ بعد الفجر ... لأنه ، صلى الله عليه وسلم ، أمر المجامع في نهار رمضان بالقضاء والكفارة ، ولم يطلب منه بيان حاله وقت الجماع . والكفارة واجبة في ذلك ، سواء كان الواطء صائما حقيقة أو ممسكا إمساكا واجبا . وذلك كمن لم يبيت النية ، فإنه لا يصح صومه مع وجوب الإمساك عليه . فلو جامع في هذه الحالة ، لزمته الكفارة مع القضاء الذي تعلق بدمته ... والنوع جماع : كمن طلع عليه الفجر وهو يجامع فنزع ، وجب عليه القضاء والكفارة . أما الموطوء فإن كان مطاوعا عالما بالحكم غير ناس للصوم ، فعليه القضاء والكفارة أيضا .

يصل إلى حلقه منه شيء ، فإن وصل شيء إلى حلقه غلبة فعليه القضاء في الغرض على ما تقدم . وإن تعمد إيصاله إلى جوفه فعليه القضاء والكفارة في رمضان كما تقدم . ويكره أيضا مضغ شيء ، كتمر أو لبان ، ويجب عليه أن يبعجه وإلا فكما تقدم . ويكره أيضا مداواة حفر الأسنان (وهو فساد أصولها) نهارا ، إلا أن يخاف الضرر إذا أخر المداواة إلى الليل فلا تكره نهارا ، بل تجب إن خاف هلاكها أو شديدا أذى بالتأخير .

ومن المكروه غزل الكتان الذي له طعم ، وهو الذي يعطن في المبليات ، إذا لم تكن المرأة الفازلة مضطرة للغزل ، وإلا فلا كراهة . ويجب عليها أن تمنع ما تكون في فمها من الريق على كل حال . أما الكتان الذي لا طعم له - وهو الذي يعطن في البحر - فلا يكره غزله ولو من غير ضرورة . ويكره الحصاد للصائم ثلثا يصل إلى حلقه شيء من الغبار فيفطر ، ما لم يضطر إليه ، وإلا فلا كراهة . وأما رب الزرع فله أن يقوم عليه عند الحصاد لأنه مضطر لحفظه وملاحظته .

وتكره مقدمات الجماع - كالقبلة والفكر والنظر - إن علمت السلامة من الإماء والأمناء . فإن شك في السلامة وعدمها ، أو علم عدم السلامة ، حرمت . ثم إذا لم يحصل إماء ولا إماء فالصوم صحيح ، فإن أمدى فعليه القضاء ... إلا إذا أمدى بمجرد نظر أو فكر من غير قصد ولا متابعة ، فلا قضاء عليه . وإن أمني فعليه القضاء والكفارة في رمضان إن كانت المقدمات محرمة - بأن علم الناظر مثلا عدم السلامة أو شك فيها - فإن كانت مكروهة بأن علم السلامة ، فعليه القضاء فقط ... إلا إذا استرسل في المقدمة حتى أنزل ، فعليه القضاء والكفارة .

ومن المكروه الاستياك بالرطب الذي يتحلل منه شيء ، وإلا جاز في كل النهار ، بل يندب لمقتضى شرعى كوضوء وصلاة . وأما المضمضة للعطش فهي جائزة . والإصباح بالحنابة خلاف الأولى ، والأولى الاغتسال ليلا . ومن المكروه الحجامة والفصد للصائم إذا كان مريضا وشك في السلامة من زيادة المرض التي تؤدي إلى الفطر ، فإن علم السلامة جاز كل منهما ، كما يجوزان للصحيح عند علم السلامة أو الشك فيها ... فإن علم كل منهما عدم السلامة - بأن علم الصحيح أنه بمرض لو احتجم أو فصد ، أو علم المريض أن مرضه يزيد بذلك - كان كل منهما محرما .

— كعائقة ولمس وتكرار نظر — إذا كان ما ذكر يحرك شهوته ، وإلا لم يكره . وتحرم عليه القبلة ودواى الوطء إن ظن بذلك إنزالا . وكذا يكره له أن يجامع وهو شاك في طلوع الفجر الثانى ... بخلاف السحور مع الشك في ذلك ، لأنه يتقوى به على الصوم ، أما الجماع فإنه ليس كذلك .

الشافعية

قالوا ما يفسد الصوم ، ويوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها وصول شيء — ولو سمسة أو حصاة أو ماء — إلى جوف الصائم ، عامدا غير مكره ولا جاهل بسبب قرب إسلامه ، بشرط أن تصل إلى جوفه من طريق معتبر شرعا : كأنفه وفمه وأذنه وقبله ودبره ، وكالجرح الذى يوصل إلى الدماغ . ومن ذلك تعاطى الدخان المعروف والتبناك والنشوق ونحو ذلك ، فإنه مفطر . ومن ذلك ما لو أدخل أصبعه أو جزءا منه ، ولو جافا ، حالة الاستنجاء في قبل أو دبر لفير ضرورة . أما إذا كان لضرورة — كان توقف خروج الخارج على ذلك — فإنه لا يفطر .

ومن ذلك أن يدخل نحو عود في باطن أذنه ، فإنه يفطر لأن باطن الأذن معتبر شرعا من الجوف أيضا . ومن ذلك ما إذا زاد في المضمضة والاستنشاق عن المطلوب شرعا من الصائم ، بأن بالغ فيهما أو زاد عن الثلاث فترتب على ذلك سبق الماء إلى جوفه ، فإن عليه القضاء . ومن ذلك ما إذا أكل ما يقى بين أسنانه — مع قدرته على تمييزه ومجه — فإنه يفطر ولو قليلا دون الحمصة . ومنها إذا قاء الصائم عامدا عالما مختارا فإنه يفطر ، وعليه القضاء ولو لم يملأ الفم .

ومن ذلك ما إذا دخلت ذبابة في جوفه فأخرجها . ومنه التجشئ إن تعمده وخرج شيء من معدته إلى ظاهر الحلق (وهو مخرج الحاء المهملة على المعتمد) فإنه يفطر . وليس منه إخراج النخامة من الباطن وقدفها إلى الخارج ، لتكرر الحاجة إلى ذلك . أما لو بلعها بعد وصولها واستقرارها في فمه ، فإنه يفطر . ومنها الانزال بسبب المباشرة ولو كانت فاحشة ، وكذا الانزال بسبب تقبيل أو لمس أو نحو ذلك ، فإنه يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط . أما الانزال بسبب النظر أو التفكير ، فإن كان غير مادة له ، فإنه لا يفسد الصوم كالاختلام .

أما ما يوجب القضاء والكفارة فينحصر في شيء واحد وهو الجماع بشروط :

ثانيهما : الانزال بالمساحقة . وإذا جامع وهو صحيح ، ثم حبس أو مرض أو سافر أو حاض المرأة ، لم تسقط الكفارة .

وأما ما يباح للصائم فأمور : منها الفصد ، ولو خرج دم ، وكذلك التشريط بالموسى بدل الحجامة للتداوى . ومن ذلك الرعاف ، وخروج القيء رغما عنه ولو كان عليه دم . ومن ذلك ما إذا وصل إلى حلق الصائم ذباب أو غبار طريق ونحوه بلا قصد ، لعدم إمكان التحرز عنه . وكذلك إذا أدخلت المرأة أصبعها أو غيره في فرجها ، ولو مبتلة ، فإنها لا تفطر . ومن ذلك الانزال بالفكر أو الاحتلام ، وكذا إذا لطخ باطن قدمه بالحناء فوجد طعمها بحلقه ، أو تمضمض أو استنشق فهرب الماء إلى جوفه بلا قصد ، ولو كان مبالغا فيهما زائدا عن ثلاث مرات ، وإن كانت المضمضة عبثا أو سرفا مكروهة .

ومن ذلك ما إذا أكل أو شرب أو جامع ، شاك في طلوع النهار أو ظانا غروب الشمس ، ولم يتبين الحال في الحالين . أما لو تبين خطاه في الحالين ، فعليه القضاء في الأكل والشرب ، وعليه الكفارة أيضا في الجماع . ويجب عليه القضاء بالأكل ونحوه في وقت يعتقده نهارا فتبين أنه ليل ، لأن النية تنقطع بذلك . ومحل ذلك إذا لم يجدد النية ليلا ، فإن جدد صومه ، فإن شك أو ظن هذا الوقت ليلا صح صومه . وكذا يجب عليه القضاء بالأكل ونحوه في وقت يعتقده ليلا فبان نهارا ، أو أكل ناسيا فظن أنه أفطر بالأكل ناسيا فأكل عامدا ، فإنه يفسد صومه وعليه القضاء فقط .

أما ما يكره للصائم فأمور : من ذلك ما إذا تمضمض عبثا أو سرفا أو لحر أو لعطش ، أو غاص في الماء لغير تبرد أو غسل مشروع ، فإن دخل الماء في هذه الحالات إلى جوفه فإنه لا يفسد صومه مع كراهة هذه الأفعال . ومنه أن يجمع ريقه فيبتلعه . وكره مضغ ما لا يتحلل منه شيء ، وحرم مضغ ما يتحلل منه شيء ولو لم يبلغ ريقه . وكذا ذوق طعام لغير حاجة ، فإن كان ذوقه لحاجة لم يكره .

ويبطل الصوم بما وصل منه إلى حلقه إذا كان لغير حاجة . وكره له أن يترك بقية طعام بين أسنانه ، وشم ما لا يؤمن من وصوله إلى حلقه بنفسه — كسحق مسك وكافور وبخور بنحو عود — بخلاف ما يؤمن فيه جذبته بنفسه إلى حلقه ، فإنه لا يكره كالورد . وكذا يكره له القبلة ودواى الوطء

دبر الأدمى - ولو ميتا - أو بهيمة ولو لم ينزل .
فلو وطئ في غير ما ذكر فلا كفارة عليه .

الرابع عشر : أن يكون واطئا لا موطوعا . فلو
وطئ أنثى أو ذكرا فالكفارة على الفاعل دون المفعول
مطلقا . ومن طلع عليه الفجر وهو يجمع ، فإن نزع
حالا صح صومه ، وإن استمر - ولو قليلا بعد ذلك -
فعليه القضاء والكفارة إن علم بالفجر وقت طلوعه .
أما إن لم يعلم فعليه القضاء دون الكفارة .

ويفتقر للصائم أمور : منها وصول شيء إلى
الجوف بنسيان أو إكراه أو بسبب جهل يعذر به
شرعا ، أو وصول شيء كان بين أسنانه بجريان
ريقه ، بشرط أن يكون عاجزا عن مجبه . أما إذا
ابتلعه ، مع قدرته ، فإنه يفسد صومه . ومثل هذا
النخامة وأثر القهوة على هذا التفصيل . ومن ذلك
غبار الطريق ، وغريبة الدقيق ، والدباب والبعوض .
فإذا وصل إلى جوفه شيء من ذلك لا يضر ، لأن
الاحتراز عن ذلك من شأنه المشقة والحرص .

أما ما لا يفسد ويكره فأمور : منها الشئمة ،
وتأخير الفطر عن الغروب إذا اعتقد أن هذا فضيلة ،
وإلا فلا كراهة . ومن ذلك مضغ العلك (اللبان) ،
ومنه مضغ الطعام فإنه لا يفسد ولكنه يكره ،
إلا لحاجة كأن يمضغ الطعام لولده الصغير ونحوه .
ومن ذلك ذوق الطعام ، فإنه يكره للصائم إلا لحاجة
- كأن يكون طبخا ونحوه - فلا يكره . ومن ذلك
الحجامة والنفد ، فانهما يكرهان للصائم إلا لحاجة .
ومن ذلك التقبيل إن لم يحرك الشهوة وإلا حرم ،
ومثله المعانقة والمباشرة . ومن ذلك دخول الحمام
فانه مضعف للصائم ، فكره له ذلك لغير حاجة .
ومن ذلك السواك بعد الزوال ، فإنه يكره إلا إذا كان
لسبب يقتضيه ، كتغير فمه بأكل نحو بصل بعد
الزوال نسيانا . ومن ذلك تمتع النفس بالشهوات
من المبصرات والمشمومات والمسموعات ، إن كان كل
ذلك حلالا فإنه يكره . أما التمتع بالمحرم فهو محرم
على الصائم والمفطر كما لا يخفى . ومن ذلك
الاكتحال ، وهو خلاف الأولى على الراجح .

ومن فسد صومه في أداء رمضان ، وجب
عليه الإمساك بقية اليوم تعظيما لحرمة الشهر .
أما من فسد صومه في غير أداء رمضان -
كالصيام المنذور ، سواء آكان معينا أم لا ،

الأول : أن يكون ثاويا للصوم . فلو ترك النية
الليلة لم يصح صومه ، ولكن يجب عليه الإمساك .
فإذا وطئ في هذه الحالة نهارا لم تجب عليه
الكفارة ، لأنه ليس بصائم حقيقة .

الثاني : أن يكون عامدا . فلو وطئ ناسيا لم
يبطل صومه ، فليس عليه قضاء ولا كفارة .

الثالث : أن يكون مختارا . فلو أكره على الجماع
لم يبطل صومه أيضا .

الرابع : أن يكون عالما بالتحريم ، وليس له عذر
مقبول شرعا في جهله . فلو صام وهو قريب العهد
بالإسلام ، أو نشأ بعيدا عن العلماء وجامع في هذه
الحالة ، لم يبطل صومه أيضا .

الخامس : أن يكون الجماع المذكور في خصوص
أداء رمضان . فلو صام نفلا أو نذرا أو قضاء أو
كفارة ، ثم وطئ عمدا في هذه الحالة فلا كفارة عليه .

السادس : أن يكون الجماع مستقلا في إفساد
الصوم . فلو أكل مجامعا في وقت واحد ، فلا كفارة
عليه ، وعليه القضاء فقط .

السابع : أن يكون آثما بهذا الجماع . فلو كان
الواطئ صبيا فليس عليه كفارة . وكذا لو أصبح
المسافر صائما ، ثم أراد أن يفطر لعدم وجوب الصوم
عليه بسبب رخصة السفر ، فافطر بالجماع في هذه
الحالة فلا كفارة عليه .

الثامن : أن يكون معتقدا صحة صومه . فلو أكل
ناسيا فظن أن هذا مفطر ، ثم وطئ عمدا فلا كفارة
عليه ، وإن بطل صومه ووجب عليه القضاء .

التاسع : ألا يجن بعد الوطء قبل الغروب . فلو
جن بعد الوطء وقبل الغروب ، فلا كفارة عليه لعدم
الأهلية .

العاشر : أن يكون الوطء منسوباً إليه . فلو علته
امراة وأنزل بالإدخال ، فلا كفارة عليه إلا إن أغراها
على ذلك .

الحادي عشر : ألا يكون مخطئا . فلو جامع ظانا
بقاء الليل أو دخول المغرب ، ثم تبين أنه جامع نهارا
فلا كفارة عليه ، وإن وجب عليه القضاء والإمساك .

الثاني عشر : أن يكون الجماع بإدخال الحشفة
أو قدرها من مقطوعها ونحوه . فلو لم يدخلها أو
أدخل بعضها فقط ، لم يبطل صوم الواطئ إلا إذا
أنزل ، فعليه القضاء فقط ، ولكن يجب عليه
الإمساك ، فإن لم يمسك بقية اليوم فقد أثم .

الثالث عشر : أن يكون الجماع في فرج ، ولو كان

من العيوب المضرة كالعمى والبكم والجنون .
فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين : فإن صام
في أول الشهر العربي ، أكمله هو وما بعده باعتبار
الأهلة . وإن ابتدأ في أثناء الشهر العربي ، صام
باقيه وصام الشهر الذي بعده كاملاً باعتبار الهلال ،
وأكمل الأول ثلاثين يوماً من الثالث . ولا يحسب
يوم القضاء من الكفارة .

الحنفية

لم يشترطوا أن تكون الرقبة مؤمنة في الصيام .

ولا بد من تتابع هذين الشهرين ، بحيث لو
أفسد يوماً في أثنائهما — ولو بعذر شرعي
كسفر — صار ما صامه نفلاً ، ووجب عليه استئنافها
لاقطاع التتابع الواجب فيها . فإن لم يستطع
الصوم ، لمشقة شديدة ونحوها ، فاطعم ستين
مسكيناً .

الحنابلة

قالوا الفطر لعذر شرعي ، كالفطر للسفر ، لا يقطع
التتابع .

فالكفارة واجبة على الترتيب المذكور ، لخبر
الصحيحين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : « جاء
رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت .
قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت امرأتى في رمضان .
قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا . قال : فهل
تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال :
فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا ... ثم
جلس السائل . فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق
فيه تمر (العرق مكمل من خوص النخل ، وكان فيه
مقدار الكفارة) فقال : تصدق بهذا . فقال :
على أفقر منا يا رسول الله ، فوالله ما بين لابتئها أهل
بيت أحوج اليه منا . فضحك ، صلى الله عليه وسلم ،
حتى بدت أنيابها ، ثم قال : اذهب فاطعمهم أهلك » .

وكصوم الكفارات وقضاء رمضان وصوم
التطوع — فلا يجب عليه الامساك بقية اليوم .

المالكية

قالوا يجب إمساك المفطر أيضاً في النذر المعين
— سواء أفطر فيه عمداً أو لا — لتعين وقته للصوم
بسبب النذر ، كما أن شهر رمضان متعين للصوم في
ذاته . أما النذر غير المعين وباقي الصوم الواجب :
فإن كان التتابع واجباً فيه — كصوم كفارة رمضان ،
وصوم شهر نذر أن يصومه متتابعاً — فلا يجب عليه
الامساك إذا أفطر فيه عمداً لبطلانه بالفطر ووجوب
استئنافه من أوله . وإن أفطر فيه سهواً أو غلبة ،
فإن كان في غير اليوم الأول منه وجب عليه الامساك ،
وإن كان في اليوم الأول ندب الامساك ولا يجب ...
وإن كان التتابع غير واجب فيه — كقضاء رمضان ،
وكفارة اليمين — جاز الامساك وعدمه ، سواء أفطر
عمداً أو لا ، لأن الوقت غير متعين للصوم . وإن كان
الصوم نفلاً ، فإن أفطر فيه نسياناً وجب الامساك
لأنه لا يجب عليه قضاؤه بالفطر نسياناً ، وإن أفطر
فيه عمداً فلا يجب الامساك لوجوب القضاء عليه
بالفطر عمداً كما تقدم .

صَوْمُ الْكُفَّارَاتِ

تقدم أن الصيام ينقسم الى مفروض وغيره ،
وأن المفروض ينقسم الى أقسام : صوم رمضان ،
وصوم الكفارات ، والصيام المنذور . أما صوم
رمضان فقد تقدم الكلام فيه . وأما الكفارات
فأنواع ، منها : كفارة اليمين ، وكفارة الظهار ،
وكفارة القتل . ولهذه الأنواع الثلاثة مباحث خاصة
بها في قسم المعاملات من الفقه ، فلذلك لم نتعرض
لها ههنا ، لأن هذا القسم مختص بالعبادات . ومن
أنواع الكفارات كفارة الصيام ، وهي المراد
بيانها هنا .

فكفارة الصيام هي التي تجب على من أفطر في
آداء رمضان على التفصيل السابق في المذاهب .
وهي اعتاق رقبة مؤمنة ، بشرط أن تكون سليمة

المالكية

قالوا كفارة رمضان على التخيير بين الاعتناق والإطعام وصوم الشهرين المتتابعين ، وأفضلها الإطعام فالعتق فالصيام ... وهذا التخيير بالنسبة للحر الرشيد . أما العبد فلا يصح العتق منه لأنه لا ولاء له ، فيكفر بالإطعام إن أذن له سيده فيه ، وله أن يكفر بالصوم . فان لم يأذن له سيده في الإطعام تعين عليه التكفير بالصيام . وأما السفه فيأمره وليه بالتكفير بالصوم ، فان امتنع أو عجز عنه كفر عنه وليه بأقل الأمرين قيمة من الإطعام أو العتق .

وما جاء في هذا الحديث من أجزاء صرف الكفارة لأهل المكفر — وفيهم من تجب عليه نفقته — فهو خصوصية لذلك الرجل ، لأن المفروض في الكفارة إنما هو إطعام ستين مسكيناً لغير أهله ، بحيث يعطى كل واحد منهم مقدارا مخصوصا ، على تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا يجب تملك كل واحد مدا بمد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ملء اليدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين . ويكون ذلك المد من غالب طعام أهل بلد المكفر من قمح أو غيره ، ولا يجزئ بدله الغداء ولا العشاء على المعتمد . وقدر المد بالكيل ثلث قدح مصري ، وبالوزن برطل وثلاث : كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما مكيًا ، وكل درهم يزن خمسين حبة وخمس حبة من متوسط الشعير . والذي يعطى إنما هو الفقراء أو المساكين . ولا يجزئ إعطاؤها لمن تلزمه نفقتهم كإبيه وأمه وزوجته وأولاده الصغار . أما أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم ، فلا مانع من إعطائهم منها إذا كانوا فقراء أكأخوته وأخواته وأجداده .

الحنفية

قالوا يكفي في إطعام الستين مسكيناً أن يشبعهم في غداين أو عشاءين أو فطور وسحور ، أو يدفع لكل فقير نصف صاع من القمح أو قيمته ، أو صاعاً من الشعير أو التمر أو الزبيب . والصاع قدحان وثلث بالكيل المصري . ويجب ألا يكون في المساكين من تلزمه نفقته كإصوله وفروعه وزوجته .

الشافعية

قالوا يعطى لكل واحد من الستين مسكيناً مدا من الطعام الذي يصح إخراجه في زكاة الفطر ، كالقمح والشعير . ويشترط أن يكون من غالب قوت بلده . ولا يجزئ نحو الدقيق والسويق ، لأنه لا يجزئ في الفطرة (والمد نصف قدح مصري ، وهو ثمن الكيلة المصرية) . ويجب تملكهم ذلك ، ولا يكفي أن يجعل هذا القدر طعاماً يطعمهم به . فلو غداهم وعشاهاهم به لم يكف ولم يجزئ .

ويجب ألا يكون في المساكين من تلزمه نفقته إن كان الجاني في الصوم هو المكفر عن نفسه . أما إن كفر عنه غيره ، فيصح أن يعتبر عيال ذلك الجاني في الصوم من ضمن المساكين .

الحنابلة

قالوا يعطى كل مسكين مدا من قمح (والمد هو رطل وثلث بالعراقي . والرطل العراقي مائة وثمانية وعشرون درهما) أو نصف صاع من تمر أو شعير أو زبيب أو أقط (وهو اللبن المجمد) . ولا يجزئ إخراجها من غير هذه الأصناف مع القدرة (والصاع أربعة أمداد . ومقدار الصاع بالكيل المصري : قدحان) . ويجوز إخراجها من دقيق القمح والشعير أو سويقهما (وهو ما يحمص ثم يطحن) إذا كان بقدر حبه في الوزن لا في الكيل ، ولو لم يكن منخولاً ، كما يجزئ إخراج الحب بلا تنقية .

ولا يجزئ في الكفارة إطعام الفقراء خبراً أو إعطاؤهم حبا معيباً كالقمح المسوس والمبلول والقديم الذي تغير طعمه . ويجب ألا يكون في الفقراء الذين يطعمهم في الكفارة من هو أصل أو فرع له كأمه وولده — ولو لم يجب عليه نفقتهم — ولا من تلزمه نفقته كزوجته وأخته التي لا يعولها غيره ، سواء كان هو المكفر عن نفسه أو كفر عنه غيره .

وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام التي حصل فيها ما يقتضى الكفارة . أما إذا تعدد المقتضى في اليوم الواحد ، فلا تتعدد ولو حصل الموجب الثاني بعد التكفير عن الأول ... فلو وطئ في اليوم الواحد عدة مرات فعليه كفارة واحدة . ولو كفر بالعتق أو الإطعام عقب الوطء الأول ، فلا يلزمه

شيء لما بعده ، وإن كان آثما لعدم الامساك
الواجب . فإن عجز عن جميع أنواع الكفارات ،
استقرت في ذمته الى الميسرة .

الحنفية

قلوا لا تعدد الكفارة بتعدد ما يقتضيها مطلقا
— سواء كان التعدد في يوم واحد أو في أيام متعددة ،
وسواء كان في رمضان واحد أو في متعدد من سنين
مختلفة — إلا أنه لو فعل ما يوجب الكفارة ثم كفر
عنه ، ثم فعل ما يوجبها ثانيا ، فإن كان هذا التكرار
في يوم واحد كفت كفارة واحدة ، وإن كان التكرار
أيام مختلفة كفر مما بعد الأول الذي كفر عنه بكفارة
جديدة . وظاهر الرواية يقتضي التفصيل ، وهو إن
وجبت بسبب الجماع تعدد ، وإلا فلا تعدد .

الحنابلة

قالوا إذا تعدد المقتضى للكفارة في يوم واحد ، فإن
كفر عن الأول لزمته كفارة ثانية للموجب الذي وقع
بعده ، وإن لم يكفر عن السابق كفته كفارة واحدة
عن الجميع . وقالوا إذا عجز في وقت وجوبها عن
جميع أنواعها ، سقطت عنه ولو أيسر بعد ذلك .

الأَعْذَارُ الْمُبِيحَةُ لِلْفِطْرِ

الأعذار التي تبيح للصائم الفطر كثيرة : منها
المرض . فإذا مرض الصائم ، وخاف بالصوم زيادة
المرض أو تأخر البرء أو حصول مشقة شديدة ،
جاز له الفطر .

الحنابلة

قالوا يسن الفطر في هذه الأحوال ، ويكره الصوم .

أما إذا غلب على ظنه الهلاك بسبب الصوم أو
الضرر الشديد — كتعطيل حاسة من حواسه —
وجب عليه الفطر . فإن كان صحيحا ، وظن بالصوم
حصول مرض شديد ، ففي حكمه تفصيل في
المذاهب .

الحنابلة

قالوا يسن له الفطر كالمريض بالفعل ، ويكره له
الصوم .

الحنفية

قالوا الصحيح إذا غلب على ظنه حصول المرض له
لو صام ، فهو كالمريض فيباح له الفطر .

المالكية

قالوا إذا ظن الصحيح بالصوم هلاكاً أو أذى
شديداً ، وجب عليه الفطر كالمريض .

الشافعية

قالوا إن الصحيح إذا ظن بالصوم حصول المرض
له ، فلا يجوز له الفطر .

الشافعية

قالوا يجب عليه أن ينوى بفطره الترخص ،
وإلا كان آثما .

ومن الأعذار المبيحة للفطر ، خوف الحامل
والمرضع الضرر من الصيام على نفسيهما وولدهما
معا ، أو على نفسيهما فقط أو على ولدهما فقط .
وفي ذلك تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا الحامل والمرضع — سواء أكانت المرضع أما
للولد من النسب أم غيرها وهي الظئر — إذا خافتا
بالصوم مرضا أو زيادته — سواء كان الخوف على
أنفسهما وولدهما أو أنفسهما فقط أو ولدهما
فقط — يجوز لهما الفطر وعليهما القضاء . ولا فدية
على الحامل ، بخلاف المرضع فعليها الفدية . أما
إذا خافتا بالصوم هلاكاً أو ضرراً شديداً لأنفسهما
أو ولدهما ، فيجب عليهما الفطر .

وإنما يباح للمرضع الفطر إذا تعين الرضاع عليهما ،
يأن لم تجد مرضعة سواها أو وجدت ولم يقبل الولد
غيرها ، أما إن وجدت مرضعية غيرها وقبلها الولد

في المرضعة المستأجرة إذا كان ذلك الخوف قبل الإجارة . أما بعد الإجارة - بأن غلب على ظنها احتياجها للفطر بعد الإجارة - فإنه يجب عليها الفطر متى خافت الضرر من الصوم ولو لم تتعين للارضاع .

والفدية : هي إطعام مسكين ، عن كل يوم من أيام القضاء ، مقدارا من الطعام يعادل ما يعطى لأحد مساكين الكفارة على التفصيل المتقدم في المذهب .

ومنها : السفر بشرط أن يبيح قصر الصلاة على ما تقدم تفصيله ، وبشرط أن يشرع فيه قبل طلوع الفجر بحيث يصل الى المكان الذي يبدأ فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر .

الحنابلة

قالوا إذا سافر الصائم من بلده في أثناء النهار - ولو بعد الزوال - سفرا مباحا يبيح القصر ، جاز له الافطار ، ولكن الاولى له ان يتم صوم ذلك اليوم .

الشافعية

زادوا شرطا ثالثا لجواز الفطر في السفر ، وهو الا يكون الشخص مديما للسفر . فان كان مديما له حرم عليه الفطر ، إلا إذا لحقه بالصوم مشقة ، كالمشقة التي تبيح التيمم ، فيفطر وجوبا .

فان كان السفر لا يبيح قصر الصلاة لم يجز له الفطر . فاذا شرع في السفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر ، فلو أفطر فعليه القضاء دون الكفارة

الشافعية

قالوا إذا أفطر الصائم الذي انشأ السفر بعد طلوع الفجر بما يوجب القضاء والكفارة وجبا عليه . وإذا أفطر بما يوجب القضاء فقط وجب عليه القضاء ، وحرم عليه الفطر على كل حال .

ويجوز الفطر للمسافر الذي يبت النية بالصوم ولا أثر عليه وعليه القضاء .

قتعين عليها الصوم ، ولا يجوز لها الفطر بحال من الأحوال . وإذا احتاجت المرضعة الجديدة التي قبلها الولد لأجرة : فان كان للولد مال فالأجرة تكون من ماله . وإن لم يوجد له مال فالأجرة تكون على الأب لأنها من توابع النفقة على الولد ، والنفقة واجبة على أبيه إذا لم يكن له مال .

الحنفية

قالوا إذا خافت الحامل أو المرضع الضرر من الصيام جاز لها الفطر ، سواء كان الخوف على النفس والولد معا أو على النفس فقط أو على الولد فقط . ويجب عليهما القضاء عند القدرة بدون فدية وبدون متابعة الصوم في أيام القضاء . ولا فرق في المرضع بين أن تكون أما أو مستأجرة للارضاع ، وكذا لا فرق بين أن تتعين للارضاع أو لا لأنها إن كانت أما فالارضاع واجب عليها ديانة ، وإن كانت مستأجرة فالارضاع واجب عليها بالعقد فلا محيص عنه .

الحنابلة

قالوا يباح للحامل والمرضع الفطر إذا خافتا الضرر على أنفسهما وولدهما أو على أنفسهما فقط ، وعليهما في هاتين الحالتين القضاء دون الفدية . أما إن خافتا على ولدهما فقط فعليهما القضاء والفدية . والمرضع إذا قبل الولد ثدي غيرها وقدرت أن تستأجر له ، أو كان للولد مال يستأجر منه من ترضعه ، استأجرت له ولا تفطر . وحكم المستأجرة للرضاع كحكم الأم فيما تقدم .

الشافعية

قالوا الحامل والمرضع إذا خافتا بالصوم ضررا لا يحتمل - سواء كان الخوف على أنفسهما وولدهما معا أو على أنفسهما فقط أو على ولدهما فقط - وجب عليهما الفطر ، وعليهما القضاء في الأحوال الثلاث ، وعليهما أيضا الفدية مع القضاء في الحالة الأخيرة ، وهي ما إذا كان الخوف على ولدهما فقط . ولا فرق في المرضع بين أن تكون أما للولد أو مستأجرة للرضاع أو متبرعة به .

وإنما يجب الفطر على المرضع في كل ما تقدم إذا تعينت للارضاع ، بأن لم توجد مرضعة غيرها مفطرة ، أو صائمة لا يضرها الصوم . فان لم تتعين للارضاع ، جاز لها الفطر مع الارضاع ، والصوم مع تركه ، ولا يجب عليها الفطر . ومحل هذا التفصيل

ولكن يقدر على قضاؤه في وقت آخر ، فانه يجب عليه القضاء في ذلك الوقت ولا فدية عليه .

المالكية

قالوا يستحب للشيخ الهرم الفدية فقط .

الحنابلة

قالوا من عجز من الصوم ، لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، فعليه الفدية عن كل يوم ، ثم إن أخرجها فلا قضاء عليه إذا قدر بعد على الصوم . أما إذا لم يخرجها ثم قدر فعليه القضاء .

ومنها . الجنون . فإذا طرأ بلى الصائم ، ولو لحظة ، لم يجب عليه الصوم ولا يصح . وفي وجوب القضاء تفصيل المذاهب .

الشافعية

قالوا إن كان متعديا بجنونه ، بأن تناول ليلا عامدا شيئا أزال عقله نهارا ، فعليه قضاء ما جن فيه من الأيام ، وإلا فلا .

الحنابلة

قالوا إذا استغرق جنونه جميع اليوم ، فلا يجب عليه القضاء مطلقا سواء كان متعديا أو لا . وإن أفاق في جزء من اليوم ، وجب عليه القضاء .

الحنفية

قالوا إذا استغرق جنونه جميع الشهر ، فلا يجب عليه القضاء ، وإلا وجب .

المالكية

قالوا إذا جن يوما كاملا أو جله ، سلم في أوله أو لا ، فعليه القضاء . وإن جن نصف اليوم أو أقله ولم يسلم أوله فيهما ، فعليه القضاء أيضا ، وإلا فلا كما تقدم .

وإذا زال العذر المبيح للأفطار في أثناء النهار — كأن طهرت الحائض ، أو أقام المسافر ، أو بلغ

المالكية

قالوا إذا بيت نية الصوم في السفر ، فأصبح صائما فيه ثم أفطر ، لزمه القضاء والكفارة سواء أفطر متاولا أو لا .

الحنفية

قالوا يحرم الفطر على من بيت نية الصوم في سفره ، وإذا أفطر فعليه القضاء دون الكفارة .

ويندب للمسافر الصوم إن لم يشق عليه ، لقوله تعالى . « وأن تصوموا خير لكم » فإن شق عليه كان الفطر أفضل ، إلا إذا أدى الصوم إلى الخوف على نفسه من التلغ أو تلف عضو منه أو تعطيل منفعة ، فيكون الفطر واجبا ويحرم الصوم .

المالكية

قالوا يندب للمسافر الصوم ، ولو تضرر بأن حصلت له مشقة .

الحنابلة

قالوا يسن للمسافر الفطر ، ويكره له الصوم ولو لم يجد مشقة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من البر الصوم في السفر » .

ومنها : الحظ والنفاس . فلو حاضت الصائمة أو ناست ، وجب عليها الفطر وحرم الصيام ، ولو صامت فصومها باطل وعليها القضاء .

فأما الجوع والعطش الشديدان اللذان لا تقدر معهما على الصوم ، فيجوز لمن حصل له شيء من ذلك الفطر ، وعليه القضاء .

ومنها . كبر السن . فالشيخ الهرم القاني الذي لا يقدر على الصوم في جميع فصول السنة ، يفطر وعليه عن كل يوم فدية طعام مسكين . ومثله المريض الذي لا يرجى برؤه ... ولا قضاء عليهما لعدم القدرة . أما من عجز عن الصوم في رمضان

ومنها الاكثار من الصدقة والاحسان الى ذوى الأرحام والفقراء والمساكين . ومنها الاشتغال بالعلم وتلاوة القرآن والذكر والصلاة على النبی صلی الله عليه وسلم . كلما تيسر له ذلك ، ليلاً أو نهاراً . ومنها الاعتكاف ، وسيأتى بيانه فى مبحثه .

قَضَاءُ رَمَضَانَ

من وجب عليه قضاء رمضان لفطره فيه ، عداً أو لسبب من الأسباب السابقة ، فإنه يقضى بدل الأيام التى أفطرها فى زمن يباح الصوم فيه تطوعاً ... فلا يجزئ القضاء فيما نهى عن صومه كأيام العيد ، ولا فيما تعين لصوم مفروض كرمضان الحاضر وأيام النذر المعين ، كأن يندر صوم عشرة أيام من أول القعدة ، فلا يجزئ قضاء رمضان فيها لتعينها بالنذر . كما لا يجزئ القضاء فى رمضان الحاضر ، لأنه متعين للأداء فلا يقبل صوماً آخر سواه .

الحنفية

قالوا إذا قضى ما فاتته من رمضان فى الأيام التى نذر صومها ، صح صيامه عن رمضان ، وعليه قضاء النذور فى أيام آخر . وذلك لأن النذر لا يتعين بالزمان والمكان والدرهم ، فيجزئه صيام رجب عن صيام شعبان فى النذر ، وكذلك يجزئه التصديق بدرهم بدل آخر فى مكان غير المكان الذى عينه فى نذره .

الحنابلة

قالوا إن ظاهر عبارة الإقناع أنه إذا قضى أيام رمضان فى أيام النذر المعين أجراه .

قلو نوى أن يصوم رمضان الحاضر ، أو أياماً منه قضاء عن رمضان سابق ، فلا يصح الصوم عن واحد منهما ... لا عن الحاضر لأنه لم ينو ، ولا عن الفائت لأن الوقت لا يقبل سوى الحاضر .

الصبي - وجب عليه الامساك بقية اليوم احتراماً للشهر .

المالكية

قالوا لا يجب الامساك ، ولا يستحب - فى هذه الحالة - إلا إذا كان العذر الاكراه ، فإنه إذا زال وجب عليه الامساك ، وكذا إذا أكل ناسياً ثم تذكر فإنه يجب عليه الامساك أيضاً .

الشافعية

قالوا لا يجب الامساك فى هذه الحالة ، ولكنه يسن .

مَا يُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ

يستحب للصائم أمور : منها تعجيل الفطر بعد تحقق الغروب وقبل الصلاة . ويندب أن يكون على رطب فتمر فحلوا فماء ، وأن يكون ما يفطر عليه من ذلك وتراً : ثلاثة فأكثر .

ومنها الدعاء عقب فطره بالمأثور كأن يقول : « اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ، وعليك توكلت ، وبك آمنت . ذهب الظمأ ، وابتلت العروق ، وثبت الأجر ... يا واسع الفضل اغفر لى . الحمد لله الذى أعاننى فصمت ، ورزقنى فأفطرت » .

ومنها السحور على شئ وإن قل ، ولو جرعة ماء ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « تسحروا فإن فى السحور بركة » . ويدخل وقته أن ينفصف الليل الأخير ، وكلما تأخر كان أفضل - بحيث لا يقع فى شك فى الفجر - لقوله صلى الله عليه وسلم : « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » . ومنها كف اللسان عن فضول الكلام . وأما كفه عن الحرام - كالنميمة والنميمة - فواجب فى كل زمان ، ويتأكد فى رمضان .

ويجزىء القضاء في يوم الشك لصحة صومه تطوعا .

الحنفية

قالوا من نوى قضاء صيام الفائت في رمضان الحاضر ، صح الصيام ووقع عن رمضان الحاضر دون الفائت ... لأن الزمن متعين لأداء الحاضر ، فلا يقبل غيره ، ولا يلزم فيه تعيين النية كما تقدم في شرائط الصيام .

ويكون القضاء بالعدد لا بالهلال . فمن أفطر رمضان كله وكان ثلاثين يوما ، ثم ابتداء قضاءه من أول المحرم مثلا فكان تسعة وعشرين يوما ، وجب عليه أن يصوم يوما آخر بعد المحرم ليكون القضاء ثلاثين يوما كرمضان الذي أفطره .

ويستحب لمن عليه قضاء أن يبادر به ليتعجل براءة ذمته ، وأن يتابعه إذا شرع فيه . فإذا أخر القضاء أو فرقه ، صح ذلك وخالف المندوب ... إلا أنه يجب عليه القضاء فورا إذا بقي على رمضان الثاني بقدر ما عليه من أيام رمضان الأول ، فيتعين القضاء فورا في هذه الحالة .

الشافعية

قالوا يجب القضاء فورا أيضا إذا كان فطره في رمضان عمدا بدون عذر شرعى .

الحنفية

قالوا يجب قضاء رمضان وجوبا موسعا بلا تقييد بوقت ، فلا يائمه بتأخيره إلى أن يدخل رمضان الثاني .

ومن أخر القضاء حتى دخل رمضان الثاني ، وجب عليه الفدية زيادة عن القضاء ، وهي اطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء ، ومقدارها هو ما يعطى لمسكين واحد في الكفارة كما تقدم في مبحث الكفارات .

الحنفية

قالوا لا فدية على من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان الثاني ، سواء كان التأخير بعذر أو بغير عذر .

وانما تجب الفدية إذا كان متسكنا من القضاء قبل دخول رمضان الثاني ، والا فلا فدية عليه . ولا تتكرر الفدية بتكرر الأعوام بدون قضاء .

الشافعية

قالوا تتكرر الفدية بتكرار الأعوام .

الاعتكاف

تعريفه

هو اللبث في المسجد للعبادة على وجه مخصوص . فأركاناه ثلاثة : المكث في المسجد ، والمسجد ، والشخص المعتكف . وله أقسام ، وشروط ومفصلات ، ومكروهات ، وآداب .

المالكية والشافعية

زادوا في التعريف كلمة « نية » ، لأن النية ركن عندهم لا شرط ... فالأركان عندهم أربعة .

أقسامه ومدته

فأما أقسامه فهي اثنان : واجب وهو المنذور ، فمن نذر أن يعتكف وجب عليه الاعتكاف . وسنة وهو ما عدا ذلك . وفي كون السنة مؤكدة في بعض الأحيان دون بعض تفصيل في المذاهب .

الحنابلة

قالوا يكون سنة مؤكدة في شهر رمضان ، وآكد في العشر الأواخر منه .

الخميس أو لا) هذا إذا كان المعتكف رجلا . أما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها الذي أعدته لصلاتها . ويكره تنزيها اعتكافها في مسجد الجماعة المذكور . ولا يصح لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها المعتاد ، سواء أعدت في بيتها مسجدا لها ، أو اتخذت مكانا خاصا بها للصلاة .

الشافعية

قالوا متى ظن المعتكف أن المسجد موقوف خالص للمسجدية (أى ليس مشاعا) صح الاعتكاف فيه للرجل والمرأة ، ولو كان المسجد غير جامع أو غير مباح للعموم .

الحنابلة

قالوا يصح الاعتكاف في كل مسجد للرجل والمرأة ، ولم يشترط للمسجد شروط . . . إلا أنه إذا أراد أن يعتكف زمنا يتخلله فرض يجب فيه الجماعة فلا يصح الاعتكاف حينئذ إلا في مسجد تقام فيه الجماعة ولو بالمعتكفين .

ومن شروط الاعتكاف النية ، فلا يصح الاعتكاف بدونها .

الشافعية والمالكية

قالوا النية ركن لا شرط كما تقدم . ولا يشترط عند الشافعية في النية أن تحصل وهو مستقر في المسجد - ولو حكما - فيشمل التردد في المسجد ، فتكفى في حال مروره على المعتمد .

ومنها الطهارة من الجنابة والحيض والنفاس

الحنفية

قالوا الخلو من الجنابة شرط لحل الاعتكاف لا لصحته ، فلو اعتكف الجنب صح اعتكافه مع الحرمة . أما الخلو من الحيض والنفاس فإنه شرط لصحة الاعتكاف الواجب ، وهو المنذور . فلو اعتكفت الحائض أو النفساء لم يصح اعتكافها ، لأنه يشترط للاعتكاف الواجب الصوم ، ولا يصح الصيام منهما . أما الاعتكاف المسنون فإن الخلو من الحيض والنفاس ليس شرطا لصحته ، لعدم اشتراط الصوم له على الراجح .

الشافعية

قالوا إن الاعتكاف سنة مؤكدة في رمضان وغيره ، وهو في العشر الاواخر منه أكد .

الحنفية

قالوا هو سنة كفاية مؤكدة في العشر الاواخر من رمضان ، ومستحب في غيرها . . . فالاقسام عندهم ثلاثة .

المالكية

قالوا هو مستحب في رمضان وغيره على المشهور ، ويتأكد في رمضان مطلقا وفي العشر الاواخر منه أكد . فأقسامه عندهم اثنان : واجب وهو المنذور ، ومستحب وهو ما عداه .

وأقل مدة الاعتكاف لحظة زمنية .

المالكية

قالوا أقله يوم وليلة على الراجح .

الشافعية

قالوا لا بد في مدته من لحظة تزيد على زمن قول « سبحان الله » .

شروطه

وأما شروطه : فمنها الاسلام ، فلا يصح الاعتكاف من كافر . ومنها التمييز ، فلا يصح من مجنون ونحوه ولا من صبي غير مميز ، أما الصبي المميز فيصح اعتكافه . ومنها وقوعه في المسجد ، فلا يصح في بيت ونحوه . وفي شروط المسجد الذي يصح فيه الاعتكاف تفصيل المذاهب .

المالكية

اشتراطوا في المسجد أن يكون مباحا لعموم الناس ، فلا يصح الاعتكاف في مسجد البيت - ولو كان المعتكف امرأة - ولا يصح في الكعبة ولا في مقام الولي .

الحنفية

قالوا يشترط في المسجد أن يكون مسجد جماعة (وهو ما له إمام ومؤذن سواء أقيمت فيه الصلوات

المالكية

قالوا الخلو من الجنابة ليس شرطا لصحة الاعتكاف ، إنما هو شرط لحل المكث في المسجد . فاذا حصل للمعتكف أثناء اعتكافه جنابة - بسبب غير مفسد للاعتكاف كالاغتسال - ولم يكن بالمسجد ماء ، وجب عليه الخروج للاغتسال خارج المسجد ثم يرجع عقبه . فان تراخى عن العود الى المسجد بعد اغتساله بطل اعتكافه ، إلا اذا تأخر لحاجة من ضرورياته - كقص أظافره أو شاربته - فلا يبطل اعتكافه .

وأما الخلو من الحيض والنفاس فهو شرط لصحة الاعتكاف مطلقا - مندورا أو غيره - لأن من شروط صحته الصوم . والحيض والنفاس مانعان من صحة الصوم . فاذا حصل للمعتكفة الحيض أو النفاس أثناء الاعتكاف ، خرجت من المسجد وجوبا ، ثم تعود اليه عقب انقطاعهما لتتميم اعتكافها الذي نذرته أو نوته حين دخولها المسجد ، فتعتكف في المندور بقية أيامه ، وتأتى أيضا ببذل الأيام التي حصل فيها العذر . وأما في التطوع فتكمل الأيام التي نوت أن تعتكف فيها ، ولا تقضي بدل أيام العذر .

وزاد بعض المذاهب شروطا أخرى على ذلك .

المالكية

زادوا في شروط الاعتكاف الصوم ، سواء كان الاعتكاف مندورا أو تطوعا .

الحنفية

زادوا في شروط الاعتكاف الصيام إن كان واجبا . أما التطوع فلا يشترط فيه الصوم .

ولا يصح اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها ، ولو كان اعتكافها مندورا .

الشافعية

قالوا إذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها ، صح وكانت آثمة . ويكره اعتكافها إن إذن لها وكانت من ذوات الهيئة .

المالكية

قالوا لا يجوز للمرأة أن تنذر الاعتكاف أو تطوع به بدون إذن زوجها إذا علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء . فاذا فعلت ذلك بدون إذنه فهو صحيح وله أن يفسده عليها بالوطء لا غير . ولو أفسده وجب عليها قضاؤه ، ولو كان تطوعا ، لأنها متعديّة بعدم استئذانه ، ولكن لا تسرع في القضاء إلا بأذنه .

مفسدات الاعتكاف

وأما مفسداته : فمنها الجماع ولو بدون انزال ، سواء كان عمدا أو نسيانا ليلا أو نهارا .

الشافعية

قالوا إذا كان الجماع نسيانا فلا يفسد الاعتكاف .

أما دواعي الجماع من تقبيل بشهوة ومباشرة ونحوها فانها لا تفسد الاعتكاف الا بالانزال ، ولكن يحرم على المعتكف أن يفعل تلك الدواعي بشهوة .

المالكية

قالوا مثل الجماع القبلة على الفم ، ولو لم يقصص القبيل لذة ولم يجدها ولو لم ينزل . أما اللمس والمباشرة فانهما يفسدان بشرط قصد اللذة أو وجدانها ، وإلا فلا .

ولا يفسد الاعتكاف انزال المنى بفكر أو نظر أو احتلام .

المالكية

قالوا يفسد الاعتكاف بانزال المنى بالفكر والنظر ، ليلا أو نهارا ، عمدا أو ناسيا .

الشافعية

قالوا إن كان الانزال بالنظر والفكر عادة للمعتكف فانه يفسد الاعتكاف ، وإن لم يكن عادة له فلا يفسده .

ويُفسد الاعتكاف الخروج من المسجد على
تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا خروج المعتكف من المسجد له حالتان :
الحالة الأولى : أن يكون الاعتكاف واجبا بنذر .
وفي هذه الحالة لا يجوز له الخروج من المسجد
مطلقا ، ليلا أو نهارا عمدا أو نسيانا ، فمن خرج
بطل اعتكافه إلا بعذر . والأعذار التي تبيح للمعتكف
اعتكافا واجبا الخروج من المسجد تنقسم أقساما
ثلاثة :

١ - أعذار طبيعية كالبول أو الغائط أو الجنابة
بالاحتلام ، حيث لا يمكنه الاغتسال في المسجد ،
ونحو ذلك ... فان المعتكف يخرج من المسجد
للاغتسال من الجنابة ، ولقضاء حاجة الانسان ،
بشرط ألا يمكث خارج المسجد إلا بقدر قضائها .
٢ - وأعذار شرعية كالخروج لصلاة الجمعة إذا
كان المسجد المعتكف فيه لا تقام فيه الجمعة ،
ولا يجوز أن يخرج إلا بقدر ما يدرك به أربع ركعات
قبل الأذان عند المنبر ، ولا يمكث بعد الفراغ من
الصلاة إلا بقدر ما يصلي أربع ركعات أو سنا ...
فان مكث أكثر من ذلك لم يفسد اعتكافه ، لان
المسجد الثاني محل للاعتكاف ، إلا أنه يكره له ذلك
تنزيها لمخالفته ما التزمه أولا ، وهو الاعتكاف في
المسجد الأول ، بلا ضرورة .

٣ - أعذار ضرورية كالخوف على نفسه أو ماله
إذا استمر في هذا المسجد ، وكذا إذا تهدم المسجد
فانه يخرج بشرط أن يذهب إلى مسجد آخر فوراً
ناوياً الاعتكاف فيه .

الحالة الثانية : أن يكون الاعتكاف نفلا . وفي هذه
الحالة لا بأس من الخروج منه ولو بلا عذر ، لأنه
ليس له زمن معين ينتهي بالخروج ، ولا يبطل
ما مضى منه ... فان عاد إلى المسجد ثانيا ونوى
الاعتكاف ، كان له أجره . أما إذا خرج من المسجد
في الاعتكاف الواجب بلا عذر ، أثم وبطل ما فعل
منه .

المالكية

قالوا إذا خرج المعتكف من المسجد ، فان كان
خروجه لقضاء مصلحة لا بد منها - كشراء طعام
أو شراب له أو ليتطهر أو ليتبول مثلا - فلا يبطل
اعتكافه . وأما إذا خرج لغیر حاجياته الضرورية ،

كأن خرج لعبادة مريض ، أو لصلاة الجمعة حيث
كان المسجد الذي يعتكف فيه ليس فيه الجمعة ،
أو خرج لأداء شهادة أو لتشيع جنازة ، ولو كانت
جنازة أحد والديه - فان اعتكافه يبطل . وإن كان
الخروج واجبا - كما في الجمعة - فان مكث بالمسجد
ولم يخرج لها ، كان آثما وصح اعتكافه ... لان ترك
جمعة واحدة ليس من الكبائر ، والاعتكاف لا يبطل
إلا بارتكاب كبيرة على المشهور . وليس من الخروج
المبطل لاعتكافه ما إذا خرج لغدر كحيض أو نفاس
كما تقدم .

وأما إذا صادف المعتكف في أثناء اعتكافه زمن
لا يصح فيه الصوم ، كأيام العيد ، فانه يجب عليه
البقاء بالمسجد ، ولا يجوز له الخروج على الراجح .
فإذا انتهى العيد ، أتم ما بقي من أيام الاعتكاف الذي
نذره أو نواه تطوعا .

الحنابلة

قالوا يبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد ،
عمدا لا سهوا ، إلا لحاجة لا بد له منها : كبول وقىء
غلب عليه ، وغسل ثوب متنجس يحتاج إليه ،
والطهارة عن الأحداث كفصل الجنابة والوضوء .
وله أن يتوضأ في المسجد ويفتسل إذا لم يضر ذلك
بالمسجد أو بالناس . وإذا خرج المعتكف لشيء من
ذلك فله أن يمشى على حسب عادته بدون إسراع .
وكذلك يجوز له الخروج ليأتي بطعامه وشرابه
إذا لم يوجد من يحضرهما له ، ويخرج أيضا
للجمعة إن كانت واجبة عليه ... ولا يبطل اعتكافه
بذلك لأنه خروج لواجب . وله أن يذهب لها
مبكرا ، وأن يطيل المقام بمسجدها بعد صلاتها دون
كراهة ، لأن المسجد الثاني صالح للاعتكاف .
ولكن يستحب له المسارعة بالرجوع إلى المسجد
الأول ليتم اعتكافه به . وعلى الأجمال لا يبطل
الاعتكاف بالخروج لغدر شرعى أو طبيعى .

الشافعية

قالوا الخروج من المسجد بلا عذر يبطل
الاعتكاف . والأعذار المبيحة للخروج تكون طبيعية
- كقضاء الحاجة من بول وغائط - وتكون ضرورية
كانتهدام حيطان المسجد ... فانه إن خرج إلى
مسجد آخر بسبب ذلك لا يبطل اعتكافه . وإنما
يبطل الاعتكاف بالمفسد إذا فعله المعتكف عمدا
مختارا عالما بالتحريم ، فان فعله ناسيا أو مكرها
أو جاهلا جهلا يعذر به شرعا - كان كان قريب عهد
بالاسلام - لم يبطل اعتكافه .

ومنها فعل كبيرة لا تبطل الصوم - كالفية والنميمة - على أحد قولين مشهورين ، والقول الآخر هو أن ارتكاب الكبائر لا يبطله ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .

ومنها الجنون والاعماء . فإذا جن المعتكف أو أغمى عليه ، فإن كان ذلك مبطلا للصوم - كما تقدم - بطل اعتكافه ، ولكنه لا يبتدئه من أوله بعد زوالهما ، بل يبنى على ما تقدم منه ، ويقضى بدل الأيام التي حصل فيها إن كان الاعتكاف واجبا كما تقدم في الحيض والنفاس .

ومنها الحيض والنفاس كما تقدم في الشروط .

الحنفية

قالوا يفسد الاعتكاف أيضا بالاغماء إذا استمر أياما ، ومثله الجنون . وأما السكر ليلا فلا يفسده ، وكذلك لا يفسد بالسباب والجدل ونحوهما من المعاصي . وأما الحيض والنفاس فقد تقدم أن الخل منهما شرط لصحة الاعتكاف الواجب ، ولحل الاعتكاف غير الواجب . فإذا طرا أحدهما على المعتكف اعتكافا واجبا فسد اعتكافه .

وإذا فسد الاعتكاف ، فإن كان فساد به بالردة فلا قضاء بعد الإسلام كما تقدم ، وإن فسد بغيرها فإن كان الاعتكاف معينا - كما إذا نذر اعتكاف عشرة أيام معينة - قضى بدل الأيام التي حصل فيها الفساد ، ولا يستأنف الاعتكاف من أوله . وإن كان غير معين استأنف الاعتكاف ، ولا يعتد بما تقدم منه على وجود الفساد .

الحنابلة

قالوا من مفسدات الاعتكاف أيضا سكر المعتكف ولو ليلا . أما إن شرب مسكرا ولم يسكر أو ارتكب كبيرة ، فلا يفسد اعتكافه . ومنها الحيض والنفاس ، فإذا حاضت المرأة أو نفست ، بطل اعتكافها ، ولكنها بعد زوال المانع تبنى على ما تقدم منه لأنها معدومة ... بخلاف السكران ، فإنه لا يبنى بعد زوال السكر ، ويبتدئ اعتكافه من أوله . ولا يبطل الاعتكاف بالاغماء . ومن المفسدات أن ينوي الخروج من الاعتكاف وإن لم يخرج بالفعل .

الشافعية

قالوا يفسد الاعتكاف أيضا بالسكر والجنون إن حصل بسبب تعديه ، وبالحيض والنفاس إذا كانت المدة المنسوبة تخلو في الغالب عنهما : بأن كانت خمسة عشر يوما فأقل في الحيض ، وتسعة أشهر

ومن خرج لعذر مقبول شرعا ، لا ينقطع تتابع اعتكافه بالمدة التي خرج فيها ، ولا يلزمه تجديد نيته عند العود ، ولكن يجب قضاء المدة التي مضت خارج المسجد ... إلا الزمن الذي يقضى فيه حاجته من تبرز ونحوه مما لم يطل عادة ، فإنه لا يقضيه . وهذا إذا كان الاعتكاف واجبا متتابعا بأن نذر اعتكاف أيام متتابعة .

أما الاعتكاف المنذور المطلق ، أو المقيد بمدة لا يشترط فيها التتابع ، فإنه يجوز له الخروج من المسجد فيهما ولو لغير عذر ، لكن ينقطع اعتكافه بخروجه ، ويجدد النية عند عودته ... إلا إذا عزم على العود فيهما ، أو كان خروجه لنحو تبرز ، فإنه لا يحتاج إلى تجديدها . ومثل ذلك الاعتكاف المنسوب . أما بول المعتكف في إناء في المسجد فهو حرام ، وإن لم يبطل اعتكافه .

ومنها الردة . فإذا ارتد المعتكف بطل اعتكافه ، ثم إن عاد للإسلام فلا يجب عليه قضاؤه ترغيبا له في الإسلام .

الحنابلة

قالوا إذا عاد للإسلام بعد الردة ، وجب عليه القضاء .

وهناك مفسدات أخرى للاعتكاف مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا من المفسدات أن يأكل أو يشرب نهارا ممدا . فإذا أكل أو شرب نهارا عامدا بطل اعتكافه ، ووجب عليه ابتداءه من أوله - سواء كان الاعتكاف واجبا أو غيره - ولا يبنى على ما تقدم منه . وأما إذا أكل أو شرب ناسيا فلا يجب عليه ابتداءه ، بل يبنى على ما تقدم منه ، ويقضى بدل اليوم الذي حصل فيه الفطر ولو كان الاعتكاف تطوعا .

ومنها تناول المسكر المحرم ليلا ولو أفاق قبل الفجر ، وكذلك تعاطى المخدر إذا خدره بالفعل ... فمتى تعاطى شيئا من ذلك بطل اعتكافه ، وابتدأه من أوله .

ليخرج من المسجد إلى مصلى العيد فتتصل عبادة بعبادة . ومنها مكثه بمؤخر المسجد ليعبد عن يشغله بالكلام معه . ومنها إيقاعه برمضان . ومنها أن يكون في العشر الأواخر منه لالتماس ليلة القدر فأنها تغلب فيها . ومنها ألا ينقص اعتكافه عن عشرة أيام .

الحنفية

قالوا يكره تحريما فيه أمور : منها الصمت إذا اعتقد أنه قرية ، أما إذا لم يعتقده كذلك فلا يكره ... والصمت عن معاصي اللسان من أعظم العبادات . ومنها إحضار سلعة في المسجد للبيع ، أما عقد البيع لما يحتاجه لنفسه أو لعياله بدون إحضار السلعة ، فجائز ... بخلاف عقد التجارة فإنه لا يجوز . وأما آدابُه ، فمنها : ألا يتكلم إلا بخير ، وأن يختار أفضل المساجد - وهي المسجد الحرام ثم الحرم النبوي ثم المسجد الأقصى ، لمن كان مقيما هناك ، ثم المسجد الجامع - وأن يلازم التلاوة والحديث والعلم وتدريسه ونحو ذلك .

الشافعية

قالوا من مكروهات الاعتكاف الحجامة والفصد إذا أمن تلويث المسجد ، وإلا حرم . ومنها الاكثار من العمل بصناعته في المسجد . أما إذا لم يكثر ذلك فلا يكره ... فمن خاطأ أو نسج خوصا قليلا فلا يكره .

وأما آدابُه ، فمنها : أن يشتغل بطاعة الله تعالى - كتلاوة القرآن والحديث والذكر والعلم - لأن ذلك طاعة ، ويسن له الصيام . وأن يكون في المسجد الجامع - وأفضل المساجد لذلك المسجد الحرام ثم المسجد النبوي ثم المسجد الأقصى - ولا يتكلم إلا بخير ، فلا يشتم ولا ينطق بلغو الكلام .

الحنابلة

قالوا يكره للمعتكف الصمت إلى الليل ، وإذا نذر ذلك لم يجب عليه الوفاء به . وأما آدابُه ، فمنها : أن يشغل وقته بطاعة الله تعالى كقراءة القرآن والذكر والصلاة ، وأن يجتنب ما لا يعنيه .

فأقل في النفاس . أما إذا كانت المدة لا تخلو في الغالب عنهما ، بأن كانت تزيد على ما ذكر ، فلا يفسد بالحض ولا بالنفاس ، كما لا يفسد بارتكاب كبيرة كالغيبة ، ولا بالشم .

مَكْرُوهَاتُ الْعِتْكَافِ وَآدَابُهُ

وأما مكروهاته وآدابُه ، ففيها تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا مكروهات الاعتكاف كثيرة : منها أن ينقص عن عشرة أيام أو يزيد على شهر . ومنها أكله خارج المسجد بالقرب منه كرحبته وفنائه ، أما إذا أكل بعيدا من المسجد فإن اعتكافه يبطل . ومنها ألا يأخذ القادر معه في المسجد ما يكفيه من أكل وشرب ولباس .

ومنها دخوله منزله القريب من المسجد لحاجة لا بد منها - إذا كان بذلك المنزل زوجته أو أمته - لئلا يشتغل بهما عن الاعتكاف ، فإن كان منزله بعيدا من المسجد بطل اعتكافه بالخروج إليه .

ومنها الاشتغال ، حال الاعتكاف ، بتعلم العلم أو تعليمه لأن المقصود من الاعتكاف رياضة النفس ، وذلك يحصل غالبا بالذكر والصلاة . ويستثنى من ذلك العلم العيني ، فلا يكره الاشتغال به حال الاعتكاف . ومنها الاشتغال بالكتابة إن كانت كثيرة ، ولم يكن مضطرا لها لتحصيل قوته ، وإلا فلا كراهة . ومنها اشتغاله بغير الصلاة والذكر وقراءة القرآن والتسبيح والتحميد والتهليل والاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك كعبادة مريض بالمسجد ، وصلاة على جنازة به . ومنها صعوده منارة أو سطحا للأذان .

وأما آدابُه ، فمنها : أن يستصحب ثوبا غير الذي عليه ، لأنه ربما احتاج له . ومنها مكثه في مسجد اعتكافه ليلة العيد إذا اتصل انتهاء اعتكافه بها ،

كِتَابُ الزَّكَاةِ

تعريف الزكاة

هي لغة التطهير والنماء . قال تعالى : « قد أفلح من زكاها » ، أى طهرها من الأدناس . ويقال « زكا الزرع » اذا نما وزاد . وشرعا تمليك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة . وسيأتى بيان ذلك .

الحنابلة

قالوا الزكاة حق واجب فى مال خاص لطائفة مخصوصة فى وقت مخصوص .

حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الاسلام الخمسة ، وفرص عين على كل من توفرت فيه الشروط الآتية :

وقد فرضت فى السنة الثانية من الهجرة ، وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة .

أما دليل فرضيتها فالكتاب والسنة والاجماع . قال تعالى : « وآتوا الزكاة » ، وقال تعالى : « وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » . وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « بنى الاسلام على خمس » الحديث . فذكر منها « وإيتاء الزكاة » . وقد اتفقت الأمة على فرضيتها حتى صارت معلومة من الدين بالضرورة كما تقدم .

شروطها

يشترط لوجوب الزكاة أمور : منها البلوغ ، فلا تجب على الصبى . ومنها العقل ، فلا تجب

على المجنون . وتجب الزكاة فى مال كل منهما ، ويجب على الولى اخراجها منه .

الحنفية

قالوا لا تجب الزكاة فى مال الصبى والمجنون ، ولا يطالب وليهما باخراجها من مالهما ، لأنها عبادة محضة ، والصبى والمجنون لا يخاطبان بها . وإنما وجب فى مالهما الغرامات والنفقات لأنهما من حقوق العباد ، ووجب فى مالهما العشر وصدقة الفطر ، لأن فيهما معنى المؤنة فالتحقيق بحقوق العباد . وحكم المعتوه كحكم الصبى فلا تجب الزكاة فى ماله .

ومنها الاسلام ، فلا تجب على كافر ، سواء كان أصليا أو مرتدا . وإذا أسلم المرتد فلا يجب عليه اخراجها لما مضى زمن رده .

المالكية

قالوا الاسلام شرط للصحة لا للوجوب ، فتجب على الكافر وإن كانت لا تصح إلا بالاسلام . وإذا أسلم فقد سقطت بالاسلام لقوله تعالى : « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » . ولا فرق بين الكافر الأصلى والمترد .

الشافعية

قالوا تجب الزكاة على المترد وجوبا موقوفا على عوده إلى الاسلام ، فان عاد إليه تبين أنها واجبة عليه لبقاء ملكه فيخرجها حينئذ ، ولو أخرجها حال رده اجزأت ، وتجزئه النية فى هذه الحالة لأنها للتمييز لا للعبادة . أما إذا مات على رده ولم يسلم ، فقد تبين أن المال خرج من ملكه وصار فيئا ، فلا زكاة .

وكما أن الاسلام شرط لوجوب الزكاة فهو

ولا زكاة في مال مباح لعموم الناس ، كالزروع
النابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد ، فيكون
الزروع لمن أخذه ولا تجب الزكاة فيه . وأما الموقوف
على غير معينين كالفقراء أو على معينين ، فتجب
زكاته على ملك الواقف ، لأن الوقف لا يخرج العين
عن الملك . فلو وقف بستانا ليوزع ثمره على الفقراء
أو على معينين كبنى فلان ، وجب عليه أن يزكى ثمره
متى خرج منه نصاب ، فان خرج منه أقل من نصاب
فلا زكاة ، إلا إذا كان عند الواقف ثمر من بستان
آخر يكمل النصاب ، فتجب عليه زكاة الجميع .

الشافعية

قالوا اشتراط الملك التام يخرج الرقيق والمكاتب
فلا زكاة عليهما . أما الأول فلا لأنه لا يملك ، وأما الثاني
فلأن ملكه ضعيف . وكذلك يخرج المال المباح
لعموم الناس ، كزروع نبت بفلاة وحده دون أن
يستنبته أحد ، فلا زكاة فيه على أحد لعدم ملكه
له . وخرج أيضا المال الموقوف على غير معين ،
فلا تجب الزكاة فيه ... كما إذا وقف بستانا على
مسجد أو رباط أو جماعة غير معينين ، كالفقراء
والمساكين ، فلا تجب الزكاة في ثمره وزرعه . أما إذا
أجرت الأرض وزرعت فيجب على المستأجر الزكاة
مع أجرة الأرض ، وكذلك الموقوف على معين تجب
الزكاة فيه . وأما صديق المرأة إذا كان بيد زوجها
فهو من قبيل الدين ، وسيأتى أن زكاته واجبة ،
وإنما تخرج بعد قبضه . وكذلك يجب على من
استدان مالا من غيره أن يزكاه إذا حال عليه الحول
وهو في ملكه ، لأنه ملكه بالاستقراض ملكا تاما .

الحنابلة

قالوا الملك التام هو أن يكون المال بيده لم يتعلق
به حق للغير ، ويتصرف فيه على حسب اختياره ،
وفوائده له لا لغيره . فلا تجب الزكاة في دين الكتابة ،
ولا فيما هو موقوف على غير معين ، كالمساكين ،
أو على مسجد ومدرسة ونحوها . أما الوقف على
معين فتجب فيه الزكاة ... فمن وقف أرضا أو شجرا
على معين ، فتجب عليه الزكاة في غلة ذلك متى بلغت
نصابا . أما صديق المرأة فهو من قبيل الدين ،
وسيأتى حكمه وحكم المال الذي استدانه شخص من
غيره . أما العبد فلا زكاة عليه ، وسيأتى الكلام فيه
عند ذكر شرط الحرية .



شرط لصحتها أيضا ، لأن الزكاة لا تصح
إلا بالنية ، والنية لا تصح من الكافر .

الشافعية

قالوا تصح النية من المرتد ، لأنها للتمييز كما
تقدم .



ومنها الملك التام . وفيه تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا الملك التام أن يكون المال مملوكا في اليد ،
فلو ملك شيئا لم يقبضه فلا تجب فيه الزكاة ،
كصداق المرأة قبل قبضه فلا زكاة عليها فيه .
وكذلك لا زكاة على من قبض مالا ولم يكن ملكا له ،
كالمدن الذي في يده مال الغير . أما مال العبد المكاتب
فانه وإن كان مملوكا له ملكا غير تام ، إلا أنه خارج
بقيد الحرية الآتى :

وأما مال الرقيق فهو مملوك له ، وهو خارج أيضا
بقيد الحرية . ولا زكاة في المال الموقوف لعدم الملك
فيه ، ولا في الزرع النابت بأرض مباحة لعدم الملك
أيضا .

المالكية

قالوا الملك التام هو أن يكون الشخص صاحب
التصرف فيما ملك . فلا زكاة على العبد بجميع
أنواعه فيما ملك من المال ، لأن ملكه غير تام - ولو كان
مكاتباً - لأن تصرفه ربما أدى إلى عجزه عن أداء دين
الكتابة فيرجع رقيقا . وكذلك لا زكاة على من كان
تحت يده شيء غير مملوك له كالمرتهن . وأما المرأة
فصداقها مملوك لها ملكا تاما ، إلا أنها لا تزكاه حال
وجوده بيد الزوج ، وإنما يجب عليها زكاته بعد أن
يمضى عليه حول عندها بعد قبضه .

وأما المدن الذي بيده مال غيره وكان عينا : فان
كان عنده ما يمكنه أن يوفى الدين منه من عقار وغيره ،
وجب عليه زكاة المال الذي بيده متى مضى عليه
حول ، لأنه بالقدر على دفع قيمته من عنده أصبح
مملوكا له . أما إذا كان المال الذي عنده حرثا
أو ماشية أو معدنا ، فان الدين لا يسقط زكاته ،
ولا يتوقف وجوب الزكاة على أن عنده ما يوفى به
الدين .

ومنها حولان الحول القسرى على ملك
النصاب . وفي تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا يشترط كمال النصاب في طرفي الحول ،
سواء بقى في اثنائه أو لا . فاذا ملك نصابا كاملا في
أول الحول ، ثم بقى كاملا حتى حال الحول ،
وجبت الزكاة . فان نقص في اثناء الحول ثم تم في
آخره ، وجبت فيه الزكاة كذلك أيضا . أما إذا
استمر ناقصا حتى فرغ الحول ، فلا تجب فيه
الزكاة . ومن ملك نصابا في أول الحول ، ثم استفاد
مالا في اثناء الحول ضم الى أصل المال ، وتجب فيه
الزكاة إذا بلغ المجموع نصابا وكان المال المستفاد من
جنس المال الذي معه . وإنما يشترط حولان الحول
في غير زكاة الزرع والثمار ، أما زكاهما فلا يشترط
فيها ذلك .

المالكية

قالوا حولان الحول شرط لوجوب الزكاة في غير
المعدن والركاز والحرث (الزرع والثمار) . أما هي
فتجب فيها الزكاة ، ولو لم يحل عليها الحول ، كما
يأتي تفصيله في كل من هذه الأنواع الثلاثة . وإذا ملك
نصابا من الذهب أو الفضة في أول الحول ثم نقص
في اثنائه ، ثم ربح فيه ما يكمل النصاب في آخر
الحول ، فتجب عليه الزكاة ... لأن حول الربح حول
أصله . وكذا لو ملك أقل من نصاب في أول الحول ،
ثم اتجر فيه فربح ما يكمل النصاب في آخر الحول ،
وجب عليه زكاة الجميع .

الحنابلة

قالوا يشترط لوجوب الزكاة مضي الحول ولو
تقريبا ، فتجب الزكاة مع نقص الحول نصف يوم ،
وهذا الشرط معتبر في زكاة الأثمان والمواشي وعروض
التجارة . أما في غيرها - كالثمار والمعادن والركاز -
فلا يشترط لوجوب الزكاة فيها حولان الحول ،
ولا بد من حولان الحول بتمامه ، ولو تقريبا ، على
النصاب . فاذا ملك أقل من نصاب في أول الحول ،
ثم اتجر فيه فربح ما يكمل النصاب ، فيعتبر حول
الجميع من حين تمام النصاب ، فلا زكاة إلا إذا مضى
حول من يوم التمام . أما إذا ملك في أول الحول نصابا
ثم استفاد في اثناء الحول مالا من جنسه بالاتجار
فيه ، فانه يضم إلى المال الذي عنده ، ويزكى الجميع

(١) الركاز (بالكسر) دين أهل الجاهلية - المختار .

على حول الأصل ... لأن حول الربح حول أصله متى
كان الأصل نصابا .

الشافعية

قالوا حولان الحول شرط لوجوب الزكاة على
التحديد ، فلو نقص الحول - ولو لحظة - فلا زكاة ،
وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الحبوب
والمعدن والركاز وبيع التجارة ، لأن بيع التجارة
يزكى على حول أصله ، بشرط أن يكون الأصل
نصابا . فان كان أقل من نصاب ثم كمل النصاب
بالربح ، فالحول من حين التمام . ولو كان النصاب
كاملا في أول الحول ، ثم نقص في اثنائه ، ثم كمل
بعد ذلك ، فلا زكاة إلا إذا مضى حول كامل من يوم
التمام .

ومنها أن يبلغ المال المملوك نصابا ، فلا تجب
الزكاة الا على مالك النصاب (والنصاب هو ما
نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة) . ويختلف
النصاب باختلاف المال المزكى ، وسيأتي بيانه عند
ذكر كل نوع من الأنواع التي تجب فيها الزكاة .
ومنها الحرية ، فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً .
ومنها فراغ المال من الدين ... فمن كان عليه دين
يستغرق النصاب أو ينقصه ، فلا تجب عليه الزكاة
على تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا لا يشترط فراغ المال من الدين . فمن كان
عليه دين وجبت عليه الزكاة ، ولو كان ذلك الدين
يستغرق النصاب .

الحنفية

قالوا ينقسم الدين بالنسبة لذلك ثلاثة أقسام :
الأول : أن يكون ديناً خالصاً للعباد .
الثاني : أن يكون ديناً لله تعالى ، لكن له مطالب
من جهة العباد كدين الزكاة .
والمطالب هو الامام في الأموال الظاهرة (وهي
السوائم وما يخرج من الأرض) ، أو نائب الامام
في الأموال الباطنة (وهي أموال التجارة كالذهب
والفضة) . ونائب الامام هو المالك ، لأن الامام كان

وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة . وكذا لا تجب في الجواهر ، كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد ونحوها ، إذا لم تكن للتجارة . وكذا لا تجب في آلات الصناعة مطلقا ، سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا . وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة ، سواء أكان مالكها من أهل العلم أم لا .

الحنفية

قالوا آلات الصناعة إذا بقي أثرها في المصنوع - كالصبغة - تجب فيها الزكاة ، وإلا فلا . أما كتب العلم إذا كان مالكها من أهل العلم فلا تجب فيها الزكاة ، وإلا وجبت .

الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء :
الأول : النعم (وهي الإبل والبقر والغنم) .
والمراد بها الأهلية ، فلا زكاة في الوحشية ولا في المتولد بين وحشي وأهلي ، سواء أكانت الأم أهلية أم لا . والمراد بالبقر ما يشمل الجاموس ، وبالغنم ما يشمل المعز .

ولا زكاة في غير ما بيناه من الحيوان ، فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير والفهد والكلب المعلم ونحوها ، إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها .

الثاني : الذهب والفضة ولو غير مضرويين .
الثالث : عروض التجارة .
الرابع : المعدن والركاز .
الخامس : الزروع والثمار .
ولا زكاة فيما عدا هذه الأنواع الخمسة .

الحنفية

قالوا المتولد بين وحشي وأهلي ينظر فيه للأم ، فإن كانت أهلية ففيها الزكاة ، وإلا فلا زكاة فيها .

ياخذها إلى زمن عثمان رضي الله عنه ، ففوضها عثمان إلى أربابها في الأموال الباطنة .

الثالث : أن يكون ديننا خالصا لله تعالى ليس له مطالب من جهة العباد ، كديون الله تعالى الخاصة من نذور وكفارات وصدقة فطر ونفقة حج .

فالدين الذي يمنع وجوب الزكاة هو دين القسمين الأولين . فإذا ملك شخص نصاب الزكاة ، ثم حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ، ثم حال عليه حول آخر فإنه لا تجب عليه الزكاة فيه بالنسبة للحول الثاني لأن دين زكاة الحول الأول ينقصه عن النصاب . وكذا لو ملك مالا وكان عليه دين لشخص آخر ... لا فرق بين أن يكون الدين قرضا أو ثمن مبيع أو تقودا أو مكيلا أو موزونا أو حيوانا أو غيره . والدين المذكور يمنع وجوب الزكاة بجميع أنواعها ، إلا زكاة الزروع والثمار (العشر والخراج) ، أما القسم الثالث فإنه لا يمنع وجوب الزكاة .

المالكية

قالوا من كان عليه دين ينقص النصاب ، وليس عنده ما يبقى به من غير مال الزكاة ، مما لا يحتاج إليه في ضرورياته كدار السكنى ، فلا تجب عليه الزكاة في المال الذي عنده . وهذا الشرط خاص بزكاة الذهب والفضة إذا لم يكونا من معدن أو ركاز . أما الماشية والحري فتجب زكاتها ولو مع الدين ، وكذا المعدن والركاز .

الحنابلة

قالوا لا تجب الزكاة على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه ، ولو كان الدين من غير جنس المال الزكي ، ولو كان دين خراج أو حصاد أو أجرة أرض وحرث . ويمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الباطنة ، كالنقود وقيم عروض التجارة والمعدن ، والأموال الظاهرة كالمواشي والحبوب والثمار . فمن كان عنده مال وجبت زكاته وعليه دين ، فليخرج منه بقدر ما يفي دينه أولا ، ثم يركى الباقي إن بلغ نصابا .

ولا تجب الزكاة في دور السكنى وبياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وسلاح الاستعمال ،

ضرر بين لكن قصد بعلفها قطع السوم ، او وزنها ولم يعلم بانتقال المالك اليه - فلا زكاة فيها في كل هذه الاحوال ، كما لا زكاة في السائمة المستكنة للشروط إذا قصدت للعمل .

الحنفية

قالوا السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في اكثر السنة لقصد الدر او النسل او السمن الذي يراد به تقويتها لا ذبحها ، فلا بد من أن يقصد صاحبها إسماتها لذلك . فان قصد إسماتها للذبح او الحمل او الركوب أو الحرث ، فلا زكاة فيها أصلا . وإن أسامها للتجارة ففيها زكاتها التي سيأتي بيانها . وكذا لا تجب فيها الزكاة إن علفها نصف السنة أو أكثر من نصفها ، كما لا تجب الزكاة إن سامت بنفسها بدون قصد من مالكا .

المالكية

لم يحددوا السائمة ، لأنه لا فرق عندهم بين السائمة وغيرها في وجوب الزكاة كما تقدم .

أما النصاب فيختلف باختلاف النعم كالآتي :

زكاة الإبل

أول نصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت فقياً شاة من الضأن أو المعز كما يأتي بيانه ... وهكذا في كل خمس شاة الى عشرين ففيها أربع شياه ، فان بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت محاض ، وإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون ، فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة ، وستين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقتان ، فإذا بلغت مائة واحد وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون .

فإذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب ، فيكون في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة . ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث

الحنابلة

قالوا تجب الزكاة في الوحشية والمتولد بين وحشية وأهلية .

زكاة النعم

تجب الزكاة في النعم بشرط أن تكون سائمة وأن تبلغ نصابا .

المالكية

قالوا لا يشترط في وجوب زكاة النعم السوم . فتجب الزكاة فيها متى بلغت نصابا ، سواء أكانت سائمة أم معلوفة ولو في جميع السنة ، وسواء أكانت عاملة أم غير عاملة .

وفي بيان السائمة تفصيل المذاهب :

الحنابلة

قالوا السائمة هي التي تكتفى برعى الكلأ المباح في أكثر السنة على الأقل . ويشترط أن تكون مفصوده للدر أو النسل أو التسمين ، فلو اتخذت للحمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها ، ولو اتخذت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها . ولا يشترط أن ترسل للرعى ، فلو رعت بنفسها أو بفعل غاصب أكثر الحلول - بدون أن يقصد مالكا ذلك - وجبت فيها الزكاة .

الشافعية

قالوا السائمة هي النعم التي يرسلها صاحبها ، للعالم بأنه مالك لها ، أو نائبه لرعى الكلأ المباح كل الحول ، ومثل الكلأ المباح للكلأ المملوك إذا كانت قيمته يسيرة . ولا يضر علفها بشيء يسير تعيش بدونه بلا ضرر بين - كيوم أو يومين - إذا لم يقصد بذلك العلف اليسير قطع السوم .

فلو تخلف شرط من هذه الشروط لا تكون سائمة - كان سامت بنفسها ، أو أسامها غير مالكا أو نائبه ، أو علفت قدرا لا تعيش بدونه . وكذا لو علفت بشيء تعيش بدونه بضرر بين ، أو تعيش بلا

حقاق ... وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة
ف عشرة .

المالكية

قالوا إذا بلغت الأبل مائة وإحدى وعشرين إلى
تسع وعشرين ، خير الساعى بين أن يأخذ ثلاث
بنات لبون أو حقتين ، إذا وجد الصنفان عند المركي
أو فقدا . أما إذا وجد أحدهما فقط فإنه يتعين
الإخراج منه ، ولا يكلف رب المال بإخراج الصنف
المفقود إذا رأى الساعى ذلك .

الحنفية

قالوا إذا زاد العدد على مائة وعشرين استؤنفت
الفريضة ، وكانت زكاة ما زاد كزكاة النصاب
الأول ... فيجب في كل خمس تزيد على ذلك شاة
مع الحقتين إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان
وبنت مخاض . وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق ، ثم
تجب في كل خمس تزيد على مائة وخمسين شاة إلى
مائة وأربع وسبعين . وفي مائة وخمس وسبعين
ثلاث حقاق وبنت مخاض . وفي مائة وست وثمانين
ثلاث حقاق وبنت لبون . وفي مائة وست وتسعين
أربع حقاق إلى مائتين . وفي مائتين يخير المتصدق
بين أربع حقاق أو خمس بنات لبون .

ثم تستأنف الفريضة كما تستأنف في الخمسين
التي بعد المائة والخمسين ، بمعنى أنه يجب في كل
خمس تزيد على مائتين شاة مضافة إلى ما وجب
في ذمته إلى مائتين وأربع وعشرين . فإذا بلغت
مائتين وخمسا وعشرين ، ففيها بنت مخاض مع
الحقاق الأربع أو بنات اللبون الخمس ، إلى مائتين
وست وثلاثين ففيها بنت لبون مع ما وجب في
المائتين إلى مائتين وخمس وأربعين ، فإذا بلغت
مائتين وستا وأربعين ففيها خمس حقاق إلى مائتين
وخمسين ، فإذا زادت فعل في الخمسين الزائدة
مثل ما تقدم ... وهكذا .

وما بين كل فريضتين من جميع الفرائض المتقدمة
معفو عنه لا زكاة فيه . مثلاً : الخمس من الأبل
فيها شاة والتسع فيها شاة أيضا ، فلا شيء عليه في
مقابلة الأربع الزائدة على أصل النصاب ... وهكذا .

وبنت المخاض هي ما بلغت من الأبل سنة
ودخلت في الثانية . وبنت اللبون ما أتمت سنتين
ودخلت في الثالثة . والحقة ما أتمت ثلاث سنين
ودخلت في الرابعة . والجذعة ما أتمت أربع سنين
ودخلت في الخامسة .

الحنابلة

اكتفوا في تعريف الأصناف المذكورة بتمام سننها ،
ولم يذكروا الدخول في السنة التي بعدها . فمثلاً :
بنت المخاض ما كان سننها سنة كاملة ... وهكذا .

أما الشاة المجزئة ، وبيان نوعها ، ففيهما تفصيل
في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا الشاة التي تجزىء في الزكاة ما أتمت سنة
ودخلت في الثانية ، معزا كانت أو ضائاً . ويشترط
أن تكون سليمة من العيوب ولو كانت الأبل المزكاة
معيبة .

الحنابلة

قالوا الشاة التي تجزىء في الزكاة إن كانت من
الضأن فيشترط أن تتم ستة أشهر ، وإن كانت من
المعر اشترط فيها تمام سنة كاملة . ويجب أن تكون
الشاة المخرجة سليمة من العيوب التي تمنع من
إجزائها في الأضحية ... إلا أنه إذا كانت الأبل المخرج
عنها مريضة ، تنقص قيمة الشاة بنسبة نقص قيمة
الأبل المريضة عن الأبل الصحيحة .

مثلاً : إذا كان عند الشخص خمس من الأبل
تساوى لمرضاها ثمانين جنيها ، ولو كانت صحيحة
لكانت قيمتها مائة ، فيكون نقص المريضة عن
الصحيحة الخمس . فلو كانت الشاة التي تخرج
عن الأبل الصحيحة تساوى خمسا ، فالتى تخرج
عن الأبل المريضة شاة صحيحة تساوى أربعاً فقط .

الشافعية

قالوا الشاة التي تجزىء في الزكاة إن كانت ضائاً
وجب أن تتم سنة ، إلا إذا أسقطت مقدم أسنانها بعد
مضى ستة أشهر من ولادتها فإنها تجزىء وإن لم تتم
الحول ، وإن كانت من المعز فيشترط أن تتم سنتين

وعشرة مستثنان وتبيع ، وفي مائة وعشرين الواجب أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات ... وهكذا

المالكية

قالوا في مائة وعشرين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات؛ يخير أخذ الزكاة في أخذ أيهما شاء إذا وجد الصنفان أو فقداهما . فإذا وجد أحدهما فقط عند المالك تعين الأخذ منه ، وليس لأخذ الزكاة جبره على شراء الصنف الآخر .

وما بين الفريضتين معفو عنه ، ولا زكاة فيه .

الحنفية

قالوا ما بين الفريضتين معفو ... إلا فيما زاد على الأربعين إلى الستين ، فإنه تجب الزكاة في الزيادة بقدرها من المسنة على ظاهر الرواية . ففي الواحدة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة ، وفي الاثنتين نصف عشر مسنة ... وهكذا إلى الستين .

والتبيع ما أوفى سنة ودخل في الثانية . والمسنة ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة .

المالكية

قالوا التبيع هو ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة . والمسنة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة .

زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون ، وفيها شاة من الضأن أو المعز بالسن الذي تقدم بيانه ... إلا أنه إذا كانت الغنم ضأنا تعين الإخراج منها ، وإن كانت معزا فالإخراج من المعز . وإن كانت الغنم ضأنا ومعزا : فإن كان الغالب أحدهما فالشاة المخرجة تكون منه ، وإن تساوبا — مثل أن يكون عنده عشرون من الضأن وعشرون من المعز — خير الساعي في أخذ الشاة من أي الصنفين شاء .

وتدخل في الثالثة ، ولا بد في كل منها من السلامة وإن كانت الإبل التي يخرج زكاتها معيبة .

المالكية

قالوا للشاة التي يجري إخراجها في الزكاة لا بد أن تكون أوفت سنة تامة — سواء كانت من الضأن أو المعز — إلا أنه في إخراج الواجب من أي الصنفين تفصيل يتلخص فيما يأتي :

يتعين إخراج الشاة من الضأن إن كان أكثر غنم أهل البلد الضأن ، ولو كانت غنم المزكى بخلاف ذلك . فإن كان أكثر الغنم في بلد المزكى هو المعز ، فالواجب إخراج الشاة منه ، إلا إذا تبرع بإخراجها من الضأن فيكفه ذلك ، ويجبر الساعي على قبوله ... فإن تساوى الضأن والمعز في البلد خير الساعي في أخذ الشاة من الضأن أو المعز .

ويجب أن تكون الشاة التي يخرجها سليمة من العيوب ، فلا يجزئ إخراج المعيبة ، إلا إذا رأى الساعي أنها أنفع للقراء — لكثرة لحمها مثلا — فيجزئ إخراجها ، لكن لا يجبر المالك على دفعها .

زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون ، فإذا بلغت ففيها تباع أو تبعة ، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة . فإذا زادت على ذلك ففي كل ثلاثين تباع أو تبعة ، وفي كل أربعين مسنة ...

الشافعية والمالكية

قالوا الواجب في الثلاثين من البقر تباع والتبعة أفضل فيجزئ إخراجها بالأولى .

الحنفية

قالوا الذكر والأنثى سواء . فالأربعون من البقر الواجب فيها مسن أو مسنة .

ففي الستين تباعان أو تبعتان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين مستثنان ، وفي التسعين ثلاثة أتبعه ، وفي المائة مسنة وتبيعان ، وفي مائة

وقية النصاب من البندقي خمسة وعشرون
بندقيا ونصف بندقي . ويجب أن يخرج مالك
النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط
المتقدمة .

ونصاب الفضة مائتا درهم ، وتساوى بالريال
المصرى ستة وعشرين ريالاً مصرياً وتسعة قروش
وثلاثي قرش ، ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة
وتسعة وعشرين قرشاً وثلاثي . فمن ملك نصاباً
منها وجب عليه اخراج ربع العشر زكاة له . ولا فرق
بين أن يكون الذهب والفضة مضروبين أو غير
مضروبين ... وهذا في غير الحلّى . أما الحلّى ففيه
تفصيل المذاهب :

المالكية

قالوا الحلّى الكباح - كالسوار للمرأة ، وقبضة
السيف المعد للجهاد ، والسن والانف للرجل -
لا زكاة فيه إلا في الأحوال الآتية :

أولاً : أن يتكسر بحيث لا يرجى عوده إلى ما كان
عليه إلا بسبكه مرة أخرى .

ثانياً : أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون السبك
مرة أخرى ، ولكن لم ينو مالكه إصلاحه .

ثالثاً : أن يكون معداً لنوائب الدهر وحوادثه ،
لا للاستعمال .

رابعاً : أن يكون معداً لمن سيوجد للمالك من
زوجة وبنت مثلاً .

خامساً : أن يكون معداً لصداق من يريد أن
يتزوجها أو يزوجه لولده .

سادساً : أن ينوى به التجارة .

ففي جميع هذه الأحوال تجب فيه الزكاة .
أما الحلّى المحرم - كالأواني والمروء والمكحلة -
فتجب فيه الزكاة بلا تفصيل . والمعتبر في زكاة
الحلّى الوزن لا القيمة .

الحنفية

قالوا الزكاة واجبة في الحلّى سواء ، كان للرجال
أو للنساء ، تبرأ كان أو سبيكة ، آتية كان
أو غيرها . ويعتبر في زكاته الوزن لا القيمة .

فاذا بلغت مائة وأحدى وعشرين ففيها شتان ،
فاذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه ، وفي
أربعمائة شياه أربع . وما زاد ففي كل مائة
شاة ، وما بين الفريضتين معفو عنه فلا زكاة فيه .

الشافعية

قالوا يجرىء اخراج الضأن عن المعز وعكسه مع
وعاية القيمة . فلو كانت غنمه كلها ضأناً ، وأراد أن
يخرج ثنية من المعز ، أجزأه ذلك بشرط أن تكون
قيمتها تساوى قيمة الجذعة من الضأن ، وهكذا .

الحنابلة

قالوا يجرىء اخراج الواحدة من المعز عن الضأن
بشرط أن يكون سنهما حولاً ، كما تجزىء الشاة من
الضأن عن أربعين من المعز بشرط ألا ينقص سنهما
من ستة أشهر كما تقدم .

زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة في المذهب والفضة إذا بلغا النصاب .
ونصاب الذهب عشرون مثقالاً ، وهو الدينار .
ويساوى بالعملة المصرية أحد عشر جنيهاً مصرياً
ولصفاً وربعا وثماناً ، وقيمة ذلك بالقروش المصرية
١١٨٧ر٥ قرشاً .

وقية النصاب بالجنه الانجليزي اثنا عشر
جنيهاً وثمان جنيه انجليزي . وقيمة النصاب بالبنتو
خمس عشرة بنتو وخمسا خمس . وقيمة النصاب
من المجر خمسة وعشرون مجراً وثمانية أتماع

الحنابلة

قالوا الدينار أصغر من النقال . فالنصاب
بالدينار خمسة وعشرون ديناراً وسبعاً ديناراً
وتسع ديناراً .

(١) قد تكون الحكمة في ذكر النصاب في الأصل بالعملة
الإنجليزية لأن هؤلاء المسلمين يعيشون في جميع اطراف العالم .

الحنابلة

والتوسط هو ما ليس دين تجارة : كمن دان السكنى ، وثيابه المحتاج إليها إذا باعها ، ونحو ذلك مما تتعلق به حاجته الأصلية قطعاه وشرايه . والضعيف هو ما كان في مقابل شيء غير المال ، كدين المهر ، فإنه ليس بدلا عن مال أخذه الزوج من زوجته ، وكدين الخلع - بأن خالعه على مال وبقي ديناً في ذمته - فإن هذا الدين لم يكن بدل شيء أخذه منها . ومثله دين الوصية ونحوه .

فأما الدين القوى فإنه يجب فيه أداء الزكاة عن كل ما يقبض منه إن كان يساوي أربعين درهما . فكلما قبض أربعين درهما وجب عليه أن يخرج زكاته درهما واحداً . ولا يجب عليه إخراج شيء إذا قبض أقل من الأربعين ، سواء قبض أقل منها ابتداءً بأن قبض أول دفعة ثلاثين مثلاً ، أو قبض في الأول أربعين ثم قبض أقل منها بعد ذلك ، فإنه لا يجب عليه الزكاة في كل حال إلا في الأربعين الكاملة ، لأن الزكاة لا تجب في الكسور من الأربعين .

فلو كان له دين عند آخر يبلغ ثلاثمائة درهم مثلاً ، ثم حال عليها ثلاثة أحوال ، فقبض منها مائتين ، وجب عليه أن يخرج زكاة السنة الأولى عنها خمسة دراهم ، فيبقى منها مائة وخمسة وتسعون تحتوى على الأربعين أربع مرات - وذلك يساوي مائة وستين درهماً - فيخرج عنها أربعة دراهم وهى زكاة السنة الثانية فيبقى مائة وستة وثمانون درهماً تحتوى أيضاً على الأربعين أربع مرات ، فيخرج زكاة السنة الثالثة أربعة دراهم أيضاً ، ولا شيء عليه فيما زاد على ذلك . ويعتبر حولان الحول في الدين القوى من وقت ملك النصاب لا من وقت القبض ، فيجب أداء الزكاة بمجرد القبض بلا خلاف .

أما الدين المتوسط فإنه لا تجب فيه الزكاة إلا إذا قبض منه نصاباً . فإذا كان الدين خمسمائة درهم مثلاً وقبض مائتين ، وجب عليه أن يخرج خمسة دراهم ، ولا يجب عليه فيما دون ذلك كما تقدم . والدين المتوسط مثل الدين القوى في حولان الحول عليه ، فيعتبر حوله بحسب الأصل لا من وقت القبض في الأصح .

وأما الدين الضعيف فإنه يجب أداء الزكاة فيه بقبض نصاب منه ، بشرط أن يحول عليه الحول من وقت القبض .

وهذا كله إذا لم يكن عنده مال يبلغ نصاباً سوى مال الدين . أما لو كان عنده مال يبلغ ذلك ثم قبض

قالوا لا زكاة في الحلّى المباح ، المعد للاستعمال أو الإعارة ، لمن يباح له استعماله . فإن كان غير معد للاستعمال فتجب زكاته إذا بلغ النصاب من جهة الوزن ، فإذا بلغ النصاب من جهة القيمة دون الوزن لا تجب فيه الزكاة . أما الحلّى المحرم فتجب فيه الزكاة ، كما تجب في آنية الذهب والفضة البالغة نصاباً وزناً . وإذا انكسر الحلّى ، فإن أمكن لبسه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة ، وإن لم يمكن ، فإن كان يحتاج في إصلاحه إلى صوغ وجبت فيه الزكاة ، وإن لم يحتاج إلى صوغ ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه .

الشافعية

قالوا لا تجب الزكاة في الحلّى المباح الذى حال عليه الحول مع مالكة العالم به . أما إذا لم يعلم بملكه - كان يرث حلّياً يبلغ نصاباً ، ومضى عليه الحول بدون أن يعلم بانتقال الملك إليه - فإنه تجب عليه زكاته . أما الحلّى المحرم - كالذهب للرجل - فإنه تجب فيه الزكاة ، ومثله حلّى المرأة إذا كان فيه إسراف - كخلخال المرأة إذا بلغ مائتى مثقال - فإنه تجب فيه الزكاة أيضاً ، كما تجب في آنية الذهب والفضة .

وتجب الزكاة في قلادة المرأة المأخوذة من الذهب إذا لم تكن لها عروة من ذهب أو نحاس ، فإن كان لها عروة منهما فلا زكاة فيها . ويعتبر في زكاة الحلّى الوزن دون القيمة . وإذا انكسر الحلّى لم تجب زكاته إذا قصد إصلاحه ، وكان إصلاحه ممكناً بلا صياغة ، وإلا وجبت .



زكاة الدين

من كان له دين على آخر يبلغ نصاباً ، وحال عليه الحول واستكمل الشرائط المتقدمة ، ففي زكاته تفصيل في المذاهب على النحو التالى :

الحنفية

قالوا ينقسم الدين إلى ثلاثة أقسام : قوى ، ومتوسط ، وضعيف . فالقوى هو دين القرض والتجارة إذا كان على معترف به ، ولو مفلساً .

أولاً : أن يكون أصله (وهو ما أعطاه للمدين) عيناً (ذهباً أو فضة) ، أو عرض تجارة لمحتكر (التاجر المحتكر هو الذي لا يبيع ولا يشتري بالسعر الحاضر ، وإنما يحبس السلع عنده رجاء ارتفاع الأسواق) . مثال ما أصله عين أن يكون عنده عشرون جنيهاً فيسلفها لغيره ، ومثال ما أصله عرض تجارة لمحتكر أن يكون عنده ثياب للتجارة (وهو محتكر) فيبيعه لغيره بعشرين جنيهاً مؤجلة إلى عام أو أكثر .

فإن كان أصل الدين عرضاً للقنية ، ولم ينو به التجارة - كما إذا كان عنده دار اتخذها لسكناه ، ثم باعها بأربعمائة جنيهاً مؤجلة عاماً أو أكثر - فلا تجب عليه زكاة ثمنها ... إلا إذا قبض منه نصيباً فأكثر ، ومضى على المقبوض من يوم قبضه عام ، فيزكى ذلك المقبوض لا غير . وإن كان أصل الدين عرض تجارة لتاجر مدير (وهو الذي يبيع ويشترى بالسعر الحاضر) فإنه يزكى الدين كل عام بإضافته إلى قيم العروض التي عنده ، وإلى ما باع به من الذهب والفضة على ما يأتي في زكاة التجارة .

ثانياً : أن يقبض شيئاً من الدين على التفصيل الآتي ... فإن لم يقبض منه شيئاً ، فلا زكاة عليه إلا في دين تجارة المدير على ما يأتي .

ثالثاً : أن يكون المقبوض ذهباً أو فضة ، فإن قبض عروضاً - كتياب وقمح - فلا تجب عليه الزكاة ... إلا إذا باع هذه العروض ، ومضى حول من يوم قبض العروض ، فيزكى الثمن حينئذ . وهذا إذا كان تاجراً محتكراً ، فإذا كان مديراً يزكى قيمة العروض كل عام ولو لم يبيعها . وإذا لم يكن تاجراً أصلاً - بأن قبض عروضاً للقنية ثم باعها لحاجة - فإنها تجب زكاتها عليه إذا مضى عليها حول من يوم قبض ثمنها .

رابعاً : أن يكون المقبوض نصيباً على الأقل ولو قبضه في عدة مرات ، أو يكون المقبوض أقل من نصيب ولكن عنده ما يكمل النصاب من ذهب أو فضة حال الحول عليهما ، أو كانا من المعدن ، لأن المعدن لا يشترط في زكاة المستخرج منها حلول الحول كما تقدم . فلو قبض من دبنه نصيباً زكاه دفعة واحدة ، ثم يزكى المقبوض بعد ذلك سواء كان قليلاً أو كثيراً . إلا أن مبدأ الحول في المستقبل مختلف : فحول النصاب المقبوض أولاً من يوم قبضه ، وحول الدفع المقبوضة بعد ذلك من يوم قبض كل منها . أما إذا

من الدين شيئاً - سواء كان ما قبضه قليلاً أو كثيراً - وسواء أكان الدين قوياً أم متوسطاً أم ضعيفاً - فإنه يجب ضم ما قبضه من الدين إلى ما عنده من المال وإخراج زكاة الجميع ، لأن المقبوض من الدين في هذه الحالة يكون كالمال الذي استفاده في أثناء السنة ، فقد علمت أنه يجب ضمه إلى الأصل .

الحسابلة

قالوا تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً في ذمة المدين ، ولو كان المدين مفلساً ، إلا أنه لا يجب إخراج زكاته إلا عند قبضه ... فيجب عليه إخراج زكاة ما قبضه فوراً إذا بلغ نصيباً بنفسه أو بضمه إلى ما عنده من المال ، ولا زكاة في الديون التي لم تكن ثابتة في ذمة المدين .

المالكية

قالوا من ملك مالا بسبب ميراث أو هبة أو صدقة أو صداق أو خلع أو بيع عرض مقننى - كان باع متاعاً أو عقاراً أو أرش جناية (تعويض) - ولم يضع عليه يده ، بل بقي ديناً له عند واضع اليد ... فإن هذا الدين لا تجب فيه الزكاة إلا بعد أن يقبضه ويمضى عليه حول من يوم قبضه .

مثال ذلك : رجل ورث مالا من أبيه ، وعينت له المحكمة حارساً قبل أن يقبضه لسبب من الأسباب ، واستمر ديناً له أعواماً كثيرة ... فإنه لا يطالب بزكاته في كل هذه الأعوام ولو أخره فراراً من الزكاة . فإذا قبضه ومضى عليه حول بعد قبضه ، وجبت عليه زكاة ذلك الحول ، ويحتسب من يوم القبض .

ومن كان عنده مال مقبوض بيده ، وأقرضه لغيره وبقي عند المدين أعواماً كثيرة ، فإنه تجب عليه زكاة عام واحد ... إلا إذا أخره قصداً فراراً من الزكاة ، فإنه تجب عليه زكاته في كل الأعوام التي قصد تأخيرها فيها ، ويحتسب عام زكاة هذا المال من يوم الملك أو من يوم تزكيته إن كان قد زكاه قبل إقرضه .

فإذا ملك شخص مالا ومكث معه ستة أشهر ، ثم أقرضه لآخر فمكث عنده ستة أشهر أخرى ، فإنه تجب فيه الزكاة عن هذا الحول ، لأنه يحتسب من يوم الملك . أما إذا مكث بيده سنة ، ثم زكاه وأقرضه لآخر ، فإن الحول يحتسب من يوم تزكيته .

وإنما تجب الزكاة في هذا الدين بشروط أربعة :

المالكية

قالوا عرض التجارة ما ليس بذهب ولا نقصة
مضروبين ، فيدخل فيه الحلى الذى اتخذ للتجارة .

وتجب الزكاة (ربع العشر) فى عروض التجارة
بشروط وكيفية مفصلة فى المذاهب كما يلى :

الشافعية

قالوا تجب زكاة عروض التجارة بشروط ستة :
الاول : ان تكون هذه العروض قد ملكت بمعاوضة
كشراء . فمن اشترى عروضاً نوى بها التجارة
- سواء اشتراها بنقد او بدين حال او مؤجل -
وجب عليه زكاتها بالكيفية الآتية . أما إذا كانت
العروض مملوكة بغير معاوضة كارث ، كان ترك
لورثته عروض تجارة ، فلا تجب عليهم زكاتها .

الثانى : ان ينوى بهذه العروض التجارة حال
المعاوضة فى صلب العقد او فى مجلسه . فاذا لم
ينو بالعروض التجارة على هذا الوجه فلا زكاة
فيها . ويشترط تجديد نية التجارة عند كل
معاوضة حتى يفرغ رأس المال . فاذا فرغ رأس
المال فلا تجب النية عند كل تصرف ، لانسحاب
حكم التجارة عليه ، اكتفاء بما تقدم .

الثالث : الا يقصد بالمال القنية (أى إمساكه
للانتفاع به وعدم التجارة) ، فان قصد ذلك انقطع
الحول . فاذا اراد التجارة بعد ، احتاج لتجديد نية
للتجارة مقرونة بتصرف فى المال .

الرابع : مضى حول من وقت ملك العروض ، فان
لم يمض حول من ذلك الوقت فلا تجب الزكاة
فيها . إلا إذا كان الثمن الذى ملك به العروض نقداً
حالا وكان نصاباً ، أو كان أقل من نصاب ولكنه يملك
ما يكمل النصاب من النقد ... ففى هاتين
الصورتين تجب عليه الزكاة فى العروض متى مضى
حول على أصلها وهو النقد .

الخامس : الا يصير جميع مال التجارة فى اثناء
الحول نقداً من جنس ما تقوم به العروض (على
ما يأتى فى كيفية زكاة العروض) وهو أقل من
النصاب . فان صار جميع المال نقداً ، مع كونه أقل
من نصاب ، انقطع الحول . فاذا اشترى به سلعة
للتجارة ابتداء حولها من حين شرائها ، ولا عبرة

كان المقبوض أولاً أقل من نصاب ، ولم يكن عنده
ما يكمل النصاب ، فلا يزكى إلا إذا تم المقبوض نصاباً
بدفع أخرى . ويعتبر حول المجموع من يوم التمام ،
ثم ما يقبضه بعد التمام يزكاه قليلاً أو كثيراً ، ويعتبر
حوله فى المستقبل من يوم قبضه .

الشافعية

قالوا تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً ، وكان من نوع
الدراهم أو الدينار أو عروض التجارة ، سواء كان
حالا أو مؤجلاً . أما إذا كان الدين ماشية أو مطعموماً
نحو التمر والعنب ، فلا تجب الزكاة فيه . ولا يجب
إخراج زكاة الدين على الدائن إلا عند التمكن من أخذه
دينه ، فيجب حينئذ إخراجها عن الأعوام الماضية .
أما إذا تلف الدين قبل التمكن من أخذه ، فان الزكاة
تسقط عنه .

أما الأوراق المالية (البنكنوت) ، فهى وإن
كانت سندات دين ، الا أنها يمكن صرفها فضة
فوراً وتقوم مقام الذهب فى التعامل ، فتجب فيها
الزكاة متى بلغت قيمتها نصاباً ، ووجدت باقى
الشروط المعتبرة فى وجوب الزكاة .

الشافعية

قالوا الورق النقدى - وهو المسمى « بالبنكنوت » -
التعامل به فى صورة حوالة على البنك بقيمة ، إلا
أنها غير صحيحة شرعاً لعدم وجود الإيجاب والقبول
لفظاً بين المعطى والأخذ . وعلى ذلك فلا تجب
الزكاة على مالكه إلا إذا قبض قيمته ذهباً أو فضة ،
ومضى على هذه القيمة حول كامل .

الحنابلة

قالوا لا تجب زكاة الورق النقدى إلا اذا صرف
ذهباً أو فضة ، ووجد فيه شروط الزكاة السابقة .

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض (بسكون الراء)
وهو ما ليس بنقد (ذهب أو فضة) .

ليستخدمه ، ثم نوى أن يتجر فيه ، لا يكون للتجارة إلا إذا شرع في بيعه أو تاجيره بالفعل . وإذا وهب له مال غير النقدين أو أوصى له به ، ونوى به التجارة عند الهبة أو الوصية ، فإن هذه النية لا تصح إلا إذا تصرف بالفعل . وإذا استبدل سلعة تجارية بسلعة مثلها ، فتعتبر النية في الأصل لا في البديل ، فيكون البديل للتجارة فلا نية اكتفاء بالنية في الأصل ... إلا إذا نوى عدم التجارة فيه ، فإنه لا يكون للتجارة حينئذ .

ومنها أن تكون العين المتجر فيها صالحة لنية التجارة . فلو اشترى أرض عشر وزرعها ، أو بذر وزرعها ، وجب في الزرع الخارج المشر دون الزكاة . أما إذا لم يزرع الأرض المشربة ، فإن الزكاة تجب في قيمتها ، بخلاف الأرض الخراجية ، فإن الزكاة لا تجب فيها وإن لم يزرعها . وإذا كانت عنده ماشية للتجارة لم يحل عليها الحول ، ثم قطع نية التجارة وجعلها سائمة للدر والنسل ونحوهما ، مما تقدم في زكاة السوائم ، بطل حول التجارة ، وابتدأ الحول من وقت جعلها سائمة . فإذا تم الحول من ذلك الوقت ، زكاها نفسها على حكم زكاة السائمة المتقدمة ، ولا يقومها . وإذا اتجر في الذهب أو الفضة ، زكاها على حكم زكاة النقد المتقدمة ، ولا يشترط في وجوب زكاتها نية التجارة . وإذا بقيت عروض التجارة عنده أعواما ، ثم باعها بعد ذلك ، فعليه زكاتها لجميع الأحوال لا لعام واحد فقط .

المالكية

قالوا تجب زكاة عروض التجارة مطلقا - سواء كان التاجر محتكرا أو مديرا (وقد سبق بيانها في زكاة الدين) - بشروط خمسة ، وبكيفية مخصوصة :
الاول : أن يكون العرض مما لا تتعاق الزكاة بعينه كالثياب والكتب ، فإن تعلقت الزكاة بعينه - كالحلى من الذهب أو الفضة والماشية (الإبل والبقر والغنم) - وجبت زكاته ، بالكيفية المتقدمة في زكاة النعم والذهب والفضة ، إن بلغ نصابا . فإن لم يبلغ نصابا تكون الزكاة في قيمته كبقية العروض .

الثاني : أن يكون العرض مملوكا بمبادلة حالية ، كشراء وإجار ، لا مملوكا بارت أو خلع أو هبة . أو صدقة مثلا . فإنه إذا ملك شيئا بسبب ذلك ، ثم نوى به التجارة ، فإنه إذا باعه يستقبل بثمنه حولا من يوم قبض الثمن لا من يوم ملكه . وإذا لم

بالزمن السابق . أما لو صار بعض المال الى ما ذكر ، وبقي بعضه عروضيا ، أو باع الكل بنصاب من نقد أو بعرض ، أو بنقد ، لا يقوم به آخر الحول كما يأتي ، فلا ينقطع الحول .

السادس : أن تبلغ قيمة العروض آخر الحول نصابا ، فالعبرة بآخر الحول لا بجميعة ولا بطرفيه .

وإذا كانت عروض التجارة مما تتعلق الزكاة بعينها - كالسائمة والثمر - نظر : فإن وجد النصاب في عين المال وفي قيمته ، زكيت عين المال على حكم زكاة السوائم والثمر دون القيمة . وإن وجد النصاب في أحدهما دون الآخر ، زكى ما وجد فيه النصاب من قيمة عروض التجارة أو ذات السوائم والثمر .

وتتكرر زكاة عروض التجارة بتكرار الأعوام ما دام النصاب كاملا . وكيفية زكاتها ، أن تقوّم آخر الحول بما اشترت به من ذهب وفضة . أما إذا اشتراها بغير نقد فتقوّم بالنقد الغالب في البلد . ولا بد في التقويم آخر الحول من عدلين ، لأنها شهادة بالقيمة ، والشاهد في ذلك لا بد من تعدده . والواجب فيها ربع العشر .

الحنفية

قالوا تجب الزكاة في عروض التجارة بشروط :
منها أن تبلغ قيمتها نصابا من الذهب أو الفضة ، وتقوّم بالضرورة منهما ، وله تقويمها بأى النوعين شاء . إلا إذا كانت لا تبلغ بأحدهما نصابا وتبلغ بالآخر ، فحينئذ يتعين التقويم بما يبلغها النصاب . وتعتبر قيمتها في البلد الذي فيه المال ... حتى لو أرسل تجارة الى بلد آخر فحال عليها الحول ، اعتبرت قيمتها في تلك البلد . فلو أرسلها إلى مفازة اعتبرت قيمتها في أقرب الأمصار إلى تلك المفازة . وتضم بعض العروض إلى بعض في التقويم وإن اختلفت أجناسها .

ومنها أن يحول عليها الحول ، والمعتبر في ذلك طرفا الحول لا وسطه ... فمن ملك في أول الحول نصابا ، ثم نقص في أثنائه ، ثم كمل في آخره ، وجبت فيه الزكاة . أما لو نقص في أوله أو في آخره فإنه لا تجب فيه الزكاة كما تقدم في شروط الزكاة . وكذا لو زادت قيمتها في آخر الحول عن النصاب ، فإنه يخرج زكاتها باعتبار هذه الزيادة .

ومنها أن ينوى التجارة ، وأن تكون هذه النية مصحوبة بعمل التجارة فعلا ... فلو اشترى حيوانا

الخمسة بذهب أو فضة حالة ، فبكم تباع ؟ فإذا قيل : بثمانية جنيهات ، اعتبرت هذه الثمانية قيمة للعشرة المؤجلة ، وضمت لما عنده من النقود وقيمة العروض . فإذا بلغ المجموع نصاباً زكاه ، وإلا فلا . وأما إذا كان الدين على معدم لا يرجى خلاصه منه ، فلا تجب عليه زكاته إلا إذا قبضه من الدين ، فإذا قبضه زكاه لعام واحد فقط . وكذا حكم الدين السلف ، فإنه يزكى لعام واحد فقط بعد قبضه .

ويعتبر مبدأ حول المدير من الوقت الذى ملك فيه الثمن الذى اشترى به عروض التجارة إن لم تجر فيه الزكاة . فإن جرت الزكاة في عينه ، فحوله من يوم ملك الأصل أو زكاته إذا كان دون نصاب كما سبق ، ولو تأخر وقت الإدارة عن ذلك على الراجح . وأما المحتكر فمبدأ حوله يوم ملك الأصل ، أو زكاته إن كان قد زكاه ... قولاً واحداً . ولا يقوم على المدير الأوانى التى توضع فيها سلع التجارة ولا آلات العمل .

وإذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع ومديراً للبعض الآخر ، فالزكاة فيها تفصيل يتلخص فيما يلى : إن كان ما فيه الإدارة مساوياً لما فيه الاحتكاك زكى الأول على حكم الإدارة ، يعنى يقوم كل عام . وزكى الثانى على حكم الاحتكاك يعنى يزكى ثمنه بعد قبضه لعام واحد فقط . وكذا إن كان الأقل للإدارة والأكثر للاحتكاك . فكل منهما على حكمه المتقدم (أى المدار يقوم كل عام ، وغيره ينتظر بزكاته البيع وقبض الثمن) . وأما إذا كان الأكثر للإدارة فيقوم الجميع كل عام تغليباً لجانب الإدارة على الاحتكاك . ويكفى في تقويم العروض واحد ، ولا يشترط التعدد ... لأن ذلك ليس من قبيل الشهادة ، بل هو من قبيل الحكم . والحاكم لا يجب أن يكون متعدداً .

الحنابلة

قالوا تجب الزكاة في عروض التجارة إذا بلغت قيمتها نصاباً بشرطين :

الأول : أن يملكها بفعله كالشراء . فلو ملك العروض بغير فعله ، كان ورثها ، فلا زكاة فيها .

الثانى : أن ينوى التجارة حال التملك بأن يقصد التكسب بها ، ولا بد من استمرار النية في جميع الحول . أما لو اشترى عرضاً للقنية ، ثم نوى به التجارة بعد ذلك ، فلا يصير للتجارة إلا الحلى

يبعه فلا يقوم عليه ، ولا زكاة فيه ولو كان مديراً . الثالث : أن ينوى بالعروض التجارة حال شرائه ، سواء نوى التجارة فقط ، أو نوى معها الاستغلال أو الانتفاع بنفسه ... مثال ذلك أن يشتري للتجارة بيتاً ، ونوى مع ذلك أن يكرهه أو يسكنه ريثما يظهر فيه ربح فيبيعه ، فتجب زكاته في كل هذه الأحوال على التفصيل الآتى في كيفية زكاة العروض . وأما إذا اشترى عرضاً ، ونوى به الاستغلال أو الاقتناء لينتفع به بنفسه أو لم ينو شيئاً ، فلا تجب زكاته .

الرابع : أن يكون ثمنه عينا أو عرضاً امتلكه بمعاوضة مالية . وأما إذا كان ثمنه عرضاً ملكه بهبة أو إرث مثلاً ، فلا زكاة فيه ... بل إذا باعه بعد ، استقبل بثمنه حولا من يوم قبضه .

الخامس : أن يبيع من ذلك العرض بنصاب من الذهب أو الفضة إن كان محتكراً ، أو بأى شيء منهما - ولو درهما - إن كان مديراً . فإن لم يبيع المحتكر بنصاب من النقدين أو لم يبيع المدير بشيء منهما ، فلا تجب الزكاة ... إلا إذا كان عند المحتكر ما يكمل النصاب منهما ، من مال استفاده بارث مثلاً وحال عليه الحول ، أو من معدن وإن لم يحل الحول عليه ، فتجب عليه زكاة الجميع .

وأما كيفية زكاة عرض التجارة : فإن كان التاجر محتكراً ، فيزكى ما باع به من النقدين مضموماً إلى ما عنده منها لسنة واحدة فقط . ولو أقامت العروض عنده أعواماً والديون التى له من التجارة لا يزكيها إلا إذا قبضها فيزكيها لعام واحد فقط وإن كان مديراً ، فإنه يقوم في كل عام ما عنده من عروض التجارة - ولو كسد سوقها وأقامت عنده أعواماً - ثم يضم قيمتها إلى ما عنده من النقدين ، ويزكى الجميع . وأما الديون التى له من التجارة : فإن كانت نقداً حل أجله أو كان حالاً ابتداءً ، وكان مرجوا خلاصه ممن هو عليه في الصورتين ، فإنه يعتبر عدده ويضمه إلى ما تقدم . وإن كان الدين عرضاً أو نقداً مؤجلاً ، وكان مرجوا خلاصه أيضاً ، فإنه يقوم ويضم القيمة لما تقدم ، ويزكى الجميع .

وكيفية تقويم النقذ المؤجل أنه يقوم بعرض . ثم العرض بذهب أو فضة حالين ... مثلاً : إذا كان له عشرة جنيهات مؤجلة يقال : ما مقدار ما يشتري بهذه الجنيهات العشرة المؤجلة من الثياب مثلاً . فإذا قيل : خمسة أثواب ، قيل : وإذا بيعت هذه

عشرة دنائير في المحرم اتجر فيها من ذلك التاريخ فصارت في رجب عشرين دينارا ، ثم استمرت إلى المحرم من العام التالي ، وجب عليه زكاة الجميع ... لأن الربح يعتبر كامنا في أصله ، فكأنه موجود عند وجوده ، فلذلك ضم إليه مطلقا ولو كان الأصل دون نصاب .

وأما المال المستفاد بدون تجارة - كالارث والهبة - فإنه لا يضم إلى ما عنده من المال في الحول ، ولو كان المال نصابا ، بل يستقبل به حولا جديدا من يوم ملكه . فمن كان عنده نصاب من الذهب مثلا ملكه في المحرم ، ثم استفاد في رجب عشرة دنائير ، فإنه إذا جاء المحرم زكى النصاب ، ثم إذا جاء رجب ثاني عام زكى العشرة ... ففي زكاة العين (الذهب والفضة) فرق بين الربح وغيره .

أما زكاة الماشية فإن كان عنده ماشية وكانت نصابا ، ثم استفاد ماشية أخرى بشراء أو هبة - سواء أكان المستفاد نصابا أم لا - فإن الثانية تضم للأولى وتزكى على حولها . فإن كانت الأولى أقل من نصاب ، فلا تضم الثانية لها ولو كانت الثانية نصابا ، ويستقبل بها حولا من يوم حصول الثانية . وأما إن حصلت الفائدة بولادة الأمهات ، فحولها حولهن ، وإن كانت الأمهات أقل من نصاب ... لأن النتاج يقدر كامنا في أصله ، فحوله سرله .

الشافعية

قالوا يضم الربح لأصله في الحول ، وكذلك ماله المملوك له من أول حول التجارة ولو كان الأصل دون نصاب . وأما المال المستفاد من غير التجارة فله حول مستقل من يوم ملكه ، ولا يضم إلى مال التجارة في الحول إلا إذا كان نمرا ناشئا عن الشجر المتحر فيه ، أو نتاجا ناشئا عن الحيوان المتجر فيه ، فإنه يضم إليه في الحول .

الحنابلة

قالوا يضم الربح لأصله في الحول إذا كان الأصل نصابا ، فإن كان أقل من نصاب فلا يضم إلى الأصل ، بل يكون حول الجميع من حين تمام النصاب . وأما المال المستفاد من غير التجارة فلا يضم في الحول إلى ماله ، بل له حول مستقل من يوم ملكه ... إلا نتاج السائمة فحوله حول الأمهات .

المتخذ للبس ، فإنه إذا نوى به التجارة بعد شرائه للبس يصير للتجارة بمجرد النية .

وتقوم عروض التجارة عند تمام الحول ، ويكون التقويم بما هو أنفع للفقراء من ذهب أو فضة ، سواء أكان من نقد البلد أم لا ، وسواء بلغت قيمة العروض نصابا بكل منهما أو بأحدهما . ولا يعتبر في التقويم ما اشترت به من ذهب أو فضة ، لا قدرا ولا جنسا . وإذا نقصت بعد التقويم أو زادت ، فلا عبرة بذلك متى كان التقويم عند تمام الحول . وإن ملك نصاب سائمة لتجارة ثم حال الحول عليه ، وكان السوم ونية التجارة موجودين ، فعليه زكاة تجارة وليس عليه زكاة سوم . ولو ملك سائمة للتجارة نصف حول ، ثم قطع نية التجارة ، استأنف بها حولا من وقت قطع النية . وإن اشترى أرضا لتجارة يزرعها وبلغت قيمتها نصابا ، أو اشترى أرضا لتجارة وزرعها يبذر تجاره ، فعليه زكاة الجميع زكاة قيمة إن بلغت قيمتها نصابا .

وانما تجب الزكاة في قيمتها لا في عينها ، وبضم عند التقويم بعضها الى بعض ، ولو اختلفت أجناسها كتياب وبحاس ... كما يضم الربح الناشئ عن التجارة الى أصل المال في الحول ، وكذلك المال الذي استفاده من غير التجارة وفي ذلك تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا إذا كان مالكا لنصاب من أول الحول ، ثم وبع فيه في أثناء الحول ، أو استفاد مالا من طريق آخر غير التجارة كالارث والهبة ، فإن الربح وذلك المال المستفاد يضم كل منهما إلى النصاب في الحول ، بحيث إنه يزكى الجميع متى تم الحول على النصاب ولم ينقص في آخر الحول . فالعبرة عندهم في وجوب الزكاة بوجود النصاب في طريق الحول كما تقدم .

المالكية

قالوا الربح - وهو الناشئ عن التجارة بالمال - يضم لأصله ، وهو المال الذي نشأ عنه في الحول ، ولو كان الأصل أقل من نصاب . فلو كان عنده

بمنطبع ولا مائع ما كان كالتسورة والجواهر واليواقيت .

فأما الذي ينطبع بالنار ، فيجب فيه إخراج الخمس ، ومصرفه مصرف خمس الفئمة المذكور في قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة » الآية . وما بقى بعد الخمس يكون للواجد إن وجد في أرض غير مملوكة لأحد كالصحراء والجيل . وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية ، أما إن كان من ضرب أهل الاسلام فهو بمنزلة اللقطة ، ولا يجب فيه الخمس . ولو اشتبه الضرب يجعل جاهليا . أما أن وجده في أرض مملوكة ففيه الخمس المذكور ، والباقي للمالك .

ومن وجد في داره معدنا أو ركازا ، فإنه لا يجب فيه الخمس ، ويكون ملكا لصاحب الدار . ولا فرق فيمن وجد الكنز والمعدن بين أن يكون رجلا أو امرأة ، حرا أو عبدا ، بالغا أو صغيرا ، مسلما أو ذميا .

وأما المائع - كالتقار والنفط والملح - فلا شيء فيه أصلا . ومثله ما ليس بمنطبع ولا مائع - كالتسورة والجواهر ونحوهما - فإنه لا يجب فيهما شيء . ويستثنى من المائع الزئبق ، فإنه يجب فيه الخمس . ويلحق بالكنز ما يوجد تحت الأرض من سلاح وآلات وأثاث ونحو ذلك ، فإنه يخمس على ما تقدم . ولا شيء فيما يستخرج من البحر ، كالعنبر واللؤلؤ والمرجان والسماك ونحو ذلك ، إلا إذا أعده للتجارة كما تقدم .

المالكية

قالوا المعدن هو ما خلقه الله تعالى ، في الأرض ، من ذهب أو فضة أو غيرهما ، كالتحاس والرصاص والمغرة والكبريت ، فهو غير الركاز الآتي بيانه .

وحكمه أنه تجب زكاته ، إن كان من الذهب أو الفضة ، بشروط الزكاة السابقة من الحرية والاسلام وبلوغ النصاب ، وأما مرور الحول فلا يشترط كما تقدم . وفي اشتراط الحرية والاسلام وعدم اشتراطهما قولان صحيحان .

فمتى أخرج نصابا من ذهب أو فضة في مرة أو مرات وجبت الزكاة ، ويضم المخرج ثانيا لما استخرج أولا متى كان العرق واحدا . ثم ما يخرج بعد تمام النصاب تجب فيه الزكاة أيضا ، سواء كان قليلا أو كثيرا ... فان تعدد العرق : فان كان ظهور العرق

وإذا كان الذهب أو الفضة مغشوشا ، فلا زكاة فيهما حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الحاصين نصابا .

الحنفية

قالوا يعتبر في المغشوش الغالب من الذهب أو الفضة أو غيرهما . فالذهب المخلوط بالفضة إن غلب فيه الذهب ، زكى زكاة ذهب ، واعتبر كله ذهبا . وإن غلب فيه الفضة ، فحكمه كله حكم الفضة في الزكاة ، فان بلغ نصابا زكى وإلا فلا . أما إن كان الغالب النحاس ، فان راج في الاستعمال رواج النقد وبلغت قيمته نصابا ، زكى كالنقود . وكذلك يزكى زكاة النقد إن كان الخالص فيه يبلغ نصابا . فان لم يرج ولم يبلغ خالصه نصابا ، فان نوى به التجارة كان كمروض التجارة فيقوم وتزكى قيمه ، وإلا فلا تجب فيه الزكاة .

المالكية

قالوا الذهب والفضة المغشوشان ، إن راحا في الاستعمال رواج الخالص من الفس ، وجبت زكاتها كالخالص سواء . وإن لم يروجا في الاستعمال كرواج الخالص : فاما أن يبلغ الصافي فيهما نصابا أو لا ، فان بلغ نصابا زكى الخالص ، وإلا فلا .

المعادن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكمهما تفصيل في المذهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا المعدن والركاز بمعنى واحد ، وهو - شرعا - مال وجد تحت الأرض ، سواء كان معدنا خلقيا خلقه الله تعالى دون أن يضعه أحد فيها ، أو كان كنزا دفنه الكفار . ولا يسمى ما يخرج من المعدن والركاز زكاة على الحقيقة ، لأنه لا يشترط فيهما ما يشترط في الزكاة . وتنقسم المعادن أقساما ثلاثة : ما ينطبع بالنار ، ومائع ، وما ليس بمنطبع ولا مائع . فالمنطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد . والمائع ما كان كالتقار (الزيت) والنفط (زيت البترول : الغاز) ونحوهما . والذي ليس

الواجب - يكون للمالك الأرض التي وجد فيها إن كان قد ملكها بارث أو باحياء لها ، فان ملكها بشراء أو هبة مثلا فالباقي يكون للمالك الأول ، وهو البائع له أو الواجد ... فان لم تكن الأرض مملوكة لأحد ، فالباقي يكون لواجد الركاز .

وأما ما يوجد في الأرض ، مما دفنه المسلمون أو أهل الذمة من الكفار ، فانه يكون لهم متى عرف المالك أو ورثته ، وان لم يعرف مستحقه فيكون كاللقطة : يعرف عاما ، ثم يكون لواجده ... إلا إذا قامت القرائن على أن هذه الدفائن قد توالى عليها عصور ودهور ، بحيث لا يمكن معرفة ملاكها ولا ورثتهم ، فلا تعرف حينئذ ، وتكون من قبيل المال الذي جهلت أربابه فيوضع في بيت مال المسلمين ، ويصرف في المصالح العامة .

ومثل دفائن الجاهلية أموالهم التي توجد على ظهر الأرض أو بساحل البحر ، فيجب فيها الخمس ، والباقي لمن وجدها . ولا شيء فيما بلفظه البحر ، كعنبر ولؤلؤ ومرجان ويسر ، بل يكون لمن يجده ... وإلا إذا علم أنه سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية أو غيرهم ، فيكون كالركاز واللقطة على ما تقدم من التفصيل .

الحنابلة

قالوا المعدن هو كل ما تولد من الأرض وكان من غير جسها ، سواء كان جامدا - كذهب وفضة وبلور وعقيق ونحاس وكحل - أو مائعا - كزبريخ ونفط وبحو ذلك - فيجب على من استخرج شيئا من ذلك وملكه ، ربع العشر بشرطين :

الأول : أن يبلغ - بعد تصعيته وسبكه - نصابا فلا يجب عليه إن كان ذميا أو كافرا أو مدينا أو كان غيرهما .

الثاني : أن يكون مخرجه ممن تجب عليه الزكاة . فلا يجب عليه ان كان ذميا أو كافرا أو مدينا أو نحو ذلك .

ثم إن كان المعدن جامدا أو كان مستخرجا من أرض مملوكة ، فهو للمالكها - ولو كان المستخرج غيره - لأنه يملكه بملكه الأرض ... لكن لا يجب عليه زكاته إلا إذا وصل الى يده . ولا يضم معدن إلى معدن آخر ليس من جنسه لتكميل نصاب المعدن ، إلا في الذهب والفضة ، فيضم كل منهما إلى الآخر في تكميل النصاب ... فان كان في أرض

الثاني قبل انقطاع العمل في الأول ، كان العرقان كعرق واحد فيضم ما خرج من أحدهما للآخر ، فمتى بلغ المجموع نصابا زكاه ، وإلا فلا . وإن كان ظهور العرق الثاني بعد انقطاع العمل في الأول ، اعتبر كل على حدته . فان بلغ المخرج منه نصابا زكاه ، وإلا فلا ... ولو كان مجموع الخارج منهما نصابا .

وكما لا يضم عرق إلى آخر ، لا يضم معدن إلى آخر ، فلا بد أن يكون الخارج من كل نصابا على حدته . والزكاة الواجبة في المعدن هي ربع العشر ، ومصرفها مصرف الزكاة الآتى بيانه ، وهو الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » الآية .

ويستثنى من ذلك ما يسمى بالنسرة ، وهي القطعة الخالصة من الذهب والفضة التي يسهل تصفيتها من التراب ، فيجب فيها الخمس ، ويصرف في مصارف الغنائم وهو مصالح المسلمين ، ولا يختص بالأصناف الثمانية ولو لم يبلغ الخارج نصابا . وإنما يجب الخمس في النسرة إذا لم يحتاج مخرجها من الأرض إلى نفقة عظيمة في الحصول عليها أو عمل كبير ، وإلا ففيها ربع العشر يصرف في مصارف الزكاة ولو لم تبلغ النسرة نصابا ، ولو كان مخرجها عبدا أو كافرا .

وأما معادن غير الذهب والفضة ، كالنحاس والقصدير ، فلا يجب فيها شيء ... إلا إذا جعلت عروض تجارة ، فيجوز فيها تفصيل زكاة عروض التجارة السابق .

وأما الركاز فهو ما يوجد في الأرض من دفائن أهل الجاهلية ، من ذهب أو فضة أو غيرهما ، ويعرف ذلك بعلامة عليه . فاذا شك في المدفون : هل هو لجاهلي أو غيره ، حمل على أنه لجاهلي . ويجب في الركاز إخراج خمسة ، سواء كان ذهباً أو فضة أو غيرهما ، وسواء وجده مسلم أو غيره ، حراً كان الواجد أو عبداً . ويكون الخمس كالفنائم يصرف في المصالح العامة ... إلا إذا احتاج الحصول على الركاز إلى عمل كبير أو نفقة عظيمة ، فيكون الواجب فيه ربع العشر ، ويصرف لمصارف الزكاة .

ولا يشترط في الواجب في الركاز ، في الحالين ، بلوغ النصاب . والباقي من الركاز - بعد إخراج

فيه عقب تخليصه وتنقيته ، فلو أخرج الزكاة قبل تصفيته لا تجزى .

وأما الركاز فهو دفين الجاهلية ، ويجب فيه الخمس حالا بالشروط المعتبرة في الزكاة - إلا حولان الحول - متى بلغ كل منهما نصابا ، ولو ضمه إلى ما في ملكه ، ولو غير مضروب . فلو وجده فوق الأرض لا يكون ركازا ، بل يكون لقطة ... فان لم يكن دفين الجاهلية - بأن وجد عليه علامة تدل على أنه إسلامي - فحكمه وجوب رده إلى مالكه أو وارثه إن علم ، وإلا فهو لقطة ، وكذا إذا جهل حاله أجاهلي هو أم إسلامي . وإذا وجد الركاز في أرض مملوكة فهو للمالك الأرض إن ادعاه ، وإلا فهو لمن علم ممن سبقه من المالكين .

زَكَاةُ الزَّرْعِ وَالشَّامِرِ

ثبتت فرضيتها - زيادة على ما تقدم من الدليل العام - بدليل خاص من الكتاب والسنة . قال تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما سقت السماء ففيه العشر ، وما سقى غرب (دلو) أو دالية (دولاب) ففيه نصف العشر » . وهذا الحديث قد بين ما أجملته الآية الكريمة المذكورة .

وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة . ولها شروط أخرى وأحكام مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا من الشروط العامة العقل والبلوغ ، فلا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون . إلا أن هذين الشرطين غير معتبرين في زكاة الزروع والشمار ، فتجب في مال الصبي والمجنون . ويشترط لزكاتها - زيادة على ما تقدم - أن تكون الأرض عشرية ، فلا تجب الزكاة في الخارج من الأرض الخراجية . وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها ، فلا تجب في الحطب والحشيش والقصب الفارسي (الفاب) والسعف ... لأن الأرض لا تنمو بزراعة هذه الأصناف ، بل تفسد بها . نعم لو قطعها وباعها

مباحة غير مملوكة ، فالمستخرج منها ملك لمن استخرجه ، وتجب عليه زكاته (ربع العشر) سواء كان ذهباً أو فضة أو سلاحاً أو ثياباً أو غيرها .

ومن وجد مسكاً أو زباداً ، أو استخرج لؤلؤاً أو مرجاناً أو سمكاً أو نحوه من البحر ، فلا زكاة عليه في ذلك ولو بلغ نصاباً .

وأما الركاز فهو دفين الجاهلية أو من تقدم من الكفار ، ويلحق بالمدفون ما وجد على وجه الأرض وكان عليه أو على شيء منه علامة كفر . أما إن وجد عليه علامة إسلام ، أو وجد عليه علامة إسلام وكفر ، فهو لقطة تجزى عليه أحكامها .

ويجب على واجد الركاز إخراج خمسهِ إلى بيت المال ، فيصرفه الإمام أو نائبه في المصالح العامة ، وباقيه لواجده إن وجده في أرض مباحة . وإن وجده في ملكه فهو له . وإن وجده في ملك غيره ، فهو له إن لم يدعه المالك ... فان ادعاه مالك الأرض ، بلا بينة ولا وصف ، فالركاز للمالك الأرض مع يمينه . فان كان متعدياً بالدخول في الأرض فمالكها أربابه ، وإن كان قد دخلها وعمل فيها بأذنه ، فالواجد أحق من المالك .

الشافعية

قالوا المعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه ، وهو خاص هنا بالذهب والفضة ، فلا يجب شيء فيما يستخرج من المعادن كالحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك . ولا فرق في المعدن بين الجامد والمائع والمنطبع وغيره . ويجب فيه ربع العشر ، كزكاة الذهب والفضة ، بشروطها المتقدمة ... إلا حولان الحول فإنه ليس بشرط هنا . ولكن عاد شرط آخر ، وهو أن يكون المعدن في أرض مباحة أو مملوكة له . وإلا فلا زكاة فيه إلا إذا كان المعدن بأرض موقوفة على معين ، وكان وجود المعدن بها بعد الوقف ، فإنه يجب فيه الزكاة .

ولا يشترط في المستخرج من المعدن النصاب دفعة واحدة ، بل لو استخرج ما يبلغ النصاب على عدة مرات ، ضم ووجب زكاة الجميع - ولو زال ملكه مما استخرجه أولاً - بشرط أن يتحدد المعدن ، ويتصل العمل أو ينفصل لعذر كمرض ... وإلا فلا يزكى الأول إن لم يبلغ نصاباً ، وإنما يضم إلى الثاني فقط في إكمال النصاب ، فان كمل به وجبت زكاة الثاني فقط . ووقت وجوب الزكاة

والشعير والأرز والدرة والعدس والحمص والفول والدخن . فان لم يكن صالحا للاقتيات - كالحلبة والكراويا والكزبرة والكتان - فلا زكاة فيه . وكذا ما يقتات به عند الضرورة كالترمس ونحوه . الثاني : أن يكون مملوكا للمالك معين بالشخص . فلا زكاة في الموقوف على المساجد على الصحيح ، إذ ليس لها مالك معين . كما لا زكاة في النخيل المباح بالصحراء إذا لم يكن لها مالك معين .

الثالث : أن يكون نصابا كاملا فاكثرا ، ولا يزكى من الثمار إلا العنب والرطب . فلا زكاة في الخوخ والمشمش والجوز واللوز والتين . ومتى ظهر لون العنب أو الرطب أو لوان جلده وصلح للأكل ، أو اشتد الحب والزرع ، فقد بدأ صلاحه ... وحينئذ يحرم على المالك التصرف فيه قبل إخراج الزكاة ولو بالصدقة . وعلى هذا يحرم أكل الفول الأخضر والفريك وإعطاء أجر الحصادين قبل إخراج الزكاة على المعتمد .

ولا تجب الزكاة في الزروع والثمار إلا إذا بلغا حد النصاب ، وهو خمسة أوسق تحديدا ، وما زاد فبحسابه . فلا زكاة فيما دون ذلك (والوسق ستون صاعا ، والصاع أربعة أمداد ، والمد رطل وثلاث بالبغدادى) . ويبلغ النصاب ، بالكيل المصرى الآن ، أربعة أمداد وكيلتين ... هذا إذا كانت الحبوب خالية من الطين والتراب ، ومصفاة من القشر . فان كانت مما يدخر في قشره - كشعير الأرز - أو كان فيها غلت - كطين وتراب - فلا يعتبر إلا ما كان خالصا منها بحيث يبلغ النصاب .

ولابد أن يكون النصاب من جنس واحد . فلا يضم القمح إلى الشعير لاتمام النصاب ، وكذا غيره من الأصناف المختلفة ، ولا يضم ثمر أو زرع هذا العام إلى العام الذى قبله لاكمال النصاب . أما إذا تكرر الزرع في عام واحد - كالذرة الصيفية والذرة الشتوية - فيضم بعضه إلى بعض ، لأنه لم يتخلل بين الزرعين عام كامل ، أى اثنا عشر شهرا هلالية .

والعبرة في الحبوب الحصاد ، وفي الثمار بظهورها ... وكذا العنب فإنه يضم ما بكر منه إلى ما تأخر في عامه . أما التمر المتكرر في عام ، كأن اثمرت النخلة مرتين في عام واحد ، فيزكى عن المرة الأولى إن اكملت النصاب ، وإلا فلا يضم إلى المرة الثانية .

والذى يجب إخراجها يختلف باختلاف مدة عيش الزرع ونمائه لا بعدد السقيات . فان سقى الزرع أو التمر بماء السماء أو بماء النهر بدون آلات ، أو شرب

واستفاد منها ، وجبت الزكاة في قيمتها إن بلغت نصابا .

ولا بد من زرع الأرض بالفعل بالنسبة للزكاة ... بخلاف الخراج ، فإنه يتقرر متى كانت صالحة للزراعة ومتمكنا ربها من زرعها . فلو تمكن من زراعة أرض ولم يزرعها ، فلا تجب فيها الزكاة ، ويجب فيها الخراج لنموها تقديرا . نسب وجوب الزكاة هو الأرض النامية حقيقة بالخارج منها ، بخلاف الخراج فبسبب وجوبه النمو ولو تقديرا .

وحكم زكاة الزرع والثمار ، هو أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السيل (الماء الذى يسيل على الأرض من المصارف ونحوها) ، ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها . ويجب أن يخرج زكاة كل ما تخرجه الأرض من الحنطة والشعير والدخن والأرز وأصناف الحبوب والبقول والرياحين والورد وقصب السكر والبطيخ والقثاء والخيار والباذنجان والعصفر والتمر والعنب وغير ذلك ، سواء كانت له ثمرة تبقى أو لا ، وسواء كان قليلا أو كثيرا ... فلا يشترط فيها نصاب ، ولا حولان حول . وتجب في الكتان وبلدره ، وفي الجوز واللوز والكمون والكزبرة ، وفيما يجمع من ثمار الأشجار التى ليست بمملوكة كأشجار الجبال .

ولا تجب في البذور التى لا تصلح إلا للزراعة ، كبذر البطيخ والحناء وبذر الحلبة وبذر الباذنجان ، ولا تجب فيما هو تابع للأرض كالنخل والأشجار ، ولا تجب فيما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران ، ولا تجب في حطب القطن ونحوه ، ولا تجب في الموز . وما ينفق على الزرع من الكلف يحسب على الزارع ، فتجب الزكاة في كل الخارج بدون أن يخص منه النفقات . وإذا باع الزرع قبل إدراكه وجبت الزكاة على المشتري ، وبعد الإدراك على البائع .

ووقت وجوب زكاة الخضر عند ظهور الثمرة ، والأمن عليها من الفساد بأن بلغت حدا ينتفع بها ، ثم يخرج حقها وقت قطعها . أما وقت زكاة الحبوب فبعد كيلها وتنقيتها . وتسقط الزكاة بهلاك الخارج من غير صنع المالك ، وإذا هلك بعضه بغير صنعه سقط بقدر ما هلك ، وكذا ما يقتات اضطرارا .

الشافعية

قالوا زكاة الزروع والثمار تجب بشروط ثلاثة زيادة على ما تقدم :

الأول : أن يكون مما يقتات اختيارا ، كالبر

إن سقيت بالآلات . فإن سقى النصف بماء السماء والنصف الآخر بالآلات ، وجب إخراج ثلاثة أرباع العشر ، فإن تفاوتوا فالحكم لأكثرهما نفعا للزرع . فإن جهل المقدار ، فالواجب العشر احتياطا .

والوقت الذي تجب فيه الزكاة في الحبوب ، هو وقت اشتدادها حال الصلاح للأخذ والإدخار . ووقت وجوبها في الثمار عند طيب أكلها وظهورها *** فإذا أثلفها أو بامها بعد ذلك ضمن حق الفقراء . فإن تلفت من غير تعديه ، سقطت عنه الزكاة ما لم تكن قد وضعت في الجرين أو نحوه . فإن وضعت في ذلك ثم تلفت ، ضمن الزكاة للفقراء .

المالكية

قالوا تجب زكاة الحرث (الزرع والثمار) ، ويتعلق الوجوب بها من وقت الطيب ، وهو بلسوغ الزرع أو الثمر حد الأكل منه . قال مالك ، رضى الله عنه : إذا أزهى النخل ، وطاب الكرم ، واسود الزيتون أو قارب ، وأفرك الزرع واستغنى عن الماء *** وجبت فيه الزكاة .

وحيث إن الزكاة وجبت فيها من حين الطيب ، فكل ما أكل من الحب وهو فريك ، أو من البلع وهو بسر ، أو من العنب بعد ظهور الحلاوة فيه ، يحسب وتتحرى زكاته . وإذا أخرج زكاته منه إذ ذاك ، أجزأه . وكذلك يحسب ما يرميه الهواء إن أمكن جمعه والانتفاع به ، أو يهديه أو يعلف به الدواب ، أو يستأجر به الحصاد أو غيره . ولا يحسب ما يأكله الطير أو الجراد ، وما تلف بسبب حر أو برد وكل جائحة سماوية . وكذا لا يحسب ما تأكله الدابة في حال درسها .

ويشترط في وجوب الزكاة بلوغ الحرث نصابا . ونصاب الحرث خمسة أوسق ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » وقدر النبي ، صلى الله عليه وسلم ، الوسق بستين صاعا بصاع المدينة في عهده . والصاع خمسة أرطال وثلاث رطل بالرطل العراقي ، وبالكيل أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ، والمد ثلث قدح بالقدح المصري ، فيكون الصاع قدحا وثلاثا .

وقدر النصاب ، بالكيل المصري ، بأربعة أراذب وويبة (كيلتين) . ويقدر الجفاف للأوسق إن كانت غير جافة بالفعل ، ولا يحسب منها الحشف . وتعتبر خالصة من القشر الذي تخزن بدونه قشير الفول

بعروقه كالزروع البعلى ، فالواجب فيه العشر . فإن سقى بدولاب أو شادوف أو بماء مشترى ، فالواجب فيه نصف العشر لكثرة المؤنة . فلو سقى بمجموع الأمرين ، كان سقى نصف الأرض بماء السماء والنصف الآخر بدولاب ، وجب في هذه الحالة إخراج ثلاثة أرباع العشر وإن اختلف عدد السقيات *** لأن العبرة بمدة الزراعة لا بعدد السقيات .

الحنابلة

قالوا تجب زكاة الزروع والثمار بشرطين زيادة على ما تقدم :

الأول : أن تكون صالحة للإدخار .

الثاني : أن تبلغ نصابا وقت وجوب الزكاة .

والنصاب هنا خمسة أوسق بعد تصفية الحب من قشره أو تبينه ، وبعد جفاف الثمر والورق . والوسق الخمسة ثلثمائة صاع ، وهى ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلا مصريا وأربعة أسباع رطل . فلا فرق فيما تجب فيه الزكاة بين كونه حبا أو غيره ، مأكولا أو غير مأكول : كالقمح والفول ، وحب الرشاد وحب الفجل ، وحب الخردل ، والزعر ، والأشنان ، وورق الشجر المقصود كورق السدر والآس ، وكتمر وزبيب ولوز وفستق وبنقد .

أما العناب والزيتون فلا تجب الزكاة فيهما ، كما لا تجب في الجوز الهندى والتين والتوت وبقية الفواكه وقصب السكر واللغث والكرنب والبصل والفجل والورس والتيلة والحناء والبرتقال والقطن والكتان والزعفران والعصفر *** لأن هذه الأشياء لم يتحقق فيها الشرط الأول . وأما العلس والأرز اللذان يدخران في قشرهما ، فنصابهما في قشرهما عشرة أوسق ، لأن الاختبار دل على ذلك . ولا يجوز تقدير غيرهما في قشره ، ولا إخراج زكاته قبل تصفيته .

والعبرة في هذه المكييل بالمتوسط في الثقل ، وهو العدى والحنطة . فتجب في خفيف بلغ نصابا كيلا إن قارب هذا الوزن وإن لم يبلغه ، لأنه في الكيل كالنقييل . ولا تجب في ثقيل بلغ النصاب وزنا لا كيلا . وتضم أنواع الجنس لبعضها في تكميل النصاب إن كانت من زرع عام واحد ، أو من ثمر عام واحد إن كانت الثمرة من شجر يحمل في السنة مرتين .

والزكاة الواجب إخراجها في الزرع والثمار هي العشر إن سقيت بماء السماء ونحوه ، ونصف العشر

أن يوزع المضموم قبل استحقاق حصاد المضموم إليه ، وإلا لم يضم إليه ، وأن يبقى من حب الأول إلى وجوب زكاة الثاني ما يكملان به نصابا .
وأما الذى لا يضم بعضه إلى بعض فهو بقية الأنواع العشرين السابقة - كالأرز والذرة والعلس والتمر والزبيب - فكل واحد منها ينظر اليه وحده ، فان حصل منه نصاب وجبت زكاته ، وإلا فلا ... فلا يضم أرز للذرة ، ولا تمر لزبيب ، كما لا يضم فول الى قمح ، ولا عدس إلى شعير مثلا . وأما أصناف النوع الواحد كالتمر ، فيضم بعضها الى بعض . فإذا كان عنده صنفان من التمر ، جيد وردىء ، واجتمع منهما نصاب يزكى الجميع ، وأخرج من كل بقدره . فان اجتمع النصاب من جيد ومتوسط وردىء ، أخرج زكاة الجميع من المتوسط ... فان أخرجها من الجيد كان أفضل ، ولا يجزىء الاخراج من الردىء ، لا عنه ولا عن غيره .

وإذا بدا صلاح البلح باحمراره أو اصفراره ، أو بدا صلاح العنب بحلاوته ، واحتاج المالك للأكل منه أو يبعه أو إهدائه ، فعليه أن يقدر أولا - بواسطة عدل عارف - ما على الأشجار والنخيل من العنب والبلح إذا جف كل منهما ، بأن صار البلح تمرا والعنب زيبا ، ويكون التقدير لشجرة شجرة ، وبعد ذلك يتصرف فيه كيف يشاء .

فإذا بلغ مقدار الزيت أو التمر نصابا ، زكى إن كان كل منهما مما شأنه الجفاف واليبس ، وإلا أخرج الزكاة من الثمن إن باعه ، ومن القيمة إن لم يبعه ... فيخرج عشر الثمن أو القيمة ونصف عشرهما - كما سبق - متى بلغ الحب بالتقدير نصابا ولو لم يبلغه الثمن ولا القيمة . وكذا الحكم فى كل زرع وثمر شأنه عدم الجفاف ، ولو لم يكن محتاجا الى بيعه أو أكله ، فيخرج عنه من ثمنه إن باعه ، ومن قيمته إن لم يبعه . وذلك كالقول المسقاوى ورطب مصر وعنبها . والزيتون الذى لا زيت له تخرج سن ثمنه أو قيمته إن بلغ الحب نصابا .

مَصْرَفُ الزَّكَاةِ

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة فى قوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب

الأعلى . أما القشر الذى تخزن فيه - كقشر حب الفول - فلا يعتبر الخلوص منه .

وإنما تجب الزكاة فى الحبوب والثمار إذا حصلت من الانبات أو غرس الشخص - سواء أكانت الأرض حراجية أم لا - أما ما نبت بنفسه فى الجبال أو فى الأرض المباحة فلا زكاة فيه ، ومن سبق الى شئ منها ملكه .

وتجب الزكاة فى عشرين نوعا ، وهى : القمح ، والشعير ، والسلت (نوع من الشعير لا قشر له) ، والعلس (وهو نوع من القمح تكون الحبتان منه فى قشرة واحدة ، وهو طعام أهل صنعاء باليمن) ، والأرز ، والدخن ، والذرة ، والقطن السبعة (وهى الفول واللوبياء والحمص والعدس والتمرس والبسلة والجلبان) ، وذوات الزيوت الأربعة (وهى الزيتون والسمنس والقرطم وحب الفجل الأحمر) ، ونوعان من الثمار وهما : التمر ، والزبيب . ولا زكاة فى غيرها إلا أن تكون عروض تجارة ، فتزكى قيمتها على ما تقدم .

والواجب إخراجها هو نصف العشر من الحب أو التمر ، أو زيت ما له زيت متى بلغ الحب نصابا ، وإن لم يبلغه الزيت . وإنما يجب نصف العشر إن سقى بالآلات ، فان سقى بالمطر أو السيح فالعشر . ولو اشترى المطر ممن نزل بأرضه ، أو أنفق عليه حتى أوصله لأرضه من غير آلة رافعة ، ففيه العشر أيضا . وإن سقى بالآلة وبغيرها ، نظر الزمن : فان تساوت مدة السقيين أو تقاربت ، أخرج عن النصف العشر وعن النصف الآخر نصف العشر ، فيخرج عن الجميع ثلاثة أرباع العشر . فان كانت مدة أحدهما الثلث أو قريبا منه ، فقبل يعتبر الأكثر فيزكى الكل عن حكمه ، وقبل ينظر لكل واحد على حدة : فإذا كان السقى فى ثلثي المدة بدون آلة وفى ثلثها بالآلة ، أخرج عن ثلثي الخارج العشر وعن ثلثه نصف العشر . وعلى القول الأول يخرج عن الكل العشر . ويضم بعض الأنواع إلى بعض على الوجه الآتى :

القطن السبعة المتقدمة جنس واحد فى الزكاة ، تضم أنواعه بعضها الى بعض ، فإذا حصل من مجموعها نصاب فأكثر ، وجبت زكاة الجميع ، ويخرج من كل نوع القدر الذى يخصه . والقمح والشعير والسلت - فى باب الزكاة - جنس واحد كذلك ، فان اجتمع منها نصاب ، وجبت زكاة الجميع ، وأخرج من كل نوع ما يخصه . وشرط الضم من كل ما ذكر

والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل . وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف ، وما يتعلق بذلك من الأحكام ، تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

الخنفة

قالوا الفقير هو الذي يملك أقل من النصاب ، أو يملك نصابا غير تام يستغرق حاجته ، أو يملك انصبه كبيرة غير تامة تستغرق الحاجة ، فإن ملكها لا يخرجها عن كونه فقيرا يجوز صرف الزكاة له ... وصرفها للفقير العالم أفضل . والمسكين هو الذي لا يملك شيئا أصلا ، فيحتاج إلى المسألة لقوته أو لتحصيل ما يورث به بدنه ، ويحل له أن يسأل لذلك ... بخلاف الفقير ، فإنه لا تحل له المسألة ما دام يملك قوت يومه بعد سترته بدنه . والعامل هو الذي نصبه الإمام لأخذ الصدقات والعشور . والرقاب هم الأرقاء المكاتبون .

والغارم هو الذي عليه دين ولا يملك نصابا كاملا بعد دينه ، والدفع إليه لسداد دينه أفضل من الدفع للفقير . « وفي سبيل الله » هم الفقراء المنقطعون للغزو في سبيل الله على الأصح . « وابن السبيل » هو الغريب المنقطع عن ماله ، فيجوز صرف الزكاة له بقدر الحاجة فقط ، والأفضل له أن يستدين . وأما « المؤلفة قلوبهم » فإنهم منعوا من الزكاة في خلافة الصديق .

ويشترط لصحة أداء الزكاة النية المقارنة لاخراجها أو لعزل ما وجب إخراجها .

هذا وللمالك أن يصرف الزكاة لجميع الأصناف المذكورة في الآية الكريمة أو لبعضهم ، ولو واحدا من أى صنف كان . والأفضل أن يقتصر على واحد إذا كان المدفوع أقل من نصاب . فإن دفع لواحد نصابا كاملا فأكثر ، أجزاء مع الكراهة ... إلا إذا كان مستحق الزكاة مدينا ، فإنه يجوز للمالك أن يسدد له دينه بالزكاة ولو كانت أكثر من نصاب . وكذا لو كان ذا عيال ، فإنه يجوز أن يصرف له من الزكاة أكثر من نصاب ، ولكن بحيث لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم أقل من نصاب .

ويشترط في سداد الدين بالزكاة أن يأمر مستحقها بذلك ... فلو سدد المالك دين من يستحق الزكاة بدون أمره ، لم تجزئه الزكاة وسقط الدين .

ولا يجوز للمالك أن يصرف الزكاة لأصله كآبيه وجده وإن علا ، ولا لفرعه كابنه وابن ابنه وإن سفل . وكذا لا يجوز له أن يصرفها لزوجته ولو كانت ميانة في العدة ، كما لا يجوز لها أن تصرفها لزوجها عند أبي حنيفة . أما بقية الأقارب فإن صرف الزكاة لهم أفضل ... والأفضل أن يكون على هذا الترتيب : الأخوة والأخوات ، ثم أولادهم ، ثم الأخوال والحالات ثم أولادهم ، ثم باقى ذوى الأرحام . ويجوز أن يصرف الزكاة لمن تجب عليه نفقته من الأقارب بشرط ألا يحسبها من النفقة .

ولا يجوز أن يصرف الزكاة في بناء مسجد أو مدرسة ، أو في حج أو جهاد ، أو في إصلاح طرق أو سقاية أو قنطرة ، أو نحو ذلك من تكفين مبيت ، وكل ما ليس فيه تمليك لمستحق الزكاة . وقد تقدم أن التمليك ركن للزكاة .

ويجوز صرف الزكاة لمن يملك أقل من النصاب وإن كان صحيحا ذا كسب . أما من يملك نصابا من أى مال كان ، فاضلا عن حاجته الأصلية - وهى مسكنه وأثاثه وثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه - فلا يجوز صرف الزكاة له .

ويجوز دفع الزكاة إلى ولد الغنى الكبير إذا كان فقيرا . أما ولده الصغير فإنه لا يجوز دفع الزكاة له . وكذا يجوز دفعها إلى امرأة الغنى الفقيرة ، وإلى الأب المعسر وإن كان ابنه موسرا .

ويكره نقل الزكاة من بلد إلى بلد ، إلا أن ينقلها إلى قرابته أو إلى قوم هم أحوج إليها من أهل بلده ، ولو نقل إلى غيرهم أجزاء مع الكراهة . وإنما يكره النقل إذا أخرجها في حينها . أما إذا عجلها قبل حينها فلا بأس بالنقل . والمعتبر في الزكاة مكان المال ، حتى لو كان المالك في بلد وماله في بلد آخر ، تفرق الزكاة في مكان المال .

وإذا نوى الزكاة بما يعطيه لصبيان أقاربه ، أو لمن يأتيه ببشارة ونحوها ، أجزاء . وكذا ما يدفعه للفقراء من الرجال والنساء في المواسم والأعياد . ويجوز التصديق على الذمى بغير مال الزكاة ، ولا تحل لبنى هاشم ... بخلاف صدقات التطوع والوقف .

المالكة

قالوا الفقير هو من يملك من المال أقل من كفاية العام ، فيعطى منها ولو ملك نصابا ، وتجب عليه زكاة هذا النصاب . وليس من الفقير من وجبت

تدانيه لغير فساد كشر ب خمر ، وإلا فلا يعطى منها إلا أن يتوب . ويشترط أن يكون الدين لآدمى ، فإن كان لله - كدين الكفارات - فلا يعطى من الزكاة لسداده .

والمجاهد يعطى من الزكاة ، إن كان حرا مسلما غير هاشمى ، ولو غنيا . ويلحق به الجاسوس ولو كافرا ، فإن كان الجاسوس مسلما فشرطه أن يكون حرا غير هاشمى ، وإن كان كافرا فشرطه الحرية فقط .

وبصح أن يشتري من الزكاة سلاح وخيل للجهاد ، ولتكن نفقة الخيل من بيت المال .

وابن السبيل هو الغريب المحتاج لما يوصله لوطنه ، فيعطى من الزكاة إن كان حرا مسلما غير هاشمى ، ولا عاصيا بسفره كقاطع الطريق . ومتى استوفى الشرط أخذ - ولو غنيا ببلده - إن لم يجد من يسلفه ما يوصله إليها ، والا فلا يعطى كمن فقد أحد الشروط .

ويجب في الزكاة أن ينوى مخرجها أن هذا القدر المعطى زكاة ، وتكون النية عند تفريقها إن لم ينو عند العزل . فإن نوى عند عزل مقدار الزكاة أنه زكاة ، كفاه ذلك ... فإن تركت النية أصلا ، فلا يعتد بما أخرجه من الزكاة . ولا يلزم إلا الأخذ بأن ما أخذه هو من الزكاة ، بل يكره لما فيه من كسر قلب الفقير . ويتعين تفرقة الزكاة بموضع الوجوب أو قربه ، ولا يجوز نقله إلى مسافة قصر فأكثر ، إلا أن يكون أهل ذلك الموضع أشد حاجة من أهل محل الوجوب ، فيجب نقل الأكثر لهم وتفرقة الأقل على أهله ... وأجرة نقلها من بيت مال المسلمين ، فإن لم يوجد بيت مال ، بيعت واشترى مثلها بالمحل الذى يراد النقل إليه ، أو فرق ثمنها بذلك المحل على حسب المصلحة .

وموضع الوجوب هو مكان الزروع والثمار ولو لم تكن في بلد المالك ومحل المالك ... هذا في العين . وأما الماشية فموضع وجوبها محل وجودها إن كان هناك ساع ، وإلا فمحل المالك . ولا يجب تعميم الأصناف الثمانية في الإعطاء ، بل يجوز دفعها ولو لواحد من صنف واحد ... إلا العامل فلا يجوز دفعها كلها إليه إذا كانت زائدة على أجره عمله .

الحنابلة

قالوا الفقير هو من لم يجد شيئا أو لم يجد نصف كفايته . والمساكين هو من يجد نصفها أو

نفقته على غيره ، متى كان ذلك الغير غنيا قادرا على دفع النفقة . فلا يجوز أن يعطى الزكاة لوالده الفقير ، ولو لم ينفق عليه بالفعل ، لأنه قادر على أخذ نفقته منه برفع الأمر للحاكم . وأما إذا كان شخص ينفق على فقير تطوعا بدون أن تجب عليه نفقته ، فإنه يجوز أن يصرف الزكاة له . ومتى كانت له حرفة يتحصل منها على ما يكفيه ، أو له مرتب كذلك ، فلا يجوز إعطاؤه من الزكاة . فإن كان المرتب لا يكفيه ، أعطى من الزكاة بقدر كفايته . والمساكين من لا يملك شيئا أصلا ، فهو أحوج من الفقير .

ويشترط في الفقير والمساكين ثلاثة شروط : الحرية ، والاسلام ، والألا يكون كل منهما من نسل هاشم بن عبد مناف ، إذا أعطوا ما يكفيهم من بيت المال ، والا صح إعطاؤهم حتى لا يضر بهم الفقر . وأما بنو المطلب ، أخى هاشم ، فليسوا من آل النبى صلى الله عليه وسلم ، فتحل لهم الزكاة . وأما صدقة التطوع فتحل لبنى هاشم وغيرهم .

والمؤلفة قلوبهم هم كفار يعطون منها ترغيبا في الاسلام ولو كانوا من بنى هاشم ، وقيل هم مسلمون حديثو عهد بالاسلام فيعطون منها ليمكن الايمان في قلوبهم . وعلى القول الثانى فتحكمهم باقى لم ينسخ ، فيعطون من الزكاة الآن . وأما على التفسير الأول ففي بقاء حكمهم وعدمه خلاف . والتحقيق أنه إذا دعت حاجة الاسلام إلى استئلاف الكفار أعطوا من الزكاة ، وإلا فلا .

والعامل على الزكاة : كالمسمى ، والكاتب ، والمفرق ، والذى يجمع أرباب المواشى لتحصيل الزكاة منهم . ويعطى العامل منها - ولو غنيا - لأنه يستحقها بوصف العمل لا لفقر ، فإن كان فقيرا استحق بالوصفين . ويشترط في أخذه منها أن يكون حرا مسلما غير هاشمى . ويشترط في صحة توليته عليها أن يكون غادلا عارفا بأحكامها ، فلا يولى كافرا ولا فاسقا ولا جاهلا بأحكامها . وإذا ولى السلطان عاملا عبدا أو هاشميا ، نفذت توليته ، ويعطى الأجرة من بيت المال لا من الزكاة .

وفى الرقاب : الرقبة رقيق مسلم يشتري من الزكاة ، ويعتق ويكون ولاؤه للمسلمين ، فإذا مات ولا وارث له وله مال فهو في بيت مال المسلمين . والغارم هو المدين الذى لا يملك ما يوفى به دينه ، فيوفى دينه من الزكاة ولو بعد موته . وشرطه الحرية والاسلام وكونه غير هاشمى ، وأن يكون

والكفاية تعتبر بالنسبة لعمره الغالب ، وهو اثنتان وستون سنة ، إلا إذا كان له مال يتجر فيه فيعتبر ربحه في كل يوم على حدة . فان كان ربحه في كل يوم أقل من نصف الكفاية في ذلك اليوم فهو فقير ، وكذا إذا جاوز العمر الغالب . فالعبرة بكل يوم على حدة ، فان كان عنده من المال أو الكسب ما لا يكفيه في نصف اليوم فهو فقير .

والمسكين من قدر على مال أو كسب حلال يساوي نصف ما يكفيه في العمر الغالب المتقدم أو أكثر من النصف . فلا يمنع من الفقر والمسكنة وجود مسكن لائق به ، أو وجود ثياب كذلك ولو كانت للتجمل . وكذا لا يمنع من وصف المرأة بالفقر والمسكنة وجود حلى لها تحتاج للترزين به عادة . وكذا وجود كتب العلم التي يحتاج لها للمذاكرة أو المراجعة ... كما أنه إذا كان له كسب من حرام أو مال غائب عنه بمرحلتين أو أكثر ، أو دين له مؤجل ، فان ذلك كله لا يمنعه من الأخذ من الزكاة بوصف الفقر أو المسكنة .

والعامل على الزكاة هو من له دخل في جميع الزكاة ، كالساعي والحافظ والكاتب . وإنما يأخذ العامل منها إذا فرقها الإمام ولم يكن له أجره مقدرة من قبله ، فيعطى بقدر أجر مثله .

والمؤلفة قلوبهم هم أربعة أنواع :

الأول : ضعيف الإيمان الذي أسلم حديثاً ، فيعطى منها ليقوى إسلامه .

الثاني : من أسلم وله شرف في قومه ، ويتوقع باعطائه من الزكاة إسلام غيره من الكفار .

الثالث : مسلم قوى الإيمان يتوقع باعطائه أن يكفينا شر من تحت ولايته من الكفار ، أو شر ما لا يبقى الزكاة .

الرابع : من يكفينا شر مائع الزكاة .

والرقاب هو المكاتب ، يعطى من الزكاة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ليخلص من الرق . وإنما يعطى بشروط : أن تكون كتابته صحيحة ، وأن يكون مسلماً ، ولا يكون عنده وفاء بما عليه من دين الكتابة ، ولا يكون مكاتباً لنفس المولى .

والغارم هو المدين وأقسامه ثلاثة :

الأول : مدين للأصلاح بين المتخاصمين ، فيعطى منها ولو غنياً .

الثاني : من استدان في مصلحة نفسه ليصرف في مباح ، أو غير مباح ، بشرط أن يتوب .

أكثر ... فيعطى كل واحد منهما من الزكاة تمام كفايته مع عائلته سنة . والعامل عليها هو كل من يحتاج إليه في تحصيل الزكاة ، فيعطى منها بقدر أجرته ولو غنياً . والمؤلف هو السيد المطاع في عسيرته ممن يرجى إسلامه ، أو يخشى شره ، أو يرجى قوة إيمانه أو إسلام نظيره من الكفار ، أو يحتاج إليه في جبايتها ممن لا يعطيها ... فيعطى منها ما يحصل به التأليف . والرقاب هو المكاتب ، ولو قبل حلول شيء من دين الكتابة ، ويعطى ما يقضى به دين الكتابة .

والغارم قسمان : أحدهما من استدان للأصلاح بين الناس . ثانيهما من استدان لأصلاح نفسه في أمر مباح أو محرم وتاب ، ويعطى ما يفي به دينه . وفي سبيل الله هو الفاضل إن لم يكن هناك ديوان ينفق منه عليه ، ويعطى ما يحتاج إليه من سلاح أو فرس أو طعام أو شراب وما يفي بمودته . وابن السبيل هو الغريب الذي فرغت منه النفقة في غير بلده في سفر مباح ، أو محرم وتاب . ويعطى ما يبلغه لبلده - ولو وجد مقرضاً - سواء كان في بلده غنياً أو فقيراً .

ويكفي الدفع لواحد من هذه الأصناف الثمانية . ويجوز أن يدفع الجماعة زكاتهم لواحد ، كما يجوز الواحد أن يدفع زكاته لجماعة . ولا يجوز إخراج الزكاة بقيمة الواجب ، وإنما الواجب إخراج عين ما وجب . ولا يجوز دفع الزكاة لكافر ولا لرفيق ، ولا لغنى بمال أو كسب ، ولا لمن تلزمه نفقته ما لم يكن عاملاً أو غازياً أو مؤلفاً أو مكاتباً أو ابن سبيل أو غارماً لأصلاح ذات بين . ولا يجوز أيضاً أن تدفع الزوجة زكاتها لزوجها وكذا العكس ، ولا يجوز دفعها لهاشمى ... فان دفعها لغير مستحقها جهلاً ثم علم عدم استحقاقه ، لم تجزئه ويستردها ممن أخذها . وإن دفعها لمن يظنه فقيراً أجزاء ، كما يجزئه تفرقتها للأقارب إن لم تلزمه نفقتهم . والأفضل تفرقتها جميعها لفقره بلده ، ويجوز نقلها لأقل من مسافة القصر من البلد الذي فيه المال ، ويحرم نقلها إلى مسافة القصر ، وتجزئه

الشافعية

قالوا الفقير هو من لا مال له أصلاً ولا كسب من حلال ، أو له مال أو كسب من حلال لا يكفيه - بأن كان أقل من نصف الكفاية - ولم يكن له منفق يعطيه ما يكفيه ، كالزوج بالنسبة للزوجة ...

نقلها . وبلد الزكاة هو المحل الذي تم الحول والمال موجود فيه ... وهذا فيما يشترط فيه الحول كالذهب . وأما غيره ، كالزرع ، فبلد زكاته المحل الذي تعلقت الزكاة به وهو موجود فيه .

صَدَقَةُ الْفِطْرِ

صدقة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر ، أمرنا بها النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في السنة التي فرض فيها رمضان ، قبل الزكاة . وقد كان صلى الله عليه وسلم ، يخطب قبل يوم الفطر ، ويأمر بإخراجها . فقد أخرج عبد الرزاق ، بسند صحيح عن عبد بن ثعلبة ، قال : خطب رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قبل يوم الفطر بيوم أو يومين فقال : « أدوا صاعا من بر أو قمح ، أو صاعا من تمر أو شعير ، عن كل حر أو عبد صغير أو كبير » . وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا حكم صدقة الفطر الوجوب بالشرائط الآتية ، فليست فرسا . ويشترط لوجوبها أمور ثلاثة : الاسلام ، والحرية ، وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية .

ولا يشترط نماء النصاب ، ولا بقاؤه ... فلو ملك نصابا بعد وجوبها ، ثم هلك قبل أدائها ، لا تسقط عنه . بخلاف الزكاة فإنه لا يشترط فيها ذلك كما تقدم . وكذا لا يشترط فيها العقل ولا البلوغ ، فتجب في مال الصبي والمجنون ، حتى إذا لم يخرجها وليهما كان آثما ، ويجب عليهما دفعها للفقراء بعد البلوغ والافاقة .

ووقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ، ويصح أدائها مقدما ومؤخرا ، لأن وقت أدائها العمر . فلو أخرجها في أي وقت شاء كان مؤديا لا قاضيا ، كما في سائر الواجبات الموسعة ... إلا أنها تستحب قبل الخروج إلى المصلى ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم » .

الثالث : من عليه دين بسبب ضمان لغيره ، وكان معسرا هو والمضمون ، إذا كان الضمان باذنه . فان تبرع هو بالضمان - دون إذن المضمون - يعطى متى أعسر هو ولو أيسر المضمون ... ويعطى الغارم في القسمين الآخرين ما عجز عنه من الدين ، بخلاف القسم الأول فيعطى منها ولو غنيا .

وفي سبيل الله هو المجاهد المتطوع للفرز وليس له نصيب من المخصصات للفرزة في الديوان . ويعطى منها ما يحتاج إليه ذهابا وإيابا وإقامة ، ولو غنيا ، كما تعطى له نفقة من يمونه وكسوته وقيمة سلاح وفرس ، ويهيا له ما يحمل متاعه وزاده إن لم يعتد حملها .

وابن السبيل هو المسافر من بلد الزكاة أو المان بها ، فيعطى منها ما يوصله لقصد أو لماله ، إن كان له مال ، بشرط أن يكون محتاجا حين السفر أو المرور ، وألا يكون عاصيا بسفره ، وأن يكون سفره لفرض صحيح شرعا .

ويشترط في أخذ الزكاة من هذه الأصناف الثمانية ، زيادة على الشروط الخاصة لكل صنف ، شروط خمسة :

الأول : الاسلام .

الثاني : كمال الحرية .

الثالث : ألا يكون من بنى هاشم ولا بنى المطلب ، ولا عتيقا لواحد منهم ، ولو منع حقه من بيت المال . ويستثنى من ذلك الحمال والكيال والحافظ للزكاة ، فيأخذون منها - ولو كفارا أو عبيدا أو من آل البيت - لأن ذلك أجرة على العمل .

الرابع : ألا تكون نفقته واجبة على الزكي .

الخامس : أن يكون القابض للزكاة رشيدا ، وهو البالغ العاقل حسن التصرف .

ويجب في الزكاة تعميم الأصناف الثمانية إن وجدوا ، سواء فرقها الإمام أو المالك ... إلا أن المالك لا يجب عليه التعميم . إلا إذا كانت الأصناف محصورة بالبلد ، ووفى بهم المال ، وإلا وجب إعطاء ثلاثة أشخاص من كل صنف . وإن فقد بعض الأصناف أعطيت للموجود . واختار جماعة جواز دفع الزكاة - ولو كانت زكاة مال - لواحد .

وتشترط نية الزكاة عند دفعها للإمام أو المستحقين أو عند عزلها . ولا يجوز للمالك نقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر ، ولو كان قريبا ، متى وجد مستحق لها في بلدها . أما الإمام فيجوز له

أو علس أو نحو ذلك . ويجوز أن يعطى الجماعة فطرتهم لواحد ، كما لا يجوز للشخص شراء زكاته ولو من غير من أخذها منه . ومصرفها مصرف الزكاة المفروضة .

الشافعية

قالوا زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم (ويجب على الكافر إخراج زكاة خادمه وقريبه المسلمين) قادر على قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته ، بعد ما يحتاج إليه من كل ما جرت به العادة ، من مطعم هيئء العيد خاصة قبل وقت الوجوب من نحو سمك وغيره ، ومن الثياب اللائقة به وبمن يموّنه ، ومن مسكن وخادم يحتاج إليهما يلقان به ، ومن آنية وكتب يحتاجهما ولو تعددت من نوع واحد ، ومن دابة أو غيرها مما يحتاجه لركوبه وركوب من يموّنه مما يليق بهما . وتجب ولو كان الزكى مدينا . ويجب أن يخرجها عنه وعن تلزمه نفقته وقت وجوبها ، وهم أربعة أصناف :

الأول : الزوجة غير الناشز ، ولو موسرة أو مطلقة رجعيًا أو بائنا حاملا ، ومثلها العبد والخادم إن كانت نفقتهم غير مقدرة ، وإلا فلا تجب .

الثاني : أصله وإن علا .

الثالث : فرعه وإن سفل ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا .

والأصل والفرع لا تجب الزكاة عنهما إلا إذا كانوا فقراء أو مساكين ، ولو بسبب الاشتغال بطلب العلم . ويشترط في الفرع الكبير الذى لم يكن مشتغلا بطلب العلم أن يكون غير قادر على الكسب .

الرابع : المملوك وإن كان آبقا أو مأسورا .

ووقت وجوبها آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال . ويسن إخراجها أول يوم من أيام عيد الفطر بعد صلاة الفجر وقبل صلاة العيد . ويكره إخراجها بعد صلاة العيد إلى الغروب إلا لعذر كانتظار فقير قريب ونحوه . ويحرم إخراجها بعد غروب اليوم الأول إلا لعذر كغياب المستحقين لها ، وليس من العذر انتظار نحو قريب . ويجوز إخراجها من أول شهر رمضان فى أى يوم شاء . ويجب إخراجها فى البلد التى قربت عليه فيها شمس آخر أيام رمضان ما لم يكن قد أخرجها فى رمضان قبل ذلك فى بلده . والقدر الواجب من كل فرد صاع (وهو قدحان بالكيل المصرى) من غالب قوت المخرج عنه . وأفضل الأقوات البر ، فالسلت (الشعير النبوى) ، فالشعير

ويجب أن يخرجها من نفسه وولده الصغير الفقير وخادمه وولده الكبير إذا كان مجنونا ، أما أن كان عاقلا فلا يجب على أبيه ، وإن كان الولد فقيرا ، إلا أن يتبرع . ولا يجب على الرجل أن يخرج زكاة زوجته ، فإن تبرع بها أجزاء ولو بغير أذن .

وتخرج من أربعة أشياء : الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ... فيجب من الحنطة نصف صاع على الفرد الواحد . والصاع أربعة أمداد ، والمد رطلان ، والرطل مائة وثلاثون درهما . ويقدر الصاع بالكيل المصرى بقدرين وثلاث . فالواجب من القمح قدح وسدس مصرى من كل فرد . والكيل المصرية تكفى سبعة أفراد إذا زيد عليها سدس قدح .

ويجب من التمر والشعير والزبيب صاع كامل . فالكيل المصرية منها تجزىء عن ثلاثة ، ويبقى منها قدح مصرى . ويجوز له أن يخرج قيمة الزكاة الواجبة من النقود ، بل هذا أفضل لأنه أكثر نفعا للفقراء . ويجوز دفع زكاة جماعة إلى مسكين واحد ، كما يجوز دفع زكاة الفرد إلى مساكين . ومصرف زكاة الفطر هو مصرف الزكاة العامة الذى ورد فى آية « إنما الصدقات للفقراء » الآية .

الحنابلة

قالوا زكاة الفطر واجبة ، بغروب شمس ليلة عيد الفطر ، على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته ، بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بدلته وكتب علم . وتلزمه عن نفسه وعن تلزمه مؤنثته من المسلمين . فإن لم يجد ما يخرجها لجمعهم ، بدأ بنفسه فزوجته فرفيقه فامه فأبيه فولده ، فالأقرب فالأقرب باعتبار ترتيب الميراث . وسن إخراجها عن الجنين .

والأفضل إخراجها فى يوم العيد قبل الصلاة ، ويكره إخراجها بعدها . ويحرم تأخيرها عن يوم العيد إذا كان قادرا على الإخراج فيه ، ويجب قضاؤها . وتجزىء قبل العيد بيومين ، ولا تجزىء قبلهما . ومن وجب عليه فطرة إخراجها فى المكان الذى أفطر فيه آخر يوم من رمضان ، وكذا يخرج من وجبت عليه فطرته فى هذا المكان .

والذى يجب على كل شخص صاع من بر أو شعير أو تمر أو زبيب أو أقط ، وهو طعام يعمل من اللبن المخيض ، ويجزىء الدقيق إن كان يساوى الحب فى الوزن ... فإن لم يوجد أحد هذه الأشياء ، أخرج ما يقوم مقامه من كل ما يصلح قوتا من ذرة أو أرز

وإذا أخرجها من اللحم اعتبر الشبع ... مثلا : إذا كان الصاع من القمح يشبع اثنين لو خبز ، فيجب أن يخرج من اللحم ما يشبع اثنين .

ولا تصرف إلا لفقير أو مسكين بشرط الحرية والاسلام ، والا يكون من بنى هاشم ، ولا تعطى لبقية الأصناف الثمانية المتقدمة . ويجوز إعطاء كل فقير أو مسكين صاعا أو أقل أو أكثر ، والأولى أن يعطى كل واحد صاعا .
وهنا أمور تتعلق بذلك وهى :

أولا : إذا كان الطعام الذى يريد الإخراج منه فيه غلت ، وجب تنقيته إذا كان الغلت ثلثا فأكثر ، وإلا نذبت الغريلة .

ثانيا : يندب إخراجها بعد فجر أيام العيد وقبل الذهاب لصلاة العيد ، ويجوز إخراجها قبل يوم العيد بيوم أو يومين ، ولا يجوز أكثر من يومين على المعتمد .

ثالثا : إذا وجبت زكاة عن عدة أشخاص ، وكان من وجبت عليه زكاتهم غير قادر على إخراجها عنهم جميعا ويمكنه أن يخرجها عن بعضهم ، بدأ بنفسه ثم يزوجه ثم والديه ثم ولده .

رابعا : يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد ، ولا نسقط بمضى ذلك اليوم بل تبقى فى ذمته ، فيطالب بإخراجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته إن كان ميسورا ليلة العيد .

خامسا : من كان عاجزا عنها وقت وجوبها ، ثم قدر عليها فى يوم العيد ، لا يجب عليه إخراجها ولكنه يندب فقط .

سادسا : من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر ندب له إخراجها عن نفسه ، ولا يجب إذا كان عادة أهله الإخراج عنه أو أوصاهم به ، فإن لم تجر عادة أهله بذلك أو لم يوصهم وجب عليه إخراجها عن نفسه .

سابعا : من اقتات صنفا أقل مما يقتاته أهل البلد ، كالشعير بالنسبة للقمح ، جاز له الإخراج منه عن نفسه وعن تلزمه نفقته إذا اقتاتته لفقره ، فإن اقتاتته لشح أو غيره فلا يجزئه الإخراج منه .

ثامنا : يجوز إخراج زكاة الفطر من الدقيق أو السويق بالكيل (وهو فصح وثلاث لما تقدم) . وعن الخبز بالوزن ، وقدر برطلين بالبرطل المصرى .

قالذرة فالأرز فالحمص فالعدس فالفول فالتمر فالزبيب فالأقط فاللبن فالجبن . ويجزىء الأعلى من هذه الأقوات ، وإن لم يكن غالبا ، عن الأدنى وإن كان هو الغالب بدون عكس . ولا يجزىء نصف من هذا ونصف من ذلك ، وإن كان غالب القوت مخلوطا ، ولا تجزىء القيمة . ومن لزمه زكاة جماعة ، ولم يجد ما يفي بها ، بدأ بنفسه فزوجته فخدامها فولده الصغير فأبيه فأمه فابنه الكبير فرفيقه . فإن استوى جماعة فى درجة واحدة ، كالأولاد الصغار ، اختار منهم من شاء وزكى عنه .

المالكية

قالوا زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر عليها فى وقت وجوبها ، سواء كانت موجودة عنده أو يمكنه اقتراضها . فالقادر على التسليف يعد قادرا إذا كان يرجو الوفاء . ويشترط أن تكون زائدة من قوته وقوت جميع من تلزمه نفقته فى يوم العيد ، فإذا احتاج إليها فى النفقة فلا تجب عليه .

ويجب أن يخرجها الشخص عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته من الأقارب ، وهم الوالدان الفقيران ، والأولاد الذكور الذين لا مال لهم إلى أن يصحبوا قادرين على الكسب ، والإناث الفقراء أيضا إلى أن يدخل الزوج بهن ، أو يدعى للدخول بشرط أن يكن مطيقات للوطء ، والمماليك ذكورا وإناثا والزوجة والزوجات . وقدرها صاع عن كل شخص (وهو قده وثلاث بالكيل المصرى) فتجزىء الكيلة عن ستة أشخاص . ويجب إخراج الصاع للقادر عليه ، فإن قدر على بعضه أخرجه فقط .

ويجب إخراجها من غالب قوت البلد من الأصناف التسعة الآتية وهى : القمح ، والشعير ، والسلت والذرة ، والدخن ، والأرز ، والتمر ، والزبيب ، والأقط (لبن يابس أخرج زبده) . فإن اقتات أهل البلد صنفين منها ، ولم يغلب أحدهما ، خير المزكى فى الإخراج من أيهما . ولا يصح إخراجها من غير الغالب إلا إذا كان أفضل كان اقتاتوا شعيرا فأخرج برا فيجزىء .

وما عدا هذه الأصناف التسعة - كالفول والعدس - لا يجزىء الإخراج منه إلا إذا اقتاتته الناس وتركوا الأصناف التسعة ، فيتعين الإخراج من المقتات ... فإن كان فيه غالب وغير غالب ، أخرج من الغالب ، وإن استوى صنفان فى الاقتبات - كالفول والعدس - خير فى الإخراج من أيهما .

كِتَابُ الْحَجِّ

تعريف الحج

الحج لغة القصد الى معظم ، وشرعا أعمال مخصصة تؤدي في زمان مخصوص ومكان مخصوص على وجه مخصوص .

حكمه ودليله

الحج فرض في العمر مرة على كل فرد من ذكر أو أنثى بالشرائط الآتية ، وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » . وأما السنة فقول الله صلى الله عليه وسلم : « بنى الاسلام على خمس ... » الحديث ، وقد تقدم . واتفقت الأمة على فرضيته فيكفر منكرها . ويدل على أنه مفروض في العمر مرة واحدة قوله صلى الله عليه وسلم : « يأبى الله الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا » فقال رجل : أكل عام يارسول الله ؟ فسكت صلى الله عليه وسلم حتى قالها ثلاثا ... فقال عليه الصلاة والسلام : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم » .

والحج فرض على الفور . فكل من توفرت فيه شروط وجوبه ، ثم أخبره عن أول عام استطاع فيه ، يكون آثما بالتأخير . وه شروط وجوب وشروط صحة ، وأركان وواجبات ، وسنن ومندوبات ، ومكروهات ومفسدات ، ومحرمات غير مفسدات .

الشافعية

قالوا هو فرض على التراخي ، لو أخره عن أول عام قدر فيه إلى عام آخر فلا يكون عاصيا بالتأخير ، ولكن بشرطين : الأول : ألا يخاف فواته إما لكبر سنه وعجزه عن الوصول ، وإما لضياع ماله . فان خاف فواته لشيء من ذلك وجب عليه أن يفعله نورا ، وكان عاصيا بالتأخير . الثاني : أن يعزم على الفعل فيما بعد ، فلو لم يعزم يكون آثما .

شروطه

فأما شروط وجوبه : فمنها الاسلام ، فلا يجب على الكافر ولو مرتدا .

المالكية

قالوا الاسلام شرط صحة لا وجوب ، فيجب الحج على الكافر ، ولا يصح منه إلا بالاسلام .

الشافعية

قالوا لا يجب الحج على الكافر الأصلي . أما المرتد المستطيع فيجب عليه الحج ، ولا يصح إلا إذا أسلم . وإذا مات بعد إسلامه قبل أن يحج حج عنه من تركته .

ومنها البلوغ ، فلا يجب على صبي ، وإن فعله صح منه ان كان مميزا ، ولا يجزئه عن الفريضة بعد البلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أيما صبي حج عشر حجج ثم بلغ ، فعليه حجة الاسلام » . ومنها العقل ، فلا يجب على مجنون

بالمأخوذ منه ، وكان لا يعود للأخذ مرة أخرى ...
فان وجوده وأخذه لا يمنعان الاستطاعة ، فيجب
الحج مع ذلك .

ولا يشترط في الاستطاعة القدرة على الزاد
والراحلة كما يؤخذ مما تقدم . فيقوم مقام الزاد
الصنعة إذا كانت لا تزرى بصاحبها ، وعلم أو ظن
رواجها وعدم كسادها بالسفر . ويقوم مقام
الراحلة القدرة على المشى ، فمن قدر على المشى
وجب عليه الحج ولو كان بعيدا عن مكة بمقدار
مسافة القصر أو أكثر ... فيجب الحج على الأعمى
القادر على المشى إذا كان معه ما يوصله من المال ،
وكان يهتدى بالطريق بنفسه أو معه قائد يهديه .

ولا يمنع الاستطاعة عدم ترك شيء لمن تلزمه
نفقتهم كولد ، أو خوفه على نفسه الفقر فيما
بعد ... إلا إذا خاف الهلاك عليهم أو على نفسه فلا
يجب عليه الحج . وإذا لم يوجد عند الشخص
إلا ما يباع على المفلس - كالعقار والماشية والثياب
التي للزينة وكتب العلم وآلة الصانع - وجب عليه
الحج لأنه مستطيع .

وتعتبر الاستطاعة ذهابا فقط إن أمكنه ان
يعيش بمكة ، فان لم يمكنه الإقامة بها اعتبرت
الاستطاعة في الإياب أيضا إلى مكان يمكنه ان يعيش
فيه . ولا يلزم رجوعه لخصوص بلده ، فلا بد ان
يكون عنده ما يكفيه ذهابا وإيابا إلى محل يعيش
فيه أو صنعة تقوم بحاجياته إذا كانت رائجة كما
تقدم . ولا فرق بين البر والبحر متى كانت السلامة
فيه غالبية ، فان لم تغلب فلا يجب الحج إذا تعين
البحر طريقا .

وكل ما تقدم في الاستطاعة معتبر في حق الرجل
والمرأة . ويزاد في حق المرأة أن يكون معها زوج أو
محرم من محارمها أو رفقة مأمونة ، فإذا فقد
جميع ذلك فلا يجب عليها الحج ، وأن يكون الركوب
ميسورا لها إذا كانت المسافة بعيدة .

والبعد لا يحد بمسافة القصر ، بل بما يشق
على المرأة المشى فيه . ويختلف ذلك باختلاف
النساء ، فيلاحظ في كل امرأة ما يناسبها . فإذا
شق المشى على المرأة ولم يتيسر لها الركوب فلا
يجب عليها الحج ، كما لا يجب عليها إذا تعين السفر
في سفن صغيرة لا تتمكن فيها المرأة من الستر
وحفظ نفسها . أما السفن الكبيرة التي يوجد فيها
محال يمكن أن تكون المرأة فيها محفوظة ، فيجب

كما لا يصح منه . ومنها الحرية ، فلا يجب على
من فيه رق . ومنها الاستطاعة ، وفي بيانها تفصيل
المذاهب .

الحنفية

قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة
بشرط أن يكونا زائدين عن حاجياته الأصلية ،
كالدين الذي عليه والمسكن والملبس والمواشي
اللازمة له وآلات الحرفة والسلاح ، وعن نفقة
من تلزمه نفقتهم مدة غيابه إلى أن يعود . ويعتبر
في الراحلة ما يليق بالشخص عادة وعرفا ، ويختلف
ذلك باختلاف الناس ... فمن لا يستطيع الركوب
على القتب (وهو الأكاف الصغير حول سنام
البعير) ولم يجد ما يستطيع ركوبه كالمحمل ، لا
يجب عليه الحج . ويعتبر فيها أيضا أن تكون
مختصة به ، فلو قدر على راحلة مع شريك له ،
بحيث يتعاقبان الركوب عليها ، لا يعتبر قادرا ،
ولا يجب عليه الحج .

وإنما يشترط في وجوب الحج القدرة على
الراحة بالنسبة لمن كان بعيدا عن مكة بثلاثة أيام
فأكثر . أما القريب منها فيجب عليه الحج ولو لم
يقدر على الراحلة ، متى قدر على المشى وعلى الزاد
الفاضل عما تقدم . وسيأتى في آخر الشروط ما
يتعلق بالحج بالنسبة للأعمى والمرأة .

المالكية

قالوا الاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة
ومواضع النسك إكنا عاديا ، سواء كان ماشيا أو
راكبا ، وسواء كان ما يركبه مملوكا له أو مستأجرا .
ويشترط ألا تلحقه مشقة عظيمة بالسفر ... فمن
قدر على الوصول ، مع المشقة الفادحة ، فلا يكون
مستطيعا ولا يجب عليه الحج ، ولكن لو تكلفه
وتجشم المشقة ، أجراه ووقع فرضا . كما ان من
قدر على الحج بأمر غير معتاد ، كالطيران ونحوه ،
لا يعد مستطيعا ، ولكن لو فعله أجراه .

ويعتبر أيضا في الاستطاعة الأمن على نفسه
وماله ، فمن لم يأمن على نفسه لا يجب عليه الحج .
وكذا من لم يأمن على ماله من ظالم لا يجب عليه ،
إلا إذا كان الظالم واحدا ، وكان يأخذ قليلا لا يجحف

الجندي وسلاحه المحتاج إليه ، وعن آلات صناعة
وكتب فقه ونحو ذلك .

ثالثا : أمن الطريق - ولو ظنا - على نفسه وعلى
زوجه وعلى ماله ولو كان قليلا ... فلو كان في الطريق
سبع أو قاطع طريق أو نحوهما ، ولا طريق له سوى
هذا ، فلا يجب عليه الحج .

رابعا : وجود الماء والزاد وعلف الدابة في الطريق ،
بحيث يجد ذلك عند الاحتياج إليه بثمن المثل على
حسب العادة .

خامسا : أن يكون مع المرأة زوجها أو محرما أو
نسوة يوثق بهن (اثنتان فأكثر) . فلو وجدت امرأة
واحدة فلا يجب عليها الحج وإن جاز لها أن تحج
معهما حجة الفريضة ، بل يجوز لها أن تخرج وحدها
لاداء الفريضة عند الأمن . أما في النفل فلا يجوز
الخروج مع النسوة ولو كثرت . وإذا لم تجد المرأة
رجلا محرما أو زوجا إلا بأجر ، لزمها إن كانت
قادرة عليها . والأعمى لا يجب عليه الحج إلا إذا وجد
قائدا ، ولو بأجرة بشرط أن يكون قادرا عليها ...
فان لم يجد قائدا ، أو وجده ولم يقدر على أجرته ،
فلا يجب عليه ولو كان مكيا وأحسن المشى بالعصا .
سادسا : أن يكون ممن يثبت على الرحلة بدون
ضرر شديد ، وإلا فليس بمستطيع بنفسه .

سابعا : أن يبقى من وقت الحج ، بعد القدرة على
لوازمه ، ما يكفي لادائه .

وتعتبر الاستطاعة عند دخول وقته ، وهو من أول
شوال إلى عشر ذي الحجة . فلو كان مستطيعا قبل
ذلك ، ثم عجز عند دخول وقته ، فلا يجب عليه .
وأما النوع الثاني - وهو الاستطاعة بالغير - فسيأتي
بيانه في مبحث الحج عن الغير .

وزاد بعض المذاهب شروطا أخرى للوجوب .

الحنفية

زادوا في شروط الوجوب العلم بكون الحج فرضا
بالنسبة لمن كان في غير بلد الاسلام . فمن نشأ في غير
بلد الاسلام ولم يخبره بفرضية الحج رجلا أو رجلا
وامراتان ، فلا يجب عليه . أما من كان في دار الاسلام
فانه يجب عليه الحج ، ولو لم يعلم بفرضيته ، سواء
نشأ مسلما أو لا .

السفر فيها إذا تعينت طريقا ، ولا يسقط الحج
عن المرأة .

وإذا كانت المرأة معتدة من طلاق أو وفاة ، وجب
عليها النقاء في بيت العدة ، ولا يجوز لها الاحرام
بالحج لانه يؤدي الى ترك بيت العدة ، ولبثها فيه
واجب ... لكن لو فعلت ذلك ، صح إحرامها مع
الاتم ، ومضت فيه ولا تمكث في بيت العدة .

الحنابلة

قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة
الصالحة لمثله ، ويشترط أن يكونا فاضلين عما
يحتاجه من كتب علم ومسكن وخادم ونفقته ونفقة
هيباله على الدوام .

الشافعية

قالوا الاستطاعة نوعان : استطاعة بالنفس ،
واستطاعة بالغير . أما الاولى فلا تتحقق إلا بامور :
اولا : القدرة على ما يلزمه من الزاد وأجرة
الخفارة ، ونحو ذلك في الذهاب والاقامة بمكة
والاياب منها إن لم يعزم على الاقامة بها ، فان عزم
على الاقامة بها فلا يشترط القدرة على مثونة
الاياب .

ثانيا : وجود الرحلة ، ويعتبر ذلك في حق
المرأة مطلقا - سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة -
وفي حق الرجل إن كانت المسافة طويلة (وهي
مرحلتان فأكثر) . فان كانت قصيرة ، وقدر على
المشي بدون مشقة لا تحتمل عادة ، وجب عليه الحج
بدون وجود الرحلة وإلا فلا يجب .

والمرء بالراحة ما يمكن الوصول عليه ، سواء كانت
مختصة أو مشتركة ، بشرط أن يجد من يركب معه .
فان لم يجد من يركب معه ، ولم يتيسر له ركوبها
وحده ، فلا يجب عليه الحج . ولا بد أن تكون الرحلة
مهيئة بما لا بد منه في السفر ، كخيمة تنصب عليها
لاتقاء حر أو برد ، وإلا فلا يجب الحج إن حصلت
بدونها مشقة لا تحتمل . وفي حق المرأة لا بد من
ذلك ، ولو لم تتضرر بعدمه ، لأن الستر مطلوب في
حقها .

ويشترط كون ما تقدم من الزاد والراحلة فاضلا
من دينه ولو مؤجلا ، وعن نفقه من تلزمه نفقته حتى
يعود ، وعن مسكنه اللائق به إن لم يستغن عنه ،
وإلا باع مسكنه وحج به ، وعن مواشي الزراعة وخيل

وأما شروط صحته فهي : الاسلام وهو شرط لصحة الحج مطلقا ، سواء بإشره الشخص بنفسه أو فعله الغير نيابة عنه ، فلا يصح من الكافر ولا عنه . والتمييز وهو شرط لمباشرة الحج بالنفس . فغير المميز ، كالمجننون والصبي ، لا يصح منه الاحرام به ولا مباشرة أى عمل من أعماله . ولكن الولي يحرم عنه ، وعليه أن يحضره المواقف فيطوف ويسعى به ويأخذه الى عرفة وهكذا .

المالكية

لم يعدوا التمييز من شروط صحة الحج ، بل من شروط صحة الاحرام كما يأتى ذكره .

ومن شروط صحته الوقت المخصوص . وفي بيانه تفصيل المذاهب .

الحنفية

قالوا الوقت الذى هو شرط لصحة الحج هو وقت طواف الزيارة ووقت الوقوف . فأما وقت الوقوف فهو من زوال شمس يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر . وأما طواف الزيارة فوقته من فجر يوم النحر الى آخر العمر ... فيصح الطواف فى أى زمن بعد الوقوف بعرفة فى زمنه المذكور ، فلو لم يقف بعرفة فى زمنه قبل الطواف لم يصح طوافه . وأما الوقت الذى لا يصح شيء من أفعال الحج قبله فهو شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة ، فلو طاف أو سعى قبل ذلك فلا يصح . ويستثنى من ذلك الاحرام ، فإنه يصح قبل أشهر الحج مع الكراهة .

وزاد الحنفية فى شروط الصحة المكان المخصوص (وهو أرض عرفات للوقوف ، والمسجد الحرام لطواف الزيارة ، والاحرام) . وقد عدوا شروط الصحة فقط ثلاثة : الاحرام ، الوقت ، المكان . أما الاسلام فهو شرط وجوب وصحة معا . وأما التمييز فلم يعدوه من شروط الصحة وإن كان شرطا فى المعنى ، لأن إحرام غير المميز لا يصح عندهم .

وهناك أمور أخرى عدها بعض الحنفية فى شروط الوجوب ، وبعضهم جعلها قسما ثالثا سماه بشروط الاداء وهو الصحيح . وهذه الاشياء هي :

أولا : سلامة البدن ، فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ لا يثبت على الرحلة ونحو ذلك ... وهؤلاء لا يجب عليهم تكليف غيرهم بالحج عنهم أيضا . ويلحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذى يمنع الناس من الحج . أما الأعمى القادر على الزاد والراحلة ، فإن لم يجد قائدا يهديه للطريق فإنه لا يجب عليه الحج بنفسه ولا بغيره ، وإن وجد قائدا وجب عليه أن يكلف غيره بالحج عنه .

ثانيا : أمن الطريق ، بأن يكون الغالب فيه السلامة ، سواء كان ذلك بحرا أو برا .

ثالثا : وجود زوج أو محرم للمرأة ، لا فرق بين أن تكون شابة أو عجوزا ، إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام فأكثر . أما إذا كانت المسافة أقل من ذلك فيجب عليها أداء الحج وإن لم يكن معها محرم ولا زوج . (والمحرم هو الذى لا يحل له زواجها بسبب النسب أو المصاهرة أو الرضاع) . ويشترط فيه أن يكون مأمونا عاقلا بالغا ، ولا يشترط كونه مسلما .

رابعا : عدم قيام العدة فى حق المرأة ، فلا تخرج إلى الحج إذا كانت معتدة من طلاق أو موت .

الحنابلة

زادوا فى شروط وجوب الحج : أمن الطريق ، بحيث لا يوجد مانع من خوف أو غيره ، ووجود زوج أو محرم للمرأة ، فلا يجب عليها الحج إذا لم يكن معها أحدهما ، ووجود القائد للأعمى ، فإن لم يجد قائدا فلا يجب عليه الحج بنفسه ولا بغيره . ومتى توافرت هذه الشروط وجب عليه الحج بنفسه إن كان قادرا عليه ... فإن عجز عنه بنفسه - لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، أو كان لا يقدر على الركوب إلا بمشقة شديدة - وجب عليه أن ينوب من بحج عنه . وسيأتى تمام ذلك فى مبحث الحج عن الغير .

المالكية والشافعية

لم يزيدوا شروطا أخرى على ما تقدم ، ولكنهم أدخلوا معظم ما ذكره الحنفية والحنابلة هنا فى الإستطاعة كما يعلم من مراجعة مذاهبهما السابقة .

المالكية

قالوا الوقت المخصوص أنواع : منه ما يبطل الحج بفواته . ومنه ما لا يبطل الحج بفواته وهو أنواع : وقت الاحرام بالحج ، ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت الطواف الركن (وهو طواف الافاضة ويسمى طواف الزيارة) ، ووقت بقية أعمال الحج : كرمي الجمار ، والحلق ، والدبج ، والسعي بين الصفا والمروة .

فوقت الاحرام من اول شوال إلى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يبقى على الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف بعرفة . وليس ابتداء الاحرام في ذلك الوقت شرطا لصحة الحج ، فيصح ابتداء الاحرام قبل ذلك الزمن إذا استمر محرما الى دخوله وبعده مع الكراهة فيهما . ويكون الاحرام بعده للعام القابل ، لانه لا يمكن الحج في هذا العام لفوات زمن الوقوف .

ووقت الوقوف الركن من غروب شمس يوم عرفة الى طلوع فجر العيد . وأما الوقوف لحظة من الوقت الذي بين زوال الشمس يوم عرفة وغروبها ، فهو واجب يلزم في تركه هدى . ووقت طواف الافاضة من يوم عيد النحر الى آخر شهر ذي الحجة ، فإذا أخره عن ذلك لزمه دم وصح ، ولا يصح قبل يوم العيد ... بخلاف الوقوف الركن ، فلا يصح قبل وقته المتقدم ولا بعده .

ووقت بقية أعمال الحج على تفصيل سيأتي عند ذكر كل منها . فالسعي يكون عقب طواف الافاضة إن لم يتقدم عقب طواف القدوم . والرمي له أيام مخصوصة : الأول والثاني والثالث والرابع من أيام العيد ، وهكذا مما يأتي ... فوقت الحج الذي فيه جميع أعماله شوال وذو القعدة وجميع ذي الحجة .

وأما المكان المخصوص ، وهو أرض عرفة للوقوف ، فليس ركنا على حدة ولا شرطا كذلك ، بل هو جزء من مفهوم الركن وهو الوقوف بعرفة . وكذا المسجد الحرام بالنسبة للطواف ليس شرطا لصحة الحج ، بل هو شرط لصحة الطواف . وأما التمييز فلم يعدوه من شروط الحج ، وإن كان إحرام غير المميز لا يصح ، لانه شرط في الاحرام الذي هو النية ، لأن النية لا تصح من غير المميز . فليس عندهم شرط لصحة الحج إلا الاسلام فقط .

الشافعية

قالوا الوقت المخصوص هو من اول يوم من شوال

إلى طلوع فجر يوم عيد النحر ، وهو شرط لصحة الاحرام بالحج ... فلو أحرم به قبل هذا الوقت أو بعده فلا يصح حجا ، ولكن يتعقد عمرة . وأما الوقوف بعرفة وطواف الافاضة والسعي بين الصفا والمروة وغير ذلك من أعمال الحج ، فلكل منها وقت يأتي بيانه عند ذكره . وليس عندهم من شروط صحة الحج سوى هذه الثلاثة : الاسلام ، والتمييز ، والوقت المخصوص .

الحنابلة

قالوا الوقت المخصوص أنواع : وقت الاحرام ، ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت طواف الافاضة ، ووقت بقية أعمال الحج ، كالسعي بين الصفا والمروة . أما وقت الاحرام فهو من اول شوال إلى قرب طلوع فجر يوم النحر ، بحيث يبقى على طلوع الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف . والاحرام في هذا الوقت سنة ، ويصح قبل هذا الوقت وبعده مع الكراهة فيهما . وأما وقت الوقوف بعرفة وغيره من بقية الأعمال فسيأتي ذكره عند بيان كل منها .

أَرْكَانُ الْحَجِّ

وأما أركان الحج فهي أربعة : الاحرام ، وطواف الزيارة (ويسمى طواف الافاضة) ، والسعي بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفة .

الحنفية

قالوا للحج ركنان فقط ، وهما : الوقوف بعرفة ، ومعظم طواف الزيارة وهو أربعة أشواط . وأما باقيه ، وهو الثلاثة الباقية المكملة للبيعة ، فواجب كما سيأتي . وأما الاحرام فهو من شروط الصحة كما تقدم . والسعي بين الصفا والمروة واجب لا ركن .

الشافعية

زادوا على الأركان الأربعة المذكورة ركنين آخرين : هما : إزالة الشعر بشرط أن يزِيل ثلاث شعرات كلاً أو بعضاً - من الرأس لا من غيره ، ويشترط أن يكون ذلك بعد الوقوف بعرفة وبعد انتصاب ليلة النحر في الحج . وترتيب معظم الأركان الخمسة : بأن يقدم الاحرام على الجميع ، والوقوف على طواف

(وهى — بضم الجيم وسكون الحاء — قرية بين مكة والمدينة وهى خربه الآن ؛ ويقرب منها القرية المعروفة برابع ، فيصح الاحرام منها بلا كراهة) وهؤلاء يحرمون من هذا المكان عند محاذاته بحرا ، لأنه لا يلزم فى الاحرام من الميقات المرور به فى البر ، بل المدار على أحد أمرين : اما المرور عليه ، واما محاذاته ولو بالبحر .

وأهل العراق وسائر أهل المشرق ، ميقاتهم ذات عرق (وهى قرية على مرحلتين من مكة ، وسيت بذلك لأن بها جبلا يسمى عرقا بكسر العين يشرف على وادى يقال له وادى العقيق) ، وأهل المدينة النورة نور النبى ، صلى الله عليه وسلم ، ميقاتهم ذو الحليفة (وهى موضع ماء لبنى جشم بينه وبين المدينة دون خمسة أميال) ، وهى أبعد المواقيت من مكة ، لأن بينهما تسع مراحل ، أى سفر تسعة أيام . والمقات لأهل اليمن والهند يللم (بفتح اللامين وسكون اليم بينهما) ، وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة . ولأهل نجد قرن (بفتح القاف وسكون الراء) وهو جبل مشرف على عرفات ، وهو على مرحلتين من مكة ، ويقال له قرن المنازل .

وهذه المواقيت لأهل هذه الجهات المذكورة ، ولكل من مر بها أو حاذاها ، وإن لم يكن من أهل جهتها فمن مبيقات منها أو حاذاه قاصدا النسك ، وجب عليه الاحرام منه ، ولا يجوز له أن يجاوزه بدون احرام ... فإن جاوزه ولم يحرم ، وجب عليه الرجوع اليه ليحرم منه ان كان الطريق مأموئا ، وكان الوقت متسما بحيث لا يفوته الحج لو رجع .. فإن لم يرجع لزمه هدى لأنه جاوز الميقات بدون احرام ، سواء أمكنه الرجوع أو لم

الاقاضة والخلق ، والطواف على السعى إن لم يفعل السعى عقب طواف القدوم .

مَبَاحِثُ الإِحْرَامِ

تعريفه

الاحرام معناه فى الشرع لية الدخول فى الحج والعمرة ، ولا يلزم فى تحققه اقترانه بتلبية أو سوق هدى أو نحو ذلك ، والمال يصن اقترانه بالتلبية فقط بأن ينوى ويلبى بلا فاصل .

الحنفية

قالوا الاحرام هو التزام حرمان مخصوصة ، ويتحقق بأمرين : الأول النية ، والثانى اقترانها بالتلبية . ويقوم مقام التلبية مطلق الذكر ، أو تقليد البدنة مع سوقها ... فلو نوى بدون تلبية أو ما يقوم مقامها مما ذكر ، أو لبى ولم ينو ، لا يكون محرما . وكذا لو اشعر البدنة بجرح سنامها الأيسر (وهو خاص بالابل) ، أو وضع الجل عليها ، أو أرسلها — وكان غير متمتع بالعمرة إلى الحج — ولم يلحقها ، أو قلده شاة ... لا يكون محرما .

المالكية

قالوا الاحرام هو الدخول فى حرمان الحج ، ويتحقق بالنية فقط على المعتمد . ويسن اقترانه بقول كالتلبية والتهيل ، أو فعل متعلق بالحج كالتوجه وتقليد البدنة .

مواقيت الاحرام

للأحرام ميقات مكانى ، وميقات زمانى ، أما الميقات الزمانى فقد تقدم الكلام عليه فى الوقت المخصوص . وأما الميقات المكانى فيختلف باختلاف الجهات .

فأهل مصر والشام والمغرب ، ومن وراءهم من أهل الأندلس والروم والتكرور ، ميقاتهم الجعبة

الحنفية

قالوا يطلب منه أمور : منها الاغتسال وهو سنة مؤكدة ، ويقوم مقامه الوضوء في تحصيل أصل السنة ، ولكن الغسل أفضل . وهذا الغسل للنظافة لا للطهارة ، فيطلب من الحائض والغاساء حال الحيض والغاساء . وإذا فقد الماء سقط ، ولم يشرع بدله التيمم ، إذ لا نظافة في التيمم . ومنها قص الأظافر وحلق الشعر المأذون في إزالته ، كشعر الرأس والشارب إذا اعتاد حلق ذلك ، وإلا فيسرحه ، وهذا مستحب ويكون قبل الغسل . ومنها جماع زوجته إذا لم يكن بها مانع ، لئلا يطول عليه العهد فيقع فيما يفسد الاحرام ، وهو مستحب أيضا .

ومنها أيضا لبس إزار ورداء ، والأزار هو ما يستتر به من سرتة الى ركبته ، والرداء هو ما يكون على الظهر والصدر والكتفين ، وهو مستحب أيضا . وإن زدر الأزار أو عقده أساء ولا دم عليه . ويستحب أن يكون الأزار والرداء جديدين أو مفسولين طاهرين ، وأن يكونا أبيضين . ومنه التطيب في البدن والثوب بطيب لا تبقى عينه بعد الاحرام ، وإن بقيت رائحته . وهو مستحب إن كان عنده طيب ، وإلا فلا يستحب . ومنها أن يصلى بعد ما تقدم ركعتين إذا كان الوقت ليس وقت كراهة . وإلا فلا يصلى ... وهذه الصلاة سنة على الصحيح . والأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة « قل يا أيها الكافرون » ، وفي الثانية بالفاتحة وسورة الاخلاص ، ويقوم مقامها الصلاة المفروضة إذا أحرم بعدها .

ومنها أن يقول بلسانه قولاً مطابقاً لما في قلبه : « اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني » ثم يلبي بعد ذلك . وصفة التلبية أن يقول : « لبك اللهم لبك ، لبك لا شريك لك لبك ، إن الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك » . ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من التلبية بصوت منخفض ، ويكثر ما استطاع من التلبية عقب كل صلاة مكتوبة . وكذا كلما لقي ركبا أو ارتفع على مكان أو هبط وأديا . وكذا يكثرها بالاسحار وحين يستيقظ من نومه وعند الركوب والنزول . ويستحب في التلبية كلها رفع الصوت بدون إجهاد .

المالكية

قالوا يسن له أن يغتسل - ولو كان حائضاً - بنفساء - لأنه مطلوب للاحرام ، وهو يتأني من

يمكن لخوف الطريق أو ضيق الوقت ، إلا أنه في حالة امكان الرجوع يائمه بتركه . ولا فرق في ذلك بين أن يكون أمامه مواقيت أخرى في طريقه أو لا .

الحنفية

قالوا إن جاوز المقات بدون إحرام حرم عليه ذلك ، ويلزمه الدم إن لم يكن أمامه ميقات آخر يمر عليه بعد ، وإلا فالأفضل إحرامه من الأول فقط إن أمن على نفسه من ارتكاب ما ينافي الاحرام ، فإن لم يأمن فالأفضل أن يؤخر الاحرام إلى آخر المواقيت التي يمر بها .

المالكية

قالوا متى مر بمقات من هذه المواقيت وجب عليه الاحرام منه ، فإن جاوزه بدون إحرام حرم ولزمه دم ، إلا إذا كان ميقات جهته أمامه يمر عليه فيما بعد ، فإن كان كذلك ندب له الاحرام من الأول فقط ، فإن لم يحرم منه فلا إثم عليه ولا دم ، وخالف المندوب .

ومن كان بمكة ، سواء كان من أهلها أو لا ، فميقاته مكة نفسها . ولا يطلب من غير المكي إذا كان بها أن يخرج لميقاته ولو كان الوقت متسعا ومن كان مسكنه بعد المواقيت وقبل مكة ، فأحرامه يكون من مسكنه لأنه ميقات له .

المالكية

قالوا من كان بمكة من غير أهلها وأراد الاحرام بالحج ، صح إحرامه من مكة بلا إثم ، ولكن يندب له أن يخرج لميقاته ليحرم منه إن كان الوقت متسعا ، وأمن على نفسه وماله لو خرج ، وإلا فلا يندب له الخروج .

ما يطلب من مريد الاحرام قبل ان يشرع فيه

يطلب من مريد الاحرام أمور مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

وقلم ظفره وإزالة رائحة كريهة . ويسن له أيضا أن يطيب بدنه بالطيب ، وكره تطيب ثوبه ... فان طيبه واستدام لبسه فلا بأس ما لم ينزعه ، فان نزعه لم يجز له لبسه قبل غسله .

ويسن له أيضا قبل إحرامه ، لبس إزار ورداء أبيضين نظيفين جديدين ونعلين بعد تجرده عن المحيط إن كان ذكرا . ويسن له إحرامه عقب صلاة مفروضة أو نافلة ، بشرط ألا يكون أداء النافلة وقت نهى ، وألا يكون عادما للماء والتراب . ويسن أن يعين في إحرامه نسكا ، حجا كان أو عمرة أو قرانا . وأن يتلفظ بما يعينه . ويسن له أن يقول : اللهم إني أريد النسك الغلاني ، فيسره لي وتقبله مني ، وإن حبسني حابس فمحلى حيث حبستني . فان فُعل ذلك ، وحبس بمرض أو عدو ونحوه ، حل ولا شيء عليه .

الشاقعية

قالوا يسن لمن يريد الإحرام أمور : منها الغسل قبله ولو مع بقاء الحيض ، وينزى به غسل الإحرام ، ويكره تركه لغير عذر . فان عجز عنه لعدم الماء ، أو لعدم قدرته على استعماله ، يتيمم . ومنها إزالة شعر الأبط والعانة ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وحلق الرأس لمن يتزين به ، وإلا أبقاه ولبدنه بنحو صمغ ... وهذا إذا كان عازما على عدم التضيحية ، وإلا أخر ذلك إلى ما بعدها . ويسن تقديم هذه الأشياء على الغسل في حق غير الجنب ، أما هو فيسن له تأخيرها عنه .

ومنها تطيب البدن بعد الغسل ، إلا لصبايم فيكره ، وإلا للمرأة التي وجب عليها الإحدا (ترك الزينة) لو فاة زوجها فيحرم . ولا بأس باستدامته بعد الإحرام ولو كان مما له جرم ، ولا يضر تعطر التوب بسبب ذلك . ومنها الجماع قبل إحرامه . ومنها أن تخضب المرأة يديها إلى الكوعين من غير نقش ، وأن تمسح وجهها بشيء من الخضاب . ومنها أن يلبس ، إن كان رجلا ، إزارا ورداء أبيضين جديدين وإلا فمفسولين ونعلين ، ويكره لبس المصبوغ .

ومنها صلاة ركعتين سنة الإحرام القبلية في غير وقت الكراهة ، إلا لمن كان في الحرم المكي فيصليها مطلقا ، ويقوم مقامها أي صلاة يصليها فرحسا أو نفلا ، ويسر القراءة فيهما ولو ليلا . ومنها استقبال

كل شخص ، ولا تحصل السنة إلا إذا كان متصلا بالإحرام . فلو أفتسل ثم انتظر طويلا عرفا بلا إحرام أعاده . ويندب أن يكون الغسل بالمدينة المنورة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، لمن أراد أن يحرم من ذي الحليفة . وإذا كان فاقدا للماء فلا يشرع له التيمم بدل الغسل .

ويسن أيضا تقليد الهدى إن كان معه ، ثم إشعاره بعد ذلك ... والتقليد هو تعليق قلادة في عنقه ليعلم به المساكين فتطمئن نفوسهم . والأشعار هو أن يشق من السنام قدر الأغلة أو الأملتين ، ويكون من الجانب الأيسر ، ويبدأ به من العنق إلى المؤخرة . وإنما تقلد الأبل والبقر ، ولا يشعر إلا الأبل وما له سنام من البقر . أما الغنم فلا تقلد ولا تتسعر . ويندب أن يلبس إزارا ورداء ونعلين . والإزار هو ما يستر العورة من السرة إلى الركبة . والرداء هو ما يلقي على الكتفين ... ولو لبس غيرهما مما ليس مخيطا ولا محيطا فلا يضر ، ولكن يفوت المندوب .

ومن السنن إيقاع الإحرام عقب صلاة . ويندب أن يكون ركعتي نفل ، إن كان الوقت مما تجوز فيه النافلة ، وإلا انتظر حتى تحل النافلة . والأولى أن يحرم الراكب إذا استوى على ظهر دابته ، والماشي إذا أخذ في المشي . ويسن قرن الإحرام بالتلبية كما تقدم . والتلبية في ذاتها واجبة . ويندب تجديدها عند تغير الحال : كصعود على مرتفع ، أو هبوط إلى واد ، أو ملاقة رفقة ، وعقب الصلاة . ويستمر يلبي حتى يدخل مكة ثم يقطعها حتى يطوف ويسعى ، إذا أراد السعى عقب طواف القدوم ، ثم يعاودها بعد ذلك حتى تزول الشمس يوم عرفة ويصل إلى مصلاها فيقطعها حينئذ ، فان لم يعاودها كان تاركا للسواجب وعليه دم . ويندب التوسط فيها ، فلا يداب عليها حتى يمل ويضجر . كما يندب التوسط في رفع صوته بها ، فلا يخففه جدا ولا يرفعه جدا ، بل يكون بين الرفع والخفض . ويندب الاقتصار على اللفظ الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو « لبيك اللهم لبيك ، لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » .

الحنابلة

قالوا يسن له أن يغتسل ولو حائضا أو نفساء ، ويتيمم لعدم الماء أو عجزه عن استعماله بمرض ونحوه ، ولا يضر حدث بين الغسل والإحرام . ويسن له أيضا أن يتنظف قبل إحرامه بأخذ شعره

أو الإشارة إليه أن كان مرئياً ، أو الدلالة عليه أن كان غير مرئى ، أو نحو ذلك كإفساد بيضه وانما يحرم التعرض له اذا كان وحشياً مأكولاً وأما صيد البحر فهو حلال . قال الله تعالى : « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتهم حرماً » . والبرى هو ما يكون توالده وتناسله فى البر وان كان يعيش فى الماء ، والبحرى بخلافه . ويحرم عليه أيضاً استعمال الطيب كالمسك فى ثوبه أو بدنه ، وقلم الظفر .

الحنفية والمالكية

قالوا يحرم التعرض لصيد البر الوحشى ، سواء كان مأكولاً أو غير مأكول .

الشافعية

قالوا البرى ما يعيش فى البر فقط أو يعيش فيه وفى البحر ، والبحرى ما لا يعيش إلا فى البحر .

ويحرم على الرجل أن يلبس مخيطاً أو محيطاً بيدنه أو بعضه ، كالقصيص والسراويل والعمامة والقباء (الجبة) والخف ، الا اذا لم يجد نعلين فيجوز لبس الخفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين ، وتغطية رأسه ووجهه أو بعضه بأى ساتر .

الشافعية والحنابلة

قالوا لا يحرم على الرجل تغطية وجهه .

ويحرم على المرأة ستر وجهها ويديها بأى ساتر ، الا اذا قصدت بذلك الستر عن الأجانب ، فيجوز لها ذلك على تفصيل . أما رأسها فلا يحرم ستره مطلقاً .

القبلة عند بدء الاحرام ، ويقول : « اللهم احرم لك شرى وبشرى ولحمى ودمى » .

ومنها التلبية ، وهى أن يقول : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » . يقول ذلك بسكينة ووقار للذكر ، ويسن أن يرفع صوته بها ما دام محرماً ، فان لم يكن محرماً فالسنة الاسرار بها . كما ان السنة للمرأة ان تسر بها على كل حال ، ويكره لها رفع الصوت بها بحضرة الأجانب ، ومثلها الخنثى . ويصلى ويسلم عقبها على النبى صلى الله عليه وسلم . وتتأكد التلبية ثلاثاً عند تغير الأحوال من سكون إلى حركة وصعود وهبوط واختلاط رفقة واقبال ليل أو نهار ، ثم يدعو بعدها بما شاء ... والوارد أفضل .

ما ينهى عنه المحرم

بعد الدخول فى الاحرام

يحرم على المحرم عقد النكاح ويقع باطلا . وكذا يحرم عليه الجماع ودواعيه ، كالقبلة والمباشرة ، ويحرم الخروج عن طاعة الله تعالى بأى فعل محرم ، وان كان ذلك محرماً فى غير الحج الا أنه يتأكد فيه .

الحنفية

قالوا يجوز للمحرم عقد النكاح ، لأن الاحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها ، وإنما يمنع الجماع ... فهو كالحيض والنفاس والظهار قبل تكفيره فى ان كلا منها يمنع الجماع فقط لا صحة العقد .

وتحرم المخاصمة مع الرفقاء والخدم ونحوهم ، لقوله تعالى : « فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج » . والرفث الجماع ودواعيه والكلام الفاحش ، والجدال المخاصمة . ويحرم أيضاً التعرض لصيد البر بالقتل أو الذبح ،

المالكية

قالوا يحرم على المرأة ستر يديها بشيء يحيط بهما كالقفاز ، وهو لباس يعمل على قدر اليدين لاتقاء البرد ، ويحرم سترهما بشيء فيه خياطة أو ربط . وأما ادخالهما في قميصها فلا يحرم . كما لا يحرم عليها ستر جزء من وجهها يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها . أما إذا قصدت بسر يديها أو وجهها التسر عن أعين الناس ، فلها ذلك وهي محرمة ، بشرط أن يكون الساتر لا غرز فيه ولا ربط ، وإلا كان محرما ، وعليها الفدية في ستر الوجه كما يأتي .

الشافعية

قالوا لا يحرم تغطية يديها إلا بالقفاز ، أما سترهما بغيره فإنه يجوز ولو شدته أو عقدته عليها . وتستر وجهها عن الأجانب بساتر لا يمسه .

الحنفية

قالوا تستر المرأة وجهها عن الأجانب بإسدال شيء عليه بحيث لا يمسه .

الحنابلة

قالوا للمرأة أن تستر وجهها لحاجة كمرور الأجانب بقربها ، ولا يضر التصاق الساتر بوجهها .

ويحرم لبس ثوب مصبوغ بما له رائحة طيبة على تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا يحرم لبس المصبوغ بالعصفر وهو زهر القرطم ، والورس (بفتح الواو وسكون الراء) وهو نبت أحمر باليمن ، والزعفران ونحو ذلك من أنواع الطيب ، إلا إذا غسل بحيث لا تظهر له رائحة ، فيجوز لبسه حال الاحرام .

المالكية

قالوا المصبوغ بما له رائحة يحرم على المحرم ، وذلك كالمصبوغ بالورس والزعفران . وأما المصبوغ بالعصفر ، فإن كان صبغه قويا - بأن صبغ مرة بعد أخرى - حرم لبسه ما لم يغسل ، وإن كان صبغه ضعيفا أو كان قويا وغسل فلا يحرم لبسه .

وإنما يكره لبسه لمن كان قدوة لغيره ، لئلا يكون وسيلة لأن يلبس العوام ما يحرم وهو المطيب .

الشافعية

قالوا المصبوغ بما تقصد رائحته ، كالزعفران والورس ، لا يجوز لبسه إلا إذا رالت الرائحة بالمرء . وأما المصبوغ بما يقصد اللون دون الرائحة ، كالعصفر والحناء ، فلبسه لا يحرم .

الحنابلة

قالوا يحرم عليه لبس المصبوغ بالورس أو الزعفران . وأما المصبوغ بالعصفر فيباح لبسه سواء كان الصبغ قويا أو ضعيفا .

ويكره شم الطيب واستصحابه والمكث بمكانه حتى لا يشمه .

الحنابلة والشافعية

قالوا إذا قصد شم الطيب ، كما إذا وضع وردة على أنفه بقصد شمها ، حرم عليه ذلك سواء كان معه أو مكث بمكانه . أما إذا لم يقصد شمه فلا حرمة عليه .

ويحرم عليه إزالة شعر رأسه أو غيره ، سواء كان ثابتا في العين أو غيرها . ويستثنى من ذلك ما إذا تأذى ببقائه ، فيجوز إزالته وفيه الفدية ، إلا في إزالة شعر العين إذا تأذى به فلا فدية . وسيأتي تفصيل ذلك في باب الفدية .

المالكية

قلوا إزالة الشعر مطلقا حرام على المحرم ، سواء كان الشعر في العين أو غيره ، إلا لعذر يقتضي إزالته فلا يحرم حينئذ ، وفيها الفدية ولو كان في العين .

ولا يجوز للمحرم أن يختضب بالحناء لأنه طيب ، والمحرم ممنوع من التطيب ، سواء كان

ففيه دم ، وإن كان مغلوبا ففيه صدقة ، إلا إن شرب مرارا ففيه دم كما يأتى . أما إن أكل عين الطيب فإن كان كثيرا ففيه دم ، وإلا فلا شيء فيه .

ولا يجوز له أن يكتحل بما فيه طيب ، فإن فعل ففيه الجزاء الآتى بيانه . أما الاكتحال بما ليس فيه طيب فجائز . ويحرم عليه اسقاط شعره ، فإن فعل ففيه الجزاء الآتى .

المالكية

قالوا يحرم على المحرم الاكتحال مطلقا بما فيه طيب وغيره ، إلا لضرورة فيجوز مطلقا ، غير أنه إذا اكتحل بمطيب لضرورة فعليه الفدية ، وإن اكتحل بغير مطيب لضرورة فلا فدية عليه .

ولا يجوز للمحرم أن يدهن شعره أو بدنه على تفصيل في المذاهب .

المالكية

قالوا يحرم عليه دهن الشعر والجسد أو بعضه بأي دهن كان ، ولو كان خاليا من الطيب ، فإن فعل ذلك فعليه الفدية كما سيأتى ... إلا إذا ادهن بما لا طيب فيه لمرض به فلا فدية عليه ، سواء كان المرض في باطن اليدين أو الرجلين أو غيرها .

الحنفية

قالوا الأشياء التى تستعمل في البدن تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

الأول : طيب محضر أعد للتطيب به كالسك والكافور والعنبر ونحو ذلك . وهذا النوع لا يجوز للمحرم استعماله في ادهان أو غيره بأي وجه كان .
الثاني : ما ليس طيبا بنفسه وليس فيه معنى الطيب ، ولا يصير طيبا بوجه كالشحم . وهذا النوع يجوز للمحرم استعماله في الادهان ونحوه ، ولا شيء في استعماله .

الثالث : ما ليس طيبا بنفسه ولكنه أصل للطيب . وهذا يستعمل تارة على وجه التطيب والادهان ، وتارة على وجه التساوى كالزيت ... فإن استعمل استعمال التطيب والادهان ، فهو في حكم الطيب .

رجلا أو امرأة ، وسواء كان الخضاب بها في اليدين أو في الرأس أو غير ذلك من أجزاء البدن .

الشافعية

قالوا يكره الخضاب بالحناء للمرأة حال الاحرام ، إلا إذا كانت معدة من وفاء فيحرم عليها ذلك ، كما يحرم عليها الحصباء إذا كان يفتت ولو كانت غير معتدة . وأما الرجل فيجوز له الخضاب بها حال الاحرام في جميع أجزاء جسده ، ما عدا اليدين والرجلين فيحرم حصيهما بغير حاجة . وكذا لا يجوز له أن يغطي رأسه بحناء ثخينة .

الحنابلة

قالوا لا يحرم على المحرم ، ذكرا كان أو أنثى ، الاختشاب بالحناء في أى جزء من البدن ما عدا رأس الرجل .

ولا يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب طيبا أو شيئا مخلوطا بطيب - سواء كان قليلا أو كثيرا - إلا إذا استهلك الطيب بحيث لم يبق له طعم ولا رائحة ، فلو بقي له طعم أو رائحة جرم . ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما يضاف اليه الطيب مطبوخا أو غير مطبوخ .

المالكية

قالوا المراد باستهلاك الطيب في الطعام ذهاب عينه بالطبخ . رمى كان كذلك لا يحرم - ولو ظهر ريحه - كالسك أو لونه كالزعفران . أما ما اختلط بشيء من غير طيب فيحرم تناوله على المحرم . وقال بعضهم إن الرطب إذا طبخ في الطعام لا يحرم تناوله ولو بقيت عينه .

الحنفية

قالوا إذا تغير الطيب بالطبخ فلا شيء على المحرم في أكله ، سواء وجد رائحته أو لا . أما إن خلط بما يؤكل بلا طيب ، فإن كان الطيب مغلوبا فلا شيء فيه ، إلا أنه يكره إن وجدت معه رائحة الطيب ، وإن كان غالبا ففيه الجزاء ... وهذا إذا خلط بما يؤكل . فإن خلط بما يشرب ، فإن كان غالبا

أما الحشيش والجبوب ونحوها فأنما يحرم التعرض لها إذا نبتت بنفسها ، فإذا زرعها الناس جاز لهم التعرض لها محرمين أو غير محرمين . ويستثنى من المنع أمور . منها أخذ سعف النخل وورق الشجر ، بلا خبط يضر بالشجر وإلا حرم . ومنها أخذ ثمر الشجر ، وكذا عود السواك بشرط أن ينبت مثله في سنة . ومنها رعى الشجر بالبهائم . ومنها أخذه للدواء كالحنظل والسنامكي .

الحنابلة

قالوا يحرم قلع شجر الحرم المكي وحشيشه إذا كانا رطبين ، ولو كان فيهما مضرة كالشوك ، وكذا السواك ونحوه والورق الرطب . أما ما كان يابسا من الشجر والحشيش فلا بأس بقطعهما أو قلعهما لأنهما كالميت . وكذا لا بأس بقطع الاذخر والنقع والكمأة والثمرة ، وإن كان كل ذلك رطبا ، كما لا بأس بقطع أو قلع ما زرعه آدمي من شجر أو حشيش لأنه مملوك الأصل . ويباح رعى حشيش الحرم المذكور ، والانتفاع بما تساقط من ورق الشجر ، وما انفصل من الأرض أو انكسر من غير فعل آدمي ولم ينفصل المنكسر عن أصله . أما ما قطعه آدمي فلا يجوز أن ينتفع هو أو غيره به .

الحنفية

قالوا النابت في أرض الحرم إما أن يكون جافا أو منكسرا ، وإما أن يكون غير ذلك ... فالجاف والمنكسر لا يدخل في حكم شجر الحرم لأنه حطب ، وكذا حشيش الاذخر فإنه مستثنى من شجر الحرم . وغير الجاف ، وهو قابل للنمو ، إما أن يكون نابتا بنفسه ، أو لا . والأول إما أن يكون من جنس ما ينبتة الناس كالزروع ، أو لا ، كالشجرة المعروفة « بام غيلان » .

فالذي يحرم قطعه من ذلك هو الذي ينبت بنفسه وليس من جنس ما ينبتة الناس ، وهذا لا يجوز قطعه مطلقا - سواء كان مملوكا أو غير مملوك - إلا أنه إذا قطعه مالكه حرم عليه قطعه فقط وليس عليه جزاء . وإذا قطعه غير مالكه فعليه الجزاء ، وسيأتي بيانه ، وعليه قيمته ، ويعفى عما يقطع من ذلك بسبب نصب الخيمة أو حفر الكانون أو وطء الدواب ، لأنه لا يمكن الاحتراز عنه . أما الذي ينبتة الناس أو ينبت بنفسه - وهو من جنس ما ينبتة الناس - فإنه يحل قطعه والانتفاع به إذا لم يكن مملوكا ، فإن كان مملوكا للغير لزم دفع قيمته لمالكه .

لا يجوز للمحرم استعماله . أما إذا استعمل للتداوى ، فإنه يجوز للمحرم كما يجوز له أكله .

الشافعية

قالوا يحرم الادهان بما له رائحة طيبة مطلقا . ويجوز الادهان بغيره في جميع البدن ، إلا في شعر الرأس والوجه فلا يجوز إلا لحاجة .

الحنابلة

قالوا ما له رائحة طيبة يحرم على المحرم الادهان به في سائر بدنه أو أى جزء . أما ما ليس كذلك كالزيت فلا يحرم الادهان به ، ولو في شعر الرأس والوجه .

حكم قطع شجر الحرم وحشيشه بالنسبة للمحرم

ولا يحل للمحرم ، كما لا يحل لغيره ، أن يتعرض لشجر الحرم بقطع أو قلع أو إتلاف ، ولا لغصن من أغصانه ، ولو كانت الأغصان واصله الى الحل . أما إذا كان الشجر مغروسا في الحل فيباح التعرض له والانتفاع به ، إذا لم يكن مملوكا للغير ، ولو وصلت أغصانه الى داخل الحرم . ومثل الشجر في ذلك حشيش الحرم ، الا الاذخر (وهو نبت معروف طيب الرائحة) ، وكذا السنا (المعروف بالسنامكي) فإنه يباح التعرض لها بالقطع وغيره . وفي شجر الحرم وحشيشه تفصيل المذاهب على النحو التالي :

الشافعية

قالوا يحرم التعرض لأشجار الحرم الرطبة وحشيشه الرطب بقطع أو قلع أو إتلاف - ولو كان مملوكا للمتعرض - ما عدا ما ذكر ، ويزاد عليه الشوك فيباح قطعه . وإنما يحرم التعرض لشجر الحرم وحشيشه إن كان بغير قصد إصلاحه ، كان يقلم الشجر لنموه ، وإلا جاز . أما الشجر اليابس فيجوز قطعه وقلعه ، وكذا يجوز قطع الحشيش اليابس ، إنما قلعه فيحرم مطلقا إلا إذا قصد منبته فيجوز أيضا . ولا فارق في الشجر بين الذي نبت بنفسه كالسنت ، وما أنبتة الناس كالنخل ، فيحرم التعرض له مطلقا .

(وهو ورق النبق) والخطمي (بكسر الخاء المعجمة وسكون الطاء) وهو نبت معروف . ويجوز له أيضا أن يستظل بالشجرة والخيمة والبيت والمحمل والمظلة المعروفة (بالشمسية) ، بشرط ألا يمس شيء من ذلك رأسه ووجهه فإن كشفهما واجب .

المالكية

قالوا لا يجوز للمحرم إزالة الوسخ بالفسل ، ويستثنى من ذلك غسل اليدين ، فيجوز بما يزيل الوسخ كالصابون ونحوه مما ليس بطيب . أما الفسل بالطيب الذي تبقى رائحته في اليد فلا يجوز .

الحنفية

قالوا إن الخطمي له رائحة طيبة فلا يجوز الاغتسال به ، وكذا الصدر فهو كالخطمي .

الشافعية

قالوا يجوز الاستئطال بكل ما ذكر ، ولو لاصق رأسه أو وجهه ، لكن لو وضع على رأسه ما يقصد بهستر عرفا كعباءة ، وقصد الاستئطال به ، حرم عليه ذلك ، وإلا فلا .

الحنابلة

قالوا إذا استظل بما يلزمه ثابسا كالمحمل ، حرم عليه ذلك سواء كان داكبا أو ماشيا . وإن استظل بما لا يلزمه ، كشجرة أو خيمة ، جاز له ذلك .

ما يطلب من المحرم لدخول مكة

يسن له أن يتنسل لدخول مكة ، وهذا الفسل للنفطاة فيطلب من الحائض والنفساء . ويستحب له أن يدخلها نهارا ، وأن يكون دخوله من أعلاها ليكون مستقبلا للبيت تعظيما له ، وأن يكون دخوله من بابها المعروف « باب المعلى » . وإذا دخلها بدأ بالمسجد الحرام بعد أن يأمن على نفسه .

المالكية

قالوا يحرم قطع ما شأنه أن ينبت بنفسه من الشجر والنبات - كالبقل البرى وشجر الطرفاء - ولو زرع ، وسواء كان أخضر أو يابسا . ويستثنى من ذلك أمور :

أولا : الأذخر (وهو نبت كالخلفاء طيب الرائحة) .
ثانيا : السنا (المعروف بالسنامكي) للاحتياج إليه في التداوى .

ثالثا : العصا .

رابعا : السواك .

خامسا : قطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه أو لإصلاح البساتين .

سادسا : قطع ورق الشجر بالمجن ، وهو عصا معوجة يضعها على الفصن ويحركها فيقع الورق من غير خبط . وأما خبط العصا على الشجر ليقع ورقه فهو حرام . وأما الشجر أو النبات الذي شأنه أن يزرع - كالخس والحنطة والبطيخ والرمان - فيجوز قطعه من أرض الحرم ولو كان نابتا بنفسه .

ما يباح للمحرم

يباح للمحرم الفصد والحجامة من غير حلق الشعر ، وحك الجلد والشعر إذا لم يترتب على ذلك سقوط الشعر أو الهوام ، وإلا حرم .

المالكية

قالوا يكره للمحرم الفصد والحجامة لغير حاجة ، ويجوزان لحاجة ، وعليه الفدية إن وضع على موضعيهما عصابة ، وإلا فلا .

الشافعية

قالوا يكره للمحرم حك جلده وشعره ما لم يترتب عليه سقوط الشعر ، وإلا حرم كما ذكر .

ويباح للمحرم غسل رأسه وبذنه بالماء لازالة الأوساخ عنه بشرط ألا يغسل بها يقهل الهوام ، فيجوز الاعتسالم بالهيايون والأشنان والسندر

الافاضة . وقد تقدم الكلام على وقته . « وواجب »
وهو طواف الوداع ، ويسمى طواف الصدر .
« وسنة » وهو طواف القدوم ... فالركن هو نوع
واحد وهو طواف الزيارة .

المالكية

قالوا طواف الوداع مندوب .

وللطواف شروط وواجبات وسنن مبينة في
المذاهب على النحو التالي :

الشافعية

قالوا للطواف في ذاته ثمانية شروط :

الاول : ستر العورة الواجب سترها في الصلاة .
الثاني : الطهارة من الحدث والخبث كما في
الصلاة ايضا .

الثالث : بدؤه بالحجر الأسود محاذيا له أو لجزئه
بجميع بدنه من جهة الشق الأيسر ، ألا يقدم جزءا
من بدنه على جزء من الحجر . فإذا بدأ بغيره لم
يحسب ما طافه قبل وصوله إليه ، فإذا انتهى إليه
ابتداء منه . ويشترط أن يحاذيه على الوجه المذكور
عند الانتهاء ايضا .

الرابع : جعل البيت عن يساره وقت الطواف
مارا تلقاء وجهه . ولا بد أن يكون الطائف خارجا
بكل بدنه عن جدار البيت وشاذروانه ١ وعن الحجر
(بكسر الحاء) . فلو مشى على الشاذروان ، أو
مس الجدار في مروره ، أو دخل من إحدى فتحتي
الحجر (بالكسر) وخرج من الأخرى - لم يصح
طوافه الذي حصل فيه . كما لا يصح طواف من
استقبل البيت أو استدبره ، أو جعله عن يمينه
أو عن يساره ورجع القهقري .

الخامس : كونه سبعة أشواط يقينا ، فلو ترك
شيئا من السبعة لم يجزئه .

السادس : كونه في المسجد وإن اتسع . فيصح
الطواف ما دام في المسجد ، ولو في هوائيه أو على
سطحه ، ولو مرتفعا عن البيت ، وأولو حال حائل بين
الطائف والبيت .

(١) الشاذروان : بناء محدودب لا يبق بالكعبة .

ويندب له أن يدخل المسجد من باب السلام
نهارا مليا متواضعا خاشعا ، وأن يرفع يديه عند
رؤية البيت ويكبر ويهلل ، ويقول : « اللهم زد
هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وبراً ،
وزد من عظمته ، وشرفه بمن حجه أو اعتمره تعظيما
وتشريفا وتكريما ومهابة وبراً . اللهم أنت السلام
ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام » ، ويدعو
بعد ذلك بما شاء ، وبعد ذلك يطوف .

الحنفية

قالوا يكره له رفع اليدين .

المالكية

قالوا يندب الغسل لدخول مكة ، وهو للطواف
بالبيت لا للنظافة فلا تفعله الحائض ولا النساء
لأنهما ممنوعتان من الطواف ، لأن الطهارة شرط
فيه كما يأتي . ويندب أن يدخل مكة نهارا في وقت
الضحى ، فإن قدم ليلا بات بمكان يعرف بدى
طوى ، وآخر الدخول للغد إذا ارتفع النهار . ولم
ينصوا على طلب الدعاء عند رؤية البيت ... لا دعاء
خاص ولا غيره .

وهذا الطواف يسن للمحرم إذا كان قادما من
خارج مكة ، ولهذا يسمى طواف القدوم . وإنسا
يطلب منه إذا اتسع الوقت له وللوقوف ، والا
ذهب للوقوف بعرفة وتركه .

المالكية

قالوا إن طواف القدوم واجب على من أحرم
بالحج وحده الذي نحن يصدد الكلام فيه ، وسيأتي
الكلام على غيره .

الطواف

الركن الثاني من أركان الحج الأربعة المتقدمة
الطواف ، وقد تقدم الكلام على الركن الأول منها
وهو الاحرام . أما الطواف فأنواعه ثلاثة :
« ركن » وهو طواف الزيارة ، ويسمى طواف

لسنة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم » .
وهذا القول أكد في الطوفة الأولى من غيرها .

الرابعة : أن يمشى الذكر مسرعا من غير عذو ولا وثب ، في الطوفات الثلاث الأولى ، ويمشى في الباقي على هيئة ... بخلاف المرأة فإنها تمشى كعادتها .

الخامسة : الاضطباع للذكر ولو صبيا . وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفيه على منكبه الأيسر .

السادسة : أن يكون الرجل والصبي قريبا من البيت عند عدم الزحام وعدم التأذى ... بخلاف المرأة فيسن لها عدم القرب صيانة لها .

السابعة : الموالاة في الطواف . فلو أحدث في الطواف - ولو عمدا - تطهر وبني ، لكن الاستئذان أفضل . وكذا لو أقيمت الصلاة وهو في الطواف ، فإنه يصلى ويتم الطواف بعدها ... والاستئذان أيضا أفضل .

الثامنة : أن يصلى بعده ركعتين ، ولا يكفى فرض أو نفل آخر عنهما . ويندب أن تكونا عقب الطواف مباشرة ، كما يندب استلام الحجر عقبهما ، وأن يسعى عقب الاستلام إن كان يسعى مطلوبا منه . والأفضل صلاتهما خلف المقام ، ثم بالحجر (بالكسر) ثم ما قرب من البيت ... وهما سنة مطلوبة ولو طال تأخرهما عن الطواف . ويكره قطع الطواف من غير سبب ، والبصق - ولو في نحو ثوب - بلا عذر ، وجعل يديه خلف ظهره أو على فمه في غير حال التأثؤب ، وفرقة الأصابع . ويكره الطواف أيضا حال مدافعة الأخيثن .

المالكية

قالوا يشترط لصحة الطواف شروط :

الأول : أن يكون سبعة أشواط ، فان نقص عنها لم يجزئه . ولا يكفى عنه الدم وإن كان ركنا . وإن شك في النقص بنى على اليقين ، وتمم الأشواط السبعة . أما إذا زاد عليها فلا يضر ... لأن الزائد لغو لا اعتداد به .

الثاني : الطهارة من الحدث الأصغر والكبير ومن الخبث . فإذا أحدث في أثناءه أو علم فيه بنجاسة في بدنه أو ثوبه - بطل . فان أحدث بعده ، وقبل صلاة ركعتيه أعاده ، لأن الركعتين كالجزء منه ...

السابع : عدم صرفه لأمر آخر غير الطواف ، فان صرفه انقطع .

الثامن : بية الطواف . وهذا شرط في غير طواف الركن وطواف القدوم ، أما هما فلا يحتاج كل منهما إلى نية لشمول نية النسك لهما . ولا بد أن تكون نية الطواف عند محاذاة الحجر . فلو بوى بعدها لم يحسب ما طافه حتى ينهى إليه ، إلا إذا عاد إلى محاذاته بعد النية .

ويزيد طواف القدوم شرطا تاسعا ، وهو أن يكون قبل الوقوف بعرفة ، فلا يطلب ممن دخل مكة بعد الوقوف بعرفة وبعد منتصف الليل .

وللطواف واجبات : منها أن يصون نفسه عن كل مخالفة في وقت الطواف ، ومنها أن يصون قلبه عن احتقار من يراه ، ومنها أن يلتزم الأدب ، ومنها أن يحفظ يده وبصره عن كل معصية .

وللطواف ثماني سنن :

الأولى : أن يستقبل البيت أول طوافه ، ويقف بجانب الحجر إلى جهة الركن اليماني - بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه - ثم يوى الطواف ، ثم يمشى مستقبلا الحجر مارا إلى جهة الباب . فإذا جاوزه انفتل وجعل يساره إلى البيت ... وهذا خاص بالمرأة الأولى .

الثانية : أن يمشى القادر ولو امرأة . والركوب في الطواف خلاف الأولى إن كان بلا عذر ، وإلا فلا بأس به إذا كان الحمل على غير دابة ، صيانة للمسجد من الدابة . والأفضل أن يكون حافيا ما لم يتأذى بذلك . ويندب أن يضيق الخطوات ليكثر الثواب ، وأن يلمس الحجر الأسود بيده أول طوافه ويقبله تقبيلًا خفيفا . ولا يسن للمرأة ذلك إلا عند خلو المطاف ليلا أو نهارا . ويستحب للرجل أن يضع جبهته عليه ، وأن يكون الاستلام والتقبيل ثلاثا ، فان عجز عن الاستلام بيده استلمه بنحو عصا ويقبل ما أصابه به ، فان عجز عن ذلك أيضا أشار إليه بيده أو بما فيها ، واليمين أفضل ... يفعل ذلك في كل طوفة .

الثالثة : الدعاء المأثور فيقول عند استلام الحجر الأسود ، عند ابتداء كل طوفة : « باسم الله ، والله أكبر (مع رفع يديه كرفع الصلاة) اللهم إيمانًا بك ، وتصديقا بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعا

لا للمرأة ، وفي غير طواف الافاضة . أما الرمل في طواف الافاضة فهو مندوب كما يأتي .

ويندب في الطواف : الرمل في الأشواط الثلاثة الأول من طواف الافاضة لمن لم يطوف طواف القدوم ، وتقيل الحجر الأسود في الشوط الأول ، واستلام الركن اليماني في الشوط الأول أيضا ، والقرب من الكعبة بالنسبة للرجال ، أما النساء فالسنة أن يطعن خلف الرجال كما في الصلاة .

الحائِلَة

قالوا يشترط لصحة الطواف شروط : منها النية . ومنها دخول الوقت في طواف الزيارة ، وهو من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ، ولا يصح قبل الوقوف : ولا حد لآخر وقته . ومنها ستر العورة كما في الصلاة . ومنها الطهارة من الحدث . ومنها الأصغر والأكبر : إلا إذا كان الحاج طفلا لم يميز ، فيصح الطواف ولو كان محدثا متلبسا بنجاسة . ومنها كون الأشواط سبعة يبتدئها من الحجر الأسود ، فإذا ابتدأ من غيره لا يحسب هذا الشوط . ومنها المشي إذا كان قادرا عليه .

ومنها الموالاة بين الأشواط ، فلو أحدث في أثناءه بطل ، وعليه استثنائه . لكن إذا أقيمت الصلاة للراتب فله أن يصلي معه ، ويبنى على ما تقدم من الأشواط مبتدئا من الحجر الأسود ... وكذلك إذا حضرت جنازة للصلاة عليها . ومنها أن يكون بالمسجد ، فلا يصح خارجه ، ويصح على سطحه . ومنها جعل البيت عن يساره ، ولا بد أن يكون خارجا عن جميع الحجر والشاذروان . وليس للطواف واجبات عندهم .

وأما سننه فهي .

- ١ - استلام الركن اليماني بيده اليمنى في كل شوط .
- ٢ - استلام الحجر الأسود وتقيله في كل شوط أيضا إن تيسر ، والإشارة إليه بيده عند محاذاته إن تعسر .
- ٣ - الاضطباع في طواف القدوم ، وهو أن يجعل وسط رداءه تحت إبطه الأيمن وطرفه على عاتقه الأيسر .
- ٤ - الرمل (وهو الإسراع في المشي مع تقارب الخطى) - وإنما يسر في الأشواط الثلاثة الأول من

إلا إذا خرج من مكة وشق عليه الرجوع له ، فيكفيه الطواف ، ويبعد الركعتين فقط . وعليه أن يبعث بهدى .

وحكم صلاة هاتين الركعتين الإيجاب بعد طواف الافاضة والقدوم . أما في طواف الوداع فقييل وجوب الركعتين ، وقيل بسنيتها ... والقولان صحيحان . ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة « الكافرون » في الركعة الأولى وسورة « الاخلاص » في الثانية . وندب صلاتهما خلف مقام إبراهيم ، والدعاء بعدهما بالملتزم (وهو بين الحجر الأسود والباب) . كما يندب فعلهما بعد صلاة المغرب وقبل نوافلتها لمن طاف بعد العصر .

الثالث : ستر العورة كما في الصلاة .

الرابع : أن يجعل البيت (وهو الكعبة) عن يساره .

الخامس : أن يكون جميع يديه خارجا عن الحجر بتمامه ، ومن الشاذروان ، وهو بناء محدودب لاصق بالكعبة) .

السادس : الموالاة ... فلو فرق بين أشواطه كثيرا بطل الطواف ، ويفتقر التفريق اليسير .

السابع : أن يكون داخل المسجد ، فلا يصح على سطحه ولا خارجه . ويلزم ابتداء الطواف من الحجر الأسود ، فلو ابتدأ قبله وجب إتمام الشوط الأخير إليه ، فإن لم يتمه وطال الفصل أو انتقض وضوؤه فعليه إعادته ... إلا إذا رجع لبلده ، فيكفيه هذا الطواف ويبعث هديا .

أما واجبات الطواف فهي صلاة ركعتين بعده كما تقدم ، والمشي فيه للقادر عليه .

وأما سننه فهي تقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ، ويكبر عند ذلك ، فإن لم يتمكن من تقبيله لمسه بيده ، فإن لم يستطع لمسه بعود مثلا ، ثم يضع يده أو العود - بعد اللمس بأحدهما - على فيه ، ويكبر حينئذ ... فإن لم يستطع شيئا من ذلك ، كبر عند محاذاته .

ومن السنن أيضا استلام الركن اليماني بيده الشوط الأول ثم يضعها على فيه . والدعاء في الطواف ، ولا يجد بحد مخصوص ، بل يدعو بما شاء . والرمل ، وهو الإسراع فوق المشي المعتاد في الأشواط الثلاثة الأول . وإنما يسر الرمل للرجل

ومنها المشى فيه للتأدب عليه . فلو طاف راجياً أو محمولا أو زاحفا بلا عذر ، فعليه إعادة أو الدم . أما إن كان ذلك لعذر فلا شيء عليه .
ومنها أن يطوف وراء الحطيم (الحجر) ، لأن بعضه من البيت .

ومنها كون الطواف سبعة أشواط ، والشوط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود . وهذه الأشواط السبعة واجبة كلها في طوافي القدوم والوداع . إلا أنه لو ترك أكثر أشواط الوداع - وهي أربعة - لزمه دم ، ولو ترك أقل من ذلك لزمه لكل شوط صدقة . بخلاف طواف القدوم ، فإنه لا يلزمه شيء بترك أكثرها أو أقلها ، سوى التوبة لأنه سنة في ذاته . وإنما وجب بالشروع فيه - كالتأدب - فلا يكون حكمه حكم الواجب بأصله . أما طواف الزيارة المفروض فأكثر أشواطه ركن ، بحيث لو ترك الأكثر بطل ، وباقيها واجب كما تقدم . ولا يتحقق ترك الواجب إلا بالخروج من مكة . أما ما دام فيها فهو مطالب به ، ولا تجزئ الأناية في الطواف بدون عذر . ومنها أن يصلى ركعتين عقب كل سبعة أشواط

من طوافه ، سواء كان طوافه فرضاً أو واجباً أو سنة أو نفلاً ، والأفضل أن يوالى بينهما وبين الطواف إلا إذا طاف في وقت الكراهة . ولا تغوت بتركهما ، بل يصليهما في أى وقت شاء ، ولو بعد الرجوع إلى وطنه ، إلا أنه يكره له ذلك . ويستحب أدائهما خلف المقام ، ثم في الكعبة ، ثم في الحجر تحت الميزاب ، ثم في كل ما قرب من الحجر (بالكسر) إلى البيت ، ثم المسجد ، ثم الحرم ... فان صلاهما خارج الحرم ، أساء . وقرأ في الركعة الأولى « الكافرون » وفي الثانية « الإخلاص » .

وأما سننه فهي أمور : منها أن يجعل - قبل شروعه في الطواف - طرف رداءه تحت إبطه اليمنى ، ويلقى طرفه الآخر على كتفه اليسرى . ويسمى هذا الفعل اضطباعاً . ويفعل ذلك في كل طواف بعده سعى كطواف القدوم . ومنها المشى بسرعة مع تقارب الخطى وهز الكتفين . ويسمى هذا الفعل رملاً ، يأتي به في الأشواط الثلاثة الأولى فقط ، فان رأى ما يعوقه وقف حتى يتمكن من إعادة الرمل .

ومنها استلام الحجر الأسود وتقبيله عند نهاية كل شوط ، وتناكد النية في الشوط الأول والآخر .

طواف القدوم لغير الراكب والمعدون والحرم من مكة أو مكان قريب منها ، ولغير المرأة أيضاً . أما هؤلاء فلا يسن لهم ، كما لا يسن في طواف الزيارة ولا غيره ما عدا طواف القدوم .

٥ - الدعاء .

٦ - الذكر .

٧ - القرب من الكعبة .

٨ - صلاة ركعتين بعد الطواف .

الحنفية

قالوا للطواف زمان ومكان ، وواجبات وسنن ومكروهات . فأما مكانه فهو داخل المسجد الحرام . حتى لو طاف بالكعبة ، من وراء رمزم أو من وراء العمدة ، جاز . أما إذا طاف خارج المسجد فان طوافه لا يصح . وأما زمانه : فان كان طواف زيارة فيبتدئ من طلوع فجر يوم النحر ، ولا حد لنهايتيه كما تقدم . وإن كان طواف قدوم فيبتدئ من حين دخوله مكة ، وينتهي إلى الوقوف بعرفة ... فمتى وقف فقد فات طواف القدوم . أما إذا لم يقف فينتهي بطلوع فجر يوم النحر .

وأما واجباته : فمنها أن يبدأ طوافه من الحجر الأسود ، فلو لم يفعل ذلك وجب عليه إعادة الطواف ما دام بمكة ، فان لم يعده ورجع وجب عليه دم ... والأفضل ألا يترك شيئاً من الحجر الأسود ، بل يقبله بجميع بدنه ، بأن يجعله عن يمينه ويجعل منكبه الأيمن عند الحجر الأسود .

ومنها التيامن : بأن يطوف عن يمينه مما يلي الباب ، ويجعل الكعبة عن يساره لأنها بمنزلة الإمام له . والمنفرد يقف على يمين إمامه ، فلو نكس الطواف - بأن طاف عن يساره وجعل الكعبة من يمينه - وجبت عليه إعادة أو الدم . أما طهارة الثوب والبدن والمكان من الخبث فسنة مؤكدة ، حتى لو طاف وعليه ثوب كله نجس فلا جزاء عليه ، وإنما ترك السنة على الصحيح .

ومنها ستر العورة الواجب سترها في الصلاة . فلو انكشف ربع العضو الواجب ستره في الصلاة ، فقد ترك الواجب ، ووجب عليه إعادة أو الدم . واعلم أن ستر العورة في ذاته فرض ، فمعنى كونه واجباً هنا أن الطواف لا يفسد بتركه ، بل يصح مع الاثم ، ويجب فيه إعادة أو الجزاء . أما إذا انكشف أقل من ربع العضو فلا يضر ، كما في الصلاة .

كراهة للعدر . ومنها أن يصعد على الصفا والمروة في سعيه . وأن يسعى بين الميئين الأخرين ، وهما عمودان أحدهما تحت منارة باب على ، والأخر قبالة رباط العباس . ومنها أن يهرول بين الميئين المذكورين . ومنها أن يكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بما شاء ، ويستقبل البيت على الصفا والمروة .

ومن السنن أن يستلم الحجر الأسود قبل الذهاب إلى السعى بيده . فإن لم يستطع فعل ما تقدم بيانه في سنن الطواف ... والأفضل أن يخرج من باب الصفا ، وهو باب بى مخزوم ، ويقدم رجله اليسرى في الخروج . ويندب أن يرفع يديه نحو السماء عند الدعاء على الصفا والمروة . وإذا أقيمت الصلاة وهو في طوافه أو سعيه صلى ، وبني بعد صلاته على ما فعله قبلها . ويكره له الحديث في البيع والشراء ونحوه في أثناء السعى والطواف .

وأما شرطه فهو أن يكون بعد الطواف . فلو سعى أولا ثم طاف . لا يعتد بسعيه ، ويجب عليه الإعادة ما دام يمكنه .

المالكية

قالوا السعى بين الصفا والمروة ركن للحج كما تقدم . وله شروط صحة وسنن ومنسوبات وواجب . فأما شروط صحته فهي :

أولا : كونه سبعة أشواط ، فإن سعى أقل منها فلا يجزئه وعليه أن يكمله إلا إذا طال الفصل عرفا ، وإلا ابتدأه من أوله .

ثانيا : أن يبدأ بالصفا ، فلو بدأ بالمروة فلا يحتسب ذلك التشوط . ويعد الذهاب من الصفا إلى المروة شوطا ، والرجوع منها إلى الصفا شوطا آخر .

ثالثا : الموالاة بين أشواطه ، فلو فرق بينها تفريقا كثيرا استأنفه . ويفتر الفصل اليسر ، كان يصلى في أثناءه على جنازة ، أو يحصل منه بيع وشراء لا يطول عرفا .

رابعا : أن يكون بعد طواف - سواء كان الطواف ركنا أو غيره - فإن لم يفعله بعد طواف فلا يصح ، وإن أوقعه بعد طواف صح . ولا يطالب بإعادته إن كان الطواف السابق عليه ركنا ، وهو طواف الإفاضة ، أو واجبا وهو طواف القدوم . أما إذا

فإن لم يستطع استلامه بيده استلمه بنحو عصا إن أمكن ، ويقبل ما مس به ... فإن لم يستطع ذلك أيضا استقبل الحجر ، ورفع يديه مستقبلا بإطنيها يراه ، ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا الاستقبال مستحب ، وكذا استلام الركن اليماني مستحب وليس بسنة . ويستحب أن يدعو ، عقب صلاة ركعتي الطواف خلف المقام ، بما يحتاج إليه من أمور الدنيا والآخرة ، وأن يأتي زمزم - بعد صلاة ركعتين قبل الخروج إلى الصفا - فيشرب منها ويتضلع ويفرغ الباقي في البئر ويقول : « اللهم إني أسألك رزقا واسعا ، وعلمنا نافعا ، وشفاء من كل داء » ، ثم يأتي للتمر قبل الخروج إلى الصفا .

السعى بين الصفا والمروة

الركن الثالث من أركان الحج المتقدمة ، السعى بين الصفا والمروة .

الحنفية

قالوا إن السعى بين الصفا والمروة واجب لا ركن كما تقدم .

وللسعى شروط وسنن مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

الحنفية

قالوا للسعى بين الصفا والمروة واجبات وسنن وشروط . فأما واجباته فمنها أن يؤجره من الطواف . ومنها أن يسعى سبعة أشواط ، وكل شوط من أشواط السبعة واجب . ومنها المشي فيه ، حتى لو سعى راكبا لغیر عذر لزمه إعادته أو إرافة دم . ومنها أن يبدأ سعيه من الصفا ثم ينتهي إلى المروة ، وبعد هذا شوطا على الصحيح ، فإن بدا بالمروة لا يحسب هذا الشوط .

وأما سننه : فمنها أن يوالى بين الطواف والسعى ، فلو فصل بينهما بوقت - ولو طويلا - فقد ترك السنة وليس عليه جزاء . ومنها الطهارة من الحدثين ، فيصح سعى الحائض والنفساء بلا

المروة إلى الصفا مرة أخرى ، وهكذا إلى تمام السبعة . (سابعاً) أن يقطع المسافة التي بين الصفا ثم يمضي إلى المروة إلى أن يلصق أصابع رجله بها . ثم يلصق عقب رجله بأسفل المروة عند رجوعه إلى الصفا ، إلى أن يلصق أصابع رجله بأسفل الصفا ... وهكذا ، ويفتح بالصفا ويختتم بالمروة ، فان بدأ بالمروة لم تحسب له تلك المرة .

وسنن السعى أن يكون متطهراً من الحدث والخبث ، وأن يكون مستور العورة ، وأن يوالى بين السعى والطواف .

الشافعية

قالوا للسعى شروط : مندوبات ، ومكروهات . فاما شروطه فهي :

أولاً : البدء بالصفا والختم بالمروة . ويحتسب الذهاب من الصفا إلى المروة شوطاً ، ومن المروة إليه شوطاً آخر .

ثانياً : كونه سبعة أشواط يقينا ، فلو شك في العدد بنى على الأقل لأنه هو المتيقن . ويلزم استيعاب المسافة في كل شوط ، ولا يصرف سعيه إلى غير النسك ، فلو قصد به المسابقة فقط فلا يصح .

ثالثاً : أن يقع بعد طواف الأفاضة أو القدوم بشرط ألا يتخلل بينهما وقوف بعرفة . فلو طاف للقدوم ثم وقف بعرفة ، فلا يسعى حينئذ ، بل يؤخره حتى يفعله بعد طواف الأفاضة .

وأما مندوباته فهي :

أولاً : أن يخرج إليه من باب الصفا ، وهو أحد أبواب المسجد الحرام .

ثانياً : أن يرقى الرجل على الصفا حتى يرى الكعبة . أما النساء فلا يسن لهن ذلك إلا إذا خلا المحل من الرجال الأجانب .

ثالثاً : الذكر الوارد عند كل منهما ، وهو أن يقول بعد استقبال الكعبة ، سواء رقى على الصفا أو لا : « الله أكبر » ثلاثاً ، ثم يقول : « والله الحمد » . الله أكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما أولانا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير . لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده . لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » .

أوقعه بعد الطواف المندوب - كطواف تحية المسجد - فانه يطالب بإعادته عقب طواف القدوم إن لم يكن وقف بعرفة ، وإلا أعاده عقب طواف الأفاضة ... لأن طواف القدوم يفوت بالوقوف .

وإنما يعيده على هذا التفصيل ما دام بمكة أو قريباً منها فيرجع لإعادته ، ويعيد طواف الأفاضة لأجله . فان نباعد عن مكة بعث هدياً ولا يرجع لإعادته . وكذلك يعيده على هذا التفصيل إذا أوقعه عقب الطواف الركن وهو لا يعتقد أنه ركن ولم ينو ذلك ، أو بعد الطواف الواجب ولم يعتقد وجوبه ولم ينو .

وأما سننه فهي :

أولاً : تقبيل الحجر الأسود قبل أن يخرج له وبعد الطواف وصلاة ركعتين .

ثانياً : اتصاله بالطواف بأن يفعله عقب الفراغ من الطواف وركعتيه .

ثالثاً : الصعود على كل من الصفا والمروة عند الوصول إليه في كل شوط . وينبغي ألا يفرط في إطالة الوقوف عليهما كما يفعله الناس . وإنما يسن الصعود عليهما للرجال وللنساء إن لم يكن هناك زحمة رجال ، وإلا فلا يصعدن .

رابعاً : الدعاء عليهما بلا حد .

خامساً : إسراع الرجال بين الميادين الأخضرين فوق الرمل المتقدم في الطواف ... والميلان الأخضران عمودان أحدهما تحت منارة باب علي ، وثانيهما قبالة رباط العباس . والإسراع المذكور يكون حال ذهابه إلى المروة ، ولا يسرع في رجوعه على الراجح .

وأما مندوبات السعى فهي الطهارة من الحدث الأصغر والكبير ومن الخبث . ويقاى شروط الصلاة الممكنة مندوبة له ، أما غير الممكنة فلا تندب كاستقبال القبلة لعدم تيسره . وليس للسعى سوى واجب واحد ، وهو المشي للقادر عليه .

الحنابلة

قالوا شروط السعى بين الصفا والمروة سبعة ؛ (أولها) النية . (ثانيها) العقل . (ثالثها) الموالة بين مرات السعى . (رابعها) المشي للقادر عليه . (خامسها) أن يكون السعى بعد طواف ولو كان الطواف مندوباً . (سادسها) أن يكون السعى سبع مرات كاملة . وتعتبر المرة من الصفا إلى المروة ومن

لهن هودج ونحوه ، فان الأولى لهن حينئذ الركوب فيه .

ومنها الاكثار من الدعاء والذكر والتهليل كأن يقول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا . اللهم اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري . . . اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرا مما نقول » . ويندب غير ذلك من الأدعية المعروفة ، ويكرر كل دعاء ثلاثا ، ويفتح بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويختتم بمثل ذلك مع التأمين ، ويكثر البكاء ومن قراءة سورة الحشر .

ومنها ان يحرص على اكل الحلال ، وعلى خلوص النية ومزيد الخضوع والانكسار . ومنها رفع يديه (ولا يجاوز بهما رأسه) ، وان يبرز للشمس إلا لعذر ، وأن يفرغ قلبه من الشواغل قبل دخول وقت الوقوف ، وأن يتجنب الوقوف في الطريق . ومنها أن يكون متطهرا من الحدث والخبث مستور العورة مستقبل القلة ، وأن يكون راكبا إن أمكن ، وإلا ينهر السائل أو يحتقر أحدا من خلق الله ، وأن يترك المخاصمة والمشاتمة . ومنها أن يقف بعرفة إلى الغروب ليحصل الجمع بين الليل والنهار .

الحنفية

قالوا للحضور بعرفة شرط وواجب وسنن . أما شرطه فهو أن يكون في وقته الشرعى (وهو من بعد زوال شمس اليوم التاسع من شهر ذى الحجة إلى فجر يوم النحر) . ولا يشترط النية ولا العلم ولا العقل . فمن حضر في عرفة ، في هذا الوقت ، صح حجه . . . سواء أكان ناويا أم لا ، عالما بأنه في عرفة أو جاهلا ، عاقلا أو مجنونا أو مغمى عليه أو نائما أو يقظان .

وأما واجبه فهو أن يمتد إلى غروب الشمس إن وقف نهارا ، أما إن وقف ليلا فلا واجب عليه . فإذا وقف بالنهار ، ودفع من عرفة قبل غروب الشمس ، فعليه دم .

وأما سننه فهي : الاغتسال ، وإن يخطب الامام خطبتين ، وأن يجمع الحاج بين صلاتي الظهر والعصر بالشروط المتقدمة في مبحث الصلاة ، وأن يجعل الوقوف عقبهما ، وأن يكون مفطرا ، وأن يكون متوضئا ، وأن يقف على راحلته ، وأن يكون وراء الامام قريبا منه بقدر إمكانه ، وأن يكون حاضر

ثم يدعو بما شاء ، ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات . وأبعا : أن يكون متطهرا من الحدث والخبث ، مستور العورة .

خامسا : عدم الركوب إلا لعذر .

سادسا : أن يهرول الرجل في وسط المسافة ذهابا وإيابا . وأما في أول المسافة وآخرها فيمشي على حسب عادته . كما أن المرأة لا تهرول مطلقا .

سابعا : أن يقول في حال سعيه : « رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، إنك أنت الأعز الأكرم » . ثامنا : اتصاله بالطواف واتصال أشواطه بعضها ببعض من غير تفريق . ويكره الوقوف في أثنائه بغير عذر وتكراره ، وصلاة ركعتين بعده بقصد أنهما سنة للسعى .

الركن الرابع من أركان الحج : الحضور بأرض عرفة على أى حال من الأحوال ، سواء كان يقظان أو نائما ، وسواء كان قاعدا أو قائما ، وسواء كان واقفا أو ماشيا ، وله شروط وسنن مفصلة في المذاهب على نحو ما يلي :

الشافعية

قالوا للوقوف بعرفة شروط وسنن . أما شروطه فهي :

أولا : أن يكون ذلك الحضور في وقته . ووقته من زوال شمس اليوم التاسع من ذى الحجة إلى فجر يوم النحر . ويكفى الحضور من ذلك الوقت ولو لحظة .

ثانيا : أن يكون الحاج أهلا للعبادة ، بأن لم يكن مجنونا ولا سكران زائل العقل ، فان كان مجنونا أو سكران زائل العقل لم يجزئه ذلك الحضور عن الفرض . وأما المغمى عليه فهو كالمجنون إن لم ترج إفاقته ، وإلا ظل محرما إلى أن يفيق من الإغماء .

وأما سننه : فمنها أن يقف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم عند الصخرات الكبار التي في أسفل جبل الرحمة ، إن سهل عليه ذلك ، وإلا اكتفى بالقرب منها بحسب الامكان . وهذا للرجال . أما النساء فينديبن لهن الجلوس في حاشية الموقف ، إلا أن يكون

وأما سننه ! فمئها أن يقف على راحته ، وأن يستقبل القبلة ، وأن يكون عند الصخرات وجبل الرحة ولا يطلب صعوده ، وأن يرفع يديه عند الدعاء ، وأن يكثّر الدعاء والاستغفار والتضرع وإظهار الضعف والافتقار ، ويلج في الدعاء ولا يستبطئ الإجابة . ويكرر كل دعاء ثلاث مرات ، ويكثر من قول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير . اللهم اجعل في قلبى نورا وفي بصرى نورا وفي سمعى نورا ، ويسر لى أمرى » .

المالكية

قالوا من أركان الحج الحضور بعرفة ، بأى جزء منها على أى حال كان ، سواء لبث بها أو مر ... إلا أنه إن كان مارا شرط فيه أمران : الأول : العلم بأنها عرفة ، فلو مر بها جاهلا لا يكفيه ذلك .

الثانى : أن ينوى بمروره الحضور ، فلو مر بها ولم ينو ذلك فلا يكفيه . وأما غير المار ، وهو من لبث بها ، فلا يشترط فيه شيء من ذلك ، فيكفى مكثه بها وهو نائم أو مغمى عليه . وقد تقدم أن الركن هو الحضور لحظة من الليل ، من غروب شمس اليوم التاسع من ذى الحجة إلى طلوع الفجر . وواجب الركن الطمأنينة فى حضوره ، فإذا لم يطمئن لزمه دم . كما يجب الوقوف فى نهار التاسع بعد الزوال إلى الغروب ، فإذا تركه بغير عذر فعليه دم ... فالحضور بعرفة نوعان : ركن يفسد الحج بتركه ، وواجب يلزم فى تركه دم . فالأول لحظة من غروب شمس يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر ، والثانى لحظة من زوال شمس يوم عرفة إلى غروب الشمس من ذلك اليوم .

ويجزئ الوقوف بأى جزء من عرفة كان ، ولكن الأفضل الوقوف بمحل وقوفه عليه الصلاة والسلام ، وذلك عند الصخرات العظام المنبسطة فى أسفل جبل الرحة . ويندب السير لعرفة بعد طلوع الشمس من اليوم التاسع ، وأن ينزل إذا وصلها بالمحل المعروف بنمرة ، والافتسار للوقوف ، والتضرع والابتهاال الى الله تعالى بالدعاء ، والتطهر من الحدث ، والركوب والقيام للرجال إلا لعذر . وأما النساء فلا يندب لهن القيام .

ويسن الجمع بين صلاتى الظهر والعصر بعرفة

قلب فارغا من الأمور الشاغلة عن الدعاء ، وأن نف عند الصخرات السود - وهى موقف النبى صلى الله عليه وسلم - فإن تعذر الوقوف عندها جتهد أن يكون قريبا منها بقدر الامكان ... وأن رفع يديه مبسوطتين ، ويدعو بعد الحمد والتهليل التكبير والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، يلبى فى موقفه ، ويكثر الاستغفار لنفسه ولوالديه للمؤمنين والمؤمنات ، وأن يستمر فى التلبية التهليل والتسبيح والثناء على الله بالخشوع والتذلل والاخلاص ، وأن يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم .

ومنها أن يدعو بقضاء الحوائج لغروب الشمس ، ولا يتقيد بصيغة خاصة فى دعائه ، بل يدعو بما شاء . والأفضل أن يكون أكثر دعائه « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ... لا نعبد إلا إياه ، ولا نعرف ربا سواه . اللهم اجعل فى قلبى نورا وفى سمعى نورا وفى بصرى نورا . اللهم اشرح لى صدرى ، ويسر لى أمرى . اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار ، أجرنى من النار بعفوك ، وادخلنى الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين . اللهم إذ هديتنى للإسلام فلا تنزع عنى ، ولا تنزعنى عنه حتى تقبضنى وأنا عليه » . والسنة أن يخفى صوته بالدعاء .

الحنابلة

قالوا للحضور بعرفة شروط وواجب وسنن . أما شروطه : فمئها أن يكون الحضور إلى عرفة باختياره ، فلا يصح حضور من أكره على الوقوف . ومنها أن يكون أهلا للعبادة ، فلا يصح الحضور من مجنون ولا سكران ولا مغمى عليه . ومنها أن يكون فى الوقت المعتبر له شرعا (وهو من فجر اليوم التاسع من شهر ذى الحجة إلى فجر اليوم العاشر وهو يوم النحر) . ويجزئه الوقوف ولو لم يعلم بأن المكان الذى وقف فيه من عرفة ، ولو لم يعلم بأن هذا الزمن هو زمن الوقوف ... فمتى صادف المكان والزمن ، صح وقوفه ولو لم يعلم بهما .

وأما واجبه فهو حضوره بعرفة جزءا من الليل إذا كان قد وقف نهارا . وأما من جاء الجبل ليلا فإنه يجزئه الحضور فى وقته المذكور ، ولا شيء عليه .

يجزىء . ولا بد أن يجزم الرامى بأنه رمى سبع حصيات فى كل جرة من الجمرات الثلاث : وذلك فى اليوم الثانى والثالث والرابع من أيام العيد . كما أنه لا بد أن يتحقق رمى سبع حصيات فى جرة العقبة ، وهى التى تكون فى يوم العيد ، فان شك كمل حتى يتحقق السبع . ويشترط فى السبع حصيات أن ترمى فى سبع مرات ، أما لو رماها على غير ذلك فلا تحسب إلا واحدة . ولا بد من الترتيب بين الجمرات الثلاث التى يرمىها أيام التشريق ، فيبدأ برمى الجمرة التى تلى مسجد الخيف ثم الأوسطى ثم العقبة ، فلا ينتقل إلى واحدة إلا بعد تمام ما قبلها .

وسنن الرمى : منها الاغتسال له كل يوم ، ومنها تقديم الرمى أيام التشريق على صلاة الظهر ، ومنها الموالاة بين الرميات وبين الجمرات ، ومنها أن يكون الرمى باليد اليمنى إن سهل ، ومنها غسل الحصى إن احتملت نجاسة ، ومنها أن يكون الجمر صغيرا أقل من الأتملة ، ومنها إبدال التلبية بالتكبير عند أول حصاة يرمىها ، ومنها أن يرمى راكبا إذا أتى من منى راكبا ، ومنها أن يرمى بحصيات جديدة لم يرم هو ولا غيره بها . وكره مخالفة شيء من تلك السنن .

الرابع من واجبات الحج : المبيت بمنى ، ويشترط فيه أن يكون معظم الليل من ليل إلى أيام التشريق الثلاثة لمن لم يتعجل . أما من أراد أن يتعجل ويخرج من منى إلى مكة فى اليوم الثانى من أيام التشريق ، وهو الثالث من أيام العيد ، فيسقط عنه المبيت بمنى ليلة الثالث من أيام التشريق والرمى فيه - لقوله تعالى : « فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه » الآية - بشرط أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثانى . فلو غربت عليه الشمس وهو بمنى ، تعين عليه المبيت ليلة الثالث والرمى فيه إلا إذا كان تأخيره لعذر .

ويشترط لجواز الخروج المذكور أن يكون بنية مقارنة له ، فلو خرج من غير نية لزمه العود . وألا يعزم على العود حال خروجه ، فلو خرج عازما على العود لزمه العود ، ولا تفيد نية الخروج . وإنما يجب المبيت بمنى ليل إلى الرمى على غير المعذور . أما المعذور - كراحة الأهل ، وأهل السقاية بمكة أو بالطريق ، ومن خاف على نفسه وماله من المبيت - فيرخص له فى ترك المبيت ، ولا يلزمه . أما الرمى فلا يسقط .

تقدما ، وأن يتخطب الإمام خطبتين يعلم الناس قيهما ما يفعل بعرفة إلى آخر الحج ، وتكون الخطبتان إثر زوال الشمس من اليوم التاسع ، ثم يؤذن ويقام للظهر وهو على المنبر ، ثم ينزل فيصلى بالناس الظهر ، ثم يؤذن ويقام ثانيا للعصر ثم يصلها بهم . ويجمع هذا الجمع ولو كان اليوم يوم جمعة ، وعليه فلا جمعة فى هذا اليوم ، ثم ينصرف الناس بعد الصلاة للوقوف إلى الغروب . فإذا غربت الشمس ودخل الليل وهم بعرفة ، فقد حصل الركن ، كما حصل الواجب بالحضور نهارا .

وَأَجَبَاتُ الْحَجِّ

تقدم لك أن للحج شروطا وأركاناً وواجبات وسنناً . وقد سبق الكلام فى شروطه وأركانه ، وما يتعلق بكل ركن منها من شروط وواجبات وسنن . وهناك واجبات أخرى عامة للحج مبنية فى المذاهب على النحو التالى :

الشافعية .

قالوا واجبات الحج العامة خمسة :

الأول : الاحرام من الميقات على التفصيل المتقدم .
الثانى : الوجود بمزدلفة ، ولو لحظة ، بشرط أن يكون ذلك فى النصف الثانى من الليل بعد الوقوف بعرفة . ولا يشترط المكث ، بل يكفى مجرد المرور بها ، سواء علم بأنها المزدلفة أم لا .

الثالث : رمى الجمار ، بأن يرمى جمرة العقبة وحدها يوم النحر ، والجمرات الثلاث كل يوم من أيام التشريق الثلاثة التى هى عقب يوم النحر . ويدخل وقت الرمى بانتصاف ليلة النحر بشرط تقدم الوقوف ، ويمتد وقته إلى آخر أيام التشريق . ولا بد من تحقق معنى الرمى ، فلو وضع الحجر فى الرمى لم يعتد به . وكذا لا بد من قصد مكان الرمى ، فلا يجزىء الرمى فى الهواء وإن وقع فى الرمى ، ولا يجزىء الرمى إلا إذا تحقق إصابة الرمى .

والرمى المعتز شرها هو ما كان باليد لا بقوس ونحوه ، فانه لا يجزئه إلا لعذر ، ولا يجزىء فى الرمى إلا الحجير . أما اللؤلؤ والملاح والأجر ونحوه فلا

أن يعلم وصوباً الحصى إلى المرمى ، فلا يكفي قلن الوصول . ولو رمى حصاة ووقعت خارج المرمى ، ثم تدرجت حتى سقطت فيه ، أجزاته . وكلها إن رماها فوقعت على ثوب إنسان ، فسقطت في المرمى ولو بدفع غيره ، أجزاته أيضا ووقته من نصف ليلة النحر لمن وقف قبله بعرفة . ولا يصح الرمي في أيام التشريق إلا بعد الزوال .

السادس من الواجبات العامة : الحلق أو التقصير السابع : طواف الوداع .

المالكية

قالوا واجبات الحج العامة التي لا تخص ركنا من أركانها أمور : منها النزول بمزدلفة بقدر حط الرحال - بعد أن يدفع من عرفة ليلا - وهو سائر إلى منى إذا لم يكن عنده عذر ، وإلا فلا يجب عليه النزول بها .

ومنها تقديم رمى جرة العقبة في اليوم العاشر على الحلق وطواف الإفاضة . فلو حلق قبل الرمي ، أو طاف للإفاضة قبله ، فعليه دم . وأما تقديم الرمي على النحر ، وتقديم النحر على الحلق ، وتقديم الحلق على طواف الإفاضة - فهو مندوب فالملطوب في يوم النحر أربعة أمور : رمى جرة العقبة ، نحر الهدي أو ذبحه ، الحلق ، طواف الإفاضة . وتفعل على هذا الترتيب . ورمى جرة العقبة في ذاته واجب ، ووقته من طلوع فجر يوم النحر ، ويندب أن يكون بعد طلوع الشمس إلى الزوال ، ويكره تأخيرها عنه .

ومنها الرجوع للمبيت بمنى بعد طواف الإفاضة ، فمبيت بها ثلاث ليال وجوبا (وهي ليلة الثاني والثالث والرابع من يوم النحر) إن لم يتعجل . أما إذا تعجل فيكفيه المبيت ليلتين ، ويسقط عنه البيات ليلة الرابع والرمي في ذلك اليوم . . . بشرط أن يجاوز جرة العقبة قبل غروب اليوم الثالث ، وإن تعين عليه المبيت بها ليلة الرابع والرمي فيه .

ومنها رمى الجمار في أيام التشريق الثلاثة بعد يوم عيد النحر : يرمى في كل يوم ثلاث جمرات ، كل منها بسبع حصيات . ووقت الرمي في كل يوم منها من زوال الشمس إلى الغروب ، فلو قدم الرمي على الزوال لا يكفي ، وعليه دم إن لم يعده بعد الزوال ، وإن أخره إلى الليل أو إلى اليوم الثاني فعليه دم .

الخامس من واجبات الحج عند الشافعية : التباعد من محرّمات الاحرام السابقة .

الحنفية

قالوا واجبات الحج الأصلية خمسة :

أولا : السعى بين الصفا والمروة .

ثانيا : الحضور بمزدلفة ، ولو ساعة قبل الفجر ، فلو ترك الحضور بالمزدلفة قبل طلوع الفجر لزمه دم إلا إذا كانت به علة أو مرض فلا شيء عليه .

ثالثا : رمي الجمار لكل حاج ، وسيأتي بيانه .

رابعا : الحلق أو التقصير .

خامسا : طواف الصدر .

وأما ما عدا ذلك من الواجبات فهي متعلقة بكل واجب من هذه الواجبات الأصلية ، أو متعلقة بشرط أو ركن على حدته . وقد علمت مما تقدم واجبات الطواف وواجبات السعى وواجبات الوقوف . وبقي من الواجبات الترتيب بين الرمي والحلق ، والذبح يوم النحر ، وتوقيت الحلق بالزمان والمكان . والضابط أن كل ما يترتب على تركه دم فهو واجب . وسيأتي بيان كل ما يترتب على تركه دم في مبحث جنابة الحج .

الحنابلة

قالوا للحج واجبات سبعة :

الأول : الإحرام من الميقات المعتبر شرعا .

الثاني : وقوفه بعرفة إلى الغروب إذا وقف نهارا .

الثالث : المبيت بالمزدلفة ليلة النحر على غير السقاة والرعاة ، ويتحقق بالوجود بها في أي لحظة من النصف الثاني من الليل .

الرابع : المبيت بمنى على غير السقاة والرعاة ليالي أيام التشريق .

الخامس : رمى الجمار على الترتيب ، بأن يبدأ بالتي تلي مسجد الحبيب ، ثم بالوسطى ، ثم بجمرة العقبة . ولا يجزئ في الرمي أن يرمي بحصاة صغيرة جدا أو كبيرة ، ولا بما رمى بها غيره . ولا يجزئ أيضا بغير الحصى كحجر أو ذهب ونحوهما . ويشترط رمي الحصى ، فلا يكفي وضعه في المرمى بدون رمي . ويشترط كون الرمي واحدة بعد واحدة إلى تمام السبع ، فلو رمى أكثر من واحدة في مرة واحدة حسب ذلك واحدة . ويشترط أيضا

الحنفية

قالوا بقيت سنن : منها البيت بنى في ليالى ايام النحر . ومنها البيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الخروج من عرفة . ومنها أن يذهب من مزدلفة إلى منى قبل طلوع الشمس . ومنها الترتيب بين الجمار الثلاث ... وقد تقدم لك أن أصل رمى الجمار واجب .

وكيفيته : أن يرمى يوم النحر جرة العقبة من بطن الوادى بسبع حصيات ونحوها مما يجوز عليه التيمم - ولو كفا من تراب - فانه يقوم مقام الحصاة الواحدة . ولا يجوز الرمي بخشب وعنبر ولؤلؤ وذهب وفضة وجوهر وبعر ونحو ذلك ، لانه ليس من جنس الارض . ويكره أخذ الحصاة ونحوها من عند الجمرة ، كما يكره تنزيها أن يرمى أكثر من سبع حصيات .

ويسن في الرمي أن يكون بين الرامى وبين الجمرة (أى المكان الذى يرمى فيه الحصى) خمسة أذرع ، وأن يمسكها برءوس أصابعه . فان رماها ونزلت على رجل أو جمل ، فان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز . اما إن وقعت في مكان الجمرة بفعل ذلك الرجل أو الجمل ، أو وقعت في مكان بعيد عن الجمرة ، فانها لا تجزئه ، ويرمى غيرها وجوبا (ويقدر البعد بثلاثة أذرع) ... وأن يكبر مع رمى كل حصاة ، بأن يقول : « باسم الله أكبر » ، ويقطع التلبية لأولها . ويكره أن يتخذ حجرا واحدا يكسره إلى حصى صغير يرمى به .

ووقت أداء رمى جمرة العقبة فجر يوم النحر إلى فجر اليوم الثانى منه . فان قدمه عن ذلك لايجزئه ، وإن أخره عن ذلك لزمه دم . ويستحب أن يكون هذا الرمي بعد شروق الشمس إلى الزوال ، ويباح بعد ذلك إلى الغروب ، ويكره بالليل كما يكره بعد فجر النحر إلى طلوع الشمس . ثم يرمى ثانى يوم النحر الجمار الثلاث .

ويسن أن يبدأ برمى الجمرة الاولى ، وهى التى تلى مسجد الخيف ، ثم بالجمرة الوسطى ، ثم بجمرة العقبة . وفى كل منها يرمى سبع حصيات بالكييفية المتقدمة ... فان عكس هذا الترتيب ، بأن رمى الجمرة الوسطى مثلا قبل الجمرة الاولى ، سن له إعادة الرمي . ويسن أن يقف ، بعد أن ينم الرمي الذى بعده رمى آخر ، بمقدار قراءة ثلاثة أرباع جزء من القرآن (ثلث ساعة تقريبا) .

ويندب أن يكون في كل يوم قبل أن يصلى الظهر ويشترط في صحة الرمي أمور :

اولا : أن يبدأ برمى الجمرة الكبرى ، وهى التى تلى مسجد منى ، ثم الوسطى التى فى السوق ، ثم يختم بالعقبة . وليس في يوم النحر سوى رمى جرة العقبة كما تقدم .

ثانيا : أن يكون ما يرمى به من جنس الحجر ، فلو رمى بطين لا يكفى .

ثالثا : ألا يكون صغيرا جدا كالقمحة ، بل يكون كالخصى الذى يتحاذف به الصبيان وقت اللعب . يجعل الشخص الحصى بين السبابة والابهام من يده اليسرى ، ثم يحذفها بسبابة اليمنى ... فلو رمى بصغير جدا لا يجزىء ، وإن رمى بكبير اجزا مع الكراهة . ولا يشترط طهارة ما يرمى به ، فلو رمى بمتنجس اجزاه ، وندب أن يعيده بظاهر .

رابعا : أن يكون الرمي باليد ، فلو رمى برجله لا يكفى . ويندب أن يكون الرمي بيده اليمنى إن كان يحسن الرمي بها .

ومن الواجبات : الخلق ، فلو تركه لزمه دم . وكذا يلزمه دم إذا أخره حتى رجع لبلده ، أو أخره عن ايام التشريق ولم يفعله بمكة . أما إذا فعله بها - ولو بعد ايام التشريق - فلا دم عليه . ويجزىء عن الخلق التقصير بالنسبة للرجل وخالف السنة . واما المرأة فالواجب في حقها التقصير ، ولا تحلق لانه مثله . وكيفية التقصير بالنسبة لها أن تأخذ قدر الانملة . واما الرجل فيأخذ الشعر من قرب أصله وجدوره ، فلو أخذ من أطرافه ، كما تفعل المرأة ، اجزاه ذلك وأساء .

ومن واجباته : الفدية ، وهدى للفساد ، وهدى للقران أو التمتع . وسيأتى بيانها عند الكلام عليها .

سنن الحج

أما سننه فكثيرة : منها ما يتعلق بالاحرام ، ومنها ما يتعلق بالطواف ، ومنها ما يتعلق بالسعى ، ومنها ما يتعلق بالوقوف . وقد تقدم جميع ذلك في المباحث السابقة ، وبقيت سنن أخرى مفصلة في المذاهب كما يلي :

ويقرأ آية الكرسي وسورة «الخلاص» و«المعوذتين» .
وإذا ركب الدابة يقول : « باسم الله والحمد لله الذي
هدانا للإسلام وعلمنا القرآن ، ومن علينا بمحمد صلى
الله عليه وسلم . الحمد لله الذي جعلني من خير أمة
أخرجت للناس ... سبحان الذي سخر لنا هذا
وما كنا له مقرنين ، وإنا إلى ربنا لمنقلبون » : الحمد
لله رب العالمين » .

الشافعية

قالوا سنن الحج كثيرة : منها البيت بمنى ليلة
عرفة . وإنما كان سنة لأن المقصود منه الاستراحة
... بخلاف البيت ليالي التشريق فإنه واجب كما
تقدم . ومنها سرعة السير في بطن وادي محسر
(وهو مكان فاصل بين مزدلفة ومنى ، سمي بذلك
لأنه حسر ، أي عجز ، فيه الفيل الذي أراد أبرهة
هدم الكعبة به ، وهو المذكور في الآية) .

ومنها الخطب السنونة فيه ، وهي أربع :

الأولى : يوم السابع من ذي الحجة ، وهي خطبة
مفردة يخطبها الإمام أو نائبه - كأمير الحج - بعد
صلاة الظهر بالمسجد الحرام : يفتتحها بالتكبير إن
كان غير محرم ، وبالتلبية إن كان محرمًا ...
والأفضل أن يكون الخطيب محرمًا .

الثانية : يوم عرفة بنمرة قبل صلاة الظهر ، وهما
خطبتان .

الثالثة : يوم النحر بمنى ، وهي واحدة بعد
صلاة الظهر .

الرابعة : يوم النفر الأول بمنى ، وهي واحدة بعد
الظهر ... وينبغي للخطيب أن يعلم الناس في كل
الخطب المذكورة ما يكون بعد كل خطبة من أعمال
الحج .

ومن السنن : حلق الرجل ، وتقصير الأنثى ...
ومنها الوقوف بالمشعر الحرام ، وهو جبل قروح
(بوزن عمر) ، يذكرون الله تعالى عنده ، ويدعون
رهبهم إلى الإسفار مع استقبال القبلة . ومنها ألا
يتعجل من منى ، بل يبقى بها جميع ليالي التشريق .
ومنها الذكر المسنون : كان يقول عند رؤية البيت
الحرام ما سبق بيانه ، ويقول في أول طوافه ما تقدم
أيضا ، ويقول قبالة البيت : « اللهم البيت بيتك ،
والحرم حرمك ، والأمن أمنك » . وهذا مقام العائد
بك من النار » . ويقول بين الركنين اليمانيين : « ربنا
آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب

ووقت الرمي في اليومين الثاني والثالث هو من بعد
الزوال إلى الغروب . ويكره في الليل إلى الفجر ،
وقبل الزوال لا يجزئ ، وبعد فجر اليوم الثاني
يلزمه دم بالتأخير ... ويدعو لنفسه أو لغيره بما
شاء (رافعا يديه نحو القبلة أو نحو السماء) ، ثم
يرمي كذلك في ثالث أيام النحر ، وكذا في تاليه إن
بقى هناك . ويجوز له أن يرمي ماشيا أو راكبا ...
والأفضل في رمي الأولى والوسطى أن يكون ماشيا ،
وفي رمي جمرة العقبة أن يكون راكبا .

وللحج آداب أيضا ، وهي كثيرة : منها أن يقضى
ديونه قبل حجه . ومنها أن يستشير ذا رأي في
سفره ذلك العام الذي يريد فيه أداء الحج . ومنها
أن يستخير الله تعالى ... وسنة الاستخارة أن
يصلى ركعتين بسورة «الخلاص» بعد أم الكتاب :
ويدعو بدعاء الاستخارة المأثور ، ثم يبدأ بالتوبة
وإخلاص النية ورد المظالم . ومنها أن يستسمح
خصومه وكل من له معه معاملة . ومنها أن يقضى
ما قصر فيه من العبادات . ومنها أن يجتهد في
الزياة والسمة والفخر . ومنها أن يجتهد في
تحصيل النفقة الحلال ، فإنه لا ثواب للحج بالمال
الحرام ... وإن سقط به الفرض حتى ولو كان
المال مفصوبا . ومنها أن يتخذ رفيقا صالحا يذكره
إن نسى ، ويصبره إذا جزع ، ويعينه إذا عجز .

ومن آداب الحج أيضا : أن يجعل خروجه يوم
الخميس ، وإلا فيوم الاثنين في أول النهار من أول
الشهر . ومنها أن يودع أهله وإخوانه ،
ويستسمحهم ويطلب دعاءهم ، ويذهب إليهم لذلك .
وأما هم فيسألهم أن يذهبوا إليه عند قدومه ...
ومنها أن يصلى ركعتين قبل أن يخرج من بيته ،
وبعد الرجوع إلى بيته ، ويقول عقب الصلاة حين
يخرج : « اللهم إليك توجهت ، وبك اعتصمت ،
وعليك توكلت . اللهم أنت ثقتي ، وأنت رجائي .
اللهم اكفني ما أهمني وما لا أهتم به ، وما أنه أعلم
به مني .. عز جارك ، ولا إله غيرك . اللهم زدني
التقوى ، وأفر لي ذنوبي : ووجهني إلى الخير أينما
توجهت . إني أعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة
المنقلب ، والحرور بعد الكور ، وسوء النظر في الأهل
والمال » .

وإذا خرج يقول : « باسم الله ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم » . توكلت على الله . اللهم وفقني
لما تحب وترضى ، واحفظني من الشيطان الرجيم » .

من أهلها . والقصر إنها يسكن لغير أهل الجبل الذي فيه القصر .

سادسا : تقليد الهدى .

سابعا : الإشهار .

وقد تقدم بيان معنى تقليد الهدى والإشهار ، وبين ما يقلد وما يشعر من الانعام وما لا يقلد منها ولا يشعر .

ومن السنن غير ذلك ما تقدم في خلال الأركان . وأما مندوباته فهي : النزول بذي طوى لمن وصل مكة ليلا ، فيبيت بها ليدخل مكة نهارا مسجودا ، والفصل لمن دخلها إن لم يكن حائضا أو نفسا . أما هيا فلا يندب لهما الفسل لأنه للطواف بالبيت ، ولا يصح منهما كما تقدم ، والدعاء بعد تمام الطواف ، والاكثار من شرب ماء زمزم بنية حسنة ، فقد ورد « ماء زمزم لما شرب له » ، ونقل ماء زمزم ، والوقوف مع الناس بعرفة ، والدعاء ، والتضرع حال الوقوف إلى الغروب ، والبيات بمزدلفة ليلة العاشر من ذي الحجة ، والارتحال منها إلى منى بعد صلاة الصبح وقبل الإسفار ، ووقوفه بالمحصر الحرام مستقبل يدنو الله تعالى ، ويثنى عليه للإسفار ، والإسراع بطن محير (وهو واد بين مزدلفة ومنى قدر رمية حجر . سمي بذلك لحجر أصحاب الفيل ونزل العذاب عليهم فيه كما في سورة الفيل) ، وإنما يندب الإسراع فيه لغير المرأة . وأما المرأة فلا يندب لها إلا إذا كانت راكبة .

ومنها رمي جمرة العقبة حين وصوله إلى منى ، وبعد طلوع الشمس كما تقدم ، والمشي في غير جبرة العقبة ، والتكبير مع كل حصاة يرميها ، وتنازع الحصيات حال الرمي بالأفصل بين رمي بعضها والبعض الآخر ، والتقاط الحصيات التي يرميها بنفسه ، وفعل الذبح والحلق قبل الزوال يوم العيد ، وتأخير الحلق عن الذبح ، وفعل طواف الإفاضة في ثوبى إحرامه وعقب حلقه ، ووقوفه عقب رمي الجمرتين الأولىين - وهما الكبرى والوسطى - للدعاء ، وجعل الجمرة الأولى خلفه ، ونزول غير المستعجل بالمحصب (وهو واد يكثُر فيه الحصى جهة مقبرة مكة عند كداء) .

فإذا رجع من منى إلى مكة ، بعد رمي اليوم الرابع ، ندب له النزول بهذا المكان قبل أن ينزل مكة . فإذا نزل به أقام حتى يؤدي به أربع صلوات وهي من الظهر إلى العشاء ، فيُخْرِص صلاة الظهر

النار » ، ويقول في الرمي : « اللهم حجا مبرورا ، وذنبا مغفورا ، وسعيًا مشكورا » ، ويقول في السعي : « رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، إنك أنت الأعز الأكرم » .

ومنها أن يقضى ديونه قبل حجه . ومنها إرضاء خصومه ، وأن يتوب من جميع المعاصي ، وأن يتعلم كيفية الحج ، وأن يستسمح كل من كان بينه وبينه معاملة أو مصاحبة . ومنها أن يكتب قبل سفره وصية ويشهد عليها ، وأن يطلب رفيقا صالحا موافقا راغبًا في الحج ، وأن يكثُر من الزاد والنفقة ليواسي منه المحتاجين .

ومن السنن : الاكثار من الصلاة ، والطواف ، والاعتكاف في المسجد الحرام كلما دخله . ومنها دخول الكعبة والصلاة فيها ولو نفلا . ومنها الاكثار من شرب ماء زمزم : مع التضرع منه ، مستقبل القبلة عند شربه ، قائلا : « اللهم إني بلغني عن نبيك ، صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « ماء زمزم لما شرب له » ، وأنا أشربه لسعادة الدنيا والآخرة . . . اللهم فافعل » ، ثم يسمى الله تعالى ، ويشرب ويتنفس ثلاثا . ويسن الدخول إلى البئر والنظر فيها والتزج منها باليد ، ونضح وجهه ورأسه وصدره بمائها ، ويتزود منها عند سفره .

المالكية

قالوا للحج سنن ومندوبات . فأما سننه فهي : أولا : الخطبتان بعد الزوال بمسجد عرفة كما تقدم .

ثانيا : جمع الظهر والعصر به جمع تقديم كما تقدم .

ثالثا : قصر الظهر والعصر المذكورين لغير أهل عرفة . وأما هم فلا يقصرون .

رابعا : جمع المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الدفع من عرفة إليها ، وهذا الجمع يكون تأخرا في وقت العشاء . وإنما يسن لمن وقف بعرفة مع الأيام ثم سار إلى المزدلفة مع الناس ، أو لم يسر معهم وهو قادر عليه . . . فإن لم يقف مع الإمام فلا يجمع بينهما بل يصلي كل صلاة في وقتها . وإذا لم يسر مع الناس ، لعجزه عن السير معهم ، فإنه يؤخر المغرب ، ويجمعها مع العشاء عند دخول وقتها في أي مكان شاء .

خامسا : قصر العشاء لغير أهل مزدلفة . فالجمع بعرفة ومزدلفة سنة لكل حاج ، ولو كان

سنة مساكين ، لكل واحد منهم مد من بر أو نصف صاع (مدان) من تمر أو زبيب أو شعير أو أقط .

ومما يوجب الفدية على التخيير جزاء الصيد . والصيد إما أن يكون له مثل من النعم ، وإما لا يكون . فان كان له مثل فيخير في فديته بين ثلاثة أشياء : ذبح المثل وإعطاء لحمه لفقراء الحرم في أى وقت شاء . وتقديم المثل بالمحل الذى تلف فيه الصيد ، ويكون التقديم بدراهم ثم يشتري بها طعام من الأصناف السابقة ، ويعطى كل مسكين مدا من بر ومدنين من غيره كما تقدم ، وصيام أيام بعدد الأمداد بحيث يكون كل يوم بدل ما يعطى من الطعام لكل مسكين ، فان بقى أقل من إطعام مسكين صام عنه يوما كاملا . . . وإن لم يكن له مثل فيخير في فديته بين الأمرين الأخيرين : إطعام القيمة ، والصيام .

وأما ما يوجب الفدية على الترتيب فهو الوطء قبل التحلل الأول من الحج . والتحلل الأول يحصل باثنين من ثلاثة وهى : رمى جمرة العقبة ، والحلق أو التقصير ، وطواف الزيارة . ومثل الوطء الإبل بتكرار النظر أو بالمباشرة لغير الفرج أو بالتقبيل أو باللمس بشهوة قبل التحلل الأول . فاذا حصل الوطء أو الانزال بواحد مما ذكر ، وجب عليه ذبح بدنة من الإبل سنها خمس سنين ، فان لم يجد بدنة صام عشرة أيام : ثلاثة قبل الفراغ من أعمال الحج ، وسبعة بعد الفراغ منها . والمرأة كالرجل فيما يترتب على الوطء والانزال إن كانت طائعة .

وأما المباشرة بدون إنزال فتوجب الفدية على التخيير بين الأنواع الثلاثة المتقدمة ، وهى ذبح الشاة أو إطعام ستة مساكين أو صوم ثلاثة أيام : وكذا الإماء بنظرة بدون تكرار ، وكذا إذا حصل الوطء بعد التحلل الأول وقد تقدم بيانه . وإذا جاوز الشخص ميقاته بلا إحرام ، أو ترك شيئا من واجبات الحج كرمى الجمار ، فعليه الفدية على الترتيب : بأن يذبح شاة ، فان لم يجدها صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة بعده كما تقدم .

وأما ما يوجب الإطعام فهو قص ظفرين أو أقل ، وإزالة شعرتين أو أقل . . . فيجب في الظفر الواحد أو بعضه ، وفى إزالة الشعرة الواحدة أو بعضها ، إطعام مسكين واحد مدا من بر أو نصف صاع من غيره كما تقدم ، وفى الظفرين أو الشعرتين إطعام مسكينين . وأما ما يوجب القيمة فهو كسر بيض

ليوقعها به إن لم يخف خروج وقتها الاختيارى . وإما يستحب النزول به ان لم يصادف رجوعه يوم الجمعة ، وإلا فينزل الى مكة ولا يعرج عليها . كما لا يستحب النزول به لمن تعجل وخرج من منى بعد رمى الثانى من أيام التشريق . ومنها طواف الوداع لمن أراد الخروج من مكة ، وقد تقدم . ومن المندوبات عدا ذلك ما تقدم فى الأركان .

الحنابلة

قالوا بقى من مسنونات الحج أمور : منها المبيت ببنى ليلة التاسع من ذى الحجة ، ومنها خطبة الامام للحجاج يوم الثامن من ذى الحجة بالمسجد الحرام ، ويوم عرفة بها ، ويوم الأضحى ببنى . ومنها استمرار التلبية الى رمى جمرة العقبة . ومنها غير ذلك كاستقبال القبلة حال رمى الجمار .

مَا يَتَرْتَبُ عَلَى ارْتِكَابِ مَحْظُورٍ

من المحظورات المتقدمة من الجزاء

المحظورات فى الحج أنواع : منها ما يفسده ، ومنها ما يترتب عليه هدى ، وفدية أو غيرهما . وفى كل ذلك تفصيل فى المذاهب .

الحنابلة

قالوا الأمور المحظورة على المحرم تنقسم الى أقسام : (الأول) ما يوجب الفدية . (الثانى) ما يوجب الإطعام . (الثالث) ما يوجب القيمة . (الرابع) ما لا يوجب شيئا .

فأما ما يوجب الفدية فينقسم قسمين : (الأول) ما يوجبها على التخيير . (والثانى) ما يوجبها على الترتيب .

فالذى يوجبها على التخيير أمور : (١) لبس المخيط أو المحيط . (٢) استعمال الطيب . (٣) تغطية الرجل رأسه أو الأنثى وجهها . (٤) إزالة أكثر من شعرتين من الجسد أو أكثر من ظفرين .

فكل واحد من هذه فيه فدية على التخيير بين ثلاثة أشياء : فاما أن يذبح شاة سنها ستة أشهر على الأقل إن كانت من الضأن ، وسنة إن كانت من المعز . وإما أن يصوم ثلاثة أيام . وإما أن يطعم

فلا يفيد ذلك ، وهو باقٍ على إحرامه . . . حتى لو أحرَم من العام القابل بحج جديد ، كان إحرامه لقوا واعتبر باقيا على إحرامه بالحج الذي أنفذه فيتمه . ويجب عليه أيضا قضاء المفسد ولو كان تطوعا ، ويقضيه فوراً وجوباً ، فإن أخر قضاءه أثم . ويجب عليه أيضا نحر هدى للفساد ، وتأخير نحره الى زمن القضاء ليجتمع له الجابر النسكي والجابر المالي . . فالواجب على من فسد حجه أربعة أشياء : إتمامه ، وقضاؤه ، ونحر هدى للفساد ، وتأخير نحره لزمن القضاء .

وأما ما يوجب الهدى فهو ترك واجب من واجبات الحج السابقة ، سواء كانت متعلقة بركن مخصوص من الأركان الأربعة أو غير مختصة ، وذلك كمجاوزة الميقات بدون إحرام ، وترك طواف القدوم ، وترك رمي الجمار ، وترك المبيت بمنى ليالى الرمي ، وترك النزول بمزدلفة بقدر حظ الرجال . . . فأى واجب من واجبات الحج إذا ترك يجب في تركه الهدى . ويستثنى من ذلك اجتناب لبس الثياب المخيطة ، واجتناب التعرض للصيد . فان الواجب في ترك الأول هو الفدية ، وفي ترك الثاني الجزاء . (وسيأتى تفصيلهما) .

ومن عجز عن تحصيل الهدى ، بأن لم يكن واجداً لثمنه ولا لمن يسلفه إياه ، فعليه أن يصوم عشرة أيام : ثلاثة في الحج (أى من حين إحرامه به الى يوم النحر) ، وسبعة إذا رجع من منى بعد فراغ الرمي . ويستحب تأخير صومها حتى يرجع لبلده (وسيأتى تمام هذا البحث في مبحث القران والتمتع) .

وأما ما يوجب الفدية فهو كل فعل محرم يحصل به ترفه وتنعم للمحرم ، أو إزالة الشعث منه ، كالأغتسال في الحمام . فمتى جلس في الحمام حتى عرق ، ثم صب الماء الحار على جسده ولو لم يتدلك ، فانه يجب عليه الفدية ، لأن ذلك مظنة زوال الوسخ عن الجسد . ومثل ذلك مس شيء مما يتطيب به ، وقص الشارب . ولبس الثياب ، وتغطية الرأس ، أو تغطية المرأة وجهها ويديها بقفاز - لا بقصد التستر كما تقدم - وقص أظفاره ، ونسف إبطه ، وغير ذلك كالاختصاب بالحناء .

وإنما تجب الفدية في لبس الثياب ونحوها إذا حصل به انتفاع من حر أو برد ، أما لو لبس الثوب ونزعه فوراً قبل الانتفاع به ، فلا تجب فيه الفدية .

الصيد وقتل الجراد . فإذا كسر بيضا أو قتل جرادا ، فعليه قيمة كل منهما يتصدق بها في محل الاتلاف . وأما ما لا يوجب شيئاً فهو قتل القمل وعقد النكاح .

وقد سبق أنه يحرم على المحرم قطع شجر الحرم وحشيشه إلا ما استثنى . فان فعل شيئاً من ذلك ، فعليه في قطع الشجرة الصغيرة عرفاً ذبيح شاة ، وفي قطع الشجرة الكبيرة أو المتوسطة ذبيح بقرة ، وفي الحشيش والورق إخراج القيمة .

المالكية

قالوا الأشياء التي يجب على المحرم اجتنابها أنواع : فمنها ما يفسد الحج ، ومنها ما يوجب الهدى ، ومنها ما يوجب الفدية ، ومنها ما يوجب حفة من طعام ، ومنها ما يوجب الجزاء من النعم أو إخراج القيمة طعاماً أو صيام أيام بعدد الأمداد التي في الطعام الواجب .

فأما ما يفسد الحج فهو الجماع ، وهو تغيب الحشفة أو قدرها في قبل أو دبر لآدمي أو غيره . . . سواء كان المغيب صغيراً أو كبيراً ، وسواء كان المغيب فيه مطيقاً للطه أو لا ، وسواء وقع الجماع عمداً أو سهواً أو جهلاً ، وهو مفسد لحج الفاعل والمفعول . وكالجماع ، في إفساد الحج ، إخراج المني بتقبيل أو مباشرة أو نظر أو فكر أو غيرها . . . إلا أنه إذا خرج بالنظر أو الفكر ، فلا يفسد الحج إلا إذا استدامهما . فلو خرج المني بمجرد نظرة أو تفكير من غير استدامة فلا يفسد ، وإن خرج بغيرهما كالتقبيل أفسد مطلقاً .

وإنما يفسد الجماع أو إخراج المني المذكور إن وقع قبل رمي جمره العقبة (وتقدم أن رميها يوم النحر وقبل طواف الأفاضة وقبل مضي يوم النحر) سواء وقع قبل الوقوف بعرفة أو بعده . أما إذا جامع أو أخرج المني بعد أن رمى جمره العقبة ، أو بعد طواف الأفاضة ، أو بعد أن مضي يوم النحر - ولو لم يكن رمي ولا طواف - فلا يفسد الحج ، وإنما يجب عليه الهدى . . . إلا إذا حصل منه ذلك بعد رمي جمره العقبة وبعد طواف الأفاضة وبعد الخلق أيضاً ، فلا هدى عليه حيثئذ لأنه صار متحلاً من إحرامه . ويجب عليه الهدى أيضاً إذا أمدى أو أخرج المني بمجرد نظر أو فكر بدون أن يستديمهما . ويجب على من فسد حجه إتمامه . فلو ترك الإتمام لظنه أنه خرج من الإحرام بمجرد الفساد ،

بشرط ألا يفدى للأول قبل فعل الثاني ، وإلا فعليه فديتان .

٤ - أن يقدم ما نفعه أعم . كان يلبس الثوب أولا ثم السراويل بعد ، فعليه فدية واحدة .

وأما ما يوجب الجزاء فهو قتل الصيد وتعريضه للتلف : كان ينتف ريشه ولم تحقق سلامته أو يجرحه كذلك ، أو يطرده من الحرم فصادد صائد في الحل ، أو هلك فيه قبل أن يعود للحرم . والجزاء الواجب في الصيد ثلاثة أنواع على التخيير :

١ - مثل الصيد من النعم (أى ما يقاربه في الصورة والقدرة) . فإن لم يوجد له مقارب في الصورة ، كفى إخراج مقارب له في القدر . ولا يجزىء من النعم في الجزاء إلا ما يصح في الضحية ، وهو ما أوفى سنة إن كان من الغنم ، وثلاث سنين إن كان من البقر ، وخمسا إن كان من الإبل كما ذكر في الهدى .

٢ - قيمته طعاما ، وتعتبر القيمة يوم تلفه وبالمحل ذاته الذى حصل فيه التلف . فإن لم تكن له قيمة بمحل التلف ، اعتبرت قيمته بأقرب الأماكن إليه ، وتعطى هذه القيمة لمساكين المحل الذى وجد فيه التلف : كل يأخذ مدا بمد النبي عليه الصلاة والسلام .

٣ - صيام أيام بعدد الأمداد التى يقوم بها الصيد من الطعام ، ويصوم يوما كاملا عن بعض المدا ، لأن الصوم لا يتجزأ . ولا يكون الجزاء إلا بعد حكم عدلين فقيهين بأحكامه ، لأن تقدير المثل أو القيمة يحتاج الى ذلك . والصوم لا يكون إلا بعدد الأمداد ، فلا بد من التقويم أيضا حتى يصوم .

ويستثنى من المثل حمام مكة والحرم ويماهما ، ففى ذلك شاة من الضأن أو المعز ولا يحتاج الى حكم ، فإن هجر عن الشاة صام عشرة أيام .

الحنفية

قالوا إن ما يحظر فعله على المحرم - بعد دخوله فى الاحرام من الأمور المتقدمة - ينقسم ستة أقسام : (الأول) ما يفسد الحج . (الثانى) ما يوجب بدنة . (الثالث) ما يوجب دما واحدا . (الرابع) ما يوجب صدقة قدرها نصف صاع . (الخامس) ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع . (السادس) ما يوجب القيمة .

فأما الذى يفسد الحج فهو الجماع ، بشرط أن

وأما الطيب ونحوه ، مما ينتفع به بمجرد مزاولته ، فإن الفدية تجب فيه ولو أزاله فوراً . والفدية ثلاثة أنواع على التخيير :

الأول : إطعام ستة مساكين ، لكل منهم مدان بمد النبي صلى الله عليه وسلم من غالب قوت البلد . ويجزىء بدل المدين الفداء والعشاء إذا بلغ مقدارهما المدين ، ولكن تمليك المدين أفضل .

الثانى : صيام ثلاثة أيام .

الثالث : نسك (ذبيحة) شاة فأعلى كبقرة وبدنة ، ويعتبر فى سننها ما ذكر فى الهدى . ولا يختص ذبح هذا النسك بزمان أو مكان ، فله أن يذبحه بأى زمان ومكان شاء . . . إلا إذا نوى به الهدى ، فإنه يذبح بمنى أو مكة على ما ذكر فى تفصيل الهدى .

وأما ما يوجب الحفنة من الطعام فأمر :

١ - قلم الظفر الواحد بدون قصد إزالة الأذى والوسخ ، كأن يقلمه لمداواة قرحة تحته أو لاستقباح طوله أو يقلمه عبثاً . أما إذا قلّمه بقصد إزالة الأذى ففیه فدية .

٢ - إزالة شعرة أو أكثر إلى اثنتى عشرة أيضاً . ٣ - إزالة القراد عن بعيه أو قتله ، ففى كل منهما حفنة من طعام ولو كثر القراد .

وإذا تعدد موجب الفدية أو الحفنة فانهما يتعددان . . . مثلاً : إذا لبس الثياب وتطيب ، فعليه فديتان : فدية للبس ، وفدية لاستعمال الطيب . وإذا قلم ظفراً واحداً وأزال شعرة ، فعليه حفنتان . ويستثنى مما ذكر مسائل لا تتعدد فيها الفدية ولا الحفنة بتعدد الموجب :

١ - أن يظن إباحة ما فعله لفساد الحج ، أو لانه رفضه ، أو لاعتقاده تمامه خطأ . . . كما إذا طاف للافاضة معتقدا صحته ، ففعل أمورا متعددة كل منها يوجب فدية أو حفنة ، ثم ظهر له فساد الطواف - فلا تتعدد الكفارة (الفدية أو الحفنة) فى هذه الصور .

٢ - أن يفعل أمورا متعددة فوراً من غير فصل بينها .

٣ - أن ينوى عند فعل الأول منها التكرار والتعدد : كان يلبس الثوب ، ونوى عنده أنه يتطيب أيضاً ، فاذا لبس وتطيب فعليه فدية واحدة . . .

ثالثا : أن يلبس الرجل المخيط . أما المرأة فإنها تلبس ما شاءت ، إلا أنها لا تستر وجهها بساتر ملاصق كما تقدم . والذي يضر هو اللبس المعتاد . فلو التحف بالمخيط ، أو وضعه على بدنه بوضع غير معتاد ، فلا شيء عليه هذا إذا لبس لغير عذر ، فإن كان لعذر ففيه التفصيل المتقدم فيما قبله .

رابعا : أن يستر رأسه ساتر معتاد يوما كاملا . وقد تقدم تفصيل الكلام في الساتر المعتاد .

خامسا : أن يطيب عضوا كاملا من الأعضاء الكبيرة - كالفخذ والساق والذراع والوجه والراس والرقبة - بأى نوع من أنواع الطيب المتقدم ذكرها . أما إذا طيب ثوبه ، فإنه لا يلزمه الدم إلا إذا لبس الثوب يوما كاملا وكان الطيب كثيرا في ذاته ، أو كان قليلا واستغرق من الثوب ما تبلغ مساحته شبرا في شبر .

والحناء من الطيب ، فلو وضعها على رأسه ، وكانت رقيقة لا تستر ما تحتها ، فعليه دم وإلا فعليه دمان ، لأنه يكون في هذه الحالة قد طيب وستر رأسه . ومنه العصفور والزعفران كما تقدم . فإن طيب لعذر ففيه التفصيل المتقدم . ومثل الطيب دهان عضو كامل بزيت الزيتون أو السمس لغير عذر . فإن فعل لعذر ، كالتداوى ، فلا شيء عليه .

سادسا : قص أظفار يد واحدة أو رجل واحدة . وكذا لو قص أظفار يديه ورجليه جميعها في مجلس واحد . أما إذا قصها في مجالس متعددة ، لزمه أربعة دماء لكل أظافر عضو دم .

سابعا : أن يترك طواف القدوم أو طواف الصدر ، أو يترك شوطا من أشواط العمرة أو واجبا من الواجبات المتقدمة .

وأما ما يوجب صدقة قدرها نصف صاع من بر أو قيمته فأمر : أن يطيب أقل من عضو . أن يلبس قميصا أقل من يوم كامل أو ثوبا مطيبا أقل من يوم ، أو يستر رأسه كذلك ، أو يحلق أقل من ربع الرأس أو اللحية ، أو يحلق ساقه أو عضده ، أو يقص ظفرا أو ظفرين . أن يطوف طواف القدوم أو الصدر محدثا حدثا أصغر . أن يترك شوطا من أقل أشواط طواف الصدر . أن يحلق رأس غيره ، سواء كان غيره محرما أو لا .

وأما ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع فهو أن يقتل جراداة فالواحدة من ذلك يتصدق لها

يكون قبل الوقوف بعرفة . أما إذا جامع بعد الوقوف - قبل أداء الركن الثاني وهو طواف الزيارة - فإن حججه لا يفسد لأن الحج بعد تمام الوقوف لا يتطرق إليه الفساد . ولا فرق في الفساد بالجماع بين أن يكون الفاعل أو المفعول ناسيا أو عامدا ، مستيقظا أو نائما ، مختارا أو مكرها ، متى كان بالغا عاقلا .

فإذا جامع الصبي الذي يمكن لمثله أن يجامع عادة أو المجنون امرأة بالغة ، فسد حجها دونهما . وإذا جامع البالغ صغيرة أو مجنونة ، فسد حججه دونهما . ويفسد بمجرد مغيب الحشفة في القبل أو الدبر ، سواء حصل إنزال أو لا . وإذا فسد حجها بالجماع فعليهما أن يستمرا في إتمامه فاسدا ويقضياه في قابل ، وعلى كل واحد منهما دم . وتجزى الشاة في ذلك ولو تعدد بالجماع في مجلس واحد . أما إذا تعدد في مجالس مختلفة ، ففي كل واحد منها دم .

وأما ما يوجب بدنة فأمران : أحدهما الجماع بعد الوقوف وقبل الحلق . ثانيهما أن يطوف طواف الزيارة وهو جنب ، أو تطوف وهى حائض أو نفساء (البدنة من الإبل هى ما طعن في السادسة) . وإذا تكرر الجماع في مجلس واحد لا تلزمه زيادة على البدنة بخلاف ما إذا تكرر في مجالس متعددة ، فإنه يلزمه لكل مجلس بدنة كما تقدم فيما قبله .

وأما ما يوجب دما واحدا فأمر :

أولا : دواى الجماع كالمعانقة والمباشرة والقبلة واللمس بشهوة ، أنزل أو لم ينزل . وكذا لو أنزل بنظر إلى فرج امرأة أو بتفكر أو بالإبلاج في فرج بهيمة . أما إذا أولج في البهيمة بدون إنزال فلا شيء عليه . وكذا يلزمه دم بالتبطين والتفخيد ، أنزل أو لم ينزل .

ثانيا : إزالة شعر كل رأسه أو لحيته أو إزالة ربعهما ، وليس في أقل من الربع دم . وكذا إزالة شعر رقبته أو إبطيه أو أحدهما أو إزالة شعر عانته . وإنما يجب الدم بإزالة الشعر إذا كان لغير عذر ، فإن كان لعذر - كان علقته به الهوام وآذته - فهو مخير بين أمور ثلاثة : ذبح شاة ، صيام ثلاثة أيام ، إطعام ستة مساكين . لكل مسكين نصف صاع . قال تعالى : « فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فغدية من صيام أو صدقة أو نسك » .

الحشفة : أو قدرها من فاقدتها ، في قيل أو دين من حيوان ذكر أو أنثى ... ولو ببيمة - ولو بحائل .

وانما يفسد الجماع إذا كان مع العلم والعمد والاختيار ، وكان قبل التحلل الأول ، وإلا فلا يفسد الحج ... وإن كان الجماع يحرم إذا وقع بين التحللين ، كما تحرم مقدماته كالقبلة والمباشرة بشهوة ، سواء أنزل أو لم ينزل ، وتجب في ذلك الفدية . أما الاستمناء فهو حرام أيضا ، إلا أنه لا تجب فيه الفدية عند عدم الانزال . وأما النظر واللمس مع الحائل بشهوة فهو حرام ، ولا تجب الفدية أيضا في ذلك ، سواء أنزل أو لم ينزل ، لأن شرط الحرمة الاستمتاع وهو حاصل بالنظر واللمس المذكورين ، وشرط الفدية المباشرة بشهوة وهذه لم تحصل .

ويجب إتمام جميع أعمال الحج الذي فسد بالجماع وإن كان فاسدا ، وعليه أن يجتنب ما كان يلزمه اجتنابه لو كان صحيحا ، فان فعل محظورا فيه الفدية لزمته . ويجب قضاؤه فورا ، أي في العام الذي يلي هذا العام ، ولو كان الفاسد نفلا . وتلزمه كفارة الجماع المفسد ، وهي بدنة (واحد من الأبل ذكرًا كان أو أنثى) ، بشرط أن تكون متصفة بالأوصاف التي تكفي في الأضحية . فان عجز عنها ، وجب عليه بقرة تجزئ في الأضحية أيضا ، فان عجز عنها أيضا وجب عليه سبع شياه تجزئ في الأضحية ، فان عجز عنها أيضا قومت البدنة بسعر مكة وتصدق بقيمتها طعاما - لا نقدا - على مساكين الحرم وفقرائه ثلاثة فأكثر .

ويشترط في الطعام أن يجزئ في الفطرة . فان عجز عن ذلك صام عن كل مد يوما بنية الكفارة ، كان يقول نويت صوم غد عن كفارة الجماع . ولا كفارة على المرأة وان فسد نسكها ، بأن كانت محرمة مميزة مختارة عامدة عالمة بالتحريم ، فليس عليها إلا الإثم كما في الصوم .

والقسم الثاني غير المفسد هو أن يفعل فعلا محرما في الحج . فمن ذلك الجماع بين التحللين ، ومنه مقدمات الجماع كالقبلة واللمس بشهوة مع العمد والعلم والاختيار ، ومنه الوطء الثاني بعد الوطء المفسد ... فيجب في هذه الأفعال الثلاثة واحد من أمور ثلاثة : إما أن يذبح شاة تجزئ في الأضحية ، وإما أن يطعم ستة مساكين ، وإما أن يصوم ثلاثة أيام . أما عقد النكاح فلا فدية فيه ، وإن كان حراما .

بما شاء والأنتان والثلاث يتصدق لها بكف من طعام . فان زاد على ذلك فعله نصف صاع .

وأما الذي يوجب القيمة فهو امران :

الأول : صيد البر المتقدم ذكره بالقيود السالفة .

الثاني : قطع حشيش الحرم السابق أيضا .

فاذا اصطاد المحرم ما لا يحل له اصطیاده . قوم عليه ما صاده في مكانه أو في مكان قريب منه بمعرفة عدلين ، فان بلغت قيمته ثمن هدى خير بين أمور ثلاثة :

أحدها : أن يشتري بهذه القيمة هديا يذبحه في الحرم .

ثانيها : أن يشتري به طعاما يتصدق به على الفقراء في أي مكان ، لكل واحد نصف صاع .

ثالثها : أن يصوم بدل كل نصف صاع يوما . ولا يلزم في هذا الصوم التتابع .

وإن لم تبلغ قيمته ثمن هدى خير بين الأمرين الآخرين فقط ، وهما الطعام والصيام .

ولا فرق في هذا الباب بين العمد والخطأ ، ولا يلزم أن يأتي بمثل ما صاد بل تكفي قيمته . وأما العمد والمثلية الواردان في الآية الكريمة ، فان العمد ذكر فيها لانه الغالب ، والمثلية المراد بها أن يكون مثلا في المعنى . قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم » الآية . هذا إذا كان الصيد غير مملوك لأحد ، فان كان مملوكا للغير فعليه مثلان : أحدهما الجزاء المتقدم ، والثاني لملكه .

والصيد في الحرم لا يحل مطلقا ، ولو كان الصائد غير محرم . وإن صاده وذبحه فلا يؤكل . ويكون كالميتة ، بل يقدم أكل الميتة على هذا الصيد عند الاضطرار . وإذا ائلف عضوا أو نتف ريشا أو نحو ذلك ، يلزم بالفرق . ولا شيء في قتل الهوام كقرد وسلحفاة وزنبور وفراش وذباب ونمل وقنفذ ، وكذلك الحية والعقرب والفأر والغراب والكلب العقور . وإذا قطع حشيش الحرم لزمته قيمة ما قطع منه كما تقدم .

الشافعية

قالوا إن ما يحظر فعله على المحرم بعد دخوله الاحرام ينقسم قسمين : مفسد للحج ، وغير مفسد . فالمفسد هو الجماع ، ويشترط في الافساد به إدخال

على المحرم لأنه لا ينعقد . ولا فدية أيضاً في النظر بشعة ، ولا في القبلة بحائل .

ومن المحظور غير المفسد حلق الشعر أو تقصيره أو نتفه أو حرقه ، فيجب أحد الأمور الثلاثة المتقدمة على المحرم المميز الذي فعل شيئاً من ذلك - قبل التحلل وقبل دخول وقته - متى كان الزال من الشعر ثلاث شعرات فأكثر ، سواء أزالها كلها أو بعضها ، وسواء كانت الإزالة بقعله أو بفعل غيره مع اختياره ، وسواء كانت الشعرات من الرأس أو غيرها ... لكن لا بد من اتحاد الزمان والمكان عرفاً بحيث تقع إزالة الشعرات على التوالي عرفاً ، فلو أزال شعر البدن كله على التوالي لم يلزمه إلا فدية واحدة . والمراد بالمكان الموضع الذي يجلس فيه لازالة الشعر ولو كانت الشعرات من مواضع مختلفة من بدنه .

وانما تقتضي إزالة الشعر الفدية بأحد الأمور الثلاثة المتقدمة إن فعلها المحرم بغير ضرورة . أما لو فعلها لضرورة - كأن نبت في جفنه ثلاث شعرات فإلها لدفع أذاها - فإنه لا يجب عليه فدية . ومن كشط جلده النابت فيه شعر فلا فدية عليه ، لأن الشعر لم تحصل إزالته قصداً بل كان تابعا لمنبته .

وانما قيدنا في وجوب الفدية المتقدم ببيانها بثلاث شعرات ، لأن من أزال شعرة واحدة وجب عليه مد واحد ، وفي الشعرين مدان إذا اتحد المكان والزمان كما تقدم . وبعض الشعرة حكمه كالشعرة . ولا يشترط في وجوب الفدية بإزالة الشعر أن تكون عن علم وعمد ، فإنها تجب ولو مع الجهل والنسيان . ومثل إزالة الشعر - في جميع ما تقدم - تقليم الظفر وكسره ، فإن ذلك حرام على المحرم ، وفيه الفدية إن كان غير تابع كما تقدم .

ومن المحظور غير المفسد : لبس المخيط لغير ضرورة ، إذا فعله المحرم المميز المختار العالم بالتحريم قبل التحلل الأول ، فإنه يجب عليه الفدية المتقدمة إذا لبس مخيطاً أو بستر رأسه - ولو البياض الذي وراء الأذن - بما يعلو سائر الرأس ، ولو كان مما لا يستتر به عادة كالعجينة الفليضة من الطين والخناء . ومثل المخيط (بالخاء المعجمة) المحيط (بالخاء المهملة) أي الذي يحيط ولو ببعض بدنه كالقفاز والجورب (الشراپ) .

ويستثنى من المحظور لبس المنطقة والسيف وكل أنواع السلاح ، فإنه ليس فيها فدية . وكذلك لبس

النعل والخاتم . ويجب الفدية على المرأة المحرمة إن سترت شيئاً من وجهها بساتر غير متجاف عنه قبل التحلل الأول . ويستثنى من ذلك الجزء الذي سترته من الوجه مضطرة كالقدر الذي لا يمكن استيعاب ستر الرأس إلا به . ويجب عليها الفدية أيضاً إن لبست قفازاً ونحوه .

وانما قلنا لغير ضرورة ، لأنه لو لم يجد المحرم إزاراً أو وجد سراويل لا يتأني الاضرار به ، فإنه يجوز له لبسه لستر عورته ولا فدية عليه . وكذا إذا لم يجد نعلين مع الاحتياج اليهما ، ولم يجد إلا الخفين فقطعهما أسفل من الكعبين ، فإنه يجوز له أن يلبسهما بدون فدية للضرورة ... وهذا بخلاف الحاجة : كأن احتاج المحرم لستر رأسه لحر أو برد ، أو احتاجت المحرمة لستر وجهها ، فيجب الفدية وإن كان لا اثم عليهما للحاجة . وأعلم أن الفدية تتكرر بتكرار اللبس والستر إذا اختلف الزمان والمكان .

ومن المحظور غير المفسد استعمال الطيب . ويجب فيه الدم على المحرم المميز الذي لم يتحلل التحلل الأول إذا استعمله عامداً عالماً بالتحريم مختاراً ... سواء استعمله في ملبوسه - ولو نعلاً - أو ظاهر بدنه أو باطنه ، باحتقان أو أكل أو شرب ، إن كان مما يقصد منه رائحته كالمسك والعنبر ، وكان استعماله على الوجه المألوف المعتاد فيه كالتبخير بالعود ... بخلاف حمله ووضعه في النار فإنه غير مألوف لمن أراد استعماله ، وبخلاف شم ماء الورد من غير مس ، وبخلاف ما يقصد به الأكل كالتفاح أو التداوى - فإنه لا يحرم ولا تجب فيه الفدية . والفدية في ذلك : إما ذبح شاة مجزئة في الأضحية ، وإما إطعام ستة مساكين ، وإما صوم ثلاثة أيام .

ومن المحظور غير المفسد دهن شيء من شعر رأسه ولحيته وباقي شعر الوجه بأي دهن - ولو كان غير مطيب كزيت - ولو كان الرأس واللحية مخلوقين ، فيجب فيه الدم إذا فعله المحرم المميز الذي لم يتحلل إذا كان عامداً عالماً بالتحريم مختاراً . أما من تجرد رأسه أو وجهه من الشعر ، كالأقرع ، فله دهن رأسه . وكذا الأصلع في محل الصلع ، وكذا الأمر إذا دهن مكان لحيته التي لم يبلغ أوان نباتها . وكذا من كان في رأسه شجة فجعل هذا الدهن في

باطنها ... فلا فدية على الجميع . والفدية الواجبة في ذلك هي التي سبق بيانها من التخيير بين الأمور الثلاثة .

ومن المحظور غير المفسد التعرض للصيد البري الوحشي يقينا . ويشمل التعرض المحظور الاصطياد والدلالة على الصيد وإتلافه ... فان تلف تحت يده أو أتلفه هو أو أمره : فان كان الصيد له مثل من النعم - كالحمام واليمام والقمرى - ففي الواحدة شاة من ضأن أو معز ، وفي النعامة ذكرا أو أنثى بدنة (أى بعير) ، وفي البقرة الوحشية أو الحمار الوحشى بقرة أهلية ، وفي الظبي تيس ، وفي الظبية عنز ، وفي الغزال معز صغير ، وفي الأرنب عناق (وهى أنثى المعز اذا قويت ولم تبلغ سنة) ، وفي كل من اليربوع والوبر معز أنثى بلغت أربعة أشهر ، وفي الضبع كبش ، وفي الثعلب شاة .

هذا كله فيما ورد في حكمه نقل صحيح عن الشارع ، وإلا حكم ذوا عدل خبران بمثله في الشبه والصورة تقريبا . ولا بد من مراعاة المماثلة في الصفات ، فيلزم في الكبير كبير ، وفي الصغير صغير ، وفي الصحيح صحيح ، وفي المغيب مغيب إن اتحد جنس المغيب كالغور فيهما . أما إن اختلف المغيب فلا يكفي . وهكذا كالسمن والهزال والحبل ، لكن لا تدبج الجامل بل تقوم ويتصدق بقيمتها طعاما أو يصوم من كل مد يوما ... فان لم يرد فيه ثقل ، ولا حكم بمثله عدلان ، وجبت قيمته بحكم عدلين . والفدية الواجبة هي أحد أمور ثلاثة : إما أن يدبج مثل الصيد من النعم ويتصدق به على فقراء الحرم . وإما أن يشتري بقيمته طعاما مجزئا في الفطرة ويتصدق به عليهم . وإما أن يصوم يوما عن كل مد من الطعام ... وهذا في المثلى . أما غير المثلى - كالجراد وبقية الطيور ما عدا الحمام ونحوه - فهو مخير بين أمرين : إما أن يخرج بقدر قيمة الصيد طعاما ويتصدق به على من ذكر . وإما أن يصوم يوما عن كل مد من الطعام . ولا فرق في ذلك بين صيد الحل والحرم متى كان المتعرض محرما . وأما إن كان حلالا فان الحكم يختص بصيد الحرم .

وانما يجب ما ذكر في الصيد إذا كان المتعرض مميزا ولو كان ناسيا أو جاهلا أو مخطئا أو مكرها . وإنما يحظر التعرض للصيد ما لم يؤذ في ماله أو نفسه أو يوصل ضررا إليه ، كان ينجس متاعه ، أو يأكل طعامه ، أو يمنعه من سلوك الطريق

كالجراد المنتشر ... فلو تعرض له بسبب شيء من ذلك ، فلا فدية ولا ضمان .

ومن المحظور غير المفسد التعرض لحشيشي الحرم وأشجاره على التفصيل المتقدم : فان قطع شجرة كبيرة لزمه بقرة ، وان قطع صغيرة لزمه شاة . أما الصغيرة جدا ففيها القيمة . وهو مخير بين ذبيح ما ذكر والتصدق بلحمه ، وبين شراء طعام بقيمتها والتصدق به أو يصوم لكل مد يوما . أما الحشيش ففيه القيمة إن لم يثبت بدله ، فان ثبت بدله فلا ضمان ولا فدية .

هذا ويجب ذبح شاة مجزئة في الأضحية حال القدرة ، ثم صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيام إذا رجع لأهله إن عجز عن الذبيح ، على كل من ترك شيئا مما يأتى :

- ١ - على المتمتع (وسياى يانه) لانه ترك تقديم الحج على العمرة .
 - ٢ - على القارن (وسياى يانه) لانه ترك الافراد بالحج .
 - ٣ - على من ترك رمى ثلاث حصيات فأكثر من حصى الجمار .
 - ٤ - على من ترك البيت بنى ليالى التشريق لغير عذر .
 - ٥ - على من ترك البيت بمزدلفة لغير عذر .
 - ٦ - على من ترك الاحرام من الميقات لغير عذر .
 - ٧ - على من ترك طواف الوداع لغير عذر .
 - ٨ - على من ترك الفعل الذي نذره في الحج ، كالشئى أو الركوب أو الحلق أو الافراد .
 - ٩ - على من فاته الوقوف بعرفة من غير حصر ، بأن يطلع فجر يوم النحر قبل حضوره في جزء من أرضها ، ويجب به الدم على المحرم بالحج أو القارن .
- ويجب على من فاته الوقوف ان يتحلل بعمرة ، بأن يأتى بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف ، ويسقط عنه البيت بمزدلفة ومنى ورمى الجمار ، ثم يطوف ويسعى إن لم يكن سعى ، ويحلق بنية التحلل . ويجب عليه القضاء فوراً من قابل ، ولو فاته لعذر ولو كان الحج نفلاً ، سواء كان مستطيعاً أو لا . ولا يصح ذبحه في سنة القوت ، فالذبيح يكون مع القضاء . أما المجرى فسيأتى حكمه .

تعالى : « والله على الناس حج البيت » وبغيره من الأدلة السابقة في أول مباحث الحج .

شروط العمرة

يشترط للعمرة ما يشترط للحج . وقد تقدمت الشروط مفصلة .

أركانها

لها ثلاثة أركان : الاحرام ، والطواف ، والسعى بين الصفا والمروة .

الشافعية

قالوا أركان العمرة خمسة : الاحرام ، والطواف ، والسعى بين الصفا والمروة ، وإزالة الشعر ، والترتيب بين هذه الأركان .

الحنفية

قالوا للعمرة ركن واحد ، وهو معظم الطواف (أربعة اشواط) . أما الاحرام فهو شرط لها . وأما السعى بين الصفا والمروة فهو واجب كما تقدم في الحج ، ومثل السعى الحلق أو التقصير فهو واجب فقط لا ركن .

ميقاتها

للعمره ميقات زمانى ، وميقات مكانى . فأما الزمانى فهو السنة كلها ، فيصح انشاء الاحرام للعمرة من غير كراهة في كل أوقات السنة ، الا في أحوال مفصلة في المذاهب .

الحنفية

قالوا يكره الاحرام بالعمرة تحريماً في يوم عرفة قبل الزوال وبعده على الراجح . وكذلك يكره الاحرام بها في يوم عيد النحر وثلاثة أيام بعده ، كما يكره فعلها في أشهر الحج لأهل مكة - سواء كانوا مستوطنين بها أو مقيمين - إذا أرادوا الحج في تلك السنة . فان أحرم بها في وقت من هذه الأوقات ،

مَبْحَثُ الْعُمْرَةِ

العمرة معناها في اللغة الزيارة ، يقال أعمره إذا زاره . وشرعاً زيارة البيت الحرام على وجه مخصوص سيأتى بيانه .

حكمها ودليله

العمرة فرض عين في العمر مرة واحدة كالحج على التفصيل السابق من كونه على الفور أو التراخى . ودليل فرضيتها قوله تعالى : « وأنتموا الحج والعمرة لله » . والمعنى ائتوا بهما تامين مستجمعين للشرائط والأركان . ويدل على الفرضية أيضاً حديث عائشة قالت : « يا رسول الله ، هل على النساء من جهاد ؟ قال : نعم عليهن جهاد لا قتال فيه » الحج والعمرة » رواه الامام أحمد وابن ماجه ورواته ثقات . وروى عن أبى رزين العقيلي أنه أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : « ان أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن . قال : حج عن أبيك واعتمر » رواه الخمسة (البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه) وصححه الترمذى . وما زاد على المرة الواحدة فهو تطوع .

المالكية والحنفية

قالوا العمرة سنة مؤكدة في العمر مرة لا فرض ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الحج مكتوب ، والعمرة تطوع » رواه ابن ماجه . وأما قوله تعالى : (وأنتموا الحج والعمرة لله » فهو امر بالاتمام بعد الشروع ، والعبادة متى شرع فيها يجب إتمامها ولو كانت نفلاً ، فلا يدل على الفرضية . وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث : « عليهن جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة » لا يدل على فرضية العمرة ، لانه يحتمل أن يراد بالعمرة « عليهن » ما يشمل الوجوب والتطوع . فالوجوب بالنسبة للحج ، والتطوع بالنسبة للعمرة ، بدليل الحديث الأول « والعمرة تطوع » . وأما فرضية الحج فقد ثبتت بقوله

لزمته بالشروع فيها لكن مع كراهة التحريم ، ويجب عليه رفضها تخلصا من الائم ثم يقضيها وعليه دم للرفض ، فان لم يرفضها صحت مع الائم وعليه دم . وكذلك يكره تحريما الجمع بين إحرامين لعمرتين . فمن أحرم بعمره فطاف لها شوطا واحدا أو طاف كل الأشواط أو لم يطف أصلا ، ثم أحرم بأخرى ... ارتفضت الثانية - ولو لم ينو رفضها - ولزمه قضاؤها وعليه دم للرفض . ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأحرم بأخرى ، لزمته الأخرى ولا يرفضها ، وعليه دم للجمع بين إحرامين . وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ، أما بعد الفراغ من الثانية فلا يلزمه دم آخر .

الحنابلة

قالوا تصح العمرة في كل أوقات السنة ، ولا تكره في أيام التشريق ولا غيرها ... إلا أنه إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، لم يصح إحرامه بها في هذه الحالة ، فيلغو الإحرام بها ولا يكون قارنا ، ولا يلزمه بالإحرام الثاني شيء . وإن أحرم بعمرتين انعقد باحدهما ، ولغت الأخرى . ومثل ذلك ما إذا أحرم بحجتين .

الشافعية

قالوا تصح العمرة في جميع الأوقات من غير كراهة ، إلا لمن كان محرما بالحج فلا يصح إحرامه بالعمرة . فان أحرم بها فلا ينعقد إحرامه . كما أنه إذا أحرم بحجتين أو عمرتين ، فإنه ينعقد باحدهما ويلغو الآخر .



أما ميقاتها المكاني فهو كميقات الحج ، على ما سبق بيانه ... إلا بالنسبة لمن كان بمكة - سواء كان من أهلها أو غريبا - فان ميقاته في العمرة الحل (وهو ما عدا الحرم الذي يحرم التعرض فيه للصيد) . وأفضل الحل الجعرانة (مكان بين مكة والطائف) ، ثم التنعيم يليه في الفضل (وهو مكان يسمى الآن بمسجد عائشة) . فيلزمه أن يخرج الى طرف الحل ثم يحرم ... بخلاف الحج فان ميقاته للمكي الحرم على التفصيل السابق . فاذا أحرم المكي بالعمرة في الحرم ، فان لم يخرج الى الحل صح إحرامه ، وعليه دم لتركه الإحرام من الميقات . وان خرج قبل أن يطوف ويسعى وأحرم من الميقات ، فلا شيء عليه .

الحنفية والحنابلة

قالوا أفضل الحل التنعيم ثم الجعرانة .

المالكية

قالوا إذا أحرم بالعمرة من الحرم فلا دم عليه ،

لزمته بالشروع فيها لكن مع كراهة التحريم ، ويجب عليه رفضها تخلصا من الائم ثم يقضيها وعليه دم للرفض ، فان لم يرفضها صحت مع الائم وعليه دم . وكذلك يكره تحريما الجمع بين إحرامين لعمرتين . فمن أحرم بعمره فطاف لها شوطا واحدا أو طاف كل الأشواط أو لم يطف أصلا ، ثم أحرم بأخرى ... ارتفضت الثانية - ولو لم ينو رفضها - ولزمه قضاؤها وعليه دم للرفض . ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأحرم بأخرى ، لزمته الأخرى ولا يرفضها ، وعليه دم للجمع بين إحرامين . وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ، أما بعد الفراغ من الثانية فلا يلزمه دم آخر .

ومن أحرم بحج ، تم أحرم بعمره قبل أن يطوف طواف القدوم ، لزمه وصار قارنا وأساء ، لأن العمرة لم تشرع مرتبة على الحج ... والسنة في القرآن أن يحرم بالحج والعمرة معا ، أو يقدم إحرام العمرة على إحرام الحج . ولا يندب له رفض العمرة وعليه دم شكر . وتبطل عمرته هذه بالوقوف بعرفة للحج قبل أفعالها . أما إذا أحرم بالعمرة ، بعد أن طاف طواف القدوم للحج ، فيندب له رفض العمرة ، وعليه دم للرفض ووجب عليه قضاؤها . فان لم يرفضها ومضى عليهما (الحج والعمرة) ، فعليه دم جبر وخالف المندوب .

المالكية

قالوا يصح الإحرام بالعمرة في كل وقت من السنة ... إلا إذا كان محرما بحج أو بعمره أخرى ، فلا يصح الإحرام بها حتى يفرغ من أعمال الحج أو العمرة الأولى . والفراغ من أعمال الحج يكون بالوقوف والطواف والسعى ورمي الجمار في اليوم الرابع من أيام النحر ، أو مضى زمن الرمي بعد زوال شمس ذلك اليوم إذا لم يرم فيه .

ويندب تأخير الإحرام بها حتى تغرب شمس اليوم الرابع . فان أحرم بها بعد زمن الرمي من ذلك اليوم وقبل غروب الشمس ، صح الإحرام بها مع الكراهة ... إلا أنه لا يشرع في شيء من أعمال هذه العمرة حتى تغرب الشمس ، فان فعل شيئا من أفعالها - كان طاف أو سعى قبل الغروب - فلا يعتد به ، ويلزمه إعادته بعد الغروب . ولا يكره الإحرام بالعمرة في يوم عرفة ولا في أيام التشريق

للفساد ، وتأخير نحره الى زمن القضاء كما تقدم في
الحج . اما إذا وقع الجماع ونحوه بعد السعى وقبل
الحلق ، فلا تفسد العمرة ويجب عليه دم . كما يجب
عليه دم (هدى) بإخراج المذى ونحوه مما تقدم في
الحج .

ولكن العمرة تخالف الحج في أمور : منها أنها
ليس لها وقت معين ولا تقوت ، وليس فيها وقوف
بعرفة ، ولا تزول ببزدلفة ، وليس فيها رمى جمار ،
ولا جمع بين صلاتين ، ولا خطبة ، ولا طواف
قدوم ، وأن ميقاتها الحل لجميع الناس ... بخلاف
الحج ، فإن ميقاتها للمكّي الحرام كما تقدم .

المالكية والخنيفة

زادوا على ذلك أنها سنة مؤكدة لا فرض كما
تقدم .

وزاد الخنيفة أيضا أنه لا تجب بدنة بإفسادها ولا
بطوافها جنباً ، بخلاف الحج ، وإنما يجب بذلك شاة
في العمرة . وزدوا أيضا أنه ليس لها طواف صدر
(وداع) كما في الحج .

الْحَجُّ عَنِ الْغَيْرِ

تنقسم العبادات الى ثلاثة أقسام : بدنية محضة
كالصلاة والصوم ، فإن القصد من كل منهما
التذلل والخضوع لله سبحانه وتعالى بالنفس ،
ولا دخل للمال فيها . ومالية محضة كالزكاة
والصدقة ، فإن القصد منها تقع التصديق عليهم
بالمال . ومركبة منهما كالحج ، فإن فيه الخضوع
لله تعالى بالطواف والسعى وغيرها من الأعمال ،
وفيه أيضا اتفاق المال في هذا السبيل .

أما القسم الأول فلا يقبل النيابة مطلقاً ، فلا
يجوز للمرء أن يستنيب من يصلي عنه أو يصوم ،
ولو فعل ذلك فلا ينفعه . وأما القسم الثاني فيقبل

ولكن يجب عليه أن يخرج الى الحل قبل طوافها
وسعيها ... لأن كل إحرام لا بد أن يجمع فيه بين
الحل والحرم . فإن طاف للعمرة وسعى ثم خرج
للحل ، فلا يعتد بذلك ، وعليه إعادة الطواف والسعى
حتماً بعد خروجه للحل .

وينسب الاكثار من العمرة ، وتأكيد في شهر
رمضان لما روى عن ابن عباس « عمرة في رمضان
تعادل حجة » .

المالكية

قالوا يكره تكرار العمرة في السنة مرتين ... إلا
إن كان داخل مكة قبل أشهر الحج ، وكان ممن يحرم
عليه معاودة الميقات حلالاً كما تقدم ، فإنه لا يكره
له تكرارها ، بل يحرم بعمرة حين دخوله ولو كان
قد تقدمت له عمرة في هذا العام . فإذا أراد دخول
مكة في أشهر الحج دخل بحج لا بعمرة ، لأنه لا يكره
الإحرام بالحج في هذه الحالة ، بخلاف الإحرام به
قبل زمانه فإنه مكروه .

وأما فعل العمرة مرة ثانية في عام آخر فهو
مندوب ، وينبغي أن يقصد بها إقامة الموسم لتقع
سنة كفاية عن عموم الناس ... لأنها سنة كفاية كل
عام بالنسبة لعموم الناس . وإبتداء السنة بالنسبة
للعمره المحرم . وهي عندهم سنة مؤكدة مرة في
العمر كما تقدم ، ولم يفرقوا بين شهر رمضان
وغيره .

واجباتها وسننها ومفسداتها

يجب للعمرة ما يجب للحج ، وكذلك يسن لها
ما يسن له . وبالجمله فهي كالحج في الإحرام
والفرائض والواجبات والسنن والمحرمات
والمكروهات والمفسدات والاحصار وغير ذلك .

المالكية

قالوا يفسد العمرة ما يفسد الحج من الجماع
ونحوه ، إلا أن ذلك لا يفسدها إلا إذا وقع قبل
تمامها بالسعي بين الصفا والمروة . ومتى فسدت
وجب عليه إتمامها وقضاؤها فوراً ، ونحر هدى

وصية أخرى غير مكروهة ، بحيث لا يسع ثلث التركة إلا إحدى الوصيتين ، فتقدم الوصية الأخرى في التنفيذ ، وتلقى الوصية بالحج .

مثال ذلك : أن يوصى بالحج عنه ، ويوصى بخمسين جنيها للفقراء - وكانت أجره الحج عنه خمسين ج . ها ، وثلث التركة خمسين جنيها - ففي هذه الحالة لا يسع الثلث إلا إحدى الوصيتين (الحج عنه ، والصرف على الفقراء) ، فيصرف ثلث التركة للفقراء ، وتلقى الوصية بالحج - سواء كان الموصى عليه حجة الاسلام أولا - على الراجح . ومتى لم يعارض الوصية بالحج وصية أخرى ، فإن الوصية بالحج تنفذ كما تقدم .

ويستأجر للميت من يحج عنه من بلده الذي مات فيه إذا لم يعين الميت مكانا غيره . فإن عين مكانا غيره - كأن قال حجوا عني من مكة - تعين اتباع شرطه ، فيستأجر له من مكة من يحج عنه ، ولا يستأجر له من بلده الذي مات فيه . فإن كان ثلث التركة لا يسع الحج مما عينه أو من بلده عند عدم التعيين ، وكان يحتمل الحج به من مكان آخر ، حج عنه من الممكن تنفيذا للوصية بقدر الامكان . ومثل ذلك ما إذا عين مقدارا من المال للحج عنه كثلثين جنيها ، وكان الحج بها غير ممكن من بلده الذي مات فيه أو من المكان الذي عينه ، فإنه يحج به من أي بلد يمكن الاستئجار منها بقدر الامكان .

وإذا كان ثلث التركة أو المال الذي عينه المتوفى للحج عنه يسع أكثر من حجة واحدة ، فإنه يحج عنه مرة واحدة ، والباقي من الثلث أو المال المعين يكون ميراثا . . . إلا إذا قال حجوا عني بالثلث أو بهذا المبلغ كمائة جنييه ، فإنه يلزم الورثة أن يستأجروا أشخاصا يحجون عنه : كل واحد حجة بقدر ما يسع الثلث أو المال المخصص للحج . فإذا وسع ما ذكر حجتي ، استأجر الورثة شخصين يحج كل منهما عن الميت ، ويكون ذلك كله في عام واحد على الراجح . . . فإن بقي بعد الحجتين مقدار لا يسع حجة صان ميراثا . وهكذا الحكم لو وسع الثلث أو المال المعين للحج ثلاث حجج أو أكثر .

الحنفية

قالوا الحج مما يقبل النيابة . فمن عجز عن الحج بنفسه ، وجب عليه أن يستنيب غيره . ليحج عنه . ويصح الحج عنه بشروط : منها أن يكون عجزه مستمرا إلى الموت عادة . كالمرضى الذي لا يرجى

النيابة . فيجوز للمالك المال أن يوكل من يخرج عنه زكاة ماله ، أو يدفع صدقة للغير . وأما القسم الثالث (وهو الحج) ففي كونه يقبل النيابة أو لا يقبلها تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا الحج وإن كان عبادة مركبة من بدنية ومالية ، ولكنه غلب فيه جانب البدنية فلا يقبل النيابة . فمن كان عليه حجة الاسلام ، وهي حجة الفريضة ، فلا يجوز له أن ينوب من يحج عنه ، سواء كان صحيحا أو مريضا ترجى صحته . ولو استأجر من يحج عنه حجة الفريضة كانت الاجارة فاسدة . وإذا حج الأجير ، وأتم عمله ، كان له أجره المثل . أما إذا لم يتم عمله - بأن فسخ الحاكم الاجارة حين الاطلاع عليها - فلا شيء له من الاجرة أصلا .

ومن استأجر غيره للحج عنه تطوعا - كالمرضى الذي لا يرجى برؤه ، وكمن حج حجة الاسلام - فإن الاجارة مكروهة لكنها تصح . ومثل ذلك الاستئجار على العمرة ، فتكون الاجارة مكروهة وتصح . . . لأن العمرة سنة لا فرض . ومن عجز عن الحج بنفسه ، ولم يقدر عليه في أي عام من حياته ، فقد سقط عنه الحج بتاتا ، ولا يلزمه استئجار من يحج عنه إذا كان قادرا على دفع الاجرة .

وإذا استأجر الشخص من يحج عنه - سواء أكان صحيحا أم مريضا ، وسواء أكان الحج الذي استأجر عليه فرضا أم نفلا - فلا يكتب له أصلا ، بل يقع الحج نفلا للأجير ، وإنما يكون للمستأجر ثواب مساعدة الأجير على الحج وبركة الدعاء الذي يدعو به . كما أنه إذا أوصى الشخص قبل موته بالحج عنه ، وحج عنه بعد الموت ، أو فعل ذلك ورثته بدون إيصاء منه - بأن استأجروا له بعد موته من يحج عنه - فإنه لا يكتب للميت أصلا ، لا فرضا ولا نفلا ، ولا يسقط به عنه حجة الاسلام إذا كان لم يؤدها حال حياته وهو مستطيع قادر عليها ، وإنما يكون للميت ثواب مساعدة الأجير على الحج كما تقدم .

وتكره الوصية بالحج ، ولكن يجب على الورثة - بعد موت الموصى - أن ينفذوها من ثلث التركة ، إذا لم تعارضها وصية أخرى غير مكروهة كالإيصاء بمال الفقراء والمساكين . أما إذا عارض الوصية بالحج

المستنيب بعد ذلك - فانه لا يصح ، ويضمن النفقة كلها في ماله .

ومنها ان يحرم بحجة واحدة ، فلو أحرم بحجة عن الأمر ثم بأخرى عن نفسه ، لم يجز ولا يجزىء عن الأمر إلا إن رفض الثانية . ولو أمره رجلان كل منهما بالحج عنه فأحرم لهما معا لم يصح ، وضمن النفقة لكل منهما . ومنها ان يكون كل من الأمر والمأمور مسلما عاقلا ، فلا يصح الحج عن الكافر ، ولا عن المجنون ، إلا اذا كان جنونه طارئا بعد ان وجب عليه الحج فيصح الإحجاج عنه . ومنها ان يكون النائب مميزا ، فلا يصح أن يحج عن الغير صبي غير مميز . أما المراهق فانه يصح أن يحج عن الغير ، كما يصح حج المرأة والعبد عن غيرهما ، وكذلك من لم يؤد فريضة الحج عن نفسه .

وهذه الشروط كلها في الحج عن الغير إذا كان فرضا . أما الحج عن الغير نفلا فانه لا يشترط في صحته إلا الاسلام والعقل فيهما (المستنيب والنائب) ، وتمييز النائب وعدم الاستئجار .

هذا ، وإذا فعل المأمور ما يفسد الحج . فان كان ذلك قبل الوقوف بعرفة ، فانه يضمن المال للمنيب . وإن كان ذلك بعد الوقوف فلا يضمن ، لأنه أدى الركن الأعظم (وهو الوقوف) . وكل كفارة جنائية تجب على المأمور لأنه سببها . وأما هدى الإحصار فعلى المنيب ، لأن الإحصار لا اختيار للمأمور فيه .

ومن أوصى بأن يحج عنه بعد موته : فان عين مالا ومكانا وجب تنفيذ وصيته على ما عين ، وإن لم يعين وجب أن يحج عنه من بلده إن كان ثلث ماله يكفي ، فان لم يكف وجب أن يحج عنه من المكان الذي يكفي منه المال ، فان لم يكف أصلا بطلت وصيته . وإن كان الثلث يكفي لأكثر من حجة ، فان عين حجة واحدة فالباقى للورثة ، وإلا حج به كله في سنة واحدة حججا متعددة . . . هذا أفضل من أن يحج به حججا متعددة في سنين متعددة .

الشافعية

قالوا الحج من الأعمال التي تقبل النيابة ، فيجب على من عجز عن الحج أن ينيب غيره ليحج بدله إما باستجاره لذلك أو بالانفاق عليه . والعجز إما أن يكون لعاهة أو كبر سن ، أو مرض لا يرجى برؤه بقول طبيبين عدلين ، أو بمرضه هو إن كان عارفا بالطب . وحد العجز أن يكون على حالة لا يستطيع

برؤه ، وكالأعمى والزمن . ومتى كان عاجزا بحيث لا يرجو القدرة على الحج الى الموت ، ثم أناب من يحج عنه وحج عنه النائب ، فقد سقط الفرض عنه ولو زال عذره وقدر على الحج . أما المريض الذي يرجى برؤه والمحجوس فانه إذا أناب عنه الغير - فحج عنه ، ثم زال عذره بعد - فان ذلك لا يسقط فرض الحج .

ومنها نية الحج عن الأمر فيقول : أحرمت عن فلان ، وليت عن فلان . وتكفي نية القلب ، فلو نوى النائب الحج عن نفسه فلا يجزىء عن المنيب . ومنها ان يكون أكثر النفقة من مال المحجوج عنه . فلو تبرع شخص بالحج عن غيره من ماله ، فلا يجزئه ذلك إن كان قد أوصى بالحج عنه . أما اذا لم يوص وتبرع احد الورثة أو غيرهم ، فانه يرجى قبول حجهم عنه إن شاء الله تعالى . وأما إذا خلط شخص ماله بمال المحجوج عنه ثم حج ، فانه يجزىء عن المحجوج عنه . ثم إذا كان المال المدفوع إليه من المحجوج عنه أقل من النفقة عليه ، رجع بباقي النفقة عليه .

ومنها عدم اشتراط الأجرة للنائب ، بل يتكفل بأن ينفق عليه نفقة المثل . فاذا دفع اليه نفقة ليصرفها في الحج عنه ، ثم بقيت منها بقية ، فعليه ان يردّها للمحجوج عنه . . . إلا إذا تبرع له أو تبرع الورثة وكانوا أهلا للتبرع بأن كانوا راشدين . أما إذا اشترط الأجرة للنائب - كان يقول أستأجرك للحج عنى بكذا - فان حجه لا يجوز ولا يجزىء عن المستأجر ، وتكون الأجرة باطلة كالأستئجار على بقية الطاعات ، إلا ما استثنى للضرورة كتعليم العلم والأذان والإمامة .

ومنها عدم مخالفة ما شرطه المستنيب . فلو أمر بالافراد فحج عنه النائب - قارنا أو متمتعا - لم يقع عنه ، ويضمن النفقة التي صرفت له . أما لو أمره بالعمرة فنقل أمره واعتبر عنه ثم حج عن نفسه ، أو أمره بالحج فحج عنه ثم اعتبر عن نفسه - فان ذلك يجوز ، وتجزىء العمرة في الصورة الأولى ، والحج في الصورة الثانية عن المستنيب . . . إلا أن نفقة إقامته للحج عن نفسه في الأولى ، والعمرة عن نفسه في الثانية ، تلزمه في ماله . فاذا فرغ من العمل المختص به عادت النفقة في مال المستنيب . فلو قدم عمل نفسه على عمل المستنيب - كان يأمره بالحج عنه فيعتمر عن نفسه أولا ، ثم يحج عن

تركته ، لكن للغير الحج والاحجاج عنه وإن لم يكن مخاطبا به حال حياته .

هذا كله في الفرض . واما في النفل فلا يجوز الحج والعمرة عنه الا اذا اوصى به . وإذا أفسد النائب الحج لزمه قضاؤه عن نفسه ويقع القضاء له ، ويلزمه رد ما أخذه من المستاجر له ، أو يأتي بالحج عن النبي في عام آخر غير العام الذي يقضى فيه الحج عن نفسه ، أو يستنيب من يحج عنه في ذلك العام .

الحنابلة

قالوا الحج يقبل النيابة وكذلك العمرة . فإذا عجز من وجبا عليه عن أدائهما وجب عليه أن ينوب من يؤديهما عنه وجوبا فوريا . وأسباب العجز : كبر السن . والعاهة ، والمرض الذي لا يرجى برؤه ، وثقل الجسم الذي لا يقدر المرء أن يركب معه الرحلة إلا بمشقة شديدة ، والهزال الذي لا يستطيع أن يتب مع على الرحلة إلا بمشقة لا تحتمل بحسب العادة . ومن ذلك ما إذا لم تجد المرأة محرما تحج معه .

ولا يشترط في النائب أن يكون رجلا ، بل تجزىء إنابة المرأة أيضا . وإذا عوفي العاجز وقدر على الحج أو العمرة بنفسه ، فلا يلزم بأدائهما مرة أخرى ، سواء كانت قدرته بعد فراغ النائب من أعمالهما أو بعد الشروع وقبل الفراغ . أما إذا عوفي قبل إحرام النائب بهما ، فلا بد من أدائهما بنفسه ، ولا يجزئه حج النائب عنه ولا عمرته لو فعل .

وكذلك العاجز الذي يرجى زوال عجزه ، لا تجزئه النيابة ، ويجب عليه أن يحج ويعتمر بنفسه متى زالت علته .

وإذا كان العاجز قادرا على الإنفاق على النائب ولم يجد نائبا ، لم يجب عليه الحج . فإذا وجد النائب بعد ذلك ، لم تلزمه الإنابة إلا إذا كان مستطيعا .

ومن توفي قبل أن يحج الحج الواجب عليه - سواء كان ذلك بعذر أو بغير عذر - وجب أن يخرج من جميع ماله نفقة حجة وعمرة ولو لم يوص ، وأن يحج عنه من المكان الذي وجب عليه فيه الحج لا من المكان الذي مات فيه . ويجوز أن يكون الاحجاج عنه من خارج بلده إذا كان بينهما أقل من مسافة القصر ، فان كان أكثر فلا يجوز ، ولا يجزئه حج النائب عنه . ويسقط الحج عن الميت بحج أجنبي عنه ولو بلا إذن وليه .

معها أن يثبت على راحلته إلا بمشقة شديدة لا تحتمل عادة ، وأيس من القدرة . ثم إن وجوب الإنابة تارة يكون على الفور ، وذلك إذا عجز بعد الوجوب والتمكن من الحج . وتارة يكون على التراخي ، وذلك إذا عجز قبل الوجوب أو معه أو بعده ، وكان غير متمكن من الأداء .

ويشترط في العاجز أن يكون بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر . فان كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين أو كان بمكة ، فلا تجوز له الإنابة ، بل يلزمه أن يباشر النسك بنفسه لاحتتماله المشقة حينئذ . فان عجز عن مباشرة الحج بنفسه في هذه الحالة ، يحج عنه الغير بعد موته من تركته ... إلا إذا أنهك المرض قواه وصار في حالة لا يحتمل معها الحركة ، فان الإنابة تجوز عنه حينئذ .

ويشترط أيضا أن يكون النائب قد أدى فرضه ، فلا تجوز إنابة من لم يحج حجة الفرض ، وان يكون ثقة عدلا .

ويشترط لصحة عقد الاستئجار على الحج والعمرة ، معرفة العاقلين أعمال الحج فرضا ونفلا حتى لو ترك النائب شيئا من سنن الحج سقط من الأجرة بقدره . وكذلك يشترط لصحة الاجارة أن يكون الأجير قادرا على الشروع في العمل ، فلا يصح استئجار من لم يمكنه الشروع لعذر ما . ولا يشترط ذكر الميقات ... نعم يجب على الأجير أن يخرج الى ميقات المحجوج عنه ، أو الى مثل مسافته اذا عينوا ميقاتا ليحرم منه ، وإذا لم يعينوا ميقاتا فيجوز للأجير أن يحرم من ميقات غير ميقات المحجوج عنه ولو أقصر مسافة منه ... ولا يشترط معرفة من استؤجر عنه ، ويشترط أن ينوى عمن استؤجر عنه .

وإذا برأ العاجز بعد حج النائب عنه ، لزمه أن يحج عن نفسه بعد شفائه لتبين فساد الاجارة ووقع الحج للنائب ولا أجرة له ، بل يسترد منه ما أخذه . وكما تكون الإنابة في الحج عن الأحياء كذلك تكون عن الأموات . فيجب على وصي الميت ، فوارثه ، فالحاكم أن ينوب عنه من يفعله من تركته فوراً ... فان لم تكن له تركة فلا تجب الإنابة ، بل يسن للوارث أو الأجنبي (وإن لم يأذن له الوارث) أن يؤديه عنه بنفسه أو بالإنابة . ويشترط أن يكون الميت غير مرتد ، وأن يكون الحج والعمرة واجبين عليه ولو بالنذر ، فإذا لم يكونا واجبين عليه فلا يحج عنه من

الثانية : القرآن . وهو الجمع بين الحج والعمرة في احرام واحد حقيقة أو حكما .

الثالثة : التمتع . وهو أن يعتمر أولا ثم يحج من عامه . وفي ذلك كله تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

الشافعية

قالوا الحج والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه :
الأول : الافراد ، وهو أن يحرم الشخص بالحج في أشهره من ميقات بلده ، وبعد الفراغ من أعمال الحج كلها يحرم بالعمرة .

الثاني : التمتع . وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من الميقات الذي مر عليه في طريقه ، وإن كان غير ميقات بلده ، ثم يأتي بأعمالها . وبعد الفراغ منها يحرم بالحج من مكة أو من الميقات الذي أحرم منه للعمرة أو من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه . فإذا أحرم بالعمرة بعد الميقات الذي مر عليه ، ثم أحرم بالحج بعد الفراغ منها ، كان متمتعا أيضا ، وعليه الائتم ودم لجاوزته الميقات بدون إحرام مع إرادته . وسمى هذا متمتعا لأنه تمتع بمحظورات الاحرام بين النسيئين .

الثالث : القرآن . وهو أن يحرم بالحج والعمرة معا من ميقات الحج ، سواء كان ميقات بلده أو الميقات الذي مر عليه في طريقه . فان كان بمكة وأحرم منها بالحج والعمرة كان قارنا ولا يلزمه الخروج الى الحل لأجل العمرة لأنها مندرجة في الحج تابعة له . ومن القرآن أيضا أن يحرم بالعمرة أولا - سواء كان ذلك في أشهر الحج أو قبل أشهره - ثم يدخل الحج عليها في أشهره قبل أن يشرع في طواف العمرة .

وصفة إدخال الحج على العمرة أن ينوي الحج قبل الشروع في طوافها كما تقدم . وأما إدخال العمرة على الحج فلا يصح ، ويكون لقوا . والأفضل من هذه الأوجه الثلاثة الافراد ، ويلي التمتع ، ثم القرآن . وإنما يكون الافراد أفضل إن اعتمر من عامه . فان تأخرت العمرة عن عام الحج ، كان الافراد مفضولا ... لأن تأخير العمرة عن عام الحج مكروه .

والقارن يلزمه عمل واحد فقط ، وهو عمل الحج . فيكفيه طواف واحد ، وسعى واحد للحج والعمرة ،

ويجب أن يكون النائب ليس عليه حجة الاسلام ولا حجة قضاء ولا نذر . فاذا استناب من عليه شيء من ذلك فلا يصح حجه عنه ، ويجب عليه أن يرد الى المنيب ما أخذ منه في مقابلة الحج عنه . والعمرة كالحج في ذلك ، فلا يصح أن يعتمر الشخص نيابة عن غيره إذا كان لم يعتمر عن نفسه عمرة الاسلام ، أو عليه عمرة مندورة أو قضاء .

ويصح أن ينوب في الحج من أداه عن نفسه وإن كان عليه العمرة . وكذلك يصح أن ينوب في العمرة من لم يحج عن نفسه ولكنه أدى العمرة الواجبة عليه .

ويجب أن يؤدي المأمور ما أمر به ... فلو أمره بالحج فاعتمر أو بالعكس ، فلا يجوز ولا يجزىء عن الأمر . ويجب على المأمور أن يرد اليه ما أخذه ... وهذا في الحج والعمرة عن الحي . أما الميت فيقع عنه ما فعله النائب ، حجا كان أو عمرة ، ولا إذن لوأثره . ويكفي النائب أن ينوي النسك (الحج والعمرة) عن المستنيب ، ولا يشترط التلفظ باسمه .

وللنائب النفقة المعتادة لامثاله بحسب العرف ، ويرد ما زاد على ذلك ، وله نفقة العودة ، ولو طال مقامه بمكة ، إلا إذا اتخذها دارا له - ولو زمننا قصيرا كساعة - فليس له نفقة في العودة منها . وإذا أفسد النائب حجه فعليه القضاء ، ويجب عليه أن يرد ما أخذه من المستنيب ، لأن الحج لم يقع عنه . وكذلك إن فاتته الحج بتفريطه ، فان لم يفرط فله النفقة . وإن مرض النائب في الطريق فعاد ، فله النفقة في رجوعه . ودم القرآن والتمتع على المستنيب إن أذن فيهما ، وإلا فعلى النائب ، كما أن كفارة الجنایات تكون على النائب .

القرآن والتمتع والإفراد وما يتعلقُ بها

من أراد الحج والعمرة ، جاز له في الاحرام بهما ثلاث كفيات :

الأولى : الافراد . وهو أن يحرم بالحج وحده ، فاذا فرغ من أعماله أحرم بالعمرة ، وطاف وسعى لها على ما تقدم (في مبحث العمرة) .

الأحوال كلها يجب عليه أن يصوم بدل الهدى عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى وطنه . والأيام الثلاثة إنما يصومها بعد الإحرام بالحج ، فلو صامها المتمتع قبل الإحرام بالحج فلا يجزئه ذلك . ويسن أن يصومها قبل يوم عرفة لأنه يسن فطر ذلك اليوم . فان أخرها عن أيام التشريق أتم ، وكان صومها قضاء ، ولا دم عليه بالتأخير . وأما الأيام السبعة فيصومها إذا رجع لوطنه أو أى بلد يريد توطنها ... فلو توطن مكة صام فيها الأيام السبعة . وإنما يجزئ صومها في وطنه إذا عاد إليه بعد الفراغ من الأعمال . فلو رجع لوطنه قبل الطواف أو السعى فلا يجزئ صومها ... نعم لو بقى عليه من أعمال الحج الحلق ، جاز أن يصومها في وطنه بعد أن يحلق .

المالكية

قالوا من أراد أن يحج ويعتمر فله في الإحرام بهما ثلاث حالات :

الأولى : الأفراد . وهو أن يحرم بالحج وحده ، فإذا أتم أعماله اعتمر .

الثانية : المتمتع . وهو أن يحرم . - أولاً ، بحيث يفعل بعض أعمالها ولو ركنا واحداً في أشهر الحج ، ثم يحج من عامه . وتدخل أشهر الحج بغروب شمس آخر يوم من رمضان . فإذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان ، ثم انتهى من أعمالها ليلة العيد ، فهو متمتع إن حج من عامه . وأما إذا انتهى من أعمال العمرة قبل غروب الشمس ، ثم حج من عامه فليس متمتعاً ... لأنه لم يفعل شيئاً من أركان العمرة في أشهر الحج .

الثالثة : القران . وله صورتان : (الأولى) أن يحرم بالحج والعمرة معاً . (الثانية) أن يحرم بالعمرة أولاً ، ثم يدخل الحج عليها قبل أن يركع ركعتي طواف العمرة - سواء كان ذلك الإدخال قبل الشروع في طواف العمرة ، أو بعد الشروع فيه وقبل تمامه ، أو بعد تمامه وقبل صلاة ركعتيه - ففي هذه الحالات كلها يكون قارناً .

إلا أنه يكره إدخال الحج على العمرة بعد طوافها وقبل صلاة الركعتين . فإذا أدخل الحج على العمرة ، بعد الشروع في طوافها ، أتمه على أنه نفل ، واندرج الطواف المطلوب للعمرة في طواف الحج ... لأن القارن يكفي طواف واحد وسعى واحد كما يأتي . وكذلك إذا أدخل الحج على العمرة ، بعد طوافها وقبل الركعتين ، فإن طوافها ينقلب تطوعاً . أما إذا أدخل

لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحرم بالحج والعمرة ، أجره طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعاً » . صححه الترمذى .

ويجب على كل من المتمتع والقارن هدى . أما وجوب الهدى على المتمتع فلقوله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم » . وأما وجوبه على القارن فلما روى الشيخان ، عن عائشة رضى الله عنها ، أنه صلى الله عليه وسلم « ذبح عن نسائه البقر يوم النحر وكن قارنات » .

وإنما يجب الهدى على القارن والمتمتع بشروط : الأولى : ألا يكون كل منهما من محاضرى المسجد الحرام . والمراد بمحاضرى المسجد الحرام من بين مساكنهم والحرم أقل من مرحلتين ، فان كانا من أهل هذه الجهة فلا يجب عليهما الهدى .

الثاني : أن تقع عمرة المتمتع في أشهر الحج . فإذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج - سواء أتمها قبل دخول أشهر الحج أو أتمها فيها - فلا يجب عليه الهدى ... لأنه لم يجمع بين الحج والعمرة في أشهر الحج فأشبهه المفرد .

الثالث : أن يحج من عامه ، فإذا اعتمر في أشهر الحج ، ثم حج في عام آخر أو لم يحج أصلاً ، فلا دم عليه .

الرابع : ألا يعود المتمتع بعد فراغه من العمرة إلى الميقات الذى أحرم منه أولاً أو إلى ميقات آخر ليحرم منه بالحج . والا يعود القارن إلى الميقات بعد دخول مكة ، وقبل تلبسه بنسك كالوقوف بعرفة وطواف القدوم . فان عاد المتمتع إلى الميقات ليحرم منه بالحج فلا دم عليه ، وكذلك إذا عاد القارن إلى أى ميقات ، بعد أن أحرم بهما معاً أو بعد أن أدخل الحج على العمرة - على ما تقدم في تعريف القران - فلا دم عليه .

ووقت وجوب الدم على المتمتع هو وقت الإحرام بالحج . ويجوز - على الأصح - تقديمه على هذا الوقت ، فيذبحه إذا فرغ من عمرته . والأفضل ذبحه يوم النحر ، ولا آخر لوقته كسائر دماء الجبر .

ومن عجز عن الهدى في الحرم : إما لعدم وجوده أصلاً ، أو لعجزه عن ثمنه ، أو وجدته يباع بأكثر من ثمن المثل ، أو كان محتاجاً إلى ثمنه - ففي هذه

في البعد ، بعد الفراغ من أعمال العمرة وقبل الاحرام بالحج .

ثم ان هدى المتمتع إنما يجب باحرام الحج ، لان المتمتع لا يتحقق إلا به . وهذا الوجوب موسع ، ويتضيق برمي جمرة العقبة يوم النحر ... فلو مات المتمتع بعد رمي الجمرة المذكورة ، تعين على ورثته أن يهدوا عنه من رأس ماله . أما إذا مات قبل ذلك ، فلا يلزم الورثة الاهداء عنه ، لا من رأس ماله ولا من ثلثه ، وأجزأ نحر هدى المتمتع بعد الاحرام بالعمرة وقبل الاحرام بالحج . ومن عجز عن الهدى وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجع منه . قال تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم » .

والعجز عن الهدى : إما لعدم وجوده ، أو لعدم وجود ثمنه وعدم وجود من يقرضه إياه ، أو لاحتياجه لثمنه في نفقاته الخصوصية . أما صوم الأيام الثلاثة فيبتدىء وقته من حين الاحرام بالحج ، ويمتد إلى يوم النحر ... فان لم يصمها قبل يوم النحر صام وجوبا الأيام الثلاثة التالية له (ليوم النحر) وهي أيام التشريق . ويكره تأخير صومها إلى أيام التشريق من غير عذر . فان أخر صومها عن أيام التشريق صامها في أي وقت شاء ، سواء وصلها بالسبعة الباقية أو لا .

وأما السبعة الباقية فيصومها إذا فرغ من أعمال الحج بأن انتهى من رمي الجمار ، سواء رجع إلى أهله أو لا . فالمراد بالرجوع في الآية الكريمة المتقدمة « وسبعة إذا رجعتم » الفراغ من أعمال الحج . ويندب تأخير صومها حتى يرجع إلى أهله بالفعل . أما إذا صامها قبل الفراغ من أعمال الحج فلا يجزئ صومها ، سواء كان ذلك قبل الوقوف بعرفة أو بعده .

وكل من لزمه الهدى لنقص في حج أو عمرة - كان ترك واجباً من واجبات الاحرام : بأن جاوز الميقات بدون إحرام ، أو أهدى ، أو فعل غير ذلك مما يوجب الهدى (كما تقدم في مبحث الجنائيات) - ثم عجز عنه ، وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام على التفصيل السابق ... وإنما يصوم الأيام الثلاثة قبل أيام التشريق أو فيها إذا تقدم سبب الهدى على الوقوف بعرفة . أما إذا حصل سببه يوم عرفة أو بعده ، فلا يصوم الأيام الثلاثة إلا بعد أيام التشريق . وإذا قدر على الهدى ، بعد الشروع في صوم الأيام الثلاثة وقبل تمامها ، ندب له الاهداء ، وأتم صوم اليوم الذي هو فيه تطوعاً . أما إذا قدر

الحج على العمرة ، بعد طوافها وصلاة ركعتيه ، فان إحرامه بالحج يكون لغوا ولا ينعقد . كما يلغو الاحرام بالحج إذا كانت العمرة التي ادخل عليها الحج فاسدة . ويجب عليه اتمام العمرة الفاسدة وقضاؤها فوراً كما تقدم (في مبحث العمرة) .

فادخال الحج على العمرة إنما يصح بشرطين :

الاول : أن يكون الاردا ف (إدخال الحج على العمرة) قبل صلاة ركعتي الطواف للعمرة .

الثاني : أن تصح العمرة التي ادخل الحج عليها .

فاذا انتفى شرط من هذين فلا يصح الاردا ف ، ولا ينعقد الاحرام بالحج . وأما إدخال العمرة على الحج - بأن يحرم بالحج أولاً ، ثم يدخل العمرة عليه - فلا يصح ، ويكون لغوا غير منعقد ... لأن الضعيف لا يرتد على القوي . وأفضل أوجه الاحرام : الافراد ، ثم القران ، ثم المتمتع .

والقارن يلزمه عمل واحد للحج والعمرة ، وهو عمل الحج مفرداً . فيكفيه طواف واحد وسعى واحد وحلق واحد للحج والعمرة ... غاية الامر أنه يلزمه هدى للقران . كما أن المتمتع أيضاً يلزمه هدى . قال تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » . وقد وردت السنة بما يفيد وجوب الهدى على القارن .

ويشترط لوجوب الهدى على كل من القارن والمتمتع أمران :

الاول : ألا يكون متوطناً مكة أو ما في حكمها وقت القران والتمتع (أي وقت الاحرام بالحج والعمرة معا في إحدى صورتى القران ، ووقت الاحرام بالعمرة في الصورة الأخرى وفي المتمتع) ، وما في حكم مكة هو ما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوزه ... فان كان متوطناً بمكة أو ما في حكمها وقت فعلهما ، فلا هدى عليه ... لأنه لم يتمتع باسقاط أحد السفرين عنه ، ودم القران والتمتع إنما وجب لذلك . قال تعالى : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » ، فسر المالكية « حاضري المسجد الحرام » بأهل مكة وما في حكمها .

الثاني : أن يحج من عامه . فلو منعه مانع من الحج في هذا العام - كان صد عنه يعدو أو غيره - بعد أن قرن أو تمتع ، ثم تحلل من إحرامه لأجل المانع ... فلا دم عليه . ويشترط لوجوب الهدى على المتمتع شرط ثالث ، وهو ألا يرجع لبلده ، أو مثله

الحج . فان احرم به قبل حله منها ، صار قارنا لا متمتعا ، ولزمه هدى قران .

سادسا : ان يحرم بالعمرة من ميقات بلده او من مكان بينه وبين مكة مسافة قصر فأكثر ، فلو احرم من دون ذلك يكون من اهل المسجد الحرام ، كما تقدم ، وإنما يكون عليه هدى مجاوزة الميقات إن تجاوزته بغير إحرام وهو من اهل الوجوب .

سابعا : ان ينوى التمتع في ابتداء العمرة او في اثنائها .

ويلزم هدى التمتع والقران بطلوع فجر يوم النحر . ويلزم القارن أيضا هدى نسك إذا لم يكن من اهل المسجد الحرام . ولا يسقط هدى التمتع والقران بفسادهما ، ولا يسقط بقوات الحج . وإذا قضى القارن ما فاتته قارنا لزمه هديان : هدى لقارنه الاول ، وهدى لقارنه الثاني .

ولو ساقى التمتع هديا فليس له ان يحل من عمرته ، فيحرم بحج إذا طاف وسعى لعمرته قبل تحلله بالحل . فإذا ذبحه يوم النحر ، حل من الحج والعمرة معا . والمتمتع يحل متى فرغ من عمرته في أشهر الحج وغيرها ولو كان معه الهدي ... بخلاف التمتع ، فان كان معه هدى نحره عند المروة ، ويجوز ان ينحره في أى مكان من الحرم .

ومن عجز عن الهدي - بأن لم يجده يباع ، أو وجدته ولم يجد ثمنه - فعليه أن يصوم عشرة أيام : منها ثلاثة في أشهر الحج ، والسبعة الباقية يصومها إذا رجع إلى أهله . والأفضل أن يكون آخر الأيام الثلاثة يوم عرفة ... فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر ، صام أيام منى - وهى الثلاثة التالية ليوم العيد - ولا هدى عليه في ذلك . فان لم يصمها في أيام منى ، صام عشرة أيام كاملة ، وعليه هدى لتأخيره واجبا من واجبات الحج عن وقته . ويجوز ان يصوم الثلاثة قبل إحرامه بالحج بعد أن يحرم بالعمرة . وأما صومها قبل إحرامه بالعمرة فلا يجوز .

أما وقت وجوب صوم الأيام الثلاثة فهو وقت وجوب الهدي ، وهو طلوع فجر يوم النحر . ولا يصح صوم السبعة بعد إحرامه بالحج وقبل فراقه منه ، كما لا يصح صومها في أيام منى ، ولا بعد أيام منى قبل طواف الزيارة . أما إن صامها بعد طواف الزيارة والسبعي فانه يصح . ولا يجب في صوم السبعة الثلاثة ولا السبعة تتابع ولا تفريق . وبني وجوب

عليه بعد تمام الأيام الثلاثة ، فلا يندب له الرجوع الهدي ... لكن لو رجع إليه أجزاء ولا يصوم ، لأن الهدي هو الأصل .

الحنابلة

قالوا من اراد الاحرام فهو مخير بين ثلاثة امور : التمتع ، والافراد ، والقران . وأفضلها التمتع ، ثم الافراد ، ثم القران .

أما التمتع فهو ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها بالتحلل ، فان لم يحرم بها في أشهر الحج لم يكن متمتعا . ويشترط أن يحج في عامه ، لقوله تعالى : « فمن تمتع ... » الآية ، فان ظاهره يقتضى الموالاة بينهما .

وأما الافراد فهو ان يحرم بالحج مفردا ، فاذا فرغ من الحج اعتبر بالعمرة الواجبة عليه إن كانت باقية في ذمته .

وأما القران فهو ان يحرم بالحج والعمرة معا ، او يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها بالحج قبل الشروع في حلوائها ... إلا إذا كان معه هدى ، فانه يصح له ان يدخل الحج على العمرة ولو بعد السعى ، ويكون بذلك قارنا . ويصح إدخال الحج على العمرة وإن كان محرما به في غير أشهر الحج . أما إذا احرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، لم يصح إحرامه بها ، ولم يصح قارنا .

ولا يعمل القارن شيئا رائدا من أعمال الحج عن المفرد ، فيطوف طوافا واحدا ، ويسعى سعيًا واحدا ... وهكذا .

ويجب على المتمتع هدى لقوله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي » الآية . وهو هدى عبادة لا هدى جبر . وإنما يجب الهدي بسبعة شروط :

أولا : ألا يكون المتمتع من اهل مكة او مستوطنا بها وأهل الحرم ، وألا يكون بينه وبين الحرم نفسه أقل من مسافة التبصر ... فان كان كذلك فلا يجب عليه الهدي .

ثانيا : أن يعتبر في أشهر الحج .

ثالثا : أن يحج من عامه كما تقدم .

رابعا : ألا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر . فان سافر مسافة قصر فأكثر ثم احرم بالحج ، فلا هدى عليه .

خامسا : أن يحل من العمرة قبل إحرامه من

طوافه عن العمرة ، لأن من طاف طوافاً في وقته وقع له ، سواء نواه أو لا ، ثم يسعى لها ويتم عمل العمرة بذلك ، ولكن لا يتحلل منها لكونه محرماً بالحج ، فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضاً ... فلو حلق لزمه دمان لجنابته على إحرامين . ثم بعد الفراغ من العمرة يشرع في أعمال الحج كما تقدم . فلو طاف للعمرة فقط ، ثم طاف للحج بعد ذلك ، ثم سعى للعمرة بعد طوافه للحج ، ثم سعى للحج بعد ذلك - صح مع الإساءة ، ولا هدى عليه بسبب ذلك .

ويشترط للقران سبعة شروط :

الأول : أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره ، فلو أحرم به بعد أن يطوف أكثر طواف العمرة لم يكن قارناً .

الثاني : أن يحرم بالحج قبل إفساد العمرة .

الثالث : أن يطوف للعمرة كل طوافها أو أكثره قبل الوقوف بعرفة . فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ، ارتفعت عمرته وبطل قرانه ، وسقط عنه الهدى اللازم للعمرة . أما لو طاف أكثر طواف العمرة ثم وقف ، فإنه يتم الباقي من طوافها قبل طواف الزيارة .

الرابع : أن يصون الحج والعمرة عن الفساد ، فلو جامع مثلاً قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة ، بطل قرانه وسقط عنه الهدى .

الخامس : أن يطوف للعمرة طوافها كله أو أكثره في أشهر الحج ، فإن طاف أكثر طوافها قبل أشهر الحج لم يصر قارناً .

السادس : ألا يكون من أهل مكة ، فلا يصح قران المكى إلا إذا خرج من مكة إلى جهة أخرى قبل أشهر الحج .

السابع : ألا يفوته الحج ، فلو فاتته لم يكن قارناً وسقط عنه الهدى . ولا يشترط لصحة القران عدم الإلام بأهله ، فيصح قران من طاف بالعمرة ثم رجع إلى موطنه بعد طوافها دون أن يتحلل .

وأما التمتع شرعاً فهو أن يحرم بالعمرة أولاً في أشهر الحج أو قبلها بشرط أن يطوف أكثر أشواطها في أشهر الحج ، ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة أو حكماً ، بالأى يعود إلى بلده بعد العمرة أصلاً ، أو يعود إلى بلده ولكن يكون العود إلى مكة ثانياً مطلوباً منه بسببين : أحدهما أن يكون قد ساق الهدى ، لأن الهدى يمنع من التحلل قبل يوم النحر . ثانيهما أن يعود إلى بلده قبل أن يحلق ،

عليه الصوم ثم وجد الهدى ، فلا يجب عليه الانتقال إليه ، ولو لم يشرع في الصوم : فإن شاء انتقل إليه ، وإن شاء لم ينتقل وصام .

الحنفية

قالوا من أراد الاحرام فهو مخير بين الافراد والقران والتمتع ... إلا أن القران أفضل من الاثنين ، والتمتع أفضل من الافراد . وإنما يكون القران أفضل إذا لم يخش أن يترتب عليه ارتكاب محظور من محظورات الاحرام لطول الأيام التي يلزم أن يبقى فيها محرماً . فإذا خشي المحرم الوقوع في شيء منها ، كان التمتع أفضل لقلة الأيام التي يلزم فيها البقاء على الاحرام في التمتع ، فيمكن للإنسان أن يضبط نفسه .

أما الافراد فهو الاحرام بالحج وحده . وأما القران فمعناه في اللغة الجمع بين شيئين ، ومعناه شرعاً أن يحرم بحجة وعمرة معا حقيقة أو حكماً : فالجمع بينهما حقيقة هو أن يجمع بينهما باحرام واحد في زمان واحد . والجمع بينهما حكماً هو أن يؤخر إحرام الحج عن إحرام العمرة ثم يجمع بين أفعالهما ، وذلك بأن يحرم بالعمرة أولاً ثم قبل أن يطوف لها أربعة أشواط يحرم بالحج . فلو أحرم بالحج بعد أن طاف للعمرة أربعة أشواط لم يكن قارناً ، بل متمتعاً بأن كان طوافه في أشهر الحج ... وإلا لم يكن قارناً ولا متمتعاً . أما إن أحرم بالحج أولاً ثم نوى العمرة قبل طواف القدوم ، فإنه يكون قارناً مع الإساءة . وبعد طواف القدوم يكون عليه هدى كما تقدم في مبحث العمرة .

ويصح إحرام القارن من الميقات أو قبله . فإن جاوز الميقات بلا إحرام لزمه هدى ، إلا إذا عاد إليه محرماً . ويصح إحرامه في أشهر الحج وقبلها ، إلا أن تقديم الاحرام على أشهر الحج مكروه ، أما أفعال الحج والعمرة فإنه لا بد من وقوعها في أشهر الحج ، بأن يؤدي طواف العمرة أو أكثر ، وجميع سعيها وسعى الحج في تلك الأشهر . ويسن أن يتلفظ بقوله : « اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها مني » . ويستحب أن يقدم العمرة في الذكر ، كما يجب أن يقدمها في العمل ، لأن عمل الحج لا يكفي لعمل العمرة . فيجب أولاً أن يطوف للعمرة سبعة أشواط ، يرمل في الثلاثة الأولى ، بشرط وقوع ذلك الطواف أو أكثره في أشهر الحج كما تقدم آنفاً . ولو نوى بالطواف للعمرة الطواف للحج ، وقع

تلك عشرة كاملة » . والقرآن كالتمتع في المعنى ، فيجب فيه الهدى - إن وجد - كما يجب في التمتع .

فان لم يجد الهدى ، وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام ولو متفرقة ، والأفضل تتابعها . ويكون صومها في أشهر الحج ، بشرط أن يكون بعد إحرام العمرة ، ولا يجزئ صومها قبله . ويصوم أيضا وجوبا سبعة أيام إذا فرغ من أعمال الحج ، والأفضل فيها التتابع أيضا ... كما أن الأفضل تأخير الصيام حتى لا يبقى على العيد سوى ثلاثة أيام : لجواز أن يتيسر له الهدى قبل ذلك فلا يحتاج للصوم . أما الأيام السبعة فيصومها بعد الفراغ من الحج ، في أي وقت شاء ، إلا في الأيام المنهى عنها كأيام التشريق ، فان صامها فيها فلا يجزئ .

فان لم يصم الأيام الثلاثة حتى جاء يوم النحر ، لم يجزئه إلا الهدى . فان لم يقدر على الهدى ، تحلل ووجب عليه هديان في ذمته : أحدهما للقرآن أو التمتع ، والثاني للتحلل قبل ذبح الهدى . ولو قدر على الهدى قبل التحلل من الحج ، بالحل أو التقصير ، بطل صومه ورجع للهدى ، وقد علمت أن القرآن والتمتع لا يصحان ممن كان داخل الحرم ... قال تعالى : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » . وحاضرو المسجد الحرام من كانوا داخل المواقيت ، وهم أهل الحرم .

مَبْحَثُ الْهَدْيِ

تعريفه

هو ما يهدي من النعم للحرم ، ويكون من الإبل والبقر والغنم . وهي على هذا الترتيب في الأفضلية : الإبل ، يليها البقر ، ثم الغنم . ولا يجزئ من الإبل إلا ما أكمل خمس سنوات ودخل في السادسة . ولا يجزئ من البقر إلا ما له سنتان كاملتان ودخل في الثالثة .

المالكية

قالوا لا يجزئ من البقر إلا ما له ثلاث سنين ودخل في الرابعة دخولا ما ، ولو بيوم .

لأنه في هذه الحالة يكون العود إلى الحرم مستحقا عليه لوجوب الحلق في الحرم . ويسمى ذلك العود إلى بلده إلاما بأهله غير صحيح .

فلو اعتمر بلا سوق هدى ، ثم عاد إلى بلده قبل الحلق ، كان باقيا على إحرامه . فان رجع إلى الحج قبل أن يحلق في بلده ، كان متمتعا ... لأن إلامه بأهله لم يكن صحيحا . أما إن حلق ببلده فقد بطل تمتعه . وإن اعتمر مع سوق الهدى فلا يخلو إما أن يتركه إلى يوم النحر أو لا ، فان تركه إلى يوم النحر فتمتعا صحيح ، ولا شيء عليه سوى ذلك الهدى ، سواء عاد إلى أهله أو لا . وإن تعجل ذبح هديه فاما يرجع إلى أهله أو لا . فان رجع فلا شيء عليه - سواء حج من عامه أو لا - وبطل تمتعه . وإن يرجع إلى أهله ، فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه أيضا ، وإن حج من عامه لزمه دمان : دم المتعة ، ودم الحل قبل أوانه .

ويشترط لصحة التمتع شروط : منها أن يطوف طواف العمرة جميعه أو أكثره في أشهر الحج . ومنها أن يقدم إحرام العمرة على الحج . ومنها أن يطوف طواف العمرة كله أو أكثره قبل إحرام الحج . ومنها عدم إفساد العمرة . ومنها عدم إفساد الحج . ومنها عدم الإلام بأهله إلاما صحيحا كما تقدم . ومنها أن يؤدي الحج والعمرة في سنة واحدة ، فلو طاف للعمرة في أشهر الحج هذه السنة ثم حج في سنة أخرى ، لم يكن متمتعا ، وإن لم يرجع إلى أهله ، أو بقى محرما إلى الثانية . ومنها عدم التوطن بمكة . فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبدا لا يكون متمتعا ... وإلا كان متمتعا . ومنها ألا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة ، لأنه حينئذ يكون ليس من أهل التمتع كأهل مكة ، وكذا لا تدخل عليه أشهر الحج وهو محرم ، ولكن طاف للعمرة أكثر طوافها في غير أشهر الحج .

وبعد أن يفرغ المتمتع من أعمال العمرة يتحلل منها إن شاء إما بالحلق أو التقصير ، ثم يظل حلالا إلى أن يحرم بالحج في اليوم الثامن ، وهو يوم التروية ، (لأنه يوم إحرام أهل مكة . ويجوز له أن يؤخر الإحرام إلى اليوم التاسع ، وهو يوم عرفة ، متى استطاع أن يقف بعرفة في زمنه .

ويجب على كل من القارن والمتمتع هدى يذبح يوم النحر بعد رمي جرة العقبة . قال تعالى : « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم

الحنابلة

قالوا ابتداء وقت ذبح الهدى بجميع أنواعه يوم العيد بعد الصلاة ولو قبل الخطبة ، والأفضل أن يكون بعدها . وآخره آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ، وهو الثالث من يوم النحر ... فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد وتاليه . ويكره ذبحه ليلة الثاني والثالث من أيام العيد ، والأفضل ذبحه في اليوم الأول . وإن ذبح قبل وقته لم يجزئه ، ووجب عليه بدله . وإن فات وقته : فإن كان تطوعا سقط عنه ، وإن كان واجبا ذبحه قضاء . وأما مكان ذبحه فهو الحرم ، فيجزيه نحره في أى ناحية منه ... إلا أن الأفضل للمعتمر أن ينحره عند المروة ، وللحاج أن ينحره بمنى . فإن نحره في غير الحرم فلا يجزيه ، إلا إذا عطب قبل الوصول فينحره في مكان عطبه .

الحنفية

قالوا تتعين أيام النحر الثلاثة (يوم العيد وتاليه) لذبح هدى القران والتمتع ، ويكون الذبح بعد رمى جمرة العقبة كما تقدم . فإن ذبح قبل أيام النحر لم يجزئه . وإن ذبح بعدها أجزاه وعليه هدى لتأخير الذبح عن أيام النحر . أما غير هدى القران والتمتع فلا يتقيد ذبحه بزمان . وأما مكان ذبح الهدى مطلقا فهو الحرم . ويسن ذبحه بمنى إن كان الذبح في أيام النحر ، وإن كان في غيرها فمكة أفضل ... إلا البدنة المندورة فلا يتقيد ذبحها بالحرم .

الشافعية

قالوا يدخل وقت ذبح الهدى الواجب بالنذر ، أو الهدى المندوب ، بمضى زمن يسع صلاة العيد وخطبتين معتدلتين بعد طلوع شمس يوم العيد ، ويمتد ذلك الوقت إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق . ويجوز ذبحه ليلا ونهارا في ذلك الوقت ، إلا أنه يكره ذبحه ليلا إلا لضرورة ، كما إذا حضر مساكين محتاجون للأكل من الهدى ليلا . فإن فات الوقت المذكور (بأن مضت أيام التشريق) لزمه ذبح الهدى .

أما الهدى الواجب بسبب فعل محظور من أفعال الحج فإن وقته يكون بعد وقوع سببه ، إلا دم الفوات فإنه يكون في حجة القضاء . وأما الهدى الواجب على المتمتع فوقته إحرامه بالحج ، ويجوز تقديمه على الإحرام بالحج إذا فرغ من عمرته ، ولا آخر لوقته ... والأفضل ذبحه يوم النحر . وأما مكان ذبحه فهو الحرم ، فلا يجوز ذبحه بغيره . فحيث

أما ما يجزىء من الغنم ، ضأنا ومعزا ، ففيه تفصيل المذاهب .

الشافعية

قالوا يجزىء من الضأن الجذع ، وهو ما له سنة كاملة على الأصح ، أو ما له ستة أشهر إذا سقطت مقدم أسنانه . ومن المعز المثني ، وهو ما له سنتان .

المالكية

قالوا يجزىء من الضأن ما أكمل سنة ودخل في الثانية دخولا ما ولو بيوم . ومن المعز ما أكمل سنة ودخل في الثانية دخولا بينا بشهر ونحوه .

الحنابلة

قالوا يجزىء من الضأن ما له ستة أشهر . ومن المعز ما له سنة كاملة .

الحنفية

قالوا لا يجزىء من الغنم إلا ما له سنة كاملة ، سواء كان من الضأن أو من المعز ، إلا إذا كان الضأن سميئا فإنه يجزىء منه ما زاد على نصف سنة إذا كان لا يفرق بينه وبين ما له سنة لسمنه .

اقسام الهدى

ينقسم الهدى أقساما ثلاثة :

الأول : واجب العمل في الحج والعمرة ، كهدى التمتع والقران ، وكالهدى اللازم لترك واجب من الواجبات كما تقدم .

الثاني : مندور ، وهو واجب أيضا لكن بالنذر .
الثالث : تطوع ، وهو ما تبرع به المحرم .

الحنفية

قالوا هدى التمتع والقران ، وإن كان واجبا ، إلا أنه يسمى دم شكر .

وقت ذبح الهدى ومكانه

وفي وقت ذبح الهدى ومكانه تفصيل في المذاهب على النحو التالي :

الفقراء أنه هدى تطوع . وأما هدى النذر فلا يجوز الأكل منه لأنه صدقة ، فهو حق للفقراء . فإذا أكل منه ضمن قيمته .

وهدى الكفارات - وهو ما وجب جبرا لنقص - ومثله هدى الإحصار ، لا يجوز الأكل منه أيضا ، فلو أكل ضمن القيمة للفقراء . وحيث جاز له الأكل من الهدى ، فيستحب أن يجعله أثلاثا : فياكل الثلث ، ويتصدق بالثلث ، ويهدي الثلث ... كالأضحية . ويتصدق المهدي بجلال الهدايا وعظامها وجلدها ، ولا يعطى الجزار أجرته من لحمها . ولا يجوز لرب الهدى أن ينتفع بلبنه ، فلو انتفع به ضمن قيمته للفقراء .

المالكية

قالوا ما يذبح في الحج أو العمرة من الهدايا وجزاء الصيد وفدية الأذى : بعضها يجوز لربه أن يأكل منه ، وبعضها لا يجوز له الأكل منه ، وهى بالنسبة لذلك تنقسم أربعة أقسام :

القسم الأول : ما لا يجوز الأكل منه مطلقا - أى سواء بلغ محل الذبح المعتاد (منى أو مكة كما تقدم) . سليما ثم ذبح ، أو حصل له عطب قبل بلوغ المحل فذبح في الطريق - وذلك القسم هو ثلاثة أشياء :

١ - النذر المعين المجهول للمساكين باللفظ أو النية ، كأن يقول : « هذا الحيوان نذر لله على للمساكين » ، ويقول : « هذا الحيوان نذر لله على » ، ونوى أنه للمساكين .

٢ - هدى التطوع إذا جعله للمساكين .

٣ - فدية الأذى إذا لم ينو بها الهدى .

فهذه الثلاثة يحرم على ربها الأكل منها مطلقا ... وإنما حرم عليه الأكل من النذر المعين الذى جعله للمساكين ، لأنه بالتعيين لا يلزم بدله إذا عطب قبل بلوغ محله ، فلو جاز له الأكل منه لتسلط عليه باتلافه قبل بلوغ محله ، فلذلك لم يجز له الأكل منه إذا عطب قبل المحل . ولا يجوز له الأكل منه إذا وصل محله سالما لأنه جعل للمساكين . كما أن هدى التطوع نظرا لجعله للمساكين يحرم الأكل منه مطلقا . وأما فدية الأذى ، إذا لم تجعل هديا ، فهى عوض عن الترفه الذى حصل للمحرم بإزالة الشعث ونحوه ، فلذلك لم يجز له الأكل منها .

القسم الثانى : ما يجوز الأكل منه إذا عطب قبل بلوغ المحل ، ولا يجوز الأكل منه إذا بلغ المحل سالما .

نحر الهدى أجزاءه فى أى جزء من أجزاء الحرم ... إلا أن السنة للمعتمر أن ينحره بمكة لأنها موضع تحلله ، والأفضل عند المروة . ومكان ذبح هدى المحصر هو المحل الذى أحصر فيه ، والأفضل أن يبعثه إلى الحرم . والسنة للحاج أن ينحره بمنى لأنها موضع تحلل الحاج .

المالكية

قالوا ابتداء نحر الهدى يوم العيد ، ويندب أن يكون بعد رمى جمرة العقبة . ويدخل وقت الرمي من طلوع فجر يوم النحر ، ويندب تأخيرها إلى أن تطلع الشمس كما تقدم فى مندوبات الحج . ويمتد وقته إلى آخر اليوم الثالث من أيام العيد ... فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد وتاليه . ولو فاتت هذه الأيام الثلاثة ذبحه أيضا .

وأما مكان ذبحه فهو منى بشروط ثلاثة :

الأول : أن يكون مسوقا فى إحرام الحج .

الثانى : أن يقف به بعرفة جزاء من ليلة يوم

النحر ، ويقوم وقوف نائبه به مقام وقوفه .

الثالث : أن يريد نحره فى يوم من الأيام الثلاثة السابقة .

فان انتفى شرط من هذه الشروط - كأن ساقه فى حال إحرامه بالعمرة ، أو اشتراه من مكة ، أو لم يقف به لا هو ولا نائبه بعرفة ليلة النحر ، أو أراد نحره بعد الأيام الثلاثة - فمحل ذبحه مكة لايجزى ذبحه بغيرها . وكل نواحى مكة صالحة للذبح فيها ، لكن الأفضل أن يكون عند المروة . ولو ذبح ما استوفى الشروط السابقة بمكة أجزأ مع الإثم لتركه الواجب وهو ذبحه بمنى .

الْأَكْلُ مِنَ الْهَدْيِ وَنَحْوِهِ

ويجوز لرب الهدى أن يأكل منه على تفصيل فى المذاهب .

الحنفية

قالوا هدى القران والتمتع (ويسمى هدى الشكر كما تقدم) يندب لربه أن يأكل منه ، كما يندب الأكل من هدى التطوع ... إلا إذا عطب فى الطريق فذبحه قبل أن يبلغ محله ، فان الواجب حينئذ تركه فى محل عطبه مذبوحا ، بعد أن يطنخ قلادته بدمه ، ليعلم

أهله الثلث ، ويعطى المساكين الثلث ... كالأضحية .
فإن أكل الكل ضمن للمساكين الثلث . أما الهدى
الواجب فلا يجوز الأكل منه ، سواء كان وجوبه
بالنذر أو بالتعيين (بأن قال : هذا هدى) أو بتقليده
أو باشعاره . ويستثنى من ذلك هدى التمتع
والقران ، فإنه يجوز الأكل منه وإن كان واجبا ...
فإن أكل مما لا يجوز الأكل منه ، ضمن مثله لحما
للمساكين .

ويحرم على المهدى بيع جلود الهدايا وجلالها ،
ولكن يجوز الانتفاع بها ، كما يحرم إعطاء الجزان
أجره منها . ويجوز له أن ينتفع بلبنها بشرط أن
يكون فاضلا عن أولادها ، ويحرم شرب ما لم يفضل
عنها وضمه .

الشافعية

قالوا لا يجوز للمهدى أن يبيع شيئا من الهدى ،
سواء كان واجبا أو تطوعا . ويجب أن يتصدق
بجميع الهدى الواجب حتى جلده ، ولا يجوز أخذ
شيء منه . وإن كان تطوعا جاز الانتفاع بجلده
وادخار الشحم وبعض اللحم للأكل والهدية . ويجب
أن يتصدق ببعض اللحم - ولو قليلا - بشرط
الأن يكون تافها عرفا ، وأن يكون نيئا ... فالذى يجوز
الأكل منه هو هدى التطوع . والذى لا يجوز الأكل
منه هو الهدى الواجب .

ما يشترط في الهدى

يشترط فيه أن يكون سليما من العيوب التي
تمنع الاجزاء في الأضحية ، فلا يجزئ الأعور ولا
الأعمى ولا العجفاء (وهى الهزيلة التى لا مخ فى
عظامها) ولا العرجاء التى لا تسير بسير الصحيح
من جنسها ، ولا المريضة التى مرضها يتن ... ونحو
ذلك مما هو مبين فى الضحايا .

الإحصار والقوات

هو فى اللغة المنع ، وفى الشرع منع المحرم عن
اتمام ما يوجبه الاحرام قبل أداء ركن النسك .

وهذا القسم هو النذر غير المعين إذا جعله للمساكين ،
أن يقول : « الله على هدى للمساكين » . وفدية
الأذى إذا نوى بها الهدى . وجزاء الصيد ... فهذه
الثلاثة يجوز لربها الأكل منها إذا عطيت قبل المحل لأن
عليه بدلها . ولا يجوز الأكل منها إذا بلغت سالمة ...
لأنها حق للمساكين بالنسبة إلى النذر ، وبدل من
الترفة بالنسبة إلى الفدية ، وقيمة للصيد بالنسبة
إلى الجزاء .

القسم الثالث : ما لا يجوز الأكل منه قبل المحل
وجوز الأكل منه بعده ، وهو هدى التطوع والنذر
المعين إذا لم يجعل كلا منهما للمساكين . فلا يجوز
الأكل منها قبل المحل ، لأنه لا يجب عليه بدلها ،
فلو جاز له الأكل لأنهم بأنه هو الذى تسبب فى عطبها
- قبل أن يبلغا محل الذبح أو النحر - ليأكل منهما .
وأما بعد المحل فله أن يأكل منهما ، لأنهما لم يعينا
للمساكين .

القسم الرابع : ما يجوز لربه الأكل منه مطلقا قبل
المحل وبعده ، وذلك هو ما عدا الأقسام الثلاثة
المقدمة : كالمهدى الواجب عليه لترك واجب من
واجبات الحج ، والنذر غير المعين إذا لم يجعله
للمساكين ، وهدى القران والتمتع ... فله أن يأكل
من ذلك مطلقا . وحيث جاز له الأكل ، فله أن يتزود
ويطعم الغنى والفقير .

وإذا أكل رب الهدى من الممنوع أن يأكل منه ،
إفانته يضمن بدل ما أكله هديا كاملا ... إلا إذا أكل من
النذر المعين المجهول للمساكين ، فإنه يضمن قدر
ما أكله فقط على العتد . وحكم زمام الحيوان وجله
(وهو ما يجعل على ظهره) وحكم اللحم ...
إفما لا يجوز له الأكل منه لا يجوز له أخذ زمامه
ولا جلته ، بل يدمه للفقراء كاللحم . فإن أخذ شيئا
من ذلك رده للفقراء إن بقى ، فإن أكله ضمن قيمته
لهم . وما يجوز له الأكل من لحمه يجوز له أخذ
زمامه وجله .

ويكره الانتفاع بلبن الهدى بعد تقليده أو إشعاره ،
لأنه خرج قرية لله تعالى بالتقليد أو الإشعار ... ومحل
الكراهة ما لم يضر أخذ اللبن بالفصيل أو بأمه ،
وإلا كان حراما . ويكره أيضا ركوب الهدى والحمل
عليه لغیر ضرورة .

الحنابلة

قالوا يندب للمهدى أن يأكل من هدى التطوع
ويهدى الغير منه ويتصدق : بأن يأكل الثلث ، ويهدى

غير زمان الوقوف ، فعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل^٢
ويقضى من قابل ، ولا دم عليه .

الحنابلة

قالوا إذا طلع فجر يوم النحر على من أحرم بالحج ولم يقف بعرفة في وقته ، لعذر أو لغير عذر ، فاته الحج في ذلك العام ، وتحول إحرامه إلى عمرة إن لم يختر بقاءه على إحرامه ليحج من العام القابل بذلك الإحرام . ولا تجزئ هذه العمرة التي انقلب إليها إحرامه عن عمرة الإسلام . وعلى من فاته الحج قضاء هذا الحج الثالث ، ولو كان نفلا ، وعليه هدى من الفوات يؤخر ذبحه إلى حجة القضاء ، فإن عدم الهدى وقت الوجوب - وهو طلوع فجر يوم النحر - صام كما يصوم المتمتع .

ومن منع من الوصول إلى البيت الحرام (ويسمى محصرا) - سواء منع بعد الوقوف بعرفة أو قبله ، أو كان منعه في إحرام العمرة - وجب عليه ذبح هدى بنية التحلل ، فإن لم يجده صام عشرة أيام بنية التحلل ، وقد حل بذلك من إحرامه . وبإباح التحلل من الإحرام لحاجة ، كان احتياج إلى بذل مال كثير لمسلم أو كافر أو قتال ، أو بذل مال يسير لكافر لا مسلم . ولا قضاء على من تحلل قبل فوات الحج ، وكذلك من جن أو أغفى عليه ... فإن لم يتحلل المحصر إلا بعد فوات الحج ، لزمه القضاء .

ومن منع عن طواف الأفاضة - وقد وقف بعرفة ورمى وحلق - لم يتحلل حتى يطوف طواف الأفاضة ويسعى ، إذا لم يكن سعى ، وكذا لا يتحلل إن أحصر عن السعى فقط ... وذلك لأن الشرع جاء بالتحلل من إحرام تام يحرم جميع المحظورات ، وهذا لا يحرم إلا النساء فقط . ومن أحصر عن واجب أو رمى جمار لم يتحلل ، وعليه دم لترك الواجب كما لو تركه اختيارا . ومن كان محرما بالحج ولم يتمكن من الوقوف بعرفة وأمكنه الوصول إلى مكة ، تحلل بعمل عمرة ، ولا شيء عليه . فإن كان من فاته الوقوف بعرفة أو أحصر قد طاف وسعى قبل ذلك ، وجب أن يتحلل بطواف وسعى آخرين .

ومن أحصر بمرض أو بفقد نفقة أو بعدم اهتدائه إلى الطريق ، بقى محرما حتى يقدر على البيت الحرام ، لأنه لا يستفيد بالتحلل انتقلا من حال إلى أحسن منها . فإن فاته الحج تحلل بعمرة ، ولا ينحر هديا كان معه إلا بالحرم . فليس كمن أحصره عدو ، والصغير كالبالغ في جميع ما تقدم . ومن قال في أول

والفوات هو أن يفوته الوقوف بعرفة . وفي أحكامها تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا أسباب المنع من إتمام النسك تنقسم إلى شرعية وحسية . فالشرعية هي أن تفقد المرأة زوجها أو محرما بعد الدخول في الإحرام لموت أو طلاق ... ومثل ذلك ما إذا منعه زوجها من حج التطوع ، وكذا إذا فقد نفقة وكان لا يقدر على المشي . والحسية هي كان يوجد عدو آدمي أو غيره يحول بين المحرم وبين المضي في النسك ، أو يعرض له مرض أو حبس .

وحكم الإحصار هو أن يبعث المحصر بالهدى أو بثمنه ليشتري به هدى يذبح عنه في الحرم . ولا يجوز له أن يتحلل حتى يذبح الهدى . ويجب أن يتفق على يوم معين يذبح فيه الهدى ، ليكون على بينة منه فلا يطول عليه الإحرام . ولو فعل شيئا من محظورات الإحرام قبل ذبح الهدى ، فإنه يجب عليه بسببه ما يجب على المحرم إذا لم يكن محصرا . وإن حل في يوم وعده على ظن أن الهدى قد ذبح ، ثم تبين له أنه لم يذبح ، كان محرما وعليه دم لاحتلاله قبل وقته . أما لو ذبح الهدى قبل يوم الوعد فإنه يجوز . ولا يشترط في التحلل الحلق ، ولو حلق فحسن .

ثم إذا تحلل المحصر بالهدى ، فإن كان مفردا بالحج فعليه قضاء حجة وعمرة من قابل إذا لم يرتفع الإحصار قبل فوات حج عامه ، وإن كان مفردا بالعمرة فعليه عمرة مكانها ، وإن كان قارنا فأنما يتحلل بذبح هديين ، وعليه عمرتان وحجة ... هذا إذا تحلل بالهدى . أما إذا تحلل بالعمرة ، فإن كان مفردا فليس عليه سوى قضاء الحج فقط ، وإن كان قارنا فعليه حج وعمرة .

وإذا زال الإحصار بعد أن بعث بالهدى فلا يخلو إما أن يتمكن من إدراك ما أحرم به وإدراك الهدى معا ، أو يتمكن من إدراك أحدهما ، أو لا يتمكن من إدراك شيء ... فإن كان الأول لزمه أن يمضي في إتمام نسكه ، وله أن يفعل بهديه ما شاء . وإن كان الثاني فإن كان متمكنا من إدراك الهدى فقط ، فلا يلزم الذهاب لفوات المقصود ، وله أن يتحلل بعمرة . وإن كان متمكنا من إدراك النسك جاز له أن يمضي في إتمامه ، وجاز له أن يتحلل . وإن كان الثالث يتحلل ، وله أن يتحلل بعمرة . ومن فاته الحج ، بأن وقف في

بنية التحلل فيهما . فان لم يشترط الهدى ، بأن سكت عنه أو نفاه ، وتحلل بالحلوق فقط ... ومن الاعذار إضلال الطريق ونفاد النفقة .

ويذبح المحصر حيث أحصر ، ولو في غير الحرم ، أو يرسل إلى الحرم ليذبح فيه ، لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنحره ، ولا يرسل الدم إلى غير الحرم ... نعم إن أحصر في الحرم تعيين الذبح فيه . ثم إن كان نسكه تطوعا فلا شيء عليه ، وإن كان فرضا بقي في ذمته على ما كان عليه من قبل . وإن أحصر ومنع من عرفة دون مكة ، وجب عليه دخولها والتحلل بعمرة . وإن منع من مكة دون عرفة ، وقف وتحلل ... ولا قضاء فيهما على الأظهر .

والواجب بالاحصار شاة تجزىء في الأضحية ، فان عجز - حسا أو شرعا - أخرج بقيمة الشاة طعاما يجزىء في الفطرة وفرقه على مساكين ذلك المحل ، فان عجز عنه صام عن كل مد يوما . ولا تجب الغدية لعدم تعديه .

المالكية

قالوا الإحصار هو المنع من أداء النسك : كان يمنع المعتبر من دخول مكة ، كما وقع عام الحديبية حين صد المشركون النبي صلى الله عليه وسلم ومنعوه من دخول مكة بعد أن أحرم بالعمرة . وكان يمنع الحاج من الطواف بالبيت أو السعى بين الصفا والمروة أو من الوقوف بعرفة أو من جميع ذلك ... سواء كان المنع ظلما - كان يحول الكفار بين المسلمين وبين مكة ، أو تقع فتنة بين المسلمين وبعضهم مع بعض فتغلب الفئة الباغية وتحول بين الناس وبين الأرض المقدسة (مكة وما حواليتها من مواطن النسك) - أو كان المنع بحق : كان يعاقل المدين في أداء ما عليه من الدين مع القدرة عليه ، فيحبس ليؤدي ما عليه .

والفوات هو عدم أداء الحج بعدم التمكن من عرفة لمرض منعه من الوقوف بها ، أو لخطأ أهل الموسم ، كأن يقفوا في اليوم الثامن من ذي الحجة ، ولم يعلموا خطأهم حتى مضى وقت الوقوف وهو ليلة المأثر كما سبق . ولا يتأثر فوات الحج إلا بذلك ... لأن الحاج متى أدرك عرفة فقد أدرك الحج ، فان ما يبقى - بعد الوقوف من الطواف والسعى - يصح في كل وقت ، وليس له وقت معين .

ومن كان معتمرا ومنع عن مواضع النسك : أو كان محرما بالحج ومنع من البيت الحرام وعرفة

إحرامه : « نويت الإحرام بالنسك الفلاني فيسره لي وتقبله مني ، وإن حبسني حابس فمحلى حيث حبستني » فله أن يتحلل مجانا في جميع ما تقدم . ولا قضاء عليه .

الشافعية

قالوا إذا طلع فجر يوم النحر قبل حضور الحرم في جزء من أرض مرفة فاته الحج ، ويجب به الدم على من كان محرما بالحج فقط أو كان قارنا . ويجب على من فاته الوقوف بعرفة أن يتحلل بعمل عمرة بأن يأتي بالأعمال الباقية من أعمال الحج - غير الوقوف بنية التحلل - فيطوف ويسعى إن لم يكن سعى ، ويسقط عنه بفوات الحج المبيت بمنى وبمزدلفة ورمى الجمار ، ويحلل من غير نية العمرة .

ولا تغني هذه العمرة عن عمرة الاسلام ، وعليه القضاء فوراً من قابل ولو فاته بعدد ، ولو كان الحج نفلا ، ولو كان غير مستطيع ، ولو كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر . ويلزمه مع القضاء دم كدم التمتع (وقد تقدم) ولا يصح ذبحه في سنة الفوات . فان كان قارنا وفاته الوقوف لزمه ثلاثة دماء : دم للفوات ، ودم للقران ، ودم له أيضا في القضاء - وإن أفرد في القضاء - لأنه التزم القران بالإحرام .

أما لو نشأ الفوات عن حصر : كمن أحصر عن إتمام نسك من حج أو عمرة بعدد ، أو حبس من أمير ونحوه ظلما ، أو بدين لا يتمكن من أدائه - وليس له بينة تشهد باعساره ، ولم يغلب على ظنه انكشاف المانع في مدة يمكنه إدراك الحج فيها إن كان حاجا أو في ثلاثة أيام إن كان معتمرا - فانه إذا أراد التحلل تحلل بالذبح ثم الحلوق بنية التحلل بهما إن كان واجدا للدم ، وبالحلق فقط بنية التحلل إن لم يجد دما ولا طعاما لأعسار أو غيره .

والأولى للمحصر المعتبر الصبر عن التحلل ، وكذا للحاج إن اتسع الوقت ... وإلا فالأولى التعجيل لحوف الفوات . نعم يمتنع تحلله إن كان في الحج وغلب على ظنه زوال الحصر في مدة يمكنه إدراك الحج بعدها ، أو في العمرة وتيقن قرب زوال المانع في ثلاثة أيام .

ومن الأعدار المجوزة للتحلل : المرض . فانه أن شرط التحلل بذلك عند ابتداء الإحرام ، كان قال في حال النية : « إذا مرضت فأنا حلال » ، يصير حلالا بمجرد المرض . وأما إن قال : « إن مرضت تحللت » فان كان شرطه في تحلله الهدى ، تحلل بذبح ثم حلق

ظلما أو بحق ، فيبقى على إحرامه حتى يتم حجه ولو بقى سنين .

وأما من منع من عرفة لأى مانع كان ، وكان متمكنا من البيت الحرام ، فله أن يتحلل من إحرامه ، وله البقاء إلى العام القابل . والافضل له التحلل إن كان بعيدا عن مكة - فالبقاء على الاحرام خلاف الاولى - فان كان قريبا من مكة أو دخلها ، كره له البقاء ، ثم إن التحلل في هذا القسم يكون بفعل عمرة حيث لم يكن بعيدا عن مكة ، فان كان بعيدا منها تحلل بالنية ، ولا يكلف فعل العمرة . ثم إذا تحلل بالعمرة ، وكان إحرامه بالحج أولا من الحرم ، فعليه أن يخرج الى الحل حال إحرامه بالعمرة ... لأن كل إحرام يجب فيه الجمع بين الحل والحرم .

ولا يسقط عن المحصر نسك الاسلام من حج أو عمرة . فلو منع من الحج أو العمرة ثم تحلل منهما ، فعليه القضاء بعد وجوبه في الحج واستنانا في العمرة ، وعليه هدى لأجل الفوات يؤخره الى القضاء ، وكذلك لا يسقط عنه النذر الذى لم يعينه ، بخلاف المعين فلا يجب قضاؤه متى منع عن إتيامه لفوات وقته .

ولو نوى ، حين الاحرام بالنسك ، التحلل منه إن حصل مانع - كما لو قال : « اللهم محلى حيث حبستنى » - فلا ينفعه ذلك ، ولا بد من التحلل عند حصول المانع بنية جديدة ، أو بعمرة على التفصيل المتقدم .

وإذا طلب المانع من النسك مالا في مقابلة إخلاء الطريق ، جاز الدفع له ولو كان كافرا ، لأن ذل منع الحج أشد من ذل دفع المال .

والمحصر المحرم بالحج ، متى رمى جمرة العقبة يوم النحر ، حل له كل شيء مما كان محظورا في الاحرام ... إلا قربان النساء والتعرض للصياد فيحرمان ، وإلا من الطيب فيكره . وهذا هو التحلل الأصغر . أما الأكبر الذى يحل به كل شيء ، حتى النساء والصيد ، فيحصل بطواف الافاضة إن كان قدم السعى عقب طواف القدوم ، وإلا فلا يتحلل إلا بعد السعى عقب الافاضة ... فمتى أفاض وسعى حل له كل شيء إن كان قد حلق ورمى جمرة العقبة أو فات وقتها وهو يوم النحر . فان وطئ قبل الحلق أو الرمي فعليه دم ، وإن صاد فلا شيء عليه ، وإن فعل غير ذلك لا شيء عليه أيضا .

معا ... فان كان المنع ظلما ، فالأفضل له أن يتحلل من إحرامه بالنية ، بأن ينوى الخروج من الاحرام ، ومتى نوى ذلك صار حلالا ، فلا يحرم عليه مباشرة النساء ولا التعرض للصيد ولا التطيب ، ولا غير ذلك مما يحرم على المحرم .

ويسن للتحلل أن يحلق . وإن كان معه هدى فينحره بمكانه الذى هو به إن لم يتيسر له بعثه بمكة ، وإلا بعثه . وإن لم يكن معه هدى فلا يجب عليه . وقوله تعالى « فان أحصرتم فما استيسر من الهدى » ، محمول على ما إذا كان الهدى مع المحصر من قبل ، كان ساقه تطوعا ... إنما يباح له التحلل بثلاثة شروط :

الأول : ألا يعلم المانع قبل الاحرام . فان أحرم وهو يعلم أنه سيعرض له عدو مثلا ويمنعه من الحج أو العمرة ، فلا يباح له التحلل عند المنع ، بل يتعين البقاء على إحرامه حتى يؤدي نسكه - ولو في ثانی عام - لأنه داخل على ذلك .

الثانى : أن يئأس من زوال المانع قبل فوات الحج ، بأن يعلم أو يظن أنه لا يزول المانع قبل فوات الوقت بعرفة ... فان لم يئأس انتظر لعله يزول .

الثالث : أن يكون الوقت متسعا لإدراك الحج عند الاحرام به بحيث إذا لم يمنع يتأتى له إدراكه . أما إذا لم يتمكن من إدراك الوقوف ، على فرض عدم وجود المانع ، ثم حصل المنع فليس له أن يتحلل ، لأنه داخل من أول الأمر على البقاء للعام القابل . وأما إذا كان المنع لحق - كأن يحبس المدين حتى يؤدي دينه - فان كان قادرا على دفعه فلا يباح له التحلل ، لأنه متمكن من التخلص والسير في نسكه ، فإذا لم يفعل فهو باق على إحرامه ما شاء الله . وإن كان عاجزا عن دفعه فهو كالممنوع ظلما ، والأفضل له التحلل بالنية ، وله أن يبقى على إحرامه ويكون قد خالف الأفضل .

ومن وقف بعرفة ومنع من البيت الحرام وما بعده من مواضع النسك - كمزدلفة ومنى ومكان السعى - فقد تم حجه ، ولكن لا يحل من إحرامه حتى يطوف للافاضة ، ويسعى بعده إن لم يكن قدم سعيه عقب طواف القدوم ... فان بقى محصرا حتى فاته النزول بمزدلفة ورمى الجمار والمبيت بمنى ليالى الرمي ، فعليه هدى واحد لفوات الجميع وإن كان كل منها واجبا مستقلا . ولا فرق في هذا القسم بين أن يكون المانع حبسا أو غيره ، وسواء كان الحبس

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

الرياح وما ذرين — أسألك خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها . اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لى من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب .

وإذا دخل المسجد فعل ما يفعله فى سائر المساجد من تقديم رجله اليمنى ويقول : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد . اللهم اغفر لى ذنوبى ، وافتح لى أبواب رحمتك . اللهم اجعلنى اليوم من أوجه من توجه اليك ، وأقرب من تقرب اليك ، وأنجح من أعال وابتغى مرضاتك » . ويصلى عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر بحذاء منكبه الأيمن ، وهو موقفه عليه السلام ، وهو بين القبر الشريف والمنبر . ثم يسجد شكرا لله تعالى على ما وفقه ويدعو بما يجب .

ثم ينهض فيتوجه الى قبره ، صلى الله عليه وسلم ، فيقف عند رأسه الشريف مستقبل القبلة . ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ، ولا يدنو أكثر من ذلك ، ولا يضع يده على جدار التربة ، ويقف كما يقف فى الصلاة ، ويمثل صورته الكريمة البهية ، كأنه نائم فى لحده ، عالم به يسمع كلامه ، ثم يقول : « السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته . أشهد أنك رسول الله : فقد بلغت الرسالة ، وأدبت الأمانة ، ونصحت الأمة ، وجاهدت فى أمر الله حتى قبض الله روحك حميدا محمودا ... فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل المندوبات . وقد ورد فيها أحاديث : منها ما رواه ابن عمر مرفوعا : « من حج فزار قبرى بعد موتى كان كمن زارنى فى حياتى » . وروى ابن عدى والطبرانى : « من حج البيت ولم يزرنى فقد جفانى » . وعن أنس مرفوعا « من زارنى ميتا فكأنما زارنى حيا . ومن زار قبرى وجبت له شفاعتى يوم القيامة . وما من أحد من أمتى له سعة ثم لم يزرنى فليس له عذر » . وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعا : « من زارنى فى مماتى كمن زارنى فى حياتى . ومن زارنى حتى انتهى الى قبرى كنت له يوم القيامة شهيدا ، أو قال شفيعا » .

وإذا نوى زيارة القبر الشريف فليנו معه زيارة المسجد أيضا ، فانه أحد المساجد التى تشد إليها الرحال . وإذا توجه للزيارة يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق ، ويصلى فى طريقه من مكة الى المدينة فى المساجد التى يمر بها وهى عشرون مسجدا .

وإذا عاين حيطان المدينة يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : « اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لى من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب » ، ويغتسل قبل الدخول وبعده ان أمكنه ، ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ، ويدخلها متواضعا عليه السكينة والوقار .

وإذا دخل المدينة يقول : « اللهم رب السموات وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن ، ورب

اماما مرضيا وهادبا مهذباً ... جمعت من شملهم ،
وأغنيت فقيرهم ، وجبرت كسرهم . السلام عليك
ورحمة الله وبركاته .

ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول : « السلام
عليكما يا ضجيعي رسول الله ورفيقيه ووزيري
ومشاريه ، والمعاونين له على القيام في الدين ،
القائمين بعده بمصالح المسلمين ... جزاكم الله
أحسن الجزاء » . ثم يدعو لنفسه ووالديه ولبن
أوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين ، ثم يقف عند
رأسه الشريف كالأول ، ويقول : اللهم انك قلت ،
وقولك الحق : « ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم
جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا
الله توابا رحيمًا » . وقد جئناك سامعين قولك ،
طائعين أمرك ، مستشفعين بنبيك « ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ، ولا تجعل في
قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم » .
« ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار » . « سبحان ربك رب العزة عما
يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين » ، ويدعو بما يحضره من الدعاء .

ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها .
حتى تاب الله عليه (وهي بين القبر والمنبر) فيصلي
ركعتين ، ويتوب الى الله ويدعو بما شاء . ثم يأتي
الروضة (وهي كالحوض المربع) فيصلي فيها
ما تيسر له ، ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء
على الله تعالى والاستغفار . ثم يأتي المنبر فيضع
يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع
يده عليها اذا خطب لتناله بركة الرسول ، ويصلي
عليه ويدعو بما شاء ، ويتعوذ برحمته من سخطه
وغضبه . ثم يأتي الأسطوانة الحنانية ، وهي التي

الجزء ، وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها وأتم
التحية وأنماها . اللهم اجعل بيننا يوم القيامة
أقرب النبيين ، واسفنا من كأسه ، وارزقنا من
شفاعته ، واجعلنا من رفقاءه يوم القيامة . اللهم
لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام ،
وارزقنا العود اليه اذا الجلال والاكرام » ، ولا
يرفع صوته ولا يخفضه كثيرا ، ويبلغه سلام من
أوصاه فيقول : « السلام عليك يا رسول الله من
فلان ابن فلان ، يستشفع بك الى ربك فاشفع له
ولجميع المسلمين » .

ثم يقف عند وجهه مستديرا القبلة ، ويصلي
عليه ما شاء ، ويتحول قدر ذراع حتى يحاذي
رأس الصديق — رضى الله تعالى عنه — ويقول :
« السلام عليك يا خليفة رسول الله ، السلام عليك
يا صاحب رسول الله في الغار ، السلام عليك
يا رفيقه في الأسفار ، السلام عليك يا أمينه في
الأسرار ... جزاك الله عنا أفضل ما جزى اماما عن
أمة نبيه . ولقد خلفته بأحسن خلف ، وسلكت
طريقه ومنهجه خير مسلك ، وقاتلت أهل الردة
والبدع ، ومهدت الاسلام ووصلت الأرحام ، ولم
تزل قائما للحق ناصرا لأهله حتى أتاك اليقين ،
والسلام عليك ورحمة الله وبركاته . اللهم أمتنا
على حبه ، ولا تخيب سعيينا في زيارته برحمتك
يا كريم » .

ثم يتحول حتى يحاذي قبر عمر — رضى الله
عنه — ويقول : « السلام عليك يا أمير المؤمنين ،
السلام عليك يا مظهر الاسلام ، السلام عليك
يا مكسر الأصنام ... جزاك الله عنا أفضل الجزاء ،
ورضى الله عن استخلفك . فقد نصرت الاسلام
والمسلمين حيا وميتا : تكفلت الأتنام ، ووصلت
الأرحام ، وقوى بك الاسلام ، وكنت للمسلمين

شاء الله بكم لاحقون . ويقراً آية الكرسي وسورة
الاخلاص .

ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت ،
ويدعو بقوله : « يا صريخ المستصرخين ، يا غياث
المستغيثين ، يا مفرج كرب المكروبين ، يا مجيب
دعوة المضطرين — صل على محمد وآله ،
واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك
كربه وحزنه فى هذا المقام ... يا حنان يا منان ،
يا كثير المعروف يا دائم الاحسان ، يا أرحم
الراحمين » . ويستحب له أن يصلى الصلاة كلها
فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم ما دام فى
المدينة . واذا أراد الرجوع الى بلده ، استحب له
أن يودع المسجد بركعتين ويدعو بما أحب ، ويأتى
قبر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ويدعو
بما شاء ، والله مجيب الدعاء .

ففى بقية الجذع الذى حن الى النبى صلى الله عليه
وسلم ، حين تركه وخطب على المنبر .

ويستحب بعد زيارته عليه السلام أن يخرج
الى البقيع ، ويأتى المشاهد والمزارات ... فيزور
العباس ومعه الحسن بن على وزين العابدين وابنه
محمد الباقر وابنه جعفر الصادق ، ويزور أمير
المؤمنين سيدنا عثمان وقبر ابراهيم ابن النبى صلى
الله عليه وسلم وجماعة من أزواج النبى صلى الله
عليه وسلم وعمته صفية وكثيرا من الصحابة
والتابعين ، خصوصا سيدنا مالكا وسيدنا نافعا .
ويستحب أن يزور شهداء أحد يوم الخميس ،
خصوصا قبر سيد الشهداء سيدنا الحمزة ،
ويقول : « سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى
الدار » ، سلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وانا ان

كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ

تعريف الأضحية

الأضحية (بضم الهمزة وكسرهما مع تخفيف الياء وتشديدها) هي اسم لما يذبح أو ينحر من النعم تقربا الى الله تعالى في أيام النحر .

الملكية

زادوا في التعريف « لغير حاج » ، لأنها لا تسن للحاج عندهم .

دليلها

شرعت في السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وزكاة المال وزكاة الفطر ، وثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة والاجماع . قال تعالى : « فصل لربك وانحر » . وروى مسلم عن أنس رضى الله عنه قال : « ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ، ذبحهما بيده ، وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما » . (والأملح الأبيض الخالص ، وقيل الذى يياضه أكثر من سواده . والأقرن الذى له قرنان معتدلان) وغير ذلك من الأحاديث . وقد أجمع المسلمون على مشروعيتها .

حكمها

أما حكمها فهو السنية .

الحنفية

قالوا هي واجبة على المعتمد . والمراد الوجوب العملى لا الفرض ، وقد بين ذلك في آخر الكتاب .

فالأضحية سنة عين مؤكدة — يثاب فاعلها ، ولا يعاقب تاركها .

الشافعية

قالوا هي سنة عين للمنفرد ، وسنة كفاية لأهل بيت واحد ، أو بيوت متعددة تلزم نفقتهم شخصا واحدا ، بمعنى أنه إذا فعلها من تلزمه نفقتهم سقط الطلب عنهم . فلا ينافى أنها تسن لكل منهم .

شروطها

تنقسم شروط الأضحية قسمين : شروط سنيتها ، وشروط صحتها . فأما شروط سنيتها فمنها القدرة عليها ، فلا تسن للعاجز عنها . وفي حد القدرة تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا القادر عليها هو الذى يملك مائتي درهم — وقد تقدم بيانها في الزكاة — أو يملك عرضا يساوى مائة درهم يزيد على مسكنه وثياب اللبس والمتاع الذى يحتاجه . وإذا كان له عقار يستغله ، تلزمه الأضحية إذا دخل له منه قوت عامه وزاد معه النصاب المذكور ، وقيل تلزمه إذا دخل منه قوت شهر . وإن كان العقار وقفا ، تلزمه الأضحية إن دخل له منه قيمة النصاب وقتها .

الحنابلة

قالوا القادر عليها هو الذى يمكنه الحصول على ثمنها ، ولو بالدين ، إذا كان يقدر على وفاء دينه .

الملكية

قالوا القادر عليها هو الذى لا يحتاج إلى ثمنها لأمر ضرورى في عامه . فإذا احتاج إلى ثمنها في عامه فلا تسن . وإذا استطاع أن يستدين استدان ، وقيل لا يستدين .

فلا تصح اذا كان فيها عيب من العيوب المفصلة
في المذاهب .

الحنفية

قالوا لا تصح الأضحية بالعمياء ولا بالعوراء
ولا بالعجفاء - وهى المهزولة التى لا مخ فى عظامها -
ولا بالعرجاء التى لا تستطيع المشى إلى المذبح ،
أما العرجاء التى تمشى بثلاث قوائم وتضع الرابعة
على الأرض لتستعين بها على المشى ، فإنها تجزئ .
وكذا لا تصح بمقطوعة الأذن أو اللذن أو الآلية إذا
ذهب أكثر من ثلثها ، أما إذا بقى ثلثها وذهب ثلثها
فإنها تصح . وكذا لا تصح بالهتماء إلا إذا بقى أكثر
أسنانها ، ولا تصح بالسكاء التى لا أذن لها بحسب
الخلقة . ولا تصح الأضحية بمقطوعة رءوس الضرع ،
ولا بمقطوعة الأذن ، ولا بالتى انقطع لبنها ، ولا بالتى
لا آلية لها بحسب الخلقة ، ولا بالجلالة ، وهى التى
ترعى العذرة قبل حبسها وإطعامها الطاهر .

وتصح بالجماء التى لا قرون لها خلقة ، والعظماء
وهى التى ذهب بعض قرننها ، فإذا وصل الكسر إلى
المخ لم تصح . وكذا تصح بالثولاء ، وهى المجنونة
إذا لم يمنعها الجنون عن الرعى ، فإن منعها لا تجوز
التضحية بها . وتصح بالجرباء إذا كانت سميكة ،
فإذا هزلت بالجرب فلا تصح .

وكذا لا تصح بالصغير - وهو ما كان أقل من
سنة فى الضأن والمز - إلا إذا كان الضأن كبير
الجسم سميكة ، فإنها تصح به إذا بلغ ستة أشهر
بشرط أنه إذا خلط بماله سنة لا يمكن تمييزه منه .
أما المز فإنها لا تصح به إلا إذا بلغ سنة وطعن فى
الثانية على كل حال . أما الصغير من البقر والجاموس
فهو ما كان أقل من سنتين ، فلا تصح بالبقر
والجاموس إلا إذا بلغ سنتين وطعن فى الثالثة .
والصغير من الإبل ما كان أقل من خمس سنين ،
فلا تصح بالإبل إلا إذا بلغت خمس سنين وطعن فى
السادسة . وتجزئ الشاة عن الواحد ، وتجزئ
الناقة والبقرة عن سبعة أشخاص بشرط أن يكون
لكل واحد منهم سبعة ، فإن نقص نصيبه عن السبع
لم تجزئه .

المالكية

قالوا لا تصح بالعمياء ولا بالعوراء ... والمعتبر فى
العمى والمور ذهاب ضوء العين وإن بقيت
صورتها . ولا تصح بالمريضة التى لا تستطيع أن

الشافعية

قالوا القادر عليها هو الذى يملك ثمنها زائدا عن
حاجته وحاجة من يعول يوم العيد وأيام التشريق .
ومن الحاجة ما جرت به العادة من كعك وسمك
وفطير وتقل ونحو ذلك .

ومنها الحرية ، فلا تسن للعبد . وزاد بعض
المذاهب شروطا أخرى .

الحنفية

زادوا فى الشروط أن يكون مقيما ، فلا تجب على
المسافر ، وإن تطوع بها أجزائه . وإذا اشترى شاة
ليضحى بها ، ثم سافر قبل حلول وقتها ، فإنه
يبيعها ولا تجب عليه الأضحية . وكذا لو سافر بعد
دخول الوقت قبل أن يذبح ، فإن الأضحية لا تجب
عليه . وتجب على الحاج إن لم يكن مسافرا بأن كان
من أهل مكة .

المالكية

زادوا ألا يكون حاجا ، فلا تسن للحاج عندهم
ولو كان من أهل مكة ، وتسنى لغيره من المسافرين .

أما البلوغ فليس شرطا لسنتها ، فتسن للصبي
القادر عليها ، ويضحى عنه وليه ولو كان الصبي
يتيما .

الحنفية

وقالوا البلوغ ليس شرطا لوجوبها ، فتجب على
الصبي عندهم ، ويضحى وليه من مال الصبي أن
كان له مال ... فلا يضحى الأب عن ولده الصغير .
وعند محمد شرط فلا تجب الأضحية فى مال الصبي .
وهل تجب على الأب أو لا ؟ قولان مصححان . ومثل
الصغير المجنون .

الشافعية

قالوا لا تسن للصغير . فالبلوغ شرط لسنتها ،
وكذلك العقل .

وأما شروط صحتها فمنها السلامة من العيوب ،

الشافعية

قالوا لا تصح بالمعيبه بمعيب ينقص لحمها أو شحمها أو غيرها مما يؤكل . فلا تصح بالعوراء ولا بالعمياء ... والمعتبر ذهاب ضوء العين . وكذا ما كان على إحدى عينيها بياض إذا كان كثيرا ، بخلاف اليسير فلا يضر . كما لا يضر العمش وهو ضعف البصر مع سيلان الدمع غالبا . ولا تصح بالعرجاء عرجا بينا وهي التي تسبقها أمثالها إلى المرعى وتتخلف عنها ... ولو حصل لها العرج وقت الذبح ، ولو في حال قطع الحلقوم والمريء .

ولا تصح بالمريضة مرضا بينا بأن يظهر بسببه هزالها وفساد لحمها ، فلو كان مرضا يسيرا لا يضر . ولا تصح بالمعجفاء وهي التي لا مخ لها في عظامها من شدة الهزال ، ولا بالشولاء وهي التي تستدبر المرمى ولا ترعى إلا قليلا فتتهزل . ولا تصح بالجرباء . وإن كان الجرب يسيرا لأنه يفسد اللحم ... ولا بمقطوعة الأذن كلا أو بعضا ، ولا بمقطوعة الألية ، ويفتقر ما يقطع من طرف الألية في الصفر - ويسمى « التطريف » - لأنه يجبر بالسمن ، أما المخلوقة بلا ذنب فإنها تجزى كالمخلوقة بلا ضرع ولا ألية ... بخلاف المخلوق بلا أذن ، فإنها لا تصح به . وتصح بمشقوقة الأذن أو مثقوبتها إذا لم يزل بذلك شيء منها .

وتصح بالخصى . والخصاء جائز بشروط ثلاثة : أن يكون لماكول اللحم . أن يكون في صغره . أن يكون في زمان معتدل ، وإلا حرم . وتصح بمكسورة القرن ، وإن كان محله داميا ، وما لم يترتب عليه نقص في اللحم . كما تصح بالجماء (ما لا قرن له خلقة) وإن كان الاقرن أفضل . وتصح بفاقد الأسنان خلقة ، أما ما ذهبت أسنانه لعارض فإنه لا يجزى . كما لا يجزى ما ذهبت بعض أسنانه إن كان ذلك يؤثر في علفه ، فإن كان لا يؤثر تجزى .

وتصح بالضأن إذا بلغ سنة كاملة أو استقط مقدم أسنانه ، بشرط أن يكون ذلك بعد ستة أشهر . وتصح بالمعز إذا بلغ سنتين كاملتين . وتصح بالبقر والجاموس إذا بلغ سنتين كاملتين ، وبالأبل إذا بلغ خمس سنين كوامل . ولا يجزى المتولد بين إنسى ووحشى .

الحنابلة

قالوا لا تصح بالعمياء ، وهي التي ذهب نور عينيها ، وإن بقيت عيناها صورة . ولا تصح بالعوراء وهي

تتصرف كتصرف السليمة ، أما إذا كان المرض خفيفا فإنه لا يضر . ولا تصح بالجرباء إذا كان جربها ظاهرا ، ولا بما أكلت أكلا غير معتاد فبشمت ، ما لم يحصل لها اسهال فتصح به . ولا تصح بالمجنونة جنونا دائما ، أما الجنون غير الدائم فإنه لا يضر ... فتصح بالشولاء ، وهي التي تدور في موضعها من الجنون ولا تتبع الغنم .

ولا تصح بالمهزولة هزالا بينا وهي التي لا مخ في عظامها ، ولا بالعرجاء عرجا بينا يمنعها من مسابرة أمثالها ، ولا بمقطوعة جزء من أجزائها - كيد أو رجل - سواء كان القطع خلقيا أو لا ، وسواء كان الجزء أصليا أو زائدا ... ولكن يفترق قطع خصية الحيوان ، فتصح بالخصى لأن فيه فائدة تعود على اللحم ، ولا فرق بين أن يكون خصيا بالخلقة أو لا . ولا تصح بالصمعاء وهي صغرة الأذنين جدا ، ولا بالبترء وهي مقطوعة الذنب ، سواء كان ذلك خلقة أو بعارض ، ولا بالكماء (فاقدة الصوت) إلا لعارض عادي ، كالناقة إذا مضى على حملها أشهر فإنها تبكم فتصح بها . ولا بالبخرء - وهي منتنة الفم - إلا إذا كان أصليا كما هو الحال في بعض الأبل .

وكذا لا تصح بيباسة الضرع ومشقوقة الأذن إذا كان الشق أكثر من الثلث ، فإن كان الشق ثلثها أجزأت على المشهور . ولا بمكسورة سنين فأكثر ، أما مكسورة سن واحدة فتصح بها ... كما إذا ذهبت أسنانها لكبر أو تغير فإنها تصح . ولا تصح بذاهبة ثلث الذنب ، أما ذاهبة ثلث الأذن فتصح بها . وكذا لا تصح بحيوان متولد بين وحشى وإنسى ... فإذا كانت الآباء غنما والأمهات ظباء أو بالعكس ، لا تجزى في الأضحية على الأصح .

وتصح بالجماء وهي المخلوقة بدون قرن ، أما إذا كانت مستأصلة القرنين عروضا ففيها قولان ... وهذا إذا لم يكن مكانهما داميا ، وإلا فلا تصح بها قولاً واحداً . وكذا تصح بالمقعدة العاجزة عن القيام بسبب السمن وكثرة الشحم لا بالمرض . وتصح بالجلدع من الضأن ، وهو ما بلغ سنة عربية ، وعلامته أن يرقد صوف ظهره بعد قيامه . وتصح بالثنى من المعز وهو ما بلغ سنة ، ودخل في الثانية دخولا بينا بأن قطع منها نحو شهر . وتصح بالثنى من البقر وهو ما بلغ ثلاث سنين . وبالثنى من الأبل وهو ما بلغ خمس سنين ... والمعتبر السنة القمرية ولو نقص بعض شهورها .

— ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال — ثم يذبح بعد ذلك .

أما القروي (ساكن القرية) فإنه لا يشترط له ذلك الشرط ، بل يذبح بعد طلوع فجر النحر . وإذا أخطأ الناس في يوم العيد فصلوا وضحوا ، ثم بان لهم أنه يوم عرفة ، أجزأتهم صلاتهم وأضحيتهم . وإذا تركت ذبيحة الأضحية حتى فات وقتها يتصدق بها حية .

المالكية

قالوا يبتدىء وقت الأضحية لغير الامام في اليوم الاول بعد تمام ذبح الامام ، ويبتدىء وقتها للامام بعد الفراغ من خطبته بعد صلاة العيد ... أو مضى زمن قدر ذبح الامام أضحيته إن لم يذبح الامام ، ويستمر وقتها لآخر اليوم الثالث ليوم العيد ، ويفوت بفروبه ... فإذا أراد أن يذبح في اليوم الثاني فلا يلزم أن يراعى مضى زمن قدر صلاة الامام ، بل يذبح إذا ارتفعت الشمس ، وإذا ذبح بعد الفجر اجزاه . فإذا ذبح أحد قبل الامام متعمدا لا تجزئه ، وأعاد ذبح أضحية أخرى . أما إذا لم يتعمد — بأن تحرى أقرب إمام لم يبرز أضحيته ، وظن أنه ذبح فذبح بعده وتبين أنه سبق الامام — اجزاه . فإذا تأخر الامام بعذر شرعى انتظره إلى قرب الزوال ، بحيث يبقى على الزوال ما يسع الذبح ، ثم يذبح ولو لم يذبح الامام .

الحنابلة

قالوا يبتدىء وقت ذبح الأضحية من يوم العيد بعد صلاة العيد ، فيصح الذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة ، ولكن الأفضل أن يكون بعد الصلاة والخطبة . ولا يلزم أن ينتظر الفراغ من الصلاة في جميع الأماكن التي يصلى فيه العيد إن تعددت ، بل لو سبق بعضها جاز . وإذا كان في جهة لا يصلى فيها العيد — كالبادية وأهل الخيام ممن لا عيد عليهم — فإن وقت الأضحية يبتدىء فيها بمضى زمن قدر صلاة العيد . فإن فاتت صلاة العيد بالزوال ، ضحى إذن عند الزوال . وآخر وقت ذبح الأضحية اليوم الثاني من أيام التشريق ... فأيام النحر عندهم ثلاثة : يوم العيد ، ويومان بعده . ويجوز في ليل يومى التشريق التاليين ليوم العيد ، إنما الأفضل أن يذبح في النهار .

التي انخسفت منها . أما إذا كان عليها بياض ، وهى قائمة ، فتصح بها . ولا تصح بالعجفاء التي لا مخ في عظامها لهزالها . ولا تصح بالعرجاء وهى التي لا تقدر على المشى مع جنسها الصحيح إلى المرمى . ولا تصح بالمكسورة ، ولا بالمریضة مرضا يفسد لحمها كجرب أو غيره . ولا تصح بالعضباء وهى التي ذهب أكثر أذننها أو قرننها . أما التي خرقت أذننها أو انشقت أو قطع منها النصف أو أقل ، فتصح بها مع الكراهة . ومثل الأذن في ذلك القرن .

ولا تصح بالجداء وهى جافة الضرع ، ولا بالهتماء وهى التي ذهبت ثناياها من أصلها ، ولا بالعصماء وهى التي انكسر غلاف قرننها . ولا تصح بما ذهب أكثر من نصف أليتها ، أما ما ذهب نصفها فأقل فتصح بها . كما تصح بالجماء وهى التي خلقت بلا قرن ، والصمماء وهى الصغيرة الأذن جدا ، وما خلقت بلا أذن . وكذا تصح بالبترء وهى التي لا ذنب لها خلقة أو مقطوعا . وتصح بالخصى . أما المجبوب — وهو ما قطع ذكره مع أنثيته — فإنه لا يجزئ . والحامل كغيرها في الأحكام . ولا تصح بالوحشى ، ولا بالتولد بين وحشى وغيره .

وتصح بالجلدع من الضأن وهو ما له ستة أشهر . ويعرف كونه أجلدع بنوم الصوف على ظهره . وتصح بالثنى مما سواه : ثنى المعز ما له سنة كاملة ، وثنى البقر ما له سنتان كاملتان ، وثنى الإبل ما له خمس سنين ودخل في السادسة . ولا تصح بما دون ذلك .

ومن شروط الصحة الوقت المخصوص ، فلا تصح إذا فعلت قبله أو بعده . وفي بيان تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا يدخل وقت الأضحية عند طلوع فجر يوم النحر — وهو يوم العيد — ويستمر إلى قبيل غروب اليوم الثالث . وهذا الوقت لا يختلف في ذاته بالنسبة لمن يضحى في المصر أو يضحى في القرية ، ولكن يشترط في صحتها للمصرى أن يكون الذبح بعد صلاة العيد ولو قبل الخطبة ، إلا أن الأفضل تأخيره إلى ما بعد الخطبة ... فإذا ذبح ساكن المصر قبل صلاة العيد ، لا تصح أضحيته ويأكلها لحما . فإذا غطت صلاة العيد ينتظر بها حتى يمضى وقت الصلاة

الشافعية

قالوا يدخل وقت ذبح الأضحية بعد مضي قدر وكعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس يوم عيد النحر وإن لم ترتفع الشمس قدر رمح ... ولكن الأفضل تأخيرها إلى مضي ذلك من ارتفاعها ، ويستمر إلى آخر أيام التشريق الثلاثة . ويصح الذبح ليلا أو نهارا بعد دخول وقتها ، إلا أنه يكره في الليل إلا لحاجة كاشتغاله نهارا بما يمنعه من التضحية ، أو لمصلحة كسهولة حضور الفقراء ليلا .

وقد زاد بعض المذاهب شروطا أخرى .

المالكية

زادوا أن يكون الذبح نهارا ، فلو ذبح ليلا لم تصح أضحيته ... وهذا الشرط بالنسبة لليوم الأول لا خلاف فيه عندهم . أما في غير اليوم الأول ففي صحة الذبح ليلا خلاف ، والمشهور أنه لا يجزئ ... وأن يكون الذابح مسلما ، فإذا ذبحها الكتابي لا تجزئ ، ولكنها تؤكل لحما . وألا يشرك معه فيها أحدا ، ويصح أن يشرك في الثواب - لا في الثمن - معه من تلزمه نفقتهم إن كانوا معه في سكن واحد ، وإلا فلا تصح . وهذا هو المشهور عندهم .

الحنفية

زادوا أن يكون الذبح نهارا في اليوم الأول والرابع ، فلو ذبح في الليلة الأولى أو الليلة الرابعة لا تصح . أما الذبح في الليلتين المتوسطتين فإنه مكروه تنزيها .

ويصح الاشتراك في الأضحية إذا كانت من الإبل أو البقر . فإذا اشترك سبعة في بقرة أو دابة يصح إذا كان نصيب كل واحد منهم لا يقل عن سبع ، فإن كانوا أكثر من سبعة لا يصح . أما أن كانوا أقل فيصح .

المالكية

قالوا لا يصح الاشتراك في الثمن ، إنما يصح الاشتراك في الأجر بالشروط المتقدمة .

ولا تصح الأضحية بغير النعم من الإبل والبقر والجاموس والغنم . وفي الأفضل منها تفصيل في المذاهب .

الحنفية

قالوا الشاة أفضل من سبع البدنة (البقرة أو الجمل ونحوهما) إذا استويا في اللحم والقيمة ، والكبش أفضل من النعجة إذا استويا في الثمن والقيمة أيضا ، والأنثى من المعز أفضل من التيس إذا استويا قيمة ، والأنثى من الإبل والبقر أفضل إذا استويا أيضا .

الشافعية

قالوا أفضلها سبع شياه عن واحد ، فبدنة ٤ بقرة ... والكمال لا حد له .

الحنابلة

قالوا الأفضل الإبل ، ثم البقر إن أخرج كاملا بدون اشتراك ، ثم الغنم . ثم شرك سبع في ناقة أو جمل ، ثم شرك في بقرة ... وأفضلها جميعها الأسمن ، ثم الأغلى ثمنا ، والذكر والأنثى سواء .

المالكية

قالوا الأفضل الضأن مطلقا ، ثم المعز ، ثم البقر - وتقديمه على الإبل هو الأظهر - ثم الإبل . ويندب الفحل إن لم يكن الخصى أسمن ، فإن كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين .

تَرْكُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ ذَبْحِ الْأَضْحِيَةِ

التسمية شرط في حل أكل كل ذبيحة ، سواء أكانت أضحية أم غيرها . فمن ترك التسمية عمدا لا تؤكل ذبيحته ، بخلاف ما إذا تركها سهوا فإنها تؤكل كما سيأتى في مبحث الذبح . وكذلك من أهمل لغير الله فإن ذبيحته لا تؤكل ... والاهلال لغير الله هو الصياح بذكر الصنم ونحوه عند ذبح ما يتقرب به إليه ... فقد كانت عادة المشركين أن يصيحوا عندما يذبحون لأصنامهم بذكرها .

الشافعية

قالوا التسمية ليست شرطا في حل أكل الذبيحة .

الحنفية

قالوا يندب أن يأكل من لحم أضحيته ويدخر ويتصدق . والأفضل أن يتصدق بالثلث ، ويدخر الثلث ، ويتخذ الثلث لأقربائه وأصدقائه . ولو أخذ الكل لنفسه جاز ، لأن القربة تحصل باراقة الدم ... هذا إذا لم تكن مندورة ، وإلا فلا يحل الأكل منها مطلقا ، بل يتصدق بها جميعها . وكذا التي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر - وهي ما إذا اشتراها للأضحية ثم حبسها حتى مضت أيام النحر - فإنه يجب عليه أن يتصدق بها حية ، ويحرم عليه الأكل منها .

وكذا يحرم الأكل من ولد الأضحية التي تلده قبل الذبح . فإذا ولدت الأضحية ولدا قبل ذبحها فإنه يذبح معها ويتصدق به جميعه ، ولا يحل الأكل منه . فإن أكل منه شيئا تصدق بقيمته ، ويستحب أن يتصدق به حيا . أما الولد الذي لا يخرج حيا فسيأتي بيان الخلاف في تذكيته في مبحث الذكاة ... وكذا يحرم الأكل من الأضحية التي ضحى بها عن الميت بأمره ، وعن المشتركة بين سبعة نوى أحدهم بحصته القضاء عن الماضي - فإن هذه الأشياء يجب التصديق بها جميعها .

ويندب ألا يتصدق منها بشيء إذا كان صاحبها ذا عيال : توسعة عليهم ، وأن يذبح بيده إن كان يعرف الذبح ، وإلا شهدها بنفسه ويأمر غيره .

وكره ذبح الكتائب . وأما المجوسى والوثنى فلا تحل ذبيحته .

وكره بيع جلدها أو استبداله بما يستهلك ، كلحم وجبن وخل ونحو ذلك ، أما استبدالها بغربال ودلو ، ونحو ذلك مما يبقى زمنا طويلا ، فإنه يحل . ويجوز أن ينتفع به في مثل هذا ، فيعمل هو غربالا وقربة وسفرة ونحو ذلك ... وقيل يبيع جلدها باطل لا مكروه .

وكره جز صوفها قبل الذبح لينتفع به ، فإن جزه تصدق به . وكره ركوبها وتأجيرها ، فإن فعل تصدق بالأجرة التي أخذها . ويكره الانتفاع بلبنها قبل ذبحها ، وأن يعطى الجزار أجره منها .

ويكره تنزيها الذبح ليلا في الليلتين المتوسطتين . أما الليلة الأولى والرابعة فإنه لا يصح فيهما الذبح كما تقدم . ويسن توجيهها إلى القبلة ، وأن يعمل فيها كغيرها مما تقدم من حد الشفرة وعدم تعديها بغيره ضرورة .

قلو ترك التسمية ممدا حلت الذبيحة ، ولكن ترك التسمية مكروه . أما الذبيحة التي يحرم أكلها فهي التي ذكر اسم غير الله عليها ، وهي التي كانت تدبج للأصنام .

مَدُوبَاتُ الْأَضْحِيَةِ وَمَكْرُوهَاتُهَا

وأما مندوباتها ومكروهاتها فهي مفصلة في المذاهب على النحو التالي :

المالكية

قالوا يندب إبراز الضحية للمصلى ، ويكره عدم ذلك للإمام فقط . ويندب أن يكون الصنف الذي يضحي منه جيدا من أعلى النعم وأكمله ، وأن يكون من مال طيب ، وأن تكون الضحية سالمة من العيوب التي يصح بها ... فيندب أن تكون غير خرقاء وهي التي في أذنها خرق مستدير ، وأن تكون غير شرقاء وهي مشقوقة الأذن ، أو مقابلة وهي مقطوعة الأذن من جهة وجهها ، أو مدارة وهي مقطوعة الأذن من خلفها . وندب أن يكون سمينا ، وأن يكلف ليسمن على الراجح . وندب أن يكون ذكرا ذا قرنين أبيض . وندب أن يكون فحلا إن لم يكن المخصى أسمن . وندب أن يكون ضانا ثم معزا إلى آخر التفصيل المتقدم .

ويندب لمن يريد التضحية أن يترك الحلق وقلم الظفر في عشر ذى الحجة إلى أن يضحي . ويندب أن يذبح الأضحية بيده . ويندب للوارث أن ينفذ أضحية موته إن عيها قبل موته ، ما لم تكن نذرا ، وإلا وجب تنفيذ الوصية . ويندب أن يجمع بين الأكل منها والتصدق والأهداء بدون تحديد معين ، بل يفعل ذلك كما يحب . ويسن ذبح أو نحر ولد خرج من الضحية قبل ذبحها أو نحرها ميتا ، ويؤكل إن تم خلقه ونبت شعره . أما إن خرج منها عقب ذبحها حيا حياة مستمرة ، فإن ذبحه أو نحره واجب .

ويكره جز صوفها قبل الذبح بشرطين : الأول ألا ينوى جزه عند شرائها . فإن نوى جزه ليتصرف فيه التصرف المباح جاز بلا كراهة ، أما إذا نوى بيعه فإنه يكره . الثاني ألا ينبت مثله أو قريب منه قبل الذبح ، وإلا فلا كراهة . أما المندورة فإنه يحرم جز صوفها مطلقا ، وقيل حكمها كغيرها في ذلك .

الحنابلة

قالوا يسن أكل ثلث الأضحية ، وإهداء ثلثها ولو لغنى ، والتصدق بثلثها على الفقراء . ولا فرق في ذلك بين المعينة والمندورة وغيرهما ، إلا أن المعينة والمندورة لا يجوز إهداء الكافر منهما . أما ضحية التطوع فيجوز إهداء الكافر منها . ويستحب أن يتصدق بأفضلها ، وأن يهدي الوسط ويأكل الأقل ... وإن كانت الأضحية لیتيم فلا يجوز للولي أن يتصدق منه أو يهدي منها ، بل يوفرها له .

وله أن يشرب من لبنها ، إلا إذا كان لها ولد فإنه يحرم عليه أن يشرب ما ينقص من القدر الذي يكفي في رضاع ولدها ، وتلزم قيمته . أما ما زاد بعد رضاعه فله شربه أيضا . ويجوز أن يجر صوفها إن كان فيه منفعة لها بأن يزيد في سمها . أما إن كانت المنفعة في بقاءه - بأن يقيها الحر والبرد - فلا يجوز جزه . ولا يجوز أن يعطى الجزار أجره منها ، بل إن شاء أن يعطيه منها فله ذلك على سبيل الصدقة أو الهدية . ويحرم بيع جلدها وجلها (وهو الذي يغطى به الحيوان) ، كما يحرم بيع شيء من الذبيحة . وله أن ينتفع بالجلد والجل ، فيصلى عليه ، ويتخذة غربالا ونحو ذلك ، أو يتصدق بهما .

وإن ولدت التي عينت للأضحية ذبح ولدها معها سواء عينتها حاملا أو حدث الحمل بعد التعيين . ويندب ذبح الجنين الذي يخرج من بطن أمه ميتا ، أو الذي فيه حركة المذبح . أما الجنين الذي يخرج وفيه حياة مستقرة فإن ذبحه واجب . وذكاة الجنين ذكاة أمه ، سواء نبت شعره أو لم ينبت . ويسن نحر الأبل قائمة معقولة الرجل اليسرى ، وإن يعمل مع الأضحية ما يعمل مع غيرها مما يأتي في مبحث الذبح .

وكره بيع صوف الأضحية وشرب لبنها وإطعام كافر منها - كتابيا كان أو مجوسيا - بأن يبعث له بشيء منها في منزله . أما إذا ضافه كافر أو نزل به وهو يأكل ، فإنه لا كراهة في إطعامه منها على الراجح . وكره التغالي في ثمنها أو عددها إن خاف المباهاة ، أما إذا قصد زيادة الثواب بزيادة الثمن والعدد فإنه مندوب .

وكره فعل التضحية عن شخص ميت ، إذا لم يشترطها في وقف له ، وإلا وجب فعلها عنه . ويلزم أن يتبع شرطه - سواء كان جائزا أو مكروها - فإن عين أضحية قبل موته كان تنفيذها مندوبا كما تقدم . وتكره العتيرة ، وهى ذبح شاة في رجب كانوا يذبحونها في الجاهلية لأصنامهم ، وكانت جائزة في أول الإسلام ثم نسخت بالأضحية . ويكره إبدالها بأقل منها أو مساو لها إذا لم يعينها ، وإلا فلا يصح .

الشافعية

قالوا يسن في الأضحية كونها سميئة ، سواء كان سمنها بفعله أو بفعل غيره ، والا تكون مكسورة القرن ولا فاقدته ، وأن تذبح بعد صلاة العيد ، وأن يكون الذابح مسلما ، وأن يكون الذبح نهارا ... ويكره ليلا أن لم يكن لحاجة ، وإلا فلا كراهة - وأن يطلب لها موضعا ليلا لأنه أسهل لها ، وأن يوجه مذبحها للقبلة ، وأن يتوجه هو إليها أيضا ، وأن يسمى الله تعالى . ويكره تعمد ترك التسمية كما تقدم .

ويسن أن يصلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يكبر ثلاثا بعد التسمية ، وأن يقول : « اللهم هذا منك وإليك فتقبل مني » ، وأن تذبح الغنم والبقر وتنحر الأبل ، والألبين رأسها . ويسن قطع الودجين ، وأن تكون الأبل عند النحر قائمة معقولة رجلها اليسرى ، والغنم والقر مضجعة على جنبها الأيسر ، وأن يحد المدينة . ويكره أن يحدها والذبيحة تنظر إليه ، كما يكره أن يذبح واحدة والأخرى تنظر .

كِتَابُ الزَّكَاةِ

مَبْهَـثُ الزَّكَاةِ الشَّرْعِيَّةِ

الزكاة ذبح أو نحر أو عقر حيوان مباح للأكل
بشرايط مفصلة في المذاهب على نحو ما يلي :

الحنفية

قالوا الذكاة الشرعية تنقسم قسمين : ذكاة الضرورة ، وذكاة الاختيار ... فذكاة الضرورة هي جرح وقع في أى جزء من بدن الحيوان ، وإنما تكون في حيوان غير مستأنس . فلو توحش غنم أو بقر أو بعير وتعسر ذبحه ، ثم رمى بسهم فأصابه في أى جزء من بدنه وأراق دمه وأماته ، حل أكله . وكذا لو نفر البعير ولم يقدر صاحبه على أخذه إلا بجماعة - فإن له أن يرميه ، ومتى جرح وسال دمه ومات بهذا الجرح حل أكله . ومثله ما إذا صال حيوان على أحد فرماه دفعا عن نفسه فأماته ، فإنه يحل أكله إذا جرحه وأسال دمه .

وكذا إذا وقع حيوان في بئر وتعذر ذبحه ، فرماه فجرحه وعلم أنه مات بالجرح أو لم يعلم إن كان قد مات به أو بغيره ، فإنه يحل أكله . أما إذا علم أنه مات بغير الجرح فإن أكله لا يحل . وكذا إذا تعسرت بقرة في الولادة فأدخل رجل يده فذبح ولدها حل أكله ، فإن لم يقدر على ذبحه وجرحه حل أكله . وإن لم يذبح أو يجرح فلا يحل ولو ذبحت أمه ... لأن ذكاة الأم ليس ذكاة لولدها عند أبى حنيفة ، وقالوا (أبو يوسف ومحمد) إن تم خلقه أكل بذكاة أمه ، لحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » . وحمل الإمام الحديث على التشبيه ، يعنى أن ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه .

وأما ذكاة الاختيار فهي الذبح بين مبدأ الحلق إلى مبدأ الصدر ، بأن يقطع الودجين (وهما عرقان كبيران في جانبى قدام العنق) ، ويقطع الحلقوم (وهو مجرى النفس) ، والمرئ (وهو مجرى الطعام والشراب) . ويكفى قطع ثلاثة منها فإن الأكثر حكم

الكل ، فلا بد من قطع الحلقوم أو المرئ مع الودجين ، أو قطع ودج مع الاثنين . ويرى بعضهم ضرورة قطع الحلقوم والمرئ مع أحد الودجين ... ومتى تحقق القطع على هذا الوجه صار الذبح شرعيا ، وحل أكل الذبيحة ، سواء كان الذبح فوق العقدة التى في أعلى الحلق أو تحتها ، ويشترط :

أولا - أن يكون الذابح مسلما أو كتابيا يهوديا أو نصرانيا إفرنجيا أو غيره . ويدخل في النصراني الصابئ لأنه يقر بعبسى عليه السلام . ويدخل في اليهودى السامرة لأنهم يدينون بشرعية موسى عليه السلام ... فكل هؤلاء تحل ذبيحتهم . ولا تحل ذبيحة غيرهم من وثنى ومجوسى ومترد عن الاسلام ، وكذا لا تحل ذبيحة الذين لا يدبسون بكتاب . وإذا ذكر الكتابى اسم المسيح ، ففيل تحل ، وقيل لا تحل ... والتحقيق أنها لا تحل بلا خلاف إن سمع منه .

ثانيا - ألا يذبح صيد الحرم ، فإن الصيد في الحرم لا تحله الذكاة ولو كان الذابح غير محرم .

ثالثا - أن يترك التسمية عمدا . أما إن تركها سهوا فإن الذبيحة تكون حلالا . ويشترط في التسمية :

١ - أن تكون ذكرا خالصا ، بأن يذكر اسم الله تعالى بأى اسم من أسمائه ، سواء كان مقرونا بصفة نحو : الله أكبر . الله اعظم . أو غير مقرون بصفة نحو : الله . الرحمن . أو يذكره بالتسبيح والتهليل . أما ذكر اسم الله مقرونا بدعاء - كقول : « اللهم اغفر لى » - فإن الذبيحة لا تحل به ، ويستحب أن يقول : « باسم الله . الله أكبر » .

٢ - وأن تكون التسمية من نفس الذابح حال الذبح ، والرامى لصيد حال الرمى ، ومرسل كلب الصيد حال الإرسال ... فلو سمى غير الفاعل لا يحل الأكل .

٣ - وأن يكون الذبح عقب التسمية قبل تبديل المجلس . فإذا سمى واشتغل بأكل أو شرب ، فإن

فاذا ذبحه فلا يحل . أما ما يحل لهم في شريعتهم
- كالحمام والدجاج ونحوهما - فاتها حلال إذا
ذبحها .

النوع الثاني : النحر . ويكون في الابل والزرافة
والفيلة ، ويكره في البقر والجاموس ، وكذا الخيل
والبغال والحمير والوحشية . ويعرف النحر بأنه طعن
مميز مسلم أو كتابي بلبه - بلا رفع طويل قبل
التمام - بنية .

النوع الثالث : العقر . ويكون في وحشي غير
مقدور عليه إلا بعسر ، سواء كان طيرا أو غيره .
ويعرف بأنه جرح مسلم مميز حيوانا وحشيا بمحدد ،
أو حيوان صيد معلم ، بنية وتسمية . ولا يصح العقر
من كافر ، وقيل يصح من الكتابي كالذبح .

ولا يصح العقر من صبي أو مجنون أو سكران .
ولا يصح عقر حيوان مستأنس إذا شرد ... فلو فرت
بقرة أو غنم أو جمل ، فانه لا يصح عقره . وكذا لو
سقط حيوان في بئر ، ولم يقدر على ذبحه إلا بالعقر
فيعقر ، فانه لا يؤكل . ولا يصح العقر بعضا أو حجر
لا حد له . ويصح برصاصة لأنها أقوى من المحدد .

وأما الفعل الميت فهو ذكاة من لا دم له ، كالجراد
والدود ، فان ذكاته أماته بأى سبب كالنار أو قطع
الأسنان أو ضرب العصا أو نحو ذلك ... ويشترط
نية ذكاته .

ويشترط في الأنواع الأربعة ذكر اسم الله تعالى
لمسلم ذاكر قادر ، فان نسي أو عجز - كأخرس -
أكلت ذبيحته .

الشافعية

قالوا الذكاة الشرعية هي قطع الحلقوم والمرئ
جميعا ، فلو بقى شيء منهما لم يحل المذبوح .
ويشترط أن يكون في الحيوان حياة مستقرة قبل
ذبحه إن وجد سبب يحال عليه الهلاك ، وإلا فلا
يشترط وجودها ... فالمرئ بغير سبب يحال عليه
هلاكه ، لو ذبح آخر رمق ، حل وإن لم يسل الدم
ولم توجد حركة عنيفة .

والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة
الاختيارية بقرائن يترتب عليها غلبة الظن بوجود
الحياة . ومن أماراتها انفجار الدم بعد قطع الحلقوم
والمرئ ، أو الحركة الشديدة . ولا فرق بين أن
يكون قطع الحلقوم والمرئ من تحت الجوزة المعروفة
أو من فوقها ، لكن بشرط أن يبقى منها تدويره
متصلة بأصل العنق ، والا لم يحل المذبوح لانه

طال لم يحل الذبح ، وإلا حل . وحد الطول
ما يستكثره الناظر . ويشترط ألا يقصد بالتسمية
شيئا آخر - كالترك في ابتداء الفعل - فان فعل
ذلك ، أو نوى أمرا آخر غير الذبح ، فانه لا تحل .
أما إذا لم تحضره النية أصلا فانه لا تحل .

وتحل ذبيحة الصبي الذي يعرف التسمية ، وإن
لم يعلم أن التسمية شرط لحل الذبيحة على
التحقيق ، ومثله السكران إذا كان يعقل لفظ
التسمية ، وكذلك المجنون ... فكل هؤلاء إذا كانوا
يضبطون عمل الذبح - ويذكرون اسم الله ، نحل
ذبيحتهم . كما تحل ذبيحة الأخرس وذبيحة الأقف
- وهو الذي لم يخن - بدون كراهة .

ويصح الذبح بكل ما يقطع العروق المشروط
قطعها ، ويسيل الدم ... فيجوز الذبح بالسكين ،
وقشر القصب الأزرق (الفاب) ، والمروة - وهي
حجر أبيض كالسكين - وغير ذلك ... ما عدا السن
والظفر ، فانه لا يحل الذبح بهما إذا كانا متصلين ، فان
انفصلا حل الذبح بهما مع الكراهة لما فيه من تعذيب
الحيوان ، كالذبح بالسكين الكالة التي لا تقطع . وإذا
ذبح لعظيم بقصد التقرب إليه وتعظيمه بالنحر ، فان
ذبيحته لا تؤكل ، لأنه أهل بها لغير الله ... بخلاف
ما يذبح للضيف بقصد إكرامه ، فانه جائز وإن قدم
له غير المذبوح عند الأكل .

المالكية

قالوا الذكاة الشرعية هي السبب الموصل لحل
أكل الحيوان البري اختيارا . وأنواعها أربعة : ذبح ،
وبحر ، وعقر ، وفعل يزيل الحياة بأى وسيلة ...
فالذبح يكون في البقر والجاموس والضأن والمعز
والطير والوحش المقدور عليه ، ما عدا الزرافة فانه
تنحر . ويعرف الذبح بأنه فطر الحلقوم والودجين
من المقدم بمحدد بنية ، ولا ... رط قطع المرئ .
ويشترط أن يكون الدابح مميزا مسلما أو كتابيا ،
والا يرفع يده رفعا طويلا باختياره قبل تمام الذبح .
ويشترط لحل ذبيحة الكتابي : رط : أن يذبح
ما يحل له بشريعتنا ، والا يهل به لغير الله - وقد
تقدم بيان ذلك في الأضحية في مبحث إذا ذبحها
كتابي - وأن يذبح بحضرة مسلم مميز عارف بأحكام
الذكاة إن كان الكتابي ممن يستحل الميتة ... فلا يحل
أكل ذى ظفر ذبحه يهودى ، كابل وبط وأوز وزرافة
من كل ما ليس بمنفرج الأصابع ، لأن اليهود يحرمون
أكل ذى الظفر ، وثبت في شريعتنا أنه محرم عليهم ...

يجوز ذبح ما لا يحلّ ولو لأراحته عند ضرره من الحياة .

خامسا - أن يكون القطع بمحدد ولو من قصب أو خشب أو ذهب أو فضة ، إلا السن والظفر وباقي العظام فإنه لا يحل الذكاة بها . فإذا قتل الحيوان بغير محدد - بأن ضرب ببندقية أو سهم بلا نصل ولا حد ، أو خنق بشرك فمات - فإنه يحرم في ذلك كله .

سادسا - أن يكون القطع دفعة واحدة . فلو قطع الحلقوم وسكت ثم تم الذبح . فإن كان الفعل الثاني منفصلا عن الأول عرفا ، اشترط أن تكون في الحيوان حياة مستقرة عند ابتداء العمل الثاني . وإن لم يكن الفعل الثاني منفصلا عن الأول عرفا ، فلا تشترط الحياة المستقرة ... وذلك كأن رفع السكين وأعادها فورا ، أو ألغها لكونها لا تقطع وأخذ غيرها فورا ، أو سقطت منه فتناولها أو أخذ غيرها سريعا أو قلبها وقطع بها ما بقي - فكل ذلك جائز ، إذ لا فصل فيه بين العمل الأول والثاني .

سابعا - ألا يكون الذابح محرما والمذبوح صيد بري وحشى ، فإن كان كذلك فلا يحل المذبوح .

ثامنا - أن يكون الذابح مسلما أو كتابيا لا مجوسيا ولا وثنيا ولا مرتدا . فتحل ذكاة اليهودى والنصرانى كالمسلم ، كما تحل ذكاة المجنون والسكران وغير المميز ، ولو في الحيوان الذى لا يقدر عليه على الراجح ، لكن مع الكراهة ... وكذلك تكره ذكاة الأعمى .

ولا تشترط التسمية ، وإنما تسن . وإذا ذكر اسم الله مقترنا باسم غيره - كأن قال « باسم الله واسم محمد » - فإن أراد الإشراك كفر وحرمت الذبيحة ، وإن لم يرد الإشراك حلت الذبيحة ... ولكن يكره إن قصد التبرك ، ويحرم إن أطلق لإيهام الشريك .

الحنابلة

قالوا الذكاة شرعا هي ذبح حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش في البر ، أو نحره ... إلا الجراد ونحوه مما لا يذبح أو ينحر . وتحقق الذكاة الشرعية بقطع الحلقوم والمرئ ... والحلقوم مجرى النفس ، والمرئ (وهو البلعوم) مجرى الطعام والشراب . والنحر يكون في اللبة ، وهى الوهدة التى بين أصل العنق والصدر . ولا يشترط قطع

حينئذ يسمى مزعا لا ذبحا . أما قطع الودجين فهو سنة . ولو قطع الرأس كله كفى ، ولكن يكره على المعتمد .

وإنما يشترط الذبح بهذه الصفة في الحيوان المستأنس المقدور عليه ، أما غير المستأنس - كغنم وبقر توحش وبغير نفر وغزال في الصحراء وبهيمة سقطت في بئر ، ولا يمكن الوصول إلى ذبحها - فذكاته مقره في أى موضع من بدنه بشيء يجرح ينسب إليه زهوق الروح ، فلا ينفع العقر بحافر أو خف ، ولا بخدش الحيوان خدشة لطيفة .

ويشترط لحل الذبح شروط :

أولا - قصد العين أو الجنس . فلو رمى شيئا ظنّه حجرا أو حيوانا لا يؤكل فظهر أنه حيوان يؤكل ، حل أكله ... لأنه كان يقصد عينا . وكذا لو رمى قطع ظباء فأصاب واحدة منها ، أو قصد واحدة فأصاب غيرها ، حل الرمي لقصد جنسه . فإذا لم يقصد العين أو الجنس لا يحل الحيوان ... فإذا وقعت منه السكين فأصاب حيوانا فذبح ، أو احتك بسكين فاندبح ، أو صال أحد بسيفه فأصاب مذبح حيوان ، لا يحل المذبوح لعدم القصد .

ثانيا - أن يكون الإسراع بازهاق روح الحيوان متمحضا لقطع الحلقوم والمرئ . فلو أخذ واحد في قطعهما وأخذ الثاني في نزع الأمعاء أو نخس الخصرة ، لم يحل .

ثالثا - وجود الحياة المستقرة قبل الذبح حيث وجد سبب يحال عليه الهلاك . فإذا جرح حيوان أو سقط عليه سقوف أو نحوه ، وبقيت فيه حياة مستقرة فذبح ، حل - وهى ما عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم - وإن تيقن هلاكه بعد ساعة ، وإلا فلا يحل لوجود سبب يمكن أن يسند إليه الهلاك ، وهو الجرح أو سقوط السقف .

ولا يشترط تيقن الحياة المستقرة ، بل يكفي ظن وجودها . وإذا وصل الحيوان قبل الذبح إلى حالة فقد معها الإبصار والحركة الاختيارية بسبب مرض أو جوع ثم ذبح ، فإنه يحل ولو لم ينفجر الدم أو يتحرك الحركة العنيفة . أما إذا أكل الحيوان طعاما انتفخ به حتى صار في آخر رمق ثم ذبح ، لا يحل - على المعتمد - ما لم توجد الحركة الشديدة أو انفجار الدم .

رابعا - أن يكون المذبوح ممّا يحل أكله ، فلا

ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا ، ولو جنباً وحائضاً ونفساء وأعمى وفاسقا .

ولا تحل ذبيحة مجنون وسكران وصبي غير مميز ، لأنه لا قصد لهم . فإذا كان الصبي مميزا تحل ذبيحته ولو كان دون عشر سنين . ولا تحل ذبيحة مرتد ولا مجوسى ولا وثنى ولا زنديق ولا كل من لا يدين بكتاب ، أخذا من مفهوم قوله تعالى « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم » ، أى فلا يحل لكم طعام غيرهم .

الشرط الثالث : الآلة . وهو أن يذبح بالآلة محددة تقطع أو تخرق بعدها لا تقطع أو تخرق بثقلها . ولا نرق في المحددة بين أن تكون من حديد - كالسكين والسيوف والنصل ونحوها - أو تكون من حجر أو خشب أو عظم ... إلا السن والظفر فلا يصح الذكاة بهما ، سواء كانا متصلين أو منفصلين .

الشرط الرابع : أن يقطع الحلقوم والمرئ وقد تقدم بيانهما . وإذا ذبح كتابى ما يحرم عليه في شريعته وثبت في شريعتنا تحريمه عليه ، يحل أكله ... كما إذا ذبح يهودى لذي ظفر ، وهى الأبل والنعام والبط ، وما ليس بمشقوق الأصابع ، فإن الله تعالى أخبر بأنه حرم عليهم كل ذى ظفر . وكذلك إذا ذبح ما يزعم أنه يحرم عليه ولم يثبت عندنا أنه يحرم عليه ، كما إذا ذبح حيوانا ملتصقة رثته بأضلاعه ، فإنهم يزعمون أن الرثة تحرم عليهم ويسمونها باللازقة .

ويسن أن تنحر الأبل ونحوها مما له رقبة طويلة ، ويذبح غيرها كالبقرة والغنم . ويسن أن يحد الله ... أولا (السكين ونحوها) ، وأن يحدّها بعيدا عن الذبيحة ، وألا يذبح ولحده والأخرى تنظر ، وأن يضجع الذبيحة أن كانت شاة أو بقرة على جنبها الأيسر ، ثم يقول : اللهم هذا منك واليسك . وجهت وجهى ... الآية . أن صلاتى ونسكى ... الآية . باسم الله ، الله أكبر . ثم يذبح . ويكره كسر عنق المذبوح قبل أن ترهق روحه ويسكن . وكذلك يكره سلخه أو قطع عضو منه

الودجين - وهما عرقان محيطان بالحلقوم - ولكن الأولى قطعهما .

فإذا تعدر ذبح الحيوان أو نحره ، عقر بان يرمى بسهم أو نحوه في أى موضع من جسمه فيجرحه ويميته ، فيحل أكله كالصيد - فإذا نفر بعير فلم يقدر عليه ، أو سقط حيوان مباح الأكل في بئر وتعدر ذبحه فقعر ، حل أكله بشرط أن يموت بالجرح الذى قصد به عقره ، فإن مات بغيره فلا يحل أكله ولو كان الجرح موجبا لقتله . ويشترط أيضا أن تتوافر شروط الذابح فيمن رماه ، فلو رماه مجوسى لا يصح أكله .

ويشترط لحل الذبيحة أربعة شروط :

الشرط الأول : أن يقول : « باسم الله » عند حركة يده بالذبح أو النحر أو العقر . ولا يقوم شيء مقام التسمية ، فلو سبح الله لا يجزئ ، وتجوز بغير العربية ولو مع القدرة على العربية . ويسن أن يكبر مع التسمية فيقول : « باسم الله والله أكبر » . فإن كان الذابح أخرس أو ما يراسه إلى السماء أو أشار إشارة تدل على التسمية بحيث يفهم منها أنه أراد التسمية ، وهذا كاف في حل ذبيحة الأخرس .

فإذا تركت التسمية عمدا أو جهلا لم تبح الذبيحة ، لقوله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » ... وإن تركت التسمية سهوا ، فإنها تحل ، لحديث شداد بن سعد عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم ، إذا لم يتعمد » .

ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه ، فلو سمي على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية ، لم تبح الثانية . ولا يضر الفصل اليسير بين التسمية والذبح . فلو سمي ثم تكلم وذبح حلت . وإذا اضجع شاة ليذبحها وسمى ، ثم ألقى سكينته وأخذ غيرها وذبح حلت ، وكذا إذا رد سلاما أو استقى ماء . والكتابى كالمسلم ، فإذا ذكر اسم المسيح لا تحل الذبيحة ، وإذا لم يعلم إن كان الذابح سمي أو لا ، ذكر اسم الله أو غيره ، فالذبيحة حلال .

الشرط الثانى : أهلية الذابح أو الناحر أو العاقر . وهو أن يكون عاقلا قاصدا للتذكية ، فلو وقعت السكين على حلق شاة فذبحتها لم تحل لعدم قصد التذكية . وأن يكون مسلما أو كتابيا ولو حريسا أو من نصارى بنى تغلب : لا فرق بين أن يكون

ونحوها ، كما يحرم أكل الكلاب والحمير الأهلية
والبغال . أما الحمر الوحشية فأكلها حلال .

المالكية

قالوا يكره أكل الحيوانات المفترسة . ولهم في
الكلب والحمر الأهلية والبغال قولان : الكراهة
والتحريم . والمشهور التحريم .

ويحرم أكل سباع الطير ، وهو ماله ظفر يبطش
به ، كالصقر والباز ونحوه .

ويحل أكل الضب والضبع والثعلب والنعام
والخيل .

الحنفية

قالوا يحرم أكل الضب والضبع والثعلب ،
ويكره أكل الخيل كراهة تنزيه على المعتمد .

الحنابلة

قالوا يحرم أكل الثعلب .

المالكية

المشهور عندهم تحريم الخيل . وفيه قول
بإباحتها .

ويحل أكل الطيور ، كالحمام والبط والأوز
والسمان والقنبر والزرزور والقطا والكروان
والبلبل ، وغير ذلك .

ويحل أكل الجراد . ويحرم أكل حشرات الأرض
(صغار دوابها) كالعقرب والشعبان والفأرة
والضفدع والنمل ، وغير ذلك .

المالكية

المشهور عندهم أن أكل حشرات الأرض جائز ،
إن قبلتها طبيعة الأكل ولم تضر .

أو تتف ريشه قبل أن تزهق روحه . ويكره ترك
التوجه الى القبلة . ويكره كل تعذيب للمذبوح
بدون فائدة .

المالكية

قالوا يجب نحر الأبل والزرافة والفيلة (لأنها
تؤكل عندهم) ، فإن ذبحت لم تؤكل . ويجب ذبح
غيرها من الأنعام والوحوش والطيور ، فإن نحر
لم تؤكل . ويجوز الأمران ، والأفضل الذبح في البقر
والجاموس والخيل والبغال وحمر الوحش ... وكل
ذلك في حالة السعة والاختيار . أما في حالة الضرورة
— كعدم آلة للذبح ، أو كوقوع الحيوان في حفرة
فلم يمكن عمل ما يجب من ذبح أو نحر — فإنه في
هذه الحالة يجوز العكس في الأمرين : بأن يذبح
ما ينحر وينحر ما يذبح للضرورة

مَا يَجُوزُ أَكْلُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ

أحل الله تعالى للناس أن يأكلوا مما في الأرض
حلالا طيبا ، وحرم عليهم أن يأكلوا الخبائث التي
تضرهم في أبدانهم وعقولهم ، كما حرم عليهم أن
يأكلوا مما في أيدي الناس بالباطل . قال تعالى :
« يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا » ،
وقال : « ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم
الخبائث » .

فيحرم أكل الميتة ، والدم ولحم الخنزير ، وما
أهل لغير الله به — أي ما ذكر عند ذبحه اسم
معبود غير الله تعالى — والمنخنقة ، وهي التي ماتت
بالخنق . والنطيحة ، وهي التي نطحها حيوان
فأماتها . والموقوذة ، وهي التي ضربت فماتت .
والمرتدية ، وهي التي سقطت من مرتفع فماتت .
وما بقر حيوان مفترس بطنها إلا إذا ذبحت وفيها
حياة ... فإن كل واحدة مما ذكر تحل حينئذ .

ويحرم أكل الحيوانات المفترسة كالسبع والنمر

مَا يَحِلُّ لُبْسُهُ وَمَالًا يَحِلُّ

يحرم أن يلبس الرجل ثوبا من الحرير المأخوذ من دود القز المعروف ، كما يحرم عليه أن يستعمله في جلوس أو استناد على تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا يحرم على الرجل الجلوس على الحرير أو الاستناد عليه إذا لم يوضع عليه حائل (غطاء) كملاءة من قطن أو صوف أو كتان أو نحوها . ولا يشترط في الحائل في هذه الحالة أن يخاط بالحرير ، بل يكفي لحل الجلوس والاستناد مجرد وضعه . أما الملبوس فإنه لا يكفي وضغ مجرد الحائل ، بل لا بد من خياطته به بحيث لا يظهر منه شيء . وكما يحرم استعمال الحرير للرجل أو لبسه ، يحرم استعمال ما أكثره حرير . ويجوز الاستعمال واللبس لضرورة .

الحنفية

قالوا يحل فرش الحرير والنوم عليه والجلوس والاستناد عليه على المشهور .

الحنابلة

قالوا يحرم الجلوس على الحرير والاستناد عليه وتوسده وستر الجدران به ، إلا الكعبة فإنه يحل كسوتها به .

المالكية

المشهور عندهم تحريم الجلوس على الحرير والاستناد عليه ، ولو فرش عليه شيء آخر ، وبعضهم أباح الجلوس عليه والاستناد . أما جعله ستارة على نافذة فإنه جائز عندهم بدون كراهة .

أما النساء فيحل لهن لبسه واستعماله بجميع طرق الاستعمال .

ويحل أن يوضع في الثوب قدر من الحرير لا يتجاوز قدر أربع أصابع .

ويباح لبس الحرير للضرورة ، كدفع أذى من قتل ونحوه ، أو لدفع مرض كجرب وغيره .

المالكية

قالوا لا يحل لبس الحرير ولو لدفع أذى أو لرفع مرض .

لُبْسُ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ وَاسْتِعْمَالُهُمَا

يحرم على الرجال والنساء استعمال الذهب والفضة ، ويحل للنساء لبسهما دون استعمالهما أما الرجال فيحرم عليهم لبسهما أيضا ، إلا الخاتم فإنه يحل لهم لبسه على تفصيل في المذاهب .

الشافعية

قالوا يحل للرجل التختم بالفضة ، بل يسن ما لم يسرف فيه عرفا ، وتعتبر عادة أمثاله وزنا وعدا ومحلا . أما التختم بالذهب فإنه حرام .

الحنفية

قالوا يحل للرجل لبس خاتم من فضة وزنه أقل من مثقال . أما إذا كان مثقالا فما فوق فإنه يحرم ، كما يحرم التختم بغير الفضة إلا العقيق .

المالكية

قالوا يحل للرجل أن يلبس خاتما من الفضة لا يزيد على درهمين ، بشرط قصد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة

قالوا يحل للرجل لبس خاتم من فضة وزنه أقل يزيد عن مثقال أو ينقص . والمعول في هذا على العادة ، فمتى زاد على العادة حرم . والأفضل أن يلبسه في خنصر يده اليسرى .

فيحرم اتخاذ الآنية من الذهب والفضة ، فلا يحل لرجل أو امرأة أن يأكل فيها أو يستعملها . وكما يحرم استعمالها يحرم اقتنائها بدون استعمال .

ويستثنى من ذلك أمور : منها الأنف إذا قطع

يجوز (والتمويه هو الطلى بهما بعد إذابتهم) .
وكذلك يحل استعمال الاناء المضرب (أى الذى
كسر ثم لحم) بضبة فضة صغيرة . ويحرم تمويه
السقوف والجدران بالذهب والفضة ، سواء أمكن
استخراج شئ بالعرض منها على النار أو لا .

المالكية

قالوا المموه بالذهب والفضة - وهو الاناء المتخذ
من معدن غير الذهب والفضة ثم يطلّى بهما - فيه
قولان متساويان . وأما الاناء المضرب ففيه قولان :
قول بالمنع ، وقول بالكراهة . والقولان متساويان
أيضا .

فأنه يصح عمل غيره من الذهب أو الفضة ،
وكذلك الأسنان اذا سقطت .

ويحل أيضا تمويه بعض الآنية ونحوها بالذهب
والفضة .

الشافعية

قالوا يجوز تحلية المصحف بالفضة للرجل
والمرأة . وأما بالذهب فلا يجوز إلا للمرأة . وكذلك
يحل تحلية آلة الحرب - كالسيف والرمح -
بالفضة فقط للرجل دون المرأة (والتحلية وضع
قطع رقيقة) ، أما تمويهه بالذهب والفضة فلا

تَفْسِيرُ بَعْضِ الْأَلْفَافِ الْأَصْطِلَاحِيَّةِ

فِي الْمَذَاهِبِ

الشافعية

قالوا الواجب والفرض بمعنى واحد ، وهو ما يثاب فاعله على فعله ، ويعاقب على تركه : كالصلاة المفروضة ، فان فاعلها يثاب وتاركها يعذب بالنار ، وكذا كل الفرائض . وقد يختلف معنى الفرض والواجب في باب الحج ، فان الفرض معناه ما يبطل به الحج ، والواجب ما يجبر بذبح الفداء . الحرام : هو ما يعاقب على فعله ويثاب على تركه ، فاذا فعله المكلف يعذب عليه بالنار . المكروه : هو المطلوب تركه طلبا غير جازم . فاذا فعله المكلف لا يعذب ، واذا تركه يثاب . السنة والندوب والمستحب والتطوع : ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو المطلوب فعله طلبا غير جازم . فاذا فعله المكلف يثاب على فعله ، واذا تركه لا يعاقب .

وتنقسم السنة قسمين : سنة عين ، وهي ما يسن فعله بعينه لكل واحد من المكلفين كسنن الفرائض الراتبة . وسنة كفاية ، وهي التي اذا أتى بها البعض سقطت عن الباقي ، وذلك كبداء السلام من واحد مع جماعة ، والتسمية على الأكل من واحد اذا تعدد الآكلون ، وتشميت العاطس

بحضرة جماعة ... ففي كل هذا اذا أتى به واحد من الجماعة رفع عنهم المطالبة بالسنة ، ولكنه يختص وحده بالثواب .

وكذلك الواجب ينقسم قسمين : واجب عيني ، وهو ما يتعين على كل فرد أن يأتي به كما تقدم . وواجب كفاية ، وهو ما اذا فعله البعض سقط عن الآخرين ، كصلاة الجنازة ، ورد السلام .

المالكية

قالوا الواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه — ويسمى فرضا ولازما — كالصلاة المفروضة . وقد يختلف معنى الواجب والفرض في باب الحج ، فان الفرض ما يبطل بتركه الحج رأسا ، والواجب ما يجبر بذبح الفداء .

وينقسم الفرض قسمين : فرض عين ، وهو ما يطلب من كل مكلف . وفرض كفاية ، وهو ما اذا فعله البعض سقط عن الباقي : كصلاة الجنازة ، وتجهيز الميت ، وغير ذلك .

المحرم : هو ما يعاقب على فعله ، ولا يذم على تركه — ويسمى محظورا ومعصية وذنبا وحراما — وذلك كشرب الخمر .

السنة : هي ما طلبه الشارع وأكد أمره ، وعظم قدره ولم يدل دليل على وجوبه . واذا فعلها المكلف يثاب ، واذا تركها لا يعاقب ... وذلك كالوتر ، وصلاة العيدين .

وتنقسم السنة الى مؤكدة وغير مؤكدة .
فالمؤكدة كالونر وركعتي الفجر والتراويح ،
وتركها مكروه .

الحرام : ما يثاب على تركه امتثالا ، ويعاقب
على فعله .

الحلال : ضد الحرام ويشمل الواجب
والمندوب والمكروه ... فيأثم بترك الواجب ويعاقب
عليه ، أما غيره فلا يأثم بفعله ولا تركه كما تقدم .

الباطل : ما لا تبرأ به الذمة . فإذا نقص ركن
من أركان الصلاة مثلا ، بطلب وبقيت عاقبه في
الذمة الى أن يعيدها .

التصحیح : ما تبرأ به الذمة .

الحنيفية

قالوا : الفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة
فيه — كالصلوات الخمس ، والزكاة ، والصيام ،
والحج ، والايمان بالله تعالى — وحكم الفرض أنه
لازم اعتقادا وعملا . فإذا أنكره أحد كفر ، وإذا
تركه ولم يعمله كان فاسقا .

أما الواجب فهو عندهم غير الفرض ، وهو
ما ثبت بدليل فيه شبهة . وحكمه أنه لازم عملا
لا اعتقادا . فمنكره لا يكفر لقيام الشبهة ، وتاركه
يأثم اثما أقل من اثم الفرض ... لأن من ترك
الفرض يعاقب بالنار . أما من ترك الواجب
فالتحقيق أنه لا يعذب بالنار ، بل يحرم من شفاعته
المصطفى صلى الله عليه وسلم .

أما السنة فتتنقسم قسمين : الأول سنة مؤكدة ،
وهي بمعنى الواجب تماما ، فتاركها يأثم اثما أقل

المندوب : هو ما طلبه الشارع طلبا غير جازم
وخفف أمره . وإذا فعله المكلف يثاب ، وإذا تركه
لا يعاقب ... وذلك كصلاة أربع ركعات قبل
الظهر .

المكروه : هو ما نهى عنه الشارع نهيا غير جازم .
فإذا فعله لا يعاقب على فعله — ويسمى خلاف
الأولى — وذلك كترك افشاء السلام ، والتنفل
بعد صلاة العصر وقبل الغروب .

المباح : هو ما لم يطلبه الشارع ولم ينه عنه ،
ففاعله مخير بين فعله وتركه .

الحنابلة

قالوا الفرض : ما يثاب على فعله ويعاقب على
تركه ، وهو في الصلاة ووسائلها — كالوضوء
والغسل — ما لا يسقط عمدا أو سهوا . ويسمى
ركنا أيضا .

الواجب : هو كالفرض ... الا في الحج فإن
الفرض ما يبطل الحج ، والواجب ما يجبر بذبح
فدية . وكذلك يختلف الواجب مع الفرض في
بعض أعمال الصلاة ، فانهم عدوا للصلاة واجبات ،
وقالوا ان الصلاة تبطل بتركها عمدا ، أما تركها
جهلا أو نسيانا فانه لا يبطل الصلاة ، بل يجبر
بسجود السهو ... بخلاف الفرض فإن تركه يبطل
الصلاة مطلقا . وينقسم الفرض الى عيني وكفاية ،
كما هو مقرر عند غيرهم .

السنة والمندوب والمستحب : ألفاظ مترادفة
عندهم بمعنى واحد ، وهو ما يثاب على فعله
ولا يعاقب على تركه .

الحرام : هو ما يقابل الفرض فيعذب فاعله بالنار
ويثاب تاركه امتثالا .

المكروه تحريما : ما كان الى الحرام أقرب .
ويقابل الواجب والسنة المؤكدة .

المكروه تنزيها : هو ما لا يعاقب على فعله ؛
ويثاب على تركه أدنى ثواب . ويقابل السنة غير
المؤكدة . والله أعلم .

من اثم الفرض . واذا تركت في الصلاة سهوا تجبر
بالسجود كالواجب .

وبعض الواجبات أكد من بعض : فوجوب
سجدة التلاوة أكد من وجوب صدقة الفطر ،
ووجوبهما أكد من وجوب الأضحية .

الثاني سنة غير مؤكدة ، وهو المندوب
والمستحب .

اللهم انا نسألك أن تجعل عملنا لديك مقبولا ، وأن
تصلح من قلوبنا ونفوسنا ، وأن تجعلها مملوءة بعظمتك
وجلالك ... لا تتركنا الا اليك ، ولا تطمئن الا بما يرضيك
يارب العالمين . كما نسألك أن توفقنا الى عمل الاصلاح
دائما . انك سميع الدعاء .

فهرس

صفحة		صفحة	
٧٧	أركان التيمم	٣	قواعد الاسلام الخمس
٨١	سنن التيمم		كتاب الطهارة
٨٢	مندوبات التيمم ومكروهاته	٧	اقسام الطهارة
٨٣	انواع التيمم	٧	اقسام المياه
٨٣	مبطلات التيمم	٧	مبحث في تغير الماء
٨٤	مبحث فاقد الطهورين	١١	حكم مياه الآبار
٨٤	مبحث المسح على الجبيرة ونحوها	١١	مبحث أحكام المياه
٨٦	مباحث الحيض	١٣	مبحث الأمان الطاهرة
٨٧	مدة الحيض والطهر	١٦	مبحث النجاسة
٨٨	النفاس	٢١	حكم ازالة النجاسة
٩٠	الاستحاضة	٢١	مبحث ما يعفى عنه من النجاسة
	كتاب الصلاة	٢٤	مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية ازالها
٩١	انواع الصلاة	٢٩	مبحث آداب قضاء الحاجة والاستنجاء
٩١	شروط الصلاة	٣٤	مباحث الوضوء
٩٣	مبحث أوقات الصلاة المفروضة	٣٦	فرائض الوضوء
٩٧	مبحث ستر العورة في الصلاة	٣٩	مبحث شروط النية
١٠٠	ستر العورة خارج الصلاة	٤٠	سنن الوضوء
١٠٢	استقبال القبلة	٤٥	مبحث عد السنن مجملة
١٠٣	مبحث ما تعرف به القبلة	٤٧	مندوبات الوضوء
١٠٥	شروط استقبال القبلة	٤٨	مكروهات الوضوء
١٠٥	مبحث صلاة الفرض على الدابة ونحوها	٤٩	مبحث نواقض الوضوء
١٠٦	مبحث الصلاة في جوف الكعبة	٥٣	مبحث وضوء المعذور
١٠٧	فرائض الصلاة	٥٦	مبحث عد نواقض الوضوء اجالا في المذاهب
١١٠	مبحث تكبيرة الاحرام		مبحث في الامور التي يمنع منها الحدث
١١٢	مبحث القيام	٥٦	الأصفر
١١٣	مبحث قراءة الفاتحة	٥٨	مباحث الفصل
١١٤	مبحث الركوع	٦١	سنن الفسل ومندوباته
١١٤	مبحث السجود	٦٤	مبحث الامور التي يمنع منها الحدث الاكبر
١١٦	الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة	٦٦	المسح على الخفين
١١٧	مبحث القعود الاخير والتشهد	٦٩	القدر المفروض مسحه
	مبحث السلام وترتيب الأركان والجلوس	٧٠	كيفية المسح السنونة
١١٨	بين السجدتين	٧٠	مدة المسح عليهما
	مبحث عد فرائض الصلاة مجتمعة عند	٧٢	مباحث التيمم
١١٩	كل مذهب	٧٤	الاسباب المبيحة للتيمم

صفحة	صفحة	نحة
٢٠٠ أركان الخطبة	١٢٠ مبحث واجبات الصلاة	
٢٠١ شروط الخطبة	١٢١ سنن الصلاة	
٢٠٣ سنن الخطبة	١٢٢ مبحث التبليغ خلف الامام	
٢٠٥ مكروهات الخطبة	١٢٣ مبحث مد سنن الصلاة مجملة في المذاهب	
٢٠٥ مكان صلاة الجمعة	١٢٤ مبحث سنن الصلاة الخارجة عنها	
٢٠٥ مد شروط صحة الجمعة مجتمعة	١٣٥ مبحث المرور بين يدي المصلي	٧
٢٠٧ مندوبات الجمعة	١٣٦ مكروهات الصلاة	٨
٢٠٧ احكام عامة تتعلق بالجمعة	١٤٠ مبحث الصلاة في المقبرة	٨١
٢١٢ صلاة الجماعة	مبحث فيما يكره فعله في المساجد وما	٨٢
٢٢١ مبحث متابعة المأموم	لا يكره وما يتعلق بذلك	٨١
٢٢٥ الاعذار التي تسقط بها الجماعة	١٤٣ مبحث تفضيل بعض المساجد على بعض	٨
٢٢٥ من له حق التقدم في الامامة	١٤٨ مبطلات الصلاة	٨
٢٢٦ مكروهات الامامة	١٥٨ مباحث الأذان	٨٠
٢٢٧ كيف يقف المأموم مع امامه	١٥٩ سبب مشروعية الأذان	٨٠
٢٢٩ اعادة الصلاة جماعة	١٥٩ الفاظ الأذان	٨
٢٣٠ تكرار الجماعة في المسجد الواحد	١٥٩ حكم الأذان	٩
٢٣١ ماتدرك به الجماعة	١٦٠ شروط الأذان	
٢٣١ احوال المقتدى	١٦٢ مندوبات الأذان وسننه	
٢٣٥ مبحث الاستخلاف	١٦٣ مكروهات الأذان	٩٠
٢٣٨ مباحث سجود السهو	١٦٥ الاقامة	٩٠
٢٤٤ مباحث سجدة التلاوة	١٦٧ مبحث في مسائل تتعلق بالأذان والاقامة	٩١
٢٤٥ شروط سجدة التلاوة	١٦٨ باب صلاة التطوع	٩١
٢٤٧ اسبابها وصفتها ومبطلاتها	١٧٣ مبحث الوتر	١٠٠
٢٤٨ المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة	١٧٦ مبحث صلاة التراويح	١٠٠
٢٤٩ سجدة الشكر	١٧٩ صلاة كسوف الشمس	١٠١
٢٤٩ مباحث صلاة المسافر	١٨١ صلاة خسوف القمر والصلاة عند الفزع	١٠١
٢٤٩ حكم قصر الصلاة	١٨٢ مبحث صلاة الاستسقاء	١٠١
٢٥٠ شروط صحة القصر	١٨٤ مبحث صلاة العيدين	١٠١
٢٥٣ مبحث ما يمنع القصر	١٨٥ كيفية صلاة العيدين	١٠١
٢٥٦ الجمع بين الصلاتين تقدما وتأخيرا	١٨٧ حكم الجماعة فيها وقضائها اذا فات وقتها	١١٠
٢٦٠ مباحث قضاء الفوائت	١٨٧ سنن العيدين ومندوباتهما	١١٢
٢٦٠ الاعذار التي تسقط بها الصلاة	١٨٩ مبحث في المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد	١١٢
٢٦٢ يجب أن يكون قضاء الصلاة فورا	١٩٠ مبحث تكبير التشريق	١١٤
٢٦٢ كيف تقضى الفائتة	احكام تتعلق بالنوافل ، مبحث الاوقات التي	١١٤
٢٦٥ من عليه فوائت لا يدري عددها	ينهى عن الصلاة فيها	١١٦
٢٦٥ هل تقضى الفائتة في وقت النهي عن النافلة	١٩١ مبحث قضاء النافلة اذا فات وقتها أو	١١٧
٢٦٥ صلاة المريض	فسدت	
٢٦٨ مباحث الجنائز ما يفعل بالمحضر	١٩٤ مبحث في مكان صلاة النافلة	١١٨
٢٦٩ مايفعل باليت قبل غسله	١٩٤ مبحث صلاة النفل على الدابة	
٢٦٩ غسل الميت	١٩٦ مباحث الجمعة ، دليل فرضية صلاتها	١١٩

